



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

شَايِعٌ

ابن طولون

تكملة

الفيتية ابن تيمية ما ألفت

تأليف

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن طولون مؤلف الفيتية ابن تيمية
تكملة للفيتية ١٤١١ هـ

تمت في دمشق

التي هي في سنة ١٤١١ هـ الموافق ١٩٩٥ م

مطبعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ابن طولون على الفيه ابن مالک

کاتب:

محمد بن علی ابن طولون

نشرت فی الطباعة:

دار الکتب العلمیه

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	شرح ابن طولون على الفيه ابن مالك
١٠	اشاره
١٠	المجلد ١
١٠	اشاره
١٢	الإهداء
١٤	المقدمه المحقق
١٧	الفصل الأول: ابن مالك الأندلسى
١٩	الفصل الثانى ابن طولون الدمشقى صاحب الشرح
٢١	الفصل الثالث: شرح ألفيه ابن مالك
٢١	المبحث الأول
٢٣	المبحث الثانى
٢٧	مقدمه ابن طولون
٢٩	خطبه الألفيه
٢٩	اشاره
٥٠	والتحو له معنيان
٥٧	الكلام وما يتألف منه
٧٩	المعرب والمبني
١٢٩	النكره والمعرفه
١٦٤	العلم
١٨٧	اسم الإشاره
١٩٨	الموصول
٢٣٣	المعروف بأداه التعريف
٢٤٧	المبتدأ والخبر

٢٨٤	كان وأخواتها
٣١٣	فصل في «ما ، ولا ، ولات ، وإن» المشتبهات بـ «ليس»
٣١٣	إشاره
٣٢٧	أفعال المقاربه
٣٤٢	«إن» وأخواتها
٣٧٩	«لا» التي لنفي الجنس
٣٩٤	ظن وأخواتها
٤٣٠	أعلم وأرى
٤٤١	الفاعل
٤٤٣	التائب عن الفاعل
٤٨٤	اشتغال العامل عن المعمول
٤٩٥	تعدي الفعل ولزومه
٥٠٧	التنارع في العمل
٥١٩	المفعول المطلق
٥٣٧	المفعول له
٥٤٣	المفعول فيه وهو المسمى ظرفا
٥٥١	المفعول معه
٥٥٩	الاستثناء
٥٧٨	الحال
٦٠٨	التمييز
٦١٧	حروف الجرّ
٦٥١	الإضافه
٦٩٨	المضاف إلى ياء المتكلم
٧٠٣	إعمال المصدر
٧١٠	إعمال اسم الفاعل
٧٢٤	فهرس محتويات الجزء الأول

٧٣١	المجلد ٢
٧٣١	إشارة
٧٣٣	أبنية المصادر
٧٣٣	إشاره
٧٤٩	أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهه بها
٧٥٩	الصفه المشبهه باسم الفاعل
٧٦٨	التعجب
٧٨٣	نعم وبئس وما جرى مجراهما
٧٩٧	أفعل التفضيل
٨٠٩	النعته
٨٢٢	التوكيد
٨٤٠	العطف
٨٤٧	عطف النسق
٨٧٥	البدل
٨٨٣	النداء
٩٠٤	فصل فى تابع المنادى
٩٠٤	إشاره
٩١٤	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٩١٩	أسماء لازمت النداء
٩٢٢	الاستغاثه
٩٢٦	الندبه
٩٣٣	الترخيم
٩٤٦	الاختصاص
٩٤٨	التحذير والإغراء
٩٥٦	أسماء الأفعال والأصوات
٩٦٧	نوناً التوكيد

٩٨٢	ما لا ينصرف
١٠٢٢	إعراب الفعل
١٠٥٧	عوامل الجزم
١٠٨١	فصل «لو»
١٠٨١	إشاره
١٠٨٨	أما ، ولولا ، ولوما
١٠٩٦	الإخبار بالذی والألف واللام
١١٠٧	العدد
١١٢٩	كم وكأین وكذا
١١٣٥	الحكاية
١١٤٣	التأنيث
١١٥٦	المقصور والممدود
١١٦١	كيفية تثنيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا
١١٧٧	جمع التكسير
١٢٢٥	التصغير
١٢٤٧	النسب
١٢٧٥	الوقف
١٢٩٤	الإمالة
١٣١٠	التصريف
١٣٤١	فصل في زياده همزه الوصل
١٣٤١	إشاره
١٣٤٩	الإبدال
١٣٨١	فصل في إبدال الواو من الياء والعكس
١٣٨٣	فصل في اجتماع الواو والياء وقلبيهما ألفا وقلب النون ميما
١٣٩٧	فصل في نقل الحركة إلى الساكن قبلها
١٤١٠	فصل في إبدال فاء الافتعال تاء ، وتاء الافتعال طاء ودالا

١٤١٣	فصل فى أنواع من الحذف
١٤١٣	إشاره
١٤١٨	الإدغام
١٤٣١	الخاتمه
١٤٣٥	الفهرس
١٤٣٥	فهرس شواهد القرآن الكرىم
١٤٨٤	فهرس الحدىث النبوى الشرف
١٤٨٨	فهرس آثار الصحابه
١٤٨٩	فهرس الأمثال والأقوال المأثوره
١٤٩٩	فهرس شواهد الشعر
١٥٢٨	فهرس شواهد الرجز
١٥٣٤	فهرس الأعلام
١٥٥٦	فهرس القبائل والطوائف
١٥٥٩	فهرس البلدان والمواضع
١٥٦٤	فهرس الكتب المذكوره فى النص
١٥٦٨	فهرس المصادر والمراجع
١٦٢٦	فهرس محتويات الجزء الثانى
١٦٣٣	تعرف مركز

سرشناسه: ابن طولون، محمد بن علی، ۸۸۰ - ۹۵۳ق.

عنوان و نام پدیدآور: شرح ابن طولون علی الفیه ابن مالک / تألیف ابی حمدالله شمس الدین محمد بن علی بن طولون
الدمشقی الصالحی؛ تحقیق و تعلیق الدكتور عبدالحمید جاسم محمد الفیاض الکیسی

مشخصات نشر: بیروت: دارالکتب العلمیه، ۱۴۲۳ق.

مشخصات ظاهری: ۲ ج.

موضوع: زبان عربی -- نحو

توضیح: «شرح ابن طولون علی الفیه ابن مالک»، تألیف محمد بن علی بن طولون دمشقی (متوفی ۹۵۳ق)، از جمله شروح
ارزشمند بر کتاب الفیه ابن مالک است که با تحقیق و پاورقی عبدالحمید جاسم محمد فیاض کیسی، در دو جلد منتشر شده
است.

شارح، انگیزه نگارش کتاب را پاسخ به درخواست برخی دوستان در نگارش شرح الفیه دانسته است.

شیوه نگارش کتاب بدین ترتیب است که ابتدا با عبارت «ثم قال رحمه الله تعالی» یک یا دو بیت از اشعار الفیه را ذکر کرده و
سپس به شرح آن پرداخته است.

ص: ۱

إلى منسكنا فى شغاف القلب ... فلم ييرحا منه أبداً ...

وحلا فى سويدائه ... فغمراه حبا وحناناً ...

وبددا ظلمه دربى ... فأضاء لى طريق

الحياه الطويل ...

«أبى وأمى»

فذكرا كما سلوه فى وحدتى ...

وطيفكما أنس فى غربتى ...

وحنينى إليكما لن تكدره السنون ...

* * *

وإلى الذين وقفوا معى فى رحله البحث الطويله ...

فشددت بهم العزم ... واجتزت بأنفاسهم

الطريق الوعر ... فكانوا البلم الذى حَفَف

عنى الحزن الموجه فى سنّى الاغتراب ...

فزرعوا فى الأمل ... وحملوا عَنّى العناء ...

«أشقائى»

د.عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى حفظ لنا لغتنا الغراء ، بروائعها ، ورقيةا ، وسمو معانيها ، فأنزل بها قرآنا عربيا يتنا لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، والصلاه والسّلام على من أوتى جوامع الكلم ، وبدائع الحكم ، وفصل الخطاب ، سيدنا محمد خير ولد عدنان ، وعلى آله وصحبه الهادين المهديين ، ومن تبعهم بإحسان وفصل إلى يوم الدين أما بعد :

فمن المعلوم عند كل مطلع أن المحفّز الأقوى إلى وضع علم النحو هو الحرص الشديد على المحافظه على لغة القرآن الكريم ، خوفا من أن يتسرب إليها لحن ، أو تتأثرها عوارض التحريف ، لذا تجد علماء المسلمين منذ القرن الأول للهجرة قد عكفوا على وضع أصوله ، وتقعيد قواعده ، وترتيب مسائله ، فجمعوا غرائبه ، وصانوا فرائده ، حتى كمل بنيانه ، وعلا صرحه ، وأوفى على الغايه التى ليس وراءها نهايه لمستزيد ولا مرتقى لذى همه. وقد حدا بي مقام البحث والتنقيب فى تراث أمتنا العريق إلى اختيار هذا الكتاب للعمل على دراسته وتحقيقه ، حيث إنه ثمره جهد يأنه من بديع فكر وثقافه إمامين فى علوم ثره ، هما : الإمام ابن مالك الأندلسى ، ذلك البحر المعرفى الزخار ، الذى غاص فى أعماق العرييه ، واستخلص منها دررها ونفائسها ، ليبدع فى صنعتها ، ويتألف فى نظم عقدها ، فكان منها الخلاصه المشهوره بـ «الألفيه» ، التى اختصرها من منظومته الطويله «الكافيه الشافيه» ، التى تقع فيما يقرب من ثلاثه آلاف بيت ، فأودع فيها جلّ قواعد العرييه ، التى كانت غايه فى الإتقان ، ورائعه من روائع الزمان ، فتلقفها علماء الأمه فى عصره ، وإلى عصرنا الحاضر ، بالشرح والبحث والتحليل ، سبرا لأغوارها ، وإظهارا لبديع رونقها.

والإمام الثانى هو ابن طولون الدمشقى الذى لم يأل جهدا فى شرح غوامض هذه الألفيه ، والإفصاح عن مجملها ، فاستخلص أكثر مادته العلميه الثريه من عده شروح مشهوره لها ، فجمع النقول ، وسرد الأقوال ، وأخذ وردّ ، ورجح وناقش بأسلوب عذب ، وعرض رائع ، وعباره شيقه ، فكان بحق دوحه غناء يسرّ بها كل باحث عبر حقب الزمان الطويله.

وقد التزمت فى ضبط نص الكتاب وتصحيحه وتحقيق مسائله والتعليق عليه بما يأتى :

١ - تحرير النص وفق القواعد الإملائيه المعاصره وضبطه بالشكل.

٢ - تصحيح ما وقع فى الكتاب من تحريف أو خطأ أو سقط ، ونحو ذلك مستعينا فى

ذلك بالرجوع إلى كتب المؤلف نفسه ، وإلى الشروح الأخرى للألفية ، التي استقى منها مادته العلمية وغيرها من الشروح الكثيره.

٣ - توثيق الآراء والأقوال التي وردت في الكتاب بالطرق العلميه المتعارف عليها في هذا المجال.

٤ - نسبة ما أمكنني نسبته من الآراء والأقوال التي لم يعزها المؤلف إلى أصحابها ، أو عزاها إلى بعضهم ، أو صدرها ب- «قيل» ونحو ذلك.

٥ - تخريج الشواهد القرآنيه بقراءتها المتعدده ، وضبطها بالشكل على وفق القراءه المستشهد بها.

٦ - تخريج الأحاديث النبويه الشريفه ، والإشاره إلى أماكن وجودها في كتب النحو.

٧ - تخريج آثار الصحابه رضوان الله عليهم من مصادرها المعتمده.

٨ - تخريج أمثال العرب وأقوالهم المأثوره من الكتب المعتمده في ذلك.

٩ - تخريج شواهد الشعر والرجز من دواوين الشعراء ، وكتب اللغه والأدب والنحو ، والكتب التي اختصت بشرح الشواهد ، وذلك بالطرق العلميه المعتمده في ذلك.

١٠ - الاعتناء بتحقيق المسائل التي أوردها المؤلف في الكتاب ، والتعليق على ما أراه محتاجا منها إلى ذلك ، وإيراد مذاهب العلماء واختلافهم فيها ، والإشاره إلى أماكن وجودها في أهم المراجع النحويه.

١١ - وضع عناوين لأبواب الكتاب.

١٢ - الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب ، وإثبات مصادرها.

١٣ - التعريف بالقبائل والأماكن والبلدان غير المعروفة التي تضمنها الكتاب.

١٤ - وضع فهرس عامه وشامله للكتاب.

هذا ، فإن كنت قد وفقت في إنجاز هذا العمل على الوجه الأكمل والصوره اللائقه فذلك من فضل الله عليّ وتوفيقه لي ، وإن كانت الأخرى ، فعذري أنني بذلت ما في وسعي ، وأقصى جهدي ، وتحريت الصواب ، والكمال لله وحده ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم تحية إكبار وإجلال لكل من الأساتذه : أ. د. فائز ذكي دياب ، أ. د. محمد محمد سعيد ، أ. د. غريب عبد المجيد نافع ، أساتذه اللغويات في كليه اللغه العربيه / جامعه الأزهر ، الذين عرفت فيهم سمات الخلق والأدب والمروءه ، قوه علم ، وعفه لسان ، وطهاره قلب ، سائلا- المولى عزوجل أن يجعلهم ذخرا لرواد العلم ، وقاصدى المعرفه ، وأن

يجزيهم عنى خير الجزاء وأكملة ، والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الأربعاء ١٢ / شوال / ١٤٠٩ هـ - الموافق ١٧ / مايو / ١٩٨٩ م

ص: ٦

هو محمد بن عبد الله (١) بن عبد الله الطائى الجيانى الأندلسى ، جمال الدين ، أبو عبد الله.

ولد هذا الإمام النابه فى جيان سنه ٦٠٠ هـ ، وقيل ٥٩٧ هـ ، وقيل ٥٩٨ هـ ، وقيل ٦٠١ هـ ، وتوفى فى دمشق لاثنتى عشره ليله خلت من شعبان سنه ٦٧٢ هـ ، ودفن بسفح جبل قاسيون.

نشأ ابن مالك فى بلاد الأندلس نشأه علميه قويه ، ثم رحل إلى بلاد الشام ، فأخذ عن كبار علمائها ، ولم يزل كذلك حتى ظهر علمه ، وعلا كعبه ، وتصدر لإقراء العربيه ، وأمّ بالمدرسه السلطانيه فى حلب ، ومن ثم بالمدرسه العادليه فى دمشق ، فكان إماما. حاذقا فى القراءات وعللها ، وإليه المنتهى فى اللغه ، أما النحو والتصريف فهو فيهما بحر لا يجارى ، وحر لا يبارى ، سهل عليه نظم الشعر ، رجزه وطويله وبسيطه ، هذا مع ما تملك نفسه من الدين المتين ، والصدق والنقاء ، وكثره النوافل ، والسمت الحسن ، إضافة إلى رقه القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤده.

كثر شيوخه الذين أخذ عنهم ، نذكر منهم : أبو على الشلوبينى ، المتوفى سنه

ص: ٧

١- انظر ترجمته فى بغيه الوعاة للسيوطى : ٥٣ ، طبقات الشافعيه الكبرى للسبكي : ٥ / ٢٨ ، نفع الطيب للمقرى : ٢ / ٢٢٢ ، الأعلام للزركلى : ٦ / ٢٣٣ ، معجم المؤلفين لكحاله : ١٠ / ٢٣٤ ، البدايه والنهائيه لابن كثير : ١٣ / ٢٦٧ ، طبقات القراء لابن الجزرى : ٢ / ١٨٠ ، النجوم الزاهره لابن تغرى بردى : ٧ / ٢٤٣ ، المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء : ٨ - ٩ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٥ / ٣٣٩ ، مفتاح السعاده لطاش كبرى زاده ، ١ / ١١٥ ، شرح المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٩ ، شرح الهوارى للألفيه (٢ / ب) مخطوط ، هدايه السالك إلى ترجمه ابن مالك لابن طولون : ٢٦٩ ، القلائد الجوهريه لابن طولون : ٢ / ٥٣٩ ، ١ / ٣٤٣.

٦٤٥ هـ (١) ، العلم السخاوى ، المتوفى سنه ٦٤٣ هـ (٢) ، ابن يعيش الأسدى ، المتوفى سنه ٦٤٣ هـ ، وابن عمرون ، المتوفى سنه ٦٤٩ هـ .

ومن تلامذته : شرف الدين النووى ، المتوفى سنه ٦٠٧ هـ ، بدر الدين ابن جماعه ، المتوفى سنه ٧٣٣ هـ ، شرف الدين البارزى ، المتوفى سنه ٧٣٨ هـ ، وابنه بدر الدين محمد ابن الناظم ، المتوفى سنه ٦٨٦ هـ .

وقد أثنى عليه علماء عصره ، وأشادوا بجهوده الكبيره فى العرييه وعلومها ، وهو الجدير بذلك ، فقال عنه أبو حيان الأندلسى : «إن ابن مالك نظم فى هذا العلم كثيرا ونثر ، وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب ، وحوت مصنفاته نوادر وعجائب ، وإن من عرف ما فى تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أنحى منه» .

وكانت له مؤلفات كثيره بلغت نحو ستين مؤلفا ما بين مخطوط ومطبوع ، لاقت قبولا كبيرا ورواجا متميزا فى أنحاء المعموره ، شملت النحو والصرف واللغه والعروض والقراءات وغيرها ، دلت على سعه علمه واتساع أفقه ، وعلو كعبه ، ورفع مقامه ، وسأقتصر هنا على بعض مؤلفاته فى النحو والصرف فقط .

فمنها : أجوبه على أسئله جمال الدين اليمنى فى النحو ، إكمال العمده وشرحه ، إيجاز التعريف فى علم التصريف ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه ، الخلاصه المشهوره بـ «الألفيه» وشرحها (على ما ذكره بعضهم) ، سبك المنظوم وفك المختوم ، شرح الجزوليه ، شرح عمده الحافظ وعده اللافظ ، الفوائد النحويه والمقاصد المحويه ، الكافيه الشافيه وشرحها ، المؤصل فى نظم المفصل ، نكت على مقدمه ابن الحاجب وغيرها .

ص : ٨

١- انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٦٤ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٥ / ٢٣٢ ، مرآه الجنان لليافعى : ٤ / ١١٣ ، أنباه الرواه للقفطى : ٢ / ٣٣٢ ، البدايه والنهايه لابن كثير : ١٣ / ١٧٣ ، الأعلام : ٥ / ٦٢ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٣١٦ .

٢- انظر ترجمته فى البدايه والنهايه : ١٣ / ١٧٠ ، طبقات القراء لابن الجزرى : ١ / ٥٦٨ ، أنباه الرواه : ٢ / ٣١١ ، بغيه الوعاه : ٣٤٩ ، طبقات الشافعيه : ٥ / ١٢٦ ، مرآه الجنان : ٤ / ١١٠ ، شذرات الذهب : ٥ / ٢٢٢ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٢٠٩ .

الفصل الثاني ابن طولون الدمشقي صاحب الشرح

هو محمد بن علي (1) بن أحمد (المدعو محمد) بن علي بن خمارويه بن طولون ، الدمشقي الصالحي الحنفي ، شمس الدين ، أبو الفضل ، أبو عبد الله.

ولد هذا العالم الجليل سنة ٨٨٠ هـ تقريبا ، من شهر ربيع الأول تحقيا ، في منزله الكائن بحكر الحجاج ، الشهير الآن بحكر بنى القلانسي ، قبلي مدرسه الشيخ ابن عمر ، بصالحيه دمشق ، من سفح جبل قاسيون.

وتوفي يوم الأحد ، العاشر أو الحادي عشر أو الثاني عشر من جمادى الأولى ، سنة ٩٥٣ هـ ، ودفن بتربه أسرته عند عمه القاضي جمال الدين ، بالسفح قبلي الكهف والخوارزميه ، ولم يعقب أحدا ولم تكن له زوجة حين مات.

نشأ ابن طولون في كنف عمه جمال الدين ، الذي أرشده إلى طلب العلم ، فسعى به إيمانه الراسخ ، وهمته العاليه إلى حفظ القرآن الكريم ، فحفظه بمكتب مسجد الكوافي ، ثم انطلق يرتشف أنواع العلوم والمعارف ، مقبلا على النهل منها بردح عاليه ، ونفس مشحونه بالصدق والإخلاص ، فحفظ الكثير من الكتب والمصنفات ، وتلا القرآن بالقراءات السبع إفرادا وجمعا من طريقى الشاطبيه ، ثم إلى تلاوته بالثلاثه تتمه العشره.

ويمكن لنا الإطلاع على المزيد من سيرته العلميه مفصله في كتابه المعروف «الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون» ، التي ندرک مدى اتصاف هذا العالم الجليل من همه قويه ، وشخصيه علميه رائعه ، وفكر وقاد ، وذكاء مميز ، فهو موسوعه علميه ثقافيه مزيده في المجتمع الإسلامى ، تتطلع إليها الأنظار في كل زمان ومكان.

ص: ٩

١- انظر ترجمته في الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون للمؤلف ، الكواكب السائره للغزى : ٢ / ٥٢ ، شذرات الذهب : ٢٩٨ / ٨ ، الأعلام : ٦ / ٢٩١ ، معجم المؤلفين : ١١ / ٥١ ، المستدرک على معجم المؤلفين : ٧١٤ ، تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان (الأصل - ترجمه على شوشان - دار الأمم للترجمه) : ٢ / ٤٨١ - ٤٨٣ ، (الملحق - ترجمه على شوشان - دار الأمم للترجمه) : ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥.

وكان له شعر وصفه في كتابه الفلك المشحون بأنه وان كان ركيكا لكنه لا يخلو من فائده تلقى ، وموعظه تثبت ولا تنفى ، وغزل ينشى بجهوته الحاسى ، ويلين القلب القاسى ، وقال : وما أحسن قول الإمام الشافعى رضى الله عنه :

ولو لا الشعر بالعلماء يزرى

لكنت اليوم أشعر من لبيد

وله ديوانا شعر ، الأكبر والأصغر .

وقد تعدد شيوخه تبعا لتلك الشخصيه الواسعه الآفاق والمدارك ، نذكر منهم هنا : زين الدين بن العينى ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ، ناصر الدين بن زريق ، المتوفى سنة ٩٠٠ هـ ، جمال الدين بن طولون ، المتوفى سنة ٩٣٧ هـ ، جمال الدين بن المبرد ، المتوفى سنة ٩٠٩ هـ .

ومن تلامذته الذين أخذوا منه ، ورووا عنه : شهاب الدين الطيبى ، المتوفى سنة ٩٧٩ هـ ، علاء الدين بن عماد الدين ، المتوفى سنة ٩٧١ هـ ، نجم الدين البهنسى ، المتوفى سنة ٩٨٦ هـ ، إسماعيل النابلسى ، المتوفى سنة ٩٩٣ هـ . وقد مدحه وأثنى عليه علماء عصره من شيوخ وتلامذه وغيرهم ، من خلال ما كتبه له فى عوض أو إجازة ، ونحو ذلك ، ووضعوه بعبارات الإطراء ، وعلو الشأن ، ورفع المقام ، ذكر الكثير منها فى كتابه الفلك المشحون ص (٧ - ١٠) ، (١٨ - ٢٠) ، (٤٩ - ٥٢) . أما عن آثاره العلميه فمما لا شك فيه أنه نتيجة لسعه اطلاع ابن طولون ، وغزاره علمه ، ورحابه أفقه كانت له مؤلفات كثيره تفوق الحصر ، تبعا لذلك ، فقد ألف كما هائلا وعددا ضخما من المصنفات العلميه فى علوم كثيره متنوعه ، نذكر منه : النحو وأصوله ، التصريف ، اللغه ، العروض والقوافى ، البلاغه ، المنطق ، التجويد ، القراءات ، علوم القرآن ، الحديث وأصوله ، الفقه وأصوله ، الفرائض ، علم الكلام ، التصوف ، التاريخ ، الحساب ، الهندسه ، الفلك ، الطب ، إضافه إلى الأبحاث الدينيه والأدبيه والاجتماعيه ، وغيرها .

وقد بلغ ما استطعت حصره منها (٧٦١) مؤلفا ، ذكر جلها فى كتابه الفلك المشحون ، فأضاف بذلك رصيذا ضخما وثروه عظيمه إلى المكتبه الإسلاميه والعربيه ، استفاد منها خلق كثير على مر العصور والأجيال .

ولكثره هذه المؤلفات سأقتصر هنا على ذكر بعض مؤلفاته فى علوم العربيه ، فمنها : إتحاف البنهاء بنحو الفقهاء ، إرشاد الأعمى إلى خواص الأسماء ، ولإلمام بشرح حقيقه الاستفهام ، الأنوار الشمسيه فى حل الخزرجه ، بغيه المعانى لعلم المعانى ، تحفه الأمجد فى أصل أبجد . وغيرها كثير .

المبحث الأول

توثيق نسبه الكتاب يمكنني القول إن نسبه هذا الكتاب «شرح ألفيه ابن مالك» إلى محمد بن طولون الدمشقي أمر مقطوع بصحته ، وإن لم يورده ابن طولون ضمن مؤلفاته في كتابه الفلك المشحون ، اعتمادا على ما توافر لي من أدله بنيه على ذلك.

أولا : كتب على الورقه الأولى من النسخه الفريده التي حصلت عليها من دار الكتب الظاهريه بدمشق : «كتاب شرح الخلاصه «الألفيه» ، تأليف الإمام العالم العامل الفاضل الكامل الشيخ شمس الدين محمد بن طولون الحنفى رحمه الله تعالى آمين».

وكتب أسفل منها على الجبهه اليمنى بيتان من الشعر فى مدحه ، هما :

يا بن طولون طلت رأس الشمال

واقتنفت العلوم درًا تحاكي

فإذا النفس حاولت براء داء

فانهضى نحوه لتلقى شفاك

وكتب على الورقه الأخيره من هذه النسخه «ونقلت هذه النسخه اللطيفه من نسخه المصنف التى هى للإمام الهمام الفاضل الكامل الورع الزاهد ، فريد عصره وأوانه ، الشيخ شمس الدين محمد بن طولون الحنفى ، أفاض الله علينا من بركاته وعلومه فى الدنيا والآخره ، يا رب العالمين ، يا أرحم الراحمين».

ثانيا : أشير إلى نسبه هذا الكتاب لابن طولون فى فهرس الكتب الظاهريه (قسم النحو) ص ٢٦٧ ، كما أشير إليها أيضا فى المستدرک على معجم المؤلفين ص ٧١٥.

ثالثا : ذكر ابن طولون فى كتابه هذا - فى أثناء شرحه لنظم الألفيه - ثلاثه كتب من مؤلفاته ، هى : «شرح توضيح الخزرجيه ، المقدمه الموضوعه لأوائل التصانيف ، إعراب الخزرجيه».

والمطالعتنا لمؤلفاته في كتابه الفلك المشحون نجد أنه أورد فيه كتابين من هذه الثلاثة ، سمي أولهما فيه بتسميتين :

الأولى : الأنوار الشمسية في شرح حل الخزرجيه المسمى بالتوضيح في علمي العروض والقوافي (١).

الثانية : شرح ممزوج على توضيح الخزرجيه في علمي العروض والقوافي (٢).

وسمي ثانيهما فيه «إيفاء العهد في مقدمه الحمد» ، وقال : «وهو مشتمل على أربعة وعشرين فصلا ومقدمه وخاتمه ، يشتمل كل منها على فوائد وغرائب وتحقيقات ، تتعلق بأوائل الكتب من الكلام على البسمله وتوابعها» (٣).

رابعا : لابن طولون كتاب ترجم فيه لابن مالك ، سماه «هدايه السالك إلى ترجمه ابن مالك» ، كما ترجم له أيضا في كتابه «القلائد الجوهريه في تاريخ الصالحيه» ، وهذان الكتابان مقطوع بنسبتهما إليه ، حيث إنه أوردتهما في كتابه «الفلك المشحون».

وبمقابله هذه الترجمة في هذين الكتابين بالترجمه التي أوردتها في شرحه ، عند قول الناظم :

قال محمد هو ابن مالك

...

- ثبت لنا دليل قوى على أنها جميعا صادرة من معين واحد ، وعطاء فكر واحد ، وخطت بقلم واحد.

أما ما يخص زمن تأليف الكتاب فإنه ليس هناك نص قاطع فيه ، لكن يرجح أنه ألفه بعد سنة ٩٥٠ هـ ، حيث إن ابن طولون لم يذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفاته التي أوردتها في «الفلك المشحون» علما أنه لم يعرض فعلا كل مؤلفاته ، وكانت آخر الوقائع التي ذكرت فيه سنة ٩٥٠ هـ (٤) ، فيمكن القول : لو أنه ألفه قبل ذلك التاريخ لضمه إلى مؤلفاته التي أوردتها فيه.

ومن المحتمل أنه ألفه قبل سنة ٩٥٠ هـ ، لكن لم ينته بعد من تدوينه ، فلم يرد ذكره ضمن مؤلفاته قبل أن يتم ويكمل ، علما أنه أشار إلى بعض مؤلفاته أنه كتب منها قطعه ، أو لم تكتمل ، وبين سبب إعراضه عن إكمال بعضها ، بأنه وجد مؤلفا لأحد العلماء في ذلك الغرض الذي يرمى إليه.

ص: ١٢

١- الفلك المشحون ص ٢٦.

٢- الفلك المشحون ص ٣٩.

٣- الفلك المشحون ص ٢٦.

٤- الفلك المشحون ص ٢٥.

نسخه الكتاب المخطوطه ووضعها مخطوطه هذا الكتاب الذى عنيت بتحقيقه نسخه فريده مودعه فى دار الكتب الظاهرية برقم (٩٨٧٨ - عام) تقع فى (٢٨٥) ورقه من القطع المتوسط ، مقاس الصفحه ٥ ر ٢٠ * ١٥ سم ، عدد الأسطر فى كل صفحه (١٧) سطرا ، متوسط عدد الكلمات فى السطر الواحد تسع كلمات.

وقد احتفظت مكتبه جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلاميه فى الرياض بنسخه مصوره عنها ، برقم (ف ١٤٤٥) (١) ، وليس الأمر كما يدعى بعضهم بعيدا عن الدليل العلمى : أنها نسخه ثانيه لهذه المخطوطه.

كتب أبيات النظم فى هذه النسخه بالحمرة وشكلت بالسواد ، وكتب الشرح السواد بخط النسخ ، وترك هامش بعرض ٥ ر ٣ سم ، فيه بعض التصويبات والتعليقات.

تبتدئ المخطوطه من الورقه (٢ / أ) ، وتنتهى عند الورقه (٢٨٥ / أ) ، كتب على الورقه الأولى منها «كتاب شرح الخلاصه الألفيه تأليف الإمام ...» (٢) ، وفى أسفلها كتب «هديه الآنسه فلك طرزى إلى دار الكتب الظاهرية». وعلى هذه الورقه أيضا قيود تملك باسم عبد القادر بن الشيخ إسماعيل بن الشيخ عبد الغنى النابلسى ، وباسم محيى الدين النابلسى ، وعبد القادر النابلسى ، وأحمد النابلسى ، ثم محمد بن محيى الدين.

وجاء فى الورقه الأخيره من هذه المخطوطه قول ناسخها «تم الشرح المبارك والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبى بعده ، وصحبه وتابعيه وحزبه ، والله تعالى أعلم بالصواب».

يلى ذلك تاريخ الفراغ من النسخ ، وهو أواخر جمادى الأولى سنه ١٠٣٠ هـ ، فاسم الناسخ ، وهو «محمد بن عمر» ، ولم يذكر مكان النسخ.

ص: ١٣

١- فهرس المخطوطات المصوره فى مكتبه جامعه الإمام محمد بن مسعود (النحو والصرف واللغه والعروض) ، إعداد : على حسين النواب ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ص ١٢٥.

١٤
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي خلقنا من طين طينته ، والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، فهذا شرح لمفرد
 على الالفية الموسومة بالخلاصة لسبويه العصر جمال الدين ابن
 مالك نفعه الله برحمته ، وأسكنه بحبوة جنة نخل
 للمتقين مشكلها هو ينفع للتاملين مفقدها من غير
 تعرض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها ولا اشتاد
 سنوا هو إلا ما لا بد منه ولا ايراد ما هو إلا ما لا بد منه
 عنه ، سالت بعض الاخوان ، الذين هم بمنزلة العين للانسان
 والعين للانسان ، داخ الله بهم في حشر لانهم مهجته علي
 نحو ما ذكرت له على حسب ما وضعت فيها درت الى امتثاله وان
 لم يكن من هذا القبيل ولا من امثاله ، هو الله تعالى هو المستعان
 وعلمه التعويل وهو حسنا الله ونعم الوكيل ،
 ان لا يكون ما يدعى ، ان لا يكون ما يدعى ،
 كان حق الناظر ان يعبر بالفعل للمستقبل لان المقول لم يقع كما
 فعل بر معطي العين قلمه ولكنه عبر بالماضي لوجوه منها
 انه يجوز ان يكون توترا حرا نظرا لاعتدال الحكمي به فيكون على ظاهره
 ومنها

ومنها ان يكون اوقع الماضي موقع المستقبل فعيناه
 وتنزل الامتزة الواقع كما في قوله تعالى اني ابراهيم ومنها ان
 يكون وضع كلمة تال اول نظمه ليحيى بها عنو الحاجه والتمتع
 وقد عرف المصنف باسمه فقال قال محمد بن محمد بن علي المعروف
 التي بها يعرفه الناس فقال لمؤيد بن مالك واعلم ان المصنف هو محمد
 ابن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الا السبكي
 الاندلسي الاقليم الحثيا المنشا وجيان مدينه من مدن الاندلس
 وبها كان مولده سنة ثمان وتسعين وخمسين مائة الدمشقي الوار
 بعد ان تنقل في بلادها وسكن بخرم وجامر انتهى اخرا الي
 صالحيتها وبها كانت وفاته الاثني عشر ليله خلت من شعبان
 سنة اثنين وسبعين وخمائه ودفن بقرية الارموي لما
 قصد العلامة شحان الاثري زيارته وله على قبره حجار
 القبور من رختر فقال في دلائل شمس
 انما سالت اناس عن نزلهم بمالكروا ما خبر شخص من وهو حجار
 اوتوا لو ابان الشخص يدعي برخترا فواي من رخترو لموقبارة
 وقال بعض من عرفه لما ورد من الاندلس واستقر بالشام
 انتقل الي مدميك الاسام الشافعي وكان اما ما في علم العرب الكعبه

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله المستعان

أما بعد :

حمدا لله الذي من نحا نحوه ظفر بقصده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه من بعده.

فهذا شرح لطيف على الألفيه الموسومه بالخلاصه لسيبويه العصر جمال الدين ابن مالك تعمده الله برحمته ، وأسكنه بحبوحه جنته ، يحلّ للمشتغلين مشكلها ، ويفتح للمتأملين مقفلها ، من غير تعرّض للنقل عليها ، ولا إضافه غيرها إليها ، ولا إنشاد شواهد إلّا ما لا بدّ منه ، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحه عنه.

سألني بعض الإخوان الذين هم بمتزله العين للإنسان (١) أدام الله بهجته ، وحرس للأنام مهجته (أن أضع له شرحا) (٢) على نحو ما ذكرته ، وعلى حسب ما وصفته (٣) فبادرت إلى امتثاله ، وإن لم أكن من هذا القبيل ولا من أمثاله ، والله تعالى هو المستعان وعليه التعويل ، وهو حسبنا (٤) ونعم الوكيل .).

ص: ١٧

١- في الأصل : والعين للإنسان. زياده.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٨ / ١.

٣- في الأصل : وضعته. انظر شرح المكودي : ٨ / ١.

٤- في الأصل لفظ «الله» زياده. انظر شرح الهوارى : (٢ / ب).

قال محمد هو ابن مالك (١)

أحمد ربّي الله خير مالك

كان حقّ الناظم أن يعبر بالفعل المستقبل ، لأنّ المقول لم يقع ، كما فعل ابن معط (٢) في ألفيته قبله (٣) ، ولكنّه عبّر بالماضي لوجوه :

/ منها : أنه يجوز أن يكون قد تأخر نظم «قال» عن المحكيّ به ، فيكون على ظاهره.

ومنها : أن يكون أوقع الماضي موضع المستقبل تحقيقاً له ، وتنزيلاً منزله الواقع ، كما في قوله تعالى : (أتى أمرُ الله) [النحل : ١].

ومنها : أن يكون وضع كلمه «قال» أوّل نظمه ليحكي بها عند (قضاء). (٤) الحاجه والفراغ (من المحكيّ) (٥)(٦)

ص: ١٩

١- وفي إعراب الألفية (٣) : «ابن ملك» ، وهو الأولى هنا ليتفق مع قوله بعد : «وحذفت ألف «مالك» الأولى خطأ».

٢- ابن معطى : هو يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى الحنفى المعروف بابن معطى ، أبو الحسين عالم بالعربيه والأدب ، ولد سنة ٥٥٦٤ هـ ، وتلمذ على الجزولى وغيره وتوفى بالقاهره سنة ٦٢٨ هـ . ومن آثاره : الدرّه الألفيه فى علم العربيه ، منظومه فى العروض ، منظومه فى القراءات السبع ، ديوان شعر ، وديوان خطب. انظر ترجمته فى معجم الأدباء للحموى : ٢٠ / ٣٥ ، البدايه والنهائيه لابن كثير : ١٣ / ١٢٩ ، ١٣٤ ، المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء : ٣ / ١٥٩ ، بغية الوعاة للسيوطى : ٤١٦ ، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى : ٥ / ١٢٩ ، مرآه الجنان لليافعى : ٤ / ٦٦ ، معجم المؤلفين لعمر كحاله : ١٣ / ٢٠٩ ، الأعلام : ٨ / ١٥٥ ، وانظر ص ٢٧ فقد ترجم له المؤلف هناك. وفى الأصل : ابن معطى. انظر شرح المرادى : ١ / ٥.

٣- حيث قال فى الدرّه الألفيه : يقول راجى ربّه الغفور يحيى بن معط عبد النور انظر الدرّه الألفيه : ص ٢ ، كشف الظنون : ١ / ١٥٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المرادى : ١ / ٦.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المرادى : ١ / ٦.

٦- قال المرادى فى شرحه (١ / ٦) : «ونظيره ما أجازته السيرافى فى قول سيبويه رحمه الله : «هذا باب علم ما الكلم من العربيه» أن يكون وضع كلمه الإشاره غير مشير بها إلى شىء ليشير بها عند الحاجه والفراغ من المشار إليه» وانظر الكتاب : ١ / ٢.

وقد عرّف المصنف باسمه فقال: «قال محمّد» ثمّ تبه على المعرفه التي بها يعرّفه الناس ، فقال : «هو ابن مالك».

واعلم أنّ المصنف هو محمد بن عبد الله (١) بن عبد الله بن عبد الله (٢) ابن مالك الطائفي النسب (٣) ، الأندلسي الإقليم ، الجياني المنشأ - وجيان مدينه من مدن الأندلس (٤) ، وبها كان مولده ، سنه ثمان وتسعين وخمسائه (٥) - الدمشقي الدار ، بعد أن تنقل في بلادها ، وسكن بحلب ، وحماء ، ثم انتهى آخرها إلى صالحيتها (٦) ، وبها كانت وفاته لاثنتي عشره (٧) ليله خلت من شعبان سنه .

ص: ٢٠

١- انظر ترجمته في بغيه الوعاء : ٥٣ ، مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده : ١ / ١١٥ ، القلائد الجوهريه في تاريخ الصالحيه لابن طولون : ٢ / ٥٣١ - ٥٣٤ ، شذرات الذهب : ٥ / ٣٣٩ ، مرآه الجنان : ٤ / ١٧٢ ، المختصر في أخبار البشر : ٨ - ٩ ، النجوم الزاهره لابن تغرى بردى : ٧ / ٢٤٤ ، معجم المؤلفين : ١٠ / ٢٣٤ ، الأعلام : ٦ / ٢٣٣ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٩ ، شرح الهوارى (٢ / ب) ، البدايه والنهايه : ١٣ / ٢٦٧ ، نفع الطيب للمقرى : ٢ / ٢٢٢ ، طبقات الشافعيه للسبكي : ٥ / ٢٨ ، إيضاح المكنون للبغدادي : ١ / ٢٦٠ ، ٢ / ٧٣ ، هدايه السالك إلى ترجمه ابن مالك لابن طولون (مخطوط) ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٥ / ٢٧٥ .

٢- انفرد ابن طولون من بين من ترجم له بذكر نسبه هكذا وقيل : إن «عبد الله» مذكور في نسبه مرتين متواليتين . وأكثر من ترجم له قال : «هو محمد بن عبد الله بن مالك» ، وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : «محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك» .

٣- في الأصل : إلى . زياده . انظر هدايه السالك لابن طولون : ٢٦٩ .

٤- في الأصل : الأندلسي . انظر هدايه السالك : ٢٦٩ ، وجيان : مدينه واسعه بالأندلس بينها وبين قرطبه سبعة عشر فرسخا ، وهي كوره كبيره تجمع قرى وبلدانا كثيره . انظر معجم البلدان للحموي : ٢ / ١٩٥ ، مرصد الاطلاع لصفى الدين البغدادي : ١ / ٣٦٤ ، تقويم البلدان : لأبي الفداء : ١٧٧ .

٥- انظر شرح الألفيه للهوارى (٢ / ب) ، طبقات القراء : ٢ / ١٨٠ (وفيه : وقيل : ٦٠٠) ، والمفهوم من كلام الأشموني (١ / ٨) ، والمكودي (١ / ٩ و ١٠) في شرحيهما : أن ولادته كانت سنه ٥٩٧ هـ حيث نضا على أن وفاته كانت سنه ٦٧٢ هـ وهو ابن خمس وسبعين سنه ، وفي الأعلام (٦ / ٢٣٣) ، والبدايه والنهايه (١٣ / ٢٦٧) أنها كانت سنه (٦٠٠ هـ) ، وفي النجوم الزاهره (٧ / ٢٤٣) أنها كانت سنه (٦٠١ هـ) ، وفي شذرات الذهب (٥ / ٣٣٩) ، وبغيه الوعاء (٥٣) ، ومعجم المؤلفين (١٠ / ٢٣٤) ، ونفع الطيب (٢ / ٢٢٢) أنها كانت سنه ٦٠٠ هـ - أو سنه ٦٠١ هـ ، وفي هدايه السالك (٢٦٩) . قال ابن طولون : «وميلاده : قال البرهان بن القيم والتقى الأسدي : سنه ستمائه أو إحدى وستمائه ، وقال الشمس الهوارى : سنه ثمان وتسعين وخمسائه ، وانظر القلائد الجوهريه : ٢ / ٥٣٢ .

٦- أي : صالحيه دمشق ، وهي قريه كبيره ذات أسواق وجامع في سفح جبل قاسيون من غوطه دمشق وفيها قبور جماعه من الصالحين ، وأكثر أهلها ناقله من نواحي بيت المقدس على مذهب الإمام أحمد بن حنبل . انظر معجم البلدان : ٣ / ٣٩٠ ، مرصد الاطلاع : ٢ / ٨٣٠ .

٧- في الأصل لاثني عشر. انظر شرح الهواري : (٣ / أ).

اثنتين وسبعين وستمائه (١)، ودفن بتربه الأرموى (٢). ولما قصد العلامة شعبان الآثاري (٣) زيارته ، دله على قبره حفار القبور : زعتر (٤) ، فقال في ذلك شعرا (٥) :

سألت أناسا عن ضريح ابن مالك

فأخبرني شخص به وهو حفار

وقالوا بأن الشخص يدعى بزعتر

فوا عجبى من زعتر وهو قنار (٦)

وقال بعض من عرف به : لما ورد من الأندلس (٧) واستقر بالشام ، انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي (٨).

وكان إماما في علم العربية واللغة / وقد أحرز فيها قصب السبق ، واشتهر بها اشتها البدر في الأفق ، هذا مع أخذه من كل فن بنصيب ، ورميه إلى غرض الورع بسهم مصيب ، فجمع العلم والعمل ، واشتهر بدر علمه وكمل ، ولم يزل

ص: ٢١

١- وقد أجمعت مصادر ترجمته على ذلك.

٢- اختلف في مكان قبره ، فقيل : بالروضة ، وقيل : في مغاره الجوع ، وقال ابن طولون : والذي رأيته مشهورا أنه في تربه الأرموى ، وقال ابن كثير : هو بتربه القاضي عز الدين الصائغ - بالصاد المهملة - بقاسيون. انظر هداية السالك : ٢٧٠ ، القلائد الجوهريه : ١ / ٣٤٣ ، ٥٣١ ، البدايه والنهائيه : ١٣ / ٢٦٧ ، شذرات الذهب : ٥ / ٣٣٩ ، إرشاد الطالب النبيل (٢ / ب) ، وتربه الأرموى تقع في سفح جبل قاسيون شمال تربه الروضة ، وتربه الروضة أعظم تربه فيه. انظر القلائد الجوهريه : ٢ / ٥٩٢ ، ٥٨٩.

٣- هو شعبان بن محمد بن داود الموصلى الأصل المصرى ، زين الدين ، نحوى وأديب ، وشاعر ، له مشاركة في بعض العلوم والفنون ، ولد بالموصل سنة ٧٦٥ هـ (وفى روايه : ٧٥٩ هـ) ، ولقب بالآثاري لإقامته في أماكن الآثار النبويه مده وتوفى بالقاهره سنه ٨٢٨ هـ ، وله أكثر من ثلاثين مؤلفا منها : ألفيه في النحو سماها : كفايه الغلام في إعراب الكلام ، أرجوزه في النحو سماها : الحلاوه السكرية ، شرح ألفيه ابن مالك (لم يتمه) ، وغيرها. انظر ترجمته في الأعلام : ٣ / ١٦٤ ، الضوء اللامع للسخاوى : ٣ / ٣٠١ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٣٠٠ ، شذرات الذهب : ٧ / ١٨٤ ، وانظر مقدمه كتابه بديعيات الآثاري.

٤- في الأصل : ابن زعتر. انظر هداية السالك : ٢٧٠ ، القلائد الجوهريه : ٥٣١.

٥- في الأصل : شعر.

٦- انظر البيتين في هدايه السالك : ٢٧٠ ، القلائد الجوهريه : ٢ / ٥٣١ - ٥٣٢. وروايه ثانيهما فيها «فوا عجبا» بدل «فوا عجبى».

٧- في الأصل : الأندلسي. انظر هدايه السالك : ٢٦٩.

٨- هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن نافع القرشى المطلبى الشافعى الحجازى المكى أبو عبد الله ، أحد الأئمه الأربعة عند أهل السنه ، ولد بغزه بفلسطين سنه ١٥٠ هـ ، وتوفى بمصر سنه ٢٠٤ هـ ، من مؤلفاته المسند فى الحديث ، أحكام

القرآن ، إثبات النبوه والرد على البراهمه ، الأم ، وغيرها.

معتكفا على الاشتغال والإشتغال ، معرضا عمّا عدا العلم من الأشغال ، حتّى خرج من الدّنيا ولم يتعلّق بأعراضها ولا صرف نفسه إلى أغراضها رحمه الله تعالى.

والحمد لغه : هو الرّضا (1) ، ومنه الحديث «حمدت إليكم غسل الإحليل» (2) ، أى : رضيته لكم.

وعرفا : هو الثّناء باللسان على الجميل الاختيارى ، سواء كان فى مقابله نعمه أو غيرها (3).

والرّبّ : يستعمل بمعنى السّيّد ، وبمعنى المولى ، وبمعنى المصلح للشىء والمربى له (4) ، فهو سبحانه ربّ العالمين بمعنى السّيّد ، والمولى ، والمصلح لهم.

قال القتبى (5) : والمخلوق لا يقال له «الرّب» معرّفا باللام ، وإنّما يقال له : «رّب كذا» مضافا (6).

ص: ٢٢

١- قال الزبيدى فى التاج (حمد) : والحمد الرضا ، والجزاء وقضاء الحق. وفى اللسان (حمد) : وقال بعضهم : أشكر إليك نعمه وأحدثك بها ، هل تحمد لهذا الأمر؟ أى : ترضاه.

٢- الحديث أورده ابن الأثير فى النهاية فى غريب الحديث والأثر (١ / ٤٣٣) بروايه «أحمد إليكم غسل الإحليل» وقال : أى : غسل الذكر ، وذكره القرطبى فى تفسيره (١ / ٣٤) بنفس الروايه ، وقال : أى : أرضاه لكم ، وانظر اللسان (حمد).

٣- وفى التصريح (١ / ٩) : «والحمد عرفا : فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره». وانظر ماده (حمد) من اللسان والتاج والمصباح المنير.

٤- انظر اللسان : ٣ / ١٥٤٦ (رب) ، تاج العروس والمصباح المنير (رب) ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس : ٢ / ٣٨١ (رب).

٥- هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينورى (والقتبى : نسبه إلى جده «قتيبه») ولد بالكوفه سنة ٢١٣ هـ ، وأقام ببغداد وسمع من الزيادى وغيره ، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه - منها فى النحو : جامع النحو الكبير ، وجامع النحو الصغير. توفى ببغداد سنة ٢٧٦ هـ (وقيل : ٢٧١ هـ). انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٢٩١ ، الأعلام : ٤ / ١٣٧ ، شذرات الذهب : ٢ / ١٦٩ ، النجوم الزاهره : ٣ / ٧٥ ، معجم المؤلفين : ٥ / ١٥٠ ، إنباه الرواه للقفطى : ٢ / ١٤٣ ، نزهة الألباء للأنبارى : ٢٧٢ ، لسان الميزان لابن حجر العسقلانى : ٣ / ٣٥٧ ، الأنساب للسمعانى : ١ / ٣٤٠ (طبع الهند).

٦- قال ابن قتيبه فى تفسير غريب القرآن (ص ٩) : «ولا يقال لمخلوق : هذا الرّب ، معرّفا بالألف واللام ، كما يقال لله ، إنّما يقال : هذا رب كذا ، فيعرف بالإضافه ، لأنّ الله مالك كل شىء ، فإذا قيل الرب - دلّت الألف واللام على معنى العموم ، وإذا قيل لمخلوق : رب كذا ورب كذا - نسب إلى شىء خاص لأنه لا يملك شيئا غيره». وإلى ذلك ذهب البغوى فى تفسيره (١ / ٤٠) ، والزمخشري فى الكشاف (١ / ٨ - دار المعرفه) ، وأبو حيان فى النهر المادّ من البحر (١ / ١٨) ، وفى تاج العروس قال الزبيدى : ويقال الرب لغير الله تعالى ، وقد قالوه فى الجاهليه للملك ، قال الحارث بن حلّزه : وهو الرّبّ والشهيد على يوم الحيارين والبلاء بلاء انظر تاج العروس : ١ / ٢٦٠ (رب) ، اللسان : ٣ / ١٥٤٦ (رب) ، المصباح المنير ١ / ٢١٤ (رب).

والله : اسم للذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع المحامد ، المستجمع لجميع الصفات (١) ، والأصح أنه علم غير مشتق ، كما ذهب إليه خلق من الأئمة ، منهم إمامنا أبو حنيفة (٢)(٣).

قال السيد (٤) في شرح المواقف : «وعلى تقدير كونه في الأصل صفة فقد انقلب علما مشعرا بصفات الكمال للاشتهار». انتهى (٥).

ص: ٢٣

١- هذا مذهب الجمهور ، وقال البيضاوى : الأظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره ، وصار كالعلم مثل الثريا والصعق - أجرى مجرى العلم في إجراء الوصف عليه ، وامتناع الوصف به ، وعدم تطرق احتمال الشركه. وقيل : إنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للعبودية ، وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علما ، أى : بل هو اسم جنس. انظر في ذلك رساله الكبرى على البسملة للصبان : ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١.

٢- هو النعمان بن ثابت الكوفى ، التيمى بالولاء ، أبو حنيفة أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنه ، وإليه تنسب الحنفيه ، ولد بالكوفه سنه ٥٨٠ هـ ، وتوفى سنه ١٥٠ هـ ، من مؤلفاته الفقه الأكبر فى الكلام ، الرد على القدرية ، المخارج فى الفقه ، المسند فى الحديث ، وغيرها.

٣- قال السيد فى شرح المواقف (٨ / ٢١١) : «الله» وهو اسم خاص بذاته لا يوصف به غيره ، أى : لا يطلق على غيره أصلا ، فقيل : هو علم جامد لا اشتقاق له ، وهو أحد قولى الخليل وسيبويه ، والمروى عن أبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان الخطابى ، والغزالي رحمهم الله تعالى ، وقيل : مشتق وأصله «الإله» حذفت الهمزه لثقلها وأدغم اللام ، وهو «إله» بفتح اللام ، أى : عبد. وقيل : الإله مأخوذ من الوله ، وهو الخيره ، ومرجعها صفة إضافية هى كونه معبودا للخلائق ، ومختارا للعقول» انتهى. وانظر الرساله الكبرى على البسملة : ٣٣ ، نتائج الفكر للسهيلي : ٥١ ، البحر المحيط لأبى حيان : ١ / ١٤ ، التفسير الكبير للرازى : ١ / ١٥٦.

٤- هو على بن محمد بن على الجرجانى الحسينى الحنفى المعروف بالسيد وبالسيد الشريف ، أبو الحسن ، من كبار العلماء فى العربيه ولد بجرجان سنه ٧٤٠ هـ ، ودرس فى شيراز ، ولما دخلها تيمور سنه ٧٨٩ هـ فرّ إلى سمرقند ، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور فأقام بها إلى أن توفى سنه ٨١٦ هـ ، له نحو من خمسين مؤلفا ، منها : التعريفات ، وحاشيه على شرح الرضى ، وحاشيه على الشرح المتوسط للأسترابادى ، وحاشيه على العوامل المائه لعبد القاهر الجرجانى ، شرح على التصريف العزى ، شرح المواقف وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٥١ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٢١٦ ، البدر الطالع للشوكانى : ١ / ٢٨٨ ، الفوائد البهيه للكنوى : ١٢٥ ، القسم الدراسى من شرح أبيات المفصل للسيد : ١١ ، طبقات المفسرين للداودى : ١ / ٤٢٨ ، الأعلام : ٥ / ٧.

٥- انظر شرح المواقف للسيد الشريف الجرجانى : ٨ / ٢١٢.

وحذفت / ألف «مالك» الأول خطأ ، لأنه علم مشتهر كثير الاستعمال ، ويجوز إثبات ألفه أيضا ، وأما «مالك» آخر البيت ، فلا تحذف ألفه لأنه صفة (١).

وفى «مالك» الأول والثانى من أنواع البديع : الجناس التام (٢) ، كما قال الله تعالى : (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ) (٣) [الروم : ٥٥].

ثم قال رحمه الله تعالى :

مصليا على الرسول المصطفى

وآله المستكملين الشرفا

الصلاه فى اللغه : الدعاء الصالح والتبريك بخير (٤).

واصطلاحا : هى من الله : مغفرته ورحمته وبركته وتشريفه ، ومن الملائكة : الدعاء بالبركه والمغفره والاستغفار ، ومن المؤمنين : التضرع والدعاء والتعظيم ، ومن الجن : الركوع والسجود (٥).

ص : ٢٤

١- انظر شرح المرادى : ١ / ٦ ، إعراب الألفيه : ٣ ، إرشاد الطالب النبيل للدمياطى : (٣ / أ - مخطوط).

٢- الجناس : هو التشابه بين اللفظين مع الاختلاف فى المعنى ، والتام منه هو أن يتفقا فى أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها. انظر بغيه الإيضاح لتلخيص المفتاح : ٤ / ٧٧ ، شرح الكافيه البديعيه للحلى : ٦٤ ، عقود الجمان للسيوطى : ٢ / ١٥٩ - ١٦٠ ، فن البديع د. عبد القادر حسين : ١٠٩ ، جنى الجناس للسيوطى : ٧٣ ، المعجم الأدبى لجبور عبد النور : ٨٨ ، إعراب الألفيه : ٣ - ٤.

٣- وفى الأصل : يوم يقوم بدل : ويوم تقوم.

٤- قال الزبيدى فى التاج : الصلاه لغه الدعاء ، وهو أصل معانيها ، ومنه قوله تعالى : (وَصَلَّ عَلَيْهِمْ) أى : ادع لهم ، يقال : صلى عليه فلان إذا دعا له وزكاه. وفى المصباح المنير : وقيل الصلاه فى اللغه مشتركه بين الدعاء والتعظيم والرحمه والبركه ، ومنه «اللهم صل على آل أبى أوفى». أى : بارك عليهم أو ارحمهم. انظر تاج العروس : ١٠ / ٢١٣ (صلا) ، المصباح المنير للفيومى : ١ / ٣٤٦ (صلا) ، الصحاح للجوهرى : ٦ / ٢٤٠٢ (صلا) ، اللسان : ٤ / ٢٤٩٠ (صلا) ، التصريح على التوضيح للأزهري : ١ / ١٠ ، نتائج الفكر : ٥٧ ، تفسير الخازن : ١ / ٣٠ ، الكشاف : ٣ / ٢٤٥ (دار الفكر) ، القول البديع فى الصلاه على الحبيب الشفيع للسخاوى : ٧.

٥- فى تخصيصه صلاه الجن بالركوع والسجود نظر ، قال ابن الأعرابى : الصلاه من الله الرحمه ، ومن الآدميين وغيرهم من الملائكة والجن : الركوع والسجود والدعاء والتسبيح ، ومن الطير والهوام : التسبيح ، قال تعالى : (كُلُّ قَدْ عَلِمَ صِيْلَاتَهُ وَتَسْبِيْحَهُ) انتهى. انظر الصلوات والبشر فى الصلاه على خير البشر للفيروزآبادى : ١١ ، القول البديع للسخاوى : ١٠ ، اللسان : ٤ / ٢٤٩٠

(صلا). وانظر البحر المحيط : ٢٣٧ / ٧ ، تفسير القرطبي : ٢٣٢ / ١٤ ، تفسير الخازن : ٢٧٤ / ٥ ، تاج العروس للزبيدي : ٢١٣ / ١٠
(صلا) ، نتائج الفكر للسهيلى : ٥٧ - ٦٠.

والصَّيْلَة واجبه عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر (١) ، كما اختاره الطحاوى (٢) وجماعه من أئمتنا (٣). قال ملا شيخ : وعليه الفتوى ، وإلى هذا ذهب الحلبي (٤) وجماعه من الشافعية ، ونقل عن اللخمي (٥) من المالكية ، وقال به ابن بطه (٦) من الحنابلة (٧) .

ص: ٢٥

١- وذهب بعضهم إلى أنها تجب في كل مجلس مره وإن تكرر ذكره ، كما في آيه السجده ، وتشميت العاطس ، وقال الكرخي : إنها فريضة العمر ، وذهب ابن جرير الطبري إلى أنها من المستحبات ، وادعى الإجماع على ذلك ، وقيل في حكمها غير ذلك. انظر القول البديع للسخاوى : ١٤ ، ١٥ ، بدائع الصنائع للكاساني : ١ / ٢١٣ ، تفسير القرطبي : ١٤ / ٢٣٣ ، الكشاف : ٣ / ٢٤٥ - ٢٤٦ (دار المعرفة).

٢- هو أحمد بن محمد بن سلامه بن سلمه بن عبد الملك بن سلمه بن سليمان الأزدي الحجري الطحاوى (نسبه إلى طحا ، قريه بصعيد مصر) ، المصرى الحنفى ، فقيه ومحدث ومؤرخ ومجتهد وحافظ ، انتهت إليه رياسه الحنفية بمصر ولد سنة ٢٢٩ هـ (وقيل : ٢٣٨ ، وقيل : ٢٣٩) ، وتوفى بمصر سنة ٣٢١ هـ ، من مؤلفاته : أحكام القرآن والمختصر فى الفقه والاختلاف بين الفقهاء ، والتاريخ الكبير وغيرها. انظر : ترجمته فى طبقات الفقهاء : ١٢٠ ، شذرات الذهب : ٢ / ٢٨٨ ، معجم المؤلفين : ٢ / ١٠٧ ، مرآة الجنان : ٢ / ٢٨١ ، المختصر فى أخبار البشر : ٢ / ٨٤ ، الأعلام : ١ / ٢٠٦ ، حسن المحاضرة : ١ / ١٩٨ .

٣- ووجه ما ذكره الطحاوى وغيره أن سبب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هو الذكر أو السماع والحكم يتكرر بتكرر السبب ، قال السخاوى : وعبارة الطحاوى : يجب كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من غيره ، أو ذكره بنفسه. انظر القول البديع للسخاوى : ٢٠ ، تفسير الخازن : ٥ / ٢٧٤ ، بدائع الصنائع للكاساني : ١ / ٢١٣ ، تفسير القرطبي : ١٤ / ٢٣٣ ، نيل الأوطار للشوكاني : ٢ / ٣٢٢ .

٤- هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخارى الجرجانى أبو عبد الله ، عالم بالفقه الشافعى ، وقاض ، كان رئيس أهل الحديث فيما وراء النهر ، ولد بجرجان سنة ٣٣٨ هـ ، وتوفى فى بخارى سنة ٤٠٣ هـ ، من آثاره : منهاج الدين فى شعب الإيمان ، آيات الساعة وأحوال القيامة. انظر ترجمته فى الأعلام : م / ٢٣٥ ، الرسالة المستطرفة للكتاني : ٤٤ ، طبقات الشافعية : ٣ / ١٤٧ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٣ ، شذرات الذهب : ٣ / ١٦٧ .

٥- هو على بن محمد الربعى أبو الحسن المعروف باللخمي ، فقيه مالكي ، له معرفة بالأدب والحديث ، قيروانى الأصل ، نزل صفاقص ، وتوفى بها سنة ٤٧٨ هـ (وقيل : ٤٩٨) ، صنف كتابا مفيدة من أحسنها تعليق كبير على المدونه فى فقه المالكية سماه : التبصره ، وأورد فيه آراء خرج بها عن المذهب ، وله فضائل الشام. انظر ترجمته فى معالم الإيمان للدباغ : ٣ / ٢٤٦ ، الأعلام : ٤ / ٣٢٨ ، شجرة النور الزكية لابن مخلوف : ١١٧ ، الديباج المذهب لابن فرحون : ٢٠٣ .

٦- هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمران بن عيسى بن إبراهيم بن سعد بن عتبة الحنبلى المعروف بابن بطه ، أبو عبد الله ، عالم بالحديث ، فقيه من كبار الحنابلة ، متكلم ، ولد سنة ٣٠٤ هـ ، وتوفى بعكبرا سنة ٣٨٧ هـ ، من مؤلفاته الكثيره : السنن ، المناسك ، الإبانه عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة. انظر : ترجمته فى طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى : ٢ / ١٤٤ ، الأعلام : ٤ / ١٩٧ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٢٤٥ ، البدايه والنهايه : ١١ / ٣٢١ .

٧- والشيخ أبو حامد الاسفرائينى أيضا ، وقال ابن العربى من المالكية : إنه الأحوط. انظر القول البديع : ٢٠ ، تفسير الخازن : ٥ /

٢٧٤ ، بدائع الصنائع : ١ / ٢١٣ ، نيل الأوطار : ٢ / ٣٢٢.

وهل هذا الوجوب على كل فرد فرد أو الكفاية؟ فالأكثر قالوا بالأول ، ومن القائلين بالثاني أبو الليث السمرقندي (١) في مقدمته المعروفه (٢).

والرسول : فعول بمعنى مفعول ، أى : اسم مفعول ، ومجىء (٣) مثله قليل (٤) ، وبمعنى الفاعل كثير ، كـ «طهور» (٥) . /

قال فى الزاهر : «هو من تتابع أخبار الذى بعثه ، أخذنا من قولهم : «جاءت الإبل رسلا» أى : متتابعه» (٦).

وهل هو بمعنى النبى ، أو بينهما عموم وخصوص مطلق ، أو من وجه؟ أقوال (٧) أوضحتها فى المقدمه الموضوعه (٨) لأوائل التصانيف.

ص: ٢٦

١- هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندى ، أبو الليث ، إمام الهدى ، علامه ، من أئمه الحنفيه ، ومن الزهاد المتصوفين ، لم تعلم سنه ولادته ، وتوفى ١١ جمادى الآخره من سنه ٣٩٣ هـ (وقيل : ٣٧٣ هـ) من مؤلفاته الكثيره : خزانه الفقه على مذهب أبى حنيفه وبستان العارفين فى الآداب الشرعيه والنوازل فى فروع الفقه الحنفى ، وتفسير القرآن وغيرها. انظر ترجمته فى تذكره الحفاظ للذهبي : ٣ / ١٦٩ ، الجواهر المضيه للقرشى : ٢ / ١٩٦ ، الفوائد البهيه : ٢٢٠ ، معجم المؤلفين ، ١٣ / ٩١ ، الأعلام : ٨ / ٢٧ ، إيضاح المكنون : ١ / ٤٧٤ .

٢- انظر ذلك فى القول البديع للسخاوى : ٢٢ .

٣- فى الأصل : ويجىء .

٤- انظر إعراب الألفيه : ٤ ، شرح ابن باديس : (٧ / ب) ، شرح ابن الناظم : ٧٥٤ ، شرح دحلان : ١٦٦ ، شرح المرادى : ٥ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٩٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٦ .

٥- بمعنى : طاهر. انظر شرح ابن الناظم : ٧٥٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٦ ، شرح دحلان : ١٦٦ ، شرح المرادى : ٥ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٩٦ .

٦- قال الزجاجى فى كتابه الزاهر فى معانى الكلام الذى يستعمله الناس (ورقه : ١١ / أ - ب - - مخطوط) : «والرسول فى اللغه الذى يتابع أخبار من بعثه ، مأخوذ من قول العرب : جاءت الإبل رسلا إذا جاءت متتابعه». وانظر اللسان : ٣ / ١٦٤٥ (رسل) ، تاج العروس للزبيدي : ٧ / ٣٤٤ (رسل).

٧- فقال بعضهم : الرسول بمعنى الذى أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل إليه عيانا ، ومحاورته شفاها ، والنبى الذى تكون نبوته إلهاما ومناما ، فكل رسول نبى وليس كل نبى رسولا- نقله الواحدى عن الفراء. قال النووى : فى كلام الواحدى نقص ، فإن ظاهره أن النبوه المجرده لا تكون برسالة ملك ، وليس كذلك. وحكى القاضى عياض قولاً ، وهو أنهما مفترقان من وجه ، إذ قد اجتمعا فى النبوه التى هى : الاطلاع على الغيب والإعلام بخواص النبوه والرفعه بمعرفه ذلك ، وحوز درجتها ، وافترقا فى زياده الرساله التى للرسول ، وهو الأمر بالإنذار والإعلام. وذهب بعضهم إلى أن الرسول من جاء بشرع مبتدأ ، ومن لم يأت به نبى غير رسول وإن أمر بالإبلاغ والإنذار. وقيل : الرسول من كان صاحب معجزه وصاحب كتاب ، ونسخ شرع من قبله ، ومن لم يكن مجتمعاً فيه هذه الخصال فهو نبى غير مرسل. وقال الزمخشري : الرسول من الأنبياء من جمع إلى المعجزه الكتاب المنزل

عليه ، والنبي غير الرسول من لم ينزل عليه كتاب ، وإنما أمر أن يدعو إلى شريعته من قبله. انظر الصلاة والبشر للفيروزآبادي : ١٣ ،
القول البديع : ٣٠ - ٣١ .
٨- في الأصل : مقدمه الموصوفه .

والمصطفى : مفتعل من الصّفو ، وهو الخالص (١) ، و (معناه) (٢) : المختار (٣).

والآل (٤) : اختلف في معناه على ثيف وخمسين قولاً منها : أنهم بنو هاشم (٥) ،).

ص: ٢٧

١- من الكدر والشوائب ، وأصله : مصتفى - بالتاء - قلبت التاء طاء لمجاوره الصاد الذى هو من حروف الصفيير. انظر شرح ابن باديس (٧ / ب). وانظر : المكودى مع ابن حمدون : ١٢ / ١ ، شرح المرادى : ٧ / ١ ، شرح الأشموني : ١٢ / ١ ، اللسان : ٤ / ٢٤٦٨ (صفا) ، حاشيه الخضرى : ٩ / ١ ، إعراب الألفيه : ٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٣ / ب).

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح الأشموني : ١٢ / ١.

٣- انظر شرح المرادى : ٧ / ١ ، شرح الأشموني : ١٢ / ١ ، شرح دحلان : ٤ / ١ ، حاشيه الخضرى : ٩ / ١ ، شرح ابن باديس (٧ / ب) ، إرشاد الطالب النبيل (٣ / ب).

٤- أصل «آل» أهل ، قلبت الهاء همزه ، كما قلبت الهمزه هاء فى «هراق» والأصل «أراق» ، ثم قلبت الهمزه ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى : «آدم وآمن» ، هذا مذهب سيبويه. وقال الكسائى : أصله «أول» ك- «جمل» من آل يؤول ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. ويشهد للأول تصغيرهم إياه على «أهيل» ، وللثانى تصغيرهم إياه على «أويل». انظر شرح الأشموني : ١٣ / ١ ، الهمع : ٤ / ٢٨٥ ، سر صناعة الإعراب لابن جنى : ١ / ١٠٥ ، الكتاب : ٢ / ٣١٣ ، اللسان : ١ / ١٧٤ (أول) ، الممتع فى التصريف لابن عصفور : ١ / ٣٤٨ ، المصباح المنير : ١ / ٢٩ ، جلاء الأفهام فى الصلاه على خير الأنام لابن قيم الجوزيه : ١١٤ - ١١٥ ، شرح الملوكى لابن يعيش : ١ / ٢٧٨.

٥- قال ابن القيم فى جلاء الأفهام (١١٩ - ١٢٠) : «واختلف فى آل النبى صلى الله عليه وسلم على أربعة أقوال : فقيل : هم الذين حرمت عليهم الصدقه ، وفيهم ثلاثه أقوال للعلماء : أحدها : أنهم بنو هاشم وبنو المطلب ، وهذا مذهب الشافعى وأحمد - رحمهما الله - فى روايه عنه. والثانى : أنهم بنو هاشم خاصه ، وهذا مذهب أبى حنيفه رحمه الله والروايه الثانيه عن أحمد رحمه الله ، واختيار ابن القاسم صاحب مالک. والثالث : أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى غالب فيدخل فيهم بنو المطلب وبنو أميه وبنو نوفل ومن فوقهم إلى بنى غالب ، وهو اختيار أشهب من أصحاب مالک ، حكاه صاحب الجواهر عنه ، وحكاه اللخمي فى التبصره عن أصبغ ولم يحكه عن أشهب. والقول الثانى : إن آل النبى صلى الله عليه وسلم هم ذريته وأزواجه خاصه حكاه ابن عبد البر فى التمهيد. والقول الثالث : إن آل الله صلى الله عليه وسلم أتباعه إلى يوم القيامة. حكاه ابن عبد البر عن بعض أهل العلم واختاره بعض أصحاب الشافعى ، ورجحه محى الدين النووى فى شرح مسلم ، واختاره الأزهرى. والقول الرابع : إن آل الله صلى الله عليه وسلم هم الأتقياء من أمته ، حكاه القاضى حسين والراغب وجماعه». انتهى. وانظر نيل الأوطار : ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، القول البديع : ٨١ ، إتحاف الساده المتقين للزبيدي : ٣ / ٧٨ ، شرح صحيح مسلم للنووى : ٤ / ١٢٤ ، التفسير الكبير للرازى : ٢٥ / ٢٠٩ ، شرح الألفيه للشاطبى (الجزء الأول) : ٢ / ١٨ - ١٩ ، شرح الألفيه لابن باديس (٤ / أ).

وهم : آل علي (١) ، وعبّاس (٢) ، وجعفر (٣) ، وعقيل (٤) - بفتح العين - ، والحارث (٥) ، ومواليهم ، وبه قال أئمتنا (٦).

وقال فخر الإسلام (٧) : آل الرّسل من أتبعهم وآمن بهم (٨).

واختلف في جواز إضافته إلى الضّمير :

فمنعه الكسائي (٩) والنّحاس (١٠)(١١) ، وزعم الزّبيديّ (١٢) أنّه من لحن العامّة (١٣).

ص: ٢٨

١- هو علي بن أبي طالب - عبد مناف - بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولد سنة ٢٣ ق. ه ، وتوفى سنة ٤٠ ه.

٢- هو عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، عم النبي صلى الله عليه وسلم وصنو أبيه ، ولد سنة ٥١ ق. ه ، وتوفى سنة ٣٢ ه.

٣- هو جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وأخو علي بن أبي طالب لأبويه ، توفى في السنه الثامنة للهجره.

٤- هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وأخو علي وجعفر لأبويهما ، توفى سنة ٦٠ ه.

٥- هو الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ، وأبوه ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم. انظر الاستيعاب : ١ / ٤١٥ ، رقم : ٩٧٦ ، الإصابه : ٢ / ٦٠٣ ، رقم : ١٥٠٢ ، الكاشف : ١ / ١٩٨ ، نسب قريش : ٨٦.

٦- أى : الحنفية ، كما تقدم في ص ١٥ هامش (٥).

٧- هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد البزدوى فخر الإسلام ، أبو الحسن ، فقيه أصولي محدث مفسر ، من أكابر الحنفية ، ولد في حدود سنة ٤٠٠ ه ، وتوفى في رجب سنة ٤٨٢ ه ، ودفن بسمرقند. من آثاره كتر الوصول إلى معرفه الأصول ، شرح الجامع الصحيح ، المبسوط في أصول الفقه ، وغيرها. انظر ترجمته في الفوائد البهيه : ١٢٤ ، الأعلام : ٤ / ٣٢٨ ، معجم المؤلفين : ٧ / ١٩٢ ، مفتاح السعاده : ٢ / ٥٤ ، إيضاح المكنون : ٢ / ٣٤ ، ٣٨٨ ، هديه العارفين : ١ / ٦٩٣.

٨- وحكى هذا الرأى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم ، واختاره بعض أصحاب الشافعى ، ورجحه النووى في شرح مسلم ، واختاره الأزهرى. انظر في ذلك هامش (٥) ص ١٥.

٩- هو علي بن حمزه بن عبد الله بن عثمان الفارسى الأسدى بالولاء ، أبو الحسن ، المعروف بالكسائى ، إمام أهل الكوفه في النحو واللغه ، وأحد القراء السبعه المشهورين ، توفى بالرى سنة ١٨٩ ه (وقيل : ١٨٠ ه ، وقيل : ١٨٢ ، وقيل : ١٨٣ ، وقيل : ١٨٥ ، وقيل : ١٩٣) ، له من المؤلفات : المختصر في النحو ، كتاب القراءات ، النوادر ، مقطوع القرآن وموصله ، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاه : ٣٣٦ ، معجم الأدباء : ١٣ / ١٦٧ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٨٤ ، ١٣ / ٤٠٦ ، الأعلام : ٤ / ٢٨٣ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢٥٦ ، هديه العارفين : ١ / ٦٦٨ ، طبقات القراء : ١ / ٥٣٥.

١٠- هو أحمد بن محمد (وقيل : محمد بن أحمد) بن إسماعيل بن يونس المرادى المصرى المعروف بالنحاس وبابن النحاس ،

أبو جعفر ، نحوى لغوى مفسر أديب وفقهه ، ولد بمصر ورحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد والأخفش ونفطويه والزجاج وغيرهم ، ثم عاد إلى مصر فأقام بها إلى أن توفي سنة ٣٣٨ هـ (وفى روايه : ٣٣٧ هـ) من مؤلفاته الكثيره : إعراب القرآن ، تفسير القرآن ، أخبار الشعراء ، الكافي فى النحو ، الناسخ والمنسوخ ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ١٥٧ ، معجم الأدباء : ٢٢٤ / ٤ ، إنباه الرواه : ١٠١ / ١ ، شذرات الذهب : ٣٤٦ / ٢ ، مفتاح السعاده : ٤١٨ / ١ ، الأعلام : ٢٠٨ / ١ .

١١- انظر لحن العامه لأبى بكر الزبيدى : ٤١ ، شرح المرادى : ٨ / ١ ، شرح الأشمونى : ١٣ / ١ ، الهمع : ٢٨٦ / ٤ ، المصباح المنير : ٢٩ / ١ ، ارتشاف الضرب لابن حيان : ٥١٥ / ٢ ، الأشباه والنظائر للسيوطى : ٢٢٢ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل (٣ / ب).

١٢- هو محمد بن الحسن بن عبد الله (وقيل : عبيد الله) بن مذحج بن عبد الله بن بشر ، أبو بكر ، الزبيدى (نسبه إلى جده زيد - بضم الزاى - بن صعب) الإشبيلي ، عالم بالنحو واللغه ، إخبارى ، شاعر ، اختاره الحكم المستنصر بالله - صاحب الأندلس - لتأديب ولده وولى عهده هشام المؤيد بالله فى قرطبه ، فنال أبو بكر به دنيا عريضه ، وتولى قضاء إشبيليه ، وصفه الشرطه ، توفي سنه ٣٧٩ هـ (وقيل : ٣٩٩ ، وقيل : ٣٨٠ هـ) ، من آثاره : لحن العامه ، الواضح فى العربيه ، الأبنيه فى النحو ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٨٤ / ١ ، شذرات الذهب : ٩٤ / ٣ ، البلغه فى أئمه اللغه للفيروزآبادى : ٢١٨ ، معجم الأدباء : ١٧٩ / ١٨ ، الأعلام : ٨٢ / ٦ .

١٣- انظر لحن العامه لأبى بكر الزبيدى : ٤١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٩٥٤ / ٢ ، إرشاد الطالب النبيل للدمياطى (٣ / ب) ، الهمع : ٢٨٦ / ٤ ، شرح المرادى : ٨ / ١ ، شرح الأشمونى : ١٣ / ١ ، المصباح المنير : ٢٩ / ١ (آل) ، ارتشاف الضرب : ٥١٥ / ٢ ، الأشباه والنظائر : ٢٢٢ / ١ ، شرح ابن باديس (٣ / ب).

١- هو حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادى المراكشى المالكى المعروف بابن أم قاسم ، بدر الدين ، عالم بالعربيه والتفسير والفقہ والأصول والقراءات ، والعروض ، ولد بمصر وتوفى فى عيد الفطر سنه ٧٤٩ هـ (وقيل : ٧٥٥ هـ) من آثاره : شرح مفصل الزمخشري ، شرح ألفيه ابن مالك ، الجنى الدانى فى حروف المعانى ، شرح التسهيل لابن مالك ، شرح الشاطبيه فى القراءات ، تفسير القرآن ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاہ : ٢٢٦ ، الدرر الكامنه لابن حجر : ٢ / ٣٢ ، شذرات الذهب : ٦ / ١٦٠ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٢٧١ ، الأعلام : ٢ / ٢١١.

٢- انظر شرح الألفيه للمرادى : ١ / ٩ ، وفى شرح الأشمونى (١ / ١٣) : والصحيح جوازه ، قال عبد المطلب : وانصر على آل الصيلى ب وعابديه اليوم آلك وفى الحديث : «اللهم صلّ على محمد وآله». انتهى. وانظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٥٤ ، الهمع : ٤ / ٢٨٦ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ) ، المصباح المنير : ١ / ٢٩ (آل) ، الممتع فى التصريف : ١ / ٣٤٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥١٥ ، الأشباه والنظائر : ١ / ٢٢٢.

«والمستكملين» - بكسر الميم - : جمع مستكمل ، اسم فاعل من «استكمل» بمعنى : تكمل (١).

«والشرفا» - بفتح الشين - : معموله (٢).

وقال ابن خطيب المنصوريه (٣) فى شرحه : وفى بعض النسخ «الشرفا» - بضمّ الشين - فىكون صلّه أخرى ل- «آله» ، ويكون معمول (٤) «المستكملين» محذوفا ، تقديره : المستكملين كلّ الشرف ، وكلّ المجد. انتهى (٥).

والألف على الأول : للإطلاق ، وعلى الثانى : من أصل الكلمه (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأستعين الله فى ألفيه

مقاصد النحو بها محويّه /

يعنى : أطلب من الله الاستعانه بعد حمد الله ، والصيلاه على رسوله على نظم قصيده ألفيه ، والظاهر أنّ «فى» بمعنى «على» ، فإنّ الاستعانه وما تصرّف منها إنّما جاءت متعدّيه ب- «على» ، كقوله تعالى : (وَاللّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا (ما).

ص : ٣٠

١- والسين فيه للتحقيق ، أى : الذين تحقق كمالهم ، وهو نعت لآله ، وعلامه جره الياء ، واسم الفاعل المقرون ب- «أل» وتثنيته وجمعه يعمل عمل فعله بلا شرط فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدّيا ، ويقتصر على رفع الفاعل إن كان فعله لازما ، و «أل» فى «المستكملين» اسم موصول على الأصح ، ظهر إعراب محلها فيما بعدها لكونها على صورته الحرف ، وفى «المستكملين» ضمير مستتر يعود على «أل» مرفوع على الفاعليه. انظر إعراب الألفيه : ٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ) ، شرح ابن باديس (٨ / أ).

٢- انظر إعراب الألفيه : ٤ ، شرح المكودى : ١ / ١٣ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ).

٣- هو يوسف بن الحسن بن محمد بن مسعود بن على بن عبد الله الحموى الشافعى المعروف بابن خطيب المنصوريه ، جمال الدين ، أبو المحاسن ، نحوى فقيه أصولى بيانى ، مفسر ناظم ، ولد سنة ٧٣٨ هـ ، وطلب العلم بحماه وأخذ عن بهاء الدين الأحمينى المصرى ، وبدمشق عن التاج السبكى وغيره ، ودرس وأفتى ورحل إليه الناس ، وتوفى بحماه سنة ٨٠٩ هـ ، من آثاره : شرح ألفيه ابن مالك ، شرح ألفيه ابن معطى ، شرح فرائض المنهاج ، وغيرها ، وله نظم. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٤٢١ ، الضوء اللامع : ١٠ / ٣٠٨ ، شذرات الذهب : ٧ / ٨٧ ، البدر الطالع للشوكانى : ٢ / ٣٥٢ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٢٩٢ ، إيضاح المكنون : ١ / ١٢٠.

٤- فى الأصل : معموله.

٥- انظر إعراب الألفيه : ٤ ، وانظر شرح دحلان : ٤ ، شرح الألفيه لابن باديس (٨ / أ) ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ) ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩ - ١٠ ، حاشيه الأشمونى : ١ / ١٣.

٤- انظر إعراب الألفيه : ٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ).

تَصِفُونَ) [يوسف : ١٨] ، اللهم إنا أن يجعل «أستيعن» مضمنا معنى فعل يتعدى (١) ب- «فى» ، ك- «أستخير» وشبهه (٢) ، أو على لغه قليله (٣).

«وألفيه» : نسبه إلى «ألفين» إن قلنا بالشطر ، فيكون كل نصف بيتا مستقلا ، فتكون الأرجوزه ألفى بيت ، أو نسبه إلى «ألف» إن قلنا ليست الأبيات بمشطوره ، وهو الذى يدل عليه كلام الناظم ، بل قد نصّ على أنها ألف بيت ، كما نقله الهوارى (٤) ، فوجب أن يحمل على عدم الشطر ، وهو الأصل .

وهل البيت المشطور شعر أم لا؟ قال بالثانى الخليل (٥) ، واختلف فى .

ص: ٣١

١- فى الأصل : يتعد. انظر شرح المكودى : ١٤ / ١ .

٢- قال الخضرى فى حاشيته (١ / ١٠) : «وإنما قدرنا «أرجو» دون «أستخير» ، كما فى الأشمونى ، لما ورد عليه : إن الاستخاره للمتعدد ، والمصنف جازم». انتهى. وانظر شرح الأشمونى : ١٤ / ١ ، شرح المكودى : ١٤ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل (٤ / أ).

٣- انظر إعراب الألفيه : ٤ .

٤- انظر شرح الألفيه للهوارى (٣ / ب - - مخطوط). والهوارى هو : محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسى الهوارى المالكى الضرير ، ويعرف بشمس الدين بن جابر ، أبو عبد الله ، عالم بالنحو والأدب وعلوم القرآن والفقه والحديث ، وهو من أهل مريه ، ولد سنة ٦٩٨ هـ (وفى بعض المراجع : ٧١٠ هـ) رحل إلى مصر والشام وأقام بحلب ، وتوفى ب- «البيره» سنة ٧٨٠ هـ ، من مؤلفاته : شرح ألفيه ابن مالك ، نظم كفايه المتحفظ ، شرح ألفيه ابن معطى ، وديوان شعر ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ١٤ ، الدرر الكامنه : ٣ / ٣٣٩ ، شذرات الذهب : ٦ / ٢٦٨ ، الأعلام : ٥ / ٣٢٨ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٢٩٤ ، هديه العارفين : ٢ / ١٧ .

٥- قال السكاكى فى مفتاح العلوم (٢٥٩) : «والمثلث عند الخليل ، والمثنى عند الأَخفش ، والموحد عند الجميع سوى أبى إسحاق من قبيل الإسجاع لا- من قبيل الإشعار». وفى الإرشاد الشافى على متن الكافى فى علمى العروض والقوافى (٨٦) قال الدمهورى : «ذهب الأَخفش - كما فى الدمامينى - إلى أن المشطور والمنهوك ليسا من الشعر بل من السجع ، واتفق هو والخليل وأكثر العروضيين على أن ما كان على جزء واحد ليس شعرا بل هو سجع ، وخالفهم الزجاج وجعل من الشعر نحو قول القائل : موسى القمر ، غيث زخر ، يحيى البشر». انتهى. وانظر تهذيب اللغه للأزهري : ١٠ / ٦١٠ (رجز). وقال ابن سيده فى المحكم (٧ / ٢٠٦ - رجز) : «وهو عند الخليل شعر صحيح» وانظر اللسان : ٣ / ١٥٨٨ (رجز) تاج العروس : ٤ / ٣٦ (رجز). والخليل هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى الأزدي اليمدى ، أبو عبد الرحمن ، إمام أئمه اللغه والنحو ، وأستاذ سيبويه ، وأول من وضع علم العروض ، وحصن به أشعار العرب ، ولد بالبصره سنة ١٠٠ هـ وتوفى بها سنة ١٧٠ هـ ، له من المؤلفات : العروض ، كتاب العروض ، كتاب العين ، الإيقاع ، الجمل ، النقط والشكل ، معانى الحروف ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٢٤٣ ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ٤٢ ، إنباه الرواه : ١ / ٣٤١ ، أخبار النحويين البصريين : ٣٨ ، معجم الأدباء : ١١ / ٧٢ ، البدايه والنهايه : ١٠ / ١١١ ، روضات الجنات : ٢٧٢ ، مرآه الجنان : ١ / ٣٦٢ ، مفتاح السعاده : ١ / ٩٤ ، الأعلام : ٢ / ٣١٤ ، معجم المؤلفين : ٤ / ١١٢ .

الأول على سبعة مذاهب (١)، ذكرتها في شرحي على توضيح الخرجية.

وقوله: «مقاصد النحو» أي: جلّ مقاصده ومعظمه.

«محوّيه» أي: مجموعه بها، أي: فيها، ف- «الباء» بمعنى: «في»، وإنّما قدرنا هذا المضاف ليلتئم مع قوله آخرًا:

نظما على جلّ المهمّات اشتمل (٢)

قال الهوّاريّ: «لا شكّ أنّها قد حوت أكثر مقاصد النحو، وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامه، لأنّ ما قارب الشيء / فله حكمه، وهذه الألفيه خلاصه ما في أرجوزته الكبيره المسماه ب- «الكافيه الشافيه»، ولهذا سمّى هذه: «الخلاصه» وقد أشار إلى ذلك في آخر هذا الكتاب، حيث قال:

أحصى من الكافيه الخلاصه» (٣)

انتهى (٤).

ص: ٣٢

١- الأول: أن العروض والضرب متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا، فباعتبار وقوع الجزء موقع آخر الشطر الأول - من البيت التام أو المجزوء - عروض، وباعتبار لزوم تقفيته - أي كونه محل القافيه - ضرب، ويسمى هذا القول قول المزج وإليه ذهب أبو العباس أحمد القنائي. الثاني: أن الموجود العروض لا الضرب، لأنه خاص بالشطر الثاني ولم يوجد هنا. الثالث: عكس الثاني، لأنّ العروض خاص بما كان سابقا على شطر، وما هنا ليس كذلك. الرابع: أن تجعل التفعيلتان الأوليان قسما وثانيتهما هي العروض، والتفعله الباقيه قسما مستقلا، وهي الضرب. الخامس: عكس الرابع، فتكون التفعله الأولى هي العروض، والثانيه من التفعيلتين الباقيتين هي الضرب. السادس: أن جزءه الأول منهوك النصف الأول من التام وعروض، وجزء الثاني منهوك النصف الثاني وضرب، والثالث زياده على البيت كالتريفيل، وعلى هذه الثلاثه كلا العروض والضرب موجود. السابع: أنه حذف أحد نصفى البيت التام من غير تعيين، وبقي الآخر، فأخره إما عروض أو ضرب وإلى هذا ذهب كثير من العروضيين منهم الأخفش والزجاج واختاره ابن الحاجب وعلى هذا القول: المشطور نصف بيت لا بيت كامل، فحيث لا مشطور في التحقيق عند أصحاب هذا القول. انظر في ذلك الإرشاد الشافى للدمهورى: ٨٥ - ٨٦.

٢- انظر إعراب الألفيه: ٤، ألفيه ابن مالك: ٢١٣.

٣- انظر ألفيه ابن مالك: ٢١٣.

٤- انظر شرح الألفيه للهوارى: (٣ / ب).

لغوى: وله معان أشهرها القصد (١).

وعرفى: ومن أقربها قول بعضهم: التحو علم يعرف به أحكام الكلمه العربيه أفرادا وتركيبا (٢).

ص: ٣٣

١- ومن معانى النحو: الطريق، والمثل، والميل، وعند، ودون، يقال: هذا نحو هذا أى: مثله، وهذا نحو هذا أى: عنده، وفلان نحو فلان أى: دونه، ومن معانيه أيضا: الجهه نحو «توجهت نحو البيت» أى: جهه البيت، والقسم نحو «هذا على أربعة أنحاء» أى: أقسام، والأول - وهو القصد - أشهرها، وهو مصدر شائع فى الأصل، أى: نحوت نحوا، كقصدت قصدا، ثم خص به انتماء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه فى الأصل مصدر فقهد الشيء، أى: عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحرير. وقد ذكر أن سبب تسميه هذا العلم بذلك ما روى أنّ عليا رضى الله عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه، وعلمه الاسم والفعل والحرف، وشيئا من الإعراب - قال: انح هذا النحو يا أبا الأسود. انظر اللسان: ٦ / ٤٣٧١ (نحا)، المصباح المنير: ٣ / ٥٩٦ (نحا)، الإيضاح فى علل النحو للزجاجى: ٨٩ - ٩٠، شرح الأشمونى: ١ / ١٦ - ١٧، شرح المرادى: ١ / ٩، ١١، شرح ابن الناظم: ١٨، حاشيه الخضرى: ١ / ١٠، تاج علوم الأدب: ١ / ٩، شرح الفريد: ١٢٥، حاشيه ابن حمدون على المكودى: ١ / ١٤، أسرار النحو لابن كمال باشا: ٧٥، معجم المصطلحات النحويه: ٢١٨، الخصائص لابن جنى: ١ / ٣٤.

٢- وهو بهذا قسيم الصرف، وهذا تعريف المتأخرين، أما تعريف القدماء له فهو - على ما حدّه صاحب المقرب - «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب، الموصله إلى معرفه أحكام أجزائه التى تأتلف منها، وهو بهذا تعريف مرادف لعلم العربيه وليس قسيما للصرف، بل يشمله. وحدّه السيد الشريف فى التعريفات بقوله: «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربيه من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحه الكلام وفساده»، وفى تاج علوم الأدب: «علم نظرى بكيفيه التكلم بجمل الألفاظ العربيه». وموضوع هذا الفن الكلمات العربيه من حيث عروض الأحوال لها، حال أفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، أو حال تركيبها، كحركات الإعراب والبناء. وغايته: الاستعانه على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ فى الكلام. وفائدته: معرفه صواب الكلم من خطئه. انظر فى ذلك شرح المرادى: ١ / ١١، المقرب لابن عصفور: ١ / ٤٥، تعريفات الجرجانى: ٢٤٠، شرح الأشمونى: ١ / ١٥، ١٦، شرح الألفيه لدحلان: ٤، تاج علوم الأدب للمرتضى: ١ / ٩، الاقتراح للسيوطى: ٢٩ - ٣١، حاشيه الصبان: ١ / ١٥، أسرار النحو: ٧٥، معجم المصطلحات النحويه: ٢١٧ - ٢١٨، التصريح على التوضيح: ١ / ١٤، معجم مصطلحات النحو د. عباده: ٢٧٧، حاشيه الخضرى: ١ / ١٠، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٤، شرح ابن الناظم: ١٨، البهجه المرضيه للسيوطى: ٤.

ثم قال رحمه الله :

تقرب الأقصى بلفظ موجز

وتبسط البذل بوعد منجز (١)

أى : تقرب المعنى البعيد للإفهام هذه الألفيه ، مع أنها حاويه للمقصود الأعظم من النحو بلفظ موجز ، أى : بسبب وجازه اللفظ وتنقيح عبارته مع كثره المعانى ، إذ الموجز هو الكلام القليل الألفاظ ، الكثير المعانى .

وقوله : «وتبسط البذل ...» أى : توسع العطاء بما تمنحه لقراءتها من الفوائد ، واعدده بحصول مأربهم ، ناجزه بوفائها ، أى : مسرعه ، إذ المنجز : الموفى بسرعه (٢)(٣).

ثم قال :

وتقتضى رضا بغير سخط

فائقه ألفيه ابن معطى

أى : تطلب هذه الألفيه الرضا من قراءتها غير المشوب بالسخط حال كونها فائقه ألفيه ابن معطى .

و «رضا» : مصدر «رضى» على غير قياس ، إذ هو بكسر الراء والقياس فتحها (٤).

و «سخط» : بضم / السين المهمله ، وسكون الخاء المعجمه ، والقياس فتحها (٥).

و «ابن معطى» : هو الإمام أبو الحسن يحيى بن معطى (٦) بن عبد التور الزواوى الحنفى ، الملقب : زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر ، وتصدر بالجامع العتيق (٧) بها لإقراء الأدب إلى أن توفى

ص : ٣٤

١- فى الأصل : موجز. انظر الألفيه : ٢.

٢- فى الأصل : سرعه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥.

٣- انظر اللسان : ٦ / ٤٣٥١ (نجز) ، تاج العروس (نجز) ، المصباح المنير : ٢ / ٥٩ (نجز) ، شرح المكودى : ١ / ١٥.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٥ / ب) ، شرح دحلان : ١١٠ ، شرح المكودى : ١ / ٢١٨ ، إعراب الألفيه للشيخ خالد : ٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٢.

٥- انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٤ ، شرح دحلان : ١١٠ ، إعراب الألفيه : ٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٢ ، إرشاد الطالب النبيل (٥ / ب).

٦- تقدمت مصادر ترجمته فى ص ٢.

٧- هو جامع عمرو بن العاص رضى الله عنه. انظر حاشيه الصبان : ١ / ١٧.

رحمه الله بالقاهرة فى سلخ ذى الحجه (١) سنة ثمان وعشرين وستّمائة (٢) ، ودفن من الغد على شفير الخندق (٣) بقرب ترابه الإمام الشافعى ، ومولده سنة أربع وستين (٤) وخمسّمائة (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وهو بسبق حائز تفضيلا

مستوجب ثنائى الجميلا

أى : ابن معط بسبب سبقه حائز - بالحاء المهملة ، والزّاى - تفضيلى إياه ، فهو من باب إقامه السبب مقام المسبّب ، إذ الحائز للشّى هو الذى يضمّه إلى نفسه (٦).

وقوله : «مستوجب» (٧) أى : ابن معط أيضا مستوجب ومستحق ثنائى الجميل (٨) ، فالألف الذى فى «الجميل» للإطلاق ، وهل هو صفه كاشفه أو مخصّصه؟ مبنى على قولين :

فمن قال : إن الثناء مختص بالخير والشرّ (٩) ، قال بالتخصيص (١٠).

والأكثر على الأول (١١).

ص: ٣٥

- ١- كذا فى أكثر مصادر ترجمته ، وفى البدايه والنهائه (١٣ / ١٢٩) : «وفاته فى القاهرة فى مستهل ذى الحجه».
- ٢- أجمعت مصادر ترجمته على ذلك ، ونقل ابن كثير فى البدايه (١٣ / ١٣٤) عن ابن الساعاتى أن وفاته كانت سنة ٦٢٩ هـ.
- ٣- أى : حرف الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنهما - ليحمل على السفن فيه الغلال إلى الحرمين متصلا بالبحر المالح. انظر حاشيه الصبان : ١ / ١٨.
- ٤- فى الأصل : ست وأربعين. انظر شرح المرادى : ١ / ١٣.
- ٥- وقد أجمعت مصادر ترجمته على ذلك. انظر المراجع المتقدمه فى ترجمته ص ٢.
- ٦- انظر إعراب الألفيه : ٤.
- ٧- فى الأصل : ومستوجب.
- ٨- فى الأصل : الجميلا.
- ٩- قال الزبيدى فى التاج (١٠ / ٦٣ - ثنى) : «قال ابن الأعرابى : يقال : أثنى إذا قال خيرا أو شرا ، وأثنى إذا اغتاب ، وعموم الثناء فى الخير والشر هو الذى جزم به كثيرون». وانظر اللسان : ١ / ٥١٧ (ثنى). وقال ابن دريد فى الجماهر (٣ / ٢٢٠) : «والاسم الثناء ولا يكون إلا فى الخير إذا كان ممدودا. وقال بعض أهل اللغه الثناء فى الخير والشر».
- ١٠- ومن قال : الثناء مختص بالخير قال بالكشف. انظر إعراب الألفيه للأزهري : ٤.
- ١١- أى : أنه صفه كاشفه. انظر إعراب الألفيه : ٤.

وقد أشار الناظم في هذا البيت إلى فضل المتقدم على المتأخر ، وما يستحقه السلف من ثناء / الخلف (١) ودعائهم.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والله يقضى بهبات وافره

لى وله فى درجات الآخره

أى : «الله يقضى» أى : يحكم ، «بهبات» أى : عطايا (٢) ، «وافره» أى : كثيره (٣) ، ولم يقل : «وافرات» المطابق لـ «هبات» ، لأن جمع السلامه من جموع القله عند سيويه (٤) وأتباعه (٥) ، كذا قاله الشيخ خالد (٦).

ص: ٣٦

١- فى الأصل : الخلق. انظر شرح المرادى : ١٣ / ١.

٢- واحدا هبه ، وهى العطيه الخاليه عن الأعواض والأغراض ، فإذا كثرت سمي صاحبها وهابا. انظر شرح المكودى : ١٦ / ١ ، اللسان : ٦ / ٤٩٢٩ (وهب) ، شرح الأشمونى : ١٨ / ١.

٣- والوفر من المال والمتاع : الكثير الواسع. انظر شرح المكودى : ١٦ / ١ ، اللسان : ٦ / ٤٨٨١ (وفر) ، وفى شرح الأشمونى (١ / ١٨) : «وافره أى : تامه».

٤- هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، مولى بنى الحارث ، أبو بشر ، الملقب بسيويه ، إمام العربيه المشهور ، توفى فى فارس فى أيام الرشيد سنه ١٨٠ هـ ، وقيل : ١٦١ هـ ، وقيل : ١٧٧ هـ. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٦٦ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٠ ، الأعلام : ٥ / ٨١.

٥- انظر الكتاب : ٢ / ١٤١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٨١٠ ، شرح المرادى : ٥ / ٣٥ ، التسهيل : ٢٦٨ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٢١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢ ، وفى شرح الرضى (٢ / ١٩١) وجمعا السلامه عندهم منها - أى من أبنيه القله - أيضا ، استدلالا بمشابهتهما للتثنيه فى سلامه الواحد ، وليس بشىء إذ مشابهه شىء لشىء لفظا لا يقتضى مشابهته له معنى أيضا ، ولو ثبت ما نقل أن النابغه قال لحسان - لما أنشده قوله : لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحي وأسيافنا يقطرن من نجده دما - قلت جفانك وسيوفك ، لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قله وقال ابن خروف : جمعا السلامه مشتركان بين القله والكثره ، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القله والكثره فيصلحان لهما».

٦- انظر إعراب الألفيه للشيخ خالد : ١٥. والشيخ خالد هو : خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوى الأزهرى المصرى الشافعى ، ويعرف بالوقاد ، زين الدين ، ولد بجرجه من صعيد مصر سنه ٨٣٨ هـ ، وبرع فى النحو واللغه ، وتوفى بالقاهره سنه ٩٠٥ هـ ، من مؤلفاته المقدمه الأزهرية فى علم العربيه ، وتمرين الطلاب فى صناعه الإعراب (إعراب الألفيه) ، شرح التصريح على التوضيح ، وغيرها. انظر ترجمته فى الأعلام : ٢ / ٢٩٧ ، الضوء اللامع : ٣ / ١٧١ ، شذرات الذهب : ٨ / ٢٦ ، الكواكب السائره : ١ / ١٨٨ ، بدائع الزهور لابن إياس : ٢ / ٣٦١ ، روضات الجنات : ٢٧٠ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٩٦ ، إيضاح المكنون : ١ / ١١٨ ، ٢٩٣ ، ٢ / ٢٢٩ ، ٥٤٣.

و «الدرجات» هي الطبقات من المراتب (١)، وقال أبو عبيده (٢): الدرّج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل» (٣).

ولو قال الناظم :

والله يقضى (٤) بهبات جمّه

لى وله ولجميع الأمّه

لكان أولى (٥).

ص: ٣٧

١- انظر اللسان : ٢ / ١٣٥١ (درج) ، الصحاح (درج) ، شرح المرادى : ١ / ١٣ ، شرح ابن باديس (١٠ / أ) ، شرح الأشموني : ١ / ١٨.

٢- فى الأصل : أبو عبيد. انظر شرح المرادى : ١ / ١٣. وأبو عبيده هو : معمر بن المثنى التيمى بالولاء البصرى ، أبو عبيده النحوى ، من أئمه العلم بالأدب واللغه ، ولد فى البصره سنه ١١٠ هـ (وقيل : ١١١) ، وقيل : ١١٤ ، وقيل : ١٠٨ ، وقيل : ١٠٩) ، استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنه ١٨٨ هـ ، وقرأ عليه أشياء من كتبه ، وتوفى بالبصره سنه ٢٠٩ هـ (وقيل : ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ هـ) ، له حوالى مئتى مؤلف منها مجاز القرآن ، أيام العرب ، معانى القرآن ، نقائض جرير والفرزدق وغيرها. انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٣٩٥ ، الأعلام : ٧ / ٢٧٢ ، نزهة الألباء : ١٣٧ ، أخبار النحويين البصريين : ٦٧ ، مرآة الجنان : ٢ / ٤٩ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ٢٠٩ ، معجم الأدباء : ١٩ / ١٥٤.

٣- انظر اللسان : ٢ / ١٣٦٥ (درك) ، شرح المرادى : ١ / ١٣ ، شرح الأشموني : ١ / ١٨.

٤- فى الأصل : يعطى. انظر شرح ابن باديس (١٠ / أ).

٥- انظر شرح الألفيه لابن باديس (١٠ / أ) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٦. وفى شرح الأشموني : (١ / ١٩) : وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى : والله يقضى بالرضا والرحمه لى وله ولجميع الأمّه وانظر شرح دحلان : ٥ ، إرشاد الطالب النبيل (٦ / أ) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢. وقال الملوى فى حاشيته (٥ - ٦) : «قال المكودى فى الشرح الكبير : ورد علينا عام ٧٦٩ طالب من العراق ذاكرا أن أهل العراق يزيدون فى خطبه الأرجوزه - يعنى الألفيه - بيتا تامنا ، وهو : فما لعبد واجل من ذنبه غير دعاء ورجاء ربّه» انتهى. وانظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٦.

ثم قال رحمه الله تعالى : أى : هذا باب شرح الكلام ، وشرح الكلم الذى (١) يتألف منه الكلام ، وتذكير ضمير «منه» العائد إلى «ما» مراعاة للفظها ، مع أنها واقعه على الكلم ، وهو من أسماء الأجناس التى يجوز معها التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : (نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) [القمر : ٢٠] ، وفى موضع آخر : (نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٢) [الحاقة : ٧].

ثم قال رحمه الله :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

واسم وفعل ثم حرف الكلم

الكلام فى اصطلاح اللغويين : عبارته عن القول ، وما كان مكتفياً بنفسه ، كما ذكره فى القاموس (٣) .

ص : ٣٩

١- فى الأصل : التى . انظر إعراب الألفيه : ٥ .

٢- انظر إعراب الألفيه : ٥ .

٣- انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى : ٤ / ١٧٢ ، وفى المصباح المنير : والكلام فى أصل اللغه عبارته عن أصوات متتابعه لمعنى مفهوم ، وفى شرح الشذور : وأما معناه فى اللغه فإنه يطلق على ثلاثه أمور : أحدها - الحدث الذى هو التكليم ، تقول : «أعجبنى كلامك زيدا» ، أى تكليمك إياه ، وإذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الأفعال ، كما فى هذا المثال ، والثانى - ما فى النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد ، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قام زيد» أو «قعد عمرو» ونحو ذلك ، الثالث - ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطأ أو إشاره أو ما نطق به لسان الحال ، والدليل على ذلك فى الخط : «القلم أحد اللسانين» وتسميتهم ما بين دفتى المصحف : كلام الله ، والدليل عليه فى اسم الإشاره قوله تعالى : (آيَتِكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرَماً) فاستثنى الرمز من الكلام ، والأصل فى الاستثناء الاتصال . انظر شرح الشذور لابن هشام : ٢٧ - ٢٩ ، المصباح المنير : ٢ / ٥٣٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ ، شرح الأزهرية للشيخ خالد : ٥٧ ، شرح الألفيه لابن باديس (١٠ / ب) ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٦ ، اللسان : ٥ / ٣٩٢٢ (كلم).

وفى اصطلاح المتكلمين : عبارته عن المعنى القائم بالنفس (١).

وفى اصطلاح النحويين : ما أشار إليه الناظم / بقوله : «لفظ مفيد» فاكتمى عن عزوه إلى اصطلاح النحويين بإضافته للضمير الدال على المتكلم ، ومعناه غيره ، وهو «نا» (٢).

و «اللفظ» فى الأصل مصدر لفظت الرّحى الدقيق ، إذا رمته (٣) إلى خارج (٤) ، والمراد به هنا الملفوظ به ، وهو الصوت الخارج من الفم المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كـ «زيد» ، أو تقديراً كالضمير المستتر فى نحو «زيد ضرب» (٥) .

ص : ٤٠

١- الكلام عند كثير من المتكلمين : المعنى القائم بالنفس ، والألفاظ عبارته عنه ، وهو المنافى لصفه السكوت والآفه ، وقد يسمى الكلام النفسانى ، قال الأختل : إنّ الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً ويرى بعضهم : أن مسمى الكلام هو الألفاظ الداله على المعانى بالوضع . وبعضهم يرى : أن الكلام حقيقه فى النفسانى دون اللسانى . أما الأصوليون فإن الكلمه عندهم تسمى كلاماً دون النظر إلى الإفاده وعدمها . انظر لمع الأدله لإمام الحرمين الجوينى : ٩١ ، شرح الباجورى على الجوهره : ٧٨ - ٧٩ ، شرح العقائد النسفيه مع حاشيه الكستلى عليه : ٨٧ - ٨٨ ، المحصول فى علم أصول الفقه للرازى : ١ / ٢٣٥ ، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى : ١ / ٧١ ، شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلى : ١ / ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ ، شرح الأزهرية للأزهرى : ٨ ، شرح ابن باديس (١٠ / ب).

٢- فالكلام عند النحاه هو اللفظ المفيد فائده يحسن السكوت عليها ، مثل «حضر عمرو» و «أنا قائم» ، و «رمضان شهر الصيام» . قال فى الهمع : «وأما فى الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها أنه قول مفيد» . وفى المفصل : الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتى إلا فى اسمين كقولك : «زيد أخوك وبشر صاحبك» ، وفى فعل واسم نحو قولك : «ضرب زيد ، وانطلق بكر» وتسمى الجملة . انظر الهمع : ١ / ٢٩ ، المفصل : ٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٤ ، الفصول الخمسون : ١٤٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٦١ ، التسهيل : ٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ١٥٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٢٠ ، النكت الحسان لأبى حيان : ٣١ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٩٦ ، تعريفات الجرجانى : ١٨٥ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٦٠ ، كاشف الخصاصه : ٤ ، شرح دحلان : ٥ ، البهجه المرضيه : ٥ ، التبصره والتذكره للصيمرى : ١ / ٧٥ ، شرح الرضى : ١ / ٧ ، أسرار النحو : ٧٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤ .

٣- فى الأصل : ارمته . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ .

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ ، اللسان : ٥ / ٤٠٥٣ (لفظ) ، شرح ابن باديس : (١١ / أ) ، شرح الأزهرية : ٩ .

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٠ ، شرح الأزهرية : ١١ / ١٢ ، شرح ابن باديس : (١١ / أ) .

«والإفاده» فى الأصل مصدر (١) «أفاد» بمعنى : دلّ دلالة مطلقه (٢) ، والمراد به هنا ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم (٣) على الأصحّ (٤).

وبين اللفظ والإفاده عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان فى مثل «زيد قائم» ، (ويوجد اللفظ بدون الإفاده ، كما فى المفرد) (٥) ، وتوجد الإفاده بدون اللفظ كما فى الإشاره.

وكلّ شيئين كان كلّ منهما أعمّ من الآخر من وجه (٦) (يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا) (٧) فيحترز بكلّ (٨) واحد منهما عمّا يشارك (٩) الآخر (من غيره) (١٠).

فيحترز ب- «اللفظ» عن الإشاره والكتابه ونحوهما ، إذ كلّ منهما مفيد وليس بلفظ ، ويحترز ب- «المفيد» عن المفرد ، والمركب (١١) غير المفيد ، كالأضافى نحو «غلام زيد» ، والمزجى ك- «بعلبك» ، والإسنادى المسمّى به ك- «برق نجره» إذ كلّ منهما لفظ وليس بمفيد.

وأما نحو «السّماء فوقنا ، والأرض تحتنا» (١٢) ، فالأصحّ أنه كلام ، كما أشار).

ص: ٤١

١- فى الأصل : مقدار. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠ / ١.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ٢٠ / ١.

٣- فى الأصل : التكلم. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠ / ١.

٤- ويحسنه عدّ السامع إياه حسنا بأن لا يحتاج فى استفاده المعنى إلى لفظ آخر ، لكونه مشتملا على المحكوم به أو عليه ، وقيل : من السامع بأن لا يطلب زائدا على ما سمع ، وقيل : منهما. قال السيوطى : أرجحها الأول لأنه خلاف التكلم ، فكما أن التكلم صفة المتكلم ، كذلك السكوت صفة أيضا. انظر الهمع : ١ / ٢٩ ، حاشيه الدسوقى على المغنى : ٢ / ٣٤ ، المطالع السعيدة للسيوطى : ٥٨ ، شرح الأزهرية : ١٤ ، ١٦ ، شرح الألفيه لابن باديس : (١١ / أ) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٤ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٠ ، التصريح على التوضيح : ٢٠ / ١.

٥- ما بين القوسين ساقط فى الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١.

٦- فى الأصل : جه. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١.

٨- فى الأصل : يتحرز لكل. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١.

٩- فى الأصل : يشاركه. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١.

١٠- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١.

١١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ٢١ / ١.

١٢- فى الأصل : والنار تحتنا. انظر شرح الهوارى : (٤ / أ).

إليه أبو حيان (١) في تذكرته ، لاشتماله على النسبه التامه ، وهو يحقق كونه كلاما (٢).

وقوله : «كاستقم» مثال للكلام بعد تمام حده وفاقا لابن هشام (٣) ،

ص: ٤٢

١- هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني الأندلسي ، أثير الدين ، أبو حيان ، من كبار العلماء في العربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ، ولد سنة ٦٥٤ هـ ، وتولى تدريس التفسير بالمنصوريه ، والإقراء بجامع الأقمر ، وتوفى بالقاهره سنة ٧٤٥ هـ ، له من المؤلفات : البحر المحيط في تفسير القرآن ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، ارتشاف الضرب من كلام العرب ، التذكرة النحويه ، اللمحه البدرية ، النكت الحسان ، وغيرها. انظر ترجمته في : بغيه الوعاه : ١٢١ ، حسن المحاضره : ٣٠٧ / ١ ، طبقات القراء : ٢ / ٢٨٥ ، النجوم الزاهره : ١ / ١١١ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ١٣٠ ، شذرات الذهب : ٦ / ١٤٥ ، الأعلام : ٧ / ١٥٢ .

٢- لم أجد هذا الرأي لأبي حيان في الجزء الثاني من تذكره النحاه المطبوع ، وهذا الكتاب يقع في أربعة مجلدات كبار ، يبدو أن الثلاثة الباقية منها مفقوده والمطبوع هو الثاني فقط. قال السيوطي في الهمع (١ / ٣٠) : «وهل يشترط إفاده المخاطب شيئا يجله ، قولان : أحدهما : نعم ، وجزم به ابن مالك ، فلا يسمى نحو «السماء فوق الأرض ، والنار حاره ، وتكلم الرجل» - كلاما. والثاني : لا ، وصححه أبو حيان ، قال : وإلا كان الشيء الواحد كلاما وغير كلام ، إذا خوطب به من يجله ، فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا ، ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال : زيد قائم ، كما أن النار حاره بلا خلاف ، ذكره أبو حيان في تذكرته». انتهى. وإلى هذا ذهب أبو حيان في لمحته أيضا ، وهو في ذلك موافق للزمخشري في مفصله ، وابن الحاجب في كافيته. وإلى الرأي الأول ذهب الجزولي وابن معطي والحريري وغيرهم. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ١٥٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ١٧٨ - ١٧٩ ، شرح اللمحه للبرماوى : ١٦ ، المفصل : ٦ ، الكافية شرح الرضى : ١ / ٧ ، شرح الهوارى : (٤ / أ) ، شرح ملحمة الأعراب للحريري : ٣١ ، حاشية الصبان : ١ / ٢١ ، شرح دحلان : ٥ ، التصريح مع حاشية يس : ١ / ٢١ ، المطالع السعيده : ٥٨ ، النكت الحسان لأبي حيان : ٣٣ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٨ ، ٢٠ .

٣- هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المعروف بابن هشام ، جمال الدين ، أبو محمد ، من أئمة العربية ، ولد سنة ٧٠٨ هـ ، وقرأ العربية ، وأقام بمكة ، وتوفى بمصر سنة ٧٦١ هـ ، قال ابن خلدون : «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له : ابن هشام ، أنحى من سيبويه» ، من مؤلفاته الكثيره : مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، شرح شذور الذهب ، الجامع الصغير ، شرح قطر النداء ، أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ، نزهه الطرف في علم الصرف ، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاه : ٢٩٣ ، الأعلام : ٤ / ١٤٧ ، النجوم الزاهره : ٦ / ١٩١ ، البدر الطالع : ١ / ٤٠٠ ، معجم المؤلفين : ٦ / ١٦٣ ، هديه العارفين : ١ / ٤٦٥ .

والمرادى (١)، لا- من تميم الحدّ خلافا / للشارح (٢) والمكودى (٣) فإنهما قالا: «المفيد» شمل الفائده التي يحسن السكوت عليها - وهى التركيبه (٤) - فائده دلالة الاسم على مسماه ك- «زيد»، فاحتاج الناظم إلى إخراج الثانى بقوله: «كاستقم» (٥).

والجواب عنه: أنّ المفيد إذا أطلق فى عرفهم إنّما ينصرف إلى المفيد الفائده التركيبه (٦) لا المفيد الدالّ على معنى مطلقا.

وقوله:

واسم وفعل ثم حرف الكلم

«ثم» هنا نائبه عن الواو التقسيميه (٧)، و «الكلم» هنا بمعنى: الكلمات أى: الكلم (٨) الثلاث المؤلف منها الكلام: اسم وفعل وحرف، وعلى هذا فلا

ص: ٤٣

- ١- انظر أوضح المسالك لابن هشام: ٥، شرح المرادى: ١ / ١٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٣.
- ٢- هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الدمشقى الشافعى، بدر الدين، أبو عبد الله، ابن ناظم الألفيه، عالم بالنحو واللغه والعروض والمنطق وغيرها، ولد بدمشق، وسكن بعلبك مده، ثم رجع إلى دمشق وتصدر للإقراء والتدريس وتوفى بها كهلا سنه ٦٨٦ هـ. من مؤلفاته شرح الألفيه لوالده، كتاب فى العروض، المصباح فى اختصار المفتاح. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٩٦، مفتاح السعاده: ١ / ١٥٦، معجم المؤلفين: ١١ / ٢٣٩، الأعلام: ٧ / ٣١، هديه العارفين: ٢ / ١٣٥.
- ٣- فى الأصل: الواو. ساقط. والمكودى هو: عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى الفاسى المالكى، أبو زيد، عالم بالعربيه نسبته إلى بنى مكود (قبيله قرب فاس)، ولد بفاس وتوفى بها سنه ٨٠٧ هـ (وقيل: ٨٠١) من آثاره: شرح ألفيه ابن مالك، شرح مقدمه ابن آجروم، شرح المقصور والممدود لابن مالك، نظم المعرب والألفاظ وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٣٠٠، الضوء اللامع: ٤ / ٩٧، شذرات الذهب: ٨ / ٤، الأعلام: ٣ / ٣١٨، هديه العارفين: ١ / ٥٢٩، معجم المؤلفين: ٥ / ١٥٦.
- ٤- فى الأصل: التركيبه. انظر شرح المكودى: ١ / ١٨.
- ٥- هذا كلام المكودى فى شرحه للألفيه (١ / ١٨)، أما الشارح (ابن الناظم) فنص كلامه فى شرح الألفيه (٢٠): «الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراد به بقوله «مفيد كاستقم»، كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائده تامه يصح الاكتفاء بها، كالفائده فى «استقم» فاكتفى عن تميم الحد بالتمثيل». انتهى.
- ٦- فى الأصل التركيبه.
- ٧- فى الأصل: والتقسيه.
- ٨- فى الأصل: الكلم على.

حاجه إلى أنّها بمعنى : أسماء وأفعال وحروف ، كما زعم المكودى (١) ناظرا (٢) إلى أن ظاهر النّظم : أنّ ماهيّة الكلم تتوقّف على الأنواع الثلاثة ، ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها ك- «زيد قام أبوه» ، بل من نوع واحد فقط ك- «زيد جاريته ذاهبه».

و «الكلم» اسم جنس جمعى (٣).

أمّا كونه اسم جنس فلاّنه (٤) يدلّ على الماهيّة من حيث هي (٥) ، وليس بجمع خلافا لما وقع فى (شرح) (٦) الشّدور (٧) ، ولا اسم (٨) جمع خلافا لبعضهم (٩).

ص : ٤٤

١- قال المكودى فى شرحه (١ / ١٨) : «وقوله : واسم وفعل ثمّ حرف الكلم الكلم : مبتدأ ، والخبر مقدم عليه ، وهو اسم وفعل ثم حرف ، والمراد : أسماء وأفعال وحروف».

٢- فى الأصل : ناظر.

٣- وأقل ما يتناول ثلاث كلمات ، وعليه ابن مالك ، وقيل : الكلم اسم جنس ولا يقال إلا على ما فوق العشره ، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء. وقيل : إفرادى يقع على القليل ، والكثير ك- «ما ، وتراب» وعليه الرضى. انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢ ، الهمع : ١ / ٣٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٩ ، شرح ابن الناظم : ٢٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٦.

٤- فى الأصل : لأنّه.

٥- وهذا مبنى على أن اسم الجنس موضوع للماهيه من حيث هي هي ، وهو ما مشى عليه بعض النحاه. واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهيه مع وحده لا بعينها ، ويسمى فردا منتشرا. انظر : حاشيه يس مع التصريح : ١ / ٢٤.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤.

٧- انظر شرح شذور الذهب لابن هشام (١١) ، وإلى ذلك ذهب السيرافى والجرجاني وجماعه ، ثم اختلف ، فقليل : جمع كثره ، وقيل : جمع قله. ورد بأن الغالب تذكيره ، والغالب على الجمع تأنيثه. انظر شرح الكتاب للسيرافى : ١ / ٤٩ ، المقتصد للجرجاني : ١ / ٦٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤ ، والهمع : ١ / ٣٦ ، اللسان : ٥ / ٣٩٢٢ (كلم) ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٦.

٨- فى الأصل : والاسم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤.

٩- وذلك لأن له واحدا من لفظه ، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٦.

وأما كونه جمعياً (١) فلأنه يدلّ على أكثر من اثنين ، وليس بإفرادى لعدم صدقه على القليل والكثير.

واستفيد كونه اسم جنس للأنواع (٢) الثلاثة من قول الناظم :

واسم وفعل ثم حرف الكلم /

وكونه جمعياً (٣) من قوله : «واحد كلمه ...» الآتى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واحد كلمه والقول عم

وكلمه بها كلام قد يؤم

أى : واحد الكلم كلمه ، ولو قال : «واحد» ، تبع لابن معط (٤) لجاز (٥) ، كما أشرنا إليه عند قول الناظم : «الكلام وما يتألف منه» (٦).

و «الكلمه» : هى القول المفرد (٧) ، وفيه ثلاث لغات : كلمه ك- «نقه» (٨).

ص : ٤٥

١- فى الأصل : جمعا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤.

٢- فى الأصل : الأنواع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤.

٣- فى الأصل : جمعا.

٤- حيث قال فى الدرر الألفية : اللفظ إن يفد هو الكلام نحو مضى القوم وهم كرام تأليفه من كلم واحد كلمه أقسامها أحدها انظر الدرر الألفية لابن معطى : ٥ ، الفصول الخمسون لابن معطى : ٤٣.

٥- حيث أن الكلم اسم جنس يتميز واحده بالهاء ، وفيه لغتان : التذكير والتأنيث ، فقال الناظم : «واحد» على اللغة الأولى ، وقال ابن معطى : «واحد» على الثانية. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥ ، شرح المرادى : ١ / ٢١.

٦- انظر ص ٣٢.

٧- قال السيوطى فى الهمع : وقد اختلفت عباراتهم فى حد الكلمه اصطلاحا ، وأحسن حدودها : «قول مفرد مستقل ، أو منوى معه». وفى التعريفات : وهى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. وتطلق الكلمه فى الاصطلاح مجازا على أحد جزأى المركب نحو

«امرئ القيس» فمجموعهما كلمه حقيقه ، وكل منهما كلمه مجازا. انظر فى ذلك الهمع : ١ / ٣ - ٤ ، التسهيل : ٣ ، شرح دحلان

: ٦ ، الفصول الخمسون : ١٤٩ ، التعريفات : ١٨٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٥٩ ، شرح الرضى : ١ / ٨ ، شرح ابن يعيش : ١ /

١٨ - ١٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢١ ، أسرار النحو : ٧٥ ، معجم مصطلحات

النحو : ٢٦٠ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٩٦ - ١٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣.

٨- النّبقه : واحده النّبق وهو ثمر السدر. انظر اللسان : ٦ / ٤٣٢٨ (نبق).

وهي الفصحى ، وهي لغة أهل الحجاز ، وكلمه ك- «سدره» (١) ، وكلمه ك- «تمره» ، وهما لغتان لبنى تميم ، كذا قاله ابن هشام (٢).

وتعقبه شعبان في عزوهما إلى بنى تميم ، وإلى هذه الثلاث لغات أشار في ألفيته بقوله (٣) :

فيها ثلاث من لغات الأمم

كلمه وكلمه وكلمه

وقوله : «والقول عم» يعنى : أن القول يعم الكلام ، لانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلم ، لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر ، والكلمه ، لانطلاقه على المفرد والمركب ، فعلم أن بين القول والكلام ، والكلم والكلمه عموما وخصوصا مطلقا ، لصدقه عليهم وانفراده في مثل «غلام زيد» ، فإنه ليس كلاما لعدم الفائدة ، ولا كلما لعدم الثلاثه ، ولا كلمه لأنه ثنتان.

وأن القول على الأصح : عباره عن اللفظ (المفرد أو) (٤) المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا (٥).

وقد يطلق القول لغه ويراد به الرأى والاعتقاد ، نحو «قال الشافعي (بحل) (٦) كذا» أى : رأى ذلك واعتقد (٧).

وقوله :

وكلمه بها كلام قد يؤم

ص : ٤٤

١- السدره : واحده السدر ، وهو شجر النبق. انظر اللسان : ٣ / ١٩٧١ (سدر).

٢- انظر شرح الشذور لابن هشام : ١١ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ١٥٨.

٣- انظر ألفيه شعبان الآثارى (كفايه الغلام فى إعراب الكلام) : ٣٦.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧.

٥- فشمّل الكلمه والكلام والكلم شمولاً بديلاً ، أى : أنه يصدق على كل منها أنه قول إطلاقاً حقيقياً ، ويقابل القول الأصح أقوال : فقيل : القول عباره عن اللفظ المركب المفيد ، فيكون مرادفاً للكلام. وقيل : هو عباره عن المركب خاصه مفيداً كان أو غير مفيد ، فيكون أعم مطلقاً من الكلام والكلم ، ومبايناً للكلمه. وقيل : إنه مرادف للكلمه. وقيل : إنه مرادف للفظ. انظر شرح الأشمونى : ١ / ٢٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧ ، الهمع : ١ / ٣٩ ، شرح المرادى : ١ / ٢١ ، شرح دحلان : ٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٧ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٦ ، حاشيه يس : ١ / ٢٧ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٥٦.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨.

٧- وهو إطلاق مجازى إجماعاً. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨ ، الهمع : ١ / ٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٢١.

يعنى : أن الكلمة لغيره يقصد بها الكلام مجازاً ، من باب تسميه الشيء باسم جزئه ، نحو قوله تعالى / : (كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) [المؤمنون : ١٠٠] (أى) (١) : إن مقالته من قال : (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ) [المؤمنون : ٩٩ - ١٠٠] - كلمته ، ونحو قوله عليه السلام : «أصدق كلمه قالها الشاعر (كلمه لبيد) (٢) :

٣- ألا كل شيء ما خلا الله باطل ***... (٣) (٤)

ص: ٤٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٢٨ / ١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الأشموني : ٢٨ / ١. وليد هو ابن ربيعة بن مالك بن جعفر العامري ، أبو عقيل ، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهليه ، ومن أهل عاليه نجد ، أدرك الإسلام فأسلم ، وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً ، سكن الكوفه ، وعاش عمراً طويلاً ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، توفي سنه ٤١ هـ ، وله ديوان شعر صغير ، ترجم إلى الألمانية. انظر ترجمته في الأعلام : ٣ / ٢٤٠ ، جمهره أشعار العرب : ٣٠ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٥٢ ، الخزانة : ١ / ٢٤٦ ، سمط اللآلئ للأويني : ١ / ١٣.

٣- من الطويل ، من قصيده لبيد العامري في ديوانه (٢٥٦) رثى بها النعمان بن المنذر ملك الحيره ، وعجزه : وكل نعيم لا محاله زائل أورده المؤلف شاهداً لإطلاق الكلمه على الكلام ، وهو مجاز مهمل عند النحويين مستعمل عند المتكلمين ، وهو من باب تسميه الشيء باسم جزئه على سبيل التوسع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩ ، الشواهد الكبرى للعيني : ١ / ٥ ، ٣ / ١٣٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٨ ، ٢ / ١٦٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٨ ، شذور الذهب : ٢٦١ ، مغنى اللبيب : ١٣٣ ، ١٩٦ ، ٢١٩ ، ٣٥٢ ، الهمع : ١ / ٨٩٢ ، الدرر اللوامع للشنقيطي : ١ / ٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، حاشيه يس : ١ / ٣٥٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٢٢ ، شرح أبيات المغنى للبغدادي : ٣ / ١٥٤ ، شرح شواهد المغنى للسيوطي : ١ / ١٥٠ ، المطامع السعيده : ٥٩ ، ٣٤٣ ، الدرره المضيئه للأنباسي (رساله ماجستير) : ١٠٥.

٤- الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخارى : ٨ / ٤٣ (كتاب الأدب - باب ما يجوز من الشعر) ، وفتح البارى لابن حجر : ١٠ / ٥٣٧. وروى الحديث بروايات عديده منها «أصدق كلمه قالها شاعر كلمه لبيد ..» ، «أصدق كلمه قالتها العرب كلمه لبيد» ، «إن أصدق كلمه قالها الشاعر قول لبيد» ، «أشعر بيت قالتها العرب قول لبيد». انظر صحيح مسلم حديث رقم : ٢٢٥٦ ، سنن الترمذى حديث رقم : ٢٨٥٣ ، ٢٨٤٩ ، مسند أحمد : ٢ / ٣٩١ ، ٤٤٤ ، ٤٢٧ / ٤ ، تهذيب الآثار للطبرى : ٢٥ - ٢٧. وانظر أبيات المغنى : ٣ / ١٥٧ - ١٥٨ ، ٣ / ٧ ، الخزانة : ٢ / ٢٥٥ ، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى : ٥١٠ ، شرح ابن الناظم : ٢٢ ، شرح دحلان : ٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٥٣.

وقولهم: «كلمه الشهاده»، يريدون (١): لا إله إلا الله محمد رسول الله، وذلك كثير لا قليل، كما يفهم من

النظم، لأن «قد يفعل» يشعر بالتقليل في عرف المصنّفين، كما ذكره (٢) ابن هشام (٣).

ويطلق الكلام لغه ويراد به المفرد، نحو «زيد» في «من أنت زيد» عند سيبويه (٤).

ويطلق الكلم لغه، ويراد به الكلام نحو «الكلم الطيب»، ذكر هذه الشيخ خالد في (شرح) (٥) التوضيح (٦).

ثم قال:

بالجرّ والتّونين والتّدا وأل

ومسند للاسم تمييز حصل

لما ذكر (أنّ) (٧) أنواع (٨) الكلم ثلاثه: اسم، وفعل، وحرف (٩) - أخذ.

ص: ٤٨

١- في الأصل: يردون. انظر التصريح على التوضيح: ٢٩ / ١.

٢- في الأصل: ذكر. انظر التصريح على التوضيح: ٢٩ / ١.

٣- انظر أوضح المسالك (باب الإمالة): ٢٩٣، التصريح على التوضيح: ٢٩ / ١، ٣٥١ / ٢.

٤- قال سيبويه في الكتاب (١ / ١٦٢): «ومثله قول بعض العرب: «من أنت زيد» أي: من أنت كلامك زيد». وانظر الكتاب: ١ /

١٤٧، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨. وقال الشيخ خالد في (١ / ١٧٧): «من حذف المبتدأ وجوبا قولهم: «من أنت زيد»،

بالرفع، ف- «زيد» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، أي: المذكورك زيد وهذا التقدير أولى من تقدير سيبويه: «كلامك زيد» لأن

المعاني لا يخبر عنها بالذوات، ولأن زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه. وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد، وهو جائز

لغه كما جاء في عكسه وهو إطلاق الكلمه على الكلام، والمعنى على التقديرين: أن شخصا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره

فقليل له: «من أنت زيد» يروى برفع «زيد»، ونصبه، فالرفع على ما مر، والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير: من أنت تذكر

زيدا، ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير: المذكورك زيد، فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب، والترم

حذف الرفع، كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه، وأفاد ذلك تعظيم «زيد» وإجلاله، وتحقير المخاطب وإذلاله». انتهى.

وانظر إرشاد الطالب النبيل (١٠٥ / ب)، أوضح المسالك: ٤٢، الهمع: ٣ / ٢٠، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٠.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- انظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٨- في الأصل: الأنواع.

٩- فالاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمته الثلاثه، وهو ينقسم إلى اسم عين، وهو الدال على معنى يقوم

بذاته كـ - «زيد وعمرو»، وإلى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته ، سواء كان معناه وجوديا كالعلم ، أو عدميا كالجهل. والفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وقيل : الفعل كون الشئ مؤثرا فى غيره ، كالتقاطع ما دام قاطعا ، وعرفه سيبويه بقوله : الفعل أمثله أخذت من لفظ إحداه الأسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع ، وحده بعض النحويين بأنه ما كان صفة غير موصوف أى : يوصف به ولا يكون موصوفا ، نحو «هذا رجل يقوم» ف- «يقوم» صفة ل- «رجل» ولا- يجوز أن تصف «يقوم» بشئ. والحرف : ما دل على معنى فى غيره ، نحو «من ، وإلى» وما أشبه ذلك ، وعرفه بعض النحويين بقولهم : الحرف ما خلا- من دليل الاسم والفعل ، وقال آخرون : الحرف ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها ، نحو «لن يقوم زيد» ، قال الزجاجى : وهذا وصف للحرف صحيح وليس بحد له. وقد أطلقه سيبويه على الضمائر ، كما أطلقه على أفعال المقاربه وكأنه يريد بالحرف الكلمة. انظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى : ٥٢ - ٥٣ ، ٥٤ - ٥٥ ، تعريفات الجرجانى : ٢٤ ، ٨٥ ، ١٦٨ ، الهمع : ٧ / ١ ، الكتاب : ٢ / ١ ، ٣٩٣ ، ٤٧٩ ، الفصول الخمسون : ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، شرح الرضى : ٩ / ١ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٧٤ - ١٧٥ ، ٦٣ ، معجم مصطلحات النحو : ١٠١.

يذكر لكل واحد منها علامه يمتاز بها عن قسيميه (١)، فذكر للاسم خمس علامات :

الأولى (٢): الجرّ، وهو عبارة البصريين، وعبارة الكوفيين (٣): الخفض (٤)، والمراد به: الكسره التي يحدثها عامل الجرّ أو نائبها، سواء كان العامل حرفا، أم إضافه، أم تبعيه، وقد اجتمعت في البسملة، ف- «اسم» مجرور بالحرف، و «الله» مجرور بالإضافه، و «الرّحمن» بالتبعيه (٥).

هذا هو الجارى على الألسنه، والتحقيق خلافه، لأنّ جرّ المضاف إليه بالمضاف، وليست التبعيه العامل، وإنّما العامل (عامل) (٦) المتبوع فى غير البدل (٧)، كما بينت ذلك فى إعرابى للخزرجيه..

ص: ٤٩

١- فى الأصل: قسيميه.

٢- فى الأصل: الأول.

٣- فى الأصل: الكوفيون. انظر شرح المكودى: ٢٠ / ١.

٤- أما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافه، وذلك أن الحروف الجاره تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: «مررت بزید» فالباء أوصلت مرورك إلى زید. وأما الخفض فهو بمعنى الجر، تسميه أطلقها الكوفيون معللين لها بانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين. انظر شرح ابن يعیش: ١١٧ / ٢، شرح المكودى: ٢٠ / ١، الإيضاح للزجاجى: ٩٣، معجم المصطلحات النحويه: ٤٣، ٧٦، مصطلحات الكوفيين النحويه (رساله ماجستير): ٢١٤.

٥- والرحيم أيضا، فهما مجروران بالتبعيه لأنهما صفتان. انظر التصريح على التوضيح: ٣٠ / ١، شرح اللمحه لابن هشام: ١ / ٢٣٤، إعراب الألفيه: ٣.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ٣٠ / ١.

٧- قال ابن هشام فى شرح الشذور (٣١٧): «وإنما لم أذكر المجرور بالتبعيه - كما فعل جماعه - لأنّ التبعيه ليست عندنا هى العامله، وإنما العامل عامل المتبوع وذلك فى غير البدل». وقال السيوطى فى الهمع (٤ / ١٥٣): الجر إما بحرف أو إضافه لا ثالث لهما، ومن زاد التبعيه فهو رأى الأخفش مرجوح عند الجمهور». وانظر التصريح على التوضيح: ٣٠ / ١، ٢٤ / ٢، أوضح المسالك: ١٣٨، الهمع: ٤ / ٢٦٥، شرح الرضى: ١ / ٢٥، حاشيه الخضرى: ١ / ١٨، حاشيه الصبان: ٣٠ / ١، إرشاد الطالب النبيل (٩ / ب).

الثانية (١): التنوين / وهو نون ساكنه تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد.

فخرج بـ «السكون» الثون في «رعشن» للمرتعش (٢) لتحركها وصلا ، وبـ «الآخر» النون في «منكسر» (٣) ، لأنها لم تلحق الآخر ، وبـ «لا خطا» النون اللاحقه لآخر القوافي ، وبـ «غير توكيد» نون (لنسفعن) (٤) [العلق : ١٥] على تقدير رسمها في الخط ألفا.

وأنواع التنوين الخاصه بالاسم أربعة :

- تنوين التمكين ، ك- «زيد».

- والتنكير ، ك- «سيويه» ، إذا أردت شخصا ما.

- والمقابله ، ك- «مسلمات» (٥).

- وال عوض ، ك- «جوار (٦) ، ويومئذ» (٧).

ص: ٥٠

١- فى الأصل : الثانى. انظر التصريح على التوضيح : ٣٠ / ١.

٢- انظر اللسان والصحاح (رعش) ، التصريح على التوضيح : ٣١ / ١.

٣- فى الأصل : منكسره. انظر التصريح على التوضيح : ٣١ / ١.

٤- (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَه لَشَفَعَا بِالنَّاصِيَه).

٥- وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدين ، سمي بذلك لأنه قابل النون فى جمع المذكر السالم ، وليس بتنوين الصرف -

خلافا للربعى - بدليل ثبوته بعد التسميه كما ثبتت النون فى نحو «عرفات». انظر التصريح على التوضيح : ٣٣ / ١ ، شرح الرضى :

١٣ / ١ ، شرح المرادى : ٢٥ / ١ ، شرح ابن عقيل : ١٩ / ١ ، الهمع : ٤٠٦ / ٤ ، شرح الأشموني : ٣٦ / ١.

٦- جوار جمع جاريه ، تطلق على السفينه والشمس لجريهما فى البحر والفلك ، ومنه قيل للأمه : جاريه على التشبيه لجريها

مستسخره فى أشغال موالها ، والأصل فيها الشابه لخفتها ، ثم توسعوا حتى سمو كل أمه جاريه وإن كانت عجوزا. والتنوين فى

«جوار» عوض عن حرف ، وأصلها «جوارى» بالضم والتنوين ، استثقلت الضمه على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء لالتقاء

الساكنين ، ثم حذفت التنوين لوجود صيغه منتهى الجموع تقديرا ، لأن المحذوف لعله كالثابت فخييف رجوع الياء لزوال

الساكنين فى غير المتصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ، ومعنى بكونه فرعا ، فعوضوا التنوين من الياء ، لينقطع طمع رجوعها -

وهذا مبنى على تقديم الإعلال على منع الصرف ، وهو مذهب سيويه والجمهور - أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على

تقديم منع الصرف على الإعلال ، فأصله بعد منع صرفه «جوارى» بإسقاط التنوين ، استثقلت الضمه على الياء فحذفت ، ثم

حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ إخلال بالصيغه. ومذهب المبرد والزجاج أن التنوين فيه عوض عن

حركه الياء ، ومنع الصرف مقدم على الإعلال ، فأصله بعد منع صرفه «جوارى» بإسقاط التنوين ، استثقلت الضمه على الياء

فحذفت ، وأتى بالتونين عوضاً عنها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وكذا يقال في حاله الجر على الأقوال الثلاثة. انظر حاشيه
الصبان : ١ / ٣٥ ، المصباح المنير : ١ / ٩٨ (جرى) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢١ ، اللسان : ١ / ٦١٠ (جرا) ، حاشيه الخضرى : ١ /
٢٠ ، حاشيه فتح الجليل على شرح ابن عقيل : ١٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤ ، المنصف : ٢ /
٧٠ - ٧١.

٧- والتونين فيه عوض عن الجملة التى تضاف «إذ» إليها ، فإن الأصل : يوم إذ كان كذا ، وقد يكون التونين عوضاً عن كلمه ،
نحو قوله تعالى : (قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) أى : كل إنسان ، ثم حذف «إنسان» المضاف إليه ، وعوض عنه التونين. انظر شرح
الأشمونى : ١ / ٣٥ ، شرح الرضى : ١ / ١٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢١ ، الهمع : ١ / ١٠ ، شرح
المرادى : ١ / ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤.

الثالثة : النداء ، والمراد به كون الكلمه مناداه ، نحو «يا أيها الرجل».

وأما نحو قوله تعالى : (يا لَيْتِنَا تُرُدُّ) [الأنعام : ٢٧] ، فليست «يا» للنداء ، بل حرف تنبيه ، ولو سلم : فالمنادى محذوف تقديره : يا قوم ليتنا نردّ (١).

الرابعه : أل ، وهى الألف واللام ، سواء كانت زائده كـ «اليزيد» (٢) أو غير (٣) زائده كـ «الرجل» والمراد بها : غير الموصوله ، والاستفهاميه ، فإنّ الموصوله قد تدخل على الفعل المضارع كقول الفرزدق (٤) :

٥- ما أنت بالحكم الترضى حكومته ***... (٥)

ص: ٥١

- ١- فى الأصل : ليت قومى . بدل : ليتنا نرد .
- ٢- فى الأصل : كيزيد . انظر شرح المكودى : ٢٢ / ١ .
- ٣- فى الأصل : أو غيره . انظر شرح المكودى : ٢٢ / ١ .
- ٤- هو همام بن غالب بن صعصعه بن ناجيه بن عقال بن محمد بن سفیان بن مجاشع بن دارم التميمى المعروف بالفرزدق ، أبو فراس ، شاعر من النبلاء من أهل البصره ، عظيم الأثر فى اللغه ، ويشبهه بزهير بن أبى سلمى ، كان شريفا فى قومه عزيز الجانب وكان لا ينشد بين يدي الخلفاء والأمراء إلا قاعدا ، توفى بالبصره سنه ١١٠ هـ (وقيل : ١١١ ، وقيل : ١١٢ ، وقيل : ١١٤ هـ) ، وترك ديوان شعر له . انظر ترجمته فى معجم الأدباء : ١٩ / ٢٩٧ ، الأعلام : ٨ / ٩٢ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ١٥٢ ، معجم الشعراء للمرzbانى : ١١٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، الخزانة للبغدادى : ١ / ١٠٥ .
- ٥- صدر بيت من البسيط للفرزدق (وليس فى ديوانه) ، وعجزه : - - ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل وهو ثانى بيتين له يهجو بهما أعرابيا من بنى عذره فضل جريرا عليه وعلى الأخطل فى مجلس عبد الملك بن مروان ، وأولهما : يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل الأصيل : الحسيب ، ويروى : «البليغ» بدل «الأصيل» . والجدل : شدة الخصومه . والاستشهاد فيه على دخول الألف واللام فى الفعل المضارع تشبيها له بالصفه ، لأنه مثلها فى المعنى ، وهذا ضروره عند النحويين ، وقال ابن مالك ليس بضروره لتمكن الشاعر من أن يقول : ما أنت بالحكم المرضى حكومته . انظر الشواهد الكبرى : ١ / ١١١ ، ٤٤٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨ ، ١٤٢ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥٦ ، ١٦٥ ، الإنصاف : ٢ / ٥٢١ ، المقرب : ١ / ٦٠ ، الخزانة : ١ / ٣٢ ، شذور الذهب : ١ / ٨٥ ، شرح شواهد الشذور للفيومي : ٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٨ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٨٦ ، الضرائر لابن عصفور : ٢٨٨ ، الهمع (رقم) : ٢٥٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٦١ ، المكودى مع ابن حمدون : ٦٧ ، شرح ابن الناظم : ٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥ ، ٢٣٩ ، شرح دحلان : ٣٥ ، البهجه المرضيه : ٣٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٢ ، كاشف الخصاصه : ٤٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٦٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٢٥ ، المطالع السعيده : ١٦٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ١٦٨ ، ٢٦١ ، ٩١ / ٢ ، الجامع الصغير لابن هشام : ٣١ ، التوطئه للشلوبيني : ١٧٢ .

والاستفهامية قد تدخل على الفعل الماضي ، نحو «أل فعلت» بمعنى : هل فعلت (١).

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تنسب إليه ما يحصل به الفائدة التامة ، كما في نسبة القيام إلى تاء «قمت» ، وكما / في نسبة «الإيمان» إلى «أنا» في قولك : «أنا مؤمن».

ولا فرق بين الإسناد المعنويّ - كما مرّ - واللفظيّ ، نحو «ضرب» فعل ماض ، و «من» حرف جرّ ، إذ لا يسند إلى الفعل والحرف إلّا محكوماً باسميّتهما (٢) كما قاله ابن مالك في منظومته الكبرى (٣).

ص : ٥٢

١- حكاه قطرب عن أبي عبيده. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٩ ، الممتع في التصريف : ١ / ٣٥١ ، سر الصناعات لابن جنى : ١ / ١٠٦.

٢- في الأصل : باسميّتهما. انظر إرشاد الطالب النيبيل (١٣ / أ).

٣- فعلى الحكاياه تبقيهما على ما كانا عليه من حركة أو سكون ، وعلى الإعراب ترفعهما على الابتداء ، قال ابن مالك في الكافية : وإن نسبت لأداه حكما فاحك أو اعرب واجعلنها اسما وقال في شرحها : وإذا نسبت إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يحكى ، وجاز أن يعرب بما تقتضيه العوامل ، فمن الحكاياه قول النبي صلى الله عليه وسلم : «إياكم و«لو» فإن «لو» تفتح عمل الشيطان» ، ومن الإعراب قول الشاعر : ليت شعري وأين منى ليت إنّ لواء وإنّ ليتا عناء انظر الكافية وشرحها لابن مالك : ٤ / ١٧١٦ ، ١٧٢٢ - ١٧٢٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٩ ، إرشاد الطالب النيبيل (١٣ / أ).

ثم قال :

بتا فعلت وأتت ويا افعلى

ونون أقبلن فعل ينجلى

أى : ينجلى الفعل ويتضح عن قسيميه (١) الاسم والحرف بأربع علامات :

إحداها (٢) : «تاء» ضمير الفاعل متكلما كان كـ «قمت» - بضم التاء - أو مخاطبا كـ «تباركت» - بفتحها - أو مخاطبه كـ «أحسنت» (٣) - بكسرها ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «بتا فعلت».

الثانيه : تاء التأنيث الساكنه كـ «أتت» ، ولا التفات إلى عروض الحركه ، نحو قوله (٤) تعالى : (قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ) [يوسف : ٥١] ، وأما المتحركه فتختص بالاسم كـ «قائمه» وقد تتصل بالحرف نحو (ولات) (٥) حِينَ مَنَاصٍ [ص : ٣].

الثالثه : ياء المخاطبه كـ «قومي» ، وبهذه العلامه ردّ على (قول) (٦) الزمخشريّ (٧) : «إنّ «هات» بكسر التاء - و «تعال» - بفتح اللام - اسما فعليين» (٨) ، فإنّ الصحيح أنّهما فعلا أمر ، لدالتهما على الطلب ، وقبولهما «ياء»

ص : ٥٣

١- فى الأصل : قسيميه. انظر التصريح على التوضيح : ٣٩ / ١.

٢- فى الأصل : أحداها. التصريح على التوضيح : ٣٩ / ١.

٣- فى الأصل : أحتت. انظر التصريح على التوضيح : ٤٠ / ١.

٤- فى الأصل : له. انظر التصريح على التوضيح : ٤٠ / ١.

٥- فى الأصل : الواو. ساقط.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٧- هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري ، الخوارزمي ، أبو القاسم ، جار الله ، الحنفى مذهباً ، المعتزلى عقيدته ، عالم واسع المعرفة ، غايه فى الذكاء وجوده القريحه ، ولد فى زمخشر سنة ٤٦٧ هـ ، وسافر إلى مكه ، فجاور بها زمناً فلقب : جار الله ، ثم عاد إلى جرجانيه فتوفى بها سنة ٥٣٨ هـ ، من مؤلفاته الكثيره : المفصل فى صنعه العربيه ، الأمالى فى النحو ، جواهر اللغه ، المستقصى فى الأمثال ، تفسير القرآن المسمى بالكشاف ، شرح كتاب سيويه ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٨٨ ، معجم الأدباء : ١٩ / ١٢٦ ، شذرات الذهب : ٤ / ١١٨ ، النجوم الزاهره : ٥ / ٢٧٤ ، البدايه والنهائيه : ١٢ / ٢١٩ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ١٨٦ ، الأعلام : ٧ / ١٧٨.

٨- فـ «هات» اسم فعل أمر بمعنى : ناول ، و «تعال» اسم فعل أمر بمعنى : أقبل. انظر المفصل للزمخشري : ١٥١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤١ ، شرح الشذور : ٢٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ٤١.

المخاطبه تقول : «هاتي» - بكسر التاء - (بمعنى) (١) : ناولي ، وتعالى - بفتح اللام - بمعنى : أقبلي .

الرابعه : نون التوكيد ، شديده كانت أو خفيفه ، ويجمعهما قوله تعالى : (لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونًا) [يوسف : ٣٢] ، وأما نحو قول رؤبه : (٢) :

٣- *أفائلن أحضروا الشهودا* (٣)

فأدخل نون التوكيد على «فائلن» مع أنه اسم فضروره نادره .

ثم قال / :

سواهما الحرف كهل وفي ولم

...

أى : يعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من علامات الاسم ، ولا من

ص : ٥٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٢- هو رؤبه بن عبد الله العجاج بن رؤبه التميمي السعدي ، أبو الجحاف ، أو أبو محمد ، راجز من الفصحاء المشهورين ، وهو من مخضرمى الدولتين الأمويه والعباسيه ، أخذ عنه أعيان أهل اللغه ، وكانوا يحتجون بشعره ، ويقولون بإمامته فى اللغه ، توفى فى سنه ١٤٥ هـ ، وقد أسن ، وله ديوان رجز . انظر ترجمته فى لسان الميزان لابن حجر : ٢ / ٤٦٤ ، الأعلام : ٣ / ٣٤ ، خزانه الأدب : ١ / ٨٩ ، معجم المؤلفين : ٤ / ١٧٣ ، المؤلف والمختلف للآمدى : ١٢١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٢٦ .

٣- من الرجز نسب لرؤبه بن العجاج فى ملحقات ديوانه (١٤٣) ، كما نسب لرجل من هذيل ، وقبله : أرأيت إن جاءت به أملودا مرَجلاً ويلبس البرودا ورواه صاحب الخزانه بروايه «أحضرى» بدل - «أحضروا» وقال : «ورواه العينى «أحضروا» بواو الجمع ، ولا وجه له ، كما لا- وجه لنسبه الشعر إلى رؤبه بن العجاج». والأملود : الناعم ، والمرجل : المزين ، وأصله من رجلت شعره إذا سرحته ، والبرود ، جمع برد وهو نوع من الثياب . والشاهد فيه على أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضروره ، تشبيها له بالمضارع ، كما فى قوله : «أفائلن» . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٢ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١١٨ ، ٣ / ٦٤٨ ، ٤ / ٣٣٤ ، الخزانه : ١١ / ٤٢٠ ، المحتسب لابن جنى : ١ / ١ / ١٩٣ ، الخصائص لابن جنى : ١ / ١٣٦ ، الضرائر : ٣١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٣٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٢٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٤٢ ، ٣ / ٢١٢ ، شرح المرادى : ١ / ٤٣ ، الجنى الدانى : ١٤١ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٥٨ ، شرح ابن الناظم : ٤٥٨ ، ٦٢٦ ، البهجه المرضيه : ٧ / ١٤٣ ، سر الصناعه : ٢ / ٤٤٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٤ ، ٣ / ١٤١٢ ، ارتشاف الضرب لأبى حيان : ١ / ٣٠٧ .

علامات الفعل التسع ولا غيرها ، ثم مثله بقوله : «كهل وفي ولم» ، وأشار بتعداد الأمثلة إلى بيان أنواع الحرف.

فإنّ منها ما لا يختصّ بالأسماء ولا بالأفعال ، فلا يعمل شيئاً (١) ك- «هل» ، تقول : «هل زيد أخوك» ، و «هل يقول» (٢).

ومنها ما يختصّ بالأسماء فيعمل فيها الجزر ك- «في» (٣) ، نحو قوله تعالى : (وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ) [الذاريات : ٢٢].

ومنها ما يختصّ بالأفعال فيعمل فيها الجزم ، ك- «لم» ، نحو قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص : ٣].

ثم قال رحمه الله تعالى :

...

فعل مضارع يلي لم كيشم

لَمَّا أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصّه على الجملة وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام : ماض ، ومضارع ، وأمر - أخذ يبيّن لكل فعل علامته تختصّ به ، فذكر أنّ علامته الفعل المضارع : أن يصلح لأن يلي «لم» بأن يقع بعدها ، نحو «لم يشم» والأفصح في «يشم» فتح الشين مضارع «شمم» بكسرها.

ومتى دلّت كلمه على معنى الفعل المضارع ، ولم تقبل «لم» فهي اسم فعل ك- «أوه» بمعنى : أتوجّع.

ثم قال رحمه الله :

وماضى الأفعال بالتأمر ...

...

ص: ٥٥

١- في الأصل : شيء. انظر أوضح المسالك : ٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٣.

٢- انظر أوضح المسالك : ٨ ، وفي التصريح على التوضيح (١ / ٤٣) : «فإنّ منها ما لا يختصّ بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً ك- «هل» حيث لم يكن في حيزها فعل ، فإنها تدخل على الاسم تقول : «هل زيد أخوك» بخلاف ما إذا كان في حيزها فعل فتختص به : إما صريحا نحو - هل قام زيد وهل يقوم» ، وإما تقديرا «هل زيد قام» ف- «زيد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور على حد(وإن امرأه خافت) عند جمهور البصريين ، وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين ، ولاختصاص «هل» بالفعل - إذا كان في حيزها - وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو «هل زيدا ضربته» ، ومنها ما لا يختصّ بالأسماء والأفعال ويعمل ك- «ما» ، ولات ، وإن المشبهات ب- «ليس».

٣- في الأصل : في. زياده. انظر التصريح : ١ / ٤٣.

يعنى أنّ الفعل الماضى يمتاز عن المضارع والأمر بصلاحيته ل- «التّاء» ، و «أل» فى «التا» للعهد الذّكرى ، وشملت التّاءين المذكورتين (١) ، وهما : تاء ضمير الفاعل ، ك- «تبارك ، وعسى ، وليس» ، تقول : «تباركت يا الله ، وعسيت أنا» وتاء التّأنيث الساكنه / ك- «نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس» ، تقول : «نعمت وبئست ، وعست ، وليست».

ومتى دلّت كلمه على معنى الفعل الماضى ، ولم تقبل إحدى التّاءين فهى اسم فعل ك- «هيهات» بمعنى : بعد.

ثم قال :

.. وسم

بالتّون فعل الأمر إن أمر فهم

يعنى : أنّ فعل الأمر يمتاز بشيئين :

- صلاحيّته لنون التوكيد ، وهى معنى قوله : «وسم بالتّون» أى : علّم.

- وإفهام الأمر ، وهو معنى قوله : «إن أمر فهم».

و «أل» فى «التّون» للعهد الذّكرى ، وهو نون التوكيد المتقدمه.

ثمّ قال :

والأمر إن لم يك للتّون محل

فيه هو اسم نحو صه وحيهل

يعنى : أنّ اللفظ إذا أفهم الأمر ، ولم يكن صالحاً لنون التوكيد فهو اسم فعل ، ولذلك مثله ب- «صه» ومعناه : اسكت ، و «حيهل» ومعناه : أقبل ، وإن قبلت (٢) كلمه نون التوكيد ، ولم تدلّ على الأمر فهى فعل مضارع نحو : (لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونًا) [يوسف : ٣٢] ، أو فعل تعجّب نحو : «أحسنن (٣) بزيد» فإنّه ليس أمرا (٤) على الأصحّ ، بل على صورته فعل الأمر (٥).

ص: ٥٦

١- فى الأصل : المذكرتين. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٤.

٢- فى الأصل : أقبلت. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٥.

٣- فى الأصل : أحسنن. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٥.

٤- فى الأصل : أمر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٥.

٥- هذا ما ذهب إليه البصريون ، وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر. وإن دلّت كلمه على

الأمر ولم تقبل النون المذكوره فهي اسم : إما لمصدر نحو : صبرا بنى عبد الدار بمعنى : اصبروا ، أو اسم لفعل ، ك- «نزال ودراك» ، أو هي حرف نحو «كلا» بمعنى : انته. انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ٤٥ ، ٢ / ٨٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٥٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٠ ، شرح الأشموني : ١ / ٤٥ ، ٣ / ١٩ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٤٧ ، الهمع : ١ / ١٦ ، ٥ / ٥٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٥٢ .

ثم قال رحمه الله تعالى : والاسم منه معرب ومبني

لشبهه من الحروف مدني

يعنى : أن الاسم على قسمين : منه معرب ، ومنه مبني ، وقدّم المعرب ، لأنه الأصل في الأسماء ، وإنما كان الأصل فيها الإعراب لاختصاصها بتعاقب معان عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافه / ، فتفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب.

ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل ، وأنه لا يبني إلا لعله ، تبه على ذلك بلام التعليل ، فقال : «لشبهه من الحروف».

ولمّا كان الشبه منه مقرب من الحروف (1) وغير مقرب ، تبه على المقرب بقوله : «مدني» ، والشبه غير المدني : ما عارضه معارض كـ «أى» في الاستفهام والشّروط ، فإنّها أشبهت الحرف في المعنى ، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة ، لأنّ الإضافة من خواص الاسم فألغى شبه الحرف.

وما ذهب إليه بعضهم : أن المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبنيّ وسّموه خصيا (2) ، ليس بشيء (3) .».

ص: ٥٧

١- في الأصل : للحروف. بدل : من الحروف. انظر شرح المكودي : ٢٥.

٢- في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب : أحدها : إنه معرب بحركات مقدره في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور وعليه ابن مالك في شرح الكافية. الثاني : إنه معرب في الرفع والنصب بحركه مقدره ، وفي الجر بكسره ظاهره ، واختاره ابن مالك في التسهيل. الثالث : إنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز والمطرزي. الرابع : إنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني. انظر في ذلك شرح المرادي : ٢ / ٢٩٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٤١٣ ، المرتجل لابن الخشاب : ١٠٩ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٣٢ ، التسهيل : ١٦١ ، الخصائص لابن جني : ١ / ٤٧ ، ٢ / ٣٥٦ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٧ ، شرح الأزهرية مع حاشية العطار عليه : ٣٥ ، التبيين للعكبري : ١٥٠ ، شرح الألفية لابن باديس : (١٩ / أ) ، إرشاد الطالب النبيل : (١٨ / أ) ، حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٠٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٥ - ٥٣٦.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٧ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٨ / أ) ، شرح ابن باديس : (١٩ / أ) ، قال العطار في حاشيته (٣٥) : «والصحيح الذي عليه الجمهور أنه معرب بحركات مقدره ، فهو من قسم المعرب تقديرا».

ثم قال رحمه الله :

كالشبه الوضعي في اسمي جئنا

والمعنوي في متى وفي هنا

وكتيابه عن الفعل بلا

تأثر وكافتقار أصلا

نوع شبه الحرف إلى أربعة أنواع :

الأول : الشبه الوضعي ، وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعا على حرف أو حرفين ، وهو المشار إليه بقوله :

كالشبه الوضعي في اسمي جئنا

وهما : «التاء ونا» ، ف- «التاء» مبنية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد ، فإنها في حال الكسر شبيهة بنحو «باء» الجزر ، وفي حال الفتح شبيهة بنحو «واو» العطف ، وفي حال الضم (١) شبيهة بنحو «م الله» (٢) في القسم (٣).

و «نا» مبنية أيضا لشبهه - في وضعه على حرفين - بالحرف ، نحو «قد».

وإنما أعرب «أب وأخ» / لضعف الشبه بكونه عارضا ، فإن أصلهما (٤) قبل الحذف «أبو ، وأخو» بدليل قولهم في التثنية : «أبوان وأخوان».

والثاني : الشبه المعنوي ، وهو ما أشبه الحرف في المعنى ، وهو المشار إليه بقوله : «والمعنوي» أي : الشبه المعنوي في «متى» وفي «هنا». أما «متى» فأشبهت همزه الاستفهام إذا كانت استفهاما ، و «إن» الشرطية إذا كانت شرطا ، وأما «هنا» فأشبهت معنى حرف لم يستعمل ، لأن «هنا» اسم إشاره ، والإشارة

ص: ٥٨

١- في الأصل : وفي مثال الضمه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٨.

٢- في الأصل : يا الله.

٣- في لغة من ضم الميم ، إذا لم تكن محذوفه من «ايمن». انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ٤٨ ، الجنى الداني : ١٣٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٢٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٣٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٤١.

٤- في الأصل : أصلها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٨.

معنى من معانى الحروف ، فحقها أن يوضع لها حرف ، كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة ب- «كاف الخطاب» ، والتثنيه الموضوع له «ها» (١) المسماة ب- «ها» التثنيه - بالقصر - .

والشبه الثالث : الاستعمالي ، والمراد به أنّ الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف فى الاستعمال ، كأسماء الأفعال ، مثل «صه» ، فإنها أشبهت «إن» فى كونها عاملة غير معموله ، وهو المشار إليه بقوله : «وكنيابه عن الفعل» ، فعبر عن هذا الشبه بالنيابه عن الفعل ، لأنّ الفعل عامل غير معمول فيه ، وما ناب عنه كذلك .

واحترز بقوله : «بلا تأثر» من المصدر النائب عن الفعل ، فإنّه متأثر بالفعل الذى ناب عنه .

والشبه الرابع : الافتقاري ، وهو أن يكون الاسم مفتقرا لغيره افتقارا مؤصلا ، كالموصلات ، وهذا المشار إليه بقوله : «وكافتقار / أصلا» .

واحترز به من الافتقار غير المؤصيل ، كافتقار النكرة الموصوفه بالجمله إلى ما بعدها ، فإنّه غير مؤصل (٢) ، إذ لا يلزم ذكر الجمله بعدها .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومعرب الأسماء ما قد سلما

من شبه الحرف كأرض وسما

إنما آخر المعرب وإن كان الأصل (تقديمه) (٣) ، لأنّ المبنى محصور فيما ذكر ، وما عداه معرب ، وقوله :

ومعرب الأسماء ما قد سلما

(يعنى : أنّ ما سلم) (٤) من شبه الحرف فى الأوجه المذكوره ، فهو معرب .

ولمّا كان المعرب (٥) على قسمين : ظاهر الإعراب ومقدّره ، أتى بمثال من الظاهر الإعراب ، وهو «أرض» ، تقول : «هذه أرض» بالرفع ، «ورأيت أرضا» بالنصب ، «ومررت بأرض» بالخفض ، ومثال من المقدّر ، وهو «سما» مقصورا (٦) ،

ص : ٥٩

١- فى الأصل : هما . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٩ .

٢- فى الأصل : موصول . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧ ، وذلك نحو «مررت برجل يكتب» .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧ .

٥- فى الأصل : العرب. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧.

٦- فى الأصل : مقصور. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٧.

مع ضمّ أوّله وفتح ثانيه ، وهى لغة من اللغات الستة الواردة فى الاسم (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل أمر ومضى بنيا

...

لَمَّا فرغ من مبنى الأسماء ومعربها شرع فى مبنى الأفعال ومعربها ، وبدأ بالمبنى منها وهو الأمر والماضى ، فالماضى مبنى على الفتح إذا لم يتصل بآخره شىء ، كـ «ضرب ، ورمى» ، وعلى السّكون إن اتّصل به ضمير رفع متحرّك كـ «ضربت» ، وعلى الضّم إن اتّصل به واو الجمع كـ «ضربوا».

والأمر مبنى على السّكون / إن كان صحيح الآخر ولم يتصل بآخره شىء ، نحو «اضرب» ، أو على حذف آخره إن كان معتلّ الآخر ، نحو «أغز ، وارم ، واخش» أو على حذف النون إن اتّصل بآخره ضمير تشبيه أو ضمير جمع أو ضمير المؤنّثه المخاطبه ، نحو «اضربا ، واضربوا ، واضربى».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن

نون إناث كبير عن من فتن

يعنى : أنّ الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرّى عن نون الإناث نحو «الهندات يرعن» ، أو نون التوكيد ، نحو «هل تقومن» ، ولَمَّا كان نون الإناث لا يكون إلا مباشرا للفعل لم يقّيده ، ولَمَّا كان التوكيد يوجد مباشرا للفعل وغير مباشر وأتّه لا يمنع من الإعراب إلّا إذا كان مباشرا تبه على ذلك بقوله : «مباشر».

وفهم منه أنه إذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل (٢) عن الفعل

ص : ٦٠

١- فى الأصل : الا. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٨. ولغات الاسم الستة هى : «اسم» بضم الهمزة وكسرهما ، و «سم» بضم السين وكسرهما أيضا ، و «سما» بضم السين وكسرهما. انظر شرح ابن عقيل : ١ / ٢٩ ، شرح المرادى : ١ / ٥٥ ، وقد أوصلها بعضهم إلى ثمان عشره لغة ، جمعها من قال : سم سمه اسم سماه كذا سما سماء بتثليث لاوّل كلّها انظر شرح دحلان : ١٠ ، حاشية الصبان :

١ / ٥٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٩ ، وفي الأشمونى (١ / ٥٧) : وفيه عشر لغات منقوله عن العرب : اسم ، وسم ، وسما ، مثلثه ،
والعاشره : سماه ، وقد جمعتهها فى قولى : لغات الاسم قد حواها الحصر فى بيت شعر وهو هذا الشعر اسم وحذف همزه والقصر
مثلثات مع سماه عشر

٢- فى الأصل : فضل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٨ .

بملفوظ به نحو «هل يقومان»، أو مقدر نحو «هل تقومون يا زيدون»، وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوف لاجتماع الأمثال.

وبناء هذا الفعل مع نون الإناث على السكون في الأصح (١) - وذهب السهيلي (٢) إلى أنه مع نون الإناث معرب تقديرا (٣) - ومع نون التوكيد (المباشرة) (٤) على الفتح في الأصح أيضا (٥).

وقيل: لا يشترط المباشرة، فنحو (كَتَبُوا) [آل عمران: ١٨٦] مبنى أيضا (٦) وهو مذهب الأخفش (٧).

ص: ٦١

١- انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ١٧٥، شرح الأشموني: ١ / ٦١، شرح الشذور: ٦٧ - ٦٨، ٦٩، شرح الرضى: ٢ / ٢٢٩، تاج علوم الأدب: ٢ / ٣١٥، شرح القطر: ٤٥، الفوائد الضيائية: ٢ / ٢٣٥، الهمع: ١ / ٥٥، شرح ابن يعيش: ٦ / ٩، ١٠.

٢- هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصعب الخثعمي السهيلي (نسبه إلى السهيل قريه بالقرب من مالمقه بالأندلس) الأندلسي المالكي الضرير، أبو القاسم، أبو زيد، أو الحسن، عالم بالنحو واللغة والتاريخ، محدث مقرئ أديب، ولد في مالمقه سنه ٥٥٠ هـ وعمى وعمره ١٧ سنه، طلبه صاحب مراکش وأكرمه، وأقام بها نحو ثلاثه أعوام، وتوفى بها فى شعبان سنه ٥٨١ هـ، من مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، الروض الأنف فى السيره، تفسير سوره يوسف، نتائج الفكر وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٢٩٨، البدايه والنهائيه: ١٢ / ٣١٨، إنباه الرواه: ٢ / ١٦٢، مرآه الجنان: ٣ / ٤٢٢، شذرات الذهب: ٤ / ٢٧١، معجم المؤلفين: ٥ / ١٤٧، إيضاح المكنون: ٢ / ٤٥١، الأعلام: ٣ / ٣١٣.

٣- منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى فى صيروره النون جزءا منه، وإليه ذهب ابن درستويه وابن طلحه أيضا، وعللوا ذلك بأنه استحق الإعراب، فلا يعدم إلا لعدم موجه، وبقاء موجه دليل على بقاءه، فهو مقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا. انظر نتائج الفكر للسهيلي: ١١٠ - ١١١، التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦، شرح المرادى: ١ / ٦٠ - ٦١، الهمع: ١ / ٥٥، شرح الرضى: ٢ / ٢٢٩، شرح الأشموني: ١ / ٦٢، حاشيه الخضرى: ١ / ٣٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦.

٥- وذلك لتركيبه مع النون وصيرورته معه كالكلمه الواحده، ولا- إعراب فى الوسط، وأما النون فحرف، ولا- حظ له فى الإعراب، فبقى الجزآن مبنيين. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦، شرح الرضى: ٢ / ٢٢٨، شرح الأشموني: ١ / ٦١، الهمع: ١ / ٥٥، شرح الشذور: ٧١، شرح القطر: ٥٦، تاج علوم الأدب: ٢ / ٣٢٨، شرح ابن يعيش: ٦ / ٩ - ١٠.

٦- وذلك لضعف شبهه بالاسم ب- «النون» التى هى من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله. انظر: الهمع: ١ / ٥٦، التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦.

٧- انظر شرح المرادى: ١ / ٦٠، شرح الأشموني: ١ / ٦٢، شرح ابن عقيل: ١ / ٣٢. والأخفش هو سعيد بن مسعده المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصرى، أبو الحسن المعروف بالأخفش، ولد فى بلخ ثم سكن البصره، وأخذ عن سيبويه، وأصبح من أحذق أصحابه، وكان الطريق إلى كتاب سيبويه حيث أنه لم يذكر أن أحدا قرأ الكتاب على سيبويه أو قرأه على سيبويه، لكن لما مات سيبويه قرئ الكتاب على الأخفش، توفى سنه ٢١٥ هـ (وفى روايه: ٢٢١، وفى أخرى: ٢١٠ هـ)، له من المؤلفات:

المقاييس فى النحو ، الاشتقاق ، معانى القرآن ، الأوساط فى النحو ، القوافى ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٢٥٨ ، أخبار
النحويين البصريين : ٥٠ ، طبقات النحويين واللغويين : ٧٢ ، إنباه الرواه : ٣٧ / ٢ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٣٢ ، معجم المؤلفين : ٤ /
٢٣١ ، الأعلام : ٣ / ١٠١ ، معجم الأدباء : ١١ / ٢٢٤ ، روضات الجنات : ٣١٣.

وقيل : الجميع معرب تقديرا (١).

ثم قال :

وكلّ حرف مستحقّ للبنا

...

يعنى : أنّ الحروف كلّها مبنيه ، لأنها لا- تتصرف ولا- يعتقب عليها من المعانى ما تحتاج معه إلى إعراب ، وعبارته غير موفيه بذلك ، لأنه لا يلزم من استحقاق الشئ وجوده فيه (٢) ، فإنّ الشئ قد يكون مستحقًا للشئ ويمنع منه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

...

والأصل فى المبني أن يسكنّا

أصل كلّ مبنيّ - اسما كان أو فعلا أو حرفا - أن يبني على السّكون ، ولا ينتقل عنه إلى الحركة إلا لموجب ، كالتقاء الساكنين فى نحو «أمس» ، وكون الكلمه على حرف واحد كناء «قمت» ، وكونها عرضه للابتداء (٣) بها ك- «لام» الابتداء ، وكونها لها أصل فى التمكن ك- «أول» ، ولشبهها بالمعرب ك- «ضرب» (٤).

وإنّما كان الأصل فى البناء السّكون ، لخفته ولأجلها (٥) دخل فى الكلم الثلاث ، الحرف (ك «هل») (٦) ، والفعل ك- «قم» ، والاسم ك- «كم».

ص: ٦٢

١- انظر التصريح على التوضيح : ٥٦ / ١ ، شرح الرضى : ٢٢٨ / ٢ ، الهمع : ٥٦ / ١ ، شرح المرادى : ٦٠ / ١ ، شرح الأشمونى : ١ / ٦٢ .

٢- فى الأصل : وجوبه. انظر شرح المكودى : ٢٩ / ١ .

٣- فى الأصل : لا يبتدأ. انظر التصريح على التوضيح : ٥٨ / ١ .

٤- فى الأصل : لضرب. انظر التصريح على التوضيح : ٥٨ / ١ .

٥- فى الأصل : ولاجها.

٦- ما بين القوسين ساقط فى الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٥٨ / ١ .

ثم قال رحمه الله :

ومنه ذو فتح وذو كسر وضَمّ

كأين أمس حيث والسّاكن كم

أى : ومن المبنى ما يبنى على الفتح كـ «أين» ، أو على الكسر كـ «أمس» ، أو على الضَمّ كـ «حيث» (١).

أمّا «أين» فاسم ، وبنيت لشبهها بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كانت استفهاما ، و «إن» الشرطية إن كانت شرطا ، وبنيت على حركة لتعذر السكون ، وكانت فتحه إمّا لخفتها ، وإمّا إتباعا / لحركة (٢) الهمزة.

وأما «أمس» فاسم ، وبنيت لشبهها بالحرف (٣) ، وهو تضمّن معنى «أل» ، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين - كما قدّمناه - .

وقال المكودى : «لتمكّنها باستعمالها معرفه فى نحو «ذهب أمسنا» ، وكانت كسره على أصل التقاء الساكنين» (٤).

وأما «حيث» فاسم ، (و بنيت لشبهها بالحرف لأنها تفتقر إلى جملة أبدا) (٥) ، وبنيت (٦) على حركة لتعذر السكون ، وكانت ضمّه تشبيها بـ «قبل وبعد».

وقوله : «والسّاكن كم» مثال للمبنى (على السكون وهو المتبّه عليه قبل بقوله :

والأصل فى المبنى) (٧) أن يسكّنا

و بنيت لتضمّنها معنى همزه الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها (٨) بالحرف فى الوضع على حرفين إن كانت خبرية ، أو لغير ذلك (٩).

ثمّ قال رحمه الله :

ص: ٦٣

١- فى الأصل : ل- «حيث». انظر شرح المكودى : ٢٩ / ١ .

٢- فى الأصل : اتباع الحركة. انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١ .

٣- فى الأصل : بالجر. انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١ .

٤- انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٩ / ١ .

٦- فى الأصل : وبنى. انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ١٠ .

٨- فى الأصل : ولشبهها. انظر شرح المكودى : ٣٠ / ١.

٩- مثل : الحمل على «رب» ، أو شبهها ب- «كم» الاستفهاميه. انظر شرح المكودى : ٣١ / ١.

والرّفْع والنّصْب اجعلن إعرابا

لاسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خَصَّص بالجرّ كما

قد خَصَّص الفعل بأن ينجزما

يعنى : أنّ الإعراب (١) جنس ، وأنواعه الدّاخلة تحته أربعة بالنسبه إلى الأسماء والأفعال ، وهو على ثلاثه أقسام :

- مشترك بين الاسم والفعل ، وهو الرفع والنصب ، وإليه أشار بقوله :

والرّفْع والنّصْب اجعلن إعرابا

لاسم وفعل ...

نحو «زيد يقوم ، وإنّ زيدا لن يقوم» ، ومثّل للفعل فقال : «لن أهاب» وهو مضارع «هاب» من الهيبه (٢).

- ومختصّ (٣) بالاسم ، وهو الجرّ ، وإليه أشار بقوله : «والاسم قد خَصَّص بالجرّ» ، نحو «بزيد».

- ومختصّ بالأفعال ، وهو الجزم ، وإليه أشار بقوله :

قد خَصَّص / الفعل بأن ينجزما

نحو «لم يقم».

ص: ٦٤

١- الإعراب لغة : الإبانة ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته : أبان عنها ، ومنه حديث : «والشيب تعرب عن نفسها». ومن معانيه : التحسين ، يقال : أعربت الشيء : حسنته ، وإزاله الفساد : يقال : أعربت الشيء : أزلت عربه ، أى : فساده ، والتغيير : يقال : عربت معده الرجل : إذا تغيرت. واصطلاحا : أثر ظاهر فى اللفظ أو مقدر فيه يجلبه العامل المقتضى له فى آخر الكلمه التى هى اسم لم يشبه الحرف ، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد. وهذا على القول بأنه لفظى ، وهو مذهب الجمهور ، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك - ونسبه للمحققين - وابن الحاجب وسائر المتأخرين. وعلى القول بأنه معنوى - وإليه ذهب الأعلام وجماعه من المغاربه ونسب لظاهر قول سيبويه ، ورجحه أبو حيان - فحده : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٠ ، الهمع : ١ / ٤٠ - ٤١ ، أوضح المسالك : ١٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٠٢ ، شرح الرضى : ١ / ١٧ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٤٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٠٧.

٢- فى الأصل : الهبه. انظر شرح المكودى : ١ / ٣١ ، والهيبه المهابه ، وهى الإجلال والمخافه ، وتهيبته : خفته ، وتهيبنى : أفزعنى

، فعين هاب ، «ياء» ، وأصله «هيب يهيب» ك- «علم يعلم» فيقال : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. انظر اللسان : ٦ /
٤٧٣٠ (هيب) ، المصباح المنير : ٢ / ٦٤٤ (هيب) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٣١.
٣- في الأصل : وهو مختص. انظر شرح المكودي : ١ / ٣١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فارفع بضّمّ وانصبن فتحا وجرّ

كسرا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر

ينوب نحو جا أخو بنى نمر

يعنى : أنّ أصل الإعراب أن يكون بالضّمّ رفعا ، وبالفتحة نصبا ، وبالكسره جرّا ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كذكر الله عبده يسر».

ف- «ذكر» مبتدأ ، وهو مرفوع بالضّمّ ، و «الله» مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسره (1) ، و «عبده» مفعول ب- «ذكر» ، وهو منصوب بالفتحة (2) ، و «يسر» خبر المبتدأ ، وهو «ذكر» ، وهو أيضا مرفوع بالضّمّ ، ووقف عليه بالسّكون (3).

ثمّ تمّم علامات الإعراب الأصول بعلامه الجزم بقوله : «واجزم بتسكين» نحو «لم يقيم».

ولهذه (4) العلامات فروع نائبه عنها وهى عشره ، ثلاثه تنوب عن الضّمّ ، وهى : الواو والألف والنون ، وأربعه تنوب عن الفتحة ، وهى الكسره والألف ، وحذف النون والياء ، واثنان ينوبان عن الكسره ، وهما الفتحة والياء ، وواحد تنوب (5) عن حذف الحركة ، وهى حذف حرف (6) العله أو حذف النون ، وإليها الإشاره بقوله : «وغير ما ذكر ينوب».

ثمّ أتى بمثال ذلك ، وهو «نحو جا أخو بنى نمر». ف- «أخو» فاعل ، و «الواو» فيه نائبه عن الضّمّ ، و «بنى» مضاف إليه ، و «الياء» فيه نائبه عن الكسره.

وهذه العشره تنحصر فى سبعة أبواب يقال لها : أبواب النّيايه ، وستمرّ بك بابا بابا.

ص: ٦٥

١- من إضافه المصدر إلى فاعله. و «ذكر» مثال الرفع بالضّمّ ، و «الله» مثال الجر بالكسره. انظر إعراب الألفيه : ٩ ، شرح المكودى : ٣٢ / ١ ، شرح الهوارى (١١ / ب).

٢- و «عبده» هو المثال للنصب والفتح. انظر شرح الهوارى (١٢ / أ).

٣- والفاعل ضمير يعود على «ذكر الله» ، والمبتدأ وخبره محكى بالقول المحذوف ، والتقدير : وذلك كقولك : ذكر الله عبده يسر. انظر إعراب الألفيه : ٩ ، شرح المكودى : ٣٢ / ١ ، شرح الهوارى : (١٢ / أ).

٤- فى الأصل : وهذه. انظر التصريح على التوضيح : ٦١ / ١.

٥- فى الأصل : وواحد ينوب. انظر التصريح على التوضيح : ٦١ / ١.

٦- فى الأصل : الحركة وهى حذف حرف. مكرر.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وارفع بواو وانصب بالالف

واجرر بياء ما من الأسماء أصف /

أشار في هذا البيت إلى الباب الأول من أبواب النيايه ، وهو باب الأسماء السَّيِّئَة المَعْتَلَّة المضافه ، فذكر أنها ترفع بالواو نيايه عن الضَّمّه ، وتنصب بالالف نيايه عن الفتحه ، وتخفف بالياء نيايه عن الكسره (1).

وقوله : «ما من الأسماء أصف» أى : اجعل هذا الحكم فيما أصف لك ، أى : أذكر لك بعد هذا البيت ، وهو سته أسماء.

ثم قال رحمه الله تعالى :

من ذاك ذو إن صحبه أبانا

والفم حيث الميم منه بانا

أب أخ حم كذاك وهن

...

ص: ٦٦

١- فى إعراب الأسماء الستة مذاهب : أحدها : وهو المشهور - أن هذه الأحرف نفسها هى الإعراب ، وأنه نابت عن الحركات ، وهذا مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين ، وهشام من الكوفيين. الثانى : وهو مذهب سيويوه والفارسى وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين - أنها معربه بحركات مقدره فى الحروف وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر بالآخر ، فإذا قلت : «قام أبوك» فأصله «أبوك» - بفتح الباء ، وضم الواو - فأتبعته حركة الباء لحركة الواو فقليل : «أبوك» - بضمهما - ثم استثقلت الضمه على الواو فحذفت. الثالث : إنها معربه بالحركات التى قبل الحروف ، والحروف إشباع ، وعليه المازنى والزجاج. الرابع : إنها معربه بالحركات التى قبل الحروف ، وهى منقوله من الحروف ، وعليه الربعى. الخامس : إنها معربه بالحركات التى قبل الحروف ، وليست منقوله ، بل هى الحركات التى كانت فيها قبل أن تضاف ، فثبت الواو فى الرفع لأجل الضمه ، وانقلبت ياء لأجل الكسره ، وألفا لأجل الفتحه ، وعليه الأعلام وابن أبى العافيه. السادس : إنها معربه من مكانين بالحركات والحروف معا ، وعليه الكسائى والفراء (وذكر فى الإنصاف أنه مذهب الكوفيين). السابع : إنها معربه بالتغير والانقلاب حاله النصب والجر ، وبعدم ذلك فى حاله الرفع ، وعليه الجرمى. الثامن : إن «فاك وذا مال» معربان بحركات مقدره فى الحروف ، وإن «أباك وأخاك وحماك وهناك» معربه بالحروف ، وعليه السهيلي والرندى. التاسع : عكسه. العاشر : إن الحروف دلائل إعراب ، قاله الأخفش. الحادى عشر : إنها معربه فى الرفع بالنقل ، وفى النصب بالبدل ، وفى الجر بالنقل والبدل معا ، فالأصل فى «جاء أخوك» : «جاء أخوك» - بفتح الخاء وضم الواو - فنقلت حركه الواو إلى الخاء ، حكاه ابن أبى الربيع

وغيره. انظر: الهمع: ١ / ١٢٣ - ١٢٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٤٥ - ٤٦، ٥٢ - ٥٣، المقتضب: ٢ / ١٥٣، الإنصاف
مسأله (٢): ١ / ١٧، شرح ابن يعيش: ١ / ٥٢، تاج علوم الأدب: ١ / ٩٣ - ٩٥، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ١١٦ - ١١٧،
شرح الرضى: ١ / ٢٧، ٢٨، شرح ابن عصفور: ١ / ١١٩ - ١٢٢.

أخذ يبين الأسماء السَّيِّئَة ، فأشار إلى الأوَّل منها بقوله : «من ذاك ذو» لكن بشرط أن تكون «ذو» بمعنى : صاحب ، وإلى هذا أشار بقوله : «إن صحبه أبانا» أى : إن أظهر (١) صحبه ، نحو «جاءنى ذو مال» ، أى : صاحب مال ، و «رأيت ذا مال» ، و «مررت بذى مال».

واحترز به من «ذو» الطَّائِيَة (٢) ، فإنَّها بمعنى : الذى ، والأشهر فيها «ذو» - بالواو - فى جميع الأحوال (٣).

ثمَّ أشار إلى الثَّانى من الأسماء السَّيِّئَة بقوله : «والفم» ، لكن بشرط أن تذهب منه «الميم» ، وإليه أشار بقوله : «حيث الميم منه بانا» أى : ذهب ، نحو «هذا (٤) فوك» ، ورأيت فاك» و «نظرت إلى فيك» ، واحترز به من «فم» - بالميم - فإنَّه يعرب بالحركات (٥).

ثمَّ أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة بقوله :

أب أخ حم كذاك وهن

...

تقول : «هذا أبوك ، ورأيت أباك وأخاك ، ومررت بحميك ، وهذا هنوك / ، ورأيت هناك ، وعضُّ على هنيك».

ص: ٦٧

١- فى الأصل : ظهر. انظر شرح المكودى : ٣٢ / ١.

٢- فى الأصل : الطائه.

٣- فتقول : «جاء ذو قام» و «رأيت ذو قام» ، و «مررت بذو قام» ، وبعضهم يعربها بالحروف الثلاثة إعراب «ذو» بمعنى : صاحب ، وإليه ذهب ابن الدهان ، وخص ابن الضائع ذلك بحاله الجر. انظر الهمع : ١ / ٢٨٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، شرح المرادى : ١ / ٧١ ، ٢٢٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ١٨٢ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٢٢ ، شرح المكودى : ١ / ٣٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٦٨.

٤- فى الأصل : هل هذا. انظر شرح المكودى : ٣٢ / ١.

٥- الظاهره عليها نحو «هذا فمك» و «رأيت فمك» ، و «نظرت إلى فمك» ، وفيه حينئذ عشر لغات : نقصه ، وقصره ، وتضعيفه مثلث الفاء فيهن ، والعاشره : إتباع فائه لميمه ، وفصحاهن فتح فائه منقوصا. وقيل : الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ، ومنقوصا ك- «قاض» ، ومقصورا ك- «عصا» بتثليث فائه فيها. فهذه مع لغه حذف الميم ثلاث عشره لغه ، واقتصر فى التسهيل على عشره وأفصحها فتح فائه منقوصا. انظر شرح الأشموني : ١ / ٦٩ ، شرح المكودى : ١ / ٣٢ ، التسهيل : ٩ ، شرح المرادى : ١ / ٧١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٣٧ ، حاشيه الصبان : ١ / ٦٩.

و «الحم» هو أبو زوج المرأة في الأشهر (١)، و «الهن» كناية (٢) عمّا يستقيح ، ك- «الفرج» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

...

والتقص في هذا الأخير أحسن

وفي أب وتاليه يندر

وقصرها من نقصهن أشهر

أشار إلى أنّ في «أب ، وأخ ، وحم ، وهن» لغات أخر غير الإعراب بالحروف ، وهي أنّ الأفضح في «الهن» إذا استعمل مضافا :
الإعراب بالحركات الثلاث في «التون» ، فتقول : «هذا هنك ، ورأيت هنك ، ونظرت إلى هنك» ، وإلى هذا أشار بقوله :

والتقص في هذا الأخير أحسن

أى : التقص - وهو (٤) الإعراب بالحركات الثلاث - (في) (٥) هذا الأخير - وهو «هن» - أحسن من إعرابه بالواو رفعا ، وبالألف
نصبا ، وبالياء جزا.

ثم أشار إلى أنّ التقص في «أب ، وأخ ، وحم» يندر ، أى : يقل - ، فتقول : «هذا أبك وأخك (وحمك) (٦) ، ورأيت أبك
وأخك وحمك ، ومررت بأبك وأخك وحمك» والقصر في هذه الثلاثة أشهر من التقص.

ص: ٦٨

١- ويطلق أيضا على أخی زوجها ، وعلى من كان من قبله ، وكل من ولى الزوج من ذى قرابته فهم أحماء المرأة ، وأم زوجها
حماتها ، وكل شىء من قبل الزوج : أبوه ، أو أخوه ، أو عمه ، فهم الأحماء ، وحمو الرجل : أبو امرأته أو أخوها أو عمها ، وقيل
: الأحماء من قبل المرأة خاصة ، والأختان من قبل الرجل والصهر يجمع ذلك كله. وفي الحم أربع لغات : حما مثل قفا ، وحمو
مثل أبو ، وحم مثل أب ، وحمء - بالهمزة - مثل حباء. انظر اللسان : ٢ / ١٠١٢ - ١٠١٣ (حما) ، شرح المرادى : ١ / ٧٢ ،
المصباح المنير : ١ / ١٥٣ ، شرح المكودي : ١ / ٣٣.

٢- فى الأصل : لنيابه. انظر شرح المكودي : ١ / ٣٣.

٣- وقيل : لا- يطلق إلا- على الفرج ، ومن إطلاقه على الفرج قول من قال : رحمت وفى رجلك ما فيها وقد بدا هنك من المثزر
ولا يختص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : «من تعزى بعزاء الجاهليه فأعضوه بهن أبيه» وقيل : يكنى بها عن أسماء
الأجناس. انظر اللسان : ٦ / ٤٧١٢ - ٤٧١٣ (هنا) ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٣٣ ، شرح المرادى : ١ / ٧٣ ، المصباح المنير :
٢ / ٦٤١ ، شرح الأشموني : ١ / ٦٩.

٤- فى الأصل : وهو. مكرر.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٤.

والمراد بالقصر (١) أن تلزم آخرهنّ الألف المنقلبه عن لامهنّ في الأحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدره عليها ، كقول أبي النّجم (٢) - فيما قال الجوهريّ (٣) - :

٤- ... أبا أباه (٤)

ص: ٦٩

١- في الأصل : بالنقص. راجع التصريح على التوضيح : ١ / ٦٥.

٢- هو الفضل بن قدامه بن عبيد بن عبيد الله بن عبده بن الحارث بن إياس بن عوف بن ربيعة ابن مالك بن ربيعة بن عجل ، من بني بكر بن وائل ، نبغ في العصر الأموي ، قال أبو عمرو بن العلاء : كان ينزل سواد الكوفه ، وهو أبلغ من العجاج في النعت ، توفي سنة ١٣٠ هـ. انظر ترجمته في : معجم الشعراء : ٣١٠ ، معاهد التنصيص للعباسي : ١ / ١٨ ، الأغاني : ١٠ / ١٥٠ ، سمط اللآلي : ١ / ٣٢٨ ، الأعلام : ٥ / ١٥١ ، شواهد المغني : ١ / ٤٥١.

٣- انظر الصحاح للجوهري : ٦ / ٢٣٦٤ (روى) ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٣٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٦٥ ، الشواهد الصغرى للعيني (بهامش الأشموني) : ١ / ٧٠. والجوهري : هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، أبو نصر الفارابي ، إمام في اللغة والأدب ، وخطه يضرب به المثل ، دخل العراق وقرأ العربية على الفارسي والسيرافي ، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية ، ثم عاد إلى خراسان ، ثم أقام في نيسابور ، ولازم التدريس والتأليف ، وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل وصعد سطح داره ، وزعم أنه يطير ، فوقع فمات سنة ٣٩٣ هـ (وقيل : في حدود سنة ٤٠٠ هـ) ، من آثاره : كتاب الصحاح في اللغة ، كتاب في العروض ، مقدمه في النحو ، وغيرها. انظر ترجمته في : بغيه الوعاء : ١٩٥ ، معجم الأدباء : ٦ / ١٥١ ، إنباه الرواه : ١ / ١٩٤ ، النجوم الزاهرة : ٤ / ٢٠٧ ، شذرات الذهب : ٣ / ١٤٣ ، الأعلام : ١ / ٣١٣ ، مرآة الجنان : ٢ / ٤٤٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٢٦٧.

٤- قطعه بيت من الرجز نسبة الجوهري لأبي النجم ، وتمامه : إنّ أباهاً وأبا أباهاً وقيل : هو لرؤبه ، ونقل العيني عن أبي زيد نسبته لبعض أهل اليمن والضمير في «أباهاً» يعود على «ريا» المذكوره في بيت سابق على الشاهد وهو : واها لريا ثمّ واها واها هي المنى لو أنّنا نلناها بثمن نرضى به أباهاً إنّ أباهاً ... البيت والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٥ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٣٣ ، الهمع (رقم) : ٥٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢ ، الإنصاف لابن الأنباري : ١ / ١٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٥١ ، ٣ / ١٢٩ ، المقرب : ٢ / ٤٧ ، مغني اللبيب (رقم) : ١٩٦ ، ٣٩٥ ، شرح الشذور : ٤٨ ، شواهد الفيومي : ١٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٧٠ ، أبيات المغني : ٦ / ١٤٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٩٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٣٨ ، شواهد الجرجاني : ٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥١ ، شواهد العدوى : ٧ ، شواهد المغني : ١ / ١٢٧ ، ٢ / ٥٨٥ ، شرح المرادي : ١ / ٧٥ ، شرح ابن الناظم : ٣٩ ، شرح دحلان : ١٤ ، سر الصنائه : ٢ / ٧٠٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ١٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤٩ ، الإفصاح للفارقي : ٣٧٦ ، النكت الحسان : ١٩٢ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٦٥ ، ٢٦٨.

الشَّاهد في «أباها» الثالث ، إذ هو / نصّ في القصر ، لأنه مضاف (١) إليه ، فهو مجرور بكسره مقدره على الألف.

ثمّ قال :

وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا

لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

الإشارة بـ «ذا» إلى الإعراب بالحروف ، يعنى : أنّ هذه الأسماء الستة يشترط في إعرابها بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرّا - أن تكون مضافه إلى غير ياء المتكلم ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كجا أخو أبيك ذا اعتلا». فـ «أخو» مضاف إلى «أبيك» و «أبو» مضاف (٢) لـ «كاف» الضمير ، و «ذا» مضاف إلى «اعتلا» (٣).

وهذه المثل محتويه على أنواع الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، إمّا ظاهر أو مضمّر ، والظاهر : إمّا معرفه أو نكره ، فإن كانت غير مضافه كانت معربه بالحركات ، نحو «قام أب ، ورأيت أخوا ، ومررت بحم» ، وإن كانت مضافه إلى ياء المتكلم كانت معربه بحركات مقدره كسائر الأسماء المضافه إلى ياء المتكلم.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

بالألف ارفع المثنى وكلا

إذا بمضمّر مضافا وصلا

كلتا كذاك اثنان واثنان

كابنين وابنتين يجريان

أشار بهذا إلى الباب الثّاني من أبواب النياحه السبعه ، وهو باب المثنى وما ألحق به ، وهو «كلا وكلتا ، واثنان واثنان».

والمثنى : هو ما وضع لاثنتين ، وأغنى عن متعاطفين (٤) .

ص: ٧٠

١- في الأصل : مضافا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٥.

٢- في الأصل : إلى أبيك وأبو مضاف. مكرر.

٣- و «اعتلى» مصدر اعتلى يعتلى اعتلاء ، وقصره الناظم للضرورة ، وقد حصل في «أخو» مثال الرفع بالواو ، وب «أبيك» مثال الجر بالياء ، وب «ذا» مثال النصب بالألف. انظر شرح الهوارى : (١٣ / ب) ، إعراب الألفيه : ١٠.

٤- وقال السيوطى : هو ما دل على اثنين بزياده فى آخره صالح للتجريد عنها ، وعطف مثله عليه. وقال ابن الحاجب : المثنى ما

لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسوره ، ليدل على أن معه مثله من جنسه. وفي شرح ابن عصفور : ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظتين والمعنيين ، أو كون المعنى الموجب للتسميه فيها واحدا. وفي الأشموني : اسم ناب عن اثنين اتفاقا في الوزن والحروف أغنت عن العاطف والمعطوف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٦ ، الهمع : ١ / ١٣٣ ، شرح الكافيه للرضي : ٢ / ١٧١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٧٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٠٥ ، شرح الفريد : ١٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٨١ ، الإيضاح للزجاجي : ١٢١ ، معجم المصطلحات النحويه : ٣٩.

ف- «ما وضع» جنس ، / و «لاثنين» فصل أول مخرج لما وضع لأقل ك- «رجل» ، أو أكثر ك- «صنوان» (١) ، و «أغنى عن متعاطفين» فصل ثان مخرج لنحو «كلا وكتنا ، واثنين واثنين».

ودخل (٢) فيه نحو «القمران» للشمس والقمر.

قال في شرح اللّمحة : «والذى أراه أنّ التّحويين يسمّون هذا النوع مثنّى لعدم ذكرهم له فيما حمل (٣) على المثنّى» (٤). انتهى.

وصرّح المرادى بأنّه ملحق بالمثنّى (٥).

فقوله : بالألف ارفع المثنّى «يعنى : أنّ الألف تكون علامه (٦) للرفع فى المثنّى ك- «الزيدان المسلمان ، والهندان المسلمتان ، والجمالان ، والرّكبان ، والغنمان» (٧) .

ص : ٧١

١- فى الأصل : نصفان. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، و «نصفان» غير صالح للتمثيل به هنا ، حيث أنه يقال : «إناء نصفان» - بالفتح - أى : بلغ الماء نصفه. انظر الصحاح : ٤ / ١٤٣٢ (نصف) ، اللسان والتاج (نصف). و «صنوان» جمع «صنو» وهو الأبخ الشقيق والعم والابن ، كما يطلق على الرّيب الذى يكون بجانب النخلة أو غيرها ، وذلك إذا أعرب بالحركات على النون المنونة ، لأن «صنوانا» يستعمل بلفظ واحد للمثنّى وجمع التّكسير ، ويفرق بينهما بأنه إذا أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون المنونة ، وإن أريد به المثنّى كسرت النون دائما وأعربت بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا ، فهو لفظ مشترك بين المثنّى وجمع التّكسير ، وليس له نظير إلا «قنو وقنوان» اسم للعنقود. انظر اللسان : ٤ / ٢٥١٣ (صنا) ، حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٥.

٢- أى : دخل فى قوله : «أغنى عن متعاطفين».

٣- فى الأصل : حل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٦ ، شرح اللّمحة لابن هشام : ١ / ٢١٤.

٤- وقال : وإنما غايته أن هذا مثنى فى أصله تجوز. انظر شرح اللّمحة لابن هشام : ١ / ٢١٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٦٦.

٥- انظر شرح المرادى : ١ / ٨٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٦٦ ، ذلك لأنه لا يغنى عن «القمران» «قمر وقمر». انظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ١٨٥.

٦- فى الأصل : علامته. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٥.

٧- فالأول مثال لتثنيه المفرد المذكر ، والثانى لتثنيه المفرد المؤنث ، والثالث لتثنيه الجمع - المكسر ، والرابع لتثنيه اسم الجمع ، والخامس لتثنيه اسم الجنس. والجمهور من المتأخرين - منهم ابن مالك ، ونسبه أبو حيان للكوفيين ، وابن الأنبارى للبصريين ، وقطرب والزجاج والزجاجى - على أن إعراب المثنّى والجمع بالحروف المذكوره وهو مذهب سيبويه. وقيل : بحركات مقدره فيما قبلها ، وهى الدال من «الزيدان والزيدون والزيدين» مثلا ، وهو رأى الأخفش. وقيل : بحركات مقدره فى الألف والواو والياء ، ونسب للخليل وسيبويه ، واختاره الأعلم والسهيلى. وقيل : الحروف دلالات إعراب بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب ، وبه فسر أبو على مذهب الأَخفش ، ونسب فى الإنصاف للأخفش والمبرد والمازنى. وقيل : الإعراب ببقاء الألف والواو رفعا ، وانقلابهما ياء نصبا وجرا ، وعليه الجرمى والمازنى وابن عصفور ، وهذا بناء على أن الإعراب معنوى لا لفظى. انظر الهمع : ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، الإنصاف (مسأله : ٣) : ١ / ٣٣ ، الكتاب : ١ / ٤ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١١٠ ،

شرح الأشموني : ١ / ٨٨ ، شرح الرضى : ٢ / ١٧٣ ، الإيضاح للزجاجي : ١٣٠ ، ١٤١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ،
المقتضب : ٢ / ١٥٤ .

وقوله : «وكلا» يعنى : أنّ «كلا» ترفع أيضا بالألف كالمثني ، لكن بشرط إضافته إلى المضمّر ، وإلى ذلك أشار بقوله :

إذا بمضمّر مضافا وصلا

وفهم من عطفه «كلا» على المثني أنّ «كلا» ليس بمثني - كما قدّمناه (١) - ، فتقول : «قام الزيدان كلاهما» ، وقيدته بإضافته إلى المضمّر احترازا من المضاف إلى الظاهر ، فإنّه يعرب (٢) حينئذ بحركات مقدره فى الألف.

وقوله : «كلتا» أى : «كلتا» مثل «كلا» فى أنّه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى المضمّر.

وفهم أيضا من قوله : «كلتا كذاك» أنّ «كلتا» ليس بمثني على مقتضى التشبيه ، كما أشرنا إليه أيضا ، فتقول «جاءنى المرأتان كلتاهما».

وقوله :

... اثنان واثنتان

كابنين وابنتين يجريان

يعنى : أنّ «اثنين واثنتين» / يرفعان بالألف كالمثني من غير شرط ، ولذلك شبّههما بالمثني الحقيقى ، وهما : «ابنان وابتنان» سواء أفردا أو ركبًا مع العشره ، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمّر ، ويمتنع إضافتهما (٣) إلى ضمير تنبيه ، فلا

ص : ٧٢

١- انظر ٨٢ - ٨٣ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل : يعر. انظر شرح المكودى : ٣٦ / ١.

٣- فى الأصل : إضافتها. انظر التصريح : ٦٨ / ١.

يقال : «جاء الرّجلان اثناهما ، والمرأتان اثنتاهما» لأنّ ضمير التثنيه نصّ في الاثنين ، فإضافه الاثنين إليه من إضافه الشّيء إلى نفسه. قاله ابن هشام (١).

واثنتان لغة الحجازيّين ، واثنتان لغة التّميميّين (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وتخلف اليا (٣) في جميعها

الألف

جرّاً ونصباً بعد فتح قد ألف

يعنى : أنّ الياء تخلف (٤) الألف في النّصب والجرّ في جميع ما ذكر من التثنيه وما ألحق بها (فتكون الياء) (٥) علامه للجرّ والنّصب نحو «مررت بالزّيدين والاثنين كليهما ، ورأيت الزّيدين والاثنين كليهما».

وقوله : «بعد فتح قد ألف» يعنى : أنّ «الياء» في الجرّ والنّصب يفتح ما قبلها كالفتح المعهود في الرّفْع ، وهو المراد بقوله : «قد ألف».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وارفع بواو وبيا (اجرر) (٦)

وانصب

سالم جمع عامر ومذنب

وشبه ذين وبه عشرونا

وبابه ألحق والأهلونا

أولو وعالمون (٧) عليّونا

وأرضون شدّ والسّنونا

وبابه ومثل حين قد يرد

ذا الباب وهو عند قوم يطرد

١- قال ابن هشام فى شرح اللّمحه (١ / ٢١٧): «فالأولان: «اثنان واثنتان» فحكّمهما حكم المثنى ، سواء أفردا ، أو ركبا ، أو أضيفا ، فمثال المفرد نحو قوله تعالى : (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصَايَةِ اثْنانِ ،) ف- «شهاده» مبتدأ ، و «اثنان» خبره مرفوع بالألف وهو على حذف مضاف ، أى : شهاده اثنين ، ومثال المركب : «فانفجرت منه اثنتا عشره عينا» ، «اثنتا» فاعل مرفوع بالألف ، و «عشره» مبنى على الفتح لتضمنه معنى واو العطف ، إذ الأصل : اثنتان وعشره ، ومثال المنصوب : «وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا» ، والمخفوض كذلك ، ومثال المخفوض ، «اثناك واثناكم» انتهى. وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٦٨ .

٢- انظر شرح الشذور : ٥٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٦٨ ، الهمع : ١ / ١٣٥ ، شرح الأشموني : ١ / ٧٨ ، المطالع السعيده : ٩٧ .

٣- فى الأصل : وتخلفها الياء. انظر الألفيه : ١٠ ، شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

٤- فى الأصل : تختلف. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٠ ، شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

٧- فى الأصل : أولون عالمون. انظر الألفيه : ١١ ، شرح المكودى : ١ / ٣٦ .

المذكر السالم (١)، وما ألحق به ، وسيأتي بيانه قريبا ، وأنّ حكم هذا الباب أن يرفع بالواو ، ويجزّ وينصب بالياء نحو «جاء الزيدون» ، (وَأَنْتُمْ السَّاعِلُونَ) [آل عمران : ١٣٩] ، «ورأيت الزيدون والمصطفين» ، ومررت بالزيدين» ، (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ) [ص : ٤٧].

ولمّا كان على نوعين :

أحدهما : اسم ، ويشترط في مفرده أن يكون علما لعاقل مذكّر خاليا من تاء التانيث (٢) ، ومن التّركيب.

والآخر : (وصف) (٣) ، ويشترط في مفرده أن يكون مذكرا ، عاقلا ، خاليا من تاء التانيث ، لا يمتنع مؤنثه من الجمع (٤) بالألف والتاء (٥).

ص: ٧٤

١- الجمع لغة : الضم. واصطلاحا : ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد. وفي شرح ابن عصفور : ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسميه فيهما واحدا. والجمع قسمان : جمع تكسير وجمع سلامه. فجمع السلامه : ما سلم فيه بناء واحده ، وجمع التفسير : ما تغير فيه بناء واحده لفظا أو تقديرا ، وكلاهما يكون لمذكر ومؤنث. وجمع المذكر السالم : يراد به الكلمه الداله على أكثر من اثنين بزياده او ونون مفتوحه في حاله الرفع ، وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحه في حاله النصب والجر - على مفرده ، فنقول : «جاء الزيدون ، ورأيت الزيدين» ، وجمع المؤنث السالم يراد به الكلمه الداله على أكثر من اثنين بزياده ألف وتاء على صيغه المفرد نحو «مسلمات». انظر : حاشيه يس : ١ / ٦٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٤٥ - ١٤٧ ، شرح المرادى : ١ / ٩١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١١٨ - ١٢٠ ، شرح الرضى : ٢ / ١٧٧ ، شرح الأشموني : ١ / ٨٠ ، معجم مصطلحات النحو : ٧٧ ، ٧٨ ، معجم المصطلحات النحويه : ٤٩ - ٥١.

٢- هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو «طلحه وطلحون» وإليه ذهب ابن كيسان إلا- أنه يفتح اللام ، فيقول : «الطلحون» - بالفتح - كما قالوا : «أرضون» حملا- على «أرضات». انظر الإنصاف (مسأله : ٤) : ١ / ٤٠ ، الهمع : ١ / ١٥٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٨١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٤٧ ، شرح الرضى : ١ / ١٨٠ ، شرح المرادى : ١ / ٩٣.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٧.

٤- فى الأصل : الجميع. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٧.

٥- احترز بهذا القيد مما يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو «أحمر وسكران وصبور وشكور» وذلك أن «أفعل فعلاء» ، و «فعالن فعلى» وكل صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا- يجوز جمع المذكر منها بالواو والنون ، ولا المؤنث بالألف والتاء ، إلا شذوذا ، أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعا لغيره وذلك موقوف على السماع ، فمما جاء من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : «ليس فى الخضراوات صدقه» ، فجمع «خضراء» جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعه لموصوف. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ١٤٨ ، شرح الرضى : ٢ / ١٨٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٨١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٩٢ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٧٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٣٧ ، شرح المرادى : ١ / ٩٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٤٢.

- أتى بمثالين : الأوّل للأوّل ، وهو «عامر» ، والثاني للثاني ، وهو «مذنب».

وقوله : «وشبه ذين» يعنى : شبه عامر ومذنب فى كونهما (١) على ما ذكر.

وقوله : «وبه عشرون ...».

(هذه هى الكلمه التى ألحقت بجمع المذكر السالم فى الإعراب) (٢) وذكر منها سبعة ألفاظ :

عشرون : وهو اسم جمع ، لأنه لا مفرد له من لفظه ، و «بابه» يعنى : ثلاثين إلى تسعين ، ويتضمن أيضا سبعة ألفاظ.

والأهلون : وهو جمع غير مستوف للشروط ، لأنه ليس بعلم ولا صفه (٣).

وأولو : اسم جمع ، لأنه لا مفرد له من لفظه.

وعالمون : وهو أيضا اسم جمع ، لأنه (لا) (٤) مفرد له من لفظه ، وليس جمعا لـ «عالم» ، لأن «عالمًا» أعم (٥).

وعليّون : وهو اسم لأعلى الجنّه (٦) ، فهو مفرد فى المعنى ، جمع فى اللفظ.

ص: ٧٥

١- فى الأصل : كونها. انظر شرح المكودى : ٣٧ / ١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٣٧ / ١.

٣- وإنما هو اسم جنس جامد للقريب ، بمعنى ذى القرابه. انظر شرح ابن عقيل : ٤٣ / ١ ، الأشمونى مع الصبان : ٨٢ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٣٨ / ١.

٥- أى : إن العالم عام فى العقلاء وغيرهم ، والعالمون مختص بالعقلاء ، والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه. وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقه الجمع ، ثم اختلفوا فى تفسير العالم الذى جمع هذا الجمع ، فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم ، وهو ظاهر كلام الجوهري ، وذهب أبو عبيده إلى أنه أصناف العقلاء فقط ، وهم الإنس والجن والملائكه. وقيل : إن «عالمون» مبنى على فتح النون لا معرب ، لأنه لم يقع إلا ملازما الياء ، وردّ بقوله : تنصّفه البريه وهو سام وتلفى العالمون له عيالا انظر التصريح على التوضيح : ٧٢ / ١ ، الأشمونى مع الصبان : ٨٣ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٤٣ / ١ ، شرح المكودى : ٣٨ / ١ ، الهمع : ١٥٧ / ١.

٦- فى الأصل : الجفنه. انظر شرح المكودى : ٣٨ / ١. وقوله تعالى : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْمُبْرَارِ لَفِي عَلِيّنَ) أى : فى أعلى الأمكنه.

انظر شرح المكودى : ٣٨ / ١ ، شرح المرادى : ٩٥ / ١ ، اللسان : ٣٠٩٤ / ٤ (علا) ، شرح الأشمونى : ٨٣ / ١ ، شرح ابن عقيل : ١

.٤٤ /

وأرضون : جمع أرض.

وقوله : «شذَّ» راجع (١) / إلى «أرضين» ووجه (٢) شذوذ (٣) أنه من باب «سنين» ، وباب «سنين» مطرد فيما حذف من مفردة حرف أصلي ، فعوض منه تاء التأنيث ك- «سنه» ولم يحذف من «أرض» حرف أصلي فعوض منه ، بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم : «أريضه».

والسنون وبابه : يعني كل ما حذف منه حرف وعوض منه تاء التأنيث ك- «عزین ، وثین» (٤).

وقوله : «ومثل حين قد يرد ذا الباب» الإشارة ب- «ذا» (٥) إلى «سنين» وبابه ، يعني : أنه قد يستعمل باب سنين استعمال «حين» ، فتلزم فيه الياء ، ويعرب بالحركات الثلاث في «التون» ، ولا تحذف «التون» للإضافة.

وفهم من قوله : «قد يرد» أن ذلك قليل ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : «اللهم اجعلها عليهم سنينا (٦) كسنين يوسف» في إحدى (٧) الروايتين (٨).

ص : ٧٤

١- في الأصل : راجع. انظر شرح المكودي : ٣٨ / ١.

٢- في الأصل : ووجهه. انظر شرح المكودي : ٣٨ / ١.

٣- في الأصل : لا. زياده. انظر شرح المكودي : ٣٨ / ١.

٤- عزين : واحده «عزه» بكسر العين المهملة وفتح الزاي ، أصلها «عزى» فلامها ياء ، وهى الفرقة من الناس ، والعزین : الفرق المختلفه ، لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الأخرى. وثبين : جمع «ثبه» بضم التاء ، وهى الجماعه ، أصله «ثبو» بالواو ، حذف وعوض منها هاء التأنيث ، وقيل : أصله «ثبى» بالياء. ومن الملحوق بجمع المذكر السالم أيضا صفات للبارى تعالى ، وهى قوله تعالى : (وَنَخْنُ الْوَارِثُونَ) و (الْقَادِرُونَ) و (الْمَاهِدُونَ) و (إِنَّا لَمُوسِيْعُونَ) ، ومنها «بنون» ، وأبون ، وأخون ، وهنون ، وذوون.

انظر التصريح على التوضيح : ٧٤ / ١ ، حاشية الخضرى : ٤٤ / ١ ، شرح الرضى : ١٨٤ / ٢ ، الهمع : ١٥٥ - ١٥٧ ، حاشية ابن حمدون : ٣٨ / ١ ، شرح الأشموني : ٨٥ / ١.

٥- في الأصل : بل. انظر المكودي بحاشية الملوى : ١٣.

٦- في الأصل : سنين. انظر شرح المكودي : ٣٩ / ١.

٧- في الأصل : أحد. انظر شرح المكودي : ٣٩ / ١.

٨- الحديث بهذه الرواية لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الحديث المعتمده ، وإنما وجدته بروايته الأخرى وهى : «اللهم اجعلها عليهم سنين كسنين يوسف». انظر صحيح البخارى : ٥٥ / ٨ (كتاب الأدب باب تسميه الوليد) ، صحيح مسلم : ١ / ٤٦٧ ،

حديث (رقم) : ٦٧٥ ، فتح البارى : ١١ / ١٩٤ ، ١٠ / ٥٨٠ ، تفسير القرطبي : ٧ / ٢٦٣ - ٢٦٤. وروى : «اللهم اجعلها سنين كسنين يوسف» فى سنن البيهقى : ٢ / ١٩٨ ، مسند أحمد : ٢ / ٤٧٠ ، ٥٠٢ ، ٥٢١ ، الدر المنثور للسيوطى : ٢ / ٢٠٧ ، صحيح مسلم

(رقم) : ٧٦٥. وهو بروايه المؤلف من شرح المكودي : ١ / ٣٩ ، شرح دحلان : ١٧ ، شرح المرادى : ١ / ٩٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٤٥ ، شرح الأشموني : ١ / ٨٧ ، شرح ابن الناظم : ٤٨.

وقوله : «وهو عند قوم يَطْرُد» يعنى : أنّ هذا (١) الاستعمال المذكور (٢) يَطْرُد عند قوم من العرب (٣) ، قال أحد أولاد ابن أبى طالب :

٤- وكان لنا أبو حسن على ***أبا بڑا ونحن له بنين (٤)

الزوايه «بنين» - بالياء ، والإعراب على «النون» ، وهذه لغه بنى عامر ، فإنهم يعربون المعتلّ باللام بالحركات على النون مع لزوم الياء ، لأنها أخفّ (٥) عليه ، ولأنّ النون قامت مقام الدّاهب من الكلمه ، ولو كان الدّاهب موجودا ، لكان الإعراب فيه كسائر المفردات / فكذلك يكون ما قام مقامه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ونون مجموع وما به التحق

فافتح وقلّ من بكسره نطق

يعنى : أنّ نون جمع المذكّر السالم وما حمل عليه مفتوحه بعد الواو والياء

ص: ٧٧

١- فى الأصل : هذه. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٩.

٢- فى الأصل : للمذكّر. انظر شرح المكودى : ١ / ٣٩.

٣- وهو كثير عند أسد وتميم وعامر ، حكى ذلك الفراء عنهم فى معانى القرآن. وفى التصريح : وبعضهم يجرى «بنين» ، وباب «سنين» - وإن لم يكن علما - مجرى «غسلين» فى لزوم الياء والحركات على النون منونه غالبا على لغه بنى عامر ، وغير منونه على لغه بنى تميم ، حكاه عنهم الفراء. انظر معانى الفراء : ٢ / ٩٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٧٦ - ٧٧ ، شرح الأشمونى : ١ / ٨٧ ، شرح دحلان : ١٧ ، الهمع : ١ / ٥٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٨.

٤- من الوافر لسعيد بن قيس الهمداني من أصحاب على رضى الله عنه من قصيده له قالها فى أحد أيام صفين ، وبعده : وأنا لا نريد سواه يوما وذاك الرّشد والحقّ المبين والمؤلف هنا فى نسبه البيت لأحد أولاد ابن أبى طالب متابع فيها للعينى وصاحب التصريح ، قال البغدادي : «ولما لم يقف العينى على ما قبل البيت الشاهد ولا على ما بعده ظن أن البيت لأحد أولاد على رضى الله عنه». وروى فى الخزانة : وأنّ لنا أبا حسن عليّا أب بڑ ونحن له بنين والمراد بأبى الحسن : على بن أبى طالب رضى الله عنه. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف ، وأورده ابن عصفور فى كتاب الضرائر وقال : إنه ضروره لا يحفظ إلا فى الشعر ، وجعله خطأ أبو العباس المبرد فى كتابه الروضه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٧٧ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٥٦ ، الخزانة : ٨ / ٧٥ ، الضرائر : ٢١٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٩٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٩٢ ، أوضح المسالك : ١٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٨٥ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٧٥.

٥- فى الأصل : أحق. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٧٧.

للخفّه (١)، لأنّ الجمع أثقل من المثني، وكسرها جائز في الشعر بعد الياء، كقول سحيم (٢):

٣- وما ذا بيتغى الشعراء مني *** وقد جاوزت حدّ الأربعين (٣)

بكسر التّون، ولم تكسر التّون بعد الواو في (٤) نثر ولا شعر لعدم التّجانس.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

ونون ما ثني والملحق به

بعكس ذاك استعملوه فانتبه

يعنى: أنّ نون المثني وما ألحق به بالعكس من نون الجمع، فكسرها بعد الألف والياء على أصل التّقاء الساكنين، وفتحها قليل، وهى مع الياء لغه لبنى أسد، حكاهما الفراء (٥)، كقول حميد بن ثور (٦):

ص: ٧٨

١- فى الأصل: اللحقه. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨.

٢- هو سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحى اليربوعى الحنظلى، التميمى، شاعر مخضرم عاش فى الجاهليه والإسلام، وكان شريفا فى قومه، نابه الذكر، له أخبار مع زياد بن أبيه، ومفاخره مع غالب ابن صعصعه (والد الفرزدق) قال ابن دريد: عاش أربعين سنه فى الجاهليه وستين فى الإسلام. انظر ترجمته فى: الأعلام: ٣ / ٧٩، الخزانه: ١ / ٢٦٥، شواهد المغنى: ١ / ٤٦٠، الشواهد الكبرى: ١ / ١٩١

٣- من الوافر لسحيم، وقيل: هو لأبى زيد الطائى، وبعده: أخو خمسين مجتمع أشدى ونجّذنى مداوره الشّؤون ويروى: «يُدري» بتشديد الدال بدل «بيتغى»، يقال: أداره يدريه: إذا ختله وخذعه. ويروى: «تبتغى» بدل «بيتغى»، ويروى: رأس الأربعين بدل «حد الأربعين». والشاهد فى قوله: «الأربعين» حيث كسر نونه ضروره، مع أنه جمع مذكر سالم، وحق نونه وما ألحق به الفتح. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٧، ٧٩، الشواهد الكبرى: ١ / ١٩١، الخزانه: ٨ / ٦٥، شرح ابن يعيش: ٥ / ١١، ١٣، المقتضب: ٣ / ٣٣٢، ٤ / ٣٧، الهمع (رقم): ٨٤، الدرر اللوامع: ١ / ٢٢، شرح الأشموني: ١ / ٨٩، الأصمعيات: ١٩، الضرائر: ٢٢٠، تاج علوم الأدب: ١ / ١٢٢، اللسان (درى)، شرح ابن عقيل: ٤٥، شواهد الجرجانى: ٩، شرح المكودى: ١ / ٣٩، شرح ابن الناظم: ٤٩، شرح المرادى: ٩٩، البهجه المرضيه: ١٧، سر الصناعه: ٢ / ٦٢٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٩٣، تذكره النحاه: ٤٨٠، شرح اللمحه لابن هشام: ١ / ٢٢٥، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٥٣٨.

٤- فى الأصل: وفى. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٩.

٥- انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٧، شرح ابن يعيش: ١ / ١٤١، شرح ابن عصفور: ١ / ١٥٠، المقرب: ٢ / ٤٦، شرح الكافيه لابن مالك: ١ / ١٩٩، شرح ابن الناظم: ٥٠، البهجه المرضيه: ١٧، شرح دحلان: ١٧، سر الصناعه: ٢ / ٤٨٨، جواهر الأدب: ١٨٣، الشواهد الكبرى: ١ / ١٨٣. والفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى أبو زكريا المعروف بالفراء،

من أئمه الكوفيين فى العرييه ، وعالم بالفقه والطب والنجوم وأيام العرب وأشعارهم ، ولد بالكوفه سنه ١٤٤ هـ ، وأخذ عن يونس والكسائى وغيرهما ، وانتقل إلى بغداد وأدب ابنى المأمون العباسى ، وتوفى بطريق مكه سنه ٢٠٧ هـ ، له من المؤلفات : معانى القرآن ، البهاء فيما تلحن فيه العامه ، اللغات ، الجمع ، الشنيه فى القرآن ، النوادر ، وغيرها. انظر ترجمته فى أخبار النحويين البصريين : ٥١ ، بغيه الوعاه : ٤١١ ، معجم الأدباء : ٩ / ٢٠ ، الأعلام : ٤٥ / ٨ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٣١ ، إنباه الرواه : ٤ / ١ ، البدايه والنهايه : ٢٤١ / ١٠ ، شذرات الذهب : ١٩ / ٢ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ١٩٨ ، هديه العارفين : ٥١٤ / ٢ .

٦- هو حميد بن ثور بن حزن الهلالي ، أبو المثنى شاعر مخضرم ، عاش زمنا فى الجاهليه ، وشهد الإسلام فأسلم ووفد على النبى صلى الله عليه وسلم ، ومات فى خلافه عثمان حوالى سنه ٣٠ هـ ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأغاني : ٣٥٦ / ٤ ، سمط اللالكئى : ٣٧٦ / ١ ، الأعلام : ٢٨٣ / ٢ ، شواهد المغنى : ٢٠١ / ١ ، الإصابه ترجمه رقم : (١٨٣٠).

الزوايه بفتح التّون من «أحوذيين» (٢) تنبيه أحوذى - بفتح الهمزه ، وسكون الحاء المهمله ، وفتح الواو ، وكسر الدال المعجمه ، وتشديد الياء آخر الحروف - وهو الخفيف (في) (٤) الشىء لحذفه (٥).

ص: ٧٩

١- فى الأصل : أحوذيين. انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١.

٢- صدر بيت من الطويل فى ديوان حميد (٥٥) ، من قصيده له يصف فيها قطاه ، وفى المقرب : أنه مصنوع ، وعجزه : فما هى إلّا لمحه وتغيب وأراد الشاعر هنا بالأحوذيين : جناحى قطاه ، يصفهما بخفتهما. واستقلت : استبدت. لمحه : أى نظره. استشهد به المؤلف على أن فتح نون المثنى مع الياء لغه لبنى أسد على ما نقله الفراء عنهم. انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١ ، شرح الأشمونى : ٩٠ / ١ ، الشواهد الكبرى : ١٧٧ / ١ ، الهمع (رقم) : ٨١ ، الدرر اللوامع : ٢١ / ١ ، المقرب : ٤٧ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٥٠ ، جواهر الأدب : ١٨٣ ، البهجه المرضيه : ١٧ ، سر الصناعه : ٤٨٨ / ٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٩٩ / ١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٦٥ / ١ ، المطالع السعيده : ١٠٢ ، اللسان (حوذ) ، تذكره النحاه : ٤٧٩ ، ٦٢٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢١٦ / ١ ، النكت الحسان : ١٩٣ ، معانى الفراء : ٢ / ٤٢٣ ، الضرائر : ٢١٧.

٣- فى الأصل : أحوذيين. انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط فى الأصل. انظر الشواهد الكبرى : ١٨٠ / ١.

٥- فى الأصل : المشى لحدته. انظر الشواهد الكبرى : ١٨٠ / ١ ، وقيل : الأحوذى : الراعى المتشمر للرعايه الضابط لما ولى. انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١ ، الشواهد الكبرى : ١٨٠ / ١.

وقيل: لا يختص فتح النون بالياء، بل يكون بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال (١)، كقوله:

٢- *أعرف منها الجيد والعينا* (٢)

أنشده السيرافي (٣) وغيره بفتح النون في «العينا» / تشبيه «عين» (٤).

ص: ٨٠

١- قاله ابن عصفور، وإلزام المثنى الألف في كل حال لغة معروفه عزيز لكنانته وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعه، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وفزاره، وعذره، وخرج عليها قوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) وأنكر هذه اللغة المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة. انظر شرح ابن عصفور: ١ / ١٥٠ - ١٥١، التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨، الهمع: ١ / ١٣٣، شرح ابن يعيش: ٤ / ١٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ١٨٨، ١٩٠، شرح الأشموني: ١ / ٩٠، معنى اللبيب: ٥٨، سر الصناعة: ٢ / ٤٨٩، ٧٠٤ - ٧٠٦.

٢- من الرجز نسبة أبو زيد في نوادره لرجل من بني ضبه، وهو في ملحقات ديوان رؤبه (١٩٧)، وذهب ابن عصفور في المقرب إلى أنه مصنوع، وقال في شرح الجمل: وهذا البيت لا حجه فيه لأنه لا يعرف قائله، وفي الشواهد الكبرى قال العيني: «أقول قيل: إن قائله لا يعرف وهو غير صحيح، وقيل: قائله هو رؤبه بن العجاج، وهو أيضا غير صحيح، والصحيح ما قاله أبو زيد». وبعده: ومنخرين أشبها ظيانا، والبيت يروى بعده روايات منها: أحب منك الأنف والعينا أحب منها الأنف والعينا أعرف منها الأنف والعينا الجيد: العنق. ظيانا: اسم رجل بعينه لا تشبيه ظبي خلافا للهروي، والمعنى: أعرف من سلمى منخرين أشبها منخرى ظيان في الكبر، بدليل ذمه لها في باقي القصيده، ويحتمل أنهما أشبها نفس ظيان في القبح. والشاهد فيه قوله «العينا» حيث فتحت فيها النون على لغة من يلزم المثنى الألف مع الأحوال الثلاثه، وحققها الكسر. انظر النوادر لأبي زيد: ١٦٨، المقرب: ٢ / ٤٧، شرح ابن عصفور: ١ / ١٥٠، الشواهد الكبرى: ١ / ١٨٤، شرح ابن يعيش: ٣ / ١٢٩، ٤ / ٦٧، ١٤٣، الخزانة: ٧ / ٤٥٢، التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨، الهمع (رقم): ٨٢، الدرر اللوامع: ١ / ٢١، شرح الأشموني: ١ / ٩٠، شرح ابن عقيل: ١ / ٤٦، شواهد الجرجاوى: ٩، تاج علوم الأدب: ١ / ١١٤، شرح المرادى: ١ / ١٠١، الضرائر: ٢١٨، البهجة المرضيه: ١٧، سر الصناعة: ٢ / ٤٨٩، ٧٠٥، المطالع السعيده: ١٠٢، تذكره النحاه: ٤٨٠، شرح اللمحه لابن هشام: ١ / ٢١٥، النكت الحسان: ١٩٣.

٣- هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، عالم بالنحو، والأدب واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث وغيره، ولد بسيراف من أرض فارس سنة ٢٨٤ هـ ومضى إلى عمان فتفقه فيها، ثم عاد إلى سيراف وورد بغداد فتولى القضاء، وتوفى في رجب سنة ٣٦٨ هـ من مؤلفاته: شرح كتاب سيويه، شرح مقصوره ابن دريد، الوقف والابتداء، صنعه الشعر والبلاغه، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاء: ٢٢١، البدايه والنهائيه: ١١ / ٢٩٤، شذرات الذهب: ٣ / ٦٥، روضات الجنات: ٢١٨، الأعلام: ٢ / ١٩٥، معجم المؤلفين: ٣ / ٢٤٢، معجم الأدباء: ١ / ٤٧، ٨ / ١٤٥.

٤- انظر شرح الكتاب للسيرافي (رساله دكتوراه / الجزء الأول منه): ٢٧٦، وفيه روايه البيت: أعرف منها الأنف والعينا وانظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨.

وضمّ هذه النون بعد الألف لغه (١)، كقوله :

٢- *فالتّوم لا تألفه العينان* (٢)

بضمّ النون.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما بتا وألف قد جمعا

يكسر في الجرّ وفي النصب معا

أشار بهذا إلى الباب (٣) الرابع من أبواب التّيا به السّبعه ، وهو باب جمع المؤنّث السّالم وما ألحق به ، وسيأتى بيانه قريبا.

وجمع المؤنّث السّالم هو المجموع بالألف والتّاء ، ولا فرق بين أن يكون مسمّى هذا الجمع مؤنّثا كـ «هندات» ، أو مذكّرا كـ «اصطبلات» ، ولا فرق بين أن يكون سلمت فيه بنيه واحده كـ «ضحمة وضخّمت» (٤) ، أو تغيّرت كـ «سجده ، وسجدات».

ص : ٨١

١- انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١ ، شرح الأشموني : ٩١ / ١ ، شرح دحلان : ١٧ ، البهجه المرضيه : ١٧ ، الضرائر : ٢١٨ ، شرح ابن يعيش : ١٣٤ / ٤ ، سر الصنّاعه : ٤٨٩ / ٣ ، الهمع : ١٦٦ / ١ .

٢- من الرجز لرؤبه بن العجاج في ملحقات ديوانه (١٨٦) ، وقبله : يا أبتا أرقتى القذّان والقذّان : البراغيث (اللسان : قذذ) ، ويروى : «لا تطعمه» بدل : «لا تألفه» ، ويروى : فالغمض لا تطعمه العينان والشاهد فيه قوله : و «العينان» حيث ضمت نون المشى بعد الألف ، وهو لغه قوم ، وحكى الشّيباني «هما خليلان» بضمّ النون. انظر التصريح على التوضيح : ٧٨ / ١ ، شرح الأشموني : ١ / ٩١ ، الهمع (رقم) : ٨٦ ، الدرر اللوامع : ٢٢ / ١ ، البهجه المرضيه : ١٧ ، الضرائر : ٢١٨ ، شرح دحلان : ١٧ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢١٥ / ١ .

٣- في الأصل : البأ.

٤- في الأصل : لضمخه وضمخات. انظر التصريح على التوضيح : ٧٩ / ١ .

وكذا قال الخيصى (١): «تسميتهم لهذا الجمع بجمع المؤنث السالم باعتبار الغالب» (٢).

وأنَّ حكم هذا الباب أن يجزَّ وينصب بالكسره ، فتقول : «مررت بالهندات ، ورأيت الهندات» ، وإنما تنصب بالكسره مع تأتى الفتحة حملا على جمع (٣) المذكر السالم ، لأنه فرع عنه (٤).

وقدّم الجزَّ لأنَّ النَّصب محمول عليه.

وربّما نصب بالفتحة على لغه - كما قال أحمد بن يحيى (٥) - إن كان محذوف اللّام ، ولم يردّ إليه فى الجمع ، ك- «سمعت لغاتهم» - بفتح التّاء - حكاه الكسائى (٦) ، و «رأيت بناتك» - بفتح التّاء - حكاه ابن سيده (٧).

ص: ٨٢

١- هو محمد بن أبى بكر بن محرز بن محمد الخيصى ، شمس الدين ، عالم بالنحو ، توفى سنة ٧٣١ هـ من آثاره الموشح فى شرح الكافيه لابن الحاجب. انظر ترجمته فى مفتاح السعاده : ١ / ١٨٥ ، معجم المؤلفين : ٩ / ١١٦ ، هديه العارفين : ٢ / ١٤٨.

٢- انظر الموشح فى شرح الكافيه للخيصى (٨ / أ - مخطوط).

٣- فى الأصل : جميع. انظر شرح المكودى : ١ / ٤١.

٤- وذلك خلافا للأخفش ، حيث ذهب إلى أنه مبنى فى حاله النصب ، قال الأشمونى : وهو فاسد ، إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسره مع تأتى الفتحة ، ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره. انظر : شرح الأشمونى : ١ / ٩٢ ، البهجه المرضيه : ١٨.

٥- وهشام أيضا ، وذلك لمشابهته المفرد ، حيث لم يجر على سنن المجموع فى رد الأشياء إلى أصولها ، وجبرا لحذف لامه. وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا سواء حذف لامه أم لا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ٩٣ ،

البهجه المرضيه : ١٨ ، حاشيه الصبان : ١ / ٩٣ ، الهمع : ١ / ٦٧. وأحمد بن يحيى هو المعروف بثعلب ، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانى بالولاء الكوفى ، أبو العباس ، إمام الكوفيين فى النحو واللغه ، ولد فى بغداد سنه ٢٠٠ هـ ، وتوفى سنه ٢٩١ هـ من

مؤلفاته : معانى القرآن ، شرح ديوان زهير ، مجالس ثعلب ، ما تلحن فيه العامه ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ١٧٢ ، إنباه الرواه : ١ / ٣٨ ، معجم الأدباء : ٥ / ١٠٢ ، طبقات القراء : ١ / ١٤٨ ، البدايه والنهايه : ١١ / ٩٨ ، الأعلام : ١ / ٢٦٧ ، مرآه

الجنان : ٢ / ٢١٨ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٤٥ ، روضات الجنات : ٥٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٢٠٣.

٦- ولغاتهم : جمع لغه ، أصلها «لغو» أو «لغى» حذف اللّام ، وعوض عنها هاء التّأنيث. انظر الهمع : ١ / ٦٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٠ ، حاشيه الصبان : ١ / ٩٣ ، البهجه المرضيه : ١٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ٩٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٠٦ ، إرشاد الطالب النبيل (٣٩ / ب).

٧- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٠. - - وابن سيده هو على بن إسماعيل (وفى روايه : أحمد ، وقيل : محمد) الأندلسى الضرير ، المعروف بابن سيده ، أبو الحسن ، عالم بالنحو ، واللغه ، والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلومها ، ولد بمرسيه سنه

٣٩٨ هـ ، وتوفى فى بدايه سنه ٤٥٨ هـ (وفى روايه : ٤٤٨ هـ) ، من مؤلفاته : المحكم فى لغه العرب ، المخصص ، شرح الحماسه لأبى تمام ، الوافى فى علم العروض ، وغيرها ، وله شعر. انظر بغيه الوعاه : ٣٢٧ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢٢٥ ، معجم الأدباء : ١٢ / ٢٣١

، مرآه الجنان : ٨٢ / ٣ ، معجم المؤلفين : ٣٦ / ٧ ، البدايه والنهائيه : ٩٥ / ١٢ ، شذرات الذهب : ٣٠٥ / ٣ ، هديه العارفين : ١ / ٦٩١ .

ثم قال رحمه الله تعالى / :

كذا أولات والذي اسما قد جعل

كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم ، وهو نوعان :

الأول : أولات ، بمعنى ، ذوات ، ولا- مفرد له من لفظه ، وواحد في المعنى : ذات ، بمعنى : صاحبه (١) ، وإليه أشار بقوله : «كذا أولات» ، يعني : أنّ «أولات» يلحق بجمع المؤنث السالم فيجرّ وينصب بالكسره (نحو (وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمَلٍ) [الطلاق : ٤] ، ف- «أولات» خبر «كان» وهو منصوب بالكسره) (٢) ، واسمها ضمير النسوة ، وهو التّون المدغمه في نونها (٣).

والثاني : ما سمى به من جمع المؤنث السالم ، وإليه أشار بقوله :

... والذي اسما قد جعل

... إلى آخر البيت.

يعنى : أنّ ما سمى به من هذا الجمع يعرب إعرابه فيجرّ وينصب بالكسره مع التّونين ، فتقول في رجل اسمه «هندات» : «رأيت هندات ، ومررت بهندات» ، كما كان قبل التسميه ، ومنه «أذرعات» ، تقول : «سكنت أذرعات»

ص: ٨٣

١- وأصل «أولات» : «أولى» بضم الهمزة وفتح اللام ، قلبت الياء ألفا ، ثم حذف لاجتماعهما مع الألف والتاء المزيدين ، ووزنه «فعات». انظر التصريح على التوضيح : ٨٢ / ١ ، حاشيه الصبان : ٩٣ / ١ ، حاشيه الخضرى : ٤٧ / ١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ٨٢ / ١.

٣- وأصل «كن» : «كون» بضم الواو بعد النقل إلى باب «فعل» بضم العين ، فاستثقلت الضمه على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركه ما قبلها ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. انظر التصريح على التوضيح : ٨٢ / ١ ، حاشيه الصبان : ٩٣ / ١ ، حاشيه ابن حمدون : ٤١ / ١.

بكسر الزاء ، قاله في الصحاح (١) ، وزاد في القاموس : «وقد تفتح (٢) ، «وأذرعاً» : قرية من قرى الشام (٣).

وقد اختلف في كيفية إعراب هذا النوع المسمّى به على ثلاثة آراء :

- فبعضهم يعرّبه كما تقدّم.

- وبعضهم يعرّبه على ما كان عليه قبل التسميه مراعاة للجمع ، ويترك تنوينه مراعاة للعلميه والتأنيث.

- وبعضهم يعرّبه إعراب ما لا ينصرف ، فيترك تنوينه ، ويجزّه (٤) / بالفتحه مراعاة للتسميه (٥).

فالأوّل راعى الجمعيّه فقط ، والأخير راعى التسميه فقط ، والمتوسّط توسّط بين الأمرين ، فراعى الجمعيّه ، فجعل نصبه بالكسره ، وراعى اجتماع العلميه والتأنيث فترك تنوينه ، وهذا المسلك يشبه تداخل اللّغتين ، فإنّه أخذ من الأولى النّصب بالكسره ، ومن الأخير حذف التّنين.

ثمّ قال رحمه الله :

وجزّ بالفتحه ما لا ينصرف

ما لم يضيف أو يك بعد أل ردف

أشار بهذا إلى الباب الخامس من أبواب النيباه السبعه وهو باب ما لا

ص: ٨٤

١- انظر الصحاح للجوهري : ٣ / ١٢١١ (ذرع) ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٢.

٢- انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي : ٣ / ٢٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٢.

٣- تنسب إليها الخمر الجيده. انظر معجم البلدان : ١ / ١٣٠ ، مرصد الاطلاع : ١ / ٤٧ ، تقويم البلدان : ٢٥٣ ، معجم ما استعجم للبكري : ١ / ١٣٢ ، اللسان والصحاح (ذرع).

٤- في الأصل : ويجوز. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٣.

٥- والأول هو الأشهر واللغه الجيده ، وإلى الثاني ذهب المبرد والزجاج ، وهو لغه نقلها سيبويه عن بعض العرب ورووا بالأوجه الثلاثه قول امرئ القيس : تنوّرتها من أذرعاً وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي الروايه بجر «أذرعاً» بالكسره مع التّنين ، وتركه ، وبالفتحه بلا تنوين ، والوجه الأخير ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٢ - ٨٣ ، المقتضب : ٣ / ٣٣٣ ، الكتاب : ٢ / ١٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٣٠ ، ٤٧٤ ، الهمع : ١ / ٦٨ ، شرح الرضى : ١ / ١٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٠٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٠٣ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٨٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٠ - ٥١ ، شرح الأشموني : ١ / ٩٣ - ٩٤ ، الخزانة : ١ / ٥٦.

ينصرف ، أى : ما لا يدخله تنوين الصّرف ، وهو ما فيه علّتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النّحاس (١) فى قوله :

اجمع وزن عادلا أنّث بمعرفه

رّكب وزد عجمه فالوصف قد كملا (٢)

وسياتى شرح ذلك فى باب معقود له ، والذى يخصّه هنا أنّه متى اجتمع فى اسم علّتان منها ، ك- «أحسن» ، فإنّ فيه الصّيفه ووزن الفعل ، أو واحده منها تقوم (٣) مقامهما ، ك- «مساجد ، وصحراء» ، فإنّه صيغه منتهى الجموع بمنزله جمعين ، والتأنيث بالألف بمنزله تأنيثين ، فكلّ من صيغه منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علّتين (٤).

ص: ٨٥

١- هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبى نصر الحلبي ، أبو عبد الله ، بهاء الدين ، ابن النحاس ، شيخ العربيه بالديار المصريه فى عصره ، أديب مقرئ نحوى ، ولد فى حلب سنة ٦٢٧ هـ ، وروى عن الموفق بن يعيش وجماعه ، وسكن القاهره ، وتوفى بها سنة ٦٩٨ هـ ، من آثاره : شرح المقرب لابن عصفور ، شرح قصيده فيما يقال بالياء والواو للشواء الحلبي ، التعليقه فى شرح ديوان امرئ القيس ، وله ديوان شعر. انظر ترجمته فى بغيه الوعاء : ٦ ، شذرات الذهب : ٥ / ٤٤٢ ، كشف الظنون : ١٣٤٤ ، ١٨٠٥ ، الأعلام : ٥ / ٢٩٧ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٢١٩ .

٢- البيت من البسيط لبهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي كما فى شفاء الصدور ، والكواكب الدريره ، وفى حاشيه السجاعي على القطر : هو لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (أبو جعفر) ، وقبله : موانع الصّيرف تسع إن أردت بها عوننا لتبلغ فى إعرابك الأملا انظر شفاء الصدور وشرح الشذور للعصامي : ٢ / ٨٦١ ، الكواكب الدريره للأهدل : ٣٨ ، شرح الشذور مع الهامش : ٤٥٠ ، حاشيه السجاعي مع القطر : ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٤ ، ٢ / ٢١٠ ، شرح القطر : ٤٤٥ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ٢ / ٣٥١ ، الأشباه والنظائر للسيوطى : ٢ / ٢٩ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤٢ .

٣- فى الأصل : مقام. زياده. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٤ .

٤- وإنما قام الجمع مقام علّتين ، لأن كونه جمعا بمنزله عله واحده ، وهى راجعه إلى المعنى ، وكونه على صيغه لا نظير لها فى الأحاد بمنزله عله أخرى ، وهى راجعه إلى اللفظ ، ولهذا لو لحقته الهاء انصرف ، لشبهه بالمفرد حيثنذ. وقام التأنيث بالألف مقام علّتين ، لأن الألف فى نفسها عله لفظيه ، ولزومها لما هى فيه بحيث لا يصح حذفها منه بحال بمنزله عله أخرى معنويه ، بخلاف تاء التأنيث ، فإنها معرضه للزوال ، لأنها لم توضع إلا للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلميه لأجل أن تلزم. انظر الكواكب الدريره للأهدل : ٣٨ ، ٤١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٠ - ٢١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٠ ، ٢٤١ ، شرح المكودي : ٢ / ٧١ ، ٧٤ ، الهمع : ١ / ٧٨ ، ٧٩ ، المطالع السعيده : ١٠٦ .

وإلى أن (١) حكمه أن يجزّ بالفتحة نحو (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا) [النساء : ٨٦] ، و «اعتكفت في مساجد».

ولمّا كان جرّه بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف / ولا يدخل عليه «أل» أشار إلى ذلك بقوله :

ما لم يضاف ، أو يك بعد أل ردف

أى : تبع ، سواء أضيف لفظاً نحو (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) [التين : ٤] ، و «في مساجد عائشه» ، أو تقديراً نحو «أبداً (٢) بدا من أول» (٣) في روايه من جرّ بالكسره ، (وسواء) (٤) كانت «أل» معرّفه نحو (وَأَنْتُمْ) (٥) عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ [البقره : ١٨٧] ، أو زائده كقوله :

٦- رأيت الوليد بن يزيد مباركا***... (٦)

ص : ٨٦

١- قوله : «وإلى أن ..» معطوف على قوله قبل : «إلى الباب الخامس ..».

٢- في الأصل : بدأ. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٤.

٣- حكاه الفارسي بضم اللام وفتحها وكسرها ، فالضم على البناء لنيه المضاف إليه معنى ، والفتح على الإعراب لعدم نيه المضاف إليه لفظاً ومعنى ، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للوصفيه ووزن الفعل ، والكسر على نيه المضاف إليه لفظاً ، ويروى : «بهذا» بدل «بذا». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٩٦ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٤ ، ٢ / ٥٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٧ ، الهمع : ٣ / ١٩٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٦٨.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- في الأصل : الواو. ساقط.

٦- صدر بيت من الطويل لابن مياده (الرماح بن أبرد ، ومياده : أمه) من قصيده له يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وعجزه : شديداً بأعباء الخلافه كاهله وروى صدره في شرح ابن عصفور «رأيت يزيد بن الوليد» ولعله خطأ في الطباعه ، ويروى : «وجدنا» بدل «رأيت» ، ويروى : «بأحناء» بدل «بأعباء» ، والأحناء : جمع حنو وهو الجانب والجهه. والشاهد فيه زياده الألف واللام في قوله : «الوليد بن يزيد» بناء على أنه باق على علميته ، قال الأزهرى : ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوخ فصار نكره ثم أدخل عليه «أل» للتعريف ، كما قال الموضح في شرح القطر ، وعلى هذا لا شاهد فيه (وانظر القطر : ٧٤). انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٣ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٢١٨ ، ٥٠٩ ، الخزانة : ٢ / ٢٢٦ ، شرح أبيات المفصل للشريف : ١ / ٢٧ ، شرح شواهد الشافيه للبغدادى : ١٢ ، شواهد المغنى : ١ / ١٦٤ ، أبيات المغنى : ١ / ٣٠٤ ، ٢٤ / ٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٤٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٢٨٤ ، الإنصاف : ١ / ٣١٧ ، شرح المرادى : ١ / ١٠٧ ، البهجه المرضيه : ١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤٤ ، شرح القطر : ٧٢ ، فتح رب البريه : ١ / ١٥٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واجعل لنحو يفعلان التونا

رفعا وتدعين وتسألونا

أشار بهذا إلى الباب السادس من أبواب النياحة السبعة ، وهو باب الأمثلة الخمسة ، سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكتفى (١) بها عن كل فعل كان بمنزلتها ، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين (٢) تحت المخاطبين والأحسن أن تعدّ ستة. قاله ابن هشام (٣).

وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين ، سواء كان بالتاء للمخاطبتين (٤) نحو «تفعلان يا زيدان» (أو للمخاطبتين نحو «تفعلان يا هندان» أو للغائبين نحو «الهندان تفعلان») (٥) ، أو بالياء للغائبين نحو «الزيدان يفعلان» ، أو واو الجمع (٦) ، سواء كان بالتاء للمخاطبتين نحو «أنتم تسألون» ، أو بالياء للغائبين نحو «هم يسألون» ، أو ياء المخاطبه (٧) ، نحو «أنت تدعين» ، ولا فرق بين أن يكون الألف والواو ضميرين - كما تقدّم - أو علامتين ك- «يفعلان الزيدان» و «يسألون الزيدون» في لغة طيئ (٨).

وإلى أن (٩) حكمها أن ترفع بثبوت النون - كما مثلنا / لك - .

وأما حكمها في النصب والجزم فسيأتي.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وحذفها للجزم والنصب سمه

كلم تكونى لترومى مظلمه .»

ص: ٨٧

١- في الأصل : يكفى. انظر شرح اللامحة لابن هشام : ١ / ٢٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٥ .

٢- في الأصل : المخاطبتين. انظر شرح اللامحة لابن هشام : ١ / ٢٢٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٥ .

٣- انظر شرح اللامحة لابن هشام : ١ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٨٥ .

٤- في الأصل : المخاطبتين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٥ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح التصريح : ١ / ٨٥ .

٦- أى : أو اتصل به واو الجمع.

٧- أى : أو اتصل به ياء المخاطبه.

٨- وقيل : لغة أزد شنوءه ، وقيل : لغة بلحارث ، وهي لغة يسميها النحويون لغة أكلونى البراغيث. انظر التصريح على التوضيح : ١

/ ٨٦ ، ٢٧٥ ، الهمع : ٢ / ٢٥٦ ، مغنى اللبيب : ٤٧٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

٩- قوله : «وإلى أن...» معطوف على قوله قبل : «أشار بهذا إلى الباب الخامس» وقوله : «وإلى أن حكمه ..».

يعنى : علامه النَّصْب والجزم فى الأمثله الخمسه حذف النَّون ، فقوله : «سمه» أى : علامه ، ثم أتى بمثال للجزم ، وهو «لم تكونى» ، ومثال للنصب ، وهو «لترومى» ، و «مظلمه» : يجوز فى لامه الفتح والكسر ، والقياس الفتح (١).

وأما (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) (٢) ، فالواو لام (٣) الكلمه ، لا ضمير الجماعه ، والنون ضمير النسوه ، والفعل مبنى معها على السكون (٤) مثل «يتربصن» لا معرب ، بخلاف قولك : «الرجال يعفون» ، فالواو فيه ضمير الجماعه المذكورين ، والنون علامه الرفع فتحذف نحو (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) (٥) [البقره : ٢٣٧].

ثم قال رحمه الله تعالى :

وسمّ معتلاً من الأسماء ما

كالمصطفى والمرتقى مكارما

فالأول الإعراب فيه قدرا

جميعه وهو الذى قد قصرا

والثان منقوص ونصبه ظهر

ورفعه ينوى كذا أيضا يجز

يعنى : أنّ ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف (قبلها فتحه) (٦) لازمه كـ «المصطفى» ، أو ياء قبلها كسره (لازمه) (٧) كـ «المرتقى» يسمّى معتلا.

وقوله : «فالأول» يعنى به : الأول من المثالين ، وهو «المصطفى» يقدر الإعراب فيه جميعه رفعا ونصبا وجزا ، فلا يتغير آخره فى الظاهر / وإنما يتغير بالتقدير ، فتقول : «هذه العصا ، ورأيت العصا ، وضربت بالعصا».

ثم تبه على أنّ هذا النوع يسمّى المقصور بقوله : «وهو الذى قد قصرا» ،

ص: ٨٨

١- وذلك موافقه للغه ، والكسر فى كلام الناظم متعين - وهو المشهور - لسلامته من سناد التوجيه ، وهو اختلاف حركه الحرف الذى قبل الروى ، والمظلمه : الظلم. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٣ ، شرح المرادى : ١ / ١١١ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤٣ ، حاشيه الصبان : ١ / ٩٨ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٤٨ ، إعراب الألفيه : ١٢.

٢- (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) [البقره : ٢٣٧].

٣- فى الأصل : ولا م. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٦.

٤- فى الأصل : الفتح. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٨٦.

٥- و (تَعْفُوا ؛) وزنه «تعفوا» وأصله «تفعوا» بواوين ، الأولى لام الكلمه ، والثانيه واو الجماعه ، استثقلت الضمه على الواو فحذفت فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين ، وخصت بالحذف لكونها جزء كلمه. انظر التصريح على

التوضيح : ١ / ٨٦.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٣.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٣.

لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه - والقصر : المنع (١) - ، أو لكونه منع المدّ ، والمقصور يقابله الممدود ، فعلى هذا لا يسمّى نحو «يسعى» مقصورا ، وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه ، لأنه ليس فى الأفعال ممدود.

وقوله : «الثان منقوص» يعنى به : الثانى من المثالين ، وهو «المرتقى» ، وأنه يسمّى منقوصا ، لأنه نقص منه بعض الحركات كما يستظهر ، أو لأنه تحذف (٢) لامه لأجل التّونين ، نحو «مرتق» ، والحذف نقص ، وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر.

أمّا الأوّل : فلائنّ نحو «يدعو ، ويرمى» نقص منه بعض الحركات ، وهو لا يسمّى منقوصا.

وأمّا الثانى : فلائنّ نحو «فتى» حذف لامه لأجل التّونين ولا يسمّى منقوصا.

ثمّ ذكر أنّ النّصب يكون ظاهرا فيه نحو «رأيت المرتقى» - بنصب الياء - وأنّ رفعه ينوى ، أى : يقمّر ، وكذا جرّه ، نحو «جاء المرتقى ، ومررت بالمرتقى» ، فعلامه الرّفْع فى المثال الأوّل ضمّه مقمّره على الياء ، وعلامه الجرّ فى الثانى كسره مقمّره عليها أيضا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأىّ فعل آخر منه ألف

أو واو أو ياء فمعتلا عرف /

فالألف انو فيه غير الجزم

وأبد نصب ما كيدعو يرمى

والرّفْع فيهما انو واحذف جازما

ثلاثهنّ تقض حكما لازما

لمّا فرغ من معتلّ الأسماء شرع فى معتلّ الأفعال وهذا هو الباب السّابع من أبواب التّيا به ، فذكر أنّ كلّ فعل آخره ألف ك- «يخشى» ، أو واو ك- «يدعو» ، أو ياء ك- «يرمى» ، فإنّه يعرف بالمعتلّ.

ثمّ ذكر حكم كلّ نوع فى الإعراب ، فبدأ بما آخره ألف ، فبيّن أنّ الرّفْع

ص : ٨٩

١- والحبس أيضا. ومنه «حور مقصورات فى الخيام» أى : محبوسات على بعولتهنّ ، وقصرت على نفسى ناقه : أمسكتها لأشرب لبنها ، فهى مقصوره على العيال يشربون لبنها ، أى : محبوسه. انظر : اللسان : ٥ / ٣٦٤٥ (قصر) ، المصباح المنير : ٢ / ٥٠٥ (قصر)

، شرح الأشموني : ١ / ١٠٠.

٢- في الأصل : بخلاف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٠.

يقدر فيه ، فتقول : «زيد يخشى» فيخشي : فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع ضمّه مقدّره على الألف ، وكذلك النصب ، فتقول : «زيد لن يخشى» ، فيخشي : فعل مضارع منصوب بـ«لن» ، وعلامة النصب ، فتحه مقدّره على الألف ، وإلى هذا أشار بقوله :

فالألف انو فيه غير الجزم

(فقوله : «انو فيه» يعنى : قدّر ، وغير الجزم هو الرفع والنصب إذ ليس فى الفعل غير) (١) الثلاثة ، وقد استثنى الجزم بقى اثنان.

ثمّ شرع فى عجز البيت يذكر حكم (٢) ما آخره واو أو ياء (٣) ، فذكر أنّ النصب يظهر فيهما ، ومثلهما بقوله : «يغزو» (٤) ، و«يرمى» فتقول : «لن يغزو زيد» ، فتظهر الفتحة وكذلك «لن يرمى».

ثمّ ذكر أنّ الرفع يقدر فيهما ، وإلى ذلك أشار بقوله : «والرفع فيهما انو» أى : قدّر ، فالضمير من قوله : «فيهما» عائد إلى «يغزو» ، و«يرمى» ، فتقول : «يغزو زيد» فيغزو : / فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمّه مقدّره على الواو ، وكذلك «يرمى».

وهاهنا فرع له حكم الأقسام الثلاثة المعتلّة من الفعل فى الرفع والنصب ، وبقي حكم ثلاثتها فى الجزم ، فبينه بقوله : «واحذف جازما ، ثلاثهنّ» ، فتقول : «لم يخش ، (ولم يغز) (٥) ، ولم يرم» بحذف الألف والواو والياء.

وأما قوله تعالى : ((إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) [يوسف : ٩٠] فى قراءه قبل (٦) :

ص: ٩٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٨ / ب).

٢- فى الأصل : حلم. انظر شرح الهوارى : (١٨ / ب).

٣- فى الأصل : وياء. انظر شرح الهوارى : (١٨ / ب).

٤- الأولى أن يمثل بـ«يدعو» كما فى النظم وشرح الهوارى (١٨ / ب) ، ولعل «يغزو» موجوده فى نسخه أخرى من النظم.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى (١٨ / ب).

٦- بإثبات الياء من «يتقى» ، وسكون الراء من «يصبر» ، والجمهور على حذف الياء من «يتقى» ، و«من» شرط ، والفاء واقعه فى

جوابه ، و«يصبر» بالسكون عطف على «يتقى». انظر إتحاف فضلاء البشر لابن البناء : ٢٦٧ ، حجه القراءات لأبى زرع : ٣٦٤ ،

البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى : ٢ / ٤٤ ، إملاء ما من به الرحمن للعكبرى : ٢ / ٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ /

٨٨. وقنبل : هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكى المخزومى بالولاء ، من أعلام القراء ، كان إماما متقنا ، ولد سنة ١٩٥ هـ ،

وانتهت إليه مشيخه الإقراء بالحجاز فى عصره ، ورحل إليه الناس من الأقطار ، توفى بمكة سنة ٢٩١ هـ. انظر طبقات القراء : ٢ /

١٦٥ ، النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى : ١ / ١٢١ ، الأعلام : ٦ / ١٩٠.

فَقِيلَ : «مَنْ» مَوْصُولُهُ ، وَتَسْكِينُ «يَصْبِرُ» إِيمًا لِتَوَالِي حَرَكَاتِ الْبَاءِ وَالرَّاءِ مِنْ «يَصْبِرُ» ، وَالْفَاءُ وَالْهَمْزُ مِنْ (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضْتَبَعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) [يُوسُفُ : ٩٠].

وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ وَصَلَ بِنِيهِ الْوَقْفِ.

وَإِمَّا عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْمَوْصُولَةَ بِمَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ لِعُمُومِهَا وَإِبْهَامِهَا (١) ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ (٢).

ص : ٩١

١- وَإِمَّا عَلَى تَنْزِيلِ الرَّفْعِ مِنْ «يَصْبِرُ فَإِنَّ» مَنْزِلَهُ بِنَاءِ عَلَى «فَعَلَ» بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ ، فَسَكَنَ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ مَهْمَلٌ ، وَهَمْ يَخْفَفُونَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا ، فَمَا بِالْكَ بِالْمَهْمَلِ ، وَيَجْرُونَ الْمَنْفَصَلَ مَجْرَى الْمُتَّصِلِ. انْظُرْ فِي ذَلِكَ : التَّصْرِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ : ١ / ٨٨ ، إِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ : ٢٦٧ ، إِمْلَاءُ مَا مِنْ بِهِ الرَّحْمَنِ : ٢ / ٥٨ ، حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ : ٣٦٤ - ٣٦٥ ، مَغْنَى اللَّيْبِ : ٦٢١ ، الْبَيَانُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ٢ / ٤٤ - ٤٥.

٢- فَقِيلَ : «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ ، وَالْيَاءُ فِي «يَتَّقِي» إِمَّا إِشْبَاعٌ ، فَلَامُ الْفِعْلِ حُذِفَتْ لِلْجَازِمِ ، وَإِمَّا عَلَى إِجْرَاءِ الْمَعْتَلِ مَجْرَى الصَّحِيحِ فَجَزَمَ بِحُذْفِ الْحَرْكِ الْمَقْدَرَةِ ، وَلَمْ يَسْتَتَبِعْ حُذْفَهَا حُذْفَ حَرْفِ الْعَلَّةِ. انْظُرِ التَّصْرِيحَ عَلَى التَّوْضِيحِ : ١ / ٨٨ ، حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ : ٣٦٤ ، الْبَيَانُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ٢ / ٤٥ ، مَغْنَى اللَّيْبِ : ٦٢١.

ثم قال رحمه الله تعالى : نكرة قابل أل مؤثراً

أو واقع موقع ما قد ذكرا

بدأ أولاً بالنكرة لأنها الأصل ، ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينه ، بخلاف المعرفه ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج.

وفسر النكرة بأنها كل اسم يقبل «أل» بشرط أن يكون فيه (أل) (١) مؤثراً للتعريف (٢) ، مثال ذلك «غلام» ، فإنه يقبل أن تعرفه بـ «أل» ، فتقول : «الغلام» وهي هاهنا مؤثره / ألا ترى (٣) أنها لما دخلته عرفته بعد أن كان منكراً فأثرت فيه التعريف.

ومثال ما تدخله (٤) «أل» ولا تؤثر فيه : العلم الذي تكون الألف واللام فيه للمح الصفه كـ «العباس» ، فإنه معرف (٥) بالعلميه ، والألف واللام لم تؤثر فيه تعريفاً ، ومن هذا احترز المصنّف بقوله : «مؤثراً» .

ص : ٩٢

١- ما بين قوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٢- انظر شرح الهوارى (١٩ / أ). وفي تعريفات الجرجانى : النكرة ما وضع لشيء لا بعينه كـ «رجل و فرس». وفي التصريح : عبارته عما شاع فى جنس موجود أو مقدر ، فالأول كـ «رجل» ، والثانى كـ «شمس». وفي تاج علوم الأدب : ما وضع لمدلول غير معين ، وهى مراتب : شيء ، ثم موجود ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل. انظر تعريفات الجرجانى : ٢٤٦ ، التصريح على التوضيح : ٩١ / ١ ، شرح المرادى : ١٢٤ / ١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٧٣ ، المقتضب : ٣ / ١٨٦ ، ٤ / ٢٨٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٥ / ٨٨ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٣١ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٨٦.

٣- فى الأصل : يرى. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٤- فى الأصل : يدخل. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٥- فى الأصل : معرفه. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

ثم ذكر أنّ الواقع موقع ما يقبل «أل» له حكمه ، وإليه أشار بقوله :

أو واقع موقع ما قد ذكرا

(فقوله «قد ذكر») (١) يعنى به : قابل «أل» المذكور (٢) فى صدر البيت.

[وقوله : «أو واقع» يعنى به : الواقع موقع ما يقبلها ، وذلك] (٣) كـ «ذو» - مثلا- - التى بمعنى : صاحب ، لأنّه وإن كان لفظها لا يقبل الألف واللام ، فإنّها واقعه موقع «صاحب» ، وهو قابل الألف واللام لقولك : الصّاحب ، فلها (٤) حكمه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وغيره معرفه كههم وذى

وهند وابنى والغلام والذى

يعنى : أنّ غير النّكره معرفه ، فالمعرفه هى (٥) ما لا يقبل «أل» (ولا) (٦) واقع موقع ما يقبلها (٧).

وذكر من (٨) المعارف ستّه : الضّمير (٩) كـ «هم» ، واسم الإشاره كـ «ذى» ، والعلم كـ «هند» ، والمضاف إلى المعرفه كـ «ابنى» ، والمعرّف بـ «أل» كـ «الغلام» ، والموصول كـ «الذى».

ص: ٩٣

١- ما بين قوسين ساقط فى الأصل. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٢- فى الأصل المذكوره. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح الهوارى (١٩ / أ) ، شرح دحلان : ٢١.

٤- فى الأصل : فله. انظر شرح الهوارى (١٩ / أ).

٥- فى الأصل : هو. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥.

٦- ما بين قوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥.

٧- انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥ ، وفى التعريفات : المعرفه ما وضع ليدل على شىء بعينه ، وهى المضمّرات ، والأعلام ، والمبهمات ، وما عرف باللام ، والمضاف إلى أحدها. انظر التعريفات للجرجاني : ٢٢١ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٢٨ ، شرح ابن يعيش : ٥ / ٨٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٧٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٥٢.

٨- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥.

٩- الضمير ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا نحو «زيد ضربت غلامه» أو معنى بأن ذكر مشتقه ، كقوله تعالى : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أى : العدل أقرب ، لدلاله «اعدلوا» عليه ، أو حكما أى : ثابتا فى الذهن كما فى ضمير الشأن نحو «هو زيد قائم». انظر التعريفات للجرجاني : ٢١٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٧ ، شرح الرضى :

٢ / ٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٣٧ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٣٤ ، معجم مصطلحات النحو : ١٨٧ .

ولم (١) يذكر المقصود في النداء نحو «يا رجل» (٢)، وهو من المعارف ، ولو قال عوض هذا البيت / قول بعضهم :

وغيره معرفه كابنى عمر

وذا الذى المشرق أنت يا قمر

لشملة ، ولكنته إنما تركه لأنه داخل - كما قيل - فى المعرف ب- «أل» ، أو فى اسم الإشارة (٣).

وأعرفها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ، ثم المشار به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه ، كذا قال فى التسهيل (٤).

ص: ٩٤

١- فى الأصل : وأخذ. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٥.

٢- وذكره فى الكافيه حيث قال : فمضمّر أعرفها ثم العلم واسم إشاره وموصول متم فذو أداه أو منادى عينا أو ذو إضافه بها تبينا واختار ابن مالك فى التسهيل أن تعريفه بالقصد ، وذهب قوم إلى أن تعريفه ب- «أل» محذوفه ، وناب حرف النداء منابها. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٢٢ ، التسهيل لابن مالك : ١٧٩ ، شرح دحلان : ٢١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٠٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٤٥ - ٤٦ ، الهمع : ١ / ١٩٠.

٣- قال المرادى فى شرحه (١ / ١٢٦) : «فإن قلت بقى من المعارف قسم سابع وهو النكره المقصوده فى النداء نحو «يا رجل» فلم تركه؟ وما مرتبه. قلت : لم يدع الحصر ، بل أتى بكاف التشبيه المشعره بعدم الحصر ، وأيضا فقد ذهب قوم إلى أن نحو «يا رجل» إنما تعرف ب- «أل» المقدره. وأما مرتبه عند من جعل تعريفه بالمواجهه والقصد فمرتبه اسم الإشارة. وانظر شرح الأشمونى : ١ / ١٠٦ - ١٠٧ ، شرح دحلان : ٢١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٤٥ - ٤٦ ، شرح ابن باديس (٤١ / أ).

٤- انظر التسهيل : ٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٢٥. والذى عليه سيبويه وجمهور النحاه : أن أعرفها المضممرات ثم الأعلام ، ثم اسم الإشارة ، ثم المعرف باللام والموصولات. ومذهب الكوفيين : أن الأعراف العلم ، ثم المضممر ، ثم المبهم ، ثم ذو اللام ، وعليه الصيمرى ، ونسب لسيبويه. وعن ابن كيسان : الأول - المضممر ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم ذو اللام ، ثم الموصول. وعن ابن السراج : أعرفها اسم الإشارة ، لأن تعريفه بالعين والقلب ، ثم المضممر ، ثم العلم ، ثم ذو اللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم ، ثم المضممر ، ثم المبهم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب ابن حزم إلى أن المعارف كلها متساويه ، لأن المعرفه لا تفاضل ، إذ لا- يصح أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا : أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر. انظر الكتاب : ١ / ٢١٩ ، الهمع : ١ / ١٩١ ، الإنصاف : ٢ / ٧٠٧ - ٧٠٨ ، أسرار العربيه : ٣٤٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٧٣ - ٢٧٧ ، شرح الرضى : ١ / ٣١٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٠٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٥ ، التبصره والتذكرة للصيمرى : ١ / ٩٥ ، شرح ابن يعيش : ٥ / ٨٧.

والصحيح ما نسب إلى سيبويه : أنّ المضاف في رتبة المضاف إليه ، إلّا المضاف إلى المضمّر فإنّه في رتبة العلم (١).

وذهب المبرّد (٢) إلى أنّ المضاف دون المضاف إليه مطلقاً (٣).

فتحصّل ثلاثه أقوال (٤).

ولم يرتّب المعارف في المثال ، ورتّبها في الفصول كما ترى.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فما لذى غيبه او حضور

كأنت وهو سمّ بالضمير

يعنى : أنّ ما دلّ على غيبه كـ - «هو» بتمامها عند البصريين ، و «الهاء» وحدها عند الكوفيين (٥) ، أو حضور سواء كان لمتكلم كـ - «أنا» بزياده ألف عند

ص : ٩٥

١- قال في الكتاب (١ / ٢١٩) : «وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك : «هذا أخوك ومررت بأبيك» وما أشبه ذلك ، وإنما صار معرفه بالكاف التي أضيف إليها ، لأن الكاف يراد بها الشىء بعينه دون سائر أمته» ، انتهى. فذكر أن المضاف بمنزله ما أضيف إليه ، ولم يذكر أن المضاف إلى المضمّر بمنزله العلم ، فهذا مما نسب إليه ، وانظر شرح ابن يعيش : ٨٧ / ٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢١٣ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٧٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، ونسب هذا الرأى للأندلسيين فى الهمع : ١ / ١٩٣.

٢- هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي البصرى أبو العباس المعروف بالمبرد ، ولد بالبصره سنة ٢١٠ هـ ، انتهى إليه علم النحو بعد طبقه الجرمى والمازنى وكان بينه وبين ثعلب من المنافره ما لا يخفى ، توفي ببغداد سنة ٢٨٥ هـ ، من آثاره : المقتضب ، معانى القرآن ، شرح شواهد الكتاب ، إعراب القرآن ، والرد على سيبويه ، وغيرها. انظر ترجمته فى أخبار النحويين البصريين : ١٦ ، بغية الوعاة : ١١٦ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٠١ ، أنباء الرواه : ٣ / ٢٤١ ، الأعلام : ٧ / ٤٤ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ١١٤ ، معجم الأدباء : ١٩ / ١١١ ، البدايه والنهايه : ١١ / ٧٩ ، مرآه الجنان : ٢ / ٣١٠ ، النجوم الزاهره : ٣ / ١١٧ ، شذرات الذهب : ٢ / ١٩٠ ، هديه العارفين : ٢ / ٢٠.

٣- انظر شرح الرضى : ١ / ٣١٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، الهمع : ١ / ١٩٣ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٧٦.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥. وهناك قول رابع ذكره صاحب الهمع ، وهو أن المعرف بالإضافة دون ما أضيف إليه لا المضاف لذى «أل» ، حكاه فى الإفصاح. انظر الهمع : ١ / ١٩٣.

٥- وكذلك الأمر فى «هى» ، والواو والياء فيهما زائدتان ، لحذفهما فى المثنى والجمع ، ومن المفرد فى لغه. قال السيوطى : وهذا

المذهب هو المختار عندي. وقال ابن يعيش : والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه ، يجرى مجرى الظاهر ، فلا يكون على حرف واحد ، ولأن المضمرة إنما أتت به للإيجاز والاختصار ، فلا يليق به الزيادة. واتفقوا على أن الألف والميم والنون في «هما وهم وهن» زوائد ، وقال أبو علي : الكل أصول. قال الأشموني : وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل. انظر : الإنصاف (مسألة : ٩٦) : ٢ / ٦٧٧ ، الهمع : ١ / ٢٠٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٤٣ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٩٦ ، التسهيل : ٢٦.

البصريين ، وبأصالتها عند الكوفيين (١) ، أو لمخاطب ك- «أنت» بزيادة التاء عند / البصريين ، وبأصالتها عند بعض الكوفيين (٢) - يسمّى ضميراً (٣) بمعنى : المضمّر على حدّ قولهم : «عقدت العسل ، فهو عقيد» أى : معقود (٤) ، وهو اصطلاح بصرى (٥) ، والكوفيّه يسمّونه كناية ومكنيا (٦) ، لأنه ليس باسم صريح ، والكنايه تقابل الصريح ، قال ابن هانئ (٧) :

ص: ٩٦

١- والمختار عند الناظم مذهب الكوفيين بدليل إثبات الألف وصلا في لغه بنى تميم ، واستدل البصريون على زياده الألف : بحذفها وصلا. وذهب بعض المتقدمين إلى أن «أنا» مركب من ألف «أقوم» ، ونون «نقوم». انظر التصريح على التوضيح : ١٠٣ / ١ ، الهمع : ٢٠٧ / ١ ، شرح التسهيل : ١ / ١٥٤ - ١٥٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٤٠ ، شرح الرضى : ٢ / ٩ ، شرح الفريد : ٣٩٩ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٤ ، وانظر ص ١٠٤ من هذا الكتاب.

٢- وهو مذهب الفراء. وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير فى «أنت» وفروعه : التاء فقط ، وهى تاء «فعلت» ، وكثرت ب- «أن» ، وزيدت الميم للتقويه ، والألف للتشبيه ، والنون للتأنيث. ورد بأن التاء على ما ذكر للمتكلم ، وهو مناف للخطاب. وذهب بعض المتقدمين إلى أن «أنت» مركب من ألف «أقوم» ونون «نقوم» وتاء «تقوم». واتفقوا على زياده ما بعد التاء ، وهى «ما» فى «أنتما» ، والميم فى «أنتم» والنون فى «أنتن». انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣ ، الهمع : ١ / ٢٠٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٤٣.

٣- فى الأصل : ضمير.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥.

٥- والضمير : فعيل من الضمور وهو الهزال ، لقله حروفه غالبا ، أو من الإضمار ، وهو الإخفاء لكثرة استتاره ، ولأنه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس غالبا ، وهى التاء والكاف والهاء ، ولذا يسمّى مضمرا عندهم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح الشذور : ١ / ١٢٧ ، الهمع : ١ / ١٩٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٠٩ ، مصطلحات الكوفيين النحويه : ١١١ ، حاشيه السجاعى على القطر : ٤٤ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٣٤.

٦- أى : كنى به عن الظاهر اختصارا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٧ ، الهمع : ١ / ١٩٤ ، شرح الشذور : ١٣٤ ، حاشيه السجاعى على القطر : ٤٤ ، مصطلحات الكوفيين النحويه : ١١١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٠٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٤ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٣٤.

٧- هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول (وقيل : عبد الله) بن الصباح الحكيمى بالولاء ، المعروف بأبى نواس (أبو على) ، أديب شاعر ، ولد بالأهواز سنة ١٤٦ هـ (وقيل : ١٣٠ ، و : ١٣٦ ، و : ١٤١ ، و : ١٤٥ هـ) ، ونشأ بالبصره ورحل إلى بغداد ، فاتصل فيها بالخلفاء العباسيين ، ومدح بعضهم ، وخرج إلى دمشق ومنها إلى مصر ، وعاد إلى بغداد فأقام بها إلى أن توفى فيها سنة ١٩٨ هـ (وقيل : ١٩٥ ، و : ١٩٦ هـ) له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأعلام : ٢ / ٢٢٥ ، الشعر والشعراء : ٢ / ٨٠٠ ، البدايه والنهايه : ١٠ / ٢٢٧ ، نزّه الألباء : ٩٦ ، شذرات الذهب : ١ / ٣٤٥ ، النجوم الزاهره : ٢ / ١٥٦ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٩٥ ، كشف الظنون : ٧٧٤ ، روضات الجنات : ٢١١ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٣٠٠.

١١ - فصّرْح بمن تهوى ودعنى من الكنى***فلا خير فى اللذات من دونها ستر(١)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وذو اتّصال منه ما لا يبتدا

ولا يلى إلّا اختيارا أبدا

أى : ينقسم الضّمير البارز إلى منفصل عن عامله - وسيأتى - ، وإلى متّصل ، وهو ما لا يصلح الابتداء به ، أى : وقوعه فى أوّل الكلام ، ولا يلى «إلّا» فى الاختيار .

وفهم منه أنّه يلى «إلّا» فى غير الاختيار ، وهو الضّروره ، كقوله :

١٢ - وما نبالى إذا ما كنت جارتنا***ألّا يجاورنا إلّاك ديّار(٢)

ص: ٩٧

١- من الطويل للحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس من قصيده له فى ديوانه (٢٨) ، أولها : ألا فاسقنى خمرا وقل لى هى الخمر ولا- تسقنى سرّا إذا أمكن الجهر وروايه الديوان : «فبح باسم من تهوى» بدل «فصّرْح بمن تهوى». والمعنى : يطلب الشاعر من المحب أن يصرح باسم من يحبه وأن يتجنب الكنايه فى ذلك ، لأنّه لا خير ولا متعه فى اللذات إذا كانت مستتره. والشاهد فيه أن لفظ الكنايه يقابل فى معناه لفظ الصريح. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ٢٤٣ ، والأشياه والنظائر للسيوطى : ٤ / ١٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٤٦ / ب).

٢- من البسيط ، قال العينى : «هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد» ، وفى الخزانة : «وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوى والله أعلم بقائله». ويروى : «وما لنا» بدل «وما علينا» ، ويروى : «ما علينا» أيضا. ما نبالى : أى : ما نكثرث. إلّاك : أى : إلا إياك ، والكاف فى موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه ، وهو «ديار». والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٨ ، ١٩٢ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٢٥٣ ، الخزانة : ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٠١ ، ١٠٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨١٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٠٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٥٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٢ ، شرح المكودى : ١ / ٤٦ ، الضرائر : ٢٦٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٠ ، ٢ / ٤٧٢ ، ١٨ / ٢ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٤ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٢٢٧ ، الجامع الصغير : ٢١ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٤٦٤ ، توجيه اللمع لابن الخباز : ٢٥٥ ، التوطئه للشلوبينى : ١٨٦ ، فتح رب البريه : ١ / ١١٣ .

والقياس : إلّا إِيّاك ، ولكنّه اضطرّ فحذف «إيّا» وأبقى «الكاف» ، أو أوقع (١) المتّصل موقع المنفصل .

وأجاز ابن الأنباريّ (٢) وقوع المتصل بعد «إلّا» مطلقاً (٣) ، ومنعه المبرّد مطلقاً (٤) . وأنشد مكان «إلّاك» : «سواك» (٥) .

ثم قال :

كالياء (والكاف) (٦)

من ابني أكرمك

والياء والها من سليه ما ملك

أتى بهذه المثل محتويه على أربعة ألفاظ من الضّمائر المتصلة / وشملت أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ، ومحالّه الثلاثه من الرفع والنصب والجرّ ، فالياء من «ابني» للمتكلم ، ومحلّها جرّ بالإضافه ، والكاف من «أكرمك» للمخاطب ومحلّها نصب (٧) ب- «أكرم» ، والياء من «سليه» للمخاطبه ، ومحلّها رفع على الفاعليه ، والهاء من «سليه» للغائب ، ومحلّها نصب على المفعوليه .

ص: ٩٨

١- في الأصل : أو واقع . انظر التصريح على التوضيح : ٩٨ / ١ .

٢- هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (نسبه إلى الأنبار : قريه على الفرات بالعراق) ، كمال الدين ، أبو البركات ، من علماء النحو واللغه والأدب ، وتاريخ الرجال ، ولد سنة ٥١٣ هـ ، وتصدر لإقراء النحو بالمدرسه النظاميه ببغداد ، وأخذ عنه العلماء ، وتوفى ببغداد سنة ٥٧٧ هـ من آثاره الكثيره : أسرار العربيه ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، البيان في غريب إعراب القرآن ، وغيرها . انظر ترجمته في بغيه الدعاه : ٣٠١ ، فوات الوفيات : ١ / ٢٦٢ ، الأعلام : ٣ / ٣٢٧ ، معجم المؤلفين : ٥ / ١٨٣ ، ١٣ / ٣٩٦ .

٣- وأجاز الكوفيون «إلّاه» على أن الهاء في موضع نصب . انظر التصريح على التوضيح : ٩٨ / ١ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٠ ، الهمع : ١ / ١٩٦ ، إعراب ابن النحاس : ٤ / ٤٠٤ .

٤- قال المبرّد في المقتضب (١ / ٣٩٦) : «فإن كان موضع لا- يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل هذا جمله هذا ، تقول : أنت قمت فتظهر «أنت» لأن التاء تكون في «فعلت» لا تقع هاهنا ، وتقول : «ما جاءك إلا أنا» و «ما جاءني إلا أنت» ، و «ما ضربت إلا إياك» ، و «إياك ضربت» ، لأن الكاف التي في «ضربتك» لا تقع هاهنا لا تقول : «كضربت» وكذلك جميع هذا» .

٥- وبذلك يحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر : أعوذ بربّ العرش من فته بغت علىّ فما لي عوض إلّاه ناصر انظر التصريح على التوضيح : ٩٨ / ١ ، شرح المرادى : ١ / ١٢٩ ، إعراب ابن النحاس : ٤ / ٤٠٤ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤٧ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر الألفيه : ١٥ .

٧- في الأصل : النصب . انظر التصريح على التوضيح : ٩٨ / ١ ، حيث إنّه قال قبله : «ومحلّها جرّ» ، وقال بعده : «ومحلّها رفع» ،

وبذلك يكون الكلام على نسق واحد.

والحاصل أنّ الياء والكاف والهاء ضمائر متصله ، لأنّه لا يبتدأ بشيء منها ، ولا يقع بعد «إلّا» فى الاختيار.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وكلّ مضمر له البناء يجب

ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب

يعنى : أنّ الضمائر كلّها مبنيه وجوبا ، واختلف فى سبب بنائها :

ف قيل : شبه الحرف فى المعنى ، لأنّ كلّ مضمر مضمّن معنى المتكلم أو الخطاب أو الغيبه ، وهى من معانى الحروف (١).

وقيل : شبه الحرف فى الوضع ، لأنّ أكثر المضمرات على حرف أو حرفين ، وحمل ذلك الأقلّ على الأكثر (٢).

وقيل : شبه الحرف فى الافتقار ، لأنّ المضمر لا تتمّ دلالته على مسمّاه إلّا بضميمه مشاهده أو غيرها (٣).

وقيل : شبه الحرف فى الجمود (٤).

وقيل : اختلاف صيغه لاختلاف معانيه (٥) . .

ص : ٩٩

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٠ ، الهمع : ١ / ٥٢ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٥ .

٢- قال ابن حمدون : وقد ذكر فى التسهيل أربعة أسباب أصحها الشبه الوضعى فى جميعها ، لأنها إما موضوعه على حرف أو حرفين فقط على الأصح ، إلا «نحن» فهو موضوع على ثلاثه ، وحمل على سائرهما طردا للباب ، ويدل على أنه أصح - قوله سابقا : كالشبهه الوضعى فى اسمى جئتنا ولا- تكرر بين ما هنا ، لأنه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثه ربما يتوهم المتوهم أنه معرب ، رفع ذلك التوهم بالنص على البناء هنا. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ٤٧ ، التسهيل : ٢٩ ، الهمع : ١ / ٥٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٣١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣ .

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، التسهيل : ٢٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٣١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٠ ، الهمع : ١ / ٥٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٠٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٣٣ .

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، التسهيل : ٢٩ ، شرح التسهيل : ١ / ١٨٥ ، الهمع : ١ / ٥٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٥٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٣١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٠ .

٥- والمراد باختلاف صيغه لاختلاف معانيه : أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصه فله تاء مضمومه فى الرفع ، وفى غيره ياء ، وإذا

عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع ، وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ، ومكسوره في التأنيث ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، لأن الامتياز حاصل بدونه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٠ ، شرح التسهيل : ١ / ١٨٥ - ١٨٦ ، التسهيل : ٢٩ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٢ ، الهمع : ١ / ٥٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٥٥.

وقيل غير ذلك.

وقوله :

ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب

يعنى : أن / كلّ ضمير نصب صالح للجرّ ، وكلّ ضمير جرّ صالح للنصب ، وهو ثلاثة :

أحدها : ياء المتكلم نحو ((ربى)) (١) اكرمنى) [الفجر : ١٥] ، فالياء من (رَبِّى) فى محلّ جرّ بإضافه «ربّ» إليها ، وفى «أكرمنى» فى محلّ نصب على المفعوليه ب- «أكرم».

وثانيها : كاف الخطاب ، نحو (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ) [الضحى : ٢] ، فالكاف من (وَدَّعَيْكَ) فى محلّ نصب على المفعوليه ، ومن (رَبُّكَ) فى محلّ جرّ بإضافه «ربّ» إليها.

وثالثها : هاء الغائب ، نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ ، وَهُوَ يُحَاوِرُهُ) [الكهف : ٣٧] ، فالهاء من «له» و «صاحبه») (٢) فى محلّ جرّ فى الأوّل ب- «اللام» ، وفى الثانى بالإضافه ، وفى «يحاوره» (٣) فى محلّ نصب على المفعوليه ب- «يحاور».

ثم قال رحمه الله تعالى :

للرّفْع والتّنصِب وجرّنا صلح

كاعرف بنا فإتّنا نلنا المنح

أى : «نا» الدّال على المتكلم ومعه غيره ، أو المعظم (٤) نفسه - صالح للإعراب كلّه : رفعه ونصبه وجرّه ، وقد مثّل به مجرورا فى قوله : «كاعرف بنا»

ص : ١٠٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩. و «أكرمنى» يثبت الياء وصلا ووقفا فى قراءه البزى والقواس ويعقوب ، وقرأ نافع وأبو جعفر يثبت الياء وصلا لا-وقفا ، وقرأ الباقون وهم ابن عامر وعاصم وخلف بحذف الياء وصلا ووقفا. انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٤٧٢ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، حجه القراءات : ٧٦٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٩٩.

٣- فى الأصل : يحاور. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩.

٤- فى الأصل : والمعظم. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٧.

ومنصوبا في قوله : «فإننا» ومرفوعا في قوله : «نلنا المنح» ، والمنح : جمع منحه ، وهي العطيّة (١).

ومثله قوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا) [آل عمران : ١٩٣] ف- «نا» في (رَبَّنَا) في محلّ جرّ بإضافه «ربّ» إليها ، وفي «إننا» (٢) في محلّ نصب ب- «إنّ» ، وفي (سَمِعْنَا) في محلّ رفع على الفاعليه.

وفهم منه أنّ الياء من «سليه» (مرفوعه) (٣).

وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع ، لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجرّ والنصب / وهو ياء المتكلم والكاف والهاء ، وما يستعمل في الإعراب كلّ ، وهو «نا» - علم أنّ ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو «ياء» المخاطبه ، و «تاء» الضمير ، متكلما كان أو مخاطبا ، و «واو» الضمير و «ألف» الاثنين ، و «نون» الإناث.

فمجموع الضمائر المتصلة تسعه ألفاظ.

واعترض أبو حيان على النيازم فقال : لا- يختصّ ذلك بكلمه «نا» (٤) بل الياء وكلمه «هم» كذلك ، لأنك تقول : «قومي ، وأكرمني ، وغلامي ، وهم فعلوا ، وإنهم ، ولهم مال» (٥).

وردّه المتأخرون فقالوا : هذا غير سديد ، لأن ياء المخاطبه غير ياء المتكلم (٦) ، ولأنّ المنفصل غير المتصل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص : ١٠١

١- ومنحه : أعطاه. انظر شرح المكودي : ١٠ / ٤٧ ، اللسان : ٦ / ٤٢٧٤ (منح).

٢- في الأصل : اثنان. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٤٧.

٤- في الأصل : فا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩.

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩ ، وانظر شرح دحلان : ٢٢. وفي حاشيه يس (١ / ٩٩) : قال الدنوشري : أحسن من إشكال أبي حيان أن يقال : ياء المتكلم نفسها تصلح للمحال الثلاثه نحو «ضربي حسن ، وأكرمني ، وغلامي».

٦- فياء المخاطبه غير ياء المتكلم بدليلين : أحدهما : أن ياء المخاطبه مختلف في اسميتها ، وياء المتكلم لم يختلف فيها ، والمختلف فيه غير المتفق عليه. والثاني : أن ياء المخاطبه موضوعه للمؤنث ، وياء المتكلم موضوعه للمذكر ، وما للمؤنث غير ما للمذكر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٩٩ ، شرح الأشموني : ١ / ١١١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٥٥ ، شرح دحلان : ٢٢.

وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا

غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَعَلِمَا

يعنى : أَنَّ أَلْفَ الْاِثْنَيْنِ وَوَاوُ الْجَمْعِ وَنُونُ الْإِنَاثِ - تَصْلِحُ لِلْغَائِبِ وَالْمَخَاطَبِ ، فَمِثَالُهَا (١) لِلْغَائِبِ : «الزَّيْدَانُ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قَمْنَ» وَمِثَالُهَا (٢) لِلْمَخَاطَبِ : «قَوْمَا ، وَقَوْمُوا ، وَقَمْنَ».

إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ : «وغيره» شَامِلٌ لِلْمَتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ ، وَلَا تَكُونُ هَذِهِ الضَّمَائِرُ لِلْمَتَكَلِّمِ ، إِلَّا أَنَّ تَمَثِيلَهُ بـ «قَامَا» - وَهُوَ لِلْغَائِبِ - ، وَ «اعلما» - وَهُوَ لِلْمَخَاطَبِ - يَرشِدُ إِلَى مَقْصُودِهِ ، وَلَوْ قَالَ عَوْضُ «وغيره» (٣) : «وخطب» ، لَكَانَ أَنْصَحًا .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى / :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ

كَفَعَلَ أَوْافِقٌ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ

يعنى : أَنَّ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ مَا يَجِبُ اسْتِتَارُهُ ، وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ : «وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ» أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي ضَمَائِرِ النَّصْبِ ، وَلَا فِي ضَمَائِرِ الْجَزْرِ ، وَذَكَرَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ يَجِبُ فِيهَا (٤) اسْتِتَارُ الضَّمِيرِ :

الأوَّلُ : فِعْلُ الأَمْرِ لِلوَاحِدِ المَذْكُورِ ، وَهُوَ المِشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : «افْعَلْ» ، كـ «قُمْ وَاسْتَخْرِجْ» بِخِلَافِ المَرْفُوعِ بِأَمْرِ الوَاحِدِ وَالمِثْنِيِّ وَالجَمْعِ ، فَإِنَّهُ يَبْرُزُ نَحْوَ «قَوْمِي ، وَقَوْمَا ، وَقَوْمُوا ، وَقَمْنَ».

الثَّانِي : الفِعْلُ المَضَارِعِ المَفْتُوحِ بِهَمْزِهِ المَتَكَلِّمِ ، وَهُوَ المِشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : «أَوْافِقُ» ، كـ «أَقُومُ وَأَسْتَخْرِجُ».

الثَّالِثُ : الفِعْلُ المَضَارِعِ المَفْتُوحِ بِنُونِ المَتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ (٥) ، وَهُوَ المِشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : «نَغْتَبِطُ» ، كـ «نَقُومُ وَنَسْتَخْرِجُ» (٦).

الرَّابِعُ : الفِعْلُ المَضَارِعِ المَفْتُوحِ بَتَاءِ المَخَاطَبِ ، وَهُوَ المِشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : «تَشْكُرُ» كـ «تَقُومُ وَتَسْتَخْرِجُ» ، بِخِلَافِ المَبْدُوءِ بَتَاءِ الغَائِبِ نَحْوَ «هِنْدُ تَقُومُ» فَإِنَّ اسْتِتَارَهُ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ، وَبِخِلَافِ المَبْدُوءِ بَتَاءِ خِطَابِ الوَاحِدِ وَالثَّنِيهِ وَالجَمْعِ ، فَإِنَّهُ يَبْرُزُ فِي الجَمِيعِ نَحْوَ «تَقُومِينَ ، وَتَقُومَانِ ، وَتَقُومُونَ ، وَتَقَمْنَ».

ص: ١٠٢

١- فى الأصل : فمثالهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٨.

٢- فى الأصل : ومثالهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٨.

٣- فى الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٨.

٤- فى الأصل : فيه. انظر شرح المكودى : ١ / ٤٩.

٥- أو المعظم نفسه. انظر شرح المكودي : ١ / ٤٩.

٦- فى الأصل : الواو ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

وأتى الناظم فى قوله : «كافعل» بكاف التمثيل إشاره إلى أن ضمائر الرفع ليست / محصوره فيما ذكر - أعنى : الواجبه الاستتار - بل شمل (١) ضمائر آخر مرفوعه تستتر وجوبا :

- منها المرفوع بفعل استثناء ك- «خلا ، وعدا ، وليس ، ولا يكون» فى نحو قولك : «القوم قاموا ما خلا زيدا ، وما عدا عمرا (٢)» ، وليس بكرا ، ولا يكون زيدا».

- ومنها المرفوع بأفعل التعجب ك- «ما أحسن الزيدين».

- ومنها المرفوع باسم فعل غير ماض ك- «أوه».

- ومنها المرفوع بالمصدر النائب عن فعله ، (نحو) (٣) (فَضْرِبَ الرَّقَابِ) [محمد صلى الله عليه وسلم : ٤].

فجميع هذه الأمثله لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير (٤) البارز.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو

وأنت والفروع لا تشته

ضمائر الرفع المنفصله اثنا عشر ، للمتكلم منها اثنان : «أنا ، نحن» وللمخاطب خمسة : «أنت ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن» ، وللغائب خمسة : «هو ، هى ، هما ، هم ، هن».

وقد اكتفى منها بذكر ثلاثه لأنها أصول لما لم يذكره ، ولذلك قال : «والفروع لا تشته».

ف- «أنا» فرعه واحد فقط ، وهو «نحن» ، لأن المتعدّد فرع المفرد ، و «أنت» - بفتح التاء - فروعها أربعة ، وهى : «أنت - بكسر التاء - وأنتما ، وأنتم ، وأنتن» ، لأن المؤنث فرع المذكر ، والمثنى والجمع فرع المفرد ، و «هو» فروعها أيضا وهى / : «هى (٥) ، وهما ، وهم ، وهن» ، ف- «هى» : فرعه من جهه التأنيث ، و «هما وهم وهن» : فرعه من جهه الإفراد.

ص: ١٠٣

١- فى الأصل : ثم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

٢- فى الأصل : عمر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

٤- فى الأصل : الواو ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠١.

٥- فى الأصل : وهى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣.

والمختار في «أنا»: أنّ الضمير هو الأحرف الثلاثة عند ابن مالك (١)، وفي «أنت» وفروعه: أنّ الضمير نفس «أن»، واللواحق لها حروف خطاب عند البصريين (٢)، وفي «هو، وهي» (٣): أنّ الجميع ضمير عندهم أيضا (٤)، وفي «هما، وهم»: الهاء وحدها، وكذا في نحو «هنّ» (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وذو انتصاب في انفصال جعلاً

إيأى والتفريع ليس مشكلاً

أشار بهذا إلى ضمائر النصب المنفصلة، وهي اثنا عشر أيضاً، للمتكلم منها اثنان: «إيأى، وإيانا»، وللمخاطب خمسة: «إياك، إياك، إياكما، إياكم، إياكنّ» وللغائب خمسة: «إياه، (إياها) (٦)، إياهما، إياهم، إياهنّ».

واكتفى بذكر ضمير المتكلم، وكان حقّه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنّه اكتفى به عمّا سواه لوضوحه، ولذكرة ذلك في المرفوع، ولذلك قال: «والتفريع ليس مشكلاً».

ففرع «إيأى»: «إيانا» لا-غير، وفرع «إياك» - بفتح الكاف - أربعة: «إياك - بكسرهما -، وإياكما، وإياكم، وإياكنّ»، وفرع «إياه» أربعة أيضاً: «إياها، وإياهما، وإياهم، وإياهنّ» على ما تقدّم من التعليل.

والمختار أنّ الضمير نفس «إيا» فقط، وأنّ اللواحق لها حروف / تكلم وخطاب وغيره، وهو مذهب سيوييه (٧).

ص: ١٠٤

١- قال ابن مالك في شرح التسهيل: (١ / ١٥٤ - ١٥٥): «زعم الأكثر أن ألف «أنا» زائده للوقف كزياده هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم: «هذا فردى أنه»، والصحيح أن «أنا» بثبوت الألف وقفا ووصلاً هو الأصل، وهي لغه بنى تميم» انتهى. وما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الكوفيين. راجع ص ٩٦ من هذا الكتاب.

٢- وذهب بعض الكوفيين إلى أصله «أنت». راجع ص ٩٦ من هذا الكتاب.

٣- في الأصل: الواو ساقط. راجع التصريح على التوضيح: ١ / ١٠٣.

٤- وذهب الكوفيون إلى أن الهاء وحدها هي الضمير. راجع ص ٩٦ من هذا الكتاب.

٥- باتفاق بين البصريين والكوفيين، وحكى الفارسي أن الضمير في «هما وهم» المجموع، وفي «هنّ» الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في «هم» والثانية كالواو في «هو». انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٠٣، وراجع هامش (٣) ص ٩٥ من هذا الكتاب.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح على التوضيح: ١ / ١٠٣.

٧- والفارسي وكثير من البصريين أيضاً. وذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان: أن اللواحق هي الضمائر، وكلمه «إيأى» عماد، أى: زياده يعتمد عليها لواحقها لتمييز الضمير المنفصل من المتصل، وعليه ابن كيسان. وذهب بعض

الكوفيين إلى أن «إياك» بكماله هو الضمير ، ونسب في الهمع للكوفيين. وذهب الخليل والمازني والأخفش ، إلى أن «إيا» ضمير مضاف إلى ما بعده وأن ما بعده ضمير أيضا في محل خفض بإضافة «إيا» إليه ، واختاره ابن مالك. وذهب السيرافي والزجاج إلى أن «إيا» اسم ظاهر لا ضمير ، واللواحق له ضمائر أضيف إليها ، فهي في محل خفض بإضافه. و «إيا» على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقه من شيء ، وذهب أبو عبيده إلى أنها مشتقه ، ثم اختلف. فقيل : اشتقاقها من لفظ «أو» بتشديد الواو ، من قوله : فأو لذكرها إذا ما ذكرتها وقيل : من الأية. وفي «إيا» سبع لغات قرئ بها : تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة ، وإبدالها هاء مكسوره ومفتوحه ، فهذه ثمانية ، يسقط منها فتح الهاء مع التشديد. انظر الكتاب : ١ / ٣٨٠ ، الإنصاف (مسألة : ٩٨) : ٢ / ٦٩٥ ، الهمع : ١ / ٢١٢ - ٢١٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٥٩ ، التسهيل : ٢٦ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٩٨ ، ١٠٠ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، حاشية الصبان : ١ / ١١٥ ، شرح الرضى : ٢ / ١٢ ، الجنى الدانى : ٥٣٦.

واستشكل : بأن الضمير ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و (١) «إيّا» على حدثها لا تدلّ على ذلك.

وأجيب : بأنّها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدلّ على المعنى المراد ، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بباء التانيث الساكنة (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفى اختيار لا يجيء المنفصل

إذا تأتي أن يجيء المتصل

يعنى : أنّ الضمير إذا تأتي اتّصاله لا- يجيء منفصلاً فى الاختيار ، لأنّ وضع الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ، فنحو «قمت - بضم التياء - ، وأكرمتك» لا- يقال فيهما «قام أنا» ، ولا «أكرمت إيّاك» ، لأنّ التاء أخصر من «أنا» والكاف أخصر من «إيّاك».

وفهم منه أنه يجيء فى غير الاختيار - وهو (٣) الضروره - منفصلاً مع تأتي الاتّصال ، كقول الفرزدق :

٤- ... قد ضمنت إيّاهم الأرض فى دهر الدّهاريير (٤)

ص: ١٠٥

١- فى الأصل : الواو ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٣.

٣- فى الأصل : وهى.

٤- قطعه بيت من البسيط للفرزدق فى ديوانه (٢٦٦) ، وتمامه : بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إيّاهم الأرض فى دهر الدّهاريير وقيل : هو لأميه بن أبى الصلت. قوله : «بالباعث» متعلق ب- «حلفت» فى البيت الذى قبله ، وهو : إني حلفت ولم أحلف على فناء بيت من الساعين معمور والباعث : الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد فنائهم ، والوارث : الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك. ضمنت : بمعنى تضمّنت أى : اشتملت عليهم ، أو بمعنى : كفلت ، كأنها تكفلت بأبدانهم. والدهر : الزمان ، وقيل : الأبد ، والدهاريير : الشدائد. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٦ ، شرح ابن الناظم : ٦١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٢٧٤ ، الخزانة : ٥ / ٢٨٨ ، الإنصاف : ٢ / ٦٩٨ ، الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، الأمالى الشجرية : ١ / ٤٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٥٧ ، شواهد الجرجاوى : ١٢ ، شرح المكودى : ١ / ٥٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٣٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٧ ، البهجه المرضيه : ٢٥ ، الضرائر : ٢٦١ ، اللمع لابن جنى : ١٨٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٧٣ ، المطالع السعيده : ١٣٢ ، تذكره النحاه : ٤٣ ، توجيه اللمع : ٢٥٥ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٢٦.

لأنه يتأتى الاتصال ، فتقول : «قد ضممتهم» ، لكنه فصله لضروره الوزن.

ومثال ما لم يتأت فيه الاتصال : أن يتقدم الضمير على عامله نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحه : ٥] ، / ويتأخر عن عامله ويلى «إِلَّا» لفظا نحو (أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [يوسف : ٤٠] ، أو معنى نحو «إنما قام أنا».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وصل أو افصل هاء سلنيه وما

أشبهه فى كتنه الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا

أختار ، غيرى اختار الانفصالا

يعنى : أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله فى الهاء من «سلنيه» وما أشبهه ، وهو كلّ ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما ، كما فى باب أعطى ، نحو «الدّرهم أعطيتك ، وأعطيتك إيّاه».

والمختار فى ذلك الاتصال عند جميع النحويين لكونه الأصل ، ولا مرجح لغيره ، ولذلك اقتصر عليه سيبويه (١) ، وقدمه الناظم فى قوله : «وصل» (٢) ، مع أنّ التنزيل لم يأت إلا به ، قال الله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) [البقره : ١٣٧] .

ص: ١٠٦

١- انظر الكتاب : ١ / ٣٨٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٤٤ ، وقال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ١٦٩) : «وظاهر كلام سيبويه : أن الاتصال لازم ، ويدل على عدم لزومه قول النبى صلى الله عليه وسلم «فإن الله ملككم إياهم ، ولو شاء ملكهم إياكم». وقال ابن عقيل فى شرحه (١ / ٥٨) : «وظاهر كلام سيبويه : أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر».

٢- قال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ١٦٩) : «واتصاله أجود».

وقوله : «في كنته الخلف انتمى» أى : انتسب ، ويعنى به : خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها ضميراً متصلاً أخص من خبرها ، نحو «الصديق صرته ، وصاره زيد».

وقوله : «كذاك (١) خلتنيه» أى : مثل كنته فى الخلف المذكور ، يعنى : (فخلتنيه) (٢) وما أشبهه ، وهو كلّ ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للإبتداء من باب ظنّ ، الأوّل منهما (٣) أخصّ نحو «أخى حسبتكه (٤) ، وحسبتك إيّاه».

وظاهر / قوله : «الخلف انتمى» أنّ الخلاف فى هذين البيتين فى جواز الاتّصال والانفصال ، وليس كذلك ، لأنّه لا خلاف فى جواز الاتّصال والانفصال ، وإنّما المراد الخلف انتمى فى الاختيار ، ويدلّ على أنّ مراده ما ذكر قوله :

... واتّصالاً

أختار ، غيرى اختار الانفصالاً

وهو موافق فى ذلك لابن الطراوه (٥) والرّمانيّ (٦)(٧) ، لأنّ ثانى الضميرين فى

ص: ١٠٧

- ١- فى الأصل : كذلك. انظر شرح المكودى : ١ / ٥١.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ١٨.
- ٣- فى الأصل : منها. انظر شرح المكودى : ١ / ٥١.
- ٤- فى الأصل : حسبتك. راجع المكودى : ١ / ٥١.
- ٥- هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبئى المالمقى المعروف بابن الطراوه أبو الحسين (أو أبو الحسن) ، ويلقب بالأستاذ ، أحد شيوخ اللغه والنحو المبرزين بالأندلس ، سمع على الأعلم وابن السراج وغيرهما ، وكان من أبرز تلامذته أبو القاسم السهيلي ، توفى سنة ٥٢٨ هـ عن نيف وتسعين سنه ، من آثاره : المقدمات إلى علم الكتاب ، شرح المشكلات على توالى الأبواب ، ترشيح المقتدى ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى كتاب الإفصاح. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ١ / ٦٠٢ (تحقيق أبو الفضل إبراهيم) ، إنباه الرواه : ٤ / ١٠٧ ، إشاره التعيين (ورقه : ٢١ - مخطوط) ، المغرب فى حلى المغرب : ٢ / ٢٠٨ ، طبقات ابن قاضى شهبه : ٢ / ٢٩٨ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٢٣٢ ، أبو الحسين بن الطراوه وأثره فى النحو للدكتور البنا : ١٩ - ٥٢.
- ٦- هو على بن عيسى بن على بن عبد الله الرمانى ، ويعرف بالإخشيدي وبالوراق ، واشتهر بالرمانى ، أبو الحسن ، من كبار النحاه ، مفسر ، أصله من سامراء ، وولد فى بغداد سنه ٢٩٦ هـ (وقيل : ٢٧٦ هـ) أخذ عن ابن السراج ، والزجاج وغيرهما ، وتوفى ببغداد سنه ٣٨٤ هـ ، من آثاره الكثيره : شرح أصول ابن السراج ، معانى الحروف ، الأسماء والصفات ، النكت فى إعجاز القرآن ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٤٤ ، معجم الأدباء : ١٤ / ٧٣ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢٩٤ ، البدايه والنهائيه : ١٠ / ٣١٤ ، لسان الميزان : ٤ / ٢٤٨ ، الأعلام : ٤ / ٣١٧ ، نزهه الألباء : ٣٨٩ ، معجم المؤلفين : ٧ / ١٦٢ ، النجوم الزاهره : ٤ / ١٦٨ ، شذرات الذهب : ٣ / ١٠٩ ، مرآه الجنان : ٢ / ٤٢٠ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٤٢ ، هديه العارفين : ١ / ٦٨٣.
- ٧- وافق الناظم ابن الطراوه والرمانى فى اختيار الاتصال ، قال فى شرح الكافيه : «وعندى أن اتصاله أولى ، لأنه ثانى منصوبين

بفعل ، فكان كالثاني في قوله تعالى : (أَنْزَلْنَاكُمْوهَا). انتهى. وقد خالف ابن مالك بذلك سيويه والأكثرين الذاهبين إلى اختيار الانفصال. ووجه اختيار الانفصال : أن الضمير في البابين خبر في الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فمن الأول قوله : لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير ومن الثاني قوله : أخی حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن وقد وافق ابن مالك في شرح التسهيل سيويه في اختيار الانفصال في باب : «خلتني» ، فقال : «وإذا كان الضمير ك- «هاء» «خلتكه» في كونه ثاني مفعولين أحد أفعال القلوب الانفصال به أولى ، لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء «كنته» فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبيه ب- «هاء» «ضربته» في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكأن الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل ، كما لا ينفصل هاء «ضربته» إلا أنه أجزى الانفصال مرجوحا لا راجحا خلافا لسيويه ومن تبعه». انتهى. انظر : شرح المكودي : ١ / ٥١ ، شرح الأشموني : ١ / ١١٩ ، الكتاب : ١ / ٢١ ، التسهيل : ٢٧ ، شرح التسهيل : ١ / ١٧١ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٣٢ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٠٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٧ - ١٠٨ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٦٩.

هذين البابين خبر في الأصل ، وحقّ الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ، فيترجّح بعده.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقدّم الأخصّ في اتّصال

وقدّم ما شئت في انفصال

الأخصّ هو الأعراف ، وضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب والغائب ، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب ، فإذا أريد اتّصال الضمير الثّاني قدّم الأخصّ ، لأنّه لا يتوصّل إلى اتّصاله إلا بتقديم الأخصّ ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وقدّم الأخصّ في اتّصال

وإن أردت انفصاله قدّم ما شئت من الأخصّ وغيره ، إلا أنّه إذا تقدّم غير الأخصّ وجب انفصال الثّاني ، وإلى التخيير أشار بقوله :

وقدّم ما شئت في انفصال

وقد اجتمع الأمران في قوله صلى الله عليه وسلم : «إنّ الله ملككم إيّاهم ، ولو شاء ملكهم

ص: ١٠٨

إياكم» (١)، فانفصال الضمير / فى قوله : «ملككم إياهم» جائز لتقديم الأخص - وهو ضمير المخاطب - على غير الأخص - وهو ضمير الغائب - ، وانفصال الضمير فى «ملكهم إياكم» واجب ، لتقديم غير الأخص .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا

يعنى : أن الضميرين إذا اتحدا فى الرتبة ، كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب - لزم انفصال الثانى نحو «ظننتنى إياى ، وحسبتك إياك ، والدّرهم إن جاء زيد فأعطه إياه» .

وقوله :

وقد يبيح الغيب فيه وصلا

يشير إلى أنّ الضميرين إذا اتحدا (٢) فى الغيبة قد يتصل الثانى منهما لكن (٣) بشرط أن يختلفا اختلافا ما ، كأن يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا ، أو يكون مذكرا والآخر مؤنثا ، كقوله :

٤- لوجهك فى الإحسان بسط وبهجه***أنالهماه (٤) قفو أكرم والد(٥)

ص: ١٠٩

١- أورد الهيثمى فى الزواجر (٤٨١) أنه صلى الله عليه وسلم قال فى المملوكين عند خروجه من الدنيا : «ولا تعذبوا خلق الله ، فإن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم» . وانظر الكبائر للذهبي : ٢٤٤ ، إتحاف الساده المتقين للزبيدي : ٦ / ٣٢٣ وفيه : «ملكهم» بدل «لملكهم» . وانظر الحديث بروايه المؤلف فى شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٧ ، شرح دحلان : ٢٤ ، شرح ابن الناظم : ٦٣ . وبرويه «لملكهم» فى شرح المرادى : ١ / ١٤٩ ، شرح المكودى : ١ / ٥١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١١٧ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٣٠ .

٢- فى الأصل : اتحد . انظر شرح المكودى : ١ / ٥١ .

٣- فى الأصل : لا أن . انظر شرح المكودى : ١ / ٥١ .

٤- فى الأصل : أنا لهما . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢ .

٥- من الطويل ، ولم أعثر على قائله . قوله : «فى الإحسان» أى : فى وقت الإحسان . وبسط : أى : بشاشه ، أنالهما : من أنال ينيل إناله : إذا بلغ ووصل . قفو : من قفوت أثره إذا تبعته ، وحاصل المعنى : وجهك مبتهج فى وقت الإحسان إلى الناس ، وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آبائك وأسلافك الكرام . والشاهد فيه قوله : «أنالهماه» وكان القياس أن يقال : «أنالهما إياه» بالانفصال فجاء متصلا ، والذى سوغ ذلك اتحاد الضميرين فى الغيبة ، وكون الأول منهما مثنى والثانى مفردا . وقيل : إن الاتصال هاهنا

أحسن لأن العامل فعل وهو «نال» بخلاف ما إذا كان العامل اسماً فإن الانفصال فيه أحسن ، كما أن الفعل أحمل للوصل من الاسم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٩ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني : ١ / ١٢١ ، شرح المكودي : ١ / ٥٢ ، شرح المرادى : ١ / ١٥٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٧ ، الهمع (رقم) : ١٦٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ٥٢ ، أوضح المسالك : ٢٢ ، تذكره النحاه : ٥٠ ، الجامع الصغير : ٢٠ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٢٩.

والأكثر «أنالهما إياه» بالانفصال.

واحترز بالغيبه من ضميرى المتكلم ، وضميرى المخاطب ، فإنه لا- يكاد يصحّ فيهما الاختلاف المذكور ، لاتحاد مدلولى الضميرين ، فلا يقال : «علمتاني ، ولا علمتينا ، ولا ظننتكماك».

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف (١) ، واعتذر عنه ولده فى شرحه : بأنّ قوله : «وصلا» بالتنكير على معنى نوع من الوصل ، تعريض بأنّه / لا يستباح الاتّصال مع الاتحاد فى الغيبه مطلقا ، بل بقيد ، وهو الاختلاف فى اللفظ (٢). وفيه بعد (٣).

واحترز بالاختلاف من أن لا يختلف لفظهما ، فإنه حينئذ لا بدّ من الفصل نحو «مال زيد أعطيته إياه».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقبل يا النَّفس مع الفعل التزم

نون وقايه وليسى قد نظم

قد تقدّم أنّ من جمله الضمائر ياء المتكلم ، وهى تتصل بالاسم والفعل

ص: ١١٠

١- وقد اشترط الناظم ذلك فى شواهد التوضيح (٢٩) حيث قال : «فلو اختلفا جاز الاتصال والانفصال ، كقول بعض العرب : «هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها» رواه الكسائي». انتهى. وقال فى شرح التسهيل (١ / ١٦٧) : «فإنّ غير الأول لفظا جاز اتصاله على ضعف فمن ذلك ما روى الكسائي من قول بعض العرب : هم ...». وفى شرح ابن عقيل (١ / ٦٠) : «وإليه أشار بقوله فى الكافيه : مع اختلاف ما ونحو ضمنت إياهم الأرض الضروره اقتضت وربما أثبت هذا البيت فى بعض نسخ الألفيه وليس منها». وانظر هامش شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩. فقد ورد هذا البيت رابع أبيات أربعة كتبت على هامش شرح الكافيه لابن مالك.

٢- انظر شرح ابن الناظم : ٦٧.

٣- ووجه بعده : أن فيه مشقه وكلفه. قيل : والحق أنه لا بعد فيه ، لأنّ التنكير يؤدى به للتنوع ، نعم يبقى الإجمال بأن يقال : ما هذا النوع الذى أراد من الأنواع. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ٥٢.

والحرف ، فإذا اتّصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها (١) وبينه نون تسمى نون الوقايه ، لأنها تقى الفعل الكسر الذى لا يكون نظيره فيه - وهو الجِزّ - أو لأنها تقى ما بنى على الأصل - وهو السِّكون - من الخروج عن ذلك الأصل ، ويستوى فى ذلك الماضى نحو «دعانى» ، والمضارع نحو «يكرمنى» ، والأمر نحو «أعطنى» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وقبل يا النَّفس مع الفعل التزم

نون وقايه ...

وقال : «يا النَّفس» وهو مخالف لعباره النحويين ، فإنَّهم يسمونها : ياء المتكلم (٢).

وقد تحذف هذه النون للضرورة مع «ليس» ، كقول رؤبه :

١٥ - إذ ذهب القوم الكرام ليسى (٣)

بغير نون ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وليسى قد نظم» يعنى : أنَّ نون الوقايه حذفت مع «ليس» فى ضروره الوزن.

وأما نحو (تَأْمُرُونِي) / [الزمر : ٦٤] ، و (تُحَاوِنِي) [الأنعام : ٨٠]

ص : ١١١

١- فى الأصل : بينهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢.

٢- وقد سماها ابن النحاس أيضا ياء النفس فى إعراب القرآن (١ / ٢٦٤) حيث قال : «يا بنى» نداء مضاف ، وهذه ياء النفس ، لا يجوز ها هنا إلا فتحها ، لأنها لو سكنت لالتقى ساكنان». انتهى. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢.

٣- من الرجز فى ملحقات ديوان رؤبه (١٧٥) ، وقبله : عدت قومي كعديد الطيس كعديد : أى : كعدد. والطيس : الرمل الكثير. وغرض الشاعر مدح نفسه بالكرم ، أى : إن قومي وإن كانوا كعدد الرمل فى الكثرة ، إلا أنه ليس فيهم كريم غيرى. والشاهد فى «ليسى» حيث حذفت منه نون الوقايه ضروره. انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ١١٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٥٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٤٩ ، ١٧٢ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٢٢٧ ، الخزانة : ٥ / ٣٢٤ ، ٣٩٦ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٨٨ ، ٢ / ٧٦٩ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٠٥ ، ١٠٨ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٧٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٣ ، الهمع : ١ / ٦٤ ، أبيات المغنى : ٤ / ٨٦ ، ٦ / ٥٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣١٠ ، ٦٤٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩ ، جواهر الأدب : ١٧٩ ، شرح المكودى : ١ / ٥٢ ، كاشف الخصاصه : ٣٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٤ ، ٦٨ ، شرح دحلان : ٢٥ ، البهجه المرضيه : ٢٥ ، الجامع الصغير : ٢١.

بتخفيف النون في قراءه نافع (١) ، فالصحيح عند سيبويه : أنّ المحذوف نون الرفع ، والمذكور نون الوقايه ، واختاره ابن مالك (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وليتنى فشا وليتى ندرا

ومع لعلّ اعكس وكن مخيّرا

في الباقيات واضطرارا خففا

منى وعنّى بعض من قد سلفا

يشير إلى أنّ ياء المتكلم إذا اتصلت بالحروف لم تلحق نون الوقايه إلّا مع ثمانية أحرف ، أشار إلى ستّه منها بقوله :

وليتنى فشا وليتى ندرا

ومع لعلّ اعكس وكن مخيّرا

في الباقيات ...

...

يعنى : أنّ لحاق (٣) نون الوقايه ل- «ليت» كثير ، وعدم لحاقها قليل ، ف- «ليتنى» أكثر من «ليتى» ، ولم تجئ في القرآن إلّا بالنون ، كقوله عز وجل : (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) [النساء : ٧٣].

وقوله : «ومع لعلّ اعكس» (يعنى) (٤) : أنّ لحاق النون ل- «لعلّ» قليل ،

ص: ١١٢

١- وأبى جعفر أيضا ، ووافقهما ابن عامر في «تجاجوني» ، حيث كرهوا الجمع بين نونين ، فحذفت إحداهما طلبا للخفه. وقرأ ابن عامر «تأمرونى» بنونين خفيفتين : مفتوحه فمكسوره على الأصل. وقرأ الباقيون «تأمرونى وتجاجونى» بنون مشدده ، أدغمت نون الرفع في نون الوقايه ، وفتح الياء منهم ابن كثير. انظر حجه القراءات : ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٦٢٥ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٥٩ ، ٣٦٢ ، المبسوط في القراءات العشر : ٢٨٥ ، ١٩٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢١٢ ، ٣٧٦ ، إعراب ابن النحاس : ٢ / ٧٨ ، ٢٠ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١١ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٠٨. ونافع هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاء المدنى ، أحد القراء السبعة المشهورين ، كان صبيح الوجه أسوده ، حسن الخلق ، أصبهانى الأصل ، ولد في حدود سنة ٧٠ هـ ، وانتهت إليه رياسه القراءه في المدينه ، وأقرأ الناس نيفا وسبعين سنه ، وتوفى بها سنه ١٦٩ هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء : ٢ /

٣٣٠، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١١٢ ، الأعلام : ٥ / ٨ .

- ٢- وذلك لأنها معرضه للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها ، فالعله فى عدم حذف نون الضمير ظاهره ، حيث إنها ليست معرضه للحذف ، ولها معنى ، وهو قول المبرد والسيرافى والفارسى وابن جنى . وقيل : المحذوف نون الوقايه ، لأنها منشأ الثقل ، فهى أولى بالحذف ، ولأنها أيضا أمر استحسانى ، ولا دلالة لها على شىء ، بخلاف نون الرفع . انظر الكتاب : ٢ / ١٥٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٠٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١١ ، الهمع : ١ / ٢٢٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٢٣ ، مغنى اللبيب : ٨٠٨ ، شرح المرادى : ١ / ١٥٤ .
- ٣- فى الأصل : لحذف . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢ .
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢ .

وعدم لحاقها لها كثير ، فهي بالعكس من «ليت» ، ف- «لعلّي» أكثر من «لعلني» ، ولم تأت (١) في القرآن إلّا بدون النون ، كقوله تعالى : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) [غافر : ٣٦].

وقوله : «وكن مخيراً في الباقيات» يعني بالباقيات : ما بقي من أخوات «إِنَّ» وهي أربعة : «إِنَّ - بكسر الهمزة - ، وَأَنَّ - بفتحها - ، وكأَنَّ ، ولكنَّ - بالتشديد فيهما -» فيجوز أن تلحقها نون الوقايه ، وأن لا تلحقها ، وقد / جاءت في القرآن بالوجهين ، كقوله عزوجل : (إِنِّي أَنَا اللَّهُ) [طه : ١٤] ، و (إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ) [الأنعام : ٧٨] ، والوجهان على السواء ، فالإثبات : نظرا إلى شبهها بالأفعال المتعدية في (٢) عمل النَّصب والرفع ، والحذف : كراهيه اجتماع الأمثال ، (فلَمَّا) (٣) تعارض الوجهان تساقطا ، واستوى الأمران.

وكان لحاقها غالبا (٤) في «ليت» لقوه شبهها بالفعل ، لأنها تغير معنى الابتداء ، وكان عدم لحاقها غالبا مع «لعلّ» ، لأنها (٥) بعدت عن الفعل ، فإنها (٦) شبيهه بحرف الجرّ في تعليق ما بعدها بما قبلها ، نحو «تب لعلّك تفلح».

ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية ، وهما : «من ، وعن» بقوله :

... واضطرارا خففا

منّي وعنّي بعض من قد سلفا

يعنى : أنّ الوجه في «عن ، ومن» إذا دخلا على ياء المتكلم أن يقال : «عنى ، ومنى» - بتشديد النون - لأنهما (لَمَّا) (٧) لحقتهما (٨) نون الوقايه ، وقبلها نون ساكنه ، أدغمت فيها.

وأشار بقوله : «بعض من قد سلفا» (إلى) (٩) قول الزجاج :

١٠- أيها السائل عنهم وعنّي *** لست من قيس ولا قيس منى (١٠)

ص: ١١٣

١- في الأصل : يأتى. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٢.

٢- في الأصل : على. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢.

٤- في الأصل : كالياء. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٥- في الأصل : فانها. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٦- في الأصل : لانها. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٨- في الأصل : لحقهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٥٣.

١٠- من الرمل ، ولم أعثر على قائله. وقول المؤلف «قول الراجز» يوهم أن البيت من الرجز ، وليس كذلك (انظر : حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٥٣). قوله : «عنهم» أى : عن القوم المعروفين عندهم. و «قيس» أبو قبيله من مضر ، وهو قيس عيلان واسمه الناس بن مضر بن نزار ، و «قيس» لقبه ، وهو غير منصرف فى الموضوعين للعلميه والتأنيث المعنوى ، لأنه بمعنى : القبيله. والشاهد فى «عنى ومنى» بالتخفيف ، حيث حذف نون الوقايه منهما ضروره ، وقيل : هو شاذ ، وقيل : لا شاهد فيهما ، لأن المحذوف نونهما الأصلية ، ورد : بأن الحرف الأصلي بعيد من الحذف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٥٣ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٥٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦١ ، شواهد الجرجاوى : ١٥ ، الخزانة : ٥ / ٣٨٠ ، شرح الأشموني : ١ / ١٢٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٠٦ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٢٥ ، شرح ابن الناظم : ٧٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٥٩ ، الضرائر : ١١٣ ، الجنى الدانى : ١٥١ ، حاشيه الدسوقى على المغنى : ٢ / ٨ ، جواهر الأدب : ١٨٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٥١ ، أوضح المسالك : ٢٣ ، التوطئه : ١٨٨ ، فتح رب البريه : ١ / ١١٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفى لدننى لدنى قلّ وفى

قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى

أى : قد تلحق نون الوقايه بعض الأسماء المبنيه على السكون ، وذلك اللّحاق (١) ل- «لدن» كثير ، وعدم لحاقها قليل ، ولذلك قرأ أكثر القراء / : (مِنْ لَدُنِّي) [الكهف : ٧٦] بالتشديد ، وقرأ نافع بالتخفيف (٢).

وقوله :

... وفى

قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى

يعنى : أنّ «قد وقط» مثل «لدن» فى أنّ لحاق نون الوقايه بهما أكثر من عدم لحاقها ، وذلك مفهوم من قوله : «قد» ، وقد جمع الراجز بينهما فى قوله :

١٧ - قدنى من نصر الخبيبين قدى (٣)

ص: ١١٤

١- فى الأصل : اللحا.

٢- وضم الدال ، وهو أحد لغاتها ، كما قرأها بذلك أيضا شعبه وأبو جعفر وأبو بكر عن عاصم. انظر حجه القراءات : ٤٢٤ ، النشر : ٢ / ٣١٣ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٢٨١ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٩٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٠٧ ، شرح المكودى : ١ / ٥٣.

٣- من الرجز لحميد بن الأرقط (كما فى الخزانه) من أرجوزه له يمدح فيها عبد الملك بن مروان ، ويعرض بابن الزبير وأصحابه. وقد نسب هذا الرجز لآخرين ، فنسب فى الصحاح لحميد بن ثور الهلالى ، وفى شواهد الأعلام : لأبى نخيله ، وفى شرح ابن يعيش : لأبى بحدله. قال البغدادي : «وقيل : قائل الشعر المذكور أبو بجله ، قاله ابن يعيش فى شرح المفصل ولا أعرف هذا». وبعده : ليس الإمام بالشحيح الملحد «قدنى» : أى : حسبى. الخبيبين : تثنيه خبيب ، وهو خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنهم ، وكان عبد الله يكنى بأبى خبيب ، وأراد بهما : عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا المذكور ، وقيل : أراد بهما عبد الله وأخاه مصعبا ابنى الزبير ، فهو من باب التغليب. وروى : «الخبيبين» بصيغه الجمع على إرادته خبيب المذكور ومن كان على رأيه ، وهو تغليب أيضا. والشحيح : البخيل. والملحد : المائل عن الحق. والشاهد فى قوله «قدنى وقدى» حيث أثبت نون الوقايه فى الأول على الكثير ، وحذفها فى الثانى على القليل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٥٧ ، الخزانه : ٥ / ٣٨٢ ، ٦ / ٢٤٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦١ ، شواهد ابن النحاس : ٢٥٩ ، الكتاب : ١ / ٣٨٧ ، جواهر الأدب : ١٨١ ،

شواهد الجرجاوى : ١٥ ، اللسان : (خب ، قدد ، لحد) ، الصحاح : (لحد) ، الهمع : ١ / ٦٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ٤٢ ، نوادر أبى
زيد : ٥٢٧ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٢٤ ، ٧ / ١٤٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ٨٧ ، المحتسب : ٢ / ٢٢٣ ، شواهد الأعلم : ١ / ٣٨٧ ،
التوطئه : ١٨٨ ، شرح الملوكى لابن يعيش : ٤٤٢ ، الجنى الدانى : ٢٥٣ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٨٦ ، شرح المرادى :
١ / ١٦١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٠٦ ، الإنصاف : ١ / ١٣١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٠٩ ، شرح المكودى : ١ / ٥٤ ، شواهد
المغنى : ١ / ٤٨٧ ، بهجه المرضيه : ٢٦ ، تذكره النجاه : ٧٥ .

وروى في حديث النار (١): «قطنى قطنى» بنون الوقايه ، و «قطى قطى» بحذفها (٢) والنون أشهر حفظا للبناء على السكون.

و «قد وقط» اسما فعل بمعنى : «حسب» ، ولم يصرح الناظم بلحاق (٣) نون الوقايه فى الحروف الأولى والأسماء التى ذكر كما صرح بذلك فى الأفعال ، لكنّه اكتفى بالنطق بها مقترنه بالنون فى معرض لحاقها ، وتجردّها منها فى معرض عدم لحاقها ، والوزن يحفظ جميع ذلك.

ص: ١١٥

١- فى الأصل : الدار. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢.

٢- روى البخارى فى صحيحه (١٦٨ / ٨) عن أنس بن مالك قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : «لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد حتى يضع ربّ العزه فيها قدمه ، فتقول : «قط قط» وعزّتك ، ويزوى بعضها إلى بعض». وانظر فتح البارى : ١١ / ٥٤٥ ، صحيح مسلم (رقم) : ٢٨٤٦ ، مسند أحمد : ٣ / ١٣٤ ، ١٤١ ، ٢٣٠ ، سنن الترمذى رقم : ٣٢٧٢ ، كنز العمال رقم : ١١٧٣ ، ٣٩٤٧٩ ، ١٣١٣٤ ، مشكاه المصابيح للتبريزى رقم : ٥٦٩٥ ، الدر المنثور : ٦ / ١٠٧. وقال ابن حجر فى الفتح (٨ / ٥٩٥) : و «قط» بالتخفيف ساكنا ، ويجوز الكسر بغير إشباع ، ووقع فى بعض النسخ عن أبى ذر «قطى قطى» بالإشباع ، و «قطنى» بزياده نون مشبعه». وانظر شرح المرادى : ١ / ١٦٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٢ ، البهجه المرضيه : ٢٦ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٦١ ، شرح ابن الناظم : ٧١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٢٥.

٣- فى الأصل : لحاق. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٤.

الباب الرابع

ثم قال رحمه الله تعالى : اسم يعين المسمى مطلقا

علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق

وشذقم وهيله وواشق

هذا هو النوع الثاني من المعارف ، وهو العلم ، وهو ضربان : علم شخص ، وعلم جنس .

وقد أشار إلى الأول (بقوله) (١) :

اسم (٢) يعين

المسمى مطلقا

علمه ...

فقوله : «اسم» جنس .

«ويعين المسمى» مخرج للنكرة ، كـ «رجل» ، فإنها لا تعين مسمياتها ، / وكـ «شمس وقمر» ، فإن لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع ، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في (٣) المسمى ، وهو الانفراد في الوجود الخارجي .

و «مطلقا» مخرج لما سوى العلم من المعارف ، فإن تعيينها لمسمياتها تعيين مقيد : إما بقرينه لفظيه أو معنويه ، ألا ترى - مثلا - أن ذا الألف واللام إنما يعين مسماه ما دامت فيه «أل» ، فإذا فارقت فارقته التعيين ، (ونحو «الذي» إنما يعين مسماه بالصلة ، ونحو «أنا ، وأنت ، وهو» إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبه ، فإن «أنت» - مثلا - موضوع للمخاطب المعين) (٤) من حيث هو مخاطب ، فإذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفه مجازا ، قاله الشاطبي التحوي (٥) ، بخلاف العلم ، فإنه يعين مسماه بغير قرينه . .

ص: ١١٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ٥٤ .

٢- في الأصل : العلم اسم . انظر شرح المكودي : ١ / ٥٤ .

٣- فى الأصل : من. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٣.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٣.

٥- قال الشاطبى فى شرح الألفيه (١ / ٨٣ - أ - مخطوط) : وقوله فى التعريف «مطلقا» يحتمل تفسيرين : أحدهما : أن يكون معناه أن تعين العلم للمسمى ليس باعتبار أمر حتى يكون باعتبار أمر آخر معين كما فى المضممر ، فإن «أنت» مثلا- موضوع للمخاطب نفسه من حيث هو مخاطب ، ولفظ «هو» موضوع للغائب المعين من حيث هو غائب ، و «أنت» أو «هو» بهذا الاعتبار معرفه ، وإذا اعتبرت لفظ «أنت» أو لفظ «هو» من جهة أخرى وجدته صالحا لغيره من المخاطبين أو الغائبين كما يصلح «رجل» ونحوه لكل واحد من أشخاص جنسه ، فإذا كان مثلا «أنت» أو «هو» صالحا لما عين به ولغيره ، فهو من هذه الجهة غير معرفه ، وإذا كان هذا الاعتبار مجازيا فهو من الاعتبارات». وقال فى (١ / ٨٣ - ب) : والموصول كذلك أيضا ليس تعريفه إلا من حيث وضع على أن تكون الصله هى المبينه والموضحة له». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٣. والشاطبى هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطى المالكي الشهير بالشاطبى ، أبو إسحاق ، عالم بالنحو واللغه ، أصولى حافظ ، كان من أئمه المالكيه ، توفى فى شعبان سنة ٧٩٠هـ من آثاره : شرح ألفيه ابن مالك المسمى : «المقاصد الشافيه فى شرح خلاصه الكافيه» ، الموافقات فى أصول الفقه ، عنوان التعريف بأسرار التكليف فى الأصول ، وغيرها. انظر ترجمته فى إيضاح المكنون : ٢ / ١٢٧ ، الأعلام : ١ / ٧٥ ، معجم المؤلفين : ١ / ١١٨ ، المجددون فى الإسلام : ٣٠٧.

ولمّا كان العلم الشخصيّ لا يختصّ بأولى العلم ، بل يكون لأولى العلم وغيرهم ممّا يؤلف - نوع الأمثله ، فقال :

- ك- «جعفر» : وهو علم منقول عن اسم للنّهر الصغير لرجل (١).

- و «خرنق» - بكسر الخاء والنون - : وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأه شاعره ، وهى أخت طرفه بن العبد (٢).

- و «قرن» - بفتح القاف والراء - : وهو اسم قبيله من مراد أبوهم (٣) قرن

ص: ١١٧

١- وقيل : الجعفر : النهر الكبير الواسع ، والجعفر أيضا : أبو قبيله من عامر ، وهو جعفر بن كلاب ابن ربيعه بن عامر بن صعصعه ، وهم الجعافره. انظر اللسان : ١ / ٦٣٦ (جعفر) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٢٧ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ١٢٥ ، ٢١٦ ، معجم قبائل العرب لكحاله : ١ / ١٩١.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، اللسان : ٢ / ١١٤٧ (خرنق) ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٦٢ ، شرح دحلان : ٢٧. وخرنق : هى الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعه البكريه العدنانيه ، شاعره من الشهيرات فى الجاهليه ، وهى أخت طرفه بن العبد لأمه ، ومن المؤلفين من يسميها : «الخرنق بنت هفان» ، تزوجها بشر بن عمرو بن مرشد - سيد بنى أسد - وقتله بنو أسد يوم كلاب - من أيام الجاهليه - فكان أكثر شعرها فى رثائه ورثاء من قتل معه من قومها ، ورثاء أخيها طرفه ، توفيت حوالى سنه ٥٠ ق.هـ. لها ديوان شعر صغير. انظر ترجمتها فى سمط اللائى : ٧٨٠ ، الخزانة : ٥ / ٥١ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٩٩ ، الأعلام : ٢ / ٣٠٣ ، أعلام النساء لكحاله : ١ / ٢٩٤.

٣- فى الأصل : أبرهم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤.

ابن ردمان ، وإليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه (١) ، ومن قال : إنه منسوب إلى «قرن» المنازل - بسكون الزاء (٢) - كالجوهري (٣) ، فقد سها (٤).

- و «عدن» - بفتح / العين والدال المهملة - : علم بلده بساحل اليمن (٥).

- و «لاحق» : علم فرس كان لمعاويه (٦).

ص: ١١٨

١- وهم من القحطانية. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، اللسان : ٥ / ٣٦١٤ (قرن) ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، شرح دحلان : ٢٧ ، البهجة المرضيه : ٢٧ ، نهاية الأرب للقلقشندى : ٣٩٧ ، معجم قبائل العرب : ٣ / ٩٤٦ ، نهاية الأرب للنويرى : ٢ / ٣٠٢. وأويس القرنى هو : أويس بن عامر بن جعفر بن جزء بن مالك القرنى ، من بنى قرن بن ردمان ابن ناجيه بن مراد ، من سادات التابعين ، أصله من اليمن ، يسكن القفار والرمال ، أدرك حياه النبى صلى الله عليه وسلم ولم يره ، فوفد على عمر بن الخطاب ثم سكن الكوفه ، وشهد وقعه صفين مع على ، توفى سنه ٣٧ هـ ، ويرجح الكثيرون أنه قتل فى وقعه صفين. انظر ترجمته فى طبقات ابن سعد : ٦ / ١١١ ، ميزان الاعتدال للذهبي : ١٢٩ ، حليه الأولياء : ٢ / ٧٩ ، لسان الميزان : ١ / ٤٧١ ، منهج المقال للأسترابادى : ٦٤ ، الأعلام : ٢ / ٣٢ ، مسالك الأبصار للعمري : ١ / ١٢٢.

٢- قرن المنازل : هو قرن الثعالب - كما قال القاضى عياض - بسكون الراء : ميقات أهل نجد تلقاء مكه على يوم وليله ، وهو قرن أيضا غير مضاف ، وأصله الجبل الصغير المستطيل المنقطع على الجبل الكبير. انظر : معجم البلدان : ٤ / ٣٣٢ ، مراصد الاطلاع : ٣ / ١٠٨٢ ، معجم ما استعجم للبكرى : ٣ / ٧٨٨ ، ١٠٦٧ ، وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح دحلان : ٢٧.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٦ / ب) ، وفى الصحاح قال الجوهري : والقرن - ضبطها بالفتح - وهو ميقات أهل نجد ومنه أويس القرنى. وفى مراصد الاطلاع : قرن - بالتحريك وآخره نون - ميقات أهل نجد ومنه أويس القرنى ، قاله الجوهري ، وغيره يقوله بسكون الراء. وفى معجم البلدان : قال القاضى عياض فى تعليق عن القابسى : من قال «قرن» بالإسكان أراد : الجبل المشرف على الموضع ، ومن قال : «قرن» بالفتح أراد الطريق الذى يفترق منه ، فإنه موضع فيه طرق مختلفه. انظر الصحاح : ٦ / ٢١٨١ (قرن) ، مراصد الاطلاع : ٣ / ١٠٨٢ ، معجم البلدان : ٤ / ٣٣٢.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح دحلان : ٢٧ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٦ / ب).

٥- وهى مدينه مشهوره ، وهى مرفأ مراكب الهند والحجاز والحبشه. انظر اللسان (عدن) ، مراصد الاطلاع : ٢ / ٩٢٣ ، معجم البلدان : ٤ / ٨٩ ، تقويم البلدان : ٩٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، شرح دحلان : ٢٧.

٦- ابن أبى سفيان. و «دلال» علم بغل ، و «يعفور» علم حمار ، وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم. انظر اللسان : ٥ / ٤٠١٠ (لحق) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، كاشف الخصاصه : ٣٢ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، شرح دحلان : ٢٧.

- و «شذقم» - بفتح الشين والقاف (١)، وبينهما دال مهملة - : علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر (٢).

- و «هيله» : علم لعنز (٣) لبعض نساء العرب (٤).

- و «واشق» : علم لكلب (٥).

فهذه سبعة أعلام وثامنهم علم الكلب ، وفي (ذلك) (٦) موازاه لقوله (٧) تعالى : (وَيَقُولُونَ سَبِّعَةَ وَإِثْمَانَهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف : ٢٢].

ثم (قال) (٨) رحمه الله تعالى :

واسما أتى وكنيه ولقبا

وأخرن ذا إن سواه صحبا

يعنى : أن العلم ينقسم إلى اسم ، ويقال فيه : الاسم الخاص ، ك- «جعفر» ،

ص : ١١٩

١- فى الأصل : الواو. ساقط.

٢- وإليه تنسب الإبل الشذقيمه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٢٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٢ ، شرح دحلان : ٢٧. والنعمان بن المنذر هو : النعمان الثالث بن المنذر الرابع (وكانت أم المنذر يقال لها : ماء السماء لحسنها ، واشتهر المنذر بأمه فقبل له ابن ماء السماء ، واسمها ماويه بنت عوف) ابن امرئ القيس اللخمى ، أبو قابوس ، من أشهر ملوك الحيره فى الجاهليه ، كان داهيه مقداما ، وهو ممدوح النابغه الذيبانى وحسان بن ثابت وحاتم الطائى ، وقاتل عبيد بن الأبرص وعدى بن زيد ، وبانى مدينه النعمانيه ، وغازى قرقيسيا (بين الخابور والفرات) ورث ملك الحيره عن أبيه سنه ٥٩٢ م ، وكانت تابعه للفرس فأقره عليها كسرى إلى أن غضب عليه فعزله ونفاه إلى خانقين ، فسجن فيها إلى أن مات فى حدود سنه ١٥ ق.هـ. انظر ترجمته فى العرب قبل الإسلام : ٢٠٩ ، تاريخ اليعقوبى : ١ / ١٧٣ ، المحبر : ١٩٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٦٦ ، الخزانة : ١ / ٣٨٣ ، الأعلام : ٨ / ٤٣.

٣- فى الأصل : لعنز. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، قال فى اللسان : (٤ / ٣١٢٧) : «العنز الماعزه ، وهى الأنثى من المعزى والأوعال والظباء والجمع أعنز وعنوز وعناز».

٤- وفى المرادى : «هيله : علم شاه». قال فى اللسان (٤ / ٢٣٦٦) : «الشاه الواحد من الغنم ، وقيل : الشاه تكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحمير الوحش». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، كاشف الخصاصه : ٣٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٢.

٥- انظر اللسان : ٦ / ٤٨٤٤ (وشق) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٢ ، شرح المرادى : ١ / ١٦٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٢٧ ، شرح دحلان : ٢٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٢.

- ٦- ما بين قوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤.
- ٧- فى الأصل : كقوله. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٤.
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

وكنيه : وهى كل ما صدر ب- «أب ، أو أم» ، ك- «أبى بكر بن أبى قحافه - رضى الله عنهما - وأم كلثوم بنت النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) (١).

زاد الإمام فخر الدين الرازى (٢) فى العلم الجنسى : أو ابن أو بنت (٣) ك- «ابن (٤) دأيه» للغراب (٥) ، و «بنت الأرض» للحصاه (٦). انتهى (٧).

ولقب : وهو ما دلّ على رفعه مسماً ك- «زين العابدين» لقب على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه (٨) ، أو ضعته - بفتح الضاد

ص: ١٢٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠.

٢- هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن على التيمى البكرى الطبرستانى الرازى الشافعى المعروف بالفخر الرازى ، وبابن خطيب الرى ، أبو عبد الله ، فخر الدين أبو المعالى الإمام المفسر ، أوجد زمانه فى المعقول والمنقول ، ولد فى الرى (من أعمال فارس) سنة ٥٤٤ هـ (وقيل : ٥٤٣ هـ) ورحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان ، وتوفى فى هراه سنة ٥٦٦ هـ ، من مؤلفاته : تفسير القرآن ، الآيات البيّنات ، المطالب العالى فى علم الكلام ، نهایه العقول فى درايه الأصول ، وله شعر بالعربيه والفارسيه ، وغيرها. انظر ترجمته فى البدايه والنهایه : ١٣ / ٥٥ ، شذرات الذهب : ٥ / ٢١ ، معجم المؤلفين : ١١ / ٧٩ ، لسان الميزان : ٤ / ٤٢٦ ، مرآه الجنان : ٧ / ٤ ، الأعلام : ٦ / ٣١٣ ، مفتاح السعاده : ١ / ٤٤٥ ، النجوم الزاهره : ٦ / ١٩٧ ، هديه العارفين : ٢ / ١٠٧.

٣- فى الأصل : وبنت. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠.

٤- فى الأصل : كان. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠.

٥- انظر حياه الحيوان الكبرى للدميرى : ٢ / ١٠١ ، اللسان : ١ / ٣٦٤ (بنى) ، إرشاد الطالب النبيل (٥٨ / أ) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ ، الكواكب الدريره للأهدل : ٥٢.

٦- انظر اللسان : ١ / ٣٦٥ (بنى) ، تاج العروس : ١٠ / ٤٩ (بنى) ، وانظر المراجع المتقدمه.

٧- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٨ / أ) . قال الأهدل فى الكواكب الدريره (٥٢) : «ومن الكنيه أيضا - كما قال الرضى والفخر الرازى - ما صدر بابن أو ابنه ك- «ابن دأيه» للغراب ، و «ابن جلا» لمن كان أمره منكشفا ، و «ابن لبون ، وابن آوى ، وابن عرس» ، و «بنت الأرض» للحصاه ، و «ابنه الجبل» للصخره ، و «بنت مخاص» . قال الفخر الرازى : والمصدر ب- «ابن» أو «ابنه» يختص بعلم الجنس ، كالأئمه المذكوره. وقيل : لا- يختص بذلك ، فمنها ابن عمر وابن عباس. وقيل : ليس بكنيه أصلاً». انتهى. وانظر شرح الرضى : ٢ / ١٣٩ ، حاشيه السجاعى على ابن عقيل : ٥١ ، تاج العروس : ١٠ / ٣١٩ (كنى) ، الهمع : ١ / ٢٤٦ ، المطالع السعيده : ١٥٠ ، حاشيه يس على شرح الفاكهى للقطر : ١ / ١٩٩.

٨- هو على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم ، الهاشمى القرشى أبو الحسن ، الملقب بزین العابدين ، رابع الأئمه الاثنى عشر عند الإماميه ، وأحد من كان يضرب بهم المثل فى الحلم والورع ، ولد بالمدينه سنة ٣٨ هـ ، وتوفى بها سنة ٩٤ هـ ، وليس للحسين السبط عقب إلّا منه . - انظر ترجمته فى حليه الأولياء : ٣ / ١٣٣ ، صفه الصفوه لابن الجوزى : ٢ / ٥٢ ، طبقات ابن سعد : ٥ / ١٥٦ ، تاريخ ابن الوردى : ١ / ١٨٠ ، الأعلام : ٤ / ٤٧٧ ، تاريخ يعقوبى : ٣ / ٤٥ ، نزّه الجليس للعباس الموسوى :

المعجمه - ك- «أنف النّاقه» لقب جعفر بن قريع (١)، وسبب جريان هذا اللقب عليه : أنّ أباه ذبح ناقه وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ، ولم يبق إلا- رأس الناقه ، فقال له أبوه : شأنك به ، فأدخل يده في / أنف الناقه ، وجعل يجزّه ، فلقب (٢) به ، وكان يغضب من هذا اللقب (٣).

وقوله :

وأخرن ذا إن سواه صحبا

الإشارة ب- «ذا» إلى اللقب ، يعنى : أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره عن الاسم أو الكنيه ، لأنّ قوله : «سواه» شامل لهما ، ك- «زيد زين العابدين ، أو أنف النّاقه» ، و «أبي حفص عمر» ، وهذا فى الغالب ، وربما تقدّم اللقب على الاسم ، كقول أوس (٤) أخى عباده بن الصّامت (٥) رضى الله عنهما . :

ص: ١٢١

١- هو جعفر بن قريع بن عوف من تميم من عدنان ، جد جاهلى ، كان لقبه «أنف الناقه» وبه عرف بنوه ، وكانوا يكرهون هذا اللقب ، حتى قال فيهم الحطيئه : قوم هم الأنف والأذنان غيرهم ومن يسوّى بأنف النّاقه الدّنيا فانقلب مدحا. انظر ترجمته فى الأعلام : ١٢٦ / ٢ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ .

٢- فى الأصل : فقلب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ .

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٦٣ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٨ / أ).

٤- هو أوس بن الصّامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن قيس بن ثعلبه بن غنم بن سالم بن عوف ابن الخزرج الأنصارى ، أخو عباده بن الصّامت ، صحابى جليل ، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان شاعرا ومن شعره البيت المذكور ، سكن بيت المقدس ، وتوفى بالرملة من أرض فلسطين سنة ٣٤ هـ وهو ابن ٧٢ سنة. انظر ترجمته فى الإصابه لابن حجر (تحقيق البجاوى) : ١ / ١٥٦ ، أسد الغابه لابن الأثير : ١ / ١٧٧ ، الاستيعاب لابن عبد البر : ١ / ١١٨ ، تجريد أسماء الصحابه للذهبي : ٣٦ .

٥- هو عباده بن الصّامت بن قيس بن أصرم الخزرجى الأنصارى ، أبو الوليد ، صحابى جليل شهد بدرًا وأحدا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ممن جمع القرآن فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، توفى بالرملة سنة ٣٤ هـ ، وهو ابن ٧٢ سنة وقيل : توفى سنة ٤٥ هـ. انظر ترجمته فى الإصابه : ٣ / ٦٢٤ ، أسد الغابه : ٣ / ١٦٠ ، الاستيعاب : ٢ / ٨٠٧ ، تجريد أسماء الصحابه : ٢٩٤ .

فقدّم اللقب وهو «مزيقيا» على الاسم ، وهو «عمرو» ، وعليه عمل الناس اليوم.

ومشى ابن هشام فى التوضيح (٢) على أنه لا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم أو لقب ، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب ، وتأخيرها عنهما ، لأنّ فى نسخه أخرى من الخلاصه :

...

وذا اجعل آخرًا إذا اسما صحبا

فالإشارة ب- «ذا» إلى اللقب ، وهى أصرح فى المراد ، ولكن قال المرادى : «وما سبق أولى ، لأنّ هذه النسخه لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية». انتهى (٣).

ولك أن تقول : أمّا كونها لا يفهم منه حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق ، وغير مسلم باعتبار المفهوم ، وأمّا كونها أولى فممنوع (٤) ، لأنها تفهم غير الصواب.

ثمّ قال رحمه الله تعالى (٥) / :

وإن يكونا مفردين فأضف

حتما وإلا أتبع الذى ردف

ص: ١٢٢

١- صدر بيت من الوافر لأوس بن الصامت ، وعجزه : أبوه منذر ماء السّماء وروى فى الأسد والاستيعاب «عامر» بدل «منذر». مزيقيا : لقب عمرو ، وعمرو - بالجر - عطبف بيان على «مزيقيا» ، أو بدل منه ، وسبب جريان هذا اللقب على «عمرو» : أنه كان من ملوك اليمن ، وكان يلبس كل يوم حليتين ، فإذا أمسى مزقهما كراهيه أن يلبسهما تانيا ، أو أن يلبسهما غيره. و «منذر» : أحد أجداده لأمه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيره ، وماء السماء : لقب منذر ، واختلف فى سبب جريانه عليه ، فقيل : لحسن وجهه ، وقيل : إن أمه كان يقال لها : «ماء السماء» لحسنها ، واشتهر المنذر بلقب أمه ، واسمها ماويه بنت عوف بن جشم بن الخزرج. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٩١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٣٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٩٨ ، أوضح المسالك : ٢٥ ، الخزانة : ٤ / ٣٦٥ ، أسد الغابه : ١ / ١٧٧ ، الاستيعاب : ١ / ١١٨ ، السراج المنير للزبيدي (مخطوط) : ١٢٧.

٢- انظر أوضح المسالك : ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢١.

٣- انظر شرح المرادى : ١ / ١٧١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٢.

٤- فى الأصل : ممنوع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٢.

٥- فى الأصل : ثم قال رحمه الله تعالى. مكرر.

يعنى : أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم ، وكانا مفردين أى : غير مضافين ، ولا- أحدهما ، ك- «سعيد كرز» - بضم الكاف ، وسكون الراء المهملة ، وفي آخره زاي ، وهو فى الأصل : خرج الرّاعى (١) - ، فأضف الاسم إلى اللقب وجوبا (٢) - ولا مدخل هنا للكنية (٣) فإنّها من قبيل المضاف ، ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف إليه ، لأنّه قد ذكر قبل هذا : أنّه يجب تأخيره - وهذا مذهب جمهور البصريين (٤).

ويردّه النّظر من جهتي الصّناعه والسّماع :

أما الصّناعه : فلأنّ لو أضفنا الأوّل إلى الثّانى لزم إضافه الشّيء إلى نفسه ، وهو باطل .

وأما السّماع : فقولهم : «هذا يحيى عينان» بغير إضافه ، وإلا لقالوا : «عينين» .

وقد ردّ هذين الوجهين الشّيخ خالد فى شرح التّوضيح (٥) .

ص : ١٢٣

١- ويطلق على اللثيم والحاذق أيضا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٣٠ ، اللسان : ٥ / ٣٨٥٣ (كرز).

٢- وذلك إن لم يمنع من الإضافة مانع ، كما إذا كان الاسم مقرونا ب- «أل» كالحارث قفه ، أو اللقب وصفا فى الأصل مقرونا بأل ك- «هارون الرشيد» ، ومحمد المهدي ، فلا- يضاف الأوّل إلى الثّانى ، نص على ذلك ابن خروف. انظر التصريح على التّوضيح : ١٢٢ - ١٢٣ ، إرشاد الطالب النييل (٥٩ / أ).

٣- فى الأصل : لثيه. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٦.

٤- وذلك على تأويل الأوّل بالمسمى ، والثّانى بالاسم ، والمعنى هنا : مسمى هذا اللقب ، وذلك تخلصا من إضافه الشّيء إلى نفسه. وذهب الكوفيون - منهم الفراء - والزجاج من البصريين إلى جواز إتباع الثّانى للأوّل على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو «هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيدا كرزاً ، ومررت بسعيد كرز» والقطع على النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو «مررت بسعيد كرزاً وكرزاً» ، أى : أعنى كرزاً ، وهو كرز ، وعليه جرى ابن مالك فى التسهيل وشرحه ، واختاره الرضى. انظر التصريح على التّوضيح : ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، التسهيل : ٣٠ - ٣١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٥٠ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٩ ، شرح التسهيل : ١ / ١٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ١٧١ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٣٠ ، الهمع : ١ / ٢٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٧٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٤.

٥- فقال فى (١ / ١٢٣) : وأجيب عن الأوّل بأنه من إضافه المسمى إلى الاسم ، فمعنى «جاءنى سعيد كرز» بإضافه : جاءنى مسمى هذا الاسم ، وإنما أول الأوّل بمسمى والثّانى بالاسم ، لأن الأوّل هو المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه إنما هو المسمى ، فلزم أن يقصد بالثّانى مجرد اللفظ. وأجيب عن الثّانى بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغه من يلزم المثنى الألف مطلقاً.

وقوله : «وإلا أتبع الذى ردف» يعنى : وإن لم (١) يكونا مفردين أتبع الآخر الأول ، أى (٢) : اجعله تابعا له فى الإعراب ، وتبعيته له : إما على بدل الكل من الكل ، أو عطف بيان .

وشمل قوله : «وإلا» ثلاث صور :

- أن يكونا مضافين ، نحو «هذا عبد الله أنف الناقه» .

- أو الأول مضافا ، والثانى مفردا ، نحو «عبد الله كرز» .

- أو الأول مفردا ، والثانى مضافا ، نحو «هذا زيد أنف الناقه» .

والإتباع فى جميع / ذلك واجب على المختار (٣) .

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومنه منقول كفضل وأسد

وذو ارتجال كسعاد وأدد

يعنى : أن العلم ضربان : منقول ومرتجل .

فالمنقول : ما تقدم (٤) له استعمال قبل العلميه .

ويكون منقولا من المصدر ك- «فضل» ، وهو فى الأصل مصدر «فضل يفضل فضلا» .

ومن اسم العين ك- «أسد» ، فإنه فى الأصل اسم جنس للحيوان المفترس .

ومن الصفة ك- «حسن» ، فإنه فى الأصل صفة مشبّهه من «حسن يحسن» .

ومن الفعل الماضى ك- «شمر» لفرس (٥) ، أو المضارع ك- «يشكر» لرجل ،

ص : ١٢٤

١- فى الأصل : لا . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٦ .

٢- فى الأصل : ورأى . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٦ .

٣- وقال الرضى : «وإن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافه الاسم إلى اللقب ، والإتباع بيانا أو بدلا ، ولك القطع إلى الرفع بإضمام «هو» أو إلى النصب بإضمام «أعنى» . انتهى . ولم يذكر الناظم القطع بالإتباع هنا ولا فى شرح الكافيه ، وذكره فى شرح التسهيل . انظر شرح الرضى : ٢ / ١٣٩ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٣٠ ، شرح المكودى : ١ / ٥٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٥٠

- ، شرح التسهيل : ١ / ١٩٣ ، شرح ابن الناظم : ٧٤ ، شرح الأشموني : ١ / ١٣٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٧٢ ، الهمع : ١ / ٢٤٧ .
- ٤- فى الأصل : ما نقل . انظر شرح المكودى : ١ / ٥٧ .
- ٥- فى الأصل : كفرس . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ ، وانظر اللسان : ٤ / ٢٣٢٣ (شمر) ، شرح الأشموني : ١ / ١٣١ .

وهو نوح عليه السلام (١)، أو الأمر كـ - «إصمت» لبريه ، قال الرضوي (٢) : وكسر الميم منه ، والمسموع في الأمر الضم ، لأن الأعلام كثيرا ما يغير لفظها (٣) عند النقل . انتهى (٤).

ومن الحرف ، كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف ، قاله الفخر الرازي في شرح المفصل (٥).

ومن الجملة الفعلية كـ - «شاب قرناها» أي : ذؤابتا شعرها (٦) ، أو الاسم كـ - «زيد منطلق» ، وليس بمسموع ، كما قال في شرح التسهيل (٧) ، ولكنهم قاسوه (٨).

والمرتجل - أي المبتكر (٩) - : ما لم يتقدم له استعمال قبل العلميه ، كـ - «سعاد» اسم امرأه ، و «أدد» علم لرجل ، وهو أبو قبيله من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان (١٠) بن سبأ (١١)(١٢).

ص: ١٢٥

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ ، إرشاد الطالب النبيل (٦٠ / ب).

٢- هو محمد بن الحسن الاسترابادي السمناني نزيل النجف ، رضى الدين ، نجم الدين ، عالم بالعربيه من أهل استراباد (من أعمال طبرستان) ، اشتهر بكتابه الوافيه فى شرح الكافيه ، وشرح الشافيه لابن الحاجب ، توفى سنة ٦٨٦ هـ . انظر بغيه الوعاة : ٢٤٨ ، هديه العارفين : ٢ / ١٣٤ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٤٧ ، معجم المؤلفين : ٩ / ١٨٣ ، شذرات الذهب : ٥ / ٣٩٥ ، كشف الظنون : ١٠٢١ ، ١٣٧٠ ، الخزانة : ١ / ٢٨ .

٣- فى الأصل : لفظهما . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٨ .

٤- انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ .

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ ، إرشاد الطالب النبيل (٦١ / أ).

٦- انظر اللسان : ٥ / ٣٦٠٧ (قرن) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ .

٧- قال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ١٩١) : «ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ .

٨- قاسه النحاه على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية ، وجعلوه قسيما له على تقدير التسميه بها . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ .

٩- من ارتجل الخطبه والشعر إذا ابتدأهما من غير تهيو لهما قبل ، فكأنه مأخوذ من قولهم : «ارتجل الشىء» إذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٦٥ ، اللسان : ٣ / ١٦٠٠ (رجل) ، حاشيه الصبان : ١ / ١٣١ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٨ .

١٠- فى الأصل : هلال . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ .

١١- ابن يشجب بن يعرب بن قحطان بن حمير . وذكر العصامى فى شرح الفريد : أنه من أجداد النبى صلى الله عليه وسلم . انظر معجم قبائل العرب : ٣ / ١٠٠٢ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ٣٥ ، الخزانة : ٢ / ٣٨٤ ، الصحاح واللسان (أدد) ، شرح الفريد : ١٦٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٥ .

١٢- وما ذكر من تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور ، وهو فى ذلك متابع للناظم. وعن سيويه : الأعلام كلها منقوله ، لأن الأصل فى الأسماء التنكير ، وعن الزجاج : كلها مرتجله ، لأن الأصل عدم النقل ، والمرتجل عنده : ما لم يقصد فى وصفه النقل من محل آخر إلى هذا. وذهب أبو حيان إلى أن الذى علميته بالغلبه لا منقول ولا مرتجل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٦ ، شرح التسهيل : ١ / ١٩٠ ، التسهيل : ٣٠ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٨ ، شرح الأشموني : ١ / ١٣١ ، الهمع : ١ / ٢٤٧ ، شرح المرادى : ١ / ١٧٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ٢٥٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجمله وما بمزج ركبًا

/ ذا إن بغير وية تم أعربا

وشاع في الأعلام ذو الإضافة

كعبد شمس وأبى قحافه

يعنى : أن العلم ينقسم أيضا إلى مفرد ك- «زيد» ، وإلى مركب ، وهو ثلاثة أنواع :

- مركب إسنادي : وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ك- «برق نحره» ، وإلى هذا أشار بقوله : «وجمله» وهذا النوع مبني ، وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسميه به.

- ومركب مزجي - أي : مخلوط - وهو : كل كلمتين نزلت ثانيتهما (١) منزله تاء التانيث مما قبلها ، وحكم الجزء الأول أن يفتح آخره ، ك- «بعلبك» (٢) ، إلا أن يكون «ياء» فيسكن ، ك- «معدى كرب» ، وحكم الثاني أن يعرب بالضمه رفعا والفتحه نصبا وجزا إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلميه ، إلا أن يكون الجزء الثاني كلمه «ويه» ، فيبنى على الكسر فى الأشهر عند سيبويه ، ك- «عمرويه» (٣) ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وما بمزج ركبًا ذا إن بغير وية تم -

ص: ١٢٦

١- فى الأصل : نزل ثانيها. انظر التصريح على التوضيح : ١١٨ / ١.

٢- بعلبك : اسم بلد بالشام ، والأغلب عليها التانيث ، وهو مركب من «بعل» اسم صنم ، و «بك» اسم صاحب هذه البلده. انظر معجم البلدان : ١ / ٤٥٣ ، اللسان : ١ / ٣١٧ (بعل) ، مراصد الاطلاع : ١ / ٢٠٧ ، معجم ما استعجم : ١ / ٢٦٠.

٣- وذلك لأنه مركب من اسم وصوت مشبه للحرف فى الإهمال ، أو لأنه أعجمى لا معنى له عندهم ، أو ليفرقوا بين التركيب مع الأعجمى وبينه مع العربى ، وهو اللغه الفصحى ، وقيل : وقد يبنى على الفتح ك- «خمسه عشر» ، وأجاز الجرمى إعرابه إعراب ما لا ينصرف. انظر الكتاب : ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٨ ، الهمع : ١ / ٢٤٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١ / ٧٣ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٣٤ ، البهجه المرضيه : ٢٨ ، شرح الشذور : ١ / ٦٦ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، شرح المكودى : ١ / ٥٧.

بفتح التاء المثناة - أعربا. ف- «ذا» إشاره (١) للمركب تركيب مزج ، وأطلق هنا في الإعراب ، ومراده إعراب ما لا ينصرف على ما يتبّه عليه في باب الصّرف.

- ومركب إضافي : وهو الغالب ، وهو كلّ اسمين نزل ثانيهما (٢) منزله التّونين ، مما قبله ، وإنّما كان هو الغالب لأنّه أكثر المركّبات ، لأنّ منه الكنى وغيرها ، وإلى ذلك أشار بقوله / : «وشاع» ، ومثّل بمثال (من غير الكنى وهو «عبد شمس» ، ومثال من الكنى وهو «أبو» (٣) قحافه).

وحكمه أن يجري الجزء الأول - وهو المضاف - بحسب العوامل ، ويجزّ الثاني - وهو المضاف إليه - بالإضافه دائما.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ووضعوا لبعض الاجناس علم

كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

هذا هو النوع الثاني من العلم ، وهو العلم الجنسيّ.

يعنى : أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاما ، هي في اللفظ كالعلم الشّخصيّ ، فيمتنع من دخول «أل» عليه ، فلا يقال : «الأسامه» ، (كما لا يقال «الزّيد» ويمتنع من الإضافه ، فلا يقال : «أسامتكم») (٤) ، كما لا يقال : «زيدكم» ، إلا إن قصد فيهما الشّيع (٥) ، ومن الصّرف (٦) - وهو التّونين - فلا (٧) يجزّ بالكسره (ولا ينون) (٨) إن كان ذا سبب آخر مع العلميه ، كالتأنيث اللفظيّ في «أسامه» ، وكزياده الألف والتّون في «حمار قبان» (٩) ، وكوزن الفعل في

ص: ١٢٧

- ١- في الأصل : قد أشار. بدل : ف- «ذا» إشاره. انظر شرح المكوذي : ١ / ٥٧.
- ٢- في الأصل : ثانيها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١١٨.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكوذي : ١ / ٥٨.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤.
- ٥- في المسألتين ، لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد ، وذلك مأمون بالشّيع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤.
- ٦- أي : ويمتنع من الصّرف.
- ٧- في الأصل : ولا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤.
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤.
- ٩- حمار قبان : دويبه تشبه الخنفساء ، وهي أصغر منها ذات قوائم كثيره ، إذا لمسها أحد اجتمعت كالشيء المطوى ، وأهل الشام يسمونها : «قفل قفيله» وهو فعلان من «قب» ، لأن العرب لا تصرفه ، وهو معرفه عندهم ، ولو كان فعلا لصرفته ، لأن النون

أصلية. انظر اللسان : ٢ / ٩٩٣ (حمر) ، المصباح المنير : ١ / ١٥٠ (حمر) ، حاشيه يس : ١ / ١٢٤.

«بنات أوبر» - علما على ضرب من الكمأه (١) - ، و «ابن آوى» - وهو حيوان كريبه الرّائحه فوق الثّعلب ودون الكلب ، وفيه شبه من الذّئب ، وشبهه من الثّعلب ، طويل المخالب والأظفار ، صياحه يشبه صياح الصبيان. قاله الكمال الدّميرى (٢) - ، ويبدأ به ، ويأتى الحال منه ، كقولك : «أسامه أجزأ من ثعاله» ، و «هذا أسامه مقبلا» ، وهذا معنى قوله : «كعلم الأشخاص لفظا».

ومدلولها مع ذلك شائع كالنكره ، لأنّه شائع فى جماعه لا يختصّ به واحد دون آخر ، كما أنّ النكره نحو «رجل» كذلك ، وهذا معنى قوله / «وهو عم» أى : ومدلوله شائع.

وفهم من قوله : «لبعض الأجناس» أنّها لم تضع (٣) ذلك لجميع الأجناس.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

من ذاك أمّ عريط للعقرب

وهكذا ثعاله للثّعلب

ومثله بزّه للمبرّه

كذا فجار علم للفجره

علم الجنس على ضربين :

ص: ١٢٨

١- الكمأه : هى التى إلى الغبره والسواد ، والجبأه إلى الحمرة ، والفقعه البيض ، وفى الحديث : الكمأه من المن ، وماؤها شفاء للعين. انظر اللسان : ٥ / ٣٩٢٦ (كمأ).

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٤ ، وفى حياه الحيوان الكبرى (١ / ١٥٢) قال الدّميرى : «ابن آوى ، وكنيته أبو أيوب وأبو ذؤيب ، وأبو كعب ، وأبو وائل ، وسمى ابن آوى لأنه يأوى إلى عواء أبناء جنسه ، ولا يعوى إلا ليلا ، وذلك إذا استوحش وبقى وحده ، وصياحه يشبه صياح الصبيان ، وهو طويل المخالب والأظفار ، يعدو على غيره ويأكل مما يصيد من الطيور وغيرها ، وخوف الدجاج منه أشد من خوفها من الثّعلب ، لأنه إذا مرّ تحتها وهى على الشجره أو الجدار تساقطت ، وإن كانت عددا كبيرا». والكمال الدّميرى هو : محمد بن موسى بن عيسى بن على الدّميرى الأصل (نسبه إلى دميّره قريه بمصر) القاهرى الشافعى ، كمال الدين ، أبو البقاء ، أديب نحوى ناظم فقيه أصولى محدث مفسر ، ولد فى أوائل سنه ٧٤٢ هـ ، وأخذ عن بهاء الدين السبكى وغيره ودرس فى الأزهر وبمكه ، وتوفى بالقاهره سنه ٨٠٨ هـ ، من آثاره : حياه الحيوان الكبرى ، النجم الوهاج فى شرح منهاج الطالبين فى فروع الفقه الشافعى ، شرح المعلقات السبع ، وغيرها. انظر ترجمته فى الضوء اللامع : ١ / ٥٩ ، حسن المحاضره : ١ / ٢٤٩ ، شذرات الذهب : ٧ / ٧٩ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٨٦ ، البدر الطالع : ٢ ، ٢٧٢ ، روضات الجنات : ٢٠٨ ، الأعلام : ٧ / ١١٨ ، هديه العارفين : ٢ / ١٧٨ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ٦٦ ، الفوائد البهيه : ٢٠٣.

٣- فى الأصل : توضف. انظر شرح المكودى : ١ / ٥٨.

أحدهما : جنس ما لا يؤلّف للواضع (١) ، كـ «السباع» وهي : ما له ناب (٢) و «الحشرات» وهي : صغار دوابّ الأرض (٣).

فـ «السباع» كـ «أسامه» للأسد (٤) ، وكنيته أبو الحارث (٥) ، و «ثعاله» للثعلب ، وكنيته (٦) أبو الحصين (٧) ، و «ذؤاله» للذئب ، وكنيته (٨) أبو جعده (٩).

«والحشرات» نحو «أمّ عريط» كنيه (١٠) للعقرب ، واسمها شبوه (١١) ، وإلى هذا الضرب أشار الناظم بقوله :

ص : ١٢٩

١- فى الأصل : للوضع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٢- السبع : يقع على ما له ناب من السباع ، ويعدو على الناس والدواب فيفترسها مثل الأسد والذئب والنمر والفهد وما أشبهها ، والثعلب وإن كان له ناب ليس بسبع لأنه لا يعدو على صغار المواشى ، وكذلك الضبع لا تعد من السباع العاديه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥١ ، اللسان : ٣ / ١٩٢٥ (سبع).

٣- وذلك كاليرابيع ، والقنافذ ، والضباب ، ونحوها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، اللسان : ٢ / ٨٨٣ (حشر).

٤- فى الأصل : لأسد. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، ومن أشهر أسمائه : البيهس ، والجخدب ، والحارث ، وحيدره ، والدواس ، والرئبال ، وزفر ، والسبع ، والصعب ، والضرغام ، والضيغم ، والطيثار ، والغضنفر ، والقصوره ، والليث ، وغيرها ، قال الدميرى : كثره الأسماء تدل على شرف المسمى. انظر حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٥- ويكنى أيضا بأبى الأبطال ، وأبى حفص ، وأبى الأضياف ، وأبى الزعفران ، وأبى شبل ، وأبى العباس. انظر حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٦- فى الأصل : ولنيته. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٧- ويكنى أيضا بأبى النجم وأبى نوفل ، وأبى الوثاب وأبى الخبص. انظر حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٢٤٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٨- فى الأصل : ولنيته. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٩- ويكنى أيضا بأبى ثمامه ، وأبى جاعد ، وأبى رعله ، وأبى العطلس ، وأبى كاسب ، وأبى سلعامه ، وأبى سبله ، وأبى مذقه ، لأن لونه كذلك ، قال الشاعر : حتّى إذا جنّ الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط انظر حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٥١١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

١٠- فى الأصل : لنيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

١١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، شرح المرادى : ١ / ١٨٥ ، اللسان : ٤ / ٢١٩١ (شبا) ، شرح المكودى : ١ / ٥٩ ، وتكنى أيضا بأم ساهره ، واسمها بالفارسيه الرشك. انظر حياه الحيوان للدميرى : ٢ / ٥٠.

من ذك أم عريط ...

... البيت

وثانيهما : أمور معنويه ك- «سبحان» علما للتسييح ، بمعنى التنزيه ، ينصب كما ينصب مسماه ، ثم استعملوه مكان «يسبح» وصار بدلا من اللفظ بالفعل ، والمعنى : براءه الله من الشؤء ، قاله (ابن) (١) إياز (٢).

وردّ جعله علما بملازمته للإضافه ، قاله ابن هشام فى الجامع الصّغير (٣).

و «يسار» - بفتح الياء المثناه تحت ، والسّيين المهمله وكسر الرّاء - علما للميسره (٤) ، بمعنى : اليسر ، و «فجار» - بفتح الفاء والجيم ، وكسر الرّاء - علما للفجره - بسكون (٥) الجيم بمعنى : الفجور - ، و «برّه» - بفتح الموحّده ، وتشديد الرّاء - علما للمبرّه ، بمعنى : البرّ ، وإلى هذا الضّرب أشار الناظم بقوله :

ومثله برّه للمبرّه

... البيت

ص: ١٣٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، إرشاد الطالب النبيل (١٣ / أ). وفى معانى القرآن وإعرابه للزجاج (١ / ١١٠) : «وقال سيويه وغيره من النحويين : إن معنى «سبحان الله : براءه الله من الشؤء وتنزيهه من الشؤء». انتهى. وفى الكتاب (١ / ١٦٣) : «وزعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك : براءه الله من الشؤء ، كأنه يقول : أبرأ براءه الله من الشؤء». انتهى. وانظر اللسان (سبح). وابن إياز هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمد ، العلامه جمال الدين ، قيل عنه : إنه أوحّد زمانه فى النحو والتصريف ، قرأ على التاج الأرموى وغيره ، وأجاز له الشيوخ ، وكان دمث الأخلاق ، ولى مشيخه النحو بالمستنصرىه ، وتوفى ليله ١٣ ذى الحجه سنه ٤٨١ هـ ، من آثاره : قواعد المطارحه والإسعاف فى الخلاف ، شرح الضرورى لابن مالك ، شرح فصول ابن معطى. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٢٣٢ ، الأعلام : ٢ / ٢٣٤ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٣١٦ ، كشف الظنون : ٨٥ ، ٤١٢ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦٩.

٣- انظر الجامع الصّغير لابن هشام : ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥ ، إرشاد الطالب النبيل (٦٣ / أ).

٤- فى الأصل : للمسرّه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

٥- فى الأصل : لا بسكون. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٥.

ثم قال رحمه الله تعالى : بدأ لمفرد مذكر أشر

بذى وذه تي تا على الأثني اقتصر

هذا هو النوع الثالث من المعارف ، وهو أسماء الإشارة : وهى كل اسم دلّ على مسمى وإشاره (١) إليه ، والمشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعه ، فهذه ثلاثه ، وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث ، فهذه (ستّه) (٢) تحصّلت من ضرب اثنين فى ثلاثه ، وكل واحد من هذه السّيته إما قريب المسافه أو بعيدها ، فهذه اثنا عشر تحصّلت من ضرب اثنين فى ستة ، وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانيه عشر ، قامت من ضرب ثلاثه فى السّيته.

فللمفرد المذكر فى القرب أربعة : «ذا» - بألف ساكنه (٣) - وعليه اقتصر الناظم فى قوله :

ص: ١٣١

- ١- فى الأصل : وأشار. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٦ ، التسهيل : ٣٩.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٦.
- ٣- واختلف البصريون فى الحروف التى وضع عليها ، فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله : «ذى» بتشديد الياء ، إلا أنهم حذفوا الياء الثانيه ، فبقى «ذى» فأبدلوا من الياء ألفا لثلاثا يلتحق ب- «كى». وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى «ذا» : «ذوى» بفتح الواو ، لأن باب «شويت» أكثر من باب «حييت» ، فحذفت اللام تأكيدا للإيهام ، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وذهب الكوفيون ووافقهم السهيلي إلى أن الاسم فى «ذا» الذال وحدها ، والألف زائده ، لسقوطها فى التنبيه. ورد بأنه ليس فى الأسماء الظاهره القائمه بنفسها ما هو على حرف واحد ، وأما حذفها فى التنبيه ، فلالتقاء الساكنين ، وقد عوض منها تشديد النون. واختلف فى وزنها أيضا ، فقيل : «فعل» بتحريك العين ، قال السيوطى : وهو الأصح ، لأن الانقلاب عن المتحرك أولى. وقيل : «فعل» بسكون العين ، لأنه الأصل. انظر الإنصاف (مسأله : ٩٥) : ٢ / ٦٦٩ ، الهمع : ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠ ، شرح المرادى : ١ / ١٨٧ ، ١٨٨ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٣٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٧ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٥٩.

و «ذاء» - بهمزه مكسوره بعد الألف - ، و «ذائه» - بهاء مكسوره بعد الهمزه المكسوره - ، و «ذاؤه» - بهاء مضمومه - .

وللمفرد المؤنث في القرب عشره : «ذى ، وتى» - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - و «ذهى ، وتهى» - بإشباع الكسره - ، و «ذه ، وته» - باختلاس الحركه ، وهو الإسراع بها ، لا ترك الإشباع - ، و «ذه ، وته» - بالإسكان للهاء - ، و «ذات ، وتا» - بضم التاء من «ذات» - ، واقتصر الناظم منها على أربعة ، أشار إليها بقوله :

بذى وذه ، تى تا (١) على الأثنى اقتصر

وليس المراد أنه لا يشار إلى المفرد المؤنث إلا بها ، فإنه يشار إليه بغيرها ، كما سمعت ./

ثم قال رحمه الله تعالى (٢) :

وذا تان للمثنى المرتفع

وفى سواه ذين تين اذكر (٣)

تطع

أى : للمثنى القريب «ذان» فى التذكير ، و «تان» فى التأنيث ، بالألف فيهما رفعا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وذا تان للمثنى المرتفع

لأن الألف علامه الرفع فى التثنيه.

وقوله : «وفى سواه» أى : فى سوى المرتفع ، أو فى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع ، وسوى الرفع هو النصب والجر ، فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض ب- «ذين ، وتين» - بالياء - ، لأن الياء علامه النصب والجر فى التثنيه.

ونحو (إن هذان) - بالألف ، وتشديد نون «إن» - (لساحران) (٤) [طه : ٦٣] مؤول : .

ص: ١٣٢

١- فى الأصل : وتا. انظر الألفيه : ٢٢ ، شرح المكودى : ١ / ٥٩.

٢- فى الأصل : ثم قال رحمه الله تعالى. مكرر.

٣- فى الأصل : اذكره. انظر الألفيه : ٢٢ ، شرح المكودى : ١ / ٦٠.

٤- وهذه قراءه نافع ، وابن عامر ، وأبى بكر ، وحمزه ، والكسائى ، وأبى جعفر ، ويعقوب ، وخلف ، وفيها أوجه سيذكرها

الشارح. وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف «إن» و «هذان» بالألف مع تشديد النون. وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون «هذان» ، ووافق ابن محيص. وهاتان القراءتان أفصح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطاً ، فقليل : إن «إن» المخففه من الثقيله أهملت ، و «هذان» مبتدأ و «لساحران» الخبر ، واللام للفرق بين النافيه والمخففه على رأى البصريين ، وقيل : «إن» بمعنى «ما» ، واللام بمعنى «إلا» ، كما سيأتى. ويصدق قراءه حفص ما يروى عن أبى أنه قرأ «ما هذان إلا ساحران» ، وروى عنه أيضا أنه قرأ «إن هذان إلا ساحران». وقرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر «إنّ» بتشديد النون ، و «هذين» بالياء ، مع تخفيف النون ، وهذه القراءه واضحه من حيث المعنى ، لأن «هذين» اسم «إن» نصب بالياء ، و «لساحران» خبرها ، ودخلت اللام للتأكيد ، ولم يجز الزجاج هذه القراءه لأنها خلاف المصحف. انظر هذا فى المصادر الآتية.

إمّا على حذف (١) اسم ، أو (٢) ضمير شأن على حدّ «إنّ بكّ زيد مأخوذ» ، واللام داخله على مبتدأ محذوف ، والأصل : إنّه هذان لهما ساحران.

أو على أنّ «إنّ» بمعنى : نعم ، وهى لا تعمل شيئاً ، لأنها حرف تصديق ، فلا اسم لها ولا خبر.

أو على أنّه جاء على لغة خثعم ، فإنّهم لا يقلبون ألف المثني ياء فى حالة النصب والجرّ.

أو على أنّ الألف الموجوده ألف المفرد ، وألف التنبيه حذف لاجتماع الألفين ، وألف المفرد لا تقلب ياء.

أو على أنّه جىء به على أول أحواله ، وهو الرفع ، كما فى «اثنان» قبل التركيب.

أو على أنّ «إن» نافية بمعنى : ما (٣) ، واللام بمعنى : «إلّا» الإيجابيه ، كما يقول به الكوفيون (٤).

أو على (٥) / أنّه مبنئ لدلالته على معنى الإشاره ، واختار هذا ابن الحاجب (٦).

ص: ١٣٣

١- فى الأصل : حد. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧.

٢- فى الأصل : أن. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧.

٣- وهذا بناء على قراءه حفص أو ابن كثير كما تقدم آنفاً.

٤- فى الأصل : تقول به الكوفيين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧. واستدل الكوفيون على مجىء اللام للاستثناء بقوله : أمسى أبان ذليلاً بعد عزّته وما أبان لمن أعلاج سودان وعند البصريين اللام هى اللام الفارقه ، وهى الواقعه بعد «إن» المخففه ، فارقه بين «إن» المذكوره و «إن» النافيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧ ، مغنى اللبيب : ٣٠٦ ، الجنى الدانى : ١٣٣ - ١٣٤ ، إرشاد الطالب النبيل : (٦٤ / أ).

٥- فى الأصل : وعلى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧.

٦- قال ابن الحاجب فى الأمالى النحويه (١ / ٦٢) : «إن هذان لساحران» وهى مشكله ، وأظهرها أن يقال : «إن «هذا» مبنئ ، لأنه من أسماء الإشاره ، فجاء فى الرفع والنصب والجر على حال واحده ، وهى لغة واضحه» انتهى. وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٧ ، مغنى اللبيب : ٥٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٦٤ / أ). وانظر قراءات الآيه والتأويلات المتقدمه فى إتحاف فضلاء البشر : ٣٠٤ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٦١ - ٣٦٤ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٢٣ ، إعراب ابن النحاس : ٣ / ٤٤ - ٤٧ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ١٤٤ - ١٤٦ ، الخزانة : ٧ / ٤٥٣ ، ١٠ / ٣٢٤ ، شرح الشذور : ٤٦ - ٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل : (٦٤ / أ) ، الفوائد الضيائيه : ٢ / ٩٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١ ، الأمالى النحويه : ١ / ٦٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٦٠ ، اللسان : ١ / ١٥٦ (أنن). وابن الحاجب هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الكردى الدوينى الأصل ، الأسناني المالكى المعروف بابن الحاجب ، أبو عمرو ، جمال الدين ، من كبار العلماء فى العربيه ، فقيه مالكي ، أصولى مقرئ ، ولد فى أسنا (من صعيد مصر) سنه ٥٧٠ هـ ، ونشأ فى القاهره ، وسكن دمشق ، وتوفى بالإسكندريه سنه ٦٤٦ هـ ، من آثاره : الإيضاح فى شرح المفصل ، الكافيه

فى النحو ، الشافىه فى الصرف ، منتهى السؤل والأمل فى علمى الأصول والجدل ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٣٢٣ ،
البدايه والنهايه : ١٣ / ١٧٦ ، طبقات القراء : ١ / ٥٠٨ ، مفتاح السعاده : ١ / ١١٧ ، الأعلام : ٤ / ٢١١ ، المطالع السعيده : ١٨٨ ،
هديه العارفين : ١ / ٦٥٤.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبأولى أشر لجمع مطلقا

والمدّ أولى ، ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفا دون لام أو معه

...

يعنى : أنّ لفظ «أولى» - مقصورا عند أهل نجد من بنى تميم ، وقيس ، وربيعه ، وأسد - يشار بها للجمع مطلقا ، سواء كان مذكرا أو مؤنثا ، فتقول : «أولى الرجال ، وأولى النساء».

وقوله : «والمدّ أولى» أى : المدّ - وهو زياده الهمزة بعد الألف مكسوره - أولى من القصر فى «أولى» لأنها لغه أهل الحجاز ، ولم يجئ فى القرآن إلّا ممدودا ، كقوله عزّ ، جلّ : (ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ) [آل عمران : ٦٦] ، فتقول : «هؤُلاءِ القوم ، وهؤُلاءِ بناتى».

ويقلّ مجيئه لغير العقلاء ، كقول جرير (١) :

ص : ١٣٤

١- هو جرير بن عطيه الخطفى (حذيفه) بن بدر بن سلمه بن عوف بن كلب بن يربوع التميمى ، أبو حرزه ، أشعر أهل عصره ، ولد سنة ٢٨ هـ وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم ، وكان هجاؤه مرأ ، فلم يلبث أمامه غير الفرزدق والأخطل ، وكان عفيفا ، وهو من أغزل الناس شعرا ، توفى باليمامة سنة ١١٠ هـ (وقيل : ١١١ هـ) وعمره نيفا وثمانين سنة ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأغانى : ٣ / ٨ ، المؤلف والمختلف : ٧١ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٩٤ ، الأعلام : ٢ / ١١٩ ، معجم المؤلفين : ٣ / ١٢٩ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٥ ، الخزانة : ١ / ٧٥ .

ثم اعلم أنّ اسم الإشارة عند الناظم على مرتبتين : قريبه ، وبعيده ، وقد أشار إلى البعده بقوله :

...

... ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفا دون لام أو معه

...

يعنى : أنّك إذا أردت الإشارة إلى بعيد فأنت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقرونا بكاف المخاطب ، دون لام ، فتقول : «ذاك ، وأولا-ك» ، وبين أن تأتي به مقرونا بهما معا فتقول : «ذلك ، وأولالك» ، وهذه الكاف حرف لا اسم ، لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف ، ولذلك (٢) قيّد الكاف بقوله : «بالكاف حرفا» (٣) ، لكنّها تتصرّف تصرّف الكاف الاسميّه غالبا ، فتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبه ، ويتّصل بها علامه التشبيه / والجمعين ، فتقول : «ذاك ، وذاك (٤) ، وذاكما ، وذاكم ، وذاكن».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

واللام إن قدّمت ها ممتنع

يعنى : أنّك إذا قدّمت «ها» التي للتشبيه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه

ص: ١٣٥

١- عجز بيت من الكامل ، من قصيده لجرير فى ديوانه (٥٥١) يهجو بها الفرزدق ، وصدرة : ذمّ المنازل بعد منزله اللوى ويروى : «الأقوام» بدل «الأيام». ذم : من ذم يذم خلاف المدح ، اللوى : اسم موضع. والشاهد فى قوله : «بعد أولئك الأيام» ، حيث استعمل «أولئك» فى غير العقلاء ، كما فى قوله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصِيرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً). انظر : التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٨ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٠٨ ، الخزانة : ٥ / ٤٣٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٨٨ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٢٩ / ٩ ، شواهد الشافيه للبغدادى : ١٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٨ ، شواهد الجرجاوى : ١٨ ، شرح الأشموني : ١ / ١٣٩ ، المقتضب : ١ / ٣٢١ ، شرح ابن الناظم : ٧٧ ، معانى القرآن للأخفش : ١ / ٩١ ، ٢ / ٣٨٩ ، شواهد الكشاف : ٤ / ٥٢٨ ، أوضح المسالك : ٢٧ ، فتح رب البريه : ١ / ١٢٢ ، السراج المنير للزبيدي : (مخطوط) : ١٣٦.

٢- فى الأصل : وكذلك.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : ذك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٨.

باللام (١)، فلا يقال: «هذا لك»، وفهم منه أنه يجوز اقتران «ها» بالمجرّد، نحو «هذا، وهؤلاء»، وبالمقترن بالكاف دون اللام نحو «هذاك، وهؤلئك» (٢)، إلّا أنّ (٣) الأوّل أكثر، وهي لغة القرآن.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وبهنا أو هاهنا أشر إلى

داني المكان وبه الكاف صلا

في البعد أو بثمّ فه أو هنا

أو بهنالك انطقن أو هنا

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان (٤) دون غيره منها اثنان للمكان القريب، وهما: «هنا، وهاهنا» وإليهما أشار بقوله:

وبهنا أو هاهنا أشر إلى

داني المكان ...

أى: (إلى) (٥) المكان الداني، وهو القريب (فأضاف الصّفه إلى الموصوف.

ومنها خمسه للمكان البعيد) (٦)، وإليها أشار بقوله: «وبه الكاف صلا ... إلى آخرها».

يعنى: إذا أردت الإشارة للمكان البعيد فأنت مخير بين أن تلحق «هنا» كاف الخطاب، فتقول: «هناك»، أو تأتي ب- «ثمّ» كقوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ

ص: ١٣٦

١- وعلمه ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد، وقال غيره: ها تنبيه واللام تشبيه، فلا يجتمعان، وقال السهيلي: اللام تدل على بعد المشار إليه وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضره المخاطب، و «ها» تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرتة لا إلى ما غاب عن نظره، فلذلك لم يجتمعا، وقال السيوطي: كراهه الاستطالة. وقال ابن مالك في شرح التسهيل: ولا تلحق أيضا المقرون بالكاف في التشبيه والجمع، فلا يقال: «هذانك»، ولا «هؤلئك»، لأن واحدهما «ذاك وذلك» فحمل على ذلك مثاه وجمعه لأنهما فرعا، وحمل عليهما مثني «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى. قال أبو حيان: وهذا بناء على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلا مرتبتان، وقد ورد السماع بخلاف ما قاله في قوله: من هؤلئائك الصّال والسّمير وهو تصغير «هؤلئكن».

انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥، الهمع: ١ / ٢٦٣، التصريح على التوضيح: ١ / ١٢٨، حاشية ابن حمدون: ١ /

- ٦١، شرح الرضى : ٣٢ / ٢ ، المطالع السعيده : ١٥٦.
- ٢- فى الأصل : وهؤلا. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٢.
- ٣- فى الأصل : الان. انظر شرح المكودى : ٦١ / ١.
- ٤- فى الأصل : إلى الكاف. انظر شرح المكودى : ٦٢ / ١.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٦٢ / ١.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٦٢ / ١.

رَأَيْتَ نَعِيمًا] [الإنسان : ٢٠] ، أو تأتي ب- «هنا» مفتوحة الهاء مشدّدة النون ، فتقول : «هنا» ، أو تلحق «هنا» الكاف واللام معا فتقول : «هنالك» ، أو تأتي (١) ب- «هنا» مكسورة الهاء مشدّدة النون ، فتقول : «هنا».

وقوله : «فه» أى : انطق ، وهو أمر من «فاه يفوه».

وما ذهب (٢) إليه النّيازم / من أنّ اسم الإشارة له مرتبتان (٣) تبعه فيه ابن هشام فى التّوضيح (٤) ، وخالفه فى شرح اللّمحه ، فقال - تبعا لابن الحاجب (٥) - : «والمشار إليه إمّا قريب المسافه ، أو متوسّطها ، أو بعيدها ، فللمفرد المذكّر : «ذا» للقريب ، و «ذاك» للمتوسّط ، و «ذلك» للبعيد ، ولمثناه (٦) : «دان» للقريب ، و «ذانك» (٧) للمتوسط ، و «ذانك» (٨) للبعيد ، ولجمعه «أولاء» ، للقريب - يمدّ ويقصر - ، و «أولاك» - بالقصر - ، للمتوسّط ، و «أولئك» - بالمدّ - للبعيد ، ولمفرد المؤنث «ذى ، وتى» للقريب ، و «تيك» للمتوسط ، و «تلك» للبعيد ، ولمثناه «تان» للقريب ، و «تانك» - بالتخفيف - للمتوسط ، و «تانك» - بالتشديد - للبعيد ، ولجمعه «أولى» للقريب ، و «أولاك» للمتوسط ، و «أولئك» للبعيد». انتهى (٩).

ص: ١٣٧

١- فى الأصل : أو يأتى. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٢.

٢- فى الأصل : وذهب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩.

٣- فى الأصل : مرتبات. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩.

٤- انظر أوضّح المسالك : ٢٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩.

٥- قال ابن الحاجب فى كافيته : «ويقال : «ذا» للقريب ، و «ذلك» للبعيد ، و «ذاك» للمتوسط ، ويقال : «تلك وتانك وذانك» مشددتين ، و «أولالك» باللام ، مثل «ذلك». انظر الفوائد الضيائية شرح كافيه ابن الحاجب ٢ / ٩٨ ، كافيه ابن الحاجب بشرح الرضى : ٢ / ٢٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩ ، وإلى هذا ذهب أكثر النحويين منهم العصام فى شرح الفريد ص ٤١٣ ، وانظر الهمع : ١ / ٢٢١.

٦- فى الأصل : والمثناه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ١ / ٢٥٦.

٧- فى الأصل : ذالك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩ ، شرح اللّمحه : ١ / ٢٥٦ ، وهى بتخفيف النون.

٨- بتشديد النون. انظر شرح اللّمحه : ١ / ٢٥٦.

٩- انظر شرح اللّمحه لابن هشام : ١ / ٢٥٥ - ٢٥٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٢٩.

ثم قال رحمه الله تعالى: (١)

موصول الاسماء الذى الأنتى التى

...

هذا هو النوع الرابع من المعارف.

والموصول إما مفرد مذكر أو مؤنث ، أو مثنى أو جمع كذلك ، وقد أشار إلى الأول والثانى بقوله :

موصول الأسماء الذى الأنتى التى

يعنى : أنّ «التى» للمفرد المؤنث ، وفهم منه أنّ «الذى» للمذكر (٢).

ص: ١٣٨

١- الموصول هو ما لا- يكون جزءا تاما إلا بصله وعائده ، ويكون اسما ويسمى الموصول الاسمى ، وحرفا ويسمى الموصول الحرفى. أما الموصول الاسمى فهو كل اسم افتقر إلى الوصل بجمله خبريه أو ظرف أو جار ومجرور تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائده أو خلفه - وهو الاسم الظاهر - . وأما الموصول الحرفى فهو كل حرف أمكن تأويله مع مدخوله بمصدر ، ويحتاج إلى صلة ، ولا يحتاج إلى عائده. انظر تعريفات الجرجاني : ٢٣٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠ - ١٣١ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٥٢ ، شرح التسهيل : ٢٠٨ ، تاج علوم الأدب : ٢٠٨ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٤٣ ، معجم مصطلحات النحو : ٣٠٥.

٢- ذهب البصريون إلى أن الأصل فى «الذى» : الذى ، نحو «عمى وشجى» ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم فيه هو الذال وحدها ، وذلك لسقوط الياء فى التثنيه وفى الشعر ، ولو كانت أصلا لم تسقط ، واللام زيدت ليتمكن النطق بالذال ساكنه. ورد بأنه ليس من الأسماء الظاهره ما هو على حرف واحد. وقال الفراء : أصل «الذى» : «ذا» التى هى إشاره إلى ما بحضرتك ، ثم تقلب من الحضرة إلى الغيبه ، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف ، وحطت ألفها إلى الياء ليفرق بين الإشاره إلى الحاضر والغائب. وقال السهيلي : أصل «الذى» : ذو بمعنى صاحب ، وقدر تقديرات حتى صارت «الذى» فى غايه التعسف. وفى «الذى» ست لغات : إثبات يائه ، وحذفها مع إبقاء الكسره ، وحذفها مع إسكان الذال ، وتشديدها مكسوره ومضمومه ، والسادسه : حذف الألف واللام ، وتخفيف الياء الساكنه ، وفى «التى» تلك اللغات الستة أيضا. انظر الإنصاف (مسأله : ٩٥) ، ٢ / ٦٦٩ ، الأزهيه : ٢٩١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٥٣ - ٢٥٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٧٠ ، شرح المرادى : ١ / ٢٠٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٨٣ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٦٢ ، نتائج الفكر للتسهيل : ١٧٧ - ١٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢١١

- ٢١٢، الأصول لابن السراج : ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٥، الهمع : ١ / ٢٨٣.

وإنما قال : «موصول الأسماء» احترازا من موصول الحرف ، وهو «أن» - المفتوحة الهمزه المشدده التون - ، و «أن» - بفتح الهمزه أيضا ، وتخفيف التون - و «ما» المصدرية ، و «كى» المصدرية ، و «لو» المصدرية ، و «الذى» على وجه حكاة الفارسي (١) فى الشيرازيات (١) / ، نحو (أَوْلَمَ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) (٢) [العنكبوت : ٥١] أى : إنزالنا ، و (أَنْ تَصُومُوا) (٣) خَيْرٌ لَكُمْ [البقره : ١٨٤] أى : صومكم خير لكم ، (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) [ص : ٢٦] أى : بنسيانهم إياه ، (لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ) [الأحزاب : ٣٧] أى : لعدم كون على المؤمنين

ص : ١٣٩

١- فى الأصل : السيراجيات. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠. قال الفارسي فى المسائل الشيرازيات : الجزء الثامن (٩٥ / ب - ٩٦ / أ - مخطوط) : ويجوز فى قوله : (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) وجه آخر على ما يراه البغداديون أيضا ، وحكاة أبو الحسن عن يونس ، وهو أن يكون «الذى» مع ما بعده من الفعل - فيمن قدر «أحسن» فعلا - فى تقدير المصدر كما يرى الجميع ذلك فى «ما» فى نحو قوله : («بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ» أى : بكذبهم وهكذا قال البغداديون - أو من قال منهم - فى قوله : «وخضتم كالذى خاضوا» أن المعنى : وخضتم كخوضهم. وإلى ذلك ذهب الفراء ووافقه ابن مالك وهو اختيار ابن خروف ، وإليه ذهب ابن هشام. انظر المسائل العضديات للفارسي : ٢٠٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٦٥ ، الهمع : ١ / ٢٨٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠ ، المطالع السعيدة : ١٦٩ ، إرشاد الطالب النبيل (٦٧ / أ) ، أوضح المسالك : ٢٧.

٢- فى الأصل : نزلنا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠.

٣- فى الأصل : تصوا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠.

حرج ، (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) [البقره : ٩٦] أى : التعمير ، (وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي) (١) خاضوا [التوبه : ٦٩] أى : كخوضهم .

والمانع يدعى : أنّ الأصل «كالذين» حذفت التّون على لغه ، أو أنّ الأصل «كالخوض الذى خاضوه» فحذف الموصوف والعائد ، أو أنّ الأصل «كالجمع الذى خاضوا» ، فقال : «الذى» باعتبار لفظ الجمع ، وقال : «خاضوا» باعتبار معناه (٢) .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

واليا إذا ما ثنيا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامه

والتّون إن تشدد فلا ملامه

يعنى : أنّ «الذى ، والتّى» إذا ثنيا لا تثبت ياؤهما ، لسكونها وسكون علامه التّثنيه ، وقوله :

بل ما تليه أوله العلامه

«ما تليه» هو الدّال من «الذى» والتّاء من «التّى» ، و «أل» فى «العلامه» للعهد ، لتقدّم علامه التّثنيه ، وهى الألف رفعا ، والياء جرّا ونصبا فى قوله (٣) :

بالألف ارفع المشئى ...

...

وقوله (٤) :

وتخلف اليا فى جميعها الألف

...

فتقول «اللدان ، واللتان» رفعا ، و «اللذين ، واللتين» جرّا ونصبا ، وقوله :

والتّون إن تشدد فلا ملامه

...

يعنى : أنّه يجوز فى نون «اللذين ، واللتين» التّشديد ومذهب البصريين

- ١- فى الأصل : وخطت كالذين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠.
- ٢- أو أنه أوقع «الذى» على الجمع كقوله : وإنّ الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد أو أن «الذى» مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش ، كما قاله الموضح فى شرح اللّمحه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣١ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧.
- ٣- انظر ص ٧٠ من هذا الكتاب.
- ٤- انظر ص ٧٣ من هذا الكتاب.

أنها لا تشدد إلّا بعد الألف ، ومذهب / الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء (١) ، وهو اختيار الناظم (٢) ، ولذلك (٣) أطلق في قوله : «والنون إن تشدد» لأنه قد قرئ (في) (٤) السبع : ربنا أرنا اللذين [فصلت : ٢٩] بالتشديد في حالتى النصب والجر (٥) ، كما قرئ في حاله الرفع : واللذان يأتيانها منكم [النساء : ١٦] بالتشديد (٦) ، فتجوز إحداهما (٧) ومنع الأخرى (٨) تحكّم.

ثم قال :

والنون من ذين وتين شددا

أيضا وتعويض بذاك قصدا

يعنى : أنه يجوز أيضا تشديد النون من «ذين ، وتين» ، وإنما ذكر هنا «ذين ، وتين» وليستا (٩) من الموصولات ، لاشتراكهما مع «اللذين ، واللتين» في

ص : ١٤١

١- فمثاله بعد الألف قوله تعالى : واللذان يأتيانها ، ومثاله بعد الياء قوله تعالى : ربنا أرنا اللذين ، قال المرادى : وهو الصحيح لقراءه ابن كثير «ربنا أرنا اللذين أضلانا» - بالتشديد - وعليه مشى ابن عصفور. انظر في ذلك شرح المرادى : ١ / ٢٠٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٧١ ، شرح الأشموني : ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧١ - ٧٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ ، شرح المكودى : ١ / ٦٣ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٦٣ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٨٦.

٢- قال ابن مالك في شرح الكافية (١ / ٢٥٧) : «ولما كان على حذف الياء والألف من «الذى» و«التى» و«ذا» ، و«تا» فى التشبيه ، وكان لهما حق فى الثبوت شددوا النون من «اللذين» و«اللتين» و«ذين» و«تين» ، ليكون ذلك عوضا من الياء والألف». وانظر شرح التسهيل : ١ / ٢١٣.

٣- فى الأصل : وكذلك. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٣.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢.

٥- وهى قراءه ابن كثير ، والأصل : اللذين ، فحذفت الياء ، وجعل التشديد عوضا من الياء المحذوفه التى كانت فى «الذين» ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، ولم يعوضوا من الياء شيئا. انظر حجه القراءات : ٦٣٦ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٨١ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٧٧ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٣٦٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢.

٦- وهى قراءه ابن كثير ، وقرأ الباقون بالتخفيف. انظر النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٤٨ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٨٧ ، حجه القراءات : ١٩٣ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٧٧ ، التصريح على التوضيح.

٧- فى الأصل : أحدهما. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢.

٨- فى الأصل : الآخر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢.

٩- فى الأصل : وليس. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٣.

جواز تشديد نونهما ، وليس التشديد خاصاً بالياء - كما مثل به - بل هو عامّ مع الياء ومع الألف ، فإذا جاز التشديد مع الياء - كما في المثالين - فيكون التشديد مع الألف أخرى ، لأنّ التشديد مع الألف متّفق عليه ، ومع الياء مختلف (فيه) (١) ، إذ التشديد إنّما هو لغه تميم وقيس (٢) ، وجمهور العرب : على تخفيف النون في تشبيه الموصول ، واسم الإشارة (٣).

وقوله : «وتعويض بذاك قصدا» يعنى : أنّ تشديد النون قصد (به) (٤) التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر ، فالمعوض منه في «الذيين ، واللتين» الياء من «الذى ، والتي» ، ومن «ذيين وتين» الألف من «ذا وتا» ، فإنّ ذلك كلّ حذف في التشبيه وعوض منه التشديد ، فالإشارة من قوله : «بذاك» / راجعه إلى التشديد.

وقيل : التشديد تأكيد (٥) للفرق بين تشبيه المعرب والمبنيّ الحاصل بحذف الألف والياء ، قاله ابن هشام (٦).

ثمّ قال رحمه الله :

جمع الذى الألى (٧)

الذين مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا نطقا

ص: ١٤٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٣. فمنع البصريون التشديد ، وأجازوه الكوفيون ، قيل : وهو الصحيح ، وقد قرئ : «إحدى ابنتي هاتين» بالتشديد ، ورجحه صاحب التسهيل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٦٣ ، شرح الفريد : ٤١٥ ، التسهيل لابن مالك : ٣٩ ، شرح المرادى : ١ / ٢١٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٢ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٤٨ .

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٤٨ ، أوضح المسالك : ٢٨ ، المعجم الكامل في لهجات الفصحى د. داود سلوم : ١٥٠ .

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٣ .

٥- فى الأصل : تأكيدا.

٦- قال ابن هشام فى التوضيح (٢٨) : «وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا عن المحذوف أو تأكيدا للفرق». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٢ ، حاشية الصبان : ١ / ١٤٨ ، شرح المرادى : ١ / ٢١٠ ، حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٣ . وقال المبرد : «من قال فى الرجل : «ذلك» ، قال فى الاثنين : «ذاتك» بتشديد النون ، تبدل اللام نونا وتدغم إحدى النونين فى الأخرى ، كما قال عزوجل : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) انظر المقتضب : ٣ / ٢٧٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٣ - ٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٣٥ .

٧- فى الأصل : الأولى. انظر الألفيه : ٢٥ .

ذكر ل- «الذى» جمعين :

أحدهما : الألى ، على وزن العلى ، وتكتب بغير واو ، وهو مقصور على الأشهر وقد يمدّ.

الثانى : اللذين ، بالياء فى الرّفْع والنّصب والجرّ ، وعلى ذلك نُبّه بقوله : «مطلقا» أى : فى جميع الأحوال ، وهى مبنيّة وإن كان الجمع من خصائص الأسماء ، لأنّ «الذين» مخصوص بأولى العلم ، و «الذّى» عامّ ، فلم يجر على سنن الجموع المتمكّنه. وقوله :

(وبعضهم) (١) بالواو رفعا نطقا

أى : من العرب من يجرى «اللذين» مجرى جمع المذكر السّالم ، فيرفعه بالواو ويجرّه وينصبه بالياء ، نحو «جاء الذون ، ورأيت اللذين ، ومررت باللذين» ، وهى حينئذ معربه ، لأنّ شبه الحرف عارضه الجمع ، وهو من خصائص الأسماء ، وهى لغه تميم (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

باللات واللاء التى قد جمعا

واللاء (٣) كالذين نذرا

وقعا

يعنى : «التمى» له - أيضا - جمعان : «اللاتى (٤) ، واللائى» بإثبات الياء فيهما ، وقد تحذف يأوهما اكتفاء بالكسره ، فيقال : «اللات ، واللاء» .

ص : ١٤٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٣.

٢- وقال الرضى : هذيليه ، وقال المكودى : وهى لغه هذيل وقيل : لغه تميم ، وفى الهمع : لغه طيى وهذيل وعقيل. وذهب الصبان إلى أن الصحيح أنها حينئذ مبنيه جىء بها على صوره المعرب ، وقال : «إذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص «الذين» بالعلاء ، وعموم «الذّى» للعاقل وغيره ، ولأنّ «الذّى» ليس علما ولا صفه ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنيه». انظر شرح الرضى : ٢ / ٤٠ ، شرح المكودى : ١ / ٦٣ ، الهمع : ١ / ٢٨٥ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٤٩ ، شرح التسهيل : ١ / ٢١٤ ، أوضح المسالك : ٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٣ ، شرح المرادى : ١ / ٢١٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٨٨ ، الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٧٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٨٣ ، المعجم الكامل فى لهجات الفصحى : ٤٠٦ - ٤٠٧.

٣- فى الأصل : اللاتى. فى الموضوعين. انظر الألفيه : ٢٥.

٤- فى الأصل : واللائى.

وقوله : «كألذنين نذرا وقعا» يعنى : أن اللائى الذى هو جمع «التي» قد يطلق على «الذنين» فيكون جمعا ل- «الذى» على وجه الندور والقلة / ، ومنه قوله :

١- فما آباؤنا بأمنّ منه (١) ***علينا اللاء قد مهدوا الحجورا(٢)

يعنى : الذين قد مهدوا.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومن وما وأل تساوى ما ذكر

وهكذا ذو عند طيى شهر

لما فرغ من «الذى ، والتى» وتثنيتهما وجمعهما ، انتقل إلى ما سواهما من الموصولات ، فقال :

ومن وما وأل تساوى ما ذكر

يعنى : أن «من» - بفتح الميم - ، و «ما ، وأل» تساوى ما ذكر من «الذى والتى» وتثنيتهما وجمعهما ، ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث ، والمثنى المذكر والمؤنث ، وجمع المذكر والمؤنث ، فتقول : «جاءنى من قام ، ومن قامت ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن» ، وكذلك مع «ما ، وأل».

ف- «من» تقع على من يعقل ، نحو (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) [الأنبياء : ١٩] ، وقد تكون لغيره ، كقول العباس بن الأحنف (٣) :

ص: ١٤٤

١- فى الأصل : منا. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٤.

٢- من الوافر لرجل من سليم ، ولم أعر على اسمه. أمن : اسم تفضيل من : «من عليه منا : إذا أنعم» ، والضمير فى «منه» يرجع إلى الممدوح. مهدوا : من تمهيد الأمور. الحجور : جمع حجر ، وهو ما بين يديك من ثوبك. يعنى : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شؤوننا وجعلوا حجورهم لنا فراشا بأكثر منه وإنعاما علينا من الممدوح ، بل الممدوح أكثر منه علينا منهم. والشاهد فى قوله : «اللاء» حيث أطلقه على جماعه المذكور موضع «الذين» ، وهو قليل ، والكثير إطلاقه على جماعه الإناث نحو قوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ). انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٣ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٢٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٥١ ، الهمع : ١ / ٨٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ٥٧ ، شرح ابن الناظم : ٨٤ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٠٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢١ ، شرح المكودى : ١ / ٦٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢١٧ ، البهجة المرضيه : ٣٢ ، الأزهيه : ٣٠١ ، أوضح المسالك : ٢٩ ، فتح رب البريه : ١ / ١٢٧.

٣- هو العباس بن الأحنف بن الأسود اليمامى ، أبو الفضل ، شاعر غزل رقيق ، خالف الشعراء فى طريقتهم ، فلم يمدح ولم يهج ، بل كان شعره كله غزلا وتشبيها ، له أخبار كثيرة مع هارون الرشيد وغيره ، أصله من اليمامة ، ونشأ فى بغداد ، وتوفى بها (وقيل :

بالبصره) سنه ١٩٢ هـ ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأغانى : ٨ / ٣٥٢ ، معجم الأدياء : ١٢ / ٤٠ ، الأعلام : ٣ / ٢٥٩ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٩٥.

٢١ - أسرب القطا هل من يعير جناحه ***لعلّى إلى من قد هويت أطير(١)

فأوقع «من» على سرب القطا ، وهو غير عاقل.

و «ما» تقع على ما لا يعقل وحده نحو (ما عندكم ينفد) [النحل :

٩٦] ، وقد تكون له مع العاقل نحو (سبح لله ما في السماوات وما في الأرض) [الحشر : ١] ، فإنه يشمل العاقل وغيره.

و «أل» تقع عليهما نحو (المصدقين والمصدقات) [الحديد : ١٨] ، ونحو (و) (٢) السقف المزفوع ، والبحر المشيجور [الطور : ٥ - ٦] ، وليست (٣)

ص: ١٤٥

١- من الطويل في ديوان العباس (١٤٣) من قصيده له ، وقبلة : بكيت إلى سرب القطا إذ مررن بي فقلت ومثلي بالبكاء جدير قال الخضرى فى حاشيه (١ / ٧٣) : وهو مولد لا يحتج بشعره. وهو أيضا من قصيده لمجنون بنى عامر فى ديوانه (١٣٧) ويروى : «من معير» بدل «من يعير». والشاهد فيه استعمال «من» الأولى فى غير العاقل ، وهو جماعه القطا ، لأنه لما ناداها كما ينادى العاقل ، وطلب منها إعاره الجناح لأجل الطيران نحو محبوبته التى هو متشوق إليها وباك عليها - نزلها منزلته ، وهو قليل. وأما «من» الثانيه فهى مستعمله فى العاقل ، وهو كثير. ويروى : «هل ما يعير جناحه» وحينئذ فلا شاهد فيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٣ ، ١٣٤ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٣١ ، شرح ابن الناظم : ٨٥ ، الهمع (رقم) : ٢٩٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٦٩ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢١ ، البهجة المرضيه : ٣٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٧٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٤٣ ، الكوكب الدرى للأسنوى : ١ / ١٢٨ ، المطالع السعيده : ١٦٢ ، فتح رب البريه : ١ / ١٣٠ .

٢- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ .

٣- أى : وليست «أل» الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهه ، قال ابن هشام : وليس بشىء لأن الصفه المشبهه للثبوت ، فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصوله باتفاق. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، معنى اللبيب : ٧١ ، الجنى الدانى : ٢٠٢ ، جواهر الأدب : ٤٠٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٩٦ .

موصولا / حرفيا ، خلافا للمازني (١) - في أحد قوليّه - ومن وافقه (٢) ، ولا حرف تعريف خلافا للأخفش (٣). وقوله :

وهكذا ذو عند طيبي شهر

يعنى : أنّ «ذو» في لغة طيبي تستعمل موصوله ، وهي أيضا مساويه لـ «الذى ، والتي» وتثنيتهما وجمعهما ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وهكذا ذو» ، أى : هي مثل «من ، وما ، وأل» في مساواتها لما ذكر ، فتقول : جاءني ذو قام (وذو قامت) (٤) وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن» ، لكن المشهور عنهم أفرادها وإن وقعت على مثني أو جمع ، وتذكيرها وإن وقعت على مؤنث (٥) ..

ص: ١٤٦

١- هو بكر بن محمد بن بقيه (وقيل : بكر بن محمد بن حبيب بن بقيه) ، أبو عثمان ، المازني ، من مازن شيبان ، أحد الأئمة في النحو ، أديب ، لغوي ، عروضي ، روى عن أبي عبيده والأصمعي وغيرهما وأخذ عنه المبرد ، وهو من أهل البصره ، وبها توفي سنة ٢٤٨ هـ (وقيل : ٢٤٩ ، وقيل : ٢٣٦) ، من مؤلفاته علل النحو ، ما تلحن فيه العامه ، التصريف ، العروض ، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢٠٢ ، إنباه الرواه : ١ / ٢٤٦ ، معجم الأدباء : ٧ / ١٠٧ ، النجوم الزاهره : ٢ / ٣٢٦ ، الأعلام : ٢ / ٦٩ ، مرآة الجنان : ٢ / ١٠٩ ، معجم المؤلفين : ٤ / ٧١ ، مفتاح السعاده : ١ / ١١٤ .

٢- حيث ذهبوا إلى أنها موصول حرفي . ويرده أنها لا تؤول بالمصدر ، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم : «قد أفلح المتقى ربه» والضمير لا يعود إلا على الأسماء. وأجاب المازني عن الثاني : بأن الضمير يعود على موصوف محذوف. ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضروره ، وهذا ليس منها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، شرح التسهيل : ١ / ٢١٩ ، شرح المرادى : ١ / ٢٢٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥٦ ، مغنى اللبيب : ٧١ ، التسهيل : ٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٤ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٥٦ ، الهمع : ١ / ٢٩١ ، حاشيه الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٧٤ ، الجنى الدانى : ٢٠٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٧٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٧١ / ب).

٣- حيث ذهب إلى أنها حرف تعريف ، وهو ثاني قولى المازني ، وحجتها أن العامل يتخطاها نحو «جاء الضارب» كما يتخطاها مع الجامد ، نحو «جاء الرجل» ، وهي مع الجامد معرفه اتفاقا ، فتكون مع المشتق كذلك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٢٥ ، شرح التسهيل : ١ / ٢٢٤ ، مغنى اللبيب : ٧١ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٥٦ ، الجنى الدانى : ٢٠٢ ، حاشيه الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٧٤ ، إرشاد الطالب النبيل (٧١ / ب).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٦٤ .

٥- كقول سنان بن الفحل الطائي : فإنّ الماء ماء أبى وجدى وبثرى ذو حفرت وذو طويت فأتى بـ «ذو» مفرده مذكره مع أنها واقعته على البئر وهي مؤنثه. وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند - بعض بنى طيبي ، فتقول في المذكر : «ذو قام» وفي المؤنث : «ذات قامت» ، وفي مثني المذكر : «ذوا قاما» ، وفي مثني المؤنث : «ذواتا قاما» ، وفي جمع المذكر : «ذووا قاموا» وفي جمع المؤنث : «ذوات قمن». حكاها ابن السراج في الأصول عن جميع لغة طيبي على الإطلاق وسيأتي. ونازع ابن مالك في ثبوت ذلك المحكى على الإطلاق في شرح التسهيل : فقال : «وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتهما وجمعها وأظن أن حامله على ذلك قولهم : «ذات وذوات» بمعنى : «التي واللاتي» ، فأضربت عنه لذلك». انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، الأصول لابن السراج : ٢ /

٢٦٢ - ٢٦٣ ، المقرب لابن عصفور : ١ / ٥٧ ، شرح التسهيل : ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٧ ، الهمع : ١ / ٢٨٩ ،
شرح الرضى : ٢ / ٤١ .

وهي مبتتية على سكون الواو في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة ، وقد تعرب بالحروف الثلاثة إعراب «ذو» بمعنى صاحب (١) ، وخص ابن الضائع (٢) ذلك بحاله الجر (٣).

ثم قال رحمه الله :

وكالتى أيضا لديهم ذات

وموضع اللاتى أتى ذوات

أى : من طيئ من إذا أراد معنى «التي» قال : «ذات» - بالضم - وإذا أراد معنى «اللاتى» قال : ذوات» - بالضم أيضا - حكى ذلك عنهم ابن السراج (٤)

ص : ١٤٧

١- وإليه ذهب ابن الدهان. انظر الهمع : ١ / ٢٨٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٢٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٢ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٢٢.

٢- هو على بن محمد بن على بن يوسف الأشبيلي المعروف بابن الضائع ، أبو الحسن ، عالم بالعربية من أهل إشبيلية ، عاش نحو سبعين سنة ، وتوفى فى ربيع الآخر سنة ٦٨٠ هـ ، من آثاره : شرح كتاب سيويه ، شرح جمل الزجاجى ، الرد على ابن عصفور ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٣٥٤ ، كشف الظنون : ٦٠٤ ، ١٤٢٨ ، روضات الجنات : ٤٩٤ ، هديه العارفين : ٦٧ / ٤ ، الأعلام : ٣٣٣ / ٤ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٢٢٤.

٣- قال منظور بن سحيم الفقعسى : فإمّا كرام موسرون لقيتهم فحسى من ذى عندهم ما كفانيا فيمن رواه «ذى» بالياء. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ ، حاشية الصبان : ١ / ١٥٨ ، تخليص الشواهد وتخليص الفوائد لابن هشام : ١٤٤.

٤- هو محمد بن السرى بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج ، أبو بكر ، أحد أئمة الأدب والعربية ، يقال : ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله ، صحب المبرد وقرأ عليه الكتاب ثم اشتغل بالموسيقى ، ثم رجع إلى الكتاب وأمعن النظر فى مسائله ، توفى كهلا- (وقيل : شابا) سنة ٣١٦ هـ ، من تصانيفه : الأصول فى النحو ، شرح الكتاب ، الخط والهجاء ، الشعر والشعراء ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٤٤ ، معجم الأدباء : ١٨ / ١٩٧ ، مرآة الجنان : ٢ / ٢٧٠ ، البدايه والنهائيه : ١١ / ١٥٧ ، شذرات الذهب : ٢ / ٢٧٣ ، الأعلام : ٦ / ١٣٦ ، معجم المؤلفين : ١٠ ، ١٩.

وابن عصفور (١) وابن مالك (٢)، كقول بعضهم: «بالفضل ذو فضلکم الله به، والكرامه ذات أكرمکم الله به» (٣). يريد: بها، فنقل حركه الهاء إلى الباء، ووقف عليها بالسكون، وقول رؤبه:

٢٢ - جمعها من أيتق موارد ***ذوات ينهضن بغير سائق (٤)

وحكى في «ذات (٥)»، وذوات» إعرابهما بالحركات إعراب «ذات، وذوات»

ص: ١٤٨

١- هو على بن مؤمن بن محمد بن على الحضرمى الإشبلى المعروف بابن عصفور، أبو الحسن، حامل لواء العرييه بالأندلس فى عصره، ولد بإشبيلية سنة ٥٩٧ هـ، وتوفى بتونس سنة ٦٦٣ هـ (وقيل: ٦٦٩ هـ) من مؤلفاته: الممتع فى التصريف، شرح جمل الزجاجى، الضرائر، المقرب، شرح الحماسه، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٣٥٧، مفتاح السعاده: ١ / ١١٨، فوات الوفيات: ٢ / ٩٣، شذرات الذهب: ٥ / ٣٣٠، الأعلام: ٥ / ٢٧، إيضاح المكنون: ١ / ٥٢٧، هديه العارفين: ١ / ٧١٢، معجم المؤلفين: ٧ / ٢٥١، روضات الجنات: ٤٩٣.

٢- والهروى أيضا. انظر الأصول لابن السراج: ٢ / ٢٦٣، المقرب لابن عصفور: ١ / ٥٦، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٢٣، شرح الكافيه لابن مالك: ١ / ٢٧٥، الصبان مع الأشمونى: ١ / ١٥٩، التصريح على التوضيح: ١ / ١٣٧، شرح المرادى: ١ / ٢٣٠ - ٢٣١.

٣- حكى ذلك الفراء. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٣٨، شرح الكافيه لابن مالك: ١ / ٢٧٥، شرح الأشمونى: ١ / ١٥٨، المقرب: ١ / ٥٩، إرشاد الطالب النبيل: (٧٢ / أ)، شرح القطر: ١٣٦ - ١٣٧، الضرائر: ١٢٥، الهمع: ٦ / ٢٠٤، شرح ابن عصفور: ١ / ١٧٧. وفيه: «بها» بدل «به».

٤- من الرجز فى ملحقات ديوان رؤبه (١٨٠) ويروى: «سوابق» بدل «موارق» وهو جمع سابقه. والأيتق: بتقديم الياء المثناه تحت الساكنه على النون المضمومه - جمع: «ناقه». والموارق: جمع «مارقه» من مرق السهم من الرمايا. شبه النوق بالسهم فى سرعه مشيها وسبقها. وسائق: من السوق. والشاهد فى قوله: «ذوات» فإنه جمع «ذات» التى هى بمعنى: «التى»، على «ذوات» بمعنى: «اللأتى»، وهى لغه جماعه من طيى، وأكثرهم يستعمل «ذو» بمعنى «الذى» بلفظ واحد للمفرد والتثنيه والجمع والمذكر والمؤنث. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٣٨، الشواهد الكبرى: ١ / ٤٣٩، المقرب: ١ / ٥٨، شرح ابن الناظم: ٨٩، الهمع (رقم): ٢٤٨، الدرر اللوامع: ١ / ٥٨، أمالى ابن الشجرى: ٢ / ٣٠٦، شرح الأشمونى: ١ / ١٥٨، اللسان (ذوا)، البهجه المرضيه: ٣٢، شرح الكافيه لابن مالك: ١ / ٢٧٥، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢١٨.

٥- فى الأصل: ذوات. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٣٨.

بمعنى : صاحبه وصاحبات ، حكى الأول أبو حيان فى الارتشاف (١) ، وحكى الثانى أبو جعفر النحاس (٢).

وإذا أعربا نونا ، لعدم الإضافه ، فتقول : «جاءتنى ذات قامت ، ورأيت ذاتا قامت ، ومررت بذات قامت» بالحركات الثلاث مع التنوين ، وتقول : «جاءتنى ذوات قمن - بالرفع والتنوين - ، ورأيت ذوات قمن ، ومررت بذوات قمن - بالكسر مع التنوين جزًا ونصبا -».

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومثل ما ذا بعد ما استفهام

أو من إذا لم تلغ فى الكلام

يعنى : أن «ذا» إذا وقعت بعد «ما» الاستفهامية - باتفاق من البصريين - أو «من» الاستفهامية أيضا - على الأصح عندهم (٣) - و (لم) (٤) تكن ملغاه ، فهى مثل «ما» الموصولة.

ص : ١٤٩

١- قال أبو حيان فى ارتشاف الضرب : (١ / ٥٢٧ - ٥٢٨) : «وعن بعضهم إعرابها إعراب «ذات» بمعنى صاحبه». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٨ ، حاشية الصبان : ١ / ١٥٨.

٢- قال فى التصريح (١ / ١٣٨) : «وحكى الثانى أبو جعفر بن النحاس الحلبي. ولعل فيه وهما لأن أبا جعفر بن النحاس ليس حليبا ، وإنما هو مصرى الولاده والوفاه ، كما ذكرت مصادر ترجمته. وقد تقدمت ص ١٨ ومن المرجح أن يكون الصواب ما ذكره صاحبا الارتشاف والهمع ، وابن عقيل ، من أن ذلك حكاه بهاء الدين بن النحاس الحلبي. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٨ ، الهمع : ١ / ٢٨٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٥ ، حاشية الصبان : ١ / ١٥٨.

٣- وذلك لأن كلا منهما للاستفهام ، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافى ، وعليه ابن مالك. وأجاب المانع بالفرق : بأن «ما» تجانس «ذا» لما فيها من الإبهام ، بخلاف «من» فإنها لا إبهام فيها ، لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسه بينهما ، وإلى المنع ذهب أبو حيان فى الارتشاف. قال الأنزهري : وكلا- التعليلين ضعيف : أما الأول - فلأن بقيه أدوات الاستفهام ك- «ما» فى الإبهام ، فلا خصوصيه لإلحاق «من» دونها. وأما الثانى - فلأن «ما» مختصه بما لا يعقل ، كما أن «من» مختصه بمن يعقل ، إلا أن يقال : إن ما لا- يعقل أوسع دائره ممن يعقل. والمرجع فى ذلك إلى السماع ، وكلاهما مسموع ، فالأول كقول لبيد : ألا تسألان المرء ما ذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل والثانى نحو : ألا إن قلبى لدى الطاعنين حزين فمن ذا يعزى الحزينا انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٥٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٣١ ، الهمع : ٩١ / ٢٩٠ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢١٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٨٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٥.

وفهم من تشبيهه بها أنها تساوى أيضا «الذى والتى» وتثنيتهما وجمعهما ، فتقول : «من ذا يقوم ، ومن ذا تقوم ، (ومن ذا يقومان) (١) ، ومن ذا تقومان ، ومن ذا يقومون ، ومن ذا يقمن».

والكوفى لا يشترط فى موصوليه (٢) «ذا» تقدّم (من) (٣) ولا «ما» الاستفهاميتين (٤).

واحترز بقوله : «إذا لم تلغ فى الكلام» من أن تكون ملغاه ، وذلك أن يغلب الاستفهام ، فيصير مجموع «من ذا ، وما ذا» استفهاما ، ويظهر أثر ذلك فى البدل إذا قلت : «من ذا ضربت ، أزيد (٥) أم عمرو؟» ، فإذا رفعت ف- «ذا» غير ملغاه / ، لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع ، فعلم أنه مرفوع بالابتداء ، و «ذا» خبره ، وهو اسم موصول ، وإذا نصبت فقلت : «من ذا ضربت ، أزيد أم عمرا؟» علم أنّ «ذا» ملغاه ، لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب ، فعلم أنه مفعول مقدّم ب- «ضربت» ، و «ذا» ملغاه .

وأخلّ الناظم بشرط ثالث ، وهو أن لا تكون «ذا» للإشارة ، لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد نحو «من ذا الذّاهب ، وما ذا التّوانى» ، والمفرد لا يصلح أن يكون صله لغير «أل» (٦).

ص: ١٥٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٥.

٢- فى الأصل : موصوله. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٩.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٩.

٤- واحتج بقول يزيد بن مفرغ الحميرى : عدس ما لعباد عليك إماره أمنت وهذا تحمّلين طليق وتقرير الحجة منه : أن «هذا» اسم موصول مبتدأ ، ولم يتقدم عليه «ما» ولا «من» و «تحمّلين» صلته ، والعائد محذوف و «طليق» بمعنى : «مطلق» خبر المبتدأ ، أى : والذى تحمّلينه طليق. وعند البصريين «هذا» اسم إشارة ، وهو مبتدأ ، و «طليق» خبره ، وهى جملة اسميه ، و «تحمّلين» حال ، أى : وهذا طليق محمولا لك. وقد أجاز الكوفيون استعمال جميع أسماء الإشارة موصولات ، ومنع ذلك البصريون. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٩ ، الهمع : ١ / ٢٩٠ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٥١٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٢ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٩٩ ، شرح الشذور : ١٤٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٦٨ ، الإنصاف (مسألة ١٠٣) : ٢ / ٧١٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٩ - ٥٣٠.

٥- فى الأصل : زيد. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٥.

٦- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٨ ، وقال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ٢٢٠) : «ولو» قصد ب- «ذا» الإشارة لكان «ماذا» و «من ذا» مبتدأ وخبر ، واستغنى عن جواب وتفصيل». انتهى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكلها يلزم بعده صله

على ضمير لائق مشتمله

يعنى : أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صله تتصل بها تكملها ، لأنها (١) نواقص (لا يتم معناها إلا بصله) (٢) متأخره عنها لزوما .

وتمييز الموصولات (الاسميّه عن الموصولات) (٣) الحرفيه ، بأنّ الاسميّه لا بد لها من صله مشتمله على ضمير مطابق للموصول فى الأفراد والتذكير وفروعهما (٤) ، فتقول : «جاءنى العذى قام أبوه ، والّتى قامت ، واللذان قاما ، واللّتان قامتا ، والذين قاموا ، واللّاتى قمن» ، وما أشبه ذلك ، بخلاف الموصولات الحرفيه ، فإنّ صلتها لا ضمير فيها ، فسقط ما قيل : إنّ قول الناظم يعمّ الموصولات الاسميّه والحرفيه .

وهذا الضمير يسمّى / العائد ، لعوده (٥) إلى الموصول ، وقد يخلفه الاسم الظاهر نحو :

٤- ...***وأنت الذى فى رحمه الله أطمع (٦)

الأصل : فى رحمته .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجمله أو شبهها الذى وصل

به كمن عندى الذى ابنه كفل .

ص : ١٥١

١- فى الأصل : لا . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٤- فى الأصل : وفروعها . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٥- فى الأصل : لعود . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ .

٦- من الطويل لقيس بن الملوح العامرى - صاحب ليلى - (وليس فى ديوانه) وصدرة : فى ربّ ليلى أنت فى كلّ موطن والشاهد فيه على أن الاسم الظاهر قد يخلف الضمير العائد من الصله إلى الموصول ، وكان القياس أن يقول : «وأنت الذى فى رحمته أطمع ، أو رحمتك أطمع» ، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٠ ، شرح الأشموني : ١

١٤٦ / ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٨٢ ، أبيات المغنى : ٤ / ٢٧٦ ، ٧ / ٨٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٥٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٧٧ ،
٨٨٩ ، ٩٤٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٣٧ ، الكوكب الدرى للأسنوى : ١ / ١١٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٣ ، الجامع
الصغير : ٣١ ، النكت الحسان : ٤٩ ، الهمع : ١ / ٨٧ ، الدرر اللوامع : ١ / ٦٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢٣٦ .

الموصولات بالنظر إلى ما توصل به على قسمين :

- قسم يوصل بجمله وشبهها ، وإليه أشار بقوله :

وجمله أو شبهها الذى وصل

به ...

فشمل (١) الجمله الاسميه والفعليه ، وشمل شبهها : الظرف ، المجرور ، وأتى بمثال للوصل بجمله ، وهو قوله : «الذى ابنه كفل».

ويشترط فى (الجمله) (٢) الموصول بها أن تكون تامه ، خبريه ، معهوده للمخاطب ، إلا- فى مقام التهويل والتعظيم ، فيحسن إبهامها (٣) ، نحو (فَعَشَتِيَهُمْ مِنْ الْيَمِّ مَا غَشَتِيَهُمْ) [طه : ٧٨] ، فلا- يجوز الوصل بجمله مستدعيه كلاما قبلها ، فلا يقال : «جاءنى الذى لكنته قائم» ، ولا إنشائيه ، فلا تقل : «جاء الذى بعته» ، ولا طليبيه ، فلا تقل : «جاء الذى اضربه ، أو لا تضربه» ، لأنّ كلاً من الإنشاء والطلب لا خارجي (٤) له ، فضلا من أن يكون معهودا.

ويشترط فى شبه الجمله - وهو الظرف والمجرور - أن يكونا تأمين ، فلا- يقال : «جاء الذى مكانا ، والذى بك» ، إذ لا يتم معناهما إلّا بذكر متعلق خاصّ جائز الذكر نحو «جاء الذى سكن مكانا ، والذى مرّ بك».

ولم يتبّه على الجمله وشبهها ، ولكن تمثيله بقوله / : «كمن عندى الذى ابنه كفل» يرشد إليه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وصفه صريحه صلّه (٥) أل

وكونها بمعرب الأفعال قل

هذا هو القسم الثانى ممّا توصل به (٦) الموصولات ، وهو الصّيفه الصّريحه ، أى : الخالصه (٧) للوصفيّه ، وهى اسم الفاعل ، واسم المفعول : اتّفاقا (٨) ، والصّفه .

ص: ١٥٢

١- فى الأصل : وشمل أن.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٦.

٣- فى الأصل : إبهامها. انظر التصريح : ١ / ١٤١.

٤- فى الأصل : لا جارجى. انظر التصريح : ١ / ١٤١.

٥- فى الأصل : صفه. انظر الألفيه : ٢٦.

٦- فى الأصل : من. زىاده.

٧- فى الأصل : الحاصله. انظر التصريح : ١ / ١٤٢.

٨- إذا أريد بهما الحدوث ، فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع ، كانت «أل» الداخلة عليهما معرفه ، لكونهما صفة مشبهه حينئذ. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٨ ، معنى اللبيب : ٧١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٠١ ، الهمع : ١ / ٢٩٣ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٦٤ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٧٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٧٩ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٣ ، حاشيه فتح الجليل : ٦٦.

المشبهه : على قول ابن مالك (١) ، فتقول : «جاءني القائم أبوه» ، أى : الذى قام أبوه ، و «المضروب أبوه» ، أى : الذى ضرب أبوه ، و «الحسن وجهه» ، أى : الذى حسن وجهه ، ولكن صحح فى المغنى أن «أل» الداخلة على الصفه المشبهه حرف تعريف (٢).

واحتزب- «الصريحه» عن غيرها ، وهى الصفات التى أجريت مجرى الأسماء نحو «أجرع ، وصاحب» (٣) ، فلا يوصل بها «أل». وقوله :

وكونها بمعرب الأفعال قل

...

يعنى : أنه جاءت صله «أل» بمعرب الأفعال ، وهو الفعل المضارع قليلا ، ومنه قول الفرزدق :

٤- ما أنت بالحكم الترضى حكومته ***... (٤).

ص: ١٥٣

١- فإنه قال فى التسهيل (٣٤) : «وتوصل بصفه محضه» ، وقال فى شرحه عليه (١ / ٢٢٤) : «وعنيت بالصفه المحضه : أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهه بأسماء الفاعلين». وقيل : لا توصل بها ، وبه جزم فى البسيط ، وذلك لضعفها وقربها من الأسماء ، ورجحه ابن هشام فى المغنى. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، الهمع : ١ / ٢٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ٢٣٩ ، مغنى اللبيب : ٧١ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٦٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٧٧ ، شرح دحلان : ٣٤.

٢- قال ابن هشام فى المغنى (٧١) : «أل» على ثلاثه أوجه : أحدها : أن تكون اسما موصولا- بمعنى «الذى» وفروعه ، وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهه ، وليس بشيء لأن الصفه المشبهه للثبوت ، فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصوله باتفاق». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، حاشيه الدسوقي على المغنى : ١ / ٥١.

٣- أما «أجرع» فهو مذكر «جرعاء» ، وهو فى الأصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسميه ، فصار مختصا بالأرض المستويه ذات الرمل التى لا- تنبت شيئا. وأما «صاحب» فهو فى الأصل وصف للفاعل ، ثم صار اسما لصاحب الملك. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٦٤ ، اللسان : ١ / ٦٠١ (جرع).

٤- صدر بيت من البسيط للفرزدق (وليس فى ديوانه) ، وعجزه : ولا- الأصيل ولا- ذى الرأى والجدل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى صفحه (٥١) من هذا الكتاب. والشاهد فى قوله «ترضى» حيث وقع صله ل- «أل» مع كونه فعلا مضارعا ، وهذا عند الجمهور ضروره ، لأن الضروره عندهم ما وقع فى الشعر سواء كان للشاعر مندوحه عنه أم لا ، وعند ابن مالك قليل ، لأن الضروره عنده ما ليس للشاعر مندوحه عنه ، والشاعر هنا متمكن من أن يقول : «المرضى» بصيغه اسم المفعول بدل «الترضى».

أى : الذى ترضى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

أى كما وأعربت ما لم تضيف

وصدر وصلها ضمير انحذف

وبعضهم أعرّب مطلقا وفي

...

من الموصولات «أى» - بفتح الهمزة ، وتشديد الياء - خلافا لثعلب (١) ، وإنما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها فى بعض المواضع ، ولزوم إضافتها لفظا أو معنى / ، وجواز حذف صدر صلتها.

فقوله : «أى كما» يعنى : أن «أيا» مثل «ما» فيما تقدّم (من) (٢) كونها تطلق على المفرد والمذكر (٣) وفروعهما ، فتقول : «جاءنى أيهم قام ، وأيهم قامت ، وأيهم قاما ، وأيهم قامتا ، وأيهم قاموا ، وأيهم قمن». وقوله :

... وأعربت ما لم تضيف

وصدر وصلها ضمير انحذف

يشير إلى أن «أيا» (٤) بالنظر إلى التصريح بالمضاف إليه وتقديره ، وإثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام :

الأول : أن يصرّح بالمضاف ، ويثبت صدر صلتها ، نحو «جاءنى أيهم هو قائم».

الثانى : أن يحذفها معا نحو «جاءنى أى قائم».

ص: ١٥٤

١- فإنه أنكر كونها موصولا ، قال : ولا تكون إلا استفهاما أو جزاء ، وقد تلحق بها التاء فى الأشهر إذا أريد بها المؤنث. وهو محجوج بثبوت ذلك فى لسان العرب بنقل الثقات ، قال غسان : إذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل ف «أيهم» مبنية على الضمّ ، وغير الموصولة لا تبنى ، ولا يصلح هنا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٢ ، الهمع : ١ / ٢٩٢ ، إرشاد الطالب النبيل (٧٦ / أ) ، مغنى اللبيب : ١٠٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٦٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٠ ، موصل الطلاب للشيخ خالد : ٩٥ ، حاشية الصبان : ١ / ١٦٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٧.

٣- فى الأصل : والمذكور.

الثالث : أن يثبت صدر صلتها ، ولا يصرح بالمضاف نحو «جاءني أي هو قائم».

ف- «أي» في هذه الصور الثلاث معربه ، وهي المشار إليها بقوله : «وأعربت».

الرابع : أن يصرح بالمضاف إليه ، ويحذف صدر صلتها ، ومنه قوله عزوجل : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم : ٦٩] ، وهي في هذه الصورة مبنيته ، وإلى ذلك أشار بقوله :

... ما لم تضاف

وصدر وصلها ضمير انحذف

ولا- تضاف إلما إلى معرفه - كما مثلنا - خلافا لابن عصفور ، وابن الصائغ - بالضاد المعجمه ، والعين المهمله - ، فإنهما أجازا إضافتها (١) ، إلى نكره (٢) ، وجعلا- منه : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء : ٢٢٧] ، أي : سيعرف الذين / ظلموا المنقلب (الذي ينقلبونه) (٣) ، ومذهب الجمهور أن «أيا» (٤) هنا استفهامية منصوبه ب- (يَنْقَلِبُونَ) (٥).

وهذا التفصيل في «أي» مذهب سيبويه (٦) ، وبعض العرب يعربها في جميع الصور الأربع المذكوره ، وإليه أشار بقوله : «وبعضهم أعرب مطلقا» ، وهو

ص: ١٥٥

١- في الأصل : إضافتهما. انظر التصريح : ١ / ١٣٥.

٢- نحو «يعجبني أي رجل عندك ، وأي رجلين ، وأي رجال ، وأي امرأه ، وأي امرأتين ، وأي نساء» ، وأجاز أبو حيان ذلك بقله. والجمهور منعوا ذلك لأنها حينئذ نكره ، والموصولات معارف ، ولذلك امتنع كونها موصوله في «أي منقلب». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٥ ، الهمع : ١ / ٢٩١ ، شرح الأشموني : ١٣٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٠ ، إرشاد الطالب النبيل (٧٧ / أ).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٣٥.

٤- في الأصل : أي. انظر التصريح : ١ / ١٣٥.

٥- على أنها مفعول مطلق ، و «يعلم» على بابه ، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام ب- «أي» ، والتقدير : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب ، انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٥.

٦- انظر الكتاب : ١ / ٣٩٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٦ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٥٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٥٧ ، المفصل : ١٤٩ ، الهمع : ١ / ٣١٣ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٣ ، مغنى اللبيب : ١٠٧ ، نتائج الفكر : ١٩٨.

قول الخليل ، ويونس (١) ، والأخفش ، والزجاج (٢) ، والكوفيين ، وعليه قراءة هارون (٣) ، ومعاذ (٤) ، ويعقوب (٥) : (ثمّ
لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) [مريم : ٦٩] بنصب «أيهم» (٦) .

ص: ١٥٦

١- هو يونس بن حبيب الضبى بالولاء ، أبو عبد الرحمن ، ويعرف بالنحوى ، إمام نحاه البصره فى عصره ، علامه بالأدب ، من أهل قرية الجبل على دجله بين بغداد وواسط ، ولد سنة ٩٠ هـ وأخذ عنه سيبويه والكسائى والفراء وغيرهم ، وتوفى سنة ١٨٢ هـ ، من آثاره : معانى القرآن الكبير ، اللغات ، النوادر ، معانى الشعر ، وغيرها. انظر ترجمته فى معجم الأدياء : ٢٠ / ٦٤ ، هديه العارفين : ٢ / ٧٥١ ، شذرات الذهب : ١ / ٣٠١ ، الأعلام : ٨ / ٢٦١ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٢٤٧ ، بغية الوعاة : ٢ / ٣٦٥ ، مرآة الجنان : ١ / ٣٨٨ ، أخبار النحويين البصريين : ٣٣ ، نزهة الألباء : ٤٩ ، النجوم الزاهرة : ٢ / ١١٣ .

٢- هو إبراهيم بن السرى (وفى روايه : إبراهيم بن محمد بن السرى) بن سهل الزجاج ، أبو إسحاق ، عالم بالنحو واللغه ، ولد سنة ٢٤١ هـ ، وكان يخرط الزجاج فى شبابه ، ثم مال إلى النحو فعلمه المبرد ، وأدب عبد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسى) ، وكانت له مناقشات مع ثعلب وغيره ، وتوفى سنة ٢١١ هـ ، من آثاره : معانى القرآن ، الاشتقاق ، العروض ، مختصر النحو ، خلق الإنسان ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ١٧٩ ، معجم الأدياء : ١ / ١٣٠ ، نزهة الألباء : ٣٠٨ ، إنباه الرواه : ١ / ١٥٩ ، الأعلام : ١ / ٤٠ ، معجم المؤلفين : ١ / ٣٣ ، ١٣ / ٣٥٥ ، إيضاح المكنون : ١ / ٣٥٩ .

٣- هو هارون بن موسى الأنزدى ، أبو عبد الله ، الأعمور ، عالم بالقراءات والعرييه ، معتزلى ، له قراءة معروفه ، روى القراءه عن عاصم الجحدري ، وعاصم بن أبى النجود ، وأبى عمرو ، كان يهوديا فأسلم ، وقرأ القرآن وحفظ النحو وحديث ، وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها ، توفى سنة ٢٠٠ هـ ، من آثاره : الوجوه والنظائر فى القرآن. انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٤٠٦ ، طبقات القراء : ٢ / ٣٤٨ ، الأعلام : ٨ / ٦٣ .

٤- هو معاذ بن مسلم الهراء الكوفى ، أبو مسلم ، عرف بالهراء لبيعه الثياب الهرويه الوارده من مدينه هراه ، نحوى شاعر أديب ، حكيت عنه حكايات فى القراءات كثيره ، وهو أستاذ الكسائى والفراء ، صنف فى النحو كثيرا ولم يظهر له شىء من التصانيف ، توفى سنة ١٨٧ هـ (وقيل : ١٩٠ هـ). انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٣٩٣ ، إنباه الرواه : ٣ / ٢٨٨ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٣٥ ، الأعلام : ٧ / ٢٥٨ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ٣٠١ .

٥- هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمى بالولاء البصرى ، أبو يوسف ، أبو محمد ، عالم بالنحو واللغه والفقه ، وأحد القراء العشره ، له روايه فى القراءات مشهوره ومنقوله ، وسمع الحروف من الكسائى ، ولد بالبصره سنة ١١٧ هـ ، وتوفى فيها سنة ٢٠٥ هـ ، من آثاره : وجوه القراءات ، وقف التمام ، الجامع (جمع فيه عامه اختلاف وجوه القراءات) ، وغيرها. انظر طبقات القراء : ٣ / ٣٨٦ ، مرآة الجنان : ٢ / ٣٠ ، الأعلام : ٨ / ١٩٥ ، معجم الأدياء : ٢٠ ، ٥٢ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٢٤٣ ، النشر : ١ / ١٨٦ .

٦- فأوقع على «أيهم» لنزعه ، وهى بمعنى الذى ، وهى قراءة طلحه بن مصرف أيضا. والخليل جعلها استفهاميه محكيه بقول مقدر ، والتقدير : ثم لنزعه من كل شيعه الذى يقال فيه أيهم أشد. واختاره السهلى. وجعلها يونس استفهاميه أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب. قال المرادى : «والحجه عليهما قول الشاعر : إذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمّر قول بينها وبين معمولها». انتهى. وقال الأخفش والكسائى :

«من» زائده ، و «كل» مفعول ، و «أيهم أشد» جمله مستأنفه. قال ابن هشام : ولم تثبت زياده «من» في الإيجاب. وذهب الكوفيون إلى أن «أيهم» علق فيه «شيعه» بما فيه من معنى الفعل ، كأنه قيل : لننزعن من كل متشيع في أيهم أشد ، أى : من كل من نظر في «أيهم» وكأنهم رأوا أن «لننزعن» لا- تعلق ، فعدلوا إلى هذا. وجوز الزمخشري وجماعه كونها في الآية موصوله مع أن الضمه إعراب ، فقدروا متعلق النزع من «كل شيعه» ، وكأنه قيل : لننزعن بعض كل شيعه ، ثم قدر أنه سئل : من هذا البعض؟ فقيل : هو الذى هو أشد ، ثم حذف المبتدأ المكنفان للموصول. قال ابن هشام : وفيه تعسف ظاهر ، أى : لأن فيه حذف مفعول «نزع» لأن «من كل شيعه» ليس مفعوله حقيقه ، وتقدير سؤال محذوف ، وحذف مبتدأين ، فاجتمعت عدده أمور ، وهى وإن كانت جائزه ، لكن لما اجتمعت صارت تعسفا. وزعم ابن الطراوه أن «أيا» مقطوعه عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن «هم أشد» مبتدأ وخبر. قال ابن هشام : وهذا باطل برسم الضمير متصلاب- «أى» ، وبالإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربه. انظر فى ذلك القراءات الشاذه لابن خالويه : ٨٦ ، إعراب ابن النحاس : ٣ / ٢٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١١٥ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ١٣٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٣ ، البهجه المرضيه : ٣٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٧ ، التبصره والتذكره : ١ / ٥٢٢ ، مغنى اللبيب : ١٠٧ - ١٠٩ ، حاشيه الدسوقي : ١ / ٨٣ ، الهمع : ١ / ٣١٣ ، نتائج الفكر : ١٩٨ - ١٩٩ ، الكشاف : ٢ / ٤١٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

... وفي

ذا الحذف أيًا غير أيّ يقتضى

إن يستطل وصل وإن لم يستطل

فالحذف نزر ...

يعنى : أن غير «أى» من الموصولات يتبع «أيًا» فى جواز حذف صدر صلتها ، فالإشارة بـ «ذا» راجعه إلى صدر صله «أى» ، لكن يشترط فى جواز (حذف) (١) صدر صله غير «أى» : أن تطول الصّله ، وإلى ذلك أشار بقوله : «إن يستطل وصل» أى : إن تطل الصّله (٢) ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : «ما أنا

ص: ١٥٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٨.

٢- وطولها : أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٨.

بالذی قائل لك سوءا» (١)، فالصیله طالت بالمجرور والمفعول ، ومنه قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي) (٢) فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ [الزخرف : ٨٤] ، التقدير : وهو الذي هو في السماء إله ، فحذف الصدر لطول الصلّه بالمجرور .

ويستثنى من اشتراط الطول : «لا سيّما زيد» ، فإنّهم جوّزوا (٣) في «زيد» إذا رفع أن تكون «ما» موصوله ، و «زيد» خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لاسيّ الذی هو زيد ، فحذف / العائد وجوبا ، ولم تطل الصلّه ، وهو مقيس .

وقوله : «وإن لم يستطل فالحذف نزر» يعني : أنّ حذف صدر صلّه غير «أى» (إن) (٤) لم تطل الصیله قليل ، ومنه قراءه يحيى بن يعمر (٥) ، وابن أبى إسحاق (٦) : (تماماً على) (٧) الذی أحسن [الأنعام : ١٥٤] - بضمّ النون (٨) - أى : هو أحسن .

ص : ١٥٨

١- التقدير : بالذی هو قائل لك سوءا. قال سيويوه في الكتاب (١ / ٢٧١) : «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلا يقول : ما أنا بالذی قائل لك سوءا ، وما أنا بالذی قائل لك قبيحا». وانظر شرح المكودي : ١ / ٦٨ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٦ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٨ ، المقرب : ١ / ٦١ ، وفي شرح الكافيه لابن مالك (١ / ٢٩٥) : «نحو قول بعض العرب : «ما أنا بالذی قائل لك شيئا». وانظر ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٣ ، معاني الأخفش : ١ / ٢٠٣ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٦٨ .

٣- في الأصل : جوزا. انظر التصريح : ١ / ١٤٣ .

٤- ما بين القوسين ساقط في الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٦٨ .

٥- هو يحيى بن يعمر الوشقى العدواني البصرى ، أبو سليمان ، أول من نقط المصاحف ، ولد بالأهواز وسكن البصره ، وكان من علماء التابعين ، عارفا بالحديث والفقّه ولغات العرب ، قيل : ولاه الحجاج قضاء البصره فلم يزل فيها قاضيا حتى توفي سنة ١٢٩ هـ ، وقيل : توفي قبل سنة ٩٠ هـ . انظر ترجمته في طبقات القراء : ٢ / ٣٨١ ، نزهة الألباء : ١٩ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٧٧ / ٤١٧ ، مرآة الجنان : ١ / ٢٧١ ، النجوم الزاهره : ١ / ٢١٧ ، الأعلام : ٨ / ١٧٧ .

٦- هو عبد الله بن أبى إسحاق الزبىدى الحضرمى ، نحوى من الموالى من أهل البصره ، أخذ القراءه عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، ولد سنة ٢٩ هـ ، وأخذ عنه كبار النحاه كأبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفى ، والأخفش ، فرع النحو وقاسه وكان أعلم البصريين به ، توفي سنة ١١٧ هـ . انظر ترجمته في طبقات القراء : ١ / ٤١٠ ، الأعلام : ٤ / ٧١ ، الخزانة : ١ / ٢٣٧ .

٧- في الأصل : يعنى. انظر التصريح : ١ / ١٤٤ .

٨- وهى قراءه ابن محيص أيضا. ومن قرأ «أحسن» - بالفتح - جعل «أحسن» فعلا ماضيا ، وهو صلّه «الذی» ، وفيه ضمير مقدر يعود على «الذی» ، وتقديره : تماما على المحسن هو ، وقيل : العائد إلى «الذی» والفاعل مقدر ، والتقدير : تماما على الذی أحسنه الله إلى موسى من الرساله. انظر القراءات الشاذة : ٤١ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣٥٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٤ ، معاني الفراء : ١ / ٣٦٥ ، أسرار العربيه لابن الأنبارى : ٣٨٢ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٢٤ ، شرح دحلان : ٣٦ .

والكوفيون (لا) (١) يشترطون في حذف العائد المرفوع استطاله الصّله ، ويقيسون على هذه الآية (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

... وأبوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل

...

يعنى : أنّ خبر صدر الصّيله إذا كان صالحا لأن (٣) يوصل به الموصول ، كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر ، نحو «جاءنى العذى هو جاريتة ذاهبه» ، أو فعلا وفاعلا ، نحو «جاء الذى هو قام أبوه» ، أو ظرفا (٤) ، نحو «جاء الذى هو» (٥) عندك» ، أو مجرورا ، نحو «جاء العذى هو فى الدار» ، - لا يجوز حذف الصّدر فى شىء من ذلك ، لأنّ ما بقى بعد حذفه صالح لأن يكون صلح ، فلا دليل حينئذ على حذفه (٦).

والضمير فى قوله : «وأبوا» عائد على العرب ، والاختزال : «القطع» (٧).

ص : ١٥٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٤٤.

٢- ونحوها. وتبعهم ابن مالك إلا- أنه جعله قليلا- ، والبصريون جعلوا ذلك نادرا. انظر الهمع : ١ / ٣١١ - ٣١٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٩٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٣ ، معانى الفراء : ١ / ٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٤ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٨ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٨٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٣.

٣- فى الأصل : كانا صالحان. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩.

٤- فى الأصل : وظرفا. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩.

٦- أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفردا أو خاليا عن العائد ، نحو (أَيْهَمُ أَشَدُّ) و «هو الذى فى السماء له» جاز ، وذلك للعلم فى المحذوف. وقد ذكر غير الناظم لحذف العائد الذى هو مبتدأ شروطا آخر : أحدها : ألا يكون معطوفا نحو «جاء الذى زيد وهو فاضلان». الثانى : ألا يكون معطوفا عليه نحو «جاء الذى هو وزيد قائمان». نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن الفراء وابن السراج أجازا فى هذا المثال حذفه. الثالث : ألا يكون بعد «لولا» نحو «جاء الذى لو لا هو لأكرمتك». انظر شرح المرادى : ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٩ ، الأصول لابن السراج : ٢ / ٣٣٩ ، الهمع : ١ / ٣١١.

٧- وعبر به عن الحذف. والاختزال الحذف أيضا. انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩ ، اللسان : ٢ / ١١٥١ - ١١٥٢ (خزل) ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٩ ، البهجة المرضيه : ٣٥.

ثم قال رحمه الله تعالى :

...

والحذف عندهم كثير منجلى

فى عائد متّصل إن انتصب

بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

يعنى : أنّ الضّمير العائد من الصّيله إلى الموصول ، إذا كان منصوباً متّصلاً بالفعل أو بالوصف ، غير صلة الألف واللام - يجوز حذفه بكثرة ، ومثّل المنصوب بالفعل بقوله : «كمن نرجو يهب».

ف- «من» مبتدأ ، وهو موصول بمعنى / : الذى ، و «نرجو» صلته (١) ، و «يهب» خبر عنه ، والضّمير العائد من الصّله إلى الموصول محذوف تقديره : من نرجوه .

لكن يشترط فى الفعل أن يكون تاماً ، فلا يحذف فى نحو «جاء الذى كانه زيد» على الأصحّ (٢).

ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر :

٢٥ - ما الله موليك فضل فاحمدنه به***... (٣)

ف- «ما» موصول اسمى فى موضع رفع على الابتداء ، و «فضل» خبره ، و «الله موليك» صلة «ما» ، والعائد محذوف منصوب بالوصف ، والتقدير : الذى الله موليكه (٤) فضل .

ص : ١٦٠

١- فى الأصل : صله . انظر شرح المكودى : ١ / ٦٩ .

٢- وأجاز أبو حيان - كما فى الهمع - والسيوطى فى البهجة : جواز حذفه إن كان متصلاً منصوباً بفعل ناقص ، نحو «جاء الذى كتته زيد» . واشترط أبو حيان فى الارتشاف كون الفعل تاماً . انظر الهمع : ١ / ٣٠٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥٣٥ ، البهجة المرضيه : ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨١ ، شرح دحلان : ٣٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٥٢ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٩ .

٣- صدر بيت من البسيط ، نسب فى شواهد الجرجاوى لابن الفتح ، ولم أعرف اسمه ، وعجزه : فما لى غيره نفع ولا ضرر موليك : أى معطيك . والشاهد فيه «موليك» حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٧٠ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٤٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٩٠ ، الهمع : ١ / ٨٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٨١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٦٩ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١

٢٢٩ / ، أوضح المسالك : ٣٣ ، المطالع السعيده : ١٦٧ .

٤- في الأصل : موليڪ . انظر التصريح : ١ / ١٤٥ .

إلا أنّ حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف (١)، ولم يتبّه النّيازم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه (٢).

واحترز بقوله: «متّصل» من المنفصل، نحو «جاء الذي إياه ضربت»، فلا يجوز حذفه، وبقوله: «إن انتصب بفعل أو وصف» من المنتصب بالحرف، نحو «جاء الذي إنّه قائم»، فلا يجوز حذفه أيضا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

كذاك حذف ما بوصف خفضا

كأنت قاض بعد أمر من قضى

يعنى: أنّ حذف الضمير العائد من الصّله إلى الموصول إذا كان مخفوضا بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة (٣)، فالإشارة بقوله: «كذاك» إلى حذف الضمير المنصوب المتقدّم ذكره.

ثمّ مثل بقوله: «كأنت قاض»، وأشار (به) (٤) إلى قوله عزوجل: (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) [طه: ٧٢]، أى: ما أنت قاضيه، فحذف العائد / على «ما».

لكن يشترط في هذا الوصف أن يكون غير ماض خلافا للكسائي (٥)،

ص: ١٦١

١- قال الشيخ خالد في التصريح (١ / ١٤٦): «وحذف منصوب الفعل كثير، لأن الأصل في العمل للفعل فكثير تصرفهم في معموله بالحذف، وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج: أجازوه على قبح، وقال المبرد: ردء جدا». وانظر ارتشاف الضرب: ١ / ٥٣٥، شرح ابن الناظم: ٩٦ - ٩٧.

٢- انظر شرح المكودي: ١ / ٦٩، وفي الأشموني (١ / ١٧١): «ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصاله الفعل في ذلك وفرعيه الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف».

٣- وفي الهمع (١ / ٣١٠): «وزعم ابن عصفور: أن حذفه ضعيف جدا. ورده أبو حيان بوروده في القرآن وبأنه منصوب في المعنى». وانظر شرح ابن عصفور: ١ / ١٨٤، ارتشاف الضرب: ١ / ٥٣٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ٧٠.

٥- فإنه أجاز حذف العائد المجرور بإضافه وصف ماض غير عامل، أو بإضافه غير وصف، محتجا بقول الشاعر: أعوذ بالله وآياته من باب من يغلق من خارج والتقدير: من باب من يغلق بابيه، فحذف الضمير المجرور بغير وصف، وحذف معه المضاف إليه. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٤٦، الهمع: ١ / ٣١٠، الدرر اللوامع: ١ / ٦٨، ارتشاف الضرب: ١ / ٥٣٥.

فلا يجوز «جاء الذى أنا أمس ضارب» ، أى : ضاربه ، بل يتعين ذكره (١).

واحترز بقوله : «ما بوصف» من الضمير المجرور بغير وصف ، فإنه لا يجوز حذفه نحو «جاء الذى أبوه ذاهب».

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذا الذى جرّ بما الموصول جر

كمزّ بالذى مررت فهو بر

يعنى : أن حذف الضمير العائد إلى الموصول إذا كان مجرورا بحرف الجرّ يكثر ، لكن بشروط :

الأوّل : أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف الذى جرّ به الضمير لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، ولذا شدّ قول حاتم الطائي (٢) :

٣-...***وأىّ الدهر ذو لم يحسدونى (٣)

ف- «أىّ» : استفهامية ، مبتدأ ، و «ذو» خبره ، وهى موصولة ، وجمله «لم يحسدونى» صلتها ، والعائد محذوف أى : فيه ، مع انتفاء خفض الموصول ب- «فى»..

ص: ١٦٢

١- وذلك لأن المضاف وصف ماض ، وهو لا يعمل على الأصح ، وإذا كان لا يعمل فلا يجوز حذف العائد المجرور بإضافته إليه ، وذلك لأن الحذف إنما هو الكون المجرور منصوبا محلا ، وهو فيما ذكر غير منصوب محلا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٨٢ ، الهمع : ١ / ٣١٠ ، حاشية الصبان : ١ / ١٧٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٥٤.

٢- هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشر الطائي ، أبو عدى ، وأبو سفان ، شاعر فارس جواد جاهلى ، يضرب به المثل بجموده ، من أهل نجد ، زار الشام فتزوج ماويه بنت حجر الغسانيه ، ومات فى عوارض (جبل فى بلاد طىء) سنة ٤٦ ق. ه ، له ديوان شعر ضاع معظمه. انظر ترجمته فى الأعلام : ٢ / ١٥١ ، نزهة الجليس : ١ / ٢٨٤ ، الخزانة : ٣ / ١٢٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٢٠٨ ، معجم المؤلفين : ٣ / ١٧٣.

٣- عجز بيت من الوافر لحاتم (وليس فى ديوانه) ، وصدره : ومن حسد يجور على قومى الحسد : تمنى زوال نعمه المحسود ، والجور : الظلم ، و «ذو» بمعنى «الذى» ، وهى «ذو» الطائيه. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٧ ، شرح الأشموني : ١ / ١٧٤ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٥١ ، شرح المرادى : ١ / ٢٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٣١ ، تفسير البحر المحيط : ٤ / ٤٤٧ ، أوضح المسالك : ٣٣.

الثاني : أن يكون العامل في المجرورين متفقا لفظا ومعنى ، ولذا شدّ قوله :

١- ...** وهو على من صبّه الله علقم (١)

فالعائد محذوف ، أى : عليه ، مع اختلاف المتعلّق ، وهما : «صبّ ، وعلقم».

الثالث : أن يكون العائد المجرور غير محصور ، فلا يحذف من نحو «مررت بالذى ما مررت إلّا به».

الرابع : ألّا (٢) يكون العائد المجرور نائبا عن الفاعل ، فلا يحذف من نحو «مررت بالذى مرّ به».

الخامس : أن يكون العائد المجرور / متعينا للزبط ، فلا يحذف من نحو «مررت بالذى مررت به فى داره».

السادس : ألّا يكون العائد المجرور حذفه ملبسا ، فلا يحذف من نحو «رغبت فيما رغبت فيه» لأنّه لا يعلم أنّ أصله : فيه ، أو عنه.

وقد تبه على الشّرط الأوّل بقوله :

كذا الذى جرّ بما الموصول جر

و (٣) على (الثانى والثالث) (٤) بالمثل ، وهو قوله :

...

كمّر بالذى ... البيت

ص: ١٦٣

١- من الطويل ، يقال : إنه لرجل من همدان ، وصدّره : وإنّ لسانى شهده يشتنى بها شهده : بضم الشين ، العسل المشمع. قوله : «علقم» - بفتح العين - وهو الحنظل. يعنى : إن لسانى مثل العسل إذا تكلمت فى حق من أحبه ، ولكنه مثل الحنظل على من أبغضه ، لأننى أقدح فيه بالكلام. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف ، وفيه شدوذ من وجه آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين فإن «على» الظاهر يتعلّق بقوله «علقم» - كما ذكر - ، و «على» المقدر يتعلّق بقوله : «صبه». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٥١ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٩٦ ، الخزانة : ٤ / ٢٦٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٩٧ ، الهمع (رقم) : ١٥٠ ، ١٧٣١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٣٧ ، ٢ / ٢١٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٧٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٤٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٣٢ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٣ ، تفسير البحر المحيط : ٤ / ٤٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٩٨ ، الجامع الصغير : ٣٥.

٢- فى الأصل : أن. راجع التصريح : ١١ / ١٤٨.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٠.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٠.

ثم قال رحمه الله تعالى: أَل حرف تعريف أو اللام فقط

فمنط عرّفت قل فيه النمط

هذا هو النوع الخامس من المعارف ، والمراد بأداه التعريف : الألف واللام ، وهي على أربعة أقسام : للتعريف ، وزائده ، و (١) للمح الصفه ، وللغلبه .

وقد أشار إلى الأوّل بقوله : «أَل حرف تعريف» ، واختلف في آله التعريف :

ف قيل : «أَل» ، وهمزتها همزه قطع ، وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل (٢) .

وقيل : «أَل» ، إلّا أنّ همزتها همزه وصل .

وقيل : اللام وحدها للتعريف ، فاجتلبت همزه الوصل للابتداء بالسّاكن .

وهذان القولان عن سيبويه (٣) .

ص : ١٦٤

١- في الأصل : الواو . ساقط . انظر شرح المكودي : ١ / ٧٠ .

٢- قال ابن مالك في شرح التسهيل (١ / ٢٨٥) : «على أن الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيره مخالفه للأصل وموجبه لعدم النظائر : أحدها : تصدير الزيادة فيما لا أهليه فيه للزيادة وهو الحرف . الثاني : وضع كلمه مستحقه للتصدير على حرف واحد ساكن ، ولا نظير لذلك . الثالث : افتتاح حرف بهمزه وصل ، ولا نظير لذلك أيضا . الرابع : لزوم فتح همزه وصل بلا سبب ، ولا نظير لذلك أيضا» . انتهى . وانظر الكتاب : ٢ / ٦٣ ، ٦٤ ، ٢٧٣ ، شرح المكودي : ١ / ٧٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ ، المقتضب : ١ / ٢٢١ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣١ ، شرح دحلان : ٣٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣١٩ ، المفصل : ٣٢٦ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٣٩ ، الهمع : ١ / ٢٧٢ ، جواهر الأدب : ٣٧٩ ، شرح التسهيل : ١ / ٢٨٤ ، التسهيل : ٤٢ ، البهجة المرضيه : ٣٧ . وقد نقل ابن عصفور هذا القول عن ابن كيسان . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ .

٣- فعلى القول الأول يكون مذهب سيبويه كمذهب الخليل في كون حرف التعريف «أَل» إلّا أن الخلاف بينهما في الهمزه ، فعند الخليل همزه قطع ، وعند سيبويه همزه وصل . قال سيبويه في الكتاب (٢ / ٣٠٨) : «وأَل» تعرف الاسم في قولك : «القوم والرجل» . وقال في (٢ / ٦٣) : «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ «قد» وأن ليست واحده منهما منفصله من الأخرى كانفصال أَل الاستفهام في قوله : «أأريد» ، ولكن الألف كألف «أيم» في «أيم الله» وهي موصوله ، كما أن أَل «أيم» موصوله» . وانظر القول الأول من قولى سيبويه في التسهيل : ٤٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٤ ، شرح دحلان :

٣٧ ، أوضح المسالك : ٣٣ ، البهجه المرضيه : ٣٧ ، جواهر الأدب : ٣٧٩ ، شرح المكودي : ١ / ٧٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ . أما القول الثاني من قولي سيبويه فظاهر كلامه المتقدم يدل على أن هذا القول ليس له ، وقد نسب في شرح الأشموني : ١ / ١٧٧ لبعض النحاه ، ونسب في اللسان (لوم) لابن السكيت ، وفي التصريح : ١ / ١٤٨ ، «ونقله بعضهم عن الأخفش» وممن نسب هذا القول لسيبويه الزمخشري في مفصله : ٣٢٦ ، وابن يعيش في شرحه : ٩ / ١٧ ، والعصام في شرح الفريد : ٤٩٧ ، وابن مالك في شرح الكافيه : ١ / ٣١٩ ، والمرتضى في التاج : ٢ / ٥٣٨ ، والرضى في شرحه : ٢ / ١٣٠ ، والسيوطى في الهمع : ١ / ٢٧٢ ، ودحلان في شرحه : ٣٨ ، وفيه : نسبه هذا القول لسيبويه وبعض المتأخرين ، وقال : «ونقل عن سيبويه قول آخر موافق لقول الخليل». وانظر البهجه المرضيه : ٣٨ ، شرح المكودي : ١ / ٧١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ .

فقوله : «أل حرف تعريف» يفهم منه الأول والثاني ، أى : هى حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصليته أو زائده.

وقوله : «أو اللام فقط» هذا هو القول الثالث.

وأسقط مذهبا رابعا ، وهو أنّ المعرّف : الهمزة وحدها ، واللام زائده للفرق / بينها (١) وبين همزه الاستفهام ، وهو قول المبرّد (٢). وقوله :

فمط عرّفت قل فيه التّمت

أى : إذا أردت تعريف «نمط» (٣) أدخلت عليه «أل» فقلت : «التّمت» ،

ص : ١٦٥

-
- ١- فى الأصل : بينهما. انظر التصريح : ١ / ١٤٨.
 - ٢- قال السيوطى فى الأشباه والنظائر (٣ / ٥٦) : «ذكر المبرّد فى كتابه المسمى بالشافى : «أنّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وضم إليها اللام لثلاثه يشتهب التعريف بالاستفهام». انتهى. وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٨ ، شرح الرضى : ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٧٦ - ١٧٧ ، شرح دحلان : ٣٧. وفى المقتضب قال المبرّد (١ / ٨٣) : «ومن ألفات الوصل : الألف التى تلحق اللام للتعريف». وعلى هذا يكون مذهبه أقرب ما يكون إلى مذهب سيويه المتقدم ، حيث جعل الألف للوصل.
 - ٣- فى الأصل : بنمط. انظر شرح المكودى : ١ / ٧١.

والتَّمَط : قال الجوهرى : ضرب من البسط (١) ، وقيل : جماعه من الناس أمرهم واحد (٢) ، وقيل : الطريق (٣).

قال الزَّجَّاج (٤) فى حواشيه على ديوان الأديب : «وحمير يقلبون اللام ميمًا إذا كانت مظهره ، كالحديث المروى ، إلما أنَّ المحدّثين أبدلوا فى «الصَّوم ، والسَّفر» ، وإتّما الإبدال فى «البرّ» فقط ، وربّما وقع فى أشعارهم قلب اللام المدغمه :

٥-...***يرمى ورائى بأمسهم وأمسلمه» (٥)

انتهى (٤).

ص: ١٦٦

١- فى الأصل : البط. انظر الصحاح : ٣ / ١١٦٥ (نمط) ، اللسان : ٦ / ٤٥٤٩ (نمط).

٢- انظر الصحاح : ٣ / ١١٦٥ (نمط) ، اللسان : ٦ / ٤٥٤٩ (نمط).

٣- انظر اللسان : ٦ / ٤٥٤٩ (نمط) ، شرح المكودى : ١ / ٧١.

٤- فى الأصل : الزجاجى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل (٨٠ / أ).

٥- من المنسرح ، لبجير بن عنمه الطائى الجاهلى ، وصدّره : ذاك خليلى وذو يعاتبنى ويروى : «يواصلنى» بدل «يعاتبنى». والخليل : الصاحب. «ذو يعاتبنى» أى : الذى يعاتبنى ، والمعاتبه : مخاطبه الإِدلال ، والاسم العتاب ، قال الشاعر : ويبقى الودّ ما بقى العتاب «بأمسهم» أى : بالسهم. «وأمسلمه» أى : والسلمه ، والسلمه - بكسر اللام - واحده السّلام ، وهى الحجاره. والمعنى : هذا الرجل يعاتبنى ، ويسلك طريق بقاء الود ، يدافع عنه مره بالسهم ومره بالسّلام. قال العينى : «وركب ابن الناظم وأبوه أيضا صدر البيت على عجز بيت آخر ، فإن الروايه فيه : وإنّ مولاي ذو يعيّرنى لا إحنه بيننا ولا جرمه ينصرنى منك غير معتذر يرمى ورائى بأمسهم وأمسلمه انتهى. ويروى أولهما : «يعاتبنى» بدل «يعيرنى» ، و «عنده» بدل «بيننا» ، وقال البغدادى عن روايته ب- «يعيرنى» : «وهو غير مناسب». والمولى : ابن العم ، والناصر ، والحليف ، والمعتمق ، والعتيق ، قال البغدادى : «والظاهر أن المراد أحد الثلاثة الأول». الإحنه : الضغينه والحقد. الجرمه : الجرم والذنب. وراء : من الأضداد ، بمعنى : قدام وخلف ، ويحتمل المعنيين هنا. والشاهد فى قوله : «بأمسهم وأمسلمه» حيث أتى بالميم مكان لام التعريف على لغه حمير ، ويروى : «بالسهم والسلمه» ، وعليه فلا شاهد فيه هنا. انظر شرح ابن يعيش : ٩ / ١٧ ، ٢٠ ، شواهد الشافيه : ٤٥١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٦٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٦٥ ، شرح ابن الناظم : ٨٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٨ ، أبيات المغنى : ١ / ٢٨٧ ، شواهد المغنى : ١ / ١٥٩ ، الهمع (رقم) : ٢٢٠ ، الصحاح واللسان (سلم) ، الدرر اللوامع : ١ / ٥٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٥٧ ، الجنى الدانى : ١٤٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل : (٨٠ / ب).

٦- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل : (٨٠ / أ).

وأراد بالحديث المروى قوله عليه السلام: «ليس من البرِّ الصَّيام في السَّفَر» (١) أخرجه أحمد (٢) في مسنده ، وغيره.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد تزداد لازما كالللات

والآن والَّذين ثم اللات

ولاضطرار كبنات الأوبر (٣)

كذا وطبت النَّفس يا قيس السرى

أشار بهذا إلى القسم الثاني ، وهي الزائده ، وذكر أن زيادتها على قسمين :

(الأوّل : زائده) (٤) لازمه ، وذكر من ذلك أربعة مواضع :

- اللّات : وهو اسم صنم لثقيف بالطائف (٥) ، وعن مجاهد (٦) : كان

ص: ١٦٧

١- الحديث في مسند أحمد : ٣ / ٣١٩ ، سنن النسائي : ٤ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، فتح الباري : ٤ / ١٨٤ ، سنن الدارمي : ١ / ٣٤٢ ، شرح السنه للبغوي : ٦ / ٣٠٨ ، سنن ابن ماجه رقم : ١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، سنن الترمذي : رقم : ٧١٠ ، مجمع الزوائد : ٣ / ١٦٤ ، تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني : ٢ / ٥٠ ، ٢٠٤ ، كنز العمال رقم : ٢٣٨٤٣ ، ٢٣٨٤٥ ، وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٩ . وروى : «ليس من امبر امصيام في امسفر» في مسند أحمد : ٥ / ٤٢٤ ، مجمع الزوائد : ٣ / ١٦٤ ، وأكثر ما اطلعت عليه من كتب النحو مروى فيها بهذه الروايه . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٦٤ ، الهمع : ١ / ٢٧٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٤٠٦ ، الجنى الدانى : ١٤٠ ، سر الصناعه : ١ / ٤٢٣ ، المقرب : ٢ / ١٧٨ ، الإرشاد للكيشي : ٦ ، مغنى اللبيب : ٧١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٢٠ ، قطر الندى : ١٥٨ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣١ .

٢- هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله حيان بن عبد الله الشيباني الوائلي المروزي البغدادي ، أبو عبد الله ، إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمه الأربعة المشهورين ، ولد في بغداد سنة ١٦٤ ، وتوفى فيها سنة ٢٤١ هـ ، له من الكتب : المسند (يحوى على نيف وأربعين ألف حديث) ، الناسخ والمنسوخ ، كتاب الزهد ، وغيرها .

٣- فى الأصل : الأبر . انظر الألفيه : ٢٩ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر المكودى : ١ / ٧١ .

٥- قال الكلبي فى كتاب الأصنام (١٦) : «واللائت بالطائف وهى أحدث من مناه ، فكانت صخره مربعه ، وكان يهودى يلت عندها السوق» . وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٠ ، تفسير القرطبي : ١٧ / ٩٩ ، معانى الفراء : ٣ / ٩٨ ، تفسير البغوى : ٤ / ٢٤٩ .

٦- هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي ، مولى بني مخزوم ، تابعي ، مفسر ، من أهل مكة ، شيخ القراء والمفسرين ، ولد سنة ٢١ هـ ، وأخذ التفسير عن ابن عباس وتنقل في الأسفار واستقر بالكوفة ، وتوفي سنة ١٠٤ هـ (وقيل : ١٠٠ هـ ، وقيل : ١٠٢ هـ) وقيل إنه مات وهو ساجد. انظر ترجمته في طبقات الفقهاء : ٤٥ ، طبقات القراء : ٢ / ٤١ ، صفه الصفوه : ٢ / ١١٧ ، ميزان الاعتدال : ٣ / ٩ ، الأعلام : ٥ / ٢٨٧ ، حليه الأولياء : ٣ / ٢٧٩ .

رجلا (١) يَلْتِ السُّوقِ بِالطَّائِفِ ، وكانوا يعكفون على قبره ، فجعلوه وثنا (٢) ، وكانت / تاؤه مشدّده فخفّفت ، ف- «أل» فيه زائده لازمه ، لأنّه علم.

- والآذن : علم على الزّمان الحاضر ، و «أل» فيه زائده لانزمه ، لم يستعمل في كلام العرب مجرّدا منها ، وهو (٣) مبنّى لتضمّنه معنى «أل» التي تعرّف بها. قال المكوذى : وهذا من الغريب لكونهم جعلوه مضمّنا معنى «أل» ، وجعلوا «أل» الموجوده فيه زائده (٤). انتهى. وهو قول الفارسيّ (٥).

وقيل : بنى لتضمّنه معنى حرف الإشاره الّذى كان (٦) يستحقّ الوضع. قاله ابن مالك (٧).

ص: ١٦٨

- ١- فى الأصل : كا رجل. انظر التصريح : ١ / ١٥٠.
- ٢- قال البغوى فى تفسيره : وقرأ ابن عباس ومجاهد وأبو صالح : «اللّات» - بتشديد التاء وقالوا : كان رجلا يَلْتِ السُّوقِ لِلْحَاجِ ، فلما مات عكفوا على قبره يعبدونه ، وقال مجاهد : كان فى رأس جبل له غنيمه يسألاً منها السمن ويأخذ منها الأقط ، ويجمع رسلها ، ثم يتخذ منها حيسا. وقال الكلبي : كان رجلا من ثقيف يقال له : صرمه بن غنم ، وكان يسألاً السمن فيضعها على صخره ثم تأتيه العرب فتلت به أسوقتهم ، فلما مات الرجل حولتها ثقيف إلى منازلها فعبدتها فعمدت الطائف على موضع اللات. انظر تفسير البغوى : ٤ / ٢٤٩ ، تفسير الخازن : ٦ / ٢٦٢ ، كتاب الأصنام للكلبي : ١٦ ، تفسير القرطبي : ١٧ / ٩٩ - ١٠٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٠ ، معانى الفراء : ٣ / ٩٧ - ٩٨.
- ٣- فى الأصل : وهى. انظر شرح المكوذى : ١ / ٧١.
- ٤- زائده لازمه. انظر شرح المكوذى : ١ / ٧٢ ، وانظر شرح دحلان : ٣٧ ، البهجه المرضيه : ٣٧.
- ٥- فاللام المضمّنه عنده غير الموجوده ، أما الموجوده فزائده ، إذ شرط اللام المعرفه أن تدخل على النكرات فتعرفها ، ولم يسمع «الآذن» مجردا عنها ، وتابعه ابن الحاجب فى الإيضاح ، وفى ابن يعيش (٤ / ١٠٤) : نسب هذا القول إلى جماعه ممن ينتمون إلى التحقيق والحدق بهذه الصناعه. وضعفه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصارا ينافى زياده ما لا يعتد به ، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، الإنصاف : ٢ / ٥٢٣ ، اللسان (أين) ، شرح الرضى : ٢ / ١٢٦ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٥١٥ ، الهمع : ٣ / ١٨٥ ، شرح دحلان : ٣٧ ، البهجه المرضيه : ٣٧ ، جواهر الأدب : ٣٨٦.
- ٦- فى الأصل : كانا. انظر التصريح : ١ / ١٥١.
- ٧- فى التسهيل (٩٥) ، وهو قول الزّجاج ، ونسب للبصريين فى الإنصاف ، ومعناه هذا الوقت. ورد : بأن تضمين معنى الإشاره بمنزله اسم الإشاره ، وهو لا تدخله «أل». وانظر الإنصاف : ٢ / ٥٢١ ، الهمع : ٢ / ١٨٥ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٣ ، شرح الرضى : ٢ / ١٢٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، شرح الأشموني : ١ / ١٨١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٢٠ ، شرح دحلان : ٣٧ ، جواهر الأدب : ٣٨٥.

-والذنين : من الموصولات ، و «أل» فيه زائده لازمه ، لأنّ تعريفه بالصله.

وقيل : «أل» فيه للتعريف ، وهو مذهب الفراء (١).

-واللاتى : جمع «التي» ، وهى مثل «الذنين» فى أنّ «أل» فيه زائده لازمه ، وتعريفه بالصله.

الثانى : زائده لضروره الشعر ، وذكر (من) (٢) ذلك لفظين :

الأول : بنات الأوبر ، وأشار بذلك إلى قول الشاعر :

٢٢ - ...*ولقد نهيتك عن بنات الأوبر (٣)

أراد : بنات أوبر ، وهو علم على نوع من الكمأه ، وهو كمأه صغار مزغبه رديئه الطعم ، وهى أول الكمأه (٤).

وقيل : مثل الكمأه ، وليست كمأه (٥).

ص : ١٦٩

١- انظر شرح المكودى : ١ / ٧٢ ، الأزهيه : ٢٩١ ، وانظر شرح الرضى : ٢ / ٣٩ - ٤٠ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٧٢ .

٣- من الكامل ، لم يعرف له قائل ، وصدرة : ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا جنيتك : أى : جنيت لك . عساقلا : جمع عسقول وعسقل وعسقوله ، وهو ضرب من الكمأه بيض . وقيل : هى الكمأه التى بين البياض والحمرة ، وقيل : هى أكبر من الفقع وأشد بياضا واسترخاء . والشاهد فى قوله : «الأوبر» حيث أدخل «أل» عليه ضروره ، ووجه احتياج الشاعر إلى «أل» أنّ الرأء فى جميع قوافى القصيده مكسوره ، ولو حذف «أل» من الأوبر لفتحت راؤه لأنه ممنوع من الصرف للعلميه والوزن ، فإن جزء العلم علم على الأصح فتختل القافيه . وقال المبرد : إنه ليس بعلم بل هو نكره ، فالألف واللام عنده غير زائده بل معرفه فحينئذ لا شاهد فيه . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٤٩٨ ، المقتضب : ٤ / ٤٨ ، الخصائص : ٣ / ٥٨ ، المنصف : ٣ / ١٣٤ ، المحتسب : ٢ / ٢٢٤ ، الإنصاف : ٣١٩ ، ٧٢٦ ، شرح ابن يعيش : ٥ / ٧١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٥ ، ٤٠٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٧٢ ، أبيات المغنى : ١ / ٣٠٠ ، ٣٢٨ / ٤ ، اللسان : (وبر ، عسقل) ، شرح ابن عقيل : ١ / ٨٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ٧٢ ، شواهد العدوى : ٢٧ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٥٥٦ ، شرح ابن الناظم : ١٠١ ، شرح المرادى : ١ / ٢٦٣ ، شواهد المغنى : ١ / ١٦٦ ، البهجه المرضيه : ٣٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٩ ، كاشف الخصاصه : ٤٨ ، شرح الكافيه لابن مالک : ١ / ٣٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالک : ١ / ٢٩١ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٨٦ ، فتح رب البريه : ١ / ١٥٤ .

٤- انظر اللسان : ٦ / ٤٧٥٢ (وبر) ، شرح ابن الناظم : ١٠١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٧٢ .

٥- انظر اللسان : ٦ / ٤٧٥٢ (وبر) ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥١ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٧٢ .

والثاني: طببت النفس، وأشار بذلك إلى قول رشيد الإشكري (١):

٢-...***... وطبت النفس يا قيس عن عمرو (٢)

أراد: وطبت نفسا، فأدخل «أل» على التمييز ضروره، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين (٣)

وتَمَّ البيت ب- «السرى»، وهو الشريف (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى:

ص: ١٧٠

١- ذكر هذا الشاعر في بعض المراجع باسم «رشيد»، وفي بعضها الآخر باسم «راشد»، ولعل هذا الأخير هو الصواب والأول تحريف، حيث أن كل من ترجم له ذكره باسم راشد. وهو راشد بن شهاب بن عبده بن عصم بن عامر بن يشكر بن بكر بن وائل، شاعر جاهلي، كان سيد قبيلته، عاش في أواخر القرن السادس الميلادي، وأوائل القرن الأول الهجري السابع الميلادي. انظر ترجمته في تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (المجلد الثاني، الجزء الثاني): ٩٣، جمهوره النسب للكليبي: ٥٦٢، الأعلام: ٣ / ١٢، هامش المفضليات: ٣٠٧.

٢- من الطويل لراشد (أو رشيد) الإشكري من قصيده له يخاطب بها قيس بن مسعود بن قيس ابن خالد الإشكري، وتماهه: رأيتك لَمَّا أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وىروى: رأيتك لَمَّا أن عرفت جلادنا رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو أراد بالوجوه الأنفس والذوات من قبيل إطلاق اسم جزء الشىء على كله، ويجوز أن يكون المراد من الوجوه: الأعيان منهم. صددت: أعرضت. طببت: رضيت. والمعنى: أبصرتك يا قيس حين عرفت أعياننا أعرضت عنا وطابت نفسك من قبلنا عن عمرو صديقك الذى قتلناه، أى: تسليت عن قتله. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المفضليات: ٣١٠، التصريح على التوضيح: ١ / ١٥١، ٣٩٤، الشواهد الكبرى: ١ / ٥٠٢، ٣ / ٢٢٥، الهمع (رقم): ٢٢٣، الدرر اللوامع: ١ / ٥٣، ٢٠٩، شرح الأشموني: ١ / ١٨٢، شرح ابن عقيل: ١ / ٨٦، شواهد الجرجاوى: ٢٧، البهجة المرضيه: ٣٨، ٩٣، توجيه اللمع: ٣٨٤، شواهد العدوى: ٢٧، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ٧٢، شرح ابن الناظم: ١٠٢، شرح المرادى: ١ / ٢٦٤، كاشف الخصاصه: ٤٨، جواهر الأدب: ٣٩٩، شرح الكافيه لابن مالك: ١ / ٣٢٤، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٩٢، الجامع الصغير: ٤٠، شرح قصيده بانت سعاد لابن هشام: ٢٧٣، فتح رب البريه: ١ / ١٥٥، ٢ / ١٨٩.

٣- وذهب الكوفيون وابن الطراوه إلى جواز تعريف التمييز متمسكين بنحو ذلك. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٩٤، الهمع: ٤ / ٧٢، شرح المرادى: ٢ / ١٧٥، شرح الرضى: ١ / ٢٢٣، شرح ابن عصفور: ٢ / ٢٨١.

٤- انظر اللسان: ٣ / ٢٠٠١ (سرا)، شرح المكودى: ١ / ٧٢.

وبعض الأعلام عليه دخلا

للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل (١) والحارث

والنعمان

فذكر ذا وحذفه سيان

أشار بهذا إلى القسم الثالث من أقسام «أل»، وهي التي للمح الصيغه فذكر أنّ «أل» دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلميه، وذكر لذلك ثلاثه أمثله :

الأول : الفضل ، وهو منقول من المصدر ، فإنه في الأصل : «فضل يفضل فضلا» ، إذا صار ذا فضل (٢).

والثاني : الحارث ، وهو منقول من اسم الفاعل.

والثالث : النعمان - بضمّ النون - ، فإنه في الأصل اسم للدم - بتخفيف الميم - ، ومنه سميت (٣) شقائق النعمان ، لشبه لونها في حمرة بالدم (٤). وقوله :

فذكر ذا وحذفه سيان

يعنى : أنه يجوز أن تأتي بهذه الأسماء التي ذكرت (٥) مقترنه ب- «أل» ومجرده منها.

وفهم من قوله : «وبعض الأعلام» أنّ ذلك لا يكون في جميع الأعلام ، لأنّ هذا الباب سماعيّ ، فلا يجوز في «محمّد» أن يقال : (المحمّد) (٦) حال العلميه ، لأنه لم يسمع (٧) ، واللغه لا تثبت (٨) بالقياس.

وفهم من قوله : «نقلا» أنّ ذلك لا يكون في الأعلام المرتجله.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد يصير علما بالغلبه

مضاف أو مصحوب أل كالعقبه

ص : ١٧١

- ٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٢ ، اللسان : ٥ / ٣٤٢٨ (فضل).
- ٣- فى الأصل : سمعت. انظر التصريح : ١ / ١٥٢.
- ٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٢ ، اللسان : ٦ / ٤٤٨٤ (نعم).
- ٥- فى الأصل : ذكر. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٣.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٥٢.
- ٧- فى الأصل : يستمع. انظر التصريح : ١ / ١٥٢.
- ٨- فى الأصل : ثبت. انظر التصريح : ١ / ١٥٢.

أشار بهذا إلى القسم الرابع من أقسام «أل» ، وهي التي للغلبه ، وذو الغلبه : هو كل اسم اشتهر (به) (١) بعض ما له معناه ، وهو على ضربين :

مضاف : ك- «ابن عمر» ، والمراد به : عبد الله بن عمر بن الخطاب (٢) ، و «ابن الزبير» ، والمراد به : عبد الله بن الزبير (٣).

وذو الأدهاء : ك- «العقبه» ، وهي في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختص ب- «عقبه منى» (٤) التي تضاف إليها الجمره (فيقال : جمره) (٥) عقبه (٦) ، قاله الشاطبي (٧) . وقيل : عقبه أيله (٨).

وك «الأعشى» ، فإنه في الأصل لكل ما لا يبصر ليلا ، ثم غلب على «أعشى همدان» (٩) ونحوه.

ص: ١٧٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٧٣.

٢- هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، أبو عبد الرحمن ، صحابي جليل ، ولد سنة ١٠ ق. ه ، ونشأ في الإسلام وهاجر إلى المدينة مع أبيه ، وشهد فتح مكة ، وغزا إفريقيه مرتين ، وكف بصره في آخر حياته وتوفي سنة ٧٣ ه ، وله في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثا.

٣- هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، أبو بكر ، فارس قريش في زمنه ، ولد في السنه الأولى للهجرة وشهد فتح إفريقيه في زمن عثمان ، وبويح له بالخلافه سنة ٦٤ ه ، وكانت له مع الأمويين وقائع انتهت بقتله سنة ٧٣ ه ، له في كتب الحديث ٣٣ حديثا.

٤- منى : في درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمى فيه الجمار من الحرم ، سمي بذلك لما يمني فيه من الدماء ، أي : يراق ، وهي في داخل الحرم ، وفيه أبنيه ومنازل تسكن أيام الموسم ، فتصير كالبلده ، وتخلو بقيه أيام السنه إلا ممن يحفظها فتصير كالتقرية. انظر معجم البلدان : ٥ / ١٩٨ ، مراصد الاطلاع : ٣ / ١٣١٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٥٣.

٦- وهي الجمره الكبرى ، وهي موضع رمى الجمار بمنى ، قال الداودي : وجمره العقبه في آخر منى مما يلي مكة ، وليست العقبه التي نسبت إليها الجمره من منى. انظر معجم ما استعجم : ٢ / ٣٩٢ ، معجم البلدان : ٢ / ١٦٢.

٧- قال الشاطبي في شرح الألفيه (١ / ١٣٥ - أ) : «ومثال الثاني : العقبه ، وهو مثاله ، فإن العقبه اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختصت بعقبه منى التي تضاف إليها الجمره ، فيقال : جمره العقبه». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٣.

٨- أيله : موضع ب- «رضوى» وهو جبل ينبع بين مكة والمدينه. وأيله أيضا : مدينه على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام. انظر معجم البلدان : ١ / ٢٩٢ ، تقويم البلدان : ٨٧ ، مراصد الاطلاع : ١ / ١٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٣.

٩- هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نظام بن جشم الهمداني ، شاعر اليمانيين بالكوفه وفارسهم في عصره ، ويعد من شعراء الدوله الأمويه ، وهو أحد الفقهاء القراء ، قاتل الحجاج بعد استيلائه على سجستان ، فوقع أسيرا فقدم إلى الحجاج فأمر بضرب عنقه سنة ٨٣ ه ، وأخباره كثيره. انظر ترجمته في الأغاني : ٥ / ١٣٨ ، المؤتلف والمختلف : ١٤ ، الأعلام : ٣ / ٣١٢.

وهذا النوع معرّف قبل الغلبه بالإضافه و «أل» ، ثم غلبت عليه الشّهره ، فصار علما ، وألغى التعريف السابق.

وإنّما ذكر الناظم المضاف فى هذا الفصل ، وليس من الباب ، لاشتراكه فى الغلبه مع ذى الأداة.

وفهم من قوله : «وقد يصير علما» أنّ العلميه طرأت عليه ، وأنّ التعريف بالإضافه والأداة سابق للعلميه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحذف أل ذى إن تناد أو تضيف

أوجب وفى غيرهما قد تنحذف

يعنى : أنّ «أل» التى للغلبه إن نودى ما هى فيه ، أو أضيف إلى ما بعده - وجب حذفها ، فمثال المنادى : «يا أعشى» ، ومثال / المضاف : «يا أعشى (١) باهله» (٢) - بموحده - : قبيله من قيس عيلان - بعين مهمله (٣) - .

وقوله : «وفى غيرهما قد تنحذف» يعنى : أنّ «أل» المذكوره تحذف فى غير النداء والإضافه ، وفهم من قوله : «قد» (٤) قلّه ذلك ، ومن حذفها فى غيرهما قولهم : «هذا يوم مباركا فيه» ، حكاه سيبويه (٥).

ص : ١٧٣

١- فى الأصل : يا ساقطه. انظر التصريح : ١ / ١٥٤.

٢- هو عامر بن الحارث بن رباح الباهلى من همدان ، شاعر جاهلى ، يكنى أبا قحطان ، أشهر شعر له رائيه فى رثاء أخيه لأمه المنتشر بن وهب ، وأوردها البغدادى فى الخزانة. انظر ترجمته فى الأعلام : ٣ / ٢٥٠ ، الخزانة : ١ / ١٨٧ ، سمط اللالكى : ٧٥ ، المؤلف والمختلف : ١٤.

٣- من العدنانيه ، وهم بنو سعد مناه بن مالك بن أعسر ، واسمه منبه بن سعد بن قيس عيلان ، وكانوا يقطنون باليمامة. وباهله : أم سعد مناه ، عرفوا بها ، وهى باهله بنت صعب بن سعد العشيره من مذحج. انظر معجم قبائل العرب : ١ / ٦٠ ، صبح الأعشى : ١ / ٣٤٣ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ١٧٠.

٤- فى الأصل : وقد. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٢.

٥- أصله : «يوم الإثنين» وهو من إضافه المسمى إلى الاسم. انظر الكتاب : ٢ / ٤٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٦٧ ، شرح دحلان : ٣٩ ، شرح ابن الناظم : ١٠٤ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٨٦.

ومجىء الحال منه فى الفصحى يوضح فساد قول المبرّد فى جعله (١) «أل» فى «الاثنين» وسائر الأيام للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات (٢).

والصّحيح عند الجمهور : أنّ أسماء الأيام أعلام (٣) توهمت فيها الصّيفه ، فدخلت عليها «أل» ، كـ «الحارث» ، ثمّ غلبت ، فصارت كـ «الدّبران» (٤).

ص: ١٧٤

١- فى الأصل : جملة. انظر التصريح : ١ / ١٥٤.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٦ ، الهمع : ١ / ٢٥٥ ، إرشاد الطالب النبيل (٨٤ / أ) ، شرح الرضى : ٢ / ١٣٦.

٣- فـ «السبت» مشتق من معنى : القطع ، و «الجمعه» من الاجتماع ، وباقيهما من الواحد والثانى والثالث والرابع والخامس. انظر الهمع : ١ / ٢٥٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٤.

٤- والدّبران : خمسه كواكب من الثور ، ويقال : إنه سنامه ، وهو من منازل القمر ، وقيل : نجم بين الثريا والجوزاء ، ولزمته اللام لأنهم أرادوا فيها معنى الصّفه ، فهو مأخوذ من «دبر» إذا تأخر بمعنى : الدابر ، والعرب تزعم أن «الدبران» يتبع الثريا خاطبا لها. انظر اللسان (دبر) ، الكتاب : ١ / ٢٦٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٤٢.

ثم قال (١) رحمه الله تعالى : مبتدأ زيد وعاذر خبر

إن قلت زيد عاذر من اعتذر

المبتدأ هو الاسم ، صريحا أو مؤولا ، مجزدا عن العوامل اللفظية غير المزيده ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمكتفى به (٢).

فالاسم الصريح نحو «الله ربنا ، ومحمد نبينا» ، والمؤول نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره : ١٨٤] ، أى : وصيامكم خير لكم.

وخرج بقولنا : «مجزدا عن العوامل اللفظية» اسم «كان» وأخواتها ، وما أشبهه ، ولما كان شاملا لما دخل عليه حرف زائد ، أخرجناه بقولنا / : «غير المزيده» (٣) نحو (هَيْلٌ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) [فاطر : ٣] ، ف- «خالق» مبتدأ ، وإن كان مجرورا ب- «من» ، لأن وجود الحرف الزائد كلا وجود.

وخرج بقولنا : «مخبرا عنه أو وصفا» نحو «نزال» من أسماء (٤) الأفعال ،

ص : ١٧٥

١- فى الأصل : ثم قال. مكرر.

٢- وفى التعريفات : المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه ، أو الصفه الواقعه بعد ألف الاستفهام أو حرف النفى رافعه لظاهر ، نحو «زيد قائم ، وأقائم الزيدان ، وما قائم الزيدان». وعرفه الناظم فى الكافيه بقوله : المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف استغنى بفاعل ظهر وفى شرح ابن عصفور : الابتداء هو جعل الاسم أول الكلام لفظا أو تقديرا ، معرى عن العوامل اللفظية لتخبر عنه. انظر فى ذلك شرح المكودى : ١ / ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٤ ، شرح الرضى : ١ / ٨٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٨٨ ، التعريفات للجرجانى : ١٩٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٥٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٣٠ ، الهمع : ٢ / ٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٨٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٤٠.

٣- فى الأصل : المزيد.

٤- فى الأصل : السما. انظر التصريح : ١ / ١٥٦.

فإنه لا مخبر عنه ولا وصف ، فلا يكون مبتدأ ، بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب ، وهو الأصح (١).

وخرج بقولنا : «رافعا لمكتفى به» نحو «أقائم أبواه زيد» ، فإن المرفوع بالوصف - وهو أبواه - غير مكتفى به في حصول الفائدة ، مع قطع النظر عن «زيد» ، فيكون «زيد» مبتدأ مؤخرًا ، والوصف خبرًا مقدمًا (٢) ، و «أبواه» فاعله.

وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين : ذو خبر ، ووصف رافع لما يغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله :
مبتدأ زيد ...

... البيت

فاكتفى عن الحد بالمثل.

ف- «زيد» من قولك : «زيد عاذر من اعتذر» مبتدأ ، و «عاذر» من المثل المذكور خبره ، و «من اعتذر» تميم للبيت.

ثم قال رحمه الله :

وأول مبتدأ والثاني

فاعل اغنى في أسار ذان

وقس وكاستفهام التفي وقد

يجوز نحو فائر أولو الرشد

أشار بهذا إلى النوع الثاني من المبتدأ ، يعني : أنك إذا قلت : «أسار ذان» ، فالأول الذي هو «سار» مبتدأ ، والثاني الذي هو «ذان» فاعل أغنى عن الخبر ، ف- «سار» اسم فاعل من «سرى» ، و «ذان» تثنية «ذا» (٣).

ص: ١٧٦

١- وهذا بناء على القول بأن أسماء الأفعال أسماء لألفاظ الأفعال أو بأنها أفعال حقيقه ، وهو قول الأخفش وطائفه واختاره ابن مالك. وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال ، فموضعها رفع بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر ، وهو مذهب بعض النحويين. وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبه عن الأفعال فموضعها نصب بأفعالها النائبه عنها ، لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب ، وهو قول المازني وطائفه. قال الأزهرى : والصحيح أن كلا منها اسم لفعل وأنه لا موضع لها من الإعراب. ومن ذهب إلى أن أسماء الأفعال أسماء للالفاظ النائبه عن الأفعال هم جمهور البصريين ، ومن ذهب إلى أنها أسماء لمعاني الأفعال من الحدث والزمان هو صاحب البسيط ، ونسبه لظاهر قول سيبويه والجماعه ، ومن ذهب إلى أنها أسماء للمصادر النائبه عن الأفعال هم طائفه من البصريين ، ومن ذهب إلى أنها أفعال حقيقه هم الكوفيون. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٧ ، ٢ / ١٩٥ ، شرح

- المرادى : ٧٥ / ٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٩٥ - ١٩٦ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨٩ ، الهمع : ٥ / ١٢١ ، شرح الرضى : ٢ / ٦٧ ،
شرح ابن يعيش : ٤ / ٢٥ .
- ٢- فى الأصل : فىكون زىد مبتدأ مؤخر ، والوصف خبر مقدم .
- ٣- فى الأصل : دان . انظر شرح المكودى : ١ / ٧٥ .

وإنما (لم) (١) يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر ، لأنه بمنزلة الفعل ، واكتفى بمرفوعه .

وقوله : «وقس» أى : على هذين المثالين ، وهما : «زيد عاذر» و «أسار ذان» ، لكن قياسك على الثانى لا بد أن تراعى فيه تقدّم الاستفهام .

وقوله : «وكاستفهام النّفى» يعنى : أنّ النّفى مثل الاستفهام فى وقوع الوصف المذكور بعده .

ودخل فى الاستفهام : الاستفهام بالحرف ، كما مثله الناظم بقوله : «أسار ذان» ، والاستفهام بالاسم نحو «كيف جالس العمران» .

وفى النّفى : (النّفى) (٢) بالحرف نحو قوله :

٣١ - خليلي ما واف بعهدى أنتما**... (٣)

وبالفعل ، نحو «ليس قائم الزّيدان» ، وبالاسم ، نحو «غير قائم الزّيدان» .

وقوله :

... وقد

يجوز (نحو) (٤) فائز أولو

الرّشد

يعنى : أنّ هذا الوصف المذكور قد يأتى غير معتمد على نفي ولا استفهام .

وفهم من قوله : «قد يجوز» قلّه ذلك ، وهو مذهب الأخفش والكوفيين (٥) ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «فائز أولو الرّشد» .

ص : ١٧٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٧٥ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٣- من الطويل ، لم أعر على قائله ، وعجزه : إذا لم تكونا لى على من أقاطع واف : اسم فاعل من وفى . أقاطع : أهجر . والشاهد

فى قوله : «واف» حيث رفع «أنتما» وقد اعتمد على النفي ، وإنما اشترط تقدم الاستفهام أو النفي على الوصف لأنه فرع فى العمل

عن الفعل ، والفرع لا يقوى قوه الأصل ، فاحتاج إلى ما يزيده قربا من الفعل ، فأتى بالاستفهام أو النفي ، لأن الغالب فيهما أن

يدخلا على الفعل . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٧ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٥١٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٧٥ ،

مغنى اللبيب (رقم) : ٩٥٨ ، شذور الذهب : ١٨٠ ، شواهد الفيومى : ٦١ ، الهمع (رقم) : ٣١١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٧١ ، شرح

الأشمونى : ١ / ١٩١ ، شرح ابن الناظم : ١٠٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٩٨ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٣١.

٥- ويكون المسوغ للابتداء به مع أنه نكره - عمله في المرفوع بعده ، لاعتماده على المسند إليه ، وهو المرفوع ، كما قال الصبان. قال ابن مالك : ومن شواهد استعمال ذلك قول بعض الطائيين : خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقاله لهبي إذا الطير مرّت وأجيب بأن «خبير» خبر مقدم ، ولم يطابق ، لأن باب «فعليل» لا يلزم فيه المطابقه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٧ ، شرح الأشموني : ١ / ١٩٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٩٢ ، شرح الرضى : ١ / ٨٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧١ ، الهمع : ٢ / ٦ - ٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٣٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر

إن في سوى الأفراد طبقا استقر

يعنى : أن الوصف المذكور إذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الأفراد - وهو التثنيه والجمع - جعل الثاني - وهو الذى كان مرفوعا بالوصف / - مبتدأ ، وجعل الوصف خبرا مقديما ، وذلك نحو «أقائمان (١) الزيدان ، وأقائمون (٢) الزيدون» ، ف- «الزيدان ، والزيدون» مبتدآن خبرهما «قائمان ، وقائمون» ، ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذين المثالين لتحمله ضمير الاسم الذى بعده ، وهذا الوصف جار مجرى الفعل ، فلا يثنى ولا يجمع.

وفهم من قوله : «في (٣) سوى الأفراد» أن المطابق (٤) في الأفراد لا- يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبرا ، بل يجوز فيه الوجهان ، وذلك نحو (أراغب) (٥) أنمت [مريم : ٤٦] ، فيجوز في «راغب» أن يكون خبرا مقديما ، وأن يكون مبتدأ ، «وأنت» فاعل سد مسد الخبر ، فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء ، عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية ، فلما تعارض الأصلان تساقطا.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ورفعوا مبتدأ بالابتدا

كذاك رفع خبر بالمبتدا

يعنى : أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء (٦) ، و (٧) هو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد (٨).

ص: ١٧٨

١- فى الأصل : قائمان. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٣١.

٢- فى الأصل : قائمون. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٣١.

٣- فى الأصل : من. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٦.

٤- فى الأصل : الطابق. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٦.

٥- فى الأصل : راغب. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٦.

٦- هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن الرفع له الخبر وأنّ المبتدأ والخبر يترافعان. وقيل : الرفع له التهمم والاعتناء ، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولا لفظا أو نيه. وقيل : الرفع له شبهه بالفاعل من أنه مخبر عنه كالفاعل ، ولا يستغنى عن الخبر ، كما لا يستغنى الفاعل عن خبره وهو الفعل. وقيل : إنه ارتفع لتعريفه من العوامل اللفظية. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٨ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، شرح الرضى : ١ / ٨٧ ، الهمع : ٢ / ٨ ، التصريح على التوضيح :

- ١ / ٥٨، شرح ابن عقيل : ١ / ٩١، شرح الأشموني : ١ / ١٩٣، الأصول لابن السراج : ١ / ٥٨، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤١،
شرح ابن يعيش : ١ / ٨٤.
- ٧- في الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح : ١ / ١٥٨.
- ٨- وفسره الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً أو تقديراً للإسناد إليه ، أو لإسناده حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر. انظر شرح الرضى : ١ / ٨٧، الهمع : ٢ / ٩.

واحترز بهذا القيد عن الأعداد المسروده ، نحو «واحد ، اثنان ، ثلاثة» ، فإنّها وإن تجرّدت فلا إسناد معها ، فليست مبتدآت ، وإثبات الألف في «اثنان» من استعمال الشّيء في أول أحواله.

والزّافع للخبر هو المبتدأ عند سيبويه (١) ، وإليه ذهب التّائظم (٢) ، لا الابتداء كما قال ابن السّيرّاج ، وصحّحه أبو البقاء (٣) ، ولا هما ، كما / ذهب إليه بعض

ص: ١٧٩

١- وهو مذهب ابن جنى والأخفش والرماني ، وذلك لأن أصل العمل للطالب ، والمبتدأ طالب للخبر - من حيث كونه محكوما به له - طلبا لازما ، كما أنّ فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفه وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٨ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، الهمع : ١ / ٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤٢ ، شرح الكافي لابن مالك : ١ / ٣٣٤ ، شرح دحلان : ٤٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٥ ، البهجة المرضيه : ٤٠ .

٢- واختاره المرادى وابن عقيل. انظر شرح الكافي لابن مالك : ١ / ٣٣٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩١ ، ٩٢ .

٣- وهو مذهب الصيمرى ، وبه قال الزمخشري والجزولى ، وحجه من قال به : أنّ الابتداء رفع المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر ، لأنه مقتضى لهما ، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل - عمل في المفعول. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٩ ، إرشاد الطالب النبيل (٨٨ / ب) ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٧ ، التبصره والتذكّره : ١ / ١٠٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩١ ، الهمع : ٢ / ٨ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، شرح الرضى : ١ / ٨٧ ، شرح دحلان : ٤٠ ، شرح الكافي لابن مالك : ١ / ٣٣٤ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٥ ، البهجة المرضيه : ٤٠ . وأبو البقاء هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبرى البغدادى النحوى الضرير ، عالم بالنحو واللغه ، ولد سنه ٥٣٨ هـ (وقيل : ٥٣٩ هـ) ، وأخذ عن ابن الخشاب وغيره ، وتوفى سنه ٦١٦ هـ ، من آثاره : إعراب القرآن (إملاء ما منّ به الرحمن) ، إعراب الحديث ، وغيرهما. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢٨١ ، الأعلام : ٤ / ٨٠ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٤٦ .

البصريين (١)، وعن الكوفيين أنّ المبتدأ والخبر كلّ منهما رفع الآخر (٢)، وهذه الأقوال كلّها ضعيفه ووجه ضعفها مذکور في المطوّلات (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والخبر الجزء المتمّ الفائدة

كالله برّ والأيدى شاهده

يعنى : أنّ الخبر هو الجزء الذى تمّت به أو بمتعلّقه (٥) الفائدة التامة ، مع مبتدأ غير الوصف المذكور.

فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو «زيد» من قولك : «قام زيد» ، فإنّه وإن حصلت به الفائدة ، لكنّه ليس (مع) (٦) المبتدأ ، بل مع الفعل.

وخرج بقولنا : «غير الوصف المذكور» فاعل الوصف المذكور ، نحو «الزيدان» من قولك «أقائم (٧) الزيدان» ، فإنّه وإن حصلت به الفائدة ، لكنّه ليس

ص: ١٨٠

١- وعليه المبرد ، وإليه ذهب ابن السراج فى الأصول ، وحجّه القائلين به : أن الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ ، كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء عند طائفه. وعلى هذا هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ ، قولان : وإلى الثانى ذهب ابن الخباز. انظر الأصول : ١ / ٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩١ - ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٥ ، المقتضب : ٤ / ١٢٦ ، شرح دحلان : ٤٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٧ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، الهمع : ٢ / ٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٣٤ ، البهجة المرضيه : ٤٠ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤٢.

٢- وحجتهم أنّ كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملا فى صاحبه ، كما أنّ «أيا» الشرطيه عامله فى الفعل بعدها ، وهو عامل فيها فى نحو «أيا ما تدعوا». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٢ ، الإنصاف : ١ / ٤٤ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٤ ، الهمع : ٢ / ٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤٢ ، شرح دحلان : ٤٠ ، البهجة المرضيه : ٤٠.

٣- فى الأصل : وهذا. انظر التصريح : ١ / ١٥٩.

٤- أما الأصول : فلأنّ الخبر قد يكون نفس المبتدأ فى المعنى نحو «زيد أخوك» ، فلو رفع «الأخ» ب- «زيد» كان رافعا لنفسه بنفسه. وأما الثانى : فلأنّ الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين. وأما الثالث : فلأنّ اجتماع عاملين : معنوى ولفظى لا يعهد. وأما الرابع : فلأنّ العمل تأثير ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فيلزم أن يكون الشىء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد ، إذا كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه ، وهو الرفع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٥٩ ، الهمع : ٢ / ٨.

٥- فى الأصل : وبمتعلّقه. وقد أخرجت هذه الكلمه فى الأصل إلى ما بعد قوله : «الفائدة التامة». انظر التصريح : ١ / ١٥٩.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٥٩.

٧- فى الأصل : قائم. انظر التصريح : ١ / ١٥٩.

مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، فلا يكون «الزَّيدان» خبرا ، بل فاعلا سدَّ مسدَّ الخبر.

وبهذين القيدين سلم الحدَّ للخبر (١) ، بخلاف ما قال الناظم (٢) ، فإنَّه يرد عليه فاعل الفعل ، وفاعل الوصف (٣).

وإنَّما خصَّ الخبر بكونه متمَّ الفائدة ، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين ، لأنَّ الخبر (٤) هو الأخير من الجزأين فيه تمَّت الفائدة ، ولأنَّه (٥) الجزء المستفاد من الجملة ، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة .

وأتى بمثاليين : «الله بَرَّ» أى : الله عزوجل يبرِّ عباده ، و «الأيادي شاهده» والأيادي : هى النعم ، وهى جمع «أيد» ، وأيد : جمع «يد» ، فهو جمع الجمع (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومفردا يأتى ويأتى جملة

حاويه معنى الذى سيقَّت له

يعنى : أنَّ خبر المبتدأ يأتى مفردا - وهو الأصل - ، ويأتى جملة ، والمفرد فى هذا الباب : ما ليس بجملة ، فيشمل المثنى والمجموع ، نحو «زيد قائم ، والزَّيدان قائمان ، والزَّيدون قائمون» ، وشملت الجملة : الاسمىة ، نحو «زيد أبوه قائم» ، والفعلية نحو «زيد قام أبوه» ، وقوله :

ص : ١٨١

١- فى الأصل : الخبر. انظر التصريح : ١ / ١٦٠.

٢- وقوله هو : والخبر الجزء المتمَّ الفائدة

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٠ ، وقال المرادى فى شرحه (١ / ٢٧٣) : «فإن قلت : هذا ليس بحد صحيح ، لأنَّه صادق على الفعل وعلى الفاعل ، والحرف أيضا. قلت : ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقا فيلزمه ما ذكرت ، وإنما المراد جزء الجملة الاسمىة ، ويدل على ذلك أمران : أحدهما - أنَّ الباب موضوع لها. والثانى - تمثيله بقوله : كالله بَرَّ والأيادي شاهده فلم يدخل تحت كلامه الفعل ولا الفاعل ولا الحرف أيضا ، لأنَّه لا يكون أحد جزئى الجملة الاسمىة». وانظر شرح الأشمونى : ١ / ١٩٥.

٤- فى الأصل : الجر. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٨.

٥- فى الأصل : ولأن. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٨.

٦- قال ابن جنى : أكثر ما تستعمل الأيادي فى النعم لا فى الأعضاء. انظر اللسان : ٦ / ٤٩٥٠ - ٤٩٥١ (يدى) ، شرح المكودى : ١

/ ٧٨ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٩٥ ، إعراب الألفية : ٢٥.

حاويه معنى الذى سيقت له

يعنى : أنّ الجملة تكون مشتمله على رابط يربطها بالمتبدأ ، وإئتما قال :

حاويه معنى الذى سيقت له

ولم يقل : «حاويه ضمير...» ، ليشمل الضمير - سواء كان مذكورا (١) ، نحو «زيد قام أبوه» ، أو مقدرا ، وهو إما مجرور (٢) ، نحو «السي من منوان بدرهم» أى : منه ، أو منصوب نحو قراءه (ابن) (٣) عامر (٤) وكل وعد الله الحسنى [الحديد : ١٠] برفع «كل» (٥) ، أى : وعده الله - ، وغير (٦) الضمير مما يقع به الربط ، وهو اسم الإشارة نحو (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ) [الأعراف : ٢٦] ، إذا قدر «ذلك» مبتدأ ثانيا ، لا تابعا ل- «لباس» ، وتكرار اللفظ بعينه ، كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) [الحاقة : ١ ، ٢] ، واسم أعم من المتبدأ ، نحو «زيد نعم الرجل».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تكن (٧) إياه معنى

اكتفى

بها كنطقي الله حسبي وكفى

أشار بهذا إلى الجملة الواقعة خبرا ، ولا تحتاج إلى رابط ، فذكر أنّ الجملة

ص : ١٨٢

١- فى الأصل : مذكرا. انظر التصريح : ١ / ١٦٤.

٢- فى الأصل : مجردا. انظر التصريح : ١ / ١٦٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٦٤.

٤- هو عبد الله بن عامر بن يزيد ، أبو عمران اليحصبي الشامى ، أحد القراء السبعة ، ولد فى البلقاء سنة ٥٨ هـ ، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وولى قضاء دمشق فى خلافة الوليد بن عبد الملك ، وتوفى فيها سنة ١١٨ هـ. انظر ترجمته فى طبقات القراء : ١ / ٤٢٣ ، ميزان الاعتدال : ٢ / ٥١ ، الأعلام : ٤ / ٩٥ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٤٤.

٥- على جعل «كل» ابتداء ، وتعديه الفعل إلى ضميره ، ويحتمل أن يكون «كل» خبر مبتدأ محذوف تقديره : أولئك كل وعد الله ، و «وعد» صفة ل- «كل» ، ولهذا لم يجوز أن يعمل فى «كل» ، لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف. وذهب قوم إلى أنه لا يجوز أن يكون «وعد» صفة ل- «كل» ، لأنه معرفه ، لأن تقديره : كلهم وعد الله. وقرأ الباقون بنصب «كل» على أنه مفعول به ل- «وعد» ، و «الحسنى» منصوب لأنه المفعول الثانى ل- «وعد». انظر حجه القراءات : ٦٩٨ ، النشر : ٢ / ٣٨٤ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٠٩ ، إعراب النحاس : ٤ / ٣٥٣ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ٤٢٠ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٤٢٩ ، التصريح على التوضيح :

١ / ١٦٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٤٥ .

٦- في الأصل : وغيره .

٧- في الأصل : يكن . انظر الألفيه : ٣٢ .

المخبر بها إذا / كانت هي (نفس) (١) المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرّابط ، ثمّ مثل ذلك بقوله «كنطقى الله حسبى» ، ف-
«نطقى» مبتدأ ، و «الله حسبى» جمله في موضع الخبر ، وليس فيه ضمير ، لأنّ «الله حسبى» هو «نطقى» ، و «نطقى» هو «الله حسبى»
(٢).

ومثل ذلك «هجيرى أبى بكر لا إله إلّا الله» (٣) ، وقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] ، إذا قدّر «هو» ضمير الشأن.

والتّحقيق : أنّ مثل هذا ليس من الإخبار بالجمله ، بل بالمفرد على إرادته اللفظ ، (كما) (٤) في عكسه ، نحو «لا حول ولا قوه إلّا
بالله كنز من كنوز الجنّه» (٥) قاله (٦) الدّمامينى (٧) والمرادى (٨) ، وغيرهما (٩).

ص: ١٨٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٧٩ / ١.

٢- والمراد بالنطق : المنطوق ، وحسبى : بمعنى : كافى ، لا اسم فعل بمعنى : يكفينى ، لتأثره بالمبتدأ ، وأسماء الأفعال لا تدخل
عليها العوامل اللفظية باتفاق. وقول الناظم «وكفى» فاعله ضمير مستتر ، وهو من باب الحذف والإيصال. والأصل : وكفى به
حسبياً ، لأن الأكثر في فاعل «كفى» أن يجرب بالباء الزائده. انظر شرح المكودى : ٧٩ / ١ ، إعراب الألفيه : ٢٥ ، شرح الهوارى (٣٩)
/ أ) ، الأشمونى مع الصبان : ١٩٧ / ١ ، حاشيه الخضرى : ٩٢ / ١ ، ٩٣.

٣- «هجيرى» : وزنه «فعليلى» مقصوراً ، وألفه للتأنيث ك- «حشّى» ، ومعناه : دأبه وعادته في وقت المهاجره - وهى اشتداد الحر
- : لا إله إلّا الله. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٧٩ / ١ ، شرح المرادى : ٢٧٧ / ١ ، اللسان : ٤٦١٩ / ٦ (هجر) ، مغنى اللبيب :
٦٥٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١٦٤ / ١.

٥- أخرج الإمام أحمد فى مسنده (١٥٦ / ٥) عن أبى ذر رضى الله عنه ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا حول ولا قوه
إلّا- بالله كنز من كنوز الجنّه». وانظر مصابيح السنه للبعوى : ٢ / ١٥٨ رقم (١٦٤٨) ، كنز العمال رقم (١٧٧١) ، جمع الجوامع
للسيوطى : ١ / ٩١٠ ، الدر المنثور : ٤ / ٢٢٣ ، إتحاف الساده المتقين : ٤ / ٤٦٦. وروى البخارى فى صحيحه (٨ / ١٠٢) أنّ
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «يا عبد الله بن قيس قل : لا- حول ولا- قوه إلّا بالله فإنّها كنز من كنوز الجنّه» أو قال : «ألا
أدلك على كلمه هى كنز من كنوز الجنّه : لا حول ولا قوه إلّا بالله». وانظر : ١٠٨ / ٨ ، ١٥٦ ، ١٤٤ / ٩ ، فتح البارى : ١١ / ٢١٤ ،
الدر المنثور : ١ / ٣٥٣. وانظر الحديث بلفظ المؤلف فى التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٤ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٧ ، مغنى
الليبيب : ٥٢٥ ، ٥٥٩ ، الهمع : ١ / ١١ - ١٢.

٦- فى الأصل : وقال. انظر التصريح : ١ / ١٦٤.

٧- انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى (رساله دكتوراه) : ٢ / ٧٩٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٤. والدمامينى
هو محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد ابن سليمان بن جعفر القرشى المخزومى الإسكندرى المالكى ، ويعرف
بابن الدمامينى ، بدر - الدين عالم بالعربيه والشريعه وفنون الأدب ، ولد فى الإسكندريه سنه ٧٦٣ هـ ، واستوطن القاهره ، ولازم
ابن خلدون ، ثم تولى فيها قضاء المالكيه ، ثم رحل إلى اليمن ومنها إلى الهند فمات فى كلبرجا سنه ٨٢٧ هـ من مؤلفاته شرح
مغنى اللبيب ، شرح التسهيل ، جواهر البحور فى العروض ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٢٧ ، الضوء اللامع : ٧ / ١٨٤ ،

- شذرات الذهب : ١٨١ / ٧ ، البدر الطالع : ١٥٠ / ٢ ، هديه العارفين : ١٨٥ / ٢ ، معجم المؤلفين : ١١٥ / ٩ ، الأعلام : ٥٧ / ٦ .
- ٨- انظر شرح المرادى : ٢٧٧ / ١ ، التصريح على التوضيح : ١٦٤ / ١ .
- ٩- كابين هشام فى المغنى : ٥٢٥ .

ثم قال رحمه الله :

والمفرد الجامد فارغ وإن

يشتقّ فهو ذو ضمير مستكن

قسّم الخبر المفرد إلى جامد ، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادّه بالنظر إلى القياس الاستعمالى ، كـ «زيد» فإنّه لا يدلّ على معنى «زاد زياده» ، ومشتقّ ، وهو بخلافه ، كـ «قائم» فإنّه دالّ على معنى «قام».

ثمّ ذكر أنّ الجامد فارغ ، يعنى : من الضّمير ، نحو «أنت زيد ، وهذا أسد» إلاّ إن أوّل الجامد بالمشتقّ فيتحمّل ضمير المبتدأ ، نحو «زيد / أسد» ، إذا أريد به : شجاع (١).

وذهب الكسائى من (الكوفيين) (٢) ، والزمانى من البصريين إلى أنّ الجامد يتحمّل ضمير المبتدأ مطلقا ، سواء أوّل بمشتق أم لا (٣).

وأنّ المشتقّ يتحمّل ضميرا مستكنا ، أى : لا يظهر نحو «زيد قائم» ففى «قائم» ضمير مستكنّ ، تقديره : هو ، والمشتقّ هنا : هو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصّفه المشبّهه ، وأمثله المبالغه ، وأفعل (٤) التّفصيل.

ص: ١٨٤

١- هذا مذهب البصريين. انظر الإنصاف : ١ / ٥٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٣٩ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٨.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٦٠.

٣- وهو مذهب الكوفيين. ورد بأن الجامد لو تحمّل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال : «هذا أخوك هو زيد» ، كما تقول : «زيد قائم هو وعمرو». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٠ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٧ ، شرح الرضى : ١ / ٩٧ ، شرح الكافية

لابن مالك : ١ / ٣٣٩ ، الهمع : ٣ / ١٠ ، الإنصاف : ١ / ٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٨.

٤- فى الأصل : وأفعال. انظر شرح المكودى : ١ / ٧٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا

ما ليس معناه له محصّلا

يعنى : أنّ الخبر المفرد المشتقّ إذا تلا غير من هو له - وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ ، وشمل صورتين :

إحدهما : أن يكون المرفوع ظاهرا ، نحو «زيد قائم أبوه» ، فالضمير فى المضاف إليه عائد على المبتدأ ، وهو بارز.

والأخرى : أن يكون المرفوع ضميرا (١).

وقوله : «مطلقا» يعنى : سواء خيف اللبس ، أو لم يخف ، فشمل صورتين :

إحدهما : ما يعرض فيه اللبس نحو «زيد عمرو / ضاربه هو» إذا أردت أنّ الضارب هو زيد ، والمضروب هو عمرو ، فلو لم يبرز الضمير المستتر فى «ضاربه» ، لتوهم (٢) السماع أنّ «عمرا» بحسب الظاهر من الإسناد إليه هو الضارب لزيد ، وانقلب المعنى ، وهذه الصوره متفق على إبراز الضمير فيها.

والأخرى : ما ليس فيها ، نحو «زيد هند ضاربها (٣) هو» ، وهذه مختلف فيها :

فمذهب البصريين : أنّه يجب فيها الإبراز ، كالتى قبلها ، وتبعهم الناظم (٤) ، ومذهب الكوفيين : أنه يجوز فيها الإبراز ، والاستتار (٥).

ص: ١٨٥

١- نحو «زيد قائم أنت إليه». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦١.

٢- فى الأصل : لقولهم أن. انظر التصريح : ١ / ١٦١.

٣- فى الأصل : ضاربهما. انظر شرح المكودى : ١ / ٨٠.

٤- فى هذا النظم ووافق الكوفيين فى التسهيل حيث قال : «وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقا للكوفيين». انظر فى ذلك شرح المكودى : ١ / ٨٠ ، التسهيل : ١ / ٤٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ١٩٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٤ ، الهمع : ٢ / ١٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٩ ، الإنصاف : ١ / ٥٧.

٥- واستدلوا لذلك بقول الشاعر : قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان فذكر «بانوها» بدون إبراز الضمير ، حيث لم يقل : «بانوها هم» ، لأن إبراز الضمير إنّما يكون عند خوف اللبس ولا لبس هنا. كما استدلوا بما حكاه الفراء عن العرب : «كل ذى عين ناظره إليك» أى : هى. انظر الإنصاف : ١ / ٥٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٩ ، التسهيل : ٤٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، شرح الأشمونى مع الصبان : ١ / ١٩٩ ، شرح الرضى : ١ / ٩٧ ، الهمع : ٢ / ١١ - ١٢ ، البهجه المرضيه : ٤٢ ، شرح دحلان : ٤٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأخبروا بظرف او بحرف جر

ناوين معنى كائن أو استقر

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جاراً ومجروراً (١)، وهو راجع بالتقدير إلى المفرد والجمله ، ولذلك قال :

ناوين معنى كائن أو استقر

فإن قلت : «زيد عندك ، أو زيد في الدار» فالتقدير : كائن أو مستقرّ في الدار ، وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً (٢) على المفرد والجمله ، لأنه عوض عن الخبر ، ولذلك لا يجمع بينهما ، فإنّ / الصحيح عند ابن هشام وغيره : أنّ الخبر في الحقيقة هو متعلّقهما المحذوف (٣) ، لا هما (٤) ، ولا مع متعلّقهما (٥) ، واختلف في تقديره :).

ص: ١٨٦

١- واختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً : فالأصح أنه كون مقدر. وقيل : المبتدأ ، وعليه ابن خروف ، وعمل فيه النصب لا- الرفع لأنه ليس الأول في المعنى. ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث. وقيل : بالمخالفه ، وعليه الكوفيون ، فإذا قلت : «زيد أخوك» ف- «الأخ» هو «زيد» ، أو «زيد خلفك» ف- «الخلف» ليس ب- «زيد» فمخالفته له عملت النصب. ورد بأن المخالفه معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن يكون عامله ، لأن العامل اللفظي شرطه : أن يكون مختصاً ، فالمعنوى الأضعف أولى. انظر : الهمع : ٢ / ٢١ ، شرح الرضى : ١ / ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤.

٢- في الأصل : زائد. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٠.

٣- وإنّ تسميه الظرف خبراً مجاز. وهو مذهب ابن كيسان وتابعه ابن مالك. قال السيوطي : هذا هو التحقيق. والقائل بهذا نظر إلى أنّ العامل أولى بالاعتبار ، وإن كان معموله قيدياً لا بد منه. انظر أوضح المسالك : ٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٤٩ ، الهمع : ٢ / ٢٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٧٩ ، حاشيه فتح الجليل : ٨٢ ، شرح الرضى : ١ / ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩٥.

٤- كما ذهب الفارسي وابن جنى ، حيث ذهب إلى أن الظرف هو الخبر حقيقه ، وأن العامل صار نسياً منسياً. والقائل بهذا نظر إلى الظاهر. انظر الهمع : ٢ / ٢٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٠٠ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٨ - ١٨٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩٥.

٥- والمتعلق - بكسر اللام - : جزء من الخبر ، واختاره الرضى وابن الهمام ، والقائل بهذا نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما. انظر شرح الرضى : ١ / ٩٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٠٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٩٥ ، حاشيه فتح الجليل : ٨٢ ، إرشاد الطالب النبيل (٩٣ / أ).

فقال الأخفش ، والفارسي ، والزّمخشرى : يقَدَّر فعلا لأنّه الأصل فى العمل (١).

والصّحيح عند جمهور البصريين ، واختاره الناظم : أن يقَدَّر مفردا ، ولذا قدّمه ، لأنّ أصل الخبر الإفراد (٢).

و (٣) على القول بأنّ لهما متعلّقا محذوفا ، فالصّحيح : أنّ الضمير الّذى كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص: ١٨٧

- ١- وبه قال ابن الحاجب وصححه عبد القاهر. وحجتهم أنّ المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل المجرور ، والأصل فى العامل أن يكون فعلا- كما ذكر -. انظر الإيضاح للفارسي : ١ / ٤٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٨ ، المقتصد لعبد القاهر الجرجاني : ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، المفصل للزمخشرى : ٢٤ ، الأنموذج للزمخشرى : ٨٤ ، شرح المكودى : ١ / ٨٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٨٠ ، شرح الرضى : ١ / ٩٣ ، الهمع : ٢ / ٢٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٠ .
- ٢- وهو مذهب سيبويه ، قال ابن مالك فى شرح الكافية : «وكونه اسم فاعل أولى لوجهين : أحدهما : أنّ تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر ، لأنه واف بما يحتاج إليه فى المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل ، إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل . الثانى : أنّ كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل - أمكن تعلقه باسم الفاعل». انتهى. انظر الكتاب : ١ / ٢٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٤٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٨٠ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٨٨ ، شرح المكودى : ١ / ٨٠ ، شرح الرضى : ١ / ٩٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٠١ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٠ ، الهمع : ٢ / ٢٢ .
- ٣- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح : ١ / ١٦٦ .
- ٤- وسكن فيهما ، وهو مذهب أبى على ومن تابعه ، وذلك لأنّه يؤكّد ، كقول جميل : فإن يك جثمانى بأرض سواكم فإنّ فؤادى عندك الدّهر أجمع وقيل : لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا ، تقدم أو تأخر ، وإن الضمير حذف مع المتعلق ، وإليه ذهب السيرافى. وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء ، إلّا إذا تأخر عن المبتدأ ، أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه ، واستدل على ذلك بأنّه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكّد وأن يعطف عليه ، وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٦ - ١٦٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٠ ، شرح الرضى : ١ / ٩٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٨ ، الهمع : ٢ / ٢٢ - ٢٣ .

ولا يكون اسم زمان خيرا

عن جثّه وإن يفد فأخبرا

يعنى : أنّ اسم الزّمان لا يخبر به عن الجثّه ، فلا يقال : «زيد اليوم».

وفهم منه أنّ الجثّه يخبر عنها باسم المكان نحو «زيد أمامك» ، وأنّ اسم الزّمان (١) يخبر به عن المعنى ، نحو «القتال يوم الجمعة».

وقوله : «وإن يفد فأخبرا» أى : وإن يفد الإخبار عن الجثّه باسم الزّمان فأجز الإخبار به ، ومنه قولهم : «الهلال الليله» ، وهو فى المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزّمان عن المعنى ، لأنّ التّقدير : «حدوث الهلال الليله».

والتّفصيل بين حصول الفائدة وعدمها اختيار ابن الطّراوه (٢) وجماعه ، ووافقهم الناظم (٣).

والصّحيح : المنع مطلقا ، وما ورد من ذلك يؤوّل (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولا يجوز الابتدا بالنّكره

ما لم تفد (٥) كعند زيد

نمره

وهل فتى فيكم فما خلّ لنا

ورجل من الكرام عندنا

ورغبه فى الخير خير وعمل

برّيزين وليقس ما لم يقل /

ص: ١٨٨

١- فى الأصل : المكان. انظر شرح المكودى : ١ / ٨١.

٢- قال : لأنّ الهلال يكون ظاهرا ثم يستسرّ ثم يظهر ، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث التى تقع مره وتزول أخرى ، فجاز جعل الزمان خيرا عنه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٩٤ / أ) ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦ ، المقتصد : ١ / ٢٩٠.

- ٣- فى هذا النظم ، فقال : ولا- يكون اسم زمان خبرا عن جثّه وإن يفد فأخيرا كما وافقهم فى التسهيل وشرح الكافيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٨ ، التسهيل : ٤٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٥١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥١ ، الهمع : ٢ / ٢٣ ، إرشاد الطالب النييل (٩٤ / أ) ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٠٣ ، شرح الرضى : ١ / ٩٤.
- ٤- ويؤول نحو ذلك على تقدير مضاف كما قال الفارسى ، فنحو «الهلل الليله» أى : حدوث الهلال ، وهو مذهب البصريين. انظر الإيضاح بشرح الجرجانى (المقتصد) : ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٩٧ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٠٣.
- ٥- فى الأصل : يفد. انظر الألفيه : ٣٤.

الغالب في المبتدأ أن يكون معرفه ، وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدةه ، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة - إذا (١) حصلت منها فائده - مسوغات كثيره ، وأنهاها بعض المتأخرين إلى خمسين (٢) ، واقتصر الناظم منها على سته :

الأول : أن يتقدم عليها الخبر ، وهو ظرف أو مجرور ، وهو المشار إليه بقوله : «كعند زيد نمره».

الثاني : أن يتقدم عليها أداة الاستفهام ، وهو المشار إليه بقوله : «و (٣) هل فتى فيكم».

الثالث : أن يتقدم عليها أداة نفي ، وهو المشار إليه بقوله : «فما خلّ لنا».

الرابع : أن تكون موصوفه ، وهو (٤) المشار إليه بقوله : «ورجل من الكرام عندنا».

الخامس : أن تكون (٥) عامله فيما بعدها ، وهو المشار إليه بقوله : «ورغبه في الخير خير».

السادس : أن تكون مضافه (٦) إلى نكرة ، وهو المشار إليه بقوله : «وعمل برّ يزين».

ثم قال : «وليقس ما لم يقل» أي : يقاس على هذه المسوغات ما أشبهها في المعنى ، ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات (٧) .

ص : ١٨٩

١- في الأصل : ذا.

٢- انظر شرح المكودي : ١ / ٨١ ، شرح ابن باديس : (٨٦ / ب). وعدها في المغنى عشره ، واختار الأشموني أنها خمس عشر ، وقيل : إنها تسعه وعشرون ، وقيل : اثنان وثلاثون ، وقيل : نيف وأربعون. انظر مغنى اللبيب : ٦٠٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٠٤ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٨١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٨.

٣- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودي : ١ / ٨١.

٤- في الأصل : وهى. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٢.

٥- في الأصل : يكون. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٢.

٦- في الأصل : يكون مضافا. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٢ ، وبذلك يكون اللام على نسق واحد.

٧- ومن مسوغات الابتداء بالنكرة : ١ - أن تكون شرطا نحو «من يقيم أقم معه». ٢ - أن تكون جوابا نحو أن يقال : «من عندك» فتقول : «رجل» ، والتقدير : رجل عندى. ٣ - أن تكون عامه نحو «كل يموت». ٤ - أن يقصد بها التنويع ، كقوله : فأقبلت زحفا على الركبتين فتوب لبست وثوب أجّر فقوله : «ثوب» مبتدأ ، و «لبست» خبره ، وكذلك «أجر». ٥ - أن تكون دعاء ، نحو «سلام على آل ياسين». ٦ - أن تكون فيها معنى التعجب ، نحو «ما أحسن زيدا». ٧ - أن تكون مصغره نحو «رجيل عندنا» لأن التصغير فيه فائده معنى الوصف ، تقديره : رجل حقير عندنا. ٨ - أن تكون في معنى المحصور ، نحو «شر أهر ذا ناب» ، و «شئء جاء بك» ، التقدير : ما أهر ذا ناب إلا شر ، وما جاء بك إلا شئء على أحد القولين ، والقول الآخر : أن التقدير : شر عظيم ، أهر ذا ناب ، وشئء عظيم جاء بك ، فيكون داخلا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا ، لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدر ، وهو هنا مقدر. ٩ - أن يقع قبلها واو الحال ، كقول الشاعر : سربنا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل

شارق ١٠ - أن تكون معطوفه على معرفه ، نحو «زيد ورجل قائمان». ١١ - أن تكون معطوفه على وصف نحو «تميمي ورجل في الدار». ١٢ - أن يعطف عليها موصوف نحو «رجل وامرأه طويله في الدار». ١٣ - أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : «إن ذهب غير فعير في الرهط». ١٤ - أن تدخل على النكره لام الابتداء ، نحو «لرجل قائم». ١٥ - أن تكون بعد «كم» الخبريه ، نحو قوله : كم عمه لك يا جرير وخاله فدعاء قد حلت عليّ عشاري وزاد أهل الكوفه في شروط الابتداء بالنكره : أن تكون خلفا من موصوفها ، أي : صفه في الأصل قد خلفت موصوفها ، نحو «مؤمن خير من مشرك» ، لأنه في معنى : «عبد مؤمن خير من عبد مشرك». وزاد الأخفش أن تكون في معنى الفعل ، نحو «قائم زيد» على أن يكون «قائم» مبتدأ و «زيد» فاعل ، وقد سد الفاعل مسد الخبر ، ويكون على هذا مفردا في كل حال ، فتقول : «قائم الزيدان ، وقائم الزيدون». انظر شرح ابن عقيل : ١ / ٩٨ - ٩٩ ، الهمع : ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ ، شرح الرضى : ١ / ٨٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٠٥ - ٢٠٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٤٣ - ٦٤٧ ، الكتاب : ١ / ١٦٥ - ١٦٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٦ - ٨٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٨ - ١٦٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٤ - ١٨٦ ، البهجه المرضيه : ٤٣.

ولم يشترط سيويوه بالابتداء بالنكره إلاً حصول الفائدة ، وحكى من كلام العرب : «أمت - أى : ميل (١) - فى الحجر لا فيك» (٢) ، وليس فيه شيء من المسوغات التى ذكروها.

ص: ١٩٠

١- فى الأصل : نبل.

٢- انظر الكتاب : ١ / ١٦٦ ، شرح المكودى : ١ / ٨٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٤٣ ، شرح المرادى : ١ / ٢٨١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٩٧ - ٩٨ ، شرح الهوارى : (٤١ / أ). ومعنى «الأمت» العوج. أى : ليكن الاعوجاج فى الحجر لا- فيك ، ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجاره ، وهى مما توصف بالخلود والبقاء. قال السيرافى : وجعله سيويوه إخبارا محضا ، وقال المبرد : إنه خير مراد به الدعاء كأنهم قالوا : جعل الله فى حجر أمتا. وقال ابن سيده : رفعوه وإن كان فيه معنى الدعاء لأنه ليس بجار على الفعل ، وصار كقولك : التراب له ، وحسن الابتداء بالنكره لأنه فى قوة الدعاء. انظر الكتاب مع هامش السيرافى عليه : ١ / ١٦٦ ، اللسان : ١ / ١٢٤ (أمت) ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٨٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٨٧ ، شرح ابن باديس (٨٨ / أ) ، شرح الرضى : ١ / ٩٩ ، تاج العروس : ١ / ٥٢٢ (أمت) ، التوطئه للشلوبين : ٢١٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٨٢.

ولم يذكر الناظم مسوغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة ومن ذلك: التسويغ بالنعته، نحو قوله تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتِنُونَ [النمل: ٤٧]، ذكره (٣) ابن (٤) هشام (٥).

ثم قال:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا

وجوزوا التقديم إذا ضررا /

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأنه وصف (له) (٦) في المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف، والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه (٧)، وهو المشار إليه بقوله: «وجوزوا التقديم».

وقوله: «إذا ضررا» أي: إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه - كما سيأتي -.

ص: ١٩١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١٧٠ / ١.

٢- في الأصل: تقوم. انظر التصريح: ١٧٠ / ١.

٣- في الأصل: ذكر. انظر التصريح: ١٧٠ / ١.

٤- في الأصل: ابن. مكرر.

٥- انظر شرح قصيده كعب بن زهير (بانت سعاد) لابن هشام: ١٢٤، التصريح على التوضيح: ١٧٠ / ١.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٨٢ / ١.

٧- سواء كان الخبر مفردا أم جملة، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى منع تقديمه مفردا كان أو جملة، نحو «قائم زيد»، و«أبوه قائم زيد»، إلا في نحو «في داره زيد»، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وإنما جاز في نحو «في داره زيد»، لأن الضمير غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود: في الدار زيد، وحصل هذا الضمير بالعرض. انظر: الإنصاف (مسألة: ٩): ٦٥ / ١، شرح الرضى: ٩٤ / ١، الإيضاح لابن الحاجب: ١٩٠ / ١، شرح ابن يعيش: ٩٢ / ١، تاج علوم الأدب: ٦٥١ / ٢، شرح المرادى: ٢٨٢ / ١، الهمع: ٣٧ / ٢.

ومن تقديم الخبر على المبتدأ (١) جوازا قولهم : «تميمى أنا» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

فامنعه حين يستوى الجزآن

عرفا ونكرا عادى بيان

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا (٣)

أو قصد استعماله منحصرًا

أو كان مسندا لذى لام ابتدا (٤)

أو لازم الصدر كمن لى منجدا

هذا هو القسم الثانى من أقسام الخبر ، وهو ما يجب تأخيره ، وذلك فى خمسة مواضع :

الأول : أن يستوى المبتدأ والخبر فى التعريف والتنكير وهو المشار إليه بقوله :

فامنعه حين يستوى الجزآن

عرفا ونكرا ...

فمثال استوائهما فى التعريف : «زيد أخوك» ، ومثال استوائهما فى التنكير : «أفضل منى أفضل منك».

وقوله : «عادى بيان» ، يعنى : أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين فى التعريف والتنكير ، إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين.

وفهم منه أنه إذا كان فى الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ ، وذلك بأن يكون هناك قرينه لفظيه أو معنويه :

فالأول : نحو «رجل صالح حاضر» ، فإن القرينه اللفظيه - وهى الضيفه - قاضيه على النكره الموصوفه بالابتدائيه (٥) ، تقدمت أو تأخرت.

ص : ١٩٢

- ٢- هذا مثال لتقديم الخبر مفردا ، والأصل : «أنا تميمي» ، ونحو ذلك قوله : «مشنوء من يشنؤك». ومثال تقديم الخبر جمله قوله : إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره تقديره : أبوه ما أمه من محارب. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٢ ، الكتاب : ١ / ٢٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٩٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٥٠ ، الهمع : ٢ / ٣٧ - ٣٨ .
- ٣- في الأصل : خيرا. انظر الألفيه : ٣٥ .
- ٤- في الأصل : الابتدا. انظر الألفيه : ٣٥ .
- ٥- في الأصل : بابتدائه. انظر التصريح : ١ / ١٧٣ .

والثاني : نحو «أبو يوسف أبو حنيفة» فإنّ / القرينه المعنويه - وهى التشبيه الحقيقى - قاضيه بأنّ «أبو يوسف» مبتدأ ، لأنه مشبه ، و «أبو حنيفة» خبر ، لأنه مشبه به ، تقدّم أو تأخّر .

الثانى : ممّا يجب (فيه) (١) تأخير الخبر - أن يكون فعلا مسندا إلى ضمير (٢) المبتدأ ، مع كون المبتدأ مفردا ، وهو المشار إليه بقوله :

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا (٣)

يعنى : يمتنع أيضا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلا- ، فأطلق ، وهو مقيد بما تقدّم ، فإنّه لا يمتنع (٤) تقديمه فى نحو «الزيدان قاما ، وزيد قام أبوه» ، وإنّما يمتنع تقديمه فى نحو «زيد قام ، وهند قامت» .

الثالث : أن يكون الخبر محصورا ب- «إلّا» ، أو ب- «إنّما» ، وهو المشار إليه بقوله :

أو قصد استعماله منحصرًا

نحو «ما زيد إلّا قائم ، وإنّما زيد قائم» .

الرابع : أن يكون الخبر مسندا لمبتدأ مقرون ب- «لام» الابتداء ، وهو المشار إليه بقوله :

أو (٥) كان مسندا لذى لام (ابتدا) (٦)

يعنى : أنّه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسندا لمبتدأ ذى لام ابتداء ، نحو «الزيد قائم» .

الخامس : أن يكون مسندا لمبتدأ (٧) من أدوات الصّيدر ، وهو المشار إليه بقوله : «أو لانزم الصّيدر» ، وذلك نحو : أدوات الاستفهام ، وأدوات الشرط ، ومثّل للاستفهام بقوله : «من لى (منجدا) (٨)» ، ومثال الشرط «من يقيم أقم معه» .

ص : ١٩٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح : ١ / ١٧٣ .

٢- فى الأصل : الضمير . انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣ .

٣- فى الأصل : خبرا . انظر الألفيه : ٣٥ .

٤- فى الأصل : يمنع . انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣ .

٥- فى الأصل : أو . ساقط . انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣ .

٧- فى الأصل : لشيء . انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣ .

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٨٣ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

ونحو عندي درهم ولي وطر

ملتزم فيه تقدّم الخبر

كذا إذا عاد عليه مضمّر

مما به عنه مبيّننا يخبر

كذا إذا يستوجب التصديرا

كأين من علمته نصيرا

وخبر المحصور قدّم أبدا

كما لنا إلّا أتباع أحمدا

هذا هو القسم الثالث من أقسام الخبر ، وهو ما يجب تقديمه ، وذلك في أربعة مواضع / :

الأوّل : أن يكون ظرفا أو مجرورا ، مع كون المبتدأ نكرة ، وهو المشار إليه بقوله :

ونحو عندي درهم ولي وطر

ملتزم فيه تقدّم الخبر

الثاني : أن يعود على الخبر (١) ضمير من المبتدأ ، وهو المشار إليه بقوله :

كذا إذا عاد عليه مضمّر

مما به عنه مبيّننا يخبر

أى : كذلك يلزم تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمّر من مبتدأ ، وهذا على حذف مضاف ، أى : على ملابسه ، والتقدير : كذلك

يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه ، نحو «على التمره مثلها زبدا» (٢) ، فلا يجوز «مثلها

على التمره» ، لئلا يعود الضمير من «مثلها» على (٣) «التمره» ، وهو متأخر لفظا ورتبه .

الثالث : أن يكون الخبر من ذوات (٤) الصدور ، وهو المشار إليه بقوله :

كذا إذا يستوجب التصديرا

يعنى : أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا ، مثل قولك : «أين من علمته

ص: ١٩٤

١- فى الأصل : الضمير. انظر شرح المكودى : ٨٣ / ١.

٢- قوله : «على التمره» خبر مقدم عن «مثلها» ، و «زبدا» تمييز ل- «مثل» ، أو حال منه ، ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من «مثل» ، أو هو المبتدأ و «مثلها» حال منه وإن كان نكره ، لتقدمها عليه. انظر شرح المكودى : ٨٤ / ١ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢١٣ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٠٤ ، شرح دحلان : ٤٥ ، شرح الرضى : ١ / ٩٨ ، شرح الفريد : ٣٤٤ ، الاستغناء فى أحكام الاستثناء : ١١٢ ، ١٥٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨١.

٣- فى الأصل : على. مكرر.

٤- فى الأصل : أدوات. انظر شرح المكودى : ٨٤ / ١.

(نصيرا) (١)، ف- «أين» ظرف مكان مضمّن معنى همزه الاستفهام ، خبر مقدّم ، و «من علمته» مبتدأ مؤخر.

الزّاع : أن يكون المبتدأ محصورا ب- «إلّا» ، أو ب- «إنّما» ، وهو المشار إليه بقوله :

وخبر المحصور قدّم أبدا

ومثّل ذلك بقوله :

كما لنا إلّا أتباع أحمدا

ف- «لنا» (٢) خبر واجب التقديم ، لأنّ المبتدأ ، وهو «أتباع أحمد» محصور ب- «إلّا».

ومثاله محصورا (٣) ب- «إنّما» : «إنّما في الدار زيد».

ثمّ قال :

وحذف ما يعلم جائز كما

تقول زيد بعد من عندكما

وفى جواب كيف زيد قل دنف

فزيد استغنى عنه إذ عرف

يعنى : أنّه يجوز حذف كلّ واحد من / المبتدأ والخبر ، إذا علم ، ثمّ مثل حذف الخبر للعلم به (بقوله) (٤) :

تقول زيد بعد من عندكما

ف- «زيد» مبتدأ ، والخبر محذوف للعلم به ، وتقديره : زيد عندنا.

ثمّ مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله :

وفى جواب كيف زيد قل دنف

ف- «دنف» (خبر) (٥) ، والمبتدأ محذوف تقديره : زيد دنف.

وفهم من قوله : «وحذف ما يعلم جائز» أنّه يجوز أن يحذف المبتدأ والخبر معا إذا علما ، ومنه قوله عزوجل : (وَاللّٰئِي) (٦) لَمْ

يَحِضْنَ [الطلاق : ٤] أى :

- ١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٨٤ / ١.
- ٢- فى الأصل : قلنا. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.
- ٣- فى الأصل : محصور. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.
- ٦- فى الأصل : والذى. انظر شرح المكودي : ٨٥ / ١.

فعدّتهنّ ثلاثه أشهر ، فحذف المبتدأ والخبر ، لدلاله ما تقدّم عليه . وقوله :

فزيد استغنى عنه إذ عرف

تتميم للبيت ، مستغنى (عنه) (١).

ثمّ قال :

وبعد لو لا غالبا حذف الخبر

حتم وفي نصّ يمين ذا استقر

الخبر يحذف وجوبا في أربعه مواضع :

الأول : بعد «لو لا» الامتناعيه ، وإليه أشار بقوله :

وبعد لو لا غالبا حذف الخبر

حتم ...

وفهم من قوله : «غالبا» أنّ ل- «لو لا» استعمالين : غالبا ، وغير غالب (٢) ، وأنّه لا يجب الحذف إلّا بعد الاستعمال الغالب .

(والاستعمال الغالب) (٣) فيها : أن يعلّق الامتناع على نفس المبتدأ نحو «لو لا زيد لأكرمك» ، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسدّ الجواب مسدّه .

وغير الغالب : أن يعلّق الامتناع على صفه في المبتدأ ، نحو «لو لا زيد باك لضحكت» ، فالامتناع في هذه الصوره (٤) معلق على بكاء زيد ، لا على زيد ، ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر ، بل يجوز إذا دلّ عليه دليل .

الثاني : بعد مبتدأ (هو) (٥) نصّ في القسم ، وهو المشار إليه بقوله : «وفي / نصّ يمين ذا استقر» ، وذلك نحو «لعمرك (لأفعلن) (٦)» ، فالخبر واجب الحذف تقديره : قسمي ، ووجب حذفه ، لسدّ جواب القسم مسدّه .

و «ذا» إشاره لتحتم (٧) حذف الخبر .

ص : ١٩٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٢- في الأصل : الغالب . انظر شرح المكودي : ١ / ٨٦ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ٨٦ .

- ٤- فى الأصل : الضروره. انظر شرح المكودى : ٨٦ / ١.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٨٦ / ١.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٨٦ / ١.
- ٧- فى الأصل : أشار لحتم. انظر شرح المكودى : ٨٦ / ١.

ثم قال :

وبعد واو عيّنت مفهوم مع

كمثل كلّ صانع وما صنع

وقبل حال لا يكون خيرا

عن الذي خبره قد أضمرنا

كضربى العبد مسيئا وأتم

تبيينى الحقّ منوطا بالحكم

الثالث : ممّا يجب حذف الخبر فيه وجوبا - أن يقع بعد واو المعية ، وهو المشار إليه بقوله :

وبعد واو عيّنت مفهوم مع

أى : يجب حذف الخبر بعد الواو التى بمعنى : مع ، ومثّل ذلك بقوله :

كمثل كلّ صانع وما صنع

ف- «كلّ صانع» مبتدأ ، و «ما» معطوف عليه ، والخبر محذوف وجوبا تقديره : مقترنان.

الرابع : أن يقع المبتدأ بعد حال لا يصحّ جعلها خيرا عن المبتدأ ، وهو المشار إليه بقوله :

وقبل حال لا يكون خيرا

عن الذي خبره قد أضمرنا

أى : ويجب حذف الخبر أيضا قبل الحال الممتنع جعلها خيرا عن المبتدأ المذكور قبلها ، وشرط هذا أن يكون مصدرا عاملا فى نفس صاحب الحال المذكوره ، أو «أفعل تفضيل» مضافا إلى المصدر المذكور.

وقد مثّل الأوّل بقوله : «كضربى العبد مسيئا» ، والتقدير : ضربى العبد إذا كان مسيئا ، ف- «ضربى» مبتدأ ، وهو مبتدأ مصدر عامل فى «العبد» ، و «العبد» مفسّر للضمير المستتر فى «كان» المحذوفه ، و «كان» المحذوفه (١) : تامه ، و «مسيئا» اسم فاعل من «أساء» ، وهو حال من الضمير المذكور ، فالخبر على هذا «الاستقرار» العامل فى «إذا» / المحذوفه ، أى : ضربى كائن إذا كان مسيئا (٢).

ثمّ مثل الثّاني أيضا بقوله : «وأتمّ تبييني الحقّ منوطا» ، ف- «أتمّ» أفعل تفضيل ، وهو مبتدأ مضاف إلى «تبييني» ، و «الحقّ» مفعول «تبييني» ،

ص: ١٩٧

١- في الأصل : المحذفه. انظر شرح المكودي : ١ / ٨٧.

٢- انظر شرح المكودي : ١ / ٨٧ ، إعراب الألفيه : ٢٩.

و «منوطاً» حال من الضمير المستتر في «كان» المقدره ، ومعنى «منوط» : متعلق (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأخبروا باثنين أو بأكثر

عن واحد كهم سراه شعرا

يعنى : أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره ، فيكون أكثر من واحد ، وذلك على وجهين :

أحدهما : أن يتعدّد لفظا لا معنى ، نحو «الزّمان حلو حامض» ، لأنّ معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد إذ معناهما : مرّ ، فهذا يمتنع فيه عطف أحد الخبرين على الآخر ، لأنّهما بمنزلة اسم واحد على الأصحّ ، خلافا للفارسيّ في أحد قوليه (٢).

والثّانى : أن يتعدّد لفظا ومعنى ، نحو «زيد كاتب - أى : ناثر (٣) - ، شاعر - أى : ناظم -» ، بمعنى : أنّه ينظم الكلام وينثره ، وهذا يجوز أن يعطف الثّانى على الأوّل ، وألّا يعطف ، وإلى هذا النوع أشار بقوله : «كهم سراه شعرا» ، ف- «هم» مبتدأ ، و «سراه» خبر أوّل ، و «شعرا» خبر بعد خبر ، و «سراه» : جمع «سرى» على غير قياس (٤)(٥).

ص: ١٩٨

١- انظر شرح المكودى : ١ / ٨٧ ، إعراب الألفيه : ٢٩ ، اللسان : ٦ / ٤٥٧٧ (نوط).

٢- فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٢ ، شرح ابن الناظم : ١٢٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٩٤ ، الهمع : ٢ / ٥٤ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٢٢.

٣- فى الأصل : ناير. انظر التصريح : ١ / ١٨٢.

٤- وإنما كان على غير قياس لأن قياس المعل اللام ك- «سرى» أن يجمع على «أفعلاء» عملا بقول الناظم : وناب عنه أفعلاء فى المعل لاما ... وفى اللسان : والسراه اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه ، قال : ودليل ذلك قولهم : سرات. والسراه : - بفتح السين وقد تضم - أصله : سريه ، والسرى : الشريف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٨٨ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٢١ ، إعراب الألفيه : ٢٩ ، اللسان : ٣ / ٢٠٠١ (سرا) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٠٩.

٥- واقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافيه ، وزاد ابنه نوعا ثالثا يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له : إما حقيقه نحو «بنوك كاتب وصانع وفقيه» ، وإمّا حكما كقوله تعالى : (اعلموا أنّما الحياه الدُّنيا لعبٌ ولهُوٌّ وزينّه وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فى الأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ) [الحديد : ٢٠]. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، شرح ابن الناظم : ١٢٥ - ١٢٦ ، شرح المرادى : ١ / ٢٩٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٢٣.

ثم قال : ترفع كان المبتدا اسما والخبر

تنصبه ككان سيّدا عمر

لمّا فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابتداء ، وسَمّيت : نواسخ الابتداء ، لأنّ الابتداء رفع المبتدأ ، فلَمّا دخلت عليه النواسخ نسخت عمله ، وصار العمل لها.

وبدأ ب- «كان» وأخواتها (١) ، فذكر أنّها ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنّه اسمها حقيقه ، وفاعلها مجازا ، لكن بشرط أن لا يلزم المبتدأ التصدير ، ولا الحذف ، ولا عدم التصرف ، ولا الابتدائية بنفسه (٢) أو غيره.

فالأوّل : كاسم الشرط.

والثاني : كالمخبر (٣) عنه بنعت مقطوع (٤).

والثالث : نحو «طوبى للمؤمن» (٥).

والرّابع : نحو «أقلّ رجل يقول ذلك إلّا زيدا».

والخامس : كمصحوب «إذا» الفجائية.

وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنّه خبرها حقيقه ، ومفعولها مجازا ، وهذا مذهب البصريين.»

ص: ١٩٩

١- وهى : ما وضع ليفيد تقرير الفاعل على صفه ، مثل «كان زيد قائما» فأفاد «كان» كون «زيد» على صفه القيام. انظر شرح

الرضى : ٢ / ٢٩٠ ، شرح الفريد : ٣٠٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٠٠ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢٨٦.

٢- فى الأصل : بنفيه. انظر التصريح : ١ / ١٨٣.

٣- فى الأصل : المخبر. انظر التصريح : ١ / ١٨٤.

٤- فى الأصل : معطوف. انظر التصريح : ١ / ١٨٤.

٥- هذا جزء من حديث أورده الدَيْلمى فى الفردوس بمأثور الخطاب (٢ / ٤٤٨) رقم (٣٩٣٥) ، وتمامه : «طوبى للمؤمن إذا

أحسن قبل منه ، وإذا أساء غفر له».

وذهب جمهور الكوفيين إلى : أنها لا تعمل في المرفوع شيئا ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا (١) به قبل دخولها (٢).

ثم مثل ذلك بقوله : «كان سيّدا عمر» ، وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها ، وسينصّ عليه بعد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كان ظلّ بات أضحى أصبحا

أمسى وصار ليس زال برحا

فتى وانفكّ وهدى (٣)

الأربعة

لشبه نفى أو لنفى متبعه

ومثل كان دام مسبوقا بما

كأعط ما دمت مصيبا درهما

يعنى : أنّ «ظلّ» وما بعدها مثل «كان» فى رفعها الاسم ونصبها الخبر ، ثمّ إنّ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام :

قسم يعمل بلا شرط وهو (٤) ثمانية : «كان ، وليس» وما بينهما ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) [الفرقان : ٥٤] ، و (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا)

[النحل : ٥٨] ، و «أبيت ريان الجفون» (٥) ، و :

٣٢ - أضحى يمزق أثوابى ..***... (٦).

ص : ٢٠٠

١- فى الأصل : مرفوع. انظر التصريح : ١ / ١٨٤.

٢- وردّ بأنّه يلزم عليه أنّ الفعل ناصب غير رافع ، ولا- نظير له. وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل. واتفقوا فى نصبها الجزء الثانى ، ثم اختلفوا فى نصبه ، فقال الفراء تشبيها بالحال ، لأنها شبيهه ب- «قام» ، وقال بقيه الكوفيين منصوب على الحال. والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفه وجامدا ، ولكونه لا يستغنى عنه ، وليس كذلك الشأن فى الحال. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٤ ، الإنصاف (مسألة : ١١٩) : ٢ / ٨٢١ ، شرح المرادى : ١ / ٢٩٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٠٢ ، الهمع : ٢ / ٦٣ ، ٦٤ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٢٦ ، حاشية الخضرى : ١ / ١١٠.

٣- فى الأصل : وهذه. انظر الألفية : ٣٨.

٤- فى الأصل : وفى. انظر التصريح : ١٨٤.

٥- لعلّ هذا إشاره إلى قول الشريف الرضى : أتبت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بلبه الملسوع؟ وهو من الكامل من قصيده له فى ديوانه (١ / ٤٩٧) ، وانظر مغنى اللبيب : ٦٦٨ ، الهمع : ١٣ / ٢ ، الدرر اللوامع : ١٠٢ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٧ / ٣ ، حاشيه يس : ١ / ١٨٤ ، شرح أبيات المغنى : ٣١ / ٨ .

٦- ٣٢ - قطعه بيت من البسيط لامرأه من بنى هزان من أبيات لها قالتها فى ابن لها عقها ، وتمامه (كما فى القطر) : أضحى يمزق أثوابى ويضربنى أبعد شيبى يبغي عندى الأدبا والشاهد فيه إعمال «أضحى» عمل كان فى رفعها الاسم ونصبها الخبر بلا شرط. وروى فى شرح ابن عصفور : أضحى يمزق أثوابى ويشتمنى أبعد سنين عندى تبتغى الأدبا وروى فى شرح الحماسه للمرزوقى : أنشا يمزق أثوابى يؤدبنى أبعد شيبى عندى تبتغى الأدبا وروى فى شرح الأعلام بروايه المرزوقى ولكن «ويضربنى» بدل «يؤدبنى» وعلى الروايتين الأخيرتين فلا شاهد فيه هنا. انظر شرح القطر : ١٨٨ ، شرح الحماسه للمرزوقى : ٧٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٥ ، شرح الحماسه للأعلم : ٢ / ٤٦١ (رساله دكتوراه) ، ارتشاف الضرب : ٧٨ / ٢ .

و (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) [آل عمران : ١٠٣] ، و :

٣٣ - أمست خلاء ...***... (١)

و «صار السعير رخيصا» ، و (لَيْسَ مَصْرُوفًا) [هود : ٨].

وقسم يعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه ، وهو النهى ، وذلك «زال ، وانفك» وما بينهما ، وإلى ذلك أشار بقوله :

... وهذى (٢) الأربعة

لشبه نفى أو لنفى متبعه

نحو (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) [هود : ١١٨] ، (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) [طه : ٩١] ، (تَاللَّهِ تَفْتُونَ تَذَكُّرًا يَوْسُفَ) [يوسف : ٨٥].

ص: ٢٠١

١- قطعه بيت من البسيط للتابعه الديباني من قصيده له فى ديوانه (١٧) مدح بها النعمان بن المنذر ، واعتذر إليه مما بلغه عنه ، وهى من الاعتذاريات ، وقد ألحقها لجودتها بالمعلقات السبع ، وتمامه : أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أحنى عليها الذى أحنى على لبد ويروى صدره : أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا الخلاء : المكان الذى لا شىء فيه. احتملوا : ارتحلوا. وأحنى عليه الدهر : أتى عليه وأهلكه. ولبد : اسم آخر نسور لقمان بن عاد ، سماه بذلك لأنه لبد فبقى لا يذهب ولا يموت ، وهو مصروف ، لأنه ليس بمعدول ، وفى المثل : «طال الأبد على لبد». والشاهد فيه على أن «أمسى» تعمل الرفع فى الاسم والنصب فى الخبر دون شرط. انظر الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٣٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٩٥ ، الخزانة : ٤ / ٥ ، الهمع (رقم) : ٣٧٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨٤ ، اللسان (لبد) ، تذكره النحاه : ٢٦٧ ، إصلاح الخلل للبطلبيوسى : ١٤٦ ، شرح قصيده بانة سعاد لابن هشام : ١٦٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٣٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٨.

٢- فى الأصل : وهذه. انظر الألفيه : ٣٨.

٣٤ - ليس ينفكّ ذا غنى واعتزاز***... (١)

وهذه أمثلتها بعد النفي ، ومن أمثلتها بعد النهى (٢) :

٣٥ - ... ولا تزل (٣) ذاكر الموم***ت ... (٤)

وقسم يعمل بشرط تقدّم «ما» المصدرية الظرفية وإلى هذا أشار بقوله :

ومثل كان دام مسبقا بما

وفهم أنّ «ما» مصدرية ظرفية من المثال ، وهو :

كأعط ما دمت مصيبا درهما

إذ التقدير : أعط درهما مدّه دوامك مصيبا ، فلو كانت «ما» مصدرية غير ظرفية لم تعمل «دام» بعدها العمل المذكور ، فإن ولى مرفوعها منصوب ، فهو حال نحو «يعجبني ما دمت صحيحا» أى : يعجبني دوامك صحيحا ، ولو لم تذكر «ما» أصلا ، فأحرى بعدم العمل نحو «دام زيد صحيحا» ، ف- «دام» فعل ماض تامّ بمعنى : بقى ، و «زيد» فاعله ، و «صحيحا» حال من زيد .

وفهم من اشتراطه تقدّم النفي أو شبهه فى «زال» وأخواتها ، وتقدّم «ما»

ص: ٢٠٢

١- من الخفيف ، لم أعثر على قائله ، وعجزه : كلّ ذى عفه مقلّ فنوع ويروى : «اغترار» بدل «اعتزاز». والمعنى : لم يزل كل ذى عفاف وإقلال وقتاعه غنيا وعزيزا. والاستشهاد فيه على إعمال «ينفك» عمل «كان» لتقدم النفي عليها ، وإن كان بالفعل «ليس». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٧٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٢٧ ، الهمع (رقم) : ٣٥٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨٠ ، شرح ابن الناظم : ١٣٠ ، المطالع السعيدة : ١٩٩ .

٢- فى الأصل : النفي. انظر التصريح : ١ / ١٨٥ .

٣- فى الأصل : ولا تزل. انظر التصريح : ١ / ١٨٥ .

٤- قطعه بيت من الخفيف ، لم أعثر على قائله ، وتمامه : صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت ، فنسيانه ضلال مبين صاح : مرخم صاحب على غير قياس ، وقيل : هو لغه فى «صاحب». شمر : اجتهد. والشاهد فى قوله : «ولا تزل» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى «كان» لتقدم شبه النفي - وهو النهى - عليها ، إذ شرط عملها كأخواتها أن لا تفارق النفي أو شبهه. انظر التصريح على التوضيح : ١٨٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٤ ، الهمع (رقم) : ٣٥٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨١ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٢٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١١ ، شواهد الجرجاوى : ٤٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٨٩ ، شواهد العدو : ٤٤ ، شرح ابن الناظم : ١٣١ .

المصدرية الظرفية في (١) «دام» - أن ما بقي من الأفعال لا يشترط (٢) فيه شيء.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وغير ماض مثله قد عملا

إن كان غير الماض منه استعمالا

أشار إلى أن هذه الأفعال المتقدمة - وهي ثلاثة عشر - في التصرف وعدمه على ثلاثة أقسام :

ما (لا) (٣) يتصرف بحال ، وهو «ليس» باتفاق (٤) ، و «دام» عند الفراء وكثير من المتأخرين (٥) ، وأما «يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام» فمن تصرفات التامة.

وما يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو «زال ، وبرح ، وفتى ، وانفك» ، فإنها (٦) لا يستعمل منها أمر.

وما يتصرف تصرفا تاما ، وهو الباقي.

وللتصارييف في (٧) هذين القسمين ما للماضي من العمل ، فالمضارع نحو (وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا) [مريم : ٢٠] ، والأمر نحو (كُونُوا حِجَارَةً) [الإسراء : ٥٠] ، والمصدر ، كقوله :

٣٦ - ***... وكونك إياه عليك يسير (٨)(٩).

ص : ٢٠٣

١- في الأصل : وفي. انظر شرح المكودي : ٩٠ / ١.

٢- في الأصل : لا يشترط. مكرر.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١٨٦ / ١.

٤- انظر : التصريح على التوضيح : ١٨٦ / ١ ، الهمع : ٧٧ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ١١٢ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٣٠ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٣٨٣ / ١.

٥- وذلك لأنها صله ل- «ما» الظرفية ، وكل فعل وقع صله ل- «ما» التزم مضيه. وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية ، وصححه المرادى. وذهب الأقدمون وقليل من المتأخرين إلى أن لها مضارعا وهو «يدوم» ، فهي متصرفه عندهم تصرفا ناقصا ، قال الصبان : بل الصحيح عندي أن لها مصدرا أيضا. انظر التصريح على التوضيح : ١٨٦ / ١ ، الهمع : ٧٧ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٨٦ ، التسهيل : ٥٣ ، شرح المرادى : ٢٩٧ / ١ ، حاشية الصبان مع الأشموني : ٢٣٠ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٣٨٤ / ١ ، حاشية الخضري : ١١٢ / ١.

٦- في الأصل : فلأنها. انظر التصريح : ١٨٦ / ١.

٧- في الأصل : في. مكرر

٨- فى الأصل : عسبر. انظر التصريح : ١ / ١٨٧.

٩- من الطويل ، لم أعر على قائله : وصدرة : ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى ساد : أى اتصف بالسياده والشرف. والضمير فى «إياه» يعود إلى الفتى ، وكذا الضمير فى قوله «فى قومه» لأنه وإن كان متأخرا لفظا فهو متقدم رتبه ، ونظيره قوله تعالى : (فَأَوْجَسَ فى نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى) والشاهد فى قولك «وكونك إياه» حيث أعمل فيه مصدر «كان» كعمل «كان». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٢ ، الهمع (رقم) : ٣٧٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣١ ، شرح المكودي : ١ / ٩١ ، شواهد الجرجاوى : ٤٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٥ ، شرح اللحمه لابن هشام : ٢ / ٢١ ، شواهد العدوى : ٤٦ ، البهجه المرضيه : ٤٨ ، شرح ابن الناظم : ١٣٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٨٧ ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ - مخطوط) ، أوضح المسالك : ٤٥.

واسم الفاعل ، كقوله :

١- وما كلّ من ييدى البشاشه كائنا***أخاك... (١)

واسم المفعول ، كقول سيبويه فى الظرف : «مكون فيه» (٢) ، قاله أبو حيان (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفى جميعها توسط الخبر

أجز وكلّ سبقه دام حضر

كذاك سبق خبر ما التّافيه

فجئى بها متلوّه لا تاليه

ص: ٢٠٤

١- من الطويل ، لم أعثر له على قائل ، وتمامه : وما كلّ من ييدى البشاشه كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا ييدى : يظهر.
البشاشه : طلاقه الوجه. ألقى : وجد. منجدا : من أنجده : إذا أعانه. والشاهد فى قوله : «كائنا أخاك» ، فإنّ «كائنا» اسم فاعل من «كان» وعمل عمل فعله ، وفيه أيضا : إعمال «ما» النافيه عمل «ليس». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٧ ، المطالع السعيده : ٢٠١ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٢٠ ، الهمع (رقم) : ٣٧٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٣١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٢ ، شواهد الجرجاوى : ٤٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٨٧ ، شواهد العدوى : ٤٥ ، شرح ابن الناظم : ١٣٢ ، البهجه المرضيه : ٤٨ ، أوضح المسالك : ٤٥.

٢- انظر الكتاب : ١ / ٢١ ، ٢٠١. قال ابن هشام فى شرح اللمحه (٢ / ٢١) : فأما قول سيبويه رحمه الله : «فهو مكون فيه» فسأل أبو الفتح أبا على عنه ، فقال : «ما كل داء يعالجه الطيب». وانظر حاشيه الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ١١٢.

٣- قال أبو حيان فى النكت الحسان (٦٩) : «وكثيرا ما يقول سيبويه عن الأحوال والظروف : «فهى مكون فيها». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٧.

...

اعلم أنّ خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ، ويجوز تقديمه .

فأما تقديمه على اسمها / فجائز في جميعها ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وفي جميعها توسط الخبر

أجز ...

ومنه قوله عز وجل : (و) (١) كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ [الروم : ٤٧].

وأما تقديمه عليها ، فهي في ذلك على ثلاثة أقسام :

- قسم يمتنع تقديمه عليه باتفاق ، وهو «ما دام» وما اقترن منها ب- «ما» النافية ، وإلى ذلك أشار بقوله :

...

وكلّ سبقه دام حظر

كذاك سبق (خبر) (٢) ما النافية

...

يعنى : أنّ كلّ النحويين منعوا أن يسبق الخبر «دام» ، ولذلك صورتان :

الأولى : أن يسبق «ما» المقترنه ب- «دام» نحو «قائما ما دام زيد» ، فهذا ممتنع اتفاقا ، لأنّ معمول صله الحرف المصدرى لا يتقدّم عليه (٣).

الثانية : أن يسبق «دام» ويتأخر عن «ما» (نحو «ما» (٤) قائما دام زيد» ، وفي هذا خلاف ، والصواب المنع (٥) ، وظاهر كلام الناظم : أنّ منع هذا مجمع عليه (٦) ، فإنّه أتى ب- «دام» مجرّده من «ما» فشمّل الصورتين .

ص : ٢٠٥

١- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودي : ١ / ٩٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٣٩.

- ٣- انظر الهمع : ٢ / ٨٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨ ، شرح المكودي : ١ / ٩٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٨٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ ، الإنصاف : ١ / ١٥٥ .
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٩٠ .
- ٥- وذلك لأن الموصول الحرفى لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها ، وبه قال الرضى ، وابن هشام الخضراوى . وقال ابن عقيل : والذى يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر «دام» على «دام» وحدها فتقول : «لا أصحبك ما قائما دام زيد» ، كما تقول : «لا أصحبك ما زيدا كلمت» . وصححه الخضرى . وقال أبو حيان : والقياس يقتضى الجواز قياسا على ما أجازوه من قولك : «عجبت مما زيد تضرب» إلا إن ثبت أن «دام» لا يتصرف فيتجه المنع . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨ ، الهمع : ٢ / ٨٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ ، حاشية الخضرى : ١ / ١١٣ - ١١٤ .
- ٦- قال الناظم فى التسهيل : «ولا يتقدم خبر «دام» اتفاقا» . وقال المرادى : «وفيه نظر ، لأن المنع معلل بعلتين : إحداهما - عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ، بدليل اختلافهم فى «ليس» ، مع الإجماع على عدم تصرفها . والأخرى : أن «ما» موصول حرفى ، ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه ، وقد أجاز كثير من النحويين الفصل بين الموصول الحرفى وبين صلته إذا كان غير عامل ك- «ما» المصدرية . انتهى . انظر التسهيل : ٥٤ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٩٧ ، شرح المكودي : ١ / ٩٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ .

وكذلك أيضا يمتنع أن يسبق الخبر «ما» النافية الداخلة على هذه الأفعال ، فلا يجوز «قائما ما كان زيد» ، ونحوه ، لأن «ما» لها صدر الكلام ، وهذا عند البصريين والفرّاء (١) ، وأجازه (٢) بقيته الكوفيين بناء على أنها لا تستحق التصدير (٣).

قوله :

فجئ بها (٤) متلوّه لا تاليه

تصريح بما (٥) فهم من وجوب تأخير الخبر عن «ما» المقترنه بالفعل ، وفهم من تخصيص الحكم / بها : أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها (٦).

وفهم منه أيضا : أنه يجوز أن يتوسّط الخبر بين «ما» والفعل نحو «ما قائما كان زيد» . .

ص: ٢٠٦

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٩٧ ، الهمع : ٢ / ٨٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ،
٢- فى الأصل : وأجاز. انظر التصريح : ١ / ١٨٩ .

٣- قياسا على سائر أخواتها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٩٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، الهمع : ٢ / ٨٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ، شرح ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١١٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ .

٤- بها. كذا فى الألفيه وأكثر نسخ شروحها ، ولعل الصواب هنا أن تكون روايتها «بما» ، حتى يستقيم نص الكلام مع ما ذكر بعد من قول المؤلف : «وفى بعض النسخ «بها» وهى عائده على «ما». وقد روى النظم بروايه «بما» فى شرح الألفيه للهوارى (٤٦ / ب- - ٤٧ / أ).

٥- فى الأصل : بها. انظر شرح المكودى : ١ / ٩١ .

٦- نحو «قائما لم يكن زيد» ، و «مقيما لن يزال عمرو» ، ونص الرضى على أن «إن» النافية مثل «ما» فى المنع. وأما «لا» فالذى تقتضيه عبارته ابن مالك أنها لا صداره لها ، وهو الذى درج عليه فى التسهيل والكافيه ، وقيل : لها الصداره ، وهو الذى مرّ عليه فى قوله (فى باب ظن وأخواتها) : ... والتزم التعليق قبل نفي ما وإن ولا ... فسواها ب- «ما» ، و «إن» فى التعليق ، قالوا : وهذا القول الثانى هو الذى يقتضيه القياس. انظر شرح الرضى : ٢ / ٢٩٧ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٩١ ، التسهيل : ٥٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٩٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ، الألفيه : ٥٣ .

وفهم من إطلاقه : أن ذلك في جميع الأفعال سواء كان النفي غير مشروط (١) في العمل أم مشروطا (٢) ، نحو «ما كان زيد قائما ، وما زال عمرو مقيما». وفي هذا الأخير (٣) خلاف :

فذهب الفراء إلى عموم المنع (٤) ، وهو المشهور.

وخصّ ابن كيسان (٥) من الكوفيين المنع بغير «زال» وأخواتها ، لأنّ نفيها إيجاب (٦).

و «متلوه» حال من «ما» (٧) ، وفي بعض النسخ «بها» ، وهي عائده على «ما» و «متلوه» حال منها.

ص: ٢٠٧

١- في الأصل : المشروط.

٢- في الأصل : مشروط.

٣- وهو قوله : «ما زال عمرو مقيما». أى : في تقديم خبر هذه الأفعال التي النفي فيها شرط في عملها - وهي «زال» وأخواتها - على النافي خلاف.

٤- فمنع تقدم الخبر على «زال» وأخواتها سواء نفيت ب- «ما» أو بغيرها. وذهب سائر الكوفيين إلى الجواز مطلقا ، لأنّ «ما» عندهم ليس لها الصدر كغيرها. وذهب البصريون - قال السيوطي : وهو الأصح - إلى المنع إن نفيت ب- «ما» ، لأن لها الصدر ، والجواز إن نفيت بغيرها ، ك- «لا ، ولم ، ولن ، ولما ، وإن» ، والحق درود «لم ولن» ب- «ما» ، فمنع التقديم إن نفي بهما. انظر الهمع : ٢ / ٨٩ ، التسهيل : ٥٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠١ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ١ / ٢٦١ - ٢٦٢.

٥- هو محمد بن أحمد بن إبراهيم (وقيل : محمد بن إبراهيم) بن كيسان ، أبو الحسن ، المعروف بابن كيسان ، عالم بالعربيته نحوا ولغته ، من أهل بغداد ، أخذ عن المبرد وثلعب وتوفى سنة ٢٩٩ هـ ، من مؤلفاته : المهذب في النحو ، المختار في علل النحو ، معانى القرآن ، غريب الحديث ، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاه : ٨ ، نزهة الألباء : ٣٠١ ، شذرات الذهب : ٢ / ٢٣٢ ، معجم المطبوعات : ٢٢٩ ، طبقات النحويين واللغويين : ١٧٠ ، الأعلام : ٥ / ٣٠٨ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٢١٣ ، ٣١١.

٦- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٩٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٠ ، التسهيل : ٥٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٤ ، الإنصاف : ١ / ١٥٥ ، حاشية الخضرى : ١ / ١١٤ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٥٤ ، التوطئه للشلوبين : ٢٢٨. قال أبو حيان في نكته (٧١) : «وأما «زال» وأخواتها فمنهم من أجاز تقديم خبرها عليها مطلقا ، ومنهم من منع مطلقا ، ومنهم من فصل ، فإن نفيت ب- «ما» منع ، أو بغير «ما» جاز ، وهو الصحيح.

٧- في الأصل : «وما». انظر شرح المكودي : ١ / ٩١.

- القسم الثاني : ما فى تقديمه خلاف ، وهو «ليس» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ومنع سبق خبر ليس اصطفى

يعنى : أنّ فى تقديم خبر «ليس» عليها خلافاً ، والمختار عند جمهور البصريين (١) والنّيازم : المنع (٢) ، قاسوه على «عسى» ، وخبر «عسى» لا يتقدّم عليها اتّفاقاً ، والجامع بينهما الجمود.

- القسم الثالث : ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف ، وهو ما بقى.

وفهم هذا القسم من سكوته عنه ، فإنّه لما ذكر ما يمتنع تقديمه ، وما فى تقديمه خلاف علم أنّ (ما) (٣) بقى يجوز تقديمه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

/ ...

وذو تمام ما برفع يكتفى

وما سواه ناقص والنقص فى

فتى ليس زال دائماً قفى

يعنى : أنّ ما اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن (٤) المنصوب يسمّى

ص : ٢٠٨

١- من متأخريهم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨.

٢- وإليه ذهب المبرد ، والسيرافى ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني وجمهور الكوفيين ، وذلك لضعفها بعدم تصرفها ، وشبهها ب- «ما» النافية. وذهب قدماء البصريين (ونسبه ابن جنى للجمهور) ، والفراء ، وابن برهان ، والفارسي ، والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين إلى جواز التقديم واحتجوا بنحو قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ). وذلك أنّ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) معمول ل- «مصروفاً» ، وقد تقدم على «ليس» ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على «العذاب» و «مصروفاً» خبرها ، وتقديم معمول لا يصح إلّا حيث يصح تقديم عامله ، فلو لا أنّ الخبر - وهو «مصروفاً» - يجوز تقديمه على «ليس» ، لما جاز تقديم معموله عليها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٨ - ١٨٩ ، الإنصاف (مسألة : ١٨) : ١ / ١٦٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٩٧ ، التسهيل : ٥٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٣٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٤ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ ، شرح الرضى : ١ / ٢٩٧ ، الهمع : ٢ / ٨٨ - ٨٩ ، الإيضاح بشرح الجرجاني (المقتصد) : ١ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٥٨ ، التوطئة للشلوبين : ٢٢٨.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٩١.

٤- فى الأصل : من. انظر شرح المكودى : ٩١ / ١.

تأماً ، وما لم يكتف (١) بالمرفوع يسمّى ناقصاً ، هذا هو الصّحيح عند الناظم (٢) ، وإليه أشار بقوله :

...

وذو تمام ما برفع يكتفى

وما سواه ناقص ...

...

وهو مخالف لمذهب سيويه وأكثر البصريين من أنّ معنى تمامها دلالتها على الحدث والزّمان (٣).

وكذا الخلاف في تسميه ما ينصب الخبر : ناقصاً ، لم سمّى (٤) ناقصاً؟.

فعلى الأوّل : لكونه لم يكتف بالمرفوع.

وعلى قول الأكثرين : لكونه سلب الدّلاله على الحدث ، وتجرّد للدّلاله على الزّمان (٥).

واستدلّ ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشره أوجه مذكوره في شرحه (على) (٦) التّسهيل (٧).

ص: ٢٠٩

١- في الأصل : يكتفى. انظر شرح المكودي : ٩١ / ١.

٢- وإليه ذهب أبو حيان. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤٠٨ / ١ ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ - أ - مخطوط) ، ارتشاف الضرب : ٧٥ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٩٠ / ١.

٣- وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنى والجرجاني وابن برهان. انظر الكتاب : ٢١ / ١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٥ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٤٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٠ ، شرح ابن الناظم : ١٣٧ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٣٥ ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ - مخطوط).

٤- في الأصل : يسمّى. انظر التصريح : ١٩٠ / ١.

٥- قال ابن الناظم (١٣٧) : «وهو باطل». وقال الرضى (٢ / ٢٩٠) : «ليس بشيء».

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١٩٠ / ١.

٧- الأوّل : أنّ مدعى ذلك معترف بفعليه هذه العوامل والفعليه تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا ، إذ الدال على الحدث مصدر ، والدال على الزمان وحده اسم زمان ، والعوامل المذكوره ليست بمصادر ولا أسماء زمان ، فبطل كونها داله على أحد المعنيين دون الآخر. الثاني : أنّ مدعى ذلك معترف بأنّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين ، فكون العوامل المذكوره تدل على أحدهما - إخراج لها عن الأصل فلا يقبل إلا بدليل. الثالث : أنّ العوامل المذكوره لو كانت دلالتها مخصوصه بالزمان لجاز أن تتعقد جملة تامه من بعضها ومن اسم معنى ، كما تتعقد منه ومن اسم زمان ، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان

دعواه. الرابع : أنّ الأفعال كلها إذا كانت على صيغته مختصه بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث ، كقولنا : «أهان وأكرم» فإنهما متساويان بالنسبه إلى الزمان مفترقان بالنسبه إلى الحدث ، فإذا فرض زوال ما به الافتراق وبقاء ما به التساوى لزم ألا يكون بين الأفعال المذكوره فرق ما دامت على صيغته واحده ، ولو كان الأمر كذلك لم يكن فرق بين «كان زيد غنيا» ، و «صار غنيا» ، والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه. الخامس : أنّ من جمله العوامل المذكوره : «ما انفك» ، ولا بد معها من ناف ، فلو كانت لا تدل على الحدث الذى هو الانفكاك بل على زمن الخبر - لزم أن يكون معنى «ما انفك زيد غنيا» : ما زيد غنيا فى وقت من الأوقات الماضيه ، وفى ذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما أفضى إليه. السادس : أنّ من جمله العوامل المذكوره «دام» ومن شرط إعمالها عمل «كان» كونها صلته ل- «ما» المصدريه ، ومن لوازم ذلك صحه تقدير المصدر فى موضعها ، كقولك : «جد ما دامت واجدا» أى : جد مده دوامك واجدا ، فلو كانت «دام» مجردة عن الحدث لم يقيم مقامها اسم الحدث. السابع : أنّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها «أن» ، كقوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكِينَ) ، لأن «أن» هذه وما وصلت به فى تأويل المصدر ، وقد جاء مصدرها صريحا فى قول الشاعر : يبذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير وقد حكى أبو زيد مصدر «فتى» مستعملا ، وحكى غيره «ظلمت أفعل كذا ظلولا» ، وجاؤوا بمصدر «كاد» فى قولهم : «ذلك ولا كيدا» أى : ولا أكاد كيدا ، وكاد فعل ناقص من باب «كان» إلا أنّها أضعف من «كان» ، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل ، واسم فاعل «كان» مستعمل ، ولا يستعمل منها أمر ، والأمر من «كان» مستعمل ، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر «كاد» وهى أضعف من «كان» فلئن لا يمتنع استعمال مصدر «كان» أحق وأولى. الثامن : أنّ هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل ، كما جاء فى الحديث : (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْرًا ، وَكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وَزْرًا) ، لأنّ اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان ، بل هو دال على الحدث ، وما هو به قائم ، أو ما هو عنه صادر. التاسع : أنّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان ، لأنّ دلالة على الحدث لا تتغير بقرائن ، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن ، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالة على الزمان. العاشر : أنّ هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث مخلصه للزمان ، لم يبين منها أمر ، كقوله تعالى : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) ، لأنّ الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث. فإذا قد ثبت بالدلائل المذكوره أنّ هذه الأفعال - غير ليس - داله على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال فليعلم أنّ سبب تسميتها نواقص إنّما هو لعدم اكتفائها بمرفوع. انظر ذلك فى شرح التسهيل لابن مالك : الجزء الأول (ورقه : ٥٥).

وإذا استعملت تامه كانت بمعنى فعل لازم ، ف- «كان» بمعنى : حصل ، نحو (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ) [البقره : ٢٨٠] أى : حصل ، و «أمسى» بمعنى : دخل فى المساء ، و «أصبح» بمعنى : دخل (١) فى الصّباح ، نحو (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ ، وَحِينَ تُصْبِحُونَ) [الروم : ١٧] أى : حين تدخلون فى المساء ، وحين تدخلون (٢) فى الصّباح ، و «دام» بمعنى : بقى ، نحو (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ

ص: ٢١٠

١- فى الأصل : تدخلون. انظر التصريح : ١ / ١٩٠.

٢- فى الأصل : تدخلون. انظر التصريح : ١ / ١٩٠.

السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) [هود : ١٠٧] أى : ما بقيت ، و «بات» بمعنى : عرس ، وهو النزول ليلا- ، نحو قول عمر رضى الله عنه : «أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد / بات بمنى (١)» (٢) ، أى : عرس بها ، و «ظلّ» بمعنى : استمر (٣) ، نحو «ظلّ اليوم» - بالرفع - أى : استمرّ ظلّه ، و «أضحى» بمعنى : دخل فى الضحى ، نحو «أضحينا» أى : دخلنا فى الضحى ، و «صار» بمعنى : انتقل ، نحو «صار الأمر إليك» أى : انتقل ، و «برح» بمعنى : ذهب ، نحو (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاهُ لَا أَبْرَحُ) [الكهف : ٦٠] أى : لا- أذهب ، و «انفكّ» بمعنى : انفصل نحو «فككت الخاتم فانفكّ» أى : انفصل.

وتكون هذه الأفعال التامة لمعان آخر غير ما ذكر (٤).

وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامه وناقصه ، إلا ثلاثه أفعال ، فإنّها ألزمت النقص ، ولم تستعمل تامه ، وهى «فتى ، وزال ، وليس» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

... والنقص فى

فتى ليس زال دائما (٥)

قفى

ص : ٢١١

- ١- فى الأصل : بمعنى . انظر التصريح : ١ / ١٩١ .
- ٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، وفى سنن أبى داود حديث رقم : (١٩٥٨) عن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال : «أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فبات بمنى وظلّ». وقالوا : «بات القوم» أى : نزل بهم ليلا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٧ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٣٦ ، البهجة المرضيه : ٤٩ .
- ٣- هذا رأى ابن مالك وغيره ، وذهب المهابدى وأبو محمد بن عبد العزيز بن زيدان وابن الحكم ابن رختاط إلى أنّها لا تكون إلا- ناقصه بمعنى : طال ، وبمعنى : أقام نهارا. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٧٧ ، النكت الحسان : ٧٠ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٥ .
- ٤- فتأتى «صار» بمعنى : رجع ، نحو (أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ) ، وبمعنى : ضم وقطع ، نحو (فَصَبْرُهُنَّ إِلَيْكَ) ، ونحو «صار فلان الشىء يصير ويصوره» أى : ضمه وقطعه. وتأتى - «انفكّ» بمعنى : خلص ، نحو «انفكّ الأسير». وتأتى «برح» بمعنى : ظهر ، نحو «برح الخفاء». وتأتى «كان» بمعنى : حضر ، يحكى من كلامهم «أكان لبن»؟ بمعنى : حضر شىء من هذا الجنس ، وحكى أنّها تكون بمعنى : غزل ، وأنّه يقال : كان زيد الصوف ، بمعنى : غزل زيد الصوف. وتأتى «أصبح» بمعنى صار ، كقوله : أصبحت لا أحمل السّلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا انظر الهمع : ٢ / ٨٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨١٧ ، حاشيه الصبان مع الأشمونى : ١ / ٢٣٦ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١١٥ .
- ٥- فى الأصل : ديما. انظر الألفيه : ٤٠ .

وذهب أبو حيان في (١) نكته : إلى أنّ «فتى» تكون تامه بمعنى : سكن (٢) ، وأبو عليّ : إلى أنّ «زال» تكون تامه نحو «ما» (٣) زال زيد عن مكانه» أي :

(لم) (٤) ينتقل عنه (٥) ، والكوفيون : إلى أنّ (ليس) (٦) تكون عاطفه ، لا اسم (لها) (٧) ولا خبر (٨) ، نحو :

٣٨ - ***...إنّما يجزى الفتى ليس الجمل (٩).

ص: ٢١٢

- ١- في الأصل : وفي. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٢- قال أبو حيان في النكت الحسان (٧٠) : «وذكر بعض أصحابنا أنّ «فتى» لا تكون أيضا إلا ناقصه ، وليست بشيء ، إذ حكي بعض النحويين واللغويين : فتى ، بمعنى : سكن وبمعنى : أطفأ». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، الهمع : ٢ / ٨٣.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٥- قال أبو علي في المسائل الحلييات (٢٧٣) : «فأصل «زال» البراح الذي ذكره (أى : سيبويه) ، ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه كما يجوز في «كان» إذا أريد به «وقع». انتهى. وانظر الهمع : ٢ / ٨٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٤ ، النكت الحسان : ٧٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤١٠.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ١٩١.
- ٨- وممن نقل ذلك عن الكوفيين ابن بابشاذ والنحاس وابن مالك ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين. ولم يثبت كونها عاطفه عند البصريين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، الجنى الدانى : ٤٩٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٥ ، مغنى اللبيب : ٣٩٠ ، الخزانة : ١١ / ١٩١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٧٧ - ١٧٨ ، الهمع : ٥ / ٢٦٣.
- ٩- من الرمل ، للبيد بن ربيعه العامري من قصيده طويله له في ديوانه (١٩٧) ، وصدرة : وإذا أقرضت قرضا فاجزه ويروى : «وإذا قورضت» بدل «وإذا أقرضت» وكلاهما بمعنى واحد ، ويروى : «وإذا جوزيت» ، ويروى : «إذا أوليت» ، ويروى : «غير الجمل» بدل «ليس الجمل» ، وعليها فلا شاهد فيه. القرض : ما تعطيه من المال لتقضاه ، وهو هنا : ما أسلف من إحسان وإساءه. والشاهد فيه قوله : «ليس الجمل» حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ «ليس» فيه عاطفه ، وهى محموله فى ذلك على «لا». وأجيب عن ذلك بأمرين : الأول : أنّ «الجمل» اسمها ، والخبر محذوف ، أى : ليس الجمل جازيا ، أو ليس الجمل يجزى ، والعرب قد تحذف خبر «ليس» فى الشعر. الثانى : أن يكون الجمل خبر «ليس» ، وسكن للقافيه ، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من «يجزى» ، أى : ليس الجازى الجمل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، ٢ / ١٣٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٧٦ ، الخزانة : ٩ / ٢٩٦ ، ١١ / ١٩٠ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٤٤٧ ، الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، المقتضب : ٤ / ٤١٠ ، شواهد الأعلام : ١ / ٣٧٠ ، الأصول : ١ / ٢٨٦ ، ٣٠١ ، شرح الفريدي : ٤٧٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٠ ، ٣٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٥ ، مجمع الأمثال للميدانى : ١ / ٣٩ ، النكت الحسان : ٦٩ ، أوضح المسالك : ١٨٦.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا يلي العامل معمول الخبر

إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جرّ

مراده بالعامل هنا «كان» وأخواتها ، يعنى : أنّ معمول الخبر لا يلي «كان» وأخواتها عند جمهور البصريين ، فلا تقول / : «كان طعامك زيد آكلا» ، فإن كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز أن يليها عندهم ، نحو «كان عندك زيد مقيما» ، و «كان فى الدار عمرو جالسا».

والكوفيون يجيزون مطلقا (١).

وفصّل ابن السّراج ، والفارسيّ ، وابن عصفور فأجازوه إن تقدّم الخبر معه ، نحو «كان طعامك آكلا زيد» ، لأنّ المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء (٢) منه ، ومنعوه إن تقدّم وحده ، نحو «كان طعامك زيد آكلا» ، إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبيّ (٣).

واحتجّ الكوفيون بنحو قول الفرزدق :

٣٩ - ...***بما كان إياهم عطيه عودا(٤)

ص: ٢١٣

١- لأنّ معمول معمولها فى معنى معمولها. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، الهمع : ٢ / ٩٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٥.

٢- فى الأصل : والجزء. انظر التصريح : ١ / ١٨٩.

٣- انظر الأصول لابن السراج : ١ / ٨٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٩٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٣٧ ، الهمع : ٢ / ٩٢ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١١٥. وكلام الفارسيّ فى الإيضاح (١ / ١٠٧) موافق لمذهب البصريين ، ولم يذكر فى هذه المسأله التفصيل المذكور. وانظر المقتصد للجرجانيّ : ١ / ٤٢٥.

٤- من الطويل للفرزدق من قصيده له فى ديوانه (٢١٤) يهجو بها جريرا وقومه ، وصدره : قنafd هداجون حول بيوتهم القنafd : جمع «قنafd» وهو حيوان معروف ينام نهارا ويصحو ليلا ليبحث عما يقتاته ، ويضرب به المثل فى سرى الليل يقال : «أسرى من قنafd». هداجون : من الهدجان وهو مشيه الشيخ الضعيف. ويروى : «دراجون» من درج الصبى والشيخ. وعطيه : أبو جرير. والشاهد فى قوله : «كان إياهم عطيه عودا» حيث ولى «كان» معمول خبرها ، وهو ليس بظرف ولا- جار ومجرور على رأى الكوفيين ، لأنهم يجيزون «كان طعامك زيد آكلا» حيث أن معمول المعمول عندهم معمول للعامل ، فليس بأجنبيّ منه حتى يلزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٤ ، الخزانة : ٩ /

٢٦٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠٣٠ ، المقتضب : ١٠١ / ٤ ، أبيات المغنى : ١٧٠ / ٥ ، الهمع (رقم) : ٣٩١ ، الدرر اللوامع : ٨٧ / ١ ،
شرح الأشموني : ١ / ٢٣٧ ، شواهد الجرجاوى : ٤٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٥ ، شواهد العدوى : ٤٨ ، المكودى مع ابن
حمدون : ١ / ٩٢ ، البهجه المرضيه : ٥٠ ، التبصره والتذكره : ١٩٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٠٣ ، أوضح المسالك : ٤٦ ،
إصلاح الخلل : ١٥٢ ، الجامع الصغير : ٥٤ .

وجه الحجّ منه : أنّ «إيّاهم» معمول «عوّد»، و «عوّد» خبر «كان»، فقد ولي «كان» معمول خبرها ، وليس ظرفا ولا جازّا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومضمّر الشّان اسما انو إن وقع

موهم ما استبان أنّه امتنع

هذا يشير إلى الجواب عمّا احتجّ به الكوفيون من تقديم معمول الخبر مطلقا ، ونحوه - ممّا إذا ورد في كلام العرب ما يوهّم تقديم معمول خبر «كان» على اسمها ، وهو غير ظرف أو مجرور (١) - ، وهو أن يؤوّل على أن ينوي في «كان» ضمير الشّان ، وهو اسمها ، والجمله بعدها في موضع خبرها ، ففي «كان» من قول الفرزدق المتقدّم :

...

بما كان إيّاهم عطيه عوّدا

ضمير الشّان ، وهو اسمها ، و «عطيه» / مبتدأ ، و «عوّد» في موضع خبره ، و «إيّاهم» مفعول ب- «عوّد» مقدّما (٢) على المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر «كان» ، وعلى هذا الجواب اقتصر الناظم (٣).

وقد يجاب : بأنّ «كان» زائده ، أو التّقديم للضروره.

ص: ٢١٤

١- في الأصل : ومجرور. انظر شرح المكودي : ١ / ٩٢.

٢- في الأصل : مقدم. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٣٩.

٣- وقال في شرح الكافيه (١ / ٤٠٣) بعد أن أورد البيت المتقدم : «وجه البصريون هذا وأمثاله على أن يجعل اسم «كان» ضمير الشّان. ويجوز جعل «كان» في هذا البيت زائده. ويجوز أيضا جعل «ما» بمعنى «الذى» واسم «كان» ضميرها ، و «عطيه» مبتدأ ، خبره «عوّدا» والتقدير : بالذى كان إيّاهم عطيه عودا ، فحذف الهاء ونواها.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد تزداد كان في حشو كما

كان أصح علم من تقدما

فهم من قوله : «قد تزداد» قلّه زيادتها بالنسبه إلى عدم الزيادة.

وفهم من قوله : «كان» أنّها إنّما تزداد بلفظ الماضي ، وأنّه لا يزداد غيرها من أخواتها.

وفهم من قوله : «في حشو» أنّها لا تزداد أولا ولا آخرا.

ثمّ مثل لزيادتها بقوله :

... كما

كان أصح علم من تقدما

ف «ما» تعجيبه ، وهى تامه فى موضع رفع بالابتداء ، و «كان» زائده ، و «أصح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد على «ما» ، و «علم» مفعول ب- «أصح» ، والجمله فى موضع رفع خبر «ما» ف- «كان» على هذا زائده بين «ما» و «أصح» (١).

ثم قال :

ويحذفونها ويبقون الخبر

وبعد إن ولو كثيرا إذا اشتهر

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب

كمثل أما أنت برّا فاقترب

يعنى : أنّ العرب يحذفون («كان») (٢) ، وفهم من قوله : «ويبقون الخبر» أنّها تحذف مع اسمها ، ويطرّد حذفها فى ثلاثه مواضع :

الأول : بعد «إن» الشرطيّه.

الثانى : بعد «لو».

والثالث : بعد «أن» / المصدرية.

وقد أشار إلى الأوّل والثاني بقوله :

وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر

فمثال حذفها بعد «إن» قولهم : «المرء مقتول بما قتل به ، إن سيفاً فسييف ، وإن خنجراً (٣) فخنجر» (٤) أى : إن كان المقتول به سيفاً ، وإن كان المقتول به خنجراً.

ص: ٢١٥

١- انظر شرح المكودي : ٩٣ / ١ ، شرح الهوارى : (٤٨ / أ) ، إعراب الألفيه : ٣١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٩٣ / ١.

٣- فى الأصل : خنجر. انظر شرح المكودي : ٩٣ / ١.

٤- انظر هذا القول فى الكتاب : ١٣٠ / ١ ، الهمع : ١٠٣ / ٢ ، شرح المكودي : ٩٣ / ١ ، شرح ابن الناظم : ١٤٢ ، المفصل : ٧٢ ، وفى الكتاب : «إنّ خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسييف» على التقديم والتأخير.

ومنه قولهم: «الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر» (١) أى: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر.

ويجوز: «إن خير فخيرا»، برفع الأوّل على أنّه اسم ل- «كان» المحذوفه مع خبرها، ونصب الثانى على أنّه مفعول ثان لفعل محذوف، أى: إن كان فى عملهم خير فيجزون خيرا.

ويجوز نصبهما معا بتقدير: إن كان عملهم خيرا فيجزون خيرا، ورفعهما معا بتقدير: إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير.

والوجه الأوّل أرجحها، والثانى أضعفها، والأخيران متوسّطان (٢)(٣).

ومثال حذفها بعد «لو» قوله صلى الله عليه وسلم: «احفظوا عني ولو آية» (٤) أى: ولو كان المحفوظ آية.

ص: ٢١٦

١- وذكر ابن مالك هذا القول فى شرح الكافية وشواهد التوضيح بلفظ «المرء مجزى بعمله إن خيرا...» وعدّه حديثا، ولم أجده فيما اطّلت عليه من كتب الحديث المعتمده. وقال الصبان: قال شيخنا السيد: «المرء مجزى بعمله» ليس حديثا وإن صح معناه - قاله القليوبى، ولذلك حكاه الحافظ فى الهمع بلفظ «قيل» وكذا غيره، وهذا يفيد أنّه لم يرد مطلقا، ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله: «وقولهم: الناس مجزيون... الخ وكذا فى همع السيوطى». انتهى. وروى فى المسائل العضديات: «المرء مجزى بفعله إن... الخ». انظر الكتاب: ١ / ١٣٠، الهمع: ٢ / ١٠٣، شرح المرادى: ١ / ٣٠٧، التصريح على التوضيح: ١ / ١٩٣، الأشمونى مع الصبان: ١ / ٢٤٢، شرح الهوارى: (٤٨ / أ)، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٤١٨، حاشية الخضرى: ١ / ١١٧، شواهد التوضيح لابن مالك: ٧١، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٣٨٠، الخزانة: ٤ / ١٠، البهجة المرضيه: ٥٠، شرح ابن الناظم: ١٤٢، المسائل العضديات: ١٨١، المفصل: ٧٢.

٢- فى الأصل: متوسطا. انظر التصريح: ١ / ١٩٣.

٣- أما الأوّل: فلأن فيه إضمار «كان» واسمها بعد «إن» وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما كثير مطرد. وأما الثانى: فلأن فيه حذف «كان» وخبرها بعد «إن»، وحذف فعل ناصب بعد الفاء، وكلاهما قليل غير مطرد. وأما الأخيران: فلأن فى كل منهما الأقوى والأضعف، ففى نصبهما قوه نصب الأوّل، وضعف نصب الثانى، وفى رفعهما قوه رفع الثانى وضعف رفع الأوّل، فتساويا قاله ابن الضائع. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٩٣، الهمع: ٢ / ١٠٣، شرح المرادى: ١ / ٣٠٧، شرح الأشمونى: ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٤١٩، شرح الهوارى (٤٨ / أ).

٤- الحديث بروايه: «بلغوا عني ولو آية» فى صحيح البخارى: ٤ / ٢٠٧ (كتاب الأنبياء / باب ما ذكر عن بنى إسرائيل)، مسند أحمد: ٢ / ١٥٩، سنن الترمذى حديث رقم: ٢٦٦٩، الدر المنثور: ٣ / ٧، كتر العمال رقم: ٢٩١٧٥، فتح البارى: ٦ / ٤٩٦. وهو بروايه المؤلف فى شرح المكودى: ١ / ٩٣.

وفهم من قوله: «اشتهر» أنّ حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل ، ومنه ما أنشده (١) سيبويه من قول الرّبيع :

٤٠ - من لد شولا فيإلى إتلائها (٢)

أى : من لدن أن كانت شولا.

ثمّ أشار إلى الثالث بقوله / :

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب

يعنى : أنّ «كان» تحذف (بعد) (٣) «أن» المصدرية ، ويعوّض عنها «ما».

وفهم من قوله : «تعويض ما عنها» أنّها لا يحذف اسمها معها.

ثمّ مثل ذلك بقوله : «أما أنت بَرّا فاقترَب» ، والتّقدير : اقترَب لأن كنت بَرّاً ، فحذفت «كان» وعوّض عنها «ما» فانفصل الضّمير الذى كان متّصلاً بها ، وحذفت لام الجَزّ ، لأنّ حذفها مع «أن» مطّرد ، ف- «أنت» فى قوله : «أما (٤) أنت» اسم «كان» المحذوفه ، و «بَرّا» خبرها (٥).

ص: ٢١٧

١- فى الأصل : ما أنشد. انظر شرح المكودى : ٩٣ / ١.

٢- من الرجز ، انفرد المؤلف من المصادر التى رجعت إليها بنسبته للربيع ، ولم أعرف أى ربيع يقصد ، وفى الخزانة : «وهو من الشواهد الخمسين التى لا يعرف قائلها ولا تتمتها. والله أعلم». وهذا تقوله العرب فيما بينهم مثل المثل. لد : لغه فى «لدن». الشول : جمع شائله على غير قياس ، والقياس : شوائل ، وهى الناقه التى جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. إتلائها : مصدر أتلت الناقه إذا تبعها ولدها. والشاهد فى قوله : «من لد شولا» حيث حذف «كان» مع اسمها بعد «لد» ، وهو قليل ، لأن «كان» تحذف كثيراً بعد «أن ولو» وحذفها بعد غيرهما قليل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٥١ ، الكتاب : ١ / ١٣٤ ، شواهد ابن النحاس : ١٢٤ ، شواهد الأعلام : ١ / ٣٤ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٢٢ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠١ ، ٨ / ٣٥ ، الخزانة : ٤ / ٢٤ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٨١ ، الهمع (رقم) : ٤١١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٩١ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٤٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٧ ، شواهد العدوى : ٥٤ ، شرح ابن الناظم : ١٤٢ ، شواهد الجرجاوى : ٥٤ ، شرح المرادى : ١ / ٣٠٩ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٦ ، سر الصنائه : ٢ / ٥٤٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٩٣ ، الجامع الصغير : ٥٦ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٣٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩ ، ٢٦٦.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٩٣ / ١.

٤- فى الأصل : ما. انظر شرح المكودى : ٩٤ / ١.

٥- انظر شرح المكودى : ٩٣ / ١ ، شرح الهوارى : (٤٨ / ب) ، إعراب الألفيه : ٣١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومن مضارع لكان منجزم

تحذف نون وهو حذف ما التزم

إذا دخل الجازم على مضارع (١) «كان» - وهو «يكون» - سكنت نونه ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فتقول : «لم يكن».

ويجوز بعد ذلك أن تحذف نونه تخفيفاً وصلاً (٢) لا- وقفاً ، نصّ على ذلك ابن خروف (٣) وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا بساكن ، نحو (وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا) (٤) [مريم : ٢٠].

بخلاف (مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) [الأنعام : ١٣٥] ، (وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ) [يونس : ٧٨] لانتفاء الجزم فيهما ، لأنّ الأوّل مرفوع ، والثاني منصوب.

وبخلاف (وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ) [يوسف : ٩] ، لأنّ جزمه بحذف التّون.

وبخلاف نحو «إن يكنه فلن تسلط عليه» (٥) عليه» (٦) ، لاتصاله بالضمير المنصوب.

ص: ٢١٨

١- في الأصل : المضارع. انظر شرح المكودي : ٩٤ / ١.

٢- في الأصل : تحقيقاً أو صلاً. انظر التصريح : ١٩٦ / ١.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١٩٦ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل : (١١٧ / ب). وابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الرندي الإشبيلي الأندلسي المعروف بابن خروف النحوي ، أبو الحسن ، عالم بالعربية ، ولد سنة ٥٢١ هـ ، وتوفي بإشبيلية سنة ٦٠٦ هـ (وقيل : ٦٠٥ ، وقيل : ٦٠٣ ، وقيل غير ذلك) من مؤلفاته : شرح كتاب سيبويه ، شرح جمل الزجاجي ، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٥٤ ، معجم الأدباء : ١ / ٧٥ ، فوات الوفيات : ٢ / ٧٩ ، مرآة الجنان : ٤ / ٢١ ، الأعلام : ٤ / ٣٣٠ ، هديه العارفين : ١ / ٧١٤ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٢٢١.

٤- (قَالُوا أَجِئْنَا لِنُلْفِتْنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ، وَمَا نَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ).

٥- في الأصل : يسלט. انظر التصريح : ١٩٦ / ١.

٦- روى البخاري في صحيحه (١١٧ / ٢ ، ١١٦ / ٤) أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه في ابن صيّاد : «إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله». وانظر فتح الباري : ٣ / ٢١٨ ، صحيح مسلم رقم : ٢٩٣٠. وروى في فتح الباري (١٧٣ / ٦) : «إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله» ، وروى في سنن الترمذي (٤ / ٥١٩) : «إن يكن حقاً فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله» ، وفي مسند أحمد (٢ / ١٤٨) : «إن يكن هو فلن تسلط عليه وإلا يكن هو فلا خير لك في قتله». والحديث بروايه المؤلف في شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٢٣١ ، الهمع : ٢ / ١٠٧ ، البهجة المرضيه : ٢٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٤٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١١٨ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١

وبخلاف (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ) [النساء: ١٣٧]، لاتّصاله / بالسّاكن ، وهو لام التّعريف.

وخالف فى هذا الأخير يونس بن حبيب ، فأجاز الحذف ، ولم يعتدّ بالحركة العارضة لالتقاء السّاكنين (١).

وفهم من إطلاق النّاطم أنه موافق (لمذهب يونس) (٢).

وقوله : «وهو حذف ما التزم» أى : لا يلزم حذفها ، بل هو جائز.

ص: ٢١٩

-
- ١- وأنشد عليه : فإن لم تك المرآه أبدت وسامه فقد أبدت المرآه جبهه ضيغم فحذف النون مع ملاقاه الساكن. ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن ، وشرط أن يكون بعدها متحرك. انظر الكتاب : ١ / ١٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣١١ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٤٥ ، شرح الهوارى : (٤٩ / أ) ، شرح المكودى : ١ / ٩٤ ، الهمع : ٢ / ١٠٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٢٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٠.
 - ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٤. قال ابن مالك فى التسهيل : «ويجوز حذف لامها الساكن جزما ، ولا- يمنع ذلك ملاقاه ساكن ، وفاقا ليونس». انظر التسهيل : ٥٦ ، الهمع : ٢ / ١٠٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٤٥.

ثم قال :

فصل فى «ما ، ولا ، ولات ، وإن» المشبهات بـ «ليس»

إشاره

(١)

إعمال ليس أعملت ما دون إن

مع بقا (٢) النفى وترتيب

زكن

وسبق حرف جزّ أو ظرف كما

بى أنت معنيًا أجاز العلما

إنما فصل هذه الأحرف من باب «كان» وإن كان عملها كلّها واحدا ، لأنّ هذه أحرف ، وتلك أفعال.

وبدأ بـ «ما» النافية ، وهى من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال ، فأصلها أن لا تعمل ، ولذلك أهملها بنو تميم ، قال سيويه : «وهو القياس» (٣) ، كما أهملوا «ليس» حملا عليها ، فقالوا : «ليس الطيب إلّا المسك» (٤) بالرفع ، قاله فى المغنى (٥).

وأما أهل الحجاز فاعملوها عمل «ليس» لشبهها بها فى نفي الحال ، ثم اختلف النحاه :

فقال البصريون : عملت فى الجزأين.

ص : ٢٢٠

١- فى الأصل : وما. و : «فصل فى» ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٤٢.

٢- فى الأصل : بقاء. انظر الألفيه : ٤٢.

٣- قال سيويه فى الكتاب (١ / ٢٨) : «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى «أما» و «هل» ، أى : لا يعملونها فى شىء ، وهو القياس ، لأنه ليس بفعل ، وليس «ما» كـ «ليس» ولا يكون فيها إضمار». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٣٥.

٤- انظر هذا القول فى معنى اللبيب : ٣٨٧ ، المسائل المشكله (البغداديات) للفارسي : ٣٨٣ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٤١ ، الأشباه والنظائر للسيوطى : ٣ / ٧٢ ، تذكره النحاه لأبى حيان : ١٦٦ ، الأمالى النحويه لابن الحاجب : ٤ / ١٣٨.

٥- فإن «إلّا» عندهم تبطل عمل «ليس» ، كما تبطل عمل «ما» الحجازيه ، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء. انظر مغنى اللبيب

: ٣٨٧ - ٣٨٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٦ ، وانظر الجنى الدانى : ٤٩٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١١٩ ، التسهيل : ٥٧.

وقال الكوفيتون : عملت في الأوّل فقط ، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض. قاله الشاطبي (١).

ولمّا كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط :

الأوّل : أن لا يزداد بعدها «إن» ، وهو المتبّه عليه / بقوله : «(دون) (٢) إن» ، نحو «ما إن زيد قائم» ، لأنّ «إن» لا تزداد بعد «ليس» ، فعدت عن الشبه.

الثاني : بقاء النفي ، فلو بطل النفي لم تعمل نحو «ما زيد إلّا قائم» (٣) ، وهو المتبّه عليه بقوله : «(مع) (٤) بقا النفي».

الثالث : أن لا يتقدّم خبرها على اسمها - خلافا للفراء (٥) - وإن كان ظرفا

ص: ٢٢١

١- قال الشاطبي في شرح الألفية (٢ / ٥١ - ب - / مخطوط) : «ما» ترفع المبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر خبرا لها ، وهذا مذهب أهل البصره. وذهب الكوفيون إلى أنها تعمل في المبتدأ بخاصه الرفع ، وأما نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض ، والأصح ما ذهب إليه الناظم والبصريون». انتهى. وانظر الخلاف في الإنصاف (مسألة : ١٩) : ١ / ١٦٥ ، الهمع : ٢ / ١١٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٤٧ ، قال في التصريح (٢ / ١٩٦) : «وفيه نظر فإن المنقول عنهم أنّ المرفوع بعدها مبتدأ ، والمنصوب خبره ، ونصب بإسقاط الخافض».

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٩٤.

٣- وجوز يونس والشلوبين النصب مع «إلا» مطلقا ، لوروده في قوله : وما الدهر إلّا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلّا معذبا وأجيب بأنّه نصب على المصدر ، أى : ويعذب معذبا ، أى : تعذبا ، ويدور دوران منجنون ، أى : دولاب. وقال قوم : يجوز النصب إن كان الخبر هو الاسم فى المعنى ، نحو «ما زيد إلّا أخاك» أو منزلا منزله نحو «ما زيد إلّا زهير». وقال آخرون : يجوز إن كان صفة ، نحو «ما زيد إلّا قائما». وهذا إن انتقض النفي ب- «إلا» ، أما إذا انتقض بغير «إلا» لم يؤثر ، فيجب النصب عند البصريين ، نحو «ما زيد غير قائم» ، وأجاز الفراء الرفع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٧ ، الهمع : ٢ / ١١٠ - ١١١ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٤٩ ، التسهيل : ٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٤.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٩٥.

٥- فإنّه أجاز نصب الخبر مطلقا ، نحو «ما قائما زيد» ، ونقل ابن مالك عن سيبويه جواز عملها متوسطا خبرها. ورد بأن المنصوص عند سيبويه المنع ، وأما المجوز إنما هو الجرمى والفراء ، وحكى الجرمى أنّ ذلك لغيره ، سمع «ما مسيئا من أعتب» ، وقال الفرزدق : إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر وفى الجنى الدانى : «واختلف النقل عن الفراء ، فنقل عنه أنه أجاز «ما قائما زيد» - بالنصب - ، ونقل ابن عصفور عنه أنّه لا يجيز النصب». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٨ ، التسهيل : ٥٧ ، الهمع : ٢ / ١١٣ ، الجنى الدانى : ٣٢٤ ، الكتاب : ١ / ٢٩ ، شرح المرادى : ٣١٤ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٤٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٣ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٤٩.

أو مجرورا على الأصحّ - خلافا لابن عصفور (١) - ، فلو قدّم لم تعمل ، نحو «ما قائم زيد» ، وهو الممتبّه عليه بقوله : «وترتيب زكن» أى : علم ، والترتيب : هو تقديم الاسم على الخبر.

الرّابع : أن لا- يتقدّم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف أو مجرور ، فلو كان ظرفا أو مجرورا جاز التّقديم ، وهو الممتبّه عليه بقوله :

وسبق حرف جرّ أو ظرف ...

... أجاز العلما

لتوسّعهم فى الظرف والمجروبات.

فمثال الظرف : «ما عندك زيد مقيما».

ومثال المجرور قول الناظم : «ما بى أنت معيتا».

ف- «عندى» فى المثال الأوّل ، و «بى» فى الثّانى متعلّقان بخبر «ما» ، وهو معموله ، وقد تقدّم عليه.

وفهم منه أنّه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه ، فلا يجوز النّصب بعد تقدّمه ، نحو «ما طعامك زيد آكلا» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

ورفع معطوف بلكن أو بيل

من بعد منصوب بما الزم حيث حل

ص: ٢٢٢

١- فإنّه أجاز تقدم خبرها على اسمها حاله كونه ظرفا أو مجرورا. وقال أبو حيان فى الارتشاف : «فإن كان الخبر ظرفا أو مجرورا نحو «ما عندك زيد ، وما فى الدار أحد» ، فذهب الأخفش إلى أنّه يجوز ، وهو قول أبى بكر العرشانى ، وأجاز ذلك الجمهور وهو اختيار الأعلام فالظرف والمجرور فى موضع نصب على أنّه خبر «ما» الحجازيه». انتهى. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٣٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٤٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٤.

٢- خلافا لابن كيسان والكوفيين ، فإنّهم أجازوا نصبه قياسا على «لا» ، و «لن» ، و «لم». وفى تقديم معمول خبر «ما» النافيه عليها خلاف أيضا : فذهب البصريون إلى منع قولك : «طعامك ما زيد آكلا». وذهب الكوفيون إلى إجازة ذلك. انظر الهمع : ٢ / ١١٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٤ ، الإنصاف (مسأله : ٢٠) : ١ / ١٧٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٤ ، الجنى الدانى : ٣٢٨ ، شرح

الأشمونى : ٢٥٠ / ١ ، تاج علوم الأدب : ٥٨٩ / ٢ .

يعنى : أنّ المعطوف بـ «لكن» ، أو بـ «بل» على المنصوب بـ «ما» (١) يلزم رفعه ، لأنّ المعطوف بهما موجب - بفتح الجيم - ، و «ما» لا تعمل فى الموجب ، فتقول : «ما زيد قائما لكن قاعد ، وما عمرو منطلقا بل مقيم».

ويجوز فى تسميه ما بعد «بل» و «لكن» معطوفا ، وإنّما هو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن هو قاعد ، وبل هو مقيم.

وفهم من تخصيصه العطف بـ «لكن» ، و «بل» : أنّ العطف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعد ما وليس جرّ البا الخبر

وبعد لا ونفى كان قد يجز

يعنى : أنّ «باء» الجرّ تدخل على خبر «ما» نحو (وما) (٣) ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ [إبراهيم : ٢٠] ، وخبر «ليس» فى غير الاستثناء ، نحو (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) [الزمر : ٣٦] ، وهو كثير ، وهذه الباء زائده لتوكيد النفى ، وتزاد أيضا لأجله فى خبر «لا» ، نحو قول سواد بن قارب (٤) :

٤١ - فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه***بمغن... (٥)

ص: ٢٢٣

١- فى الأصل : بها. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٥.

٢- فى الأصل : المعطوف. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٥.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٥.

٤- هو سواد بن قارب الأزدي الدوسى ، أو السدوسى ، كاهن شاعر فى الجاهليه ، صحابى فى الإسلام ، له أخبار ، عاش إلى خلافه عمر رضى الله عنه ، ومات بالبصره ، حوالى سنه ١٥ هـ. انظر الإصابه ترجمه رقم : ٣٥٧٦ ، الروض الأنف للسهيلى : ١ / ١٣٩ ، عيون الأثر : ١ / ٧٢ ، الأعلام : ٣ / ١٤٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٤.

٥- من الطويل لسواد ، من قصيده له يذكر فيها قصه ربيء له من الجن ، ويخاطب بها النبى صلى الله عليه وسلم ، وتمامه : فكن لى شفيعا لا ذو شفاعه بمغن قتيلا عن سواد بن قارب ويروى : «وكن» بدل «فكن». والقتيل : الخيط الأبيض الرقيق الذى يكون فى شق النواه. وقتيلا : نصب على أنّه مفعول «مغن» ، والأصل : قدر قتيل. والشاهد فى قوله : «بمغن» حيث دخلت فيه الباء الزائده فى خبر «لا» النافيه ، وهو قليل ، وهذه الباء لدفع توهم الإثبات عند البصريين ، لأنّ السامع قد لا يسمع أول الكلام ، وعند الكوفيين لتأكيد النفى. وقيل : إنّما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائره الكلام ، إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه وسجعه إلا بزياده الحرف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٢ ، ٢ / ٤١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٤ ، ٣ / ٤١٧ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٧٢ ، ٩٨٨ ، الهمع (رقم) : ٤٥٠ ، ٨٦٧ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠١ ، ١٨٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٥١ ، ٢ / ٢٥٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢١ ، أبيات المغنى : ٦ / ٢٧١ ، شواهد الجرجاوى : ٥٧ ، شواهد العدوى : ٥٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٩٤ ، شرح

ابن الناظم : ١٤٨ ، شرح المرادى : ٣١٦ / ١ ، الجنى الدانى : ٥٤ ، كاشف الخصاصه : ٦٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٤٠ ،
المطالع السعيده : ٢١١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٢٢ .

وفى خبر «كان» المنفيّه ، كقول عمرو الأزديّ (١):

٢- وإن مدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكن *** بأعجلهم... (٢)

وفهم من قوله: «قد يجر» أنّ زيادتها فى هذين المثالين الأخيرين قليل /، ويندر زيادتها فى غير ذلك ، كخبر «ليت» فى نحو قول الفرزدق :

٣-...***ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم (٣)(٤)

ص: ٢٢٤

١- هو عمرو بن مالك (وقيل : عمرو بن براق) الأزدي ، المعروف بالشنفرى ، من قحطان ، شاعر جاهلى ، يمانى ، كان من فتاك العرب وعدائهم ، وفى الأمثال : «أعدى من الشنفرى» ، قتله بنو سلامان حوالى سنه ٧٠ ق.هـ ، وهو صاحب لاميه العرب التى مطلعها : أقيموا بنى أمى صدور مطيكم فإنى إلى قوم سواكم لأميل انظر ترجمته فى الأغانى : ٢١ / ١٣٤ ، سمط اللآلى : ٤١٣ ، خزانه الأدب : ٣ / ٣٤٣ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٧ ، الأعلام : ٥ / ٨٥ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١١ ، كشف الظنون : ٧٩٥.

٢- من الطويل للشنفرى من قصيدته المشهوره بلاميه العرب ، وتماهه : وإن مدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكن بأعجلهم إذ أجلس القوم أعجل الزاد : طعام يتخذ للسفر ، وفسره بعضهم بالغنيمه. و «أعجلهم» الثانى للتفضيل دون الأول فإنه بمعنى : بعجلهم. والجشع : الحريص على الأكل. والشاهد فى قوله : «لم أكن بأعجلهم» حيث دخلت الباء فى خبر «كان» المنفيه ب- «لم» وهو قليل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٧ ، ٤ / ٥١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٩٦١ ، أبيات المغنى : ٧ / ١٨٩ ، الهمع (رقم) : ٤٤٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠١ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥١ ، ٣ / ٥١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٥٨ ، شرح ابن الناظم : ١٤٩ ، شواهد العدوى : ٥٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ٩٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٧ ، الجنى الدانى : ٥٤ ، جواهر الأدب : ٥٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٢٤ ، المطالع السعيده : ٢١٤ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٦٥.

٣- فى الأصل : بدا. انظر التصريح : ١ / ٢٠٢.

٤- من الطويل من قصيده للفرزدق فى ديوانه (٨٦٣) يهجو بها جريرا ورهطه ، ويرميهم بإتيان الأثن ، وصدرة : يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ويروى : «تقول» بدل «يقول». ويروى عجزه : ألا هل أخو عيش لذيد بدائم ويروى أيضا : ألا ليس ذو عيش لذيد بدائم اقلولى : ارتفع. أقردت : سكنت. والشاهد فى قوله : «بدائم» حيث دخلت الباء الزائده فى «خبر ليت» وهو نادر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٣٥ ، ١٤٩ ، المنصف : ٣ / ٦٧ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٦٧ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٥٢ ، الهمع (رقم) : ٤٥١ ، ١٣٥٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠١ ، ٢ / ٩٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥١ ، ٢٥٢ ، جواهر الأدب : ٤٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٣٨ ، التنبهات لعلى بن حمزه : ٢٤٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١١٥ ، ١١٦ ، الأزهيه : ٢١٠ ، اللسان (قرد ، قلا) ، الجنى الدانى : ٥٥.

ثم قال رحمه الله تعالى :

في (١) التكرات

أعملت كليس لا

وقد تلى لات وإن ذا العملا

يعنى : أن «لا» النافية تعمل عمل «ليس» قليلا ، فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو لغه الحجازيين ، وإليه ذهب سيبويه ، وطائفه من البصريين (٢) ، ومنعه الأخفش والمبرد (٣).

وعلى الأعمال يشترط له الشروط السابقه فى عمل «ما» ما عدا الشرط الأول ، وهو أن لا يقترن اسمها بـ «إن» الزائده.

و (يشترط) (٤) أن يكون معمولها نكرتين ، نحو «لا أحد أفضل منك» (٥).

ص: ٢٢٥

١- فى الأصل : وفى . انظر الألفيه : ٤٣.

٢- قيل : والجمهور . انظر الكتاب : ١ / ٢٨ ، ٣٥٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٤٠ ، الهمع : ٢ / ١١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٩ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٩ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥٤.

٣- وعليه فالمرفوع الذى يليها مبتدأ حذف خبره ، والمنصوب الذى يليها مفعول لفعل محذوف تقديره : أرى - مثلا - . ووافقهما الرضى فى شرح الكافيه . انظر شرح الرضى : ١ / ١١٢ ، شرح الفريد : ٢٦١ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٩ ، شرح الأشموني مع الصبان : ١ / ٢٥٥ ، الهمع : ٢ / ١١٩ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٩ ، وفى المقتضب (٤ / ٣٨٢) جاء مذهب المبرد كمذهب سيبويه ، حيث قال : «وقد تجعل «لا» بمنزله «ليس» لاجتماعهما فى المعنى ، ولا تعمل إلا فى النكره فتقول : «لا- رجل أفضل منك» . انتهى . وذهب بعضهم إلى أن «لا» أجريت مجرى «ليس» فى رفع الاسم خاصه ، لا فى نصب الخبر ، وهو مذهب الزجاج ، قال : وهى مع اسمها فى موضع رفع على الابتداء . انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١١٠ ، مغنى اللبيب : ٣١٥ ، الجنى الدانى : ٢٩٣.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح : ١ / ١٩٩.

٥- وذهب الكوفيون وابن جنى وابن الشجرى إلى إجازة أعمالها فى المعارف ، محتجين بقول النابغه الجعدى : وحلت سواد القلب لا- أنا باغيا سواها ولا- فى حبها متراخيا قال ابن مالك : «ويمكن عندى أن يجعل «أنا» - فى البيت - مرفوع فعل مضمير ناصب «باغيا» على الحال ، تقديره : لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل «أنا» مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا «باغيا» على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل ، لدلالته عليه ، ونظائره كثيره ، منها قولهم : «حكمك مسمطا» أى : حكمك لك مسمطا أى : مثبتا ، فجعل «مسمطا» - وهو حال - مغنيا عن عامله ، مع كونه غير فعل ، فأن يعامل «باغيا» بذلك ، وعامله فعل - أحق وأولى» . انتهى . انظر الهمع : ٢ / ١٢٠ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٨٢ ،

شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٤١ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥٣ ، الجنى الدانى : ٢٩٣ ، مغنى اللبيب : ٣١٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣١٩ ، جواهر الأدب : ٣٠٤ ، ارتشاف الضرب : ١١٠ / ٢ .

والغالب أن يكون خبرها محذوفاً ، حتى قيل بلزومه (١) ، والصحيح جواز ذكره - كما مثلنا (٢) - .

وقوله :

وقد تلى (٣) لات وإن ذا العملا

يعنى : أن «لات» و «إن» التانيه مثل «ليس» يرفعان الاسم ، وينصبان الخبر .

وفهم من قوله : «وقد تلى (٤) لات» أن (٥) ذلك قليل ، وفهم من إطلاقه أنهما لا يختصان بالعمل في التكره ، ك- «لا» .

ف- «لات» مركبه من (لا) (٦) التانيه ، وتاء التانيث (٧) ، أو المبالغه (٨) ، أو لهما (٩) . .

ص: ٢٢٦

١- كقول سعيد بن مالك : من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح ف «براح» اسم «لا» وخبرها محذوف ، أى : لا براح لى . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٩ ، أوضح المسالك : ٥٢ ، الأشباه والنظائر للسيوطى : ٤ / ١٩٤ ، مغنى اللبيب : ٣١٥ ، ٨٢٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٥٤ .

٢- وكقوله : تعز فلا شىء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٩ ، أوضح المسالك : ٥٢ ، مغنى اللبيب : ٣١٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٥٣ .

٣- فى الأصل : يلى . انظر الألفيه : ٤٣ .

٤- فى الأصل : يلى . انظر الألفيه : ٤٣ . وفى الأصل أيضا : وقد يلى . مكرر .

٥- وفى الأصل : وإن أن . انظر شرح المكودى : ١ / ٩٦ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٢ .

٧- كما فى «ثمت» و «ربت» ، وإنما حركت لالتقاء الساكنين . هذا عند الجمهور . وقال أبو عبيده وابن الطراوه : «لات» كلمه وبعض كلمه ، وذلك أنها «لا» النافيه والتاء زائده فى أول الحين ، كقوله : العاطفون تحين ما من عاطف أى : حين ما من عاطف . وقيل : كلمه واحده ، وهى فعل ماض ، ثم اختلف هؤلاء على قولين : أحدهما : أنها فى الأصل بمعنى : نقص ، من قوله تعالى : (لا- يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا) فإنه يقال : لات يلى ، كما يقال : ألت يأل ، قاله أبو ذر الخشنى . والثانى : أن أصلها «ليس» بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء ، وهو قول ابن أبى الربيع . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٠ ، مغنى اللبيب : ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢٠ ، الجنى الدانى : ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، الهمع : ٢ / ١٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١١١ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٩٦ ، شرح الرضى : ١ / ٢٧١ ، شرح الفريد : ٢٥٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢٢ . أى : زيدت التاء للمبالغه فى معنى النفى . انظر شرح الرضى : ١ / ٢٧١ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٩٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٠ . قال يس : فيه نظر ، لأنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعاً ، لأن تاء التانيث ساكنه وضعاً ، وحركت هنا لالتقاء الساكنين ، وتاء المبالغه متحركه وصفاً . انظر حاشيه يس مع التصريح : ١ / ٢٠٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٩٦ .

وعملها (١) إجماع من العرب ، وفيه خلاف عند النحاه :

فذهب الأخفش فى أحد قوليه : أنها لا تعمل شيئاً (٢).

ومذهب / الجمهور (٣) : (أنها تعمل) (٤) العمل المذكور ، لكن بشرطين - وسأتيان - .

و «إن» إعمالها نادر عند ابن مالك (٥) ، وهو لغه أهل العالیه (٦) - بالعين .

ص: ٢٢٧

١- فى الأصل : وعملهما. انظر التصريح : ٢٠٠ / ١ .

٢- وإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، ونسب هذا الرأى للسيرافى أيضاً. وقول الأخفش

الثانى : إنها تعمل عمل «إن» فتنصب الاسم وترفع الخبر. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠٠ / ١ ، ارتشاف الضرب : ١١١ / ٢ ،

الهمع : ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ ، شرح الأشمونى : ٢٥٥ / ١ ، الجنى الدانى : ٤٨٦ ، شرح الرضى : ٢٧١ / ١ .

٣- وإليه ذهب سيبويه. انظر الكتاب : ٢٨ / ١ ، مغنى اللبيب : ٣٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢٠٠ / ١ ، شرح المرادى : ٣٢٠ / ١ ،

الجنى الدانى : ٤٨٨ ، شرح الأشمونى : ٢٥٤ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٢٢ / ١ ، الهمع : ١٢٢ / ٢ ، شرح الرضى : ٢٧١ / ١ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢٠٠ / ١ .

٥- قال ابن مالك فى التسهيل (٥٧) : «وتلحق بها - أى «بما» العامله عمل «ليس» - «إن» النافيه قليلاً». وفى إعمال «إن» خلاف :

فذهب إلى إعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وابن السراج والأخفش والمبرد والفارسى وابن جنى وابن مالك وقال : «نص على

ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وأوماً سيبويه إلى ذلك دون تصريح فى باب «عده ما يكون عليه الكلم» : (ويكون

«إن» ك- «ما» فى معنى «ليس») ، فلو أراد النفى دون العمل لقال : ويكون «إن» ك- «ما» فى النفى ، لأنّ النفى من معانى

الحروف ، ف- «ما» به أولى من «ليس» ، لأنّ «ليس» فعل وهى حرف». انتهى. وذهب إلى المنع الفراء وأكثر البصريين وأكثر

المغاربه وعزى إلى سيبويه. انظر الهمع : ١١٦ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٠١ / ١ ، شرح المرادى : ٣٢٠ / ١ ، شرح الكافيه

لابن مالك : ٤٤٦ / ١ ، الكتاب : ٣٠٧ / ٢ ، المقتضب : ٤٩ / ١ ، وما بعدها ، شرح الأشمونى : ٢٥٥ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٣٢٠ / ١ ،

١٢٢ ، الأصول لابن السراج : ٩٥ / ١ ، ارتشاف الضرب : ١١٠ / ٢ .

٦- العالیه : ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامه ، وإلى ما وراء مکه ، وهى الحجاز وما والاها ، والنسب إليها : عالى على القياس

، وعلوى على غير قياس. وقيل : العالیه ما جاوز الرمه إلى مکه. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠١ / ١ ، اللسان : ٣٠٩٠ / ٤ (علا)

، مرصد الاطلاع : ٩١١ / ٢ ، معجم البلدان : ٧١ / ٤ ، الصحاح (علا).

المهمله ، والياء المثناه تحت (١) - ، ومن إعمالها في التكره قول بعضهم : «إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه» ، وفي المعرفه قوله :

٤٤ - إن هو مستوليا على أحد***... (٢)

ص: ٢٢٨

١- حكى عن أهل العالیه : «إن ذلك نافعك ولا ضارك» ، و «إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه». وسمع الكسائي أعرابيا يقول : «إن قائما» يريد : إن أنا قائما. انظر الهمع : ٢ / ١١٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٩ .

٢- من المنسرح ، أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد ، وعجزه : إلما على أضعف المجانين مستوليا : متوليا. ويروى : «حزبه الملاعين» بدل «أضعف المجانين» ، ويروى : «حزبه المناحيس». والشاهد في قوله : «إن هو» فإن «إن» هاهنا نافية بمعنى «ليس» ، وعملت عملها في المعرفه ، وهو لغه أهل العالیه ، وهو قليل نادر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١١٣ ، المقرب : ١ / ١٠٥ ، الخزانة : ٤ / ١٦٦ ، شذور الذهب : ٢٧٨ ، الهمع (رقم) : ١٦٠ ، ٤٢٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٩٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٥٥ ، شواهد الفيومي : ٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٢ ، شواهد الجرجاوى : ٦١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢١ ، شواهد العدوى : ٦١ ، شرح ابن الناظم : ١٥٢ ، شرح دحلان : ٥٣ ، كاشف الخصاصه : ٦٩ ، البهجه المرضيه : ٥٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٨١ ، الجنى الدانى : ٢٠٩ ، الأزهيه : ٤٦ ، جواهر الأدب : ٢٥٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٤٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦٥ ، المطالع السعيده : ١٣٤ ، إصلاح الخلل : ٣٧٤ ، الجامع الصغير : ٥٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٩٢ ، موصل الطلاب للشيخ خالد : ٨٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٩ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما للات في سوى حين عمل

وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل

يشير إلى أن لعمل «لات» شرطين (١):

- كون معموليها اسمى زمان ، فلا يقال : «لات (٢) زيد قائما» ، بل يقال : «لات وقت قتال» ونحوه.

- وحذف أحدهما ، والغالب في المحذوف كونه المرفوع وإلى هذا أشار بقوله :

وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل

يعنى : أن حذف المرفوع - وهو اسمها - فاش - أى كثير - ، وعكسه ، وهو حذف المنصوب - وهو خبرها - قليل ، وفهم منه : أنه لا يجوز إثباتهما معا.

فمن حذف اسمها : (وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ) [ص : ٣] ، بنصب «حين» على أنه خبرها ، واسمها محذوف ، وهى بمعنى : «ليس» ، (و «مناص» بمعنى : فرار ، أى : ليس) (٣) الحين حين فرار.

ومن حذف خبرها قوله : (وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ) برفع «الحين» على أنه اسمها ، وخبرها محذوف ، أى : ليس حين فرار حيننا لهم ، وهى / قراءه شاذة لعيسى بن عمر (٤)(٥).

ص: ٢٢٩

١- فى الأصل : شر.

٢- فى الأصل : لأن. انظر شرح المكودى : ٩٧ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢٠٠ / ١.

٤- انظر القراءات الشاذة لابن خالويه : ١١٢ ، ١٢٩ ، البيان لابن الأنبارى : ٣١٢ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣ / ٤٥١ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢٠٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٠.

٥- هو عيسى بن عمر الثقفى بالولاء ، البصرى ، أبو سليمان ، من أئمة النحو واللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء ، وأول من هدب النحو ورتبه ، وعلى طريقته مشى سيبويه وأمثاله ، وكان صاحب تقعر فى كلامه كثيرا من استعماله الغريب ، توفى سنه ١٤٩ هـ ، له حوالى سبعين مؤلفا ، احترق أكثرها ، منها : الجامع ، والإكمال فى النحو. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٣٧٠ ، معجم الأدباء : ١٦ / ١٤٦ ، نزهة الألباء : ٢٥ ، طبقات النحويين واللغويين : ٣٥ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٢٩ ، طبقات القراء : ١ / ٦١٣.

ثم قال رحمه الله تعالى : ككان كاد وعسى لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر

أفعال هذا الباب على ثلاثه أقسام : قسم لمقاربه الفعل ، وقسم لرجائه ، وقسم للشروع فيه ، وسميت كلها : أفعال المقاربه تغليبا ، (وهذا) (١) مجاز مرسل (٢) من باب تسميه الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام : كلمه .

فالذى لمقاربه الفعل : «كاد ، وكرب ، وأوشك» .

والذى للرجاء : «عسى ، واخولق ، وحرى» .

والذى للشروع : «أنشأ ، وجعل ، وأخذ ، وطفق ، وعلق» .

وقد أشار إلى القسم الأول والثانى بقوله : «ككان كاد ، وعسى» يعنى : أنّ «كاد ، وعسى» مثل «كان» فى كونها ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، إلا أنّ خبر «كاد ، وعسى» لا يكون فى الغالب إلا فعلا مضارعا ، وقد تبه على ذلك بقوله :

... لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر

ومما جاء الخبر فيه غير مضارع على وجه الدور قول تأبط شرا (٣) :

ص : ٢٣٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٣٠٣ / ١ .

٢- المجاز : اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبه بينهما ، كتسميه الشجاع أسدا ، وهو إمّا مرسل ، أو استعاره . والمرسل : هو تسميه الشىء بما نسب إليه ذاتيا أو عرضا ، كتسميه الكل باسم الجزء أو تسميه الجزء باسم الكل . انظر تعريفات الجرجاني : ٢٠٢

- ٢٠٣ ، شرح عقود الجمان للسيوطى : ٢ / ٤٠ ، ٤٣ ، المعجم الأدبى لجبور : ٢٣٧ ، علم أساليب البيان د. غازى : ٢٠٠ .

٣- هو ثابت بن جابر بن سفيان بن عدى الفهمى المعروف بتأبط شرا (وذلك أنه أخذ سيفا أو سكيناً وخرج ، فسئلت أمه عنه ، فقالت : تأبط شرا وخرج) أبو زهير ، شاعر عداء ، من فتاك العرب فى الجاهليه ، وهو من أهل تهامه ، قتل فى بلاد هذيل حوالى

سنه ٨٠ ق.هـ . انظر ترجمته فى كشف الظنون : ٧٨٠ ، المبهج : ١٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٥١ ، ٥٣ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٩٩ ،

المحير : ١٩٦ ، الخزانة : ١ / ١٣٧ .

وقولهم في المثل: «عسى الغوير أبؤسا» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وكونه بدون أن بعد عسى

نزر وكاد الأمر فيه عكسا

يعنى: أن اقتران المضارع الواقع خبراً لعسى بـ «أن» كثير، كقوله عز وجل: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) [التوبة: ١٠٢]، وخلوه منها قليل، كقول هذبه العذرى (٣): .

ص: ٢٣١

١- من الطويل لتأبط شرا من قصيده له فى ديوانه (٩١) يحكى فيها حكاية جرت معه مع بنى لحيان من هذيل، وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهى تصفر أبت: رجعت. فهم: قبيله (فهم بن عمرو بن قيس عيلان). تصفر: من صفير الطائر، كناية عن خلوها من السكان. والشاهد فى قوله: «وما كدت آيباً» حيث استعمل خبر «كاد» اسماً مفرداً، وهو قليل ونادر، والكثير أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً، لأنه يقبل الحال والاستقبال. ويروى: «وما كنت آيباً»، كما يروى: «ولم أك آيباً» وعليهما فلا شاهد فيه هنا. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٠٣، الشواهد الكبرى: ٢ / ١٦٥، شرح ابن يعيش: ٧ / ١٣، ١١٩، ١٢٥، الخزانة: ٨ / ٣٧٤، ٩ / ٣٤٧، شرح الحماسة للمرزوقى: ١ / ٨٣، اللسان (كيد)، الخصائص: ١ / ٣٩١، الإنصاف: ٢ / ٥٥٤، شرح ابن عقيل: ١ / ١٢٤، شرح ابن الناظم: ١٥٤، شرح ابن عصفور: ١ / ١٣٠، ٥٤٠، شرح الأشموني: ١ / ٢٥٩، شرح المرادى: ١ / ٣٢٥، الهمع: ١ / ١٣٠، التوطئة: ٢٩٨، الإرشاد للكيشى: ٨٩، شواهد المفصل والمتوسط: ٢ / ٤٨٥، المقتصد: ٢ / ١٠٤٨، شواهد الجرجاوى: ٦٣، الجامع الصغير: ٥٩، الإيضاح لابن الحاجب: ٢ / ١٣، ارتشاف الضرب: ٢ / ١٢٠.

٢- هذا مثل يضرب للرجل يقال له: لعل الشرجاء من قبلك. وأصل هذا المثل - فيما يقال - من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه: «عسى الغوير أبؤسا»، أى: لعل الشر يأتىكم من قبل الغار. وبعض النحاة يذكر هذا على أنه رجز، وقد ورد فى ملحقات ديوان رؤبه (١٨٥). ونصب «أبؤسا» على معنى: عسى الغوير يكون أبؤسا، ويجوز أن يقدر: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، وقال أبو على: جعل «عسى» بمعنى «كان» ونزله منزلته. انظر مجمع الأمثال للميدانى: ٢ / ٣٤١، فرائد اللالكى للأحدب: ٢ / ١٢، المستقصى فى الأمثال للزمخشري: ٢ / ١٦١، الكتاب: ١ / ٤٧٨، المقرب: ١ / ٩٩، اللسان (غور، بأس، عسى)، المقتضب: ٣ / ٧٠، ٧٢، الضرائر: ٢٦٦، الخزانة: ٥ / ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨٦، ٩ / ٣١٦، شرح الرضى: ٢ / ٣٠٢، التوطئة: ٢٩٨، شواهد السيرافى: ٢ / ١٤٢، ١٦٧، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٢٥، المسائل المشكله (البغداديات): ٣٠١، المسائل العضديات: ٦٥.

٣- هو هذبه بن خشرم بن كرز العذرى من بنى عامر بن ثعلبه من سعد بن هذيم من قضاعة، شاعر فصيح مرتجل، راويه، من أهل بادية الحجاز، أبو عمرو، أكثر ما بقى من شعره ما قاله فى السجن فى أواخر حياته بعد أن قتل رجلاً من بنى رقاش، اسمه

زياده بن زيد ، توفي حوالى سنه ٥٥٠هـ. انظر ترجمته فى جمهره الأنساب : ٤١٩ ، سمط اللالكى : ٢٤٩ ، الخزانة : ٩ / ٣٣٤ ، المحبر : ٣٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٨٤ ، الأعلام : ٨ / ٧٨ .

٤٦ - عسى الكرب (١) الذى أمسيت فيه *** يكون وراءه فرج قريب (٢)

وقوله : «وكاد الأمر فيه عكسا» يعنى : أنّ القليل فى «عسى» وهو خلّوه من «أن» هو الكثير فى «كاد» ، نحو قوله عز وجل : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [البقره : ٧١] ، والكثير فى «عسى» ، وهو اقترانه ب- «أن» - هو القليل فى «كاد» نحو قوله :

٤٧ - قد كاد من طول البلى أن يمصحا (٣) (٤)

ص: ٢٣٢

١- فى الأصل : ارقب. انظر التصريح : ٢٠٦ / ١ ، والمصادر المتقدمه.

٢- من الوافر لهدبه من قصيده له قالها فى السجن ، وبعده : فى أمن خائف ويفكّ عان ويأتى أهله الرّجل الغريب ويروى «الهمّ» بدل «الكرب» وهما بمعنى واحد. ويروى : «أمسيت» بضم التاء وفتحها. قال ابن المستوفى : «والفتح عندى أولى ، لأنّه يخاطب ابن عمه أبا نمير ، وكان معه فى السجن». والاستشهاد فيه على أنّ خبر عسى وقع مجردا من «أن» ، وهو قليل على مذهب سيويه ، ولا يجوز إلّا فى الشعر على مذهب جمهور البصريين. انظر الكتاب : ١ / ٤٧٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٦ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٨٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١١٧ ، ١٢١ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤٧٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٦٩ ، الحلل للبطلوسى : ٧٢١ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٤٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٧٠ ، ٩٨٣ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٣٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٤٣ ، أبيات المغنى : ٣ / ٣٣٨ ، الخزانة : ٩ / ٣٢٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠٦ ، شواهد الجرجاوى : ٦٤ ، اللمع لابين جنى : ٢٢٥ ، المقتضب : ٣ / ٧٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢١٧ ، ٢٢٣ ، شرح ابن الناظم : ١٥٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢٦ ، الهمع (رقم) : ٤٧٧ ، المقتصد : ١ / ١٢٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٧٦ ، المقرب : ١ / ٩٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٩٨ ، الضرائر : ١٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٥ ، توجيه اللمع : ٣٣٩ ، التوطئه : ٢٩٩ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٦٦ ، ٣٧٢ ، أسرار العرييه : ١٢٨.

٣- فى الأصل : يصحبا. انظر المصادر المتقدمه.

٤- من الرجز ، لرؤبه بن العجاج فى ملحقات ديوانه (١٧٢) ، وقبله : ربع عفا من بعد ما قد انمحي ويروى : «يكاد» بدل «كاد». البلى : بالكسر والقصر مصدر بلى الثوب إذا خلق ، وبلى المنزل إذا درس. المصحح : الذهاب. والشاهد فيه على أنّ اقتران خبر «كاد» ب- «أنّ» قليل ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك وغيره ، وأكثرهم على أنّ ذلك خاص بالضرورة. انظر الكتاب : ١ / ٤٧٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢١٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢٧ ، الحلل : ٢٧٤ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤٧٨ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٢١ ، الخزانة : ٩ / ٣٤٧ ، الهمع (رقم) : ٤٧٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠٥ ، شواهد ابن النحاس : ٣٠٧ ، المقتضب : ٣ / ٧٥ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٣٩ ، الإنصاف : ٥٦٦ ، المقتصد : ١ / ٣٦٠ ، اللسان (مصحح) ، التوطئه : ٢٩٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٧٧ ، المقرب : ١ / ٩٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٢٦ ، البهجه المرضيه : ٥٣ ، الضرائر : ٦١ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٥ ، جمل الزجاجى : ٢٠٢ ، أسرار العرييه : ١٢٦.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكعسى حرى ولكن جعلاً

خبرها حتماً بأن متصلاً

يعنى : أن «حرى» - بفتح الحاء والراء المهملتين ، نصّ عليه ابن طريف (١) - مثل «عسى» فى المعنى الذى هو : الرجاء (٢).

قيل : ولم يذكر «حرى» فى هذا الباب غيره ، ولذا أنكرها عليه أبو حيان (٣) ، مع أنه ذكرها فى اللمحه (٤). وقوله :

... ولكن جعلاً

خبرها حتماً بأن متصلاً

يعنى (٥) : أن «حرى» وإن كانت بمعنى «عسى» فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها «أن» ، نحو «حرى زيد أن يأتى».

ص : ٢٣٣

١- فى كتاب الأفعال. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٣. وابن طريف هو عبد الملك بن طريف القرطبى ، أبو مروان ، عالم بالنحو واللغة ، أخذ عن ابن القوطيه وغيره ، وتوفى فى حدود سنه ٤٠٠ هـ ، من آثاره كتاب فى الأفعال. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٣١٧ ، أنباه الرواه : ٢ / ٢٠٨ ، معجم المؤلفين : ٦ / ١٨٢ ، كشف الظنون : ١٣٩٤.

٢- قال السرقسطى فى كتاب الأفعال (١ / ٤٢١) : «حرى أن يكون ذلك» بمعنى «عسى» فعل غير متصرف. انتهى. وانظر كتاب الأفعال لابن القوطيه : ٢١٣ ، كتاب الأفعال لابن القطاع : ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦.

٣- قال أبو حيان فى الارتشاف (٢ / ١١٨) : «وزاد ابن مالك «حرى» ويحتاج إلى استثبات». وقال المرادى : ولكن ابن مالك ثقه.

انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٣ ، الهمع : ٢ / ١٣٣ ، شرح الهوارى (٥١ / أ) ، وانظر تذكره النحاه لأبى حيان : ٤٣.

٤- انظر اللمحه لأبى حيان بشرح ابن هشام : ٢ / ٢٩ ، واللمحه بشرح البرماوى : ٩٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٣.

٥- فى الأصل : لا يعنى. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وألزموا اخلولق أن مثل حرى

وبعد أوشك انتفا أن نزرا

يعنى : أن «اخلولق» - بخاء معجمه وقاف - لا يستعمل خبرها (١) / إلما مقرونا ب- «أن» فهى إذن مثل «حرى» ، إلّا أنّه لم يتبه على (أنّها) (٢) شبيهه (٣) (فى) (٤) المعنى ب- «عسى» ، كما تبه على «حرى» ، وقد تقدّم أنّها من باب «عسى» ، فتقول : «اخلولقت السماء أن تمطر» ، (ولا يجوز : تمطر) (٥) بدون «أن» (٦).

والواو فى : «وألزموا» راجعه إلى العرب. وقوله :

وبعد أوشك انتفا أن نزرا

يعنى : أن خلّو خبر «أوشك» من «أن» قليل ، فهى فى ذلك ك- «عسى» فى الاستعمال ، لا فى المعنى ، فإنّ «عسى» للرجاء ، و «أوشك» للمقاربه - كما تقدّم - كقول أمّيه (٧) :

٨- يوشك من فرّ من مّيته** فى (٧) بعض غزاته يوافقها (٨)

ص: ٢٣٤

- ١- فى الأصل : خبرها. مكرر.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٩.
- ٣- فى الأصل : تشبهه. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٩.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٩٩.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودى : ١ / ٩٩.
- ٦- وذهب ابن هشام الخضراوى إلى أنّه لا يجوز «اخلولق أن تمطر السماء» ، بل يختص ذلك ب- «أوشك وعسى». انظر الهمع : ١٤٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١٢٣ / ٢.
- ٧- هو أمّيه بن عبد الله أبى الصلت بن أبى ربيعه بن عوف الثقفى ، شاعر جاهلى حكيم من أهل الطائف ، وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عباده الأوثان فى الجاهليه ، خرج إلى الشام ثم عاد منها يريد الإسلام ، لكنّه لما سمع بمقتل ابنى خال له فى غزوه بدر امتنع ، وأقام فى الطائف إلى أن مات سنه ٥٥ هـ ، أخباره كثيره وشعره من الطبقة الأولى. انظر ترجمته فى سمط اللالكى : ٣٦٢ ، جمهره الأنساب : ٢٥٧ ، الأغانى : ١٢٠ / ٤ ، الخزانة : ١ / ٢٤٧ ، الأعلام : ٢ / ٢٣.
- ٨- من المنسرح لأمّيه بن أبى الصلت من قصيده له فى ديوانه (٤٢) ، يذكر فيها الموت والبعث ، وقبله : ما رغبه النّفس فى الحياه وإن تحيا قليلا- فالموت لاحقها وقيل : هو لرجل خارجى قتله الحجاج ، قال العينى : «والأول أصح». يوشك : يقرب. غرته : غفلاته. يوافقها : يصادفها. والشاهد فى قوله : «يوافقها» حيث جاء خبرا ل- «يوشك» مجردا من «أن» وهو قليل ، والكثير اقترانه

بها. انظر التصريح على التوضيح : ٢٠٧ / ١ - ٢٠٨ ، الشواهد الكبرى : ١٨٧ / ٢ ، الكتاب : ١ / ٤٧٩ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ١٦٧ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠٣ ، ١٠٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٤١ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٢٦ ، شذور الذهب : ٢٧١ ، شواهد الفيومي : ٨٥ ، شواهد الجرجاوي : ٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٦ ، شرح المرادي : ١ / ٣٢٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦٢ ، الهمع (رقم) : ٤٦٧ ، ٤٧٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٧٦ ، المقرب : ١ / ٩٨ ، التوطئه : ٢٩٧ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٠٠ ، شرح ابن الناظم : ١٥٨ ، كاشف الخصاصه : ٧١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٦ ، المفصل : ٢٧٢ ، أصول ابن السراج : ٢ / ٢٠٨ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٤٤ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٧٣ . في الأصل : من. انظر المصادر المتقدمه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومثل كاد في الأصح كربا

وترك أن مع ذى الشروع وجبا

كأنشأ السائق يحدو (١)

وظفق (٢)

كذا أخذت وجعلت (٣) وعلق

يعنى : أن الأكثر في خبر «كرب» - بفتح الزاء ، وبكسرهما (٤) - تجرّده من «أن» وقد يقترن بها قليلا ، كقوله :

٤٩ - ...***وقد كربت أعناقها أن تقطعا(٥)

ص: ٢٣٥

١- في الأصل : يحدو. انظر الألفيه : ٤٥.

٢- في الأصل : وظفق. انظر الألفيه : ٤٥.

٣- وفي الألفيه (٤٥) : جعلت وأخذت. تقديم وتأخير.

٤- والفتح أفصح ، وزعم بعضهم : أنّها من أفعال الشروع. انظر الهمع : ١٣٢ / ٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣٠ ، تاج علوم الأدب : ٣

/ ٨٢٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٦٢.

٥- من الطويل ، لأبى زيد الأسلمى ، من قصيده له يهجو بها إبراهيم بن هشام وقومه ، وصدره : سقاها ذوو الأحلام سجلا على

الظما والضمير فى «سقاها» يعود إلى «العروق» المذكوره فى بيت أول القصيده ، وهو : مدحت عروقا للندا مصّت الثرى حديثا

فلم تهتم بأن تتزعزعا والمقصود بالعروق : الجماعه التى أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون فى الغنى والعطاء ، وأن أصلهم

الفاقه وعدم العطاء. ذوو الأحلام : أصحاب العقول. السجل : الدلو العظيمه ممتلئه ، وقيل : هى التى فيها ماء قل أو كثر. الظمأ :

العطش. تقطعا : أصله تتقطع - بتاءين - حذفت إحداهما ، كما فى «نارا تلظى» ، وتقطع أعناقها إمّا لشده العطش ، أو للذل الذى

هى فيه. والشاهد فى قوله : «أن تقطعا» حيث جاء خبر ال- «كرب» مقرونا ب- «أن» وهو قليل ، والكثير تجرده منها ، وفيه رد على

سيبويه حيث ذهب إلى أنّ خبر «كرب» لا يقترن ب- «أن». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ١٩٣ ،

شذور الذهب : ٢٧٤ ، شواهد الفيومى : ٨٦ ، المقرب : ١ / ٩٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٦ ، شواهد

الجرجاوى : ٦٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٠٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢٩ ، شواهد العدوى : ٦٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ /

١٧٧ ، أوضح المسالك : ٥٥ ، المطالع السعيده : ٢١٧ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٧٤.

وأشار بقوله: «فى الأصح» لمخالفه مذهب سيويه، فإنه (١) لم يذكر فيها غير التجرد من «أن» (٢)، وهو مردود بالسمع.

وقوله: «وترك أن مع ذى الشروع...» فذكر أنّ خبرها لا يقترن ب- «أن» لأنها دالّة على الحال، و «أن» للاستقبال، فتنافيا.

ثمّ مثل بخمسه أمثله من أفعال (٣) الشروع وهى بمعنى / واحد، فقال:

كأنشأ السائق يحدو وطفق

كذا أخذت، وجعلت، وعلق

ف- «أنشأ» فعل ماضى دال على الإنشاء، و «السائق» اسمها، وهو الذى يسوق الإبل، أى: يقدمها (٤)، و «يحدو» فى موضع خبرها، وقد تجرد من «أن»، و «طفق» وما بعدها معطوف على «أنشأ» ويقال ل- «طفق»: طفق - بفتح الفاء وكسرهما - وطبق - بكسر الباء الموحدة (٥) -.

وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع «أنشأ» عدم الحصر، فإنه زاد فى التسهيل عليها «هبّ» و «قام» (٦).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

ص: ٢٣٦

١- فى الأصل: فإنّ. انظر شرح المكودى: ١ / ١٠٠.

٢- قال سيويه فى الكتاب (١ / ٤٧٨): «وأما «كاد» فإنهم لا يذكرون فيها «أنّ» وكذلك «كرب يفعل» ومعناها واحد، يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل». لكنه قال فى (١ / ٤١٠): «وكدت أن أفعل لا يجوز إلّا فى الشعر». وانظر شرح المكودى: ١ / ١٠٠، شرح المرادى: ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٠٧، شرح ابن الناظم: ١٥٧، شرح الأشمونى: ١ / ٢٦٢، وانظر شرح ابن عصفور: ٢ / ١٧٦.

٣- فى الأصل: فعال. انظر شرح المكودى: ١ / ١٠٠.

٤- انظر اللسان: ٣ / ٢١٥٣ (سوق)، شرح المكودى: ١ / ١٠٠.

٥- انظر شرح المكودى: ١ / ١٠٠، إعراب الألفيه: ٣٣، شرح الهوارى: (٥١ / ب).

٦- نحو «هب زيد يفعل»، وقوله: قامت تلوم وبعض اللوم آونه انظر التسهيل: ٥٩، شرح المكودى: ١ / ١٠٠، الهمع: ٢ / ١٣٤، شرح المرادى: ١ / ٣٣٠، شرح الأشمونى: ١ / ٢٦٣.

واستعملوا مضارعا لأوشكا

وكاد لا غير وزادوا موشكا

أفعال هذا الباب كلّها لا تتصرّف ، بل تلزم لفظ الماضي - كما نطق به النّاطم - إلّا «كاد» و «أوشك».

أما «كاد» فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) [النور : ٣٥].

وأما «أوشك» فيستعمل منها المضارع أيضا كقوله :

٥٠ - يوشك من فر من مبيته (١) *** في بعض غرّاته يوافقها (٢)(٣)

وهو أكثر استعمالا من ماضيها.

وعلى هذين الاثنين اقتصر النّاطم (٤) ، وزاد غيره «طفق ، يطفق» ، ك- «ضرب يضرب» ، وبالعكس ك- «علم يعلم» ، و «جعل يجعل» ، و «كرب يكرّب» ، ك- «نصر ينصر» ، و «عسى يعسو» (٥).

ويستعمل اسم فاعل ل- «أوشك» ، وإليه أشار بقوله : «وزادوا موشكا» / ، ومنه قوله :

ص: ٢٣٧

١- في الأصل : منيه. انظر المراجع المتقدمه في البيت الشاهد.

٢- في الأصل : يوافقا. انظر المراجع المتقدمه في البيت الشاهد.

٣- من المنسرح لأميه بن أبي الصلت من قصيده له في ديوانه (٤٢) ، وقد تقدم الكلام عليه ص ٢٣٤ ، من هذا الكتاب. والشاهد في قوله : «يوشك» حيث استعمل المضارع من «أوشك» وهو كثير.

٤- قال ابن مالك في شرح الكافيه (١ / ٤٥٩) : «وأفعال هذا الباب كلها ملازمه للفظ الماضي إلّا «كاد» و «أوشك» فإنّهما استعمالا بلفظ الماضي والمضارع كثيرا». وانظر التسهيل : ٦٠ ، الهمع : ٢ / ١٣٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، شرح الهوارى : (٥٢ / أ).

٥- فحكى مضارع «طفق» الأخفش والجوهري ، وحكى مضارع «جعل» الكسائي ، حكى : «إنّ البعير ليهرم حتّى يجعل إذا شرب الماء مجّه» ، وحكى مضارع «عسى» ابن الأنبارى والجرجاني. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣١ ، الهمع : ٢ / ١٣٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦٥ ، التسهيل : ٦٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٧ ، الصحاح للجوهري : ٤ / ١٥١٧ (طفق) ، اللسان : ٤ / ٢٦٨١ (طفق) ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٦.

وعليه اقتصر الناظم (٣)، وزاد غيره «كاد فهو كائد» - بصوره الياء المثناة تحت بعد الألف - ، و «كرب فهو كارب» (٤).

واستعمل مصدر لاثنين ، وهما «طفق طفوقا» ، ك- «قعودا» (٥) ، و «كاد كودا» ك- «قال قولاً» ، و «مكادا» ، ك- «مقالاً» ، و «مكاده» ، ك- «مقاله» (٦).

ص: ٢٣٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من الوافر لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزه ، من قصيده له في ديوانه (٢٢٠) ، يرثى بها صديقه خندقا الأسدى ويشيب بغاضره (اسم جاربه ، أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان ، أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه) ، وعجزه : وتعدو دون غاضره العوادى العوادى : عواتق الدهر وموانعه ، والمعنى : تصرف عن غاضره الصوارف. والشاهد فى قوله : «موشك» حيث استعمل اسم الفاعل من «أوشك» وهو نادر قليل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٠٥ ، الهمع (رقم) : ٤٦٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٠٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٦٠ ، أوضح المسالك : ٥٦ ، المطالع السعيده : ٢٢٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٦.

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٩ ، التسهيل : ٦٠ ، الهمع : ٢ / ١٣٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، شرح الهوارى (٥٢ / أ).

٤- وحكى ابن الأنبارى والجرجاني : «عسى فهو عاس». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٩ ، الهمع : ٢ / ١٣٦ - ١٣٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٧ ، اللسان : ٥ / ٣٨٤٥ (كرب) ، إرشاد الطالب النبيل : (١٢٦ / أ). وقال أبو حيان فى الارتشاف (٢ / ١٢٦ - ١٢٧) : «ووقع فى شعر زهير الأمر من «أوشك» فى قوله : منها وأوشك ما لم تخشه يقع وأفعل التفضيل فى قوله : بأوشك منه أن يساور قرنه»

٥- حكى الأَخْفَش «طفوقا» عن قال «طفق» بالفتح ، و «طفقا» عن قال «طفق» بالكسر. انظر أوضح المسالك : ٥٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، الهمع : ٢ / ١٣٤ - ١٣٦ ، اللسان : ٤ / ٢٦٨١ (طفق) ، إرشاد الطالب النبيل (١٢٦ / أ) ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، الصحاح : ٤ / ١٥١٧ (طفق).

٦- قال السيوطى فى الهمع (٢ / ١٣٦) : «وحكى قطرب مصدر كاد كيدا وكيدوده» ، وقال بعضهم : كودا ومكادا. نقله فى البسيط». وفى اللسان (٥ / ٣٩٥٢ - كود) قال ابن سيده فى ترجمه «كود» : «كاد كودا ومكادا ومكاده : همّ وقارب ولم يفعل». وانظر أوضح المسالك : ٥٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٤ ، تاج العروس : ٢ / ٤٨٨ (كاد).

ثم قال رحمه الله تعالى :

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد

غنى بأن يفعل عن ثان فقد

يعنى : أن هذه الأفعال الثلاثة وهى : «عسى ، واخلولق ، وأوشك» تسند ل- «أن يفعل» ، ويستغنى به عن ثانى الجزأين ، وتكون حينئذ أفعالا- تامه تكتفى بالفاعل ، فتقول : «عسى أن تقوم» ، و «اخلولق أن يقوم زيد» ، و «أوشك أن تقوم هند» ، ومنه قوله عز وجل : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره : ٢١٦].

و «قد» فى قوله : «قد يرد» للتّحقيق ، لا للتّقليل ، لكثره ورود ذلك.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجردن عسى أو ارفع مضمرا

بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

يعنى : أن «عسى» إذا ذكر قبلها اسم - جاز أن تجرد من الضمير وتسند إلى «أن» والفعل ، مستغنى بهما عن الخبر ، فتكون تامه ، وهى لغه أهل الحجاز (١) ، وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم (٢) السابق ، ويكون اسمها ، و «أن» والفعل فى موضع نصب على / الخبر ، فتكون ناقصه ، وهى لغه بنى تميم (٣).

ويظهر (٤) أثر الاستعمالين فى التانيث والتثنيه والجمع المذكر والمؤنث.

فتقول على الاستعمال الثانى : «هند عست (٥) أن تفلح» - ف- «هند» مبتدأ ، و «عسى» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على «هند» ، و «أن تفلح» فى موضع نصب على أنه خبر «عسى» ، و «عسى» ومعمولاها فى موضع رفع على أنه خبر المبتدأ - ، و «الزيدان عسيا أن يقوما» ، و «الزيدون عسوا أن يقوموا» ، و «الهندات عسين أن يقمن» ، فتعرب هذه الأمثله كالمثال الأوّل.

ص : ٢٣٩

١- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٨ .

٢- فى الأصل : اسم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠١ .

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٠٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٧ .

٤- فى الأصل : ونظير. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠١.

٥- فى الأصل : عسى. انظر التصريح : ١ / ٢٠٩.

وتقول على الاستعمال الأول: «هند عسى أن تفلح»، و «الزّيدان عسى (١) أن يقوموا»، و «الزّيدون عسى أن يقوموا» و «الهندات عسى أن يقمن» فتقدّر «عسى» خاليه من الضّمير في جميع هذه الأمثلة، و «أن» والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعليّه بها، وهى ومرفوعها في موضع رفع على الخبريّة للمبتدأ قبلها.

وظاهر النّظم أنّ هذين الاستعمالين خاصّان ب- «عسى» لاقتصاره على ذكرها، والصّواب أنّ ذلك في الأفعال الثّلاثة المذكوره قبل، إذ لا فرق، وعليه مشى المرادى (٢)(٣) وغيره (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

والفتح والكسر أجزا في السّين من

نحو عسيت وانتقا الفتح زكن /

يعنى: يجوز كسر سين «عسى» خلافا لأبى عبيده في منعه الكسر (٥) -، وليس ذلك مطلقا، سواء أسند إلى ظاهر أو مضمّر - خلافا للفارسيّ في إجازته الكسر مطلقا، فيجيز «عسى زيد» بكسر السّين، ك- «رضى زيد» (٦) - بل يتقيّد بأن يسند إلى التّاء، أو النّون، أو «نا»، نحو «عسيت» بالحركات الثّلاث في التّاء، و «عسيتن»، و «عسينا» بفتح السّين وكسرها - والفتح أجود - وبه (٧) قرأ نافع (٨) في قوله تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) [محمد: ٢٢]، و (هَلْ

ص: ٢٤٠

- ١- في الأصل: عسيا. انظر التصريح: ٢٠٩ / ١.
- ٢- في الأصل: الماوردى. انظر شرح المكودى: ١٠١ / ١.
- ٣- انظر شرح المكودى: ٣٣٢ / ١، شرح المكودى: ١٠١ / ١.
- ٤- كابن الناظم والأشمونى ودحلان والسيوطى مثلا. انظر شرح ابن الناظم: ١٥٩ - ١٦٠، شرح الأشمونى: ١ / ٢٦٦، شرح دحلان: ٥٥، البهجة المرضيه: ٥٤.
- ٥- انظر أوضح المسالك: ٥٧، التصريح على التوضيح: ٢١٠ / ١، إرشاد الطالب النبيل: (١٢٧ / ب).
- ٦- انظر الحجه في علل القراءات السبع للفارسي: ٢ / ٢٦٣، أوضح المسالك: ٥٧، التصريح على التوضيح: ١ / ٢١٠، إرشاد الطالب النبيل: (١٢٧ / ب).
- ٧- أى: بالكسر، والضمير في «به» يعود على أقرب مذكور وهو الكسر، وذلك على اعتبار جملة «والفتح أجود» معترضه.
- ٨- قرأ نافع بكسر السين، وقرأ الباقون بالفتح، وهما لغتان: انظر حجه القراءات: ١٣٩، النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٣٠، إتحاف فضلاء البشر: ١٦٠، المبسوط في القراءات العشر: ١٤٩، البيان لابن الأنبارى: ٢ / ١٦٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٢١٠، الحجه للفارسي: ٢ / ٢٦٢.

عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ [البقره : ٢٤٦] ، وإلى ترجيح الفتح أشار بقوله : «وانتقا الفتح زكن» أى : اختيار (١).

وفهم من قوله : «عسيت» تعميم المثل المتقدمه فإنها كلها نحو «عسيت» فيما ذكر .

ص : ٢٤١

١- انتقا - بالقاف - مصدر انتقى الشيء أى : اختاره ، و «زكن» : علم ، أى : اختيار الفتح علم لأنه الأصل والمشتهر. انظر شرح الأشمونى : ١ / ٢٦٨ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣٣ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢٨ ، اللسان : ٦ / ٤٥٣٢ (نقا) ، ٣ / ١٨٤٨ (زكن).

ثم قال رحمه الله تعالى: لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ

كَأَنَّ عَكْسَ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ

هذا هو الباب الثانى من التّوابع ، وهو باب «إِنَّ» وأخواتها ، وقد تقدّم أنّ «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر ، و «إِنَّ» وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر على الأصحّ عند البصريين (١) ، وإلى ذلك (أشار) (٢) بقوله : «عكس ما لكان من عمل».

ص: ٢٤٢

١- وذلك لقوه شبهها بالفعل ، حيث إنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسه أوجه : الأول : أنها على وزن الفعل. الثانى : أنها مبنيه على الفتح ، كما أنّ الفعل الماضى مبنى على الفتح. الثالث : أنها تقتضى الاسم ، كما أنّ الفعل كذلك. الرابع : أنها تدخلها نون الوقايه. الخامس : أنّ فيها معنى الفعل ، فمعنى «إن وأن» : حققت ، ومعنى «كأن» : شبهت ، و «لكن» : استدركت ، و «ليت» : تمنيت ، و «لعل» : ترجيت ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل. أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها لا- ترفع الخبر ، وذلك لأنها إنّما عملت لشبهها بالفعل ، فهي فرع عليه ، فهي أضعف منه ، فلا تعمل فى الخبر جريا على القياس فى حط الفروع عن الأصول. وتبعهم السهيلي. وذهب بعض العرب إلى نصب الجزأين بهذه الأحرف ، وحكى قوم منهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، وابن الطراوه وابن السيد ، ومن ذلك قوله : إذا التفّ جناح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إنّ حراسنا أسدا وعليه بعض الكوفيين ، وقيل : هو خاص ب- «ليت» وعليه الفراء ، ومنه قوله : يا ليت أيام الصّيا رواجعا انظر الإنصاف (مسأله : ٢٢) : ١ / ١٧٦ ، الهمع : ٢ / ١٥٥ - ١٥٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣٤ ، الجنى الدانى : ٣٩٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٠ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦٩ ، شرح الرضى : ١ / ٣٤٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٢٤ ، مغنى اللبيب : ٥٥ ، نتائج الفكر : ٣٤٢ - ٣٤٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٢.

وأخوات «إنّ» - بكسر الهمزة - «أنّ» - بفتحها - وهما لتوكيد النسبه بين الجزأين (1)، و «لكنّ» للاستدراك (2) والتوكيد (3)، فالأوّل: «زيد شجاع / ، لكنّه بخيل»، والثاني نحو «لو جاءني زيد أكرمته ، لكنّه لم يجيء»، و «كأنّ» - بتشديد النون - للتشبيه نحو «كأنّ زيدا (4) أسد» (5)، و «ليت» للتمنى ، وهو طلب ما لا طمع فيه (أو ما فيه) (6) عسر فالأوّل : نحو «ليت الشّباب عائد»، والثاني : نحو قول منقطع الرّجاء (من مال يحسّ به) (7) : «ليت لى مالا- فأحسّ به»، و «لعلّ» وهو للتوقّع (8)، وعبر عنه قوم بالترجي في المحبوب ، نحو «لعلّ الحبيب قادم»، والإشفاق في المكروه ، نحو «لعلّك قاتل نفسك» (9).

ص: ٢٤٣

١- ونفى الشك عنها ، ونفى الإنكار لها بحسب العلم بالنسبه والتردد فيها والإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالما بالنسبه ، فهما لمجرد توكيد النسبه ، وإذا كان مترددا فيها ، فهما لنفى الشك عنها ، وإن كان منكرا لها ، فهما لنفى الإنكار لها ، فالتوكيد لنفى الشك عنها مستحسن ، ولنفي الإنكار واجب ، ولغيرهما لا ولا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢١١.

٢- وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢١١.

٣- التوكيد : قال به جماعه منهم ابن مالك والزجاجي وصاحب البسيط. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢١١ ، الهمع : ٢ / ١٤٩ ، الجنى الدانى : ٦١٥ ، مغنى اللبيب : ٣٨٣ ، جمل الزجاجي : ٥١.

٤- فى الأصل : زيد. انظر التصريح : ١ / ٢١٢.

٥- لم يثبت لها أكثر البصريين غيره ، وقال ابن مالك : هى للتشبيه المؤكد ، فإنّ الأصل «إنّ زيدا كالأسد» ، فقدمت الكاف وفتحت «إن» ، وصار الحرفان حرفا واحدا مدلولا به على التشبيه والتوكيد. ومن معانيها : ١ - التحقيق : وإليه ذهب الكوفيون والزجاجي. ٢ - الشك : وإليه ذهب الكوفيون والزجاجي أيضا ، قالوا : إن كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه وإن كان مشتقا كانت للشك بمنزله «ظنت» ، ووافقهم ابن الطراوه وابن السيد ، قال ابن السيد : إذا كان خبرها فعلا أو جملة أو صفه فهى للظن والحسبان. ٣ - التقريب : وهو مذهب الكوفيين ، نحو «كأنك بالشتاء مقبل» إذ المعنى : تقريب إقبال الشتاء. انظر الجنى الدانى : ٥٧٠ - ٥٧١ ، الهمع : ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٢ ، مغنى اللبيب : ٢٥٣ - ٢٥٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٩.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢١٢.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢١٢.

٨- قال الزمخشري : «لعلّ» هى لتوقع مرجو أو مخوف ، وقد لمح فيها معنى التمنى من قرأ فاطلع بالنصب ، وهى فى حرف عاصم». انظر المفصل : ٣٠٢ - ٣٠٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٨٥ ، الجنى الدانى : ٥٨١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٣ ، مغنى اللبيب : ٣٧٩.

٩- ومن معانيها : ١ - التعليل : أثبتة الكسائى والأخفش ، وحملا على ذلك ما فى القرآن من نحو (لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) ، (لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) أى : لتشكروا ولتهدوا. ٢ - الاستفهام : قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك ، وجعل منه (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي). ٣ - نقل النحاس عن الفراء والطوال أنّ «لعلّ» شك ، وهذا عند البصريين خطأ. انظر الجنى الدانى : ٥٧٩ - ٥٨١ ، الهمع : ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٣ ، مغنى اللبيب : ٣٧٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٣٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي

كَفَوْتُ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضَغْنٍ

هذه ثلاثه أمثله لما تقدّم ، تقول في إعرابها :

«كَأَنَّ» حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر ، و «زيدا» اسمها ، و «عالم» خبرها (١).

و «أَنَّ» حرف توكيد مصدرى ينصب الاسم ويرفع الخبر ، و «الياء» الضمير اسمها و «كفو» خبرها ، والكفاء : المثل (٢).

و «لَكِنَّ» حرف استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر ، و «ابنه» اسمها ، و «ذو ضغن» خبرها ، والضغن : الحقد والعداوه (٣).

وزاد بعضهم (٤) في أخوات «إِنَّ» : «عسى» في لغة (٥) ، وهو بمعنى : «لعل» و شرط اسمه أن يكون ضميرا ، كقوله :

ص : ٢٤٤

١- انظر كاشف الخصاصه : ٧٥ ، وفي إعراب الألفيه (٣٤) قال الأزهرى : «كَأَنَّ» الكاف جاره لقول محذوف - كما مرّ غير مره - و «إِنَّ» - بكسر الهمزه وتشديد النون - حرف توكيد ونصب ، و «زيدا» اسمها ، و «عالم» خبرها ، والجمله مقوله للقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كقولك : «إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ». انتهى. وانظر شرح الهوارى : (٥٣ / أ).

٢- انظر إعراب الألفيه : ٣٤ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٢ ، اللسان : ٥ / ٣٨٩٢ (كفأ).

٣- انظر إعراب الألفيه : ٣٤ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٢ ، اللسان : ٤ / ٢٥٩٢ (ضغن).

٤- وهو ابن هشام فى التوضيح : ٥٨ ، وانظر : الجامع الصغير لابن هشام : ٦٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٤ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٢٨ ، السراج المنير شرح الجامع الصغير للزبيدي (مخطوط) : ٢٢٩ ، الرائد الخبير بموارد الجامع الصغير لفخر الدين العلوى : (٧٢ / أ - مخطوط) ، المشكاه الفتحه على الشمعه المضيه للدمياطى : ١٩٨.

٥- انظر حاشيه الخضرى : ١ / ١٢٨ ، وقال فى التوضيح (٥٨) : «فى لغئيه». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٤ ، المشكاه الفتحه للدمياطى : ١٩٨.

وهي / حينئذ حرف ك - «لعل»، وفاقا للسِّيرافي، ونقله عن سيبويه (٢)، وخلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته (٣)، ولا بن السراج وثلعب في إطلاق القول بحرفيته (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وراع ذا الترتيب إلّا في الذي

كليت فيها أو هنا غير البدي

ص: ٢٤٥

١- من الطويل لصخر بن جعد الخضري - كما في أبيات المغني - ، وكان ترجى أن يصيب محبوبته مرض ليكون ذلك وسيله إلى عيادته إياها ، وهو من قصيده له ، وتمامه : فقلت عساها نار كأس وعلّها تشكى فآتى نحوها فأعودها وفي الشواهد الكبرى : قائله هو صخر بن العود الحضرمي . وكأس : اسم امرأه كان الشاعر مغرما بها . والشاهد في قوله : «عساها» ، حيث جاء «عسى» فيه بمعنى «لعل» ، واسمها ضمير . انظر أبيات المغني : ٣ / ٣٥٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٢٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٣ ، الهمع (رقم) : ٤٩١ ، مغني اللبيب (رقم) : ٢٧٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١٠ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٦٧ ، الجني الداني : ٤٦٩ ، أوضح المسالك : ٥٨ ، الجامع الصغير : ٦٢ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٧٦ ، ٢ / ٥ ، السراج المنير للزبيدي (مخطوط) : ٢٢٩ ، الرائد الخبير لفخر الدين العلوي (مخطوط) : (٧٢ / أ).

٢- قال سيبويه في الكتاب (١ / ٣٨٨) : «وأما قولهم «عساك» فالكاف منصوبه . قال الراجز (وهو رؤبه) : يا أبتا علك أو عساكا والدليل على أنّها منصوبه أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك «ني» قال عمران بن حطان : ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعتني لعلّي أو عساني فلو كانت الكاف مجروره لقال : «عساي» ، ولكنهم جعلوها بمنزله «لعل» في هذا الموضع . انتهى . وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٤ ، مغني اللبيب : ٢٠١ ، الهمع : ٢ / ١٤٦ ، أوضح المسالك : ٥٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٨٠ .

٣- والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزه به نحو «عسيت وعسيتم» ، ولحاق تاء التأنيث له نحو «عست هند أن تقوم» . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٤ ، مغني اللبيب : ٢٠١ ، أوضح المسالك : ٥٩ ، الجني الداني : ٤٦١ - ٤٦٢ .

٤- والزجاج أيضا . ورد بأن اتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك . انظر الأصول لابن السراج : ١ / ٢٢٩ ، مغني اللبيب : ٢٠١ ، أوضح المسالك : ٥٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٤ ، الجني الداني : ٤٦١ ، شرح الرضي : ٢ / ٣٠٢ .

لَمَّا أتى بالمثل فى البيت الذى قبله مرتبه ، وقدم (١) فيها (الاسم) (٢) ، على الخبر - وهو الأصل - تبه على أن هذا الترتيب المذكور مراعى يحافظ عليه ، إلما إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا ، فإنه يجوز تقديمه على الاسم ، لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات ، وهو المتبه عليه بقوله :

كليت فيها أو هنا غير البذى

(والبذى) (٣) : الفاحش النطق (٤).

ومن تقدم الخبر إذا كان مجرورا قوله تعالى : (إِنَّ فِى ذٰلِكَ لَعِبْرَةً) [آل عمران : ١٣] ، وظرفا ، قوله تعالى : (إِنَّ لَمَدَيْنَا أَنْكَالًا) [المزمل : ١٢].

وأما تقديم خبرهنّ (٥) عليهنّ ، فلا يجوز مطلقا ، ولو كان ظرفا أو مجرورا ، لعدم تصرفهنّ.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وهمز إنّ افتح لسدّ مصدر

مسدّها وفى سوى ذاك اكسر

يعنى : أنّ همزه «إنّ» المكسوره تفتح إذا سدّ المصدر مسدّها ، أى : إذا أولت هى وما بعدها بالمصدر نحو «أعجبنى أنّك تفهم».

(وفهم) (٦) من قوله : «وهمز إنّ افتح» أنّ الأصل المكسوره / الهمزه ، وهو أشهر القولين (٧).

وقوله : «وفى سوى ذاك اكسر» أى : إذا لم يسدّ المصدر مسدّها.

ص : ٢٤٦

١- فى الأصل : وقد. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٤٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٤- انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١ ، اللسان : ٢٣٦ / ٢ (بذأ).

٥- فى الأصل : خبر لهن. انظر التصريح : ٢١٤ / ١.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٧- بل الأقوال ، حيث إنّ هناك ثلاثه أقوال فى هذا الشأن : فليل : المكسوره أصل ، والمفتوحه فرع لها ، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج ، ولذلك قال هؤلاء فى «إنّ» وأخواتها : الأحراف الخمسه ، ولم يعدوا «أنّ» المفتوحه ، لأنها فرع ، وهو

مذهب الفراء أيضا. وقيل : المفتوحه أصل للمكسوره. وقيل : هما أصلان. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، المقتضب : ٤ / ١٠٧ ،
الأصول : ١ / ٢٢٩ ، الجنى الدانى : ٤٠٣ ، مغنى اللبيب : ٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٨٢ ،
شرح الأشمونى : ١ / ٢٧٠ ، الهمع : ٢ / ١٦٩ .

ثم «إن» في ذلك على ثلاثه أقسام : قسم يجب (فيه) (١) كسرهما (٢) ، وقسم يجوز فيه الفتح والكسر ، وقسم يجب فيه الفتح ، وسيذكر الناظم القسمين الأولين ويبقى ما عداهما ، (وهو) (٣) القسم الثالث.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله

وحيث إن ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل

حال كزرتة وإنى ذو أمل

وكسروا من بعد فعل علقا

باللام كاعلم إنه لذو تقى

أشار بهذه الآيات إلى الأماكن التي (٤) يجب فيها كسر «إن» ، وهى ستته :

الأول : أن تقع فى الابتداء حقيقه نحو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) [الكوثر : ١] ، أو حكما نحو (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ) [يونس : ٦٢] ، وهو المشار إليه بقوله : «فاكسر فى الابتداء».

الثانى : أن تقع فى بدء الصِّله ، وهو المشار إليه بقوله : «وفى بدء صله» أى : فى أول صله الموصول ، نحو (وَآتَيْنَاهُ) (٥) مِنْ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ [القصص : ٧٦].

واحترز (٦) ببدء الصِّله : من الواقعه (٧) فى حشوها ، فإنها يجب فتحها ، نحو «جاء الذى عندى أنه فاضل».

الثالث : أن تقع / جوابا للقسم ، وهو المشار إليه بقوله :

وحيث إن ليمين مكمله

أى : وحيث تكون جوابا للقسم ، فإنها حينئذ مكمله للقسم ، وشمل المقترن خبرها باللام نحو (وَالْعَصِيرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسِيرٍ) [العصر : ١ - ٢] ، والمجرد منها (نحو) (٨) (حم وَالكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) [الدخان : ١ - ٣].

ص : ٢٤٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٢- فى الأصل : كسر. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : الذى.

٥- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٦- فى الأصل : واحتر. انظر شرح المكودى : ١٠٣ / ١.

٧- فى الأصل : من الوقعه. انظر شرح المكودى : ١٠٤ / ١.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٠٤ / ١.

الرابع : أن تحكى بالقول ، وهو المشار إليه بقوله : «أو حكيت بالقول» نحو (وَقَالَ) (١) اللهُ إِنِّي مَعَكُمْ [المائدة : ١٢].

الخامس : (أن) (٢) تحل محلّ حال وهو المشار إليه بقوله : «أو حلت محلّ حال» ، وشمل صورتين :

الأولى : أن تكون بعد واو الحال ، وقد مثله بقوله : «كزرته وإني ذو أمل» ، ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) [الأنفال : ٥].

الثانية (١) : أن تكون مجردة من الواو ، كقوله تعالى : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ) (٢) الطَّعَامَ [الفرقان : ٢٠].

السادس : أن يقترن خبرها بلام الابتداء ، وهو المشار إليه بقوله :

وكسروا من بعد فعل علقا

باللام ...

ثم مثل ذلك بقوله : «كأعلم إنه لذو تقى» ، ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) [المنافقون : ١].

ف- «اعلم» فى التّظّم و «يشهد» فى الآيه - يطلبان «أنّ» المفتوحه ، فعلقت لام الابتداء كلا (٣) الفعلين ، ووجب كسر «أنّ».

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

بعد إذا فجاءه أو قسم

لا لام بعده بوجهين نمدى

مع تلوفا الجزا وذا يطرد

فى نحو خير القول إني أحمد (٤)

أشار فى هذا إلى المواضع التى يجوز فيها كسر «إنّ» وفتحها ، وهى أربعة :

الأول : أن تقع بعد إذا الفجائية ، وإليه أشار بقوله : «بعد إذا فجاءه» ، كقوله :

ص : ٢٤٨

١- فى الأصل : الثانى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٤.

٢- فى الأصل : يأكلون. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٤.

٣- فى الأصل : لكلا.

٤- فى الأصل تقديم وتأخير فى البيتين. انظر الألفيه : ٤٧ - ٤٨ ، وعلى ترتيب الألفيه جرى شرحه.

٥٣ - وكنت أرى زيدا كما قيل سَيِّدًا***إذا أنه عبد القفا واللهازم (١)

يروى : بكسر «إَنَّ» على القياس ، لأنَّ «إذا» الفجائيَّة لا يليها إلَّا جملة اسميَّة ، وبالفتح على تأويل «أَنَّ» وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنَّه مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : فإذا العبوديَّة حاصله .

الثَّاني : أن تقع بعد فعل قسم ، ولا لام بعدها ، وإليه أشار بقوله : «أو قسم لا لام بعده» ، كقول رؤبه :

٥٤ - أو تحلفى بربِّك العليُّ ***أنى أبو ذِيالك الصَّبِي (٢)

ص : ٢٤٩

١- من الطويل ، من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل . قوله : «عبد القفا واللهازم» كناية عن الذلة والخسة . واللهازم . جمع لهزومه وهى طرف الحلقوم ، ويقال : عظم ناتئ تحت الأذن ، وقيل : هى مضغته تحت الأذن . والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف . انظر الكتاب : ١ / ٤٧٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٢٤ ، المقتضب : ٢ / ٣٥٠ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤٧٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٧٦ ، شرح المرادى : ١ / ٣٣٩ ، شرح ابن الناظم : ١٦٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٢ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٩٧ ، ٩٨ ، ٨ / ٦١ ، الخصائص : ٢ / ٣٩٩ ، الخزانة : ١ / ٢٦٥ ، شذور الذهب : ٢٠٧ ، شواهد الفيومى : ٦٩ ، شواهد الجرجاوى : ٧٢ ، المقتصد : ٢ / ١١٠٢ ، الهمع (رقم) : ٥١٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١٥ ، جواهر الأدب : ٤٣٥ ، الجنى الدانى : ٣٧٨ ، ٤١١ ، شواهد ابن النحاس : ٣٠٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٦١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٣٤٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٥٣ ، كاشف الخصاصه : ٧٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤٨٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ١٦٧ ، ١٨٦ ، الأصول : ١ / ٢٦٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤٠ .

٢- من الرجز فى ديوان رؤبه (١٨٨) ، وقبله : لتتعدنَّ مقعد القصيِّ منى ذى القاذوره المقلى وقال ابن برى : «هذا الرجز لبعض العرب قدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلاما فأنكره ، فقال لها : لتتعدن ... الخ» . أو : بمعنى «إلى» . ذيالك : مصغر «ذلك» . ومعنى الأبيات الأربعة : والله لتتعدن أيتها المرأه فى مكان بعيد عنى حيث يقعد الشخص المكروه عند الناس لقذارته إلى أن تحلفى بربك العليُّ أنى أبو هذا الغلام الصغير . والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٣٢ ، ٤ / ٥٣٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٧٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٠٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٢ ، شواهد الجرجاوى : ٧٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٠ ، شرح ابن الناظم : ١٦٦ ، ٧٩٣ ، شواهد العدوى : ٧٣ ، الجنى الدانى : ٤١٣ ، اللمع : ٣٠٤ ، أوضح المسالك : ٦١ .

فمن كسر : جعلها جواباً للقسم ، ومن فتح : فعلى نية حرف الجرّ ، والتقدير : على أنى .

واحترز بقوله : «لا لام بعده» من الواقعه بعد فعل (١) القسم وبعده لام ، نحو : «حلفت إنّ زيدا لقائم» ، فإنّها حينئذ يجب كسرها .
وفهم أنّ المراد / بالوجهين : الكسر والفتح ، من ذكرهما قبل .

الثالث : أن تقع بعد فاء الجزاء كقوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ) (٢) غَفُورٌ رَحِيمٌ [الأنعام : ٥٤] ، قرئ بكسر «إنّ» على الأصل لأنّ الأصل فى جواب الشرط (٣) أن يكون جملة وبالفتح على تأويل «أنّ» بمصدر مجعول خيرا ، والمبتدأ محذوف تقديره : فجزاؤه الغفران ، أو العكس ، والتقدير : فالغفران جزاؤه (٤) ، وهو المشار إليه بقوله : «مع تلو فا الجزاء» .

الرابع : أن تقع خيرا عن قول ، ومخبرا عنها بقول ، والقائل للقولين شخص واحد ، وإليه أشار بقوله :

... وذا يطرد

فى نحو خير القول إنى أحمد

يعنى : أنّه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر «إنّ» وفتحها ، فالكسر على معنى : خير القول فى هذا اللفظ العدى أوله «إنى» ،
فيكون (من) (٥) الإخبار بالجملة عن مبتدأ فى معنى الجملة ، ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ ، والفتح على معنى :
خير القول حمد الله ، ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره ممّا (٦) يفهم الحمد ، ويكون من باب الإخبار بالمفرد ، لأنّ «أنّ»
وما بعدها مؤول بمفرد .

ص : ٢٥٠

- ١- فى الأصل : فعل . مكرر .
- ٢- فى الأصل : فإنّ الله . انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .
- ٣- فى الأصل : القسم . انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .
- ٤- قرأ نافع وأبو جعفر بفتح همزه «إنّ» الأولى ، وكسر الثانية ، وقرأ عاصم وابن عامر ويعقوب بفتح الأولى والثانية ، وقرأ الباقون بكسر الأولى والثانية . انظر المبسوط فى القراءات العشر : ١٩٤ - ١٩٥ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠٨ ، حجه القراءات : ٢٥٢ ، إملاء ما منّ به الرحمن : ١ / ٢٤٤ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣٢٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٦٩ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .
- ٦- فى الأصل : بما . انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٥ .

و «ذا» فى النَّظْم إِشاره / إلى جواز هذين الوجهين ، ولو انتفى القول الأوّل فتحت وجوباً ، نحو «عملى أنى أحمد الله» ، و (لو) انتفى) (١) القول الثانى ، أو اختلف القائل لهما - كسرت (وجوباً فيهما) (٢) نحو «قولى إنى مؤمن» ، و «قولى إن زيدا يحمده الله».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر

لام ابتداء نحو (إنى) (١)

لوزر

يعنى : أن اللام تدخل فى خبر «إن» المكسوره الهمزه.

وفهم من اقتصاره على المكسوره أنّها لا تزداد بعد غيرها من أخواتها خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد «أن» المفتوحه (٢).

وفهم من قوله : «لام ابتداء» أنّها اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو «لزيد قائم» (٣) خلافاً لمن قال : إنّها غيرها (٤) ، وإنّما أخّرت للخبر مع «إن» كراهه .

ص : ٢٥١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٤٨.

٢- وهو المبرد ، ومن ذلك قراءه بعض السلف : (إِلَّا إِنْهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح الهمزه ، وخزجها الجمهور على الزيادة. وأجاز الكوفيون دخول اللام فى خبر «لكن» ، واستدلوا على ذلك بالسمع والقياس. أمّا السماع : فنحو قول الشاعر : ولكنتى من حبّها لعميد وأمّيا القياس : فلاّن الأصل فى «لكن» : «إن» زيدت عليها «لا» والكاف ، وحذفت الهمزه لكثرة الاستعمال ، فصارتا حرفاً واحداً. انظر الإنصاف (مسأله : ٢٥) : ١ / ٢٠٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٩٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٨٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٣ ، الهمع : ٢ / ١٧٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٤.

٣- وهو مذهب البصريين ، قالوا : وإنّما أخّرت لأنّها للتأكيد و «إن» للتأكيد ، فكرهوا توالى حرفين لمعنى واحد ، والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا- فى ضروره ، وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما. قال الأخفش : إنّما بدؤوا ب- «إن» لقوتها من حيث إنّها عامله واللام غير عامله ، فجعلوا الأقوى متقدماً فى اللفظ. وقال ابن كيسان : أخّرت لثلاثي بيطل عمل «إن» لو وليتها ، لأنّها تقطع مدخولها عمّا قبله. وفائده هذه اللام توكيد مضمون الجملة ، وكذلك «إن» وإنّما اجتمعا لقصد المبالغه فى التوكيد ، وقال الكسائى : اللام لتوكيد و «إن» لتوكيد الاسم. انظر الهمع : ٢ / ١٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٣ ، الجنى الدانى : ١٣٨ - ١٣٩.

٤- ذهب الفراء إلى أنّها للفرق بين الكلام الذى يكون جواباً لكلام مضى على الجحد ، نحو «ما زيد قائم» ، فتقول : «إنّ زيدا

لقائم» ، وبين ما لا يكون جوابا بل مستأنف إخبار. وذهب معاذ بن مسلم الهراء وثلعب إلى أن قولك : «إن زيدا منطلق» جواب : «ما زيد منطلقا» ، و «إن زيدا لمنطلق» جواب : «ما زيد بمنطلق» ف- «إن» بإزاء «ما» ، واللام بإزاء الباء. وذهب هشام والطوال إلى أن اللام جواب للقسم قبل «إن» محذوف ، وحكى هذا أيضا عن الفراء. انظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٣ ، الهمع : ٢ / ١٧٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٣.

اجتماع حرفى تأكيد ، ولذلك تسمى اللام المزحلقة - بالفاء عند أهل العالیه (١) - ، ثم مثل ذلك بقوله : «إني لوزر» ، والوزر : الحصن (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا يلي ذا اللام ما قد نفيًا

ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كإنّ ذا

لقد سما على العدا مستحوذا

يشير إلى أنّ هذه اللام الداخلة فى خبر «إنّ» المكسورة يشترط لدخولها ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الخبر مثبتا ، فلا تصحبه إذا كان (٣) منفيًا نحو «إنّ زيدا لم يقيم».

الثانى : ألا / يكون فعلا ماضيا متصرفا خاليا من «قد» ، وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله ب- «رضى» فى كونه ماضيا متصرفا خاليا من «قد» ، فلا تصحبه إذا وجدت فيه هذه الشروط نحو (إنّ الله اصطفى) [البقره : ١٣٢].

وفهم منه أيضا أنها تصحب المفرد نحو (إنّ ربّى لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ) [إبراهيم : ٣٩] ، وبالجملة المصدره بالمضارع نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ) [النمل : ٧٤] ، والجملة الاسميّه نحو (وَإِنَّا) (٤) لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ [الحجر : ٢٣] ، والجارّ والمجرور والظرف ، إذا لم يقدر متعلقهما (٥) ماضيا نحو (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) [القلم : ٤] ، و «إنّ زيدا (٦) لعندك» ، والماضى غير المتصرف ، نحو «إنّ زيدا لنعم الرّجل».

ص : ٢٥٢

١- وبالقفاف عند غيرهم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢١ ، مغنى اللبيب : ٣٠٠ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٢٧٩ .
٢- جاء فى اللسان (٦ / ٤٨٢٣ - وزر) : الوزر : الملجأ ، وأصل الوزر الجبل المنيع ، وكل معقل وزر». وانظر شرح المكودى : ١ / ١٠٦ .

٣- فى الأصل : كا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٦ .

٤- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح : ١ / ٢٢٢ .

٥- فى الأصل : متعلقها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٢ .

٦- فى الأصل : زيد. انظر التصريح : ١ / ٢٢٢ .

وبقى من الشُّروط المفهومه من تمثيله ب- «رضى»: أن لا يلي الماضي «قد»، فتبّه عليه بقوله: «وقد يليها مع قد».

وفهم من قوله: «قد» أنّ ذلك قليل، ثمّ مثل ذلك بقوله:

... كإِنَّ ذا

لقد سما على العدا مستحوذا

و (١) معنى «مستحوذا»: غالب (٢).

الثالث: أن يكون مؤخرا، فلا تصحبه إذا تقدّم، نحو (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) [المزمل: ١٢] ولم يتبّه الناظم على هذا الشرط (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وتصحّب الواسط معمول الخبر

والفصل واسما حلّ قبله الخبر

أى: تصحّب اللام المذكوره معمول خبر «إِنَّ» المكسوره المتوسّط.

وشمل قوله: «الواسط» (٤) الظرف والمجرور، وغيرهما، نحو «(إِنَّ) (٥) زيدا لعندك قاعد»، و «إِنَّ عمرا لفيك راغب»، و «إِنَّ بكرا لظعامك آكل»، ولكنّ / ذلك بثلاثه (٦) شروط أيضا لم يذكرها الناظم (٧)، وهى:

- تقديمه على الخبر، فلا يجوز «إِنَّ زيدا لجالس فى الدار»، لتأخّر المعمول.

- وكونه غير حال، فلا يجوز «إِنَّ زيدا لراكبا منطلق».

- وكون الخبر صالحا للام، فلا- يجوز «إِنَّ زيدا لعمرا ضرب» لأنّ الخبر غير صالح للام، لكونه فعلا ماضيا، خلافا للأخفش والفراء فى هذه (٨).

ص: ٢٥٣

١- فى الأصل: أو. انظر شرح المكودى: ١٠٦ / ١.

٢- انظر اللسان: ١٠٤١ / ٢ (حوز)، شرح المكودى: ١٠٦ / ١.

٣- وقال فى التسهيل (٦٣): «وعلى خبرها المؤخر عن الاسم»، وقال فى شرح الكافيه (١ / ٤٩٠): «أو لخبرها المتأخر نحو «إِنَّ زيدا لفى الدار».

٤- فى الأصل: التوسط.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٠٦.

٦- فى الأصل : بلائه. انظر التصريح : ١ / ٢٢٣.

٧- وقال فى شرح الكافيه (١ / ٤٩١) : «وقد يقارن هذه اللام معمول الخبر ما لم يتأخر عن الخبر أو يكن الخبر فعلا ماضيا» ، وقال فى التسهيل (٦٣) : «وعلى معموله مقدا عليه بعد الاسم».

٨- وحجتها أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا ، فأما معمول فاسم. وحجه المانعين : أن دخول اللام على معمول فرع دخولها على العامل ، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٤٩١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٤ ، الهمع : ٢ / ١٧٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٥ ، حاشيه الصبان : ١ / ٢٨٢.

وقوله : «والفصل» أى : وتصحب هذه اللام ضمير الفصل نحو (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) [آل عمران : ٦٢] ، إذا لم يعرب «هو» مبتدأ ، ولم يقيد الفصل بشيء ، لأنه معلوم أنه لا يكون إلّا متوسّطاً بين الاسم والخبر.

وقوله : «واسما حلّ قبله الخبر» يعنى : أنّ اللام تدخل أيضاً على اسم «إِنَّ» بشرط واحد ، وهو أن يتأخّر اسمها عن الخبر ، نحو (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) [النازعات : ٢٦] ، أو عن معموله (نحو) (١) «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا».

والحاصل : أنّ لام الابتداء تدخل بعد «إِنَّ» المكسوره على أربعة أشياء : اثنين مؤخّرين ، واثنين متوسّطين.

فالتأخّران : خبرها إذا لم يكن منفيًا ولا ماضيًا متصرّفًا مجرّدًا من «قد» ، واسمها المؤخّر.

و (٢) المتوسّطان / : معمول الخبر ، وضمير الفصل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ووصل ما بدى الحروف مبطل

إعمالها وقد يبقي العمل

إذا أتصلت «ما» بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) [النساء : ١٧١] ، (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) [الأنفال : ٦] ، (يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ) [الأنبياء : ١٠٨] ، و :

٥٥ - ... لعلّما**أضاءت لك التّار الحمار المقيداً(٣)

ص: ٢٥٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٢٤.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط.

٣- من الطويل للفرزدق من قصيده له فى ديوانه (٢١٣) يهجو فيها جريرا ، ويخاطب بها عمر ابن لجا التيمى ، وتامه : أعد نظرا يا عبد قيس لعلّما أضاءت لك التّار الحمار المقيداً أعد نظرا : أى أمعن فى النظر وكرره. عبد قيس : قيل : هو عدى بن الجندب العنبرى. أضاءت : أنارت. والشاهد فى قوله : «لعلّما» حيث لحقت «ما» «لعلّ» ، فكفتها عن العمل ، وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء حينئذ. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٥ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٦٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٢٧ ، ٥٣٣ ، شواهد الفيومى : ٨٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٢ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٥٤ ، ٥٧ ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٩٣ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤١ ، شذور الذهب : ٢٧٩ ، الهمع (رقم) : ٥٤٤ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٧٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٨٤ ، المقتصد : ١ / ٤٦٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٥ ، الإرشاد للكيشى : ١٤٦ ، الأزهيه : ٨٨ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ٢ / ٥٢.

وقد سمع الأعمال فی قول النَّابِغِ (٢) :

ص: ٢٥٥

١- من الطویل لامرئ القیس بن حجر الکندی ، من قصیده له فی دیوانه (٣٩) ، وعجزه : وقد یدرک المجد المؤئل أمثالی التائیل : التائیل ، یقال : مجد مؤئل وأئیل . والشاهد فی قوله : «ولکنما» حیث لحقت «ما» «لکن» فکفتها عن العمل ، وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء حیثئذ . انظر التصریح علی التوضیح : ١ / ٢٢٥ ، الخزانة : ١ / ٣٢٧ ، أبيات المغنی : ٥ / ٣٥ ، الهمع (رقم) : ٥٤٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٢ ، شواهد ابن السیرافی : ١ / ٣٨ ، الشواهد الکبری : ٣ / ٧٣ ، شواهد المغنی : ١ / ٣٤٢ ، ٢ / ٦٤٢ ، شواهد الفيومی : ٢٥ ، اللسان (أئل) ، الجنی الدانی : ٦١٩ ، المقتصد : ١ / ٣٤٢ ، مغنی اللیب (رقم) : ٤٥٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٣٩ ، الإرشاد للکیشی : ٥٠ ، الإفصاح للفارقی : ٣١٣ ، فتح رب البریه : ٢ / ١٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧ .

٢- هو زیاد بن معاویه بن ضباب الذبیانی الغطفانی المضری ، ویعرف بالنابغه الذبیانی ، شاعر جاهلی من أهل الحجاز ، كانت تضرب له قبه من جلد أحمر بسوق عکاظ ، فتقصده الشعراء فتعرض علیه أشعارها وكان حظیا عند النعمان بن المنذر حتی شبب فی قصیده له بزوجه النعمان (المتجرده) ، فغضب النعمان علیه ، ففرّ إلى الغساسنه بالشام ، ثم عاد إليه ، له شعر کثیر ، جمع بعضه فی دیوان صغیر ، توفي فی حدود سنه ١٨ ق.هـ . انظر ترجمته فی الأغانی : ١١ / ٣٨ ، المؤلف والمختلف : ١٩١ ، الخزانة : ٢ / ١٣٥ ، شواهد المغنی : ١ / ٧٨ ، الأعلام : ٣ / ٥٤ ، معجم المؤلفین : ٤ / ١٨٨ .

٣- من البسیط للنابغه الذبیانی من قصیده له فی دیوانه (٢٤) یخاطب بها النعمان بن المنذر ویعاتبه ویعتذر إليه مما اتهم به عنده ، وتمامه : قالت : ألا لیتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد إلى : بمعنی : مع . فقد : أي : فحسب . وحديث الحمامه : أن زرقاء الیمامه (وهی امرأه یضرب بها المثل فی حده البصر) نظرت یوما إلى قطا تطیر بین الجبلین فقالت : لیت الحمام لیه إلى حمامتیہ ونصفه قدیه تم الحمام میه ثم اتبع أحد تلك القطا إلى أن وردت الماء فعدّها فإذا عددها سته وستون ، والشاهد فیہ واضح كما ذكره المؤلف . انظر التصریح علی التوضیح : ١ / ٢٢٥ ، الشواهد الکبری : ٢ / ٢٥٤ ، الكتاب : ١ / ٢٨٢ ، شواهد الأعلام : ١ / ٢٨٢ ، شواهد ابن السیرافی : ١ / ٣٣ ، الخصائص : ٢ / ٤٦٠ ، الإنصاف : ٤٧٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٧٤ ، شرح ابن یعیش : ٨ / ٥٤ ، شذور الذهب : ٢٨٠ ، مغنی اللیب (رقم) : ٩٨ ، ٥٢٤ ، ٥٧٣ ، شواهد المغنی : ١ / ٧٥ ، ٢٠٠ ، أبيات المغنی : ٢ / ٤٦ ، الخزانة : ١٠ / ٢٥١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٤٤ ، ١٢١ ، الهمع (رقم) : ١٧٦ ، ٥٤٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١١٠ ، شواهد ابن النحاس : ١٩٩ ، شواهد الشذور : ٨٩ ، شرح الأشمونی : ١ / ٢٨٤ ، شرح ابن الناظم : ١٧٤ ، الهمع : ١ / ٦٥ ، ١٤٣ ، المقتصد : ١ / ٤٦٩ ، المکودی مع ابن حمدون : ١ / ١٠٧ ، المقرب : ١ / ١١٠ ، شرح دحلان : ٥٧ ، شرح الکافی لابن مالک : ١ / ٤٨٠ ، البهجه المرضیه : ٥٧ ، شرح اللحمه لابن هشام : ٢ / ٥٢ ، توجيه اللمع : ٥١٣ ، التوطئه : ١٧٧ ، ٢٣٢ ، فتح رب البریه : ٢ / ١٣ .

فقد روى بنصب «الحمام» على الإعمال ، وبالزرفع على الإهمال.

ولم يسمع الإعمال إلّا فى «ليت» (١) ، وقاس بعضهم عليها سائر أخواتها وهو مذهب التّانم (٢) ، لإطلاقه فى قوله : «وقد يبقى العمل» تبعاً للزجاج ، وابن السراج ، والزمخشريّ (٣).

وقيل : يمتنع القياس مطلقاً ، وإليه ذهب سيويه والأخفش (٤).

ص: ٢٥٦

١- قال ابن مالك فى شرح الكافية (١ / ٤٨٠) : «وحكى ابن برهان أن الأخفش روى عن العرب : «إنّما زيداً قائم» فأعمل «إن» مع زياده «ما» ، وحكى مثل ذلك الكسائى فى كتابه». انتهى. وذهب ابن درستويه وبعض الكوفيين إلى أنّ الحروف المشبهه بالفعل لا تكف عن العمل إذا اتصلت بها «ما» ، بل هى عامله فى «ما» ، وما بعدها الخبر ، تقديره : «إن امرأ زيد قائم» ، وذلك بناء على أنّ «ما» الكافه عنده نكره مبهمه بمنزله ضمير الشان ، فتكون اسما والجمله بعدها خبرها ، مخالفاً بذلك للجمهور القائلين بحرفيتها. انظر شرح الرضى : ٢ / ٣٤٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٤٦ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٧٥ ، الهمع : ٢ / ١٩١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧.

٢- قال ابن مالك فى التسهيل (٦٥) : «وتلى «ما» «ليت» فتعمل وتهمل ، وقلّ الإعمال فى «إنما» وعدم سماعه فى «كأنما» و «لعلما» و «لكنما» ، والقياس سائغ». انتهى.

٣- والزجاجى أيضاً. انظر شرح الأشمونى : ١ / ٢٨٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٥ ، الأصول لابن السراج : ١ / ٢٣٢ ، المفصل للزمخشريّ : ٢٩٣ ، الهمع : ٢ / ١٩١ ، جمل الزجاجى : ٣٠٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣٣ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٧ ، شرح المرادى : ١ / ٢٤٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧.

٤- ونسب للفراء أيضاً فى الارتشاف وذلك لأنّ «ما» أزاله اختصاصها بالأسماء بخلاف «ليت» ، فإنّها باقيه على اختصاصها ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى «ليت ولعل». وقال السيوطى : وعندى جواز الوجهين فى «ليت» وإن قصرنا على السماع ، وتعين الإلغاء فى البواقي لعدم سماع الإعمال فيها. انظر الكتاب : ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، الهمع : ٢ / ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٤٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٣ ، شرح الأشمونى : ١ / ٣٤٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧.

وقيل : يسوغ القياس في «لعل» (١).

وقيل : فيها (٢) ، وفي «كأن» (٣).

فهذه أقوال أربعة.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجائز رفعك م - عطوفا على

منصوب إن بعد أن تستكملا

وألحقت يان لكن وأن

من دون ليت ولعل وكأن /

يعنى : أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «إن» بشرط أن تستكمل خبرها نحو «إن زيدا قائم وعمرو».

وفهم من قوله : «جائز» أن النصب أيضا جائز ، وهو الأصل ، وفهم من قوله : «بعد أن تستكملا» أنه لا يجوز الرفع فى المعطوف على اسم «إن» قبل أخذها الخبر نحو «إن زيدا وعمرو قائمان».

وقوله :

وألحقت يان لكن و (٤) أن

يعنى : أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم «أن» المفتوحه «ولكن» بالشرط المتقدم.

فمثاله بعد «أن» قوله تعالى : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبه : ٣] ، وبعد : «لكن» قوله :

ص : ٢٥٧

١- وإليه ذهب الفراء ، لأنها أقرب إلى «ليت» حتى قال بعضهم فى قراءه : «فاطلع» : أن «لعل» ضمنت معنى «ليت». انظر الهمع : ٢ / ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٥ . وفى الارتشاف (٢ / ١٥٧) : وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف «ما» ل- «ليت» ولا ل- «لعل» بل يجب إعمالها فتقول : «ليتما زيدا قائم ، ولعلما بكرا قادم».

٢- أى : فى «لعل».

٣- وإليه ذهب الزجاج أيضا وابن أبى الربيع ، وذلك لقربهما من «ليت» لأن الكلام معهما صار غير خبر ، ويتعين الإلغاء فى «أن» ، وإن ، ولكن ، وعزى هذا رأى للأخفش ، ووجه باشتراك الثلاثة الأول فى تغيير الجمله الابتدائيه بخلاف الآخر ، فإنهن لا

يغيرن مع الابتداء. انظر الهمع : ١٩١ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٢٥ / ١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧.

٤- في الأصل : الواو. ساقط. انظر الألفيه : ٤٩.

وإنَّما ألحقت «أَنَّ ، ولكنَّ» بـ «إِنَّ» المكسورة لأنهما لا يغيَّران (٢) معنى الابتداء ، بخلاف البوقى.

ثمَّ تمم البيت بقوله :

من دون ليت ولعلَّ وكأن

ولو استغنى عن ذلك لم يخلَّ بالمعنى. ولكنَّ الرفع هنا بالعطف على موضع اسم «إِنَّ» والعطف على الموضع ضعيف ، وخصوصا فى مسألتنا هذه ، لأنَّ الرفع فيها الابتداء ، وقد زال بدخول النَّاسخ.

والمحقِّقون (٣) على أنَّ رفع ذلك على أنه مبتدأ حذف خبره لدلاله خبر النَّاسخ عليه ، فهو / من عطف جملة على جملة ، والتقدير فى المثال الأول :

وعمر و قائم ، وفى الثانى : ورسوله برىء ، وفى الثالث : والخال الطَّيِّبِ الأَصْل ، أو على أنه بالعطف على ضمير الخبر المستتر (وذلك إذا كان بينهما فاصل) (٤) ، فهو من عطف مفرد على مفرد ، لكنَّه فى المثال الأول : ضعيف ، لعدم الفصل ، وفى الآخرين لا ضعف فيهما ، لوجود الفصل ، أمَّا فى المثال الثانى فبالجارَّ والمجرور ، وأمَّا فى الثالث فبالمضاف إليه.

ولم يشترط الكسائى وتلميذه الفراء استكمال الخبر (٥) .

ص: ٢٥٨

١- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وصدده : وما قصرت بي فى التَّسامى خؤوله التَّسامى : العلو والعراقه فى النسب ، ويروى : «فى المعالى». خؤوله : إما جمع خال ، أو على إرادته قولهم : «بينى وبين فلان خؤوله». والمراد : أنه حصل للشاعر السؤدد من وجهين : الأول : من قبل نفسه وهو دوام طلبه وسبقه إلى جميع الغايات التى يطلب الناس بها الشرف. والثانى : عراقه نسبه فى جهه أبيه وأمه. والشاهد فى قوله : «والخال» بالرفع عطفًا على محل اسم «ولكن» وذلك حملا على «إِنَّ» حيث أنها استكملت خبرها. قال العينى : «ومذهب المحققين فى نحو ذلك أن يكون مرفوعا بالابتداء ، محذوف الخبر». - وسيذكره المؤلف - . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣١٦ ، الهمع (رقم) : ١٦٧٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ٢٨٧ ، أوضح المسالك : ٦٣.

٢- فى الأصل : لأنها لا تغيّر. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٨.

٣- فى الأصل : والمحقون. انظر التصريح : ١ / ٢٢٧.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٢٧.

٥- تمسكا بنحو قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ) فعطف (الصَّابِئُونَ) بالرفع على محل (الَّذِينَ آمَنُوا) قبل استكمال الخبر وهو «من آمن بالله واليوم الآخر» ، وقول الشاعر : فمن يك أمسى فى المدينة رحله فأنى وقيار بها لغريب فعطف «قيار» بالرفع على محل ياء المتكلم ، قبل استكمال الخبر ، وهو «لغريب». وهذا مذهب الكوفيين ، ثم إنهم اختلفوا بعد ذلك.

فذهب الكسائي إلى جوازه في كل حال سواء كان يظهر فيه عمل «إنّ» أو لم يظهر وذلك نحو قولك : «إنّ زيدا وعمرو قائمان»
و «إنّك وبكر منطلقان». وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل «إنّ». انظر التصريح على التوضيح : ١ /
٢٢٨ ، الإنصاف (مسألة : ٢٣) : ١ / ١٨٥ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٨٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥١٢ ، شرح المرادى : ١ /
٣٤٧ - ٣٤٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٩ ، حاشية الخضرى : ١ / ١٣٧ ، الهمع : ٥ / ٢٩١.

والفراء وحده (١): كون العامل «إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ»، بل أجازته في سائرهما (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وَحَفَّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ

وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ

وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ

مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مَعْتَمِدًا

يعنى : أَنَّ «إِنَّ» المكسوره إذا خَفَّفَتْ قَلَّ عملها ، وذلك لزوال اختصاصها ، نحو قوله عز وجل : (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيَّهُمْ) (٣) [هود : ١١١] ، وفهم منه أَنَّ .

ص : ٢٥٩

١- أى : ولم يشترط الفراء وحده.

٢- تمسكا بنحو قول الشاعر : يا ليتنى وأنت يا لميس فى بلد ليس به أنيس انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٤٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٨٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥١٢ ، الهمع : ٥ / ٢٩٢ .

٣- هذا مذهب البصريين ، قال سيبويه : «وحدثنا من ثثق به أنه سمع من العرب من يقول : إِنَّ عمرا لمنطلق». انتهى. وذهب الكوفيون إلى أَنَّ المشدده لا تخفف أصلا ، و «أَنَّ» المخففه إِنَّمَا هى حرف ثنائى الوضع وهى النافيه ، فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها ، واللام بعدها للإيجاب بمعنى «إِلَّا» ويجيزون دخولها على الفعل الناسخ وغيره. وذهب الكسائى إلى أَنَّها إن دخلت على الاسم كانت مخففه من المشدده عامله - كما قال البصريون - وإن دخلت على الفعل كانت للنفى واللام بمعنى «إِلَّا» - كما قال الكوفيون - . وذهب الفراء إلى أَنَّ «إِنَّ» المخففه بمنزله «قد» إلا أَنَّ «قد» تختص بالأفعال و «إِنَّ» تدخل عليها وعلى الأسماء. قال السيوطى : وكل ذلك لا دليل عليه ، ومردود بسماع الإعمال ، نحو (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيَّهُمْ ، إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) قرئاً بالنصب ، وسمع «إِنَّ عمرا لمنطلق». انتهى. انظر الهمع : ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ ، الكتاب : ١ / ٢٨٣ ، الإنصاف (مسألة : ٢٤) : ١ / ١٩٥ ، الجنى الدانى : ٢٠٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥١ ، مغنى اللبيب : ٣٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥٠٥ - ٥٠٦ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٩ ، ١٥٠ .

إهمالها هو الكثير كقوله تعالى: (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) [الطارق: ٤].

وقوله :

وتلزم اللام إذا ما تهمل

يعنى : أنّها إذا خففت لزم خبرها اللام ، وإنّما لزم للفرق بينها وبين «إن» النافية ، و «أل» فى «اللام» للعهد ، وهى التى تصحب / «إن» المشدده المتقدم ذكرها (١) ، وفهم منه أنّها ليست غيرها خلافا للفارسيّ (٢).

وقوله :

وربّما استغنى عنها ...

... البيت

يعنى : أنه قد يستغنى عن اللام بعد «إن» المحفّفه إذا أمن اللبس بينها (٣) وبين النافية بقريته ، إمّا لفظيه ، بأن يكون الخبر منفيا نحو «إن زيدا لن يقوم» ، فيجب حينئذ ترك اللام ، كما قاله فى المغنى (٤) ، أو معنويّه بأن يعتمد

ص: ٢٦٠

-
- ١- وهى لام الابتداء التى كانت مع المشدده لزم للفرق بين «إن» التى هى لتأكيد النسبه وبين «إن» النافية ، وهو مذهب سيبويه والأخفشين الأوسط والصغير ، وأكثر نحاه بغداد ، وهو اختيار ابن الأخرى ، وابن عصفور ، وابن مالك. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٩ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٨ ، الهمع : ٢ / ١٨١ .
 - ٢- وابن أبى العافيه ، والشلوبين ، وابن أبى الربيع ، وابن برهان - أيضا - القائلين بأنّها غير لام الابتداء التى تجامع المشدده ، بل هى لام أخرى اجتلبت للفرق ، لأنّ تلك منويه التأخير من تقديم وهذه بخلافها ، إذ تدخل فى الجملة الفعلية بخلاف تلك ، ولأنّ هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك ، لا يقال : «إنّك قتلت لمسلما» ، ولأنّها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك. وقيل : إن دخلت على الجملة الاسمية كانت لام الابتداء لزم للفرق أو على الفعلية كانت غيرها فارقه. انظر فى ذلك المسائل المشكله للفارسيّ (البغداديات) : ١٧٦ - ١٧٧ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٦٩ ، الهمع : ٢ / ١٨١ ، شرح المكودى : ١ / ١٠٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٢ ، مغنى اللبيب : ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٨٨ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٠٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٩ .
 - ٣- فى الأصل : بينهما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٨ .
 - ٤- ومنه قول الشاعر : إن الحق لا يخفى على ذى بصيره وإن هو لم يعدم خلاف معاند انظر مغنى اللبيب : ٣٠٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ .

النَّاطِقُ بِهَا عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِ الطَّرْمَاحِ (١) - بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ - :

٥٩ - أَنَا ابْنُ أَبِيهِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ *** وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمُعَادِنِ (٢)

فَإِنَّ صَدْرَ الْبَيْتِ لِلْإِثْبَاتِ وَالْمَدْحِ ، فَعَلِمَ أَنَّ «إِنْ» فِي عَجْزِهِ لَيْسَتْ لِلنَّفْيِ ، لِثَلَايِتِنَاقِضِ صَدْرِ الْبَيْتِ وَعَجْزِهِ ، فَلَمْ يَحْتَجِ إِلَى اللَّامِ الْفَارِقَةِ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفعل إن لم يك ناسخا فلا

تلفيه غالبا إن ذى موصلا

يعنى : أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ «إِنْ» الْمَخْفَفَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْغَالِبِ ، وَشَرَطَ النَّاسِخَ : كَوْنَهُ غَيْرَ نَافٍ ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ «لَيْسَ» ، وَغَيْرَ (٣) مَنْفِيٍّ ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ «زَالٌ» وَأَخْوَاتُهَا ، وَ«مَا كَانَ» ، وَغَيْرِ صَلِّهِ ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ : «مَا دَامَ» .

وَكَثُرَ كَوْنُهُ مُضَارِعًا (نَاسِخًا) (٤) ، نَحْوَ (وَ) (٥) إِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا

ص: ٢٦١

١- هو الطرمّاح بن حكيم بن الحكم بن نفر بن قيس بن جحد الطائي ، أبو نفر ، أبو ضبيعه ، شاعر إسلامي فحل ، ولد في الشام ونشأ فيها ، وانتقل إلى الكوفة فكان معلما فيها ، واعتقد مذهب الشراه من الأزارقه وكان معاصرا للكميت صديقا له ، لا يكادان يفترقان ، توفي في حدود سنة ١٢٥ هـ ، من آثاره ديوان صغير. انظر جمهره الأنساب : ٣٧٨ ، كشف الظنون : ٧٩٨ ، الخزانة : ٨ / ٧٤ ، الأعلام : ٣ / ٢٢٥ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٤٠ .

٢- من الطويل للطرمّاح بن حكيم من قصيده له في ديوانه (١٧٣) ، وبعده : ذوى المآثرات الأوليات واللهمي قديما وأكفاء العدو المزابين ويروى : «ونحن أباه» بدل «أنا ابن أباه». أباه : جمع آب ، من أبي : إذا امتنع. الضميم : الظلم. مالك الأول : اسم أبي القبيله ، ومالك الثاني : منقول منه اسم القبيله ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن ، بتأنيث الفعل ، وصرفه للضرورة. كرام المعادن : أى كرام الأصول. والشاهد في قوله : «وإن مالك كانت» حيث ترك فيه اللام الفارقة ، والتقدير : وإن مالك لكانت ، لأنها لا تلبس هنا ب- «إن» النافية لظهور المعنى المراد بسبب وجود القرينه المعنويه ، وهو كون المقام مقام مدح وإثبات لا نفي. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٧٦ ، الهمع (رقم) : ٥٣٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٨٩ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٠٨ ، شواهد الجرجاوى : ٧٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٨ ، شرح ابن الناظم : ١٧٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٢ ، شرح دحلان : ٥٨ ، شواهد العدوى : ٧٧ ، البهجه المرضيه : ٥٨ ، الجنى الدانى : ١٣٤ ، المطالع السعيده : ٢٣٠ ، تذكره النحاه : ٤٣ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٥١ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٠ .

٣- فى الأصل : وغيره. انظر التصريح : ١ / ٢٣١ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٣١ .

٥- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التوضيح : ١ / ٢٣١.

[القلم : ٥١] ، (وَإِنْ نَظُنُّكَ / لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) [الشعراء : ١٨٦] ، وأكثر منه كونه ماضيا ناسخا ، نحو (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) [البقره : ١٤٣] ، (إِنْ كِدْتَ لِتَزِدِينَ) [الصفات : ٥٦] ، (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) [الأعراف : ١٠٢].

وفهم من قوله : «غالبا» أنه قد يكون غير ناسخ ، كقول عاتكة (١) :

٢- شلت يمينك إن قتلت لمسلما***... (٢)

ولا يقاس عليه ، خلافا للأخفش (٣)

ص: ٢٦٢

١- هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدويه ، شاعره صحابيه حسناء ، ذات خلق بارع ، من المهاجرات إلى المدينه ، تزوجها عبد الله بن أبي بكر الصديق ، ومات فرثته ، وتزوجها عمر بن الخطاب - وهو ابن عمها - فاستشهد فرثته ، فتزوجها الزبير بن العوام فقتل فرثته ، وخطبها على بن أبي طالب ، فأرسلت إليه : إني لأضن بك عن القتل ، وبقيت أيما إلى أن توفيت. انظر ترجمتها في الإصابه (كتاب النساء) ترجمه رقم : ٦٩٥ ، الخزانة : ١٠ / ٣٧٩ ، الأعلام : ٣ / ٢٤٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٧٨ .

٢- من الكامل لعاتكة من قصيده لها ترثي بها زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتخطب قاتله وهو عمرو بن جرموز ، وعجزه : وجبت عليك عقوبه المتعمد ويروى : «بالله ربك» بدل «شلت يمينك» ، ويروى أيضا : «هبلتك أمك» ، و «تالله ربك» ، بدل «شلت يمينك». ويروى : «لفارسا» بدل «لمسلما». ويروى «كتبت» ، و «حلت» بدل «وجبت». الشلل : بطلان الحركه . والشاهد في قولها : «إن قتلت لمسلما» حيث ولى «أن» المخففه فعل غير ناسخ للابتداء ، وهو نادر ولا يقاس عليه خلافا للأخفش والكوفيين ، والكثير أن يليها فعل ناسخ له ، نحو قوله : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً). انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٧٨ ، أبيات المغنى : ١ / ٨٩ ، ١١٦ ، شواهد المغنى : ١ / ٨٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١٩ ، التوطئه : ٢٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٩ ، الخزانة : ١٠ / ٣٧٣ ، شواهد الجرجاوى : ٧٧ ، الإنصاف : ٦٤١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢١ ، شرح ابن الناظم : ١٨٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٣ ، الهمع (رقم) : ٥٣٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٩٠ ، معانى الأخفش : ٢ / ٤١٩ ، الجنى الدانى : ٢٠٨ ، الإرشاد للكيشي : ١٣٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٨ ، المحتسب : ٢ / ٢٥٥ ، المقرب : ١ / ١١٢ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٨٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٠٩ ، البهجه المرضيه : ٥٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥٠٤ ، شرح دحلان : ٥٩ ، كاشف الخصاصه : ٨١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٦٣ ، التبصره والتذكره : ١ / ٤٥٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٠ .

٣- فإنه أجاز القياس عليه ، فأجاز «إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت» ، ووافق ابن مالك فى التسهيل ، فقال : «ويقاس على نحو «إن قتلت لمسلما» ، وفاقا للكوفيين والأخفش». انتهى. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٠ ، التسهيل : ٦٥ ، معانى الأخفش : ٢ / ٤١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٩ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ ، مغنى اللبيب : ٣٧ ، الجنى الدانى : ٢٠٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٩٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٠٩ .

والكوفيين (١)، ومحلّ الخلاف : ما إذا كان ماضيا غير ناسخ.

وأما إذا كان لا ماضيا ، ولا ناسخا ، كقولهم : «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» (٢) فلا قياس عليه اتفاقا (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تخفّف أنّ فاسمها استكن

والخبر اجعل جمله من بعد أن

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا

ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقدر أو نفي أو

تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

يعنى : أنّ «أنّ» المفتوحة إذا خفّفت لم تهمل كما أهملت «إنّ» ، بل يستكنّ فيها اسمها ، وفهم عدم إهمالها من قوله : «فاسمها» ، فإنّه لا يطلق عليه اسمها إلّا وهى عامله فيه.

وتجوز فى قوله : «استكن» ، وإنّما هو محذوف ، إذ لا يستكنّ الضمير إلّا فى الفعل أو ما جرى مجراه.

ص: ٢٦٣

١- هذا يوهم أنهم يجيزون تخفيف «إن» المكسورة ويدخلونها على نحو «قام وقعد» ، وذلك مخالف لقاعدتهم ، فإنهم لا يجيزون تخفيف «إن» المكسورة ، ويحملون ما ورد من ذلك على أن «إن» نافية بمنزلة «ما» واللام إيجابيه بمنزلة «إلا» كما تقدم. ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا إلى موافقتهم له صوره ، لقياسهم أيضا على «إن قتلت لمسلما» ، وإن كان قياسهم عليه على وجه أن «إن» نافية ، واللام بمعنى «إلا» ، وقياس الأخفش عليه على وجه أن «إن» مخففة واللام لام الابتداء. أو يكون النقل عنهم مختلف ، حيث نقل عن بعضهم أن الكوفيين يجوزون تخفيف «إن». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٩ ، مغنى اللبيب : ٣٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٨ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٢ ، حاشية الصبان : ١ / ٢٩٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥١ ، حاشية يس : ١ / ٢٣٢.

٢- حكاها الكوفيون ، ويروى : «إن تزينك لنفسك ، وإن تشينك لهيه» ، ويروى : «إن تشينك لنفسك ، وإن تزينك لهيه». و «يزينك» بفتح الياء ، وكذا «يشين» وهما مرفوعان بضم النون ، و «إن» فيه مخففة من الثقيلة ، واللام لام الابتداء ، و «نفسك» فاعل يزينك. والمعنى : أن الإنسان لا يزينه إلا نفسه بفعل الطاعات ، ولا يشينه إلا هى بفعل المعاصى. والشاهد فى «يزينك» حيث ولى «إن» وهو فعل مضارع غير ناسخ ، وهو أندر مما قبله. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٠٤ ، التصريح على

التوضيح : ٢٣٢ / ١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٥٩ ، شرح ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٣٩ ، الهمع : ٢ / ١٨٣ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٠ ، شرح ابن الناظم : ١٨٠ ، كاشف الخصاصه : ٨١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٧٦ .

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٢ .

وقوله :

والخبر اجعل جمله من بعد أن

يعنى : أن خبر «أن» بعد ذلك الاسم المستكن لا- يكون إلا جملة / ، فشمّل الجملة الاسميه والفعليه ، وفهم منه : أنه لا يكون مفردا.

وقوله :

وإن يكن فعلا ...

... إلى آخر مقاله

يشير إلى أن الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدرًا بفعل غير دعاء متصرف ، فالأحسن أن يفصل بينه وبين «أن» ب- «قد» ، أو بأداه نفى ، أو بالسّين (١) ، أو بسوف ، وإليها أشار بقوله : «أو تنفيس أو لو».

أما «قد» فيفصل بها بينها وبين الماضى ، كقوله تعالى : (وَنَعَلَمَ) (٢) أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا (٣) [المائدة : ١١٣].

وأما النّفى فيكون ب- «لا» ، و «لن» ، ويفصل بهما بين «أن» والمضارع ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا) (٤) يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ [طه : ٨٩] ، (أيحسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه) [القيامة : ٣].

وأما السّين وسوف فيفصل بهما بينهما وبين المضارع ، كقوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) [المزمل : ٢٠] ، ومثله قولك : «علمت (أن) (٥) سوف يقدم زيد».

وأما «لو» فيفصل بها بين «أن» والماضى ، كقوله تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا) [الجن : ١٦]. وقوله : «وقليل ذكر لو» أى (٦) : قليل من يذكرها من النّحويين ، لأنّ الفصل بها قليل.

وفهم من قوله : «فالأحسن» أنه يجوز أن يأتى بغير فصل ، كقوله :

ص : ٢٦٤

١- السّين عند البصريين أصل برأسه ، وذهب الكوفيون إلى أن أصلها «سوف» حذفت منها الواو والفاء تخفيفا لكثرة الاستعمال واختاره ابن مالك. انظر الإنصاف (مسألة ٩٢) : ٢ / ٦٤٦ ، الجنى الدانى : ٥٩ - ٦٠ ، مغنى اللبيب : ١٨٤.

٢- فى الأصل : وتعلم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩.

٣- فى الأصل : صدقنا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٩.

٤- فى الأصل : أن. انظر شرح المكودى : ١ / ١٠٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٠.

٦- فى الأصل : أ. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٠.

والقياس : «علموا أن سيؤملون».

وفهم من سكوته عن الجملة الاسميّة : أنّه لا يفصل بينها وبين «أن» ، كقوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ / رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس : ١٠].

وفهم من اشتراطه في الفعل الشّروط المذكوره : أنّه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء ، كقوله عزوجل : (وَ) (٣) الخامسة أنّ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا [النور : ٩] (٤) ، أو غير متصرّف ، كقوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) [النجم : ٣٩].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وخففت كأنّ أيضا فنوى

منصوبها وثابتا أيضا روى

يعنى : أنّ «كأنّ» تخفّف أيضا ولا تهمل ، وفهم عدم إهمالها من قوله : «فنوى منصوبها» ، فهي إذن كـ «أن» المفتوحه المخفّفه ، إلّا أنّ اسم «كأنّ» قد يكون منويًا ، وقد يكون ثابتا ، وفهم ذلك من قوله : «وثابتا أيضا روى» ، وفهم أيضا من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة - كما ذكر في («أن») (٥) -

ص: ٢٦٥

١- في الأصل : سيؤملون. انظر المصادر المتقدمه.

٢- من الخفيف ولم أعثر على قائله ، وعجزه : قبل أن يسألوا بأعظم سؤال يؤملون : يرجون. جاد : تكرم. والسؤال : بمعنى المسؤول ، كما في قوله تعالى : (قَدْ أُوتِيَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى) أى : مسؤولك. والشاهد في قوله : «أن يؤملون» حيث وقع خبر «أن» المخفّفه من الثقيله جملة فعليه فعلها غير متصرف وليس بدعاء ، ولم يفصل بينهما فاصل وهو قليل ، والكثير والقياس أن يأتي بالفاصل ، ويقول : «سيؤملون». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٣ ، شواهد الجرجاوى : ٧٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٠ ، المطالع السعيده : ٢٣٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥٠٠ ، الجامع الصغير : ٦٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٩ ، شواهد العدوى : ١ / ٧٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٩٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٢٩٤ ، الهمع : ١ / ١٤٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٦ ، البهجه المرضيه : ٥٩ ، شرح دحلان : ٥٩.

٣- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٠.

٤- وذلك بتخفيف النون من «أن» ، وكسر الضاد وفتح الباء من «غضب» ورفع لفظ الجلاله على الفاعليه ، ورفع «الخامسه» على الابتداء - فى قراءه نافع. انظر حجه القراءات : ٤٩٦ ، النشر : ٢ / ٣٣٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٢٢ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٣١٧ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ١٩٣ ، إملاء ما منّ به الرحمن : ٢ / ١٥٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٠.

أَنَّ خبرها يكون جملة ، ويكون مفردا لكن إن كان جملة اسميه لم تحتج لفاصل ، وإن كانت فعلية فصلت ب- «لم» (١) ، أو «قد».

مثال ما إذا كانت الجملة اسميه ، ولم تحتج إلى فاصل - قوله :

٦٢ - ...***كأنّ ثدياه حقان (٢)

ف «ثدياه حقان» مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر «كأن» (٣) ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، أى : كأنه.

ومثال ما إذا كانت فعلية ، وفصلت ب- «لم» - قوله : (كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ) [يونس : ٢٤] ، أو «قد» قوله :

ص : ٢٦٦

١- فى الأصل : الباء. ساقط. انظر التصريح : ١ / ٢٣٥.

٢- من الهزج ، من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، وصدرة : وصدرة مشرق النحر ويروى صدرة بعده روايات هى : وصدرة مشرق اللون ونحر مشرق اللون ووجه مشرق اللون ووجه مشرق النحر وعلى روايه «ووجه» يكون فى قوله : «كان ثدياه» مضاف محذوف ، أى : كأن ثديى صاحبه ، قال العينى : قد قدرنا المضاف فى روايه «ووجه» فلا محذور حينئذ ، ولكن الأولى روايه «نحر أو صدر». انتهى. ويروى : «ثدييه» بدل «ثدياه» على الأعمال فى الاسم الظاهر. النحر : موضع القلايده من الصدر. المشرق : المضىء. حقان : تثنيه حقه ، وهى وعاء من خشب ، وتشبيهه الثديين بالحقين فى الاستداره والصغر. والاستشهاد بالبيت على أن «كأن» المخففه إذا كان خبرها جملة اسميه لم تحتج إلى فاصل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٠٥ ، الكتاب : ١ / ٢٨١ ، اللسان (أنن) ، شواهد الأعلام : ١ / ٢٨١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٨٢ ، المنصف : ٣ / ١٢٨ ، الإنصاف : ١٩٧ ، شذور الذهب : ٢٨٥ ، شرح ابن الناظم : ١٨٤ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٩٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٧ ، الهمع (رقم) : ٥٣٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤١ ، شواهد الجرجاوى : ٨٠ ، الجنى الدانى : ٥٧٥ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٩٧ ، معانى الأخفش : ٢ / ٣٤١ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٣٧ ، ٢ / ٣ ، التوطئه : ٢٣٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٩٣ ، الخزانة : ١٠ ، ٣٩٨ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٥٤ ، الإفصاح للفارقى : ٣٤٧ ، الأصول : ١ / ٢٤٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ٤٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٤.

٣- فى الأصل : كاد. انظر التصريح : ١ / ٢٣٤.

ومثاله مفردا :

ص: ٢٦٧

١- من الخفيف ، ولم أعثر على قائله ، وتمامه : لا- يهولنك اصطلاء لظى الحرب ، فمحدورها كأن قد ألما لا يهولنك : لا يفزعنك. قوله : «اصطلاء» من أصلاه بالنار : أدخله إياها وأثواه فيها (اللسان - صلا). لظى الحرب : نارها. ومحدور الحرب : الذى يتحرز منه ، وقد يكون المحدور الفزع بعينه. ألم : نزل. والمعنى : أنه يشجعه ويصبره على الثبات فى الحرب والدخول فيها ، ويقول له : لا تفزع من دخول نار الحرب فإن الذى كنت تخافه وتحذره قد وقع ، فلا فائده فى التحرز والامتناع. والشاهد فى قوله : «كأن قد ألما» ، وذلك أنه لما حذف اسم «كأن» ، وكان خبرها جملة فعلية فصلت بكلمه «قد». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٠٦ ، شذور الذهب : ٢٨٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٩٤ ، أوضح المسالك : ٦٧ ، الجامع الصغير : ٦٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٤٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٤ .

٢- من الطويل ، اختلف فى نسبه لقائله ، فنسب فى اللسان (قسم) لباعث (وقيل : باغت) ابن صريم اليشكرى ، وقال : «ويقال : هو كعب بن أرقم اليشكرى ، قاله فى امرأته وهو الصحيح». ونسب فى الإنصاف لزيد بن أرقم ، ونسب فى الأصمعيات لعلاء بن أرقم اليشكرى ، وقيل : هو لراشد بن شهاب اليشكرى ، وقيل : هو لابن أصرم اليشكرى وصدرة : ويوما توافينا بوجه مقسيم ويروى : «تلاقينا» بدل «توافينا» ، ويروى : «ناصر» بدل «وارق». والناصر : الحسن. توافينا : تأتينا. مقسم : أى محسن جميل. تعطو : تتناول. قال العينى : «وكانه ضمنه معنى «تميل» أى : تميل فى مرعاها إلى كذا ، فلذلك عداه ب- «إلى». انتهى. ووارق السلم : شجر له شوكة تحبه الظباء ، فإذا رأته أسرعت إليه بوجه حسن. والمعنى : ربّ يوم تأتينا فيه تلك المرأة بوجه حسن كظييه تأتى إلى هذه الشجرة وتتناول من أوراقها. والشاهد فى قوله : «كأن ظييه» حيث خفف «كأن» وحذف اسمها ، وجاء خبرها مفردا. انظر الكتاب : ١ / ٢٨١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٠١ ، ٣٨٤ ، شواهد الأعلام : ١ / ٢٨١ ، الإنصاف : ٢٠٢ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٢٩٣ ، ٣ / ٢٨٦ ، شرح ابن الناظم : ١٨٣ ، الهمع (رقم) : ٥٤٠ ، الدرر اللامع : ٢ / ١٢ ، ١٢١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٥٨ ، ٤ / ١٨١ ، جواهر الأدب : ٢٤٠ ، الجنى الدانى : ٥٧٦ ، أبيات المغنى : ١ / ١٥٨ ، ٥ / ١٩٧ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٨٢ ، ٨٣ ، المقرب : ١ / ١١١ ، ٢ / ٢٠٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٩٦ ، التوطئه : ٢٣٨ ، شواهد ابن النحاس : ٦٠ ، ١٩٨ ، المنصف : ٣ / ١٢٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٤١ ، شذور الذهب : ٢٨٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٠ ، البهجة المرضيه : ٥٩ ، كاشف الخصاصه : ٨٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٥٥ ، الأصول : ١ / ٢٤٥ ، نتائج الفكر : ٢٥٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٤ .

وفهم من اقتصاره على «إِنَّ وَأَنَّ، وكَأَنَّ»: أن باقيها لا يكون فيها هذا الحكم.

أما «ليت ، ولعلّ» ، فلا يخفّفان (١).

وأما «لكن» فتهمل (٢) وجوبا ، نحو (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) (٣) [الأنفال : ١٧] ، وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياسا (٤).

ص: ٢٤٨

١- وقال الفارسي : تخفف «لعل» ، وتعمل في ضمير الشأن محذوفا. انظر المسائل البصريه : ١ / ٥٥٢ ، الهمع : ٢ / ١٨٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٥.

٢- في الأصل : تهمل.

٣- وذلك بتخفيف النون من «لكن» ورفع لفظ الجلاله «الله» ، على قراءه حمزه والكسائي وابن عامر وخلف. وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب لفظ الجلاله. انظر حجه القراءات : ٣٠٩ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢١٩ ، المبسوط في القراءات العشر : ١٣٤ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٣٦.

٤- وردّ بأنه غير مسموع. وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٠ ، مغنى اللبيب : ٣٨٥ ، الجنى الدانى : ٥٠٨٦ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٩٤ ، الهمع : ٢ / ١٨٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٦٠ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٨١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٤١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥١.

ثم قال رحمه الله تعالى : عمل إنَّ اجعل للا في نكره

مفردة جاءتك أو مكرره

يعنى : «لا» التي لنفي الجنس تعمل عمل «إنَّ» تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، نحو «لا غلام سفر حاضر» (١) ، وإنما عملت عمل «إنَّ» في الإيجاب ، إذ «إنَّ» توكيد للإيجاب ، و «لا» توكيد للنفي ، ولما كان عملها بالحمل على «إنَّ» ضعفت فلم تعمل إلا في نكره ، ولذلك قال : «في نكره».

وقوله : «مفردة جاءتك» مثاله ما تقدم ، «أو مكرره» نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله» ، إلا أنَّ عمل المفردة واجب ، وعمل المكرره (٢) جائز ، وسيأتى.

ولا- تعمل إلا بشرط أن تكون نافية لا زائده ، وأن يكون المنفى فيها الجنس بأسره ، وأن يكون نفيه نصًا ، وأن لا يدخل عليها جارٌّ ، وأن يكون اسمها نكره متصله بها ، وأن يكون خبرها أيضا نكره.

فإن كانت غير نافية لم تعمل في الأسماء شيئا ، وشذَّ أعمال «لا» (٣) الزائده في قول الفرزدق :

ص: ٢٦٩

١- هذا مذهب الأخفش والأكثرين. وذهب سيبويه إلى أنه خبر ابتداء ، لأنَّ «لا» مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ ، ولم تعمل فيه «لا» شيئا. قال ابن عصفور : وهو الصحيح. انظر الكتاب : ١ / ٣٤٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٧٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٣ ، مغنى اللبيب : ٣١٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦ ، شرح الرضى : ١ / ١١١ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٦٥.

٢- فى الأصل : والمكرره. انظر شرح المكودى : ١ / ١١١.

٣- فى الأصل : إلا. انظر التصريح : ١ / ٢٣٧.

عمرا

ولو كانت لنفى الوحده عملت عمل «ليس» ، نحو «لا رجل قائما ، بل رجلان» ، وكذا إن أريد بها نفى (٣) الجنس لا على سبيل التّنصيص ، بل على سبيل الظهور نحو «لا رجل قائما» ، ويمتنع أن يقال بعده : «بل رجلان».

وإن دخل (عليها) (٤) الخافض خفض التّكره نحو «جئت بلا زاد» ، وشذّ «جئت بلا شيء» بالفتح (٥).

وإن كان الاسم معرفه أو منفصلا منها أهملت (٦) خلافا لأبي عثمان ، فإنّه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ، ولكنّه لا يبنى (٧) ، ووجب عند غير المبرّد وابن

ص: ٢٧٠

١- فى الأصل : ذو. انظر التصريح : ٢٣٧ / ١.

٢- من البسيط للفرزدق فى ديوانه (٢٨٣) من قصيده له يهجو بها عمر بن هبيره الفزارى ، وكان أميرا إذ ذاك ، ثم حبس ، فمدحه فى الحبس ، فقال : ما رأيت أشرف من الفرزدق هجانى أميرا ومدحنى أسيرا ، وقبله (وهو أول القصيده) : يا أيّها التّابح العاوى لشقوته إليك أخبرك عمّا تجهل الخبرا ويروى : «إذن لزار» بدل «إذن للام» ، ويروى : «إلى لامت» و «إلى لام» بدل «إذن للام». غطفان : اسم قبيله ، وصرفها للضرورة. اللوم : العزل. الحسب : ما يعد من المآثر ، وقال الأزهري : الحسب الشرف الثابت له ولآبائه. عمرا : أراد به عمر بن هبيره. والمعنى : لو كانت غطفان غير مسيئه إلى لعذل أشرفها عمر بن هبيره فى تعرضه لى ، ومنعوه عنى. والشاهد فى قوله : «لا ذنوب لها» فإنّ «لا» ههنا زائده ، وعملت عمل غير الزائده شذوذا ، ف- «ذنوب» اسمها ، و «لها» خبرها ، وأصل الكلام : لو لم تكن غطفان لها ذنوب ، وجمله «لها ذنوب» من الخبر المقدم والمبتدأ فى محل نصب حال. انظر التصريح على التوضيح : ٢٣٧ / ١ ، الشواهد الكبرى : ٣٢٢ / ٢ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢ ، الخزانة : ٣٠ / ٤ ، الخصائص : ٢ / ٨٧ ، الهمع (رقم) : ٥٦٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٧ ، أوضح المسالك : ٦٧ ، شرح اللامحه لابن هشام : ٥٨ / ٢ ، شرح الرضى : ١ / ٢٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٦٨.

٣- فى الأصل : نفس. انظر التصريح : ٢٣٧ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢٣٧ / ١.

٥- على الأعمال والتركيب. ووجهه أنّ الجار دخل بعد التركيب نحو «لا- خمسّه عشر» ، وليس حرف الجر معلقا ، بل «لا» وما ركب معها فى موضع جر ، لأنّهما جريا مجرى الاسم الواحد. قاله ابن جنى ، وقال فى موضع آخر : إن «لا» نصبت «شئ» ولا خبر لها لأنّها صارت فضله ، نقله عن أبى على وأقره. انظر التصريح على التوضيح : ٢٣٧ / ١.

٦- فى الأصل : أعملت. انظر التصريح : ٢٣٧ / ١.

٧- وإليه ذهب الرماني أيضا. وخلافا للكسائي ، حيث أنّه أجاز إعمالها فى العلم المفرد مع البناء ، نحو «لا زيد» ، والمضاف لكنيه نحو «لا أبا محمد» ، أو «الله» ، أو الرحمن ، أو العزيز» ، نحو «لا عبد الله» ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز» ، وهو مذهب الكوفيين. ووافق الفراء فى «لا- عبد الله» ، قال : لأنّه حرف مستعمل ، يقال لكل أحد «عبد الله» ، وخالفه فى - الأخيرين ، لأنّ

الاستعمال لم يلزم فيهما ، كما لزم «عبد الله» والكسائي : قاسهما عليه. وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو «لا هو» و«لا هي» و«لا هذين لك» ، ولا هاتين لك». وكل ذلك خطأ عند البصريين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٦ ، الهمع : ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٠ - ١٧١.

كيسان تكررهما في الصورتين ، نحو «لا زيد في الدار ولا عمرو» ، ونحو (لا فيها غولٌ ، ولا هم عنها يُنزفون) (١) [الصفات : ٤٧].

ثم قال رحمه الله تعالى :

فانصب بها مضافا أو مضارعه

وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

ووكب المفرد (٢) فاتحا كلا

حول ولا قوه والثان اجعلا

مرفوعا أو منصوبا أو مركبا

وإن رفعت أولا لا تنصبا

النكرة التي تعمل فيها «لا» على ثلاثه أقسام : مضافه ، ومشبَّهه بالمضاف ، ومفرده ، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله :

فانصب بها مضافا أو مضارعه

يعنى : أنها تنصب المضاف والمشبَّه بالمضاف ، فهما معربان اتفاقا (٣) ، والمراد بالمشبَّه / بالمضاف : ما اتصل به شيء من تمام معناه.

فمثال المضاف : «لا غلام رجل في الدار» ، ومثال المشبَّه به : «لا طالعا جبلا عندك» ، و «لا مارا بزيدا في الدار» ، و «لا حسنا وجهه».

ص: ٢٧١

١- أما في المعرفه فجبوا لما فاتها من نفى الجنس ، وأما في الانفصال فتنبئها بال تكرير على كونها لنفى الجنس ، لأن نفى الجنس تكرر للنفى في الحقيقه. وأما المبرد وابن كيسان فإنهما أجازا عدم التكرار في الموضوعين ، كقوله : بكت أسفا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها وقوله : لا أنت شائيه من شأننا شاني وذلك عند الجمهور ضروره. انظر المقتضب : ٣٥٩ / ٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، الكتاب : ٢ / ٢٩٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٧ ، جواهر الأدب : ٢٩١ ، شرح الرضى : ١ / ٢٥٨ ، الهمع : ٢ / ٢٠٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٦٩ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٠٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٢ .

٢- في الأصل : بالمفرد. انظر الألفيه : ٥١ .

٣- نحو «لا- غلام سفر حاضر» ، و «لا طالبا علما ممقوت». وجوز البغداديون في الشبيه بالمضاف ترك تنوينه حملا له في هذا على المضاف ، كما حمل عليه في الإعراب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٠ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٦ .

وإنما سُمِّيَ مشيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف.

وقوله :

وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

أى : بعد نصبك الاسم اذكر الخبر حال كونك رافعا له ، مثاله : «لا ظالم رجل محمود ، و (١) لا طالب علم محروم» (٢).

وفهم من قوله : «بعد ذاك» أنّ الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم.

ثمّ أشار إلى الثالث بقوله : «وركب المفرد فاتحا». المراد (بالمفرد) (٣) فى هذا الباب ما ليس بمضاف ، ولا مشبّه به ، ويبنى على الفتح سواء كان مفردا لفظا ومعنى (٤) ، نحو «لا-رجل» ، أو لفظا لا معنى نحو «لا قوم» ، أو جمع تكسير ، نحو «لا رجال» (٥) ، وإلى ذلك أشار بقوله : «فاتحا» ، أى : ركب مع اسمها فى حال كونك فاتحا له.

ويبنى على الفتح أو على الكسر (إن كان جمعا بألف وتاء مزيدتين) (٦) كقول سلامه (٧) :

ص: ٢٧٢

١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١١٢ / ١.

٢- انظر شرح المكودى : ١١٢ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر : شرح المكودى : ١١٢ / ١.

٤- فى الأصل : أو معنى. راجع التصريح : ٢٣٨ / ١.

٥- هذا مذهب البصريين. وسبب بنائه عند سيويه والجماعه تركيبه مع «لا» تركيب خمسه عشر. وقيل : لتضمنه معنى «من». وقيل : لتضمنه معنى اللام الاستغراقية. وذهب الكوفيون والزجاجى والجرمى والسيرافى والرماني إلى أن الاسم المفرد النكره المنفى ب- «لا» معرب منصوب بها ، وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء. انظر الإنصاف (مسأله : ٥٣) : ١ / ٣٦٦ ، الكتاب : ١ / ٣٤٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٢ ، الهمع : ٢ / ١٩٩ ، معنى اللبيب : ٣١٤ ، الجنى الدانى : ٣٩٠ - ٢٩١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٥٢٢ ، شرح الرضى : ١ / ٢٥٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٦.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٣٨. وذلك خلافا للمازنى وابن عصفور فى التزام فتحه. وقال ابن مالك فى التسهيل : «والفتح فى نحو «ولا لذات للشيب» أولى من الكسر». انتهى. وقيل : يجب فيه البناء على الكسر ، لأنه علامه نصبه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، التسهيل : ٦٧ ، الهمع : ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٢ - ١٤٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٤ ، شرح الرضى : ١ / ٢٥٦ ، معنى اللبيب : ٣١٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٧٢.

٧- هو سلامه بن جندل بن عبد عمرو ، من بنى كعب بن سعد التميمى ، أبو بكر ، وأبو مالك ، شاعر جاهلى من الفرسان ، من أهل الحجاز ، فى شعره حكمه وجوده ، يعد من طبقه المتلمس ، وهو من وصاف الخيل ، توفى فى حدود سنه ٢٣ ق. ه ، وله

ديوان شعر صغير. انظر ترجمته في سمط اللآلئ : ٤٩ ، ٤٥٤ ، شعراء النصرانية لشيخو : ٤٨٦ ، الخزانة : ٢٩ / ٤ ، الأعلام : ٣ / ١٠٦ ، معجم المؤلفين : ٢٣٦ / ٤ .

روى بكسر تاء «لذات» وفتحها.

ويبنى (٣) على الياء إن كان مثني أو مجموعا على حدّه (٤)، كقوله :

٦٧ - تعرّ فلا إلفين بالعيش متّعا***... (٥)

ص: ٢٧٣

- ١- فى الأصل : نجد. انظر التصريح : ١ / ١٣٨.
- ٢- من البسيط لسلامه فى ديوانه (٧) ، وقبلة : ولى حثيثا وهذا الشَّيب يطلبه لو كان يدركه ركض اليعاقب ويروى : «أودى الشَّيب» بدل «إنَّ الشَّباب» ، ويروى أيضا : «ذاك الشَّباب». قوله : «مجد عواقبه» أى : آخر الشَّباب محمود ممجد إذا حل الشَّيب ذكر الشَّباب ، فحمد الشَّباب لذمه. والشَّيب : جمع أشيب ، هو المبيض الرأس. والشاهد فى قوله : «ولا لذات» حيث يجوز فى اسم «لا» - وهو «لذات» - البناء على الفتح والكسر جميعا ، لأنّه جمع بألف وتاء ، وذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أنّ الفتح فى ذلك أشهر. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٢٦ ، الخزانة : ٤ / ٢٧ ، شذور الذهب : ٨٥ ، شواهد الفيومى : ٢٤ ، الهمع (رقم) : ٥٥٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٨ ، المفضليات : ١٢٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٣ ، شواهد الجرجاوى : ٨١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٤ ، أوضح المسالك : ٦٨ ، شواهد العدوى : ٨١ ، المطالع السعيدة : ٧٧ ، التسهيل : ٦٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ٥١.
- ٣- فى الأصل : وبنى. فإنّه قال قبل : «ويبنى على الفتح».
- ٤- وذهب المبرد إلى أنّهما معربان لأنّه لم يعهد فيهما التركيب مع شىء آخر ، بل ولم يوجد فى كلام العرب مثنى وجمع مبنيان. ونقض بأنّه قال بنائهما فى النداء ، فكذا هنا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، المقتضب : ٤ / ٣٦٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٧٢ ، شرح الأشمونى : ١ / ٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٦٥ ، الهمع : ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٢ ، مغنى اللبيب : ٣١٣ - ٣١٤.
- ٥- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : ولكن لو زاد المنون تتابع تعرّ : تسل وتصبر. إلفين : تشبيه إلف ، وهو الذى تألفه. الوزاد : جمع وارد. المنون : الموت. والشاهد فى قوله «إلفين» حيث جاء اسم ل- «لا» النافيه للجنس ، وهو مثنى ، فبنى على ما كان ينصب عليه ، وهو الياء. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٣٣ ، شذور الذهب : ٨٣ ، شواهد الفيومى : ٢٣ ، الهمع (رقم) : ٥٥٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٧ ، شرح ابن الناظم : ١٨٦ ، أوضح المسالك : ٦٨ ، الجامع الصغير : ٦٩.

وقوله :

٦٨ - يحشر الناس لا بنين ولا آآآآآآ... (١)

ثم أتى بمثال «لا» فيه مكرره فقال : «كلا حول ولا قوه» ، وقد تقدّم أنّ «لا» إذا تكررت كان عملها جائزا / (٢) لا واجبا ، ولذلك قال :

...

... والثان اجعلا

مرفوعا أو منصوبا أو مركبا

وإن رفعت أو لا تنصبا

فهذه خمسه أوجه :

الأول : فتحهما معا ، وهو المستفاد من المثال.

الثانى : فتح الأول ، ورفع الثانى ، وهو المستفاد من قوله : «والثان اجعلا مرفوعا».

الثالث : فتح الأول ، ونصب الثانى ، وهو المستفاد من قوله : «أو منصوبا».

فهذه ثلاثه أوجه فى الثانى ، مع فتح الأول.

الرابع : رفع الأول والثانى.

الخامس : رفع الأول ، وبناء الثانى على الفتح ، وهما مستفادان من قوله :

وإن رفعت أو لا تنصبا

فنهى عن نصب الثانى مع رفع الأول ، وبقي رفعه وبناءؤه على الفتح.

ووجه (٣) فتحهما : أنّهما مبنيان مع «لا» ، ووجه نصب الثانى : أنّه معطوف على موضع اسم «لا» ، ووجه رفعه : أنّه مبتدأ محذوف الخبر ، أو معطوف على «لا» مع اسمها ، لأنّهما فى موضع رفع بالابتداء ، أو على إعمال «لا» عمل

ص : ٢٧٤

- ١- من الخفيف ، ولم أعر على قائله ، وتماهه : يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلّا وقد عنتهم شؤون الحشر : الجمع ، وصار في عرف الشرع البعث من القبور. عنتهم : أهمتهم. الشؤون : جمع شأن ، وهو الخطب. والشاهد في قوله : «لا بنين» حيث جاء اسما ل- «لا» وبنى على الياء لكونه مجموعا على حد مثاه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٣٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٣٤ ، شذور الذهب : ٨٤ ، شواهد الفيومي : ٢٤ ، الهمع : ١ / ١٤٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٧ ، شرح ابن الناظم : ١٨٧ ، أوضح المسالك : ٦٨ ، الجامع الصغير : ٦٩.
- ٢- في الأصل : جائز. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٢.
- ٣- في الأصل : وجه. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٢.

«ليس» ، ووجه رفع الأوّل والثّاني : أنّهما مبتدآن ، أو أعملت «لا» عمل «ليس» ، ووجه رفع الأوّل وفتح الثّاني : (أنّ) (١) الأوّل مبتدأ ، أو اسم «لا» إنّ أعملت عمل «ليس» ، والثّاني مبنى مع «لا».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومفردا نعتا لمبنى يلى

فافتح أو انصب أو ارفع تعدل

يعنى : أنّه يجوز فى نعت اسم «لا» المبنى على الفتح ثلاثه / أوجه : فتحه ، ونصبه ، ورفعه ، وذلك بشرطين :

الأوّل : أن يكون مفردا ، وذلك مفهوم من قوله : «ومفردا».

الثّاني : أن يكون متصلا بالمنعوت ، وذلك يفهم من قوله : «يلى» ، أى : يلى المنعوت ، فتقول : «لا رجل قائم ، وقائما ، وقائم» ، فوجه الفتح تركيب الصّفه مع الموصوف ، ووجه التّصّب (الحمل) (٢) على موضع اسم «لا» ، ووجه الرّفح الحمل على موضع «لا» واسمها.

ولا فرق فى النّعت بين المشتقّ - كما مرّ - والجامد المنعوت بمشتقّ ، ومنه «لا ماء ماء باردا عندنا» ، لأنّه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف ، ك- «مررت برجل رجل عاقل» ، والقول بأنّه توكيد لفظى أو بدل - خطأ ، لأنّ «الماء» الثّاني لَمّا وصف تقيّد بقيد خرج عن كونه مرادفا للأوّل ، فلا يصحّ كونه توكيدا (له ، ولا بدلا) (٤) منه ، لعدم مساواته للأوّل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وغير ما يلى وغير المفرد

لا تبين وانصبه أو الرّفح اقصد

أشار فى هذا البيت إلى مسألتين :

الأولى : أن يكون اسم «لا» مبنيا على الفتح ، والنّعت مفردا ، إلّا أنّه مفصول بينهما.

الثّانية : أن يكون النّعت يلى المنعوت ، إلّا أنّ أحدهما غير مفرد ، أى : مضاف.

ص: ٢٧٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٣.

- ٣- فى الأصل : وجه. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٣.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٤٤.

فمثال الأول : «لا رجل في الدار» (١) ظريفا ، أو ظريف» ، ولا يجوز البناء للفصل بينهما.

ومثال الثاني : «لا غلام سفر ظريفا عندنا» ، و «لا رجل قبيحا / فعله عندنا» ، فالفتح فيه أيضا ممتنع لمكان الإضافة ولأنه يستدعي التركيب ، وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين.

ووجه (٢) النَّصْب فيهما (الحمل) (٣) على اللفظ ، لأنَّ المبنى هنا شبيه بالمعرب ، بل الإعراب أصله ، ووجه الرَّفْع حمله على موضع «لا» مع اسمها.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

والعطف إن لم تتكرر لا احكما

له بما للنت ذى الفصل انتمى

يعنى : أنه إذا عطفت على اسم «لا» المبنى ، ولم تتكرر «لا» - جاز في المعطوف ما جاز في التعت المفصول ، وهو النَّصْب والرَّفْع ، وامتنع البناء على الفتح ، لفصل العاطف ، فتقول : «لا رجل وامرأه» بالنَّصْب ، و «امرأه» بالرَّفْع.

وسكت الناظم عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على أنَّهما لا يتبعان نكره.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

وأعط لا مع همزه استفهام

ما تستحقّ دون الاستفهام

يعنى : أنَّ حكم «لا» إذا دخلت (٤) عليها همزه الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها من عمل في اللفظ نحو «ألا غلام سفر حاضر» بنصب «غلام» لا غير ، ومن تركيب نحو «ألا رجل في الدار» بفتح «رجل» لا غير ، وتكرار نحو «ألا رجوع ، وألا حباء» (٥) بالأوجه الخمسة .).

ص: ٢٧٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٣.

٢- فى الأصل : وجه. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٣.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٣.

٤- فى الأصل : ذا خلت. انظر شرح المكودي : ١ / ١١٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٤٤. والحباء : ما يجبو به الرجل صاحبه ويكرمه به ، يقال : حبا فلانا

حبوا وحبوه : أعطاه بلا جزاء ولا من ، ومنه حديث صلاه التسييح : «ألا أمنحك ألا أحيوك». انظر تهذيب اللغه للأزهري : ٥ / ٢٦٦ (حبو) ، تاج العروس : ١٠ / ٨١ (حبو) ، اللسان : ٢ / ٧٦٦ (حبا).

وفى إطلاق الناظم الاستحاق فى جميع الوجوه نظر (١)، لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة: الإنكار التوبيخى، كقوله /

٦٩ - ألا ارعواء لمن ولت شبيبته***... (٢)

وهو الغالب، والتّمنى، (كقوله) (٣):

٧٠ - ألا عمر ولى مستطاع رجوعه***... (٤)

ص: ٢٧٧

١- تبع المؤلف فى ذلك المرادى والمكودى، قال المرادى: فاعلم أنّ كلام المصنف مناقش من وجهين: أحدهما: أنه أطلق فشمّل التى للعرض. فإن قلت: فعله يقول بأنّها غير مركبة من الهمزة و«لا» فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثنى الكافية والتسهيل، فدل على أنّها عنده مركبة. والآخر: أنّ مقتضى كلامه هنا موافقه المازنى والمبرد فى تسويه التى للتمنى بالتى للتويخ والإنكار والتى لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه فى غير هذا الكتاب. انتهى. انظر شرح المرادى: ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١١٤، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٥٣٢ - ٥٣٣، التسهيل: ٦٩.

٢- من البسيط، ولم أعثر على قائله، وعجزه: وآذنت بمشيب بعده هرم الارعواء: الانكفاف عن القبيح. ولى: ذهب. آذنت: أعلمت. قوله: «بمشيب» قيل: هو دخول الرجل فى حد الشيب ولو لم يشب، وقيل: الشيب بالفعل، وهو بياض الشعر. هرم: كبر. والشاهد فى قوله «ألا- ارعواء» حيث قصد ب- «لا» التى لنفى الجنس مع الهمزة: الاستفهام التوبيخى والإنكار، مع إبقاء عملها. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤٥، الشواهد الكبرى: ٢ / ٣٦٠، مغنى اللبيب (رقم): ١٠٨، الهمع (رقم): ٥٦٤، الدرر اللوامع: ١ / ١٢٨، شرح الأشموني: ٢ / ١٤، شرح ابن عقيل: ١ / ١٤٦، شواهد الجرجاوى: ٨٤، أبيات المغنى: ٢ / ٩٢، شرح ابن الناظم: ١٩٢، شواهد العدوى: ٨٤، شواهد المغنى: ١ / ٢١٢، شرح دحلان: ٦١، أوضح المسالك: ٧٠، المطالع السعيدة: ٢٣٦، ارتشاف الضرب: ٢ / ١٧٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ٢٤٥.

٤- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه: فيرأب ما أثأت يد الغفلات ولى: أدبر. فيرأب: فيصلح. أثأت: أفسدت. والشاهد فى قوله: «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمنى، وهذا كثير. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤٥، الشواهد الكبرى: ٢ / ٣٦١، ٣ / ١٢٦، ارتشاف الضرب: ٢ / ١٧٧، أوضح المسالك: ٧٠، الجنى الدانى: ٣٨٤، البهجة المرضيه: ٦١، مغنى اللبيب (رقم): ١٠٩، ٧٠٩، شرح الأشموني: ٢ / ١٥، أبيات المغنى: ٢ / ٩٢، شرح ابن عقيل: ١ / ١٤٦، شواهد العدوى: ٨٥، شرح ابن الناظم: ١٩٣، شواهد المغنى: ١ / ٢١٣، ٢ / ٨٠٠، شواهد الجرجاوى: ٨٥، شرح المرادى: ١ / ٣٧١، شرح دحلان: ٦١.

وهو كثير ، وقد يبقى كل واحد منهما على معناه ، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي ، كقول قيس بن الملوّح (١).

٢- ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد***... (٢)

وهو قليل ، حتّى توهم الشلوّيين (٣) : أنه غير واقع (٤).

ص: ٢٧٨

١- هو قيس بن الملوّح (وقيل : قيس بن معاذ) بن مزاحم بن قيس العمري المشهور بمجنون ليلى ، شاعر غزل من المتيمين ، من أهل نجد ، لقب بالمجنون لهيامه فى حب ليلى بنت سعد ، وأخباره كثيره مشهوره توفى سنة ٦٨ هـ ، وقد جمع بعض شعره فى ديوان. انظر ترجمته فى سمط اللاكئ : ٣٥٠ ، المؤتلف والمختلف : ١٨٨ ، فوات الوفيات : ٢ / ١٣٦ ، الأعلام : ٥ / ٢٠٨ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٣٥ ، الخزانة : ٤ / ٢٢٩.

٢- من البسيط ، لقيس بن الملوّح فى ديوانه (٢٢٨) منفردا ، وعجزه : إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى ويروى : «لليلى» بدل «لسلمى». الاصطبار : حبس النفس عن الجزع. وقوله : «لاقاه أمثالى» كناية عن الموت. والشاهد فى قوله : «ألا اصطبار» حيث أريد به مجرد الاستفهام عن النفي ، والحرفان باقيا على معنيهما ، وهو قليل ، ولذلك توهم الشلوّيين أنه غير واقع ولكن ردّ عليه بهذا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٥٨ ، الجامع الصغير : ٢١٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٩ ، ١١٠ ، الهمع (رقم) : ٥٦٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٢٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٥ ، أبيات المغنى : ١ / ٤٧ ، ٢ / ٩٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٦ ، شواهد العدوى : ٨٤ ، المطالع السعيدة : ٢٣٥ ، شواهد الجرجاوى : ٨٤ ، شرح ابن الناظم : ١٩٢ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٢ ، ٢١٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٠.

٣- هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأندلسى الإشبيلي المعروف بالشلوّيينى (نسبه إلى حصن الشلوّيين ، أو الشلوّيينيه من قرى إشبيلية) ومن المؤرخين من يقول : الشلوّيين بغير نسبه ، ويفسره بأن معناها : الأبيض الأشقر ، وكنيته أبو على ، من كبار العلماء فى النحو واللغة ، ولد سنة ٥٦٢ هـ ، وتوفى سنة ٦٤٥ هـ ، من آثاره : التوطئة فى النحو ، شرح المقدمه الجزوليه فى النحو ، تعليق على كتاب سيبويه ، وغيرها ، وله شعر. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣٦٤ ، مرآة الجنان : ٤ / ١١٣ ، روضات الجنات : ٥٠١ ، معجم المؤلفين : ٧ / ٣١٦ ، الأعلام : ٥ / ٦٢ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢٣٢.

٤- ورد على الجزولى إجازته إياه. قال الشيخ خالد : والحق وقوعه فى كلامهم على قله ، كقولهم فى المثل «أفلا قماص بالغير». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٥ ، أوضح المسالك : ٧٠ ، شرح الرضى : ١ / ٢٦١ ، الهمع : ٢ / ٢٠٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٥ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٤٧ / أ) ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٦.

وظاهر كلام الناظم : أنه موافق فيه للمازني والمبرد ، فإنها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقا (١).

والمعتمد عند سيبويه والخليل أن «ألا» هذه ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف ، فهي بمنزلة «أتمنى» فلا خبر لها ، وبمنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع الاسم ، ولا إلغاؤها إذا تكررت فلا تعمل «ألا» عندهما إلّا في الاسم خاصه (٢).

وأما «ألا» التي للعرض ، فلا مدخل لها في هذا الباب ، لأنها لا تدخل إلّا على الفعل خاصه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

يعنى : أنه إذا لم يعلم الخبر ، سواء قلنا إنه خبر «لا» ، أو خبر المبتدأ - وجب ذكره للجهد به ، نحو «لا أحد غير (من) (٣) الله» (٤) ، وإذا علم من سياق أو غيره فحذفه كثير نحو (قالوا لا ضير) [الشعراء : ٥٠] أى : علينا ، ولو ذكر

ص : ٢٧٩

١- انظر المقتضب : ٣٨٢ / ٤ ، شرح المكودي : ١١٤ / ١ ، شرح الرضى : ٢٦٢ / ١ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧١ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٦ .

٢- قال سيبويه في الكتاب (١ / ٣٥٩) : «واعلم أنّ «لا» إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنى عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلّا فيما تعمل فيه في الخبر ، وتسقط النون والتنوين ، كما سقطا في الخبر ، فمن ذلك : «ألا- غلام لى» ، و«ألا ماء باردا». انتهى. وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٥ ، أوضح المسالك : ٧٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٣٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٧ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٤٦ .

٤- روى البخارى في صحيحه (كتاب النكاح / باب الغيره) : (٦ / ٧٢ ، ٧٤) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «لا أحد غير من الله ولذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن». وانظر صحيح مسلم رقم : ٣٣ ، ٣٦ ، مسند أحمد : ١ / ٤٣٦ ، فتح البارى : ٨ / ٣٠٢ ، ٢٩٦ ، سنن الترمذى رقم : ٣٥٣٠ ، الدر المنثور : ٢ / ٢٤٨ ، ٣ / ٨١ . وانظر شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٣٦ ، الهمع : ٢ / ٢٠٣ ، مغنى اللبيب : ٧٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٧ ، كاشف الخصاصه : ٨٨ ، شرح ابن الناظم : ١٩٣ ، البهجه المرضيه : ٦١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦ .

لجاء عند الحجازيين ، وأما التميميون والطائيون فيلتزمون (١) حذفه ، هكذا نقل الناظم (٢).

وفهم من إطلاقه في الخبر : أنه لا فرق / بين أن يكون ظرفا أو مجرورا ، أو غيرهما.

ونقل ابن خروف عن بنى تميم : أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ، ويظهرون المجرور والظرف (٣) وهو ظاهر كلام سيبويه (٤).

وفهم من قوله : «في ذا الباب» أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وإن علم.

ص : ٢٨٠

١- في الأصل : فيلتزمون. انظر التصريح : ١ / ٢٤٦.

٢- قال الناظم في شرح الكافية (١ / ٥٣٥) : «وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين ، ويلتزم عند التميميين. فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب». انتهى. وإنما وجب الحذف عند الحجازيين - أو كثر عند التميميين - لأن «لا» وما دخلت عليه جواب استفهام عام ، والأجوبه يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا ، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا» و «نعم» ويحذفون الجملة بعدهما رأسا ، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع «إلا» نحو «لا إله إلا الله» ، و «لا حول ولا قوة إلا بالله». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦ ، الهمع : ٢ / ٢٠٢ ، البهجة المرضيه : ٦١ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦١٤ ، مغنى اللبيب : ٣١٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٦٧.

٣- وبمثله قال الجزولي. قال الأندلسي : «لا- أدرى من أين نقله - يقصد الجزولى - ولعله قاسه ، وقال : والحق أن بنى تميم يحذفون وجوبا إذا كان جوابا أو قامت قرينه غير السؤال عليه ، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا ، إذ لا دليل عليه ، وبنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به ، فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينه عند بنى تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بنى تميم». وقال ابن مالك : «وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولى أن بنى تميم يحذفون خبر «لا» مطلقا على سبيل اللزوم ، إلا- أن الزمخشري قال : وبنو تميم لا- يثبتونه فى كلامهم أصلا ، وقال الجزولى : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا. وليس بصحيح ما قاله ، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة ، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائده فيه». انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٥٣٧ ، شرح الرضى : ١ / ١١٢ ، الهمع : ٢ / ٢٠٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ١٦٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٧٣ ، المفصل : ٣٠.

٤- انظر الكتاب : ١ / ٣٤٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦.

ثم قال رحمه الله تعالى : انصب بفعل القلب جزأى ابتدا

أعنى رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد

حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهب تعلم وأتى كصيرا

أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا

من نواسخ الابتداء : «ظنّ» وأخواتها ، فتدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما - بعد أخذها (١) الفاعل - على قول الجمهور (٢) مفعولين على التشبيه ب- «أعطيت» ، وهى على قسمين : قلبيه ، وتصيريّه .

وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا

«وجزأى الابتداء» هما المبتدأ والخبر ، وإنّما قيل لها : أفعال القلب ، لأنّ معانيها قائمه به ، وليس كلّ قلبى ينصب مفعولين ، بل القلبى ثلاثه أقسام :

- ما لا يتعدّى بنفسه ، نحو «فكر فى كذا ، وتفكر فيه» .

- وما يتعدّى لواحد بنفسه ، نحو «عرف زيد الحقّ» ، و «فهم المسأله» .

- وما يتعدّى لاثنين بنفسه ، وإليه أشار الناظم بقوله :

...

أعنى رأى خال علمت وجدا

٢- وذهب الفراء إلى أنّ الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، مستدلاً بوقوعه جمله وظرفا وجارا ومجرورا. وعورض بوقوعه معرفه وضميرا وجامدا ، وبأنّه لا يتم الكلام بدونه. وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلا قال : بل هي بمنزله «أعطيت» في أنّها استعملت مع مفعولها ابتداء. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، الهمع : ٢ / ٢٢٢.

ظَنَ حَسِبَتْ وَزَعَمَتْ مَعَ عَد (١)

حجا درى / وجعل اللذ كاعتقد

وهب تعلم ...

...

ثم إن هذا القسم ينقسم إلى أربعة أقسام :

أحدها : ما يفيد فى الخبر يقينا ، وهى :

«وجد» نحو قوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا) [المزمل : ٢٠].

(و «تعلم» بمعنى : اعلم ، نحو قول زياد (٢) :

٣- تعلم شفاء النفس قهر عدوها***... (٣).

ص: ٢٨٢

١- فى الأصل : عد مع. انظر الألفيه : ٥٣.

٢- قال العينى : هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وكان زياد هذا قد خرج هو والنابعه يريدان الغزو ، فرأى زياد جواده ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ومضى النابغه ، ولما رجع غانما قال : يلاحظ طيره أبدا زياد لتخبره وما فيها خبير وذكر بعده ثلاثه أبيات. ولم أجد لزياد هذا ترجمه فيما رجعت إليه من مصادر ، ولعله : زبان بن سيار بن عمرو بن جابر ، لأننى وجدت نفس القصة والأبيات فى كتابى الجاحظ : الحيوان والبيان منسوبه لزبان بن سيار. وزبان هذا هو زبان بن سيار بن عمرو بن جابر الفزارى ، شاعر جاهلى غير قديم من أهل المنافرات ، عاش قبيل الإسلام ، وكانت له مع النابغه أبيات فى المهاجاه ، توفى سنه (١٠) ق. ه ، أدرك ابنه منظور الإسلام وأسلم ، وكان سيد قومه غير مدافع. انظر فى ذلك الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٤ ، الحيوان للجاحظ : ٣ / ٤٤٧ - ٤٤٨ ، و ٥ / ٥٥٤ - ٥٥٥ ، البيان والتبيين للجاحظ : ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، سمط اللالكى : ٣ / ٢٦ ، طبقات فحول الشعراء للجمحى (مطبعة المدنى) : ١١٢ ، تاريخ التراث العربى (المجلد الثانى - الجزء الثانى) : ١٣٧ ، الأعلام : ٣ / ٤١ ، المعارف لابن قتيبه : ١١٢.

٣- من الطويل ، وعجزه : فبالغ بلطف فى التحيل والمكر وقد نسبه العينى لزياد بن سيار (وقيل يسار) ، فقال البغدادي فى أبيات المغنى : «وقد غلط فى هذه النسبه». تعلم : اعلم وتيقن. شفاء النفس : قضاء مآربها. قهر عدوها : ظفرها به. بالغ : من المبالغه فى الشىء وهى بذل الجهد فى تحصيله. بلطف : برفق. التحيل : تدبير الفكر حتى يهتدى إلى المقصود ، وأراد تدبير الحيله لقهر العدو. المكر : الخديعه. والشاهد فى قوله : «تعلم» حيث دل على اليقين ، ونصب مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٤٦ ، شذور الذهب : ٣٦٢ ، أوضح المسالك : ٧٢ ، مغنى اللبيب

(رقم) : ١٠١٧ ، الهمع (رقم) : ٥٨٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٤ ، المطالع السعيده : ٢٣٩ ، شرح ابن
الناظم : ١٩٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٩ ، ١٥١ ، شرح دحلان : ٦٢ ، شواهد الجرجاوى : ٨٨ ، البهجه المرضيه : ٦٢ ، أبيات
المغنى : ٧ / ٢٦١ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٢٣ ، شواهد العدوى : ٨٨ ، شرح الفريد : ٢٩٨ ، شواهد الفيومى : ١١٠ ، كاشف
الخصاصه : ٩٢ ، الخزانة : ٩ / ١٢٩ ، فتح رب البريه : ١ / ١٦ .

وقد تكون بمعنى الماضى ، قال يعقوب (١): «تقول : تعلمت أن زيدا خارج ، بمعنى : علمت» (٢).

و «درى» ، نحو قوله : (٣)

٧٣ - دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط***... (٤)

والثانى : ما يفيد فى الخبر رجحانا ، وهى : «جعل» ، وفيها زياده ، وهى الاعتقاد ، ولذلك قال : «وجعل اللذ كاعتقد» ، نحو (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثًا) [الزخرف : ١٩].

و «حجا» ، نحو قول تميم (٥) :

ص : ٢٨٣

١- هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، أبو يوسف ، إمام فى اللغة والنحو والأدب ، عالم بالقرآن والشعر ، ولد سنة ١٨٦ هـ ، وتعلم ببغداد ، وصحب الكسائى ، واتصل بالمتوكل العباسى فعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله فى عداد ندمائه ، ثم قتله لخمس خلون من رجب سنة ٢٤٤ هـ (وقيل : ٢٤٣ ، وقيل : ٢٤٦ هـ) ، من آثاره : إصلاح المنطق ، القلب والإبدال ، معانى الشعر ، المقصور والممدود ، الأجناس ، شرح شعر الأخطل ، وغيرها. انظر ترجمته فى نزهة الألباء : ٢٣٨ ، معجم الأدباء : ٢ / ٥٠ ، شذرات الذهب : ٢ / ١٠٦ ، روضات الجنات : ٢٣٧ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٢٤٣ ، الأعلام : ٨ / ١٩٥ .

٢- قال يعقوب بن السكيت فى إصلاح المنطق (٣٧٨) : «وتقول : «قد علمت أن فلانا خارج ، وقد تعلمت أن فلانا خارج» ، بمنزله : علمت». انتهى. وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٧ ، الصحاح : ٥ / ١٩٩١ (علم) ، اللسان : ٤ / ٣٠٨٣ (علم) ، الهمع : ٢ / ٢١٥ ، حاشية الخضرى : ١ / ١٥١ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١ / ٢٤٧ .

٤- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : فإن اغتباطا بالفداء حميد دريت : علمت وتيقنت. عرو : مرخم «عروه». والشاهد فى قوله : «دريت» حيث دلت «درى» على اليقين ، ونصبت مفعولين ، الأول منهما التاء ، وهى فى موضع رفع على النيباه عن الفاعل ، و «الوفى» مفعولها الثانى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٣ ، شذور الذهب : ٣٦٠ ، شواهد الفيومى : ١١٠ ، الهمع (رقم) : ٥٨١ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٢ ، شواهد العدوى : ٨٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٨ ، شواهد الجرجاوى : ٨٨ ، شرح دحلان : ٦٢ ، المطالع السعيدة : ٢٣٩ ، أوضح المسالك : ٧٢ ، البهجة المرضيه : ٦٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٤٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣ .

٥- هو تميم بن أبى بن مقبل ، من بنى العجلان ، من بنى عامر بن صعصعه ، أبو كعب ، شاعر جاهلى ، أدرك الإسلام وأسلم ، فكان يبكى أهل الجاهليه ، عاش نيفا ومئه سنه ، وعد من المخضرمين ، وكان يهاجى النجاشى الشاعر ، توفى بعد سنه ٣٧ هـ ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الإصابه : ١ / ١٩٥ ، سمط اللآلى : ٦٦ ، الخزانة : ١ / ٢٣١ ، الأعلام : ٢ / ٨٧ .

و «عدّ» ، نحو قول التّعمان (٣) :

٧٥ - فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى***... (٤)

و «هب» ، نحو قول ابن همّام (٥) :

ص: ٢٨٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المصادر المتقدمه.

٢- من البسيط ، لتميم (وليس فى ديوانه) ، وقيل : هو لأبى شنبلى الأعرابى ، وعجزه : حتّى أَلَمْتُ بنا يوما ملّمات أحجو : أظن. أَلَمْتُ : نزلت. الملّمات : جمع «لممه» ، وهى النازله من نوازل الدنيا. والشاهد فى قوله : «أحجو» حيث دلت «حجا» على الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٧ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٦ ، شذور الذهب : ٣٥٧ ، شواهد الفيومى : ١٠٩ ، الهمع (رقم) : ٥٧١ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣ ، شواهد العدوى : ٩١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٠ ، شرح ابن الناظم : ١٩٩ ، شواهد الجرجاوى : ٩١ ، شرح دحلان : ٦٢ ، البهجه المرضيه : ٦٢ ، أوضح المسالك : ٧٢ ، المطالع السعيده : ٢٣٧ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٧ .

٣- هو النعمان بن بشير بن سعيد بن ثعلبه الخزرجى الأنصارى ، أبو عبد الله ، أمير شاعر خطيب من الصحابه الأجلء ، نزل الشام ، وشهد صفين مع معاويه ، وولى القضاء بدمشق ، وولى اليمن فى عهد معاويه ، ثم استعمله على الكوفه وعزله ، وولاه حمص واستمر فيها إلى أن توفى يزيد بن معاويه ، فبايع الزبير وتمرد أهل حمص فخرج هاربا ، فاتبعه خالد الكلاعى ، فقتله سنة ٦٥ هـ ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى الإصابه ترجمه رقم : ٨٧٣٠ ، المحبر : ٢٧٦ ، أسد الغابه : ٥ / ٢٢ ، جمهره الأنساب : ٣٤٥ ، الأعلام : ٨ / ٣٦ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ١٠٣ .

٤- من الطويل للنعمان ، وعجزه : ولكنّما المولى شريكك فى العدم تعدد : تظن. والمراد بالمولى الصاحب. قوله : «فى العدم» أى : فى حاله الإعسار والفقر. والشاهد فى قوله : «تعدد» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٧ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٠ ، الهمع (رقم) : ٥٧٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٠ ، شواهد الجرجاوى : ٩١ ، شرح الأشمونى : ١ / ٢٢ ، شواهد العدوى : ٩١ ، شرح ابن الناظم : ١٩٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٥ ، شرح دحلان : ٦٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٤٥ ، البهجه المرضيه : ٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٨ - مخطوط) ، المطالع السعيده : ٢٣٨ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٢٢ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٨ .

٥- هو عبد الله بن همّام بن نبيشه بن رياح السلولى بن بنى مره بن صعصعه ، شاعر إسلامى ، أدرك معاويه ، وبقى إلى أيام سليمان بن عبد الملك أو بعده نحو سنة ١٠٠ هـ ، له أخبار ، يقال له : العطار ، لحسن شعره. - انظر ترجمته فى الشعر والشعراء : ٢ / ٦٥٥ ، سمط اللآلى : ٦٨٣ ، الأعلام : ٤ / ١٤٣ ، الخزانة : ٩ / ٣٥ .

و «زعم» نحو قول أبي (٢) أمية الحنفى :

٧٧ - زعمتى شيخا ولست بشيخ ***... (٣)

والثالث : ما يرد بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، وهى :

«رأى» ، كقوله جل ثناؤه : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) (٤) ، وَنَرَاهُ قَرِيباً [المعارج : ٦ - ٧] ، الأول للرجحان ، والثانى لليقين .

و «علم» ، كقوله تعالى : (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) [محمد : ١٩] ، وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ) [المتحنه : ١٠] ، الأولى لليقين ، والثانية للرجحان .

ص : ٢٨٥

١- من المتقارب ، لابن همام من قصيده له مدح بها عبد الله بن زياد بن أبيه ، وصدرة : فقلت أجزنى أبا خالد ويروى : «أبا مالك» بدل «أبا خالد» . وأجزنى : أغثنى . والمعنى : فقلت أغثنى وأمنى مما أخاف يا أبا خالد ، وإن لم تفعل فليكن ظنك بى الهلاك . والشاهد فى قوله : «فهبنى» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٨ ، شرح ابن الناظم : ١٩٩ ، الخصائص : ٢ / ١٨٦ ، شذور الذهب : ٣٦١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠١٨ ، الهمع (رقم) : ٥٧٨ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٤ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٦٣ ، شواهد الفيومى : ١١٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٠ ، ١٥١ ، شواهد الجرجاوى : ٩٢ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٧ ، شواهد العدوى : ٩٢ ، المطالع السعيدة : ٢٣٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٣١ .

٢- فى الأصل : أبو .

٣- من الخفيف لأبى أمية الحنفى واسمه أوس ، ولم أعثر له على ترجمه ، وهو من قصيده له ، وعجزه : إنما الشيخ من يدب ديبا يدب : أى يدرج فى المشى ويبدأ . والشاهد فى قوله : «زعمتى» حيث دلت «زعم» على الرجحان ونصبت مفعولين . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٧٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠١٦ ، شذور الذهب : ٣٥٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢ ، شواهد الفيومى : ١٠٩ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٦٠ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٢٢ ، شرح دحلان : ٦٢ ، أوضح المسالك : ٧٢ ، المطالع السعيدة : ٢٣٧ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٩ .

٤- فى الأصل : بعيد . انظر التصريح : ١ / ٢٤٨ .

والرَّابِع : ما يرد بهما ، والغالب كونه للرجحان ، وهي :

«ظنّ» ، كقوله :

٧٨ - ظننتك إن شئت لظى الحرب صالیا***... (١)

وقوله تعالى : (يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقره : ٤٦] ، الأوّل للرجحان ، والثاني لليقين.

و «حسب» (٢) ، كقول زفر (٣) :

٧٩ - وكنا حسينا كلّ بيضاء شحمه***... (٤)

وقول ليبد :

ص : ٢٨٦

١- من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وعجزه : فعزّدت فيمن كان عنها معزّدا شبت : أوقدت. لظى الحرب : نارها. صاليا : من صلى يصلى إذا دخل. قوله : «فعدت» من عرد الرجل إذا انهزم وترك القصد. والمعد : المنهزم. والشاهد في قوله : «ظننتك» حيث جاءت بمعنى الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٨ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١ ، أوضح المسالك : ٧٣ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١.

٢- في الأصل : وحسبت. راجع التصريح : ١ / ٢٤٨.

٣- هو زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابي أبو الهذيل ، شاعر ، أمير من التابعين ، وسيد قيس في زمانه ، شهد صفين مع معاوية أميرا على أهل قنسرين ، وشهد وقعه مرج راهط مع الضحاك بن قيس الفهري ، ثم هرب إلى قرقيسيا (عند مصب نهر الخابور في الفرات) ، ولم يزل فيها حتى مات حوالي سنة ٧٥ هـ في خلافة عبد الملك بن مروان. انظر ترجمته في المؤتلف والمختلف : ١٢٩ ، الخزانة : ٢ / ٣٧٢ ، الأعلام : ٣ / ٤٥ ، شواهد المغني : ٢ / ٩٣١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٢.

٤- من الطويل ، لزفر من قصيده له قالها يوم مرج راهط (موضع كانت لهم فيه وقعه بالشام) ، وعجزه : عشية لاقينا جذام وحميرا قوله : «كل بيضاء شحمه» ، أراد : كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم : «ما كل بيضاء شحمه وما كل سوداء تمره» ، وهو من أمثال العرب. جذام وحمير : قبيلتان لم ينصرفا للعلميه والتأنيث. ويروي : «ليالي قارعنا» بدل «عشيه لاقينا». والشاهد في قوله : «حسبنا» حيث دلت على الرجحان ، ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٢ ، مغني اللبيب (رقم) : ١٠٧٨ ، شرح ابن الناظم : ١٩٧ ، شواهد المغني : ٢ / ٩٣٠ ، أوضح المسالك : ٧٣ ، شرح الحماسه للمرزوقي : ١٥٥.

الأول للرجحان ، والثاني لليقين.

و «خال» ، كقوله :

٨١ - إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى***... (٢)

وقوله :

٨٢ - ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا***... (٣)

الأول للرجحان ، والثاني لليقين.

فهذه ثلاثة عشر فعلا ، ولم يرتبها المؤلف فى النظم ، بل ذكرها على

ص : ٢٨٧

١- من الطويل من قصيده لليبيد فى ديوانه (١٤٦) ، وعجزه : رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا حسبت : بمعنى : تيقنت وعلمت هاهنا. ثاقلا : أراد : ميتا ، لأن الأبدان تخف بالروح ، فإذا مات الإنسان صار ثقيلًا كالجماد. ويروى : «والحمد» بدل «والجود». والشاهد فى قوله : «حسبت» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك : (١ / ٧٨ - مخطوط) ، الهمع (رقم) : ٥٨٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١ ، شواهد العدوى : ٨٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٩ ، شواهد الجرجاوى : ٨٩ ، شرح ابن الناظم : ٢٠٠ ، شرح دحلان : ٦٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٤٣ ، أوضح المسالك : ٧٣ ، شرح الفريد : ٣٠٠ ، اللسان (ثقل) ، المطالع السعيدة : ٢٤١ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٥.

٢- من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وعجزه : يسومك ما لا يستطاع من الوجد أخالك : أظنك. قوله : «إن لم تغضض الطرف» أراد : إن لم تنم. يسومك : يكلفك. الوجد : شدة العشق. والشاهد فى قوله : «إخالك» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٥ ، الهمع (رقم) : ٥٨٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠ ، أوضح المسالك : ٧٣ ، فتح رب البريه : ٢٤٠.

٣- من المنسرح ، ولم أعثر على قائله ، وعجزه : أشكو إليكم حموه الألم الضمن : المريض. حموه الألم : سورته وشدته. والشاهد فى قوله : «ما خلتنى» حيث دلت فيه «خال» على الرجحان ، ونصبت مفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٣٨٦ ، اللسان والصحاح (ضمن) ، أوضح المسالك : ٧٣ ، شرح الفريد : ٣١٥ ، شرح بانة سعاد لابن هشام : ١٥٩.

حسب ما سمح به الوزن ، ولهذه الأفعال معان آخر لم أتبه عليها ، لأنها ليست من هذا الباب.

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله :

... والتي كصيرا

أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا

يعنى : انصب بالأفعال التي بمعنى «صير» المبتدأ والخبر ، كما تنصب بالقلبيه ، وإنما قيل لها : أفعال التصيير ، لدلالاتها على التحوّل والانتقال من حاله إلى أخرى ، ولم يذكر ألفاظها كما ذكر القليله ، وهى :

«جعل ، وردّ ، وترك ، واتخذ ، (وتخذ) (١) ، وصير ، ووهب».

قال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ) (٢) هَبَاءً مَثُورًا [الفرقان : ٢٣] ، (لَوْ يُرَدُّوْنَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا) [البقره : ١٠٩] ، (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجٌ فِي بَعْضٍ) (٣) [الكهف : ٩٩] ، (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) [النساء : ١٢٥] ، وقال أبو جندب (٤) :

٥- اتخذت غراز إثرهم دليلا...*(٥).

ص : ٢٨٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٥١.

٢- فى الأصل : فجعلنا. انظر التصريح : ١ / ٢٥٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٥٢.

٤- فى الأصل : أبو جندل. انظر ديوان الهذليين : ٣ / ٩٠. وهو أبو جندب بن مره القردي الهذلي ، أحد عشره إخوه بينهم أبو خراش الهذلي ، وهو معاصر لأبى مزاحم الشمالى ، كان أحد الفرسان الموهوبين والشعراء سليطى اللسان فى الجاهليه وصادر الإسلام ، عرف عنه الإباء الشديد والوفاء. انظر تاريخ التراث العربى لسزكين (المجلد الثانى ، الجزء الثانى) : ٢٥٩ ، معجم الشعراء فى لسان العرب للأيوبي : ١٠٥ ، الخزانة : ١ / ٢٩٣ ، ديوان المعانى لأبى هلال العسكري : ١ / ٨٢ - ٨٣.

٥- من الوافر ، لأبى جندب (وفى التصريح : هو جندب) من قصيده له فى ديوان الهذليين (٣ / ٩٠) ، وعجزه : وفرّوا فى الحجاز ليعجزونى وروى فى اللسان (عجز) : جعلت غران خلفهم دليلا وفاتوا فى الحجاز ليعجزونى اتخذت : بكسر الخاء وفتحها لغتان. غراز : اسم واد ، والمعنى : جعلت ذلك الوادى دليلا عليهم. قال العيني : «وقد فسره بعضهم بأنه اسم رجل وهو خطأ ، وضبطه بعضهم بالنون فى آخره ثم قال : وهو موضع بناحية عمان ، وهو أيضا ليس بصحيح». إثرهم : عقبهم. و «فى» بمعنى : إلى. والشاهد فى قوله : «تخذت» حيث نصبت مفعولين ، لأنه من أفعال التصيير التى تنصبهما. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٠٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥ ، شرح الفريد : ٣٠٣ ، أوضح المسالك : ٧٤ ، اللسان (عجز ، حجز) ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٨ - مخطوط).

وقال رؤبه :

١- ...**وصيروا مثل كعصف مأكول (١)

وقالوا : «وهبنى الله فداك» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وخصّ بالإلغاء والتعليق ما

من قبل هب والأمر هب قد ألزما

كذا تعلم ولغير الماض من

سواهما اجعل كل ما له زكن /

يعنى : الأفعال المذكوره قبل «هب» تختصّ دون سائر أفعال هذا الباب بالإلغاء والتعليق.

ص : ٢٨٩

١- من السريع لرؤبه فى ملحقات ديوانه (١٨١) ، صدره : ولعبت طير بهم أباييل ونسب فى الكتاب لحميد الأرقط. ويروى : «فصيروا» و «فأصبحوا» بدل «وصيروا» ، كما يروى : «فأصبحت» بدل «وصيروا». العصف : بقل الزرع ، وقيل فى قوله تعالى : (فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ) أى : كزرع قد أكل حبه وبقي نبتة. والشاهد فى قوله : «وصيروا» حيث نصب مفعولين ، لأنه من أفعال التصيير التى تنصب المفعولين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٢ ، ٢ / ١٧٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٠٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥ ، الكتاب : ١ / ٢٠٣ ، المقتضب : ٤ / ١٤١ ، ٣٥٠ ، سر الصناعه : ١ / ٢٩٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٢٤ ، الخزانة : ١٠ / ١٨٤ ، معانى الألفش : ٣٠٣ ، الهمع (رقم) : ٥٨٧ ، اللسان (عصف) ، الجنى الدانى : ٩٠ ، كاشف الخصاصه : ١٦٧ ، التبصره والتذكره : ٣١٣ ، أوضح المسالك : ٧٤ ، المطالع السعيده : ٢٤١ ، ٤٠٥ ، الإفصاح : ٢٦٤ ، الأصول : ١ / ٤٣٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٩.

٢- أى : صيرنى. حكاه ابن الأعرابى عن العرب ، وهو قليل ، فباء المتكلم مفعوله الأول و «فداك» مفعوله الثانى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٤٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥ ، الهمع : ٢ / ٢١٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٨ ، اللسان : ٦ / ٤٩٣٠ (وهب) ، شرح الفريد : ٣٠٢ ، المصباح المنير : ٢ / ٦٧٣ (وهب) ، المطالع السعيده : ٢٤١ ، شرح دحلان : ٦٢ ، أوضح المسالك : ٧٤.

والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضعف العامل (١) ، والتعليق : إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده (٢).

ولا يدخل الإلغاء والتعليق فى شىء من أفعال التصيير ، لقوتها ، ولا فى قلبى جامد ، لعدم تصرّفه ، وهو اثنان : «هب ، وتعلم» ، فإنهما يلزمان الأمر ، وإلى ذلك أشار بقوله :

...

والأمر هب قد ألزما

كذا تعلم ...

...

واعترض بأن «تعلم» قد يكون (٣) بمعنى : الماضى - كما تقدّم (٤) -.

وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضّمير المفرد المذكر والمؤنث ، وإلى المثنى والمجموع ، فتقول : «هب وتعلم يا زيد ، وهبى وتعلمى يا هند ، ويا زيدان هبانى قائما (٥) ، وتعلمانى قائما ، ويا زيدون هبونى قائما ، وتعلمونى قائما» ، فإن فعل الأمر صالح لذلك كله.

وما عداهما من أفعال هذا الباب - فإنه متصرّف إلما «هب» من أفعال التصيير ، فإنه ملازم للمضى ، ولتصاريههّن ما لهّن من الإعمال والإلغاء والتعليق من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.

ص: ٢٩٠

١- وذلك بتوسطه بين معموليه ، فلم ينصبهما ، نحو «زيد ظننت قائم» ، أو بتأخره عن معموليه نحو «محمد قائم ظننت». وقال المرادى : الإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٨ ، الهمع : ٢ / ٢٢٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٧٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٢ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٠٣ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٦٨.

٢- وذلك كأن يقع العامل قبل «ما» النافية نحو قوله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ) أو قبل قسم ملفوظ أو مقدر نحو «علمت والله إن زيدا قائم» ، و «علمت أن زيدا قائم» ، أو قبل لام الابتداء ، أو لام جواب القسم نحو «ولقد علموا لمن اشتراه» ، وكقول لبيد : ولقد علمت لتأتينّ متيتى إنّ المنايا لا تطيش سهامها أو قبل استفهام نحو (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ). وقال المرادى : التعليق ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٤ ، شرح المرادى : ١ / ٣٧٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٢ ، الهمع : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٧٩ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٥٥ ، معجم مصطلحات النحو : ٢١٤.

٣- فى الأصل : ىكو. انظر التصريح : ٢٥٧ / ١.

٤- انظر ص ٢٨٣ من هذا الكتاب.

٥- فى الأصل : قائمان. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ١.

وإلى ذلك أشار بقوله: «ولغير الماض من سواهما - يعنى : هب ، وتعلم - اجعل كل ما له زكن» - أى : علم - .

تقول فى الإعمال للمضارع : «أظنّ زيدا قائما» وللأمر «ظنّ عمرا صالحا» / ، ولايسم الفاعل «أظانّ زيد عمرا منطلقا» ، ولايسم المفعول «أنت مظنون زيدا (١) جالسا» ، وللمصدر «أعجبني ظنّ زيد عمرا ذاهبا».

وأما أمثله الإلغاء والتعليق فستأتى.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وجوّز الإلغاء لا فى الإبتدا

وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا

فى موهم إلغاء ما تقدّما

...

قد تقدّم أنّ الإلغاء إبطال العمل لفظا ومحلا ، لضعف العامل ، وضعفه إمّا بتوسطه (٢) أو تأخره.

وفهم من قوله : «لا فى الإبتدا» ثلاث صور :

- أن يتأخر الفعل عنهما ، نحو «زيد قائم ظننت».

- أو يتوسط بينهما ، نحو «زيد ظننت فاضل».

- أو يتقدّم على المفعولين ، ويتقدّم عليه غيره ، نحو «متى ظننت زيد قائم».

وفى جواز الإلغاء فى هذه الصّوره الثالثه خلاف ، وظاهر كلامه جوازه (٣) ، لأنّ الفعل ليس فى الإبتداء (٤).

ص: ٢٩١

١- فى الأصل : زيد.

٢- فى الأصل : بتوسط. انظر التصريح : ١ / ٢٥٣.

٣- قال الناظم فى شرح الكافيه (٢ / ٥٥٦) : «فإن كان الفعل متقدما على جزأى الإسناد لم يجز الإلغاء إلّا إذا تقدم ما يتعلق بهما أو بالفعل الداخلى عليهما نحو «فى المسجد أظن زيد معتكف» ، و «أين خلت جعفر مقيم» ، و «للندى أرى الفتى مديم». انتهى. وقال فى التسهيل (٧١) : «وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء فى نحو «ظننت زيد قائم» ، وبضعفه فى نحو «متى ظننت زيد قائم» ، و «زيد أظن أبوه قائم».

٤- وقيل : يمتنع الإلغاء. وعلى رأى الجواز قال المرادى : «فهذه يجوز فيها الأمان ، والإعمال أرجح». وقال الأشمونى :
«والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب». انظر شرح المرادى : ١ / ٣٨٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٨ ، الهمع : ٢ / ٢٣٢.

ومثال الإلغاء مع التوسط للمضارع: «زيد أظنّ قائم»، ومع التأخر له: «زيد قائم أظنّ»، وقس على ذلك باقى المتصرفات (١).

وأجاز الكوفيون والأخفش الإلغاء مع التقدّم (٢)، واستدلوا بقوله:

٨٥ - ...**أنى وجدت ملاك الشيمه الأدب (٣)

برفع «ملاك» على الابتدائيّه، و «الأدب» على الخبريّه.

وأجيب عنه: بأننا لا نسلّم أنّ هذا ليس من الإلغاء، بل هو منه، لأنّ التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل فى الكلام مقتض أيضا للإلغاء - كما قدّمناه -.

نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التقدّم عليهما، والعامل هنا / وهو «وجدت» قد سبق ب- «أنى».

ص: ٢٩٢

١- فتقول مع التوسط للوصف: «زيد أنا ظان قائم»، ومع التأخر له: «زيد قائم أنا ظان» فألغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ. والمصدر فى ذلك كالفعل فيما ذكر من الإلغاء، والتعليق، كما قال الجزولى. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٧، شرح الرضى: ٢ / ٢٨٠.

٢- وتبعهم أبو بكر الزبدي، نحو «ظننت زيد قائم» برفعها ومنعه البصريون، لكن الأعمال عند الكوفيين أرجح، وقد أجازهم ابن مالك فى التسهيل بقبح، حيث قال: «وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء فى نحو «ظننت زيد قائم». انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٨، الهمع: ٢ / ٢٣٢، شرح المكودى: ١ / ١١٧، التسهيل: ٧١، شرح المرادى: ١ / ٣٨٠، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٨، شرح الرضى: ٢ / ٢٨٠، شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٢، ١٥٣، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٥٥٧.

٣- من البسيط لبعض بنى فزاره فى ديوان الحماسه للمرزوقى (١١٤٦)، وصدده: كذاك أدبت حتى صار من خلقى ويروى: «رأيت» بدل «وجدت»، ويروى «الأدبا» بدل «الأدب». قوله: «كذاك» إشاره إلى ما ذكره فى البيت الذى قبله، وهو: أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقب ملاك الأمر: ما يقوم به. الشيمه: الخلق. والشاهد فى قوله: «إنى وجدت ... الخ» حيث ألغى «وجدت» وهو متقدم على مفعوليه، مع أنه من الأفعال القلبيه، وبذلك استدل الكوفيون والأخفش، ويسقط استدلالهم بهذا على روايه من روى البيت بنصب «ملاك والأدب». انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٨، الشواهد الكبرى: ٢ / ٤١١، الخزانة: ٩ / ١٣٩، المقرب: ١ / ١١٧، الهمع (رقم): ٥٩٤، الدرر اللوامع: ١ / ١٣٥، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٩، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١١٧، شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٢، شواهد الجرجاوى: ٩٥، البهجه المرضيه: ٦٣، فتح رب البريه: ٢ / ٩٧، شواهد العدوى: ٩٥، شرح ابن الناظم: ٢٠٦، شرح المرادى: ١ / ٣٨٢، شرح دحلان: ٦٣، كاشف الخصاصه: ٩٤، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٥٥٨، أوضح المسالك: ٧٦، الجامع الصغير: ٧٢.

ولو سلم أنه من الإلغاء (١) فهو مؤول عند البصريين على أنّ المفعول الأوّل محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والأصل : أنّى وجدته ، فيكون الفعل باقيا على عمله ، والجمله فى موضع المفعول الثانى ، أو على (٢) تقدير لام الابتداء ، والأصل : لملاك ، ثم حذف اللام ، وبقي التعليق بحاله ، وهذا ممّا نسخ لفظه وبقي حكمه (٣).

وإلى هذين التأويلين أشار الناظم (بقوله) (٤) :

...

(وانو ضمير) (٥)

الشأن أو لام ابتداء

فى موهم إلغاء ما تقدّم

...

والتأويل الأخير أولى ، لأنّ حذف اللام قد عهد فى الجمله ، كقوله تعالى :

(قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) [الشمس : ٩] ، والأصل : لقد أفلح ، بخلاف الأوّل ، فإنّ ضمير الشأن يستعمل فى مواطن التفخيم ، والحذف مناف لذلك.

ولم يتعرّض الناظم إلى الأرجح فى الإلغاء ، والأرجح الإلغاء مع التأخير (٦) ، والإعمال مع التوسّط بين المفعولين (٧) ، وقيل : هما فى التوسّط سواء (٨).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

والتزم التعليق قبل نفي ما

وإن ولا لام ابتداء أو قسم

كذا والاستفهام ذا له انحتم

ص: ٢٩٣

١- أى : من الإلغاء الذى ذهب إليه الكوفيون فى البيت ، وهو الإلغاء مع التقدم.

٢- فى الأصل : وعلى .

٣- قاله ابن هشام فى المغنى. انظر مغنى اللبيب : ٣١٥ ، التصريح على التوضيح : ٢٥٨ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية : ٥٣.

٦- وذلك بلا- خلاف لضعفه بالتأخر. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٥٥٧ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٥٤ / ١ ، شرح

المرادى : ٣٧٩ / ١ ، شرح ابن عقيل : ١٥٢ / ١ ، الهمع : ٢٢٨ / ٢ ، شرح المكودى : ١١٧ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٨ / ٢.

٧- وذلك لأن العامل اللفظى أقوى من الابتداء. انظر شرح المكودى : ١١٧ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٢٥٤ / ١ ، الهمع : ٢٨ / ٢ /

٢٢٨ ، حاشيه الصبان : ٢٨ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٨٠ / ١ ، شرح ابن عقيل : ١٥٢ / ١.

٨- لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومه الابتداء له. انظر التصريح على التوضيح : ٢٥٤ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٨ / ٢ ، شرح

الكافيه لابن مالك : ٥٥٦ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٨٠ / ١ ، الهمع : ٢٢٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ١٥٢ / ١ ، شرح الرضى : ٢٨٠ / ٢.

قد تقدّم أنّ التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لمجيء ما له صدر الكلام بعده ، وهو أحد الأشياء الستة التي ذكرها الناظم :

الأول : «ما» النافية ، كقوله تعالى : (وَوَظُّنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) [فصلت : ٤٨].

الثاني : «إن» النافية ، نحو (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء : ٥٢].

الثالث : «لا» النافية الواقعة / فى جواب قسم ملفوظ به ، أو مقدر ، نحو «علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو» ، و «علمت لا زيد فى الدار ولا عمرو».

الرابع : لام الابتداء ، نحو (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) [البقرة : ١٠٢].

الخامس : لام القسم ، كقول (١) لبيد :

٨٦ - ولقد علمت لتأتين (٢) منيتي ***... (٣)

السادس : الاستفهام ، وله صورتان :

إحدهما : أن يعترض (٤) حرف الاستفهام (٥) بين العامل والجمله ، نحو (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ) [الأنبياء : ١٠٩].

ص: ٢٩٤

١- فى الأصل : كقوله.

٢- فى الأصل : لتأتينى. انظر المراجع المتقدمه.

٣- من الكامل ، وعجزه : إن المنايا لا تطيش سهامها قال العيني : «أقول قائله هو لبيد بن عامر الجعفرى ، هكذا قالت جماعه ، ولكنى لم أجد فى ديوانه إلا الشطر الثانى حيث يقول : صادف من غره فأصبته إن المنايا لا تطيش سهامها وهذا فى وصف بقره صادفتها الذئاب فأصبين ولدها». انتهى. وما ذكره العيني بيت من معلقه لبيد المشهوره التى أولها : عفت الدار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها والاستشهاد فيه على أن لام القسم فى قوله : «لتأتين منيتي» علق «علمت» عن العمل ، لأن ما له صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده. انظر شرح القصائد العشر للتبريزى : ٢٢٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٠٥ ، الكتاب : ١ / ٤٥٦ ، شذور الذهب : ٣٥٦ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤٥٦ ، الهمع (رقم) : ٦٠١ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٠ ، الخزانة : ٩ / ١٥٩ ، ١٠ / ٣٣٤ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٤٧ ، ٧٥٤ ، شواهد الفيومى : ١١١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٨ ، شرح ابن الناظم : ٢٠٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٨٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥٨ ، ٥٣١ ، المقتصد : ١ / ٦٠٩ ، المطالع السعيدة : ٢٤٥ ، تذكره النحاه : ٤٧٢ ، فتح رب البريه : ٢ / ٩٩.

٤- فى الأصل : يتعرض. انظر التصريح : ١ / ٢٥٦.

٥- فى الأصل : الاسفها. انظر التصريح : ١ / ٢٥٦.

والثانية (١): أن يكون في الجملة اسم استفهام ، عمده كان نحو (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) [الكهف : ١٢] ، أو فضله ، نحو (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء : ٢٢٧].

ومثال التعليق في المضارع : «أظنّ ما زيد قائم» ، وقس على ذلك بقيه التصاريف.

ثمّ قال رحمه الله :

لعلم عرفان وظنّ تهمه

تعيده لواحد ملتزمه

يعنى : أنّ «علم» إذا كانت بمعنى «عرف» ، وهو أن يكون معناها متعلّقا بالمفرد - تتعدّى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) [النحل : ٧٨].

وأنّ «ظنّ» إذا كانت بمعنى «أتهم» تتعدّى إلى مفعول واحد ، نحو (وما هو على الغيب بظنين) [التكوير : ٢٤] - بالظاء المشاله (٢) - وليستا حينئذ من أفعال هذا الباب.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولرأى الرّؤيا انم ما لعلما

طالب مفعولين من قبل انتمى

يعنى : أنّ «رأى» الحلميّه ينسب لها من العمل ما انتسب ل- «رأى» العلميه / من التّعدّى لمفعولين ، لأنّها شبيهه بها في كونها فيها إدراك بالحسّ (٣) ، كقوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) [يوسف : ٣٦] ، وكقول عمرو الباهليّ (٤) :

ص : ٢٩٥

١- في الأصل : والثاني. انظر التصريح : ٢٥٦ / ١.

٢- وهى قراءه ابن كثير وأبى عمرو الكسائي ورويس ، وقرأ الباقون «بضنين» بالضاد أى : بيخيل. انظر النشر في القراءات العشر : ٣٩٨ / ٢ - ٣٩٩ ، حجه القراءات : ٧٥٢ ، المبسوط في القراءات العشر : ٤٦٤ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٣٤.

٣- وذهب بعضهم إلى أنّ «رأى» الحلميّه لا تنصب مفعولين ، وأنّ ثانى المنصوبين حال. انظر التصريح على التوضيح : ٢٥٠ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل (١٥١ / ب) ، الأشموني مع الصبان : ٣٤ / ٢.

٤- هو عمرو بن أحمر بن العمرد بن عامر الباهلي ، أبو الخطاب ، شاعر مخضرم ، كان يكثر الغريب في شعره ، عاش نحو ٩٠ عاما ، أسلم وغزا مغازى في الروم ، ونزل بالشام مع خيل خالد بن الوليد ، ثم سكن الجزيره وأدرك أيام عبد الملك بن مروان ، له مدائح في عمر وعثمان وعلى وخالد ، ولم يلق أبا بكر ، وهجا يزيد بن معاويه ، فطلبه يزيد ففرّ منه ، وتوفى في حدود سنه ٦٥

ه ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى معجم الشعراء : ٢١٤ ، الأغانى : ٢٣٤ / ٨ ، جمهره أشعار العرب : ١٥٨ ، سمط اللالكى : ٣٠٧ ،
الخرانه : ٢٥٦ - ٢٥٧ ، الأعلام : ٧٢ / ٥ .

وأضاف «رأى» للرؤيا ليعلم أنها الحلمية ، لأنّ الأشهر أنّ مصدرها «الرؤيا» ، نحو قوله تعالى : (هذا تأويل رؤياي) [يوسف : ١٠٠] ، ومصدر البصريه «رؤيه» (٢) ، وقد يكون «الرؤيا» ، خلافاً للحريرى (٣) ، والتناظم (٤) ، بدليل :

ص: ٢٩٦

١- قطعه بيت من الوافر لعمر بن أحمد الباهلي من قصيده له يذكر فيها جماعه من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم فى منامه إذا أتى الليل ، وتمامه : أراهم رفقتى حتّى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا- ويروى : «تولى» بدل «تجافى». رفقتى : جمع رفيق. تجافى الليل : انطوى وارتفع. انخزل : انقطع من «الخزل» وهو القطع. والشاهد فى قوله : «أراهم رفقتى» حيث نصبت «أرى» الحلميه مفعولين ، وهما الضمير ، وقوله : «رفقتى». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٩٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٤ ، الهمع (رقم) : ٥٨٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٤ ، شواهد العدوى : ٩٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١١٨ ، شرح ابن الناظم : ٢١٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٨٧ ، المطالع السعيده : ٢٤٧.

٢- انظر أوضح المسالك : ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥١ ، اللسان : (رأى) ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٤ ، تهذيب اللغة : ٣١٥ (رأى) ، إرشاد الطالب النبيل (١٥١ / ب) ، كتاب الأفعال لابن القطاع : ٢ / ٧٣ ، المصباح المنير : ١ / ٢٤٧ ، ديوان الأدب للفارابى : ٤ / ٢٠٧ ، الصحاح : ٦ / ٢٣٤٩ (رأى) ، كتاب الأفعال للسرقسطى : ٣ / ٤٩ ، المشكاه الفتحه للدمياطى : ٢٦٠.

٣- هو القاسم بن على بن محمد بن عثمان الحريرى البصرى الشافعى ، أبو محمد ، الأديب الكبير ، صاحب المقامات الحريريه ، عالم بالنحو واللغه ، ناظم وناثر ، ولد فى حدود سنه ٤٤٦ هـ ، وتوفى بالبصره سنه ٥١٦ هـ (وقيل : ٥١٥ هـ) ، من آثاره : دره الغواص فى أوهام الخواص ، منظومه ملحه الإعراب فى النحو وشرحها ، وديوان شعر ، وغيرها. انظر بغيه الوعاه : ٣٧٨ ، نزهه الألباء : ٤٥٣ ، معجم الأدباء : ١٦ / ٢٦١ ، الأعلام : ٥ / ١٧٧ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٠٨ ، ١٣ / ٤١٢ ، مرآه الجنان : ٣ / ٢١٣ ، هديه العارفين : ٢ / ٤٦٢.

٤- حيث ذهبنا إلى أن «الرؤيا» لا تكون إلا مصدرا للحلميه. وفى اللسان : «قال ابن برى : وقد جاء «الرؤيا» فى اليقظه ، وعليه فسر قوله تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً). انظر أوضح المسالك : ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥١ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥١ / ب) ، حاشيه الصبان : ٢ / ٣٤ ، اللسان : ٣ / ١٥٤١ (رأى) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٥٤ ، المشكاه الفتحه للدمياطى : ٢٦١.

(وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ) (١) [الإسراء : ٦٠] ، قال (٢) ابن عباس (٣) : هي رؤيا عين (٤).

واحترز بقوله : «طالب مفعولين» من «علم» العرفائيه.

و «أنم» بمعنى : انسب ، و «انتمى» بمعنى : انتسب.

و «رأى» الحلميه لا يدخلها إلغاء ولا تعليق ، خلافا للشاطبي (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا تجز هنا بلا دليل

سقوط مفعولين أو مفعول

يعنى : أن المفعولين فى هذا الباب لا- يجوز حذفهما (٦) معا عند سيويه (٧) وجماعه (٨) ، واختاره الناظم (٩) ، ولا حذف أحدهما بالإجماع (١٠) ، من غير أن

ص : ٢٩٧

١- فى الأصل : ريناك. انظر التصريح : ١ / ٢٥١.

٢- فى الأصل : وقال. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥١.

٣- هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشى الهاشمى أبو العباس حبر الأمة الصحابى الجليل ، ولد بمكه سنه ٣ ق.ه ، ونشأ فى عصر النبوه ، فلازم النبى صلى الله عليه وسلم وروى عنه الأحاديث الصحيحه ، وشهد مع على الجمل وصفين ، وكف بصره فى آخر عمره ، فسكن الطائف وتوفى بها سنه ٦٨ ه ، له فى الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثا ، وأخباره كثيره. انظر ترجمته فى الإصابه ترجمه رقم : ٤٧٧٢ ، صفه الصفوه : ١ / ٣١٤ ، حليه الأولياء : ١ / ٣١٤ ، المحبر : ٢٨٩ ، الأعلام : ٤ / ٩٥.

٤- قال الخازن فى تفسير قوله تعالى (٤ / ١٦٦) : (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ) «قال ابن عباس : هي رؤيا عين أريها النبى صلى الله عليه وسلم ليله المعراج وهي ليله أسرى به إلى بيت المقدس». وانظر تفسير القرطبي : ١٠ / ٢٨٢ ، تفسير البغوى : ٣ / ١٢١ ، أوضح المسالك : ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥١ ، إرشاد الطالب النييل (١٥١ / ب) ، المشكاه الفتحه : ٢٦١.

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٠.

٦- فى الأصل : حذفها. انظر شرح المكودى : ١ / ١١٩.

٧- انظر الكتاب : ١ / ١٨ ، ١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٥٣.

٨- وهم الأخفش والجرمى وابن خروف وابن طاهر والشلوبين والصيمرى ، سواء فى ذلك أفعال الظن والعلم ، وذلك لعدم الفائده. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٩ ، التبصره والتذكره للصيرمى : ١ / ١١٣ ، الهمع : ٢ / ٢٢٥ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٨٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٧٩ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٣٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٠١.

٩- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٥٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٤ ، شرح المرادى : ١ / ١٠١.

١٠- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٤.

يدلّ على الحذف دليل ، وهذا هو الحذف على جهة الاختصار (١) لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وعن الأكثرين (٢) : إجازة حذفهما لمجىء ذلك في أفعال العلم ، كقوله تعالى : (فَهُوَ يَرَى) [النجم : ٣٥] ، أى : يعلم ما نعتقده حقا ، و (٣) فى أفعال الظن نحو (وَوَظَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ) [الفتح : ١٢].

وعن الأعلام / (٤) : يجوز فى أفعال الظنّ دون أفعال العلم (٥).

وفهم من ذلك أنه يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على الحذف دليل ، وهو الحذف على جهة الاختصار.

فمن حذفهما معا قوله تعالى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) [القصص : ٦٢] ، أى : تزعمونهم شركائى ، وهذا مجمع عليه (٦).

ومن حذف الأول : (وَلَا يَحْسَبَنَّ) (٧) الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ (بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ

ص : ٢٩٨

١- الحذف للدليل يسمى : اختصارا ، ولغير دليل يسمى : اقتصارا. انظر الهمع : ٢ / ٢٢٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، النكت الحسان : ٩١.

٢- منهم ابن السراج والسيرافى ، وصححه ابن عصفور لوروده. انظر الأصول لابن السراج : ١ / ١٨١ ، الهمع : ٢ / ٢٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٥ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٨٣.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح : ١ / ٢٥٩.

٤- هو يوسف بن سليمان بن عيسى ، الشنتمرى ، الأندلسى ، أبو الحجاج ، كان مشقوق الشفه العليا فاشتهر بالأعلم ، عالم بالأدب والنحو واللغة ، ولد فى شنتمريه الغرب سنة ٤١٠ هـ ، ورحل إلى قرطبه ، وكف بصره فى آخر عمره ، ومات فى إشبيلية سنة ٤٧٦ هـ ، من مؤلفاته : شرح جمل الزجاجى ، النكت على الكتاب ، شرح شواهد الكتاب ، شرح الحماسه لأبى تمام ، وغيرها. انظر ترجمته فى معجم الأدباء : ٢٠ / ٦٠ ، الأعلام : ٨ / ٢٣٣ ، مرآه الجنان : ٣ / ١٥٩ ، شذرات الذهب : ٣ / ٤٠٣ ، معجم المؤلفين : ١٣ / ٣٠٢.

٥- واستدل بحصول الفائده فى الأول دون الثانى ، والإنسان قد يخلو من الظن ، يفيد قوله «ظننت» أنه وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم ، إذ له أشياء يعلمها ضروره كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله : «علمت شيئا». ورد : بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم. وذهب أبو العلا إدريس إلى منع الحذف قياسا ، والجواز فى بعضها سماعا ، فلا يتعدى الحذف فى «ظننت وختل وحسبت» لوروده فيها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، الهمع : ٢ / ٢٢٥ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٠ ، الأشموني : ٢ / ٣٥.

٦- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٥.

٧- فى الأصل : تحسبن. انظر التصريح : ١ / ٢٦٠.

فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ) [آل عمران : ١٨٠] ، تقديره : ولا يحسبن الذين يبخلون ، ما يبخلون (١) به هو خيرا لهم .

ومن الثاني قول عنتره (٢) :

٨٨ - ولقد نزلت فلا تظني غيره *** مني بمنزله المحب المكرم (٣)

أى : فلا تظني غيره مني (واقعا) (٤).

وهذا أجازه الجمهور ، ومنعه ابن ملكون (٥).

ص : ٢٩٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح : ١ / ٢٦٠ .

٢- هو عنتره بن شداد بن عمرو بن معاوية العبسي ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، أمه حبشية اسمها زبيبة ، سرى إليه السواد منها ، وكان من أحسن العرب شيمه ومن أعزهم نفسا ، وكان مغرما بابنه عمه عبله ، شهد داحس والغبراء وعاش طويلا وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي في حدود سنة ٢٢ ق . ه وينسب إليه ديوان شعر . انظر المؤلف والمختلف : ١٥١ ، الأغاني : ٨ / ٢٣٧ ، كشف الظنون : ٨٠٣ ، الأعلام : ٥ / ٩١ ، الخزانة : ١ / ١٢٨ ، شواهد المغني : ١ / ٤٨١ ، معجم المؤلفين : ٨ / ١٤ .

٣- من الكامل ، من معلقه عنتره المشهوره في القصائد العشر (٢٧٠) التي أولها : هل غادر الشعراء من متردّم أم هل عرفت الدار بعد توهم المحب : بمعنى المحبوب . المكرم : من الإكرام . والمعنى : لقد حللت - أيتها المحبوبة - من قلبي في محل من هو حبيب مكرم فتيقني ذلك ، ولا تظني غيره واقعا . والشاهد في قوله : «فلا تظني غيره» حيث حذف مفعول «تظن» اختصارا لدلالة المقام عليه ، والتقدير : فلا تظني غيره واقعا ، وهو جائز عند الجمهور ، ومنعه ابن ملكون من المغاربه وجماعه ، وأجابوا عن هذا البيت بأن قوله : «منى» متعلق بمحذوف لا ب- «نزلت» مفعول ثان ل- «تظن» أى : فلا تظني غيره كائنا منى . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤١٤ ، الخزانة : ٣ / ٢٢٧ ، ٩ / ١٣٦ ، الخصائص : ٢ / ٢١٦ ، المحتسب : ١ / ٧٨ ، الهمع (رقم) : ٥٩١ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٤ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١١٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٤ ، شرح الأشموني : ١ / ٣٥ ، شواهد العدوى : ٩٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣٨٩ ، أوضح المسالك : ٧٧ ، شواهد الجرجاوى : ٩٧ ، المطالع السعيده : ٢٤٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٨ ، المقرب : ١ / ١١٧ ، شذور الذهب : ٣٧٨ ، شواهد الفيومي : ١١٦ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر التصريح : ١ / ٢٦٠ .

٥- منع ابن ملكون حذف أحد المفعولين اختصارا ، وإليه ذهب طائفة منهم ابن الحاجب ، وصححه ابن عصفور ، وحثتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين ، من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة ، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه . وما قالوه منتقض بخبر «كان» فإنه مطلوب من جهتين . انظر شرح الأشموني : ٢ / ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٢ / أ) ، أوضح المسالك : ٧٧ ، الهمع : ٢ / ٢٢٦ . وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد بن منذر ، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي ، نحوى لغوى من أهل إشبيلية مولدا ، وتوفى بها سنة ٥٨١ ه ، من كتبه : إيضاح المنهج ، شرح الجمل للزجاجي ، النكت على التبصره للصيرمي وغيرها . انظر ترجمته في بغيه الوعاة : ١٨٨ ، إيضاح المكنون : ١ / ١٥٨ ، كشف

الظنون : ٣٣٩ ، ٦٩٢ ، الأعلام : ١ / ٦٢ ، معجم المؤلفين : ١ / ١٠٨ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكتظنّ اجعل تقول إن ولي

مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل

وإن ببعض ذى فصلت يحتمل

وأجرى القول كظنّ مطلقا

عند سليم نحو قل ذا مشفقا

أصل القول وما اشتقّ (١) منه أن يدخل على الجملة الفعلية ، وكذا الاسميه عند بعضهم (٢) ، فتحكى به ، وقد ينصب المفرد إذا كان فى معنى الجملة كقولك : «قلت خطبه».

ثم إنه قد يضمن معنى الظنّ ، فينصب مفعولين ، وذلك بشروط :

الأول : أن يكون مضارعا ، وسوى به السيرافى «قلت» - بالخطاب (٣) ، والكوفى «قل» (٤).

الثانى : أن يكون المضارع مفتتحا بتاء المخاطب.

وهذان الشرطان مفهومان من قوله : «تقول».

ص: ٣٠٠

١- فى الأصل : أشفق. انظر شرح المكودى : ١١٩ / ١.

٢- فلا- يعمل القول فى جزأها شيئا ، كما يعمل الظن ، لأن الظن يقتضى الجملة من جهة معناها ، فجزأها معه كالمفعولين فى باب «أعطيت» ، فصح أن ينصبها ، وأما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلا يصح أن ينصب جزأها مفعولين ، لأنه لم يقتضها من جهة معناها ، فلم يشبه باب «أعطيت» ولا أن ينصبها مفعولا واحدا ، لأن الجملة لا إعراب لها فلم يبق إلا الحكاياه.

انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦١ ، شرح ابن الناظم : ٢١١ ، أوضح المسالك : ٧٧ ، حاشيه ابن حمدون : ١١٩ / ١.

٣- فيجوز على قوله إعمال الماضى المسند إلى تاء المخاطبه ، نحو «أقلت زيدا منطلقا» ، وذلك بشروط المضارع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٢ ، أوضح المسالك : ٧٧ ، حاشيه الصبان : ١ / ٣٦. وفى الهمع (٢ / ٢٤٧) : «وذهب السيرافى إلى جواز إعمال الماضى بشروط المضارع». وانظر شرح الرضى : ٢ / ٢٨٩.

٤- فيجوز على قول الكوفيين إعمال فعل الأمر نحو «قل زيدا منطلقا». وفى الهمع : «وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال الأمر

بشروطه - أى بشروط المضارع - أفضا». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٢ ، أوضح المسالك : ٧٧ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧ ،
حاشيه الصبان : ٢ / ٣٦.

الثالث : أن يدخل عليه أداة استفهام ، وهو المتبّه عليه بقوله : «إن ولي مستفهما به».

الرّابع : أن لا يفصل بينهما / بغير الظرف ، أو المجرور ، أو أحد المفعولين (١) ، وهو المتبّه عليه بقوله :

...

... ولم يفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل

...

فمثال ما لا فصل فيه : «أتقول زيدا منطلقا».

ومثال الفصل بالظرف : «أعندك تقول عمرا مقيما».

وبالمجرور : «أفى الدار تقول زيدا جالسا».

ومثال الفصل بأحد المفعولين : «أزيدا تقول منطلقا».

ويعنى بقوله : «عمل» أحد المفعولين ، لأنه بمعنى معمول ، وفى تنكير «عمل» إشعار بأنه لا يفصل إلّا بأحد المفعولين ، لا بهما ، لأنّ التنكير يشعر بالتقليل.

فلو قلت : «أأنت تقول زيد منطلق» ، فالحكاية واجبه عند سيبويه (٢) والأخفش (٣) وعليه مشى الناظم (٤) ، وخالفهم الكوفيون ، وسائر البصريين ، فأجازوا (٥) التّصّب (٦).

ص: ٣٠١

١- قال أبو حيان : وكذا معمول المعمول نحو «أهنّدا تقول زيدا ضاربا». وقيل : لا يضر الفصل مطلقا ، ولو بأجنبى ، نحو «أأنت تقول زيدا منطلقا» ، وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. انظر الهمع : ٢ / ٢٤٧ ، المطالع السعيدة : ٢٥١ - ٢٥٢ ، حاشية الخضرى : ١ / ١٥٥ - ١٥٦.

٢- قال سيبويه فى الكتاب (١ / ٤٢) : «فإن قلت : «أأنت تقول زيد منطلق» رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام». وانظر : ١ / ٤٧١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٣ ، أوضح المسالك : ٧٨ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٣ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧ ، أوضح المسالك : ٧٨.

٤- قال الناظم فى شرح الكافية (٢ / ٥٦٨) : «فإن فصل بينه وبين الاستفهام أحد المفعولين أو ظرف أو جار ومجرور لم يضر الفصل ، فإن فصل بغير ذلك بطلت موافقه الظن وتعينت الحكاية نحو قولك : «أأنت تقول زيد راحل». انتهى.

٥- فى الأصل : وأجازوا. انظر التصريح : ١ / ٢٤٣.

٦- ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ، فإن قدرت الضمير - وهو «أنت» - فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا. وإذا اجتمعت شروط الأعمال فالإعمال جائز لا واجب ، فتجاوز الحكاياه أيضا مراعاة للأصل ، نحو «أتقول زيد منطلق» ، وكذا إعماله مطلقا فى لغة بنى سليم جائز لا واجب. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٣ ، الهمع : ٢ / ٢٤٨ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٤.

واشترط الناظم في شرح التسهيل : كون زمن المضارع حالاً (١).

والتسهيلى : أن لا يتعدى باللام (٢).

وقوله :

وإن ببعض ذى فصلت يحتمل

تصريح بما فهم من الشرط الذى قبله ، و «ذى» إشاره إلى الثلاثة المتقدمه ، وهى : الظرف ، والمجرور ، وأحد المفعولين ، فإن لم يستوف الشرط بطل العمل ، وتعين الحكايه ، وإن استوفى الشروط جاز النصب والحكايه ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ / إِنَّ إِبْرَاهِيمَ) الآيه [البقره : ١٤٠] - بالتاء المثناه فوق ، وكسر «إِنَّ» - فى قراءه الأخوين (٣) ، وابن عامر ، وحفص (٤).

ص : ٣٠٢

١- قال ابن مالك فى شرح التسهيل (١ / ٨٠ - ب- / مخطوط) : «وهذا الاستعمال عند غير بنى سليم لا يكون إلا فى المضارع المسند إلى المخاطب مقصودا به الحال بعد استفهام متصل نحو قول الراجز : متى تقول القلص الزواسما تحملن أم قاسم وقاسما» ، انتهى . ورد بقوله : أميا الرّحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا أنشده سيويه بنصب الدار على أنها مفعول أول «وتجمعنا» مفعول ثان. وزاد فى التسهيل : أن يكون حاضرا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٢ ، الكتاب : ١ / ٦٣ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٣ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٥٥ ، التسهيل : ٧٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٣٧ ، إرشاد الطالب النبيل : (٥٣ / أ).

٢- نحو «أتقول لزيد : عمرو منطلق» لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن من فعل القلب ، وهذا قول مسموع. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٣ ، الهمع : ٢ / ٢٤٧ ، أوضح المسالك : ٧٨ ، إرشاد الطالب النبيل (٥٣ / أ) ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٣٧ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٥٥.

٣- وهما حمزه والكسائى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٣. أما الكسائى فقد تقدمت ترجمته فى ص ٢٨. وأما حمزه فهو حمزه بن حبيب بن عماره بن إسماعيل التيمى الزيات أحد القراء السبعة ، انعقد الإجماع على تلقى قراءته بالقبول ، كان من موالى التيم فنسب إليهم ، ولد سنة ٨٠ هـ وكان يجلب الزيت من الكوفه إلى حلوان فى أواخر سواد العراق مما يلى الجبل ، ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفه ، مات بحلوان سنة ١٥٦ هـ. انظر ترجمته فى ميزان الاعتدال : ١ / ٢٨٤ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٦٦ ، طبقات القراء : ١ / ٢٦١ ، الأعلام : ٢ / ٢٧٧.

٤- وخلف ورويس أيضا ، وحجتهم المخاطبه التى قبلها والتى بعدها ، فالمتقدمه قوله : (قُلْ أَتَحَاجُّونَا فِي اللَّهِ) [البقره : ١٣٩] ، والمتأخره قوله : (قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ) فتأويل الآيه : قل يا محمد للقائلين لكم : (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) [البقره : ١٣٥] : أتجاجوننا أم تقولون إن إبراهيم وأولاده ، كانوا يهودا ، وكسرت «إِنَّ» لأنّ الكلام محكى. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «أم يقولون» بالياء وكسر «إِنَّ» ، وحجتهم ، أن هذا إخبار عن اليهود ، أراد : أم يقول اليهود والنصارى ... انظر حجه القراءات : ١١٥ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٢٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٦٦ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٤٨ ، إعراب النحاس : ١ / ٢٦٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٤. وحفص هو حفص بن سليمان بن المغيره الأسدى بالولاء ، أبو عمرو ، ويعرف بحفيص

، قارئ أهل الكوفه ، أخذ القراءه عرضا عن عاصم ، بزاز ولد سنه ٩٠ هـ ، ونزل بغداد وجاور بمكه ، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته ، وهو ابن امرأته وربيبه ، ومن طريقه قراءه أهل المشرق ، توفى سنه ١٨٠ هـ. انظر ترجمته فى ميزان الاعتدال : ١ / ٢٦١ ، طبقات القراء : ١ / ٢٥٤ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٥٦ ، الأعلام : ٢ / ٢٦٤.

وقوله :

وأجرى القول ...

... البيت

يعنى : أن بنى سليم - بالتصغير - يصبون بالقول مطلقا ، أى : بلا شرط ، ثم مثله بقوله : «نحو قل ذا مشفقا» (1).

ص: ٣٠٣

١- وقد حكى سيبويه ذلك عنهم فى الكتاب ، حيث قال (١ / ٤٣) : «وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مره أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب «قلت» أجمع مثل «ظننت». انتهى. وهل يعملونه باقيا على معناه ، أو لا يعملونه حتى يضمونه معنى الظن؟ قولان ، اختار ثانيهما ابن جنى ، وعلى الأول : الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله : قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت إسرائينا إذ ليس المعنى على «ظننت». وعلى لغة بنى سليم الأعمال جائز لا واجب فتجوز الحكاياه أيضا مراعاة للأصل - كما تقدم - . انظر الهمع : ٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، شرح المرادى : ١ / ٣٩٤ ، البهجة المرضيه : ٦٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٦٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٦ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٩ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٣٧ .

ثم قال رحمه الله تعالى : إلى ثلاثه رأى وعلما

عدّوا إذا صاروا أرى وأعلما

إذا دخلت همزه التّعدديه على فعل غير متعدّد - تعدّى بها إلى واحد ، نحو «أخرجت زيدا» ، وإن دخلت على فعل متعدّد إلى واحد - تعدّى بها إلى اثنين ، نحو «ألبست زيدا ثوبا» ، وإن دخلت على متعدّد إلى اثنين - تعدّى بها إلى ثلاثه ، وذلك في فعلين خاصّه ، وما ضمّن معناهما ، وإليهما أشار بقوله :

إلى ثلاثه ...

... البيت

يعنى : أنّ «علم ورأى» (١) المتعدّيين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزه النّقل تعدّيا بها إلى ثالث ، فالمفعول الأوّل : هو الذى كان فاعلا بهما قبل دخول الهمزه ، والثّانى والثّالث : هما اللذان كانا منصوبين بهما ، نحو قوله تعالى :

(كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ) [البقره : ١٦٧].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما لمفعولى علمت مطلقا

للثّان والثّالث أيضا حقّقا

يعنى : أنّ جميع ما استقرّ من الحكم للمفعولين فى «علم / ورأى» قبل دخول الهمزه من إلقاء وتعليق ، ومنع الحذف بغير دليل ، وجوازه لدليل - ثابت للثّانى والثّالث من مفاعيل «أعلم وأرى».

فمثال الإلقاء قول بعضهم : «البركه أعلمنا الله مع الأكابر» (٢) ، ف- «البركه» مبتدأ ، و «مع الأكابر» خبره ، و «أعلم» ملغاه ، لتوسّطها.

ص : ٣٠٤

١- فى الأصل : أعلم وأرى. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٥٦.

٢- وروى فى شرح المرادى : «مع أكابر كم» بدل «مع الأكابر». انظر شرح المرادى : ١ / ٣٩٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٦ ،

التصريح على التوضيح : ٢٦٦ / ١ ، أوضح المسالك : ٧٩ ، شرح الأشموني : ٣٩ / ٢ ، المطالع السعيده : ٢٥٤ ، الهمع : ٢٤٩ / ٢ ،
البهجه المرضيه : ٦٤ .

ومثال التعليق قوله تعالى: (يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [سبأ: ٧]، ف- «الكاف والميم» مفعول أول، وجمله «إنكم لفي خلق جديد» في محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثاني والثالث، والفعل معلق عن الجملة باللام.

ومنع الشلوين الإلغاء والتعليق مطلقاً (١)، والجزولي (٢) في المبني للفاعل (٣)، والحجّه عليهما ما مثلنا به.

ومثال حذف المفعولين، والاقتصار على الأول: «أعلمت زيدا»، ولا تذكر من أعلمت به، لأنّ الفائدة لا تنعدم في الاقتصار عليه (٤)، ومنعه سيبويه (٥)، وغيره (٦)(٧).

ص: ٣٠٥

١- أي: سواء كان مبنيًا للفاعل أم للمفعول. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٦، إرشاد الطالب النبيل (٥٥ / أ)، وفي الهمع (٢ / ٢٤٨): ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا، سواء بنيت للفاعل أم للمفعول، وعليه ابن القواس وابن أبي الربيع، لأنّ مبني الكلام عليهما، ولا يجي «بعد ما مضى الكلام على الابتداء». وفي التوطئه (٢٠٧) قال الشلوين: فهذه - يقصد أعلم وأرى وما بمعنى أعلم - لا يجوز فيها الإلغاء ولا التعليق إلّا في «أرى» التي بمعنى «أظن». انظر الهمع: ٢ / ٢٤٩.

٢- هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي، المراكشي، البربري، أبو موسى، عالم بالنحو واللغة، أخذ العربية عن عبد الله بن بري المصري، وتصدر بالمريه والجزائر لإقراء النحو، وتوفي بأزمور من ناحيه مراكش سنة ٦١٠ هـ (وقيل: ٦٠٧، وقيل: ٦٠٦ هـ، وقيل: ٦١٦ هـ). من آثاره: المقدمة في النحو، شرح إيضاح الفارسي، شرح قصيده بانت سعاد، شرح أصول السراج، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاه: ٣٦٩، مرآه الجنان: ٤ / ١٩، روضات الجنات: ٥٠٨، تاريخ ابن الوردي: ٢ / ١٣٢، معجم المؤلفين: ٨ / ٢٧، الأعلام: ٥ / ١٠٤.

٣- وذلك لما فيه من إعمالها في المفعول الأول، وإلغائها بالنسبه إلى الآخرين، وذلك تناقض، لأنّه حكم بقوه وضعف معا، بخلاف ما إذا بنيت للمفعول به. ومنع آخرون التعليق دون الإلغاء وعليه الأكترون. انظر المقدمة الجزولية للجزولي، وانظر الهمع: ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٦، شرح المرادي: ١ / ٣٩٥، إرشاد الطالب النبيل (١٥٥ / أ)، شرح الرضى: ٢ / ٢٨٥.

٤- إذ يراد الإخبار بمجرد العلم به، وبمجرد إعلام الشخص المذكور، وهو قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان، وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والأكثرين. انظر: التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٥، الهمع: ٢ / ٢٥٠، أصول ابن السراج: ٢ / ٢٨٥، التسهيل: ٧٤.

٥- قال سيبويه في الكتاب (١ / ١٩): «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثه مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثه، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: «أرى الله زيدا بشرا أباك» و «نبأت عمرا زيدا أبا فلان»، و «أعلم الله زيدا عمرا خيرا منك». انتهى. وانظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٥، الهمع: ٢ / ٢٥٠، الأصول لابن السراج: ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥.

٦- في الأصل: وعده.

٧- منعه غير سيبويه كالمازني وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور. وذهب الأ-كثرون منهم المبرد وابن كيسان وخطاب - ورجحه ابن مالك - إلى جواز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين، أو حذف الآخرين بشرط ذكر الأول، كقولك

«أعلمت كبشك سميناً» بحذف المعلم أو «أعلمت زيدا» بحذف الثاني والثالث إن لم يخل الكلام من فائده بذكر المعلم به في الصورة الأولى والمعلم في الثانيه. وذهب الشلوبيين إلى جواز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين ، نحو «أعلمت كبشك سميناً» ولا يجوز حذف الآخرين بدون الأول ، ولا حذف الثلاثة ، ولا حذف الأول وأحد الآخرين ، ولا حذف أحد الآخرين فقط. وذهب الجرمي واختاره ابن القواس إلى جواز حذف الآخرين فقط ، لأنهما في حكم مفعولي «ظن» ، دون الأول لأنه في حكم الفاعل. انظر في ذلك الهمع : ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥ ، التسهيل لابن مالك : ٧٤ ، التوطئة للشلوبيين : ٢٠٧ ، المطالع السعيده : ٢٥٤ - ٢٥٥ ، أصول ابن السراج : ٢ / ٢٨٥ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تعدّيا لواحد بلا

همز فلاثنين به توّصلا

والثان منهما كثنان اثني كسا

فهو به في كلّ حكم ذو اثنتسا

يعنى : إذا كانت «أرى وأعلم» منقولتين من «أرى» البصريّة ، و «علم» العرفيّة ، المتعدّى كلّ منهما لواحد - تعدّيا بالهمزة لاثنين ، نحو «أريت زيدا الهلال» ، أى : أبصرته إيّاه ، و «أعلمت زيدا الخبر» ، أى : عرّفته إيّاه ، وليستا حينئذ من هذا الباب (١) ، ولا من الباب الذى قبله (٢) ، لأنّ المفعول / الثّانى غير الأوّل ، فهو من باب «كسا وأعطى» ولذلك أشار بقوله :

والثان منهما كثنان اثني ...

... البيت

يعنى : أنّ المفعول الثّانى من هذين المفعولين كالمفعول الثّانى من باب «كسا» فى جواز الحذف لهما أو لأحدهما ، لدليل وغيره.

ص: ٣٠٦

١- أى : ليستا من باب «أعلم وأرى» هذا ، لأنّه معقود لما ينصب ثلاثه مفاعيل.

٢- وهو باب «ظن» وأخواتها مما يتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

فتقول فى حذف الأوّل: «أعلمت الخبر، وأريت الهلال»، كما تقول: «كسوت ثوبا»، وفى حذف الثانى: «أعلمت زيدا، وأريت (١) زيدا»، كما تقول «كسوت زيدا» وفى حذفهما معا: «أعلمت، وأريت»، كما تقول: «كسوت».

ويمتنع فيه ما جاز فى مفعولى «علمت» المتعدّيه لاثنتين (٢) من إلغاء وتعليق.

قيل: وفيه نظر فى موضعين:

أحدهما: أنّ «علم» بمعنى «عرف» إنّما (حفظ) (٣) نقلها لاثنتين بالتضعيف لا بالهمزه، نحو ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) [البقره: ٣١].

والموضع الثانى: أنّ «أرى» البصريه سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثانى نحو (٤) (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى) [البقره: ٢٦٠].

وقد يجاب عن الأوّل: بالتزام جواز نقل المتعدّى لواحد بالهمزه قياسا، نحو «ألبست زيدا جبّه» قياسا على «كسوته جبّه».

وعن الثانى: بادّعاء أنّ الرّؤية هنا علميه لا بصريه، كما قال الحوفى (٥) فى (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) [الفرقان: ٤٥]: الرّؤية رؤيه القلب فى هذا، ومخرجها مخرج رؤيه العين، ويجوز فى مثل هذا مع الرّؤية، ولا يجوز مع العلم. انتهى (٦).

وفهم من تشبيهه بباب «كسا»: أنّ المفعول الأوّل (والثانى) (٧) أيضا، كالأوّل من باب «كسا»، فلا / وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذّكر، فالضمير فى «تعدّيا» عائد على «علم» العرفائيه، و «رأى» البصريه.

ص: ٣٠٧

١- فى الأصل: ورأيت.

٢- فى الأصل: للاثنتين. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ٢٦٧.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ٢٦٧.

٥- هو على بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفى المصرى، أبو الحسن، نحوى، من علماء اللغه والتفسير، وهو من أهل الحوف بمصر، اشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا، وتوفى فى مستهل ذى الحجه ٤٣٠ هـ، من مؤلفاته: البرهان فى تفسير القرآن، الموضح فى النحو، إعراب القرآن، مختصر كتاب العين، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٣٢٥، معجم الأدباء: ١٢ / ٢٢١، إنباه الرواه: ٢ / ٢١٩، معجم المؤلفين: ٧ / ٥، الأعلام: ٤ / ٢٥٠، البدايه والنهايه: ١٢ / ٤٧، هديه العارفين: ١ / ٦٨٧.

٦- قال فى التصريح: ذكره فى سوره النساء. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٧.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكأرى السابق تبا أخبرا

حدّث أنبا وكذاك خبرا

ذكر أنّ أفعال هذا الباب سبعة ، والذّي أثبتته سيبويه منها : «أعلم ، وأرى ، وتبأ - بتشديد الموحّده -» (١) وزاد أبو البقاء : «أنبا» (٢) ، وألحق بهما السّيرافيّ : «حدّث - بتشديد الدّال - ، وأخبر ، وخبر - بتشديد الموحّده -» (٣) ، وقد تقدّم مثالا «أعلم وأرى» .

ومثال «تبأ» قول التّابعه :

٨٩ - نبّت زرعه والسّفاهه كاسمها***يهدى إلىّ غرائب الأشعار(٤).

ص: ٣٠٨

١- انظر الكتاب : ١ / ١٩ ، الهمع : ٢ / ٢٥١ ، شرح المكودي : ١ / ١٢٢ ، شرح ابن الناظم : ٢١٥ ، شرح المرادي : ١ / ٣٩٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٠ ، شرح الفريد : ٣٠٦ ، التسهيل : ٧٤ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨١ ، المطالع السعيده : ٢٥٥ ، شرح الهواري (٦٥ / أ).

٢- وفي شرح المكودي (١ / ١٢٢) : «وزاد أبو علي «أنبا» ، وانظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧١ ، شرح ابن الناظم : ٢١٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٢ ، شرح الهواري : (٦٥ / أ). وفي الهمع (٢ / ٢٥١) : «وزاد ابن هشام اللخمي : أنبا وعرف وأشعر وأدرى». وانظر المطالع السعيده : ٢٥٦.

٣- انظر شرح الكتاب للسيرافي (الجزء الثاني / رساله دكتوراه) : ١ / ٢١٥ ، شرح المكودي : ١ / ١٢٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧١ ، التسهيل : ٧٤ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٢ ، شرح الهواري (٥٦ / أ). وفي المطالع السعيده (٢٥٥ - ٢٥٦) : وزاد القرافي : أخبر وخبر - بالتشديد وزاد الكوفيون وتبعهم المتأخرون «حدّث». وفي الهمع : وزاد الكوفيون «حدّث» وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك ، وزاد الفراء «خبر وأخبر». وزاد الحريري في شرح الملحه «علم» بالتضعيف. وزاد الجرجاني : «استعطى». وحكى ابن مالك في التسهيل أنّ بعضهم زاد «أرى» الحلميه ، كقوله تعالى : (إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا). وزاد بعضهم : «أكسى». وزاد الأخفش : «أظن» نحو «أظننت زيدا عمرا فاضلا» و «أحسب وأخال وأزعم وأوجد» ومستنده القياس. انظر الهمع : ٢ / ٢٥٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤٢ ، شرح ابن الناظم : ٢١٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ، شرح المرادي : ١ / ٣٩٨ ، شرح ملح الإعراب للحريري : ١١٩ ، شرح الفريد : ٣٠٧ ، التسهيل : ٧٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٦٥ ، شرح الرضي : ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥.

٤- من الكامل ، من قصيده للتابعه الذبياني في ديوانه (٣٤) يهجو بها زرعه بن عمرو بن خويلد ، وبعده : فحلفت يا زرع بن عمرو أنني ممّا يشقّ على العدوّ ضرارى ويروى : «أوابد الأشعار» بدل «غرائب الأشعار» ، والأوابد : جمع آبد ، وهى الكلمه الوحشيه والغريبه (اللسان / أبد). نبّت - على صيغه المجهول - : بمعنى أخبرت. قوله : «والسّفاهه كاسمها» أى : مسمى السّفاهه - وهو قله العقل - قبيح كاسمه - وهو السّفاهه - ، غرائب الأشعار : غرابتها بالنسبه لصدورها منه ، لأنّه ليس من أهل الشعر.

والشاهد فى قوله «نبئت» حيث نصبت ثلاثه مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٣٩ ، ١ / ٤٠٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٤١ ، شواهد العدوى : ١٠٠ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٨ ، شرح ابن الناظم : ٢١٥ ، شواهد الجرجاوى : ١٠٠ ، البهجه المرضيه : ٦٥ ، معانى الأخفش : ٣١٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٠ ، السراج المنير للزبيدى (مخطوط) : ٣٩٥.

ف- «التاء» نائب عن الفاعل ، وهي المفعول الأول ، و «زرعه» مفعول ثان ، وجمله «يهدى إلى» مفعول ثالث ، وما بينهما اعتراض.

ومثال «أنبا» قول الأعشى (١):

٢- وأنبئت قيسا ولم أبله *** كما زعموا خير أهل اليمن (٢)

ف- «التاء» مفعوله الأول ، و «قيسا» الثاني ، و «خير» الثالث . .

ص: ٣٠٩

١- هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد المعروف بأعشى قيس ، ويقال له : أعشى بكر بن وائل ، والأعشى الكبير ، لقب بالأعشى لضعف بصره ، أبو بصير ، من شعراء الجاهليه ، أحد أصحاب المعلقات ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، ولد في قرية منفوحة (قرب الرياض) ، وتوفي فيها سنه ٥٧ هـ ، أخباره كثيره ، وله ديوان شعر. انظر معجم الشعراء : ٤٠١ ، شعراء النصرانيه : ٣٥٧ / ١ ، المؤلف والمختلف : ١٢ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٧ ، الأعلام : ٣٤١ / ٧ ، الخزانة : ١ / ١٧٥ ، جمهره أشعار العرب : ٢٩ ، ٥٦ ، كشف الظنون : ٧٧٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٦٧ .

٢- من المتقارب ، من قصيده للأعشى في ديوانه (٢٢) يمدح بها قيس بن معد يكرب الكندي ، وقبله : رفيع الوساد طويل التجا د ، ضخم الدسيعة ، رحب العطن أنبتت : أخبرت. قوله : «قيسا» أراد به قيس بن معد يكرب. لم أبله : لم أختبره. قوله : «كما زعموا» صفة لمصدر محذوف ، أى : لم أبله بلوا مثل الذى زعموا فيه ويجوز أن تكون «ما» مصدرية ، والمعنى : لم أبله بلوا مثل زعمهم فيه من أنه خير أهل اليمن. ويروى : وتبئت قيسا على نأيه ولم آته ساد أهل اليمن والشاهد فى قوله : «أنبتت» حيث نصبت ثلاثه مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٤٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤٠ ، الهمع (رقم) : ٦٢٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤١ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٣٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٢١٦ ، البهجة المرضيه : ٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧١ ، المطالع السعيده : ٢٥٥ ، تذكره النحاه : ٦٨٦ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٥٢ .

ومثال «حدّث» قول اليشكريّ (١):

٩١ - أو منعم ما تسألون فمن حدّثتموه له علينا الولاء (٢)

فالضمير المرفوع مفعول أوّل ، والمنصوب مفعول ثان ، والجمله بعده مفعول ثالث.

ومثال «أخبر» قول رجل من بني كلاب :

٩٢ - وما عليك إذا أخبرتنى دنفاً***وغياب بعلك يوماً أن تعوديني (٣)

ص: ٣١٠

١- هو الحارث بن حلزه بن مكروه بن يزيد اليشكريّ الوائلي ، شاعر جاهلي من أهل بادية العراق ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، ارتجل معلقته بين يدي عمرو بن هند الملك بالحيره ، جمع فيها كثيرا من أخبار العرب ووقائعهم ، له ديوان شعر ، توفي في حدود سنه (٥٠) ق. ه. انظر ترجمته في الأغاني : ١١ / ٤٢ ، سمط اللالكى : ٦٣٨ ، المؤلف والمختلف : ٩٠ ، الخزانة : ١ / ٣٢٥ ، الأعلام : ٢ / ١٥٤ ، معجم المؤلفين : ٣ / ١٧٥ .

٢- من الخفيف ، للحارث بن حلزه اليشكريّ من معلقته المشهوره (القصائد العشر : ٣٨٧) ، التي أولها : آذنتنا بينها أسماء ربّ ثاو يملّ منه الثواء الولاء : النصره. ويروى : «العلاء» بدل «الولاء» وهو من العلو والرفعه. ويروى : «الغلاء» وهو الارتفاع. يعني : أو منعم الذي تسألونه مما يطلب منكم من النصفه فيما بيننا وبينكم فهل بلغكم أنّ أحدا انتصر علينا وقهرنا ، أو زاد علينا في الرفعه والشرف ، أي : لم يبلغكم ذلك حتى تطمعوا فينا وتمنعوا عنا ما يطلب منكم مع ما تعرفونه فينا من عزنا وامتناعنا. والشاهد في قوله : «حدّثتموه» حيث نصبت ثلاثه مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٤٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٧ ، شواهد العدوى : ١٠١ ، الهمع (رقم) : ٦٢٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤١ ، شواهد الجرجاوى : ١٠١ ، شرح ابن الناظم : ٢١٧ ، البهجه المرضيه : ٦٥ ، التبصره والتذكره : ١٢١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧١ ، المطالع السعيده : ٢٥٦ ، تذكره النحاه : ٦٨٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٤ ، عمد الحافظ لابن مالك : ١٥٣ .

٣- من البسيط لرجل من بني كلاب ، ويروى : ما ذا عليك إذا أخبرتنى دنفاً رهن المتيه يوماً أن تعوديني أخبرتنى : بالبناء للمجهول ، وبكسر التاء ، لأنّه خطاب للمؤنث. دنفاً : من الدنف وهو المرض اللازم ، ومعناه هنا : مشرفاً على الهلاك. بعلك : زوجك. والمعنى : لا بأس عليك بسبب عيادتك إياي وقت غياب زوجك. والشاهد في قوله : «أخبرتنى» حيث نصب ثلاثه مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٦ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٤٣ ، الهمع (رقم) : ٦٢٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤١ ، شرح ابن الناظم : ٢١٧ ، البهجه المرضيه : ٦٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٧ ، شواهد العدوى : ١٠١ ، المطالع السعيده : ٢٥٥ ، شواهد الجرجاوى : ١٠١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٢ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٣ .

ف- «التاء» المكسوره مفعول أول ، و «ياء» المتكلم مفعوله / الثاني ، و «دنفا» الثالث.

ومثال «خبر» قول العوام (1) :

٩٣ - وخبرت سوداء الغميم مريضه***فأقبلت من أهلى بمصر أعودها(٢)

ف «التاء» المفعول الأول ، و «سوداء» الثاني ، و «مريضه» (٣) الثالث.

ص: ٣١١

١- هو العوام بن عقبه بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، شاعر مجيد ، من أهل الحجاز ، نبغ فى العصر الأموى ، وزار مصر ، واشتهر من شعره ما قاله فى غطفانيه اسمها «ليلى» ، ولقبها السوداء ، أحبها وأحبته ، وهو من بيت عريق فى الشعر ، كان أبوه وجده وأبو جده شعراء. انظر ترجمته فى معجم الشعراء : ٣٠١ ، سمط اللالكى : ٣٧٣ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٤٢ ، الأعلام : ٥ / ٩٣.

٢- من الطويل للعوام بن عقبه من قصيده له قالها فى محبوبته «ليلى» الغطفانيه ، ولقبها سوداء الغميم ، وكان خرج مره إلى مصر فى ميره ، فبلغه أنها مريضه فترك ميرته ، وكرّ نحوها ، وأنشأ يقول القصيده ، ومنها : فو الله ما أدرى إذا أنا جئتها أبرئها من سقمها أم أزيدها ويروى : «سوداء القلوب» بدل «سوداء الغميم» قيل : يجوز أنه أراد بذلك أنها تحل من القلوب محل السويداء منها ، كأن القلوب على اختلافها يمثل إليها ، ويجوز أن يكون المراد أنها قاسيه القلب عليه ، فلذلك أطلق عليها «سوداء القلوب». والشاهد فى قوله : «وخبرت» حيث نصب ثلاثه مفاعيل. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٤٢ ، الهمع (رقم) : ٦٢٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٨ ، شواهد العدوى : ١٠٣ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٥٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٨٣ ، شواهد الجرجاوى : ١٠٣ ، شرح ابن الناظم : ٢١٧ ، البهجه المرضيه : ٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٧٢ ، المطالع السعيده : ٢٥٥ ، شرح الحماسه للمرزوقى : ١٤١٤.

٣- فى الأصل : والغميم. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥.

ثم قال رحمه الله تعالى : الفاعل الذى كمر فوعى أتى

زيد منيرا وجهه نعم الفتى

الفاعل هو الاسم ، أو ما فى تأويله ، المسند إليه فعل ، أو ما جرى مجراه ، مقدّما عليه على طريقه (١) فعل أو فاعل (٢).

فالاسم نحو (تَبَارَكَ اللهُ) [الأعراف : ٥٤] ، و «تباركت يا الله» ، و «أقوم ، وقم» ، والمؤول به نحو (أَوْلَمَ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) [العنكبوت : ٥١] ، أى : إنزلنا (٣).

والفعل : كما مثلنا (٤) ، وما جرى مجراه نحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) [النحل : ٦٩] ، ف- «مختلف» فى تأويل «يختلف» ، و «ألوانه» فاعل.

و «مقدّما عليه» رافع لتوهم دخول «زيد» من نحو «زيد قام» فى حدّ الفاعل ، خلافا للكوفيين (٥).

ص: ٣١٢

١- فى الأصل : طريق. انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٢.

٢- انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥٧. والفاعل لغة : من أوجد الفعل. وفى التعريفات : الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهه قيامه به ، أى : على جهه قيام الفعل بالفاعل ، ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله. وفى شرح المرادى : هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه. وفى الهمع : الفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ على جهه وقوعه منه أو قيامه به. انظر التعريفات للجرجاني : ١٦٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٣ ، الهمع : ٢ / ٢٥٣ ، المفصل : ١٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٧٦ ، التسهيل : ٧٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦١٧ ، التصريح على التوضيح : ٢٦٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٤٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٨ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٥٧ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٤٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٧٦ ، معجم النحو للدقر : ٢٥٩.

٣- فى الأصل : أنزلنا. انظر التصريح : ١ / ٢٦٨.

٤- من نحو (تَبَارَكَ اللهُ) و (أَوْلَمَ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا).

٥- فى إجازتهم تقديمه ، ووافقهم الأخفش مستدلين بنحو قوله : ما للجمال مشيها ويئدا أى : ويئدا مشيها. ف- «زيد» من نحو «زيد قام» مبتدأ ، و «قام» متحمل لضميره ، والجملة خبره على رأى البصريين. وينبغى أن يقيد ذلك بالاختيار ، فقد حكى ابن مالك عن الأعلام وابن عصفور أنهما قالوا فى : ... قلّما وصال على طول الصّيدود يدوم إن «وصال» فاعل «يدوم» المذكور لا محذوف ، وإنّ الذى سوغ ذلك الضروره. وقيل : يمتنع مطلقا ، لأنّ الفعل وفاعله كجزأى كلمه فلا يقدم عجزها على صدرها. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٩ ، الهمع : ٢ / ٢٥٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٦١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥٩ - ١٦٠

، التسهيل : ٧٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٨٠ ، المقتضب : ٤ / ١٢٨ ، مغنى اللبيب : ٧٥٧ ،
حاشيه الصبان : ٢ / ٤٦ .

و «على طريقه فعل أو فاعل» (مخرج لما كان على طريقه فعل (١) أو مفعول (٢)) (٣).

وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال ، فقال :

الفاعل الذي كمرفوعى أتى

زيد منيرا (٤) وجهه ...

فأتى بمثالين :

الأول : «أتى زيد» ، ف- «زيد» فاعل ، لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقه «فعل» - بفتح أوله وثانيه - ، وقدم عليه ، وهو «أتى».

والثاني : «منيرا وجهه» ، ف- «وجهه» فاعل ، لأنه (٥) اسم أسند إليه وصف جار مجرى الفعل على طريقه «فاعل /» ، وهو «منيرا وجهه».

ثم تمم البيت بقوله : «نعم الفتى» ، وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ص : ٣١٣

-
- ١- فما كان على طريقه «فعل» بضم الفاء فهو نائب فاعل. انظر شرح دحلان : ٦٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٩.
 - ٢- فما كان على طريقه «مفعول» فإن المرفوع بعده نائب فاعل ، نحو «زيد مضروب أبوه» ، ف- «زيد» مبتدأ ، و «مضروب» خبره ، و «أبوه» نائب فاعل «مضروب». انظر شرح دحلان : ١٠٩ ، حاشية ابن حمدون : ١ / ١٢٢.
 - ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان : ٦٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٩ ، حاشية ابن حمدون : ١ / ١٢٢.
 - ٤- فى الأصل : منير. انظر الألفية : ٥٥.
 - ٥- فى الأصل : لأن. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٢.

وبعد فعل فاعل فإن ظهر

فهو وإلّا فضمير استتر

يعنى : أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل.

وفهم من قوله : «بعد فعل» أنّ الفاعل لا يكون إلّا بعد الفعل ، فإن وجد ما ظاهره أنّه فاعل تقدّم - وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ، وكون المقدم إمّا مبتدأ فى نحو «زيد قائم» وإمّا فاعلا محذوف الفعل فى نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبة : ٦] ، لأنّ أداه الشرط مختصّه بالجمل الفعلية على الأصحّ (١).

وقوله : «فإن ظهر» أى : فإن ظهر ما هو فاعل فى المعنى - فهو الفاعل فى الاصطلاح ، والمراد بـ «ظهر» : برز ، فشمل الظاهر نحو «قام زيد» ، والضمير البارز نحو «قامت».

وقوله : «وإلّا» أى : وإن لم يبرز - فهو ضمير استتر ، نحو «يا زيد قم» ، ففى «قم» ضمير مستتر ، إذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وجرد الفعل إذا ما أسندا

لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا

والفعل للظاهر بعد مسند

يعنى : أنّ الفعل وما هو بمنزلة ، إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع - جرد من علامه التثنيه والجمع ، فتقول : «قام الزيدان ، وأقائم أخواك / ، وقام إخوتك ، وأقائم إخوتك ، (وقام نسوتك) (٢) وأقائم نسوتك» ، بتوحيد المسند فى الجميع ، وقد مثل ذلك الناظم بقوله : «فاز الشهدا».

وفهم منه أنّ شرط الفاعل المذكور : أن يكون ظاهرا ، هذه هى اللغة الفصحى ، ثمّ أشار إلى اللغة الأخرى بقوله :

وقد يقال سعدا وسعدوا

وهذه اللغة يسميها التّحويون لغة «أكلونى البراغيث» ، وهى أن يلحق

ص: ٣١٤

١- عند جمهور البصريين ، خلافا للأخفش والكوفيين ، فيجوز عندهم أن يكون «أحد» مبتدأ ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط

عليه ، أو نعتة بالمجرور بعده ، و «استجارك» خبره. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٠ ، مغنى اللبيب : ٧٥٧ ، أوضح المسالك : ٨٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٧٥. وفي الأصل أيضا وردت جملة «وأقائم إخوتك» قبل جملة «قام إخوتك» تقديم وتأخير.

الفعل المسند إلى المثنى «ألف»، والمسند إلى جمع المذكر (١) «واو»، والمسند إلى جمع المؤنث «نون»، فتقول: «سعدا (أخواك، وسعدوا) (٢) إخوتك، وسعدن بناتك».

وقوله :

والفعل للظاهر بعد مسند

يشير إلى أن هذه الحروف اللاحقه للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر، وإنما هي علامات للفاعل ك- «التاء» فى «قامت هند»، ويكون المسند إليه بلفظ التثنيه والجمع، كما ذكر، وبعطف (٣) آخر الاسمين على الأول، كقول عبد الله ابن قيس الرقيات (٤) :

٩٤ - ***وقد أسلماه مبعد وحميم (٥)

ص: ٣١٥

١- فى الأصل: المذكور. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢٤.

٣- فى الأصل: وبعض. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢٤.

٤- هو عبد الله - وقيل: عبید الله، قال بعضهم: وعبید الله أصح - بن قيس الرقيات بن شريح ابن مالك، من بنى عامر بن لؤى، شاعر قريشى فى العصر الأموى، كان مقيما بالمدينه، وبعد مقتل ابن الزبير انصرف إلى الكوفه فأقام سنه ثم قصد الشام وأقام فيها إلى أن توفى سنه ٨٥ هـ، أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر، ولقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوه كل واحده منهن اسمها رقيه، وأخباره كثيره وله ديوان شعر. انظر ترجمته فى الأغانى: ٥ / ٧٣، سمط اللالكى: ٢٩٤، معجم المطبوعات: ٢٢٠، الأعلام: ٤ / ١٩٦، معجم المؤلفين: ٦ / ٢٤٣، شواهد المغنى: ١ / ١٢٧، ٢ / ٦٢٢، الخزانة: ٧ / ٢٨١ - ٢٨٩، أبيات المغنى: ١ / ١٩٢.

٥- من الطويل، لابن قيس الرقيات، من قصيده له فى ديوانه (١٩٦)، يرثى بها مصعب بن الزبير رضى الله عنهما، حين خرج بجنوده من الكوفه، وخرج عبد الملك بن مروان بجيوشه من الشام، فلما التقى الجيشان هرب جيش مصعب، وقاتل مصعب حتى قتل، وصدره: تولى قتال المارقين بنفسه تولى: باشر، والضمير يعود على «مصعب». المارقين: الخوارج. أسلماه: خذلاه. مبعد: أراد به الرجل الأجنبى. الحميم: القريب أو الصديق. والشاهد فى عطف أحد الاسمين على الآخر، وهما «مبعد وحميم»، واقتران «أسلماه» المسند إليهما بألف التثنيه على لغة بنى الحارث بن كعب المسماه بلغه «أكلونى البراغيث»، وكان القياس أن يقال: «وقد أسلمه مبعد وحميم». انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٧٧، الشواهد الكبرى: ٢ / ٤٦١، أمالى ابن الشجرى: ١ / ١٣٢، مغنى اللبيب (رقم): ٦٨١، ٦٩٢، شذور الذهب: ١٧٧، الهمع (رقم): ٦٢٨، الدرر اللوامع: ١ / ١٤١، شرح الأشموني: ٢ / ٤٧، شرح ابن عقيل: ١ / ١٦١، شواهد العدوى: ١٠٣، أبيات المغنى: ٦ / ١٣٨، ١٥٤، الجنى الدانى: ١٧٥، شواهد الجرجاوى: ١٠٣، شواهد الفيومى: ٥٩، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٢٤، شرح ابن الناظم: ٢٢١، البهجه المرضيه: ٦٦، جواهر الأدب: ١١٨، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٥٨١، فتح رب البريه: ١ / ٢٩١.

وفهم من قوله : «وقد يقال» قلّه هذه اللغه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ويرفع الفاعل فعل أضمرنا

كمثل زيد في جواب من قرا

يعنى : أنّ الفعل قد يحذف ، ويبقى الفاعل ، وتجوّز في قوله : «أضمرنا» ، والمراد : حذف (١).

وشمل إطلاقه : الحذف جوازا ، كالمثال الذى ذكر ، وهو «زيد» في / جواب قولك : «من قرأ؟» ، والحذف وجوبا ، كقوله عزوجل : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبه : ٦].

ويجوز في «زيد» في المثال المذكور أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، وهو أجود ، لمطابقه الجواب للسؤال ، فإنّ السؤال جملة اسميه.

وهذا الحذف قياسي وفاقا للجرمى (٢) وابن جنى (٣) ، فإنهما أجازا «أكل

ص : ٣١٦

١- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٢ / ٥٩١) : ويرفع الفاعل فعل حذفاً إذا استبان بدليل عرفا

٢- هو صالح بن إسحاق الجرمى بالولاء ، أبو عمر ، عالم بالنحو واللغه ، فقيه ، من أهل البصره ، قدم بغداد وأخذ النحو عن الأـخفش ، واللغه عن أبى عبيده والأصمعى ، وغيرهما ، توفى سنة ٢٢٥ هـ ، من آثاره : الكتاب المختصر فى النحو ، كتاب العروض ، غريب سيبويه ، والتثنيه والجمع ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٢٦٨ ، إنباه الرواه : ٢ / ٨٠ ، البدايه والنهائيه : ١٠ / ٢٩٣ ، مفتاح السعاده : ١ / ١٣٤ ، معجم الأدباء : ١٢ / ٥ ، الأعلام : ٣ / ١٨٩ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٣ ، ١٣ / ٣٩٣.

٣- هو عثمان بن جنى الموصلى ، أبو الفتح ، من أئمه الأدب والنحو ، وله شعر ، ولد فى الموصل سنة ٣٣٠ هـ ، وسكن بغداد ودرس بها ، وأقرأ إلى أن توفى بها سنة ٣٩٢ هـ ، من مؤلفاته : سر صناعه الإعراب ، شرح كتاب الشواذ لابن مجاهد ، المحتسب فى شواذ القراءات ، الخصائص فى اللغه ، اللمع فى العرييه ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ٣٢٢ ، معجم الأدباء : ١٢ / ٨١ ، إنباه الرواه : ٢ / ٣٣٥ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٢٥١ ، شذرات الذهب : ٣ / ١٤٠ ، نزهه الألباء : ٤٠٦ ، هديه العارفين : ١ / ٦٥١ ، الأعلام : ٤ / ٢٠٤.

الطعام زيد ، وشرب الماء عمرو» ، بالبناء للمفعول فيهما (١) ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وتاء تأنيث تلى الماضى إذا

كان لأنثى كأبت هند الأذى

وإنما تلزم فعل مضمّر

متّصل أو مفهم ذات حر

يعنى : أنّ الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث لحقته «تاء» تدلّ على تأنيث فاعله ، وهى فى ذلك (على) (٣) قسمين : لازمه وجائزه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإنما تلزم فعل مضمّر

متّصل أو مفهم ذات حر

فذكر أنّها تلزم فى موضعين :

الأول : أن يكون المسند إليه مضمرا متّصلا ، وشمل الحقيقى التأنيث ، نحو «هند قامت» ، والمجازى التأنيث نحو «الشمس طلعت».

واحترز بقوله : «متّصل» من المنفصل ، كما سيأتى قريبا.

الثانى : أن يكون المسند إليه ظاهرا ، حقيقى التأنيث نحو «بانت سعاد» ، وهو المشار إليه بقوله : «ذات حر» و «الحر» - بالحاء / المهمله - : الفرج (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى

نحو أتى القاضى بنت الواقف

ص: ٣١٧

١- وإليه ذهب ابن مالك حيث لم يلبس الفاعل بالنايب عنه ، فلو قيل : «يوعظ فى المسجد رجال» على معنى : «يعظ رجال» لم

- يجز ، لصلاحيه إسناد «يوعظ» إليهم ، بخلاف «يوعظ في المسجد رجال يزيد» فإنه يجوز لعدم اللبس. انظر التصريح على التوضيح : ٢٧٤ / ١ ، الهمع : ٢٥٨ / ٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٥٩٢ / ٢ .
- ٢- وأجاز بعض النحويين : «زيد عمرا» بمعنى : ليضرب زيد عمرا ، إذا كان ثم دليل على إضمار الفعل ولم يلبس ، ومنع ذلك سيويه وإن لم يلبس ، لأنَّ إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ ، وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ، لأن المعنى : قل له : ليضرب ، فكثر الإضمار فرفض. انظر التصريح على التوضيح : ٢٧٤ / ١ ، الهمع : ٢٥٨ / ٢ ، الكتاب : ١٢٨ / ١ .
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٢٥ / ١ .
- ٤- وأصل «الحر» : حرح ، فحذفت الحاء على حد الحذف في شفه ، والجمع : أحراح لا يكسر على غير ذلك. انظر اللسان : ٢ / ٨٢٤ (حرح) ، شرح المكودي : ١٢٥ / ١ .

والحذف مع فصل ياءاً فضلاً

كما زكا إلاً فتاه ابن العلا

والحذف قد يأتي بلا فصل ومع

ضمير ذى المجاز فى شعر وقع

هذا هو القسم الثانى : الجائز ، وهو ما إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقيّ التأنيث ، والفاصل إمّا أن يكون غير «إلاً» ، أو «إلاً» (١).

فإن كان الفاصل غير «إلاً» ، فقد أشار إليه بقوله :

«وقد يبيح الفصل ترك التاء».

يعنى : أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقيّ التأنيث بغير «إلاً» جاز (٢) فى الفعل وجهان : إثبات التاء ، وتركها.

وفهم من قوله : «وقد يبيح» أنّ حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها.

ثم مثل ذلك بقوله : «أتى القاضى بنت الواقف» ، ففصل بين الفعل والفاعل ، وهما : «أتى» (و) (٣) «بنت الواقف» بالمفعول ، وهو «القاضى».

وإن كان الفاصل «إلاً» ، فقد أشار إليه بقوله :

والحذف مع فصل ياءاً فضلاً

يعنى : أنّ حذف «التاء» من الفعل مع وجود (٤) الفصل (٥) ب- «إلاً» بينه وبين الفاعل فضّل ، ثمّ مثل ذلك بقوله :

كما زكا إلاً فتاه ابن العلا

وهذا أحسن من قولك : «ما زكت إلاً فتاه» ، وإنّما كان حذفها أحسن ، لأنّ الفعل فى التقدير مسند إلى / مذكّر ، لأنّ التقدير : ما زكا أحد إلاً فتاه ابن العلا.

وقوله : «والحذف قد يأتي بلا فصل» ، أشار بذلك إلى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب : «قال فلانه» (٦) ، وظاهره أنّه ينقاس على قلّه ، وليس كذلك بل هو شاذّ يقتصر فيه على السماع (٧).

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٦.

٢- فى الأصل : جازه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٦.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : مع وجود. مكرر.

٥- فى الأصل : الفاصل.

٦- قال سيبويه فى الكتاب (١ / ٢٣٥) : «وقال بعض العرب : قال فلانه». انتهى. وذكر ابن مالك : أنه لغه لبعضهم. انظر شرح

الكافيه لابن مالك : ٢ / ٥٩٦ ، وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٩ ، الهمع : ٦ / ٦٥ ، شرح المرادى : ٢ / ١١ ، شرح

الأشمونى : ٢ / ٥٣ ، شرح الرضى : ٢ / ١٦٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٤.

٧- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٩ ، أوضح المسالك : ٨٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٥٣ ، شرح ابن

عقيل : ١ / ١٦٤ (قال : وهو قليل جدا) ، وقال الرضى فى شرح الكافيه (٢ / ١٦٩) : «وأنكر المبرد ، ولا وجه لإنكار ما حكى

سيبويه مع ثقته وأمانته» ، وانظر المقتضب : ٢ / ١٤٤ ، ١٤٦.

ضمير ذى المجاز فى شعر وقع

إلى قول عامر بن جوين الطائى (١):

٩٥ - ***ولا أرض أبقل إبقالها(٢)

ص: ٣١٩

- ١- هو عامر بن جوين بن عبد رضاء قمران الطائى ، شاعر فارس ، من أشرف طيبى فى الجاهليه ، من المعمرين ، كان فاتكا مستهترا ، تبرأ قومه من جرائره ، وله حكايه مع امرئ القيس ، قتله بعض بنى كلب فى خبر أورد فى الخزانة. انظر الأعلام: ٣ / ٢٥٠ ، الخزانة: ١ / ٥٣ ، المحبر: ٣٥٢ ، رغبه الآمل: ٦ / ٢٣٥ ، الأزمنه والأمكنه: ٢ / ١٧٠ .
- ٢- من المتقارب لعامر الطائى ، يصف به سحابه وأرضا نافعتين ، وصدرة: فلا مزنه ودقت ودقها وقيل: هو للخنساء من قصيده ترثى بها أخواها صحرا (وليس فى ديوانها) ، وقيل: هو للأعشى (وليس فى ديوانه). المزنة: السحابه البيضاء ، وجمعها: مزن. ودقت ودقها: أى أمطرت أمطارها. أبقل: أنبت البقل ، ومعنى: «أبقل إبقالها» أنبت أنباتها. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. وعن ابن كيسان أنّ ذلك جائر فى النثر وأنّ البيت ليس بضروره لتمكن قائله من أن يقول: «أبقلت» بشرط أن ينقل كسره الهمزة إلى التاء ثم تحذف الهمزة ، وأجاب السيرافى بأنه يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة وحينئذ لا يمكنه ما ذكر. وقال ابن القواس: إنّه روى «إبقالها» بالرفع مسندا إلى ضمير المصدر ، فلا شاهد فيه حينئذ. وزعم بعضهم أنّه لا شاهد فيه على روايه النصب أيضا ، وذلك على أن يكون الأصل «ولا مكان أرض» ثم حذف المضاف ، وقال: «أبقل» على اعتبار المحذوف ، وقال: «أبقالها» على اعتبار المذكور. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٧٨ ، المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٢٥ ، الخزانة: ١ / ٤٥ ، ٧ / ٤٣٧ ، الشواهد الكبرى: ٢ / ٤٦٤ ، القصائد السبع: ١٠٧ ، ٥٢٢ ، شرح ابن يعيش: ٥ / ٩٤ ، الدرر اللوامع: ٢ / ٢٢٤ ، شواهد الجرجاوى: ١٠٥ ، الكتاب: ١ / ٢٤٠ ، شواهد المفصل والمتوسط: ٢ / ٤٠١ ، شواهد الأعلام: ١ / ٢٤٠ ، شواهد المغنى: ٢ / ٩٤٣ ، اللسان (أرض ، بقل ، ودق) ، أبيات المغنى: ٨ / ١٧ ، ٣٨ ، شواهد ابن السيرافى: ١ / ٥٥٧ ، الخصائص: ٢ / ٤١١ ، مغنى اللبيب (رقم): ١١١٥ ، ١١٣٠ ، شرح الأشمونى: ٢ / ٥٣ ، شرح ابن الناظم: ٢٢٦ ، شرح ابن عقيل: ١ / ١٦٤ ، معانى الأخفش: ١ / ٥٥ ، شواهد ابن النحاس: ١٧٥ ، شرح ابن عصفور: ٢ / ٣٩٢ ، ٥٤٩ ، ٦١١ ، المقرب: ١ / ٣٠٣ ، الهمع (رقم): ١٧٦٨ ، شرح المرادى: ٢ / ١١ ، التوطئه: ١٦٤ ، جواهر الأدب: ١٢٥ ، البهجه المرضيه: ٦٧ ، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٥٩٦ ، شرح دحلان: ٦٧ ، كاشف الخصاصه: ١٠٢ ، نتائج الفكر: ١٦٨ .

فأسقط «التاء» من «أبقل»، والفعل مسند إلى ضمير «الأرض» للضرورة، وكان القياس «أبقلت».

وقال ابن كيسان (١): يجوز ترك «التاء» في الكلام الثر، يقال: «الشمس طلع»، كما يقال: «طلع الشمس» (٢)، لأن التانيث مجازي، ولا فرق بين الظاهر والمضمر.

ثم قال رحمه الله تعالى:

والتاء مع جمع سوى السالم من

مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

يعنى: أن الفعل الماضى إذا أسند لجمع غير المذكر السالم - حكمه كحكمه مع المجازي التانيث، ك- «إحدى اللبن»، وهى اللبنة (٣)، فتقول: «قامت الرجال، وقام الرجال»، كما تقول: «سقطت اللبنة، وسقط اللبنة» (٤).

وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير، كما ذكر، وجمع المؤنث السالم، فتقول على هذا: «قام الهندات، وقامت الهندات»، وفى هذا خلاف:

والذى ذهب إليه الناظم: جواز الوجهين (٥)، وهو مذهب الكوفيين والفرسي (٦).

ص: ٣٢٠

١- فى الأصل: ابن كيسا. انظر التصريح: ١ / ٢٧٨.

٢- واستدل على ذلك بالبيت المتقدم، حيث إن الشاعر كان يمكنه أن يقول: «أبقلت إبقالها» بالنقل - كما تقدم فى شاهد البيت - فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٧٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٥٩٧، شرح المرادى: ٢ / ١٣، الهمع: ٦ / ٦٥، الشواهد الكبرى: ٢ / ٤٦٥.

٣- وهى التى يبنى بها، وهو المضروب من الطين مربعا وجمع «لبن». انظر اللسان: ٥ / ٣٩٩١ (لبن).

٤- فى الأصل: اللبن. انظر شرح المكودى: ١ / ١٢٦.

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ٥٩٨): «كل جمع سوى المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع، وتأنيثه باعتبار الجماعة، نحو «قام الرجال وقامت الرجال». وانظر التسهيل: ٧٥.

٦- واحتجوا بنحو «إذا جاءك المؤمنات» فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث، وبنحو قوله: فبكى بناتى شجوهنّ وزوجتى والطامعون إلىّ ثم تصدّعوا فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث. وأجيب بأن «البنات» لم يسلم فيها نظم الواحد. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٠، شرح المرادى: ٢ / ١٤، شرح الرضى: ٢ / ١٧٠، شرح الأشمونى: ٢ / ٥٤، حاشية ابن حمدون: ١ / ١٢٦، شرح ابن عصفور: ٢ / ٣٩٣، شرح ابن يعيش: ٥ / ١٠٤، الهمع: ٦ / ٦٥.

ومذهب / جمهور البصريين : أنه كواحد ، يلزم فيه التاء (١).

وأما جمع المذكر السالم - فيجب تذكيره خلافا للكوفيين فقط ، فإنهم أجازوا التذكير والتأنيث (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحذف في نعم الفتاه استحسنا

لأن قصد الجنس فيه بين

يعنى : أن العرب استحسنا الحذف في «نعم الفتاه هند» ، وفهم منه أن «بئس» مثلها ، إذ لا فرق ، فتقول : «بئس المرأه هند» ، وإنما استحسنا في هذا الحذف ، لما ذكر من قصد الجنس ، كأنه في معنى «نعم جنس الفتاه».

ولا يفهم من قوله : «استحسنا» أنه استحسن من الإثبات ، بل هو مستحسن ، وإن كان الإثبات أحسن.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والأصل في الفاعل أن يتصلا

والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الأصل

وقد يجى المفعول قبل الفعل

يعنى : أن الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول ، لأن الفاعل كالجاء من فعله ، بخلاف المفعول ، نحو (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) [النمل : ١٦]. ثم قال :

وقد يجاء بخلاف الأصل

يعنى : أن المفعول قد يتقدم على الفاعل ، فتقول : «ضرب عمرا زيدا».

و «قد» في قوله : «وقد يجاء» للتحقيق ، لا للتقليل ، فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير ، إلا أن يراد بالنسبه إلى تقديم الفاعل على المفعول ، فتكون للتقليل.

ثم قال :

وقد يجى المفعول / قبل الفعل

- ١- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٥٩٨ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٨٠ / ١ ، شرح الأشمونى : ٥٤ / ٢ ، شرح المرادى : ٢ / ١٤ ، الهمع : ٦٦ / ٦ ، شرح ابن عصفور : ٣٩٣ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٠٤ / ٥ ، شرح ابن عقيل : ١٦٤ / ١ .
- ٢- واحتجوا بنحو (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) فأنت الفعل مع جمع تصحيح المذكور. وأجيب : بأن «البنين» لم يسلم فيه نظم الواحد. انظر التصريح على التوضيح : ٢٨٠ / ١ ، شرح المرادى : ١٤ / ٢ ، الهمع : ٦٧ / ٦ ، شرح الأشمونى : ٥٤ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٣٩٣ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٠٤ / ٥ .

يعنى : أن المفعول قد يأتي متقدّماً على الفعل ، وشمل ما تقديمه جائز ، نحو قوله تعالى : (فَرِيقًا هَدَى) [الأعراف : ٣٠] ، وما تقديمه واجب نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة : ٥].

وظاهر «قد» هنا أنّها للتقليل ، لأنّ تقديم المفعول على الفعل أقلّ من تقديمه على الفاعل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأخر المفعول إن لبس حذر

أو أضمر الفاعل غير منحصر

أشار هنا إلى موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل :

الأوّل : أن يخاف اللبس ، وذلك بأن يكون الإعراب خفياً في الفاعل والمفعول معا ، نحو «ضرب موسى عيسى» ، فالأوّل هو (١) الفاعل ، محافظه على الرتبة ، قاله ابن السّراج (٢) وغيره (٣)(٤) ، وخالفهم ابن الحاجّ (٥) في نقده على المقرّب لابن عصفور ، فقال : «لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهيه» (٦).

ص: ٣٢٢

١- في الأصل : وهو. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٧.

٢- قال ابن السراج في الأصول (٢ / ٢٤٥) : «الثاني عشر - التقديم إذا ألبس على السامع أنّه مقدم : وذلك نحو قولك : «ضرب عيسى موسى» ، إذا كان «عيسى الفاعل لم يجز أن يقدم «موسى» عليه ، لأنّه ملبس لا يبين فيه إعراب». وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨١ ، الهمع : ٢ / ٢٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٦ ، إرشاد الطالب النبيل (١٥٦ / ب).

٣- في الأصل : وعده. انظر التصريح : ١ / ٢٨١.

٤- وقاله غير ابن السراج كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره ، وتضافرت على ذلك نصوص المتأخرين ، وهو مذهب الجمهور. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٨٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٦٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨١ ، شرح المرادى : ٢ / ١٦ ، الهمع : ٢ / ٢٥٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٥ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٦ / ب).

٥- هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي ، ويعرف بابن الحاج ، أبو العباس ، من علماء العربية وعالم في بعض العلوم ، توفي سنة ٦٤٧ هـ ، (وقيل : ٦٥١ هـ) ، من آثاره : شرح كتاب سيبويه ، إیرادات على المقرّب ، لابن عصفور ، حاشيه على سر الصناعه ، كتاب السماع وأحكامه ، مختصر المستصفي في أصول الفقه للغزالي ، وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاء : ١٥٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٦٤ ، البلغه في أئمه اللغه : ٣١.

٦- محتجا بأنّ العرب تجيز تصغير «عمرو وعمر» على «عمير» مع وجود اللبس ، وبأنّ الإجمال من مقاصد العقلاء ، فإنّ لهم غرضاً في الإجمال ، كما أنّ لهم غرضاً في البيان ، وبأنّه يجوز أن يقال : «زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر» إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين ، فيأتي باللفظ المحتمل ، وبأنّ تأخير البيان لوقت الحاجة بها جائز عقلاً باتفاق عند الأصوليين ،

ولغه عند النحويين ، فلا- يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة ، ك- «مختار ، ومنقاد» فإنهما مجملان لتردهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسوره أو المفتوحه ألفا ، وجائز شرعا على الأصح خلافا للمعتزله وكثير من أصحاب أبي حنيفه وأصحاب الظاهر وأبي إسحاق المروزى وأبي بكر الصيرفى ، لأنّ المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ولا حاجه لذلك إلّا عند تعيين الامتثال ، فأما قبل ذلك فلا ، وبأنّ الزجاج نقل فى معانيه أنّه لا خلاف بين النحويين فى أنّه يجوز فى نحو (فَمَا زَالَتْ تِلْمَكُ دَعَوَاهُمْ) كون (تِلْمَكُ) اسم «زال» و (دَعَوَاهُمْ) الخبر وبالعكس. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨١ ، أوضح المسالك : ٨٤ ، الهمع : ٢ / ٢٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٦ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٦٥ ، إرشاد الطالب النبيل (١٥٦ / ب) ، شرح الأشمونى : ٢ / ٥٦ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٨٦.

والثاني : أن يكون الفاعل ضميرا متصلا ، نحو «ضربت زيدا».

واحترز بقوله : «غير منحصر» عن الفاعل إذا كان منحصرًا ، فإنه يجب انفصاله وتأخيره ، ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم ، نحو «ما ضرب زيدا إلَّا أنا» ، وسيأتي الإشارة إلى هذا.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما يالًا أو يانما انحصر

آخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر

يعنى : أنه يجب تأخير المنحصر ب- «إلما» ، أو ب- «إنما» فاعلا كان أو مفعولا / ، فإذا قصد حصر المفعول - وجب تأخيره ، وتقديم الفاعل ، نحو «ما ضرب زيدا إلَّا عمرا» (وإنما ضرب زيدا عمرا) (١) ، وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول ، فتقول : «ما ضرب عمرا إلَّا زيدا» ، و «إنما ضرب عمرا زيدا».

وهذا الحكم مع «إنما» اتفريقي (٢) ، وأما مع «إلَّا» فإنما هو عند الجزولي (٣) ، وجماعه (٤).

ص: ٣٢٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٨.

٢- لأنه لو أخر انقلب ، وذلك لأن معنى قولنا : «إنما ضرب زيدا عمرا» انحصار ضرب «زيد» في «عمرو» مع جواز أن يكون «عمرو» مضروبا لشخص آخر ، فإذا أخر وقيل : «إنما ضرب عمرا زيدا» جاز أن يكون «زيد» ضاربا لشخص آخر ، ولم يجز أن يكون «عمرو» مضروبا لشخص. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٢ ، شرح المرادى : ٢ / ١٨ ، الهمع : ٢ / ٢٦٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٩٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٦.

٣- والشلوبين أيضا. فإنهما أوجبا تأخير المفعول المحصور ب- «إلا» نحو «ما ضرب زيدا إلا عمرا». انظر المقدمه الجزوليه للجزولى : ٥٠ - ٥١ ، التوطئه للشلوبين : ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٨.

٤- من المتأخرين. انظر التصريح : ١ / ٢٨٢.

وأجاز البصريون (١) ، والكسائي ، والفراء ، وابن الأنباري : تقديمه مع «إلّا» على الفاعل (٢) ، كقول (٣) مجنون بنى عامر :

٤- تزوّدت من ليلى بتكليم ساعه***فما زاد إلّا ضعف ما بي كلامها(٤)

فقدّم (٥) المفعول المحصور ب- «إلّا» ، وهو «ضعف» على الفاعل ، وهو «كلامها».

وقوله : «وقد يسبق إن قصد ظهر» أشار بذلك إلى نحو قوله :

٦- فلم يدر إلّا الله ما هيّجت لنا***عشيّه إنآء (٦) الديار وشامها(٧)

ص: ٣٢٤

١- في الأصل : البصريين. انظر التصريح : ٢٨٢ / ١.

٢- ونقل ابن مالك أنّه يجب تأخير المفعول المحصور ب- «إلّا» خلافا للكسائي فإنّه أجاز تقديمه فاعلا كان أو مفعولا ، ووافقه ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل. انظر التصريح على التوضيح : ٢٨٢ / ١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٩٠ - ٥٩١ ، شرح الأشموني : ٥٨ / ٢ ، الهمع : ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، شرح المرادي : ٢ / ١٨ - ١٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٦ ، شرح ابن الناظم : ٢٢٨ ، البهجة المرضيه : ٦٨.

٣- في الأصل : كقوله.

٤- من الطويل ، لمجنون بنى عامر في ديوانه (٢٥٠) منفردا ، ونحوه في ديوان ذي الرمة (٧١٥ - المكتب الإسلامي) من قصيده له ، وهو : تداويت من مئى بتكليمه لها فما زاد إلّا ضعف ما بي كلامها والشاهد في قوله : «إلّا ضعف ما بي كلامها» حيث احتج به البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري على جواز تقديم المفعول المحصور ب- «إلّا» على فاعله. انظر التصريح على التوضيح : ٢٨٢ / ١ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٨١ ، المطالع السعيده : ٢٥٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٥٩١ ، الهمع (رقم) : ٦٣٣ ، ٩٠٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤٣ ، ١٩٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٦ ، شواهد العدوى : ١٠٧ ، شرح ابن الناظم : ٢٢٨ ، البهجة المرضيه : ٦٨ ، شواهد الجرجاوى : ١٠٧ ، أوضح المسالك : ٨٥ ، الجامع الصغير : ١٣٢ ، فتح رب البريه : ٢ / ٦٨.

٥- في الأصل : تقدم. انظر التصريح : ٢٨٢ / ١.

٦- في الأصل : إتيان. انظر التصريح : ٢٨٤ / ١.

٧- من الطويل لذى الرمة (غيلان بن عقبه) ، من قصيده له في ديوانه (٧١٤ - المكتب الإسلامي) ، وقبله (وهو أول القصيده) : مررنا على دار لميّه مژه وجاراتها قد كاد يعفو مقامها ويروى : «أهله» بدل «عشيّه». هيّجت : أثارت. لنا : بمعنى فينا. إنآء - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدوده - : كالإبعاد وزنا ومعنى ، وهو مضاف إلى «الديار» على حذف مضاف ، أى : أهل الديار ، أو هو مجاز مرسل من إطلاق المحل على الحال. الوشام : جمع وشم ، من وشم اليد وشما : إذا غرزاها بإبره ، ثم ذر عليها الثور ، وهو النيلج. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٤ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٤٩٣ ، المقرب : ١ / ٥٥ ، الهمع (رقم) : ٦٣٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٦ ، شواهد الجرجاوى : ١٠٦ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٢٨ ، أوضح المسالك : ٨٦ ، شواهد العدوى : ١٠٦ ، المطالع

السعيده : ٢٦٠ ، فتح رب البريه : ٧٣ / ٢ .

فقدّم الفاعل - وهو محصور - على المفعول.

ولا (يظهر) (١) القصد إلّا في المحصور ب- «إلّا» ، وأما المحصور ب- «إنّما» فلا (٢) يعلم حصره إلّا بتأخيره.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وشاع نحو خاف ربّه عمر

وشدّ نحو زان نوره الشّجر

يعنى : أنّ تقديم المفعول المتلبّس بضمير الفاعل على الفاعل كثير ، نحو قوله : «خاف ربّه عمر» ، ف- «عمر» فاعل ، و «ربّه» مفعول مقدّم متلبّس بضمير الفاعل ، وإنّما كثر ذلك ، لأنّ الضّمير وإن كان عائدا على ما بعده ، فإنّ المفسّر (٣) للضمير مقدّم فى التّيه ، لأنّ تقديمه / هو الأصل . وقوله :

وشدّ نحو زان نوره الشّجر

يعنى : أنّ تقديم الفاعل المتلبّس بضمير المفعول على المفعول قليل ، نحو «زان نوره الشّجر» ، وإنّما قلّ ذلك لأنّ الضّمير المتلبّس به عائدا على متأخّر لفظا ورتبه ، لأنّ المفعول فى تيه التأخير .

وأكثر النحويين لا- يجيز هذا لا- فى نثر ولا- فى شعر ، وأجازه فيهما الأ-خفش ، وابن جنّى ، والطّوال (٤) (٥) - بضمّ الطّاء ، وتخفيف الواو (٦) - ، وابن

ص: ٣٢٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٨.

٢- فى الأصل : لا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٨.

٣- فى الأصل : المفسره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٢٨.

٤- فى الأصل : والطول. انظر التصريح : ١ / ٢٨٣.

٥- احتجاجا فى النثر بقولهم : «ضربونى وضربت قومك» بإعمال الثانى ، وفى الشعر بنحو قوله : جزى ربّه عتّى عدّى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ف «ربه» فاعل ، وهو متصل بضمير عائدا إلى «عدى» وهو مفعول ، ورتبته التأخير ، و «جزاء الكلاب» مفعول مطلق. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٣ ، الهمع : ١ / ٢٣٠ ، أوضح المسالك : ٨٥ ، شرح الرضى : ١ / ٧٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٥٩ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٧.

٦- فى الأصل : الراء. انظر التصريح : ١ / ٢٨٣. والطّوال هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطّوال النحوى من أهل الكوفة ، وأحد أصحاب الكسائى ، كان حاذقا بإلقاء العربيه ، قدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدورى المقرئ ، وحدث عن الأصمعى ، ولم يشتهر له تصنيف ، توفى سنة ٢٤٣ هـ. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة : ١ / ٥٠ ، دائره المعارف للأعلمى : ٢٦ / ١٥١.

مالك في التسهيل (١)، والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة (٢).

والأكثر في مثل هذا توسط المفعول بين الفعل وفاعله، نحو (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (٣) [البقره: ١٢٤].

ص: ٣٢٤

-
- ١- انظر التسهيل: ٢٨. وانظر شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٥٨٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٣، أوضح المسالك: ٨٥، الهمع: ١ / ٣٢٠، شرح الأشموني: ٢ / ٥٨، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٦٧.
 - ٢- قال الأزهرى: وهو الإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر، فلا يقاس عليه. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٣، أوضح المسالك: ٨٥، جمل الزجاجي: ١١٩، شرح الأشموني: ٢ / ٥٨.
 - ٣- ف- «إبراهيم» مفعول مقدم، و «ربه» فاعل مؤخر وجوبا، وذلك لاتصال الفاعل بضمير المفعول. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٣.

ثم قال رحمه الله تعالى : ينوب مفعول به عن فاعل

فيما له كنييل خير نائل

قال أبو حيان : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف : باب المفعول الذي لم يسمَّ (١) فاعله (٢).

يعنى : قد يحذف الفاعل للجهل به ، ك- «سرق المتاع» ، أو لغرض لفظي ، كإصلاح السيجع ، نحو «من طابت سريرته حمدت سيرته» (٣) ، أو معنوي ، كأن لا يتعلّق بذكره (٤) غرض ، نحو (فَإِنْ أُحْصِيَ زُتْمٌ) [البقره : ١٩٦] ، ثم ينوب عنه المفعول فيما له ، أى : فيما استقرّ له من الأحكام ، كوجوب الرفع ، والتأخير ،

ص : ٣٢٧

١- فى الأصل : يسمى. انظر التصريح : ٢٨٦ / ١.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ٢٨٦ / ١ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٨ / ب - - ٥٩ / أ) ، الكواكب الدرّيه للأهدل : ٧٢ ، شرح الألفيه لابن باديس : (١٦١ / أ). وفى شرح لمحّه أبى حيان لابن هشام (١ / ٣٠٩ - ٣١٠) : «والأولى أن يقال : «النائب عن الفاعل» كما ذكرنا ، وأما قول المصنّف وغيره «المفعول الذى لم يسمّ فاعله» ، ففيه خدوش ، لأن المفعول إنما يتبادر الذهن منه عند الإطلاق إلى المفعول به ، والمرفوع فى هذا الباب لا يختص به ، ولأنه يصدق على المنصوب فى نحو «أعطى زيد درهما» ، أنه مفعول لم يسمّ فاعله ، وعلى نحو «يتيما» فى قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ يَتِيمًا) وكل ذلك بمعزل عما نحن فيه». انتهى. وانظر مغنى اللبيب : ٨٧١ ، موصل الطلاب للشيخ خالد : ١٣٠ ، ١٣١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٦٧ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٦١ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٩ / أ) ، البهجه المرضيه.

٣- فإنّه لو قيل «حمد الناس سيرته» اختلت السجعه وطالت. قاله ابن هشام فى شرح القطر وشرح اللّمحه وغيرهما. انظر شرح القطر : ٢٦١ ، شرح اللّمحه : ١ / ٣١١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٦ ، وانظر المطالع السعيده : ٢٦١ ، الهمع : ٢ / ٢٦٣ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٥٩ / أ).

٤- فى الأصل : بذكر. انظر التصريح : ١ / ٢٨٦.

وعدم الحذف ، وتسكين آخر الفعل الماضى معه ، ولحاق / تاء التّأنيث فى الماضى إذا كان مؤنّثا ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كنيل خير نائل» أصله : نلت خير نائل ، فلمّا حذف (1) الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فأول الفعل اضممن والممتصل

بالآخر اكسر فى مضىّ كوصل

واجعله من مضارع منفتحا

كينتحي المقول فيه ينتحي

تبه بهذا على أنّ نيابه المفعول به عن الفاعل مشروط بتغيير (2) فعل الفاعل عن نيته إلى بنيه تدلّ على النّيايه ، فقال : إنّ أول الفعل المبنيّ للمفعول يضمّ ، وشمل الماضى والمضارع ، فإنّهما يشتركان فى ضمّ الأول ، فإن كان ماضيا كسر ما قبل الآخر ، وإلى ذلك (أشار) (3) بقوله : «والممتصل بالآخر اكسر فى مضىّ» ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كوصل» وأصله : وصلت الشّىء ، فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغيّر (4) الفعل إلى «فعل».

وإن كان مضارعا فتح ما قبل الآخر ، وإلى ذلك أشار بقوله :

واجعله من مضارع منفتحا (5)

أى : مفتتحا (6) ، أى : اجعل ما قبل الآخر من المضارع مفتتحا ، ثمّ مثل ذلك بقوله :

كينتحي المقول فيه ينتحي

بضمّ أوله ، وفتح ما قبل الآخر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والثانى التالى تا المطاوعه

كالأول اجعله بلا منازعه

وثالث الذى بهمز الوصل

كالأول اجعلنه كاستحلى /

أشار بهذا إلى أنّ ضمّ الأوّل في الماضي والمضارع ، وكسر ما قبل الآخر).

ص: ٣٢٨

١- في الأصل : نحذف. انظر شرح المكودي : ١ / ١٢٩.

٢- في الأصل : بتغير. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠.

٤- في الأصل : يتغير. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠.

٥- في الأصل : مفتتحا. انظر الألفيه : ٥٩.

٦- بمعنى : مفتوح ، يقال : فتحه يفتحه فتحا وافتتحه وفتحته فانفتح وتفتح. انظر : اللسان : ٥ / ٣٣٣٧ (فتح) ، تاج العروس : ٢ /

١٩٤ (فتح).

في الماضي ، وفتح في المضارع - مطرد في جميع الأفعال المبني للمفعول ، وقد يضم إلى ذلك في بعض الأفعال تغيير (1) آخر ، وذلك في نوعين :

الأول : أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعه ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والثاني التالي تا المطاوعه

... البيت

يعنى : أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتوح بتاء المطاوعه يضم أيضا كأول ، فتقول في «تعلمت الحساب» : «تعلم الحساب» - يضم الأول والثاني - .

وفهم من قوله : «تا المطاوعه» أن المراد بالفعل هنا : الماضي ، لأن المضارع لا يفتح بتاء المطاوعه ، بل بحروف (2) المضارعه .

والثاني : أن يكون الفعل الماضي مفتوحا بالهمزة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وثالث الذي بهمز الوصل

كأول اجعلنه ...

يعنى : أن الفعل إذا افتتح بهمهز الوصل جعل ثلثه مضموما كأول ، ثم مثل ذلك بقوله : «كاستحلى» ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفعل متعديا - كما مثل - ، أو لازما ، ك- «انطلق» .

وفي جمل الزجاجي (3) : «لا يجوز أن يبني الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين» (4) . انتهى (5) .

ص : ٣٢٩

١- في الأصل : تغير. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠ .

٢- في الأصل : حروف. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٠ .

٣- في الأصل : الزجاج. وما أثبتته الصواب. والزجاجي : هو عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي ، أبو القاسم ، شيخ العربيه في عصره ، ولد في نهاوند ونشأ في بغداد ، وتلمذ على إبراهيم الزجاج فنسب إليه ، وسكن دمشق وتوفي بها سنه ٣٣٧ هـ (وقيل : توفي في طبريه) ، من آثاره : الجمل الكبرى في النحو ، اللامات في اللغة ، الإيضاح في علل النحو ، شرح مقدمه أدب الكاتب وغيرها. انظر ترجمته في بغيه الوعاة : ٢٩٧ ، إنباه الرواه : ٢ / ١٦٠ ، نزهة الألباء : ٣٧٩ ، مرآة الجنان : ٢ / ٣٣٢ ، شذرات الذهب : ٢ / ٣٥٧ ، روضات الجنات : ٤٢٥ ، البدايه والنهايه : ١١ / ٢٢٥ ، الأعلام : ٣ / ٢٩٩ ، معجم المؤلفين : ٥ / ١٢٤ ، ١٣ / ٣٩٥ .

٤- انظر جمل الزجاجي : ٧٧ ، وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤ ، الهمع : ٢ / ٢٧١ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٢ ، المقتصد :

٥- وإذا بنى الفعل اللازم للمفعول ، ففي النائب أقوال : أحدها : ضمير المصدر ك- «جلس» أى : الجلوس ، وعليه الزجاجي ، وابن السيد. الثانى : ضمير المجهول ، وعليه الكسائى وهشام ، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان ، فلم - يعلم أيها المقصود ، فأضمر ضمير مجهول. الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه ، وعليه الفراء. انظر الهمع : ٢ / ٢٧١ ، جمل الزجاجي : ٧٧ ، حاشيه يس : ١ / ٢٩٤.

وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جرّ ، ومثله ب- «قام ، وجلس» (١) ، وعلله بأنه لو بنى / للمفعول لبقى الفعل خبرا (٢) بغير مخبر عنه ، وذلك محال (٣).

وفهم من قوله : «بهمز الوصل» أنّ ذلك الفعل لا يكون أيضا إلّا ماضيا ، لأنّ المضارع لا يفتح بها.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واكسر أو اشمم فا ثلاثيّ أعل

عينا وضمّ جا كبوع فاحتمل

يعنى : أنّ فى فاء الفعل الماضى الثلاثيّ المعتلّ العين ثلاث لغات :

الأولى (٤) : إخلاص الكسر ، وهى المشار إليها بقوله : «واكسر» ، وهى لغه قريش ومن جاورهم (٥).

الثانية : الإشمام ، وهى المشار إليها بقوله : «أو اشمم» وهى (٦) لغه كثير من قيس وأكثر بنى أسد (٧).

وحقيقه الإشمام : ما حرّره بعض المتأخرين ، فقال : كيفيه النطق به أن تلفظ على فاء الكلمه بحركه تامه مركبه من حركتين إفرازا لا شيوعا ، جزء الضمه مقدّم ، وهو الأقلّ ، يليه جزء الكسره ، وهو الأكثر ، ومن ثمّ تمحضت الياء ، قاله المرادى (٨).

ص : ٣٣٠

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤. وقال يس فى حاشيته (١ / ٢٩٤) : «فيه نظر لأنهما يتعديان بحرف الجر ، فتقول : «قمت إلى زيد» و «جلست فى المسجد» كيف والتعديه بحرف الجر مطرده». انتهى.

٢- فى الأصل : خبر. انظر التصريح : ١ / ٢٩٤.

٣- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤ ، وفى حاشيه يس (١ / ٢٩٤) : «لا- نسلم ذلك تقول : «جلس فى الدار ، وجلس الجلوس المعهود». انتهى.

٤- فى الأصل : الأول. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٥- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤.

٦- فى الأصل : وهو.

٧- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤.

٨- انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤. وفى التصريح (١ / ٢٩٤) : «قال الشاطبى وفى كيفيه الإشمام ثلاثه مذاهب : أحدها : ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضم والكسر. هذا هو المعروف المشهور المقروء به. والثانى : ضمّ الشفتين مع إخلاص كسره الفاء. والثالث : ضمّ الشفتين قبيل النطق بها ، لأن أول الكلمه مقابل لآخرها ، فكما أنّ الإشمام فى الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام فى أولها قبيل النطق بكسر الحرف». وانظر

إرشاد الطالب النبيل : (١٦٠ / ب).

وهاتان اللغتان فصيحتان ، وقرئ بهما في المتواتر.

الثالثة : إخلاص الضمّه ، وهي المشار إليها بقوله : «وضمّ جا كبوع» ، ومنه قول رؤبه :

٩٨ - ليت شبابا بوع فاشترت (١)

وهي قليلة موجوده في كلام هذيل ، و (٢) تعزى لفقعس ، وديبر (٣) ، وغيرهما (٤).

وشمل قوله : «فا ثلاثي» المفتوح العين ، نحو «باع» ، والمكسور / ، ك- «خاف».

وشمل قوله : «أعل» ما عينه ياء ، ك- «باع» ، وما عينه واو ، ك- «قال».

(والأصل) (٥) في هذه اللغات «فعل» - بضمّ الفاء ، وكسر العين - كالصحيح.

ص : ٣٣١

١- من الرجز في ملحقات ديوان رؤبه (١٧١ - منشورات دار الآفاق) من أبيات أربعه ، وقبله : ليت وهل ينفع شيئا ليت والشاهد في قوله : «بوع» حيث أتى بالضمه خالصة في فائه ، وذلك لأنه فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول ، وهو لغه بني دبير وبني فقعس وغيرهما. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٥٢٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢٢٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٨ ، شواهد العدوى : ١١١ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٣١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٠٤ ، شواهد الجرجاوى : ١١١ ، شرح ابن الناظم : ٢٣٣ ، البهجة المرضيه : ٦٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٠٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨١٩ ، أوضح المسالك : ٩٠ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٧٠ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧٣١ ، الهمع (رقم) : ٩٦١ ، ١٧٦٠.

٢- في الأصل : الواو. ساقط. انظر التصريح : ١ / ٢٩٥.

٣- وهما من فصحاء بني أسد. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٩١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٣ ، المعجم الكامل في لهجات الفصحى : ٣٤٢ - ٣٤٣ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٦٠ / ب).

٤- قال الشاطبي : «حكيت عن بني ضبه». وقال الموضح : «حكيت عن بعض تميم». وعزيت هذه اللغة إلى قيس وعقيل ومن جاورهم وعامه بني أسد. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٦٠ / ب) ، المعجم الكامل في لهجات الفصحى : ٣٤٣.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣١.

فالأصل في «بيع» يا خلاص (١) الكسر : («بيع») (٢) فاستثقلت الكسره في الياء ، فنقلت إلى الفاء ، وذهبت حركه الفاء ، وسكنت العين ، لزوال حركتها.

والأصل في «قيل» : «قول» ، فاستثقلت الكسره أيضا في الواو ، فنقلت إلى الفاء ، وبقيت الواو ساكنه ، فقلبت ياء ، لسكونها ، وكسر ما قبلها.

وأما على لغه «قول ، وبوع» فإنّ الكسره (٣) حذفت من حرف العله ، فسلمت الواو ، وقلبت الياء واوا لسكونها ، وضّم ما قبلها.

وأما على لغه الإشمام ، فهي مركبه من اللغتين.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن بشكل خيف لبس يجتنب

وما (٤) لباع قد يرى

لنحو حب

يعنى : أنه إذا خيف لبس الثائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل - ترك ذلك الشكل الموقع فى اللبس ، واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه.

وذلك نحو «بيع العبد» إذا أسندته إلى ضمير المخاطب ، فقلت : «بعث يا عبد» - بالكسر - لم يعلم (٥) : هل هو فعل وفاعل ، أو فعل ومفعول ، فيترك الكسر ، ويرجع (٦) إلى الضّم أو الإشمام (٧).

وكذلك «طيل زيد» إذا أسندته / إلى ضمير المخاطب ، فقلت : («طلت») (٨) - بالضّم - التبس بفعل الفاعل ، فيرجع إلى الإشمام أو الكسر ، إذ لا لبس فيهما.

وهذا الامتناع دعوى ابن مالك (٩) ، وجعله المغاربه مرجوحا لا

ص: ٣٣٢

١- فى الأصل : إخلص. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٣- فى الأصل : المكسوره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٤- فى الأصل : ولما. انظر الألفيه : ٦٠.

٥- فى الأصل : لم يعمل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٦- فى الأصل : ورجع. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٧- فى الأصل : والاشمام. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣١.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٢.

٩- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٢ / ٦٠٦) : «وقد يعرض بالكسره أو الضمه التباس فعل المفعول بفعل الفاعل ، فيجب حينئذ

إخلاء الضمه نحو «خفت» مقصودا به «خشيت» ، والإشمام وإخلاء الكسره فى «طلت» مقصودا به «غلبت» فى المطاوعه».

وانظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٦٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧ ، إرشاد الطالب النبيل : (١٦١ / أ) ،

الهمع : ٦ / ٣٨.

ممنوعاً (١)، ولهذا لم يلتفت سيويه في ذلك للإلباس، بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقاً، اكتفاء بالفرق التقديرى (٢). وقوله:

وما (٣) لباع قد يرى لنحو حب

يعنى: أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثى المضاعف، نحو «حبّ، وردّ» ما جاز في فاء «باع» من كسر وضّم وإشمام، وقرأ علقمه (٤) ويحيى بن وثّاب (٥): (هذه بضاعتنا ردت إلينا) [يوسف: ٦٥] - بكسر الزاء (٦) - والكسر لغة بني ضبّه (٧) - بضاد معجمه مفتوحه، فموخّده مشدّده، كما قال الدمامينى (٨)،

ص: ٣٣٣

١- فقالوا: إنّ العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت - فيما سمى فاعله - مضمومه، وتختار الضم في الفاء إذا كانت - فيما

سمى فاعله - مكسوره، فرقا بينهما. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١ / ب).

٢- انظر الكتاب: ٢ / ٣٦٠، أوضح المسالك: ٩٠، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١ / أ)، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، شرح الأشمونى: ٢ / ٦٣، شرح المرادى: ٢ / ٢٧.

٣- في الأصل: وأما. انظر الألفيه: ٦٠.

٤- هو علقمه بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعى الهمدانى، أبو شبل، تابعى كان فقيه العراق، يشبه ابن مسعود في هديه وسمته وفضله، ولد في حياه النبى صلى الله عليه وسلم وروى الحديث عن الصحابه، ورواه عنه كثيرون، وأخذ القرآن عرضاً عن ابن مسعود، وسمع من على وعمرو وأبى الدرداء وعائشه، وعرض عليه القرآن إبراهيم النخعى وغيره، شهد صفين وغزا خراسان، وسكن الكوفه فتوفى بها سنه ٦٢ هـ وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في طبقات القراء: ١ / ٥٣٤، حليه الأولياء: ٢ / ٩٨، تاريخ بغداد: ١٢ / ٢٩٦، الأعلام: ٤ / ٢٤٨.

٥- هو يحيى بن وثاب الأسدى بالولاء الكوفى، من أكابر القراء، إمام أهل الكوفه في القرآن، تابعى ثقه، قليل الحديث، له خبر طريف مع الحجاج، توفى سنه ١٠٣ هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء: ٢ / ٢٨٠، النجوم الزاهره: ١ / ٢٥٢، تهذيب التهذيب: ١١ / ٢٩٤، الأعلام: ٨ / ١٧٦.

٦- وقرأ الجمهور بضم الراء، وهو الأصل. انظر القراءات الشاذه: ٦٤، إتحاف فضلاء البشر: ٢٦٦، إملاء ما من به الرحمن: ٢ / ٥٥، إعراب النحاس: ٢ / ٣٣٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٦٠٦، شرح الأشمونى: ٢ / ٦٤، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١ / ب).

٧- في الأصل: ضنه. انظر التصريح: ١ / ٢٩٥.

٨- انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، وفي تعليق الفرائد للدمامينى (١٥٠ / أ - مخطوط) ذكر أنّ ذلك لغة لبعض العرب. وضبه ابن أدم بنى مره، من طابخه من العدنانيه. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٩٥، نهايه الأرب للقلقشندى: ٣١٨، معجم قبائل العرب: ٢ / ٦٦١، الأنساب للسمعانى: ٨ / ٣٨١، اللباب في علم الأنساب للجزرى: ٢ / ٢٦١، الإيناس بعلم الأنساب لابن المغربى: ١٣٥.

أو نون ، كما قال ابن السّيد (١) - وبعض بني تميم (٢).

وفهم من قوله : «قد يرى» أنّ ذلك قليل ، ولم يقرأ بها في المتواتر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما لفا باع لما العين تلى

في اختار وانقاد وشبه ينجلى

يعنى : أنّ ما كان من (الفعل) (٣) المعتلّ العين على وزن «افتعل» ، نحو «اختار» ، أو على وزن «انفعل» ، نحو «انقاد» ، وما أشبههما - يجوز في الحرف الذى تليه العين ما جاز في فاء «باع» من الأوجه الثلاثة المذكوره ، فتقول : «اختير ، واختور» ، وبالإشمام / ، وادّعى ابن عذره (٤) ، (وطائفه) (٥) من متأخري المغاربه : امتناع الضّم (٦) ، والمشهور الأوّل ، وهو قول ابن عصفور والأبديّ (٧).

ص: ٣٣٤

١- وبنو ضنه : بطن من قضاعه ينسب إليها جماعه. قال الأزهرى : ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحده. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ٣٢١ ، معجم قبائل العرب : ٢ / ٦٦٩ ، الإيناس بعلم الأنساب : ١٣٥ ، الأنساب للسمعاني : ٨ / ٣٩٩ ، اللباب في علم الأنساب : ٢ / ٢٦٥. وابن السيد هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى ، أبو محمد ، من علماء النحو واللغه والأدب ، ولد في بطليوس بالأندلس سنة ٤٤٤ هـ ، ونشأ فيها ، وانتقل إلى بلنسيه فسكنها ، وتوفى بها سنة ٥٢١ هـ ، من آثاره : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبه ، المثلث فى اللغه ، شرح سقط الزند لأبى العلاء المعرى ، الحلل شرح أبيات الجمل ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٢٨٨ ، إنباه الرواه : ٢ / ١٤١ ، شذرات الذهب : ٤ / ٦٤ ، مرآه الجنان : ٣ / ٣٢٨ ، هديه العارفين : ١ / ٤٥٤ ، البدايه والنهايه : ١٢ / ١٩٨ ، الأعلام : ٤ / ١٢٣ ، معجم المؤلفين : ٥ / ١٢١.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٢.

٤- هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذره الأنصارى الأوسى الخضراوى ، أبو الحكم ، كان نحويًا نيبيلا حاذقا ثابت الذهن وقاد الفكر ، ولد سنة ٦٢٢ هـ ، وأخذ عن أبى العلاء وابن عصفور وغيرهما ، كان حيا سنة ٦٤٤ هـ ، من آثاره : الإعراب عن أسرار الحركات فى لسان الأعراب ، المفيد فى أوزان الرجز والقصيد ، منتهى السؤل فى مدح الرسول ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٢٢٣ ، كشف الظنون : ١٢٥ ، ١٧٧٧ ، إيضاح المكنون : ٢ / ٥٧٣ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٢٣٥.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٩٥.

٦- انظر أوضح المسالك : ٩٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، الهمع : ٦ / ٣٩.

٧- وابن مالك أيضا. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٠٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥ ، أوضح المسالك : ٩٠ ، شرح

المرادى : ٢ / ٢٨ ، الهمع : ٦ / ٣٩. والأبدي هو على بن محمد ابن محمد بن عبد الرحمن (وقيل : عبد الرحيم) الخشني ، المعروف بالأبدي (نسبه إلى «أبده» - بضم الهمزة وتشديد الباء وبالبدال المهملة - وهي مدينة بالأندلس من كوره جيان ، ويقال له أيضا : الأبدي والأبدي والأبدي) ، كان نحويا ماهرا ذاكرا للخلاف ، وكان من أحفظ أهل زمانه لخلاف النحاه ، وعلى معرفه بكتاب سيوييه واقفا على غوامضه ، أخذ عن الشلوبين والدباح اللذين لآزمهما كثيرا ، وانتقل إلى غرناطه وأقرأ بها ، وكان على غايه من الفقر على إمامته بالعلم ، توفي بها سنه ٥٦٨٠ هـ ، وله مصنفات عده منها : إملاء على كتاب سيوييه ، وآخر على إيضاح الفارسي ، وثالث على جمل الزجاجي ، وله شرح على المقدمه الجزوليه. انظر ترجمته في البلغه في أئمه اللغه للفيروزآبادي : ١٦٨ ، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (السفر الخامس) : ٣٩١ ، بغية الوعاة : ٢ / ١٩٩ ، دائره المعارف للأعلمي : ٢٢ / ٣١٦ ، وانظر معجم البلدان : ١ / ٦٤ ، مراصد الاطلاع : ١ / ١٠٠ ، المغرب في حلى المغرب : ٢ / ٧٥ ، تقويم البلدان : ١٧٧.

وتنطق بالهمزة في «اختار ، وانقاد» ، ونحوه ، على حسب ما تنطق بالحرف الثالث ، قاله ابن مالك (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقابل من ظرف أو من مصدر

أو حرف جرّ بنيا به حرى

الذى ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء : المفعول به ، والظرف ، والمصدر ، والجارّ والمجرور.

وقد أشار في أول الباب إلى المفعول به ، وأشار (٢) هنا إلى بقيتها الثلاثة ، وهى :

الظرف : وشمل ظرف الزّمان وظرف المكان ، ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين ، فلا يجوز «سير وقت» ولا «جلس مكان» ، وأن يكونا متصرفين فلا يجوز : («سير سحر» ولا «جلس عندك».

والمصدر : ويشترط فى نيابته ألا يكون مؤكّدا (٣) نحو «سير سير» ، وألا (٤) يكون غير متصرف ، فلا يجوز «نزه سبحان».

وحرف الجرّ : - يعنى : مع مجروره - ويشترط فى نيابته ألا (٥) يلزم طريقه واحده ، كحروف القسم والاستثناء ، و «مذ» و «منذ».

ص : ٣٣٥

١- انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٠٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٥.

٢- فى الأصل : وأشا.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودى : ١ / ١٣٢.

٤- فى الأصل : وإن. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٣.

٥- فى الأصل : أم لا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٣.

وهذه الشُّروط كلها مستفاده من قوله : «وقابل» فإنك إذا رمت إسناد الفعل إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك.

فمثال ما توفرت فيه شروط النِّيا به / : «سير يزيد يومين فرسخين سيرا شديدا» إن أقمت المجرور (1) ، و «سير يزيد يومان فرسخين سيرا شديدا» إن أقمت ظرف (الزَّمان ، و «سير يزيد يومين فرسخان سيرا شديدا» إن أقمت ظرف (2) المكان ، و «سير يزيد يومين فرسخين سيرا شديدا» إن أقمت المصدر.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

ولا ينوب بعض هذى إن وجد

فى اللفظ مفعول به وقد يرد

اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة - فلا- ينوب أحد منها بحضرته ، هذا هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين : أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به (3) ، وبه أخذ الناظم (4) ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وقد يرد» ، وفهم منه أن ذلك قليل ، سواء تأخر النَّائب عن المفعول به أو تقدّم.

فالأوّل : كقراءه أبى جعفر (5) : (لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (6)

ص: ٣٣٦

١- فى الأصل : أل المجروره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٣.

٣- انظر الخلاف فى التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٠ ، التسهيل : ٧٧ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٠٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٢ ، شرح المكودى : ١ / ١٣٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٧١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٣٥ - ٦٣٦ ، شرح الرضى : ١ / ٨٤ - ٨٥.

٤- قال ابن مالك فى التسهيل (٧٧) : «ولا- تمنع نيابه المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل ، ولا نيابه غير المفعول به وهو موجود وفاقا للأخفش والكوفيين». وانظر شرح المرادى : ٢ / ٣٢ ، شرح المكودى : ١ / ١٣٣ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥.

٥- هو يزيد بن القعقاع المخزومى بالولاء المدنى ، أبو جعفر ، أحد القراء العشره ، روى القراءه عن نافع ، وهو من التابعين ، كان إمام أهل المدينه فى القراءه ، وعرف بالقارئ ، وكان من المفتين المجتهدين ، توفى بالمدينه سنه ١٣٢ هـ (وقيل : ١٣٠ هـ على الأصح). انظر ترجمته فى طبقات القراء : ٢ / ٣٨٢ ، تاريخ الإسلام للذهبي : ٥ / ١٨٨ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٧٨ ، الأعلام : ٨ / ١٨٦.

٦- وهى بضم الياء وفتح الزاى من «ليجزى» وقرأ ابن عامر وحمره والكسائى ، وخلف «لنجزى» بالنون وكسر الزاى وفتح الياء على إخبار الله عن نفسه ، أى : نحن نجزى. وقرأ الباقون بالياء وبالبناء للفاعل أى : ليجزى الله. وقرأ بعضهم : «ليجزين» بفتح الياء ، وكسر الزاى. وقال أبو إسحاق فى قراءه أبى جعفر «ليجزى» بالبناء للمفعول ، هو لحن عند الخليل وسيبويه وجميع البصريين ،

وقال الفراء : وإنما أجازته الكسائي على شذوذ بمعنى : ليجزى الجزاء قوما ، فأضمر الجزاء ، ولو أظهره ما جاز ، فكيف وقد أضمره ، وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز «ضرب الضرب زيدا». انظر في ذلك المبسوط في القراءات العشر : ٤٠٣ ، البيان لابن الأنباري : ٢ / ٣٦٥ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٧٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٩٠ ، إملاء ما منَّ به الرحمن : ٢ / ٢٣٢ ، إعراب النحاس : ٤ / ١٤٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٦ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ .

[الجائيه : ١٤] ، فأتاب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به - وهو «قوما» - مقدّما على النائب.

والثاني : نحو «ضرب في الدار زيدا».

وأجازه الأخفش بشرط تقدّم النائب على المفعول به ، كالمثال الثاني (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وباتّفاق قد ينوب الثّان من

باب كسا فيما التباسه أمن

يعنى : أنّ النحويين اتّفقوا (٢) على جواز نيابه المفعول الثّاني من باب «كسا» ويعبّر / أيضا عن هذا النوع بباب «أعطى» ، وهو ما كان المفعول الثّاني فيه غير الأول - واحترز به من المفعول الثّاني في باب «ظنّ» ، وسيأتى حكمه - وذلك مع أمن اللبس ، سواء اعتقد القلب أم لا ، وسواء كان الثّاني نكرة ، والأوّل معرفه ، أم لا (٣).

ص: ٣٣٧

١- وكقوله : لم يعن بالعلياء إلّا سيّدا ولا شفى ذا الغىّ إلا ذو هدى ف «يعن» مضارع مبنى للمفعول من «عنى بكذا» ، و «بالعلياء» نائب فاعل و «سيّدا» مفعول به مؤخرا. ونقل ابن مالك عن الأخفش جواز ذلك مطلقا. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٨ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٠٩ ، التسهيل : ٧٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٧١ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٢ ، شرح الرضى : ١ / ٨٥.

٢- نقل الناظم الاتفاق على أنّ الثّاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس ، وفيما نقله من الاتفاق نظر ، فقد قيل بالمنع إن كان نكرة والأوّل معرفه - حكى ذلك عن الكوفيين ، كما عزى إلى الفارسي - وقيل : بالمنع مطلقا. ولعل الناظم لم يعتد بهذا الخلاف ، وقد صرح بنفيه في شرح الكافية حيث قال : «نيابه المفعول الأوّل من كل باب جائزه بلا خلاف ، وكذا نيابه الثّاني من باب «كسا». انتهى. أو يكون مراده : اتفاق جمهور البصريين ما عدا الفارسي فيما عزى إليه. انظر شرح الأشموني : ٢ / ٦٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦١٠ ، البهجة المرضيه : ٧١ ، الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ١٧٢.

٣- نحو «أعطيت زيدا درهما» ، لأنّ زيدا آخذ أبدا ، ودرهما مأخوذ أبدا. وقيل : يمتنع مطلقا - - طردا للباب ، فيتعين نيابه الأوّل ، لأنّه فاعل معنى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٩ ، البهجة المرضيه : ٧١ ، أوضح المسالك : ٨٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٧٢.

وقيل : يمتنع إن لم يعتقد القلب في الإعراب (١) ، كقولهم : «خرق الثوب المسمار» (٢).

وقال الفارسي : يمتنع إن كان نكره ، والأوّل معرفه ، فلا يقال : «أعطى درهم زيدا» ، ويتعّين (٣) «أعطى زيد درهما» (٤).

وحيث قيل بالجواز في الثّاني ، فقال البصريون : إقامه الأوّل أولى (٥).

وقيل : إن كان الثّاني نكره ، والأوّل معرفه ، فإقامته (٦) قبيحه ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن (٧).

وفهم من قوله : «فيما التباسه أمن» أنّه إذا وجد لبس - وجب إقامه الأوّل ، كقولك : «أعطى زيد عمرا».

(وفهم أيضا من سكوته عن الأوّل أنّه يجوز نيابته باتفاق ، لدخوله تحت عبارته في قوله أول الباب :

ينوب مفعول به عن فاعل

و «قد» إمّا للتحقيق ، لأنه جائز اتفاقا ، وإمّا للتقليل بالنظر إلى نيابه الأوّل ، فإنّه أكثر (٨) ..

ص: ٣٣٨

١- وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا ، فإن اعتقد القلب جاز ، والنائب في الحقيقة هو الأوّل ، لأنّ نيابه الثّاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ، ورفعه مجاز ، كما أنّ نصب الأوّل مجاز ، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ، أوضح المسالك : ٨٩.

٢- في الأصل : السمار. انظر التصريح : ١ / ٢٩٢. وخرق الثوب المسمار : إذا أحدث فيه شقا. انظر اللسان : ٢ / ١١٤١ (خرق).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١ / ٢٩٢.

٤- وعزى هذا الرأي للكوفيين ، وذلك لأنّ المعرفة بالرفع أولى ، قياسا على باب «كان». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ،

الهمع : ٢ / ٢٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٧٢ ، أوضح المسالك : ٨٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٩.

٥- وذلك لأنّه فاعل معنى. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ، البهجة المرضيه : ٧١ ، أوضح المسالك : ٨٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٨.

٦- في الأصل : فإقامه. انظر التصريح : ٢ / ٢٩٢.

٧- وعزى هذا الرأي للكوفيين. انظر التصريح : ١ / ٢٩٢ ، الهمع : ٢ / ٢٦٣ ، أوضح المسالك : ٨٩.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٣٣. ومما يرجح سقط هذه العبارة من الناسخ ، قول الشارح بعد : «وفهم من سكوته عن المفعول الأوّل من باب «ظن» ..

ثم قال رحمه الله تعالى :

في باب ظنّ وأرى المنع اشتهر

ولا أرى معنا إذا القصد ظهر

يعنى : أنّ نيابه المفعول الثاني من باب «ظنّ» - وهو ما هو خبر في الأصل - والمفعول الثاني من باب «أعلم» - وأصله المبتدأ - اشتهر عند التحويين منعه. ووجه منعه في «ظنّ» أنّه خبر في الأصل ، والنائب عن الفاعل مخبر عنه ، فتنافيا ، ووجه منعه في «أعلم» أنّ المفعول الأول مفعول به حقيقه ، فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزله الظرف والمجرور مع وجود المفعول به.

وذهب بعضهم إلى إجازة نيابتهما ، وهو اختيار الناظم (١) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ولا أرى معنا إذا القصد ظهر

وظهور القصد : هو عدم اللبس ، فيجوز عنده : «ظنّ زيدا قائم» ، و «أعلم زيدا (٢) فرسه مسرجا».

وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب «ظنّ ، وأعلم» أنّه يجوز نيابتهما بلا خلاف ، ومن ذكره الخلاف في نيابه الثاني من باب «أرى» أنّه لا يجوز نيابه الثالث ، كما قاله ابن الناظم ، تبعاً للخضراوى (٣) ، والصحيح جواز

ص: ٣٣٩

١- وفاقاً لابن طلحة وابن عصفور في المفعول الثاني من باب «ظنّ» ، ولقوم في المفعول الثاني من باب «أرى» وذلك إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا ظرفاً ، مع أنّ الأحسن إقامه الأول نحو «ظننت طالعه الشمس» ، و «أعلم زيدا كبشك سميّنا» والمنع إن ألبس ، نحو «ظننت صديقك زيدا» ، و «أعلم بشرا زيد قائما» أو كان جملة أو ظرفاً نحو «ظن في الدار زيدا» ، و «ظن زيدا أبوه قائم» ، و «أعلم زيدا غلامك في الدار» ، و «أعلم زيدا غلامك أخوه سائر». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦١٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٦٩ ، شرح المكودي : ١ / ١٣٤ ، الهمع : ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٨ .
٢- في الأصل : زيد. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤.

٣- وابن أبي الربيع أيضاً. وبه قال ابن عصفور. قال ابن الناظم في شرحه (٢٣٦) : «وإذا بنى فعل ما لم يسم فاعله من متعدد إلى ثلاثه مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل ، نحو «أرى زيد أخاك مقيماً» ، ولم يجز نيابه الثالث باتفاق». انتهى. وحجتهم في ذلك بأنّ المفعول الأول صريح والآخران مبتدأ وخبر ، شبها بمفعولى «أعطى» ، وبأنّ السماع إنّما جاء يانابه الأول ، كقوله : وثبتت عبد الله بالجوّ أصبحت كراما مواليتها لثيما صميمها وعباره التسهيل - «ولا يمنع نيابه غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم يكن جملة أو شبهها - تقتضى جوازه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ ، أوضح المسالك : ٨٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، التسهيل : ٧٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٧٠ والخضراوى هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى الأنصارى الخزرجى ، الأندلسى ، ويعرف بابن البرذعى ، كان إماماً في العربية عاكفاً على التعليم ، وكان شاعراً ناثراً متصرفاً بالأدب ، ولد سنة ٥٧٥ هـ ، وتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ ، من آثاره : فصل

المقال فى أبنية الأفعال ، الإفصاح بفوائد الإيضاح ، الاقتراح فى تلخيص الإيضاح ، النقض على الممتع لابن عصفور ، وله نظم .
انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ١١٥ ، إيضاح المكنون : ١ / ١١٠ ، ١٢٠ ، كشف الظنون : ٢١٢ ، ١٢٦١ ، هديه العارفين : ٢ / ١٢٤ ،
الأعلام : ٧ / ١٣٨ ، معجم المؤلفين : ١٢ / ١١٣ ، البلغه فى أئمه اللغه : ٢٥٠ .

إقامته اتفاقاً (١) ، كما قاله ابن هشام (٢) ، وفي هذا الموضوع تفصيل محلّه المطوّلات (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما سوى النَّائب ممّا علّقاً

بالرّافع النَّصب له محقّقاً

يعنى : أنه يجب نصب ما تعلّق بالفعل المسند إلى النَّائب ، مع رفع النَّائب.

وشمل قوله : «ما سوى النَّائب» جميع المنصوبات : ظرف الزّمان ، وظرف المكان ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والمفعول له ، أو فيه ، أو معه ، فتقول : «أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام الخطيب إعطاء».

ص : ٣٤٠

١- لم يدع ابن هشام الاتفاق في جواز ذلك ، وإنّما قال في أوضح المسالك (٨٩) : والصواب أنّ بعضهم أجازوه إن لم يلبس نحو «أعلمت زيدا كبشك سميّنا». انتهى.

٢- وذلك بشرط ألا يكون جملة وإلا يلبس ، قال ابن هشام في الجامع الصغير (٧٩) : «ولا- يقام المفعول الثانى أو الثالث إلّا إن كانا مفردين ولا إلباس». انتهى. وذلك نحو «أعلمت زيدا كبشك سميّنا» ، فتقول : «اعلم زيدا كبشك سميّنا». وانظر أوضح المسالك : ٨٩ ، الهمع : ٢ / ٢٦٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٦٩.

٣- ونقل عن الشاطبى أنّ بعض المتأخرين أجاز إقامة الثالث من باب «أعلم» لكن مع حذف الأول ، وأجرى فيه الخلاف فى الثانى ، وألزم ابن الحاج من قال بإقامه الثانى أن يقول : بإقامه الثالث ، إذ لا فرق بينهما ، قال الشاطبى : وهو إلزام صحيح. وقال ابن عصفور : ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى : إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل

عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمراً

حتماً موافق لما قد أظهرنا /

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق ، ومن شرطه صلاحيته (١) للعمل .

فوجب ألا يكون إلّا فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، ولا يجوز أن يكون فعلاً غير متصرف ، ولا صفة مشبّهة ، ولا حرفاً ، لأنّ هذه (لا) (٢) تعمل فيما قبلها ، فلا تفسر عاملاً . وقوله :

إن مضمراً اسم ...

... إلى آخره

يعنى : أنّ الفعل إذا اشتغل (٣) بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو (عن نصب محله) (٤) - انصب ذلك الاسم السابق بفعل لانزم الإضمار ، موافق للفعل المشتغل بالضمير ، وما بعده لا - محلّ له ، لأنّه مفسّر للفعل المحذوف ، والجمله المفسره لا محلّ لها على الأصح (٥) .

ص : ٣٤١

١- في الأصل : صلاحية . انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤ .

٣- في الأصل : بضمير . زياده . ولا معنى لها . انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٤ .

٥- وخالف الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو «زيداً ضربته» لا محلّ لها ، وفي نحو (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) ، ونحو «زيد الخبز يأكله» - بنصب «الخبز» - في محلّ رفع ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت : «أكله» . انظر التصريح على التوضيح : ١ /

٢٩٧ ، مغنى اللبيب : ٥٢٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ٧٣ .

وقال في المغنى: إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح: جملة تفسيريه، وإن حصل بها تفسير (١). انتهى.

فمثال المشتغل بالضمير عن نصب لفظه: «زيدا ضربته»، ومثال المشتغل عن نصب محله: «عمرا مررت به» (٢).

وفهم من قوله: «موافق» مطلق الموافقة، فشمل الموافق في اللفظ والمعنى، كالمثال الأول، والموافق في المعنى دون اللفظ، كالمثال الثاني، والتقدير: ضربت زيدا ضربته، وجاوزت عمرا مررت به، وهذا التقدير لا ينطق به، لأن الفعل الثاني عوض عنه، فلا يجمع بينهما.

ويشترط في المفسر: أن لا يفصل بينه وبين الاسم / السابق، فلو قلت: «زيدا أنت ضربته» لم يجز النصب للفصل ب- «أنت»، والأصل في الاسم السابق الرفع، وهو الراجح لسلامته من التقدير.

وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وألغى (٣) الضمير (٤).

وزعم تلميذه الفراء: أنهما منصوبان بالفعل المذكور (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى:

والنصب حتم إن تلا السابق ما

يختص بالفعل كإن وحيثما

ص: ٣٤٢

١- انظر مغنى اللبيب: ٥٢٦، أوضح المسالك: ٩١، التصريح على التوضيح: ٢٩٧ / ١.

٢- انظر شرح المكودي: ١ / ١٣٥. قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١ / ١٣٥): «وقوله: «عمرا مررت به» هذا لا يلائم تقديره وإعرابه مع اختياره، وإنما يلائم الاحتمال الثاني الآتي في إعرابه، والصواب أن يمثل بنحو «هذا ضربته». انتهى.

٣- في الأصل: والمعنى. انظر التصريح: ٢٩٧ / ١.

٤- ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل، وبأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بالحرف، فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدى، وأيضا لا يمكن الإلغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة ك- «زيدا ضربت غلام رجل يحبه». انظر التصريح على التوضيح: ٢٩٧ / ١، شرح ابن عقيل: ١ / ١٧٤، حاشية الخضرى: ١ / ١٧٤.

٥- وهذا مذهب الكوفيين ونسب للكسائي والفراء في شرح الرضى. ورد بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره، وبأنه يلزم كون المتعدى لواحد متعديا لاثنين، وهو خرم للقاعده. انظر التصريح على التوضيح: ٢٩٧ / ١، شرح ابن عقيل: ١ / ١٧٣ - ١٧٤، حاشية الخضرى: ١ / ١٧٤، الإنصاف (مسأله: ١٢): ١ / ٨٢، شرح ابن يعيش: ٢ / ٣٠ - ٣١، تاج علوم الأدب: ٢ / ٦٨٧، شرح الرضى: ١ / ١٦٣.

يعنى : قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه ، وما يوجب رفعه ، وما يرفع النصب على الرفع ، وما يسوى فيه الأمرين ، وما يرفع الرفع على النصب ، فهذه خمسة أقسام ، أشار إلى الأول منها بقوله :

والنصب حتم ...

... البيت

يعنى : أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل - تحتم نصبه ، والمختص بالفعل أدوات الشرط ، وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام - غير الهمزة - وذكر منها «إن ، وحيثما».

لكن الاشتغال بعد «إن» إن كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا أو معنى - يقع فى الكلام والشعر ، وإن كان مضارعا فمختص بالشعر. وأما حيثما ، فلا يقع إلا فى الشعر.

فتقول : «إن زيدا لقيته فأجمل إكرامه» ، و (لا يجوز أن تقول) (١) «حيثما زيدا لقيته يكرمك» ، ومثله : «هلا زيدا كلمته» (٢) ، و «متى زيدا تأتية» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تلا السابق ما بالابتدا

يختص فالرفع التزمه أبدا

كذا إذا الفعل تلا ما لن (٤)

يرد

ما قبله (٥) معمولا لما (٦)

بعد وجد /

ص: ٣٤٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١ / ٢٩٨.

٢- فى الأصل : كلمه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٥.

٣- قال الأشمونى فى شرحه (٢ / ٧٥) : «لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا- صريح الفعل ، إلا- إذا كانت أداه الشرط «إذا» مطلقا ، أو «إن» والفعل ماض ، فيقع فى الكلام ، فتسويه الناظم بين «إن» و

«حيثما» مردوده». انتهى. وقال الصبان (٢ / ٧٥) : «وأجيب : بأن التسويه بينهما في وجوب النصب ، وفي مطلق الاختصاص بالفعل ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر ، وعبارته الناظم لا تقتضى غير ذلك». انتهى.

٤- «لن». هكذا في إعراب الألفيه للأزهري ، وهو حرف نفي ونصب واستقبال ، وفي بعض النسخ «لم» وهي حرف نفي وجزم وقلب ، تقلب المضارع ماضيا ، و «يرد» فعل مضارع منصوب على النسخه الأولى ، ومجزوم على الثانيه. قاله الأزهري. انظر إعراب الألفيه : ٤٧ ، الألفيه : ٦٢ ، شرح المكودي : ١ / ١٣٥.

٥- «ما قبله». هكذا في شرح المكودي وإعراب الألفيه ، وعليه ف- «ما» موصوله فاعله ب- «يرد» و «قبله» صله «ما» ، والهاء فيه عائده على الفاعل. قاله المكودي. وقال الأزهري : «وفي بعض النسخ «قبل» بالبناء على الضم». انتهى. ولعل هذا هو المتعين لأن زياده الهاء فيه مخله بالوزن. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٦ مع هامش (١) ، إعراب الألفيه : ٤٧ مع هامش (١) ، الألفيه : ٦٢.

٦- في الأصل : معمول ما. انظر الألفيه : ٦٢.

هذا هو القسم الثاني ، وهو ما يجب رفعه وقد ذكر له سببين (١) :

أحدهما : ما اشتمل عليه البيت الأول ، وهو أن يتبع الاسم السَّابِق شيئا يختصُّ بالابتداء ، كـ «إذا» التي للمفاجأه ، و «ليتما» (الابتدائية) (٢) ، لصحَّه الابتداء به ، نحو «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» ، و «ليتما زيد أكرمه».

والثاني : أن يفصل بين الاسم السَّابِق والفعل بما لا يصحَّ أن يعمل ما بعده فيما قبله ، كـ «أدوات الصُّدر» ، نحو «زيد ما أكرمه ، وعمرو لأكرمته».

ثم قال رحمه الله تعالى :

واختير نصب قبل فعل ذى طلب

وبعد ما إيلائه الفعل غلب

وبعد عاطف بلا فصل على

معمول فعل مستقرّ أولاً

هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يترجَّح النَّصب فيه على الرفع ، وذكر لذلك ثلاثة أسباب اشتمل (٣) البيت الأوّل على سببين :

الأوّل : أن يكون الاسم السَّابِق قبل فعل يقتضى الطُّلب ، كالأمر ، نحو «زيدا اضربه» ، والدعاء ، نحو «زيدا اللهم ارحمه» ، والنهي (٤) نحو «زيدا لا تهنه».

الثاني : أن يقع الاسم السَّابِق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو «ما» و «إنّ» التَّافيتين ، وهمزه الاستفهام ، نحو «ما زيدا ضربته ، وإن (٥) عمرا أكرمه ، وأزيدا رأيت».

واشتمل البيت الثاني على سبب واحد : وهو أن يكون الاسم السَّابِق معطوفا على جملة مصدره بالفعل ، نحو «قام زيد وعمرا كلمته».

واحترز بقوله / «بلا-فصل» من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل ، نحو «قام زيد ، وأمّا عمرو فكلمته» ، لأنّ حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف.

وإنما اختير النَّصب قبل الطُّلب ، لأنّه طالب للفعل ، وبعد الحروف

ص : ٣٤٤

- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٦.
- ٣- فى الأصل : اشتما. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٦.
- ٤- فى الأصل : والهنى. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٦.
- ٥- فى الأصل : ون. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٦.

المذكوره ، لأنّ الغالب فيها أن يليها الفعل ، ومع العطف على الجملة الفعلية ليناسب المعطوف المعطوف (١) عليه (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا

به عن اسم فاعطفن مخبرا

هذا هو القسم الرابع ، وهو ما يستوى الرفع والنصب فيه ، وذكر له سببا واحدا : وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين ، وهى التى (٣) صدرها مبتدأ ، وخبرها فعل ، كقولك : «زيد قام ، وعمرو كلمته» ، فالنصب مراعاة لعجزها ، والرفع مراعاة لصدرها ، ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر.

وتجوز فى تسميه الاسم السابق : «معطوفا» ، والمعطوف (فى) (٤) الحقيقه إنما هو (٥) الجملة التى هو (٦) جزؤها.

والعذر له : أنه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوفا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

والرفع فى غير الذى مرّ رجع

فما أبيع افعال ودع ما لم يبيع

هذا هو القسم الخامس ، وهو ما يكون الرفع فيه راجحا (٧) على النصب ، فذكر أن الرفع راجح فيما (٨) خلا من موجب النصب ومرجح ، وموجب الرفع وتساوى (٩) الوجهين ، ومثال ذلك : «زيد ضربته».

وإنما كان الرفع راجحا لعدم الحذف ، بخلاف (١٠) النصب ، فإنه على حذف الفعل.

ص : ٣٤٥

١- فى الأصل : للمعطوف.

٢- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ٦٢٠) : «وإنما رجع النصب هنا لأن المتكلم عاطف جملة فعليه على جملة فعليه». وانظر التصريح : ٣٠١ / ١.

٣- فى الأصل : وهو الذى. انظر شرح المكودى : ١٣٦ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٧ / ١.

٥- فى الأصل : هى. انظر شرح المكودى : ١٣٧ / ١.

٦- فى الأصل : هى. انظر شرح المكودى : ١٣٧ / ١.

٧- فى الأصل : راجح.

٨- فى الأصل : فىها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.

٩- فى الأصل : مساو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.

١٠- فى الأصل : خلاف. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.

ثمّ تمّم البيت (١) فقال :

فما أبيع افعال ودع ما لم يبيع

لأنّه مستغنى (٢) عنه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفصل مشغول بحرف جرّ

أو بإضافه كوصل يجرى

يعنى : أنّ الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجرّ ، أو الإضافة (٣) - يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر فى جميع الأقسام المذكوره ، فنحو «إن زيدا مررت به ، وإن زيدا رأيت (٤) أخاه» - يجرى مجرى «إن زيدا ضربته» فى وجوب النصب ، ونحو «أزيدا (٥) مرّ به ، ومرّ بأخيه» يجرى مجرى «زيدا اضربه» فيترجّع النصب ، وكذلك سائر المسائل.

وفهم من قوله : «أو بإضافه» أنّ نحو «زيدا (٦) ضربت غلام أخيه ، وصاحب غلام أخيه» ، ونحوهما ممّا يتعدّد فيه المضاف - يجرى مجرى «زيدا / ضرب غلامه» لأنّ قوله : «أو بإضافه» أعمّ من أن يكون المضاف واحدا (٧) أو أكثر ، وفى ذلك أيضا إشعار بأنّ الفصل بحرف الجرّ نحو «زيدا مررت به» يجرى مجرى ما

كان المجرور فيه مضافا ، متعدّدا كان أو منفردا ، نحو «زيدا مررت بأخيه ، ومررت بغلام أخيه».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وسوّ فى ذا الباب وصفا ذا عمل

بالفعل إن لم يك مانع حصل

يعنى : أنّ الذى يعمل عمل الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير العامل فى الاسم السابِق.

والمراد بالوصف المذكور : اسم الفاعل واسم المفعول ، دون الصّفه

ص: ٣٤٦

١- قال ابن حمدون فى حاشيته (١ / ١٣٧) : «بل رفع به توهم أن الراجح من هذه الأقسام مقيس والمرجوح موقوف على السماع». انتهى.

- ٢- فى الأصل : استغنى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٣- فى الأصل : والإضافه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٤- فى الأصل : رت. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٥- فى الأصل : زيدا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٦- فى الأصل : زيد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.
- ٧- فى الأصل : واحد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٣٧.

المشبهه وأفعال التفضيل ، لأنهما لا يعملان فيما قبلهما ، فلا يفسران عاملا ، فنحو «أزيدا أنت ضاربه» كقولك : «أزيدا تضربه».

واحتراز ب- «الوصف» مما (١) يعمل عمل الفعل ، وليس بوصف ، كاسم الفعل ، والمصدر ، وبقوله : «ذا عمل» من اسم الفاعل بمعنى الماضي ، فإنه لا- يعمل ، وبقوله : «إن لم يك مانع حصل» من اسم الفاعل ، العامل ، المقترن ب- «أل» الموصول نحو «زيد أنا الضاربه غدا».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعلقه حاصله بتابع

كعلقه بنفس الاسم الواقع /

يعنى أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبيًا ، متبوعا بسببي (٢) - جرى مجرى السببي (٣).

والمراد ب- «العلقه» : الضمير العائد على الاسم السابق.

والمراد ب- «التابع» هنا : النعت ، كقولك : زيدا ضربت رجلا يحبه» أو عطف البيان ، كقولك : «زيدا ضربت رجلا أخاه» (٤) ، أو عطف النسق ، كقولك : «زيدا ضربت عمرا وأخاه».

وإطلاقه في «التابع» يوهم أن ذلك جائز في جميع التوابع ، وليس كذلك ، بل هو مخصوص بما ذكر.

والمراد ب- «الواقع» : السببي المعمول للمفسر.

ص: ٣٤٧

١- في الأصل : ما. انظر شرح المكودي : ١ / ١٣٧.

٢- المراد ب- «السببي» : التابع المحتمل لضمير الاسم السابق ، وهو «تحبه» في المثال الأول ، و «أخاه» في المثالين بعده. انظر حاشية ابن حمدون : ١ / ١٣٨.

٣- قال ابن حمدون في حاشيته (١ / ١٣٨) : «أى : الذى لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير إلا بالاسم الواقع شاغلا فقط نحو «زيدا ضربت أخاه» ، كما مرّ في قوله : «أو بإضافه» فلا يكون فيه تشبيه الشئء بنفسه كما قيل به في النظم». انتهى.

٤- وفي شرح المكودي (١ / ١٣٨) : «زيدا ضربت عمرا أخاه». قال الملوى في حاشيته على المكودي (٦٧) : «يوجد في بعض النسخ : «... ضربت رجلا- أخاه» وهو تصحيف شائع ، لأنه يشترط في عطف البيان التطابق في التعريف والتنكير ، فلا يصح أن يكون أحدهما معرفه والآخر نكره». انتهى.

ثمّ قال رحمه الله تعالى : علامه الفعل المعدّي أن تصل

ها غير مصدر به نحو عمل

الفعل ثلاثه أنواع :

أحدهما : ما لا يوصف بتعدّد ولا لزوم ، وهو «كان» وأخواتها في (حال) (١) نقصها ، وقد تقدّمت.

والثاني : المتعدّي ، وذكر أنّ علامته : جواز اتّصال ضمير (٢) غير المصدر به على وجه لا يكون خبرا ، نحو «زيد ضربه عمرو».

واحتراز ب- «هاء» غير المصدر ، من «هاء» المصدر ، فإنّها تتصل بالمتعدّي واللّازم ، فليست علامه لواحد منهما (٣).

واحترازنا بقولنا : «على وجه لا يكون خبرا» (من) (٤) نحو «الصّديق كنته» ، فإنّه يصدق على «كان» أنّه اتّصل به «هاء» ضمير (٥) غير المصدر ، ومع هذا لا يكون متعدّيا ، - كما مرّ -.

ثمّ قال رحمه الله تعالى ونفع به :

فانصب به مفعوله إن لم ينب

عن فاعل نحو تدبّرت الكتب /

يعنى : أنّ الفعل المتعدّي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل ، فإذا ناب عن الفاعل ، كان مرفوعا - كما تقدّم في باب - ، وقد مثل لنصبه المفعول به بقوله : «تدبّرت الكتب» ، أى : تأملتها (٦).

ص : ٣٤٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٣٠٨ / ١.

٢- فى الأصل : الضمير. انظر شرح المكودى : ١٣٩ / ١.

٣- فى الأصل : منها. انظر المكودى : ١٣٩ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- فى الأصل : الضمير. انظر التصريح : ٣٠٩ / ١.

٦- والتدبر : التأمل. انظر اللسان : ١٣٢١ / ٢ (دبر) ، التصريح على التوضيح : ٣٠٩ / ١.

وفهم من قوله: «فانصب به» أنّ النَّاصِبَ للمفعول به الفعل وحده، وهو قول البصريين (١)، واختلف قول الكوفيين:

فقال هشام (٢): النَّاصِبُ له الفاعل (٣).

وقال الفراء: كلاهما (٤).

وقال خلف (٥) معنى المفعوليه (٦).

ص: ٣٤٩

١- وحثهم أن أصل العمل للأفعال. وهو الصحيح. انظر الإنصاف (مسأله: ١١): ١ / ٧٩، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠٩، شرح ابن عصفور: ١ / ١٦٦، شرح الرضى: ١ / ١٢٨، الهمع: ٣ / ٧، شرح المرادى: ٢ / ٤٩، شرح المكودى: ١ / ١٣٩، أسرار العربية: ٨٥.

٢- فى الأصل: هشام. انظر التصريح: ١ / ٣٠٩. وهو هشام بن معاوية الضرير الكوفى، أبو عبد الله، نحوى، صحب الكسائى وأخذ عنه كثيرا من النحو، توفى سنة ٢٠٩ هـ، من آثاره: المختصر، القياس، الحدود، وكلها فى النحو. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٤٠٩، نزهة الألباء: ٢٢٢، معجم الأدباء: ١٩ / ٢٩٢، هديه العارفين: ٢ / ٥٠٩، معجم المؤلفين: ١٣ / ١٥٠.

٣- ومذهبه أنك إذا قلت: «ظننت زيدا قائما» تنصب «زيدا» بالياء، و«قائما» بالظن. وحثه أن نصب المفعول به يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد عليه. انظر الإنصاف: ١ / ٧٨ - ٧٩، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠٩، شرح الرضى: ١ / ١٢٨، شرح ابن عصفور: ١ / ١٦٦، تاج علوم الأدب: ٢ / ٦٧٤، الهمع: ٣ / ٧، حاشية ابن حمدون: ١ / ١٣٩.

٤- ونسب فى الإنصاف لجمهور الكوفيين، وحثهم أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمه دون بعضها الآخر. انظر الإنصاف: ١ / ٧٨، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠٩، شرح الرضى: ١ / ١٢٨، شرح ابن عصفور: ١ / ١٧٩، تاج علوم الأدب: ٢ / ٦٧٣، الهمع: ٣ / ٧، حاشية ابن حمدون: ١ / ١٣٩.

٥- هو خلف بن حيان بن محرز البصرى، المعروف بالأحمر، أبو محرز، راويه عالم بالأدب والنحو، شاعر، من أهل البصره، كان يضع الشعر وينسبه إلى العرب، وتلمذ عليه أبو نواس، توفى فى حدود سنة ١٨٠ هـ وله ديوان شعر، وكتاب جبال العرب، ومقدمه فى النحو، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الوعاة: ٢٤٢، إنباه الرواه: ١ / ٣٤٨، معجم الأدباء: ١١ / ٦٦، كشف الظنون:

٧٢٧، ٧٨٨، روضات الجنات: ٢٧٠، سمط اللالكى: ٤١٢، معجم المؤلفين: ٤ / ١٠٤، الأعلام: ٢ / ٣١٠.

٦- وحثه أن المفعوليه صفة قائمه بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العله القائمه بذات الشئ أولى من غيرها. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠٩، الإنصاف: ١ / ٧٩، شرح الرضى: ١ / ١٢٨، الهمع: ٣ / ٧، حاشية ابن حمدون: ١ / ١٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولازم غير المعدى وحتم

لزوم أفعال السجايا كنهم

كذا افعلاً والمضاهى اقعنسا

وما اقتضى نظافه أو دنسا

أو عرضاً أو طواع المعدى

لواحد كمدّه فامتداً

يعنى : أنّ ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر ، فهو لازم ، ويقال فيه : غير متعدّ وقاصر .

ثم إنّ من اللازم ما يستدلّ على لزومه بمعناه ، ومنه ما يستدلّ عليه بوزنه ، وقد شرع فى بيان ذلك بقوله :

... وحتم

لزوم أفعال السجايا ...

هذا ما يستدلّ على لزومه بمعناه ، وهو أن يكون دالاً على السجايا - أى :

الطّباع - وهو ما دلّ على معنى قائم بالفاعل ، لازم له ، ثمّ مثل ذلك ب- «نهم» ، ومعناه : كثر أكله (١) ، ومثله : «حمق» بكسر الميم وضمّها (٢) .-

ثمّ قال :

كذا افعلاً والمضاهى اقعنسا

هذا ممّا يستدلّ على لزومه بوزنه ، وهو «افعلّ» ك- «اقشعرّ» (٣) ، و «اطمأنّ» و «افعلل» ، ك- «احرنجم» (٤) و «اقعنسس» (٥) .

والمضاهى / : المشابهة (٤) ، واصطلاحه فى هذا النّظم : أنّه إذا علّق الحكم على شبه شىء ، فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه ، فكأنّه قال : «واقعنسس ، ومضاهيه» .

ثمّ قال : .)

- ١- جاء فى اللسان : «النهم - بالتحريك - والنهامه : إفراط الشهوه فى الطعام وألا تمتلئ عين الأكل ولا تشبع ، وقد نهم فى الطعام - بالكسر - ينهم نهما إذا كان لا يشبع». انظر اللسان : ٤ / ٤٥٦٣ (نهم) ، وانظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠.
- ٢- قال ابن منظور : «الحمق ضد العقل ، وقيل : قله العقل ، حمق - بضم الميم - يحمق حمقا وحمقا - بضميتين - وحماقه ، و «حمق» - بكسر الميم - وانحمق واستحمق الرجل إذا فعل فعل الحمقى». انظر اللسان : ٢ / ٩٩٩ (حمق).
- ٣- فى الأصل : كأشعر. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠.
- ٤- يقال : احرنجم القوم اجتمع بعضهم إلى بعض ، واحرنجمت الإبل اجتمعت وبركت. انظر اللسان : ٢ / ٨٢٤ (حرجم).
- ٥- قعس وتقعس واقعنسس : تأخر ورجع إلى الخلف. انظر اللسان : ٥ / ٣٦٩٢ (قعس).
- ٦- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠ ، اللسان : ٤ / ٢٦١٧ (ضها).

وما اقتضى نظافه أو دنسا

نحو «وضؤ، وطهر» فى النّظافه ، و «نجس ، وقذر» فى الدّنس.

ثمّ قال : «أو عرضا» - بفتح العين والزّاء المهملتين - ، وهو ما ليس حرّكه جسم من (١) معنى قائم بالفاعل غير لازم ، نحو «مرض ، وكسل» (٢).

ثمّ قال :

... أو طاوع المعدى

لواحد كمدّه فامتدّا

يعنى : أنّ من علامه لزوم الفعل أن يكون مطاوعا لفعل متعدّد إلى واحد.

ومعنى المطاوعه : قبول أثر الفعل المطاوع ، نحو «مددت الثّوب فامتدّ» ، و «دحرجته فتدحرج» (٣).

واحترز بقوله : «لواحد» من المطاوع المتعدّى لاثنتين ، فإنّه متعدّد إلى واحد ، كقولك : «علّمت زيدا الحساب فتعلّمه».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وعدّ لازما بحرف جرّ

وإن حذف فالتّصّب للمنجرّ

نقلا وفى أنّ وأن يطرد

مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

يعنى : أنّ الفعل اللازم إذا طلب مفعولا- من جهه المعنى ، ولم يصل إليه بنفسه ، لضعفه عنه - عدّى إليه بحرف الجرّ ، نحو

«مررت بزید» ، و «آليت على عمرو». وقوله :

ص: ٣٥١

١- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠.

٢- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠ ، وفى التصريح (١ / ٣١٠) : «وهو - أى العرض - ما ليس حرّكه جسم من وصف غير ثابت دائما ك- «مرض» ، و «كسل» و «نهم» إذا شبع بكسر العين فيهن ، بخلاف «نهم» إذا صار أكلولا- فليس لازما». وانظر شرح

المرادى : ٢ / ٥١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٨٩ ، شرح دحلان : ٧٥.

٣- فى الأصل : فقد حرج. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠. وقال الخضرى : «المطاوعه قبول الأثر ، أى : حصوله من فاعل فعل ذى علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا ، فإن حصل الأثر بلا ملاقيه فليس مطاوعا ك- «ضربته فتألم» ، وخرج بالمحسوس غيره ، فلا يقال : «علمت المسأله فانعلمت» ولا «ظننت كذا فانظنن» لعدم العلاج المحسوس ، ويجوز «قلت هذا الكلام فانقال» إذا عينت الألفاظ المسموعه لإحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين ، فإن أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع». انتهى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٧٩ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٨٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٠ ، البهجه المرضيه : ٧٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٥ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٤١.

يعنى : أنَّ حرف الجرِّ إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين : موقوف على السَّماع ومطَّرد.

وقد أشار إلى الأوَّل بقوله : «نقلا» أى : سماعا ، كقوله / :

٩٩ - آليت حبَّ العراق الدَّهر أطعمه***... (١)

أى : آليت على حبِّ العراق ، فحذف حرف الجرِّ ، وانتصب المجرور.

وظاهر قوله : «نقلا» أنَّ التَّنقل راجع للتَّصِب ، وليس كذلك ، بل هو راجع لحذف حرف الجرِّ ، وأما النَّصِب فليس بنقل (٢).

ص : ٣٥٢

١- من البسيط للمتلمس (جرير بن عبد المسيح الضبعي) من قصيده له فى ديوانه (٥) ، وعجزه : والحبَّ يأكله فى القرية السوس قيل : إنه يخاطب بها عمرو بن هند ملك الحيره ، وكان المتلمس قد هجاه وبلغه ذلك فخاف على نفسه ففر إلى الشام ومدح ملوكها ، فحلف عمرو أنه لا يطعم المتلمس بعدها حب العراق - أى : لا يقدر بعدها على المقام بالعراق فلا سبيل له إلى أكل حبها - فقال المتلمس ذلك ، والمعنى : حلفت يا عمرو لا تتركنى أقيم بالعراق ، والطعام لا يبقى - وإن استبقيته - بل يسرع إليه الفساد ويأكله السوس - وهو قمل القمح - فالبخل به قبيح. وقيل : «آليت» بضم التاء ، فيكون إخبارا عن نفسه. ويروى : «آكله» بدل «أطعمه». وقوله : «أطعمه» أى : لا- أطعمه ، فحذفت منه «لا» النافية وهو من طعمت الشيء : إذا أكلته. والشاهد فى نصب «حب» على إسقاط الخافض ، أى : على حب العراق ، ولا يصح أن يكون مفعولا بفعل محذوف يفسره «أطعمه» ، لأن «لا» النافية وإن كانت محذوفه - لها صدر الكلام تمنع ما بعدها من أن يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا. انظر التصريح على التوضيح : ٣١٢ / ١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٠ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٥٤٨ ، الكتاب : ١ / ١٧ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٦٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٤٨ ، ٤٤٥ ، ١٠٠٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٩٠ ، أبيات المغنى : ٢ / ٢٥٩ ، ٣ / ١٥٠ ، ٧ / ٢٤٦ ، شواهد الأعلام : ١ / ١٧ ، حاشية الخضرى : ١ / ١٧٥ ، شرح ابن الناظم : ٢٤٧ ، الجنى الدانى : ٤٧٣ ، شواهد المغنى : ١ / ٢٩٤ ، أصول ابن السراج : ١ / ١٧٩ ، الإفصاح : ٢٤٣ ، توجيه اللمع : ٤١٣.

٢- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١ ، قال الخضرى فى حاشيته (١ / ١٧٩) : قوله : «نقلا» راجع فى المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقريته قول المصنف : «وفى أن وإن يطرده» فهو متعلق بمحذوف من مادته أى : ويحذف نقلا كما قدره الأشموني وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف فى السماع فلا يوصف به استقلالاً ، ولئلا يقتضى أن عدم النصب مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسته ، وليس كذلك ، وبهذا يطل رجوعه لهما معا وإن استوجهه شيخ الإسلام». وانظر حاشية الصبان مع الأشموني : ٢ / ٩٠ ، ٩١ ، حاشية ابن حمدون : ١ / ٤١٤.

وأشار إلى الثاني بقوله :

... وفى أنّ وأن يطرد

مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

يعنى : أنّ حذف حرف الجرّ مع «أنّ ، وأن» المصدريتين مطّرد ، إذا أمن اللبس ، فتقول : «عجبت من أنّك تقوم : (و «عجبت أنّك تقوم» (١) ، و «عجبت من أن تقوم» ، و «عجبت أن تقوم» ، و «عجبت أن يدوا» (٢) ، أى : من أن يعطوا اللّيه (٣).

واحترز بقوله : «مع أمن لبس» من نحو «رغبت فى أن تقوم ، ورغبت عن أن تقوم» ، فلا- يجوز حذف حرف الجرّ هنا ، لئلا يلتبس.

وإنّما اطّرد حذف حرف الجرّ مع «أنّ ، وأن» لطولهما بالصله.

واختلف فى موضعهما بعد الحذف :

فقليل : فى موضع جرّ (٤).

وقيل : فى موضع نصب (٥) ، وهو أقيس (٦)(٧)..

ص: ٣٥٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١.

٢- يدوا : مضارع «ودى» ك- «وعد» وأصل المضارع قبل الإسناد «يودى» ، ك- «يوعد» ، فأسند إلى واو الجماعه ، فصار «يوديون» فحذفت الواو الأولى فاء الكلمه عملا بقول الناظم : فأمر أو مضارع من كوعد احذف ... فصار «يوديون» استثقلت الضمه على الياء فنقلت إلى الدال بعد سلب حركتها ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الياء لسبقها ، ثم دخل الناصب فحذف النون لقوله : وحذفها للجزم والتّصّب سمه فهو معرب منصوب بحذف النون. انظر فى ذلك حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٤١.

٣- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٩١ ، اللسان : ٦ / ٤٨٠٢ (ودى) ، البهجه المرضيه : ٧٥ ، شرح دحلان : ٧٥.

٤- نسب ابن مالك هذا الرأى للخليل والكسائى ، ونسبه ابن عقيل للأخفش ، وقيل : هو مذهب سيويه. ورد بأنه ليس فى كلام سيويه تعيين الجر حتى يجعل مذهبا له. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٣٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٠ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٩٢ ، التسهيل : ٨٣ ، البهجه المرضيه : ٧٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٣ ، شرح المكودى : ١ / ١٤١.

٥- وهو مذهب الخليل والكسائى. انظر الكتاب : ١ / ٤٦٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٣ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٨٠. ونسبه ابن مالك وغيره لسيويه والفراء. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٣٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٩٢ ، البهجه المرضيه :

٧٥. ونسب ابن عقيل لسيبويه جواز الوجهين ، فقال الخضرى : «فإنه قال - يقصد سيبويه - بعد أن ذكر أمثله من ذلك - : «ولو قيل إن الموضع جر لكان قويا ، ولذلك نظائر كقولهم : «لاه» أبوك «أى : لله أبوك» ثم نقل النصب عن الخليل ، فعلم أنه يجوز الأمرين ، وأما نسبه الجر إلى الخليل والنصب إلى سيبويه كما فى الأشمونى تبعا للتسهيل وكذا فى البيضاوى عند (إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي) فسهو». انتهى. انظر الكتاب : ١ / ٤٦٤ - ٤٦٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ١٨٠ - ١٨١ ، التسهيل : ٨٣ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٩٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٣. فى الأصل : قيس. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١. وأقيس : أى : أقوى قياسا ، لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير «أَنَّ وَأَنَّ» فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا. وقائل القول الأول قاس على مجرور «رب» مع أن من النحاه من يجعل الجر عند حذف «رب» بواو «رب» لا ب- «رب» فأفعل التفضيل على بابه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٩٢ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٠ - ١٨١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والأصل سبق فاعل معنى كمن

من ألبسن من زاركم نسج اليمن

ويلزم الأصل لموجب عرا

وترك ذاك الأصل حتما قد يرى

يعنى : إذا كان الفعل متعديا لاثنين من غير باب «ظنّ» ، فلا بدّ أن يكون أحدهما فاعلا فى المعنى ، وأصله أن يتقدّم على ما ليس فاعلا- فى المعنى ، كقولك : «أعطيت زيدا درهما» ، ف- «زيد» هو الفاعل فى المعنى ، لأنّه هو الذى أخذ الدرهم ، وكقوله : «ألبسن من زارك نسج اليمن» ، ف- «من زاركم» مفعول أوّل ل- «ألبسن» ، و «نسج اليمن» مفعول ثان ، والأوّل / هو الفاعل فى المعنى ، لأنّه هو الذى لبس نسج اليمن (١).

ثم إنّ المفعول الأوّل فى ذلك على ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، وقسم يجب فيه تأخير ه ، وقسم يجوز فيه الوجهان.

وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

ويلزم الأصل لموجب عرا

أى : لموجب غشى وجاء (٢) ، والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس ، .

ص : ٣٥٤

-
- ١- ونسج : مصدر بمعنى اسم المفعول ، أى : منسوج. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤١ ، إعراب الألفيه : ٤٩.
 - ٢- انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٢ ، وفى اللسان (٤ / ٢٩٢٢ - عرا) : «وعرى إلى الشىء عروا باعه ثم استوحش إليه». وفى شرح المرادى (٢ / ٥٥) : «وقوله : «عرا» أى : وجد». وانظر شرح الأشمونى : ٢ / ٩٢ ، البهجه المرضيه : ٧٥ ، وفى حاشيه الخضرى (١ / ١٨١) : «عرا» ، أى : نزل ووجد ، ومضارعه «يعرو» ك- «غزا يغزو» وأما «عرى يعرى» ك- «تعب يتعب» فبمعنى : خلا ، ولا يصح هنا». وفى إعراب الألفيه (٤٩) : «عرا : بمعنى عرض».

نحو «أعطيت زيدا عمرا»، أو الحصر (١)، نحو «ما أعطيت زيدا إلما درهما»، أو يكون الأوّل ضميراً متّصلاً بالفعل، نحو «أعطيتك درهما».

ثمّ أشار إلى القسم الثّاني بقوله :

وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى

يعنى : أنه يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضاً ، وذلك الموجب كونه محصوراً ، نحو «ما أعطيت درهما إلا زيدا» ، أو يكون الثّانى ضميراً متّصلاً ، نحو «الدّرهم أعطيته زيدا» ، أو متلبساً بضمير يعود على الأوّل نحو «أسكنت الدّار ربّها».

وأما القسم الثالث ، وهو : ما يجوز فيه الوجهان ، فهو مستفاد من قوله : «والأصل سبق فاعل معنى».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحذف فضله أجز إن لم يضر

كحذف ما سيق جواباً أو حصر

يعنى : أنه يجوز حذف الفضله ، وهو المفعول ، وشمل ذلك : (مفعول) (٢) المتعدّى إلى واحد نحو «ضربت» ، والأوّل من المتعدّى لاثنين ، كقوله عز وجل : (وَأَعْطَى قَلِيلاً وَأَكْثَى) [النجم : ٣٤] ، والثّانى ، نحو قوله : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) [الضحى : ٥] ، والأوّل والثّانى معا ، نحو (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) [الليل : ٥].

وقوله : «إن لم يضر» أى : إن لم يضرّ حذفه ، وذلك إذا كان جواباً ، نحو «ضربت زيدا» لمن قال : «من ضربت» ، أو كان محصوراً ، نحو «ما ضربت إلّا زيدا» ، ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ويحذف النَّاصِبُهَا إن علما

وقد يكون حذفه ملترماً

ص : ٣٥٥

١- فى الأصل : والحصر. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٢.

٣- سواء كان الحذف اختصاراً أم اقتصاراً. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٢.

يعنى : أنه يحذف الفعل النَّاصِب للفضله إذا علم جوازا ، كقولك لمن قال : «ما ضربت أحدا» ، «بل زيدا» ، ووجوبا فى باب الاستغال ، والنِّداء ، والتَّحذير ، والإِغراء (١) ، وهذا هو الوجه الثانى ، وإليه أشار بقوله :

وقد يكون حذفه ملتزما

وفهم منه : أنَّ قوله :

ويحذف النَّاصِبها إن علما

على جهة الجواز ، لأنه فى مقابله الحذف على جهة اللزوم.

ص: ٣٥٦

١- وما كان مثلا أو جاريا مجرى المثل ، والفرق بين المثل وما جرى مجراه : أن المثل تقدم له سبب ضرب لأجله فى الأصل ، وأما ما جرى مجراه فلا سبب له لكنه لكثرة استعماله نزل منزله المثل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٣.

ثم قال رحمه الله تعالى : إن عاملان اقتضيا في اسم عمل

قبل فللواحد منهما العمل

التنازع : هو أن يتقدم عاملان ، ويتأخر عنهما معمول واحد من العاملين ، (وكل واحد) (١) من العاملين يطلبه من جهة المعنى (٢) ، وقد بين ذلك بقوله :

إن عاملان ...

... البيت

والمراد بالعامل هنا : الفعل ، أو ما جرى (٣) مجراه ، ولا مدخل للحرف في هذا الباب.

وشمل قوله : «عاملان» / : الفعلين ، كقوله عز وجل : (آتوني أفرغ عليه قطراً) [الكهف : ٩٦] ف- «آتوني» يطلب «قطرا» على أنه مفعول ثان له ، و «أفرغ» يطلبه على أنه مفعوله ، وأعمل الثاني - وهو «أفرغ» - في «قطرا» ، وأعمل «آتوني» في ضميره ، وحذفه لأنه فضله ، والأصل : آتوني ، ولو أعمل الأول ل قيل : أفرغه.

والاسمين ، كقول الشاعر (٤) :

١٠٠ - عهدت مغيثا مغيثا من أجرته***... (٥)

ص: ٣٥٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٣.

٢- وهو لغه التجاذب. ويسمى هذا الباب أيضا باب الإكمال - بكسر الهمزة - عند الكوفيين. انظر في ذلك شرح المكودي : ١ / ١٤٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٥ ، شرح دحلان : ٧٦ ، ابن عقيل مع الخضري : ١ / ١٨٢ - ١٨٣ ، البهجة المرضيه : ٧٦ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٧٩ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٢٠ ، معجم النحو : ١١٥.

٣- في الأصل : أو مجرى. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٣.

٤- في الأصل : الشاعر. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٣.

٥- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : فلم ألتخذ إلّا فناءك موثلا عهدت : من العهد ، بمعنى : معرفه الشيء على ما كان عليه. قوله : «من أجرته» من أجاره يجيره من فلان إذا استجاره وأنقذه منه. قوله : «إلا فناءك» أى : إلا كنفك وجوارك ، وأصل «الفناء» ما امتد من الدار من جوانبها. موثلا : ملجأ. والشاهد على أن «مغيثا مغيثا» اسمان تنازعا في قوله «من أجرته» ، لأن كلا

منهما يستدعى أن يعمل فيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٩٩ ،
المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٤٣ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٢ ، شرح ابن الناظم : ٢٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٤٢ ،
شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١١٨ ، أوضح المسالك : ٩٨ ، فتح رب البريه : ٢ / ٨٦ ، الدرره المضيئه للأنباسى (رساله ماجستير) :

ف- «مغيثا» - من الإغاثه ، بالمثلثه (١) - ، و «مغنيا» - من الإغناء ، ضد الافتقار (٢) - تنازعا «من» الموصوله ، فكلّ منهما يطلبها من جهه المعنى على المفعوليه ، وأعمل الثاني لقربه ، وأعمل الأوّل فى ضميره وحذفه ، والأصل : مغيثه .

والمختلفين ، كقوله تعالى : (هاؤمُ اقْرؤا كِتَابِيَهٗ) [الحاقه : ١٩] ، ف- «ها» اسم فعل بمعنى «خذ» ، و «الميم» حرف يدلّ على الجمع ، و «اقْرؤوا» فعل أمر ، تنازعا «كتابه» ، وأعمل الثاني لقربه ، وحذف من الأوّل ضمير المفعول ، والأصل : هاؤموه .

ومعنى «اقتضيا» : طلبا ، فخرج به نوعان :

أحدهما : أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملا فى المتنازع (٣) فيه ، كقول امرئ القيس (٤) :

١٠١ - فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه**كفانى ولم أطلب قليل من المال (٥)

ص : ٣٥٨

١- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢ ، اللسان : ٥ / ٢٣١٢ (غوث). والاستغاثه طلب الغوث وهو التخليص من الشده والنقمه والعون على الفكاك من الشدائد. انظر تاج العروس : ١ / ٦٣٦ (غوث).

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٦ ، اللسان : ٥ / ٣٣٠٨ (غنى) ، وفى الشواهد الكبرى (٣ / ٢) : و «مغنيا» من أغناه عن الشىء إذا كفاه همه عنه .

٣- فى الأصل : التنازع. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٤ .

٤- هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى ، من بنى آكل المرار ، أشهر شعراء العرب ، يمانى الأصل ، ولد فى حدود سنه ١٣٠ ق. ه ، اشتهر بلقبه ، واختلف فى اسمه ، فقيل : حندج ، وقيل : مليكه ، وقيل : عدى ، وكان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر ، ومعلقته أشهر من أن يعرف بها ، أخباره كثيره ، توفى فى أنقره سنه ٨٠ ق. ه ، وجمع بعض شعره فى ديوان صغير. انظر ترجمته فى الأغاني : ٩ / ٧٧ ، الأعلام : ٢ / ١٢ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٣٢٠ ، الخزانة : ١ / ٣٢٩ ، ٨ / ٥٤٦ ، شواهد المغنى : ١ / ٢١ ، ٣٤٤ ، ٢ / ٧١٥ .

٥- من الطويل لامرئ القيس من قصيده له فى ديوانه (٣٩) ، وبعده : ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى ويروى : «ولو أن» بدل «فلو أن» قال العينى : «والروايه الصحيحه «ولو» بالواو». والشاهد فيه على إعمال الفعل الأول - وهو كفانى - فى «قليل» ولذلك رفعه ، ولم يعمل «أطلب» ، فكأنه قال : كفانى قليل من المال ولم أطلب ما فوقه من المملكه ونحوها ، وعلى هذا يصح المعنى . ولو نصب «قليل» على إعمال «أطلب» لفسد المعنى ، لأنه يجعل القليل من المال كافيا له لو طلبه وسعى له ، وهو لم يرد ذلك ، وإنما طلبه الملك ، يدل عليه قوله بعد : ولكنما أسعى ... البيت وتقدير الكلام : فلو أن سعيت لأدنى معيشه كفانى قليل من المال ولم أطلب الرياسه والملك ، فعلق الفعل فى البيت وفسره بالبيت الثانى . وعلى ما تقدم يكون البيت الذى نحن بصددده ليس من باب التنازع . وذهب الكوفيون إلى أنه من باب التنازع ، واستدلوا به على اختيار إعمال الأول. انظر الكتاب : ١ / ٤١ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٩٨ ، ٤ / ٤٠ ، شواهد الأعلام : ١ / ٤١ ، المقتضب : ٤ / ٧٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٣٩ ، الخصائص : ٢ / ٣٨٧ ، الإنصاف : ٨٣ ، ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٨ ، ٧٩ ، المقرب : ١ / ١٦١ ، الخزانة : ١ / ٣٢٧ ، شذور الذهب : ٢٢٧ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٤٥٧ ، ٤٨١ ،

الهمع (رقم): ١٥٢٦ ، الدرر اللوامع : ١٤٤ / ٢ ، شواهد ابن السيرافي : ٣٨ / ١ ، الإرشاد للكيشي : ٤٩ ، أبيات المغنى : ٣٥ / ٥ ، ٧ ،
٩٧ / ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٢٢ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٤٢ ، ٢ / ٦٤٢ ، ٨٨٠ ، شواهد الفيومي : ٧٣ ، المقتصد : ١ / ٣٤٢ ،
شواهد ابن النحاس : ٣٥ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٣ ، شرح الرضى : ١ / ٨١ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٦ ، الإفصاح : ٣١٣ .

فإنَّ «أطلب» غير طالب ل- «قليل».

الثَّاني : أن يؤتى بالعامل الثَّاني توكيدا للأوَّل ، كقوله :

١٠٢ - ... ***أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس (١)

ص: ٣٥٩

١- من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وصدره : فأين إلى أين النّجاء ببلغتني النّجاء : الإسراع. ويروى : «النّجاه» بمعنى : الخلاص. احبس احبس : محكى بقول مقدر أى : قائلين احبس احبس. والشاهد فيه على أن «أتاك» الثّاني جاء توكيدا للأوَّل ، وليس فيه تنازع ، إذ لو كان فيه تنازع لقال : «أتوك أتاك» على إعمال الثّاني ، أو «أتاك أتوك» على إعمال الأوَّل. انظر التصريح على التوضيح : ٣١٨ / ١ ، الشواهد الكبرى : ٩ / ٣ ، الخزانه : ١٥٨ / ٥ ، أمالي ابن السجري : ١ / ٢٤٣ ، الهمع (رقم) : ١٥٢٧ ، ١٥٦٦ ، الدرر اللوامع : ١٤٥ / ٢ ، ١٥٨ ، شرح الأشموني : ٩٨ / ٢ ، شرح المرادى : ٦١ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٢٥٣ ، كاشف الخصاصه : ١٢٠ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٤٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٤٢ ، تذكره النّجاه : ٣٤٢ ، الجامع الصغير : ١٨٨ ، شرح ابن عقيل : ٥٨ / ٢ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٣ ، شرح الرضى : ١ / ٣٣٢ ، توجيه اللمع : ٢١٤ ، شواهد العدوى : ٢٠٣ ، فتح رب البريه : ٨٩ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٦١٦ / ٢ .

ف- «أَتَاكَ» الثَّانِي غير طالب ل- «اللاحقين» لأنه أتى به توكيدا ل- «أَتَاكَ» الأوَّل.

وفهم من قوله : «فى اسم» أنَّ المتنازع (١) فيه لا يكون أكثر من اسم واحد.

وفهم من قوله : «قبل» أنَّ المتنازع فيه لا يتقدّم على العاملين ولا على أحدهما ، وفى ذلك خلاف (٢).

وفهم من قوله : «فللواحد منهما العمل» جواز إعمال كلِّ منهما ، ولا خلاف فى ذلك ، وإنّما الخلاف فى الاختيار - وسيأتى - .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والثَّانِ (٣) أولى عند أهل

البصرة

واختار عكسا غيرهم ذا أسره

اختار البصريّون إعمال الثَّانِي ، لقربه من المعمول (٤) ، واختار (٥) الكوفيّون إعمال الأوَّل ، لسبقه (٦) ، والصَّحِيح (٧) مذهب البصريّين ، لأنَّ إعمال الثَّانِي

ص: ٣٦٠

١- فى الأصل : التنازع. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٤.

٢- فذهب الأ-كثرون إلى أنه لا- يكون مطلوب المتنازعين إلا- متأخرا. وذهب بعض المغاربة إلى إجازة التنازع فى المتقدم ، مستدلين بقوله تعالى : (بِالْمُؤْمِنِينَ رِؤُفٌ رَحِيمٌ) ، وإليه ذهب الرضى فى شرح الكافية. قال الأزهرى : ولا حجة له لأن الثَّانِي لم يجرى حتى استوفاه الأوَّل ، ومعمول الثَّانِي محذوف لدلاله معمول الأوَّل عليه. وذهب الفارسى إلى إجازة التنازع مع توسط المعمول نحو «ضربت زيدا وأكرمت». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٤ - ٦٥ ، شرح الرضى : ١ / ٧٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٤٣.

٣- فى الأصل : والثَّانِي. انظر الألفيه : ٦٦.

٤- انظر الإنصاف : ١ / ٨٣ - ٩٢ ، شرح المكودى : ١ / ١٤٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٥ ، الهمع : ٥ / ١٣٧ ، شرح الرضى : ١ / ٧٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٤٤ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٠١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٢٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦١٣.

٥- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٤.

٦- وقال بعض النحويين : يتساويان ، لأن لكل منهما مرجحا ، حكاه ابن العليج فى البسيط. وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا فى الإعراب المطلوب ، نحو «قام وقعد زيد» فجعله مرفوعا بالفعلين. وفصل أبو ذر الخشنى فقال : إن كان إعمال الثَّانِي يؤدى إلى الإضممار فى الأوَّل فيختار إعمال الأوَّل ، وإلا فيختار إعمال الثَّانِي. وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأوَّل

والثالث ، قاله المرادى. وقال الشيخ خالد : «وسكتوا عن المتوسط ، فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث ، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبه إلى الأول ، أو يستوى فيه. لم أر فى ذلك نقلا». وقال الأشمونى : «سكتوا عن الأوسط عند تنازع ثلاثه ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها». انظر فى ذلك الإنصاف (مسأله : ١٣) : ١ / ٨٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦١٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٥ ، الهمع : ٥ / ١٣٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٠٢ ، شرح الرضى : ١ / ٧٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٤٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٢٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٦٣ .

٧- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٤ .

(في) (١) كلام العرب أكثر من إعمال الأوّل (٢) ، ذكر ذلك سيويه (٣).

وصرّح الناظم بأهل البصره ، وفهم من قوله : «غيرهم» أنّهم أهل الكوفه ، لكونه أتى بهم في مقابله أهل البصره.

وأسره الرّجل : رهطه (٤) ، وكُنّي بذلك عن كثره القائلين باختيار إعمال الأوّل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأعمل المهمل في ضمير ما

تنازعا والتزم ما التزما

كيحسنان (٥) ويسىء ابناكا

وقد بغى واعتديا عبداكا /

المهمل هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه ، فيعمل في ضميره.

وقوله : «والتزم ما التزما» (يعنى) (٦) من مطابقه الضّمير للظّاهر ، ومن إثبات العمده ، وحذف الفضله ، ومن وجوب حذف الضّمير في بعض الأحوال ، وتأخيره في بعضها.

ثمّ أتى بمثالين ، فقال :

كيحسنان ...

... البيت

فالمثال الأوّل على اختيار البصريّين ، وهو إعمال الثّاني ، ف- «ابناك» فاعل «يسىء» ، و «يحسنان» هو المهمل ، ولذلك عمل في ضميره ، وهو «الألف».

والمثال الثّاني على اختيار الكوفيّين ، وهو إعمال الأوّل ، ف- «عبداك» فاعل ب- «بغى» ، و «اعتديا» هو المهمل ، ولذلك عمل في ضميره ، وهو «الألف».

وفهم من المثالين : أنّه يجب إضمار المرفوع قبل المفسّر وبعده.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٤.

٢- انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٥.

٣- انظر الكتاب : ١ / ٣٧ ، ٣٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٦ ، شرح المكودي : ١ / ١٤٤ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٠.

٤- كذا فى اللسان ، وهو بضم الهمزة من «أسره» ، لكن ضبطها الشيخ خالد فى النظم بالفتح ، وفسرها السيوطى وغيره بالجماعه القويه. انظر اللسان : ١ / ٧٨ (أسر) ، إعراب الألفيه : ٥٠ ، البهجه المرضيه : ٧٧ ، حاشيه الصبان : ٢ / ١٠٢ ، شرح المكودي : ١ / ١٤٤.

٥- فى الأصل : كسيحسنان. انظر الألفيه : ٦٦.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٥.

ولا تجيء مع أول قد أهملًا

بمضمر لغير رفع أو هلا

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر

وأخرنه إن يكن هو الخبر

يعنى : أنه المهمل إذا كان أولًا ، وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالتَّصْب ، لم يضم فيه ، نحو «ضربته ، وضربنى زيد».

ولما كان المنصوب شاملًا للفضله ، ولما أصله العمده ، أشار إلى أن حكم الفضله لزوم الحذف (1) بقوله :

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر

و «غير الخبر» هو الفضله / ، وهو تصريح بما أفهم قوله :

ولا تجيء مع أول قد أهملًا

ثم أشار إلى أن حكم ما ليس بفضله - وهو ما أصله الخبر - الإضمار والتأخير عن المفسر (2) بقوله :

وأخرنه إن يكن هو الخبر

فمن كونه منصوبًا ينبغى أن لا يضم قبل الذكر ، كالمرفوع ، ومن كونه عمده فى الأصل ينبغى أن لا يحذف ، فوجب عنده الإضمار والتأخير ، ومثال ذلك : «ظننى ، وظننت زيدا قائما إياه».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأظهر ان يكن ضمير خبرا

لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظنّ ويظنّانى أخا

زيدا وعمرا أخوين فى الرّخا

يعنى : أن الضمير إذا كان خبرا عن شىء مخالف لمفسره فى الأفراد

١- وافق الناظم هنا الجمهور ، وذلك لأنه مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر ، ولم يوجب فى التسهيل حذفه بل جعله أولى. انظر شرح المرادى : ٢ / ٧٠ - ٧١ ، التسهيل : ٨٦.

٢- أما تقديمه فقال ابن الناظم : «لا يجوز عند الجميع». وقال المرادى : «وظاهر التسهيل جوازه ، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثه مذاهب : أحدها : إضماره مقدما كالمرفوع نحو «ظننته - أو إياه - وظننت زيدا قائما». والثانى : الإضمار مؤخرا ، كما جزم به المصنف هنا. والثالث : حذفه لدلاله المفسر عليه ، قال : وهذا أسد المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر». وقال الأشمونى : «وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون ، لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل». انظر شرح ابن الناظم : ٢٥٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٧١ - ٧٢ ، التسهيل : ٨٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٠٥.

والتذكير وفروعهما - وجب إظهاره ، لأنه إذا أضم (١) موافقا للمخبر عنه خالف المفسر ، وإذا أضم موافقا للمفسر خالف المخبر عنه.

ثم مثل ذلك بقوله :

نحو أظنّ ويظنّاني ...

... البيت

فهذا المثال على إعمال (الأول) (٢) ، والثاني - الذي هو «يظنّاني» - هو المهمل ، ولذلك عمل في ضمير المثني ، فكان حقّ مفعوله الثاني - الذي هو «أخا» - أن يكون ضميرا ، لكنّه لو أضم مفردا موافقا للمخبر عنه - وهو «الياء» من «يظنّاني» - لخالف المفسر - وهو «أخوين» - ، ولو أضم مثني موافقا للمفسر لخالف المخبر عنه ، فوجب إظهاره لذلك.

ص: ٣٦٣

١- في الأصل : اضمرا. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٦.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٦.

ثم قال رحمه الله تعالى : المصدر اسم ما سوى الزمان من

مدلولي الفعل كأمن من أمن

المفاعيل على المشهور خمسة (١) : مفعول به ، ومفعول مطلق - وسمي مفعولا (٢) مطلقا ، لأنّ المفاعيل كلّها مقيدة بأداه ، وهو غير مقيد بأداه - ، مفعول فيه ، ومفعول له - ويسمى أيضا مفعولا لأجله - ، ومفعولا معه .

أمّا المفعول به (٣) ، فقد تقدّم في باب الفاعل (٤) ، وشرع الآن في بيان الأربعة المذكوره ، وبدأ بالمفعول المطلق ، فقال : .

ص : ٣٦٤

١- وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به ، وباقيها مشبه بالمفعول به . قال أبو حيان : «وهذا الخلاف لا- يجدى كبير فائده». وزاد السيرافي سادسا ، وسماه المفعول منه ، كقولك : «اخترت زيدا القوم» ، أى : من القوم . وزاد الجوهري سابعا وسماه : مفعولا دونه ، وهو المسمى في الاصطلاح عند الجمهور : المستثنى ، نحو «زيدا» من «قام القوم إلا زيدا». انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠١ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٤٦ .

٢- في الأصل : مفعول . انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٦ .

٣- في الأصل : مفعول به . انظر شرح المكودي : ١ / ١٤٦ .

٤- في قول ابن مالك : والأصل في المفعول أن ينفصلا وفي قوله : وقد يجى المفعول قبل الفعل وتقدم أيضا في باب النائب عن الفاعل في قوله : ينوب مفعول به عن فاعل وفي قوله : ولا ينوب بعض هذى إن وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد وفي باب الاشتغال في قوله عموما : فالسابق انصبه بفعل أضمرنا حتما موافق لما قد أظهرنا وفي باب تعدى الفعل ولزومه في قوله : فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل نحو تدبّرت الكتب وعموما في باب التنازع بقوله : ولا يجى مع أوّل قد أهملنا بمضمر لغير رفع أو هلا بل حذفه الزم إن يكن غير خبر ... انظر في ذلك حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٤٦ - ١٤٧ .

المصدر اسم ما ...

... البيت

قال في ترجمه : «المفعول المطلق» (١) ، ثم قال هنا : «المصدر» وفي ذلك إشعار بأن المصدر ، والمفعول المطلق - مترادفان ، وليس (٢) كذلك ، بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر ، نحو «ضربته سوطا» ، ويكون المصدر غير مفعول مطلق ، نحو «أعجبني ضربك».

وفهم من قوله : «مدلولى الفعل أنّ للفعل مدلولين ، ويّين أحدهما بقوله : «كأمن من أمن» ، (ف «أمن») (٣) فعل يدلّ على الحدث والزّمان ، و «أمن» اسم لذلك الحدث ، وهو أحد مدلولى الفعل ، ولم يبيّن المدلول الثّانى ، وهو الزّمان لأنّه غير مقصود هنا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

بمثله أو فعل أو وصف نصب

وكونه أصلا لهذين انتخب

يعنى : أنّ (٤) المصدر ينتصب بمثله ، كقولك : «أعجبني ضربك زيدا ضربا» ، وشمل المماثل فى اللفظ والمعنى كالمثال المذكور ، والمماثل فى المعنى / دون اللفظ ، كقولك : «أعجبني قيامك وقوفا» ، لأنّه مماثل فى المعنى دون اللفظ.

ص: ٣٦٥

١- قال فى التعريفات : المفعول المطلق هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه ، أى : بمعنى الفعل. وقال ابن هشام : وهو اسم يؤكّد عامله ويبيّن نوعه أو عدده ، وليس خيرا ولا حالا ، نحو «ضربت ضربا ، أو ضرب الأمير ، أو ضربتيني» بخلاف نحو : «ضربك ضرب أليم» ، ونحو «ولى مدبرا». انظر تعريفات الجرجانى : ٢٢٤ ، شرح الرضى : ١ / ١١٣ - ١١٤ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٠٩ ، أو ضح المسالك : ١٠١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٣ ، معجم النحو : ٣٦١ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٤٠.

٢- فى الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٧.

٤- فى الأصل : أن مكرر.

وينتصب بالفعل ، كقولك : « قمت قياما » ، وبالوصف كقولك : « أنا قائم قياما » ، وقوله :

وكونه أصلا لهذين انتخب

الإشارة ب- «هذين» إلى الفعل والوصف ، أى : الفعل والوصف مشتقان من المصدر ، وهو الصحيح من مذهب البصريين (١) ، وإليه يرشد قوله : «انتخب» ، أى : اختير (٢).

وزعم الفارسيّ منهم - واختاره (٣) الشيخ عبد القاهر (٤) - : أنّ الفعل أصل للوصف (٥).

وزعم الكوفيون : أنّ الفعل أصل لهما (٦).

ص: ٣٦٦

١- واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل. انظر الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩١ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١١٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١١٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٥٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٦١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٥ ، الهمع : ٣ / ٩٥ ، البهجة المرضيه : ٧٨ ، أسرار العرييه : ١٧١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢.

٢- انظر اللسان : ٦ / ٤٣٧٣ (نخب) ، شرح المكودي : ١ / ١٤٧.

٣- فى الأصل : واختار. انظر التصريح : ١ / ٣٢٥.

٤- هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الأشعري الشافعى ، أبو بكر ، واضع أصول البلاغه ، وهو من أئمه النحو واللغه ، متكلم فقيه مفسر ، من أهل جرجان ، وتوفى فيها سنه ٤٧١ هـ (وقيل : ٤٧٤ هـ) ، من آثاره : شرح إيضاح الفارسي فى نحو ثلاثين مجلدا وسماه المغنى ، ثم لخصه فى مجلد وسماه المقتصد ، إعجاز القرآن ، العوامل المائة ، العمده فى تصريف الأفعال ، وغيرها ، وله شعر رقيق. انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ٣١٠ ، نزهة الألباء : ٤٣٤ ، فوات الوفيات : ١ / ٢٩٧ ، الأعلام : ٤ / ٤٨ ، شذرات الذهب : ٣ / ٣٤٠ ، إنباه الرواه : ٢ / ١٨٨ ، معجم المؤلفين : ٥ / ٣١٠.

٥- والمصدر أصل للفعل ، وهو مذهب السيرافى أيضا. ورد : بأنه ليس فى الوصف ما فى الفعل من الدلاله على زمن معين ، فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر. وظاهر قول الفارسي فى التكملة : أن الوصف والفعل مشتقان من المصدر ، حيث قال فى (٥٠٧) : «اعلم أن أمثله الأفعال مشتقه من المصادر ، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقه منها». وانظر المقتصد للجرجاني : ١ / ١٠٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٥ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٦٣ ، شرح دحلان : ٧٩ ، الهمع : ٣ / ٩٥ - ٩٦ ، البهجة المرضيه : ٧٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢.

٦- واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل ، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله. انظر الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٥ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١١٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١١٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٦١ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٦ ، الهمع : ٣ / ٩٥ ، البهجة المرضيه : ٧٨ ، أسرار العرييه : ١٧٣ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢.

وزعم ابن طلحه (١): أن الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر (٢).

والصحيح الأول (٣) ، لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزياده ، والفعل يدل على الحدث والزمان ، والصّفه تدلّ على الحدث والموصوف ، ولا دلالة لها على الزمان المعين .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد

كسرت سيرتين سير ذى رشد

يعنى : أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث فوائد :

الأولى : العدد ، ومثله بقوله : «سرت سيرتين» ، ومثله : «ضربت عشرين ضربه» .

والثانية : النوع ، ومثله بقوله : «سير ذى رشد» ، ومثله الموصوف ، كقولك : «سرت سيرا شديدا» ، ومصاحب «أل» ، كقولك : «سرت السّير الذى تعلم» .

والثالثة : التوكيد / ، كقولك : «سرت سيرا» ، وسمّى توكيدا ، لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد ينوب عنه ما عليه دل

كجدّ كلّ الجدّ وافرح الجدل

ص: ٣٦٧

١- هو محمد بن طلحه بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموى الأشبيلي ، أبو بكر ، المعروف بابن طلحه ، كان إماما فى العربيه ، نظارا عارفا بعلم الكلام وغير ذلك ، ولد ببابرت سنه ٥٥٤٥ هـ ، وأخذ الأدب عن ابن ملكون ، والقراءات عن أبى بكر بن صاف ، ودرس العربيه والآداب بإشبيليه أكثر من خمسين سنه ، وكان يميل فى النحو إلى مذهب ابن الطراوه ويشنى عليه ، توفى سنه ٦١٨ هـ ، (وقيل : ٦٢٨ هـ) . انظر ترجمته فى بغيه الوعاه : ١ / ١٢١ ، دائره المعارف للأعلمى : ٢٦ / ٢٩٣ ، التكملة لابن الأبار : ١ / ١١٢ ، المغرب فى حلى المغرب : ١ / ٢٥٣ ، طبقات ابن شهبه : ٥٢ .

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٦ ، الهمع : ٣ / ٩٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١١٢ ، شرح دحلان : ٧٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢ .

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٥٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ١١٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٦ ، شرح دحلان : ٧٩ ، البهجه

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه ، نحو : «ضربت ضرباً» ، وقد ينوب عنه ما دلّ عليه من مغاير اللفظ العامل فيه ، نحو «جدّ كلّ الجدّ» ، ف- «كلّ» منصوب على أنّه مفعول مطلق ، وليس من لفظ «جدّ» ، لكنّه دال عليه ، لإضافته إلى المصدر الذي من لفظ الفعل ، وكذلك : «افرح الجدّ» ، ف- «الجدّ» منصوب على أنّه مفعول مطلق ، وليس من لفظ «افرح» ، لكنّه في معناه ، فإنّ «الجدّ» - بالذال المعجمه - مصدر «جدّ» - بالكسر - مرادف للفرح (١).

وظاهر كلام الناظم ، وتبعه ابن هشام في التوضيح : أنّ المرادف (٢) منصوب بالفعل المذكور (٣) ، وهو مذهب المازنيّ (٤).

والمنقول عن الجمهور (٥) : أنّ ناصبه فعل من لفظه مقدّر ، والتقدير : «وافرح واجدل جدلاً» (٦).

و «قد» هنا للتحقيق ، لكثرة ورود التبايه في ذلك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص : ٣٤٨

١- انظر اللسان : ١ / ٥٧٧ (جدل) ، شرح المكودي : ١ / ١٤٨ .

٢- في الأصل : المراد . انظر التصريح : ١ / ٣٢٧ .

٣- انظر أوضح المسالك : ١٠٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٧ .

٤- وهو مذهب السيرافي والمبرد وابن خروف أيضا ، وذلك لأنه بمعناه ، فتعدى إليه كما لو كان من لفظه ، قال الرضى في شرحه : وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضروره ملجنه إليه . انتهى . انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٧ ، شرح الرضى : ١ / ١١٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٧٨ ، إرشاد الطالب النبيل (١٧٨ / ب) ، الهمع : ٣ / ١٠٠ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٣ .

٥- وهو مذهب سيويه . انظر شرح المرادى : ٢ / ٧٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٧ ، الهمع : ٣ / ٩٩ ، شرح الرضى : ١ / ١١٦ ، إرشاد الطالب النبيل (١٧٨ / ب) ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٨٨ .

٦- وفصل ابن جنى فقال : فإن أريد به التأكيد عما فيه المضمّر الذى من لفظه ك- «قعدت جلوسا ، وقمت وقوفا» بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظى ، فلا بد من اشتراكه مع عامله فى اللفظ ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لأنه بمعناه . وقال ابن عصفور : الأمر فى التأكيد ما ذكره ، وأما الذى لغير التأكيد فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمّر أيضا ، كقوله : وآلت حلفه لم تحلّ ف- «حلفه» منصوبه ب- «حلفت» مضمّره ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه لأنه لم يوضع . انظر : الهمع : ٣ / ١٠٠ ، حاشيه يس : ١ / ٣٢٧ .

وما لتوكيد فوحد أبدا

وثنّ واجمع غيره وأفردا

يعنى : أنّ المصدر المؤكّد لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، وذلك لأنّه بمنزلة تكرار الفعل / ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، فلا يقال : «ضربت ضربين» - بالتثنيه - ولا «ضروبا» - بالجمع - .

وقوله : «وثنّ واجمع غيره» أى : غير المؤكّد ، وشمل : التّوعىّ والعدديّ ، فكلّ واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه .

(أمّا المعدود : فلا خلاف فى جواز تثنيته وجمعه) (١) ، نحو «ضربته ضربتين ، وضربات» .

وأمّا التّوعىّ : فقد سمع من العرب تثنيته ، وجمعه ، كقول الشّاعر :

١٠٣ - هل من حلوم لأقوام فتجهرهم *** ما جرّب القوم من عضى وتضريسى (٢)

واختلف فى القياس :

فمذهب سيويوه : أنّه لا يقاس (عليه) (٣) ، قال : «وليس كلّ جمع يجمع ، كما لا يجمع كلّ مصدر» (٤) ، واختاره أبو عليّ الشّلوّيين (٥) .

ص : ٣٦٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٨ .

٢- من البسيط لجرير بن عطيه الخطفى من قصيده له فى ديوانه (٣٢٣) ، وقبله : إنّا إذا معشر كشت بكارتهم صلنا بأصيّد سام غير معكوس ويروى : «فتخبرهم» بدل «فتجهرهم» ، ويروى : «فتنذرهم» بدل «فتجهرهم» ، ويروى : «الناس» بدل «القوم» . وروى فى المكودى بحاشيه الملوى (٧٣) : «فأخبرهم» بدل «فتجهرهم» . حلوم : جمع حلم ، وهو العقل . والعض : يكون بالأسنان ، والتضريس يكون بالأضراس ، والمراد بذلك المصائب . والشاهد فى جمع «حلوم» وهو مصدر نوعى ، والدليل عليه الإخبار عنه ب- «أقوام» والخبر وصف للمبتدأ فى المعنى ، إذ المعنى : أقوام مخصوصون . فإن قيل : كلام الناظم فى المفعول المطلق ، و «حلوم» هنا ليس منصوبا ، والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوبا . فالجواب : إنّما هو شاهد لكون المصدر النوعى يجمع ، وإذا صح جمعه مرفوعا ، فكذلك إذا كان منصوبا ، إذ لا فرق . انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٨ ، اللسان (حلم) ، شروح سقط الزند (الخوارزمى) : ٤ / ١٤٢٣ ، المقتصد : ١ / ٥٨٣ ، المخصص لابن سيده : ٣ / ١٧ ، ١٣ / ٨٠ ، تاج العروس (حلم) .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٤٨ .

٤- انظر الكتاب : ٢ / ٢٠٠ ، شرح المكودى : ١ / ١٤٨ ، الهمع : ٣ / ٩٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٨١ ، شرح الأشموني : ٢ / ١١٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٩ .

٥- انظر أوضح المسالك : ١٠٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٩ ، الهمع : ٣ / ٩٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ١١٥ ، شرح ابن

وقاسه بعضهم (١)، وهو اختيار الناظم (٢)، فنقول على هذا: «ضربت زيدا ضربين، أو ضروبا» إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وحذف عامل المؤكّد امتنع

...

عامل المصدر على ثلاثه أقسام: ممتنع الحذف، وجائزه، وواجبه.

وقد أشار إلى الأوّل بقوله:

وحذف عامل المؤكّد امتنع

يعنى: أنّ حذف العامل (في) (٣) المؤكّد ممتنع، قال في شرح الكافية: «لأنّ المصدر يقصد به تقويه عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك» (٤).

واعترضه ولده بدر الدّين في شرحه (٥).

ص: ٣٧٠

١- قال الأشموني: «واختلف في النوعي: فالمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه نحو» سرت سيري زيد: الحسن والقبيح. «انظر شرح الأشموني: ٢ / ١١٥، شرح ابن عقيل: ١ / ١٨٩، شرح المرادي: ٢ / ٨١، الهمع: ٣ / ٩٧، شرح المكودي: ١ / ١٤٨، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٢٩.

٢- قال ابن مالك في شرح الكافية (٢ / ٦٥٧): «وأما ما جرى به لبيان العدد أو الأنواع فلا بد من قبوله للتثنيه والجمع». وانظر الهمع: ٣ / ٩٧، شرح المكودي: ١ / ١٤٨، شرح ابن عقيل: ١ / ١٨٩.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٤٩.

٤- قال ابن مالك في شرح الكافية (٢ / ٦٥٧): «المصدر المؤكّد يقصد به تقويه عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك فلم يجز». انتهى. ووافقه الشاطبي. انظر شرح المكودي: ١ / ١٤٩، شرح دحلان: ٧٩، شرح ابن الناظم: ٢٦٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٢٩.

٥- قال ابن الناظم في شرحه (٢٦٦): «فإن أراد أن المصدر المؤكّد يقصد به تقويه عامله وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أن المصدر المؤكّد قد يقصد به التقويه والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا- نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلاله قرينه عليه أحق وأولى. ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان

فى دفعه بالسماح كفايه ، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين فى غير تكرير ، ولا حصر ، نحو «أنت سيرا وميرا» وحذفاً واجباً فى مواضع يأتى ذكرها نحو «سقيا ، ورعيا» ، «وحمدا ، وشكرا ، لا كفرا». فمنع مثل هذا : إما لسهو عن وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نيه التخصيص ، وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام. انتهى. وقد أيد الشاطبى وابن عقيل كلام الناظم ، وابن هشام كلام ابنه ، قال دحلان : ورجحه كثيرون. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٩ ، شرح دحلان : ٧٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٩ ، إرشاد الطالب النبيل (١٨٠ / أ).

فلا يقال: «زيد ضربا» بحذف العامل فيه ، وهو «يضرب».

ثم قال رحمه الله تعالى :

...

وفى سواه لدليل متسع

هذا هو القسم الثاني / ، وهو الجائز الحذف ، يعنى : أن سوى المؤكّد - وهو العددى ، والتّوعى - يجوز حذف عاملهما إذا دلّ عليه دليل ، ولا خلاف فى ذلك ، كقولك لمن قال «ما ضربت؟» : «بلى ضربتين ، وبلى ضربا شديدا» ، ف- «ضربتين» مصدر عددى ، حذف عامله جوازا ، لدليل مقالى ، وهو قول القائل : «ما ضربت» والتّقدير : بلى ضربت ضربا شديدا.

وقد يكون حذف العامل جوازا لدليل حالى وهو ما (1) مرجعه إلى الحال من مشاهدته أو غيرها ، كقولك لمن قدم من سفر : «قدوما مباركا» ، ولمن تكرر منه إصابه الغرض : «إصابتين» ، ف- «قدوما» مصدر نوعى ، و «إصابتين» مصدر عددى حذف عاملهما جوازا (2) لدليل حالى ، وهو الحال المشاهده ، والتّقدير : قدمت قدوما مباركا ، وأصبت إصابتين.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحذف حتم مع آت بدلا

من فعله كندلا اللذ كاند لا

هذا شروع (فى) (3) القسم الثالث ، وهو الواجب الحذف ، فذكر أنه يجب حذف العامل فى ستّة مواضع.

أشار إلى الأول منها بقوله : «والحذف حتم» ، يعنى : أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلا من فعله ، كقولك : «ضربا زيدا» أى : اضرب.

وأشار بقوله : «كندلا» إلى قول الشاعر :

١٠٤ - على حين ألهى الناس جلّ أمورهم ***فندلا زريق المال ندل الثعالب (4)

ص: ٣٧١

١- فى الأصل : مما. انظر التصريح : ٣٢٩ / ١

٢- فى الأصل : جواز. انظر التصريح : ٣٢٩ / ١

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- من الطويل ، وقبلة : يمرّون بالدّهنا خفافا عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائب وهما للأحوص الأنصارى فى ملحقات

ديوان شعره (٢٨٩)، وقيل : هما لأعشى همدان يهجو بهما لصوصا ، وقيل : هما لجرير يصف ركبا يمرون بالدهنا ، ونسب في الإصابه لابن الأسود الدؤلى ، وروى فيه : أرى فتنه قد ألهمت الناس عنكم فندلا زريق المال ندل الثعالب وقد استظهر العيني نسبتها إلى أعشى همدان. ألهى : أشغل. ندل الثعالب : منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : كندل الثعالب ، أى : كخطف الثعالب. ومعنى البيتين - كما فى شواهد العدوى - إن هؤلاء اللصوص يمرون بالموضع المسمى «دهنا» وعبابهم - أى : أوعيتهم - خفيفه لفراغها ، ثم يرجعون من القرية المسماة «دارين» وحقائبهم - أى : أوعيتهم - التى يردفونها خلفهم ممثله مما سرقوه ، وبيان حالهم فى السرقة أنهم فى وقت اشتغال الناس بمعظم أمورهم يقولون لزريق الذى هو واحد منهم : اختطف يا زريق المال بسرعه مثل خطف الثعالب. والشاهد فى وجوب حذف عامل «ندلا» وهو فعل الأمر «اندل» ، لأنه بدل منه فى المعنى والعمل ، ولا يجمع بينهما. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٤٩ ، ١٩٧ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٦ ، ٥٢٣ ، الإصابه : ٦ / ٤٤٧ ، الكتاب : ١ / ٥٩ ، أصول ابن السراج : ١ / ١٦٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٥٩ ، ٩٤٢ ، ١٠٢٥ ، شواهد الأعلام : ١ / ٥٩ ، الخصائص : ١ / ١٢٠ ، الإنصاف : ٢٩٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١١٦ ، ٢٥٨ ، شواهد العدوى : ١١٦ ، اللسان (ندل) ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٣٧٢ ، شواهد ابن النحاس : ٩١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٩١ ، شواهد الجرجاوى : ١١٦ ، شرح ابن الناظم : ٢٦٨ ، ٤٢٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٨٢ ، شرح دحلان : ٨٠ ، سر الصناعات : ٢ / ٥٠٧ ، البيهجه المرضيه : ١٠١ ، جواهر الأدب : ٤٦٣.

ف- «ندلا» مصدر «ندل»، وهو بدل من اللفظ بالفعل، والتقدير: اندل.

ومعنى «الندل»: الخطف (١)، وزريق: اسم رجل (٢)، وهو منادى على حذف حرف النداء، و«المال» مفعول ب- «ندلا».

وقوله: «اللذ كاند لا» أى: الذى، إذ «اللذ» لغه فيها (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وما لتفصيل كما ما منا

عامله يحذف حيث عنا

ص: ٣٧٢

١- وهو أيضا: التناول، والسرعه، والأخذ باليدين كذلك، ومنه اشتقاق المنديل. انظر اللسان: ٤ / ٤٣٨٤ (ندل)، شواهد الأعلام: ١ / ٥٩، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٥٠، الشواهد الكبرى: ٣ / ٤٧.

٢- وقيل: اسم قبيله من الأنصار، وقيل: من طيء. انظر الشواهد الكبرى: ٣ / ٤٧، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٥٠، شواهد ابن السيرافى: ١ / ٣٧٢، شواهد الأعلام: ١ / ٥٩.

٣- انظر شرح المكودى: ١ / ١٥٠، إعراب الألفيه: ٥٢. وفى «الذى» لغات: إثبات الياء ساكنه وهى الأصل، وتشديدها مكسوره وتشديدها مضمومه، وحذف الياء وإسكان ما قبلها، وحذفها وكسر ما قبلها. انظر الهمع: ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤، اللسان: ٥ / ٤٠٢٤ (لذا)، شرح الكافيه لابن مالك: ١ / ٢٥٣.

هذا هو الموضوع الثاني ممّا يجب حذف العامل فيه ، فذكر أنّ المصدر إذا أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله.

وأشار بقوله : «كَيْمَا مَنَّا» إلى قوله عزوجل : (فَإِمَّا مَنًّا بَعِيدٌ ، وَإِمَّا فِدَاءً) [محمد : ٤] وهو تفصيل لعاقبه ما قبله ، وهو قوله سبحانه وتعالى : (فَشُدُّوا الوثَاقَ) [محمد : ٤].

ومعنى «عَنْ» : عرض (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

كذا مكرّر وذو حصر ورد

نائب فعل لاسم عين استند

هذا هو الموضوع الثالث ممّا يجب حذف العامل فيه.

يعنى : أنّه يجب حذف عامل المصدر ، إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين : بتكرير ، نحو «زيد سيرا سيرا» ، أو بحصر ، نحو «إنّما أنت سيرا».

واحترز باسم العين : من المعنى ، نحو «أمرك سير» ، فإنّ المصدر فيه مرفوع.

وكان حقّه أن يقول : «وردا» و (٢) «نائبى (فعل) (٣) و «استندا» ، لأنّ كلا المصدرين يردان مستندين / ، ونائبى (٤) فعل ، ولكنّه أفرد على معنى ما ذكر ، ونظيره قولهم : «هو أحسن الفتیان وأجمله» (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومنه ما يدعونه مؤكّدا

لنفسه أو غيره فالمبتدا

نحو له على ألف عرفا

والثان (٦) كابنى أنت

حقّا صرفا

هذا هو الموضوع الرابع والخامس ممّا يجب حذف العامل فيه.

فقوله : «ومنه» أى : «ومن المصدر الواجب حذف عامله - ما يسمّيه النحويون : مؤكّدا لنفسه ، أو غيره.

-
- ١- انظر اللسان : ٣١٣٩ / ٤ (عنن) ، شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
 - ٢- في الأصل : أو. انظر شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
 - ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
 - ٤- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
 - ٥- انظر شرح المكودي : ١٥٠ / ١.
 - ٦- في الأصل : والثاني. انظر الألفيه : ٦٩.

ثم مثل الأول بقوله : «فالمبتدا نحو له على ألف عرفا» أى : فالقسم الأول من المؤكّد - (وهو المؤكّد) (١) لنفسه - مثاله : «له على ألف عرفا» ، أى : اعترافا وإنما سمى مؤكّدا لنفسه ، لأنّه واقع بعد جمله هى نصّ فى معناه ، ف- «له على ألف» نفس الاعتراف.

ومثل الثانى بقوله : «والثان كابنى أنت حقّا صرفا» ، أى : القسم الثانى من المؤكّد : (المؤكّد) (٢) لغيره ، ومثاله : «ابنى أنت حقّا» ، وإنما سمى مؤكّدا لغيره ، لأنّه واقع بعد جمله صارت به نصّا (فى معناه) (٣) ، وبيانه : أنّ قولك : «أنت ابنى» يحتمل الحقيقة والمجاز ، على أنّ المراد : «أنت مثل ابنى» ، فلمّا ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل ، وتعيّنت الحقيقة.

والعامل فى هذين النوعين فعل واجب الحذف ، تقديره : أحقّ ، إن كان (المبتدأ) (٤) غير متكلّم ، وحقّنى (٥) إن كان متكلّما. وفهم / من قوله : «مؤكّدا» أنّه واجب التأخير عن الجملة ، لأنّ المؤكّد بعد المؤكّد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذاك ذو التشبيه بعد جمله

كلّى (بكا) (٦) بكاء ذات

عضله

هذا هو الموضع السادس ممّا يجب حذف العامل فيه.

يعنى : أنّه يجب حذف عامل المصدر أيضا إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط :

الأول : أن يكون بعد جمله ، وقد صرّح بهذا الشرط فى قوله : «بعد جمله». واحترز به من الواقع بعد مفرد ، نحو «صوته صوت حمار» ، فلا يجوز نصبه.

الثانى : أن تكون حاويه معناه.

الثالث : أن تكون مشتملة على فاعله.

ص : ٣٧٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٠.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٠.

٥- فى الأصل : وأحقه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥١.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٦٩.

الرَّابِع : أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (١).

الخامس : أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث.

وإنما لم يصرح بباقي الشروط ، لأنه مستفاد من المثال ، وهو قوله :

كلى بكا بكاء ذات عضله

فالجملة مشتمله على معنى المصدر ، وهو «بكا» وعلى فاعله ، وهو «الياء» من «لى» ، وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه ، وهو «بكا» صلاحية للعمل ، لأنه ليس نائبا عن الفعل ، ولا مقدرا بـ «أن» والفعل ، و «بكا» مشعر بالحدوث ، فعلى هذا يكون المثال تميما للحكم وللشروط ، و «البكاء» / يمد ويقصر (٢) ، وقد استعمله فى المثال بالوجهين ، و «ذات عضله» هى التى تمنع من التّكاح (٣).

ص: ٣٧٥

١- فى الأصل : العمل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥١.

٢- قال الأزهرى فى إعراب الألفيه (٥٣) : و «بكا» مبتدأ مؤخر ، وقصر - للضرورة ، لأن البكاء - بالمد - ما كان معه صوت ، وهو المقصود هنا ، و «البكاء» - بالقصر - ما لم يكن معه صوت ، وإنما هو بمنزلة الحزن ، حكى ذلك النحاس فى كافيه عن الخليل ، وقال الجوهري : البكاء يمد ويقصر ، فإذا مددت أردت الصوت الذى يكون معه البكاء ، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها ، نقل ذلك الشاطبى. انتهى. وانظر اللسان : ١ / ٣٣٧ (بكى) ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٥١.

٣- هذا مبنى على أن «عضله» بفتح العين ، ويحتمل أن يكون بضمها ، فىكون معناها الداھيه ، وعليه مشى ابن الجزرى والسيوطى. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٥١ ، إعراب الألفيه : ٥٣ ، كاشف الخصاصه لابن الجزرى : ١٢٨ ، البهجه المرضيه : ٨٠ ، اللسان : ٤ / ٢٩٨٨ - ٢٩٨٩ (عضل).

ثم قال رحمه الله تعالى : ينصب مفعولا له المصدر إن

أبان تعليلا كجد شكرا و دن

وهو بما يعمل فيه متّحد

وقتا وفاعلا ...

المفعول له ، ويسمى المفعول من أجله ، والمفعول لأجله ، وهو (١) المصدر المذكور عله للفعل (٢) ، ويشترط فى نصبه أربعة شروط :

الأول : أن يكون مصدرا ، وإلى ذلك أشار بقوله : «ينصب مفعولا له المصدر».

فقوله : «ينصب مفعولا له» هذا هو الحكم ، وقوله : «المصدر» هذا هو الشرط الأول ، فلو كان غير مصدر لم ينصب ، كقولك : «أكرمتك لزيد».

الثانى : أن يظهر التعليل ، وإليه أشار بقوله : «إن أبان تعليلا» أى : أظهر تعليلا ، فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك : «جلست قعودا».

ص : ٣٧٦

١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥١.

٢- فخرج بذكر المصدر : ما عدا المفعول المطلق ، وخرج المفعول المطلق بما بعده. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٥١. وفى التعريفات : هو عله الإقدام على الفعل ، نحو «ضربته تأديبا». وقال ابن الحاجب : هو ما فعل لأجله فعل مذكور ، مثل «ضربته تأديبا» وقعدت عن الحرب جنبا». وفى تاج علوم الأدب : هو المصدر المعلل به - لا بآله - حدث يشاركه فى الفاعل والزمان ك- «ضربته تأديبا». انظر التعريفات : ٢٢٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٣٤١ ، شرح الكافية للرضى : ١ / ١٩١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٠١ ، شرح المرادى : ٢ / ٨٧ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٥٢ ، معجم المصطلحات النحوية : ١٧٧ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٤٤ ، معجم النحو : ٣٥٩.

الثالث : أن يتحد مع الفعل المعلل في الزمان.

الرابع : أن يتحد فاعلهما.

وإليهما أشار بقوله :

وهو بما يعمل فيه متحد

وقتا وفاعلا ...

فلو اختلف زمانهما لم ينصب ، كقولك : «أيتيك أمس لإكرامك (لى) (١) غدا» ، وكذا لو اختلف فاعلهما ، كقولك :
أكرمتك لإكرامك لى».

فمثال ما استوفى الشروط قولك (٢) / : «قمت إجلالا لك» ، وقوله : «جد شكرا».

وبقى عليه شروط ماهية المفعول له ، وقد ذكرها أبو البقاء فى شرح اللمع لابن جنى ، فقال : «وللمفعول له شروط :

أحدها : أن يصلح فى جواب «لم».

الثانى : أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه ، كقولك : «زرتك طمعا فى برك» أى : العدى حملنى على زيارتك الطمع
(٣) ، أو مبتدأ ، كقولك : «الطمع حملنى على زيارتى إيتاك».

الثالث : أن يصح تقديره باللام.

الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه ، فلا يجوز أن يجعل «زياره» فى قولك : «زرتك زياره» مفعولا له ، لأن المصدر هو
الفعل فى المعنى ، والشىء لا يكون عله لوجود نفسه. انتهى (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى : «.

ص : ٣٧٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.

٢- فى الأصل : وقولك. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.

٣- فى الأصل : أطمع. انظر التصريح : ١ / ٣٣٥.

٤- انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٥ ، إرشاد الطالب النبيل (١٨٤ / أ). وفى شرح اللمع لابن برهان (١ / ١٢٦) : وينبغى أن يكون العامل فيه فعلا من غير لفظه ، لأن الشىء لا يتوصل به إليه وإنما يتوصل به إلى غيره ، وينبغى أن يكون باللام نحو «جئت لإكرامك». وفى توجيه اللمع قال ابن الخباز (١٤٣) : «ومن أحكامه أنه جواب لم» ، لأنه سؤال عن العله ، يقول القائل : «كففت

عن شتم زید» ، فتقول له : لمه ، فيقول : خيفه شره».

...

... وإن شرط فقد (١)

فاجرره بالحرف وليس يمتنع

مع الشُّروط كلزهد ذا قنع

يعنى : أنه إذا فقدت الشُّروط المذكوره أو بعضها ، وجب جزّه باللام ، وإنّما (٢) اقتصر على اللّام - وإن كان جزّه ب- «الباء»
ومن ، وإلى «جائزاً» (٣) - لكثره اللّام ، وقّله غيرها ممّا (٤) ذكر.

وقوله : «وليس يمتنع مع الشُّروط» يعنى : أنّ الشُّروط المذكوره لا توجب النّصب ، بل تسوّغه ، فيجوز جزّه باللام مع وجودها ،
ثمّ مثل ذلك بقوله : «ذا قنع لزهد».

وفهم من تمثيله أنّه يجوز / تقديم المفعول له على عامله ، ولا يختصّ ذلك بالمجرور ، بل هو جائز فى المجرور والمنصوب.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقلّ أن يصحبها المجزّد

والعكس فى مصحوب أل وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيحاء

ولو توالى زمر الأعداء

يعنى : أنّ المفعول له إذا كان مجزّداً من الألف واللام والإضافه - يقلّ أن يصحبه لام الجزّ ، وإن كان مقترنا ب- «أل» - يقلّ ألا
يصحبه (٥) اللّام فنحو «قمت لإكرامك» قليل ، و «إكراما لك» كثير ، ونحو «قمت الإكرام» قليل ، و «للإكرام» كثير.

ثمّ أتى بشاهد على نصب مصحوب «أل» ، فقال :

...

... وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيحاء

ولو توالى زمر الأعداء (٦).

- ١- فى الأصل : فقط. انظر الألفيه : ٦٩.
- ٢- فى الأصل : ونما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.
- ٣- فى الأصل : جائز. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.
- ٤- فى الأصل : هما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٢.
- ٥- فى الأصل : يصحبها.
- ٦- من الرجز ، قال العينى : «أقول : هذا رجز راجز لم أف على اسمه». قوله : «ولو توالى» أى : ولو تابعت. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٩ ، شرح ابن الناظم : ٢٧٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٢٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٦٩ ، شواهد الجرجاوى : ١١٨ ، الهمع : ١ / ١٩٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٦٧.

ف- «الجبن» مفعول له ، وهو مقرون ب- «أل» ، وجاء منصوبا على قلّه ، والأ-كثر فيه أن يكون مجرورا ، و «الجبن» : الخوف ، يقال : رجل جبان ، وامرأه (١) جبان (٢) و «الهيحاء» : الحرب (٣) ، و «الزّمر» : الجماعات (٤).

ص: ٣٧٩

-
- ١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٣.
 - ٢- انظر اللسان : ١ / ٥٣٩ (جبن) ، شرح المكودى : ١ / ١٥٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٩.
 - ٣- انظر اللسان : ٦ / ٤٧٣٣ (هيح) ، شرح المكودى : ١ / ١٥٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٩.
 - ٤- فى الأصل : والجماعات. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٣ ، وانظر اللسان : ٣ / ١٨٦٢ (زمر) ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٧٠.

الباب الثاني و العشرون

ثم قال رحمه الله تعالى : الظرف (٢) وقت أو مكان

ضمنا

في باطراد كهنا امكث أزمننا

استفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين : مفعول فيه وظرف ، وسمّاه الفراء : محلا (٣) ، والكسائي / : صفه (٤).

ص : ٣٨٠

١- هذا عند البصريين ، وهو لغة الوعاء. واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار ، كالجراب والعدل ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك. وأجيب : بأنهم تجاوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحه في الاصطلاح. وهو اصطلاحا : ما ضمن معنى «في» باطراد ، من اسم وقت ، أو اسم مكان ، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه. وحده ابن الحاجب بقوله : هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان. وفي تاج علوم الأدب : هو اسم زمان أو مكان لفعل مذكور أو مقدر ، نحو «قعدت يوم الجمعة أو عندك ، أو زيد مكانه». انظر أوضح المسالك : ١٠٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٢٥ ، شرح الكافية للرضي : ١ / ١٨٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٩١ ، التعريفات للجرجاني : ٢٢٤ ، شرح المرادي : ٢ / ٩٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٧٥ ، التسهيل : ٩١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٦ ، الهمع : ٣ / ١٣٦ ، معجم المصطلحات النحوية : ١٤٢ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٢٥ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٤٤ ، معجم النحو : ٣٥٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٢٥.

٢- في الأصل : والظرف. انظر الألفية : ٧٠.

٣- قال الفراء في قوله تعالى : (الْحَيْجُ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ) ووجه الكلام الرفع لأن الاسم إذا كان في معنى صفه أو محل - قوى إذا أسند إلى شيء ، ألا ترى أن العرب يقولون : هو رجل دونك ، وهو رجل دون «فيرفعون إذا أفردوا ، وينصبون إذا أضافوا». انظر معاني الفراء : ١ / ١١٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٧ ، الإنصاف : ١ / ٥١ ، حاشية الخضري : ١ / ١٩٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٢٥ ، مصطلحات الكوفيين النحوية : ١٤٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٢٥.

٤- ولعل ذلك باعتبار الكينونه فيه. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٧ ، الإنصاف : ١ / ٥١ ، حاشية الخضري : ١ / ١٩٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٢٥ ، مصطلحات الكوفيين النحوية : ١٤٨ - ١٤٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٢٥.

ثم قسم الظرف إلى زمان ، وإلى مكان.

وشمل قوله : «وقت أو مكان» الظرف ، وغير الظرف.

وأخرج بقوله : «ضمنا في» ما ليس بظرف من الزمان والمكان ، نحو «يوم الجمعة مبارك ، وأعجبنى موضع جلوسك».

وأخرج بقوله : «باطراد» المكان المختص المنسوب ب- «دخل» نحو «دخلت المسجد والدار» فإنه غير ظرف ، لأنه يطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا تقول : «صليت المسجد ، وجلست الدار» ، وفهم من ذلك أن «المسجد» من نحو «دخلت المسجد» ليس بظرف ، وفيه (١) ثلاثة أقوال :

قيل : تشبيها بالمفعول به (٢).

وقيل : على الظرف (٣).

وقيل : مفعول ، و «دخلت متعد» (٤).

ص: ٣٨١

١- أى : فى نصبه.

٢- وذلك بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز ، وإليه ذهب الناظم حيث قال : فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص «دخل» جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا- على أنه ظرف ، بل على أنه مفعول به متعد إليه بحرف ، ثم حذف حرف الجر تخفيفا لكثرة الاستعمال ، فوقع الفعل عليه ونصبه ، كما يتفق لغيره. انتهى وهو مذهب الفارسي ونسبه ابن مالك لسيبويه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٨٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٢٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٩٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٩٦ ، شرح ابن الناظم : ٢٧٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٩.

٣- وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان ، ونسبه الشلوين والرضى وأبو حيان إلى سيبويه ، ونسبه غيرهم إلى الجمهور. قال ابن مالك : ولو كان انتصاب المكان بعد «دخل» على الظرفية لجار أن يقع ذلك المنتصب خبر مبتدأ ، إذ ليس فى الكلام ما يكون ظرفا لفعل ، ولا يكون ظرفا لمبتدأ. انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٤ ، شرح الرضى : ١ / ١٨٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٨٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٩٠ - ٩١ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٢٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٠.

٤- بنفسه : وهو مذهب الأخفش والمبرد والجرمى. وقال ابن مالك : ولا يجوز الحكم على «دخل» بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص ، لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى إلى غير المكان ، ولم يحتج معه إلى حرف جر فى نحو قولهم «دخلت فى الأمر». انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٩١ ، المقتضب : ٤ / ٦٠ ، ٣٣٧ ، شرح الرضى : ١ / ١٨٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٨٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٢٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٢٨ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٤٤.

ثمّ مثل بظرفين :

أحدهما : مكان ، وهو «هنا».

والآخر : زمان ، وهو «أزمنّا» جمع «زمان».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فانصبه بالواقع فيه مظهرا

كان وإلّا فانوه مقدّرا

يبيّن في هذا البيت أنّ حكم الظرف النَّصب ، وأنّ النَّاصب له الواقع فيه من فعل ، أو ما في معناه ، نحو «قعدت أمامك ، وسرّني قدومك يوم الجمعة ، وأنت سائر غدا» ، وأنّ العامل فيه يكون ظاهرا ، ويكون مقدّرا .

وأطلق في المقدّر ، فشمّل المقدّر جوازا نحو «يوم الجمعة» لمن قال : «متى (قدمت) (١)» ، ووجوبا إذا وقع خبرا لذى خبر ، ك- «زيد عندك» ، أو صله ، ك- «سار الذّي هنا» ، أو صفه ، ك- «رأيت طائرا فوق غصن» ، أو حالا ، ك- «شاهدت الهلال بين السّحاب».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وكلّ وقت قابل ذاك وما

يقبله المكان إلّا مبهما

نحو الجهات والمقادير وما

صيغ من الفعل كمرمى من رمى

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع

ظرفا لما في أصله معه اجتمع

يعنى : أنّ أسماء الزّمان كلّها قابله للظرفيه مبهما ، ومختصّها.

فالمبهم منها : ما دلّ على زمان غير معيّن ، نحو «وقت ، وحين».

والمختصّ : ما ليس بمبهم ، كأسماء الشّهور والأيام ، وما عرّف ب- «أل» ، والمعدود.

وفهم أنّ مراده بكلّ وقت - المبهم والمختصّ من قوله :

... وما

يقبله (٢) المكان إلّا

مبهما

إذ ليس في مقابله المبهم إلا المختصّ.

يعنى : أنّ أسماء المكان لا يقبل الظرفيه منها إلا المبهم.

وفهم منه : أنّ المختصّ لا يقبلها.

ص: ٣٨٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٤.

٢- في الأصل : يقبلى. انظر الألفيه : ٧١.

والمختص من أسماء المكان : ما له صورته ، وحدود محصوره ، نحو «الدار ، والمسجد ، والجبل» ، والمبهم : ما ليس كذلك.

وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفيه (١) على أسماء المكان ، لأن أصل (٢) العوامل / الفعل ، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، وعلى المكان بالالتزام فقط.

ثم شرع في بيان المبهم ، فذكر ثلاثه أنواع :

الأول : الجهات الست ، نحو «أمام ، وخلف ، وفوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال».

الثاني : المقادير ، نحو «فرسخ ، وميل ، وبريد» (٣).

الثالث : ما صيغ من الفعل ، ك- «مرمي ، ومذهب».

وظاهر قوله : «كمرمي من رمي» أن «مرمي» صيغ من لفظ «رمي» ، وليس كذلك (٤).

ولأن يصح أن يحمل الفعل هنا على الفعل الاصطلاحي ، بل على الفعل اللغوي ، وهو المصدر ، فيكون قوله : «من رمي» على حذف مضاف ، أي : مصدر «رمي» (٥) ..

ص : ٣٨٣

١- في الأصل : بالظرفيه. انظر التصريح : ١ / ٣٤٢.

٢- في الأصل : الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٥.

٣- الفرسخ : ثلاثه أميال أو سته ، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك ، فكأنه سكن ، وهو واحد الفراسخ ، فارسي معرب. والميل من الأرض : قدر منتهى مد البصر ، والجمع أميال وميول ، وقيل للأعلام المبنيه في طريق مكه أميال ، لأنها بنيت على مقادير مد البصر من الميل إلى الميل ، وكل ثلاثه أميال فرسخ. والبريد : فرسخان ، وقيل : ما بين كل منزلين بريد. انظر اللسان : ٥ / ٣٣٨١ (فرسخ) ، ٦ / ٤٣١١ (ميل) ، ١ / ٢٥٠ (برد).

٤- انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٥ ، وفي شرح المرادي (٢ / ٩٣) : فإن قلت : ما يعني بالفعل في قوله : «وما صيغ من الفعل». قلت : ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعي ، كقوله : «مرمي» من «رمي» ، وليس ذلك بجيد ، لأنه لم يصغ من الفعل ، وإنما صيغ من المصدر ، وإن حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو صحيح ، لولا أن قوله : «من رمي» يبعده.

٥- انظر شرح المكودي : ١ / ١٥٥ ، شرح المرادي : ٢ / ٩٣ ، قال الأزهري في إعراب الألفيه (٥٥) : «ومن رمي» : متعلق بحال محذوفه على تقدير مضاف بين «من» ومجرورها على عادته ، والتقدير : الذي صيغ من الفعل الحقيقي ك- «مرمي» حال كونه مشتقا من مصدر «رمي». وقال السيوطي في البهجه (٨٢) : ك- «مرمي» من رمي «أي : مادته». وانظر شرح دحلان : ٨٣ ، شرح الأشموني ٢ / ١٢٩.

وما صيغ من الفعل لا ينصبه إلّا ما اجتمع معه في الأصل ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وشرط كون ذا مقيسا ...

... البيت

يعنى : أنّ شرط القياس في نصب هذا النوع - وهو المشتقّ - أن ينصبه عامل اجتماع معه في الأصل المشتقّ منه ، نحو «رميت مرمى».

وشمل قوله : «لما في أصله» الفعل ، وغيره ممّا اشتقّ من المصدر ، نحو «أنا رام مرمى ، وأعجبنى جلوسك مجلسا».

وفهم من قوله : «وشرط كون ذا مقيسا» أنّ العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتقّ منه ، وأنّ ما نصبه عامل من غير (ما) (١) ذكر غير مقيس ، وذلك نحو قولهم : «زيد منى مزجر الكلب ، ومقعد القابله ، ومناط الثريا» ، والعامل في هذه الاستقرار ، وليس مقيسا / اجتمع معه في الأصل ، ولو عمل في «مزجر» : «زجر» وفي «مقعد» : «قعد» ، وفي «مناط» : «ناط» لكان مقيسا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما يرى ظرفا وغير ظرف

فذاك ذو تصرّف في العرف

وغير ذى التصرّف الذى لزم

ظرفيه أو شبهها من الكلم

يعنى : أنّ ما يستعمل من أسماء الزّمان والمكان ظرفا تاره ، وغير ظرف أخرى ، فإنّه يسمّى في عرف التّحويين واصطلاحهم : متصرّفا ، نحو «يوم ، ومكان» فيستعمل (٢) ظرفا نحو «خرجت يوم الجمعة» ، «وجلست مكانك» ، وغير ظرف نحو «أعجبنى يوم الجمعة ، ونظرت إلى مكانك».

وأما ما يلزم الظرفيه ولا يخرج عنها البتّه ، نحو «سحر» من يوم بعينه و «قط» (٣) ، أو لا يخرج عنها إلّا إلى شبهها - (والمراد بشبهها) (٤) : «الجرّ ب- «من» نحو «عند» (٥) - ، فإنّه لا يستعمل إلّا ظرفا نحو «جلست عندك» ، أو مجرورا ب- «من» نحو «خرجت من عندك» فإنّه يسمّى في الاصطلاح غير متصرّف.

ص : ٣٨٤

- ٢- فى الأصل : يستعمل. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ١.
- ٣- فى الأصل : فقط. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ١.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ١.
- ٥- فى الأصل : بيت عند. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد ينوب عن مكان مصدر

وذاك في ظرف الزمان يكثر

يعنى : أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان ، إلما أن نيابته عن ظرف المكان قليله ، وفهم ذلك من قوله : «وقد ينوب» ، ونيابته عن ظرف الزمان (١) كثيره ، وصرح بذلك فى قوله : «يكثر» ، ونيابته عنهما هى (٢) من باب حذف المضاف ، وإقامه المضاف إليه مقامه .

فمن نيابته / عن ظرف المكان قولهم : «جلست قرب زيد» أى : مكان قرب (٣) زيد ، ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم : «أتيتك طلوع الشمس ، وخفوق النجم» أى : وقت طلوع الشمس ، ووقت خفوق النجم .

ص : ٣٨٥

١- فى الأصل : المكان. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٧ .

٢- فى الأصل : هو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٧ .

٣- فى الأصل : قريب. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٧ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ينصب تالى الواو مفعولا معه

فى نحو سيرى والطريق مسرعه

المفعول معه : هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى : «مع» أى : الداله على المصاحبه من غير تشريك فى الحكم (١).

وقد استغنى الناظم عن الحدّ بالمثال ، وذكر أنّ حكم المفعول معه النَّصب ، ثم مثله بقوله : «سيرى والطريق» أى : مع الطريق.

ثم قال رحمه الله تعالى :

بما من الفعل وشبهه سبق

ذا النَّصب لا بالواو فى القول الأحق

لما ذكر فى البيت الذى قبله أنّ المفعول معه ينصب - بين هنا النَّاصب له (٢).

ص: ٣٨٦

١- وقال ابن هشام : وهو اسم فضله تال لواو بمعنى «مع» تاليه لجملة ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، ك- «سرت والنيل» ، و «أنا سائر والنيل». وفى التعريفات : هو المذكور بعد الواو المصاحبه معمول فعل لفظا نحو : «استوى الماء والخشبه» أو معنى نحو «ما شأنك وزيدا». انظر فى ذلك شرح المكودى : ١ / ١٥٧ ، أو ضح المسالك : ١٠٩ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٣٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٢ ، شرح الرضى : ١ / ١٩٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٠ ، الهمع : ٣ / ٢٣٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٩٧ ، تعريفات الجرجانى : ٢٢٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٠٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٨٧ ، الفوائد الضيائيه : ١ / ٣٧٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨٥ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٧٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٤٤ ، معجم النحو : ٣٦٥.

٢- وفى ناصبه أقوال : أحدها : وهو الأصح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه ، وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين. الثانى : أن ناصبه الواو ، وعليه عبد القاهر الجرجانى ، وذلك لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه. الثالث : أن ناصبه فعل مضمم بعد الواو ، وعليه الزجاج ، فإذا قلت : «ما صنعت وأباك» ، فالتقدير : ولا بست أباك. الرابع : أن ناصبه بالخلاف ، ونسبه ابن مالك للكوفيين. وفى الارتشاف : وذهب الأخفش ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئه لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف لما لم يشرك الأول فى الإعراب الذى له. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ ، شرح الرضى : ١ / ١٩٥ ، الجمل للجرجانى : ٢٠ ، الإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٩٨ ، حاشيه الصبان : ٢ / ١٣٦ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٠٧ - ٧٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦

وفهم من قوله: «بما من الفعل وشبهه» أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي، كاسم الإشارة، وهو مذهب سيويه (١) والجمهور (٢).

والمراد ب- «شبه الفعل»: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر.

فمثال الفعل: «استوى الماء والخشبه»، ومثال شبهه: «الماء مستو والخشبه»، و«أعجنى استواء الماء والخشبه».

وفهم من قوله: «سبق» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله (٣)، وقوله: «بالواو» إشاره إلى مذهب عبد القاهر / الجرجاني: أن النَّاصِبَ للمفعول معه - الواو (٤).

ص: ٣٨٧

١- قال سيويه في الكتاب (١ / ١٥٦): «وأما هذا لك وأباك «فقيح أن تنصب» الأب «لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل». وانظر شرح المكودي: ١ / ١٥٧، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٣، شرح المرادي: ٢ / ٩٧، الهمع: ٣ / ٢٣٨، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٥.

٢- وأجاز أبو علي في قول الشاعر: هذا ردائي مطويا وسربالا أن يكون العامل فيه «هذا». وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر. انظر شرح المرادي: ٢ / ٩٧ - ٩٨، شرح المكودي: ١ / ١٥٧، الهمع: ٣ / ٢٣٨، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٣، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦، حاشية الصبان: ٢ / ١٣٧.

٣- هذا متفق عليه، وأما تقديمه على مصاحبه فهو ممتنع أيضا عند الجمهور، وأجازه ابن جني، فيقال: «استوى والخشبه الماء» لوروده في العطف، قال الشاعر: عليك ورحمه الله السيلام انظر الهمع: ٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠، شرح المرادي: ٢ / ٩٨، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٧.

٤- قال عبد القاهر الجرجاني في الجمل (٢٠) في أقسام الحرف: ما ينصب فقط وهي سبعة: الأول: بالواو، بمعنى: مع، نحو قولك: «استوى الماء والخشبه، وجاء البرد والطياسه، ولو تركت الناقه وفصيلها لرضعها، وكنت وزيدا كالأخوين»، ولا تنصب الواو بمعنى: «مع» إلا- وقبلها فعل نحو «استوى» من قولك: «استوى الماء والخشبه»، انتهى. وانظر الهمع: ٣ / ٢٣٨، شرح المرادي: ٢ / ٩٨، شرح الرضى: ١ / ١٩٥، شرح الأشموني: ٢ / ١٣٥، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٤، تاج علوم الأدب: ٢ / ٧٠٨، ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٨٦.

وردّ : بأنّ الواو لو كانت عامله لا تُصل بها ، إذا كان ضميرا ، كما فى سائر الحروف النَّاصبه (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعد ما استفهام أو كيف نصب

بفعل كون مضمّر بعض العرب

يعنى : أنّه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدّمها «كيف» ، أو «ما» الاستفهاميّة على تقدير (٢) «تكون» ، نحو «كيف أنت وقصعه من ثريد» ، و «ما أنت وزيدا» ، التّقدير : كيف تكون وقصعه ، وما تكون وزيدا (٣) ، و «كان» المقدّره ناقصه ، و «كيف» و «ما» خبر مقدّم.

وفهم من قوله : «بعض العرب» أنّ بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو ، بل يرفع عطفا على ما قبلها ، وهو أفصح اللّغتين لعدم الحذف (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

والنّصب مختار لدى ضعف النّسق

والنّصب إن لم يجز العطف يجب

أو اعتقد إضمار عامل تصب

الاسم الصّالح لكونه مفعولا معه على ثلاثه أقسام : قسم يترجّح عطفه على النّصب على المعية ، وقسم يترجّح نصبه على المعية على العطف ، وقسم يمتنع فيه العطف.

وقد أشار إلى القسم الأوّل بقوله :

ص : ٣٨٨

١- وبأنه لا نظير لها ، إذ لا يعمل الحرف نصبا إلا وهو مشبه الفعل. انظر الهمع : ٣ / ٢٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٤ ،

شرح الرضى : ١ / ١٩٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٣٥.

٢- فى الأصل : تقديره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٨.

٣- فى الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٨.

٤- انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٣ ، المطالع السعيده : ٣٣٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٣٨ ،

شرح الرضى : ١ / ١٩٧ ، شرح دحلان : ٨٤. ومنع بعض المتأخرين - كابن الحاجب - النصب في هذا ، ورد بالسمع ، كقوله :
فما أنت والسيير في متلف ونحو «ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعه من ثريد». انظر الهمع : ٣ / ٢٤٢ ، تاج
علوم الأدب : ٢ / ٧٠٦ ، شرح الكافية للرضى : ١ / ١٩٦ - ١٩٧.

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

يعنى : إن أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النَّصب على المعية ، نحو / «قام زيد وعمرو» ، الأرجح عطف «عمرو» على «زيد» ، لأنه لا ضعف فيه ، ويجوز النَّصب.

ثمَّ أشار إلى القسم الثاني بقوله :

والنَّصب مختار لدى ضعف النَّسق

يعنى : أنَّ النَّصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النَّسق ، نحو «قمت وزيدا» ، لأنَّ العطف على ضمير الرَّفع المتَّصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف ، فلو قلت : «قمت أنا وزيد» ، كان العطف أحقَّ لعدم الضَّعف.

ثمَّ أشار إلى القسم الثالث بقوله :

والنَّصب إن لم يجز العطف يجب

يعنى : أنَّ نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب ، وشمل صورتين :

إحدهما (١) : ما لا- يجوز فيه العطف لمانع (٢) لفظي ، نحو «مالك وزيدا» لأنَّ العطف على الضَّمير المجرور من إعادته الجارّ ممتنع عند الجمهور (٣).

والأخرى : لا يجوز العطف لمانع معنوي ، نحو «جلست والحائط» ، ومنه : «سيرى والطريق».

ثمَّ إنَّ ما لا- يجوز فيه على قسمين : قسم يتعيَّن أن يكون مفعولا معه - كما تقدّم - ، وقسم يمتنع أن يكون مفعولا معه ، فيجب اعتقاد عامل مضمر ، وإلى ذلك أشار بقوله :

أو اعتقد (٤) إضمار عامل تصب

ص : ٣٨٩

١- فى الأصل : أحديهما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩.

٢- فى الأصل : المانع. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩.

٣- أى : جمهور البصريين ، لا- النحويين ، لأن الكوفيين وبعض البصريين - كالأخفش ووافقه الناظم - لا يوجبون إعادته الجار. كذا قال البعض. وقيل : إن أهل الأمصار انضموا فى المنع إلى أكثر البصريين ، فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين ، فصحت إرادته جمهور النحويين. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٠ ، ٣ / ٢٣١ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ١٤٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٦ ، التسهيل : ١٧٧ - ١٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، الإنصاف

: ٢ / ٤٦٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ .

٤- في الأصل : واعتقد. انظر الألفيه : ٧٣ .

أى : إذا لم يصح عطفه ، ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمّر ، وذلك كقول (١) الشاعر :

٢- *علفتها تبنا وماء باردا* (٢)

فهذا ونحوه لا يجوز / فيه العطف ، ولا النَّصْب على المعية ، فيكون «ماء» مفعولا بفعل مضمّر تقديره : وسقيتها.

ويحتمل أن يكون قوله :

أو اعتقد إضمار عامل تصب

فيما يمتنع عطفه ، وينصب على المعية ، كقوله عز وجل : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [يونس : ٧١] (فيمتنع عطف «شركاءكم») (٣) على «أمركم» ، لأن «أجمع» بمعنى : عزم ، لا- ينصب إلّا الأمر ونحوه ، ويجوز نصبه على المعية ، أى : مع شركائكم ، أو يكون مفعولا بفعل مضمّر تقديره : واجمعوا شركاءكم (٤).

ص : ٣٩٠

١- فى الأصل : قول. انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩.

٢- من الرجز لذى الرمه غيلان فى ملحقات ديوانه (٧٤٦- المكتب الإسلامى) ، وقبله : لما حطت الرّحل عنها واردا والمشهور أن له عجزا ، وهو : حتى شتت همّاله عيناها الضمير فى «علفتها» يرجع إلى الدابة التى يريدّها الراجز ، ويروى : «بدت» بدل «شتت» ومعناها واحد كما فى العينى ، وقال البغدادي : وشتت بمعنى أقامت شتاء و «هماله» أى : كثيره الجريان. والشاهد فى قوله : «وماء» حيث أنه لا- يصح فيه العطف على «تبنا» ، لأن الماء لا يعلف ، ولا يصح النصب على المعية أيضا لأن العلف والماء لا يكونان دفعه واحده ، ولكن هو معمول لعامل محذوف تقديره : وسقيتها. وذهب بعضهم إلى أنه لا حذف فيه ، وأن العامل المذكور يؤول بعامل يصح تسليطه عليهما معا ، فيؤول «علفتها» ب- «ناولتها». انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٥٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٦٥ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ١٠١ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٨ ، الخزانة : ٣ / ١٣٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠٧٠ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٨ ، ٢ / ٩٢٩ ، أبيات المغنى : ٧ / ٣٢٣ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٨٦ ، الخصائص : ٢ / ٤٣١ ، الإنصاف : ٦١٣ ، الهمع (رقم) : ١٥٩٢ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٦٩ ، شذور الذهب : ٢٤٠ ، شواهد الفيومى : ٧٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٠ ، اللسان (قلد) ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٢ ، شواهد الجرجاوى : ١١٩ ، شرح ابن الناظم : ٢٨٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠١ ، ٣ / ٢٣٧ ، شرح دحلان : ٨٥ ، البهجة المرضيه : ٨٤ ، كاشف الخصاصه : ١٣٧ ، الكوكب الدرى للأسنوى : ٢ / ٦٦٩ ، معانى الفراء : ١ / ١٤ ، ٣ / ١٢٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودى : ١ / ١٥٩.

٤- من «جمع». انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٩.

الباب الرابع والعشرون

ثم قال رحمه الله تعالى : ما استثنت إلّا مع تمام ينتصب

وبعد نفى أو كنفى انتخب

إتباع ما أتصل وانصب ما انقطع

وعن تميم فيه إبدال وقع

الاستثناء : الإخراج ب- «إلّا» أو بإحدى أخواتها (١).

وأدوات الاستثناء أربعة أقسام : حرف ، واسم ، وفعل ، ومشارك بين الفعل والحرف.

فالحرف : «إلّا» وهى الأصل فى أدوات الاستثناء لأنّ غيرها يقدر بها ، ولذا بدأ بها فقال :

ما استثنت إلّا مع تمام ينتصب

يعنى : أنّ المستثنى ب- «إلّا» ينتصب (٢) إذا كان تامًا . .

ص: ٣٩١

١- وفى التعريفات : هو إخراج الشىء من الشىء لو لا الإخراج لوجب دخوله فيه ، وهذا يتناول المتصل حقيقه وحكما ، ويتناول المنفصل حكما فقط. وفى التسهيل : هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك ب- «إلّا» أو ما بمعناها بشرط الفائده. وقال أبو حيان : وهو المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذى قبله بواسطة «إلّا» أو ما فى معناها. وهو لغه : استفعال من الثنى بمعنى العطف ، لأنّ المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، التسهيل : ١٠١ ، التعريفات : ٢٣ ، الهمع : ٣ / ٢٤٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٦ ، الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى : ٩٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٠٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٨ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٥ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٢ ، الخضرى مع ابن عقيل : ١ / ٢٠٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٤ ، معجم مصطلحات النحو : ٦٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ٣٨ ، معجم النحو : ٣٤١.

٢- فى ناصب المستثنى أقوال : فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل أو شبهه بتوسط «إلّا» ، وعليه السيرافى وابن البادش ، وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيويوه والفارسى ، وقال الشلوبين هو مذهب المحققين. وذهب ابن خروف إلى أن العامل هو الفعل أو شبهه من غير تقويه «إلّا». وقيل : إن المستثنى منصوب بفعل مقدر ، وهو «استثنيت» ، ونسبه السيرافى للزجاج والمبرد. واختلف الكوفيون فى ذلك : فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه «إلّا» ، وإليه ذهب المبرد والزجاج من البصريين وهو اختيار

الناظم فى التسهيل - وعزاه لسيبويه والمبرد - وابنه والهورى فى شرحيهما ، وغيرهم. قال المرادى : وقد خفى كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شراح كتابه. وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن «إلا» مركبه من «إن» و «لا» ، ثم خفت «إن» وأدغمت فى «لا» فنصبوا بها فى الإيجاب ، اعتبارا ب- «إن» وعطفوا بها فى النفى اعتبارا ب- «لا». وذهب الكسائى - فيما نقله السيرافى عنه - إلى أنه منصوب ب- «إن» مقدره بعد «إلا» والتقدير فى «قام القوم إلا زيدا» : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم. وحكى عنه أيضا أن انتصاب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول ، وحكى عنه كذلك أنه منصوب لمخالفه الأول لأن المستثنى موجب له قيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه ، نقله عنه ابن عصفور. وذكر بعض المتأخرين : أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام ، فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم : «القوم إخوتك إلا زيدا» ، وليس ههنا فعل ولا ما يعمل عمله ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، قال ابن عصفور : وهو الصحيح ، وهو فى ذلك بمنزله التمييز. انظر فى ذلك : الإنصاف (مسألة : ٣٤) : ١ / ٢٦٠ ، التسهيل : ١٠١ ، شرح الأشمونى مع الصبان : ٢ / ١٤٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٣ ، شرح ابن الناظم : ٢٩٢ ، شرح الألفيه للهورى (٩٠ / ب) ، الهمع : ٣ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٣ - ٧٥٤ ، الاستغناء : ٤٤ - ١٤٦ ، شرح الرضى : ١ / ٢٢٦ ، الجنى الدانى : ٥١٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٤ ، الكتاب : ١ / ٣٦٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٠.

واحترز ب- «المستثنى بإلّا» من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء.

احترز ب- «التام» من المفرغ (١).

و «التام»: هو ما ذكر فيه المستثنى منه (٢)، وشمل الموجب نحو «قام

ص: ٣٩٢

١- وهو أن يفرغ ما قبل «إلا» للعمل فيما بعدها، فيزول بذلك ما كنت تستثنى منه، ولا يتأتى التفريغ إلا مع نفى أو شبهه، وقد اجتمع النفي والنهي والاستفهام المشبه للنفي في قول ابن مالك في كافيته: «كلا تزر إلّا فتى لا يتبع إلّا الهدى وهل زكا إلّا الورع وفي شرح ابن الناظم: والاستثناء المفرغ هو أن يكون المخرج منه مقدرًا في قوة المنطوق، نحو «ما قام إلا زيدا»، التقدير: ما قام أحد إلا زيدا. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٨، التسهيل: ١٠١، المقرب: ١ / ١٦٧، الاستغناء: ٢٣٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٧٠٧، شرح ابن الناظم: ٢٨٨، الجنى الدانى: ٥١٤.

٢- قال ابن مالك: المراد بالتمام هنا أن يكون المستثنى منه مذكورًا ليتم به مطلوب العامل الذى قبل «إلا» نحو «انطلقوا إلا ابن ذا». انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٧٠٢ - ٧٠٣، شرح المكودى: ١ / ١٦٠، شرح المرادى: ٢ / ١٠٣، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٨، الجنى الدانى: ٥١٤.

القوم إلا زيدا» ، والمنفَى نحو «ما قام أحد / إلا زيدا» إلّا أنّ الأول واجب النصب ، والثاني فيه تفصيل ، وإليه أشار بقوله :

...

وبعد نفى أو كفى انتخب

إتباع ما أتصل ...

...

يعنى : أنّ المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه - وهو الاستفهام والنهي - إذا كان متصلا اختير إتباعه على نصبه على الاستثناء ، فنحو «ما قام أحد إلّا زيدا» - بالرفع - ، و «ما مررت بأحد إلّا زيد» - بالجر - أحسن من «ما قام أحد إلّا زيدا» و «ما مررت بأحد إلّا زيدا» - بالنصب فيهما - ، والمتصل : ما كان المستثنى (١) بعض الأول (٢).

فإذا كان منقطعا - فلغه أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء (٣) ، وهذه اللغه أشار إليها بقوله : «وانصب ما انقطع» ، المنقطع : ما كان المستثنى (فيه) (٤) من غير جنس المستثنى منه (٥) ، نحو «ما فى الدار أحد إلّا وتدا»..

ص: ٣٩٣

١- فى الأصل : المتصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠.

٢- وقال ابن الحاجب : فالمتصل هو المخرج من تعدد لفظا أو تقديرا ب- «إلا» أو إحدى أخواتها. واعترض الرضى على كون المتصل مخرجا من متعدد ، فقال : «قلنا : لا نسلم أن كون المتصل مخرجا من متعدد من أجزاء ماهيته ، بل حقيقه المستثنى متصلا كان أو منقطعا هو المذكور بعد «إلا» وأخواتها ، مخالفا لما قبلها نفيا أو إثباتا ، ثم نقول : كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا أو تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته ، فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد ، كما فى جاءنى القوم إلا حمارا» لمخالفه الحمار القوم فى المجيء». انتهى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٤٩ ، شرح الكافية للرضى : ١ / ٢٢٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٢ ، الجنى الدانى : ٥١٢ ، التسهيل : ١٠١ ، المقرب : ١ / ١٦٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٠١ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٤١٣ ، شرح ابن الناظم : ٢٨٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٦ ، معجم المصطلحات النحوية : ٣٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٦٧.

٣- وذلك لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقه من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وعليه قراءه السبعه : (ما لهم به من علم إلا أتباع الظن) بنصب «اتباع» وفى الأشمونى : أنها لغه جميع العرب سوى تميم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٥٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٦٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٥ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠.

٥- وفى الاستغناء : هو عبارته عن أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولا بخلاف أو نقيض ما حكمت به أولا. وقال ابن

الحاجب : «والمنقطع المذكور بعدها - بقصد بعد» إلا «أو إحدى أخواتها - غير مخرج» ، أى : غير مخرج من متعدد. والمنقطع يقدر عند البصريين ب- «لكن» المشدده ، لأنه فى حكم جملة منفصلة عن الأولى ، فقولك : «ما فى الدار أحد إلا حمارا» فى تقدير : لكن فيها حمارا ، على أنه استدراك مخالف لما بعد «لكن» فيه ما قبلها ، غير أنهم اتسعوا فأجروا «إلا» مجرى «لكن». والكوفيون يقدرونه ب- «سوى». وزعم بعض النحويين ومنهم ابن يسعون أن «إلا» فى الاستثناء المنقطع تكون مع ما بعدها ، كلاما مستأنفا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٥٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٦ ، الجنى الدانى : ٥١٢ ، شرح ابن الناظم : ٢٨٨ ، التسهيل : ١٠١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٣ ، الهمع : ٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠ ، الاستغناء : ٤٤٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٢ ، المقرب : ١ / ١٦٧ ، شرح الرضى : ١ / ٢٢٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٠١ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٤١٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٣٨ ، معجم مصطلحات النحو : ٦٧.

وأما بنو تميم فيجوز فيه عند هم التّصب - وهو أرجح - والإتباع (١)، وإلى ذلك أشار بقوله :

وعن تميم فيه إبدال وقع

يعنى : أنّ بنى تميم يجيزون فى المنقطع الإبدال ، فيقولون : «ما فيها أحد إلّا وتد.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وغير نصب سابق فى النّفى قد

يأتى ، ولكن نصبه اختر إن ورد

يعنى : أنّ المستثنى إذا كان مقدّما على المستثنى منه ، بعد / نفى - قد يأتى غير منصوب ، فيكون مفرّغا له العامل الذى قبل «إلّا» ، ويعرب هو بدلا منه.

قال سيبويه : «حدّثنى يونس : أنّ قوما ممّن يوثق بعربيتهم يقولون : «مالى إلّا أخوك ناصر» ، فيجعلون (٢) «ناصر» بدلا (٣).

ص : ٣٩٤

١- على البديل ، لأنهم جعلوا «الحمار» فى قولك : «ما فى الدار أحد إلا حمارا» كأنه أحد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٦٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٥٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٧ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٥.

٢- فى الأصل : فيجعلون. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٠.

٣- قال سيبويه فى الكتاب (١ / ٣٧٢) : «وحدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون : «مالى إلا أبوك أحد» فيجعلون «أحدا» بدلا». انتهى. ووجهه أنّ العامل وهو الابتداء فى المثال فرغ لما بعد «إلّا» ، وهو «أبوك» وأنّ المؤخر وهو «أحد» عام لوقوعه فى سياق النفى أريد به خاص ، فصح إبداله من المستثنى ، لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض. انظر فى ذلك التصريح : ١ / ٣٥٥ ، شرح المكودى : ١ / ١٦١ ، الهمع : ٣ / ٢٥٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٠٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٤٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٧.

وفهم من قوله : «قد يأتي» أنّ غير النَّصب قليل ، وقد صرّح بهذا المفهوم بقوله : «ولكن نصبه اختر إن ورد».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن يفرّغ سابق إلّا لما

بعد يكن كما لو الّا عدما

يعنى : أنّ ما قبل «إلّا» إذا كان مفرّغا لما بعدها - فلا حكم ل- «إلّا» ، فتكون كأنّها لم تذكر ، ولا يكون ذلك إلّا فى نفى أو شبهه ، وكان حقّه أن ينبه على ذلك ، وإنّما ترك التّنبيه عليه لوضوحه.

وشمل قوله : «سابق» ما كان السّابق فيه عاملا نحو «ما قام إلّا زيد» ، وما كان غير عامل فيه نحو «ما فى الدّار إلّا زيد».

ويكون التّفريغ فى جميع المعمولات إلّا مع المصدر المؤكّد ، فلا يجوز «ما ضربت إلّا ضربا».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وألغ إلّا ذات توكيد كلا

تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العلا

يعنى : إذا كرّرت «إلّا» للتوكيد ألغيت ، وإلغاؤها هو أن لا- تنصب. وتلغى مع البدل ، نحو «ما قام إلّا أخوك إلّا زيد» ، فلو أسقطت «إلّا» لصحّ الكلام ، فتقول : «ما قام إلّا أخوك زيد» ، ومثله بقوله : «إلّا الفتى إلّا العلا» ، (ف- «العلا» (1) بدل من «الفتى» / والتقدير : لا تمرر بهم إلّا الفتى العلا ، ف- «العلا» هو «الفتى».

ومع عطف النسق ، نحو «ما قام إلّا أخوك ، وإلّا زيد» ، فلو قلت : «ما قام إلّا أخوك وزيد» ، لصحّ الكلام.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن تكزّر لا لتوكيد فمع

تفريغ التّأثير بالعامل دع

فى واحد ممّا بإلّا استثنى

وليس عن نصب سواه مغنى

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٢.

قد تقدّم أنّ التفرّغ هو أن يكون ما قبل «إلّا» طالبا لما بعدها ، فإذا كرّرت «إلّا» في التفرّغ - فإنّه يترك تأثير العامل الّذى هو «إلّا» في واحد من المستثنيين أو المستثنيات ، ويكون بحسب ما يطلب ما قبل «إلّا» وما عداه منصوب.

وفهم من قوله : «في واحد» أنّ ترك العمل ب- «إلّا» ليس مخصوصا بواحد دون واحد ، بل يجوز إلغاء «إلّا» في الأوّل دون الثّاني والثّالث ، وفي الثّاني (1) دون الأوّل والثّالث ، وفي الثّالث دون الأوّل والثّاني ، فنقول : «ما قام إلّا زيد ، إلّا عمرا ، إلّا خالد» ، و «ما قام إلّا زيدا ، إلّا عمرو ، إلّا خالد» و «ما قام إلّا زيدا ، إلّا عمرا ، إلّا خالد». وقوله :

وليس عن نصب سواه معنى

يعنى : أنّ (ما سوى) (2) المستثنى الّذى تلغى «إلّا» معه - ينصب ، ونصبه بالعامل الّذى هو «إلّا» ، وعلى (3) هذا حمل المرادى العامل (4).

وحمله ابن عقيل (5) على أنّه العامل الّذى قبل «إلّا» وجعل «دع» بمعنى : «اجعل» (6).

واستصوب / الأوّل المكودى (7).

ص: ٣٩٦

١- فى الأصل : الثا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٢.

٣- فى الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٢.

٤- قال المرادى فى شرحه (٢ / ١٠٩) : «وقد فهم من عبارته فوائده الأولى : أن الناصب للمستثنى هو «إلّا» لقوله : «بالعامل» ونسبه فى التسهيل إلى سيويه والمبرد». وانظر شرح المكودى : ١ / ١٦٢ ، التسهيل : ١٠١.

٥- هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشى الهاشمى ، المشهور بابن عقيل ، بهاء الدين ، أبو محمد ، من أئمة النحو ، فقيه مفسر ، من نسل عقيل بن أبى طالب رضى الله عنه ، ولد بالقاهرة سنة ٦٩٨ هـ (وقيل : ٧٠٠ هـ) وتولى قضاء الديار المصريه ، وتوفى فيها سنة ٧٦٩ هـ ، من مؤلفاته : شرح ألفيه ابن مالك ، شرح التسهيل لابن مالك وسماه المساعد ، الجامع النفيس فى فقه الشافعيه ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغيه الرعاه : ٢٨٤ ، البدر الطالع : ١ / ٣٨٦ ، مفتاح السعاده : ١ / ٤٣٩ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٧٠ ، الأعلام : ٤ / ٩٦ ، هديه العارفين : ١ / ٤٦٧ ، شذرات الذهب : ٦ / ٢١٥.

٦- انظر شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٧ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٢.

٧- قال المكودى : فى شرحه (١ / ١٦٢) : «وما ذكره المرادى أصوب من ثلاثه أوجه : الأول : أن فيه التنبيه على أن «إلّا» هى العامل فى المستثنى ، وهو موافق لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم. الثانى : أن «دع» بمعنى «اجعل» غير معهود فى اللغه ، وإنما يكون بمعنى : اترك. الثالث : أن ما قبل «إلّا» فى التفرّغ قد يكون غير عامل ، نحو «ما فى الدار إلا زيد». انتهى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ودون تفرغ مع التّقدّم

نصب الجميع احكم به والتزم

وانصب لتأخير وجئ بواحد

منها كما لو كان دون زائد

كلم يفوا إلّا امرؤ إلّا على

وحكمها فى القصد حكم الأوّل

تكرار «إلّا» لغير التّوكيد فى غير التفرغ على قسمين :

الأوّل : أن يكون المستثنى مقدّمًا على المستثنى منه.

والآخر : أن يكون متأخرًا عنه.

وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

ودون تفرغ ...

... البيت

يعنى : أن الاستثناء التّام إذا كررت فيه «إلّا» لغير توكيد ، وكان المستثنى مقدّمًا على المستثنى منه - نصب جميع المستثنيات ، نحو «ما قام إلّا خالدًا ، إلّا عمرا ، القوم».

ثمّ أشار إلى الثّانى بقوله :

وانصب لتأخير ...

... البيت

يعنى : أن المستثنيات إذا كانت متأخره عن المستثنى منه - ينصب جميعها إلّا واحدا منها ، فإنّه يحكم له بحكم ما لم تكرر فيه «إلّا» ، فينصب وجوبا إذا كان الاستثناء موجبا ، نحو «قام القوم إلّا خالدًا ، إلّا عمرا» ، ويترجّح إتباعه على نصبه إذا كان منفيًا.

وفهم من قوله : «وجئ بواحد منها» أنّ الواحد الذى يجاء به يجوز أن يكون الأوّل والثّانى والثّالث ، فنقول : «ما قام أحد إلّا زيد ،

إِلَّا عمرا ، إِلَّا خالدا» ، (و «ما قام أحد إِلَّا زيدا ، إِلَّا عمرو ، إِلَّا خالدا») (١) ، و «ما قام أحد إِلَّا زيدا ، إِلَّا عمرا ، إِلَّا خالد» ، إِلَّا أَنْ
الأولى أَنْ ذلك / الواحد هو الأول ، ثمّ مثل ذلك بقوله :

كلم يفوا إِلَّا امرؤ إِلَّا عليّ

يجوز في هذا المثال رفع الأوّل بدلا من «الواو» في «يفوا» ، ونصب «عليّ» ، وهو الأجود ، ويجوز نصب «امرؤ» ، ورفع «عليّ».

ثمّ تبيّه أنّ الزائد على المستثنى الأوّل من المستثنيات - حكمه في

ص: ٣٩٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٣.

المعنى حكم الأول ، فإن كان مخرجا - كان ما زاد عليه كذلك ، وإن كان مدخلا - كان ما زاد عليه كذلك ، وبيان ذلك :

أنتك إذا قلت : «قام القوم إلّا زيدا ، إلّا عمرا ، إلّا خالد» هي كلها مخرجه من «القوم» ، وإن قلت : «ما قام أحد إلّا زيدا (١) ، إلّا عمرا ، إلّا خالد» فهي مدخله ، والمراد بها : إخراج الأول من المستثنى منه ، ثم إخراج الثّاني ممّا بقى بعد إخراج الأول ، ثم إخراج الثّالث ممّا بقى بعد إخراج الأول والثّاني .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واستثن مجرورا بغير معربا

بما لمستثنى بإلّا نسبا

يعنى : أنّ «غيرا» (٢) يستثنى بها مجرور (٣) بإضافتها إليه ، وتكون هي معربه بما يستحقّه الاسم الواقع بعد «إلّا» من وجوب النّصب ، أو رجحانه ، أو رجحان التّبعية ، فتقول : «قام القوم غير زيد» ، بوجوب النّصب ، لأنّك تقول : «قام القوم إلّا زيدا» ، و «ما فيها أحد غير فرس» برجحان النّصب ، و «ما قام أحد غير زيد» / برجحان التّبعية .

وأصل «غير» أن تكون صفة واجبه الإضافة لمخالف موصوفها ، وقد تقطع عن الإضافة لفظا ، لا معنى ، فتبنى على الضّم ، وتستعمل بمعنى «إلّا» ، كما ذكر في هذا الباب (٤) .

ص: ٣٩٨

١- في الأصل : زيد. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٤ .

٢- في الأصل : غير. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٨٤ .

٣- في الأصل : مجرورا. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٤ .

٤- وذهب البصريون إلى أن «غير» إذا أضيفت إلى اسم غير متمكن يجوز بناؤها على الفتح ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى اسم متمكن. وذهب الكوفيون إلى جواز بنائها على الفتح في كل موضع يحسن فيه «إلا» سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم «ما نفعنى غير قيام زيد ، وما نفعنى غير أن قام زيد». واختلف في ناصب غير : فذهب الناظم إلى أن ناصبها العامل الذى قبلها على الحال ، وفيها معنى الاستثناء ، وقال : «وهو الظاهر من قول سيويه». وإليه ذهب الفارسي فى التذكرة. وعند المغاربة انتصابها كانتصاب الاسم بعد «إلا» عندهم واختاره ابن عصفور. وعند جماعة على التشبيه بظرف المكان واختاره ابن الباذش. ونسب صاحب الارتشاف للسيرافى وابن الباذش القول بأنها منصوبه بالفعل السابق. والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد «إلا». انظر فى ذلك الإنصاف (مسألة : ٣٨) : ١ / ٢٨٧ ، شرح المرادى : ٢ / ١١٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧١٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦١ ، مغنى اللبيب : ٢١١ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٥٧ ، التسهيل : ١٠٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٥٩ ، الهمع : ٣ / ٢٧٨ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٠٩ .

وهذا هو أول القسم الثاني من أدوات الاستثناء ، وهو الاسم.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولسوى سوى سواء اجعلا

على الأصح ما لغير جعللا

ذكر أنّ في «سوى» ثلاث لغات : القصر مع كسر السين ، وضمّها ، والمدّ مع فتح السين (١) ، وأنها كلّها يستثنى بها (٢) ، كما يستثنى بـ «غير» ، وتعرب (٣) بما يعرب به «غير» ، إلّا أنّه يقدر في المقصوره (٤) الإعراب (٥).

وأشار بقوله : «على الأصح» إلى مخالفه سيوييه ، والخليل فيها ، فإنّها عندهما ظرف غير متصرّف ، ولا تخرج عن الظرفيه إلّا في الشعر (٦) ، كقول الأعشى :

١٠٦ - ...**وما قصدت من أهلها لسوائنا(٧)

ص: ٣٩٩

١- وحكى ابن الخباز ، وابن العليج ، وابن عطيه ، والفايسى فى شرح الشاطبيه : كسر السين والمد. انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ١ / ٥٩٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٦٠ ، شرح المرادى : ٢ / ١١٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦.

٢- وهو ظاهر كلام الأخفش ، ولم يمثل سيوييه إلّا بالمكسوره ، قال سيوييه : «أتانى القوم سواك». وقال ابن عصفور فى الشرح الصغير : ولم يشرب منها معنى الاستثناء إلّا سوى المكسوره السين ، فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها. انتهى. انظر شرح المرادى : ٢ / ١١٥ ، الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦.

٣- فى الأصل : ويعرب. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٤.

٤- فى الأصل : المصور. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٤.

٥- هذا مذهب ابن مالك والزجاجى ، ويؤيدهما حكاية الفراء : «أتانى سواك» ، وقوله : فسواك بائعها وأنت المشتري وما ذها إليه هو مذهب الكوفيين. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧١٦ - ٧١٧ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٥ ، جمل الزجاجى : ٢٣٢ ، شرح الرضى : ١ / ٢٤٨ ، مغنى اللبيب : ١٨٨ ، الإنصاف : ١ / ٢٩٤ - ٢٩٦ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٨٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦.

٦- وهو مذهب الفراء وجمهور البصريين. وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا-، وهو قول الرماني والعكبرى وابن عصفور فيما حكاها ابن الضائع. انظر الكتاب : ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣١٣ ، مغنى اللبيب : ١٨٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٤ - ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٢ ، الإنصاف : ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٨٤ ، شرح الرضى : ١ / ٢٤٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٥٩.

٧- من الطويل للأعشى فى ديوانه (٦٥) من قصيده له يمدح فيها هوذه بن على الحنفى ، وصدرة : تجانب عن أهل اليمامة ناقتى

ويروى: «تجانف» بدل «تجانب» من الجنف وهو الميل، ويروى: «عن جو» و «عن جل» بدل «عن أهل»، و «جو» اسم لليمامه في الجاهليه وفي هاتين الروايتين حذف مضاف، الأول: عن أهل جو اليمامه، والثاني: عن جل أهل اليمامه، أى: معظم أهلها. ويروى: «كما عمدت» بدل «وما قصدت». وروى فى جميع المصادر الآتية عدا المكودى «لسوائكا» بدل «لسوائنا» وهو الأولى بل الصواب لأن قافيه أبيات القصيده كلها كافيه، كما أن المعنى يؤيد ذلك، وهو أن الشاعر لم يقصد سوى هوذه من أهل اليمامه. تجانب: أصله «تتجانب» فحذفت إحدى التاءين تخفيفا، بمعنى: تتعد. والمعنى - كما فى حاشيه ابن حمدون على المكودى - أن ناقتى تتجانب عن كل أحد ولا تقصد من أهلها وموضعها: إلا لنا لا لغيرنا. والشاهد فيه على أن خروج «سواء» عن الظرفيه خاص بالشعر على مذهب الخليل وجمهور البصريين، خلافا لابن مالك والزجاجى والكوفيين. انظر المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٦٥، الكتاب: ١ / ١٣، ٢٠٣، المقتضب: ٤ / ٣٤٩، أمالى ابن الشجرى: ١ / ٢٣٥، ٢ / ٤٥، ١١٩، ١٢٤، شواهد الأعلام: ١ / ١٣، الإنصاف: ٢٩٥، شرح ابن يعيش: ٢ / ٤٤، ٨٤، الخزانة: ٣ / ٤٣٥، الهمع (رقم): ٧٨٥، الدرر اللوامع: ١ / ١٧١، شواهد ابن السيرافى: ١ / ١٣٧، تاج علوم الأدب: ٣ / ٧٦٠، اللسان (سوى، جنف)، التبصره والتذكرة: ٣١٣، الاستغناء: ١٠٤، ١١٦، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٣١٩، توجيه اللمع: ١٧١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واستثن ناصبا بليس وخلا

وبعدا ويكون بعد لا

واجرر بسابقي يكون إن ترد

وبعد ما انصب وانجرار قد يرد (١)

هذا شروع في القسم الثالث والرابع ، فذكر في البيت الأول من أدوات الاستثناء أربعة :

منها ما لا يستعمل إلّا فعلا ، وهو «ليس ولا يكون» ، والمستثنى بهما واجب التّصّب ، نحو «قام القوم ليس (زيدا ولا يكون عمرا)» ، و«ما قام أحد ليس زيدا ، ولا يكون عمرا ، وهو خبر لهما ، واسمهما ضمير مستتر» (٢) عائد على البعض المفهوم (٣) من الكلام (٤) ..

ص: ٤٠٠

١- في الأصل : تقديم وتأخير في البيتين ، وما أثبتته أولى ليوافق الشرح النظم ، وهو كما في الألفية : ٧٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٥.

٣- في الأصل : والمفهوم. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٥.

٤- والمعنى : ليس هو. أي : بعضهم زيدا ، هذا عند البصريين ، وقيل : ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق. وعند الكوفيين : ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، ولذلك كان مفردا ، والتقدير : ليس هو. أي : ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف. وردّ : بأنه لا يطرد. ونسب ابن هشام في الحواشي إلى سيبويه : أنه عائد. وفي الارتشاف : قال ابن مالك وصاحب البسيط : هو محذوف حذف الاسم لقوه دلالة الكلام عليه ، وهذا مخالف لما اتفق عليه البصريون والكوفيون من أن الفاعل مضمّر لا محذوف. وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية بأن اسمها مضمّر مستتر. انظر شرح المرادى : ٢ / ١٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٢١ ، الكتاب : ١ / ٣٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٥٨٧ - ٥٨٨.

ومنها / ما يستعمل فعلا فينصب ما بعده ، (وحرف جرّ فيجرّ ما بعده) (١) ، وهو «خلا ، وعدا» ، ولهما حالتان :

الأولى : تجرّدهما من «ما».

والثانية : اقترانهما (٢) بها.

فإذا كانا مجردين من «ما» جاز فيما بعدهما وجهان : النَّصْب والجرّ ، والأرجح النَّصْب.

وفهم ذلك من ذكره (٣) لهما مع «ليس ، ولا يكون» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

واجرر بسابقي يكون إن ترد

يعنى : أنّ سابقي «يكون» فى البيت الذى قبل هذا ، وهما «خلا ، وعدا» يجوز جرّ المستثنى بهما (٤) ، وفهم منه شرط التجرّد ، فإنّه أحال على لفظهما ، وهما خاليان من «ما».

وفهم من قوله : «إن ترد» أنّ الجرّ بهما مرجوح.

ص : ٤٠١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥.

٢- فى الأصل : اقترانهما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥.

٣- فى الأصل : ذكر. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥.

٤- وهو قليل ، ولقلته لم يحفظ عن سيبويه الجرّ ب- «عدا» ، وإنما حكاه الأخفش والفراء ، فمن الجرّ ب- «خلا» قوله : خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدّ عيالى شعبه من عيالكا ومن الجرّ ب- «عدا» قوله : أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشّمطاء والطفل الصّغير انظر الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٦٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١٢٣ ، الهمع : ٣ / ٢٨٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٣ ، مغنى اللبيب : ١٨٩ ، شرح الرضى : ١ / ٣٢٩ ، الجنى الدانى : ٤٦١.

ثمّ أشار إلى حاله الثانيه ، وهى اقترانهما (١) ب- «ما» بقوله : «وبعد ما انصب» ، أى : (إذا) (٢) اقترن «عدا ، وخلا» ب- «ما» - فالواجب نصب المستثنى بهما ، وإنّما انتصب ، لأنّ «ما» مصدرية ، فلا يليها حرف جرّ ، هذا مذهب الجمهور (٣).

وحكى بعضهم الجرّ بهما مقترنتين ب- «ما» (٤) ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وانجرار قد يرد».

وفهم من تنكير «انجرار» ، ومن قوله : «قد يرد» : أنّ الجرّ بهما (مع «ما») (٥) قليل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحيث جرّا فهما حرفان

كما هما إن نصبا فعلا

يعنى : أن «خلا ، وعدا» إذا جرّا ما بعدهما كانا حرفى جرّ ، وإذا نصبا كانا فعليّن ، والمستثنى حينئذ مفعول بهما.

وفهم / منه : أنّهما إذا جرّا كانا حرفين ، سواء اقترنا ب- «ما» ، أو تجرّدا منها (٦) ، وكذلك إن نصبا كانا فعليّن مطلقا.

وفهم منه : أنّ «ما» قبلهما إذا جرّا زائده ، لأنّ «ما» المصدرية لا يليها حرف الجرّ.

ص: ٤٠٢

١- فى الأصل : اقترانهما. انظر شرح المكودى : ١٦٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥.

٣- نحو قول لبيد : ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل أى : ذاهب انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٨ ، مغنى اللبيب : ١٧٩ - ١٨٠ شرح ابن عقيل : ١ / ٢١١ ، المطالع السعيدة : ٣٤٣ ، الهمع : ٣ / ٢٨٦ ، شرح الرضى : ١ / ٢٣٠ ، الجنى الدانى : ٤٣٦ ، ٤٦١.

٤- وذلك على تقدير «ما» زائده ، وبه قال الجرمى والرعى والكسائى والفارسى وابن جنى. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٨ ، مغنى اللبيب : ١٧٩ ، ١٨٩ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٥ ، الهمع : ٣ / ٢٨٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١١ ، المطالع السعيدة : ٣٤٤ ، شرح الرضى : ١ / ٢٣ ، الجنى الدانى : ٤٣٦.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٦.

٦- فى الأصل : منهما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٦.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكخلا حاشا ولا تصحب ما

وقيل حاش وحشا فاحفظهما

يعنى : أنّ «حاشا» مثل «خلا» فى أنّها يستثنى بها ، ويجوز فى المستثنى بها التّصّب والجرّ على الوجه الّذى جاز فى «خلا» (١) - وقد تقدّم -.

ولمّا كانت «حاشا» مخالفة لـ «خلا» فى أنّه لا يجوز اقترانها بـ «ما» ، تّبّه على ذلك بقوله : «ولا تصحب ما». يعنى : أنّ «حاشا» لا يدخل عليها «ما» بخلاف «خلا» (٢).

ولمّا كان فى «حاشا» ثلاث لغات ، تّبّه على (٣) ذلك بقوله :

وقيل حاش وحشا فاحفظهما

ونوزع فى ذلك (٤).

ص: ٤٠٣

١- فمذهب سيويه وأكثر البصريين أن «حاشا» حرف خافض دائما بمنزله «إلا» لكنها تجر المستثنى. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جاريا ، وقليلًا فعلا متعديا جامدا ، لتضمنه معنى «إلا». قال المرادى : وهو الصحيح ، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن «حاشا» فعل لا فاعل له ، وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدره. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها ، قال المرادى : والظاهر أن هذا مذهب الفراء. انظر فى ذلك الكتاب : ٢ / ٣٠٩ ، ٣٤٩ - ٣٥٠ ، الإنصاف (مسألة : ٣٧) : ١ / ٢٧٨ ، مغنى اللبيب : ١٦٥ ، الاستغناء : ١٠٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٦٥ ، شرح المرادى : ٢ / ١٢٧ ، شرح الرضى : ١ / ٢٤٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٨ - ٣١٩ ، الهمع : ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، المقتضب : ٤ / ٣٩١ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، ٨ / ٤٩ ، الجنى الدانى : ٥٦٣ - ٥٦٤ ، جواهر الأدب : ٥٢٤.

٢- وأجاز ذلك بعضهم على قله ، قال أبو حيان : وهو مسموع من كلامهم. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٩.

٣- فى الأصل : على. مكرر.

٤- أى : فى كون اللغتين الأخيرتين فيهما الاستثناء ، أما لغه «حشا» بحذف الألف الأولى فنازع فيها الصنفان ، وقال : إنها ليست للاستثناء ، وهو مردود بقوله : حشى رهط النبىّ فإنّ فيهم بحورا لا تكدرها الدلاد قال ابن حمدون : فالنزاع فيها مردود ، نعم النزاع مع الناظم صحيح فى «حاش» التى بحذف الألف الثانية ، وإنما هى بمعنى التنزيه نحو «حاش لله». انتهى. وكلام الناظم فى التسهيل ظاهر فى أن هذه اللغات فى «حاشا» التى للتنزيه وهى التى يليها المجرور باللام ، نحو «حاشا لله» ، قال فى التسهيل : «وإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها خلافا للمبرد ، بل اسميتها لجواز تنوينها ، وكثر فيها «حاش» ، وقل «حشا» ، و «حاش». انتهى.

وظاهر كلامه هنا وفي شرح الكافيه أنه «حاش» الاستثنائية. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٦٦ ، الجنى الدانى : ٥٦٨ ، شرح المرادى : ٢ / ١٢٩ ، التسهيل : ١٠٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٦٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٢٤ .

ثم قال رحمه الله تعالى : (١) الحال وصف فضله منتصب

مفهم في حال كفردا أذهب

يجوز في الحال التذكير والتأنيث ، وقد استعمل الناظم في الباب اللغتين - كما سترى - .

والمراد بالوصف : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعال التفضيل .

وخرج بقوله : «فضله» العمده ، كالخبر ، نحو «زيد فاضل» .

والمراد بالفضله : ما يصح الاستغناء / عنه ، وقد يعرض له ما يوجب ذكره ، كوقوعه ساداً مسدّ الخبر ، نحو «ضربى زيدا قائماً»

(٢) .

ص : ٤٠٤

١- الحال : ألفها منقلبه عن واو لقولهم في جمعها «أحوال» وفي تصغيرها حويله ، واشتقاقها من التحول ، وهو الانتقال . ويطلق الحال لغه على الوقت الذي أنت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر . وفي الاصطلاح - كما في التعريفات - ما يبين هيئته الفاعل أو المفعول به لفظاً ، نحو «ضربت زيدا قائماً» ، أو معنى نحو «زيد في المدار قائماً» . وفي الارتشاف : عبارته عن اسم منصوب تبين هيئته صاحبها صالحه لجواب «كيف» . وقال ابن عصفور : هو كل اسم منصوب على معنى «في» مفسر لما أبهم من الهيئات . انظر التعريفات : ٨١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٢٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧١٣ ، الهمع : ٤ / ٨ ، شرح الرضى : ١ / ١٩٨ ، حاشيه الصبان : ٢ / ١٦٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢١٢ ، معجم المصطلحات النحويه : ٦٨ ، معجم مصطلحات النحو : ١١٣ ، معجم النحو : ١٦٢ .

٢- أو لتوقف المعنى عليه ، كقوله : إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٣١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٦٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢١٢ .

وحمل المرادى (قوله) (١): «منتصب» على واجب النصب (٢)، فيخرج النعت، لأنه غير لازم النصب.

وخرج بقوله: «مفهم في حال التمييز في نحو «الله درّه فارسا» لأنه لا يفهم في حال، لكونه على تقدير «من» (٣).

ثم مثل ذلك بقوله: «كفردا أذهب»، وفي هذا المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها، وسيأتي.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وكونه منتقلا مشتقا

يغلب لكن ليس مستحقا

المراد بالمنتقل: غير اللازم لصاحب الحال، كالخلق والألوان.

والمراد بالمشتق: أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات، لأن هذه كلها مشتقة من المصادر.

فالغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا، نحو «جاء زيد راكبا»، ف- «راكب» منتقل، لأنه قد يكون غير راكب، وهو مشتق من «الركوب».

وفهم من قوله: «يغلب»: أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل، وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: «خلق الله الزرافه يديها أطول من رجلها» (٤)، ف- «الزرافه» مفعول ب- «خلق»، و «يديها» بدل بعض من كل، و «أطول» حال من .

ص: ٤٠٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- قال المرادى في شرحه (٢ / ١٣١): «وقوله»: منتصب «أخرج النعت، لأنه يعنى: لازم النصب، والنعت تابع المنعوت». انتهى. قال المكودى: وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمه له. وحمل ابن الناظم قوله: «منتصب» على جائز النصب. قال المرادى: وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت غير مسلم لخروجه بقيد لزوم النصب. انظر شرح المكودى: ١ / ١٦٧، شرح ابن الناظم: ٣١١، شرح المرادى: ٢ / ١٣١.

٣- قال المكودى (١ / ١٦٧): «وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب، وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته». وانظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٦٧.

٤- الزرافه بفتح الزاى أفصح من ضمها: حيوان معروف وكنيتها أم عيسى، سمي به لطول عنقه زياده على المعتاد من زرف في الكلام زاده، وقيل: لأنها في صورته جماعه من الحيوانات، فرأسها كالأبل، وجلدها كالنمر، وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقرة، وذنبها كالظبي، والجماعه من الناس تسمى زرافه بالفتح والضم. و «يديها» بدل بعض منها، و «أطول» حال من الزرافه كما في شرح الشذور، وفي التصريح: من «يديها» قال أبو البقاء: وبعضهم يقول «يداها أطول» مبتدأ وخبر، والجمله حال من الزرافه أو صفه لها، لكون «أل» فيها جنسيه. انظر في ذلك شرح الكافيه لابن مالك: ٢ / ٧٢٨، الخضرى مع ابن عقيل: ١ / ٢١٣، شرح

المكودي : ١ / ١٦٧ ، شرح الشذور : ٢٤٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٨ ، الكتاب : ١ / ٧٧ ، الأشموني مع الصبان : ٢ / ١٧٠ ، شرح دحلان : ٨٩ ، الهمع : ٤ / ٨ ، البهجة المرضيه : ٨٩ ، اللسان : ٣ / ١٨٢٧ (زرف) ، المصباح المنير : ١ / ٢٥٢ (زرف) ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٣٧ ، حياه الحيوان الكبرى للدميري : ١ / ٥٣٤.

«يديها» ، وهي لازمه ، لأنّ كون يديها أطول من رجليها لازم لها ، ومثال / غير المشتقّ : (وَتَنْحُتُونَ مِنَ الْجِبَالِ يَبُوتًا) [الشعراء : ١٤٩] ، ف- «بيوتا» غير مشتقّ.

وقوله : «لكن ليس مستحقًا» تميم للبيت للاستغناء عنه ب- «يغلب».

ثمّ قال رحمه الله (١) تعالى :

ويكثر الجمود في سعر وفي

مبدي تأوّل بلا تكلف

كبعه مدّا بكذا يدا بيد

وكزّ زيد أسدا أي كأسد

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْحَالَ قَدْ يَأْتِي غَيْرَ مُشْتَقِّ نَبْهٍ عَلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا جُمُودُ الْحَالِ ، فَقَالَ : «ويكثر الجمود في سعر» يعني : أنّ جمود الحال يكثر إذا دلّ على سعر ، كقولك : «بعث البرّ مدّا بدرهم» ، ف- «مدّا» منصوب على الحال ، وهو جامد ، إلّا أنّه مؤوّل بالمشتقّ ، لأنّه في معنى : مسعرا ، ويجوز أن تقدّر «مسعرا» اسم فاعل ، فيكون حالا- من «التّياء» في «بعث» ، وأن يكون «مسعرا» - بفتح العين - اسم مفعول ، ويكون حالا من «البرّ» ، ويكثر إذا ظهر مؤوّلًا (٢) بالمشتقّ من غير تكلف.

وظاهر لفظه أنّ الدالّ على السعر ليس داخلا في المبدى التّأوّل ، وليس كذلك ، بل هو منه ، والعذر له : أنّ هذا من باب عطف العامّ على الخاصّ.

ثمّ ذكر مثلا من المبدى التّأوّل دون تكلف فقال :

كبعه مدّا بكذا يدا بيد

وكزّ زيد أسدا ...

فذكر ثلاثه أنواع :

الأوّل : / أن يدلّ على السعر ، وهو قوله : «كبعه مدّا بكذا» ، وكأنّ هذا مثال (٣) لقوله : «يكثر الجمود في سعر».

ص: ٤٠٦

١- في الأصل : لفظ «الله» مكرر.

٢- في الأصل : مؤوّل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٨.

٣- فى الأصل : مثالا. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٨.

الثاني : أن يدلّ على مفاعله ، وهو قوله : «يدا بيد» ، أى : مناجزا (١).

الثالث : أن يدلّ على التشبيه ، وهو قوله : «وكرّ زيد أسدا» ، وفسر ذلك بقوله : «أى : كأسد».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والحال إن عزّف لفظا فاعتقد

تنكيره معنى كوحدهك اجتهد

حقّ الحال أن يكون نكرة ، لأنّ المقصود به بيان الهيئه ، وذلك حاصل بلفظ التنكير ، فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة ، والخروج عن الأصل لغير غرض ، وقد يجىء بصوره المعرّف بالألف واللام ، فيحكم بزيادتها ، نحو «ادخلوا الأوّل فالأوّل» (٢) ، وبصوره المضاف إلى المعرفه فيحكم بتأويله بالنكرة ، نحو «اجتهد وحدهك» أى : منفردا.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومصدر منكرّ حالا يقع

بكثره كبغته زيد طلع

حقّ الحال أن يكون وصفا - كما تقدّم - ، لأنّه صفة لصاحبه فى المعنى ، وخبر عنه أيضا.

وقد يقع المصدر موضع الحال ، كما يقع صفة وخبرا ، وكلّ ذلك على خلاف الأصل.

ولا- خلاف فى ورود المصدر حالا ، كقوله عزوجل : (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ) (٣) خَوْفًا وَطَمَعًا [السجده : ١٦] ، ومنه قوله : «كزيد طلع بغته» ، و «بغته» : «فعله» من «البغت» ، وهو / أن يفجأك الشىء (٤).

ص : ٤٠٧

١- انظر إعراب الألفيه : ٥٩ ، شرح المكودى : ١ / ١٦٨.

٢- ف- «الأوّل» المبتدأ به حال من الواو فى «ادخلوا» و «الأوّل» الثانى معطوف بالفاء ، وهما بلفظ المعرف ب- «أل» فيؤولان بنكره ، أى : مرتبين واحدا فواحدا. وذهب المبرد والسيرافى إلى أن «أل» فى قوله «الأوّل فالأوّل» معرفه لا زائده وجوز يونس والبغداديون تعريف الحال قياسا على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك. وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالا بل انتصب على أنه مشبه بالمفعول ، والتشبيه يكون فى الفعل ، كما يكون فى الصفات. وقال الكوفيون : إذا كان فى الحال معنى الشرط جاز أن يأتى على صورته المعرفه ، وهى مع ذلك نكرة ، فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتى معرفه فى اللفظ. انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٣ ، شرح اللّمحه لابن

- هشام : ١٧٨ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٣١٥ ، شرح المرادى : ١٣٥ / ٢ ، الهمع : ١٩ / ٤ ، شرح الرضى : ٢٠٣ / ١ .
- ٣- فى الأصل : (ادعوا ربكم).
- ٤- انظر شرح المكودى : ١٦٩ / ١ ، اللسان : ٣١٧ / ١ (بغت).

وهو كثير ، ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور (١) ، وأجاز المبرّد القياس عليه (٢) ، وليس في قول الناظم : «بكثره» إشعار بالقياس (٣).

وفهم منه أنّ وقوع المصدر المعرّف حالا قليل ، لتخصيصه الكثرة بالمنكر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن

لم يتأخّر أو يخصّص أو بين

ص: ٤٠٨

١- من البصريين والكوفيين ، سواء كان نوعا من العامل أم لا- انظر الكتاب : ١ / ١٨٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١٣٨ ، الهمع : ٢ / ١٥ .

٢- انظر المقتضب : ٣ / ٢٣٤ ، ٢٤٦ ، وكلام المبرّد فيه صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا إذا كان نوعا من فعله. ونقل قوم عنه أنه أجاز ذلك مطلقا. انظر في ذلك الهمع : ٤ / ١٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٣٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٣٨ ، شرح المكودي : ١ / ١٦٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٤ .

٣- واستثنى في التسهيل ثلاثه أنواع لا يقتصر فيها على السماع : الأول : ما وقع بعد خبر قرن ب- «أل» الداله على الكمال نحو قولهم : «أنت الرجل علما» ، فيجوز أن تقول : «أنت الرجل أدبا ونبلا» ، والتقدير : أنت الكامل في حال علم أو أدب أو نبل. وقال أبو حيان : ويحتمل عندي أن يكون تمييزا. الثاني : ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو «هو زهير شعرا» ، فيجوز أن تقول : «زيد حاتم جودا والأخنف حلما» ، والتقدير : هو زهير في حال شعر ، أو جود ، أو حلم. قال أبو حيان : والأظهر أن يكون تمييزا. الثالث : ما وقع بعد «أما» نحو «وأما علما فعالم» ، تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره ، منكره عليه وصفه بغير العلم. والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء ، وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهي على هذا مؤكده ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم. فلو كان المصدر التالي «أما» معرفا ب- «أل» فهو عند سيبويه مفعول له. وذهب الأَخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد «أما» مفعول مطلق. وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكر علما فالذي وصف عالم. قال ابن مالك في شرح التسهيل : وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب. انظر التسهيل : ١٠٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٤ - ١٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، الكتاب : ١ / ١٩٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١٣٨ - ١٣٩ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٣ - ١٧٤ ، الهمع : ٤ / ١٥ - ٦ .

من بعد نفي أو مضاهيه كلا

يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا

حقّ صاحب الحال أن يكون معرفه لأنّه مخبر عنه ، فالحال كالخبر في المعنى ، وقد يجيء نكره ، ولذلك مسوّغات ، كما أنّ للابتداء بالنكره مسوّغات - وقد تقدّمت في باب المبتدأ (١) - ، ومن مسوّغات تنكير صاحب الحال :

أن يتأخّر عن الحال ، وهو المتبّه عليه بقوله : «إن لم يتأخّر» ، ومثاله : «في الدار قائما رجل».

ومنها : أن يكون مخصّصا ، وهو المتبّه عليه بقوله : «أو يخصّص» (٢) ، وشمل صورتين :

(الأولى) (٣) : أن يخصّص بالوصف ، كقوله عزوجل : «فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا» (٤) [الدخان : ٤ ، ٥].

والثانية : أن يخصّص بالإضافه إلى نكره ، كقوله تعالى : «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً» [فصلت : ١٠].

ص : ٤٠٩

١- انظر : ص ١٨٩ من هذا الكتاب.

٢- في الأصل : ويخصّص. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٩ ، الألفيه : ٧٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٦٩.

٤- تبع ابن طولون في التمثيل بهذه الآيه الناظم في شرح التسهيل ، وابنه في شرح الألفيه ، والمكودي والمرادى ، فجعلوا «أمرًا» المنسوب حالا- من «أمر» المجرور بالإضافه ، لكونه مختصا بالوصف ب- «حكيم» ، مع أن من شرط صحه إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملا في الحال ، أو بعض المضاف إليه أو كبعضه ، وذلك مفقود هنا. وقد خالف الناظم في ذلك في شرح الكافيه ، فجعله من التخصيص بالإضافه. قال الأزهرى : وفي نصب «أمرًا» أوجه : أحدها : أنه على الاختصاص. الثاني : على المفعول له. الثالث : على المصدر من معنى «يفرق». الرابع : على الحال من «كل» أو من ضمير الفاعل في «أنزلنا» أى : أمرين ، أو من ضمير المفعول ، وهو الهاء في «أنزلناه» ، أو من الضمير المستتر في «حكيم». الخامس : أنه مفعول «منذرين». انتهى. وقد مثل ابن مالك في شرح الكافيه لذلك بقراءه بعضهم : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ، بنصب «مصدقا» ، وهى قراءه ابن مسعود. انظر شرح ابن الناظم : ٣١٩ ، شرح المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٦٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٤٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٣٧ ، القراءات الشاذه : ٨.

ومنها: أن يكون بعد نفي ، وهو المتبّه عليه بقوله : «أو بين من بعد نفي» ، أى : يظهر بعد نفي ، ومثاله قوله تعالى / : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنِهِ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) [الحجر : ٤].

ومنها : أن يكون بعد مشابه النفي ، وهو المتبّه عليه بقوله : أو مضاهيه» (١) أى : مشابهه ، وشمل صورتين .

الأولى : الاستفام ، ومثاله : «هل جاء أحد ضاحكا».

الثانية : النهى ، ومثاله : «لا يقيم أحد ضاحكا».

فهذه ستّة مسوغات ، وقد مثل الناظم الصّوره الأخيره بقوله :

... كلا

يبغ امرء على امرىء مستسهلا

ف «مستسهلا» حال من «امرئ» الأول ، وسوّغ ذلك تقدّم النهى .

وفهم من قوله : «غالبا» أنّ صاحب الحال يكون نكره محضه من غير مسوّغ فى الغالب . حكى سيبويه من كلام العرب : «مرت بماء قعده رجل» ، و «عليه مائه بيضا» (٢) ، وفى الحديث : «فصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا ، وصلّى (وراءه) (٣) رجال قياما» (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى : «.

ص : ٤١٠

١- فى الأصل : ومضاهيه . انظر شرح المكودى : ١ / ١٦٩ ، الألفيه : ٧٧ .

٢- انظر الكتاب : ١ / ٢٧٢ ، شرح المكودى : ١ / ١٧٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٨ ، شرح ابن الناظم : ٣٢١ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٠ .

٤- روى البخارى فى صحيحه (١ / ١٧٧) عن عائشه رضى الله عنها قالت : «صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته وهو شاك ، فصلّى جالسا وصلّى وراءه قوم قياما» . وفى سنن ابن داود حديث رقم : (٦٠٥) قالت : «صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته وهو جالس فصلّى وراءه قوم قياما» . وفى صحيح مسلم حديث رقم (٤١٢) قالت : «اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه فصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا فصلّوا بصلاته قياما» . وانظر الحديث بروايه المؤلف فى شرح المكودى : ١ / ١٧٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ١٧٦ ، شرح ابن الناظم : ٣٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٨ ، شرح دحلان : ٩٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١٦ ، الدرر المضية للأبناسى (رساله ماجستير) : ١٢٩ . وروى فى البهجه المرضيه (٩٠) : «صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلّى وراءه قوم قياما» .

وسبق حال ما بحرف جرّ قد

أبوا ولا أمنعه فقد ورد

يعنى : أنّ صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف الجرّ - لا يجوز عند أكثر النحويين تقدّم الحال عليه ، نحو «مررت بهند قائمه» ، فلا يجوز عندهم «مررت قائمه بهند» ، وهذا الذى منعه لا أمنعه أنا لوروده فى كلام العرب (١) ، وقد استدللّ الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله :

١٠٧ - تسلّيت طرّا عنكم بعد / بعد كم ***بذكراكم حتّى كأنكم عندى (٢)

ف «طرّا» حال من الكاف فى «عنكم» ، وهو مجرور ب- «عن».

فإن قلت : قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف - أنّ ما عدا المجرور بالحرف - وهو المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور بالإضافة - لا يمتنع أن يسبقه الحال.

أمّا المرفوع والمنصوب : فلا إشكال فى جواز تقديم الحال عليهما ، نحو «جاء ضاحكا زيد» ، و «ضربت منطلقه هنداً».

ص: ٤١١

١- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ٧٤٤) : «وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة ، فيلحقه به فى امتناع تقدم حاله عليه ، فلا- يجيز فى نحو «مررت بهند جالس» : مررت جالس بهند ، وأجاز ذلك أبو على فى كلامه فى المبسوط ، وبقوله فى ذلك أقول وآخذ ، لأن المجرور بحرف مفعول به فى المعنى ، فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به ، وقد جاء ذلك مسموعا فى أشعار العرب الموثوق بعريتهم ، فمن ذلك ما أنشده يعقوب : فإن تك أزواد أصبن ونسوه فلن تذهبوا فرغا بقتل حبال أراد : فلن تذهبوا بقتل حبال فرغا ، أى : هدرنا ، وحبال اسم رجل ، ومن ذلك قول الآخر : لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلى حبيبا إنّها لحبيب انتهى. وانظر شرح المكودى : ١ / ١٧٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٤٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١٦.

٢- من الطويل ، ولم أعثر على قائله. ويروى : «بينكم» بدل «بعدكم» ، والتسلى : التصبر ، وقوله : «طرا» بمعنى جميعا. والشاهد فى قوله : «طرا» حيث أتى حالا- من الكاف والميم ، وقد تقدم على صاحبه المجرور ب- «عن» ، وقال ابن هشام فى التوضيح : «والحق أن البيت ضروره». انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ١٦٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٧٠ ، أوضح المسالك : ١٢٠ ، شرح ابن الناظم : ٣٢٤.

وأما المجرور بالإضافة ، فقد حكى الإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه (١).

فالجواب عنه : أنّ هذا المفهوم معطل (٢) ، كما قاله المكودي (٣). وإتّما خصّ المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرّض التحوّيون لذكرها في كتبهم ، والخلاف فيها مشهور.

وممّن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسيّ ، وابن كيسان ، وابن برهان (٤)(٥).

ولا يقتضى قوله : «ولا أمنعه» انفراده بالجواز ، بل هو غير مانع له تابعا لغيره.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولا تجز حالا من المضاف له

إلّا إذا اقتضى المضاف عمله

ص: ٤١٢

١- وذلك كقولك : «عرفت قيام هند مسرعه» فلا يقدم «مسرعه» على «هند» لثلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٤٣ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٧ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٢٦ ، شرح المكودي : ١ / ١٧٠ ، الهمع : ٤ / ٢٥.

٢- أى : غير معتبر. انظر حاشيه ابن حمدون : ١ / ١٧٠.

٣- انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٠.

٤- وابن جنى وابن ملكون وبعض الكوفيين كذلك ، وذلك لقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ). ومنع سيبويه وأكثر البصريين التقديم ، وجوز الكوفيون التقديم إن كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل «نحو مررت تضحك بهند» ، ومنعوه إذا كان ظاهرا وهى اسم ، نحو «مررت ضاحكه بهند». وحكى ابن الأنبارى أن الاتفاق على منع ذلك وأن التقديم خطأ. انظر الكتاب : ١ / ٢٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٨ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ١٣٧ - ١٣٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، الهمع : ٤ / ٢٦ ، شرح المرادى : ٢ / ١٤٨ - ١٤٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٢٦ ، المقتضب : ٤ / ١٧١ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٤٤.

٥- ابن برهان هو عبد الواحد بن على بن برهان الأسدى العكبرى ، أبو القاسم عالم بالنحو واللغة نسابه أخبارى ، من أهل بغداد ، عاش نيفا وثمانين سنة وتوفى ببغداد سنة ٤٥٦ هـ ، من آثاره : شرح اللمع لابن جنى ، أصول اللغة ، الاختيار ، وغيرها. انظر ترجمته فى بغية الوعاء : ٣١٧ ، نزهة الألباء : ٤٢٨ ، هديه العارفين : ١ / ٦٣٤ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٢١٠ ، الأعلام : ٤ / ١٧٦ ، تاريخ بغداد : ١١ / ١٧ ، إنباه الرواه : ٢ / ٢١٣.

أو كان جزء ماله أضيفا

أو مثل جزئه فلا تحيفا

يعنى : أن صاحب الحال لا يكون مضافا إليه إلا في ثلاثه مواضع :

الأول : أن يقتضى المضاف العمل فى الحال (١) ، ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل فى كونه مصدرا ، أو اسم فاعل ، كقوله عزوجل : (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا) [المائدة : ٤٨] ، ومثله قولك : «أعجبنى ضرب هند قائمه» ، و «أنا ضارب هند قاعده» ، ف- «ضرب» و «ضارب» يقتضيان العمل فى الحال ، لأنّ الحال لا يعمل فيها إلا فعل ، أو ما فى معناه.

الثانى : أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه كقوله عزوجل : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا) [الحجر : ٤٧] ، فالصدور بعض ما أضيف إليه.

الثالث : أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه فى صحه الاستغناء به عن الأول ، كقوله عزوجل : (فَاتَّبِعُوا) (٢) مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا [آل عمران : ٩٥] ، لصحه : فاتبعوا إبراهيم.

فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال منه ، نحو «جاء غلام هند قائمه» (٣) ، وإتما جاز ذلك فى المواضع المذكوره دون غيرها ، بناء على أنّ الحال لا يعمل فيها إلا الفعل ، أو ما فى معناه ، (وأنّ العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها. فإذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل - فلا إشكال فى أنّه هو العامل فى صاحب الحال وفى الحال معا) (٤).

وإذا كان المضاف بعض ما أضيف إليه ، أو مثل بعضه - صار الأول ملغى ، للاستغناء عنه ، وصار العامل فيه فى التقدير عاملا فى المضاف إليه.

ص: ٤١٣

١- ذكر ابن مالك فى شرحى التسهيل والكافيه : أن ذلك جائز بلا خلاف. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٥٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٧٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٥١.

٢- فى الأصل : اتبعوا. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٣- ادعى ابن مالك فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناه ، وتابعه على ذلك ولده فى شرحه. قال الأشموني : «وفى ما ادعيه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه». انتهى. وقال السيوطى : «وجوز بعض البصريين ، وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا». انتهى. وقال صاحب البديع : إنه قليل. انظر شرح الأشموني : ٢ / ١٧٩ ، الهمع : ٤ / ٢٣ ، شرح ابن الناظم : ٣٢٧ ، شرح المرادى : ٢ / ١٥١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

ف- «الهاء» فى «صدورهم» معموله للاستقرار ، و «إبراهيم» / معمول ل- «أتبعوا» (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحال إن ينصب بفعل صرفا

أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرعا

ذا راحل ومخلصا زيد دعا

العامل فى الحال إما فعل ، أو شبهه ، أو ما تضمن معناه دون لفظه (٢).

وقد أشار إلى الأول والثانى هنا (٣) ، فذكر أن العامل فى الحال إن كان فعلا متصرفا ، أو صفة شبهه به - جاز تقديمه على عامله (٤).

والمراد بالمتصرف : ما استعمل منه الماضى والمضارع والأمر ، والمراد بغير المتصرف : ما لزم لفظ الماضى.

والمراد بالشبيه (بالمتصرف) (٥) : أن يكون وصفا قابلا لعلامه الفرعيه - وهى التثنيه الجمع ، والتذكير والتأنيث - وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهه ، وغير الشبيهه (٦) به : أفعال التفضيل ، فإنه لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث.

ثم أتى بمثالين :

ص: ٤١٤

١- فى الأصل : ل- «اتبع». انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.

٢- فى الأصل : خطه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.

٣- فى الأصل : فى هنا.

٤- خلافا للجرمى فى منع تقديمها عليه ، وللأخفش فى نحو «راكبا زيد جاء» لبعدها عن العامل ، ولبعضهم فى منع تقديم المؤكده. وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان صاحب الحال اسما ظاهرا ، ويجوز مع المضممر ، نحو «راكبا جئت». ونقل عن الكسائى والفراء المنع مطلقا سواء أكان صاحب الحال ظاهرا أم مضمرا. ومنع المغاربه تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو «والشمس طالعه جاء زيد». وأجاز الكسائى والفراء وهشام : «وأنت راكب تحسن» ، ونص ابن إصبع على أنه لا يمتنع عند الجمهور. انظر الإنصاف (مسألة : ٣١) : ١ / ٢٥٠ ، شرح المرادى : ٢ / ١٥٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ١٨٠ ، الهمع : ٤ / ٢٧ - ٢٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٤٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٦- فى الأصل : المشبه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

الأول : من الصّفة الشّبيهه (١) بالمتصرّف ، وهو قوله : «مسرعا ذا راحل» ، ف- «ذا» مبتدأ ، و «راحل» خبره ، و «مسرعا» حال من الضّمير المستتر في «راحل» ، وهو العائد على المبتدأ ، والعامل (٢) في الحال «راحل» ، وهو صفة أشبهت المتصرّف / لأنّه اسم فاعل.

والآخر : من الفعل ، وهو قوله : «مخلصا زيد دعا» ، ف- «زيد» مبتدأ ، و «دعا» فعل ماض متصرّف ، وفيه ضمير يعود على «زيد» ، و «مخلصا» حال من ذلك الضّمير ، والعامل في الحال «دعا» ، وهو فعل متصرّف.

وفهم منه : أنّه إذا كان العامل فعلا غير متصرّف أو صفة غير شبيهه (٣) بالمتصرّف - لم يجزّ التقديم ، فلا- يجوز في نحو «ما أحسن هنداً (٤) متجرّده» أن تقول : «متجرّده ما أحسن هنداً» ، ولا «ما متجرّده أحسن هنداً» (٥) ، وكذلك لا يجوز في نحو «هند أجمل من زيد متجرّده» : «هند متجرّده أجمل من زيد».

وفهم من المثالين أنّ لكلّ واحد منهما صورتين :

إحدهما : ما ذكر ، وهو أن يكون الحال متقدّما على ما أسند إليه العامل.

والأخرى : أن يكون الحال متقدّما على العامل فقط.

فمثالهما في المثال (٤) الأول : «ذا مسرعا راحل» ، وفي المثال الثّاني : «زيد مخلصا دعا».

وإنّما قصد الصّورتين الأولىين (٧) للتّنبية على جواز تقديمه على (ما) (٨) أسند إليه العامل ، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وعامل ضمّن معنى الفعل لا

حروفه مؤخرا لن يعمل

هذا هو القسم الثّالث من العامل ، وهو ما إذا ضمّن معنى الفعل لا حروفه لا يتقدّم عليه الحال لضعفه ، ثمّ مثل ذلك بثلاث كلمات.

ص: ٤١٥

١- في الأصل : المشبهه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٢- في الأصل : الواو ساقط. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٣- في الأصل : مشبهه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

- ٤- فى الأصل : هند. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.
- ٥- فى الأصل : هند. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.
- ٦- فى الأصل : المثالين. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.
- ٧- فى الأصل : الأولتين. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧١.

فقال رحمه الله تعالى :

كنتلك ليت وكأَنَّ وندر

نحو سعيد مستقرا في هجر

ف «تلك» اسم إشارة ، وفيها معنى الفعل ، وهو «أشير» ، وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه .

و «ليت» حرف تمنّ ، وفيها معنى الفعل ، وهو «أتمنى» .

و «كأَنَّ» حرف تشبيه ، وفيها معنى الفعل ، وهو «أشبه» .

وفهم من دخول الكاف على «تلك» أنّ ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها .

فمثال اسم الإشارة : «تلك هند منطلقه ، وذلك عمرو ضاحكا» ، ومثال التمنيّ : «ليت عمرا مقيما عندنا» ، ومثال التشبيه : «كأنك البدر طالعا» .

فالعامل في الأوّل : «تلك» لتضمّنها معنى «أشير» ، وفي الثّاني : «ليت» لتضمّنها معنى «أتمنى» ، وفي الثّالث : «كأنّ» لتضمّنها معنى «أشبه» .

وفهم أيضا من «الكاف» أنّ ذلك غير محصور فيما ذكر .

ومما ضمّن معنى الفعل دون حروفه : التّرجي ، وحرف / التّنبيه ، و «أما» (١) في الشّروط ، والاستفهام المقصود به التّعظيم (٢) .

وقوله :

... وندر

نحو سعيد مستقرا في هجر

هذا أيضا من العوامل التي تضمّنت معنى الفعل دون حروفه ، وهو الظّرف وحرف الجرّ مسبقين باسم ما الحال له ، كما في نحو «زيد عندك قاعدا» و «سعيد في هجر مستقرّا» .

ص : ٤١٦

١- في الأصل : ما . انظر شرح المكدوى : ١ / ١٧١ .

٢- نحو : يا جارتا ما أنت جاره وأجاز الفارسي فيه الحال والتمييز . قال المرادى : «ونص المصنف على أن جميع هذه تعمل في الحال خلافا للسهيلى في اسم الإشارة ، وله ولاين أبى العافيه في حرف التنبيه ، ولبعضهم في «كان» ، ووفقا للزمخشري وابن

عصفور في «ليت ، ولعل». وصحح بعضهم أن «ليت» و «لعل» وباقي الحروف لا تعمل إلا «كان» وكاف التشبيه». انتهى. انظر شرح المرادى : ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، الهمع : ٤ / ٣٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٥٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨٢.

فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما - الظرف والمجرور ، لنيابتهما مناب «استقرّ ، أو مستقرّ» ، والحال في هذا المثال الذي ذكره مؤكّده ، لأنّ التقدير : سعيد استقرّ في هجر مستقرا.

وإنّما فصل هذه المسألة من تلك ، وما ذكر بعدها (١) - وإن كانت مثلها في تضمّن معنى الفعل دون حروفه - لأنّه قد سمع فيها (٢) تقديم الحال على عاملها ، ولذلك أتى بالحال في المثال العذى ذكره ، وهو «مستقرا» مقدّما على عامله ، وهو «في هجر» ، ومثله قوله عزوجل في قراءه من قرأ : (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) [الزمر : ٦٧] بنصب «مطويات» (٣).

وممّن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخص (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

ونحو زيد مفردا أنفع من

عمرو معانا مستجاز لن يهن

قد تقدّم أنّ أفعال التفضيل غير شبيهة بالفعل ، لكونه غير قابل للفرعيّة (٥) ، فاستحقّ بذلك أن لا يتقدّم عليه الحال ، لكن له مزيّة على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه ، فاستقرّ توسطه بين حالين ، كالمثال المذكور.

ص: ٤١٧

١- في الأصل : بعده. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٢- في الأصل : فيه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧١.

٣- وهى قراءه عيسى بن عمر والحسن البصرى على الحال أو على القطع ، وقال الفراء : والحال أجود ، ويكون قوله «بيمينه» خبر «السموات». وقيل : الخبر محذوف ، أى : والسموات قبضته. وقرأ الباقون بالرفع ، وعليه تكون «مطويات» هى الخبر. انظر القراءات الشاذة : ١٣١ ، إعراب النحاس : ٤ / ٢٢ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢١٦ ، معانى الفراء : ٢ / ٤٢٥ ، شرح المكودي : ٢ / ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٥٣ ، الهمع : ٤ / ٣٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٣٥.

٤- فى أحد قوليه ، والفراء أيضا ، وذلك بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو «زيد قائما فى الدار» ، فإن تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف ، نحو «فى الدار عندك زيد» ، و «فى الدار قائما زيد». وقيل بالجواز بقوه إن كانت الحال ظرفا أو حرف جر ، ويضعف إن كانت غيرهما ، وعليه ابن مالك فى التسهيل. وقيل : بالجواز إن كانت من مضمّر ، نحو «أنت قائما فى الدار» وعليه الكوفيون. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٤ ، الهمع : ٤ / ٣٣ ، شرح المرادى : ٢ / ١٥٧ ، التسهيل : ١١١ ، شرح الهوارى (١٠٠ / ب) ، شرح الأشموني : ٢ / ١٨١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٥٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٣٣٥ ، معانى الفراء : ٢ / ٤٢٥.

٥- أى : للعلامه الفرعيه. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٣.

ف- «نحو» مبتدأ ، وخبره «مستجاز» ، و «زيد» مبتدأ ، وخبره «أنفع» وفي «أنفع» ضمير مستتر عائد على «زيد» ، و «مفردا» حال منه (١) ، و «معانا» حال من «عمرو» ، والعامل فيهما «أنفع» (٢) ، وأصله : زيد أنفع في حال كونه مفردا من عمرو في حال كونه معانا ، وإنما كان «أنفع» عاملا في الحالين ، لأنَّ صاحب الحال - وهو الضمير المستتر - ، والمجرور ب- «من» ، معمولان له ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها (٣).

وقوله : «لن يهن» أي : لن يضعف (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحال قد يجيء ذا تعدد

لمفرد فاعلم وغير مفرد

يعنى : أن الحال قد يجيء متعددا ، أي : متكررا ، والمراد بالمفرد : غير المتكرر.

فمثال : المفرد : («جاء زيد راكبا» ومثال غير المفرد) (٥) : «جاء زيد راكبا ضاحكا» (٦) / فالحال قد تعددت مع انفراد صاحبها

(٧)

ص : ٤١٨

١- في الأصل : عنه. راجع شرح المكودي : ١ / ١٧٣.

٢- وذلك على المختار ، وهو مذهب سيويه والمازني في أظهر قولييه ، والفارسي في تذكرته ، وابن كيسان وابن جني ، وابن خروف. وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حليباته : إلى أنهما منصوبان على إضمار «كان» التامه ، صله ل- «إذ» في الماضي ، و «إذا» في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما. وجوز بعض المغاربة كون المضمير «كان» الناقصه ، والمنصوبان خبران لا- حالان. انظر الكتاب : ١ / ١٩٩ ، المقتضب : ٣ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ، الأصول : ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، المسائل الحليبات : ١٧٧ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٨٣ ، شرح المرادي : ٢ / ١٥٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٣ ، الهمع : ٤ / ٣١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٠.

٣- انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٣ ، إعراب الألفيه : ٦١.

٤- وهو فعل مضارع من وهن يهن ، وهو خبر «بعد». انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٣ ، إعراب الألفيه : ٦١ ، شرح الهواري : (١٠١ / أ) ، اللسان : ٦ / ٤٧٢٤ (هون).

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٩٠.

٦- هذا مذهب أبي الفتح وجماعه. ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه : أفعال التفضيل - كما تقدم - ، ونقل المنع أيضا عن الفارسي وجماعه ، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير فيه. انظر شرح الأشموني : ٢ / ١٨٤ ، شرح المرادي : ٢ / ١٦٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٨ ، الهمع : ٤ / ٣٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٥.

٧- هذا مذهب أبي الفتح وجماعه. ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه : أفعال التفضيل - كما تقدم - ، ونقل المنع أيضا عن الفارسي وجماعه ، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير فيه. انظر شرح الأشموني : ١٨٤ / ٢ ، شرح المرادى : ١٦٠ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٥٨ / ٢ ، الهمع : ٣٧ / ٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٥ / ٢.

وشمل قوله : «وغير مفرد» ثلاث صور :

الأولى : أن يكون صاحب الحال متعدداً ، والحال مجتمعه ، نحو (وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ) [إبراهيم : ٣٣].

الثانية : أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منهما صاحبه ، نحو «لقيت مصعدا زيدا (١) منحدرًا.

الثالثة : أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه ، نحو «لقيت زيدا مصعدا منحدرًا» ، والاختيار في مثل هذا مع عدم القرينه جعل الأول للثاني ، والثاني (٢) للأول ، ف- «مصعدا» حال من «زيد» ، و «منحدرًا» حال من «التاء» في «لقيت».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعامل الحال بها قد أكدا

في نحو لا تعث في الأرض مفسدا

يعنى : أن العامل في الحال قد يؤكّد بها ، فتكون الحال على هذا مؤكّده لعاملها ، وذلك على قسمين :

الأول : أن تكون (٣) من لفظ عاملها كقوله عزوجل : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) (٤) [النساء : ٧٩].

الثاني (٥) : أن تكون موافقه لعاملها معنى لا لفظا ، كقوله عزوجل : (وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) [البقره : ٦٠] ، لأن «العتو» هو الفساد ، ولهذا المثال أشار بقوله :

في نحو لا تعث في الأرض مفسدا

ف- «مفسدا» حال من الفاعل في «تعث» المستتر فيه ، والعامل فيه «تعث» ، وهو موافق له في معناه دون لفظه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تؤكّد جملة فمضمّر

عاملها ولفظها يؤخر /

ص : ٤١٩

١- في الأصل : زيد. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٢.

٢- في الأصل : والثانية. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٤.

٣- في الأصل : يكون. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٤ ، فإنه قال بعد : أن تكون موافقه.

٤- في الأصل : رلا. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٤.

٥- فى الأصل : الثانى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٤.

يعنى : أن الحال تجيء مؤكده للجمله ، ويجب أن يكون عاملها مضمرا ، وأن تكون واجبه التأخير ، مثال ذلك : «زيد أبوك عطوفا» ، فالعامل فيها واجب الحذف (١) ، تقديره إن كان المبتدأ غير «أنا» : أحقه (٢) وأعزفه ، وإن كان «أنا» حقنى واعربنى ، وإنما لم يصح تقديره : أعرف أو أحق ، مع كون المبتدأ «أنا» (٣) لما يؤدى (إليه) (٤) من تعدى فعل الضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ، لأن التقدير : أعرفنى : فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا ، مع كونهما ضميرين متصلين (٥). وإنما وجب تأخير الحال ، لأنها مؤكده للجمله ، والمؤكد بعد المؤكد.

ويشترط فى الجمله المؤكده (٦) بها (٧) أن تكون اسميه ، وأن يكون جزأها معرفتين ، وأن يكونا جامدين .

وفهم كونها اسميه : من قوله : «جمله» بعد ذكر المؤكده لعاملها ، والمؤكده لعاملها فعليه ، وهذه قسيمتها ، فوجب أن تكون اسميه .

وفهم كون جزأها معرفتين : من تسميتها مؤكده ، لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف .

وفهم اشتراط كون جزأها جامدين : من قوله : «وإن تؤكد جمله» لأنه لو كان أحد جزأها مشتقا ، لكانت مؤكده لعاملها ، فيكون من القسم الأول .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وموضع الحال تجيء جمله

كجاء زيد وهو ناو رحله /

اعلم أن الحال على قسمين : مفرد ، وهو الأصل - وقد تقدم - ، وجمله ،

ص : ٤٢٠

١- وقال الزجاج : الخبر مؤول بمسمى ، فيعمل فى الحال ، وقال ابن خروف : ضمن المبتدأ تنبيها فهو العامل . انظر ارتشاف

الضرب : ٣٦٣ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٨٨ / ١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢١٥ ، الهمع : ٤ / ٤٠ ، شرح المرادى : ٢ / ١٦٣ .

٢- أحقه : بفتح فضم من حققت الأمر بالتخفيف أى : تحققته ، أو بضم فكسر من أحققته بمعنى : أثبتته . انظر حاشيه الخضرى : ١ / ٢٢٠ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٨٥ .

٣- فى الأصل : غير أنا . انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٤ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٤ .

٥- انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٤ ، وقال أبو حيان فى الارتشاف : «والعامل فى هذه الحال قدره سيبويه فى قولك : «هو زيد معروف» : انتبه ، وألزمه معروفا ، وقدره غيره إن كان المخبر عنه غير «أنا» تقول : أحقه أو أعرفه ، وإن كان «أنا» قدر : أحق أو أعرف أو أعرفنى» . انتهى . انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٣ ، الكتاب : ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

٦- فى الأصل : المؤكد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٤.

٧- أى : بالحال.

وإليها أشار هنا ، فذكر أنّ الجملة تقع في موضع الحال ، فيحكم عليها أنّها في موضع نصب.

وشمل قوله : «جملة» الاسميه ، والفعليه.

ثمّ مثل لذلك بقوله :

كجاء زيد وهو ناو رحله

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وذات بدء بمضارع ثبت

حوت ضميرا ومن الواو حلت

يعنى : أنّ الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت ، فإنّها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال ، وتخلو من الواو ، نحو «جاء زيد تقاد الجنائب بين يديه» (١).

وإنّما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو ، لأنّه (٢) بمنزلة المفرد ، لشبه المضارع به ، فكما لا تدخل الواو على المفرد ، فتقول : «قام زيد وضاحكا» ، فكذلك لا تدخل على ما أشبهه ، وهو المضارع.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وذات واو بعدها انو مبتدا

له المضارع اجعلنّ مسندا

يعنى : أنّ الجملة المصدره بالفعل المضارع المثبت ، إذا وردت من كلام العرب مقترنه بالواو - فليست الجملة حينئذ فعلية ، بل تنوى بعد الواو مبتدأ ، وتجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ ، فتصير الجملة اسميه ، ومما ورد من ذلك قول العرب : «قمت وأصكّ عينه» (٣) ، ومعنى «أصكّ» : أضرب (٤) ، قال الله تعالى : (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا) [الذاريات : ٢٩] أى : ضربته.

ص : ٤٢١

١- الجنائب : جمع جنبيه وهى الفرس التى تساق بين يدي الأمير بلا- ركوب. انظر ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٢٢١ ، شرح المكودى : ١ / ١٧٥ ، اللسان : ١ / ٦٩١ (جنب) ، شرح الأشموني : ٢ / ١٨٧.

٢- فى الأصل : لأنها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٣- حكاها الأصمعى ، تقديره : قمت وأنا أصكّ عينه ، وقيل : الواو عاطفه وليست للحال ، والفعل بمعنى الماضى. انظر شرح ابن الناظم : ٣٣٧ ، شرح دحلان : ٩٣ ، شرح المكودى : ٢ / ١٧٥ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢١ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٨٧ ، شرح

المرادى : ١٦٧ / ٢ ، التحفه المكيه للمقرى (رساله ماجستير) : ٢٩ ، ارتشاف الضرب : ٣٦٧ / ٢ .
٤- انظر اللسان : ٤٧٤ / ٤ (صكك) ، المصباح المنير : ١ / ٣٤٥ (صكك) ، شرح المكودي : ١ / ١٧٥ .

ثم قال رحمه الله / تعالى :

وجمله الحال سوى ما قدما

بواو أو بمضمر أو بهما

يعنى : أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو (١) وحدها ، نحو «جاء زيد والشمس طالعه» ، أو بالمضمر دون الواو (٢) ، نحو «جاء زيد يده على رأسه» (أو بالمضمر والواو معا ، نحو «جاء زيد ويده على رأسه» (٣).

إلما أن قوله : «سوى ما قدما» شامل للجملة الاسمية ، مثبتة ومنفية ، والفعلية المصدره بالماضى (مثبتة ومنفية) (٤) كذلك ، والجملة الفعلية (٥) المبدوءة بالمضارع المنفى ، وليس على إطلاقه ، بل فيه تفصيل مذكور فى المطولات (٦).

ص : ٤٢٢

١- فى الأصل : بها الواو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٢- فى الأصل : واو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٥- فى الأصل : الفعله. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٥.

٦- فإن كانت الجملة الفعلية مصدره بمضارع منفى ، فالنافية إما «لا» أو «لم» ، فإن كان «لا» فالأكثر مجيئها بالضمير ، وترك الواو ، كما فى قوله تعالى : (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ) ، وقد يجئ بالواو والضمير كقول الشاعر : أماتوا من دمي وتوعّدوني وكنت لا ينهنهني الوعيد وإن كان النافية «لم» أكثر أفراد الضمير ، نحو قوله تعالى : (فَمَا نَقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ) ، والاستغناء عنه بالواو ، نحو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ) ، والجمع بينهما ، نحو قول الشاعر : سقط النصف ولم ترد إسقاطه فتناولته وأتقتنا باليد وإن كانت مصدره بفعل ماض : فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير ، وترك الواو ، كقوله تعالى : (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) ، وإن لم يكن بعد «إلا» ولا قبل «أو» فالأكثر اقترانه فى الإثبات بالواو و «قد» مع الضمير ودونه ، فالأول نحو قوله تعالى : (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْتَمْعُونَ كَلَامَ اللَّهِ) ، والثانى كقولك : «جاء زيد وقد طلعت الشمس» ، ويقل تجريده من الواو و «قد» كما فى قوله تعالى : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) ، قالوا : وأقل منه تجريده من «قد» وحدها ، كقوله تعالى : (الَّذِينَ قَالُوا لِلِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا) ، وأقل من تجريده من «قد» تجريده من الواو وحدها ، كقول الشاعر : وقفت بريع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل وإن كانت الجملة اسميه فإن لم تكن مؤكده فالأكثر مجيئها بالواو مع الضمير ودونه ، فالأول كقوله تعالى : (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ، والثانى كقوله : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) ، وقد يستغنى بالضمير عن الواو كقوله تعالى : (وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ). وإن كانت الجملة الاسمية مؤكده لزم الضمير وترك الواو ، نحو «هو الحق لا شبهه فيه» ، وكقوله تعالى : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ). انظر شرح ابن الناظم : ٣٣٨ - ٣٤٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ ، شرح المرادى : ١٦٨ / ٢ - ١٧١ ، شرح الأشموني : ١٨٩ / ٢ ، ١٩١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢١.

والعذر له في إطلاقه : أن أكثر (هذه) (١) الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحال قد يحذف ما فيها عمل

وبعض ما يحذف ذكره حظل

العامل في الحال قد يحذف ، وحذفه على نوعين : جائز وواجب ، وإلى النوعين أشار هنا.

فيحذف جوازا إذا دلّ عليه دليل لفظي أو حالي ، فاللفظي : كما إذا تقدّم ذكره ، كقولك : «راكبا» لمن قال لك : «كيف جئت» والحالي : كقولك للقادم من سفر الحجّ : «مبرورا مأجورا» أي : قدمت ، ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل ، فتقول : «جئت راكبا» ، و «قدمت مبرورا».

ويحذف وجوبا إذا ضرب مثلا ، كقول العرب : «حظيين بنات صلفين كئات» (٢) ، ف- «حظيين ، و صلفين» / حالان ، والعامل فيهما : عرفتهم ، و «الحظيين» اسم فاعل من «حظي» المشتق من «الحظوه» (٣) ، و «صلفين» من «الصّيلف» ، وهو عدم الحظوه ، يقال : صلفت المرأة صلفا ، إذا لم تحظ عند زوجها (٤) ، و «البنات» جمع «بنت» ، و «الكئات» جمع «كئة» وهي زوجة الابن (٥) ، و «بنات» و «كئات» منصوبان (٦) على التمييز (٧).

ص: ٤٢٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٥.

٢- هذا مثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها ، يصيب بعضها ويعسر عليه بعض. انظر مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢ ، فرائد اللآل : ١ / ١٧٣ ، همع الهوامع : ٤ / ٦٠ ، اللسان : ٢ / ٩٢١ (حظا) ، الدرر المضيه للأباسي (رساله ماجستير) : ١٦٠ ، شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٠.

٣- والحظوه : المكانه والمنزله للرجل من ذى سلطان ونحوه. انظر اللسان : ٢ / ٩٢٠ (حظا) ، شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢.

٤- انظر اللسان : ٤ / ٢٤٨٣ (صلف) ، شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢.

٥- وزوجه الأخ أيضا. انظر اللسان : ٥ / ٣٩٤٣ (كنن) ، شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢.

٦- في الأصل : منصوبات. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٦.

٧- انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٦ ، فرائد اللآل : ١ / ١٧٣ ، مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٢.

ثم قال رحمه الله تعالى: (١) اسم بمعنى من مبين نكره

ينصب تمييزاً بما قد فُسرهُ

يقال في الاصطلاح: تمييز ومميّز، وتفسير ومفسّر (٢).

وقوله: «اسم» جنس، و «بمعنى من» يشمل التَّمْيِيز واسم «لا»، والمفعول الثاني من نحو «استغفرت الله ذنباً»، والمشبه به، نحو «الحسن الوجه».

و «مبين» مخرج لما سوى التَّمْيِيز، إلّا المشبه بالمفعول به.

و «نكره» مخرج للمشبه بالمفعول به (٣).

ص: ٤٢٤

١- التَّمْيِيز في الأصل مصدر «ميز» إذا خَلَص شيئاً من شيء، و فرق بين متشابهين، وقولهم في الاسم المميز: تمييز - مجاز، من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم، بمعنى: الطالع والناجم. واصطلاحاً - كما في التعريفات - ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكوره نحو «منوان سمنا»، أو مقدره نحو «لله دره فارسا»، فإن «فارسا» تمييز عن الضمير في «دره»، وهو لا يرجع إلى سابق معين. وقال ابن الناظم: هو كل اسم نكره مضمن معنى «من» لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقه، أو إجمال في نسبه العامل إلى فاعله أو مفعوله. انظر التعريفات: ٦٦، التصريح على التوضيح: ١ / ٣٩٣، شرح ابن الناظم: ٣٤٦، الهمع: ٤ / ٦٢، شرح الرضى: ١ / ٢١٥، شرح ابن عصفور: ٢ / ٢٨١، الفوائد الضيائية: ١ / ٣٩٨، تاج علوم الأدب: ٢ / ٧٣٩، حاشيه الخضرى: ١ / ٢٢١، معجم المصطلحات النحويه: ٢١٥، معجم مصطلحات النحو: ٢٧٥، معجم النحو: ١١٢.

٢- وتبيين ومبين أيضاً. انظر شرح الأشموني: ٢ / ١٩٤، شرح ابن عقيل: ١ / ٢٢٢، الهمع: ٤ / ٦٢، شرح المكودي: ١ / ١٧٦، ارتشاف الضرب: ٢ / ٣٧٧.

٣- نحو «زيد حسن وجهه» بالنصب على التشبيه بالمفعول به، وذهب الكوفيون وابن الطراوه إلى جواز تعريف التَّمْيِيز متمسكين بقول رشيد الشكرى: رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وهو محمول على زياده «أل» عند البصريين، كما زيدت في قوله: باعد أم العمرو عن أسيرها انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٩٤، شرح المرادى: ٢ / ١٧٥.

وحكم التمييز النَّصب ، وهو المتبَّه عليه بقوله : «ينصب».

وفهم من قوله : «بما قد فسَّره» أنّ النَّاصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقيه أو الجملة المجمله النَّسبه.

أمَّا الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو النَّاصب له ، وهو متَّفَق عليه (١).

وأمَّا الجملة ففيها خلاف :

فقليل : النَّاصب له الفعل ، نحو «طاب زيد نفسا» ، أو ما أشبهه (٢) ، نحو «زيد طيب نفسا» (٣).

وقيل : النَّاصب له الجملة ، وهو اختيار ابن عصفور (٤).

ولا ينبغي أن يحمل / كلام الناظم على ظاهره ، فإنَّه قد نصَّ بعد : أنّ العامل في هذا النوع الفعل ، أو ما أشبهه (٥).

ص : ٢٢٥

١- واختلف في صحه إعماله مع أنه جامد : فقليل : شبهه باسم الفاعل ، لأنه طالب له في المعنى ك- «عشرين درهما» فإنه شبيهه ب- «ضاربين زيدا» ، و «رطل زيتا» فإنه شبيهه ب- «ضارب عمرا» في الاسميه ، والطلب المعنوى هو وجود ما به التمام وهو التثوين والنون. وقيل : شبهه ب- «أفعل من» في طلبه اسما بعده على طريق التبيين ملتزما فيه التكرير. قال أبو حيان : وهو أقوى ، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا ويعمل في النكره وغيرها. انظر التصريح على التوضيح : ٣٩٥ / ١ ، شرح المكودي : ١٧٧ / ١ ، شرح المرادى : ١٧٥ / ٢ ، الهمع : ٦٤ / ٤ ، الأشموني مع الصبان : ١٩٦ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٧٢ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٢٣.

٢- في الأصل : شبهه. انظر شرح المكودي : ١٧٧ / ١.

٣- وهو مذهب سيويه والمازنى والمبرد والزجاج والفارسي. انظر التصريح على التوضيح : ٣٩٥ / ١ ، شرح المرادى : ١٧٥ / ٢ ، الهمع : ٦٩ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٧٧ / ٢.

٤- لا- الفعل ولا- الاسم الذى جرى مجراه ، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذى انتصب عن تمامه ، ونسبه إلى المحققين. انظر ارتشاف الضرب : ٣٧٧ / ٢ ، شرح المكودي : ١٧٧ / ١ ، شرح المرادى : ١٧٦ / ٢ ، الهمع : ٦٩ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٩٥ / ١ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٢٣.

٥- وذلك في قوله في آخر الباب : والفاعل المعنى انصبين بأفعلا ... وفى قوله : ... والفعل ذو التصريف نورا سبقا وذلك يدل على أن العامل الفعل أو شبهه ، فهو مخصص لما هنا. وقد نص على ذلك فى التسهيل. قال الشيخ خالد : ولو لا أن الناظم صرح فى غير هذا الموضع وفى آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور. انظر الألفيه : ٨١ ، حاشيه ابن حمدون : ١٧٧ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣٩٥ / ١ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٢ ، التسهيل : ١١٥.

والعذر له : أن التمييز في هذا النوع لما كان رافعا لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله - فكأنه قد رفع الإبهام عنه.

ثم مثل ذلك فقال رحمه الله تعالى :

كشبر ارضا وقفيز بّرا

ومنوين عسلا وتمررا

فأتى (١) بثلاثه مثل :

الأول : للمسوح ، وهو «شبر أرضا».

والثاني : للمكيل ، وهو «قفيز بّرا».

والثالث : للموزون ، وهو قوله : «ومنوين عسلا وتمررا».

وبقى عليه من تمييز المفرد : (تمييز) (٢) العدد ، وسيذكره في باب إن شاء الله تعالى :

و «المنوان» تثنيه «منا» ، وهو الرطل (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد ذى ونحوها (٤) اجره إذا

أضفتها كمدّ حنطه غذا».

ص: ٤٢٦

١- في الأصل : أتى. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٧.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٧.

٣- في الأصل : الرصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٧٧. والرطل : الذى يوزن به ويكال ، قال ابن الأعرابي : الرطل : ثنتا عشره أوقيه بأوقى العرب ، والأوقيه أربعون درهما ، فذلك أربعمائه وثمانون درهما ، وجمعه أرطال. انظر اللسان : ٣ / ١٦٦٥ (رطل) ، وانظر شرح المكودي : ١ / ١٧٧.

٤- في الألفيه : (٨٠) «وشبهها» بدل «ونحوها».

الإشارة بـ «ذى» إلى ما دلّ على مساحه ، أو كيل ، أو وزن ، ففهم من ذلك أنّ التّمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين .

وقوله : «إذا أضيفها» أى : إذا أضيفتها إلى التّمييز المنصوب ، فتقول : «شبر أرض ، وقفيز برّ ، ومنوا (١) عسل» .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والنّصب بعد ما أضيف وجبا

إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

يعنى : أنّ المميّز إذا أضيف وجب نصب التّمييز .

وفهم من / قوله :

إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

أنّه لا يجب نصبه إلّا إذا كان كالمثال المذكور فى كونه لا يصحّ إغناؤه عن المضاف إليه ، إذ لا يجوز «ملء ذهب» ، فلو صحّ إغناؤه عنه - لم يكن النّصب واجبا ، نحو «هو أحسن النّاس رجلاً» ، إذ يجوز (٢) أن تقول : «هو أحسن رجل» على أنّ هذا المثال الثّانى ينتصب فيه التّمييز ما دام المميّز مضافاً ، لكنّه صلح للجزّ بالإضافه عند حذف المضاف إليه ، بخلاف الأوّل .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والفاعل المعنى انصبين بأفعلا

مفضّلاً كأنّ أعلى منزلاً

يعنى : أنّ الاسم التّكره إذا وقع بعد أفعال التّفصيل ، وكان فاعلاً فى المعنى ، وجب نصبه على التّمييز ، وعلامه كونه فاعلاً فى المعنى أنّك إذا صغت من أفعال التّفصيل فعلاً - جعلت ذلك التّمييز فاعلاً به ، نحو «أنت أعلى منزلاً» أى : علا (٣) منزلك .

وفهم منه : أنّ الواقع بعد أفعال التّفصيل ، إذا لم يكن فاعلاً فى المعنى ، لم ينتصب على التّمييز ، نحو «أنت أفضل رجل» ، بل يجب جزّه بالإضافه إلّا إذا أضيف أفعال إلى غيره ، فإنّه ينتصب حينئذ ، نحو «أنت أفضل النّاس رجلاً» .

ص : ٤٢٧

١- فى الأصل : منواى . انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٧ .

٢- فى الأصل : لا يجوز . انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٧ .

٣- فى الأصل : أعلى . انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٧ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد كلّ ما اقتضى تعجّبا

مميّز كأكرم بأبي بكر أبا /

يعنى : أنّ التّمييز ينتصب بعد ما دلّ على تعجّب ، ومثّل ذلك بقوله : «كأكرم بأبي بكر أبا» ، قال فى شرح الكافية : «هو صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رضى الله عنه» (١).

وفهم من قوله :

وبعد (٢) كلّ ما اقتضى تعجّبا

أنّ ذلك غير خاصّ بالصّيغتين الموضوعتين للتّعجب ، وهما : «ما أفعله» و «أفعل به» ، فدخل فى ذلك ما أفهم التّعجب من (٣) غير الصّيغتين المذكورتين ، نحو «ويله رجلا» ، و «ويحه إنسانا» ، و «الله درّه فارسا» ، و «حسبك به كافلا» ، ونحو ذلك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد

والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

قد تقدّم أنّ التّمييز على معنى «من» ، لكن منه ما يصلح لمباشرتها (٤) ، ومنه ما لا يصلح ، وكلّه صالح لمباشرتها (٥) إلا نوعين : تمييز العدد ، وما هو فاعل فى المعنى ، وقد استثناهما ، فلا يقال فى «عندى عشرون درهما» : «عشرون من درهم» ولا فى «طاب (زيد) (٦) نفسا» : «طاب زيد من نفس».

ثمّ أتى بمثال من الفاعل فى المعنى ، فقال : «كطب نفسا تفد» ، ف- «نفسا» تمييز ، وهو فاعل فى المعنى ، لأنّ التّقدير : لتطب (٧) نفسك.

ص: ٤٢٨

١- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ٧٧٣) : «والمراد ب- «أبى بكر» صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه وأرضاه». وانظر شرح المكودى : ١ / ١٧٨.

٢- فى الأصل : الواو ساقط. انظر الألفية : ٨١.

٣- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٨.

٤- فى الأصل : لمشارتها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩.

٥- فى الأصل : لمشارتها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩.

٧- فى الأصل : ولتطب. انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعامل التمييز قَدَم مطلقا

والفعل ذو التصريف نورا سبقا /

يعنى : أن العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه ، فيلزم تأخير التمييز ، وقوله : «مطلقا» ، أى : سواء كان اسما ، أو فعلا.

أمّا إذا كان اسما ، فلا- يتقدّم عليه بإجماع ، نحو «عندى عشرون درهما» فالعامل فى «درهما» : «عشرون» ، فلا يجوز «عندى درهما عشرون» (١).

وأمّا إذا كان فعلا : فإن كان الفعل غير متصرف - فلا يجوز أيضا تقديمه عليه ، نحو «ما أكرمك أبا ، ونعم رجلا زيدا» ، وإن كان متصرفا - ففى تقديم التمييز عليه خلاف :

والمشهور منع تقديمه ، وهو مذهب سيويه (٢).

وأجاز قوم تقديمه ، منهم المازنى والمبرد (٣) ، وتبعهم الناظم فى غير هذا النظم (٤).

ص : ٤٢٩

١- انظر شرح المكودى : ١ / ١٧٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٧٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢٢٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٨٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٤٣ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٣.

٢- والفراء والجمهور أيضا ، لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا- يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. وقيل : لأن التمييز كالنعت فى الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه ، قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف. انظر الكتاب : ١ / ١٠٥ ، شرح المكودى : ١ / ١٧٩ ، الهمع : ٤ / ٧١ ، شرح المرادى : ٢ / ١٨٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٠٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨٥ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٤٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٧٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٠ ، الإنصاف : ٢ / ٨٢٨ - ٨٣٠ ، المفصل : ٦٦ ، المقتصد : ٢ / ٦٩٣ ، ٦٩٥.

٣- والكسائى والجرمى وطائفه من الكوفيين وصححه أبو حيان ، واحتجوا بالسمع والقياس : أما السماع فقد جاء ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر : أتتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب وأما القياس ، فلأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفه. انظر المقتضب : ٣ / ٣٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٧٦ ، شرح المكودى : ١ / ١٧٩ ، شرح المرادى : ٢ / ١٨٦ ، شرح الرضى : ١ / ٢٢٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٠٠ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٤٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨٥ ، الإنصاف : ٢ / ٨٢٨ - ٨٣٠ ، الهمع : ٤ / ٧١ ، التسهيل : ١١٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٨٣ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٤ ، المفصل : ٦٦. وذلك لوروده ، وقياسا على سائر الفضلات. قال فى التسهيل : «ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا- متصرفا وفاقا للكسائى والمازنى ويمنع إن لم يكنه بإجماع ، وقد يستباح فى

الضروره». انتهى. انظر التسهيل : ٧١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٤٠٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٢ ، شرح المرادى : ٢ / ١٨٦ ، الإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، الهمع : ٧١ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨٥.

وظاهر قوله: «نزرا سيقا» أنّ له مذهبا ثالثا، وهو جواز تقديمه بقله، ولم يقل به أحد.

ومن شواهد تقديمه:

١٠٨ - ولست إذا ذرعا أضيّق بضارع ***ولا يائس (١) عند التعسّر من يسر (٢)

ص: ٤٣٠

١- في الأصل: تائس. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧٩.

٢- من الطويل، ولم أعثر على قائله. قوله: «ذرعا»: يقال: ضقت بالأمر ذرعا إذا لم تطقه ولم تقو عليه. الضارع: الدليل المتضرع. يائس: قانط. والشاهد في تقديم التمييز «ذرعا» على عامله المتصرف الذي هو «أضيّق» على رأى ابن مالك ومن وافقهم. وقال الجمهور: إن «ذرعا» معمول لمحذوف تقديره: إذا أضيّق ذرعا أضيّق. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ٧٧٧، المكودي مع ابن حمدون: ١ / ١٧٩، الشواهد الكبرى: ٣ / ٢٣٣، شرح ابن الناظم: ٣٥٢، كاشف الخصاصه: ١٥٨، أمالى ابن الشجرى: ١ / ٩١.

ثمّ قال رحمه الله تعالى : هاك حروف الجرّ وهى من إلى

حتّى خلا حاشا عدا فى عن على

مذ منذ ربّ اللام كى واو وتا

والكاف والبا ولعلّ ومتى

ذكر فى هذين البيتين عشرين حرفا ، وهى كلّها متساويه فى جرّ الاسم ، وقد ذكر بعد : معنى كلّ واحد منها وما يختصّ بها / ،
إلّا «خلا» ، و «حاشا» و «عدا» ، فإنّه تقدّم الكلام فيها فى باب الاستثناء ، وإلّا «كى» ، و «لعلّ» ، و «متى» ، فإنّه لم يذكرها البتّه ،
لغرابه الجرّ بها.

أمّا «كى» فتجرّ «ما» الاستفهاميّة ، قالوا : «كيمة» بمعنى : لمة ، و «ما» المصدرية مع صلتها ، نحو قوله :

١٠٩ - إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنّما***يرجى الفتى كيما يضرّ وينفع (١)

ص: ٤٣١

١- من الطويل ، لقيس بن الخطيم فى ملحقات ديوانه (١٧٠) ، وقيل : هو للنابعه الديباني ، وقيل : للنابعه الجعدى ، قال العينى (٣ / ٢٤٥) : «والأصح أن قائله قيس بن الخطيم». ويروى : «كنت» بدل «أنت» ، ويروى : «يراد» بدل «يرجى». والمعنى : إذا أنت لم تنفع من استحق النفع ، فضر من يستحق الضرر ، فإنما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع ، ولضر من يستحق الضرر. والشاهد فى «كيما» حيث جرت «كى» : «ما» المصدرية مع صلتها. وقيل : «ما» كاهل - «كى» عن عملها الجرّ ، مثلها فى «ربما». ويروى : «كيما يضر وينفع» بنصبهما ، وعليه فتكون «ما» زائده ، و «يضر» منصوب ب- «كى» ، واللام مقدره ، و «ينفع» معطوف عليه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٤٥ ، ٤ / ٣٧٩ ، الخزانة : ٨ / ٤٩٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٣١ ، أبيات المغنى : ٤ / ١٥٢ ، الهمع (رقم) : ١٠٠٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٠٤ ، ٣ / ٢٧٩ ، حاشيه الخضرى : ١ / ٢٢٦ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٥ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠٧ ، شرح المرادى : ٢ / ١٩٠ ، ٤ / ١٧٥ ، الجنى الدانى : ٢٦٢ ، معانى الأخفش : ١٢٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٨٢ ، المطالع السعيدة : ٤٠٥ ، تذكره النحاه : ٦٠٩ ، شرح للمحه لابن هشام : ٢ / ٢٤٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٧٧.

و «أن» المصدرية في قوله :

١١٠ - ... أكل الناس أصبحت مانحا***لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا(١)

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى : اللام.

ويطرد جرّها ل- «أن» المصدرية ، ولذلك أجازوا في نحو «جتك كي تكرمني» أن تكون «كي» حرف جرّ ، و «أن» مقدّره بعدها ، وأن تكون مصدرية ، واللام مقدّره قبلها.

وأما «لعلّ» فإنّ الجرّ بها وارد في كلام العرب ، خلافا لمن أنكره (٢) ، كقوله :

١١١ - لعلّ الله فضلكم علينا***بشيء أن أمكم شريم (٣)

ص: ٤٣٢

١- من الطويل ، لجميل بن معمر العذري من قصيده له في ديوانه (٢٥) ، وتامه ، فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا وقيل : هو لحسان بن ثابت (وليس في ديوانه). ويروى : «مانحا» - بالهمز - بدل «مانحا» ، والمائح الذي يملأ- الدلو من أسفل البئر (اللسان - متح) ، ويروى : «ماتحا» بالياء المثناه ، وهو من متح الماء من البئر إذا استقى منها. ويروى عجزه : لسانك هذا كي تغرّ وتخدعا و «مانحا» من المنح وهو الإعطاء ، يتعدى لمفعولين ، ومنح اللسان عبارته عن التلطف والتودد. والشاهد في قوله : «كيما أن» حيث جرت «كي» المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها ، و «ما» زائده ، وإظهار «أن» بعد «كي» ضروره ، لأن «أن» بعد «كي» لا تظهر. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٣ / ٢ ، ٢٣٠ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٤٤ ، ٤ / ٣٧٩ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ١٤ ، ١٦ ، الخزانة : ٨ / ٤٨١ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠٨ ، أبيات المغنى : ٤ / ١٥٧ ، شواهد الشذور : ٨٩ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٣٣ ، شذور الذهب : ٢٨٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٣٧ ، الهمع (رقم) : ١٠٠٦ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٥ ، ٦٦٧ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٢٠٤ ، جواهر الأدب : ٢٨٣ ، الجنى الدانى : ٢٦٢ ، الضرائر : ٦٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٨٢ ، توجيه اللمع : ٣٠١.

٢- الجرب- «لعلّ» لغه حكاها أبو عبيده والأخفش والفراء وأبو زيد ، وقال : إنها لغه عقيل ، وقد أنكرها قوم منهم الفارسي ، وهم محجوجون بنقل هؤلاء. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٥ ، ٤٦٩ ، الهمع : ٤ / ٢٠٧ ، مغنى اللبيب : ٣٧٧ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٦٧ ، نوادر أبي زيد : ٢١٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٦٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٤ ، التوطئه : ٢٣٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٨٣ ، الخزانة : ١٠ / ٤٢٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٢٤٦ ، النكت الحسان : ١١٠ ، الإفصاح : ١١١ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٢٩٤.

٣- من الوافر ، ولم أعثر على قائله. ويروى : «لعا» بدل «لعلّ» ، وهي لغه في «لعلّ». الشريم : المرأه المفضاه التي صار مسلكها واحدا ، أى : اختلط قبلها بدبرها حتى صارا مخرجا واحدا. والبيت تهكم واستهزاء. والشاهد في قوله : «لعلّ» حيث عملت الجر فيما بعدها وهو لفظ الجلاله «الله» ، وهو في محل رفع بالابتداء منع رفعه حركة الجر ، وجمله «فضلكم» خبر المبتدأ. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٤٧ ، الخزانة : ١٠ / ٤٢٢ ، شرح

الأشمونى : ٢ / ٢٠٤ ، المقرب : ١ / ١٩٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٦ ، شواهد العدوى : ١٤٠ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٦ ، شرح ابن
عصفور : ١ / ٤٢٧ ، ٤٧١ ، الجنى الدانى : ٥٨٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٨٣ ، شرح اللمحه
لابن هشام : ٢ / ٢٤٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٦١ ، النكت الحسان : ١١٠ .

وأما «متى» فهي في لغة هذيل بمعنى «من» ، ومنه قولهم : «أخرجها متى كمّه» (١) أى : من كمّه (٢).

و «هاك» اسم فعل بمعنى : خذ ، ولم يذكر الجوهري والزبيدي في «ها» إلا التنبيه (٣) ، وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال (٤).

ص : ٤٣٣

١- انظر شرح المكودي : ١ / ١٨٠ ، الجنى الدانى : ٥٠٥ ، جواهر الأدب : ٤٦٦ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٦ ، شرح الألفيه للهوارى (١٠٧ / ب) ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢ ، شرح المرادى : ٢ / ١٩١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٠٥ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٦٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٥.

٢- وعد بعضهم من حروف الجر «ها» التنبيه ، وهمزه الاستفهام ، وهمزه القطع ، إذا جعلت عوضا من حرف الجر فى القسم. قال فى التسهيل : وليس فى الجر فى التعويض بالعوض ، خلافا للأخفش ومن وافقه. انتهى. وذهب الزجاج والرماني إلى أن «ايمن» فى القسم حرف جر ، قال المرادى : وشذ فى ذلك. وعد بعضهم منها الميم مثلته فى القسم ، نحو «م الله» وجعلها فى التسهيل بقيه «ايمن». وذكر الفراء أن «لايت» قد تجر الزمان ، وقرئ : ولآيت حين مناص بالجر. وزعم الأخفش أن «بله» حرف جر بمعنى «من» والصحيح أنها اسم. وذهب سيبويه إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، نحو «لولا-ك ، ولولاي ، ولولاه». ومذهب الأخفش والكوفيين أن الضمير بعدها مرفوع الموضع ، استعير ضمير الجر للرفع. انظر شرح المرادى : ٢ / ١٩١ - ١٩٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، التسهيل : ١٥١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٠٨ ، الكتاب : ١ / ٣٨٨.

٣- قال الجوهري فى الصحاح : «و «ها» حرف تنبيه ، قال النابغه : ها إنَّ تا عذره إن لم تكن نفعت فإنَّ صاحبها قد تاه فى البلد وزاد فيها الزجر ، فقال : و «ها» زجر للإبل ، وهو مبنى على الكسر إذا مدت وقد تقصر ، تقول : «ها هيت بالإبل» إذا دعوتها. انتهى. قال المكودي : «فهي عندهما حرف فقط». انظر الصحاح : ٦ / ٢٥٥٧ ، ٢٥٥٩ (ها) ، شرح المكودي : ١ / ١٨٠.

٤- وفى «ها» اسم الفعل لغتان : القصر والمد ، وتستعمل مجردة من كاف الخطاب فتقول : «ها يا زيد ، يا هند ، يا زيدان ، يا هندان ، يا زيدون ، يا هندات» ، وكذلك «هاء» بالمد ، كما تستعمل متلوه بكاف الخطاب بحسب المعنى ، نحو «هاك ، هاك ، هاكما ، هاكم ، هاكن» وكذلك «هاء» بالمد أيضا. قال الفراء وإلحاق الكاف لغة بنى ذبيان. وتختلف الكاف الهمزة مصرفه تصريف الكاف بحسب المعنى ، نحو «هاء ، هاء ، هاؤما ، هاؤم ، هاؤن» ، وهى أفصح اللغات ، وبها جاء القرآن ، قال تعالى : (هاؤمُ اقْرؤْا كِتَابِيَهٗ). انظر التسهيل : ٢١٠ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٦٤٣ - ٦٤٤ ، الهمع : ٥ / ١٢٢ ، شرح المكودي : ١ / ١٨٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتّى

والكاف والواو وربّ والتا /

يعنى : أنّ هذه الأحرف السبعة لا تدخل على ضمير ، بل على الظاهر فقط ، نحو «مذ يومين» ، و «حتّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» [القدر : ٥] ، و «زيد كعمر» و («وحياتك») (١) و «ربّ رجل» ، و «تا الله» .

وفهم منه : أنّ ما عدا هذه السبعة من حروف الجرّ يدخل على الظاهر والمضمّر .

ثم قال رحمه الله تعالى :

واخصص بمذ ومنذ وقتا وربّ

منكرا والتاء لله وربّ

يعنى : أنّ الأحرف السبعة المتقدّمة منها ما يختصّ اختصاصا آخر زائدا على الاختصاص بالظاهر ، وهى أربعة ، وقد أشار إليها هنا ، وذكر أنّ «مذ ومنذ» لا يكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلّا وقتا ، يعنى : اسم زمان ، نحو «مذ يومنا» ، و «منذ يوم الجمعة» ، وأنّ «ربّ» (٢) لا يكون الظاهر الذى (٣) تدخل عليه (إلّا) (٤)

ص: ٤٣٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر : شرح المكودى : ١ / ١٨١ .

٢- «ربّ» : حرف جر كما ذهب إليه البصريون ، وذهب الكوفيون والأخفش فى أحد قوليّه إلى أن «رب» اسم يحكم على موضعه بالإعراب ، ووافقهم ابن الطراوه ، واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها فى قول الشاعر : إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عارا عليك وربّ قتل عار ومما يدل على حرفيتها أنها مبنية ولو كانت اسما لكان حقها الإعراب. انظر الإنصاف (مسأله : ١٢١) : ٢ / ٨٣٢ ، الكتاب : ٢ / ٢٩٣ ، الجنى الدانى : ٤٣٨ - ٤٣٩ ، الهمع : ٤ / ١٧٣ ، جواهر الأدب : ٤٥٢ ، مغنى اللبيب : ١٧٩ ، المقتضب : ٣ / ٥٧ ، ٦٥ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٢٠٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، شرح الفريد : ٢٤٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٥٥ .

٣- فى الأصل : التى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨١ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨١ .

منكراً ، نحو «ربّ رجل» ، وأنّ «التّياء» لا يكون الظّاهر المذى (١) تدخل عليه إلّا لفظ «الله» (ولفظ ربّ) (٢) ، نحو «تالله» (٣) ، وحكى : «تربّ الكعبه» (٤) ، إلّا أنّ دخولها على لفظ «الله» أكثر من دخولها على «ربّ».

وفهم منه أنّ ما بقى من الأحرف السّبعة المختصّه بالظّاهر تدخل على الظّاهر مطلقاً.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما رووا من نحو ربّه فتى

نزر كذا كهها ونحوه أتى

قد تقدّم أنّ «ربّ» والكاف - من الحروف المختصه بالظّاهر ، فأشار فى هذا البيت إلى أنّهما (٥) قد يدخلان على الضّمير قليلاً ، ومنه قول / العرب : «ربّه رجلاً» (٦) ، وقول الرّاجز :

١١٢ - وأمّ أوعال كهها أو أقربا (٧)

ص: ٤٣٥

١- فى الأصل : التى. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١.

٣- فى الأصل : الله. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١.

٤- حكاه الأخفش من قول بعضهم ، وقالوا أيضا : «تالرحمن ، وتحياتك» ، وهو شاذ. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٧٩٢ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٠٧ / ٢ ، شرح المرادى : ١٩٤ / ٢ ، شرح المكودى : ١٨١ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٢٢٧ / ١ ، الجنى الدانى : ٥٧ ، معنى اللبيب : ١٥٧.

٥- فى الأصل : أنها. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١.

٦- انظر شرح المكودى : ١٨١ / ١ ، وقال ابن مالك فى شرح الكافيه (٢ / ٧٩٤) : وأنشد ثعلب شاهدا على «ربه رجلاً». واه رأبت وشيكا صدع أعظمه وربّه عطبا أنقذت من عطبه وأشرت بقوله : «وقس عليه إن شئت» إلى أن هذا الضمير لا- بد من إفراده وتذكيره وتفسيره بميمز بعده على حسب قصد المتكلم ، فيقال : «ربه رجلاً» وربّه امرأه ، وربّه رجلين ورجالا- ، وربّه امرأتين ونساء» ، فيختلف المميز ولا يختلف الضمير ، هذا هو المشهور. وذكر ابن الأنبارى أن تطابقهما فى التأنيث والتثنيه والجمع جائز. انتهى. وقال المرادى (٢ / ١٩٥) : «و» روى : «وربه عطب» بالجر على نيه «من» وهو شاذ». وانظر المطالع السعيدة : ٣٩٩ ، الهمع : ٤ / ٧٩ ، شرح الأشموني : ٢٠٨ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٨ ، شرح دحلان : ٩٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٢.

٧- من الرجز للعجاج ، من أرجوزه له فى ملحقات ديوانه (٧٤) وقبله : خلى الذنابات شمالا كئبا الذنابات : اسم موضع. كئبا : أى قريب. أم أوعال : اسم هضبه. والشاهد فى قوله : «كهها» حيث دخلت كاف التشبيه على المضممر وهو قليل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١٨١ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣ / ٢ ، الخزانه : ١٠ / ٢٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٥٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ /

١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ ، الكتاب : ٣٩٢ / ١ ، شواهد ابن السيرافى : ٩٥ / ٢ ، شواهد الأعلام : ٣٩٢ / ١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ /
٥٦٣ ، شواهد العدوى : ١٤٤ ، شواهد الشافيه للبغدادي : ٣٤٥ / ٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٤ ، اللسان (وعلى) ، شرح ابن الناظم :
٣٧ ، ٣٥٨ ، شرح ابن عقيل : ٢٢٨ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٠٨ / ٢ ، شرح المرادى : ١٩٦ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٧٤ ،
الضرائر : ٣٠٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٣٤ ، شرح دحلان : ٩٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٧٩٣ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ /
٤٣٦ .

وفهم من المثال : أنّ الضمير الذي يدخلان عليه لا يكون إلّا ضميرا غائبا.

وقوله : «ونحوه أتى» ، أى : ونحو «كها» ، ويحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون المراد : ونحوه من ضمير الغائب ، وهو «هو ، وهنّ» ، كقوله :

١١٣ - فلا ترى بعلا ولا حلائلا***كهو ولا كهنّ إلّا حائلا(١)

فيكون الضمير عائدا على «ها».

ص: ٤٣٦

١- من الرجز ، لرؤبه بن العجاج يصف حمارا وأنته فى ديوانه (١٢٨) ، وقيل : هما للعجاج ، وقبلهما : تحسبه إذا استتبّ دائلا كأنما ينحى هجارا مائلا- ويروى : «ولا» بدل «فلا». ترى : بمعنى : تعلم متعد إلى مفعولين أولهما «بعلا» وثانيهما ما بعد «إلا». البعل : الزوج. الحلائل : جمع حليله وهى الزوجه. كهو : أى الحمار ، والكاف للتشبيه ، وهو صفه ل- «بعل» أى : لا ترى بعلا كهذا الحمار ولا حلائل كهذه الأتن إلا مانعا عن أن يقربها غيره من الفحول ، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر ، «ولا كهن» : أى : ولا- كالأتن. حائلا- : أى : مانع من التزويج. والشاهد فى قوله : «كهو ولا كهن» حيث دخلت كاف التشبيه على ضميرى الغائب «هو وهنّ» وهو قليل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٥٦ ، الخزانة : ١٠ / ١٩٥ ، الضرائر : ٣٠٨ ، المقرب : ١ / ١٨٨ ، الكتاب : ١ / ٣٩٢ ، شواهد ابن النحاس : ٢٦٣ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٨ ، الهمع (رقم) : ١٠٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٨ ، شرح المرادى : ٢ / ١٩٩ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٤ ، شرح دحلان : ٩٦ ، البهجة المرضيه : ٩٥ ، كاشف الاخصاصه : ١٦١ ، جواهر الأدب : ١٤٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٩١ ، تذكره النحاه : ٢٦٣ ، المسائل العسكريه : ١٣٧ ، الأصول : ٢ / ١٢٣ ، توجيه اللمع : ١٨٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٠٩.

والثاني : أن يكون المراد : ونحو ذلك أتى ، من دخول الأحرف المختصه بالظاهر على الضمير ، كقوله :

١١٤ - فلا والله لا يلقى أناس ***فتى حثاك يا بن أبي زياد(١)

فأدخل «حتى» على الضمير ، وهى من الأحرف المختصه بالظاهر.

ثم قال رحمه الله تعالى :

بعض وبين وابتدى فى الأمكنه

بمن وقد تأتى لبدء الأزمنه

وزيد فى نفى وشبهه فجر

نكره كما لباغ من مفر

شرح فى معانى حروف الجرّ ، وبدأ ب- «من» ، فذكر لها خمس معان :

الأول : التبعض (٢) ، كقوله تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ) [البقره : ٢٥٣].

الثانى : التبيين (٣) ، كقوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) [الحج :

ص : ٤٣٧

١- من الوافر ، ولم أعر على قائله. ويروى : «لا- يلقاه ناس» بدل «لا- يلقى أناس» ، ويروى : «لا يلقى» بدل «لا يلقى». ويروى : «أبى يزيد» بدل «أبى زياد». والشاهد فى قوله : «حتاك» حيث جر «حتى» الضمير شذوذا لأن «حتى» من الأحرف المختصه بالظاهر. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٦٥ ، الهمع (رقم) : ١٠٦٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢١٠ ، الخزانة : ٩ / ٤٧٤ ، المقرب : ١ / ١٩٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٧ ، شواهد العدوى : ١٤٣ ، الضرائر : ٣٠٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤١١ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٠ ، البهجه المرضيه : ٩٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٧٤ ، الجنى الدانى : ٥٤٤ ، تذكره النحاه : ٢٦٣ ، النكت الحسان : ١١٢

٢- واختلف فيه ، فذهب إليه الجمهور والفارسى ، وصححه ابن عصفور ونفاه المبرد والأخفش وابن السراج والزمخشري وطائفه من الحدائق والسهيلى ، وقالوا : إنما هى لابتداء الغايه ، وإن سائر المعانى التى ذكروها راجع إلى هذا المعنى. انظر الكتاب : ٢ / ٣٠٧ ، المقتضب : ١ / ٨٢ ، الأصول : ١ / ٤٠٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٠٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٢٢ ، الهمع : ٤ / ٢١٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٢ ، التسهيل : ١٤٤ ، جواهر الأدب : ٣٣٨ ، شرح الفريد : ٢٤٢ ، مغنى اللبيب : ٤٢٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٢.

٣- قال به جماعه من المتقدمين والمتأخرين منهم النحاس وابن بابشاذ وعبد الدائم القيروانى وابن مضاء ، وأنكر ذلك أكثر

المغاربة منهم ابن عصفور. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٩١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٢ ، التصريح
على التوضيح : ٢ / ٨ ، الهمع : ٢ / ٢١٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٠٦ ، جواهر الأدب : ٣٣٨ ، مغنى اللبيب : ٤٢٠ ، شرح ابن
يعيش : ٨ / ١٠ ، الجنى الدانى : ٣٠٨.

[٣٠] ، وعلامته أن يصحّ تقدير «الذى» فى موضعها ، أى : فاجتنبوا الرّجس الذى هو الأوثان.

الثالث : ابتداء الغايه فى المكان ، نحو «خرجت / من المسجد».

الرابع : ابتداء الغايه فى الزّمان ، كقوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) [التوبه : ١٠٨].

وفهم من قوله : «وقد تأتى» أنّ إتيانها لابتداء الغايه فى الزّمان قليل ، وهو مختلف فيه ، فمذهب الأخفش والكوفيين : أنّها تكون لابتداء الغايه مطلقا (١) ، وهو اختيار الناظم ، (قال) (٢) فى شرح الكافيه : «وهو الصّحيح لصحّه السّماع بذلك» (٣).

الخامس : الزّياده ، ويشترط فى زيادتها :

أن تكون بعد نفى أو شبهه ، وهو المتبّه عليه بقوله : «وزيد فى نفى وشبهه» وشبه النّفى : الاستفهام ، نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) [فاطر : ٣] ، والنّهى ، نحو «لا (يقم) (٤) من أحد».

وأن يكون مجرورها نكره ، وهو المتبّه عليه بقوله : «فجرّ نكره».

ثمّ أتى بمثال زيادتها بعد النّفى فقال : «كما لباغ من مفزّ» ، ف- «ما» نفى ، و «من» زائده على المبتدأ ، و (٥) «لباغ» خبره (٦).

ص : ٤٣٨

١- وإليه ذهب المبرد وابن درستويه أيضا. والمشهور من قول البصريين إلا الأخفش ، إن «من» لا تكون لابتداء الغايه فى الزمان ، بل يخصونها بالمكان. انظر الإنصاف (مسألة : ٥٤) : ١ / ٣٧٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٩٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠١ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، الهمع : ٤ / ٢١٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٠٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨ ، التسهيل : ١٤٤ ، جواهر الأدب : ٣٣٦ - ٣٣٧ ، شرح الفريد : ٢٤١ ، مغنى اللبيب : ٤١٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٨٨ ، الجنى الدانى : ٣٠٨.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٢.

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٧٩٧ ، شرح المكودى : ١ / ١٨٢ ، التسهيل : ١٤٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٢ ، الهمع : ٤ / ٢١٢ ، الجنى الدانى : ٣٠٨.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٢.

٥- فى الأصل : أو. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٢.

٦- هذان الشرطان لزيادتها عند جمهور البصريين ، وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها منفيا كان أو موجبا ، نحو ، «قد كان من مطر». وقال قوم منهم الفارسي : بشرط تنكير مجرورها فقط ، كقوله : ومهما تكن عند امرئ من خليفه وإن خالها تخفى على الناس تعلم وأجازها الأخفش والكسائى وهشام بلا شرط ، ووافقهم فى التسهيل ، وقال فى شرحه : لثبوت السماع بذلك نشرا ونظما. وقد ذكروا معانى أخر ل- «من» منها : التعليل : نحو (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ) ، والبدل : نحو (لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً) أى : بدلکم ، والمجاوزه : فتكون بمعنى «عن» نحو («أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ») أى : عن جوع ، والانتهاء نحو «رأيت الهلال من دارى من خلل السحاب» ، والاستعلاء : نحو (وَنَصْرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ) أى : على القوم ، والفصل : نحو

«والله يعلم المفسد من المصلح»، وتعرف بدخولها على ثانی المتضادين ، وموافقه الباء : نحو «ينظرون من طرف خفى» ، وبمعنى : «فى» : نحو (ما ذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) ، أى : فى الأرض ، وموافقه ل- «رب» : قاله السيرافى ، وللقسم : ولا- تدخل إلا- على «الرب» ، فيقال : «من ربي لأفعلن» بكسر الميم وضمها. انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٠٣ ، التسهيل : ١٤٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٢ - ٤٤٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٣ ، الهمع : ٤ / ٢١٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٢٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٧٩٦ - ٨٠٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٨٤ ، الجنى الدانى : ٣١٠ - ٣١٨ ، مغنى اللبيب : ٤١٩ - ٤٢٦ ، جواهر الأدب : ٣٣٦ - ٣٤٧ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٠ ، ١٣٧.

ثم قال رحمه الله تعالى :

للاتنها حتى ولام وإلى

ومن وباء يفهمان بدلا

يعنى : أن «حتى» و «اللام» ، و «إلى» مستويه فى الدلالة على الانتهاء ، إنما أن دلالة «إلى» على الانتهاء أكثر ، ثم «حتى» ، ثم «اللام».

فمثال «إلى» : (كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) [لقمان : ٢٩] ، ومثال «حتى» : (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ) [الصفات : ١٧٤] ، ومثال «اللام» : (كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى) [الرعد : ٢].

وقوله :

ومن وباء يفهمان بدلا

يعنى : أن «من» و «الباء» مستويان فى الدلالة على البدل ./

فمثال «من» : قوله تعالى : (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ) [الزخرف : ٦٠] ، ومثال «الباء» : قوله صلى الله عليه وسلم فى عائشه رضى الله عنها : «لا يسرنى بها (١) حمر النعم» (٢) أى : بدلها..

ص : ٤٣٩

١- فى الأصل : عنها. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٣.

٢- لم أجد الحديث بهذا اللفظ فيما أطلعت عليه من كتب الحديث المعتمده ، وفى السيره النبويه لابن هشام (١ / ١٤١ - ١٤٢) ، فى معرض حديثه عن حلف الفضول ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قال : «لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدعان حلفا ما أحب أن لى به حمر النعم ، ولو أذى به فى الإسلام لأحبيت». والحديث بروايه المؤلف فى شرح المكودى : ١ / ١٨٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٠١ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٤ ، كاشف الخصاصه : ١٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٠ ، شرح دحلان : ٩٦ ، الدرر المضيئه للأنباسى (رساله ماجستير) : ١٨٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٧ ، وفى الجنى الدانى (٤١) بروايه : «ما يسرنى» بدل «لا يسرنى» ، وكذا فى التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٦٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واللام للملك وشبهه وفي

تعديه أيضا وتعليل قفى

وزيد ...

...

قد تقدم أنّ اللام تكون للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان :

الأول : الملك ، نحو «الملك لزيد».

الثاني : شبه الملك ، وهو الاستحقاق ، نحو «الشرح للفرس».

الثالث : التعديه ، نحو «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا» (١) [مريم : ٥].

الرابع : التعليل ، نحو «جئت لإكرامك».

الخامس : الزيادة وزيادتها لتقوية العامل ، لضعفه بالتأخير (نحو) (٢) (سيمان

ص : ٤٤٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٩٦.

٢- تبع ابن طولون فى التمثيل بهذه الآيه الناظم فى شرح الكافيه وابنه فى شرح الألفيه ، والمكودى والمرادى. ومثل ابن هشام فى التوضيح لهذا المعنى بنحو «ما أضرب زيدا لعمرو» متعد فى الأصل ، ولكنه لما بنى منه فعل التعجب نقل إلى «فعل» - بضم العين - فصار قاصرا ، فعدى بالهمزه إلى «زيد» وباللام إلى «عمرو» وهذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باق على تعديته ، ولم ينقل ، وأن اللام ليست للتعديه ، وإنما هى مقويه للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب ، وهذا الخلاف مبنى على أن فعل إذا صيغ من متعد : هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول ، والبصريون إلى الثانى. وقال ابن هشام فى المغنى : «والأولى عندى أن يمثل للتعديه بنحو «ما أضرب زيدا لعمرو ، وما أحبه لبكر». انتهى. قال الأزهرى : «ووجه الأولويه أن ابن مالك مثل لشبه التمثيل فى شرح التسهيل فصار المثال محتملا». انتهى. وقال : «وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقا عليه ، فكيف يكون أولى ، ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن ، فالأولى إسقاطه ، كما أسقطه فى التسهيل وشرحه». انتهى. قال ابن حمدون : «وما ذكره فى التصريح من أن مثال الموضح نقل عن الكوفيين أن اللام ليست للتعديه فيه ، وإنما هى مقويه للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب مردود بعدم صحه إسقاطها ، فتعين أنها للتعديه المجرده كما قال البصريون». انتهى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٠٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٤ ، شرح المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٣ ، التصريح

على التوضيح : ١٠ / ٢ - ١١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٠٨ ، مغنى اللبيب : ٢٨٤ ، شرح الأشموني مع الصبان : ٢ / ٢١٥ .

كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ] [يوسف : ٤٣] ، أو لكونه فرعا ، كقوله تعالى : [فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ] [البروج : ١٦] ، وقد تزايد لغير ذلك ، كقوله : [رَدِفَ لَكُمْ] (١) [النمل : ٧٢].

ثم قال رحمه الله تعالى :

... والظرفية استبن بيا

وفى وقد يبينان السببا

يعنى : أن «الباء» ، و «فى» يشتركان فى الدلالة على الظرفية والسببية.

فمثال دلالة «الباء» على الظرفية قوله تعالى : [وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ] [الصفات : ١٣٧] ، ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : [فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ] [النساء : ١٦٠].

ومثال دلالة «فى» على / الظرفية : «زيد فى المسجد» ، ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : [لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَتْكُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ] [النور : ١٤].

والظرفية فى «فى» (٢) أكثر ، والسببية فى الباء (٣) أكثر.

ثم قال رحمه الله تعالى :

بالبا استعن وعدّ عوض ألصق

ومثل مع ومن وعن بها انطق

قد تقدّم أنّ الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكر لها فى هذا البيت سبعة (٤) معان :

ص: ٤٤١

١- قال ابن هشام فى المغنى (٢٨٤ - ٢٨٥) : «الحادى والعشرون - لام التوكيد ، وهى اللام الزائده ، وهى أنواع : منها اللام المعترضه بين الفعل المتعدى ومفعوله ، كقوله : ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدّهر فالدّهر كاسره وقوله : وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد وليس منه [رَدِفَ لَكُمْ] خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن «ردف» معنى «اقترب» فهو مثل [اقترب للناس حسابهم]. انتهى. وفى تفسير البغوى (٥ / ١٥٥ - بهامش الخازن) : [قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ] - أى : دنا وقرب - لكم ، وقيل : تبعكم ، والمعنى ردفكم ، أدخل فيه اللام كما زدخلى فى قوله : [لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ] قال الفراء : اللام صله زائده كما تقول : «نقدته مائه ونقدت له» انتهى. وانظر المقتضب : ٢ / ٣٦ ، الكشاف : ٣ / ١٥٨ ، الجنى الدانى : ١٠٧ ، الهمع : ٢٠٤ / ٤ - ٢٠٥ ، معانى الفراء : ٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، جواهر الأدب : ٧٨ ، تفسير الخازن : ٥ / ١٥٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ /

- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٨٣.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ١٨٣.
- ٤- في الأصل : سجع. انظر شرح المكودي : ١ / ١٨٣.

الأول : الاستعانه ، نحو « كتبت بالقلم ».

الثاني (١) : التعديه ، وهى المعاقبه لهمزه التعديه ، نحو « ذهب بزيد » ، أى : أذهبته ، ومثله قوله عز وجل : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَمَذَّبَبَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) [البقره : ١٧].

الثالث : العوض ، وهى الداخلة على الأثمان نحو « اشتريت الفرس بألف ».

الرابع : الإلصاق ، نحو (وَأَمْسَحُوا) (٢) بِرُؤُسِكُمْ [المائدة : ٦].

الخامس : معنى «مع» ، نحو (قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ) [النساء : ١٧٠] ، أى : مع الحقّ.

السادس : معنى «من» التى للتبعيض ، كقوله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) [الإنسان : ٦].

السابع : معنى «عن» كقوله تعالى : (وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ) [الفرقان : ٢٥].

ثم قال رحمه الله تعالى :

على للاستعلاء ومعنى فى وعن

بعن تجاوزا عنى من قد فظن

وقد تجى موضع بعد وعلى

كما على موضع عن قد جعلاً

ذكر ل- «على» ثلاثه معان :

الأول : الاستعلاء ، وهو أصلها ، ويكون / حسيًا كقولك : «ركب على الفرس» ، ومعنويًا ، كقوله :

١١٥ - قد استوى بشر على العراق (٣)

ص : ٤٤٢

١- فى الأصل : الثانيه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٣.

٢- فى الأصل : فامسحوا.

٣- من الرجز ، ولم أعثر على قائله ، وبعده : من غير سيف ودم مهراق بشر : هو بشر بن مروان ، أخو عبد الملك بن مروان ووزيره ، وكان قد ولاه على العراق فقبل فيه ذلك. مهراق : نعت ل- «دم» ، وأصله «مراق» زيدت الهاء فيه. والشاهد فى قوله : «على العراق» حيث جاءت «على» للاستعلاء المعنوى ، وهى هنا بمعنى القهر والغلبه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٤ ،

شرح ابن عصفور : ١ / ٥٠٩ ، اللسان : ٣ / ٢١٦٣ (سوا) ، شرح الحماسه للمرزوقى : ١٥٤١ . التفسير الكبير للرازى : ٢٥ / ١٧٠ ،
تفسير القرطبى : ٧ / ٢٢٠ ، تفسير الخازن : ٢ / ٢٣٩ .

الثانى : معنى «فى» ، كقوله تعالى : (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ) [البقره : ١٠٢].

الثالث : معنى «عن» ، كقوله :

١١٦ - إذا رضيت على بنو قشير***(١)...

أى : عنى ، وقوله :

...

بعن تجاوزا (٢) عنى من قد

فطن

وقد تجى موضع بعد وعلى

...

يشير إلى أنّ ل- «عن» ثلاثه معان :

الأول : التجاوز ، وهو الأصل فيها ، كقولك : «رمت عن القوس (٣)» (٤) ، و «أخذت عن زيد».

ص : ٤٤٣

١- من الوافر للقحيف بن خمير العقيلي من قصيده له يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري ، وعجزه : لعمر الله أعجبنى رضاها على : بمعنى : عنى. قشير بن كعب بن ربيعه بن عامر بن صعصعه. والضمير فى «رضاها» عائد إلى «بنو قشير» ، وأنته باعتبار القبيله. والشاهد فى قوله : «على» حيث جاءت «على» بمعنى «عن» لأن «رضى» لا يتعدى ب- «على» ، وإنما ب- «عن». وقيل : لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون معنى «رضى» : عطف ، فتكون «على» فى البيت على بابها. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٨٢ ، نوادر أبى زيد : ٤٨١ ، المقتضب : ٢ / ٣١٨ ، الخصائص : ٢ / ٣١١ ، ٣٨٩ ، المحتسب : ١ / ٥٢ ، ٣٤٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٦٩ ، الإنصاف : ٦٣٠ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٢٠ ، الخزانة : ١٠ / ١٣٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٤٦ ، ١١٤٢ ، أبيات المغنى : ٢ / ٣٩٣ ، ٦٣ / ٤ ، ٤٧ / ٨ ، الهمع (رقم) : ١٠٨٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢٢ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٢ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٨ ، شواهد المغنى : ١ / ٤١٦ ، ٢ / ٩٥٤ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٠٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢١٤ ، شرح دحلان : ٩٧ ، الضرائر : ٢٣٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥١٠ ، الجنى الدانى : ٤٧٧ ، معانى الأخفش : ٤٦ ، ١٣٣ ، كاشف الخصاصه : ١٦٥ ، الأزهيه : ٢٧٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٤٩ .

٢- فى الأصل : تجاوز. انظر الألفيه : ٨٣.

٣- فى الأصل : الفرس. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٤.

٤- وهذا المشال مختلف فىه ، فقال ابن مالك : هى فىه للاستعانه بمعنى الباء ، لأنهم يقولون : «رمىت بالقوس ، وعن القوس» حكاهما الفراء. وفىه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك ، إلا إذا كانت القوس هى المرميه. وحكى أيضا : «رمىت على القوس». انظر مغنى اللبيب : ١٩٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥ ، الهمع : ٤ / ١٩٢ ، جواهر الأدب : ٤٠٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢٤.

الثاني : معنى «بعد» ، كقوله تعالى : (لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبِقٍ) [الانشقاق : ١٩] ، أى : بعد طبق.

الثالث : معنى «على» كقوله :

١١٧ - لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب***عنى ولا أنت ديانى فتخزونى (١)

وفهم من قوله : «وقد تجى» أنّ إتيانها بمعنى «بعد» و «على» قليل.

وقوله :

كما على موضع عن قد جعلاً

تتميم للبيت ، فإنه قد سبق فى البيت الذى قبله أنّ «على» تجىء بمعنى «عن» ، إلّا أنّ فيه إشارة للحمل والمعادله (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

شبه بكاف وبها التعليل قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد

ذكر للكاف ثلاثه معان :

الأول : التشبيه ، وهو أصلها ، وأكثر معانيها ، نحو «زيد كعمرو».

ص : ٤٤٤

١- من البسيط لذى الأصعب العدوانى (حرثان بن محرث بن ثعلبه بن عدوان) من قصيده له فى المفضليات (١٦٠) قالها فى مزين بن جابر ، وبعده : ولا- تقوت عيالى يوم مسبغه ولا- بنفسك فى العزء تكفينى ويروى : «فى نسب» بدل «فى حسب» ، ويروى «شيئا» بدل «عنى» وعليها فلا- شاهد فيه. لاه ابن عمك : أى : الله در ابن عمك ، والمراد بابن عمك الشاعر نفسه. الحسب : ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه ، الديان : الحاكم والمالك. تخزونى : تقهرنى. والشاهد فى قوله : «عنى» حيث جاءت «عن» بمعنى «على». انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥ ، مجالس العلماء للزجاجى : ٥٧ ، الخصائص : ٢ / ٢٨٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٣ ، ٢٦٩ ، الإنصاف : ٣٩٤ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٥٣ ، ٩ / ١٠٤ ، المقرب : ١ / ١٩٧ ، الخزانة : ٧ / ١٧٣ ، ١٠ / ١٢٤ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٥٨ ، أبيات المغنى : ٣ / ٢٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٨٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٢ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٧ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٢١٥ ، البهجة المرضيه : ٩٧ ، الضرائر : ١٤٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٧١ ، ٤٨٣ ، الجنى الدانى : ٢٤٦ ، معانى الأخفش : ١٠١ ، كاشف الخصاصه : ١٦٦ ، الأزهيه : ٩٧ ، ٢٧٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٠٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٤٤ ، ارتشاف الضرب

: ٢ / ٤٤٧.

٢- فى الأصل : والمفادات. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٥.

الثانى : التعليل ، وهو المشار إليه بقوله : «وبها التعليل قد يعنى» ، كقوله عزوجل : (وَإِذْ كَرَّوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) [البقره : ١٩٨] ، أى / :
لأجل هدى الله لكم.

وفهم من قوله : «قد يعنى» أنّ إتيانها للتعليل قليل.

الثالث : زيادتها للتوكيد ، وهو قليل ، وهو المشار إليه بقوله : «وزائدا لتوكيد ورد» ، كقوله عزوجل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (١).
[الشورى : ١١].

ثم قال رحمه الله تعالى :

واستعمل اسما وكذا عن وعلى

من أجل ذا عليهما من دخلا

اعلم أنّ من حروف الجرّ ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسما ، وذلك خمسة أحرف ، أشار إلى ثلاثة منها هنا :

الأول : كاف التشبيه ، واستعماله اسما :

قيل : فى الضروره ، وهو مذهب سيويه (٢) ، كقوله :

ص : ٤٤٥

١- أى : ليس مثله شىء ، كذا قدره الأكترون ، إذا لو لم يقدره كذلك صار المعنى : ليس مثل مثله شىء ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزله إعادة الجملة ثانيا ، قاله ابن جنى . وقيل : الكاف هنا غير زائده ، ثم اختلفوا : فقيل : الزائده «مثل» كما زيدت فى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) ، قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير . قال فى المعنى : والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت . وقيل : الكاف و «مثل» لا زائد منهما ، ثم اختلف : فقيل : «مثل» بمعنى الذات ، والمعنى : ليس كذاته شىء . وقيل : بمعنى الصفه ، لأن المثل والمثيل بمعنى ، كالشبه والشبيه ، والمعنى : ليس كصفته شىء . وقيل : الكاف اسم مؤكد ب- «مثل» كما عكس ذلك من قال : فصيّروا مثل كعصف مأكول انظر التصريح على التوضيح : ١٧ / ٢ ، مغنى اللبيب : ٢٣٧ - ٢٣٨ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٢٢٥ ، الهمع : ١٩٥ / ٤ - ١٩٦ .

٢- قال سيويه فى الكتاب (١ / ٢٠٣) : «إلا أن أناسا من العرب اضطروا فى الشعر ، وجعلوها بمنزله «مثل» ، قال الراجز وهو حميد الأرقط : فصيّروا مثل كعصف مأكول . انتهى . وانظر شرح المكودى : ١ / ١٨٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢١٧ ، الهمع : ٤ / ١٩٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٤٣ ، الجنى الدانى : ٧٩ ، مغنى اللبيب : ٢٣٨ ، جواهر الأدب : ١٤٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٧ .

وقيل : فى الاختيار ، وهو مذهب الأخفش ، وإليه ذهب المصنّف (٣) ، ولذلك أطلق فى قوله : «واستعمل اسما».

الثانى والثالث : «عن» ، و «على» يستعملان اسمين (٤) ، وقد أشار إليهما بقوله : «وكذا عن وعلى» أى : وكذلك (استعلموا «عن» و «على» اسمين» كما) (٥) استعملوا كاف التشبيه اسما ، ثم علّل استعمالهما اسمين بدخول «من» عليهما ، لأنّ حرف الجرّ لا يدخل (٦) على الحرف ، وإنّما يدخل على الاسم.

فمن دخول «من» على «على» قوله :

ص: ٤٤٦

١- فى الأصل : ينتهى. انظر المراجع الآتية.

٢- من البسيط للأعشى ميمون من قصيده له فى ديوانه (٤٨) ، وهى من أحسن شعره وقد ألحقت بالمعلقات السبع ، أولها : ودّع هريره إنّ الرّكب مرتحل وهل تطيق وداعا أيّها الرّجل ويروى : «لا تنتهون» بدل «أنتتهون» ، ويروى أيضا «هل تنتهون». ويروى : «ولا ينهى» بدل «ولن ينهى» ، ويروى : «يهلك» بدل «يذهب». أنتتهون : أى : أتتجرون ، والهمزه للاستفهام الإنكارى. ينهى : يزجر. الشطط : الجور والظلم. والكاف فى قوله : «كاظعن» اسم ، وهى فاعل «ينهى» ، والظعن : مضاف إليه. الفتل : جمع فتيله ، أراد به فتيله الجراحه. والشاهد فى قوله : «كاظعن» حيث استعمل كاف التشبيه فيه اسما بمعنى : «مثل» ، وهو ضروره عند سيبويه وغيره كابن عصفور ، وجائز فى الاختيار عند ابن جنى والأخفش وابن مالك وغيرهم. انظر الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٩١ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٣ ، المقتضب : ٤ / ١٤١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٤٣ ، الخزانة : ٩ / ٤٥٣ ، ١٠ / ١٧٠ ، الخصائص : ٢ / ٣٦٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٢٩ ، ٢٨٦ ، الهمع (رقم) : ١١٠٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢٩ ، حاشيه يس : ٢ / ١٨ ، شواهد الجرجاوى : ١٤٩ ، اللسان (حطط ، عثل ، غيل) ، الضرائر : ٣٠١ ، الجنى الدانى : ٨٢ ، كاشف الخصاصه : ١٦٧ ، التبصره والتذكرة : ٢٨٤ ، الإفصاح : ١٨٩ ، الأصول : ١ / ٤٣٩ ، أسرار العربيه : ٢٥٦.

٣- والفارسي والجزولى وكثير من النحويين ، وذلك نظرا لكثرة السماع ، وقال أبو حيان : تقع اختيارا قليلا ، وقال ابن مضاء : هى اسم أبدا لأنها بمعنى : مثل ، وما هو بمعنى اسم فهو اسم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢١٧ ، الهمع : ٤ / ٩٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٤٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٧ ، الجنى الدانى : ٧٩ ، مغنى اللبيب : ٢٣٩ ، التسهيل : ١٤٧ ، جواهر الأدب : ١٤٤ ، شرح الفريد : ٢٣٨ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٤٢ - ٤٤.

٤- فى الأصل : اسمان. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٥.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودى : ١ / ١٨٥.

٦- فى الأصل : لا يد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٦.

وعلى «عن» قوله :

١٢٠ - ***... من عن يميني تاره وأمامي (٢)

ص: ٤٤٧

١- من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا ، من قصيده طويله له ، وعجزه : تصلّ وعن قيض بزيزاء مجهل ويروى : «خمسها» بدل «ظمؤها» والخمس : ظمء من أظماء القطا ، وهى أن ترد ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد ، فيعتد بيومي وردها مع ظمئها ، فيقال خمس. ويروى : «بيداء» بدل «بزيزاء». غدت : ذهبى وطارت ، لا بمعنى : الذهاب غدوه لأن القطا إنما يذهب للماء ليلا. من عليه : أى : من فوقه ، والضمير يرجع إلى الفرخ. الظمء : مده صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب. تصل : تصوت أحشاؤها من العطش. القيض : قشر البيع الأعلى. المجهل : القفز. والشاهد فى دخول «من» على «على» ، ويكون شاهدا أيضا على استعمال «على» اسما بمعنى : فوق. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٠١ ، الكتاب مع الأعلام : ٣١٠ ، المقتضب : ٣ / ٥٣ ، اللسان (صلل ، علا) ، نوادر أبى زيد : ٤٥٤ ، الحلل : ٧٨ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٣٧ ، ٣٨ ، الخزانة : ١٠ / ١٤٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٢٥ ، المقرب : ١ / ١٩٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٥٨ ، أبيات المغنى : ٣ / ٢٦٥ ، ٧ / ١٥٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٦ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٠ ، المغنى (رقم) : ٢٥٤ ، ٩٣٢ ، الهمع (رقم) : ١١٣٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٢٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٣ ، جواهر الأدب : ٤٦٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٨١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٣٠ ، المقتصد : ٢ / ٨٤٥ ، البهجة المرضيه : ٩٧ ، الضرائر : ٣٠٥ ، كاشف الخصاصه : ١٦٨ ، شرح الجمل لابن هشام : ١٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨١٠ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٤.

٢- من الكامل لقطرى بن الفجاءه الخارجى من أبيات له فى شرح الحماسه للمرزوقى (١٣٦) ، وصدرة : ولقد أرانى للزمّاح دريئه ويروى : «فلقد» بدل «ولقد» ، ويروى : «مره» بدل «تاره» ، ويروى : «شمالي» بدل «أمامى». أرانى : أعلمنى. الدرّيئه : الحلقة التى يرمى فيها المتعلم ويطعن. ويروى : «دريه» وهى دابه يستتر بها الصائد فيرمى الصيد. والشاهد فيه دخول «من» على «عن» ، ويكون شاهدا أيضا على استعمال «عن» اسما بمعنى : جانب. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ١٥٠ ، ٣٠٥ ، ٣١١ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ٢٢٩ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ٤٠ ، الخزانة : ١٠ / ١٥٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٦٣ ، ٩٣٣ ، الهمع : ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٣٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٣٨ ، ٢ / ٣٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢٦ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٣ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٠ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٣٨ ، أبيات المغنى : ٣ / ٣١٠ ، ٧ / ١٥٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٣٠ ، شرح دحلان : ٩٧ ، الضرائر : ٣٠٧ ، جواهر الأدب : ٤٠٣ ، توجيه اللمع : ١٨٢ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٤٦.

ومعنى (١) «على» : فوق ، «وعن» : جانب (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا

أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

أشار إلى الرابع والخامس مما استعمل اسما ، وهما «مذ» و «منذ» ، فيكونان اسمين (٣) في موضعين :

الأول : أن يرتفع ما بعدهما ، نحو «مذ يوم الجمعة» ، و «منذ يومان».

الثاني : أن يليهما فعل ، نحو «أتيتك مذ قام زيد» ، «ومنذ دعا عمرو».

وفهم من قوله : «أوليا الفعل» أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية (٤) خلافا لمنع ذلك (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن يجزا في مضي فكمن

هما وفي الحضور معنى في استين

يُبين في هذا البيت معنى «مذ» و «منذ» إذا كانا حرفين ، فقال : معناهما معنى «من» إذا كان المجرور حاضرا ، نحو «ما رأيته مذ يومنا» ، أى : فى يومنا.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد من وعن وباء زيد ما

فلم يعق (٦) عن عمل قد

علما

وزيد بعد ربّ والكاف فكف

وقد يليهما وجرّ لم يكف

١- فى الأصل : والمعنى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٦.

٢- وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن «عن وعلى» إذا دخل عليهما «من» بقيا على حرفيهما ، وزعموا أن «من» تدخل على حروف الجر كلها سوى «مذ» واللام والباء و«فى». انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٤ ، الجنى الدانى : ٢٤٣.

٣- فى الأصل : فيكون اسمان. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٦.

٤- قال المرادى : «وهو المختار ، وصرح به سيويه». انتهى. وعليه السيرافى والفارسى وابن مالك. وقيل : مضافان إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وعليه ابن عصفور. انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٢٨ ، الكتاب : ١ / ٢٠٩ ، الجنى الدانى : ٥٠٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢٨ ، التسهيل : ٩٤ ، مغنى اللبيب : ٤٤٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤٢ ، الهمع : ٣ / ٢٢٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٥٩ - ٦٠.

٥- فقال : إنهما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما ، وهو مذهب الأخفش واختاره ابن عصفور. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٢٤ ، الجنى الدانى : ٥٠٤ ، مغنى اللبيب : ٤٤٢ ، شرح الرضى : ٢ / ١١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤٢ ، الهمع : ٢ / ٢٢٣.

٦- فى الأصل : تعق. انظر الألفية : ٨٤.

اعلم أنّ من حروف الجرّ ما يزداد بعده «ما»، وذلك خمسة أحرف، أشار إلى ثلاثة منها في البيت الأوّل، وهى :

«من»، ومثال زياده «ما» بعدها، قوله عزوجل : مما خطاياهم (١) [نوح : ٢٥].

و «عن»، ومثال زياده / «ما» بعدها قوله عزوجل : (عَمَّا قَلِيلٍ) [المؤمنون : ٤٠].

و «الباء»، ومثال زياده «ما» بعدها قوله عزوجل : (فَبِمَا) (٢) رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ [آل عمران : ١٥٩].

وقوله : «فلم يعق عن عمل» أى : لم يمنع زياده «ما» بعد هذه الأحرف عملها ، كما فى المثل المذكوره.

ثمّ أشار إلى الرّابع والخامس ممّا تلحقه (٣) «ما» فى البيت الثّانى ، وهما : «ربّ» و «الكاف» ، فتاره تكفّهما عن العمل ، كقوله عزوجل : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحجر : ٢] ، وكقول الشّاعر :

١٢١ - عمرى إننى وأبا حميد*** كما النشوان والرّجل الحليم (٤)

ص : ٤٤٩

١- مما خطاياهم أغرقوا وهذه قراءه أبى عمرو ، وقرأ الباكون : (مِمَّا حَطِيئَاتِهِمْ). انظر حجه القراءات : ٧٢٦ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٤٥٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٢٥.

٢- فى الأصل : فيها.

٣- فى الأصل : يلحقه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٧.

٤- من الوافر لزياد بن سلمى الأعجم (ولقب بالأعجم ولكنه كانت فيه) ، من أبيات ثلاثة له ، وبعده : أريد حباه ويريد قتلى وأعلم أنّه الرّجل اللّثيم فإنّ الحمر من شرّ المطايا كما الحبطات شرّ بنى تميم ويروى : «وأعلم» بدل «لعمرى» ، وعلى الروايه الأولى همزه «أننى» مكسوره وعلى الثانيه مفتوحه. النشوان : السكران. الحليم : الذى عنده تأن وتحمل لما يثقل على النفس. ويروى أيضا «لعمرك» بدل «لعمرى». يقول : أنا وأبو حميد كالسكران والحليم ، أتحمل منه وهو يعبث بى ، كالسكران يسفه على الحليم وهو متحمل. والشاهد فى قوله : «كما النشوان» حيث اتصلت «ما» ب- «الكاف» فكفتها عن العمل ، ولذا رفع «النشوان» بعدها. ويروى : «لكالنشوان» وعليها فلا شاهد فيه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٧ ، الخزانة : ١٠ / ٢٠٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٢٢ ، أبيات المغنى : ٤ / ١٢٥ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٢٩.

وتاره لا تكفهما ، كقوله :

١٢٢ - ربّما ضربه بسيف صقيل ***... (١)

وقوله :

١٢٣ - ***... كما الناس مجروم عليه وجارم (٢)(٣)

ص: ٤٥٠

١- من الخفيف لعدي بن الرعلاء الغساني (والرعلاء : اسم أمه) من قصيده له في معجم الشعراء (٢٥٢) ، وعجره : بين بصرى وطعنه نجلاء «ربما» هنا للتكثير. بين بصرى : أى : بين أماكنها ، ويروى : «دون بصرى» ، و «دون» : بمعنى : قبل ، أو خلف ، أو عند. وبصرى : بلد قرب الشام. نجلاء : واسعه. والشاهد فى قوله : «ربما» حيث اتصلت «ما» ب- «رب» ولم تكفها عن العمل ، وهو قليل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٣٣ ، ٥٨٨ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٠٤ ، ٢ / ٧٢٥ ، أبيات المغنى : ٣ / ١٩٧ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٤٢ ، الهمع (رقم) : ١١٥٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٤١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٠ ، الجنى الدانى : ٤٥٦ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣٢٨ ، الأزهيه : ٨٢ ، ٩٤ ، جواهر الأدب : ٤٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٣ .

٢- فى الأصل : مجزوم عليها و جازم . انظر المراجع الآتية فى البيت الشاهد .

٣- من الطويل لعمر ابن براقه الهمداني ثم النهى (وبراقه : أمه) من قصيده له فى المؤتلف والمختلف (٦٧) ، و صدره : وننصر مولانا ونعلم أنه ويروى عجزه : كما الناس مظلوم عليه وظالم كما الناس : بجر «الناس» على أن «ما» زائده ، وروى برفعه فتكون «ما» كافه أو مصدرية. مجزوم : خبر مبتدأ محذوف أى : بعضه مجزوم عليه ، وبعضه جارم ، وهما من الجرم وهو الذنب. والشاهد فى قوله : «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ، ولم تكفها عن العمل ، وهو قليل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٣٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠١ ، ٣٢١ ، ٥٨٩ ، ٦٦٥ ، الهمع (رقم) : ١١٥٩ ، ١٥٩٤ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٤٢ ، ١٧٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣١ ، أبيات المغنى : ٢ / ٥٧ ، ٤ / ١٢٤ ، ٥ ، ٢٧٩ ، ٦ / ١٠٣ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠٠ ، ٢ / ٧٢٥ ، ٧٧٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٠ ، شرح دحلان : ٩٨ ، البهجة المرضيه : ١٧٠ ، جواهر الأدب : ١٥٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨١٧ ، ٣ / ١٢٢٥ ، المطالع السعيده : ٤١٣ ، شرح قصيده بانة سعاد لابن هشام : ١٣٣ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٨٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٨ .

وفهم من قوله: «وقد يليهما» أنّ عملهما قليل ، وقد صرح به في الكافيه (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحذفت ربّ فجرت بعد بل

والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

يعنى : أنّ «ربّ» تحذف ويبقى عملها ، وذلك بعد «بل» ، ومثاله :

١٢٤ - بل بلد ملء الفجاج قتمه (٢)

وبعد «الفاء» ، كقوله :

١٢٥ - فمثلك جبلى قد طرقت ومرضع ***... (٣)

ص: ٤٥١

١- قال ابن مالك في الكافيه (٢ / ٨١٦) : وكفّت الكاف وربّ غالبا ... وقال في شرحها (٢ / ٨١٧) : «وتتصل «ما» أيضا بالكاف و «رب» فيبقى عملهما ، وذلك قليل». انتهى.

٢- من الرجز لرؤبه بن العجاج ، من أرجوزه طويله له في ديوانه (١٥٠) ، يمدح فيها أبا العباس السفاح ، وبعده : لا يشتري كتانه وجهرمه ويروى : بل بلد ملء الأكام قتمه «البلد» هنا : القفر. الفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع بين جبلين. القتم : الغبار ، وهو لغه في القتام. يقول : كثيرا من المفاوز والقفار سلكتها. والشاهد في قوله : «بل بلد» حيث حذفت «رب» بعد «بل» وبقي عملها. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٣٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٢ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ١٤٤ ، الإنصاف : ٥٢٩ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٠٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٧٧ ، شذور الذهب : ٣٢٣ ، الهمع (رقم) : ١١٤٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٨ ، اللسان (جهرم) ، شواهد المغنى : ١ / ٣٤٧ ، أبيات المغنى : ٣ / ٣ ، ٢٠ / ٤ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٥ ، شواهد الفيومي : ١٠١ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٥ ، شرح ابن الناظم : ٣٧٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣١ ، شرح دحلان : ٩٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٦٩ ، البهجه المرضيه : ٩٨ ، الجنى الدانى : ٢٣٧ ، كاشف الخصاصه : ١٧١ ، المطالع السعيده : ٤١٥.

٣- من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهوره فى القصائد السبع (٣٩) ، وعجزه : فألهيتها عن ذى تائم محول ورواه سيبويه : ومثلك بكرة قد طرقت وثيبا فألهيتها عن ذى تائم مغيل فمثلك : أى : فرب أنثى مثلك. الطروق : الإتيان ليلا. ألهيتها : أشغلتها. قوله : «عن ذى تائم» أى : عن صبي ذى تائم. محول : أتى عليه حول ، والعرب تقول لكل صغير محول وإن لم يأت عليه حول. و «مغيل» على روايه سيبويه : الذى تؤتى أمه وهى ترضعه. والشاهد - فى قوله : «فمثلك» حيث حذفت «رب» بعد الفاء ، وبقي عملها. انظر القصائد العشر : ٤٣ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٣٦ ، شذور الذهب : ٣٢٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٢٧ ، ٢٩٠ ، الهمع (رقم) : ١١٣٩ ، ١٣٧٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٢ ، أبيات المغنى : ١ / ١٣ ، ٣ / ١٨٥ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٢٩٤ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٤٥٠ ، شرح

ابن عقيل : ٢٣٥ / ١ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٤ ، شواهد الفيومى : ١٠٠ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٠٢ ، ٤٦٣ ، شرح ابن الناظم :
٣٧٦ ، شرح دحلان : ٩٨ ، الجنى الدانى : ٧٥ ، كاشف الخصاصه : ١٧٠ ، البهجه المرضيه : ٩٨ ، التبصره والتذكره : ٦٢٦ ، شرح
الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٢١ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٨٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦١ .

وبعد الواو (١) ، كقوله :

١٢٦ - وليل كموج البحر أرخى سدوله***على بأنواع الهموم لبيتلى (٢)

ص: ٤٥٢

١- ذهب البصريون إلى أن واو «رب» لا تعمل الجر وإنما العمل ل- «رب» مقدره ، وذهب الكوفيون إلى أن واو «رب» تعمل في النكرة الخفض بنفسها ، وهو مذهب الكسائي ، وإليه ذهب المبرد وابن السراج من البصريين. والجر بعد الفاء و «بل» ب- «رب» محذوفه باتفاق كما ذكره في التسهيل ، وقيل : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء و «بل» لنيابتها مناب «رب» ، وذهب الكسائي وابن السراج إلى أن الفاء تعمل بنفسها دون تقرير «رب» وذلك لضعف الحرف عن أن يعمل محذوفاً ، ذكره في التاج. انظر الإنصاف (مسألة : ٥٥) : ١ / ٣٧٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٢ ، شرح الرضى : ٣٣٣ ، التسهيل : ١٤٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٢٧ ، حاشية الخضرى : ١ / ٢٣٥ ، الجنى الدانى : ٤٥٤ ، مغنى اللبيب : ١٨١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٨٢١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٤.

٢- من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة فى القصائد السبع (٧٤) ، وبعده : فقلت له لَمَّا تَمَطَّى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل قوله : «كموج البحر» أى : فى كثافه ظلمته. سدوله : ستوره. أنواع الهموم : ضرورها. لبيتلى : لينظر ما عندى من الصبر والجزع ، وبيتلى : بمعنى : يمتحن. والشاهد فى قوله : «وليل» حيث حذفت «رب» بعد الواو وبقي عملها. انظر القصائد العشر : ٦٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٨ ، شرح دحلان : ٩٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٣٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٧٢ ، شذور الذهب : ٣٦١ ، مجالس العلماء : ٢٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣٣ ، أبيات المغنى : ٦ / ١١٤ ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٧٤ ، ٧٨٢ ، شواهد الفيومى : ٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٣٧٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٣ ، البهجة المرضيه : ٩٨ ، المطالع السعيده : ٤١٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٢٥٤ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٨٨ ، الدرر المضيئه (رساله ماجستير) : ١٨.

وفهم من قوله : «وبعد الواو شاع ذا العمل» أنّ (ذلك) (١) بعد «بل» و «الفاء» غير شائع ، وهو مفهم أمرا صحيحا (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد يجزّ بسوى ربّ لدى

حذف وبعضه يرى مطّردا

يعنى : أنّ حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله فيما سوى «ربّ» من / حروف الجرّ على قسمين :

غير مطّرد : وهو المشار إليه بقوله : «وقد يجزّ» ففهم منه التقليل ، وفهم من التقليل عدم الأطراد ، ومنه قوله :

١٢٧ - إذا قيل أىّ الناس شرّ قبيله (٣) *** أشارت كليب (٤) بالأكفّ الأصابع (٥)

ومطّرد : وهو المشار إليه بقوله : «وبعضه يرى مطّردا» ، وذلك فى لفظ «الله» فى القسم ، نحو «الله لأفعلن» ، وبعد «كم» الاستفهامية ، إذا دخل عليها حرف الجرّ ، نحو «بكم درهم».

ص : ٤٥٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٨٨.

٢- كلام المؤلف هنا يقتضى أن الفاء و «بل» فى القله وعدم الشيع سواء ، وليس كذلك ، بل حذف «رب» بعد الفاء كثير ، وأما حذفها بعد «بل» فهو قليل ، قال ابن مالك فى التسهيل (١٤٨) : «يجرب- «رب» محذوفه بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر ، وبعد «بل» قليلا ، ومع التجرد أقل». وانظر شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٣ - ٢٣٤.

٣- فى الأصل : فقل. انظر المصادر الآتية.

٤- فى الأصل : كلبه. انظر المصادر الآتية.

٥- من الطويل للفرزدق من قصيده له فى ديوانه (٥٢٠) ، يهجو بها جريرا ، أولها : منّا الذى اختير الرّجال سماحه وخيرا إذا هبّ الرّياح الرّعازع ويروى : «أشرت» - بتشديد الراء - بدل «أشارت» يقال : لا تشر فلانا أى : لا تشر إليه بشر. كليب : رهط جرير. بالأكف : حال من الأصابع ، والباء بمعنى : مع ، والمعنى : أشارت الأصابع فى حال كونها مع الأكف مبالغه فى الإشاره. والشاهد فى قوله : «كليب» حيث جرب- «إلى» محذوفه ، وأصله «إلى كليب» فأسقط الجار وأبقى عمله ، وهو قليل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٨٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٢١٢ ، الشواهد الكبرى : ٢ / ٥٤٢ ، ٣ / ٣٥٤ ، الخزانة : ٩ / ١١٣ ، ١٠ / ٤١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١ ، ١٠٩٨ ، الهمع (رقم) : ١١٣٧ ، ١٣٩٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٧ ، ١٠٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٩٠ ، ٢٣٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٥ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٨ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٣٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٦٣٥ ، الجامع الصغير : ٨٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٩٩.

ثم قال رحمه الله تعالى: (١) نونا تلى الإعراب أو تنوينا

مما تضيف احذف كطور سينا

يعنى: أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذف ما فى المضاف من نون تلى علامه الإعراب أو تنوين (٢).

وشمل النون: نون المثني والمجموع على حدّه، وما (٣) ألحق بهما، نحو «غلاماك، وابناك، وصاحبو زيد، وعشروك، وأهلو عمرو».

ص: ٤٥٤

١- الإضافة لغه: مطلق الإسناد، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط، أى: أسندته إليه. وقيل هى لغه: الإماله، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط أى: أملتة إليه. واصطلاحا - كما فى التعريفات - امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفا أو تخصيصا. وقال ابن هشام: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأول منزله تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه. وقال أبو حيان: نسبه بين اسمين تقييده توجب لثانيهما الجر أبدا. انظر التعريفات: ٢٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٤، ارتشاف الضرب: ٢ / ٥٠١، شرح الشذور: ٣٢٥، الهمع: ٤ / ٢٦٤، حاشيه الصبان: ٢ / ٢٣٧، حاشيه ابن حمدون: ١ / ١٨٩، حاشيه الخضرى: ٢ / ٢، معجم المصطلحات النحويه: ١٣٦، معجم مصطلحات النحو: ١٩٣، معجم النحو: ٣٢.

٢- وقد تحذف تاء التانيث، قال فى الكافيه: وحذف تا التانيث منه قد يرد فى كلمات سمعت فلا تزد وذلك كقول الشاعر: وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا أى: عدّه الأمر. ومنه قراءه بعضهم: (لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّةً) أى: عدته. أراد: حياه النار. وظاهر كلام الفراء أنه قياس، وجعل منه قوله تعالى: (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ). انظر الكافيه وشرحها لابن مالك: ٢ / ٨٩٨، ٩٠١، القراءات الشاذه: ٥٣، معانى الفراء: ٢ / ٢٥٤، شرح المرادى: ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٣٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١.

٣- فى الأصل: وهو. انظر شرح المكودى: ١ / ١٨٩.

وشمل التنوين : التنوين الظاهر ، نحو «غلامك» فى «غلام» ، والمقدّر ، نحو «دراهمك» ، فى «دراهم».

و «طور سيناء» : اسم جبل بالشّام ، ويقال له أيضا : «طور سينين» (١) وقد جاء (فى القرآن) (٢) بالوجهين (٣) ، وأصله قبل الإضافة «طور» : وهو اسم جبل أيضا (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

والثانى اجرر وانو من أو فى إذا

لم يصلح إلّا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك ...

...

يعنى : أنّ حكم المضاف إليه الجرّ ، ثمّ إنّ الإضافة أشار إلى أنّها تتقدّر عنده بثلاثة أحرف : وهى «من» ، و «فى» ، و «اللام» (٥).

ص: ٤٥٥

١- وهو جبل بيت المقدس ، ممتد ما بين مصر وأيله ، وهو الذى نودى منه موسى عليه السلام. انظر معجم البلدان : ٤ / ٤٨ ، مراصد الاطلاع : ٢ / ٨٩٦ ، معجم ما استعجم : ٣ / ٨٩٧ ، اللسان : ٤ / ٢٧١٨ (طور).

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى : ١ / ١٨٥.

٣- قال تعالى : (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ) ، وقال جلّ شأنه : (وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ وَطُورِ سَيْنَاءَ). انظر الآية (٢٠) من سورة المؤمنون ، والآية (٢) من سورة التين.

٤- جاء فى اللسان : الطور : الجبل ، وطور سيناء : جبل بالشّام ، والطور فى كلام العرب الجبل ، وقال الفراء فى قوله تعالى : (وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ) أقسم الله تعالى به ، قال : وهو الجبل الذى بمدین الذى كلمه الله تعالى موسى عليه السلام عنده تكليما. انظر اللسان : ٤ / ٢٧١٨ (طور) ، معانى الفراء : ٣ / ٩١ ، معجم البلدان : ٤ / ٤٨ ، مراصد الاطلاع : ٢ / ٨٩٦ ، معجم ما استعجم : ٣ / ٨٩٧ /

٥- قال ابن مالك : وأعقل أكثر النحويين الإضافة بمعنى : «فى» ، وهى ثابتة فى الكلام الفصيح ، فمن شواهد ما قوله تعالى : (لَلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعِهِ أَشْهُرٍ) ، و (هُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ) و (فَصَّةِ يَأْمٌ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ) ، و (يا صاحِبِ السُّجُنِ) ، و (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ، ومنها قول الأعشى ميمون : مهادى النهار لجاراتهم وبالليل هن عليهم حرم. انتهى. ومذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير «من» ، واللام» ، ونحو «بل مكر الليل» مقدر باللام عندهم على التوسع. وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا- نيته. وذهب ابن الضائع إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال. وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى : «عند» ، تقول : «هذه ناقة رقاد الحلب» ، معناه : رقاد عند الحلب. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٠٦ - ٩٠٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٣٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، الهمع : ٤ / ٢٦٧ ، ارتشاف

مثال الإضافة المقدره ب- «من»: «خاتم فضّه» و «باب ساج» (١)، وضابطه: أن يكون المضاف إليه اسما للجنس العدى منه المضاف.

ومثال المقدره ب- «فى»: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ) [سبأ: ٣٣]، وضابطه: أن يكون المضاف إليه اسم زمان، وقع فيه المضاف.

وإلى هذين القسمين أشار بقوله: «وانو من أو فى».

وقوله: «إذا لم يصلح إلّا ذاك» يعنى: فى التّأويل.

وقوله: «واللام خذا لما سوى ذينك» أى: قدّر اللام فيما سوى ذينك (٢) القسمين، وهو أكثر أقسام المضاف.

وشمل قوله: «اللام»: اللام التى للملك، نحو «دار زيد»، والتى للاستحقاق، نحو «باب الدّار».

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

... واخصص أوّلا

أو أعطه التّعريف بالذى تلا

يعنى: أنّ الإضافة المحضه تفيد تخصيص الأوّل إذا أضيف إلى نكره، نحو «غلام رجل»، أو تعريفه إن أضيف إلى معرفه، نحو «غلام زيد».

وفهم كون القسم الأوّل هو المضاف إلى نكره - من ذكر المعرفه فى قسمه (٣).

ثمّ أشار إلى القسم الثّانى من الإضافة / وهى الإضافة غير المحضه، فقال رحمه الله تعالى:

وإن يشابه المضاف يفعل

وصفا فعن تنكيره لا يعزل

كربّ راجينا عظيم الأمل

مرّوع القلب قليل الحيل

ص: ٤٥٦

١- الساج: خشب أسود رزين يجلب من الهند ولا تكاد الأرض تبليه، قال الزمخشري: عملت سفينه نوح عليه السلام من ساج، وهى خشب سود. انظر تاج العروس: ٢ / ٦١ (سوج)، أساس البلاغه للزمخشري: ٢٢٣ (سوج)، اللسان: ٣ / ٢١٤١ (سوج).

٢- فى الأصل : ذلك. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٠.

٣- فى الأصل : قسميه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٠.

يعنى : أن المضاف إذا كان شبيها بالفعل المضارع ، لكونه اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو ما حمل عليه من أمثله المبالغه ، والصفة المشبهة - كانت إضافته غير محضه ، لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا ، وإنما هي لمجرد التخفيف ، وذلك نحو «ضارب زيد» ، وأصله «ضارب زيدا» (١) ، وقد مثل لذلك الناظم بقوله : «كرب راجينا» (ف- «راجينا») (٢) اسم فاعل مضاف إلى الضمير ، ولم تفد الإضافة تخصيصا ولا تعريفا ، بل هو نكرة ، ولذلك أدخل عليه «رب» لاختصاصها بالنكرة .

و «عظيم» صفة مشبهة باسم الفاعل ، وإضافته إلى «الأمل» غير محضه ، وهو نعت ل- «راجينا» ، ونعت النكرة نكرة (٣) .

و «مروّع» اسم مفعول ، وإضافته إلى «القلب» غير محضه .

و «قليل» صفة مشبهة ، وإضافته إلى «الحيل» غير محضه .

وهذه الصفات كلها نعوت ل- «راجينا» ، ونعت النكرة (٤) نكرة .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وذى الإضافة اسمها لفظية

وتلك محضه ومعنويّه

الإشارة ب- «ذى» لأقرب القسمين ، وهى الإضافة غير المحضه ، يعنى : أنها تسمى / لفظية ، لأنّ فائدتها راجعه إلى اللفظ فقط ، وهى التخفيف (٥) ، وتسمى أيضا : مجازية ، وغير محضه .

والإشارة ب- «تلك» إلى أول القسمين ، يعنى : أنها تسمى : محضه ، لإفادتها التخصيص أو التعريف ، وتسمى : معنويّه (٦) . .

ص : ٤٥٧

١- فى الأصل : زيد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٣- فى الأصل : نكتت. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٤- فى الأصل : النكرة. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٥- فى الأصل : التحقيق. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩١ .

٦- وزاد فى التسهيل قسما ثالثا ، وهو الشبيهة بالمحضه ، وهو أنواع : الأول : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو «مسجد الجامع» ، ومذهب الفارسي أنها غير محضه ، وعند غيره أنها محضه . الثانى : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو «شهر رمضان» . الثالث : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو «سحق عمامة» . وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضه ، وذهب غيره إلى أنها محضه . الرابع : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف ، كقوله : علا زيدا يوم النقا رأس زيد كم أى : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين ، وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الإضافة . الخامس : إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون فى أسماء

الزمان المبهمه ، نحو «يومئذ» ، وقد يكون في غيرها ، كقوله : فقلت انجو عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغاربه أراد :
اكشطا عنها الجلد ، لأن النجا هو الجلد. السادس : إضافه الملغى إلى المعبر ، نحو : إلى الحول ثم اسم السيد عليكما السابع :
إضافه المعبر إلى الملغى ، كقول بعض الطائيين : أقام بيغداد وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرح انظر التسهيل : ١٥٥ ، شرح
المرادى : ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٦ ، الهمع : ٤ / ٢٧٧ ، شرح
الأشموني : ٢ / ٢٤٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ووصل أل هذا المضاف مغتفر

إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

أو بالذى له أضيف الثانى

كزيد الضارب رأس الجانى

الإشارة ب- «ذا» إلى أقرب القسمين ، وهى الإضافة غير المحضة.

يعنى : أنه يغتفر دخول «أل» على المضاف ، لكن بشرط أن تدخل على الثانى : نحو «الضارب الرجل» ، و «الجعد الشعر» ، أو يكون الثانى مضافا إلى ما فيه «أل» ، نحو «الحسن وجه الأب» ، و «الضارب رأس الجانى».

فلو لم تتصل «أل» بالثانى ، ولا- بما أضيف إليه الثانى ، لم يجوز دخول «أل» على المضاف ، فلا- يجوز «الضارب زيد» ، ولا «الضارب صاحب زيد» (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكونها فى الوصف كاف إن وقع

مثنى أو جمعا سبيله اتبع

ص : ٤٥٨

١- وقد ذكر فى التسهيل صورته أخرى يغتفر فيها ذلك أيضا ، وهى : أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير المقرون ب- «أل» ، كقوله : الود أنت المستحقه صفوه وقد منع المبرد الجز فى نحو ذلك وأوجب النصب ، قال المرادى : «ولكن الصحيح جوازه». وقال ابن عقيل : والأفصح النصب. انظر التسهيل : ١٣٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٠٣ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٥١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٩ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٤٦.

يعنى : أن وجود «أل» فى الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعا على حدّه ، وهو الّذى أتبع سبيل المثنى فى كون الإعراب بحرف بعده نون واحترز به من جمع التّكسير (١) - يكفى عن وجودها فى المضاف (إليه) (٢) ، نحو «الضّاربا زيد» ، و «المكروم عمرو».

وقوله : «سبيله أتبع» أى : أتبع سبيل المثنى فيما ذكر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وربّما أكسب ثان أؤلا

تأنيثا إن كان لحذف موهلا

يعنى : أن المضاف المذكّر يكتسب التّأنيث من المضاف إليه ، إذا كان مؤنثا ، وذلك بشرط صحّ الاستغناء بالتّانى عن الأوّل ، وهو المتّبه عليه بقوله : «إن كان لحذف موهلا». يعنى : إذا كان المضاف صالحا للحذف ، والاستغناء عنه بالتّانى ، كقول الشّاعر :

١٢٨ - مشين كما اهتزت رماح تسفّهت***أعاليها مرّ الرّياح التّواسم (٣)

ف- «مرّ» فاعل ب- «تسفّهت» ، ولحقت (٤) التّاء الفعل المسند (٥) إليه ، لاكتسابه

ص : ٤٥٩

- ١- لأنه مهما اقترنت بالأوّل لا بد من اقترانها بالتّانى ، ولا كذلك الجمع الذى على حد المثنى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٢.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٢.
- ٣- من الطويل ، لذى الرمه غيلان ، من قصيده له فى ديوانه (٦١٦) ، أولها : خليلىّ عوجا التّاعجات فسّلما على طلل بين التّقا والأحارم ويروى : «يمشين» بدل «مشين» ، ويروى : «رويدا» بدل «مشين». قوله : «تسفّهت أعاليها» أى : استخفت الريح أعالي الرماح فحركتها ، وأعلى الرماح : ما قرب من الموضوع الذى يركب فيه السنان. التّواسم : جمع ناسمه ، وهى أول الريح حين تهب بلين قبل أن تشتد. والبيت فى وصف نسوه ، وحاصل معناه : أن كل واحده منهن تميل وتتبختر فى مشيتها. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلّف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٦٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٤٨ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٢٥ ، المقتضب : ٤ / ١٩٧ ، الخصائص : ٢ / ٤١٧ ، المحتسب : ١ / ٢٣٧ ، اللسان (سفه ، صدر ، قبل) ، شواهد ابن النحاس : ٨٠ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٥٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٧ ، شرح ابن الناظم : ٣٨٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٥٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٩٨ ، كاشف الخصاصه : ١٧٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٢٠ ، الأصول : ٣ / ٤٨٠ ، شواهد التّوضيح لابن مالك : ٨٥.
- ٤- فى الأصل : وألحقت. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.
- ٥- فى الأصل : المستند. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

التأنيث من المضاف إليه ، وهو «الرَّيَّاح» ، لأنه يجوز الاستغناء بـ «الرَّيَّاح» عن «مَرَّ» ، فتقول : «تسَفَّهت الرِّيح».

فلو كان المضاف إلى المؤنث ممَّا (١) لا يصحَّ الاستغناء عنه بالتأنيث - لم يجز تأنيثه ، نحو «قام غلام هند» ، إذ لا يصحَّ أن تقول (٢) : «قام هند» ، وأنت تريد : «غلام هند».

وفهم من قوله : «وربَّما» أن ذلك قليل.

وفى ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه ، إذا صحَّ الاستغناء عنه بالتأنيث ، كقوله :

١٢٩ - رؤيه الفكر ما يؤول له الأم***ر معين على اجتناب التواني (٣)(٤)

ف- «معين» خبر عن «رؤيه» ، وذكره وهو خبر (٥) عن مؤنث ، لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه ، وهو «الفكر» ، ولصحَّه الاستغناء بالتأنيث عن الأول ، لأنه يجوز أن تقول : «الفكر معين» إذ العله في ذلك واحده (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا يضاف اسم لما به أتحد

معنى وأول موهما إذا ورد /

يجب أن يكون المضاف مغايرا للمضاف إليه ولو بوجه ما - أى : بواحد - ، لأنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف ، والشىء لا يتخصَّص ولا يتعرَّف بنفسه ، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافه الشىء إلى نفسه - أوَّل ذلك بإضافه (٧) الاسم إلى اللقب ، نحو «سعيد كرز» ، فيؤول الأوَّل

ص : ٤٦٠

١- فى الأصل : ما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٢- فى الأصل : يقول. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٣- فى الأصل : التواني. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٤- من الخفيف ولم أعرش على قائله. ويروى : «اكتساب التواني» ، و «اكتساب الثواب» بدل «اجتناب التواني». ما يؤول له : ما يرجع له. التواني : التكاثر. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٢ ، الشواهد الكبرى :

٣ / ٣٦٩ ، الهمع (رقم) : ١٢٣٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٤٨ ، شرح ابن الناظم : ٣٨٧ ، شرح دحلان :

١٠٠ ، المطالع السعيدة : ٤٢٥ ، البهجة المرضيه : ١٠٠.

٥- فى الأصل : خبره. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٦- فى الأصل : واحد. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٣.

٧- فى الأصل : كإضافه. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٤.

بالمسمّى ، والثاني بالاسم ، والاسم خلاف المسمّى ، ونحو «مسجد الجامع» يؤوّل على حذف الموصوف ، والتقدير : مسجد المكان الجامع (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعض الأسماء يضاف أبدا

وبعض ذى قد يأت لفظا مفردا

يعنى : أنّ من الأسماء ما لا يستعمل إلّا مضافا ، نحو «قصارى الشّىء وحما داه» (٢) ، وذلك على خلاف الأصل ، فإنّ الأصل فى الأسماء أن تستعمل تاره مضافه ، وغير مضافه أخرى.

ثمّ إنّ من اللّازم للإضافه ما تلزمه معنى ، ويجوز إفراده لفظا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا

وذلك نحو «كلّ ، وبعض ، وقبل ، وبعد».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعض ما يضاف حتما امتنع

إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

كوحّد لبّى ودوالى سعدى

وشدّ إيلاء يدى للّبى

يعنى : أنّ بعض الأسماء اللّازمه للإضافه لفظا ومعنى - يمتنع أن تضاف / إلى الظّاهر ، فيجب إضافته للضمير ، وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين : لزوم الإضافه ، وكون (٣) المضاف إليه ضميرا ، ثمّ أتى من ذلك بأربعة ألفاظ ، فقال :

ص : ٤٦١

١- وهو مذهب الأبخش وابن السراج والفارسى وجمهور البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز إضافه الشّىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، واحتجوا بنحو قوله تعالى : (وَلَعَدَاؤُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ*) فأضاف «الدار» إلى «الآخرة» وهما بمعنى واحد ، ومن ذلك قولهم : «صلاه الأولى ، ومسجد الجامع ، وبقوله الحمقاء» و «الأولى» فى المعنى هى : الصلاه و «الجامع» هو : المسجد ، و «البقله» هى : الحمقاء ، وقد أضافوها إليها ، فدل على ما قلناه. وبه قال الزمخشرى وابن الطراوه وابن طاهر وابن خروف وأبو القاسم بن

القاسم وجماعه. وذهب بعض النحاه إلى أنه من قبيل ما أضيف فيه المسمى إلى الاسم ، كأنك قلت : البقله التي هي صاحبه هذا الاسم وكذلك باقيها. انظر الإنصاف (مسأله : ٤١) : ٢ / ٤٣٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، الهمع : ٤ / ٢٧٦ ، الأصول : ٢ / ٨ ، المقتصد شرح الإيضاح : ٢ / ٨٩٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٣٥ .

٢- فى الأصل : وجاده. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٤ .

٣- فى الأصل : وكو. انظر شرح المكودى : ١٩٤ .

أما «وحد» فقد تقدّم الكلام عليه فى باب الحال (١)، وأنه لازم التّصّب على الحال ، كقولك : «جاء زيد وحده» أى : منفردا ، وقد جاء مضافا إليه كقولهم فى المدح : «نسيج وحده (٢) ، وفريد دهره» (٣) ، وفى الذّم فى قولهم : «جحيش وحده (٤) ، وعيير (٥) وحده» (٦).

وأما «لبي» فإنه أيضا لازم للإضافه إلى الضّمير ، نحو «لبيك» (٧) ، ومعنى «لبيك» : إقامه على إجابتك بعد إقامه.

وأما «دوالى» (٨) فتضاف إلى الضّمير أيضا وجوبا ، نحو «دواليك» ، ومعناه : إداله لك بعد إداله.

ص: ٤٦٢

- ١- انظر ص ٤٠٥ من هذا الكتاب.
- ٢- أى : لا- نظير له فى علم أو غيره ، وأصله فى الثوب إذا كان رفيعا لا نظير له ، ولم ينسج على منواله ، وهذا مثل يقال للرجل المنفرد برأيه ولا- يخطئ. انظر الكتاب : ١ / ١٨٩ ، مجمع الأمثال : ٢ / ٣٣٦ ، المستقصى فى أمثال العرب : ٢ / ٣٦٧ ، جمهره الأمثال : ٢ / ٣٠٣ ، تذكره النحاه : ٣٦٩ ، ٤٩٤ ، اللسان : ٦ / ٤٤٠٦ (نسج) ، ٤٧٨٠ - ٤٧٨١ (وحد) ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٦٣ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٣ ، المسائل المنثوره للفارسى : ٣.
- ٣- فى الأصل : وحده. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٥.
- ٤- هذا مثل يقال للرجل المستبد برأيه. وجحيش : تصغير جحش. انظر الكتاب : ١ / ١٨٩ ، مجمع الأمثال : ٢ / ٣٣٦ ، فرائد اللآل : ٢ / ١٠ ، جمهره الأمثال : ٢ / ٣٠٤ ، زهر الأكم لليوسى : ٢ / ٦٤ ، اللسان : ١ / ٥٤٩ (جحش) ، ٤٧٨٠ - ٤٧٨١ (وحد) ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٥ ، تذكره النحاه : ٣٦٩ ، ٤٩٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٦٣ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٧٣٤ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٥٥٤ ، المسائل المنثوره : ٣.
- ٥- فى الأصل : عنز. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٥.
- ٦- هذا مثل يضرب لمن لا- يخالط الناس ، وقال بعضهم أى : يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور. و«عيير» تصغير «عير» وهو الحمار الذكر. انظر مجمع الأمثال : ٢ / ٣٣٦ ، فرائد اللآل : ٢ / ١٠ ، جمهره الأمثال : ٢ / ٣٠٤ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٥٥٤ ، اللسان : ١ / ٥٤٩ (جحش) ، ٤٧٨٠ - ٤٧٨١ (وحد) ، ٣١٨٥ (عير) ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢٠٣ ، تذكره النحاه : ٣٦٩ ، ٤٩٤ ، المسائل المنثوره : ٣.
- ٧- والكاف فى لبيك وأخواته اسم مضاف إليه ، وذهب الأعلم : إلى أن الكاف فيها وفى أخواتها حرف خطاب لا موضع له من الإعراب ، وحذفت النون لشبهه الإضافه. انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٦٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥٣.
- ٨- فى الأصل : وإلى. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٥.

و «سعدى» كذلك ، تقول : «سعديك» ، ومعناه : إسعادا (لك) (١) بعد إسعاد.

وقد جاء فى الشعر إضافه «لبنى» إلى الظاهر على وجه الشذوذ ، وعلى ذلك تبه بقوله :

وشدّ إيلاء يدي للبنى

أى : وشدّ إضافه «لبنى» ل- «يدى» ، وأشار بذلك إلى قول الشاعر :

١٣٠ - دعوت لما نابنى مسورا**فلبنى فلبنى يدي مسورا(٢)

فأضاف «لبنى» إلى «يدى مسورا».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وألزموا إضافه إلى الجمل

حيث وإذ (٣) ...

أمّا «حيث» فهى ظرف مكان ، وأمّا «إذ» فهى ظرف للزمان الماضى ، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل.

ص: ٤٤٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٥.

٢- من المتقارب لأعرابى من بنى أسد ، وفى الخزانة : «وهذا البيت من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل». نابنى : أصابنى. قوله : «لبنى» يعنى : قال : لبيك. قوله : «يدى مسورا» مسورا : اسم رجل ، وأصله أن رجلا لزمته ديه فطلب من مسورا أن يعينه فيها فأجابه إلى ذلك ، وخص اليدين بالذكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال. وقيل : كانت عادة العرب ذلك مطلقا ، فجاء النهى عنه ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : «إذا دعا أحدكم أخاه فقال : لبيك ، فلا يقول له : لبنى يديك ، وليقل أجابك الله بما تحب». والشاهد فى قوله : «فلبنى يدي» حيث جاء «لبنى» مضافا إلى الظاهر ، وهو شاذ ، لأن هذا من الأسماء التى تلزم الإضافة إلى المضمرة. وقيل : إن «يدى» هنا زائده ، وعليه فلا شاهد فيه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٣٨١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥١ ، اللسان (لب ، لبنى ، سور) ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٧٦ ، المحتسب : ١ / ٧٨ ، ٢ / ٢٣ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١١٩ ، الخزانة : ٢ / ٩٢ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩١٠ ، الهمع (رقم) : ٧٤٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٦٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٠٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١٤ ، شواهد الجرجاوى : ١٥٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٦٦٨ ، شواهد ابن النحاس : ١٥٣ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٣٧٩ ، المغنى (رقم) : ٩٨٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٩٠ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٠ ، شرح دحلان : ١٠١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٣٢ ، كاشف الخصاصه : ٧٦ ، سر الصناعاته : ٢ / ٤٤٧ ، البهجة المرضيه : ١٠١.

٣- فى الأصل : وإذا. انظر الألفية : ٨٨.

وشمل قوله : «الجمل» الجملة الاسميّة ، نحو «جلست حيث (زيد) (١) جالس» ، والفعليّة ، نحو «جلست (حيث) (٢) جلس زيد» ، و «أتيتك إذ زيد قائم ، وإذ / قام زيد» (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

...

... وإن ينون يحتمل

إفراد إذ ...

...

يعنى : أنّ «إذ» تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها ، وتعويض التثوين منها ، فالضمير في «ينون» عائد على أقرب المذكورين ، وهو «إذ» ، كقوله تعالى :

[وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ] [الروم : ٤].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

... وما كإذ معنى كإذ

أضف جوازا نحو حين جانبا

يعنى : أنّ ما شابه «إذ» في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي ، يجرى مجرى «إذ» في إضافته إلى الجملة الاسميّة والفعليّة جوازا ، لا لزوما ، نحو «يوم ، ووقت ، وحين» ، فتقول : «قمت يوم قام زيد ، وحين زيد قائم».

وفهم منه : أنّه إذا كان غير مبهم لم يصف إلى الجملة ، نحو «نهار» ، وكذلك إذا كان محدودا ، نحو «شهر» ، فلا يجرى مجرى «إذ» ، إلّا إذا استوفى الشبه في الأوجه المذكوره.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا

واختر بنا متلوّ فعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدا

١- وشذ أفراد ما تضاف إليه «حيث» فى قول الراجز : أما ترى حيث سهيل طالعا وفى قول الشاعر : ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم بيض المواضى حيث لى العمائم خلافا للكسائى فإنه أجاز القياس على ذلك. انظر التصريح على التوضيح : ٣٩ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٣٧ - ٩٣٨ ، المغنى : ١٧٧ ، الهمع : ٣ / ٢٠٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٦٧.

يعنى : أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى «إذ» فأضيف إلى الجملة - يجوز (١) فيه حينئذ البناء (والإعراب) (٢).

وشمل قوله : «فعل بنيا» الماضى ، كقوله :

١٣١ - على حين ألهى الناس جلّ أمورهم ***... (٣)

والمضارع المبنى ، كقوله :

١٣٢ - ***... على حين يستصين كلّ حليم (٤)

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدره / بالفعل المعرب ، وهو المضارع ، العارى من موانع الإعراب ، نحو قوله عزوجل : (هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم) [المائدة : ١١٩] ، أو بالمبتدأ ، نحو قول الشاعر :

١٣٣ - ألم تعلمى يا عمر ك الله أننى *** كريم على حين الكرام قليل (٥).

ص: ٤٦٥

١- فى الأصل : فيجوز. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٧.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٧.

٣- من الطويل للأحوص الأنصارى فى ملحقات ديوان شعره (٢٨٩) ، وقيل لأعشى همدان ، وقيل : لجرير ، وعجزه : فندلا زريق المال ندل الثعالب وقد تقدم الكلام عليه فى صفحة (٣٧١) من هذا الكتاب. والشاهد فى قوله : «على حين ألهى» حيث روى بكسر نون «حين» على الإعراب الذى هو الأصل ، وبفتح النون على البناء وهو المختار ، لكونه مضافا إلى مبنى أصاله ، وهو قوله : «ألهى».

٤- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وصدره : لأجتذبنّ منهنّ قلبى تحلما ويروى : «حكيم» بدل «حليم». تحلم : تكلف الحلم وهو الأناة. يستصين : مضارع استصبيت فلانا إذا عددته صبيا. والشاهد فى قوله : «على حين يستصين» حيث روى «حين» بكسر النون ، على الإعراب الذى هو الأصل ، وروى بفتح النون على البناء ، وهو المختار ، لكونه متبوعا بفعل مبنى عرضا ، وهو «يستصين» الذى هو فعل مضارع متصل بنون الإناث ، التى هى الفاعل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ١٩٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤١٠ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٩١١ ، الهمع (رقم) : ٨٦٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٨٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٥٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٨٣ ، أبيات المغنى : ٧ / ١٢٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٧ ، أوضح المسالك : ١٤٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٣١ ، الدرر المضية للأنباسى (رساله ماجستير) : ٢٣٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٢٢.

٥- من الطويل ، لمويال بن جهم المذحجى ، وقيل : لمبشر بن الهذيل الفزارى ، وهو من قصيده هو أولها ، وبعده : وإنى لا أخزى إذا قيل مملق سخى وأخزى أن يقال بنخيل عمر ك : بفتح الراء منصوب على أنه مفعول مطلق ، مصدر محذوف الزوائد ، والأصل تعمير ك الله ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، ولفظ الجلالة فاعله ، وهو دعاء لها بطول العمر ، كأنه قال : يطيل الله عمر ك. والشاهد فى قوله : «على حين الكرام قليل» حيث روى بكسر نون «حين» على الإعراب الذى هو الأصل ، وهو الأرجح

لكونه متبوعاً بمتبوعاً ، وهو «الكرام» ، وروى بالفتح على البناء. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٩٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٥٧ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤١٢ ، الهمع (رقم) : ٨٦٤ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٨٧ ، أمالي القالي : ١ / ٣٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٣٢ ، الدرر المضيئه للأنباسي (رساله ماجستير) : ٢٣٧.

فالوجه الإعراب ، وهو متَّفَق عليه (١) ، ولذلك قال :

وقبل فعل معرب أو مبتدا

أعرب ...

وأجاز الكوفيون فيه البناء (٢) ، وتبعهم الناظم (٣) ، وإليه أشار بقوله : «ومن بنى فلن يفتّدا» ، ويؤيده قراءه نافع : (هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ) [المائدة : ١١٩] بنصب «يوم» (٤) ، وقوله :

١٣٤ - ***... على حين الكرام قليل (٥)

روى : بفتح «حين».

و «التنفيذ» : التّكذيب (٦).

ص : ٤٦٦

-
- ١- انظر شرح المكودي : ١ / ١٩٧ ، التسهيل : ١٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥٧ ، الهمع : ٣ / ٢٣١ .
 - ٢- وإليه مال الفارسي . انظر شرح المكودي : ١ / ١٩٧ ، التسهيل : ١٥٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٢٢ ، الهمع : ٣ / ٢٣١ .
 - ٣- قال ابن مالك فى التسهيل (١٥٩) : «فإن صدرت باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق ، والبناء خلافا للبصريين» . وانظر الهمع : ٣ / ٢٣١ ، شرح المكودي : ١ / ١٩٧ .
 - ٤- على الظرفيه ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه مفعول فيه ، والعامل فيه «قال» ، أى : قال الله هذا القول فى يوم . والثانى : أن «هذا» مبتدأ و «يوم» ظرف للخبر الحدوف ، أى : هذا يقع أو يكون يوم ينفع . وقال الكوفيون : «يوم» فى موضع رفع خبر «هذا» ولكنه بنى على الفتح لإضافته إلى العمل ، وعندهم يجوز بناؤه وإن أضيف إلى معرب ، وذلك عند البصريين لا يجوز إلا إذا أضيف إلى مبنى . وقرأ الباقر «يوم» بالرفع على المبتدأ والخبر . انظر المبسوط فى القراءات العشر : ١٨٩ ، حجه القراءات : ٢٤٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠٤ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٣٤ ، إعراب النحاس : ٢ / ٥٣ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣١١ ، شرح المكودي : ١ / ١٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٢٢ ، الهمع : ٢٣٠ .
 - ٥- من الطويل ، وتقدم الكلام عليه آنفا فى صفحه (٤٦٥) من هذا الكتاب .
 - ٦- وقال الأزهرى فى إعراب الألفيه (٦٨) : «والتنفيذ : اللوم وتضعيف الرأى ، وأصله من الفند ، وهو ضعف الرأى من الهرم» . انظر اللسان : ٥ / ٣٤٧٢ (فند) ، شرح المكودي : ١ / ١٩٧ .

والَّذِي يَبْنِي عَلَيْهِ الظَّرْفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ الْفَتْحَ ، وَلَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ النَّاطِمَ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَهُ إِلَى

جَمَلِ الْأَفْعَالِ كَهَنَ إِذَا اعْتَلَى

يَعْنَى : أَنَّ الْعَرَبَ أَلْزَمُوا «إِذَا» الْإِضَافَةَ إِلَى الْجَمَلِ الْفَعْلِيَّةِ (١) ، وَيَعْنَى ب- «إِذَا» الظَّرْفِيَّةِ دُونَ الْفِجَائِيَّةِ ، وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ جَزِّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا جَوَابُهَا عَلَى الْمَشْهُورِ (٢) .

ثُمَّ مَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : «كَهَنَ إِذَا اعْتَلَى» ، وَمِثْلُهُ (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) [النصر : ١] .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مَعْرُوفٍ بِلَا

تَفَرُّقِ أَضْيَفِ كَلْتَا وَكَلَا (٣)

مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ لِفِظًا وَمَعْنَى : «كَلَا ، وَكَلْتَا» (٤) .

وَفَهْمٌ مِنْ قَوْلِهِ : «لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ» أَنَّهُمَا لَا يُضَافَانِ لِلْمَفْرُودِ (٥) .

وَشَمِلَ قَوْلُهُ : «لِمَفْهُمِ (٤) / اثْنَيْنِ» : الْمَثْنَى ، نَحْوَ «كَلَا الرَّجُلَيْنِ» ، وَضَمِيرُهُ ،

ص : ٤٦٧

١- وجوز الأحفش والكوفيون إضافتها إلى الجمل الاسمي. انظر شرح ابن عقيل : ٢ / ١١ ، الهمع : ٣ / ١٧٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٤٤ .

٢- وقال المحققون : إن العامل فيها شرطها ، فتكون بمنزلة «متى وحيثما وأيان». ورده أبو البقاء بأن الشرط مضاف إليه ، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف. وأجيب : بأنها عند هؤلاء غير مضافه ، كما يقوله الجميع إذا جزمت. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ١٩٨ ، مغنى اللبيب : ١٣٠ - ١٣١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٦٩ ، الجنى الدانى : ٣٦٩ .

٣- فى الأصل : كَلا وكتلا. انظر الألفيه : ٨٩ .

٤- ذهب البصريون إلى أن فى «كلا وكتلا» أفرادا لفظيا وتشنيه معنويه ، والألف فيهما كالألف فى «عصا ورحا». وذهب الكوفيون إلى أن فيهما تشنيه لفظيه ومعنويه ، وأصل «كلا» : كل ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للتشنيه ، وزيدت التاء فى «كتلا» للتأنيث ، والألف فيهما كالألف فى «الزيدان والعمران» ، ولزم حذف نون التشنيه منهما للزومهما الإضافة. انظر الإنصاف (مسأله : ٦٢) : ٢ /

- ٤٣٩، مغنى اللبيب : ٢٦٨، الهمع : ١ / ١٣٦، ١٣٧، نتائج الفكر : ٢٨١ - ٢٨٥، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٥٧.
- ٥- وأجاز ابن الأنبارى إضافه «كلا» إلى المفرد إن كررت، نحو «كلاى وكلا-ك محسنان». انظر الهمع : ٤ / ٢٨٣، شرح المرادى : ٢ / ٢٧١، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٤٣، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥١١.
- ٦- فى الأصل : مفهوم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٨.

نحو «كلاهما»، وما دلّ عليه، نحو «كلانا»، واسم الإشارة، نحو «كلا ذينك».

وفهم من قوله: «معرف» أنّهما لا يضافان إلى نكره، فلا يقال: «كلا رجلين» (١).

وفهم من قوله: «بلا تفرّق» أنّه لا يقال «كلا زيد وعمرو»، وقد جاء في ضروره الشعر:

١٣٥ - كلا أخي وخليلي واجدى عضدا*** في الثائبات وإمام الملمات (٢)(٣)

ثم قال رحمه الله تعالى:

ولا تضيف لمفرد معرّف

أيًا وإن كررتها فأضف

أو تنو الاجزا ...

...

من الأسماء اللازمه للإضافه معنى دون لفظ «أى»، وقوله: «ولا (تضيف)» (٤)، نهى أن تضاف «أى» لمفرد معرّف.

وفهم منه: أنّها يجوز إضافتها إلى الجمع والمثنى مطلقا، نكره كان أو معرفه، نحو «أى رجال، وأى رجلين، وأى الرجال، وأى الرجلين».

وفهم منه أيضا: أنّها تضاف للمفرد التكره، نحو «أى رجل»، ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرفه، إلّا في صورتين:

ص: ٤٦٨

١- وحكى الكوفيون إضافتهما إلى النكره إذا كانت محدوده، نحو «كلا رجلين عندك قائمان». انظر شرح المرادى: ٢ / ٢٧١، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٦٠، الهمع: ٤ / ٢٨٣، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٣٤٤، ارتشاف الضرب: ٢ / ٥١١، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٢.

٢- فى الأصل: والملمات. انظر المراجع المتقدمه.

٣- من البسيط لأبى الشعر الهلالى من قصيده له فى أبيات المغنى (٤ / ٢٥٧)، وقبله: ولم أكن عند نوبات الغنى بطرا ولم أكن جزعا عند الشديديات عضدا: معينا ومساعدًا. الثائبات: المصائب. الإلمام: الإتيان والتزول. الملمات: جمع ملمه، وهى النازله من نوازل الدهر. والشاهد فى إضافه «كلا» إلى مفرق ضروره، ولا يجوز فى النشر. انظر المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٩٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٣، الشواهد الكبرى: ٣ / ٤١٩، شرح الأشمونى: ٢ / ٢٦٠، مغنى اللبيب (رقم): ٣٦٧، الهمع (رقم): ١٢٣٧، الدرر اللوامع: ٢ / ٦١، شواهد العدوى: ١٦٢، مغنى اللبيب: ٢ / ٥٥٢، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٢، شواهد

الجرجاوى : ١٦٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٩٦ ، أوضح المسالك : ١٤٧ ، المطالع السعيده : ٤٢٧ .
٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٩ .

أشار إلى الأولى بقوله: «وإن كررتها فأضف» يعني: أنك إذا كررت «أيا» جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرف (١)، نحو «أى زيد، وأى عمرو عندك»، بمعنى: أى الرجلين، قيل: ولا تأتي إلّا فى الشعر، كقوله:

١٣٦ - ألا تسألون الناس أئبى وأئكم**... (٢)

ثم أشار إلى الصيوره الثانيه بقوله: «أو تنو الاجزا» أى: يجوز / إضافتها إلى المفرد المعرف إذا نويت أجزاء ذلك الاسم، كقولك: «أى زيد ضربت»، والتحقق أنها فى هذه الصوره مضافه إلى الجمع، لأنّ التقدير: أى أجزاءه (٣) ضربت، ولذلك يكون الجواب: «يده، أو رأسه».

ثم قال رحمه الله تعالى:

... واخصص بالمعرفه

موصوله أيا وبالعكس الصفه

وإن تكن شرطاً أو استفهاماً

فمطلقاً كمل بها الكلاماً

يعنى: أن «أيا» بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفه والتكره على ثلاثه أقسام:

أشار إلى القسم الأول منها بقوله: «واخصص بالمعرفه موصوله أيا»، يعنى: أن «أيا» إذا كانت موصوله تختص بإضافتها إلى المعرفه، نحو «امرر بأى الرجال هو أفضل، وأئهم هو أكرم».

ثم أشار إلى الثانى بقوله: «وبالعكس الصفه»، يعنى: أن «أيا» إذا كانت صفه بعكس الموصوله، وهى أنها تختص بإضافتها إلى التكره، نحو «مررت برجل أى رجل» وكذلك إذا كانت (٤) حالا، كقولك: «جاء زيد أى فارس».

ثم أشار إلى الثالث بقوله: «».

ص: ٤٦٩

١- فى الأصل: والمعرف. انظر شرح المكودى: ١ / ١٩٩.

٢- من الطويل، ولم أعر على قائله، وعجزه: غداه التقينا كان خيراً وأكرماً والشاهد فى قوله: «أين وأئكم» حيث أضيفت «أى» إلى المفرد المعرفه مع تكرارها، وذلك خاص بالشعر. انظر المكودى مع ابن حمدون: ١ / ١٩٩، الشواهد الكبرى: ٣ / ٤٢٣، شرح الأشموني: ٢ / ٢٦١، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٢، شواهد الجرجاوى: ١٦٢، شرح ابن الناظم: ٣٩٦، شواهد العدوى: ١٦٢.

٣- فى الأصل: أجزئه. انظر شرح المكودى: ١ / ١٩٩.

٤- فى الأصل : كان. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٩. فإنه قال قبل : «إذا كانت صفه».

وإن تكن شرطاً ...

... البيت

يعنى : أن «أينا» إذا كانت شرطاً أو استفهماً (1) - جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة (2) ، نحو «أى رجل (تضرب) (3) أضربه ، وأى الرجال تكرم (4) أكرمه ، وأى رجل عندك ، وأى الرجال عندك».

ومعنى : «مطلقاً» أى : مضافه (5) إلى المعرفة والنكرة ، ومعنى : «كَمِيل بها الكلام» (أى : الكلام) (6) الذى هى جزؤه ، لأنها مع ما أضيفت (7) إليه جزء / كلام.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وألزموا إضافه لذن فجر

ونصب غدوه بها (8) عنهم ندر

«لذن» من الأسماء اللّازمه للإضافه لفظاً ومعنى ، ومعناها :

قيل : بمعنى : «عند» (9).

ص : ٤٧٠

١- فى الأصل : واستفهما. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٩.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٩.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٩.

٤- فى الأصل : يكرم. انظر شرح المكودى : ١ / ١٩٩.

٥- فى الأصل : مضافا. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٠.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٠.

٧- فى الأصل : أضيف. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٠.

٨- فى الأصل : به. انظر الألفيه : ٨٩.

٩- فىكون اسما لمكان الحضور أو زمانه ، كما أن «عند» كذلك ، إلا أنها تفارق «عند» فى سته أمور : أحدها : أنها ملازمه

لمبدأ الغايات ، فمن ثم يتعاقبان فى نحو «جئت من عنده ومن لدنه» ، وفى التنزيل (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا

،) بخلاف نحو «جلست عنده» ، فلا يجوز فيه «جلست لدنه» ، لعدم معنى الابتداء هنا. الثانى : أن الغالب استعمالها مجروره ب-

«من». الثالث : أنها مبنيه إلا فى لغة قيس ، وبلغتهم قرئ : «من لدنه» - بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها

بياء فى الوصل ، وهى قراءه أبى بكر عن عاصم - الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله : لذن شبّ حتى شاب سود الدّوائب

الخامس : جواز إفرادها قبل «غدوه» ، فنصبها : إما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار كان واسمها ، وحكى الكوفيون رفع «غدوه» بعدها على إضمار «كان» تامه ، والجر القياس والغالب فى الاستعمال. السادس : أنها لا تقع إلا فضله ، تقول : «السفر من عند البصره» ، ولا تقول : «من لدن البصره». قاله ابن هشام. انظر أوضح المسالك لابن هشام : ١٤٧ - ١٤٨ ، معنى اللبيب : ٢٠٧ - ٢٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٦٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٠.

وقيل : هي لأوّل غايه (من) (١) الزّمان والمكان (٢).

وفهم من قوله : «فجر» أنّها لا تضاف إلّا إلى المفرد.

وجعل المرادى «فجر» شاملا للجرّ في اللفظ والمحلّ ، لتندرج الجملة ، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله (٣) :

١٣٧ - ***...لذن شبّ حتّى شاب سود الذّوائب (٤)

والفعل عند المصنّف في نحو هذا على تقدير «أن» كما قاله في الكافية (٥).

وأجاز المرادى أيضا أن تضاف إلى الجملة الاسميّة ، كقوله (٦) :

ص : ٤٧١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٠.

٢- وبه قال ابن مالك وأبو حيان والسيوطي. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٥ ، الهمع : ٣ / ٢١٦ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٥٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣.

٣- انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٠.

٤- من الطويل للقطامي (عمير بن شسيم التغلبي) ، من قصيده له في ديوانه (٥٠) ، صدره : صريع غوان راقهنّ ورقنه الصريع : المطروح على وجه الأرض ، يريد : أنه قد أصيب من جبهن حتى لا حراك له. الغواني : جمع غانيه ، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينه ، وقيل : هي التي غنيت بزوجها عن غيره. راقهن : ورقنه : أى : أعجبهن لجمالهن وشبابهن ، وأعجبهن لحسنهن. قوله : «لذن شب ... الخ» أى : من أول زمن شبابه إلى وقت شبابه ، ف- «حتى» بمعنى «إلى». الذوائب : جمع ذؤابه ، وهي الضفيره من الشعر. والشاهد في قوله «لذن شب» حيث أضيفت «لذن» إلى الجملة الفعلية. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٢٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٦٣ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٨٣ ، الخزانة : ٧ / ٨٦ ، الهمع (رقم) : ٨٥٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٨٤ ، أبيات المغنى : ٣ / ٣٩١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، أوضح المسالك : ١٤٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٦.

٥- قال ابن مالك في شرح الكافية (٢ / ٩٤٦ ، ٩٤٨) : وإثر «ريث» و «لذن» «أن» قدّرا من قبل فعل نحو «من لذن سرى» وقال : وجاء عن العرب إضافه «ريث» و «لذن» إلى الفعل على تقدير «أن» المصدرية ، والله أعلم». انتهى. وانظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٠.

٦- انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠١.

وليس فيه دليل ، لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف ، تقديره : لدن وقت أنت فيه يافع (٣).

وقد سمع نصب «غدوه» بعد «لدن» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ونصب غدوه بها عنهم ندر

يعنى : أنه قلّ نصب «غدوه» بعد «لدن» ، كقول ذى الرّمّه (٤) :

١٣٩ - لدن غدوه حتى إذا امتدّت الضّحى ***... (٥)

ص : ٤٧٢

١- فى الأصل : نافع. انظر المراجع الآتية.

٢- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وتماهه : وتذكر نعماء لدن أنت يافع إلى أنت ذو فودين أبيض كالتّسر النعما : - بالقصر - النعمه. اليافع : هو الذى قارب الاحتلام. الفودان : قرنا الرأس وناحيته ، ويقال : بدأ الشيب بفوديه. قال ابن السكيت : إذا كان للرجل ضميرتان يقال للرجل فودان ، وفى الحديث : «كان أكثر شبيهه فى فودى رأسه» أى : ناحيته (اللسان : فود). والشاهد فى قوله : «لدن أنت يافع» حيث أضيفت «لدن» إلى الجملة الاسميه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢١ ، الهمع (رقم) : ٨٤٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٨٤ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٤ ، الدرر المضيه (رساله ماجستير) : ٢٤٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٥.

٣- فى الأصل : نافع. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١.

٤- هو غيلان بن عقبه بن نهيس بن مسعود بن حارثه المضرى ، ويلقب بذى الرمه ، شاعر مشهور ، كان شديد القصر دميما ، يضرب لونه إلى السواد ، عشق ميه المنقرية واشتهر بها ، كان مقيما بالباديه ، ولد سنة ٧٧ هـ ، وتوفى بأصبهان (وقيل : بالباديه) سنة ١٧٧ هـ ، له ديوان شعر. انظر ترجمته فى جمهره أشعار العرب : ١٧٧ ، الموشح للمرزبانى : ١٧٠ ، روضات الجنات : ٥٢٠ ، الأعلام : ٥ / ١٢٤ ، شواهد المغنى : ١ / ١٤٠ ، الخزانة : ١ / ١٠٦ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٤٤.

٥- من الطويل لذى الرمه غيلان من قصيده له فى ديوانه (٣٧٤) ، وعجزه : وحثّ القطين الشّحشان المكلف الغدوه : من صلاه الصبح إلى طلوع الشمس. امتدت : أى دخلت وقتها. حث : حض. القطين : الخفيف الضعيف. الشحشان : القوى الشديد. والشاهد فى قوله : «لدن غدوه» حيث نصبت «غدوه» ب- «لدن» ، وهو قليل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠١ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٢ ، كاشف الخصاصه : ١٨٠ ، اللسان (شحح ، لدن) ، البيان والتبيين للجاحظ : ٢ / ٢٧٤.

ونصبه :

قيل : على تشبيه «لذن» باسم الفاعل المنون (١).

وقيل : على إضمار «كان» الناقصه (٢).

وقيل : على التمييز (٣).

وقد سُمي (٤) بعض المتأخرين تنوين «غدوه» مع «لذن» تنوين الفرق (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومع مع فيها قليل ونقل

فتح وكسر لسكون يتصل /

من الأسماء اللمازمه للإضافه «مع» ، وهى اسم لموضع الاجتماع ، ملازمه للطرفيه ، وتفرد ، فيلزم نصبها على الحال ، نحو «جاء الزيدان معا» أى : جميعا ، وقد حكى جرّها ب- «من» ، حكى سيبويه من قولهم : «ذهبت من معه» (٦).

ص: ٤٧٣

١- وذلك نحو «ضارب زيدا» ، فإن نون «لذن» تثبت تاره وتحذف أخرى كما فى اسم الفاعل ، فعملت عمله ، بل قال أبو على : النون فى «لذن» زائده ، وبه يتضح تشبيه «لذن» ب- «ضارب» منونا حتى نصبت بعدها «غدوه». انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٧ ، شرح الرضى : ١ / ١٢٤ ، البهجه المرضيه : ١٠٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٥ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٢ ، شرح دحلان : ١٠٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٦.

٢- وإضمار اسمها أيضا وربقاء خبرها ، والأصل : «لذن كان الوقت غدوه» والذى دل على الوقت كلمه «لذن» قاله ابن مالك. وقال : هذا حسن لأن فيه إبقاء «لذن» على ما ثبت لها من الإضافه ، ويؤيده «من لد شولا» فالنصب على هذا ليس ب- «لذن» ، وإنما هو ب- «كان» المحذوفه ، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٧ ، البهجه المرضيه : ١٠٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣ ، شرح دحلان : ١٠٣.

٣- وذلك لأن «لذن» فى آخرها نون ساكنه وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو مذكور فى لغاتها ، وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهه تبدلها ، وشابهت النون التنوين من جهه جواز حذفها ، فصارت «لذن غدوه» فى اللفظ ك- «راقود خلا» فنصب «غدوه» على التمييز ب- «لذن» كنصب «خلا» ب- «راقود». انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١ ، شرح الرضى : ١ / ١٢٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٧ ، مغنى اللبيب : ٢٠٨ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٢ ، البهجه المرضيه : ١٠٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣ ، الهمع : ٣ / ٢١٨ ، شرح دحلان : ١٠٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٦.

٤- فى الأصل : يسمى. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١.

٥- انظر شرح المكودي : ٢٠١ / ١.

٦- انظر شرح المكودي : ٢٠١ / ١ ، مغنى اللبيب : ٤٣٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٨. وفي الكتاب (١ / ٢٠٩) : «ذهب من معه» ، وانظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٦ ، وانظر الهمع : ٣ / ٢٢٧.

وقوله : «ومع فيها قليل» يعنى : أن فيها لغتين : فتح العين وسكونها ، ولغه السكون قليله (١).

وقوله : «ونقل فتح وكسر» يعنى : فى لغه السكون إذا التقت العين الساكنه مع ساكن بعدها - وجب تحريكها إمّا بالفتح أو بالكسر ، فمن حرّكها بالفتح فالتخفيف (٢) ، ومن حرّكها بالكسره فعلى أصل التقاء الساكنين .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واضمم بناء غيرا (٣)

إن عدمت ما

له أضيف ناويا ما عدما

«غير» من الأسماء اللّازمه للإضافه ، وقد تخلو عنها لفظا ، وذلك مفهوم من قوله : «إن عدمت ما له أضيف» ، يعنى : إن عدتمته فى اللفظ .

وقوله : «ناويا (ما) (٤) عدما» يعنى : أن المضاف إليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معنى ، وفهم منه : أنه إن لم يعدم المضاف إليه - لم يبين على الضّم ، وأنه إن حذف ، ولم ينو - لم يبين أيضا على الضّم .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

قبل كغير بعد حسب أول

ودون والجهات أيضا وعل /

لما تقدّم حكم «غير» ، وهو (٥) أنها بنى على الضّم إذا قطعت عن الإضافه ، ونوى المضاف إليه - ألحق ب- «غير» فى ذلك الحكم «قبل» (٦) وما بعده .

ف- «قبل (٧) ، وبعد» ، نحو قوله عزوجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ) [الروم : ٤].

ص : ٤٧٤

١- وذهب سيبويه إلى أن تسكين العين ضروره ، وليس كذلك ، بل هى لغه ربيعه وغنم ، فإنها مبنيه عندهم على السكون . وزعم أبو جعفر النحاس : أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنه ، قال المرادى : وليس بصحيح ، بل الصحيح أنها باقيه على اسميتها . انظر مغنى اللبيب : ٤٣٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٦٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٨ ، الهمع : ٣ / ٢٢٧ .

٢- فى الأصل : فالتحقيق . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠١ .

- ٣- فى الأصل : غير. انظر الألفيه : ٩٠.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٩٠.
- ٥- فى الأصل : وهى. انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ١.
- ٦- فى الأصل : قيل. انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ١.
- ٧- فى الأصل : فليل. انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ١.

و «حسب» ، كقولك : «ما عندي غير درهم حسب».

و «أول» ، نحو «ابدأ بهذا من أول» (١).

و «دون» ، نحو «من دون» (٢).

و «الجهات» ، يعنى : الجهات الستّ ، وهى : «يمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، ووراء ، وأمام». تقول : «جئتك من تحت ، ومن فوق ، وعن يمين ، وشمال» ، فهذه كلّها تبنى على الضّمّ كـ «غير» (٣) ، إذا عدم ما أضيف إليه ، ونوى معناه دون لفظه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأعربوا نصباً إذا ما نكرا

قبلا وما من بعده قد ذكرا

هذا تصريح بما فهم من قوله : «ناويا ما عدما» ، فإنّه إن لم ينو لم يبن على الضّمّ فلم يبق إلّا الإعراب ، وهو الأصل ، إلّا أنّ قوله : «نصبا» يوهم أنّه لا يعرب - حال قطعه عن الإضافة - إلّا بالنّصب ، وليس كذلك ، بل يعرب بالنّصب إن كان ظرفا ، كقوله :

١٤٠ - فساغ لى الشّراب و كنت قبلا***أكاد أغصّ بالماء الزّلال(٤)

ص: ٤٧٥

- ١- حكاة الفارسى بضم اللام وفتحها وكسرهما ، وقد تقدم الكلام عليه ص ٨٦.
- ٢- وتقول : «سرت مع القوم ودون» أى : ودونهم. انظر شرح الأشموني : ٢ / ٢٦٨ ، شرح دحلان : ١٠٤.
- ٣- فى الأصل : لغير. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٢.
- ٤- من الوافر وقد اختلف فى نسبه لقائله ، فنسبه العينى لعبد الله بن يعرب بن عباد بن البكاء ، وقال : «وكان له ثأر فأدركه فأنشده». ونسبه البغدادى ليزيد بن الصعق آخر أبيات خمسه له ، وقبله : فنمت الليل إذ أوقعت فيكم قبائل عامر وبنى تميم وروى : «بالماء الحميم» بدل «بالماء الزلال» والحميم : البارد (وهو من الأضداد يطلق على الحار أيضا) ، ويروى أيضا : «بالماء الفرات» و «بالماء المعين» بدل «بالماء الزلال». وفى الخزانة : أن الصواب فى روايته «وساغ» بدل «فساغ» لأنه معطوف على «فنمت» فى البيت الذى قبله. والماء الزلال : العذب الصافى. والشاهد فى قوله : «قبلا» فإنه حذف منه المضاف إليه ولم ينو ، فلذلك أعربه ونون. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٣٥ ، الخزانة : ١ / ٤٢٦ ، ٦ / ٥١٠ ، شواهد الفيومى : ٣٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٧٦ ، شواهد الجرجاوى : ١٦٦ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٨٨ ، شذور الذهب : ١٠٤ ، شرح ابن الناظم : ٤٠١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٣٣٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٧٨ ، المقتصد : ١ / ١٥١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٦ ، الهمع : ٢ / ٢١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٢٢ ، شرح دحلان : ١٠٤ ، كاشف الخصاصه : ١٨٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٦٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ١١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥١٤ ، الهمع

وبالجزء إذا دخل عليه حرف الجزر ، كقوله عزوجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ) [الروم : ٤] فى قراءه من جزر ومن نون (١) ، وكأنه استغنى عن ذكر الجزر ، لشمول الفهم الأول له ، وخصص النصب بالذكر / لكثرتة .

والحاصل أنّ «قبلا» وما بعدها لها أربعة أحوال : تصريح بالمضاف إليه ، ونيتة معنى ولفظا ، وعدمه لفظا ومعنى ، وهى فى هذه الأحوال الثلاثة معربه ، وعدم ذكر المضاف إليه ونيتة معنى لا لفظا ، وهى فى هذه الحالة مبيتة على الضم ، وإنما بنيت فى هذه الصورة لأنّ لها شبةا بالحرف ، لتوغلها فى الإبهام ، فإذا انضمم إلى ذلك تضمّن معنى الإضافة ومخالفة (٢) النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعه عنه - كمل بذلك شبه الحرف ، فاستحققت البناء ، وبنيت على الضم ، لأنه (٣) أقوى الحركات ، تنبها على سبب عروض البناء .

ثمّ قال :

وما يلي المضاف يأتى خلفا

عنه فى الاعراب إذا ما حذفا

ما يلي المضاف هو المضاف (إليه) (٤) ، والغرض بهذا الكلام : الإعلام بأنّ المضاف قد يحذف ، ويقام المضاف إليه مقامه فى الإعراب ، كقوله تعالى : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [البقرة : ٩٣] أى : حبّ العجل ، وكقوله : (وَسَيَّلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف : ٨٢] (أى : أهل القرية) (٥) .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وربّما جزّوا الذى أبقوا كما

قد كان قبل حذف ما تقدّما

ص : ٤٧٦

١- على إعرابهما كإعرابهما مضافين ، والتقدير : من قبل كل شىء ومن بعد كل شىء ، وهى قراءه أبو السماك والجحدري وعون العقيلي . وحكى الكسائى عن بعض بنى أسد : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ) الأول مخفوض منون ، والثانى مضموم بلا تنوين . وحكى الفراء : «من قبل ومن بعد» مخفوضين بغير تنوين . والجمهور بالرفع فيهما من غير تنوين . انظر البحر المحيط : ٧ / ١٦٢ ، إعراب النحاس : ٣ / ٢٦٢ ، معانى الفراء : ٢ / ٣١٩ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٨٤ ، شرح المكودى : ١ / ٢٠٢ ، الهمع : ٣ / ١٩٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٦٥ .

٢- فى الأصل : الواو . ساقط . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٣ .

٣- فى الأصل : لأنها . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٣ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٣ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٣.

لكن بشرط أن يكون ما حذف

مماثلا لما عليه قد عطف

الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه (المضاف إليه في الإعراب) (١) - كما تقدّم (٢) - ، وقد يجيء المضاف إليه مجرورا ، كما لو صرّح بالمضاف ، والذي أبقوا هو / المضاف إليه ، لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف. ومعنى قوله :
... أبقوا ...

... إلى آخر البيت

أى : تركوه على الحالة التي كان (٣) عليها قبل حذف المضاف ، وهي (٤) الجزّ.

وفهم من قوله : «وربّما» أنّ ذلك قليل ، وفيه مع قلته شرط ، تبه عليه بقوله :

لكن بشرط ...

... البيت

(يعنى) (٥) : أنّه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجرورا إذا حذف المضاف ، إلّا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مماثله لفظا ومعنى ، كقوله :

١٤١ - أكلّ امرئ تحسّين امرأ***ونار توقّد بالليل نارا(٦)

ص: ٤٧٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٣.

٢- فى الأصل : مجرورا كما تقدم. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٣.

٣- فى الأصل : كانت. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٤.

٤- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٤.

٦- من المتقارب ، آخر قصيده لأبى دؤاد (حارثه بن الحجاج الإيادى ، وقيل جويره بن الحجاج ، وقيل : جاريه بن حمران الحداقى الإيادى) فى ديوانه (٣٥٣) ذكر فيها أنه صاد بمهه ثورا وبقره وحشيين ، ثم خاطب امرأته بهذا البيت على سبيل الافتخار والتمدح ، وأولها : ودار يقول لها الرّائدون : ويل أمّ دار الحداقى دارا ونسب فى كامل المبرد (١ / ٢٤٧ ، ٣ / ٨٢٥) لعدى بن زيد العبادى ، وهو فى ذيل ديوانه (١٩٩). والشاهد فى حذف «كل» وبقاء «نار» على جره ، وإنما جعلوا «نارا» مجرورا ب- «كل» محذوفه ، ولم يجعلوه معطوفا على «امرئ» المجرور المدخول ل- «كل» لثلا يلزم العطف على معمولين ، وهما «امرئ»

و «امراً» لعاملين مختلفين ، وهما «كل» ، و «تحسين» وهو ممنوع ، وحيث جعل «نار» المجرور معمولاً ل- «كل» محذوفه فيكون فيه عطف معمولين ، وهما «كل» المقدره ، و «نارا» المنصوب على معمولين ، وهما «كل» و «امراً» المنصوب لعامل واحد ، وهو «تحسين» ، وهو جائز. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٧٤ ، الأصول : ٢ / ٧٠ ، ٧٤ ، شرح دحلان : ١٠٤ ، كاشف الخصاصه : ١٨٣ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٩١ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٠٠ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٧٩ ، ٥٢ / ٨ ، ١٠٥ / ٩ ، شواهد ابن النحاس : ٨١ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٤٥ ، شواهد الجرجاوى : ١٦٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٥ ، الإنصاف : ٤٧٣ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٣٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٧٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٠٣ ، الهمع (رقم) : ١٢٥٤ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٩٦ ، المقرب : ١ / ٢٣٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٢١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٥٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٠ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٩٣ ، ٩٥٣ ، البهجه المرضيه : ١٠٤ .

ف- «نار» مضاف إليه (١) «كلّ»، وحذف «كلّ»، وبقى «نار» مجرورا، لأنّ المضاف الّذى هو «كلّ» معطوف على «كلّ» المنطوق به، المضاف إلى «امرئ».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ويحذف الثّانى ويبقى الأوّل

كحاله إذا به يتّصل

بشرط عطف وإضافه إلى

مثل الّذى له أضفت الأوّل

يعنى : أنّ الثّانى - الّذى هو المضاف إليه - يحذف ويبقى الأوّل - (الّذى) (٢) هو المضاف - على الحاله الّتى كان (عليها) (٣) مع اتّصال المضاف (إليه) (٤) به من حذف التّنوين إن كان مفردا، أو التّون إن كان مثنّى أو مجموعا على حدّه، لكن بشرط نته عليه بقوله :

بشرط عطف ...

... البيت

يعنى : أنّ إبقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحاله الّتى كان (٥) عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأوّل، وذلك كقولهم : «قطع / الله يد ورجل من قالها» (٦) أى : قطع الله يد من قالها، فحذف

ص : ٤٧٨

١- فى الأصل : إلى. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٥- فى الأصل : كانت. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٤.

٦- حكاه الفراء فى معانى القرآن عن ابن ثروان العكلى بروايه : «قطع الله الغداه يد ورجل من قاله». وذكر أنه لا يجوز ذلك إلا فى المصطحبين كاليد والرجل، والنصف والربع، وقبل وبعد، فأما نحو «دار وغلّام» فلا يجوز ذلك فيهما. انظر ذلك فى معانى الفراء : ٢ / ٣٢٢، سر الصناعه : ١ / ٢٩٦، وانظر شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٤، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨، شرح المكودى : ١ / ٢٠٤، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٧٦.

«من قالها» ، وبقي «يد» غير منون ، كما كان مع وجود المضاف إليه ، (لأنه) (١) قد عطف عليه «رجل» مضافا إلى مثل المحذوف (٢) ، ومثله قول الشاعر :

١٤٢ - يا من رأى عارضا يسرّ به***بين ذراعى وجبهه الأسد(٣)

ف- «ذراعى» مضاف إلى محذوف مثل الذى أضيف (إليه) (٤) المعطوف عليه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب

مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

ص: ٤٧٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٤.

٢- هذا ما ذهب إليه المبرد ، وذهب سيويه إلى أن الأصل : «قطع الله يد من قالها ورجل من قالها» فحذف «من قالها» من الثانى ، فبقى «قطع الله يد من قالها ورجل» ، ثم أقحم «ورجل» بين «يد» و «من قالها». وقيل : لا حذف فيه بل «يد» و «رجل» كل منهما مضاف إلى «من قالها» وهو مذهب الفراء. انظر المقتضب : ٤ / ٢٢٨ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٩٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٥ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٢١ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٤ ، الخزانة : ١ / ١٧٣ ، الضرائر : ١٩٤ ، شرح الرضى : ١ / ٢٩٢ ، حاشية الصبان : ٢ / ٢٧٥ ، سيويه والضرورة الشعرية : ٢٥٥ - ٢٥٦.

٣- من المنسرح للفرزدق فى ديوانه (مما نسب إليه) منفردا : ٢١٥. ويروى : «أكفكفه» بدل «يسر به» يقال : كفكف دمه : مسحه مره بعد مره أخرى ليرده. ويروى : «أرقت له» - بمعنى : سهرت لأجله - و «أسر به» بدل «يسر به». عارضا : أى : سحبا. يسر : من السرور وهو الفرح. ذراعاً الأسد : هما أربعه كواكب فى كل كوكبين منها ذراع ، وإذا نظر إليها الناظر فهى مشبهه للذراعين. وجبهه الأسد : كواكب كأنها مصطفه. وعندهم أن السحاب ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيرا ، فلذلك يسر به. وما ذكره المؤلف فى وجه الاستشهاد من البيت هو مذهب المبرد ، ومذهب سيويه أن «ذراعى» مضاف إلى «الأسد» ، و «جبهه» مقحم بينهما ، كما تقدم فى قولهم : «قطع الله يد ورجل من قالها». انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٠٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣٢٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٥١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٩٢ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٩ ، ٢١ ، المقتضب : ٤ / ٢٢٩ ، الخزانة : ٢ / ٣١٩ ، ٤ / ٤٠٤ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٩٩ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٧٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٠٩ ، الخصائص : ٢ / ٤٠٦ ، مغنى اللبيب (رقم) ٧٠٧ ، ١٠٤٧ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٧ ، الإرشاد للكيشى : ٣٢٥ ، شرح دحلان : ١٠٤ ، الضرائر : ١٩٤ ، تذكره النحاه : ٤٨١ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٧٦ ، الجامع الصغير : ١٤٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٢١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

اعلم أنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فلا يفصل بينهما ، كما لا يفصل بين أبعاض الكلمه إلّا في ضروره الشعر ، هذا مذهب الجمهور (١).

وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف (والمضاف) (٢) إليه على قسمين : جائز في السعه ، ومخصوص بالضروره (٣).

وقد أشار إلى الأول بقوله :

فصل مضاف ...

... البيت

فجعل الجائز في السعه ثلاثه أنواع :

الأول : أن يكون المضاف شبيها بالفعل ، والفصل بينهما بمفعول المضاف ، فشمّل نوعين :

الأوّل : المصدر ، كقراءه ابن عامر : وكذلك زين لكثير (٤) من المشركين قتل أولادهم شركائهم [الأنعام : ١٣٧] بنصب «أولادهم» ، وجزّ «شركائهم» (٥).

ص : ٤٨٠

١- أى : جمهور البصريين. وقيل : إن هذا مذهب أكثر البصريين. وجوز الكوفيون الفصل مطلقا بالظرف والمجرور وغيرهما ، وذهبوا إلى أن مسائل الفصل سبع ، ثلاث جائزه فى السعه ، وأربع تختص بالشعر ، ورجحه ابن هشام ، وقال الخضرى : وهو المختار. وجوز يونس الفصل بالظرف والمجرور غير المستقل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٥ ، الإنصاف (مسأله : ٦٠) : ٢ / ٤٢٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، الهمع : ٤ / ٢٩٥ ، شرح الرضى : ١ / ٢٩٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٣ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٥ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٦٠٤ - ٦٠٦ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٩.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٥.

٣- وهو متابع فى ذلك للكوفيين. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٧٩ - ٩٩٤ ، التسهيل : ١٦٠ - ١٦١ ، شرح المكودى : ١ / ٢٠٥ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٩ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٧ - ٥٨.

٤- فى الأصل : الكثير. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٥.

٥- ف- «زين» فعل ما لم يسم فاعله ، و «قتل» نائب فاعل ، و «أولادهم» - بالنصب - مفعول القتل ، و «شركائهم» - بالجر - على الإضافه ، وقد فصل بينهما بالمفعول. وقرأها بعضهم كذلك إلا أنه بجر «أولادهم» على الإضافه ، و «شركائهم» بالجر أيضا على

البدل. وقرأها بعضهم كذلك أيضا إلا أنه برفع الشركاء ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه مرفوع بفعل محذوف تقديره : زينه ، والثاني : أنه مرتفع بالقتل. وقرأ الباقون «وكذلك زين» بفتح الزاي بالبناء للفاعل ، و «قتل» بالنصب المفعول ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول «أولادهم» و «شركائهم» بالرفع الفاعل. انظر حجه القراءات : ٢٧٣ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٦٥ ، المبسوط في القراءات العشر : ٢٠٣ ، البيان لابن الأنباري : ١ / ٣٤٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٩٨ ، القراءات الشاذة : ٤٠ - ٤١ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٨١ - ٩٨٢ ، الهمع : ٤ / ٢٩٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٧.

وأصله : قتل (شركائهم) (١) أولادهم ، ففصل بالمفعول بين المضاف ، والمضاف إليه ، لأنّ المضاف مصدر ، والمصدر / شبيه بالفعل.

الثاني (٢) : اسم الفاعل ، كقوله عزوجل في قراءه (بعض السلف) (٣) :

(فَلَا تَخْشَى بَيْنَ اللَّهِ مُخْلِفًا وَعَدِيهِ رُسُلَهُ) (٤) [إبراهيم : ٤٧] ، ففصل بين «مخلف» ، و «رسله» بالمفعول ، وهو «وعده» (٥) ، لأنّ المضاف اسم فاعل ، واسم الفاعل شبيه بالفعل.

النوع الثاني : أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف معمول للمضاف ، كقوله :

١٤٣ - ...***كناحت يوما صخره بعسيل (٦)

ص : ٤٨١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٢- في الأصل : الثانيه. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٤- وقرأ الجمهور بجر «وعده» ونصب «رسله» ، فاسم الفاعل مضاف إلى المفعول الثاني ورسله مفعول أول. انظر معاني الفراء : ٢ / ٨١ ، البحر المحيط لأبي حيان : ٥ / ٤٣٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٩٨٨ ، الهمع : ٤ / ٢٩٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٨.

٥- في الأصل : عده. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٦- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وصدرة : فرشني بخير لا أكونن ومدحتي رشنى : أمر من راش السهم إذا ألزم عليه الريش ، ومعناه : أصلح حالى. ومدحتى : أى : مدحى ، والواو بمعنى : مع ، أى : مع مدحى. العسيل : مكنسه العطار التى يجمع فيها العطر ، ولا- شك أن هذه المكنسه إذا مر بها على الصخره لا- تؤثر فيها ، وذلك كناية عن كون سعيه لا فائده فيه مع حصول التعب. والشاهد فى قوله : «يوما» فإنه ظرف فصل به بين المضاف - وهو «ناحت» - والمضاف إليه - وهو «صخره» - والتقدير : كناحت صخره يوما بعسيل. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٨١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٣ ، الدرر المضية (رساله ماجستير) : ٢٦٢ ، أوضح المسالك : ١٥٣ ، الهمع (رقم) : ١٢٦٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٧ ، اللسان (عسل) ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٦ ، البهجة المرضيه : ١٠٥ ، الضرائر : ١٩٣ ، المطالع السعيده : ٤٣٢.

وهذا معنى قوله : «أو ظرفا» (١) ، وفهم منه جواز الفصل بالمجرور ، إذ الظرف والمجرور من (واد) (٢) واحد ، ومن ذلك قوله :

١٤٤ - لأنت معتاد في الهيجا (٤) مصابره***... (٣)

ففصل بين «معتاد» و «مصابره» بقوله : «في الهيجا».

النوع الثالث : الفصل بالقسم ، ومنه ما حكى الكسائي : «هذا غلام والله زيد» (٤) ، ففصل بين «غلام» ، و «زيد» بالقسم ، وهذا معنى قوله : «ولم يعب فصل يمين».

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله :

... واضطارا ...

... إلى آخره

فجعل للاضطرار ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون الفاصل أجنيا ، يعنى : أجنيا من المضاف ، كقوله :

ص : ٤٨٢

١- في الأصل : أو ظرف. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٣- من البسيط ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : يصلى بها كل من عاداتك نيرانا الهيجا : الحرب. يصلى : من قولهم : «صليت الرجل نارا» إذا أدخلته فيها. والمعنى : أن عاداتك الصبر في الحرب فبسببها تدخل أعداءك ناراها. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٥ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٨٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٦ ، الدرر المضية (رساله ماجستير) : ٢٦٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٣. (٤) في الأصل : الهيجا. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٥.

٤- وسمع أبو عبيده : «إن الشاه لتجتر فتسمع صوت - والله - ربها». وحكى ابن الأنباري : «هذا غلام - إن شاء الله - ابن أخيك» بجر «ابن» بإضافه الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط ، وهو «إن شاء الله». وزاد ابن مالك الفصل ب- «أما» ، كقول تأبط شرا : هما خطتا إما إسا ومته وإما دم والقتل بالحرّ أجدر في روايه الجر. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٩٣ - ٩٩٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٥ ، الإنصاف : ٢ / ٤٣٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٧٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٨ ، شرح الرضى : ١ / ٢٩٣ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ١٩ ، الهمع : ٤ / ٢٩٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٨٨.

ففصل بين «كف» و «يهودى» ب- «يومًا» ، وهو أجنبي من المضاف ، أى : غير معمول له .

الثانى : أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنَّعت (- أى : بنعت) (٣) المضاف - كقول الشاعر :

١٤٦ - نجوت وقد بلَّ المرادى سيفه***من ابن أبى شيخ الأباطح طالب (٤).

ص: ٤٨٣

١- فى الأصل : أو يزيد. انظر المصادر المتقدمه.

٢- من الوافر لأبى حيه النيرى (الهيثم بن الربيع) ، وبعده : على أنّ البصير بها إذا ما أعاد الطرف يعجم أو يقلل ويروى : «كتحبير الكتاب» بدل «كما خط الكتاب». الكاف فى «كما» اسميه بمعنى : مثل. يقارب : أى : اليهودى الخط ، يعنى : يقارب بعض خطه من بعض. يزيل : يفرق ويباعد. وصف رسوم الدار فشبها بالكتاب فى دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودى لأنهم أهل كتاب ، وجعل كتابته بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين ، لاقتضاء آثار الديار تلك الصفه والحال. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٧٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٨ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٩١ ، المقتضب : ٤ / ٣٧٧ ، الإنصاف : ٤٣٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٠٣ ، ٢ / ٢٥٠ ، الهمع (رقم) : ١٢٦٢ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٦ ، اللسان (عجم) ، شواهد ابن النحاس : ٤٣ ، شرح ابن الناظم : ٤١٠ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٩٠ ، شرح دحلان : ١٠٥ ، الإفصاح : ١١٥ ، الجامع الصغير : ١٤٧ ، أوضح المسالك : ١٥٤ ، الأصول : ٣ / ٤٦٧ ، التبصره والتذكرة : ٢٨٧ ، البهجة المرضيه : ١٠٥ ، الضرائر : ١٩٢ ، كاشف الخصاصه : ١٨٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٧٩ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٥ .

٤- من الطويل ، لمعاويه بن أبى سفيان رضى الله عنهما ، قاله لما اتفق على قتله وقتل على بن أبى طالب وعمرو بن العاص رضى الله عنهم ، فقتل على ونجا هو وعمرو بن العاص. المرادى : هو عبد الرحمن بن ملجم قاتل على رضى الله عنه. والمراد من قوله : «ابن أبى شيخ الأباطح طالب» على بن أبى طالب رضى الله عنه. الأباطح : جمع «أبطح» وهو فى الأصل مسيل ماء فيه دقاق الحصى ، وأراد بها مكه شرفها الله. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف - وهو «شيخ الأباطح» - للضرورة ، وإنما جعل نعتا للمضاف نظرا إلى تبعيته له فى الإعراب ، وإلا- فهو فى الحقيقه نعت لمجموع الكلمتين الذى هو الكنيه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٧٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٤ ، عمده الحافظ لابن مالك : ٣٨٥ ، المطالع السعيده : ٤٣٥ ، أوضح المسالك : ١٥٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٩٩٠ ، الهمع (رقم) : ١٢٦٥ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٠ ، شواهد الجرجاوى : ١٦٩ ، شرح ابن الناظم : ٤١١ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٩٣ ، شرح دحلان : ١٠٥ ، كاشف الخصاصه : ٨٦ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١١٩ .

أراد : من ابن / أبي طالب شيخ الأباطح ، وهو المراد بقوله : «أو نعت».

الثالث (١) : النداء ، كقول الشاعر :

١٤٧ - وفاق كعب بجير منقذ لك من***تعجيل تهلكه (٢) والخلد فى سقرا(٣)

وهو المراد بقوله : «أو ندا» (٤).

ص: ٤٨٤

١- فى الأصل : الثالثه. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٦.

٢- فى الأصل : تملكه. انظر المراجع المتقدمه.

٣- من البسيط لبجير بن زهير بن أبى سلمى ، أخى كعب بن زهير ، من قصيده له يحرض بها أخاه كعبا على الإسلام. والخلد : بالجر عطف على قوله : «من تعجيل» أى : ومن الخلد فى السقر ، وهو النار يوم القيامة. والمعنى : يا كعب موافقه أخيك بجير على الإسلام منجيه لك من الهلاك المعجل فى الدنيا ، والخلود فى جهنم فى الأخرى. والشاهد فيه الفصل بالمنادى - وهو «كعب» - بين المضاف - وهو «وفاق» - والمضاف إليه - وهو «بجير» - ، والتقدير : وفاق بجير يا كعب منقذ لك ، وذلك ضروره. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٨٩ ، الهمع (رقم) : ١٢٦٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٠ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٢١ ، شواهد الرجاوى : ١٧٠ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٩٤ ، شواهد العدوى : ١٧٠.

٤- وزاد فى التسهيل : الفصل بفعل ملغى ، أنشد ابن السكيت : بأى تراهم الأرضين حلّوا أراد : بأى الأرضين تراهم. وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله ، نحو : معاود جرأه وقت الهوادى أى : معاود وقت الهوادى جرأه. انظر التسهيل : ١٦١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٤ - ٥٣٥ ، شرح المرادى : ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٠ ، الهمع : ٤ / ٢٩٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠.

ثم قال رحمه الله تعالى : آخر ما أضيف للياء اكسر إذا

لم يك معتلاً كرام وقدأ

أو يك كابنين وزيدبن فدى

جميعها الياء بعد فتحها احتدى

إنما أفرد هذا الباب بالذكر ، لأن فيه أحكاما ليست في الذي قبله.

فمنها أن آخر المضاف إلى الياء يكون مكسورا ، وإلى ذلك أشار بقوله : «آخر ما أضيف للياء اكسر» ، نحو «هذا صاحبي وصديقي» ، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم.

وقد أشار إلى الأول بقوله : «إذا لم يك معتلاً» ، يعنى : اكسر ما لم يكن المضاف إلى الياء معتلاً الأخير ، وشمل المقصور والمنقوص ، ولذلك أتى بمثاليين ، فقال : «كرام ، وقذا» ، ف- «رام» مثال للمنقوص ، و «قذا» مثال للمقصور ، و «القذا» ما يقع في العين (١).

ثم تبه على الثاني والثالث بقوله : «أو يك كابنين وزيدبن» يعنى : أو يك مثنى ك- «ابنين» ، أو جمعا ، ك- «زيدبن».

وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التي ذكرت (٢) لا يكون ما قبل الياء / فيها مكسورا.

وأما حكم الياء في نفسها فقد تبه عليه بقوله :

... فدى

جميعها الياء بعد فتحها احتدى

ص: ٤٨٥

١- وما ترمى به ، وجمعه أفذاء وقذى. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٦٢ (قذى) ، شرح المكودي : ١ / ٢٠٧.

٢- في الأصل : ذكر. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٠٧.

«ذى» إشاره إلى الأربعة المذكوره ، يعنى : أنّ هذه الأشياء المذكوره تكون الياء بعدها مفتوحه ، وفهم من قوله : «احتذى» وجوب فتحها.

وفهم من تخصيصه (الياء) (١) فى هذه المواضع : أنّ هذه الياء فى غيرها لا يجب فتحها ، (بل يجوز فتحها) (٢) وسكونها ، نحو «غلامى ، وغلامى».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وتدغم اليا فيه والواو وإن

ما قبل واو ضمّ فاكسره يهن

وألفا سلّم وفى المقصور عن

هذيل انقلابها ياء حسن

يعنى : أنّ ما قبل ياء المتكلم إن كان ياء - أدغم فى الياء ، وشمل المنقوص ، نحو «رواسى» (١) ، والمثنى والمجموع على حدّه فى حاله الجرّ والنّصب ، نحو «مررت بزيدى ، ورأيت (٢) زيدى ، ومررت بمسلمى ، ورأيت مسلمى» فى «زيدين ، ومسلمين».

(وقوله) (٣) «والواو» يعنى : فى جمع المذكر السالم فى حاله الرفع ، وفهم منه وجوب قلب الواو ياء ، لأنّ الحرف لا يدغم إلّا فى مثله.

وفهم من قوله : «وإن ما قبل واو ضمّ» (٤) أنّ ما قبل الواو فى الجمع (٥) يكون مضموما ، فيجب كسره بعد قلب الواو ياء ، وإدغامها فى الياء ، نحو «هؤلاء مسلمى» ، ويكون مفتوحا ، فيبقى على حاله ، نحو «هؤلاء مصطفى» فى جمع (٦) / «مصطفى».

ص: ٤٨٦

١- الرواسى : الجبال الثوابت ، قال أبو حيان فى قوله تعالى : (وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ) : «والمعنى : جبالا رواسى ، وفواعل الوصف لا يطرد إلا- فى الإناث ، إلا أن جمع التكسير من المذكر الذى لا يعقل يجرى مجرى جمع الإناث ، وأيضا فقد غلب على الجبال وصفها بالرواسى ، وصارت الصفه تغنى عن الموصوف ، وقيل : رواسى جمع راسيه والهاء للمبالغه». انتهى. وفى اللسان : الرواسى من الجبال : الثوابت الرواسخ ، قال الأخفش واحدها راسيه. انظر البحر المحيط : ٥ / ٣٦١ ، اللسان : ٣ / ١٦٤٧ (رسا) ، تفسير أبى السعود : ٣ / ١٤٦ (دار الفكر) ، روح المعانى للآلوسى : ١٤ / ٢٨ ، تفسير الخازن : ٣ / ٨٣ ، تفسير البغوى (بهامش الخازن) : ٣ / ٤ ، تاج العروس : ١٠ / ١٥٠ (رسا) ، أساس البلاغه : ١٦٣ (رسو) ، تهذيب اللغه : ١٣ / ٥٦ (رسو).

٢- فى الأصل : ووليت. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٠٧.

٤- فى الأصل : أن ما قبل واو ضمّ. مكرر.

٥- فى الأصل : الأجمع. انظر شرح المكودى : ٢٠٧ / ١.

٦- فى الأصل : أجمع. انظر شرح المكودى : ٢٠٧ / ١.

وقوله : «وألفا سلم» أى : اتركها على حالها ، وشمل المقصور ، نحو «فتاى ، وعصاى» ، والمثنى فى حالة الرفع ، نحو «هذان غلاماى». هذه لغة جمهور العرب ، وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء ، ويدغمونها فى الياء التى للمتكلم (١) ، وهو المتبته عليه بقوله :

... وفى المقصور عن

هذيل انقلابها ياء حسن

وفهم من تخصيصه المقصور : أن ألف التثنيه لا تبدل عندهم.

وفهم منه أيضا : أن الياء المبدله من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين ، الأول منهما ساكن ، فتقول : «هذا فتى» ، ومن ذلك قول شاعرهم :

١٤٨ - سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم**فتفرقوا ولكل جنب مصرع(٢)

و «يهن» هاؤه مضمومه من «هان يهون» إذا سهل ، ولا يصح كسرهما ، لأنه مضارع «وهن يهن» إذا ضعف (٣) ، لأن المراد (به إذا) (٤) أدغم : يسهل ويخف ، لا يضعف (٥).

ص: ٤٨٧

١- وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش. انظر شرح المرادى : ٢ / ٢٩٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٠٤ ، شرح المكودى : ١ / ٢٠٨ ، التسهيل : ١٦١ - ١٦٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦١ ، الهمع : ٤ / ٢٩٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٧.

٢- من الكامل لأبى ذؤيب الهذلي فى ديوان الهذليين (١ / ٢) ، من قصيده له يرثى بها أبناء الخمسه الذين ماتوا بالطاعون فى سنه واحده ، أولها : أمن المنون وريبه تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع ويروى : «تركوا» بدل «سبقوا» ، ويروى : «لسبيلهم» بدل «لهواهم» ، ويروى : «ففقدهم» بدل «فتفرقوا» ، كما يروى أيضا «فتجزوا» أى : انقطعوا ، ويروى كذلك : «فتخرموا» أى : ماتوا واحدا واحدا. أعنقوا : أى : تبع بعضهم بعضا. ولكل جنب مصرع : معناه كل إنسان يموت. والشاهد فى قوله : «هوى» حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء ، فإن أصله «هواى» ، وهذا لغة هذيل ، فإنهم يفعلون ذلك فى كل مقصور. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦١ ، المفضليات : ٢١١ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٩٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٠٤ ، المطالع السعيده : ٤٣٦ ، المسائل العسكريه : ١٦٠ ، أمالى المرتضى : ١ / ٢٩٣ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٣١ ، شواهد الجرجاوى : ١٧١ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٦٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٨١ ، المحتسب : ٤٣٦ ، جواهر الأدب : ٢١٦ ، المقرب : ١ / ٢١٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٢٧ ، الهمع (رقم) : ١٢٧٢ ، التوطئه : ٢٥٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٨٦ ، شرح ابن الناظم : ٤١٥ ، كاشف الخصاصه : ٨٧ ، إعراب النحاس : ١ / ٢١٦ ، ٢ / ١١١.

٣- فى الأصل : أضيف. انظر شرح المكودى : ١٠٨ / ١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٠٨ / ١.

٥- انظر شرح المكودى : ٢٠٨ / ١ ، إعراب الألفيه : ٧١ ، اللسان : ٦ / ٤٧٢٤ (هون) ، ٤٩٣٥ (وهن).

ثم قال رحمه الله تعالى : بفعله المصدر ألحق في العمل

مضافا أو مجرورا أو مع أل

إن كان فعل مع أن أو ما يحلّ

محله ولاسم مصدر عمل

يعنى : أن المصدر (١) يلحق في العمل بفعله (٢) الذى اشتق منه فى رفع .

ص : ٤٨٨

١- المصدر - كما فى التعريفات - «هو الاسم الذى اشتق منه الفعل وصدر عنه». هذا عند البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، وقد تقدم الخلاف فى الاشتقاق فى المفعول المطلق. وحده ابن الحاجب بقوله : «المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل». انظر التعريفات : ٢١٦ ، شرح الكافية للرضى : ٢ / ١٩١ ، الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ١٨٩ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٩٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٢٣ ، معجم مصطلحات النحو : ١٧٧ ، معجم النحو : ٣٤٣.

٢- عمل المصدر لا يتقدر بزمان ، بل يعمل ماضيا ، وحالا ، ومستقبلا ، خلافا لابن أبى العافيه فى قوله : «لا يعمل فى الماضى». قال أبو حيان : ولعله لا يصح عنه. ولعمله شروط : الأول : أن يكون مظهرا ، فلو أضمر لم يعمل ، وأجاز الكوفيون إعماله مضمرا ، وأجازوا : «مرورى يزيد حسن وهو بعمره قبيح» وأجاز الرماني وابن ملكون ، وابن جنى ، ونقل عن الفارسي : جواز إعماله مضمرا فى المجرور لا- فى المفعول الصريح ، وقياسه فى الظرف. الثانى : أن يكون مفردا ، فإن ثنى لم يجز إعماله ، وإن كان مجموعا جمع تكسير فأجازه قوم وهو اختيار ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك ، وسمع من كلامهم : «تركته بملاحس البقر أولادها» وذهب أبو الحسن بن سيده إلى أنه لا- يجوز إعماله ، واختاره أبو حيان. الثالث : أن يكون مكبرا ، فلا يجوز أن تقول : «عجبت من ضربيك زيدا». الرابع : ألا يكون محدودا ، فلا يجوز «عجبت من ضربتك زيدا». الخامس : ألا يتبع بتابع قبل أخذه متعلقاته ، فلا يجوز «عجبت من ضربك الشديد زيدا» ، ولا «من ضربك وأكلك الماء» ، ولا «من ضربك نفسه زيدا» ، ولا «من إتيانك مشيك زيدا» ، فلو أخذت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلقاته جاز ، وما جاء من إعماله متبوعا بتابع قبل أخذه متعلقاته فشاذا لا يقاس عليه. انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٣ - ١٧٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٩ ، الهمع : ٥ / ٦٥ - ٦٦ ، شرح المرادى : ٣ / ٦ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٨٦.

الفاعل إن كان لازما ، نحو «عجبت من قيام زيد» ، وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديا لواحد (١) / ، نحو (٢) «عجبت من ضرب زيد عمرا» ، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف ، نحو «أعجبنى مرور بزيد» ، ويتعدى إلى مفعولين (٣) إن كان الفعل يتعدى إليهما ، نحو «عجبت من إعطاء زيد عمرا درهما» ، وكذلك المتعدى إلى ثلاثة ، نحو «عجبت من إعلام زيد عمرا بكرة شاخصا».

وهذا كله مستفاد من قوله :

بفعله المصدر ألحق في العمل

وهذا سواء كان مضافا أو مجزّدا من الإضافة أو مقترنا ب- «أل» (٤) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

مضافا أو مجزّدا أو مع أل

لكن إعماله مضافا أكثر من إعماله مجزّدا ، وإعماله مجزّدا أكثر من إعماله مقترنا ب- «أل».

وإلحاقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقا ، بل بشرط تبه عليه بقوله :

إن كان فعل مع أن أو ما يحلّ

محله ...

ص: ٤٨٩

- ١- في الأصل : بالواحد. انظر شرح المكودي : ٢٠٩ / ١.
- ٢- في الأصل : عجبت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديا لواحد نحو. مكرر.
- ٣- في الأصل : المفعولين. انظر شرح المكودي : ٢٠٩ / ١.
- ٤- لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي بعضهم ما يشعر بالخلاف. أما المجرد فقد أجازة البصريون ، ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمّر. وأما المقترن ب- «أل» فأجازة سيبويه ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون ، والبغداديون ، وبعض البصريين ، كابن السراج ونقل عن الفراء ، وأجازة الفارسي على قبح ، ونقل عن سيبويه وكافه البصريين ، وقال ابن الطراوه وابن طلحة : إن عاقبت «أل» الضمير جاز إعماله ، نحو «يا زيد عجبت من الضرب عمرا» ، تريد : من ضربك ، وإن لم تعاقبه لم يجز ، نحو «عجبت من الضرب زيد عمرا». انظر شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٤ ، شرح المرادي : ٣ / ٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٣٥ ، الكتاب : ١ / ٩٩ ، الهمع : ٥ / ٧١ - ٧٢ ، الأصول : ١ / ١٣٧ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٦.

يعنى : أنه لا يعمل العمل المذكور إلّا إذا صحّ أن يحلّ محلّه (١) الفعل و «أن» أو «ما» المصدريتان (٢) ، نحو «أعجبنى قيامك»
أى : أن تقوم ، و «عجبت من قيامك الآن» أى : ممّا تقوم الآن.

وشمل قوله : «أن» التّاصبه / والمخفّفه (٣)(٤).

وفهم منه : أنّ المصدر إذا لم يحلّ محلّه «أن» أو «ما» ، لا يعمل عمل الفعل ، نحو «له صوت صوت حمار» ولذلك جعل «صوت حمار» معمولاً لفعل محذوف تقديره : يصوت.

ثمّ قال :

...

... ولاسم مصدر عمل

اسم المصدر : هو ما فى أوّله ميم مزيده لغير المفاعله ، نحو «المحمل ، والمضرب» ، أو كان لغير الثلاثيّ (٥) بوزن ما للثلاثيّ (٦) ، نحو «الوضوء ، والغسل» فإنّ فعلهما «توضّأ ، واغتسل» (٧).

وإنّما فصل التّائمه هذا النوع من المصدر لقلّه عمله (٨) ، وفى تنكير «عمل» تنبيه على ذلك - كما ذكر الشّارح (٩) - .

ص : ٤٩٠

١- فى الأصل : محل. انظر شرح المكودى : ٢٠٩ / ١.

٢- انظر شرح المكودى : ٢٠٩ / ١. وقال الأشمونى (٢ / ٢٨٥) : «يقدر ب- «أن» إذا أريد المضى أو الاستقبال ، نحو «عجبت من ضربك زيدا أمس ، أو غدا» ، والتقدير : من أن ضربت زيدا أمس ، أو من أن تضربه غدا ، ويقدر ب- «ما» إذا أريد الحال ، نحو «عجبت من ضربك زيدا الآن» أى : مما تضربه». انتهى. وانظر شرح المرادى : ٢ / ٥ ، الهمع : ٥ / ٦٧.

٣- فى الأصل : والمخفّفه. مكرر.

٤- ذكر السيوطى فى الهمع (٥ / ٦٧) : أن المصدر يقدر ب- «أن» المخفّفه والفعل إذا أريد به المضى أو الحال أو الاستقبال ، وأنه يقدر ب- «ما» إذا أريد به المضى أو الحال. وانظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٣.

٥- فى الأصل : الثانى. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠.

٦- فى الأصل : الثانى. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠.

٧- وقال ابن مالك فى التسهيل (١٤٢) : «هو ما دل على معناه - يقصد معنى المصدر - وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما فى فعله». انتهى. وانظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٨٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٢٣ ، معجم النحو : ٣٢.

٨- واختلف فى إعمال اسم المصدر : فأجازه الكوفيون والبغداديون إلحاقاً له بالمصدر ، كقوله : وبعد عطائك المائه الرّتاعا وقال الكسائى : إلا- ثلاثه ألفاظ ، فلا- يقال : «عجبت من خبزك الخبز» ، ولا «من دهنك رأسك» ، ولا «من قوتك عيالك».

وأجاز الفراء ذلك ، وحكى عن العرب مثل «أعجبنى دهن زيد لحيته». ومنعه البصريون وتألوا ما ورد منه على إضمار فعل. وذهب الصيمرى إلى أن إعماله من النوادر. هذا إذا لم يكن علما ، فإن كان علما لم يعمل اتفاقا ، وذلك لتعريفه بالعلميه ، والإعلام لا تعمل. وإن كان ميميا فكالصدر فى العمل اتفاقا ، لأنه مصدر حقيقه ، نحو : أظلم إن مصابكم رجلا ف- «مصاب» مصدر ميمى مضاف إلى فاعله ، و «رجلا» مفعوله. انظر الهمع : ٥ / ٧٧ ، شرح المرادى : ٣ / ٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٤ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٨ ، الأصول : ١ / ١٣٩ - ١٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩٨ ، شرح الشذور : ٤١٠. قال ابن الناظم فى شرحه (٤١٨) : «ولاسم مصدر عمل» بتنكير «عمل» لقصد التقليل ، إشاره إلى أن اسم المصدر قد يعطى حكم المصدر ، فيعمل عمل فعله ، كقول الشاعر : أكفرا بعد ردّ الموت عنى وبعد عطائك المائه الرّتاعا» انتهى. وانظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠.

ومن إعماله قول عائشه رضى الله تعالى عنها : «من قبله الرجل امرأته الوضوء» (١) ، فأعمل «قبله» وهو اسم مصدر ، لأنّ فعله «قبل».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبعد جرّه الذى أضيف له

كتمل بنصب أو برفع عمله

قد تقدّم أنّ المصدر يكون مضافاً ، ومجرّداً ، ومقرونا بـ «أل».

فالمصدر إن كان مضافاً إلى الفاعل ، كتميل بنصب مفعوله ، وهذا هو المراد بقوله : «كتميل بنصب» ، نحو «أعجبنى أكل زيد الخبز» ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) [البقره : ٢٥١] ، وإن كان مضافاً إلى المفعول كتمل برفع فاعله ، وهذا هو المراد بقوله : «أو برفع» ، نحو «أعجبنى أكل الخبز (٢)

ص : ٤٩١

١- وفي موطأ الإمام مالك (١ / ٤٤ - حديث رقم : ٦٥) : «وحدثني - يقصد يحيى - عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول : «من قبله الرجل امرأته الوضوء». وانظر حديث رقم : ٦٦ ، شرح الموطأ للزرقانى : ١ / ٨١ ، تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك للسيوطى : ١ / ٦٥ ، المسوى شرح مالك للدهلوى : ١ / ٧٣ ، المنتقى شرح موطأ مالك للباغى : ١ / ٩٣ ، أوجز المسالك إلى موطأ مالك للكاندهلوى : ١ / ٢٧٨ ، و «الوضوء» - بالرفع - مبتدأ مؤخر ، و «من قبله» خبر مقدم ، و «قبله» اسم مصدر «قبل» ، وقياس مصدره «التقبيل» ، و «الرجل» مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، و «امرأته» - بالنصب - مفعوله. ونسب إلى عائشه رضى الله عنها فى شرح المكودى : ١ / ٢١٠ ، شرح ابن الناظم : ٤١٩ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٨٨ (وفيه : «زوجته» بدل «امرأته») ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٢٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٣٨ .

٢- فى الأصل : زيد الخبز. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠ .

عمرو» ، ومنه قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [عمران : ٩٧] فى أحد التّأويلات (١).

وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول - أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل.

وقوله : «كَمَل» (٢) لا- يريد أنّ ذلك واجب ، بل جائز ، لأنّه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول ، نحو «أعجبنى أكل زيد» ، وإلى المفعول ولا يذكر معه فاعل ، نحو «أعجبنى أكل الخبز» ، ومنه قوله عزوجل : (بِسْؤَالِ نَعَجْتِكَ) [ص : ٢٤].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وجزّ ما يتبع ما جرّ ومن

راعى فى الاتباع المحلّ فحسن

قد تقدّم أنّ المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ، فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور ، وموضعه مرفوع ، وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب إن قدّر ب- «أن» وفعل الفاعل ، ومرفوع إن قدّرناه ب- «أن» وفعل المفعول ، فيجوز فى تابع المضاف إليه إذا كان فاعلا - الجرّ على اللفظ والرفع على الموضع.

ص : ٤٩٢

١- ف- «حج» مصدر مضاف إلى المفعول ، وكمل برفع الفاعل ، قال ابن هشام : «قول ابن السيد فى قوله تعالى (مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) أن «من» فاعل بالمصدر ، ويرده : أن المعنى حينئذ «ولله على الناس أن يحج المستطيع ، فيلزم تأييم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج ، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهه الصنائه ، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافه المصدر إلى المفعول شاذ». انتهى. وأجيب عنه : بأن الفساد مبنى على كون «أل» فى الناس للاستغراق ، وليس كذلك ، بل للعهد الذكري ، لأن «حج» مبتدأ ، ورتبه المبتدأ مع متعلقاته التقديم ، فالمعنى : حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين. التأويل الثانى : أن «من» بدل من «الناس» بدل بعض من كل ، وحذف رابطه لفهمه ، أى : من استطاع منهم. الثالث : أن «من» مبتدأ ، والخبر محذوف أى : فعليه أن يحج. الرابع : أن «من» شرطيه جوابها محذوف. أى : فليحج. انظر مغنى اللبيب : ٦٩٤ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٢٨٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٤ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٢١٣ - ٢١٤ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٤٤ ، الأصول : ٢ / ٤٧ ، الهمع : ٥ / ٢١٣ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢١٠ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٩.

٢- فى الأصل : وكمل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٠ ، الألفيه : ٩٣.

وشمل قوله : «ما يتبع» جميع التوابع (١) ، فتقول : «أعجبنى أكل زيد الظريف» ، - بالجرّ - حملا- على اللفظ و «الظريف» - وبالرّفْع - حملا- على الموضع ، وكذلك تقول : «أعجبنى أكل زيد وعمرو ، وعمرو» ، و «أعجبنى أكل اللحم والخبز» بالجرّ ، حملا على اللفظ ، وبالتّصّب حملا على (الموضع ، على) (٢) تقدير المصدر ب- «أن» وفعل الفاعل ، وبالرّفْع أيضا على الموضع / على تقدير المصدر ب- «أن» وفعل المفعول ، والتّقدير : (أن) (٣) أكل الخبز واللّحم.

وقوله : «المحلّ» شاملا للأوجه المذكورة كلّها ، والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ ، ولذلك بدأ به.

ص : ٤٩٣

١- هذا مذهب الكوفيين وطائفه من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصره إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحلّ ، وفصل الجرمي فأجاز في العطف والبدل ، ومنع في التوكيد والنعت. قال المرادى : والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر. انظر شرح المرادى : ٣ / ١٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٩١ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٤ - ٦٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١١.

ثم قال رحمه الله تعالى : كفعله اسم فاعل فى العمل

إن كان عن مضيئه بمعزل

المراد باسم الفاعل : ما دلّ على حدث وفاعله ، جار مجرى الفعل فى الحدوث (١) والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضى والحال والاستقبال (٢). وقوله :

كفعله اسم فاعل فى العمل

يعنى : أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله (٣) ، فيرفع الفاعل إن كان فعله

ص : ٤٩٤

١- فى الأصل : الحدث. انظر شرح المكودى : ٢١١ / ١.

٢- وحده فى التسهيل : هو الصفه الداله على فاعل جاريه فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى. وقال ابن الحاجب : اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. وفى شرح الكافيه لابن مالك : اسم الفاعل ما صيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للإضافه إليه ك- «ضارب» و «مكرم» ، و «مستخرج». انظر فى ذلك شرح المكودى : ٢١١ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٥ ، التسهيل : ١٣٦ ، شرح الرضى : ٢ / ١٩٨ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٩٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٢٨ ، شرح المرادى : ٣ / ١٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٤ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٦٣ ، التعريفات : ٢٦ ، الهمع : ٥ / ٧٩ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ١٩٥ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٧٦ ، معجم النحو : ١٦.

٣- يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشروط ، منها : أولا : أن يكون مكبرا ، فلا يجوز «هذا ضويرب زيدا». هذا مذهب البصريين والفراء ، وذهب الكسائى وباقى الكوفيين إلى جواز إعماله مصغرا ، وتابعهم أبو جعفر النحاس. وقال ابن عصفور : إذا كان الوصف لا- يستعمل إلا مصغرا ولم يلفظ به مكبرا جاز إعماله ، قال الشاعر : فما طعم راح فى الزجاج مدامه ترقق فى الأيدى كميث عصيرها فى روايه من جر «كميث». ثانيا : أن لا- يوصف قبل العمل ، فلا يجوز «هذا ضارب عاقل زيدا». هذا مذهب البصريين والفراء ، وذهب الكسائى وباقى الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف ، فإن - - تقدم معموله على الوصف جاز بلا- خلاف ، نحو «هذا ضارب زيدا عاقل». انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨١ - ١٨٢ ، الهمع : ٥ / ٨١ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٩٤ ، شرح المرادى : ٣ / ١٦ - ١٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٩١ - ١٩٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٥٤.

لازما ، نحو : «أقائم زيد» ، وينصب المفعول إن كان فعله متعديا لواحد ، نحو «أضارب زيد عمرا» وينصب مفعولين إن كان فعله متعديا لاثنين ، نحو «أمعط زيد عمرا درهما» ، وينصب ثلاثه مفاعيل إن كان فعله متعديا لثلاثه ، نحو «أمعلم زيد عمرا بكرا منطلقا» ، وهذه كلها مستفاده من قوله :

كفعله اسم فاعل في العمل

لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين :

أشار إلى الأول منهما بقوله :

إن كان عن مضيّه بمعزل

يعنى : أن اسم الفاعل لا- يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، لأنه أشبه فعله في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف ، نحو «أنا ضارب زيدا غدا / ، أو الآن» ، فلو كان بمعنى المضى لم يعمل ، لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر (1).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وولى استفهما أو حرف ندا

أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

هذه إشاره إلى الشرط الثانى من شرطى إعمال اسم الفاعل ، وهو أن يعتمد على شىء قبله ، وذكر من ذلك خمسة مواضع :

ص: ٤٩٥

١- وأجاز عمله الكسائى ، وتبعه هشام وابن مضاء وجماعه ، مستدلين بقوله تعالى : (وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ). وردّ بأنه حكاية حال. وهذا الخلاف فى عمل الماضى دون «أل» بالنسبه إلى المفعول به ، فأما بالنسبه إلى الفاعل : فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر ، وبه قال ابن جنى والشلوبين. وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيوييه ، واختاره ابن عصفور. وأما المضممر : فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ولا يتحملة. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٤٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٥٠ ، شرح المرادى : ٣ / ١٤ - ١٥ ، الهمع : ٥ / ٨١ - ٨٢ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٩٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠١.

الأول: أن يلي الاستفهام ، نحو «أضارب أنت عمرا».

الثاني: أن يلي حرف النداء ، نحو «يا طالعا جبلا» ، والظاهر أنّ هذا اسم اعتمد على موصوف ، لأنّ التقدير : يا رجلا طالعا جبلا ، وليس حرف النداء ممّا (1) يقرب من الفعل ، لأنّه خاص بالاسم (2).

الثالث: أن يلي نفيًا ، نحو «ما ضارب أنت زيدا».

الرابع: أن يكون (3) صفة لموصوف ، نحو «مررت برجل ضارب عمرا» ، وفي ضمن ذلك : الحال ، لأنّها صفة في المعنى ، نحو «جاء زيد راكبا فرسا».

الخامس: أن يكون مسندا ، وشمل : الخبر ، وما أصله الخبر ، نحو «زيد ضارب عمرا» ، و «إنّ زيدا ضارب عمرا» ، و «كان زيد ضاربا عمرا» ، و «ظننت زيدا ضاربا عمرا» ، لأنّ اسم الفاعل في هذه المثل كلّها مسند (4).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد يكون نعت محذوف عرف

فيستحقّ العمل الذي وصف /

يعنى : أنّ اسم الفاعل يأتي معتمدا على موصوف محذوف ، فيستحقّ العمل ، كما يستحقّه ما هو صفة لمذكور (5) ، كقول الشاعر :

١٤٩ - كناطح صخره يوما ليوهنها**فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل (6)

ص: ٤٩٦

١- في الأصل : من. انظر شرح المكودي : ٢١١ / ١.

٢- انظر التصريح على التوضيح : ٦٦ / ٢ ، شرح المكودي : ٢١١ / ١ ، ارتشاف الضرب : ١٨٣ / ٣.

٣- في الأصل : تكون. انظر شرح المكودي : ٢١١ / ١.

٤- واعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحه عمله عند جمهور البصريين ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط ذلك. انظر ارتشاف الضرب : ١٨٤ / ٣ ، شرح المرادى : ١٦ / ٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٤ ، شرح الأشموني : ٢٩٤ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٦٦ / ٢ ، الهمع : ٨١ / ٥ ، شرح ابن عصفور : ٥٥٣ / ١.

٥- في الأصل : لمذكر. انظر شرح المكودي : ٢١٢ / ١.

٦- من البسيط للأعشى ميمون من قصيدته المشهوره في ديوانه (٤٦) ، التي أولها : ودّع هريره إنّ الركب مرتحل وهل تطبيق وداعا أيّها الرّجل ويروى : «ليوهيها» بدل «ليوهنها» كما يروى : «ليفلقها» بدل «ليوهنها» ، والوعل : تيس الجبل. والمراد بالبيت : أنك تكلف نفسك ما لا تصل إليه ويرجع ضرره عليك. والشاهد في قوله : «كناطح» فإنه اسم فاعل عمل فعلة لاعتماده

على موصوف مقدر ، والتقدير : كوعل ناطح ، والاعتماد على الموصوف المقدر كالاتماد على الموصوف الظاهر. انظر
المكودي مع ابن حمدون : ٢١٢ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٦٦ / ٢ ، شرح الكافيه - لابن مالك : ١٠٣٠ / ٢ ، القصائد العشر :
٤٣٧ ، شرح الأشموني : ٢٩٥ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥٢٩ / ٣ ، شذور الذهب : ٣٩٠ ، شواهد الفيومي : ١٢٠ ، شرح ابن عقيل :
٢ / ٢٦ ، شواهد الجرجاوى : ١٧٩ ، أوضح المسالك : ١٥٨ ، فتح رب البريه : ٣٥٩ / ٢ ، شواهد العدوى : ١٧٩ ، شرح ابن الناظم
: ٤٢٤.

أى : كوعل ناطح.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن يكن صله أل ففي المضى

وغيره إعماله قد ارتضى

يعنى : أن اسم الفاعل إذا وقع صله ل- «أل» - عمل العمل المذكور مطلقا ، حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا (١) ، وإنما عمل مطلقا ، لأنه صار بمنزله الفعل.

قال الشارح : «لأنه لما كان صله للموصول ، وأغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية ، أشبه الفعل معنى واستعمالا ، فأعطى حكمه فى العمل ، كما أعطى حكمه فى صحه عطف الفعل عليه ، كما فى قوله تعالى : (إِنَّ) (٢) الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرُوبًا حَسَنًا [الحديد : ١٨] ، وقوله تعالى : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا) [العاديات : ٣ - ٤] . انتهى (٣).

قال المكودى : «جعله (٤) واقعا صله «أل» مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر ، فإنه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صله ل- «أل» نحو قوله عز وجل : (أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) (٥) [الملك : ١٩].

ثم قال رحمه الله تعالى :

فَعَالٍ أَوْ مَفْعَالٍ أَوْ فِعْلٍ

فى كثره عن فاعل بديل /

فيستحق ما له من عمل

وفى فعيل قلّ ذا وفعل

ص: ٤٩٧

١- هذا مذهب الجمهور. وقال الأخفش : لا يعمل الماضى بحال ، و «أل» فيه معرفه كهى فى «الرجل» ، لا موصوله ، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به. وقال الفارسى والرمانى وجماعه : يعمل ماضيا فقط ، لا حالا ، ولا مستقبلا. ورد بأن العمل حينئذ أولى. وقيل : لا عمل له ، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر ، ونقل عن المازنى. انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٥ ، الهمع : ٥ / ٨٢ - ٨٣ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٢٩٦ ، شرح المرادى : ٣ / ١٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٨ - ١٩٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٢ ، شرح ابن الناظم : ٤٢٥.

- ٣- انظر شرح ابن الناظم : ٤٢٥ ، شرح المكودي : ٢١٢ / ١.
- ٤- فى الأصل : جملة. انظر شرح المكودي : ٢١٢ / ١.
- ٥- فى الأصل : ألم. انظر شرح المكودي : ٢١٢ / ١.
- ٦- انظر شرح المكودي : ٢١٢ / ١.

يعنى : أن هذه الأمثلة الخمسة التي هي : «فَعَال ، ومفعال ، وفِعُول ، وفَعِيل ، وفَعَلَ» مستويه في أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمه فيه (١).

وقوله : «في كثره» أى : مرادا به الكثره ، أى : التكثر ، وهى : الزيادة في العمل ، ولذلك تسمى : أمثله المبالغه ، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى - قوله في الكافيه :

وقد يصير فاعل فعّالا

تكثر أو فعولا (٢)

أو مفعالا (٣)

قال المكودى (٤) : ويحتمل عندى أن يكون أراد ب- «كثره» أن هذه الأمثلة الثلاثه المذكوره - يكثر فيها العمل المذكور ، ويؤيد قوله بعد :

وفى فعيل قلّ ذا وفعل

ويدلّ على صحّحه هذا التّأويل قوله فى شرح الكافيه : «وأكثرها استعمالا «فَعَال» و «فِعُول» (٥) ، ثمّ «مفعال» ، ثمّ «فعيل» ، ثمّ «فعل» (٦).

أمّا (إعمال) (٧) «فَعَال» فنحو «ما حكى (سيبويه من قولهم : «أمّا العسل فأنا شرّاب»)» (٨)(٩).

ص: ٤٩٨

١- إلا- أن إعمال «فعيل وفعل» قليل. هذا مذهب سيبويه. ومنع أكثر البصريين ، منهم المازنى والزيادى والمبرد إعمال «فعيل وفعل». ومنع الكوفيون إعمال الخمسه ، لأنها لما جاءت للمبالغه زادت على الفعل ، فلم تعمل عندهم لذلك. وأجاز الجرمى إعمال «فعل» دون «فعيل» ، وذلك لأن «فعل» على وزن الفعل. وفى الارتشاف والهمع : وأجاز الجرمى إعمال «فعيل» دون «فعل». واختار أبو حيان جواز القياس فى «فِعُول ، وفَعَال ، ومفعال» ، والاقتصار فى «فعيل وفعل» على المسموع. انظر الكتاب : ١ / ٥٦ - ٥٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٩٣ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٩٢ ، الهمع : ٥ / ٨٧ - ٨٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٦١ ، المقتضب : ٢ / ١١٣ - ١١٤.

٢- فى الأصل : مفعولا. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٣١.

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : (٢ / ١٠٣١) ، وعلى هذا شرح ابن الناظم ، قال : كثيرا ما بينى اسم الفاعل لقصد المبالغه والتكثير على «فَعَال» ك- «علام» ، أو «فِعُول» ك- «غفور» ، أو «مفعال» ، ك- «منحار» ، فيستحق ما لاسم الفاعل من العمل ، لأنه نائب عنه ، ويفيد ما يفيد مكررا. انتهى. انظر شرح ابن الناظم : ٤٢٦ ، شرح المكودى : ١ / ٢١٣.

٤- انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٣.

- ٥- فى الأصل : فعلا أو فعول. انظر شرح المكودى : ٢١٣ / ١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٣١ / ٢ .
- ٦- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٣١ / ٢ ، شرح المكودى : ٢١٣ / ١ .
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢١٣ / ١ .
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢١٣ / ١ .
- ٩- انظر الكتاب : ٥٧ / ١ ، شرح المكودى : ٢١٣ / ١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٣٢ / ٢ ، شرح المرادى : ١٩ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٢٦ ، شرح الأشمونى : ٢٩٧ / ٢ .

وَأَمَّا إِعْمَالُ «مَفْعَالٍ» فَنَحْوُ (١) «إِنَّهُ لَمَنْحَارٌ بَوَائِكُهَا» (٢).

وَأَمَّا إِعْمَالُ «فَعُولٍ» فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٥٠ - ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوَّقَ سَمَانَهَا*** إِذَا عَدَمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ (٣)

وَأَمَّا (إِعْمَالُ) (٤) «فَعِيلٍ» فَنَحْوُ «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءٌ مِنْ دَعَائِهِ».

وَأَمَّا إِعْمَالُ «فَعَلٍ» ، فَنَحْوُ قَوْلِهِ :

١٥١ - حَذَرَ أُمُورًا لَا تُضِيرُ (٥) وَأَمِنْ*** (مَا لَيْسَ) (٦) مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (٧)

ص: ٤٩٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٣.

٢- منحار : مبالغه في نأحر ، وفاعله عائد على اسم «إن» و «بوائكها» - بالنصب - مفعول «منحار» جمع «بائك» ، وهي السمينه الحسناء من النوق ، وهذا مبالغه في مدحه بكونه لا يذبح إلا الإبل السمينه للأضياف. انظر الكتاب : ١ / ٥٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٣٢ ، شرح المكودي : ١ / ٢١٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٩٧ ، الهمع : ٥ / ٨٦ ، شرح ابن الناظم : ٤٢٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠٢ ، اللسان : ١ / ٣٨٩ (بوك) ، المصباح المنير : ١ / ٦٦ ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢١٣.

٣- من الطويل لأبى طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيده له فى ديوانه (٣٥) يرثى بها أبا أميه بن المغيره المخزومى (زوج أخته عاتكه) ، وكان خرج إلى الشام فمات فى الطريق ، أولها : أرقى ودمع العين فى العين غائر وجادت بما فيها الشؤون الأعاور ويروى عجزه : إذا أرملا زادا فإنى لعاقر نصل السيف : شفرته. عاقر : ذابح. يقول : يضرب بسيفه سوق السمان من الإبل للأضياف إذا عدموا الزاد ولم يظفروا بجواد لشده الزمان وكلبه ، وكانوا إذا أرادوا نحر الناقه ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها. والشاهد فى قوله : «ضروب» فإنه مبالغه فى «ضارب» وقد عمل عمله. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢١٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٦٨ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٥٣٩ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٥٧ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٧٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٩٧ ، الخزانة : ٤ / ٢٤٢ ، ٨ / ١٤٦ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٧٠ ، الحلل : ١٢٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٣٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٤٧ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠٦ ، المقتضب : ٢ / ١١٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٦٠ ، شواهد ابن النحاس : ٣ / ٢١ ، الهمع (رقم) : ١٤٨٢ ، أوضح المسالك : ١٥٨ ، شرح اللوح لابن هشام : ٢ / ٩٣ ، الإفصاح : ٢٥٧ ، الأصول : ١ / ١٢٤.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٣.

٥- فى الأصل : لا تقى. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٣.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع الآتية.

٧- من الكامل ، وهو مصنوع ليس بعربى ، واختلف فى صناعه ، فقيل : ابن المقفع ، وقيل : أبو يحيى اللاحقى. ويروى : «لا تخاف» بدل «لا- تضير». حذر : خائف. تضير : تضر ، والظاهر من البيت أنه ذم ، حيث يصف إنسانا بالجهل وقله المعرفه وأنه

يضع الأمور في غير موضعها ، فيحذر من لا ينبغي أن يحذر ، ويؤمن من لا ينبغي أن يؤمن ، ويحتمل أن يكون مدحا ، ويمدحه بكثره الحذر. والشاهد في قوله : «حذر» فإنه مبالغه في «حذر» ، وقد عمل عمله. انظر المكودي مع ابن حمدون : ٢١٣ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٩٨ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥٤٣ / ٣ ، الكتاب مع الأعلم : ٥٨ / ١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٣٨ / ٢ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٩٥ / ٢ ، إصلاح الخلل : ٢٠٦ ، التبصره والتذكره : ٢٢٧ ، المقتضب : ١١٥ / ٢ ، أمالي ابن الشجرى : ٢ / ٥٤٣ ، الحلل : ١٣١ ، شرح ابن يعيش : ٧١ / ٦ ، الخزانة : ١٦٩ / ٨ ، شرح ابن عقيل : ٢٧ / ٢ ، شواهد الجرجاوى : ١٨٢ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٧٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٦٢ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٤٠٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٢٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٣ ، كاشف الخصاصه : ١٩٣ ، شرح الجمل لابن هشام : ١٧٧ ، إعراب النحاس : ٢ / ٢٥ ، ٢٢٥.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما سوى المفرد مثله جعل

في الحكم والشروط حيثما عمل /

ما سوى المفرد هو المثني والمجموع ، وشمل الجمع الذي على حدّ التثنيه ، وجمع التكسير (١).

فالتثنيه نحو «هذان ضاربان زيدا» (٢) ، والجمع نحو «هؤلاء ضاربون عمرا ، وضربا زيدا» ، فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمه في اسم الفاعل.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض

وهو لنصب ما سواه مقتضى

يعنى ب- «ذى (٣) الأعمال» : ما توفرت فيه الشروط المذكوره ، وشمل اسم الفاعل ، وأمثله المبالغه ، و «التلو» التابع.

وفهم من تقديمه النصب : أنه هو الأصل ، والخفض جائز (٤) ، وإن كان على

ص : ٥٠٠

١- ومنع قوم عمل المكسر. ونقل عن سيبويه والخليل وجماعه من النحويين منع إعمال المثني والجمع الصحيح المسند للظاهر ، لأنه في موضع يفرد فيه الفعل ، فخالفه ، فلا يقال : «مرت برجل ضاربين غلमानه زيدا» ، وأجاز المبرد إعماله ، لأن لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه ما يلحقه. انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨١ ، الهمع : ٥ / ٧٩.

٢- في الأصل : زيد. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٤.

٣- في الأصل : أن بذى. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٤.

٤- قال المرادى (٣ / ٢٦) : «وفهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقال الكسائي : هما سواء ، قيل : والذي يظهر أن الإضافه أولى ، بالوجهين قرئ قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِالْبُعْ أَمْرِهِ). انتهى. وقال أيضا : «ما ذكره من جواز الوجهين إنما هو في الظاهر ، وأما المضمرة المتصلة فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا ، نحو «هذا مكرمك» ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل النصب كالهاء في «واقيكه». انتهى. وانظر الكتاب : ١ / ٨٢ - ٨٤ ، ٩٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٠١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، الهمع : ٥ / ٨٣.

خلاف الأصل ، ووجهه : قصد التّخفيف (١) ، فتقول : «أنا ضارب زيدا ، وضارب زيد ، وهذان ضاربان زيدا ، وضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربون زيدا ، وضاربو (٢) زيد ، وضراب زيدا ، وضراب زيد».

هذا حكم ما يتعدّى من اسم الفاعل ، وإن كان متعدّيا إلى أكثر من واحد - فقد تبه عليه بقوله :

وهو لنصب ما سواه مقتضى

يعنى : أنّ اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد ، وأضيف إلى الأوّل - نصب ما عدا الأوّل.

وشمل (ذلك) (٣) المتعدّى إلى اثنين ، نحو «أنا معطى زيد درهما» ، والمتعدّى إلى ثلاثة ، نحو «أنا معلم زيد عمرا منطلقا».

وشمل أيضا ما كان / منصوبا باسم الفاعل على غير المفعوليه ، كالظرف ، نحو «أنا ضارب زيد اليوم».

وفهم منه : «أنّ المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأوّل إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور ، وهو المشهور (٤) ، نحو «أنا

ص: ٥٠١

١- فى الأصل : التحقيق. انظر شرح المكودى : ٢١٤ / ١.

٢- فى الأصل : وضاربون. انظر شرح المكودى : ٢١٤ / ١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢١٥ / ١.

٤- وهو مذهب الأكثرين ، وقيل : مذهب الجمهور. قال ابن مالك : «ويرده أن الأصل عدمه». وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل المذكور وإن كان بمعنى الماضى ، لأنه اكتسب بالإضافه شبها بمصحوب «أل» ، قال ابن مالك : ويقوى ما ذهب إليه السيرافى قولهم : «هو ظان زيد أمس فاضلا» ، فإن «فاضلا» يتعين نصبه ب- «ظان» ، لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه ، وثانى مفعولى «ظان» ، وذلك لا يجوز ، لأن الاقتصار على أحد مفعولى «ظن» لا يجوز. انتهى. وصححه ابن عصفور. وقيل نصبه باسم فاعل مقدر. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٤٤ - ١٠٤٥ ، شرح المكودى : ٢١٥ / ١ ، شرح المرادى : ٢٧ / ٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٠٠ ، الأشمونى مع الصبان : ٢ / ٣٠٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٥٢ ، الهمع : ٥ / ٨٢.

معطى زيد درهما أمس» ، فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر (١) ، لأنه إنما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى شروط العمل ،
واسم الفاعل بمعنى المضى لم يستوفها.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واجزر أو انصب تابع الذى انخفض

كمبتغى جاه ومالا من نهض

إذا جرّ اسم الفاعل ما بعده جاز فى تابعه الجرّ على اللفظ ، والنصب على المحلّ ، وشمل جميع التّوابع واختلف فى النّاصب له :

ف قيل : اسم الفاعل المضاف (٢).

وقيل : بفعل مضمر ، وهو مذهب سيويه (٣).

وكلام النّاطم محتمل المذهبين ، إذ لم ينصّ على ناصبه ، لكنّه صرّح فى شرح الكافية : بأنّه محمول على الموضع ، وأنّ ناصبه
اسم الفاعل المذكور (٤).

ثمّ مثل ذلك بقوله :

كمبتغى جاه ومالا من نهض

ف- «من» مبتدأ ، وهو موصول ، وصلته «نهض» ، و «مبتغى» خبر مقدّم ، وهو المضاف إلى «جاه» ، و «مالا» معطوف على
الموضع.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وكلّ ما قرّر لاسم فاعل

يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

فهو كفعل صيغ للمفعول فى

معناه كالمعطى كفافا يكتفى /

ص: ٥٠٢

٢- وهو مذهب الكوفيين ، ووافقهم الناظم. انظر التصريح على التوضيح : ٧٠ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٠٤٧ / ٢ ، شرح المكودي : ٢١٥ / ١ ، شرح الأشموني : ٣٠١ / ٢ .

٣- قال سيويه في الكتاب (١ / ٨٦) : «وتقول في هذا الباب «هذا ضارب زيد وعمرو» إذا اشتركت بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العرييه شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبته على المعنى ، وتضم له ناصبا فتقول : «هذا ضارب زيد وعمرا» ، كأنه قال : «ويضرب عمرا» أو «وضارب عمرا». انتهى. فالناصب عند سيويه فعل مضمرا ووصف مضمرا ، وإليه ذهب كثيرون. انظر شرح المكودي : ٢١٥ / ١ ، شرح الأشموني : ٣٠١ / ٢ ، شرح المرادي : ٢٧ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٧٠ / ٢ ، جمل الزجاجي : ٨٧ - ٨٨ ، الأصول : ١ / ١٢٧ ، المقتضب : ٤ / ١٥١ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٢١٩ ، اسم الفاعل والصفة المشبهة عند النحويين : ٢٢٩ ، ٢٣١ .

٤- انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٠٤٧ / ٢ ، شرح المكودي : ٢١٥ / ١ .

يعنى : أن اسم المفعول (١) يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة فى اسم الفاعل ، من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (٢) ، ومطلقا (٣) : إذا كان صلة «أل» ، وبشرط الاعتماد.

وقوله : «بلا تفاضل» تتميم (٤) للبيت ، لصحّ الاستغناء عنه بما قبله.

وقوله :

فهو كفعل ...

... البيت

يعنى : أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه ، كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى معناه ، فتقول : «زيد مضروب أبوه» فترفع «أبوه» بعد «مضروب» على أنه مفعول لم يسم فاعله ، كما تقول : «ضرب أبوه».

ثم أتى بمثال من المتعدى إلى مفعولين ، وهو قوله : «كالمعطى كفافا يكتفى» ف- «المعطى» مبتدأ أول ، و «أل» فيه موصوله ، وفى «المعطى» ضمير مستتر عائد على «أل» ، وهو المفعول الأول ب- «المعطى» ، وقد ناب عن الفاعل ، و «كفافا» مفعول ثان ل- «المعطى» ، و «يكتفى» خبر المبتدأ (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع

معنى كمحمود المقاصد الورع

يعنى : أن اسم المفعول انفرادى بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى ، كقولك : «زيد مكسوّ العبد» ، وأصله : مكسوّ عبده ، ومثله قوله : «محمود المقاصد الورع» (٦).

و «قد» للتحقيق لا للتقليل ، لكثرة إضافته اسم المفعول إلى مرفوعه.

ص: ٥٠٣

١- اسم المفعول - كما قال ابن هشام - (ما دل على حدث وصاحبه ك- «مضروب ومكرم»). وفى التعريفات : هو ما اشتق من «يفعل» لمن وقع عليه الفعل. وقال المرتضى : أما اسم المفعول فهو لفظ مشتق يعبر به عن وقوعه عليه الحدث. انظر أوضح المسالك : ١٦٠ ، التصريح : ٧١ / ٢ ، التعريفات : ٢٦ ، تاج علوم الأدب : ٨٧٧ / ٣ ، شرح الرضى : ٢٠٣ / ٢ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢٠٢ ، معجم المصطلحات النحوية : ١٧٨ ، معجم مصطلحات النحو : ١٦١ ، معجم النحو : ٢٤.

٢- فى الأصل : والاستقبال. انظر شرح المكودى : ٢١٥ / ١.

٣- فى الأصل : أو مطلقا. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٥.

٤- فى الأصل : تميم. انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٥.

٥- انظر شرح المكودى : ١ / ٢١٦ ، إعراب الألفيه : ٧٣ - ٧٤.

٦- قال المكودى فى شرحه (١ / ٢١٦) : و «الورع» مبتدأ ، وخبره «محمود» وهو مضاف إلى «المقاصد» ، وأصله : «محموده مقاصده». انتهى.

فهرس محتويات الجزء الأول

الإهداء

٣

إن وأخواتها

٢٤٢

مقدمه المحقق

٥

لا التي لنفى الجنس

٢٦٩

الفصل الأول : ابن مالك الأندلسى

٧

ظن وأخواتها

٢٨١

الفصل الثانى : ابن طولون الدمشقى

٩

أعلم وأرى

٣٠٤

الفصل الثالث : شرح ألفيه ابن مالك

١١

الفاعل

٣١٢

المبحث الأول

١١

النائب عن الفاعل

٣٢٧

المبحث الثاني

١٣

اشتغال العامل عن المعمول

٣٤١

مقدمه ابن طولون

١٧

تعدي الفعل ولزومه

٣٤٨

خطبه الألفيه

١٩

التنازع في العمل

٣٥٧

الكلام وما يتألف منه

٣٩

المفعول المطلق

٣٦٤

المعرب والمبني

٥٧

المفعول له

٣٧٦

النكرة والمعرفة

٩٢

المفعول فيه وهو المسمى «ظرفاً»

٣٨٠

العلم

١١٦

المفعول معه

٣٨٦

اسم الإشارة

١٣١

الاستثناء

٣٩١

الموصول

١٣٨

الحال

٤٠٤

المعرف بأداه التعريف

١٦٤

التمييز

٤٢٤

المبتدأ والخبر

١٧٥

حروف الجر

٤٣١

كان وأخواتها

١٩٩

الإضافة

٤٥٤

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات ب- «ليس»

٢٢٠

المضاف إلى ياء المتكلم

٤٨٥

أفعال المقاربه

٢٣٠

إعمال المصدر

إعمال اسم الفاعل

ص: ٥٠٤

المجلد ٢

إشارة

ص: ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني والثلاثون

أبنيه المصادر

إشاره

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

أبنيه المصادر /

فعل قياس مصدر المعدى

من ذى ثلاثه كردّ ردّا

وفعل اللّازم بابه فعل

كفرح وكجوى وكشلل

وفعل اللّازم مثل قعدا

له فعول باطراد كغدا

اعلم أنّ الفعل الماضى ثلاثى ومزید ، فالثلاثى أربعة أقسام : متعدّد ، ولازم مكسور العين ، ولازم مفتوح العين ، ولازم مضموم العين .

وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

فعل قياس ...

البيت يعنى : أنّ مصدر الفعل الثلاثى المتعدّى يأتى (على) (١) «فعل» بسكون العين .

وشمل قوله : «المعدّى» ، «فعل» المفتوح العين ، نحو «ضرب ضربا» و «فعل» المكسور (٢) العين ، نحو «فهم فهما» ، والمعتلّ الفاء ، نحو «وعد وعدا» ، والمعتلّ العين ، نحو «باع بيعا» ، والمعتلّ اللّام ، نحو «رمى رميا» ، والمضاعف ، نحو «ردّ ، ردّا» (٣) .

ثمّ أشار إلى الثّانى بقوله :

وفعل اللّازم ... البيت

- ١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكدوى : ٢١٦ / ١.
- ٢- فى الأصل : المكسوره. انظر شرح المكدوى : ٢١٦ / ١.
- ٣- فى الأصل : ر. انظر شرح المكدوى : ٢١٦ / ١.

يعنى : أنّ الفعل اللّازم المكسور العين - قياس مصدره يأتى على «فعل» بفتح العين ، ويستوى فى ذلك الصّحيح ك- «فرح فرحا» ، والمعتلّ اللّام ، ك- «عمى عمى» ، والمضاعف ، ك- «شّل شللا» (١).

ثمّ أشار إلى الثّالث بقوله :

وفعل اللّازم ...

البيت

يعنى : أنّ فعل اللّازم يأتى مصدره على «فعول» ، واستوى فى ذلك الصّحيح / ، نحو «قعد قعودا» ، والمعتلّ العين ، نحو «حال حؤولا» ، والمعتلّ اللّام ، نحو «سما سموا» (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ما لم يكن مستوجبا فعلا

أو فعلا فادر أو فعلا

فأول لذي امتناع كأبى

والثانى للذى اقتضى تقلبا

للدا فعال أو لصوت وشمل

سيرا وصوتا الفعيل كصهل

أطراد «فعول» فى «فعل» اللّازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجبا لأحد الأوزان المذكوره ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ما لم يكن مستوجبا ...

البيت (٣)

فذكر فيه ثلاثه أوزان ، وسيدكر رابعا بعد ، وهى : «فعال - بكسر الفاء - ، وفعلان - بفتح الفاء والعين - ، وفعال - بضمّ الفاء -».

ثمّ بين معانى الأفعال التى تستحقّ هذه الأوزان ، فقال :

فأول لذي امتناع كأبى

١- فى الأصل : شلا. انظر شرح المكودى : ٢١٧ / ١ . قال المرادى (٣ / ٣٠): «أطلق الناظم فى «فعل» اللّازم ، وينبغى أن يقيد بالألا يكون لونا ، لأن «فعله» هو الغالب فىه ك- «الشهله ، والسمره». انتهى. واستثنى فى التوضيح ما دل على حرفه أو ولايه ، فقياسه : «الفعاله» ، ومثل للثانى فقال : «كولى عليهم ولايه» ، ولم يمثل للأول استثناء بالثانى ، لأن الولايه فى معنى الحرف. انظر التصريح على التوضيح : ٧٣ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٥ / ٢ .

٢- قال المرادى (٣ / ٣١): «يستثنى أيضا من «فعل» اللّازم ما دل على حرفه وشبهها ، فإن الغالب فى مصدره «فعاله» نحو «تجر تجاره ، وأمر إماره». انتهى. وذكر ابن عصفور أن «فعاله» مقيس فى الولايه والصناعه ، نحو «الإماره ، والخلافه ، والخياطه ، والتجاره». انظر المقرب : ١٣١ / ٢ ، شرح المرادى : ٣١ / ٣ ، شرح الأشمونى : ٣٠٦ / ٢ .

٣- فى الأصل : البيت. مكرر.

يعنى ب- «الأول»: «فعالاً»، وهو مصدر مَطرَد فى «فعل» اللّمازم، الدّالّ على الامتناع، نحو «أبى إباء، ونفر نفارا، وفرّ فرارا». وقوله:

والثانى للذى اقتضى تقلبا

يعنى ب- «الثانى»: «فعالنا»، وهو أيضا مصدر «فعل» اللّمازم، الدّالّ على التّقلّب والاضطراب، نحو «لمع لمعانا، وجال جولانا، وغلت القدر غليانا».

وقوله: «للدا فعال». هذا هو الوزن الثالث، وهو «فعال»، وهو مصدر مَطرَد فى «فعل» (اللازم) (1) الدّالّ على الدّاء والمرض، نحو «سعل سعالا /، وزكم زكاما».

وأراد: «للداء» بالمدّ، فقصره ضروره.

ثمّ قال: «أو لصوت»، يعنى: أنّ «فعالاً» يكون أيضا مَطرَدا فى «فعل» اللّمازم، الدّالّ على الصّوت، نحو «نعق نعاقا (2)، ويعرت الشّاه يعارا (3)، ورغا البعير رغاء (4)»، ف- «فعال» (5) يكون على هذا ل- «فعل» (6) الدّالّ على (الدّاء، ول «فعل» الدّالّ على) (7) الصّوت.

وقوله:

وشمل

سيرا وصوتا الفعيل كصهل

هذا هو الوزن الرّابع، وهو «فعيل»، ويكون مصدرا مَطرَدا فى «فعل» اللّمازم، الدّالّ على السّير، نحو «ذمل ذميلا (8)، ورسم رسيما» (9)، والدّالّ على الصّوت، نحو «صهل صهيلا» (10)، وهذا معنى قوله: «وشمل سيرا وصوتا».

ص: ٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ٢١٧ / ١.

٢- يقال: نعق الراعى بالغنم نعاقا: صاح بها وزجرها. انظر اللسان: ٤٤٧٦ / ٦ (نعق).

٣- أى: صاحت. انظر اللسان: ٤٩٦٢ / ٦ (يعر).

٤- أى: صوت. انظر اللسان: ١٦٨٤ / ٣ (رغا).

٥- فى الأصل: ففعل. انظر شرح المكودى: ٢١٧ / ١.

٦- فى الأصل: للفعيل. انظر شرح المكودى: ٢١٧ / ١.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ٢١٧ / ١.

٨- الذميل: ضرب من سيرا الإبل، وقيل: هو السيرا اللين ما كان، وقيل: هو فوق العنق. انظر اللسان: ١٥١٦ / ٣ (ذمل)، حاشيه

الصبان : ٣٠٥ / ٢ .

٩- الرسيم من سير الإبل فوق الذميل ، وقد رسم يرسم - بالكسر - رسيما ، ولا يقال : أرسم. انظر اللسان : ٣ / ١٦٤٧ (رسم) ، ٣ / ١٥١٦ (ذمل).

١٠- الصهيل : صوت الفرس ، وقال ابن سيده : الصهيل من أصوات الخيل ، وفرس صهال : كثير الصهيل. انظر اللسان : ٤ / ٢٥١٧ (صهل) ، حاشيه يس : ٧٤ / ٢ .

و «شمل» فيه لغتان : «شمل يشمل» - بفتح العين في الماضي ، وضَمّها في المضارع - ، و «شمل يشمل» - بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع - وهى الفصحى ، إلا أنه ينبغي أن تضبط هنا بالفتح صوتا (١) من السناد ، وهو : اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

فعوله فعاله لفعلا

كسهل الأمر وزيد جزلا

هذا إشاره إلى الرابع ، وهو «فعل» - المضموم العين - ، فذكر أنه لا يكون إلا لازما ، ويطرّد فى مصدره وزنان :

الأول : فعوله ، نحو «سهوله ، وصعوبه».

والثانى : فعاله / ، نحو «جزاله (٣) ، ونظافه».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما أتى مخالفا لما مضى

فبابه الثقل كسخط ورضى

يعنى : أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى - فهو منقول سماعا عن العرب.

وفهم منه : أن جميع ما تقدّم من المصادر مقيس.

وفهم منه أيضا : أن مصادر الثلاثى أتت على غير قياس ، وذكر منها مصدرين :

- «سخطا» ، وهو مصدر «سخط» ، وقياسه «سخط» - بفتح (السين و) (٤) الخاء - وقد جاء كذلك (٥).

ص: ٦

١- فى الأصل : صوتا. انظر شرح المكودى : ٢١٧ / ١.

٢- وهو سناد التوجيه ، فإن كانت الضمه مع الكسره لم يكن سنادا - كما ذكره التبريزى ، وإن جاءت الفتحة مع إحداهما فهو سناد عند الخليل ، وكان سعيد بن مسعده لا يراه سنادا لكثرتة فى أشعار العرب. انظر الوافى فى العروض والقوافى للخطيب التبريزى : ٢٤٦ ، مفتاح العلوم للسكاكى : ٢٧٢ ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : ١٦٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢١٧ / ١.

- ٣- قال الزمخشري : ومن المجاز رجل جزل : ذو عقل ورأى ، وقد جزل ، وما أبين الجزاله فيه ، وقد استجزلت رأيك في هذا الأمر ، وهو جزل العطاء وله عطاء جزل وجزيل وأجزل عطيته ، وأجزل له في العطاء. انظر أساس البلاغه : ٥٩ (جزل) ، تاج العروس : ٢٥٦ / ٧ (جزل) ، اللسان : ١ / ٦١٨ (جزل).
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٨.
- ٥- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢١٨ ، شرح دحلان : ١١٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٢ ، إعراب الألفيه : ٤ ، إرشاد الطالب النبيل : (٥ / ب).

- و «رضى» ، وقياسه «رضى» بفتح الزاء (١) -.

وفهم من قوله : «كسخط» فى إتيانه بكاف التشبيه : أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وغير ذى ثلاثه مقيس

مصدره كقدّس التّقدّيس

لما فرغ من مصادر الثلاثىّ شرع فى بيان المزيد ، فقال : إنّ غير الثلاثىّ من الأفعال له مصدر مقيس ، غير متوقّف على السّماع.

وشمل قوله : «غير ذى ثلاثه» الرباعىّ الأصول ، نحو «دحرج» ، والمزيد على الرباعىّ ، (نحو «أحرنجم» ، والمزيد على الثلاثىّ) (٣) ، نحو «استخرج».

وله أبنيه كثيره ، وبدأ منها ب- «فعل» فقال : «كقدّس التّقدّيس».

يعنى : أنّ «فعل» (٤) المشدّد العين ، نحو «قدّس» يأتى مصدره على «تفعيل» ، نحو «قدّس تقدّيسا ، وعلمّ تعليما».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وزكّه تزكيه وأجملا

إجمال من تجمّلا وتجمّلا /

هذا البيت اشتمل على ثلاثه أفعال بمصادرهما ، وكلّهما من الثلاثىّ المزيد فيه :

ص: ٧

١- انظر التصريح على التوضيح : ٧٤ / ٢ ، شرح دحلان : ١١٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٢ ، شرح المكودى : ١ / ٢١٨ ، إرشاد

الطالب النبيل : (٥ / ب) ، إعراب الألفيه : ٤.

٢- وذلك كقولهم فى «فعل» المفتوح العين المتعدى : «جحده جحودا ، وشكره شكورا وشكرانا» والقياس : «جحدا وشكرا» ،

وقالوا : «جحدا» على القياس ، وكقولهم فى «فعل» المفتوح العين القاصر : «مات موتا ، وفاز فوزا ، وحكم حكما ، وشاخ

شيخوخه ونم نيمه ، وذهب ذهابا» بفتح الذال المعجمه ، والقياس فيها : «فعل» وكقولهم فى «فعل» المكسور العين المتعدى :

«علم علما» بكسر العين ، والقياس فتحها ، وكقولهم فى «فعل» المكسور العين القاصر : «رغب رغبه» بزياده الواو والتاء ،

والقياس : «رغبا» ، وكقولهم فى «فعل» المضموم العين : «حسن حسنا ، وقبح قبحا» ، بضم أولهما وسكون ثانيهما ، وقياسهما :

«الفعله». فهذه نبذه من المصادر ، وهى كثيره لا تكاد تنضب ، وذكر فى التسهيل منها تسعه وتسعين مصدرا. انظر التصريح على

التوضيح : ٧٤ / ٢ ، التسهيل : ٢٠٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٦١٨ / ٢ ، شرح دحلان : ١١٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢٢٢٢ / ٤ ، ٢٢٢٣ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودي : ٢١٨ / ١ .

٤- في الأصل : الفعل. انظر شرح المكودي : ٢١٨ / ١ .

الأوّل: «زكّه»، وهو أمر من «زكّي»، ومصدره يأتي على «تزكيه»، ومثله «نمّي تنميه».

الثّاني: «أجمل»، وهو أمر من «أجمل»، ومصدره يأتي على «إجمال» ومثله «أكرم إكراما، وأعطى إعطاء».

الثّالث: «تجمل» (وهو) (١) فعل ماضٍ، ومصدره يأتي على «تفعل»، ومثله «تكلم تكلمًا، وتعلّم تعلّمًا».

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

واستعدّ استعاذه ثمّ أقم

إقامه وغالبا ذا التّاء لزم

ذكر في هذا البيت فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد:

الأوّل: «استعدّ»، وهو فعل أمر من «استعاذ»، ومصدره يأتي على «استعاذه»، ومثله «استقام استقامه».

الثّاني: «أقم»، وهو فعل أمر من «أقام»، ومصدره يأتي على «إقامه»، ومثله «أجاز إجازته».

وقوله: «وغالبا» ذا التّاء لزم الإشاره للفعلين معا، وإثما أفردته على إرادته ما ذكر، وإثما لزمته (٢) التّاء، لأنّ «استعاذه» أصلها «استعواذا»، و «إقامه»، أصلها «إقواما»، فنقلت حركة الواو فيها إلى السّياكن، وانقلب الواو ألفا، وحذفت إحدى الألفين، وعوّض منها التّاء.

وفهم من قوله: «غالبا» أنّها تحذف في غير الغالب (٣)، كقول بعضهم: «أرى (٤) إراء» (٥) و «استفاه استفاهها» (٦)(٧).

ص: ٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢١٩ / ١.

٢- في الأصل: ألزمت. انظر شرح المكودي: ٢١٩ / ١.

٣- قال ابن عصفور: وحذفها شاذ نحو قوله تعالى (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) وظاهر كلام سيويّه جوازه، قال: «وإن شئت لم تعوض». وقال الفراء: لا- يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضا من التّاء، نحو «وإقام الصلاة». انظر المقرب: ٢ / ١٣٥، الكتاب: ٢ / ٢٤٤، معاني الفراء: ٢ / ٢٥٤، شرح المرادي: ٣ / ٣٣.

٤- في الأصل: وأرى. انظر شرح المكودي: ٢١٩ / ١.

٥- حكاه الأَخفش. وحكى أيضا من قولهم: «أجاب إجابا». انظر شرح الأشموني: ٢ / ٣٠٧، شرح دحلان: ١١١، شرح ابن الناظم: ٤٣٦.

٦- أى: اشتد أكله بعد قله. انظر اللسان: ٥ / ٣٤٩٤ (فوه).

٧- انظر شرح المكودي: ٢١٩ / ١.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وما يلي الآخر مدّ وافتحا

مع كسر تلو الثّان ممّا افتتحا

بهمز وصل كاصطفى وضمّ ما

يربع فى أمثال قد تلملما

هذا ضابط فى مصدر كلّ فعل افتتح بهمزه الوصل ، يعنى : أنّ الحرف المتّصل به الحرف الآخر من الفعل ، إذا كان الفعل مفتتحا بهمزه الوصل - مدّه وافتح ما قبل المدّه ، فينشأ من ذلك الألف ، ثمّ تكسر تلو الحرف (١) الثّانى من الفعل ، وهو الحرف الثّالث ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كاصطفى» ، (فتقول : «اصطفى» (٢) اصطفاء» و «انطلق انطلاقاً». ثمّ قال :

وضمّ ما

يربع فى أمثال قد تلملما

يعنى : أنّ مصدر «تفعل» يضمّ فيه رابع الفعل ، فيصير مصدرا ، نحو «تلملم تلملما» ، ومثله «تدحرج تدحرجا ، وتنفس تنفّسا».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فعلال (٣) أو فعلله

لفعللا

واجعل مقيسا ثانيا لا أوّلا

يعنى : أنّ «فعلل» يأتى مصدره على «فعلال» ، وعلى «فعلله» نحو «دحرج دحرجا ، ودحرجه».

وفهم منه : أنّ مصدر الملحق ب- «فعلل» كمصدر «فعلل» ، نحو «جلبب وحوقل» ، فتقول : «جلبب جلبابا وجلببه ، وحوقل حيقالا وحوقله».

إلّا أنّ المقيس منهما «فعلله» دون «فعلال» ، وقد نبّه على ذلك بقوله :

واجعل مقيسا ثانيا لا أوّلا

وجعلهما فى التّسهيل مقيسين معا (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

لفاعل الفاعل والمفاعله

وغير ما مرّ السّماع عادله

ص : ٩

١- في الأصل : الفعل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٠.

٣- في الأصل : فعلا له. انظر الألفيه : ٩٨.

٤- قال ابن مالك في التسهيل (٢٠٦): «ومصدر «فعلل» والملحق به : بزياده هاء التأنيث في آخره ، أو بكسر أوله وزياده ألف قبل آخره». وانظر : شرح المكودي : ١ / ٢٢٠.

يعنى : أن «فاعل» له مصدران ، وهما : «الفعال» و «المفاعله» ، نحو «قاتل قتالا ومقاتله» ، وخاصم (١) خصاما ومخاصمه». وقوله :

وغير ما مرَّ السَّماع عادله

يعنى : أن ما تقدّم من مصادر غير الثلاثي هو (٢) القياس ، وما جاء على خلافه عادله السِّماع ، أى : صار عدديلا له ، ومما جاء من ذلك قول الزجاج :

١٥٢- * باتت تنزى دلوها تنزياً* (٣)

وقياس مصدر «نزى» : «تنزيه» ، مثل «زكى تركيه».

ومن ذلك «كذاب» فى مصدر «كذب» ، وقياسه «تكذيب».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعله لمزّه كجلسه

وفعله لهيئه كجلسه

يعنى : أنك إذا أردت المزّه الواحده من مصدر الثلاثي أتيت ب- «فعله» - بفتح الفاء ، وسكون العين - ، نحو «جلس جلسه» ، وضرب ضربه» ، وإذا أردت الهيئه أتيت ب- «فعله» - بكسر الفاء - ، نحو «جلس جلسه».

وقد يكون بناء المصدر على «فعله» ك- «رحمه» ، وعلى «فعله» ، ك- «ذربه» (٤) ،

ص : ١٠

١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٠.

٢- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٠.

٣- من الرجز ، ولم أعثر على قائله : وبعده : كما تنزى شهله صبيًا ويروى : «فهى» بدل «باتت» ، ويروى أيضا : «وهى» و «هى» بدل «باتت» ، ويروى : بات ينزى دلوها تنزياً تنزى : من التنزيه وهى رفع الشىء إلى أعلى. الشهله : العجوز الكبيره. شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدى امرأه ترقص صبيًا ، وخص الشهله لأنها أضعف من الشابه ، فهى تنزى الصبي باجتهاد. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٢٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٥٧١ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٦٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٥٨ ، الخصائص : ٢ / ٣٠٢ ، المنصف : ٢ / ١٩٥ ، شرح ابن الناظم : ٤٣٨ ، اللسان (شهل ، نزا) ، المقرب : ٢ / ١٣٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٣٠٧ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٥ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٣٧ ، شواهد الشافيه : ٦٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩٠٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٠٢ ، أوضح المسالك : ١٦٣.

٤- فى الأصل : كزربه. راجع شرح الأشموني : ٢ / ٣١٠، والذريه : هى الحده فى الشىء ، يقال : رجل ذرب ، أى : حاد. انظر حاشيه الصبان : ٢ / ٣١٠، وراجع اللسان : ٣ / ١٤٩٢ (ذرب).

فلا يكون لحاق التاء دلالة على المرّه (١)، ولا على الهيئه، إلّا بقرينه تدلّ على ذلك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فى غير ذى الثلاث بالتّاء المرّه

وشدّ فيه هيئه كالخمره

يعنى : أنّ مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرّه ألحقت / التّاء بمصدره القياسىّ ، فتقول فى نحو «أكرمه إكراما» إذا أردت المرّه : «إكرامه» ، وفى نحو «انطلق انطلاقا» : «انطلاقه» ، فلو كان المصدر من ذلك (٢) مبتيا على التّاء فى نحو «زكىّ تركيه ، واستعاذ استعاذه» لم يدلّ على المرّه فيه إلّا بقرينه ، نحو «زكىّ تركيه واحده».

وأما الهيئه فلم تستعمل من المزيد إلّا على وجه الشّدوذ ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وشدّ فيه هيئه كالخمره

يعنى : أنّه قد جاءت الهيئه على «فعله» فى مصدر غير الثلاثىّ ، كقولهم : «خمره» ، وهو من «اختمرت المرأه إذا لبست الخمار» (٣) ، ومثله «العّمّه» من «اعتّم» و «القمصه» من «تقمّص» ، و «التّقبه» من «انتقب» (٤).

ص: ١١

١- فى الأصل : المرأه. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢١.

٢- فى الأصل : من غير ذلك. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢١.

٣- انظر اللسان : ٢ / ١٢٦١ (خمر) ، شرح المكودى : ١ / ٢٢١.

٤- انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢١.

الباب الثالث والثلاثون

ثم قال رحمه الله تعالى :

أبنیه أسماء الفاعلين والصفات المشبهه بها

كفاعل (١) صغ اسم فاعل

إذا

من ذى ثلاثه يكون كغذا

وهو قليل فى فعلت وفعل

غير معدى ...

الفعل على قسمين : ثلاثى وغير ثلاثى ، والثلاثى بالنظر إلى هذا الباب ثلاثه أنواع : مفتوح العين (مطلقا) (٢) ، ومكسور العين متعدّد ، فهذا هو القسم الأوّل ، ومكسور العين لازم ، وهو القسم الثانى ، ومضموم العين ، ولا يكون إلّا لازما ، (وهذا هو القسم الثالث) (٣).

وقد / أشار إلى الأوّل بقوله :

كفاعل صغ ...

البيت المراد بقوله : «كفاعل» هذا الوزن الذى على صيغه «فاعل» ، والمراد باسم الفاعل : الذى هو صفه داله على فاعل ، جاريه فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها ، سواء كان على وزن «فاعل» كـ «ضارب» ، ومنه : «غاد» ، أو على غيره ، كـ «مكرم» ، ومدحرج (٤).

وشمل قوله : «من ذى ثلاثه» جميع أنواع الفعل ، ثم أخرج «فعل» اللّازم و «فعل» ، ولا يكون إلّا لازما ، بقوله :

وهو قليل (فى) (٥) فعلت وفعل

غير معدى

- ١- فى الأصل : لفاعل. انظر الألفيه : ٩٨.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٢٢ / ١.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٢٢ / ١.
- ٤- انظر شرح المكودى : ٢٢٢ / ١ ، التسهيل : ١٣٦ ، شرح الأشمونى : ٢٩٢ / ٢ ، شرح المرادى : ١٤ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٤.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٩٩.

«هو»: ضمير عائذ على «فاعل» فى البيت الذى قبله ، يعنى : أن «فاعلا» قليل فى اسم الفاعل من «فعل» المضموم العين ، و «فعل» المكسور (١) العين اللازم ، نحو «فره (٢) العبد فهو فاره (٣) ، وسلم فهو سالم».

وفهم (منه) (٤): أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثى ، وهو ثلاثه أنواع : مفتوح العين متعدّد ، نحو «ضرب فهو ضارب» ، وغير متعدّد ، نحو «قعد فهو قاعد» ، ومكسور العين (٥) متعدّد ، نحو «شرب فهو شارب».

و «غذا» يحتمل أن يكون من «غذوت الصبى باللبن» أى : ربّيته (به) (٦) ، فيكون / متعدّيا ، ويحتمل أن يكون بمعنى : «غذا الماء» أى : سال (٧) ، فيكون لازما.

والمراد بالقليل هنا : الشاذّ ، ولذلك قال بعد : «بل قياسه فعل».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

بل قياسه فعل

وأفعل فعلان نحو أشر

ونحو صديان ونحو الأجهر

هذا إشاره إلى النوع الثانى من (٨) المثالين ، فذكر لاسم الفاعل من «فعل» اللّمازم : ثلاثه أوزان : «فعل ، وأفعل ، وفعالان» ، وتجوّز فى إطلاق اسم الفاعل عليها ، وإنّما هى صفات مشبّهه باسم الفاعل.

ولمّا كان كلّ واحد من هذه الأوزان يختصّ بمعنى فى الفعل يقتضيه تبه على ذلك بالمثل فقال :

نحو أشر

ونحو صديان ونحو الأجهر

ص: ١٣

١- فى الأصل : المكسوره. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٢.

٢- فى الأصل : فوه. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٢.

٣- فى الأصل : فوه. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٢ ، أى : حاذق. انظر : اللسان : ٥ / ٣٤٠٦ (فره) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٨.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٢.

٥- فى الأصل : ومكسور العين. مكرر.

- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٢ ، وانظر اللسان : ٥ / ٣٢٢٣ (غذا).
- ٧- يقال : غذا الماء يغذو إذا مر مرا مسرعا. انظر اللسان : ٥ / ٣٢٢٤ (غذا).
- ٨- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٢.

ف- «فعل» للأعراض ، نحو «فرح فهو فرح ، وأشر فهو أشر» (١) ، و «فعلان» للامتلاء ، وحراره البطن ، نحو «غرث فهو غرثان (٢) ، وصدى فهو صديان (٣)» ، و «أفعل» للخلق والألوان ، نحو «حمر فهو أحمر ، وجهر فهو أجهر» (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل اولى وفعيل بفعال

كالضخم والجميل والفعل جمل

وأفعل فيه قليل وفعل

وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

هذا إشاره إلى النوع الثالث ، فذكر أنّ الأولى ب- «فعل» / - مضموم العين - «فعل» - بسكونها - ، نحو «سهل الأمر فهو سهل ، وضخم فهو ضخّم» ، و «فعيل» نحو «ظرف فهو ظريف ، وجمل فهو جميل».

وفهم من قوله : «أولى» أنّ اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين ، وهو المتبّه عليه بقوله :

وأفعل (٥) فيه قليل وفعل

يعنى : أنّ اسم الفاعل من «فعل» - مضموم العين - قد يأتي على وزن «أفعل» ، نحو «حرش (٦) فهو أحرش» (٧) ، وعلى وزن «فعل» ، نحو «بطل فهو بطل (٨) ، وحسن فهو حسن».

ص : ١٤

-
- ١- أى : بطر ، وكفر النعمه فلم يشكرها. انظر المصباح المنير : ١ / ١٥ (أشر) ، اللسان : ١ / ٨٤ (أشر) ، إعراب الألفيه : ٧٦.
 - ٢- أى : جائع. انظر اللسان : ٥ / ٣٢٣١ (غرث) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢٢٢.
 - ٣- أى : عطشان. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٢١ (صدى).
 - ٤- الأجر من الرجال : الذى لا يبصر فى الشمس. انظر اللسان : ١ / ٧١١ (جهر) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢٢٢ ، إعراب الألفيه : ٧٦.
 - ٥- فى الأصل : وفعل. انظر الألفيه : ٩٩.
 - ٦- فى الأصل : جرجس. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣.
 - ٧- فى الأصل : أجرمش. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣. والأحرش من الدنانير : ما فيه خشونه لجذته ، وضب أحرش : خشن الجلد كأنه محرز ، وقيل : كل شىء خشن فهو أحرش. انظر اللسان : ٢ / ٨٣٤ (حرش).
 - ٨- فى الأصل : أبطل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣.

وفهم من تنصيحه على القلّه في «أفعل»، و «فعل»: أنّ الوزنين السابقين كثيران. وقوله:

وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

يعنى: أنّ «فعل» - المفتوح العين - قد يأتي اسم فاعله على وزن غير «فاعل»، ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير «فاعل».

وفهم منه أنّه غير مخصوص بوزن واحد، والّذى جاء من ذلك «طاب فهو طيّب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب، وعفّ فهو عفيف».

وفهم من قوله: «قد يغنى»: التقليل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وزنه المضارع اسم فاعل

من غير ذى الثلاث كالمواصل

مع كسر متلوّ الأخير مطلقا

وضمّ ميم زائد قد سبقا

لما فرغ (من) (١) اسم الفاعل من الثلاثي، شرع في بيان اسم الفاعل / من غيره، فذكر له ضابطا، وهو أنّه إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه، إلّا أنّك تكسر ما قبل الآخر، وتجعل عوض حرف المضارعه ميما زائده مضمومه.

وشمل غير الثلاثي: الرباعيّ الأصول، ك- «يدحرج»، والرباعيّ المزيد، ك- «يحرنجم»، والثلاثيّ المزيد، ك- «ينطلق» و «يستخرج»، فتقول في اسم الفاعل من «دحرج»: «مدحرج»، ومن «أحرنجم»: «محرنجم»، ومن «انطلق»: «منطلق»، ومن «استخرج»: «مستخرج».

ومعنى قوله: «مع كسر متلوّ الأخير» - يعنى: أنّه إذا كان مفتوحا في المضارع، كسر في اسم الفاعل، نحو «يتدحرج فهو متدحرج».

وفهم من قوله: «مطلقا» (٢) أنّه إذا كان مكسورا في المضارع - يكسر في اسم الفاعل، فتكون الكسره غير الكسره، نحو «منطلق»، في «ينطلق».

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٣.

٢- فى الأصل : منطلقا. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٣.

وإن فتحت منه ما كان انكسر

صار اسم مفعول كمثّل المنتظر

يعنى : أنّ الحرف الّذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من غير الثلاثىّ ، إذا فتحتّه صار اسم مفعول ، فتقول فى اسم الفاعل من «دحرج» : «مدحرج» - بكسر الزّاء - ، وفى اسم المفعول : «مدحرج» - بفتحها - وفى اسم الفاعل من «انتظر» : «منتظر» ، وفى اسم المفعول : «منتظر».

وقد تبرّع (١) بذكر (اسم) (٢) المفعول فى هذا الباب ، لأنّه إنّما ترجم لاسم الفاعل ، والصفات المشبهات به (٣) .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفى اسم مفعول الثلاثىّ اطرّد

زنه مفعول كآت من قصد

وناب نقلا عنه ذو فعيل

نحو فتاه أو فتى كحيل

يعنى : أنّ اسم المفعول من الثلاثىّ يأتى على وزن «مفعول».

وقوله : «كآت من قصد» أى : كالمفعول الآتى من «قصد» ، وهو «مقصود» ومثله : «مضروب» من «ضرب» ، و «مرضى» من «رضى» ، وأصله : «مرضوى» (٤).

وقوله :

وناب نقلا ...

البيت يعنى : أنّ صاحب هذا الوزن الذى هو «فعليل» ناب عن «مفعول» ، نحو

ص: ١٦

١- فى الأصل : تبر. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣.

٣- لم يترجم لاسم المفعول فى نسخه المؤلف ونسختى المكودى والسيوطى أيضا ، وقد ترجم له فى نسخه الألفيه التى بين أيدينا ، ونسخ كل من ابن الناظم والمرادى والأشمونى وابن عقيل ودحلان ، فقيل : «أبنيه أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات

المشبهه (أو المشبهات) بها». انظر شرح المكودي : ٢٢ / ١ ، البهجه المرضيه : ١١٢ ، الألفيه : ٩٨ ، شرح ابن الناظم : ٤٣٩ ، شرح المرادى : ٣٧ / ٣ ، شرح الأشموني : ٣١٢ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٣ / ٢ ، شرح دحلان : ١١٢ .

٤- اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وقلبت الضمه كسره مناسبه للياء .
وقيل : قلب الحركه قبل قلب الواو . انظر حاشيه ابن حمدون : ٢٢٤ / ١ .

«قتيل» بمعنى : مقتول ، و «جريح» بمعنى : مجروح ، (وهو كثير) (١) ومع كثرته (فهو) (٢) غير مقيس (٣) ، وقيل : يقاس (٤).

وفهم من تمثيله ب- «فتاه ، وفتى» : أنّ «فعيلا» المذكور يجرى على المذكور والمؤنث بلفظ واحد ، (نحو) (٥) «فتى كحيل ، وفتاه كحيل».

ص: ١٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٤.

٣- قال ابن الناظم : «وهو كثير في كلام العرب ، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع». وخالفه والده في هذا الإجماع ، ونص على وجود الخلاف حيث قال : وليس مقيسا خلافا لبعضهم. انظر شرح ابن الناظم : ٤٤٢ ، التسهيل : ١٣٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٩ ، شرح المكودي : ١ / ٢٢٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣١٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٠.

٤- قال ابن مالك في التسهيل : وليس مقيسا خلافا لبعضهم ، وقال في شرحه : وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له «فعل» بمعنى : «فاعل» نحو «قدر ورحم» ، لقولهم : قددير ورحيم. انظر التسهيل : ١٣٨ ، شرح المكودي : ١ / ٢٢٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٤٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣١٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٠.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٤.

الباب الرابع والثلاثون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفة استحسان جرّ فاعل (١)

معنى بها المشبهة اسم الفاعل

الصّيفه المشبّهه باسم الفاعل : ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبه الحدث إلى الموصوف دون إفاده معنى الحدوث (٢).

وتتميّز (٣) من اسم الفاعل باستحسان جرّ فاعلها بإضافتها إليه ، وإلى ذلك أشار بقوله :

صفة استحسان ...

البيت يعنى : أنّ الصّفة المشبّهه باسم الفاعل مستحسن (٤) أن يجرّ بها ما هو / فاعل بها فى المعنى ، نحو «الحسن» (٥) الوجه» ، إذ أصله : «الحسن وجهه» ، وذلك لا يصحّ فى اسم الفاعل.

ص : ١٨

١- فى الأصل : الفاعل. انظر الألفيه : ١٠٠.

٢- وقال ابن مالك : الصفة المشبهة باسم الفاعل هي المصوغه من فعل لازم صالحه للإضافه إلى ما هو فاعل فى المعنى. وقال فى التسهيل : وهى الملاقيه فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا أو تقديرا ، قابله للملابسه والتجرد ، والتعريف والتنكير بلا شرط. وقال ابن يعيش : الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجرى على الموصوفين فى إعرابها جرى أسماء الفاعلين. انظر فى ذلك شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٥٤ / ٢ ، التسهيل : ١٣٩ ، شرح ابن يعيش : ٨١ / ٦ ، تاج علوم الأدب : ٨٧٨ / ٣ ، التعريفات : ١٣٣ ، شرح الرضى : ٢٠٥ / ٢ ، شرح المكودى : ٢٢٤ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٨٠ / ٢ ، معجم مصطلحات النحو : ٣٠٢ ، معجم النحو : ٢١١.

٣- فى الأصل : ويتميز. انظر شرح المكودى : ٢٢٤ / ١.

٤- فى الأصل : مستحسنه.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٢٥ / ١.

وفهم من قوله: «استحسن» أنّ ذلك موجود في اسم الفاعل، إلّا أنّه غير مستحسن، نحو «كاتب الأب»، وفيه خلاف، ومذهب الناظم جوازه (١).

وفهم منه أيضا: أنّ الجرّ بها غير لازم، بل يجوز فيه الرفع والنصب على ما (سيأتي) (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وصوغها من لازم لحاضر

كطاهر القلب جميل الظاهر

يعنى: أنّ الصّفة المشبّهه باسم الفاعل - لا تصاغ (إلّا من) (٣) الفعل اللّازم، ولا تكون إلّا للحال (٤)، وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل، (فإنّ اسم الفاعل) (٥) يصاغ (٦) من اللّازم والمتعدّي، ويكون للحال والاستقبال والمضى.

ص: ١٩

١- إن كان اسم الفاعل لازما وقصد ثبوت معناه عوامل معاملة الصفة المشبّهه، وساعت إضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، فتقول: «زيد قائم الأب» بالرفع والنصب والجر، على حد «الحسن الوجه». - وإن كان من متعد بحرف جر فرأيان: الأول: المنع عند الجمهور. والثاني: الجواز عند الأخفش، وصححه ابن عصفور بدليل قولهم: «هو حديث عهد بوجع». - وإن كان من متعد إلى واحد، فمذهب: ١ - ذهب ابن مالك إلى جواز ذلك، بشرط أمن لبسه بالمضاف إلى المفعول، وفاقا للفارسي. وفي الهمع: أن الفارسي أجاز ذلك مطلقا، ولم يقيد بأمن اللبس. ٢ - وذهب كثير إلى منعه. ٣ - وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصارا جاز، وإلا فلا، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسمع يوافقه، كقوله: ما الرّاحم القلب ظلّاما وإن ظلما - وإن كان متعديا إلى أكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة، قال بعضهم: بغير خلاف. انظر شرح المرادى: ٣ / ٤١ - ٤٣، التصريح على التوضيح: ٢ / ٧٠ - ٧١، الصبان مع الأشموني: ٣ / ٢، ابن عقيل مع الخضري: ٢ / ٣٥، الهمع: ٥ / ١٠٤ - ١٠٦، شرح المكودي: ١ / ٢٢٥، شرح ابن الناظم: ٤٤٥، الشواهد الكبرى: ٣ / ٦٢٠، الدرر اللوامع: ٢ / ١٣٦.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ٢٢٥.

٤- في الأصل: الحال. انظر شرح المكودي: ١ / ٢٢٥.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ٢٢٥.

٦- في الأصل: مصاغ. انظر شرح المكودي: ١ / ٢٢٥، فإنه قال بعد: ويكون للحال.

ثم أتى بمثالين ، وهما (١): «طاهر» ، و «جميل» ، ف- «طاهر» مصوغ من «طهر» ، وهو لازم ، والمراد به الحال ، و «جميل» وهو مصوغ من «جمل» وهو أيضا لازم ، ويراد به الحال.

وفهم من تمثيله بالوصفين : أنّ الصِّفه المشبَّهه تكون جاريه على الفعل المضارع فى الحركات ، والسِّكنات ، وعدد الحروف ، ك- «طاهر» ، فإنَّه جار فيما ذكر على «يطهر» ، وغير جاريه ك- «جميل» ، فإنَّه غير جار على «يجمل».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعمل اسم الفاعل المعدى

لها على الحدّ الذى قد حدّا

يعنى : أنّ الصِّفه المشبَّهه باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى / فتقول : «زيد حسن الوجه» ، كما تقول : «زيد ضارب الرّجل».

والمراد ب- «المعدى» : المعدى إلى مفعول واحد.

وفهم من قوله : «على الحدّ الذى قد حدّا» أنّها تعمل بالشّروط المتقدّمه فى اسم الفاعل من الاعتماد ، ولا ينبغى أن يحمل (٢) على جميع الشّروط السّابقه التى منها : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لأنّه نصّ على أنّ الصّفه لا تكون إلّا للحال بقوله : «الحاضر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وسبق ما تعمل فيه يجتنب

وكونه ذا سببٍه وجب

يعنى : أنّ الصّفه تخالف اسم الفاعل فى شيئين :

الأوّل : أنّ معمولها لا يجوز تقديمه عليها ، فتقول : «زيد حسن الوجه» ، ولا يجوز «زيد الوجه حسن» ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنَّه يجوز أن تقول : «زيد (الرّجل) (٣) ضارب» ، (وهو المتبّه عليه بقوله :

وسبق ما تعمل فيه يجتنب) (٤)

الثّانى : أنّه (٥) لا يكون إلّا سببياً ، كالمثال المتقدّم ، بخلاف (معمول) (٦)

- ١- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٥.
- ٢- فى الأصل : تحمل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٦.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧ ، فقد قال بعد : وهو المنبه عليه بقوله ... الخ.
- ٥- فى الأصل : ان. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.

اسم الفاعل ، فإنه يكون سببًا ، نحو «زيد ضارب أباه» ، وأجنبيًا ، نحو «زيد ضارب عمرا» ، وهو المتبّه عليه بقوله :

وكونه ذا سببٍه وجب

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فارفع بها وانصب وجرّ مع أل

ودون أل مصحوب أل وما اتصل

بها مضافا أو مجردا ولا

تجرر بها مع أل سما من (أل) (١)

خلا

ومن إضافه لتاليها وما

لم يخل فهو بالجواز وسما (٢)

هذه الأبيات الثلاثة تكلم (٣) فيها على مسائل الصّيفه ، وهى ستّ (٤) وثلاثون / مسأله ، وذلك أن الصّيفه ترفع معمولها على الفاعليه ، وتنصبه إن كان معرّفا على التشبيه بالمفعول ، وإن كان منكرا على التمييز ، وتجرّه على الإضافه ، فمعمولها إمّا مرفوع أو منصوب أو مجرور ، وذلك مع كون الصّيفه معرّفه بـ «أل» ، أو مجردة منها ، فهى (٥) ستّ مسائل ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

فارفع بها وانصب وجرّ مع أل

ودون أل ...

ثمّ أخذ يتكلم فى (أحوال) (٦) معمول الصفه ، فذكر أنّه إمّا أن يكون فيه «أل» ، وهو الذى عبّر عنه بقوله : «مصحوب أل» ، وإمّا أن يتصل (٧) بالصفه ، أى : لم يفصل بينها وبين لفظه «أل» ، وإلى هذا أشار بقوله : «وما اتصل بها».

ثمّ بين لك أنّ المتصل بالصفه إمّا مضافا وإمّا (٨) مجردا عن الإضافه ، وإلى هذا أشار بقوله : «مضافا أو مجردا».

والمضاف على أربعه أنواع :

- إمّا مضاف إلى ضمير الموصوف (٩) ، نحو «الحسن وجهه».

- ١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٠١.
- ٢- فى الأصل : رسما. انظر الألفيه : ١٠١.
- ٣- فى الأصل : يكلم. انظر شرح الهوارى : (١٢٩ / ب).
- ٤- فى الأصل : سته.
- ٥- فى الأصل : وهى. انظر شرح الهوارى : (١٢٩ / ب).
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٢٩ / ب).
- ٧- فى الأصل : يتصلا.
- ٨- فى الأصل : أو ما. انظر شرح الهوارى : (١٢٩ / ب).
- ٩- فى الأصل : الصفه. راجع شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.

- أو ظاهر (١) معرّف بالألف واللّام ، نحو «الحسن وجه الأب».

- أو ظاهر مجرّد من الألف واللّام والإضافه ، نحو «حسن وجه أب».

- وإما مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف (٢) ، نحو «حسن وجه أبيه».

فهذه أربعة أنواع من المضاف (٣).

وقد علمت أنّ معمول الصفه إمّا بالألف واللّام ، أو عاريا عنها : مضافا ، أو مجرّدا ، فمعمول الصّفه إذن على سته أنواع ، وقدّمت سته بحسب رفع المعمول ونصبه وجزه / ، مع تعريف الصّفه وتنكيرها ، وإذا ضربت سته في سته بلغت سته وثلاثين .

ثمّ ذكر أنّه أنه لا يجزّ بالصّفه إذا كان فيها الألف واللّام اسم خلا منهما ، ومن الإضافه إلى ما هما فيه ، وإلى هذا أشار بقوله :

ولا

تجرر بها مع أل سما من أل (٤)

خلا

ومن إضافه لتاليها ...

يعنى : ولا تجرر بالصّفه مع وجود الألف واللّام فيها سما ، أى : اسما خلا منهما ومن الإضافه إلى تاليهما (٥).

ص : ٢٢

١- أى : أو مضاف إلى ظاهر معرف بالألف واللام.

٢- فى الأصل : وإما مضاف إلى ضمير الصفه. راجع شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.

٣- ذكرها الهوارى فى شرحه (١٢٩ / ب). وقد ذكر فى أنواعه أربعة أخرى : الأول : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو «جميله أنفه» من قولك : «مررت بامرأه حسن وجه جاريتها جميله أنفه» ف- «الأنف» معمول ل- «جميله» ، وهو مضاف إلى ضمير «الوجه» ، و «الوجه» مضاف إلى ضمير الجاربه ، و «الجاربه» مضاف إلى ضمير المرأه. الثانى : مضاف إلى ضمير معمول صفه أخرى ، نحو «جميل خالها» من قولك : «مررت برجل حسن الوجهه جميل خالها». الثالث : مضاف إلى موصول نحو «والطيبى كل ما التاث به الأزر» ، من قوله : فعج بها قبل الأخيار منزله والطيبى كل ما التاث به الأزر الرابع : مضاف إلى موصوف يشبهه ، نحو «رأيت رجلا حديدا سنان رمح يطعن به». انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٤٨ - ٤٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٦ - ٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٥.

٤- فى الأصل : أن. انظر الألفيه : ١٠١.

٥- فى الأصل : تاليها.

وحاصله أن الممتنع من المسائل السِّتَّة والثلاثين (١) - أربع مسائل : «الحسن وجهه ، الحسن وجه أبيه ، (الحسن) (٢) وجه ، الحسن وجه أب» ، وإنما (ذلك مع) (٣) جرّ المعمول ، فلو نصبت أو رفعت - جاز .

ثمّ تبّه على أنه ما عدا ذلك جائز الجرّ بقوله :

وما

لم يخل فهو بالجواز وسما

يريد : وما لم يخل من «أل» ومن الإضافه إلى تاليها - فهو جائز الجرّ بالصفه وإن (٤) كان فيه الألف واللّام .

وقد أوصل المكودىّ الصّور الحاصله من الصّفه ومعمولها إلى أربع عشره ألف صوره ومائتين وستّ وخمسين صوره (٥) ، ومن أراد توجيهها (٦) فعليه بشرحه (٧) .

ص: ٢٣

١- فى الأصل : والثلاثون . انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / أ) .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / أ) .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / أ) .

٤- فى الأصل : الواو . ساقط . انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / أ) .

٥- وذلك أنه جعل الصفه : إما ب- «أل» أو لا ، فهذه حالتان ، ومعمولها : إما ب- «أل» أو مضاف أو مجرد ، والمقرون ب- «أل» ، نوع واحد ك- «الحسن الوجه» ، والمضاف ثمانية أنواع ، والمجرد من الإضافه و «أل» ثلاثة أنواع ، فهذه اثنتا عشره صوره ، مضروبه فى حالتى تنكير الصفه وتعريفها - تصير أربعاً وعشرين ، وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبه فى ثلاثه أحوال الإعراب - تبلغ اثنتين وسبعين صوره ، ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفه ضميراً ، وهى ثلاث : الأولى : أن يكون مجروراً ، وذلك إذا باشرته الصفه المجرده من «أل» نحو قولك : «مررت برجل حسن الوجه جميله» . الثانيه : أن تفصل الصفه من الضمير ، وهى مجرده من «أل» نحو «قريش نجباء الناس ذريه وكرامهموها» . الثالثه : أن تتصل به ولكن تكون الصفه ب- «أل» نحو «زيد الحسن الوجه جميله» . والضمير فى هاتين الصورتين منصوب وإلا- لزم إضافه الشىء إلى نفسه ، فصار خمسا وسبعين . والصفه إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامه أو جمع تكسير ، أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامه أو جمع تكسير ، هذه ثمان فى خمس وسبعين - تصير ستمائه . وإذا نوعت نفس الصفه إلى مرفوعه ومنصوبه ومجروره ، وضربتها فى الستمائيه تصير ألفاً وثمانمائيه . وإذا نوعت الصفه أيضاً من وجه آخر إلى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه ، وإلى مفرد مؤنث ، ومثناه ومجموعه ، كانت ثمانيه ، فإذا ضربت فيها الألف والثمانمائيه تصير أربع عشره ألفاً وأربعمائيه . قال : ويستثنى من هذه الصور : الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامه ، وجمله صوره مائه وأربع وأربعون ، فالباقى أربع عشره ألفاً ومائتان وست وخمسون ، بعضها جائز وبعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدم . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٥ - ٨٦ ، شرح المكودى : ١ / ٢٢٧ - ٢٣١ .

٦- فى الأصل : ءوءهها.

٧- انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧ - ٢٣١.

الباب الخامس والثلاثون

ثم قال رحمه الله تعالى :

التعجب

بأفعل انطق بعد ما تعجبا

أو جئ بأفعل قبل مجرور بيا

نبه بهذا على أنك إذا أردت أن تتعجب التعجب المصطلح عليه عند النحويين (١) - أتيت بصيغته «أفعل» بعد «ما» ، نحو «ما أحسن زيدا» ، وإلى هذا أشار بقوله :

بأفعل انطق بعد ما تعجبا

أو تأتي ب- «أفعل» قبل / مجرور بالباء ، نحو «أحسن بزيدا» ، وإليه (أشار) (٢) بقوله :

أو جئ بأفعل قبل مجرور بيا

فأما «ما» من نحو قولك : «ما أحسن (زيدا) (٣)» ، فمبتدأ.

وهي عند سيبويه نكره موصوفه ، وفعل التعجب وفاعله - ضمير «ما» - في موضع الخبر والتقدير : شيء عظيم أحسن (٤) زيدا ، أي : جعله حسنا (٥).

ص: ٢٤

١- التعجب - كما في التعريفات - انفعال النفس عما خفى سببه. وقال الأزهري : هو استعظام زياده في وصف الفاعل خفى سببها. وقال ابن يعيش : التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدته ما يجهل سببه ويقبل في العاده وجود مثله ، وذلك المعنى كالدهش والحيره. انظر التعريفات : ٦٢ ، التصريح على التوضيح : ٨٦ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٤٢ / ٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٧٦ ، شرح المرادى : ٣ / ٥٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٨ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٤٣ ، معجم النحو : ١٠٩.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٤- في الأصل : حسن. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٥- وهو مذهب جمهور البصريين والأخفش في أحد قوليهِ ، قال المرادى : «وهو الصحيح لأن قصد المتعجب الإعلام بأن

المتعجب منه ذو مزيه إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى ، فاستحق الجمله المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكره غير
مختصه ليحصل بذلك إبهام

وعند الأخفش موصوله ، وصلتها فعل التعجب ، والخبر محذوف ، أى : الذى أحسن زيدا شىء عظيم (١).

وكون هذا الخبر لم يسمع فى حال من الأحوال - يرجح كلام سيويه ، لأنّ عدم ذكر الخبر فى حال (من الأحوال) (٢) - يقتضى أنّ حذفه من قبيل الحذف (٣) اللازم ، وذلك لا يكون إلّا إذا سدّ مسدّ الخبر غيره ، وذلك هنا معدوم.

وأما «أفعل» (ففعّل) (٤) عند البصريين ، لدخول نون الوقايه عليه (٥) ، اسم عند الكوفيين ، لثبوت تصغيره (٦) فى قول الشاعر :

ص: ٢٥

١- وذلك فى قول الأخفش الآخر. قال الرضى : وفيه بعد ، لأنه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده ، وأيضا ليس فى هذا التقدير معنى الإبهام اللائق فى التعجب كما كان فى تقدير سيويه. وقال الكسائى : لا موضع ل- «ما» من الإعراب. وقال الفراء وابن درستويه : هى استفهاميه دخلها معنى التعجب لإجماعهم على ذلك فى «أى رجل زيد» ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٥٨٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، ٣١٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٥٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٨١ ، شرح الهوارى : (١٣٠ / ب) ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧ - ١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٧ ، الهمع : ٥ / ٥٦ - ٥٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٤٨ - ٨٤٩ ، المقتضب : ٤ / ١٧٧.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٣- فى الأصل : قبل المحذوف. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٥- ولبنائه على الفتح ، ولنصبه المفعول به. انظر الكتاب : ١ / ٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٧ ، شرح المرادى : ٣ / ٦٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٨٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٧٧ ، المقتضب : ٤ / ١٧٣.

٦- وبأنه لا يتصرف ، ولا مصدر له. انظر الخلاف فى ذلك الإنصاف (مسألة : ١٥) : ١ / ١٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٨ ، الهمع : ٥ / ٥٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٦٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨ ، شرح الهوارى (١٣٠ / ب) ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٤٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٨٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٥٠.

وأما «أفعل به»، ففعل باتّفاق (٢) ولفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وفاعله المجرور بالباء (٣).

ص: ٢٦

١- من البسيط، لقيس بن الملوّح (صاحب ليلي)، من قصيده له في ديوانه (١٦٨)، وعجزه: من هؤلئائكنّ الضّالّ والسّمير وروى فيه «هؤلئاء بين» بدل «من هؤلئائكن». ونسب في الشواهد الكبرى للعرجي، وهو في ذيل ديوانه (١٨٣)، ونسب أيضا للحسين بن عبد الرحمن العريني، ولبدوى اسمه كامل التقفي في دميّه القصر للباخرزي (٢٩) مع بيتين آخرين، ولذى الرمه (وليس في ديوانه) ولكثير عزه (وليس في ديوانه)، ولعلي بن محمد العريني. أميلح: تصغير «مليح» أي: حسن. الغزلان: جمع غزال وهو ولد الظبية. شدن الغزال: قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه. هؤلئائكن: مصغر «هؤلئاء» شذوذا. الضال: السدر البري، واحده ضاله. والسدر: شجر النبق، واحدها سدره. السمر: - بضم الميم - ضرب من شجر الطلح، واحده سمره، والطلح نوع من العضاء وهو شجر عظام، والعضاء - بكسر العين - جمع عضاءه، وهو كل شجر عظيم له شوكة. والشاهد في قوله «ما أميلح» حيث استدل به الكوفيون على اسميه «أفعل» التعجب، لأنه مصغر هاهنا، والتصغير لا يكون إلا في الأسماء، وهو شاذ عند البصريين. انظر شرح الأشموني: ١٨ / ٣، ٢٦، الشواهد الكبرى: ١ / ٤١٦، ٣ / ٦٤٣، شرح ابن يعيش: ١ / ٦١، ٣ / ١٣٤، ٥ / ١٣٥، ٧ / ١٤٣، الخزانة: ١ / ٩٣، ٩ / ٣٦٣، أمالي ابن الشجري: ٢ / ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، الإنصاف: ١٢٧، شواهد الشافيه: ٨٣، معنى اللبيب (رقم): ١١٥٨، شواهد المغني: ٢ / ٩٦١، أبيات المغني: ٨ / ٧١، الهمع (رقم): ٢٠١، ٢٠٦، ١٤٤٦، ١٧٨٠، الدرر اللوامع: ١ / ٤٩، ٥٠، ٢ / ١١٩، ٢٢٩، اللسان (ملح، شدن)، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥١، شرح ابن الناظم: ٤٥٧، شرح المرادي: ١ / ١٩٧، شرح ابن عصفور: ١ / ١١٣، التبصره والتذكرة: ٢٧٢، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٧٤، توجيه اللمع: ٣٢٥، فتح رب البريه: ١ / ٦٥.

٢- وفي الهمع: وزعم ابن الأنباري أن «أفعل به» اسم، لكونه لا تلحقه الضمائر، قال المرادي: ولا حجه له. انظر الهمع: ٥ / ٥٥، التصريح على التوضيح: ٢ / ٨٨، شرح المرادي: ٣ / ٦٣، شرح الأشموني: ٢ / ١٨.

٣- و«أفعل به» في الأصل فعل ماض صيغته على صيغته «أفعل» بفتح العين وهمزته للصوره بمعنى: صار ذا كذا، فأصل «أحسن بزید»: «أحسن زيد»، أي: صار ذا حسن، ك- «أقبلت الأرض» أي: صارت ذات بقل، ثم غيرت الصيغه الماضويه إلى الصيغه الأمریه، فصار: «أحسن زيد» بالرفع، فقبح إسناد لفظ صيغه الأمر إلى الاسم الظاهر، لأن صيغه الأمر لا ترفع الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صوره المفعول به المجرور بالباء، ك- «أمرر بزید»، ولذلك القبح التزمت زيادتها صوتا للفظ عن الاستقباح. هذا مذهب البصريين. وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعليه، والباء للتعديه داخله على المفعول به لا زائده، ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في «أفعل» فقال ابن كيسان: الضمير للحسن المدلول عليه بأحسن، وقال الفراء والزجاج وابن خروف والزمخشري: الضمير المستتر في «أفعل» للمخاطب المستدعي منه التعجب، وإنما التزم إفراده وتذكيره لأن «أفعل» المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا- تغير عن حالها. انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ٢ / ٨٨، شرح المرادي: ٣ / ٥٧، شرح الرضى: ٢ / ٣١٠، شرح الأشموني: ٣ / ١٩، شرح ابن يعيش: ٧ / ١٤٧، الهمع: ٥ / ٥٨، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥٢، ابن عقيل مع الخضرى: ٢ / ٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وتلو أفعل انصبته كما

أو في خليلينا وأصدق بهما

لَمَا بَيَّنَّ صِيغَتِي التَّعَجُّبِ تَبَهُ عَلَى أَنَّكَ تَنْصِبُ تَلُو «أفعل» أَي : الواقع بعد «أفعل» (١) ، ثم مثل ذلك بقوله : «ما أوفى خليلينا» ، ثم مثل الصيغة الثانية من فعلى التعجب بقوله : «وأصدق بهما» وجرّ ما بعدها بالباء ، ليعلم أنّ الحكم ذلك.

وحصل من البيت تمثيل فعلى التعجب ، وأنّ (٢) ما يلي «أفعل» ينصب ، وذلك بالتصّ منه ، وما يلي «أفعل» يجرّ بالباء ، وذلك مفهوم / من المثال ، وإن لم ينصّ عليه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وحذف ما منه تعجبت استبح

إن كان عند الحذف معناه يضح

تبه (في هذا البيت) (٣) على أنّ المتعجب منه يستباح حذفه ، إذا كان معلوما عند السامع متّضحا ، فدخل تحت قوله : («ما منه») (٤) تعجبت : المنصوب بعد «أفعل» ، والمجرور بالباء بعد «أفعل» ، لأنّ كليهما متعجب منه.

فمثال حذف المنصوب بعد «أفعل» قول عليّ رضى الله عنه :

١٥٤- جزى الله عنا والجزاء بفضله *** ربيعه خيرا ما أعفّ وأكرما (٥)

ص: ٢٧

١- قال المرادى فى شرحه (٣ / ٥٤): «مذهب البصريين أنه مفعول به ، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب فى نحو «زيد كريم الأب». وانظر الهمع : ٥ / ٥٥.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٥- من الطويل لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه ، من قصيده له فى ديوانه (١٢٧) ، يمدح فيها قبيله ربيعه فى وقعه صفين ، وكانوا أبلوا بلاء حسنا ، وروايه الديوان : جزى الله قوما قاتلوا فى لقائهم لدى البأس خيرا ما أعفّ وأكرما ربيعه أعنى إنهم أهل نجده وبأس إذا لاقوا خميسا عمرما ويروى : «عنى» بدل «عنا». والشاهد فيه حذف المنصوب من «أعفّ وأكرم» ولحذفه دليل ، وهو «ربيعه» المتقدم. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٤٩ ،

الهمع (رقم) : ١٤٥٢ ، الدرر اللوامع : ١٢١ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٢٠ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٠ ، شرح المرادى : ٦٠ / ٣ ،
شرح دحلان : ١١٥ ، فتح رب البريه : ٥٦ / ١ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٥٧ ، البهجه المرضيه : ١١٥ ، أوضح المسالك
: ١٦٨ ، الدرره المضييه (رساله ماجستير) : ٣٣٠ .

التقدير : ما أعفَّ ربيعه وأكرمهم (١).

ومثال حذف المجرور بالباء بعد «أفعل» ، قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ٣٨] ، أى : وأبصر بهم .

وأكثر ما يحذف المجرور بالباء إذا كان معطوفاً ، كالأية ، وجاز حذف المجرور (بالباء) (٢) وإن كان فاعلاً لشبهه بالفضلات ، حيث جاء مجروراً .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفى كلا الفعلين قدما لزما

منع تصرّف بحكم حتما

نبه فى هذا البيت على أنّ فعلى التعجب ممنوعان (٣) من التصرّف ، وإلى (هذا) (٤) أشار بقوله :

وفى كلا الفعلين قدما لزما

منع تصرّف ...

ثم نبه على أنّ منع تصرّفهما إنّما هو بحكم تحتمّ فيهما ، وهو مجيئهما (٥) لخصوص التعجب ، وذلك معنى هو أليق بالحرف ، فاستحقاقاً أن لا يتصرّفا ، وأن تكون (بنيتهما) (٦) جارية على طريقه واحده ، لتدلّ بلفظها على المعنى المراد منها (٧) .

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وصغهما من ذى ثلاث صرّفا

قابل فضل تمّ غير ذى انتفا

وغير ذى وصف يضاهى أشهلا

وغير سالك سبيل فعلا

ص : ٢٨

١- فى الأصل : وأكرمهم . انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

٣- فى الأصل : ممنوعا . انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

٥- فى الأصل : مجئئها.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

٧- فى الأصل : بها. انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

(لا يضاغ) (١) فعل التّعجب إلّا ممّا (٢) اجتمعت فيه ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون فعلا ، فلا يبنى من غير فعل ، وقول العامّة : «ما أحمره» من لفظ «الحمار» خطأ ، إذ لا فعل له .

الثّاني : أن يكون ثلاثيا (٣) ، وقول الفقهاء : «ما أخصره» (٤) لا يعرف به سماع (٥) .

الثالث : أن يكون متصرّفا ، فلا يبنى من «نعم وبئس» وما جرى مجراهما .

الرّابع : أن يكون معناه قابلا للتفاضل ، فلا يبنى (من) (٦) نحو «ذهب» ، وقول العامّة : «ما أموته» خطأ .

ص : ٢٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٢- فى الأصل : ما .

٣- فلا يضاغان من الرباعى المجرّد باتفاق ، نحو «دحرج» ، ولم يشذ منه شىء . وأما الثلاثى المزيّد : ١ - فإن كان «أفعل» بفتح العين ، ففيه مذاهب : أحدها : جواز صوغهما منه قياسا مطلقا ، وهو مذهب سيبويه والمحقّقين من أصحابه ، واختاره ابن مالك . الثّانى : منعه ، إلا أن يشذ منه شىء فيحفظ ، وهو مذهب الأخفش والمازنى والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم . الثّالث : التفصيل ، فإن كانت همزته للنقل لم يجز ، وإن كانت لغيره جاز وصححه ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه . قال المرادى : والظاهر أن مذهب سيبويه هو الأوّل لتمثيله بـ «أعطى» والهمزة فيه للنقل . ٢ - وإن كان غير «أفعل» فقد شد منه ألفاظ منها : «ما أشده» من «اشتد» ، و «ما أشوقه» من «اشتاق» ، و «ما أحوله» من «احتال» ، و «ما أخصره» من «اختصر» . ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب من كل فعل مزيّد على استكراه ، كأنه راعى أصله . انظر شرح المرادى : ٣ / ٦٤ - ٦٥ ، الكتاب : ١ / ٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٨٩ ، المقتضب : ٤ / ١٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٧٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٩١ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٥٣ .

٤- فى الأصل : ما أخصره .

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ١٠٨٦) : «فمن الشاذ قولهم فى المختصر «ما أخصره» والفعل المستعمل منه قبل التعجب «اختصر» وهو خماسى مبنى للمفعول ففيه مانعان» . وانظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩١ - ٩٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٢ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٣ ، شرح دحلان : ١١٦ ، شرح المرادى : ٣ / ٦٥ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

الخامس : أن يكون تاما ، فلا يبنى من نحو «كان» ، وقولهم : «ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها» (١) لحن (٢).

السادس : أن يكون غير منفى ، فلو كان لازم الاستعمال فى التنى ، نحو «ما عجت (٣) بالدواء» أى : ما انتفعت به (٤) ، أو عرض له التنى ، نحو «ما قام زيد» لم يبن منه فعل التّعجب .

السابع : أن لا يكون الوصف منه على «أفعل» ، فلا يبنى من نحو «عرج ، وعور ، وشهل» ، وقول العامّة : «ما أشقره» خطأ .

الثامن : أن لا يكون مبنيًا للمفعول ، فلو كان لازم البناء للمفعول ، كـ «عنى (٥) بحاجتك» ، لم يبن (٦) منه ، وقول العامّة : «ما أزهاه» خطأ .

وقد سمع من العرب أشياء لم تستوف الشّروط ، فتحفظ ، ولا يقاس عليها ، فمنها قولهم : «ما / أتقاه» ، لأنّه من «أتقى» ، وهو رباعى ، و :

١٥٥- أخلق بذى الصّبر أن يعنى بحاجته ***... (٧)

ص : ٣٠

١- نسب الرضى حكاية ذلك للأخفش ، وابن عصفور وابن مالك للكوفيين . قال الأشموني : وأما قولهم : «ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها» فإنّ التعجب فيه داخل على «أبرد وأدفأ» و «أصبح وأمسى» زائدتان . انتهى . انظر شرح الرضى : ٢ / ٢٩٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤١٣ - ٤١٤ ، الأصول : ١ / ١٠٦ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨١٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٢ ، الهمع : ٢ / ١٠٠ ، الضرائر : ٧٩ ، شرح دحلان : ١١٦ .

٢- وفى التصريح على التوضيح (٢ / ٩٢) : «وذهب الكوفيون إلى جواز «ما أكون زيدا لأخيك» دون «ما أكون زيدا لقائم» ، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم : «ما أكون زيدا قائما» وهو مبنى على أصلهم من أن المنصوب بعد «كان» حال ، فسهل الأمر عليهم ، ولم يأت بذلك سماع . وانظر الأصول : ١ / ١٠٨ .

٣- فى الأصل : ما عجت . راجع شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٨٥ .

٤- جاء فى اللسان : وما عاج بالدواء عجيا ، أى : ما انتفع به ، تقول : تناولت دواء فما عجت به ، أى : لم أنتفع به . انظر اللسان : ٤ / ٣١٨٥ (عيج) ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٢ .

٥- فى الأصل : لعنى .

٦- فى الأصل : لا يبنى .

٧- من البسيط لمحمد بن بشير الخارجى ، من أبيات له فى شرح الحماسه للمرزوقى (١١٧٥) ، وعجزه : ومدمن القرع للأبواب أن يلجا ويروى : «يحظى» بدل «يعنى» ، كما يروى أيضا : «يظفر» بدل «يعنى» وقد انفرد المؤلف من بين ما اطلعت عليه من مصادر بروايه «يعنى» ، ومعناه : يهتم (انظر اللسان : عنا) ، ولعل المعنى على روايه غير المؤلف أوفق وأدل على المراد . والمعنى : أن مدمن الصبر فى الأمور حقيق بأن يظفر بيغيته ، وينال مراده ، كما أن من أدام قرع أبواب مداخله وغمز مفاصل آرايه حقيق بولوجه ووصوله . والشاهد فيه شذوذ مجيء أفعل التعجب مما لا فعل له ، كما فى قوله «أخلق بذى الصبر» ، فيحفظ ولا يقاس

عليه. انظر العقد الفريد : ١ / ٧٠ ، ٢٤١ ، البيان والتبيين : ٢ / ٣٦٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٢٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤ ، الضرائر : ٨٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٩٣.

لأنه لا يعرف له فعل.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأشدد أو أشدَّ أو شبههما

يخلف ما بعض الشروط عدما

(ومصدر العادم بعد ينتصب

وبعد أفعل جزه بالبا يجب) (١)

إذا أريد التّعجب من فعل لم يستكمل شروط «أفعل» التّعجب (٢) - أقيم مقامه «أشدد» قبل مجرور بباء ، أو «أشدَّ» بعد «ما» ، أو ما أشبههما من «أكثر ، وأسرع» ، ونحوهما ، ثم يؤتى بمصدر الفعل الذى امتنع بناء فعل التّعجب منه مضافا إلى المتعجب (٣) منه ، منصوبا بعد «ما أفعل» ، ومجرورا بالباء بعد «أفعل» ، نحو (ما) (٤) أشدَّ انطلاقه ، وأشدد بانطلاقه ، وما أسرع فناءه ، وأسرع بفنائه (٥) ، وما أكثر كونه منطلقا ، وأكثر بكونه منطلقا ، فإن لم يكن للفعل مصدر - أتى بفعله مع (٦) حرف مصدرى ، نحو «ما أكثر ما عنيت بحاجتى ، وما أكثر أن كان زيد يقوم» (٧).

ص: ٣١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٠٣.

٢- فى الأصل : التعجب منه.

٣- فى الأصل : التعجب.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- ذكر الأزهرى فى التصريح أن الذى لا يتفاوت معناه ، نحو «مات وفنى» لا يتعجب منه البتة ، لأنه وإن كان له مصدر ، فليس قابلا للتفاضل. وقال : «إلا إن أريد وصف زائد عليه ، فيقال فى نحو «مات زيد» : «ما أفجع موته ، وأفجع بموته» كما يرشد إليه كلام الشارح». انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٦١ - ٤٦٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٦٤.

٦- فى الأصل : من.

٧- أغفل المؤلف شرح قول الناظم : وبالنذور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه أثر والإشاره بهذا البيت إلى أنه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشرط على وجه النذور ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، وقد تقدم بيان المؤلف لذلك عند شرحه لقول الناظم : وصغهما من ذى ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذى انتفا وغير ذى وصف يضاهى أشهلا وغير سالك سبيل فعلا وانظر فى ذلك شرح المرادى : ٣ / ٧١ ، شرح دحلان : ١١٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٤ ، البهجة المرضيه : ١١٦ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤١ ، كاشف الخصاصه : ٢١٣ ، شرح المكودى : ١ / ٢٣٥.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل هذا الباب لن (١)

يقدمًا

معموله ووصله به الزما

وفصله بظرف او بحرف جر

مستعمل والخلف في ذاك استقر

قد تقدم أنّ فعل التّعجب غير متصرّف في نفسه ، فلذلك لا يتصرّف في معموله ، فلا يجوز تقديمه عليه ، فلا يجوز «ما زيدا أحسن ، ولا- يزيد أحسن» ، ووصله به لانزم ، فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجارّ والمجرور ، فلا يقال : «ما أحسن لو لا البخل زيدا» ، ولا «أحسن يا أخي (٢) يزيد».

وأما الفصل بالظرف والجارّ والمجرور فمستعمل ، ومن كلامهم : «ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب» (٣) ، ومنه :

١٥٦-...***وأحر إذا حالت بأن أتحوّلا(٤)

وقوله :

١٥٧-...***وأحب إلينا أن يكون المقدمًا(٥)

ص : ٣٢

١- في الأصل : إن. انظر الألفيه : ١٠٣.

٢- في الأصل : ياخي.

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٩٨ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٩٠ / ٢ ، الهمع : ٥ / ٦٠ ، المفصل : ٢٧٧ ، شرح الأشموني : ٢٤ / ٣.

٤- من الطويل ، لأوس بن حجر ، من قصيده له في ديوانه (٨٣) وصدرة : أقيم بدار الحرب مادام حزمها ويروي : «الحزم» بدل «الحرب». والمعنى : أقيم بدار الحرب ما دامت هي حازمه في الإقامه ، فأنا أيضا حازم لها ، فإذا تحولت هي فالأولى لى أن أتحوّل. والشاهد فيه على جواز الفصل بالظرف وهو «إذا حالت» بين فعل التعجب ، وهو «أحر» ، وفاعله وهو «بأن أتحوّلا». انظر التصريح على التوضيح : ٩٠ / ٢ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٥٩ ، شرح الأشموني : ٢٤ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٩٦ / ٢ ، أوضح المسالك : ١٦٩ ، فتح رب البريه : ١ / ٦١.

٥- من الطويل للعباس بن مرداس أحد الصحابه المؤلفه قلوبهم رضى الله عنهم أجمعين ، وهو من قصيده له فى ديوانه (١٠٢) ،
وصدره: وقال نبيّ المسلمين تقدّموا وىروى : وقال نبيّ المؤمنين تقدّموا وحبّ إلينا أن نكون المقدّما وىروى : «أمير المؤمنين»
بدل «نبيّ المسلمين» ، وىروى : «تكون» بدل «يكون». والشاهد فى قوله «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب وهو «أحب» ،
وبين معموله وهو «أن يكون المقدما». انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٥٦ ، ٤ / ٥٩٣ ، الهمع
(رقم) : ١٤٤٨ ، ١٤٥٣ ، ١٨١٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤١ ،
شواهد الجرجاوى : ١٨٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٥٩ ، شرح دحلان : ١١٥ ، شواهد العدوى : ١٨٩ ، البهجه
المرضيه : ١١٦ ، الجنى الدانى : ٥٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٩٦ ، فتح رب البريه : ١ / ٥٤ ، التحفه المكيه (رساله
ماجستير) : ١٦٠ ، الدرره المضيئه (رساله ماجستير) : ٣٢٨.

ولذلك صحَّح المصنّف جوازه (١) ، موافقه للفرّاء والفرّاسيّ (٢) ، مع مخالفته أكثر البصريّين (٣).

واعلم أنّ محلّ الخلاف ما إذا كان الظرف والجارّ والمجرور معمولين لفعل التعجّب ، فإن كانا متعلّقين بمعمول الفعل - امتنع الفصل بهما اتّفاقا (٤) ، فلا يقال : «ما أحسن في المسجد اعتكافك» ، ولا «أحسن عند زيد بجلوسك».

ص: ٣٣

١- قال ابن مالك في شرح الكافية (٢ / ١٠٩٦): «وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف ، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب».

٢- والكرمي والمازني والزجاج وابن خروف والشلوبين أيضا. انظر المسائل المشكّله للفرّاسيّ (البغداديات): ٢٥٦ ، شرح المرادى: ٣ / ٧٣ - ٧٤ ، التصريح على التوضيح: ٢ / ٩٠ ، الهمع: ٥ / ٦٠ ، شرح الأشموني: ٣ / ٢٤ ، شرح الرضى: ٢ / ٣٠٩ ، شرح ابن عصفور: ١ / ٥٨٧ ، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥٤ ، شرح ابن يعيش: ٧ / ١٥٠ ، الشواهد الكبرى: ٣ / ٦٦٢.

٣- منهم الأخفش والمبرد ، فمنعوا الفصل بهما أيضا ، ونسب الصيمري هذا الرأى إلى سيبويه ، قال المرادى : «والحق أنه ليس لسيبويه فيه نص». وقيل : يجوز على قبج. وجوز الجرمي وهشام الفصل بالحال أيضا ، نحو «ما أحسن مقبلا زيدا». وزاد الجرمي : الفصل بالمصدر ، ونحو «ما أحسن إحسانا زيدا». والجمهور على المنع فيهما. وجوزه ابن مالك بالنداء ، كقول على : «اعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا» وجوزه ابن كيسان ب- «لولا» الامتناعيه ، نحو «ما أحسن لو لا بخله زيدا» ، قال أبو حيان : ولا- حجه له على ذلك. انظر في ذلك الهمع: ٥ / ٦٠ - ٦١ ، شرح ابن عقيل: ٢ / ٤١ ، التبصره والتذكرة للصيمري: ١ / ٢٦٨ ، شرح المرادى: ٣ / ٧٤ ، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥٤ ، شرح ابن يعيش: ٧ / ١٥٠ ، المسائل المشكّله (البغداديات): ٢٥٦ ، شرح الأشموني: ٣ / ٢٥ ، التصريح على التوضيح: ٢ / ٩٠ ، المقتضب: ٤ / ١٧٨ ، شرح الرضى: ٢ / ٣٠٩ ، الشواهد الكبرى: ٣ / ٦٦٢.

٤- انظر الهمع: ٥ / ٦٠ - ٦١ ، شرح الأشموني: ٣ / ٢٤ ، شرح المرادى: ٣ / ٧٤ ، التصريح على التوضيح: ٢ / ٩٠.

الباب السادس والثلاثون

ثم قال رحمه الله تعالى :

نعم وبئس وما جرى مجراهما

فعلان غير متصرفين

نعم وبئس رافعان اسمين

مقارنى أل أو مضافين لما

قارنها كنعم عقبى الكرما

الأصل فى «نعم وبئس» : «نعم ، وبئس» بفتح الفاء ، وكسر العين - نقلت حركة العين إلى الفاء بعد إلغاء حركتها ، وقد يأتيان على الأصل ، وقد تحذف حركة العين ، وتترك حركة الفاء على حالها ، وقد تتبع حركة الفاء بحركة (١) العين .

واللغات الأربع جاريه فى كل ثلاثى أوله مفتوح ، وثانيه حرف حلقى مكسور ، ك- «شهد» فى الأفعال ، و «فخذ» فى الأسماء .

والدليل على فعلية «نعم ، وبئس» / دخول تاء التأنيث عليهما فى نحو «فبها (٢) ونعمت» (٣) ، ونحوه مشهور فى اللسان (٤) .

ص: ٣٤

١- فى الأصل : لحركة .

٢- فى الأصل : فيهما .

٣- روى النسائى فى سننه حديث رقم (١٣٨٠) عن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم أنه قال : «من توضأ يوم الجمعة فيها

ونعمت ، ومن اغتسل فبالغسل أفضل» . وانظر سنن أبى داود حديث رقم : ٣٥٤ ، سنن الترمذى رقم : ٤٩٧ ، سنن البيهقى : ١ /

٢٩٦ ، مسند أحمد : ٥ / ١٥ ، تلخيص الحبير : ٢ / ٦٧ ، مجمع الزوائد : ٢ / ١٧٨ ، مشكاة المصابيح : ٥٤٠ . وانظر شرح الكافية

لابن مالك : ٢ / ١١٠٦ ، الهمع : ٥ / ٣٢٤ ، اللسان : (نعم) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٤ ، توجيه اللمع : ٣٣١ .

٤- وهو مذهب البصريين والكسائى ، واستدلوا على فعلية «نعم وبئس» بوجهين آخرين : الأول : اتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة قوم

، وحكاها الكسائى والأخفش . الثانى : بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضيه . انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٠٢ ،

التبصره والتذكرة : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٧٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٤ .

ولا دليل للكوفيين على اسميتهما (١) : باتصالهما بحرف الجرّ (٢) ، نحو «نعم (٣) السير على بئس العير» (٤) ، و «ما هي بنعم الولد» (٥) ، لتأوله بدخول حرف الجرّ على موصوف محذوف ، تقديره : على عير بئس العير (٦) ، وبمولود نعم الولد .

ويلزمهما عدم التصرف (٧) ، ويعمل كلّ منهما الرفع في اسم يكون فاعلا لهما ، وشرطه إن كان ظاهرا : أن يكون بالألف واللام الجنسيّه ، نحو (نعم) (٨)

ص: ٣٥

١- في الأصل : اسميتها.

٢- وهو مذهب الفراء وأكثر الكوفيين ، واحتجوا أيضا على اسميتها بلزومهما عدم التصرف ، وبأنه لا مصدر لهما ، وأجيب عنه : بأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسميه ، بدليل : «ليس وعسى» ، ونحوهما . انظر الخلاف في ذلك الإنصاف (مسأله : ١٤) : ٩٧ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٩٤ / ٢ ، شرح المرادى : ٧٥ / ٣ ، شرح الرضى : ٣١٢ / ٢ ، معانى الفراء : ١ / ٥٦ ، ٥٧ ، ٢٦٧ ، ١١٩ / ٢ ، ١٤١ ، شرح ابن يعيش : ١٢٧ / ٧ ، شرح ابن عقيل : ٤٢ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٦ / ٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٩٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١١٠٢ / ٢ ، الهمع : ٢٥ / ٥ - ٢٦ .

٣- في الأصل : بئس .

٤- حكى هذا القول عن بعض فصحاء العرب ، قاله وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١١٠٢ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٩٨ ، الإنصاف : ٩٨ / ١ ، شرح المرادى : ٧٥ / ٣ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ١ / ٤ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٦٥ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٥٦ ، التصريح على التوضيح : ٩٤ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٢ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٧ ، شرح دحلان : ١١٧ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٦٧ .

٥- وهو لبعض العرب قاله لمن بشره بنت ، وتمامه : «والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرّها سرقة» . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١١٠٢ / ٢ ، شرح المرادى : ٧٥ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ٩٤ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٦٧ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٧ ، شرح دحلان : ١١٧ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٦٥ ، أمالي ابن الشجرى : ١٤٧ / ٢ ، ١٤٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٢ .

٦- في الأصل : غير بئس الغير .

٧- وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغه ، فنقلتا عما وضعتا له من الدلاله على المضى ، وصارتا للإنشاء ، ف- «نعم» منقوله من قولك : «نعم الرجل» إذا أصاب نعمه ، و «بئس» منقوله من قولك : «بئس الرجل» إذا أصاب بؤسا . انظر التصريح على التوضيح : ٩٤ / ٢ ، شرح المرادى : ٧٦ / ٣ ، شرح الأشموني : ٢٧ / ٣ .

٨- في الأصل : بئس .

الْعَبِيدُ إِنَّهُ أَوْابٌ) [ص : ٤٤] ، أو مضافا إلى مقترن بها ، ك- : «نعم عقبى الكرما» (١) ، وقوله تعالى : (فَيْسَسْ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) [الزمر : ٧٢].

وقد يقع مضافا إلى مضاف إلى المقترن بها ، كقوله :

١٥٨- فنعم ابن أخت القوم غير مكذّب ***... (٢)

ثم قال رحمه الله تعالى :

ويرفعان مضمرا يفسره

مميّز كنعم قوما معشره

كما يكون فاعلهما اسما ظاهرا ، يكون ضميرا مستترا واجب الاستتار ، يفسره اسم بعده منصوب على التمييز ، كقوله تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) [الكهف : ٥٠] ، تقديره : بئس هو ، أى : البدل.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجمع تمييز وفاعل ظهر

فيه خلاف عنهم قد اشتهر

اختلف النحاه فى جواز إظهار فاعلهما مع التمييز ، فمنعه سيبويه وأكثر أصحابه (٣) ، وأجازه المبرّد والفارسيّ (٤) ، وهو / الحقّ لورود السّماع به فى نحو :

ص : ٣٦

١- ف- «نعم» فعل مدح ، و «بمعنى» فاعله ، و «الكرما» جمع «كريم» مضاف إليه والمخصوص بالمدح محذوف ، أى : الجنه ، والجمله محكيه بقول مقدر مجرور بالكاف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٧ ، إعراب الألفيه : ٨١.

٢- من الطويل ، لأبى طالب عم النبى صلى الله عليه و (آله و) سلم من قصيده له فى ديوانه (ورقه : ٣) يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم ويذكر فيها مقاطعه قريش لهم ، وهى من أجود الشعر ، وعجزه : زهير حسام مفرد من حمائل الحسام : السيف القاطع. الحمائل : جمع حماله وهى علاقه السيف. زهير : هو أحد الخمسه الذين سعوا فى نقض الصحيفة التى تعاقدت فيها قريش على قطيعه بنى هاشم. والشاهد فى قوله : «فنعم ابن أخت القوم» حيث جاء فاعل نعم مظهرا مضافا إلى ما أضيف إلى المعرف بالألف واللام. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١٠٥ ، أوضح المسالك : ١٧١ ، الهمع (رقم) : ١٤٠٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٠٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٩ ، شرح المرادى : ٣ / ٧٩ ، فتح رب البريه : ١ / ٧٩.

٣- منهم السيرافى ، إذ لا إبهام يرفعه التمييز ، وتأولوا ما سمع ، واحتج سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس ، وأحدهما كاف عن الآخر ، وأيضا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل ، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل ، لأن النكرة المنصوبه لا تأتي إلا كذلك. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٤ ، الهمع : ٥ / ٣٥ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٣٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٦ ، المقرب : ١ / ٦٨ .

٤- وابن السراج والناظم وولده أيضا. انظر الإيضاح للفارسي : ١ / ٨٨ ، المقتصد للجرجاني : ١ / ٣٧٢ ، المقتضب : ٢ / ١٥٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١٠٦ ، الأصول لابن السراج : ١ / ١١٧ ، شرح ابن الناظم : ٤٧٠ - ٤٧١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٥ - ٩٦ ، شرح المرادى : ٣ / ٩٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٤ ، الهمع : ٥ / ٣٥ - ٣٦ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٣٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٦ .

وفى قوله :

١٦٠- نعم الفتاه فتاه هند لو بذلت ***ردّ التّحيّه نطقا أو بإيماء(٢)

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما ممّيز وقيل فاعل

فى نحو نعم ما يقول الفاضل

تتصل «ما» بهذين الفعلين ، نحو (فَنِعَمًا هِيَ) [البقره : ٢٧١] ، وفى الحديث : «بئسما لأحدهم أن يقول نسيت آيه كذا» (٣) ومحلّها (٤) التّصّب على

ص: ٣٧

١- من الوافر ، لجرير بن عطيه الخطفى ، من قصيده له فى ديوانه (١٣٥) ، يمدح فيها عمر بن عبد العزيز المروانى ، وصدّره : تزوّد مثل زاد أيبك فينا والاستشهاد به على جواز إظهار فاعل «نعم» ، وهو «الزاد» مع التمييز وهو «زادا». انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١٠٧ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٣٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٤٠ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٧ ، ٢ / ٨٦٢ ، الخصائص : ١ / ٨٣ ، الخزانة : ٩ / ٣٩٤ ، المقتصد : ١ / ٣٧٢ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٤٢ ، أبيات المغنى : ١ / ٦٣ ، ٧ / ٢٧ ، شواهد الجرجاوى : ١٩٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١٢ ، اللسان (زود) ، المقتضب : ٢ / ١٤٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٣ ، ٣ / ٣٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٩١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٦ ، المقرب : ١ / ٦٩ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٦١ ، كاشف الخصاصه : ٢١٦.

٢- من البسيط ، ولم أعر على قائله. والاستشهاد به على جواز الجمع بين فاعل نعم الظاهر ، وهو قوله : «الفتاه» ، والتمييز وهو قوله «نطقا». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٤ ، ٤ / ٢٠٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٢ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١١٠ ، شرح دحلان : ١١٨ ، الهمع (رقم) : ١٤١٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٤١ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٩ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٦٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٩٣ ، أوضح المسالك : ١٧١ ، فتح رب البريه : ١ / ٨٢ ، ٩٢ ، الدرره المضيّه (رساله ماجستير) : ٣٥٠.

٣- روى الإمام أحمد فى مسنده (١ / ٤٣٨) عن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم أنه قال : «بئسما لأحدهم أن يقول نسيت آيه كيت وكيت ، بل هو نسي ، واستذكروا القرآن فإنه أسرع تفصيّا من صدور الرّجال من التّعّم بعقله أو من عقله». وانظر سنن البيهقى : ٢ / ٣٩٥ ، شرح السنه للبعوى : ٤ / ٤٩٥ ، كتر العمال حديث رقم : ٢٨٣١ ، ٢٨٤٩ ، اللسان (كيت).

٤- فى الأصل : ومحلهما.

التمييز ، والفاعل مستتر والتقدير : نعم هو ، أى : الشئ شئنا (١). هذا اختيار الفارسي (٢).

وقيل : بل هي معرفه عامه في محلّ الرّفْع ، لأنها فاعل ، وهو مذهب السّيرافيّ والأكثرين ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٣).

ص: ٣٨

١- والمرفوع بعدها هو المخصوص. قيل : وهو مذهب البصريين. ونسبه ابن مالك للزمخشري ، وإليه ذهب ابن الأنباري في البيان. انظر شرح المرادي : ٣ / ٩٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١١١ ، المفصل : ٢٧٣ ، البيان لابن الأنباري : ١ / ١٧٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٦ ، الهمع : ٥ / ٣٩.

٢- قال الفارسي في الحجّه (٢ / ٢٩٨): «والمعنى في قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) أن في «نعم» ضمير الفاعل ، و «ما» في موضع نصب ، وهي تفسير الفاعل المضمّر قبل الذكر ، فالتقدير : نعم شيئاً إبدؤها ، فالإبداء : هو المخصوص بالمدح ، إلا- أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامه ، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات لا الصدقات». وانظر المسائل المشكله للفارسي (البغداديات) : ٢٥٨ - ٢٥٩.

٣- قال السيوطي : وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي ، وقال المرادي : وهو قول الفراء ، ونسب في شرح الرضي لسيبويه والكسائي. وقال ابن الأنباري : وزعم الأخفش أن «ما» بمعنى : الذي ، وجعل «هي» خبر مبتدأ محذوف في صله «الذي» ، ويكون التقدير : فنعمة الذي هو هي ، ويكون المقصود بالمدح محذوفاً وهو إبداء الصدقات. انظر الكتاب : ١ / ٣٧ ، المقتضب : ٤ / ١٧٥ ، الهمع : ٥ / ٣٩ ، شرح المرادي : ٢ / ٩٨ ، شرح الرضي : ٢ / ٣١٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٩٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٩٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١١١ - ١١١٢ ، البيان لابن الأنباري : ١ / ١٧٦ - ١٧٧. وهذا الخلاف في محل «ما» فيما إذا وليها اسم ، أما إذا وليها فعل نحو «نعم ما صنعت» ففيها عشره أقوال ، ومرجعها إلى أربعة : الأول : أنها نكرة في موضع نصب على التمييز. الثاني : أنها في موضع رفع على الفاعليه. الثالث : أنها المخصوص. الرابع : أنها كافه. ١ - فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال : الأول : أنها نكرة موصوفه بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين. الثاني : أنها نكرة غير موصوفه والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف. الثالث : أنها تمييز والمخصوص «ما» أخرى موصوله محذوفه ، والفعل صله ل- «ما» الموصوله المحذوفه ، ونقل عن الكسائي. ٢ - وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال : الأول : أنها اسم معرفه تام أى : غير مفتقر إلى صله ، والفعل بعدها صفة لمخصوص ، نعم الشئ شئ صنعته ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي. الثاني : أنها موصوله ، والفعل صلته ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي. الثالث : أنها موصوله والفعل صلته ، وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي. الرابع : أنها مصدرية ولا- حذف هنا ، وتأويله : بئس صنعك ، وإن كان لا يحسن في الكلام : «بئس صنعك» حتى تقول : «بئس الصنع صنعك» ، كما تقول «أظن أن تقوم» ، ولا تقول : «أظن قيامك». الخامس : أنها نكرة موصوفه في موضع رفع. ٣ - وأما القائل : بأنها المخصوص ، فقال : إنها موصوله ، وهي المخصوص و «ما» أخرى محذوفه هي المميز ، والأصل : نعم ما ما صنعت ، والتقدير : نعم شيئاً الذي صنعته. وهو قول الفراء. ٤ - وأما القائل : بأنها كافه ، فقال : إنما كفت «نعم» كما كفت «قل» فصارت تدخل على الجملة الفعلية. انظر في ذلك شرح المرادي : ٣ / ٩٦ - ٩٨ ، الهمع : ٣ / ٨٣ - ٣٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٦

ثم قال رحمه الله تعالى :

ويذكر المخصوص بعد مبتدا

أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

يذكر المخصوص بالمدح أو بالذم بعد فاعل «نعم ، وبئس» مرفوعا (١) نحو «نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو» ، ورفع بالابتداء ، والجمله قبله خبره ، وليس بواجب التأخير ، بل يجوز ، (نحو) (٢) «زيد نعم الرجل» (٣).

وقيل : ارتفاعه لأنه خبر مبتدأ لازم الحذف ، والتقدير : «هو زيد» ، والضّمير عائذ على الممدوح بعد «نعم» ، وعلى المذموم بعد «بئس» (٤).

ص : ٣٩

١- في الأصل : مرفوعان.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- وهو مذهب سيويه. قال الأزهري : ولا يجوز غير ذلك عند سيويه وابن خروف وابن الباذش ، وقيل : يجوز هذا ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ واجب الحذف ، أى : الممدوح أبو بكر ، والمذموم أبو لهب ، وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جنى وغيرهم. انتهى. وذكر في شرح التسهيل أن سيويه أجازه. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٧ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٢٧٥ ، الأصول : ١ / ١١٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٧ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣١٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١١٠ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٨.

٤- وقيل : ارتفاعه لأنه مبتدأ حذف خبره ، وإليه ذهب ابن عصفور. وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل. ورد : بأنه لازم وليس البديل بلازم ، وبأنه لا يصح لمباشرة «نعم». انظر شرح المرادى : ٣ / ١٠٠ - ١٠١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٧ ، الهمع : ٥ / ٤١ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٢٧٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٧ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٤٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٣ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣١٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١١٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن يقدم مشعر به كفى

كالعلم نعم المقتنى والمقتنى

يحذف المخصوص بالمدح كثيرا ، لتقدم ما يدلّ عليه ، نحو (نعم العبد) [ص : ٤٤] بعد قوله : (عبدنا أيوب) [ص : ٤١] ، و (بئس الشارب) [الكهف : ٢٩] بعد قوله : (يغاثوا / بماء كالمهل) [الكهف : ٢٩].

وليس منه ما مثل به الناظم من قولهم : «العلم نعم المقتنى» ، لأنه من باب تقديم المخصوص - كما سبق مثله - لا من باب حذفه .(١)

ثم قال رحمه الله تعالى :

واجعل كبئس ساء واجعل فعلا

من ذى ثلاثه كنعم مسجلا

«ساء» بمنزله «بئس» فى دلالتها على الذم ، وعدم تصرفها ، واقتضاءها فاعلا كفاعلها ، ومخصوصا ، ومن استعمالها قوله تعالى : (ساءت مستقرًا) [الفرقان : ٦٦] ، وفاعلها مستتر مفسر بالتمييز ، والمخصوص محذوف للعلم به .

ويستعمل من كل فعل ثلاثي «فعل» - بضم العين - سواء كان مبنيًا على ذلك ك- «ظرف ، وشرف» ، أو محولًا إليه ك- «فهم» ، وفقه» استعمال «نعم» فى الدلالة على المدح ، واقتضاء فاعل كفاعلها ، ومخصوص بالمدح ، نحو «فقه الرجل زيد» ، و (حسين أولئك رفيقًا) [النساء : ٦٩].

ولا يختص ذلك بالمدح - كما يقتضيه كلام المصنف (٢) - ، بل يستعمل فى الذم أيضا ك- «خبث الرجل زيد» .

ص : ٤٠

١- قال الأزهرى : هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتداء ، أما إذا جعلناه خيرا لمبتدأ محذوف تقديره : هذا العلم ، على حد (سورة أنزلناها) أى : هذه سورة ، أو مفعولا لفعل محذوف تقديره : الزم العلم ونحوه ، فيكون من الحذف لا من التقديم ، كما ذكر الناظم . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٧ ، أوضح المسالك : ١٧٢ ، شرح المرادى : ٣ / ١٠٣ - ١٠٤ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٤٤ .

٢- قال ابن مالك فى التسهيل (١٢٨) : «وتلحق «ساء» ب- «بئس» وبها وب «نعم» «فعل» موضوعا أو محولا من «فعل» أو «فعل» مضمنا تعجبا . انتهى .

ويجوز مجيء فاعله مضمرا كفاعل «نعم» ، نحو «مررت برجل (١) فهم رجلا».

وبعضهم يسكن عينه ، فيقول : «حسن» ، وبعضهم ينقل حركتها مع التّسكين (٢) إلى الفاء ، فيقول : «حسن» (٣).

ويختصّ بجواز جرّ فاعله بالباء ، كقوله :

١٦١- حَبَّ بِالزُّورِ (٤) الَّذِي لَا يَرَى ***... (٥)

أصله «حب» فأريد تسكين أول المثلين للإدغام فنقلت حركته إلى الحاء.

ثمّ قال :

ومثل نعم حبّذا الفاعل ذا

وإن ترد ذمّا فقل لا حبّذا /

قد اجتمعت دلالاته على المدح والذّم (٦) في قوله :

١٦٢- أَلَا حَبّذا عاذرى فى الهوى ***ولا حبّذا الجاهل العاذل (٧)

ص: ٤١

١- فى الأصل: رجل.

٢- فى الأصل: السكين.

٣- انظر التصريح على التوضيح: ٩٩ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك: ١١١٨ / ٢ - ١١١٩ ، شرح المرادى: ١١٢ / ٣ - ١١٣ ، شرح

الأشمونى: ٤٢ / ٣ ، الهمع: ٥٢ / ٥ ، شرح الرضى: ٣١٩ / ٢.

٤- فى الأصل: بالزور.

٥- من المديد ، للطرماح بن حكيم فى ديوانه (٩٧) ، وعجزه: منه إلّا صفحه أو لمام الزور: بمعنى الزائر. وصفحته كل شىء:

جانبه. اللمام: جمع لمة ، وهى الشعر الذى يجاوز شحمه الأذن ، فإذا بلغ المنكبين فهو جمه ، وإذا لم يبلغ شحمه الأذن سمي

وفره ، وتجمع على «لمم» أيضا. والشاهد فيه زياده الباء فى «حب» ، وأدغمت إحدى الباءين من «حب» فى الأخرى ، حيث أن

«حب» أصله: «حب» فأريد تسكين أول المثلين للإدغام فنقلت حركته وهى الضمه إلى الحاء بعد سلب حركتها ، فصار «حب».

انظر شرح الأشمونى: ٣٩ / ٣ ، الشواهد الكبرى: ١٥ / ٤ ، التصريح على التوضيح: ٩٩ / ٢ ، شرح ابن عصفور: ٥٨٩ / ١ ، ٦٠٨ ،

الدرر اللوامع: ١١٩ / ٢ ، اللسان: (زور) ، تذكره النحاه: ٦٨٧ ، أوضح المسالك: ١٧٢ ، النكت الحسان: ١٣٩ ، المقرب: ١ /

٧٨ ، شرح الشاطبى للألفية (رساله دكتوراه): ٦٥ / ١.

٦- فى الأصل: آخر الناسخ كلمه «والذم» إلى ما بعد «ألا حبّذا» وما أثبتته الصواب.

٧- من المتقارب ، ولم أعثر على قائله. عاذرى: من عذره فيما صنع ، وضده «عذله»: إذا لامه فيما صنع. والشاهد فى قوله:

«جذا» و «لا جذا» حيث الأولى للمدح ، والثانيه للذم. انظر التصريح على التوضيح : ٩٩ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ١٦ / ٤ ، الهمع (رقم) : ١٤٤٠ ، أوضح المسالك : ١٧٢ ، الدرر اللوامع : ١١٧ / ٢ ، فتح رب البريه : ٧٣ / ١ ، الدرره المضييه (رساله ماجستير) : ٣٦٠.

والفعل منهما «حَبَّ» ، و «ذا» هو الفاعل (١).

وقيل : الجميع فعل ، والفاعل ما بعده (٢).

وقيل : الجميع اسم مبتدأ ، وما بعده خبره (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأول (٤) ذا المخصوص

أيا كان لا

تعديل بذاء فهو يضاهاى المثلا

قد تقرّر أنّ «ذا» هو فاعل «حَبَّ» ، فالمرفوع بعده هو المخصوص.

ولا يغيّر «ذا» عن هيئته الإفراد والتّيزكيز ، ولو اختلف أحوال المخصوص ، بل يقال : «حَبَّذا الزّيدان ، وحَبَّذا الزّيدون» ، لأنّه جرى فى كلامهم مجرى المثل ، كما يخاطبون (٥) بقولهم : «الصّيف ضيّعت اللّبن» (٦) - بكسر التّاء - كلّ أحد (٧).

ص: ٤٢

١- وهو ظاهر مذهب سيويه ، قال ابن خروف - بعد أن مثل ب- «حبذا زيد» - «حب» فعل ، و «ذا» فاعلها ، و «زيد» مبتدأ وخبره «حبذا». هذا قول سيويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك. انتهى. قال المرادى : وهو المختار. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١١١٧ / ٢ ، شرح المرادى : ١٠٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ٩٩ / ٢ ، الهمع : ٤٥ / ٥ ، شرح الأشموني : ٤٠ / ٣ ، شرح الرضى : ٣١٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٥ / ٢ ، الفوائد الضيائية : ٣١٦ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٦١٠ / ١ ، التسهيل : ١٢٩.

٢- وهو المخصوص. وإليه ذهب قوم منهم الأخفش وابن درستويه. انظر شرح المرادى : ١٠٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ١١٧ / ٢ ، الهمع : ٤٦ / ٥ ، شرح الأشموني : ٤٠ / ٣ ، شرح الرضى : ٣١٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٥ / ٢ ، التسهيل : ١٢٩.

٣- وهو مذهب المبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي ، ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيويه. وأجاز بعضهم كون «حبذا» خبرا مقدما ، والمخصوص مبتدأ مؤخرا. وضعف هذين الرأيين ابن مالك فى شرح الكافية. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٢ ، المقتضب : ١٤٣ / ٢ ، الأصول : ١١٥ / ١ ، شرح المرادى : ١٠٨ / ٣ ، جمل الزجاجي : ١١٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ١١١٧ / ٢ ، التسهيل : ١٢٩ ، شرح الأشموني : ٤٠ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ٦١٠ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٤٥ / ٢ ، شرح الرضى : ٣١٨ / ٢ ، شرح الجمل لابن هشام : ١٩١ ، الهمع : ٤٥ / ٥ - ٤٦ ، التصريح على التوضيح : ٩٩ / ٢.

٤- فى الأصل : وأل. انظر الألفية : ١٠٥.

٥- فى الأصل : فى لهيون.

٤- هذا مثل يضرب للرجل يضيع الأمر ثم يريد استدراكه ، وهو فى الأصل خوطبت به امرأه وهى : دختنوس بنت لقيط بن زراره ، كانت تحت عمرو بن عمرو بن عدس ، وكان شيخا كبيرا ، فكرهته فطلقها ، ثم تزوجت فتى جميل الوجه ، وأجدبت ، فبعثت إلى عمرو تطلب منه حلويه ، فقال عمرو : «الصيف ضيعت اللبن» ، وبعث إليها ببقه - وهى الناقه الحلوب - . وإنما خص الصيف لأن سؤالها الطلاق كان فى الصيف ، أو أن الرجل إذا لم يطرق ماشيته فى الصيف كان مضيقا لألبانها عند الحاجة . ويروى : «فى الصَّيف ضيَّعت اللَّبن» . انظر مجمع الأمثال للميدانى : ٢ / ٤٣٤ ، جمهره الأمثال للعسكري : ١ / ٥٧٥ ، اللسان (ضيع) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٥ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ١ / ٦٣ ، الخزانة : ٤ / ١٠٥ ، الفاخر : ٩٠ . فى الأصل : إحدى . وهذا رأى ابن مالك والأكثرين ونسب للخليل وسيبويه . وقال ابن كيسان : إنما لم يختلف «ذا» لأنه إشاره أبدا إلى مذكر محذوف ، والتقدير فى «حبذا هند» : «حبذا حسن هند» ، وكذا باقى الأمثله . ورد بأنه دعوى بلا دليل . وقال الفارسي فى البغداديات : لأن «ذا» جنس شائع فالترم فيه الأفراد كفاعل «نعم وبئس» المضمّر ، ولهذا يجمع التمييز ، فيقال : «حبذا زيد رجلا» . انظر الكتاب : ١ / ٣٠٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١١٧ ، المسائل المشكله (البغداديات) : ٢٠١ ، شرح المرادى : ٣ / ١١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٤١ ، الهمع : ٥ / ٤٥ - ٤٦ .

ويختصّ «حبّذا» بعدم جواز تقدّم المخصوص عليه ، لما ذكر من أنّه جار مجرى المثل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما سوى ذا ارفع بحبّ أو فجر

بالبا ودون ذا انضمام الحاكر

إذا قيل : «حبّ الرّجل زيد» دون «ذا» ، فلك أن تأتي بـ «الرّجل» مرفوعا ، لأنّه هو الفاعل ، ولك أن تجرّه بالباء ، فتقول : «حبّ بالرّجل» ، ولك في أوّله - وهو الحاء - الفتح والضّم.

وهذه المسألة لا تختصّ بـ «حبّ» ، بل هو من جملة ما بنى على «فعل» ، للدّلاله على المدح أو الذّم ، وقد سبق أنّ في صيغته ثلاث لغات ، وأنّ في الاسم الذي بعده وجهان (1) / ، فإفراد المصنّف لها بالذّكر يوهم اختصاص الحكمين بها ، وليس كذلك.

وكذلك إفراده (2) «ساء» بالذّكر ليس بشيء ، فإنّها من جملة هذا القسم ، فإنّ أصلها «سوء» قلبت واوها ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فهي كـ - «جاد الرّجل زيد» و «فاق الرّجل زيد».

ص: ٤٣

١- انظر ص ٤٠ / ج ٢ من هذا الكتاب.

٢- في الأصل : افراه.

قال رحمه الله تعالى :

أفعل التفضيل (١)

صغ من مصوغ منه للتعجب

أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

أفعل التفضيل : اسم ، لدخول علامات الأسماء عليه من الجرّ والإضافه و «أل» ، ممتنع الصّرف ، للزوم الوصفية ، ووزن الفعل (٢) ، ولا يتصرّف عن صيغه (٣) «أفعل» ، إلّا أنّ الهمزه حذفت في الأ-كثر من «خير ، وشرّ» ، لكثرة الاستعمال (٤) ، وقد يعامل معاملتهما في (٥) ذلك «أحبّ» ، كقوله :

١٤٣-...***وحبّ شيء إلى الإنسان ما منع(٦)

ص: ٤٤

- ١- هو اسم مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها. وقال الأزهري : هو الوصف المبني على «أفعل» لزياده صاحبه على غيره. وقال ابن الحاجب : اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزياده على غيره ، وهو «أفعل». انظر التصريح على التوضيح : ١٠٠ / ٢ ، شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢١٢ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٨٢ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢١١ ، حاشيه الخضري : ٢ / ٤٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٧٤ ، معجم النحو : ١١ .
- ٢- ويجوز صرفه في ضروره الشعر عند البصريين خلافا للكوفيين. انظر الإنصاف (مسأله : ٦٩) : ٢ / ٤٨٨.
- ٣- في الأصل : صيغته.
- ٤- وقال الأخفش : لأنهما لما لم يشترقا من فعل خولف لفظهما. انظر التصريح على التوضيح : ١٠١ / ٢ .
- ٥- في الأصل : في معاملتها. تقديم وتأخير. راجع الأشموني : ٣ / ٤٣ .
- ٦- من البسيط للأحوص في ديوانه (١٣٣) ، وصدرة : وزادني كلفا بالحبّ أن منعت وىروى : «وحب شيئا» بدل «وحب شيء». والشاهد في قوله : «وحب» حيث حذفت منه الهمزه ، والأصل فيه «أحب» ، وذلك معامله له معامله «خير وشر» في حذف الهمزه منهما لكثرة الاستعمال. انظر التصريح على التوضيح : ١٠١ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٤٣ ، تذكره النحاه : ٤٨ ، ٦٠٤ ، نوادر أبي زيد : ١٩٨ ، الأغاني : ٤ / ٧٣ ، الهمع (رقم) : ١٧٦٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢٢٤ ، اللسان (حب) ، العقد الفريد : ٣ / ١٤١ .

وقد يستعمل «خير، وشر» على الأصل كقراءه (١) بعضهم: (مَنْ الكَذَابُ الْأَشْرُ) (٢) [القمر: ٢٦]، ونحو:

١٦٤- *بلال خير (الناس) (٣) وابن الأخير* (٤)

ولا يصاغ أفعال التفضيل إلا مما يصاغ منه أفعال التعجب (بالشروط المتقدمه، وما امتنع صوغ أفعال التعجب) (٥) منه لفقدها أو فقد بعضها - امتنع صوغ أفعال التفضيل منه، ولذلك حكم بندور قولهم: «ألص من شظاظ» (٦)، وقوله (٧):

١٦٥- ...*فأنت أبيضهم سربال طبّاخ (٨)

ص: ٤٥

- ١- فى الأصل: كقره.
- ٢- وذلك بتشديد الراء من «الأشْر» وهو أفعال من الشر، وهو شاذ، وهو الأصل المرفوض ل- «شر»، وهى قراءه أبى قلابه. انظر القراءات الشاذة: ١٤٧، إملاء ما من به الرحمن: ٢ / ٢٥٠، المحتسب: ٢ / ٤٠٩، شرح الأشموني: ٣ / ٤٣، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٠١، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ١١٢٧، الهمع: ٦ / ٤٥.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمه.
- ٤- من الرجز، نسب فى البحر المحيط (٨ / ١٨٠) لرؤبه (وليس فى ديوانه). والشاهد فى قوله: «الأخير» حيث جاء «خير» على الأصل بدون حذف همزته، وهو قليل، والأكثر حذفها. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ١٠١، شرح الأشموني: ٣ / ٤٣، الهمع (رقم): ١٧٦٤، الدرر اللوامع: ٢ / ٢٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ١١٢٧، تذكره النحاه: ٤٧، الدرر المضية (رساله ماجستير): ٣٦٤.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح ابن عقيل: ٢ / ٤٦.
- ٦- هذا مثل يضرب فى المبالغه والتناهى. وشظاظ: هو شظاظ الضبى، وكان لصا يقطع الطريق مع مالك بن الربى المازنى. ويروى: «ألص من شظاظ ومن سرحان»، ويروى أيضا: «أسرق من شظاظ». انظر مجمع الأمثال: ٢ / ١٣١، ٣ / ٢٣٠، المستقصى فى الأمثال: ١ / ٣٢٨، جمهره الأمثال: ٢ / ١٨٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ١١٢٣، الخزانة: ٢ / ٢١٠، شرح المرادى: ٣ / ١١٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٠١، شرح أبيات المغنى: ٥ / ١٥، الدرر المضية (رساله ماجستير): ٣٦٥.
- ٧- فى الأصل: وقولهم.
- ٨- من البسيط لطرفه بن العبد من قصيده له فى ديوانه (١٥)، يهجو بها عمرو بن هند، وصدرة: إذا الرّجال شتوا واشتدّ أكلهم ويروى: أمّا الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طبّاخ ويروى: إن قلت نصر فنصر كان شرفنى قدما وأبيضهم سربال طبّاخ شتوا: أى: صاروا فى زمن الشتاء، وهو عندهم زمان الجذب والقحط، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء. والمراد بقوله: «اشتدّ أكلهم» أنه تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون. والمراد بقوله: «فأنت أبيضهم ... الخ» أنه قليل الطبخ، فسرباله نقى من دهن اللحم وغيره، وهذا كناية عن شدة البخل. والشاهد فى قوله: «أبيضهم» حيث جاء أفعال التفضيل مما فعله زائدا على الثلاثه، وهو «أبيض» وذلك نادر. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٢٥، جمل الزجاجى: ١٠٢، الحلل: ١٣٦، الإنصاف: ١٤٩، شرح ابن يعيش: ٦ / ٩٣، المقرّب: ١ / ٧٣، حاشيه يس: ٢ / ١٠٦، اللسان (بيض، عمى)، معانى الفراء: ٢ /

١٢٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٨٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٧٨ ، المقتصد : ١ / ٣٨١ ، شرح الجمل لابن هشام : ١٨٥ ، تذكره
النحاه : ٤٦٧ ، أمالي المرتضى : ١ / ٩٢ ، الخزانة : ٨ / ٢٣٠ ، ٢٣٧ .

وقولهم : «هو أشغل من ذات النحيين» (١).

إذ الأول : لا فعل له ، والثاني : فعله زائد على الثلاثي ، والثالث : فعله لازم البناء للمفعول.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وما به إلى تعجب وصل

لمانع به إلى التفضيل صل

أى : ما وصل به إلى التعجب ممّا لا يصحّ بناء فعله منه - يتوصّل به إلى التفضيل ممّا لا يسوغ (٢) بناء أفعال التفضيل منه ، فيقال : «هذا أكثر لوصويّه ، وأشدّ انطلاقا ، وأعظم كونا في الدار» ، ونحوه.

ص : ٤٦

١- هذا مثل. وذات النحيين : امرأه من بنى تيم الله بن ثعلبه ، كانت تبيع السمن في الجاهليه ، فأتاها خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه يبتاع منها سمنا ، فلم ير عندها أحدا ، وساومها فحلت له نحيا مملوءا ، فقال : أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ، ثم حل آخر وقال لها : أمسكيه ، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب ، ثم أسلم فشهد بدرا رضى الله عنه. انظر مجمع الأمثال : ١٨٤ / ٢ ، المستقصى في الأمثال : ١٩٦ / ١ ، جمهره الأمثال : ٣٢٢ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٢٧ ، التصريح على التوضيح : ١٠١ / ٢ ، الإرشاد للكيشي : ١٠١ ، اللسان (نحا) ، شرح الأشموني : ٣ / ٤٤ ، الفاخر : ٧٠ ، الهمع : ٤٢ / ٦ ، ٤٣.

٢- في الأصل : يصوغ.

ثم قال رحمه الله :

وأفعل التفضيل صلة أبدا

تقديرا او لفظا بمن إن جرّدا

لا يستقيم معنى التفضيل إلّا من مفضّل ومفضّل عليه ، ولفظ دالّ على التفضيل ، ولذلك وجب أن يوصل أفعل التفضيل - إذا جرّد من «أل» والإضافه - باسم مجرور ب- «من» (١) يكون هو المفضّل عليه ، فإن ظهر في اللفظ ، نحو (أشدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا) [ق : ٣٦] ، وإلا قدر نحو (أَكْثَرُ أَمْوَالًا) [سبأ : ٣٥] ، تقديره : منكم.

وأكثر ما يحذف إذا كان «أفعل» خبرا - كما مثل - ويقلّ إذا كان صفة أو حالا (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن لمنكور يضيف أو جرّدا

ألزم تذكيرا وأن يوحدًا

وتلو أل طبق وما لمعرفه

أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه

هذا إذا نويت معنى من وإن

لم تنو فهو طبق ما به قرن

لأفعل التفضيل ثلاثه أحوال :

أحدها : أن يضاف إلى نكره ، أو يجرّد من الإضافه ، ويؤتى بالمفضّل عليه مجرورا ب- «من» / : إمّا في اللفظ ، وإمّا في التقدير ، فيلزم لفظ الأفراد والتذكير ،

ص : ٤٧

١- اختلف في «من» المصاحبه ل- «أفعل» التفضيل : فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغايه. وذهب سيبويه إلى أنها لا ابتداء الغايه أيضا ، وأشار إلى أنها مع ذلك تفيد معنى التبويض ، فقال في «هو أفضل من زيد» : فضله على بعض ولم يعم. وذهب في شرح التسهيل إلى أنها لمعنى المجاوزه ، فإن القائل : «زيد أفضل من عمرو» كأنه قال : جاوز زيد عمرا في الفضل. انظر المقتضب : ١٨٢ / ٤ ، الكتاب : ٣٠٧ / ٢ ، شرح المرادى : ١١٥ / ٣ ، شرح الأشموني : ٤٥ / ٣.

٢- مثال الصفه قوله : ترّوحى أجدر أن تقيلى غدا بجنبى بارد ظليل أى : تروحي وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه. ومثال الحال قوله : دنوت وقد خلناك كالبدرد أجملأ فضلّ فؤادى فى هواك مضللاً أى : دنوت أجمل من البدر وقد خلناك كالبدرد. انظر التصريح على التوضيح : ١٠٣ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٧ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٤٥ / ٣ - ٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٤٨٠.

وإن اختلف أحوال المفضل عليه ، نحو (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ) (١) مَالاً- وَأَعَزُّ نَفَرًا [الكهف : ٣٤] ، (وَلَمَّا خِرَّه خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى) [الضحى : ٤] ، (لِيُؤْسِفَ وَأُخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا مِنَّا) [يوسف : ٨] ، (أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ) [الحديد : ١٠] ، وفي الحديث : «هَنْ أَغْلَبُ» (٢).

إلما أَنَّ المضاف إلى نكره يجب فيه وقوع المطابقة بالمضاف إليه (٣) ، نحو «هند أفضل امرأه ، والزَّيدان أفضل رجلين ، والزَّيدون أفضل رجال ، ونساءك أفضل نساء».

فأما قوله : (وَلَا تُكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ) [البقره : ٤١] فتقديره : أول فريق كافر به.

الثاني (٤) : أن يكون معرّفاب - «أل» فيجب مطابقتها (٥) لما قبله من موصوف أو مبتدأ ، نحو «زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزَّيدان الأفضلان ، والهندان الفضليان ، والزَّيدون الأفضلون ، والهندات الفضليات» ، وإن شئت «الفضل».

الثالث (٦) : أن يضاف إلى معرفه ، فيجوز فيه الوجهان : عدم المطابقة ، وهو الأكثر ، نحو (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةِ) [البقره : ٩٦] ، والمطابقة ، نحو (أَكَابِرٌ مُّجْرِمِيهَا) [الأنعام : ١٢٣] ، وإلما يجوز الوجهان إذا كان «أفعل» باقيا على معنى المفاضله ، بأن تكون «من» مقدّره فيه ، أما إن أول «أفعل» بما لا يفصل فيه على غيره ، نحو «الناقص والأشج / أعدلا بنى مروان» (٧) وجبت المطابقة.

ص : ٤٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- روى ابن ماجه فى سننه (حديث رقم : ٩٤٨) : عن أم سلمه قالت : كان النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم يصلّى فى حجره أم سلمه فمرّ بين يديه عبد الله أو عمر بن أبى سلمه ، فقال بيده ، فرجع ، فمرّت زينب بنت أم سلمه فقال بيده هكذا ، فمضت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «هَنْ أَغْلَبُ». وانظر مسند أحمد : ٦ / ٢٩٤ ، كتر العمال رقم : ٢٢٥٩٩.

٣- أى : يجب فيه مطابقة المضاف إليه الموصوف. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٤٨.

٤- فى الأصل : الثانيه.

٥- فى الأصل : مطابقيه.

٦- فى الأصل : الثالثه.

٧- أى : عادلاهم. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١٤٣ ، المقرب : ١ / ٢١٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٨ ، البهجه المرضيه : ١٢٠ ، شرح المرادى : ٣ / ١٢١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٨٣ ، شرح دحلان : ١٢٠ ، شرح المكودى : ٢ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٥ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ١ / ٩٠ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٨١ . والناقص : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، لقب بذلك لأن سلفه الوليد كان قد زاد فى أعطيات الجند ، فلما ولى يزيد نقص الزياده ، ويقال : أول من لقبه بذلك مروان بن محمد. انظر البدايه والنهايه : ١٠ / ١١ ، تذكره النحاه : ٤٢٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٤٨ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٥ ، الأعلام : ٨ / ١٩١ . والأشج : هو عمر بن عبد العزيز بن مروان ، لقب بذلك لأثر حافر فرس شجه فى جبهته وهو صغير. انظر شذرات الذهب : ١ / ١١٩ ، الأعلام : ٥ / ٥٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٤٨ ، حاشيه ابن حمدون :

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تكن بتلو من مستفهما

فلهما كن أبدا مقدّما

كمثل ممّن أنت خير ولدى

إخبار التّقديم نورا وجدا

إذا كان المفضّل عليه مجرورا بـ «من» - وجب تقديمه على أفعال التّفضيل ، إن كان اسم استفهام أو مضافا إليه ، نحو «ممّن أنت خير ، ومن غلام من أنت أفضل» ، لما تقدّم (١) من أنّ الاستفهام له صدر الكلام ، وفي غير ذلك فتأخيره (٢) واجب ، وقد يتقدّم قليلا ، نحو :

١٦٦- ... وزوّدت ***جنى النّحل بل ما زوّدت منه أطيب (٣)

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص : ٤٩

١- فى الأصل : تقدّر.

٢- فى الأصل : فتأخّره.

٣- من الطويل ، للفرزدق من قصيده له فى ديوانه (٣٢) ، وتمامه : فقالت لنا أهلا وسهلا وزوّدت جنى النّحل بل ما زوّدت منه أطيب ويروى : «وقالت» بدل «فقالت» ، ويروى «أو ما زودت هو أطيب» وعليها فلا شاهد فيه ، ويروى : «أو ما زودت منه أطيب». جنى النحل : أى ما يجنى منه ، وهو العسل. والشاهد فى قوله : «منه أطيب» حيث قدم «من» ومجرورها على أفعال التّفضيل مع أن المجرور بـ «من» غير استفهام ، وهو قليل ، والمعنى : بل الريق الذى زودته أطيب من جنى النحل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٥ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٥٢ / ٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١١٣٣ / ٢ ، تذكره النحاه : ٤٧ ، الشواهد الكبرى : ٤٣ / ٤ ، شرح ابن يعيش : ٦٠ / ٢ ، الهمع (رقم) : ١٥٠٤ ، الدرر اللوامع : ١٣٧ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٩ / ٢ ، شواهد الجرجاوى : ١٩٧ ، شرح المرادى : ١٢٧ / ٣ ، كاشف الخصاصه : ٢٢٢ ، شواهد العدوى : ١٩٧.

فاعل أفعال التفضيل لا يكون إلا ضميرا مستترا ، ولا يرفع اسما ظاهرا ، ولا ضميرا منفصلا ، إلا قليلا ، ك- «مررت برجل أفضل منه أبوه» ، و «ما أفضل من زيد إلا هو» ، وهى لغه ذكرها سيويه (١).

أما متى عاقب الفعل - بأن يقع بعد نفى ، ويكون مرفوعه أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبارين - فإن رفعه الظاهر حينئذ كثير مطرد ، كالمثال الذى مثل به الناظم (٢) / ، وكقولهم : «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد» (٣).

ص : ٥٠

١- فيرفع بأفعال التفضيل الظاهر مطلقا ، وذلك بخفض أفعال بالفتحه على أنه صفة ل- «رجل» و «الأب» و «هو» على الفاعليه ب- «أفعل» على معنى فاقه فى الفضل أبوه أو هو ، وأكثر العرب يوجب رفع «أفضل» فى ذلك على أنه خبر مقدم ، و «أبوه» أو «هو» مبتدأ مؤخر وفاعل «أفضل» ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فى موضع خفض نعت له «رجل» ورابطها ما حل محله. وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعال ، كقوله تعالى : (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) ، ف- «حيث» هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه «أعلم». انظر الكتاب : ١ / ٢٣٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٤١ ، شرح المرادى : ٣ / ١٢٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٥٣.

٢- وهو «لن ترى فى الناس من رفیق أولى به الفضل من الصديق» ، قال ابن هشام : «والأصل : «من ولايه الفضل بالصديق» ، ثم «من فضل الصديق» ، ثم «من الصديق». انتهى. قال ابن حمدون : «وتقدير الموضح مضافين بأن قال : «من ولايه الفضل بالصديق» فاسد ولا معنى له ، لأن الضمير فى منه فى الأصل لا يعود على «أولى» وإنما يعود على «الفضل» كما رده بعض حواشيه». انتهى. وقال المرادى : «والأصل : «أولى به الفضل منه بالصديق» فاختصر. انتهى. فوقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما للموصوف ، وهو «به» ، وثانيهما للاسم الظاهر ، وهو «منه» ، فحذفت الباء من «بالصديق» ، وجعل موضع الضمير اسم ظاهر موافق لمعاده ، وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده ، ولهذا أبدل الضمير ظاهرا ، فصار «أولى به الفضل من فضل الصديق» ، ثم حذف المضاف الذى هو «فضل» ، فدخلت «من» على «الصديق». قال ابن حمدون : «فيكون المقدر بين «من» و «الصديق» مضافا واحدا ، وهو «فضل». هذا هو الصواب ، كما فى المرادى». انتهى. والمراد ب- «الصديق» أبو بكر الصديق رضى الله عنه. انظر فى ذلك أوضح المسالك : ١٧٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٦ ، شرح المرادى : ٣ / ١٢٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٥٥ ، البهجة المرضيه : ١٢١.

٣- ف- «أحسن» أفعال تفضيل ، وهو صفة ل- «رجل» وهو اسم جنس مسبوق بنفى ، ومرفوعه «الكحل» وهو أجنبي من

الموصوف ، لكونه لم يتصل بضميره ، فلو رفع على الابتداء لفصل «أحسن» بينه وبين معموله - وهو منه - بأجنبي وهو «الكحل» ، و «الكحل» مفضل على نفسه باعتبارين : فباعتبار كونه في عين زيد فاضل ، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول ، والمعنى : أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال. ونقل عن الرمانى جواز ذلك في المثبت نحو «مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد». قال الرضى : والسمع لم يثبت إلا في المنفى ، وقال : ولا منع أن يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وإن لم يكن صريحا فيه نحو «قلما رأيت رجلا- أحسن في عينه الكحل» وقاس ابن مالك على النفي : النهى والاستفهام. انظر الكتاب : ١ / ٢٣٢ ، المقتضب : ٣ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٤٠ ، الهمع : ٥ / ١٠٧ - ١٠٨ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ١ / ٩٦ ، شرح المرادى : ٣ / ١٢٧ ، الوضع الباهر ورفع أفعال الظاهر لابن الصائغ : ٢٦ - ٢٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٨٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٢١٩ ، ٢٢١ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٨٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٥٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٦.

فالأول واقع موقع قولك : لن ترى (١) في الناس (من) (٢) رفيق يلي به الفضل كولايته (٣) الصديق.

والثاني موقع : ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد».

ص: ٥١

١- في الأصل : لمن يرى.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- في الأصل : كولاية.

الباب الثامن والثلاثون

ثم قال رحمه الله تعالى :

النَّعْت

يتبع في الإعراب الاسماء الأول

نعت وتوكيد وعطف وبدل

التابع : هو التالي لما قبله ، مشاركا له في إعرابه وعامله (١).

وأصول التوابع أربعة ، إلا أنها باعتبار انقسام العطف إلى : بيان ونسق ، والتأكيد إلى : لفظي ومعنوي - تصير ستة .

ثم هذه التوابع إنما تتبع ما قبلها ، فلا يتقدم التابع على متبوعه :

ثم قال رحمه الله تعالى :

فالتبع تابع متم ما سبق

بوسمه أو وسم ما به اعتلق

تابع : جنس ، يشمل جميع التوابع ، خرج بالفصل الأول : وهو كونه متمما لمتبوعه : النسق ، وبكون التتميم يرجع إلى معناه تاره ، وإلى معنى ما يتعلق به أخرى : التأكيد ، وعطف البيان ، ودخل قسما النعت : الموضح لمعنى في متبوعه ، نحو «جاءني زيد الكريم» ، والموضح (٢) لمعنى فيما يتعلق بمتبوعه ، نحو «رأيت الرجل الكريم (أبوه)» (٣) (٤).

ص: ٥٢

١- وقال ابن مالك : هو ما ليس خبرا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقا. وفي شرح المرادى : هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. وقال المرتضى : هو ما أفاد تأكيد سابقه أو إيضاحه أو مشاركته في الحكم. انظر في ذلك التسهيل : ١٦٣ ، شرح المرادى : ١٣٠ / ٣ ، تاج علوم الأدب : ٩١٢ / ٣ ، شرح الأشموني : ٥٧ / ٣ ، شرح المكودي : ٧ / ٢ ، شرح دحلان : ١٢١ ، شرح ابن عقيل : ٥١ / ٢ ، شرح الرضى : ٢٩٨ / ١ ، الفوائد الضيائية : ٣٠ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٤٦ .

٢- في الأصل : والموضع .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . راجع التصريح : ١٠٨ / ٢ .

٤- انظر شرح المرادى : ٣ / ١٣٢ ، شرح المكودى : ٢ / ٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٥٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١١٥٣ - ١١٥٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٨ . وقال ابن مالك فى التسهيل : التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إيهام أو توكيد . وقال ابن الحاجب : النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقاً . وقال ابن عصفور : النعت عند النحويين عبارته عن اسم أو ما هو فى تقدير اسم يتبع ما قبله لتخصيص نكره أو لإزالة اشتراك عارض فى معرفه أو مدح أو ذم أو توهم أو تأكيد مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصه من خواصه . انظر التسهيل : ١٦٧ ، شرح الكافيه للرضى : ١ / ٣٠١ ، التعريفات : ٢٤٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٩٣ ، الهمع : ٥ / ١٧١ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٢٦ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٨٣ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٩ ، معجم النحو : ٢٠٤ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وليعط في التعريف والتذكير ما

لما تلا كما مرر بقوم كرما /

وهو لدى التوحيد والتذكير أو

سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

يجب موافقه النعت في التعريف والتذكير المنعوت (١) مطلقا ، كما يجب تبعيته (٢) في أحد ألقاب الإعراب الثلاثة مطلقا ، كالاسمه ، و (٣) (قال رجل مؤمن) [غافر : ٢٨] ، (ويلبسون ثيابا خضرا) [الكهف : ٣١].

وأما مطابقته له في التوحيد - والمراد به : الأفراد - وضديه - وهما : التثنيه والجمع - والتذكير وضده - وهو التأنيث - ، فهو فيها بمنزله الفعل.

فإن (٤) رفع (الوصف) (٥) ضمير موصوفه المستتر - سمي جاريا على من هو له ، وتعينت المطابقه نحو (في مقام أمين) [الدخان : ٥١] ، (في عيشه راضيه) [الحاقه : ٢١] ، (كانت تحت عبيدين من عبادنا صالحين) [التحريم : ١٠] ، (إنهم كانوا قوما فاسقين) [النمل : ١٢] ، (تسع آيات بينات) [الإسراء : ١٠١] ، كما تقول في الفعل «زيد قام ، وهند قامت ، والزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن».

وإن رفع الوصف اسما ظاهرا ، أو ضميرا بارزا - سمي جاريا على غير من هو له ، ولزم صيغه الأفراد والتذكير ، إلا حيث يصح إلحاق الفعل علامه التأنيث ، نحو «مررت برجل كريم أبوه ، والمرأه الكريم أبوها ، ورأيت رجلين كريما

ص: ٥٣

١- في الأصل : النعت والتذكير. بدل : المنعوت.

٢- في الأصل : تبعته.

٣- في الأصل : الواو. ساقط.

٤- في الأصل : إن.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١٠٩ / ٢.

أبواهما ، ورجالا كريما آبائهم» ، كما تقول : «مررت برجل قام أبوه ، وبامرأه قام أبوها» إلّا أنك تقول : «بالرجل الكريمه أمه».

ومن قال فى الفعل : «قاما أبواك ، وقاموا إخوتك» قال / فى الوصف : «مررت برجلين قائمين أبواهما ، وبرجال قائمين إخوتهم».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وانعت بمشتقّ كصعب وذرب

وشبهه كذا وذى والمنتسب

أصل النعت أن يكون بالمشقّ ، وهو ما دلّ على الحدث (١) وصاحبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهه ، وأفعل التفضيل ، نحو (هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ) [الحشر : ٢٤] ، (ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ) [هود : ١٠٣] ، و «مررت برجل صعب ، وبرجل ذرب - وهو الماهر فى الأمور (٢) - ، ومررت برجل أفضل منك».

وينعت بشبه المشتقّ ، وهو ما أوّل به ، ك- «ذا» ، وغيره من أسماء الإشارة (٣) ، نحو «مررت بأخيك هذا ، وبأختك تلك» ، و «ذى» بمعنى : صاحب ، نحو «يمرّ (٤) راكب ذو شاره» ، والمنسوب نحو «وإن تأمرّ عليكم عبد حبشى» (٥).

ص: ٥٤

١- فى الأصل : الحديث.

٢- قال المكودى : والذّرب - بالذال المعجمه - هو الحاذق من كل شىء ، وقال ابن حمدون : ويصح أن يكون بالمهمله ، ومعناه : الخبير بالأشياء المجرب لها. وفى اللسان : الذرب : الحاد من كل شىء ، وذرب الرجل إذا فصّح لسانه بعد حصره ، ولسان ذرب : حديد الطرف ، وفيه ذرابه أى : حده ، ويقال : قد ذرب لسان الرجل يذرب إذا فسد ، وذربت معدته إذا فسدت. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩ ، اللسان : ٣ / ١٤٩٢ (ذرب) ، المصباح المنير : ١ / ٢٠٧ (ذرب) ، حاشيه الصبان : ٣ / ٦٢.

٣- هذا مذهب البصريين واختاره ابن مالك. وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي إلى أن أسماء الإشارة لا ينعت بها لجمودها ، وهو مذهب الزجاج. انظر شرح المرادى : ٣ / ١٣٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٥٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١١١ ، الهمع : ٥ / ١٧٧ ، نتائج الفكر : ٢١٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٦ ، المقتضب : ٤ / ٢١٩.

٤- فى الأصل : تمر.

٥- روى البخارى فى صحيحه (٩ / ٧٨) عن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم أنه قال : «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشى كأنّ رأسه زبيبه». وانظر مسند أحمد : ٣ / ١١٤ ، سنن البيهقى : ٨ / ٥٥ ، فتح البارى : ١٣ / ١٢١ ، الدر المنثور : ٢ / ١٧٦ ، مشكاه المصابيح (رقم) : ٣٦٦٣ ، إتحاف الساده المتقين : ٦ / ١٢١ ، كنز العمال (رقم) : ١٤٧٩٩ ، رياض الصالحين : ٢٩٥. وروى : «اسمعوا وأطيعوا وإن أمرّ عليكم ...» فى مسند أحمد : ٦ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، وتلخيص الحبير : ٤ / ٤٣.

إذ الأوّل فى تأويل : الحاضر ، والثانى فى تأويل : صاحب ، والثالث فى تأويل : منسوب إلى الحبشه ، إلى غير ذلك ممّا يؤول بالمشتق (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ونعتوا بجمله منكرًا

فأعطيت ما أعطيته خبرا

تختصّ النكرات بجواز نعتها بالجمل ، سواء كان تنكيرها لفظا ومعنى ، نحو (فإذا هي حية تشعى) [طه : ٢٠] ومعنى لا لفظا ، نحو (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) [يس : ٣٧] ونحوه من المعرف بـ «أل» الجنسيه.

ويلزم الجملة / ما يلزمها إذا وقعت خبرا من الاشتمال على ضمير مطابق ، (إمّا ملفوظ - كما مثل -) (٢) ، وإمّا مقدر ، نحو (وأتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا) [البقره : ٤٨] أى : فيه.

والطرف (٣) والجازّ والمجرور بمنزله الجملة فى أنه لا ينعت بهما إلّا النكرات ، لأنهما فى معنى الجملة.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب

فإن أتت فالقول أضمر تصب

الجملة المنعوت بها بمنزله المخبر بها ، فلا تكون طلبيه لعدم الفائده ، فإن أتى ما يوهم ذلك ، كقوله :

١٦٧- *جاؤوا بمدق هل رأيت الذئب قط* (٤)

ص: ٥٥

١- فى الأصل : المشتق.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشمونى : ٣ / ٦٣ ، والذى مثل به هو قوله تعالى : (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار).

٣- فى الأصل : الواو. ساقط.

٤- من الرجز للعجاج فى ملحقات ديوانه (٨١) ، من أبيات له يصف فيها قوما أضافوه ، وأطالوا عليه ، ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء ، حتى أن لونه فى العشيّه يشبه لون الذئب ، وقبله : حتى إذا جنّ الظلام واختلط ويروى : «بضيق» بدل «بمدق» ، وهو اللبن الرقيق الكثير الماء. والمدق : هو اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بمزجه بالماء فيشبه بلون الذئب. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١١٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٦١ ، المقتصد : ٢ /

٩١٢، شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١١٥٩، ارتشاف الضرب: ٢ / ٥٨٤، شواهد الجرجاوى: ٢٠٢، الدرر اللوامع: ٢ / ١٤٨،
أبيات المغنى: ٥ / ٥، ٢٢٥، الخزانة: ٢ / ١٠٩، شواهد المفصل والمتوسط: ١ / ٢٤٠، الإرشاد للكيشى: ٣٤٩، شرح ابن
يعيش: ٣ / ٥٣، مغنى اللبيب (رقم): ٤٤٧، ٩٩٤، شواهد المغنى: ٢ / ٦٢٧، شرح ابن الناظم: ٤٩٥، شرح ابن عصفور: ١ /
١٩٣، أمالى ابن الشجرى: ٢ / ١٤٩، شرح الأشمونى: ٣ / ٦٤، الهمع (رقم): ١٥٣٦، الإنصاف: ١ / ١١٥، شرح ابن عقيل: ٢ /
٥٣، شرح المرادى: ٣ / ١٤٤، ١٠١ / ٤، شواهد العدوى: ٢٠٢، المقرب: ١ / ٢٢٠، تاج علوم الأدب: ٣ / ٩٢٤، المحتسب:
٢ / ١٦٥، اللسان (ضريح)، كاشف الخصاصه: ٢٣٦، فتح رب البريه: ٢ / ٣٢٣.

أول على إضمار القول ، فيكون التقدير : بمدق مقول فيه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ونعتوا بمصدر كثيرا

فالتزموا الإفراد والتذكيرا

استعملت العرب المصدر في نعت الدّوات كثيرا ، كقولهم : «رجل عدل» ، إلّا أنهم ألزموه فقط الإفراد والتذكير ، وإن اختلفت أحوال منوعته ، نحو «مررت برجلين عدل ، وبامرأه رضى ، وبرجال صوم».

ثم هل ذلك وصف بالمصدر على ظاهره تنزيلا للدّات منزله (المعنى) (١) مبالغه ، أو المصدر مؤول بالوصف ، أى : عادل ، ونحوه ، أو على حذف مضاف تقديره : ذو عدل ، فيه للنحاه ثلاثه أقوال (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ونعت غير واحد إذا اختلف

فعاظفا (٣) فرّقه لا إذا

اتتلف /

إذا كان المنعوت غير واحد (٤) ونعوته مختلفه - وجب تفريقها بالعطف ، سواء كان تعدده (٥) من حيث اللفظ ، نحو «جاءنى زيد وعمرو ، الكاتب والشاعر» ، أو من حيث المعنى ، نحو «مررت برجلين ، كاتب وشاعر».

ص : ٥٦

١- فى الأصل : العين. راجع التصريح : ١١٣ / ٢.

٢- ذهب إلى الثانى منها الكوفيون ، وإلى الثالث البصريون ، وإلى الأول بعضهم. قال أبو حيان : فى الوصف به طريقان : أحدهما : أن تريد المبالغه لكثره وقوعه من الموصوف به ، نحو «مررت برجل ضرب» أو لا يريد لها فيكون على حذف مضاف أى : ذى زور وذى عدل. والكوفيون يجعلون «ضربا وعدلا» واقعين موقع ضارب وعادل. انظر التصريح على التوضيح : ١١٣ / ٢ ، شرح المرادى : ٣ / ١٤٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٧ - ٥٨٨ ، شرح ابن الناظم : ٤٩٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١١٦٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٦٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٩٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٣.

٣- فى الأصل : معاظفا. انظر الألفيه : ١١٠.

٤- فى الأصل : المنعوت واحدا.

٥- أى : تعدد المنعوت.

١٦٨- بكيث وما بكي رجل حزين ***على ربيعين مسلوب وبالي (١)

وإن ائتلف معنى النَّعوت (٢) - أتى بها مثناه ، أو مجموعه ، بحسب منعوتها ، نحو «مررت بزويد وعمرو ، الفاضلين ، وبأخوتك الفضلاء».

ثم قال رحمه الله تعالى :

ونعت معمولي وحيدى معنى

وعمل أتبع بغير استثنا

إذا تعدد المنعوت ، واتحد معنى النَّعت - كما سبق تمثيله - ، نظرت : فإن اتحد معنى العامل فيهما فأتبعهما (٣) للمنعوت ، سواء اتحد لفظ العامل - كالمتعاطفين - ، أو اختلف لفظه ، نحو «جاء زيد وأتى عمرو العاقلان» ، و «هذا زيد وتلك هند القائمان» ، وسواء كانا مرفوعين - كما مثل - ، أو غير مرفوعين ، نحو «رأيت أخاك وأبصرت أباك الكريمين».

وبعضهم خصص ذلك بالمرفوعين (٤).

وإلى خلافه أشار المصنّف بقوله : «بغير استثنا».

ص: ٥٧

١- من الوافر ، ثانى بيتين لابن ميادة فى شواهد ابن السيرافى (١ / ٦٠٣) ، وقبله : أمن طلل بمدفع ذى طلال أمخّ جديده قدم اللّيالى ونسب فى الكتاب لرجل من باهله. ويروى : «حليم» بدل «حزين» ، ويروى أيضا «نزيح» بدل «حزين» ، وهو بمعنى منتزع. الربع : المنزل. المسلوب : الذى سلب بهجته لخلائه من أهله. البالى : الذى ذهب آثاره. والشاهد فى قوله : «على ربيعين مصلوب وبالي» حيث جاء المنعوت متعددا معنى ، والنعت مفرقا بالعطف. انظر الكتاب : ١ / ٢١٤ ، المقتضب : ٤ / ٢٩١ ، المقرب : ١ / ٢٢٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٥٨ ، شواهد الأعلام : ١ / ٢١٤ ، أبيات المغنى : ٦ / ٧٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١١٤.

٢- فى الأصل : المنعوت. راجع التصريح : ٢ / ١١٤.

٣- فى الأصل : أتبعهما.

٤- قال الأزهري : وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلى ك- «جاء زيد وأتى عمرو الظريفان» ، أو خبرى مبتدأين ك- «هذا زيد وذاك عمرو العاقلان» أخذنا من كلام سيبويه فإنه إنما تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ، ثم قال : والظاهر تعميم الحكم إذ لا فرق فى القياس بين قولك : «ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان» ، وقولك : «أحببت زيدا ووددت عمرا العاقلين» وقولك : «مررت بزويد ومررت بعمرو العاقلين» فإذا جاز الأول جاز

هذا انتهى وجزم به فى النظم. انظر التصريح على التوضيح : ١١٥ / ٢ ، شرح المرادى : ١٥٠ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٩٦ ، شرح
الأشمونى : ٦٦ / ٣ .

أما لو اختلف المنعوتان في عمل العاملين / ، نحو «هذا موجه زيد ومؤلم عمرا القائمين» - وجب القطع ، إنما إلى الرّفْع ، وإمّا إلى النَّصْب ، وامتنع الإِتباع (١).

ثم قال رحمه الله تعالى (٢) :

واقطع أو اتبع إن يكن معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا (٣)

إذا كان المنعوت معينا (٤) بدون النّعت ، وإمّا سيق النّعت لمجرّد المدح ، نحو «بسم الله الرّحمن الرّحيم» ، أو لمجرّد الدّم ، نحو «أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم اللّعين» ، فلك في النّعوت الإِتباع - كما مثل - ، وإِتباع البعض ، وقطع (الآخر) (٥) ، من (ثم) (٦) جاز في «الرّحمن الرّحيم» في البسمله ستّه أوجه آخر (٧).

ص: ٥٨

١- لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي العمل على معمول واحد من جهة واحده ، بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت. انظر التصريح على التوضيح : ١١٥ / ٢ ، شرح المرادى : ١٥٠ / ٣ ، شرح الأشموني : ٦٦ / ٣.

٢- أغفل المؤلف شرح قول الناظم : وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهنّ أتبعته قال ابن عقيل في شرحه (٢ / ٥٥) : «إذا تكررت النّعوت وإن كان المنعوت لا- يتّضح إلا- بها جميعها وجب إتباعها كلّها ، فتقول : «مررت بزيد الفقيه الشّاعر الكاتب». انتهى. وانظر شرح ابن الناظم : ٤٩٦ ، شرح المكودي : ١٢ / ٢ ، شرح المرادى : ١٥٠ / ٣ ، البهجة المرضيه : ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١١٧ / ٢ ، شرح الأشموني : ٦٨ / ٣ ، كاشف الخصاصه : ٢٢٧ ، شرح دحلان : ١٢ / ٢ ، شرح الهواري : (١٣٨/ب).

٣- في الأصل : معينا. انظر الألفيه : ١١٠.

٤- في الأصل : مبنيا.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٧- قال العطار في حاشيته على الأزهرية : و (الرّحمن الرّحيم*) نعتان ، واشتهر فيهما بحسب الإعراب تسعه أوجه : جرهما ورفعهما ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس ، ورفع الثاني ونصبه مع جر الأول ، ويمتنع منها جر «الرحيم» مع نصب «الرحمن» أو رفعه. انتهى. وقال الصبان في رساله الكبرى على البسمله : أسلفنا القول على أن الراجح أن «الرحمن» صفة ، وقيل : علم. وفائده الخلاف أن «الرحمن الرحيم» على الأول نعتان لله ، ويجوز رفعهما على الخبريه لمبتدأ محذوف وجوبا أي : هو الرحمن الرحيم ، ويجوز نصبهما على المفعوليه لفعل محذوف وجوبا ، أي : أمدح الرحمن الرحيم ، وجر الأول على التبعيه مع رفع الثاني أو نصبه ، ورفع الأول ونصب الثاني والعكس ، وكذا جر الثاني على التبعيه مع رفع الأول أو نصبه على قول ضعيف من جواز الإِتباع بعد القطع. وعلى الثاني - بدل من «الله» أو عطف بيان ، والرحيم نعت له لا ل- «الله» ، لثلا يلزم من تقديم البدل أو البيان على النعت ، مع أن النعت هو المقدم عند اجتماعه مع غيره ، ويجوز رفعه ونصبه على ما مرّ ، وكذا الرحمن على أنه بدل لجواز قطع البدل بخلاف البيان على ما نقله بعضهم ، ونقل آخر جواز قطع البيان أيضا ، وعليه يجوز رفع الرحمن ونصبه

على أنه بيان أيضا. وقال : وفي المقام احتمالات آخر لا تخلو عن بعد وتعسف. انظر حاشيه العطار على الأزهرية : ٣ ، الرساله الكبرى على البسملة : ٤٨ - ٤٩ ، إعراب النحاس : ١ / ١٦٨ ، إملاء ما منّ به الرحمن : ١ / ٥ ، إعراب الألفيه : ٣.

أمّا إذا كان المنعوت محتاجاً في بيانه إلى بعض النعوت دون البعض - وجب إتباع ما يحصل به البيان ، ولك في الباقي ما ذكر من القطع.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً

مبتدأً أو ناصباً لن يظهرها

حقيقه قطع النعت أن يعدل عن إتباع النعت لمنعوته في الإعراب ، ويوالي ما يوافقه في اللفظ ، مثل أن يكون المنعوت مرفوعاً فيقطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ لائق بالخبر ، أو منصوباً فيقطع إلى النصب بإضمار فعل ناصب ، نحو :

أعنى ، أو أذكر ، أو أمدح - إن كان معناه المدح - ، أو أذم - إن / كان معناه الذم (١) - .

وأكثر ما يظهر أثر القطع عند المخالفة في لفظ الإعراب.

ثم هذا المبتدأ والفعل واجبا الإضمار ، لدلاله الحال عليهما ، وحصول الإطالة بذكرهما (٢).

ثم قال :

وما من المنعوت والنعت عقل

يجوز حذفه وفي النعت يقل

إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، إلّا أنّ ذلك في المنعوت أكثر منه في النعت ، كقوله تعالى : (أَنْ أَعْمَلُ سَابِغَاتٍ) [سبأ : ١١] ، أى : دروعاً سابغات ، (وَأَعْمَلُوا صَالِحاً) [المؤمنون : ٥١] ، أى : عملاً صالحاً.

ص : ٥٩

١- أو «أرحم» إن كان معناه الترحم. وخالف يونس في الترحم فلا يجوز فيه القطع. انظر شرح المرادى : ٣ / ١٥٢ ، التصريح على التوضيح : ١١٧ / ٢ .

٢- في الأصل : يذكرها.

ومن مجيء ذلك في النَّعْتِ قوله تعالى: (يَأْخُذُ كُلَّ سَيِّفِينِهِ غَضَبًا) [الكهف: ٧٩]، أى: صالحه (١)، و (فَصِيَامُ) (٢) ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ [البقره: ١٩٦]، أى: متتابعات، وقد أثبتها ابن مسعود (٣)، وغيره (٤).

ص: ٦٠

١- قال الأزهرى: بدليل أنه قرئ كذلك. انظر التصريح على التوضيح: ١١٩ / ٢، حاشية الصبان: ٧١ / ٣.

٢- فى الأصل: صيام.

٣- هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلى، أبو عبد الرحمن، من أكابر الصحابه فضلا وعقلا وقربا من رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم، وهو من أهل مكه ومن السابقين إلى الإسلام، وكان خادما للنبي صلى الله عليه و (آله و) سلم الأمين وصاحب سره، ولى بعد وفاته صلى الله عليه و (آله و) سلم مال الكوفه، ثم قدم المدينه فى خلافه عثمان، فتوفى فيها عن نحو ستين عاما سنه ٣٢ هـ، وله ٨٤٨ حديثا. انظر ترجمته فى الإصابه ترجمه رقم: ٤٩٥٥، طبقات القراء: ١ / ٤٥٨، صفه الصفوه: ١ / ١٥٤، حليه الأولياء: ١ / ١٢٤، الأعلام: ٤ / ١٣٧، المحبر: ١٦١.

٤- أخرج الحاكم فى المستدرک عن أبى بن كعب أنه كان يقرأها: فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات. انظر المستدرک للحاكم: ٢ / ٢٧٦، الدر المنثور للسيوطى: ١ / ٢١٦، وانظر التصريح على التوضيح: ١١٩ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

(١) التوكيد

هو تقويه المعنى فى النفس ، وقصد رفع الشك عن الحديث ، أو المحدث عنه (٢).

فتقويه المعنى فى النفس يشمل التوكيد بالقسم ، و «إن» (٣) ، واللّام ، وغيرها.

وقصد رفع الشك عن الحديث - يشمل توكيد الفعل بالمصدر ، وتوكيد عامل الحال بها (٤).

وقصد رفع الشك عن المحدث عنه - هو المقصود بالتبويب هنا ، وهو التابع الرافع توهم النسبه إلى غير المتبوع أو إلى بعضه (٥).

ص: ٦١

١- ويقال أيضا: التأكيد ، وهما لغتان ، وهو بالواو أكثر. انظر شرح الأشمونى : ٧٣ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٢٠ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٣٩ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ٥٦ / ٢ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٤٦ ، الهمع : ١٩٧ / ٥ .

٢- قال ابن عصفور : التوكيد لفظ يراد به تمكين المعنى فى النفس أو إزاله الشك عن الحديث أو المحدث عنه ، وذلك أن التوكيد ينقسم إلى قسمين : توكيد لفظى ، وتوكيد معنوى. فالتوكيد اللفظى يكون بإعاده اللفظ على حسب ما تقدم ويكون فى المفرد والجملة. والتوكيد المعنوى ينقسم إلى قسمين : - قسم يراد به إزاله الشك عن الحديث ، وهو التوكيد بالمصدر نحو قولك : «مات زيد موتا» . - وقسم يراد به إزاله الشك عن المحدث عنه ، وهو التوكيد بالألفاظ التى وضعتها العرب لذلك. انتهى بتصرف. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٢ - ٢٦٤ ، المقرب : ١ / ٢٣٨ .

٣- فى الأصل : الواو. ساقط.

٤- فمن توكيد الفعل بالمصدر نحو «مات زيد موتا» ، ومن توكيد عامل الحال بالحال نحو «ولى مدبرا» ، ف- «مدبرا» حال من الضمير فى «ولى» ، وهو توكيد لعامله. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٣ ، المقرب : ١ / ٢٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٤ ، شرح دحلان : ٧٨ .

٥- وقال ابن الحاجب : التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبه أو الشمول. انظر التعريفات : ٥٠ ، شرح الكافيه للرضى : ١ / ٣٢٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩١٤ ، الفوائد الضيائية : ٥٦ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٤ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٤٦ - ٢٤٧ ، الهمع : ١٩٧ / ٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٨ ، كاشف الخصاصه : ٢٣٠ ، معجم النحو : ١١٩ .

فالتابع : جنس يشمل (جميع) (١) التوابع ، وما / بعده فصل مخرج لسائرهما. وتقسيم رفع التوهم يشمل نحو «جاء زيد نفسه ، وجاء القوم كلهم».

ثم قال رحمه الله تعالى :

بالنفس أو بالعين الاسم أكداً

مع ضمير طابق المؤكدا

بدأ بالكلام على التوكيد المعنوي (٢) ، وقدم ما سيق لرفع توهم المجاز عن ذات المسند إليه ، وهو لفظ «النفس» ولفظ «العين».

ويؤكد بهما مفردين ومجتمعين ، تقول : «جاء الأمير» ، فيحتمل مجيء خبره ، أو ثقله ، أو الإخبار (٣) بقرب مجيئه ، فإذا أكدت بهما أو بأحدهما ارتفع ذلك الاحتمال.

ويؤكد بهما (٤) الاسم المفرد ، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكير والتأنيث ، نحو «جاء زيد نفسه ، ورأيت هنداً عينها».

وإن كان المؤكد ضميراً - طابقه في التكلم والخطاب والغيبه ، نحو «قمت نفسي ، ورأيتك (نفسك)» (٥) ، وضربته نفسه».

ثم قال رحمه الله تعالى :

واجمعهما بأفعل إن تبعاً

ما ليس واحداً تكن متبعا

أى : إذا أكدت بالنفس أو العين ما زاد على الواحد من مثني أو جمع ذكور أو إناث - أتيت بهما على صيغته الجمع على «أفعل» مضافين إلى ضمير مطابق

ص : ٦٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- التوكيد المعنوي - كما في التسهيل - هو التابع الرفع توهم إضافه إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص. وفي الأشموني : هو التابع الرفع احتمال إرادته غير الظاهر. وقال أبو حيان : المعنوي تابع بألفاظ محصوره فلا يحتاج إلى حد ولا رسم. والتوكيد المعنوي نوعان سيذكرهما المؤلف بعد. انظر التسهيل : ١٦٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٧٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٨ ، الهمع : ٥ / ١٩٧ ، شرح دحلان : ١٢٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٤٧.

٣- في الأصل : والإخبار.

٤- فى الأصل : وتوكديهما.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

للمؤكد (١) ، نحو «جاء الزيدان ، أو الهندان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، والهندات / أنفسهن» ، وكذلك يطابقه في التكلم ، وقسيميه (٢) - كما سبق - .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكلا اذكر في الشمول وكلا

كلتا جميعا بالضمير موصلا

هذا النوع الثاني من التوكيد المعنوي ، وهو ما سيق لرفع توهم المجاز عن جملة المسند إليه ، وهو «كل» (٣) ، نحو «اشترت العبد كله» ، و «كلا» ويؤكد بها المثنى المذكر ، نحو «قام الزيدان كلاهما» ، و «كلتا» ، ويؤكد بها المثنى المؤنث ، نحو «جاءت (٤) الهندان كلتاهما» .

ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد - كما سبق - ، ولذلك لم يجعل قوله تعالى : (إِنَّا) كلا (فيها) [غافر : ٤٨] - على قراءه النصب (٥) - توكيدا (٦) عند المحققين (٧) .

ص : ٦٣

١- في الأصل : المؤكد .

٢- في الأصل : وقسيميه .

٣- كل : لتوكيد الجمع مطلقا ، والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو «جاء القوم كلهم ، والهندات كلهن ، واشترت العبد كله» . و «جميع وعامه» بمنزله «كل» معنى واستعمالا ، تقول : «جاء القوم جميعهم أو عامتهم» ، والهندات جميعهن أو عامتهن ، واشترت العبد جميعه أو عامته» . قال ابن الناظم : وأغفل أكثر النحويين التوكيد بهذين الاسمين ونبه عليهما سيويه . انظر التصريح على التوضيح : ١٢٢ / ٢ - ١٢٣ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٣ ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، الهمع : ١٩٩ / ٥ ، شرح المرادى : ٣ / ١٦٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٧٤ - ٧٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٩ - ٦١١ .

٤- في الأصل : جاء .

٥- وهي قراءه ابن السميعة وعيسى بن عمر . وقراءه الجمهور بالرفع . انظر تفسير القرطبي : ١٥ / ٣٢١ .

٦- في الأصل : توكيد .

٧- بل بدلا من اسم «إن» ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا للإحاطه نحو «قمتم ثلاثكم» ، وبدل الكل لا- يحتاج إلى ضمير . قال ابن الأنباري : ولا يجوز أن ينصب «كل» على البديل من الضمير في «أنا» لأن ضمير المتكلم لا يبدل منه لأنه لا لبس فيه فلا يفتقر إلى أن يوضح غيره . وخرجها ابن مالك على أن «كلا» حال من الضمير في «فيها» . قال ابن هشام : وفيه ضعفان : تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى ، وهو نادر ، وتقديم الحال على عاملها الظرفي . وذهب الكوفيون والفراء وتبعهم الزمخشري إلى أن «كلا» على هذه القراءه توكيد ، وذلك بناء على ما أجازوا من الاستغناء بنيه الإضافة عن صريحها ، والتقدير : كلنا فيها . والقراءه المشهوره برفع «كل» قال ابن الأنباري : ف- «كل» مبتدأ ، وهو في تقدير الإضافة ، و

«فيها» خبره ، والجمله من المبتدأ فى موضع رفع لأنها خبر «إن». انظر مغنى اللبيب : ٢٥٧ ، ٦٦٢ - ٦٦٣ ، شرح الأشمونى : ٧٥ / ٣ ، شرح المرادى : ١٦١ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٢٣ / ٢ ، الهمع : ١٩٩ / ٥ - ٢٠٠ ، التسهيل : ١٦٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٠ ، البيان لابن الأنبارى : ٣٣٢ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣٦ / ٤ ، معانى الفراء : ١٠ / ٣ ، تفسير القرطبي : ٣٢١ / ١٥ ، تفسير الكشاف (دار المعرفه) : ٣٧٤ / ٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واستعملوا أيضا ككلّ فاعله

من عمّ في التوكيد مثل النافله

بنوا للدلالة على الشمول «فاعله» ، من «عمّ» بوزن «نافله» ، والتاء فيه مزيده ، كما هي في «نافله» ، لا للدلالة على التأنيث (١) ، واستعملوه استعمال «كلّ» في تأكيد الجمعين ، وإضافته إلى الضمير المطابق ، فقالوا : «جاء القوم عامتهم» ، و «قام النساء عامتهن» .

والمراد به : الشمول لا الأكثر ، كما تفهمه العامه (٢).

ومن الألفاظ التي يؤكد بها لقصد (٣) الشمول «جميع» ، واستعمالها غريب (٤) ، نحو :

ص : ٦٤

١- قال الأزهري : والتاء فيها لازمه بمنزلتها في اللزوم في «النافله» فتصلح مع المؤنث والمذكر ، فتقول : «اشترت الأمه عامتها والعبد عامته» بالتاء مع الذكر كما قال تعالى : (وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً) . وحمل ابن الناظم قول والده : «مثل النافله» على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب ، فقال : «وقوله : «مثل النافله» يعني به أن عد «عامه» من ألفاظ التوكيد مثل النافله ، أي : الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله» . وقال : «وليس هو في حقيقه الأمر نافلة على ما ذكره ، لأن أجلبهم سيبويه رحمه الله لم يغفله» . انتهى . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٤ ، شرح المرادى : ٣ / ١٦٤ ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ١٥ ، شرح دحلان : ١٢٤ ، ابن عقيل مع الخضري : ٢ / ٥٧ ، البهجه المرضيه : ١٢٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٧٦ .

٢- قال الأزهري : وفي الإفصاح أن المبرد خالف سيبويه فزعم أن «عامتهم» بمعنى أكثرهم ، فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد ، فإنه تخصيص والتوكيد تعميم . انتهى . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٤ ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٠ - ٦١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٧٦ ، الهمع : ٥ / ١٩٩ .

٣- في الأصل : القصد .

٤- قال ابن هشام في التوضيح : والتوكيد ب- «جميع» غريب ، وقال في المغنى التوكيد ب- «جميع» قليل . وقال ابن مالك : وأغفل أكثر النحويين «جميعا» ونبه سيبويه على أنها بمنزله «كل» معنى واستعمالا ، ولم يذكر له شاهدا من كلام العرب ، وقد ظفرت بشاهد له ، وهو قول امرأه ترقص ابنها : فداك حيّ خولان جميعهم وهمدان انظر أوضح المسالك : ١٨٢ ، مغنى اللبيب : ٦٦٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٧١ ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، الهمع : ٥ / ١٩٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٠ .

وليس منه : (خَلَقَ / لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً) [البقره : ٢٩] ، لعدم الإضافة إلى ضمير المؤكّد (٢).

ثمّ قال :

وبعد كلّ أكّدوا بأجمعاً

جمعاء أجمعين ثمّ جمعا

قد يراد (٣) زياده التوكيد ، فيؤتى بعد «كلّ» ب- «أجمع» ، مطابق لحال المؤكّد فى الأفراد والتذكير وأضدادهما نحو «اشتريت العبد كلّهُ أجمع ، وقمت الليله كلّها جمعاء» ، و (فَسَجَدَ) (٤) الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ [الحجر : ٣٠] ، و «جاء النساء كلّهنّ جمع».

والتّحقيق : أنّه لا يؤكّد به المثنى - كما يأتى (٥) - .

ثمّ قال :

ودون كلّ قد يجىء أجمع

جمعاء أجمعون ثمّ جمع

ص: ٦٥

١- من منهوك المنسرح لامرأه من العرب قالته وهى ترقص ابنها ، وبعده : وكلّ آل قحطان والأكرمون عدنان فداك : من فداه يفديه. ويروى : فذاك ، قال العينى : وقد أنشده بعضهم بالذال المعجمه ظنا منه أن الفاء فيه عاطفه ، و «ذاك» إشارة وخطاب ، وهذا تحريف وخطأ. انتهى. خولان وهمدان : قبيلتان من اليمن. والشاهد فى قولها : «جميعهم» فإنه تأكيد بمنزله «كلّ» فى المعنى والاستعمال ، فكما تقول : «جاء الجيش كله» تقول : «جاء الجيش جميعه». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٩١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٧١ ، الهمع (رقم) : ١٥٥٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٥ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٤ ، أوضح المسالك : ١٨٢.

٢- وذهب ابن عقيل إلى أن «جميعاً» توكيد ل- «ما» الموصوله الواقعه مفعولاً ل- «خلق» قال ابن هشام : «ولو كان كذا لقيّل «جميعه» ، ثم التوكيد ب- «جميع» قليل ، فلا يحمل عليه التنزيل». وقال الأشمونى : «بل «جميعاً» حال». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٢ ، مغنى اللبيب : ٦٦٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٧٥.

٣- فى الأصل : تراد.

٤- فى الأصل : سجد.

٥- عند قول الناظم : واغن بكلتا فى مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

قد يؤكّد بـ «أجمع» (١) وفروعه ، وإن لم تسبق «كلّ» ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر : ٤٣] ، وقوله :

١٧٠- *إذن ظللت (٢) الدهر أبكى أجمعا* (٣)

و «جاء القوم جمع».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن يفد توكيد منكور قبل

وعن نحاه البصره المنع شمل

لا تؤكّد التّكره عند عدم الفائدة اتّفاقا (٤) ، و (تؤكّد) (٥) مع حصول الفائدة ،

ص: ٦٦

١- فى الأصل : جمع . بدل : بأجمع .

٢- فى الأصل : لظللت . انظر المراجع المتقدمه .

٣- من الرجز لأعرابى نظر إلى امرأه حسناء ومعها صبى يبكى ، فكلما بكى قبلته ، فأنشأ يقول ذلك ، وقبله : يا ليتنى كنت صبياً مرضعاً تحملنى الذّلفاء حولاً أكتعا إذا بكيت قبلتى أربعا الذّلفاء : من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبه ، ويحتمل أنه اسم امرأه منقول من هذا ، وجمله «إذن ظللت ... الخ» جواب شرط محذوف ، والتقدير : لو حصل ما تمنيته استمرت فى البكاء حتى تستمر الذّلفاء تحملنى وتقبلنى كلما بكيت . والشاهد فى قوله : «أجمعا» حيث أكد به «الدهر» وهو غير مسبوق بـ «كل» . انظر شرح الأشموني : ٣ / ٧٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠٣٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٧ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٨٥ ، الخزانة : ٥ / ١٦٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٩٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٧ ، شواهد العدوى : ٢٠٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٦ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٥ ، كاشف الخصاصه : ٢٣٢ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١١٧٣ ، شرح الشاطبى (رساله دكتوراه) : ١ / ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٣ .

٤- انظر أوضح المسالك : ١٨٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٤ ، شرح دحلان : ١٢٤ ، وقال ابن مالك : «فلا خلاف فى منع توكيد التكره غير المحدوده إذ لا فائده فى توكيدها» . انتهى . وقد ذكر أن بعض الكوفيين ذهبوا إلى الجواز مطلقاً أفاد أم لم يفد ، فيقدح فى دعوى الاتفاق ، إلا إذا فسر الإطلاق فى كلامه بناء على ما هو الحق . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٤ ، الهمع : ٥ / ٢٠٤ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٠٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٥ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

وفاقا (١) (للكوفيين) (٢)(٣) ، لكون المؤكد محدودا (٤) ، والتوكيد من الألفاظ الدالة على الشمول ، نحو «اعتكفت شهرا كله» ، بخلاف «صمت زمنا كله» (٥) ، وشهرا نفسه» (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

واغن بكلتا في مثني وكلا

عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

ص: ٦٧

- ١- في الأصل : اتفاقا. راجع شرح دحلان : ١٢٤.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان : ١٢٤. وقد قطعت بوجود تحريف وسقط في هذه العبارة لأنه ليس من المعقول خفاء معنى البيت على المؤلف ، حيث أنه صريح في الدلالة على وجود خلاف في هذه المسألة ، كما أن الناسخ متهم عندي لكثرة ما لحظته في نسخه من تحريف وسقط ، فحرصت قدر المستطاع على إظهار النص بالصورة المرضية لمؤلفه.
- ٣- في هذه المسألة ثلاثه مذاهب : الأول : المنع مطلقا وهو مذهب البصريين. الثاني : الجواز مطلقا وهو مذهب بعض الكوفيين ، قال أبو حيان : «واختاره ابن مالك ، فأجاز «صمت شهرا كله». الثالث : الجواز إذا كانت النكرة مؤقتة وهو مذهب باقى الكوفيين والأخفش. قال ابن هشام : «وهو الصحيح». وهو اختيار الناظم لإفادته ، ولورود السماع به ومنه قوله : لكنّه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدّه حول كلّ رجب قال المرادى : ظاهر النظم موافقه الثانى وهو الجواز مطلقا مؤقتة كانت أو غير مؤقتة ، إذ لم يشترط فى الجواز غير الإفاده ، قال فى شرح الكافيه : «وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ولأن فى ذلك فائده». وقوله فى التسهيل : «وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش والكوفيين» يقتضى موافقه الثالث ، وهو الجواز إذا كانت مؤقتة ، إذ الأَخْفَش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك بالمؤقتة على ما نقل عنهم. انتهى. انظر ذلك فى الهمع : ٢٠٤ / ٥ ، شرح المرادى : ١٦٩ / ٣ ، التسهيل : ١٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١١٧٧ / ٣ ، شرح الأشمونى : ٧٧ / ٣ ، تاج علوم الأدب : ٩١٩ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ٢٦٧ / ١ ، ارتشاف الضرب : ٦١٢ / ٢ ، شرح المكودى : ١٥ / ٢ ، الإنصاف (مسألة : ٦٣) : ٤٥١ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٢٤ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٥٧ / ٢ - ٥٨ ، شرح الرضى : ٣٣٥ / ١ ، أوضح المسالك : ١٨٢ ، شرح دحلان : ١٢٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٦.
- ٤- فى الأصل : محدود.

- ٥- لأن النكرة غير محدوده ، فإن الزمن يصح للقليل والكثير. انظر التصريح على التوضيح : ١٢٥ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٧٨ / ٢.
- ٦- لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطه ، ولا فائده فى ذلك. انظر التصريح على التوضيح : ١٢٥ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٧٨ / ٣.

استغنوا في تأكيد المثنى ب- «كلا، وكتا»، فلم يؤكّدا بعدهما / ب- «أجمع»، ولا ب- «جمعاء» (١)(٢).

ولا سماع مع الكوفيين في إجازة «جاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تؤكّد الضمير المتّصل

بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنت ذَا الرّفْع وأكّدا بما

سواهما والقيد لن يلتزما

إذا أكّد ضمير الرّفْع المتّصل أو المستكّن ب- «النفس أو العين» أكّد قبل ذلك بضمير (٤) رفع منفصل مطابق له ، نحو «قمت أنا نفسي ، وقامت هي نفسها ، وقاما ، أو قامتاهما أعينهما ، وقاموا (٥) هم أنفسهم ، وقمن هنّ أعينهنّ» (٦).

ويؤكّد أيضا بما سوى «النفس ، والعين» من «كلّ ، وكلا ، وكتا» و «أجمع»

ص: ٦٨

١- في الأصل : ولا بجمعها.

٢- بل منعوا تأكيد المثنى بهما أصلا ، إذ لم يسمع ذلك من العرب ، وهذا مذهب البصريين. والمراد ب- «أجمع وجمعاء» هنا تثنيتهما ، وذلك لأن نفس لفظ «أجمع وجمعاء» لا يصلح للمثنى. انظر في ذلك شرح الهوارى (١٤٠ / ب - - ١٤١ / أ) ، التصريح على التوضيح : ١٢٤ / ٢ ، شرح الرضى : ٣٣٤ / ١ ، الأشمونى مع الصبان : ٧٨ / ٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٧٨ ، شرح المرادى : ٣ / ١٧٠ ، الهمع : ١ / ١٤٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٢ ، حاشية ابن حمدون : ١٦ / ٢.

٣- في الأصل : والهندات جمعاوان. راجع التصريح : ١٢٤ / ٢. وإنما أجازوا ذلك قياسا معترفين بعدم السماع ، وقال ابن خروف : ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل فيه. وهذا الخلاف جار أيضا فيما وازنهما من نحو «أكتع وكتعاء». انظر شرح الرضى : ١ / ٣٣٤ ، التصريح على التوضيح : ١٢٤ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٧٨ / ٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٧٨ ، شرح المرادى : ٣ / ١٧٠ ، الهمع : ١ / ١٤٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٢ ، حاشية ابن حمدون : ١٦ / ٢ ، شرح الهوارى : (١٤١ / أ).

٤- في الأصل : ضمير.

٥- في الأصل : وقالوا.

٦- وعلته أن تركه يؤدى إلى اللبس في بعض الصور ، نحو «هند ذهبت نفسها أو عينها» لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت ،

وحملوا ما لا- لبس فيه على ما ألبس. وذكر الأ-خفش أنه يجوز على ضعف «قوموا أنفسكم». انظر الهمع : ٥ / ١٩٧ - ١٩٨ ،
التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٨.

وفروعه ، فلا- يلتزم القيد المذكور من تقدم الضمير المرفوع المنفصل ، بل تقول : «جاؤا كلهم ، وقاما كلاهما ، وقاموا (١) أجمعون» وإن شئت أتيت بالضمير المنفصل ، فقلت : «قاموا هم كلهم».

أما غير المرفوع من الضمائر : إذا أكد - لم يلتزم تأكيده بالضمير ، (سواء) (٢) أكد ب- «النفس» ، أو ب- «العين» ، أو بغيرهما من الألفاظ ، بل تقول : «رأيتك نفسك» - وإن شئت قلت : «رأيتك (أنت نفسك)» (٣) ، و «رأيتهم أنفسهم» ، - ومثله : (لَأَعُوذَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر : ٣٩] - ، وإن شئت قلت : «هم أنفسهم».

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وما من التوكيد لفظي يجي

مكزرا كقولك ادرجى ادرجى

التوكيد اللفظي (٤) عباره عن تكرار اللفظ السابق ، إما بعطف ، نحو (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) [النبأ : ٤ - ٥] ، وإما دونه ، نحو (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ) [الواقعه : ١٠] لكن مع الجملة : الأكثر أن يكون بعطف ، وليس بلازم بدليل قوله :

١٧١- فأين إلى أين التجاء ببغلتى ***أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون احبس احبس (٥)

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا تعد لفظ ضمير متصل

إلا مع اللفظ الذي به وصل

إذا قصد تأكيد لفظ الضمير المتصل - وجب إعادته لفظ ما وصل (به) (٦) معه ، نحو «عجبت منك منك ، ومررت به به».

ص : ٦٩

١- في الأصل : وقالوا.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- وفي التسهيل : التوكيد اللفظي إعادته اللفظ أو تقويته بموافقته معنى. وفي شرح الكافية لابن مالك : وهو أن يعاد اللفظ بعينه مجردا أو مقرونا بعاطف. انظر في ذلك التسهيل : ١٦٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٨٣ ، شرح المرادى : ٣ / ١٧٢ ، شرح الرضى : ١ / ٣٣١ ، الهمع : ٥ / ٢٠٦ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٢ ، شرح الفريد : ٣٨٠ ، شرح المكودي : ٢ / ١٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٨٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ /

.٦١٥

- ٥- من الطويل ولم أعر على قائله ، وقد تقدم الكلام عليه ص ٣٥٩ / ج ١ من هذا الكتاب. والشاهد في قوله : «احبس احبس» حيث أكدت الجملة الأولى بالثانية بدون عطف إحداهما على الأخرى.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذا الحروف غير ما تحصّلا

به جواب كنعم وكبلى

أى : الحروف مثل الضّمائر المتّصلة فى وجوب إعادته ما اتّصلت به معها ، إذا قصد تأكيد ألفاظها ، نحو (أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ ، وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا ، أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) [المؤمنون : ٣٥].

وقد يستغنى بإعادته (ضمير) (١) ما اتّصل بالحرف ، نحو «إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ».

وزعم بعضهم : أنّه أولى من إعادته لفظه (٢).

أمّا حروف الجواب فلا- يشترط فيها ذلك ، إذ كلّ واحد منها قائم مقام الجملة ، بل يجوز أن تقول «نعم نعم» ، و «أجل أجل» ، قال الشاعر :

١٧٢- لا لأبوح بحبّ / بثنه إنّها***أخذت على موثقا وعهودا(٣)

والأحسن إعادته حرف الجواب بمرادفه (٤) ، نحو «أى نعم» ، و «بلى جبر» (٥) ، وكقوله (٦) :

ص: ٧٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١٢٩ / ٢.

٢- وإليه ذهب ابن هشام فى التوضيح ، والأشمونى فى شرح الألفيه. ويجب أيضا الفصل بين الحرفين المؤكّد والمؤكّد ، فإن جاء من غير فصل فهو شاذ ، نحو : إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرِينَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضِيمَا وَأَجَارِهِ الزَّمْخَشْرَى اخْتِيَارًا. قال ابن مالك فى شرح التسهيل : «وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه ، وسماع يعول عليه ، ولا حجه له فى هذا البيت فإنه من الضرورات». انظر أوضح المسالك : ١٨٤ ، الهمع : ٥ / ٢١٠ - ٢١١ ، شرح الأشمونى مع الصبان : ٣ / ٨٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٩ - ١٣٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١١٨٥ ، شرح المرادى : ٣ / ١٧٧ - ١٧٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٧ ، المفصل : ١١٢.

٣- من الكامل لجميل بن معمر العذرى صاحب بئنه ، فى ديوانه (٧٩) منفردا. بثنه : اسم محبوبه جميل ، وهى فى اللغه : الأرض اللينه السهله ، والمشهور بئنه - بالتصغير - ، ويروى : «ميه» بدل «بئنه». الموثق بمعنى : الميثاق ، وهو العهد. والشاهد فى قوله : «لا لا» حيث كرر فيه «لا» النافيه لأجل التأكيد. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١١٤ ، الخزانة : ٥ / ١٩٥ ، الهمع (رقم) : ١٥٦٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٨٤ ، حاشيه يس : ٢ / ١٣٠ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩١٤ ، شرح الرضى : ١ / ٣٣٢ ، أوضح المسالك : ١٨٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٦.

٤- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٣ / ١١٨٦) : «وأحسن من توكيد اللفظ بإعادته إذا كان المؤكّد حرفا أو ضميرا متصلا توكيده بمرادفه ، كقولك بدل «نعم نعم» : «أى نعم» ، أو «أجل جبر». انتهى.

٥- فى الأصل : خير.

٦- فى الأصل : الواو. ساقط.

ثم قال :

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل

أكد به كل ضمير اتصل

قد سبق أن تأكيد غير المرفوع من الضمائر المتصلة بالمنفصل جائز (لا) (٢) واجب ، ويؤكد بالمنفصل ، لأجل تأكيده ببعض ألفاظ التوكيد ، أو لإيراده العطف عليه ، وهو من قسم التوكيد اللفظي ، وتؤكد به بضمير الرفع المنفصل ، نحو «مررت بي أنا ، ورأيتك أنت ، وأكرمته هو» ، ولا يؤكد المجرور إلا بذلك.

وأما المنصوب ، فإذا قيل : «أكرمتك إياك» ، فهو بدل عند البصريين ، وتأكيده عند الكوفيين والناظم (٣).

ص : ٧١

١- من الطويل لمضرس بن ربي الأسدي من قصيده له ، وقبله : تحمّل من ذات التناير أهلها وقلص عن نهى الدفينه حاضره ويروي : «على البردي» بدل «على الفردوس» وهو موضع . ويوجد بيت من قصيده لطيف الغنوي في ديوانه (٤٩) شبيه بهذا البيت ، وهو : وقلن ألا البردي أول مشرب أجل جبر إن كانت رواء أسافله قال البغدادي : «وقد رأيت البيت الشاهد في قصيده قافيه من شعر كعب بن زهير الصحابي وهو : وقلن ألا البردي أول مشرب أجل جبر إن كانت سفته بوارقه» الفردوس : روضه دون اليمامة ، وقيل : لبني يربوع . دعائه : جمع دعثور ، وهو الحوض المثلم ، والضمير فيه يعود إلى الفردوس . والمعنى : قالت النسوة : لنا أول مشرب من هذا الموضع فأجبن بأنه يكون كذلك لو كانت حياض هذا الموضع مباحه لكل أحد . والشاهد فيه على أن إعاده حرف الجواب بمرادفه للتأكيد كما في قوله : «أجل جبر» أحسن من إعادته بلفظه . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١١٨٦ ، الخزانة : ١٠ / ١٠٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٩٨ ، أبيات المغني : ٣ / ٦٥ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٢٢ ، ١٢٤ ، مغني اللبيب (رقم) : ١٨٧ ، الهمع (رقم) : ١٥٦٣ ، الجنى الداني : ٣٦٠ ، اللسان (جبر) ، جواهر الأدب : ٤٦١ ، شواهد المغني : ١ / ٣٦٢ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥٣ ، ١٥٨ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٠٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥١٢ ، شرح ابن الناظم : ٥١١ ، شرح المرادي : ٣ / ١٧٥ . وانظر بيت طفيل في الجنى الداني : ٤٣٤ ، الخزانة : ١٠ / ١٠٧ ، شواهد المغني : ١ / ٣٦١ ، أبيات المغني : ٣ / ٥٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٩٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥٢ ، ٨٨ ، الهمع : ٢ / ٤٤ ، ٧٢ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٣- قال ابن مالك في التسهيل : «ويجعل المنصوب المنفصل في نحو «رأيتك إياك» توكيدا لا بدلا وفاقا للكوفيين» . انتهى . وقال الشاطبي : والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عند العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : «جئت أنت» ، و «رأيتك أنت» ، و «مررت بك أنت» ، وإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع ، فقالت : «جئت أنت ، ورأيتك إياك ، ومررت به به» فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره» . انتهى . انظر التسهيل : ١٦٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، شرح المرادي : ٣ / ١٨٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٨٤ ، الهمع : ٥ /

وأما الضمائر المنفصلة ، فإنما تعاد بألفاظها ، نحو :

١٧٤- فإياك إياك المرء فإنه *** إلى الشرّ دعاء وللشرّ جالب (١)

ص: ٧٢

١- من الطويل ، للفضل بن عبد الله القرشى ، قاله لابنه القاسم ، قال ابن برى : وقبل هذا البيت : من ذا الذى يرجو الأبعاد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأقارب ويروى : «إياك» بدل «إياك» ، ويروى : «وللغى» بدل «وللشر» ، ويروى : «وللخير زاجر» بدل «وللشر جالب». إياك : تحذير ، ومعناه : اتق. المرء : المجادله. دعاء : مبالغه فى داع. والشاهد فى قوله : «إياك إياك» حيث أعيد الضمير المنفصل بلفظه للتأكيد. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٨ ، ١٩٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٨٠ ، ١٨٩ ، أصول ابن السراج : ٢ / ٢٥١ ، معجم الشعراء : ٣١٠ ، الخزانة : ٣ / ٦٣ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٤١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١١٣ ، ٣٠٨ ، المقتضب : ٣ / ٢١٣ ، الخصائص : ٣ / ١٠٢ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٢٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٦٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٧٠ ، كاشف الخصاصه : ٢٧٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٣٠٦ .

الباب الأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

العطف

العطف إما ذو بيان أو نسق

والغرض الآن بيان ما سبق

فدو البيان تابع شبه الصّفه

حقيقه القصد به منكشفه

العطف فى اللغه له معنيان :

أحدهما : لى (١) الشّىء (٢).

والثانى : الالتفات إليه (٣).

ومن الأوّل : عطف الرّجل ، و (من) (٤) الثّانى : عطف النّساء على أولادهنّ ، ومنه اشتقّ عطف البيان ، إذ هو التفات إلى الأوّل بالتبيين / ، ومن الأوّل اشتقّ عطف النّسق ، لأنّه لى الثّانى على الأوّل.

وظهر من هذا أن العطف ينقسم إلى : عطف بيان ، وعطف نسق.

والغرض من هذا التّوبيخ بيان أحكام عطف البيان وحده ، لأنّه التّابع المشبه للصّفه فى الكشف عن حقيقه متبوعه (٥).

ص: ٧٣

١- فى الأصل : أحدها إلى.

٢- أى : ثنيه. انظر اللسان : ١٠٧ / ٥ (لوى) ، ٢٩٩٦ / ٤ (عطف) ، التصريح على التوضيح : ١٣٠ / ٢ ، المصباح المنير : ٢ / ٤١٦ (عطف) ، تاج العروس : ٢٠٠ / ٦ (عطف).

٣- يقال : عطف الفارس على كفته إذا التفت إليه. انظر التصريح مع حاشيه يس : ١٣٠ / ٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- وقال ابن مالك فى شرح الكافيه : عطف البيان تابع يجرى مجرى النعت فى تكميل متبوعه ، ومجرى التوكيد فى تقويه دلالتة

، ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال. وقال ابن عصفور: هو جريان اسم جامد معرفه في الأكثر على اسم دونه في الشهره يبينه كما يبينه النعت. وقال ابن الحاجب: تابع غير صفه يوضح متبوعه. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١١٩١، شرح ابن عصفور: ١ / ٢٩٤، شرح الكافيه للرضي: ١ / ٣٤٣، شرح ابن عقيل: ٢ / ٥٩، شرح المرادى: ٣ / ١٨٤، شرح الأشموني: ٣ / ٨٥، التعريفات: ١٥١، تاج علوم الأدب: ٣ / ٩٣٧، الهمع: ٥ / ١٩٠، التسهيل: ١٧١، معجم المصطلحات النحويه: ٢٩، معجم النحو: ٢٤٢، ارتشاف الضرب: ٢ / ٦٠٥.

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع كلها.

وشبه الصّفة : فصل مخرج لما سوى التوكيد.

وخرج التوكيد بالفصل (١) الثاني ، لأنّ التوكيد مقوّ للمتبوع ، لا كاشف لحقيقته.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فأولينه من وفاق الأول

ما من وفاق الأول النعت ولى

فقد يكونان منكرين

كما يكونان معرّفين

عطف البيان فى موافقته (٢) لمتبوعه بمنزله النعت الجارى على من هو له فى موافقته لمنعوته ، فيجب موافقته فى أربعة من عشره :

واحد من أنواع الإعراب الثلاثة ، وواحد من الأفراد وضديّه ، وواحد من التذكير وضدّه ، (وواحد من التّكثير وضدّه) (٣).

وقد علم بذلك أنّهما قد يتوافقان فى التّكثير ، كما ذهب إليه الكوفيون (٤) ، وعليه حمل قوله تعالى : (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) [إبراهيم : ١٦] ، وغيرهم يجعله بدلا.

أما تخالفهما فى التعريف والتّكثير ، فممتنع اتفاقا ، ولذلك وهم الزّمخشرىّ فى جعل (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ،) عطف بيان ل- (آيات) (٥) [آل عمران : ٩٧].

وأكثر ما يستعمل فى الأعلام ، نحو :

١٧٥- * أقسم بالله أبو / حفص عمر* (٦)

ص: ٧٤

١- فى الأصل : بالفعل.

٢- فى الأصل : موفقه.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٣١.

٤- والفارسى وابن جنى وابن عصفور أيضا ، وعليه ابن مالك ، قال السيوطى : وهو الصحيح. انظر شرح المرادى : ٣ / ١٨٧ ،

التسهيل : ١٧١ ، شرح الكافي لآبن مالك : ٣ / ١١٩٣ ، الكشاف : ٢ / ٣٧١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٩٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٨٦ ، الهمع : ٥ / ١٩١ - ١٩٢ ، شرح المكودي : ٢ / ١٨ ، شرح ابن الناظم : ٥١٥ ، البهجه المرضيه : ١٢٥ .

٥- قال السيوطي : وهو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه . انظر الكشاف : ١ / ٢٠٣ (دار المعرفه) ، الهمع : ٥ / ١٩٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣١ ، التسهيل : ١٧١ ، شرح المرادي : ٣ / ١٨٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٥ .

٦- من الرجز ، اختلف فى قائله ، فقيل : هو لعبد الله بن كيسبه (وكيسبه أمه ، ويقال له : عمرو) ، قاله لعمر بن الخطاب رضى الله عنه وكان استحمله فلم يحمله وبعده : ما مسيها من نقب ولا دبر ونسبه ابن يعيش لرؤبه ، فقال العيني : «وهذا خطأ لأن وفاه رؤبه فى سنه ١٤٥ هـ ، ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولا عده أحد من التابعين ، وإنما قائله رجل أعرابي كان قد استحمل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال : إن فاقتي قد نقبت فقال له : كذبت ولم يحمله ، فقال : أقسم ... الخ» انتهى .

النقب : رقه خف البعير . والدبر : من دبر البعير إذا حفى . والشاهد فى قوله : «عمر» حيث وقع العلم عطف بيان على «أبو حفص» .

انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢١ ، ٢ / ١٣١ ، شرح ابن الناظم : ٥١٤ ، شرح الكافي لآبن مالك : ٣ / ١١٩١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٩٢ ، ٤ / ١١٥ ، جمع الجوامع للسيوطي (مسند عمر) : ١ / ١٢١٠ ، ١٢٢٢ ، شذور الذهب : ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٢٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٥٢ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٧١ ، شواهد الفيومي : ١٢٩ ، الخزانة : ٥ / ١٥٤ ، ١٧٩ ، ٢٢٥ ، شواهد الكشاف : ٤ / ٤٢٣ ، معاهد التنصيص : ١ / ٢٧٩ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٤ ، كاشف الخصاصه : ٢٣٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٢٩ .

ولا يشترط كونه أوضح من (١) متبوعه ، خلافا للجرجاني (٢).

ثم قال رحمه الله :

وصالحا لبدليته يرى

فى غير نحو يا غلام يعمرأ

ونحو بشر تابع البكرى

وليس أن يبدل بالمرضى

حيث ورد عطف البيان جاز أن يعرب بدلا إلاً إذا امتنع وقوعه فى محلّ الأوّل ، وذلك فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المتبوع واقعا بعد حرف النداء ، والتابع لا يصحّ وقوعه

ص : ٧٥

١- فى الأصل : فى . راجع التصريح : ٢ / ١٣٢ .

٢- والزمخشري أيضا ، قال ابن مالك فى شرح الكافية : «واشترط الجرجاني والزمخشري زياده تخصيص عطف البيان على تخصيص متبوعه ، وليس بصحيح لأن عطف البيان فى الجامد بمنزله النعت فى المشتق ، ولا يشترط زياده تخصيص النعت ، فلا يشترط زياده تخصيص عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان». انتهى . وقال أبو حيان : «وقول ابن عصفور عطف البيان يجرى فيه الأعراف على الأقل تعريفا بخلاف النعت مخالف لما أجاز سيبويه». انتهى . وما ذهب إليه الجرجاني وغيره مخالف لقول سيبويه فى «يا هذا ذا الجمه» : أن «ذا الجمه» عطف بيان على «هذا» مع أن الإشاره أوضح وأخص من المضاف إلى ذى الأداة ، لأن تخصيص الإشاره زائد على تخصيص ذى الأداة. انظر المقتصد للجرجاني : ٢ / ٩٢٧ ، الكتاب : ١ / ٣٠٦ ، شرح المرادى : ٣ / ١٨٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٩٤ ، التسهيل : ١٧١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٥ - ٦٠٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٩٤ ، البهجة المرضيه : ١٢٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٢ ، الهمع : ٥ / ١٩١ ، شرح ابن الناظم : ٥١٦ .

بعده ، نحو «يا أخانا الحارث» ، فإن «الحارث» ، لا يصلح لمباشره حرف النداء (١) ، (ولو صلح) (٢) فإنه يبنى على الضم ،
والواقع أنه يتبع (أخانا) (٣) منصوبا ، وإلى هذا القسم أشار المصنف ب- «نحو : يا غلام يعمر».

فإن «غلام» منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وحذفت وأبقيت الكسره دليلا عليها ، ومحلّه النَّصْب ، وتابعه علم مفرد ، لو باشره
حرف النداء بنى على الضم.

الثاني : أن يضاف إلى المتبوع ما لا يصح إضافته إلى التابع ، كقوله :

١٧٦- أنا ابن التارك البكرى بشر*** عليه الطير ترقبه وقوعا(٤)

ص: ٧٦

- ١- لأن «يا» و «أل» لا يجتمعان ، والبدل على نيه تكرار العامل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٢ ، المساعد على تسهيل
الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٤٢٥ ، شرح الرضى : ١ / ٣٤٣ ، شرح الشذور : ٣٤٦.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٤- من الوافر للمرار بن سعيد بن حبيب (وتاره ينسب إلى أحد آباءه وهو فقعهس ، وأخرى إلى جده الأعلى وهو أسد بن خزيمه)
، من قصيده له يفتخر فيها بأن جده قتل بشر بن عمرو (زوج الخرنق ، أخت طرفه بن العبد) وبعده : علاه بضربه بعثت بليل نوائحه
وأرخصت البضوعا ويروى : «عكوفًا» بدل «وقوعا». قوله : «ترقبه» : تنتظر انزهاق روحه ، لأن الطير لا يقع على القتل وبه رمق ،
ففيه حذف مضاف. وقوعا : جمع واقع ضد الطائر ، وهو منصوب على الحال من الطير ، وقيل : مصدر مفعول لأجله ، أى :
للقوع عليه. والشاهد فى قوله : «بشر» فإنه عطف بيان على «البكرى» ، ولا يجوز أن يكون بدلا عنه ، لأنه لو كان بدلا والبدل فى
حكم تنحيه المبدل ، لكان «التارك» فى التقدير داخلا على «بشر» فلا يجوز «التارك بشر» ، كما لا يجوز «الضارب زيد» ، لأن
اسم الفاعل المقترن بالألف واللام لا يضاف إلى ما ليس فيه الألف واللام. وقد أنكر المبرد روايه الجر ولم يجوز فى «بشر» إلا
النصب بناء على أنه بدل ، والبدل يجوز قيامه مقام المتبوع. وأجاز الفراء البديله لأن مذهبه جواز إضافه ما فيه «أل» إلى جميع
المعارف ، وهو ليس بمرضى عند الناظم والجمهور. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ /
١١٩٦ ، أصول ابن السراج : ١ / ١٣٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٢١ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٩٣ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ١٠٦ ،
الخرزانه : ٤ / ٢٨٤ ، ٥ / ٢٢٥ ، ١٨٣ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٧٢ ، ٧٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٣ ، شرح ابن الناظم : ٥١٨ ، شرح
الأشمونى : ٣ / ٨٧ ، شرح المرادى : ٣ / ١٨٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٠ ، شذور الذهب : ٤٣٦ ، إصلاح الخلل : ٧١ ، شرح ابن
عصفور : ١ / ٢٩٦ ، المقرب : ١ / ٢٤٨ ، الهمع (رقم) : ١٥٥٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٥٥ ، المكودى مع ابن حمدون
: ٢ / ١٩ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩٣٨ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٥ ، شرح دحلان : ١٢٥ ، بهجه المرضيه : ١٢٥ ، كاشف
الخصاصه : ٢٣٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٣١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٦.

فلا يصحّ (١) أن يجعل فيه «بشر» بدلا من «البكرى» لعدم صحّحه إضافة «التارك» إليه ، والفراء يجيز البدليّه (٢) ، وليس بمرضى عند الناظم (٣).

ص: ٧٧

١- فى الأصل : لا يصح.

٢- وقال المرادى (٣ / ١٨٨): «وقد نقل جواز البدل فى «بشر» عن الفارسى أيضا». وانظر المراجع المتقدمه فى توثيق البيت الشاهد.

٣- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٣ / ١١٩٦) بعد إيراده البيت الشاهد : «فإن «بشرا» عطف على «البكرى» ولا يجوز أن يكون بدلا ، لأن البدل فى تقدير إعاده العامل ، و «التارك» لا يصح أن يضاف إليه ، إذ لا تضاف الصفه المقترنه بالألف واللام إلى عار منهما». وانظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٣ ، شرح المرادى : ٣ / ١٨٧ - ١٨٨ ، وانظر المراجع المتقدمه فى البيت الشاهد.

الباب الحادى والأربعون

ثم قال :

عطف النسق

تال بحرف متبع عطف النسق

كاخصص بودّ وثناء من صدق

هذا حدّ للمعطوف عطف النسق (١) ، فإنه (٢) التالى ، أى : التتابع ، وذلك / جنس يشمل جميع التتابع ، وكونه بحرف متبع : فصل مخرج ما عداه من التتابع.

ثم العطف : تاره الإتياع فيه مطلقا ، أى : فى اللفظ والمعنى ، وتاره يكون فى اللفظ خاصه ، وسيأتيان.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فالعطف مطلقا بواو ثم فا

حتى أم (او) (٣) كفيك صدق

ووفى

هذه الأحرف الستة هى المتبعه فى اللفظ والمعنى ، وإلى ذلك أشار الناظم بالإطلاق ، وينبغى أن يستثنى من ذلك «أم» المنقطعه ، فإنها للإضراب ، و «أو» إذا استعملت للإضراب أيضا (٤) فإنّ التشريك فيهما إنّما هو فى اللفظ دون المعنى (٥).

ص: ٧٨

١- عطف النسق : بفتح السين بمعنى : النسق ، من نسقت الشىء نسقا - بالتسكين - إذا أتيت به متتابعا. وكثيرا ما يسميه سيوييه باب الشركه. قال ابن هشام : وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتى ذكرها. وقال ابن عصفور : هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل ، أو جملة على جملة ، بشرط توسط حرف من الحروف التى وضعتها العرب لذلك. انظر أوضح المسالك : ١٨٦ ، التصريح على التوضيح : ١٣٤ / ٢ ، الكتاب : ١ / ٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٨٩ ، شرح الرضى : ١ / ٣١٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩٤٨ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٤٤ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٠٢ ، التسهيل : ١٧٤ ، معجم النحو : ٢٤٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٢٩.

٢- فى الأصل : بأنه.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١١٦.

٤- فى الأصل وردت كلمه : «أىضا» بعد : «فیهما» الآتیه.

٥- هذا هو الصحيح عند ابن مالك ، وذهب الجمهور إلى أن «أو» و «أم» مشركان فى اللفظ لا فى المعنى دائما. قال المرادى : «فإن قلت : أطلق فى «أم» و «أو» وينبغى أن يقيدهما بأن لا- يقتضيا إضرابا ، فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين فى اللفظ لا فى المعنى كما ذكر فى التسهيل. قلت : دلالتهما على الإضراب قليله ، فلذلك لم يتعرض لها». انتهى. انظر التسهيل : ١٧٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٠٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٩٠ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا

لكن كلم يبد امرؤ لكنن طلا (١)

هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الإتياع بها في اللفظ دون المعنى ، إذ هي في المعنى منقسمه إلى ما تثبت لما بعدها ما نفى عما (٢) قبلها ، ك- «بل ، ولكن» ، وعكس ذلك ، ك- «لا» ، ومثلها «ليس» على قول من عدّها عاطفه (٣).

ثم قال :

ص : ٧٩

١- والطلا : الولد من ذوات الظلف والخف ، وقيل : هو ولد الطيبه حين تضعه ، وقيل : هو من أولاد الناس والبهائم والوحش من حين يولد إلى أن يتشدد ، وقيل : هو ولد البقر الوحشى فقط ، وقيل : هو الصغير من كل شيء ، والجمع : أطلاء. انظر اللسان : ٤ / ٢٧٠٠ (طلى) ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ٩٠ ، حاشيه الحضري : ٢ / ٦١ ، شرح دحلان : ١٢٦.

٢- فى الأصل : عنها. راجع التصريح : ٢ / ١٣٥.

٣- وهم البغداديون على ما نقله ابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه فى التسهيل ، كقول لبيد : وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل وقوله : أين المفز والإله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب والحاصل أن حروف العطف على ما ذكر تسعه ، والمتفق عليه منها ستة : «الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وبل ، ولا». واختلف فى ثلاثه : «حتى ، وأم ، ولكن». أما «حتى» فذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار عامل. وأما «أم» فذكر النحاس فيها خلافا ، وأن أبا عبيده ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة ، فإذا قال : «أقائم زيد أم عمرو» فالمعنى : أعمرو قائم ، فتصير على مذهبه استفهاما. وأما «لكن» فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفه ، والواو قبلها عاطفه لما بعدها عطف مفرد على مفرد. ووافق ابن مالك هنا الأكثرين ، ووافق يونس فى التسهيل. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، ٢ / ١٣٥ ، مغنى اللبيب : ٣٩٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٣ - ٢٢٥ ، الجنى الدانى : ٤٩٨ ، التسهيل : ١٧٤ ، الأزهييه : ١٩٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٧٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٩٠ - ٩١ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٢٩ ، ٦٣١.

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا

فى الحكم أو مصاحبا موافقا

«الواو» لمطلق الجمع ، لا تقتضى ترتيبا (١) ولا معية (٢) ، بل يكون متبوعها لاحقا لتابعه ، أى : متأخرا عنه فى الحكم المنسوب إليه ، وهو الأكثر ، نحو (وَمَا وَصَّيْنَا) (٣) بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى [الشورى : ١٣] ، وقد يكون سابقا له فى الحكم ، وهو الأقل ، نحو (كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ) [الشورى :

٣] ، ويكون مصاحبا / ، والحمل عليه عند عدم الدليل أرجح ، نحو (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ) [القصص : ٨١].

ثم قال :

واخصص بها عطف الذى لا يبنى

متبوعه كاصطف هذا وابنى

لترجيح معنى المصاحبه فى الواو - اختصت بعطف ما لا يستغنى بمتبوعه عنه ، كالمفرد الذى أسند إليه فعل (٤) ، يلزم فاعله التعدد ، ك- «اصطف هذا وابنى» ، ومثله «اختصم زيد وعمرو» ، ولا يصح العطف فى ذلك ونحوه بغير الواو (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفاء للترتيب باتصال

وتم للترتيب بانفصال

تشارك الفاء و «ثم» فى الدلالة على الترتيب ، إلا أن ترتيب الفاء يكون

ص : ٨٠

١- وذهب بعض أهل الكوفة إلى أن الواو ترتب ، وحكى عن قطرب وثلعب والربعى ، وابن عمر الزاهد غلام ثعلب ، وهشام ، والفراء ، ونقل عن الشافعى . انظر شرح المرادى : ٣ / ١٩٥ ، الهمع : ٥ / ٢٢٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٩١ ، الجنى الدانى : ١٥٨ - ١٦٠ ، مغنى اللبيب : ٤٦٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٥ .

٢- ونقل عن بعض الحنفية أنها للمعية ، وقال ابن مالك فى التسهيل : «وتنفرد الواو بكون متبوعها فى الحكم متحملا- للمعية برجحان وللتأخر بكثره ، وللتقدم بقله» . قال المرادى : «قيل : وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين ، فهو قول ثالث» . وقال الأزهرى : «هو تحقيق للواقع لا قول ثالث» . وفى الهمع : «وقال ابن كيسان هى للمعية حقيقه واستعمالها فى غيرها مجاز» . انظر فى ذلك الجنى الدانى : ١٦٠ ، مغنى اللبيب : ٤٦٤ ، التسهيل : ١٧٤ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩٥ ، الهمع : ٥ / ٢٢٤ ، شرح الأشموني :

٣ / ٩٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٥ .

٣- في الأصل : ووَصَّينا .

٤- في الأصل : مفر .

٥- أجاز الكسائي : «ظننت عبد الله وزيدا مختصمين» بالفاء وثم ، ومنع ذلك البصريون والفراء . انظر شرح المرادى : ٣ / ١٩٦ ،

ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٤ .

معهُ اتّصال ، وهو الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ : بِالْتَعْقِيبِ (١) ، وَتَرْتِيبِ «ثُمَّ» (٢) يَكُونُ مَعَهُ انْفِصَالٌ ، وَهُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ : بِالْمَهَلَةِ (٣) ، نَحْوُ (أَمَاتَهُ فَاقْبِرْهُ ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ) [عبس : ٢١ - ٢٢].

ولا- يرد على الترتيب فيهما (٤) : نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَها بِأَسِينَا) [الأعراف : ٤] ، (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ) [الأعراب : ١١] ، لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَوَّلِ : (أردنا) (٥) إهلاكها (٦) ، وَبِالثَّانِي : خَلَقْنَاكُمْ (٧) ، وَهُوَ آدَمُ (٨).

ص: ٨١

١- قال المرادى : «وهذا مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول». انتهى. وذكر في التسهيل : أن الفاء تقع موقع «ثم» كقوله تعالى : (فَخَلَقْنَا الْعُلُقَةَ مُضْمَةً) وذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا- في الأماكن والمطر ، فلا- ترتيب ، تقول : «عفا مكان كذا فمكان كذا» وإن كان عفاؤهما في وقت واحد ، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا «وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد. وأنكر الفراء الترتيب مطلقا ، واحتج بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَها بِأَسِينَا) وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكري. انظر شرح المرادى : ٣ / ١٩٦ ، التسهيل : ١٧٥ ، مغنى اللبيب : ١٦٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٦ ، الجنى الدانى : ٦١ - ٦٣ ، الهمع : ٥ / ٢٣٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٨ - ١٣٩.

٢- فى الأصل : ثم ترتيب. تقديم وتأخير.

٣- وهو مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول. وذكر في التسهيل : إنها تقع موقع الفاء ، كقوله : جرى فى الأنابيب ثم اضطرب وذكر فيه أيضا أنها قد تقع فى عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ. وذهب الفراء فيما حكاه السيرافى عنه والأخفش ، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس فى مسائله الخلافات عنه إلى أن «ثم» بمنزلة الواو ولا ترتب ، ومنه عندهما : (هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا. وحكى المهلبى أن «ثم» قد تكون زائده على مذهب أبى الحسن والكوفيين نحو قوله : و«ثم» إذا أصبحت غاديا انظر شرح المرادى : ٣ / ١٩٦ ، التسهيل : ١٧٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٨ - ٦٣٩ ، الهمع : ٥ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، الجنى الدانى : ٤٢٦ ، مغنى اللبيب : ١٥٨ - ١٦٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٠.

٤- تقدم آنفا أن الفراء أنكر الترتيب فى الفاء و«ثم».

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٣٩.

٦- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٩ ، تفسير الألوسى : ٨ / ٧٨ ، تفسير أبى السعود : ٢ / ٢٣٤ ، تفسير البغوى : ٢ / ١٤٨ ، تفسير القرطبى : ٧ / ١٦٢ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٦٨.

٧- فى الأصل : أهللكم.

٨- عليه السلام. انظر إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) : ١ / ١٠٠ ، الكشاف (دار المعرفة) ، ٢ / ٥٤ ، تفسير البغوى : ٢ / ١٥٠ ، تفسير القرطبى : ٧ / ١٦٨ ، تفسير الخازن : ٢ / ٢١٢.

ولا على التعقيب والمهله (١) : تعاقبهما (٢) في نحو (ثُمَّ خَلَقْنَا) (٣) النُّطْفَةَ عَلَّقَهُ ، فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً [المؤمنون : ١٤] ، مع قوله : (فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ، ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ، ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ) [الحجج : ٥] ، لأنَّ العطف بالفاء تعقيب لآخر الطور ، والعطف بثم التفات إلى أول الطور.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

واخصص بفاء عطف ما ليس صله

على الذى استقرَّ أنه الصِّله

تختصُّ الفاء بأنَّها تعطف على صله الموصول ما لا (٤) يصحَّ جعله صله ، لخلوّه من العائد ، نحو «الذى يطير فيغضب زيد الذباب» (٥) ، وعكسه (٦) نحو «الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد» (٧).

ولا يختصُّ ذلك بالعطف على الصِّله ، بل يجيء مثله فى العطف على كلِّ جملة افتقرت (٨) إلى رابط ، كالخبر والحال والصِّفه ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ

ص : ٨٢

١- فى الأصل : والترتيب.

٢- تقدم آتفا أن ابن مالك ذكر فى التسهيل أن الفاء قد تقع موقع «ثم» ، و «ثم» قد تقع موقع الفاء.

٣- فى الأصل : فخلقنا.

٤- فى الأصل : وما لا.

٥- ف- «الذى» اسم موصول مبتدأ ، وجملة «يطير» لا- محل لها من الإعراب صله «الذى» ، والرابط فاعل «يطير» ، والفاء فى «يفغضب» عاطفه ، و «زيد» فاعل «يفغضب» ، والجملة معطوفه على جملة الصله لعدم الرابط ، وسوغ ذلك العطف بالفاء لأن فيها معنى السببيه ، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وما قبلها سبب فيما بعدها ، فلذا عدوها من الروابط ، و «الذباب» آخر خبر. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٢١ - ٢٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٦٢.

٦- وهو عطف ما يصح أن يكون صله على ما لا يصح جعله صله لخلوّه من العائد.

٧- فى الأصل : «الذى يطير فيغضب زيد الذباب» ، و «الذى يقوم أخوك فيغضب زيد». راجع التصريح : ٢ / ٣٩. ف- «الذى» مبتدأ ، و «يقوم أخواك» جملة فعلية صله الذى ، وهى لا تصلح أن تكون صله لخلوها عن ضمير عائد على الموصول ، والذى سوغ ذلك عطف جملة «يفغضب هو» عليها لاشتمالها على العائد إلى الموصول ، وهو الضمير المرفوع ل- «يفغضب» و «هو» فاعل «يفغضب» ، ونكته الإبراز دفع توهم كون «زيد» فاعلا ل- «يفغضب» فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ فى كل من الجملتين ، لا كون الفعل جرى على غير من هو له ، كما قيل ، لأنه ممنوع ، بل هو جار على من هو له ، ويحتمل : أن الفاعل ضمير مستتر فى «يفغضب» و «هو» توكيد له ، ويحتمل : أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره «زيد» ، والجملة خبر الموصول ، ويحتمل : أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٩ ، حاشيه الصبان : ٣ / ٩٦.

مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً (١) [الحج : ٦٣] ، ونحو «جاء زيد يضحك فيغضب أخوك» ، و «مرت برجل يضحك فيغضب زيد».

ثم قال رحمه الله تعالى :

بعضا بحتى اعطف على كل ولا

يكون إلا غايه الذى تلا

لا يعطف ب- «حتى» إلا ما كان بعضا ممّا قبلها ، نحو «قدم الجيش حتى أمراؤهم» ، أو كبعضه ، نحو «وصل الأمراء حتى ثقلهم» ، ويمتنح ذلك بصحة استثنائه ممّا قبلها ب- «إلا» ، ولا يكون إلا غايه لما قبلها (٢) : إمّا فى القوه ، وإما فى الضعف ، نحو :

١٧٧- قهرناكم حتى الكماه فأنتم ***تهابوننا (٣) حتى بنينا الأصاغرا (٤)

وإمّا (٥) فى الشرف ، نحو «مات الناس حتى الأنبياء» ، وإمّا فى الخسه (٦) ، نحو «مات الناس (٧) حتى الحجامون» (٨).

ص : ٨٣

١- فجمله «تصبح الأرض» بالرفع معطوفه على جملة «أنزل» الواقعه خبر «أن» ، وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم «أن» ، إذ المعطوفه على الخبر خبر ، ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك. انظر التصريح على التوضيح : ١٣٩ / ٢ .

٢- فى الأصل : قبله.

٣- فى الأصل : تهابوننا. انظر المصادر الآتية.

٤- من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، ويروى : قهرناكم حتى الكماه فكلكم يحاذرنا حتى بنونا الأصاغر ويروى : «لتخشوننا» بدل «تهابوننا». والكماء : جمع كمي وهو الشجاع المتكمي فى سلاحه ، لأنه من كمي نفسه أى : سترها بالدرع والبيضة. والشاهد فى قوله : «حتى الكماه» حيث عطفت «حتى» ما كان غايه لما قبله فى القوه ، وفى قوله : «حتى بنينا الأصاغرا» حيث عطفت «حتى» ما كان غايه لما قبله فى الضعف. انظر شرح الأشموني : ٩٧ / ٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٢١٠ / ٣ ، تذكره النحاه : ٤٧ ، شرح قواعد الإعراب للأزهري : ٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٦٤٧ / ٢ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٣٠٢ / ١ ، الهمع (رقم) : ١٦٣٩ ، الدرر اللوامع : ١٨٨ / ٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٠٤ ، أبيات المغنى : ١٠٧ / ٣ ، الجنى الدانى : ٥٤٩ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٧٣.

٥- فى الأصل : وا.

٦- فى الأصل : الحسنه.

٧- فى الأصل : النا.

٨- و «حتى» بالنسبه إلى الترتيب كالواو ، خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالز مخشرى. وإذا عطف ب- «حتى» على مجرور : قال ابن عصفور : الأحسن إعادته الخافض ليقع الفرق بين العاطفه والجاره ، وقال ابن الخباز : لزم إعادته الجار للفرق ، وقال ابن مالك

فى التسهيل : لزم إعاده الجار ما لم يتعين العطف. وقد أنكر الكوفيون العطف بـ «حتى» ويحملون نحو «جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أيبك» على أن «حتى» فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها إضمار عامل. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٠١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٩٨ ، المفصل : ٣٠٤ ، التسهيل : ١٧٦ ، الجنى الدانى : ٥٤٦ ، ٥٥٠ ، مغنى اللبيب : ١٧٢ ، ١٧٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٦ ، ٦٥٠ ، الهمع : ٥ / ٢٥٨ ، ٢٦٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأم بها اعطف بعد (١)

همز التسويه

أو همزه عن لفظ أي مغنيه

وربما أسقطت الهمزه إن

كان خفا المعنى بحذفها أمن

تنقسم «أم» إلى متّصله ، وإلى منقطعه (٢) ، وبدأ بالكلام على المتّصله ، وتعرف / : بوقوعها بعد همزه التسويه ، أو همزه بمعنى : أي ، في أنه يطلب بها وب «أم» التّعين (٣) ، إلما أنّ الواقعه بعد همزه التسويه لا تعطف إلّا الجمل ، وأكثر ما تكون فعلية ، نحو قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) [البقره : ٦] ، وقد تكون اسمية ، كقوله :

١٧٨- ولست أبالي بعد فقدى مالكا***أموتى ناء أم هو الآن واقع (٤)

وتكون متغايره ، نحو (أَدْعُوْهُمْ) (٥) أم أنتم صامتون [الأعراف : ١٩٣].

وأمّا الواقعه بعد همزه بمعنى : أي ، فأكثر ما يعطف بها المفردات ، ويكون المسؤول عنه متأخرا عن المتعاطفين ، نحو : (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ ، أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ) [الأنبياء : ١٠٩] ، أو متوسّطا بينهما ، نحو (أَأَنْتُمْ) (٦) أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا [النازعات : ٢٧] ، وقد يعطف بها الجمل ، نحو :

ص : ٨٤

١- وفي الألفية (١١٧): «إثر» بدل «بعد».

٢- في الأصل : منفصله.

٣- في الأصل : التّعين.

٤- من الطويل لمتمم بن نويرة اليربوعي من شعر له رثى به أخاه مالك بن نويرة. وناء : بعيد. والشاهد فيه أن «أم» المتصله الواقعه بعد همزه التسويه وقعت عاطفه بين جملتين اسميتين. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٢ ، أبيات المغنى : ١ / ١٩٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٣٦ ، الهمع (رقم) : ١٦٠٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٧٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٥ ، شواهد المغنى : ١ / ١٣٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٥٢٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢١٤ ، أوضح المسالك : ١٨٩ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢١٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٣.

٥- في الأصل : أدعوتهم.

٦- في الأصل : أنتم.

وقد تحذف الهمزة إذا أمن خفاء المعنى بحذفها ، فمنه في همزه التسويه قراءه (أَنْذَرْتَهُمْ) [البقره : ٦] على الإخبار (٢) ، ومنه في الأخرى قوله :

١٨٠- لعمر ك ما أدري وإن كنت داريا***شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر (٣)

ص: ٨٥

١- من البسيط لزياد بن حمل من قصيده له في شرح الحماسه للمرزوقي (١٣٩٦) ، وصدرة : فمتم للطف مرتاعا فأرقتني وقيل : هو للمرار العدوى (زياد بن منقذ). الطيف : هو طيف الخيال الذي يجيء في النوم ، ويروى : «فمتم للزور». مرتاعا : خائفا. أرقني : أسهرني. حلم : هو ما يراه النائم في نومه. والمعنى : رأيت الحبيبه في المنام وظننت أنها أتتني ، ولما استيقظت قلت : أهي أتتني حقيقه ، أم أتاني خيالها في النوم. والشاهد فيه أن «أم» المتصله الواقعه بعد همزه بمعنى «أى» وقعت عاطفه بين جملتين فعليتين. انظر التصريح على التوضيح : ١٤٣ / ٢ ، شواهد المغنى : ١ / ١٣٤ ، الخزانة : ٥ / ٢٤٤ ، شواهد الشافيه : ٤ / ١٩٠ ، أبيات المغنى : ١ / ٢٠٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٣٧ ، ٢ / ١٧٥ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٣٩ ، الهمع (رقم) : ١٤٦ ، ١٦٠٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠١ ، شرح ابن الناظم : ٥٢٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٩٦ ، الخصائص : ١ / ٣٠٥ ، ٣٣٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٣٧ ، البهجه المرضيه : ١٢٧ ، أوضح المسالك : ١٨٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٦ ، ٧٠٥.

٢- وهى قراءه ابن محيص ، وهمزه الاستفهام مراده ، ولكن حذفوها تخفيفا ، وفى الكلام ما يدل عليها ، وهو قوله «أم لم» لأن «أم» تعادل الهمزه. وقرأ الأكثرون على لفظ الاستفهام ، ثم اختلفوا فى كيفية النطق به ، فحقق قوم الهمزتين ولم يفصلوا بينهما ، وهذا هو الأصل ، ومنهم من يحقق الأولى ويجعل الثانيه بين الهمزه والألف ، ومنهم من يجعل الثانيه ألفا صحيحا كما فعل ذلك فى «آدم» ، ومنهم من يلين الثانيه ويفصل بينها وبين الأولى بالألف إلى غير ذلك. انظر حجه القراءات : ٨٦ ، القراءات الشاذة : ٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٤ ، إعراب النحاس : ١ / ١٨٤ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٥١ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٢٣ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ٣٦٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٣.

٣- من الطويل ، للأسود بن يعفر التميمى فى الشواهد الكبرى (١٣٨ / ٤) ، وقيل : هو للعين المنقرى ، وقيل : هو لأوس بن حجر. ويروى : «ولو» بدل «وإن». والمعنى : ما أدري أشعيت من بنى سهم أم هم من بنى منقر. وشعيت : حى من بنى تميم من بنى منقر ، فجعلهم أدياء ، وشك فى كونهم منهم أو من بنى سهم. وسهم هنا : حى من قيس. ويروى : «شعيب» بالباء وهو تصحيف ، كما فى العينى. والشاهد فى قوله : «شعيت» حيث حذف الهمزه التى بمعنى «أى» - وهى همزه الاستفهام - من «شعيت بن سهم» إذ أصله : «أشعيت بن سهم» ، وذلك لدلاله «أم» عليها. انظر التصريح على التوضيح : ١٤٣ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠١ ، ١٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٣٨ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٨٥ ، المقتضب : ٣ / ٢٩٤ ، المحتسب : ١ / ٥٠ ، الخزانة : ١١ / ١٢٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٧ ، الهمع (رقم) : ١٦٠٩ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٧٥ ، شواهد المغنى : ١ / ١٣٨ ، أبيات المغنى : ١ / ٢٠٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، البهجه المرضيه : ١٢٧ ، الضرائر : ١٥٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٠٠ ، أوضح المسالك : ١٨٩ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢١٨.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبانقطاع وبمعنى بل وقت

إن تك مما قيدت به خلت

إذا خلت «أم» من القيد المذكور في المتصله وهو كونها واقعه بعد همزه ملفوظ بها أو مقدّره دالّه على ما ذكر - فهي منقطعه ، ويكون معناها الإضراب ، بمعنى : «بل».

ولا يرد قول من جعلها مقدّره / ب- «بل» والهمزه (1) ، لأنها وإن اقتضت الاستفهام في أكثر محالّها نحو (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ، أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ) ...

إلى آخرها [الطور : ٣٥] ، فلا يصحّ حملها عليه في نحو (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) [الرعد : ١٦] ، ولا في قوله :

١٨١- فليت سليمي في الممات ضجيعتي ***هنالك أم في جنّه (أم) (٢) جهنّم (٣)

ص: ٨٦

١- قال أبو حيان : «ومذهب البصريين أنها تنقدر ب- «بل» والهمزه مطلقا. وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة «بل» وما بعدها مثل ما قبلها ، فإذا قلت : «قام زيد أم عمرو» فالمعنى : «بل قام» ، وإذا قلت : «هل قام زيد أم قام عمرو» ، فالمعنى : «بل هل قام». وذهب الفراء إلى أن العرب تجعل «أم» مكان «بل» إذا كان في أول الكلام استفهاما. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى : «بل» بعد الاستفهام وبعد الخبر. قال : وقد تكون بمعنى الهمزه إذا لم يتقدمها استفهام ، وإلى ذلك ذهب الهروي في الأزهيه. وذهب أبو عبيده إلى أنها بمعنى ألف الاستفهام». انتهى. انظر في ذلك ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٤ ، الهمع : ٥ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٤ ، مغنى اللبيب : ٦٦ ، الجنى الدانى : ٢٠٥ ، الأزهيه للهروي : ١٣٠ - ١٣١ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٠٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمه.

٣- من الطويل لعمر بن أبي ربيعة ، آخر أبيات ثلاثه له في ملحقات ديوانه (٥٠١ - تحقيق محيى الدين عبد الحميد) ، أولها : فيا ليت أتى حيث تدنو متيتى شممت الذى ما بين عينيك والفم وروايه عجزه فى الديوان : لدى الجنّه الخضراء أو فى جهنّم ويروى : «وليت» بدل «فليت» ، ويروى : «فى المنام» بدل «فى الممات». قال العينى : «والروايه الصحيحه «فى الممات» بدليل قوله «فى جنه أم جهنّم» لأنه تمنى أن تكون سليمي معه بعد الموت ، سواء كان فى الجنه أو فى النار ، وهذا من باب الإغراق». انتهى. وسليمي : اسم محبوبه الشاعر. والشاهد فيه مجيء «أم» المنقطعه بعد الخبر مجردة عن الاستفهام لأن المعنى : «بل فى جهنّم» ، وعلى روايه الديوان فلا شاهد فيه. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ١٠٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢١٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٤٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٣٢ ، أوضح المسالك : ١٩٠.

إذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، والبيت لا معنى للاستفهام (١) (فيه) (٢)(٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

خَيْرَ أَبِحِ قَسَمِ بَأَوْ وَأَبِهِمْ

واشكك وإضراب بها أيضا نمي

ذكر ل- «أو» سته معان :

الأول : التخيير (٤) ، نحو (فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) [البقره : ١٩٦].

الثاني : الإباحه ، نحو (وَلَا يُبَدِّلَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا) (٥) لِيُعُولَتِهِنَّ [النور : ٣١].

ولا يكون الأول إلا بعد طلب بعض أفراده ، بخلاف الثاني ، فإنه مأذون في جميعه (٦).

الثالث : التقسيم ، نحو (فَجَاءَهَا بِأُسْنَى بَيَاتًا ، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) [الأعراف : ٤].

الرابع : الإبهام (٧) ، نحو (وَأِنَّا) (٨) أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ [سبأ : ٢٤].

الخامس : الشك (٩) ، نحو (لَبِثْتُ) (١٠) يَوْمًا ، أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ [البقره : ٢٥٩].

ص : ٨٧

- ١- في الأصل : للاستفهام. مكرر.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٣- لأنه للتمنى. انظر التصريح على التوضيح : ١٤٤ / ٢.
- ٤- في الأصل : التخيير.
- ٥- في الأصل : إلا ما ظهر منها.
- ٦- قال المرادى في الجنى الدانى (٢٢٨): «والفرق بينهما جواز الجمع فى الإباحه ، ومنع الجمع فى التخيير». وانظر التصريح على التوضيح : ١٤٤ / ٢ ، مغنى اللبيب : ٨٧ - ٨٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٤ ، الهمع : ٥ / ٢٤٧ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٥٠.
- ٧- ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالما وبيهم على المخاطب. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٠٩.
- ٨- في الأصل : الواو. ساقط.
- ٩- والفرق بين الإبهام والشك : أن الشك للمتكلم ، والإبهام على السامع. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢١٠.
- ١٠- فى الأصل : لبث.

١٨٢-...***وصورتها أو (٢) أنت في العين أملح (٣)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وربما عاقبت الواو إذا

لم يلف ذو النطق للبس منفذا

من معاني «أو» وقوعها موقع الواو ، للدلالة على الجمع (٤) ، كقوله :

١٨٣- (حتى) (٥) خضبت بما تحدر من دمي ***أكناف سرجي (٦) أو عنان لجامي (٧)

ص: ٨٨

١- فتكون بمعنى : «بل» مطلقا ، وهو مذهب الكوفيين ووافقهم أبو علي وابن برهان وابن جني ، وذهب البصريون إلى أنها لا تأتي بمعنى «بل». ونقل ابن عصفور عن سيبويه إجازة كونها للإضراب بشرطين : الأول : تقدم نفى أو نهي . الثاني : إعادته العامل نحو «ما قام زيد أو ما قام عمرو» و «لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو». انظر الإنصاف (مسأله : ٦٧) : ٢ / ٤٧٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٢١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠٦ ، مغنى اللبيب : ٩١ ، الكتاب : ١ / ٤٩١ ، الهمع : ٥ / ٢٤٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٠ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٤٧ ، الجنى الداني : ٢٢٩.

٢- في الأصل : لو. انظر المصادر الآتية.

٣- من الطويل لذي الرمة غيلان في ملحقات ديوانه (٦٦٤) ، صدره : بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى بدت : ظهرت. قرن الشمس : أعلاها وأول ما يبدو منها في الطلوع. أملح : من ملح الشيء إذا بهج وحسن منظره. والشاهد فيه مجيء «أو» للإضراب ، والتقدير : بل أنت في العين أملح ، وهذا على مذهب الكوفيين ، والبصريون لا يجيزون أن تكون «أو» بمعنى : بل ، وقالوا : «أو» في البيت للشك ، كما أن الرواية الصحيحة عندهم فيه : «أم أنت في العين أملح». انظر الإنصاف : ٤٧٨ ، الخزانة : ١١ / ٦٥ ، معاني الفراء : ١ / ٧٢ ، الخصائص : ٢ / ٤٥٨ ، المحتسب : ١ / ٩٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٠١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٥ ، الأزهيه : ١٢١ ، جواهر الأدب : ٢٦١.

٤- وهو مذهب الكوفيين ، وقيل : هو مذهب جماعه منهم ، وإليه ذهب الأخفش والجرمي وابن مالك ، وذلك عند أمن اللبس ، ومذهب البصريين أنها لا تكون كذلك. انظر الإنصاف (مسأله : ٦٧) : ٢ / ٤٧٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٥ ، الجنى الداني : ٢٣٠ ، مغنى اللبيب : ٨٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٢٢ ، الهمع : ٥ / ٢٤٨ ، التسهيل : ١٧٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٠ - ٦٤١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المصادر الآتية.

٦- فى الأصل : شرحى. انظر المصادر الآتية.

٧- من الكامل لقطرى بن الفجاءه المازنى الخارجى ، من أبيات له فى شرح الحماسه للمرزوقى (١٣٧) ، وقبله : فلقد أرانى للزمّاح دريئه من عن يمينى مرّه وأمّامى ويروى : «أحناء» بدل «أكناف» ، والأحناء : جمع حنو ، وهو ما انحنى من أعواد السرج والرحل وغيرهما. خضبت : يقال خضب الشيء إذا غير لونه بحمره. تحدر : تنزل. أكناف السرج : نواحيه. عنان اللجام : السير الذى تمسك به الدابه (انظر اللسان : خضب ، حدر ، كنف ، عنن). قال الأعلام : وروايه من روى «بل عنان» أحسن وأبلغ ، لأنّ العنان لا يخضبه الدم إلا بعد سيلان شديد وجرى عام ، وإذا أضرب عن الأول ب- «بل» أوجب الخضاب للعنان ، فذلك أوكد وأبلغ فيما أراد من ذلك. والشاهد فى قوله : «أو عنان لجامى» حيث جاءت «أو» بمعنى الواو فى إفاده مطلق الجمع ، والتقدير : وعنان لجامى ، ويروى : «بل عنان لجامى» ، وعليه فلا شاهد فيه هنا. انظر شرح الحماسه للأعلم (رساله دكتوراه) : ١ / ٩١ ، شرح الحماسه للتبريزى : ١ / ٦٨ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ٢ / ٣١٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٠ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ١٥٠ ، الخزانة : ١٠ / ١٦٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومثل أو في القصد إما الثانيه

في نحو إما ذى وإما النائيه

«إما» الثانيه في قولك : «قام إما زيد وإما عمرو» و «اضرب إما زيدا وإما عمرا» مثل «أو» في الدلاله على الشك في الأول ، وعلى التخيير في الثاني.

وعدها الأكثر من حروف العطف ، كما نقله المصنّف (١).

والفارسيّ يقول : العطف بالواو لملازمتها إيّاها (٢).

ص : ٨٩

-
- ١- في الأصل : كالمصنّف. بدل : كما نقله المصنّف. قال ابن مالك في شرح الكافيه (٣ / ١٢٢٦) : و «أما» المسبوقه بمثلها عاطفه عند أكثر النحويين». وانظر شرح المرادى : ٣ / ٢١٤ ، الجنى الدانى : ٥٢٨ - ٥٢٩.
- ٢- وهو مذهب يونس وابن كيسان وابن برهان وعبد القاهر أيضا ، وعليه ابن مالك فوافقه للفارسيّ وابن كيسان. قال ابن مالك في شرح الكافيه : «وبقولهما - يقصد الفارسيّ وابن كيسان - أقول في ذلك تخلصا من دخول عاطف على عاطف ، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع «لا» بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل «لا زيد ولا عمرو فيها» ، و «لا» هذه غير عاطفه بإجماع فلتكن «إما» مثلها ، إلحاقا للنظير بالنظير وعملا بمقتضى الأولويه ، وذلك أن «لا» قبل مقارنة الواو صالحه للعطفيه بإجماع ، ومع ذلك حكم بعدم عطفتها عند مقارنتها ، فلأن يحكم بعطفيه «إما» عند مقارنة الواو أحق وأولى ، وفتح همزتها لغه تميميه». انتهى. انظر المسائل المتثوره للفارسيّ : ٤٠ ، الإيضاح للفارسيّ : ١ / ٢٨٩ ، المسائل المشكله للفارسيّ (البغداديات) : ٣١٨ - ٣١٩ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٥٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٢٦ ، المقتصد للجرجاني : ٢ / ٩٤٣ - ٩٤٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١٤ ، الجنى الدانى : ٥٢٩ ، مغنى اللبيب : ٨٤ - ٨٥ ، جواهر الأدب : ٥١١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠٩ ، المقرب : ١ / ٢٢٩ ، الهمع : ٥ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٧٢ ، المفصل : ٣٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٢٩.

وأما تجرّدها عنها في قوله :

١٨٤- يا ليتما أمّنا شالت نعمتها**أَيما إلى جنّه أيما إلى نار(١)

فشاذّ عنده ، كما أبدلت الياء من ميمها الأولى شدوذا ، وفتح همزتها لغيره تميم ، وبه روى البيت المذكور.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأول لكن نفيًا أو نهيا ولا

نداء أو امرا أو اثباتا تلا

لما فرغ من الكلام على أحكام الحروف المتبعة لفظا ومعنى - أخذ في الكلام على القسم الثاني ، وهو ما يتبع في اللفظ خاصه.

فمنه : «لكن» (٢) ولا يعطفونها إلّا بعد النفي أو النهي ، نحو «ما قام زيد

ص: ٩٠

١- من البسيط لسعد بن قرط (أحد بني جذيمه يلقب بالحنيف ، وكان شريرا ضعيفا عاقا بأمه) من أبيات له قالها في هجاء أمه ، وبعده : تلتهم الوسق مشدودا أشظّته كأنما وجهها قد سفح بالقار ونسبه الجوهري للأحوص ، فقال العيني : «وليس بصحيح» ، ويروى : إِيّا إلى جنّه إِيّا إلى نار شالت : ارتفعت. النعامه : قيل : باطن القدم ، وقيل : عظم الساق ، وقولهم «شالت نعمته» كناية عن الموت والهلاك ، وقيل : معناه ارتفعت جنازته. والمعنى : يا ليت أمي ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٢٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٥٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠٩ ، المحتسب : ١ / ٤١ ، ٢٨٤ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٧٥ ، الخزانة : ١١ / ٨٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٨ ، الهمع (رقم) : ١٦٢٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١٦ ، أوضح المسالك : ١٩١ ، شرح الألفيه للهواري : (١٤٥ / ب) ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢٢٢.

٢- في «لكن» خمس مذهب : الأول : أنها ليست بحرف عطف وهو مذهب يونس - وتبعه ابن مالك في التسهيل ، وقواه الفارسي في الحجّه - بل هي حرف استدراك والعطف بالواو. الثاني : أنها حرف عطف وهو مذهب أكثر النحويين منهم الفارسي فتكون عاطفه ولا تحتاج إلى الواو. الثالث : أنها عاطفه بنفسها ولا بد في العطف بها من الواو قبلها ، والواو زائده قبلها إذا عطف ، وهو اختيار ابن عصفور. الرابع : أن العطف بها وأنت مخير بين أن تأتي بالواو وألا تأتي بها وهو قول ابن كيسان. الخامس : أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات ، والواو هي العاطفه ، فإذا قلت : «ما قام سعد ولكن سعيد» ، فالتقدير : ولكن قام سعيد ، وكذلك في النصب. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٢٩ ، التسهيل : ١٧٤ ، الهمع : ٥ / ٢٦٣ ، الجنى الداني : ٥٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، مغنى اللبيب : ٣٨٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٤ ، الحجّه للفارسي : ٢ / ١٣٩.

لكن عمرو» ، و «لا تضرب زيدا لكن عمرا» ، فلو لم يتقدمها نفى كانت ابتدائيته ، ولزم وقوع الجملة بعدها ، نحو «قام زيد لكن عمرو لم يقم» (١).

ومن شرط كونها للعطف أن تكون غير مسبوقه بالواو ، وأن يقع بعدها المفرد - كما مثل - ، فإن تقدمتها الواو ، نحو (ما كان مُحَمَّدٌ أَبَا / أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) [الأحزاب : ٤٠] ، أو دخلت على الجملة ، نحو (لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ) [النساء : ١٦٦] فهي حرف ابتداء ، والواو حرف استئناف ، وعلى هذا ف- «رسول الله» منصوب لأنه خبر «كان» محذوفه ، لا عطفا على ما قبله بالواو ، لأن الواو (لا) (٢) يعطف بها (المفردان) (٣) المختلفان في الإثبات والنفى (٤).

ومنه : «لا» ولا تكون عاطفه إلا إذا تقدمها نداء ، نحو «يا بن أخي لا ابن عمي» (٥) ، أو أمر ، نحو «اضرب زيدا لا عمرا» ، أو خبر مثبت ، نحو «جاء زيد لا عمرو».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبل كلكن بعد مصحوبها

كلم أكن في مربع بل تيبها

ص : ٩١

١- قال المرادى : «وهو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب ، نحو «أتانى زيد لكن عمرو». انتهى. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٢١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٠ ، الهمع : ٥ / ٢٦٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٧ ، الإنصاف (مسأله : ٦٨) : ٢ / ٤٨٤ ، مغنى اللبيب : ٣٨٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٤٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٤٧.

٤- أما الجملتان المختلفتان في الإثبات والنفى : فجائز عطف إحداهما على الأخرى بالواو ، نحو «ما قام زيد ، وقام عمرو» ، و «قام زيد ولم يقم عمرو». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٧ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ١١١.

٥- قال المرادى : «وزعم ابن سعدان : أن العطف ب- «لا» على منادى ليس من كلام العرب ، ونص على جوازه سيوييه». انتهى. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٢٢ ، الكتاب : ١ / ٣٠٥ ، الهمع : ٥ / ٢٦١ ، شرح الفريد : ٤٧٠ ، الجنى الدانى : ٢٩٤ ، مغنى اللبيب : ٣١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٩.

وانقل بها للثاني حكم الأول

في الخبر المثبت والأمر الجلي

إذا عطف ب- «بل» بعد مصحوبي «لكن» اللذين (١) يعطف بها بعدهما - وهما: النفي والنهي - ، فهي مثلها في أنها توجب لما بعدها ما سلب عمًا قبلها ، مع بقاء ما قبلها على حكمه ، نحو «لم يقيم زيد ، بل عمرو» ، و «لا تضرب زيدا ، بل عمرا» (٢).

وإن عطف بها بعد خبر مثبت ، أو بعد أمر - اقتضت نقل ذلك الحكم إلى الثاني ، وسلبه عن الأول ، نحو «قام زيد بل عمرو ، واضرب زيدا بل عمرا» (٣) ، فإنما يستقيم كونها للإضراب في هذا ، دون الذي قبله.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن على ضمير رفع متصل

عطف فافصل بالضمير المنفصل /

أو فاصل (٤) ما وبلا فصل

يرد

في النظم فاشيا وضعفه (٥)

اعتقد

العطف على الضمائر والظواهر المنفصلة ، وضمائر التّصّب المتّصلة - لا يقيد (٦) بشرط.

وأما العطف على ضمائر الرفع المتّصلة ، وضمائر الجرّ - فمقيد بما ذكره المصنّف.

ص: ٩٢

١- في الأصل : الذين.

٢- وافق المبرد على هذا الحكم في المقتضب ، ونقل عنه أنه أجاز مع ذلك كون «بل» ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها ، ووافقه على ذلك أبو الحسين عبد الوارث. قال ابن مالك : وما جوزة مخالف لاستعمال العرب ، كقول الشاعر : لو اعتصمت لم تعتصم بعدا بل أولياء كفاه غير أوغاد انظر المقتضب : ١ / ١٥٠ ، ٤ / ٢٩٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٣٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٣ - ٦٤٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٢٤ ، الهمع : ٥ / ٢٥٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٢ - ١١٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٠٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، الجنى الدانى : ٢٣٦ ، مغنى اللبيب : ١٥٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٨ ، شرح الفريد : ٤٧١.

- ٣- وذهب الكوفيون إلى أن «بل» لا تكون نسقا إلا بعد النفي أو ما جرى مجراه ، ولا تكون نسقا بعد الإيجاب. قال هشام : محال «ضربت زيدا بل أباك» ، واختار هذا المذهب أبو جعفر بن صابر. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٢٥ ، الهمع : ٥ / ٢٥٦ ، الجنى الدانى : ٢٣٧ ، مغنى اللبيب : ١٥٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٤.
- ٤- فى الأصل : وفاصل. انظر الألفيه : ١١٩.
- ٥- فى الأصل : وصفه. انظر الألفيه : ١١٩.
- ٦- فى الأصل : لا تقيد.

فأما ضمير الرفع المتصل - البارز أو المستتر - فلا يجوز العطف عليه ، إنما بعد الفصل بالضمير المنفصل المرفوع (١) بين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) [الأنبياء : ٥٤] ، (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) (٢) الْجَنَّةَ (٣) [البقره : ٣٥] ، أو بفواصل غيره ، إما بين حرف العطف والمعطوف عليه ، نحو (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) [الرعد : ٢٣] ، وإما بين حرف العطف والمعطوف ، نحو (ما أشركنا) (٤) وَلَا آبَاؤُنَا [الأنعام : ١٤٨] ، وقد يرد بلا فصل ، إلا أنه ضعيف (٥) ، وقد ورد منه في الحديث : «كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر» (٦) ، ويكثر في الشعر ، كقوله :

١٨٥- قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ***... (٧)

ص: ٩٣

- ١- في الأصل : المذكور.
- ٢- في الأصل : وزوجتك. تحريف.
- ٣- وذلك في أحد الوجهين ، وهو أن «زوجك» عطف على الضمير المستتر في «اسكن». والوجه الثاني : أنه معمول لعامل هو المعطوف ، والتقدير : وليسكن زوجك. والعطف على الأول من عطف المفردات ، وعلى الثاني من عطف الجمل. انظر التصريح مع حاشية يس : ٢ / ١٥٠.
- ٤- في الأصل : ما أشركنا نحن. خطأ.
- ٥- ومع ضعفه هل هو مطرد أو مختص بالضروره؟ فمذهب الكوفيين وابن الأنباري وأبو علي : جوازه في الاختيار ، وإليه ذهب ابن مالك. ومذهب البصريين : مختص بالضروره. ونص سيبويه على قبحه. انظر الإنصاف (مسألة : ٦٦) : ٢ / ٤٧٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٤ - ١٢٤٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، الكتاب : ١ / ٢٣٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٢.
- ٦- تمامه : «وانطلقت وأبو بكر وعمر». الحديث في صحيح البخارى : ٥ / ١٢ ، فتح البارى : ٧ / ٢٢ ، مشكاة المصابيح حديث رقم : ٦٠٤٨. وانظر الهمع : ٥ / ٢٦٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٦٦ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١١٢ ، شرح الشذور : ٤٤٨ ، شرح الألفية للشاطبي (رساله دكتوراه) : ١ / ٣٤٩.
- ٧- من الخفيف لعمر بن أبى ربيعه المخزومى فى ملحقات ديوانه (٤٩٠) ، من كلمه له قالها فى حميده جاريه ابن ماجه ، وعجزه : كنعاج الملا- تعسفن رملا- زهر : جمع زهراء ، وهى البيضاء. تهادى : أصله تهادى ، ومعناه : تميل فى مشيها يمينا وشمالا وتبختر. وأراد بالنعاج : نعاج الرمل وهى البقر. الملا- : الصحراء. ويروى : «الفلا» وهو بمعناه. تعسفن : أى : ملن عن الطريق وأخذن غيرها. والشاهد فى قوله : «أقبلت وزهر» حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع فى «أقبلت» من غير توكيد ولا فصل ، وقد جوز الكوفيون ذلك محتجين بالبيت وأمثاله. وأجيب عن هذا : بأن الواو ليست بمتحضة للعطفه ، لأنها تصلح أن تكون للحال. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٩٠ ، شرح ابن الناظم : ٥٤٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٥ ، توجيه اللمع : ٢٤١ ، ٢٤٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٦١ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٢٩ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٠١ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٧٤ ، ٧٦ ، الإرشاد للكيشى : ٣٧٩ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٩ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٩١ ، اللمع : ١٨٤ ، الإنصاف : ٢ / ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٤ ، المقتصد : ٢ / ٩٥٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٦ ، الخصائص : ٢ / ٢٨٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ /

٢٥٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٦٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٢ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٢٦ ، شرح دحلان : ١٢٨ ،
الضرائر : ١٨١ ، كاشف الخصاصه : ٢٤٤ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعود خافض لدى عطف على

ضمير خفض لازما قد جعلنا

وليس عندي لازما إذ قد أتى

في الثر والنظم الصحيح مثبتا

أكثر النحاه يشترط في جواز العطف على الضمير المجرور : إعادته الخافض للمعطوف عليه ، سواء كان اسما ، نحو (يا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ) [الزخرف] ، أو حرفا ، نحو (وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ) [الصافات : ١١٣] ، وليس ذلك بلازم عند المصنّف / موافقه (١) للأخفش (٢) ، لصحّهُ التّقل به دون ذلك (٣) ، نثرا ونظما.

أمّا الثّر : فكقراءه غير واحد (الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَ) (٤) الْأَرْحَامَ (٥) [النساء : ١].

ص: ٩٤

١- في الأصل : موافقه.

٢- ويونس والفراء وقطرب والكوفيين وهو اختيار الشلوين حيث ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادته الخافض. أما البصريون : فلا بد عندهم من إعادته الخافض. وذهب الجرمي والزيادي إلى أنه إذا أكد الضمير جاز ، نحو «مررت بك أنت وزيد». انظر الإنصاف (مسألة : ٦٥) : ٢ / ٤٦٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٦ - ١٢٥٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٣١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ ، التسهيل : ١٧٧ - ١٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٨.

٣- أي : دون إعادته الخافض للمعطوف عليه.

٤- في الأصل : الواو. ساقط.

٥- والأرحام : بالخفض عطفًا على الهاء المخفوضه بالباء ، وهي قراءة ابن عباس والحسن البصرى وحمزه ومجاهد وقتاده والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب وأبي رزين. وفي معاني القرآن قال الأخفش : وقال بعضهم : «والأرحام» جر ، والأول أحسن ، لأنك لا تجرى الظاهر المجرور على المضمير المجرور. وقرأ الباقر بالنصب عطفًا على لفظ الجلالة ، أو على محل «به» ، كقولك : «مررت به وزيدا» ، والتقدير : الذى تعظمونه والأرحام ، لأن الحلف به تعظيم له. انظر النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٤٧ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٧٥ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٨٥ ، معانى الأخفش : ١ / ٢٢٤ ، معانى الفراء : ١ / ٢٥٢ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٦٥ ، البيان لابن الأبارى : ١ / ٢٤٠ ، إعراب النحاس : ١ / ٤٣١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٩ - ١٢٥٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٣٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٥ ، البهجة المرضيه : ١٢٩.

وَأَمَّا النَّظْمُ : فكثير ، نحو :

١٨٦-...***فاذهب فما بك والأيام (١) من عجب (٢)

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفاء قد تحذف مع ما عطف

والواو إذ لا لبس وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بقي

معموله دفعا لوهم اتقى

تختصّ الفاء والواو من بين حروف العطف بجواز حذفهما مع التابع الذي عطفاه ، إذا كان المراد ظاهرا مع حذفه.

فمنه مع الفاء : (أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ) [الشعراء : ٦٣] ، ومنه

ص : ٩٥

١- في الأصل : الواو. ساقط. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من البسيط ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، صدره : فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ويروى : «الآن» بدل «فاليوم». وقربت : بمعنى : قربت بالتخفيف ، أى : دنوت ، وجمله «تهجونا» حال. وقيل : «قربت» هنا من أفعال المقاربه ، وعليه فتكون جملة «تهجونا» خبرا. فاذهب : جواب شرط محذوف ، والتقدير : فإن فعلت ذلك فاذهب ، فإن ذلك ليس بعجب من مثلك ، ومن مثل هذه الأيام. والشاهد في قوله : «والأيام» حيث عطف على الضمير المجرور في «بك» من غير إعادة الجار ، وهذا جائز عند الكوفيين ووافقهم يونس والأخفش وقطرب والشلوين وابن مالك ، خلافا للبصريين. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٩٤ ، ٣ / ١٢٥٠ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٢٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٥ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٩٢ ، الإنصاف : ٤٦٤ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، المقرب : ١ / ٢٣٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٦٣ ، الخزانة : ٥ / ١٢٣ ، الهمع (رقم) : ٤٠٤ ، ١٦٤٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٩٠ ، ١٩٢ / ٢ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٢٠٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩٥٠ ، المقتصد : ٢ / ٩٦٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٤ ، ٥٨٦ ، شرح ابن الناظم : ٥٤٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٣٣ ، شرح دحلان : ١٢٩ ، كاشف الخصاصه : ٢٤٥ ، التبصره والتذكرة : ١٤١ ، الأصول : ٢ / ١١٩ ، إعراب النحاس : ١ / ٤٣١ ، اللمع : ١٨٥ ، توجيه اللمع : ٢٤٢.

مع الواو: «راكب الناقة طليحان» (١)، تقدير الأول: فضربه، وهو معطوف على «أوحينا»، وتقدير الثاني: ركب الناقة (والناقه) (٢).

وتفرد الواو بعطفها لعامل قد حذف، وبقي معموله دليلا عليه، سواء كان المعمول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، نحو (اشيكن أنت وزوجك) [البقره: ٣٥]، و (تَبَوُّوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ) [الحشر: ٩]، وكقولهم: «ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء (٣) شحمه» (٤)، تقدير الأول: ولتسكن زوجتك، وتقدير الثاني: وآثروا الإيمان، وتقدير الثالث: ولا كلّ بيضاء، والحامل على تقدير المعمول في ذلك دفع توهم (٥) في الكلام:

إما من جهة اللفظ، لتعدّر إسناد الفعل إلى الظاهر في المثال الأول، ولامتناع العطف (٦) على معمولي عاملين في الثالث.

ص: ٩٦

١- وهو من كلام العرب. طليحان: خبر المبتدأ، ومعناه: ضعيفان. انظر شواهد التوضيح لابن مالك: ٩٣، اللسان (طلح)، الهمع: ٢ / ٥٢، مغنى اللبيب: ٨٥٣، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه): ١ / ٣٥٩، شرح الأشموني: ٣ / ١١٦، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٥٤، شرح دحلان: ١٢٩.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان: ١٢٩، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٥٤.

٣- في الأصل: بيضه.

٤- هذا مثل يضرب في موضع التهمه في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. وأول من قال ذلك عامر بن ذهل بن ثعلبه (أخو شيبان بن ذهل) لما تزوجت أمه (بعد موت أبيه ذهل) مالك ابن سعد بن ضبه، وذهبت بابنيها معها، فلما ولدت أمهما ذهلا رجعا إلى قومهما، فوجدا عمهما قيس بن ثعلبه قد أكل مالهما، فوثب عليه عامر يريد خنقه، فقال قيس: يا ابن أخي دعني فإن الشح متواه (يعنى: إن لم أعطك مالك قتلتني فدعني أعطك مالك، ولا أتوى نفسى) فكف عنه، وقال ذلك: يريد: أن إتلاف مالى يسوغ لك، كما يظن الجاهل أن كل سوداء تمره، وكل بيضاء شحمه. ويروى: «ما كلّ بيضاء شحمه ولا كلّ سوداء تمره»، ويروى أيضا: «ما كلّ سوداء تمره ولا كلّ بيضاء شحمه». انظر مجمع الأمثال: ٣ / ٢٧٥، فرائد اللال: ٢ / ٢٤٤، المستقصى فى الأمثال: ٢ / ٣٢٨، الفاخر: ١٥٩، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٤٢٨، الكتاب: ١ / ٣٣، المقتضب: ٤ / ١٩٥، تاج علوم الأدب: ٣ / ٩٥٣، التبصره والتذكرة: ١ / ١٩٩، الضرائر: ١٦٧، أسرار النحو: ١٦٢، الإرشاد للكيشى: ٣٢١، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٥٤، شرح الأشموني: ٣ / ١١٧.

٥- فى الأصل: وهم.

٦- فى الأصل: المعطوف. راجع التصريح: ٢ / ١٥٤.

وإِذَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، لِعَدَمِ صَحِّهِ نَسْبِهِ / «التَّبَوُّءُ» إِلَى «الإِيمَانِ» (فِي الثَّانِي) (١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَحَذَفَ مَتَّبِعُوعَ بَدَا هُنَا اسْتَبِجَ

وَعَطَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

كَمَا يَحْذِفُ الْمَعْطُوفُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ ، يَحْذِفُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ بِهِمَا ، وَهُوَ الْمَتَّبِعُوعُ .

فَمِنْهُ قَبْلَ الْفَاءِ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ : (أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ) [الشعراء : ٦٣] ، فَإِنَّ الْمَحْذُوفَ كَمَا هُوَ مَعْطُوفٌ ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُ قَبْلَ الْوَاوِ قَوْلُكَ : «بَلِي وَزَيْدٌ» ، لَمَنْ قَالَ : «مَا جَاءَ عَمْرُو» ، تَقْدِيرُهُ : بَلِي جَاءَ عَمْرُو وَزَيْدٌ» (٢).

وَكَمَا يَعْطِفُ الْاسْمُ عَلَى الْاسْمِ ، يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ ، سَوَاءً اتَّحَدَتَا صَيغَتَهُمَا ، نَحْوُ (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا) [آل عمران : ١٧٩] ، (وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا) [التغابن : ١٦] ، (سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) [البقرة : ٢٨٥] ، وَنَحْوَهُ كَثِيرٌ ، أَوْ اِخْتَلَفَتْ مَعَ اتِّحَادِ الزَّمَانِ ، نَحْوُ (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٣) فَأَوْزَدَهُمُ النَّارَ [هود : ٩٨] ، (إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا) [الفرقان : ١٠].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَاعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلًا فِعْلًا

وَعَكْسًا اسْتَعْمَلَ تَجَدُّدَهُ سَهْلًا

يَعْطِفُ الْفِعْلُ أَيْضًا عَلَى الْاسْمِ الْمَشْبَهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ) [العاديات : ٣ - ٤] ، (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ) [الملك : ١٩] ، وَعَكْسٌ ذَلِكَ - وَهُوَ عَطْفُ الْاسْمِ الْمَشْبَهِ لِلْفِعْلِ

ص : ٩٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- وفي شرح المرادى : حذف المتبوع كثر مع الواو ، وقل مع الفاء ، ونادر مع «أو» كقول أمية الهذلي : فهل لك أو من والد لك قبلنا أي : فهل لك من أخ أو من والد. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٧ - ١١٨.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

على الفعل - مستعمل ، نحو (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَمُخْرِجُ) (١) [الأنعام : ٩٥] ، وكقوله :

١٨٧- *أم صبي قد جبا أو دارج (٢)* (٣)

ص: ٩٨

- ١- في الأصل : ويخرج.
- ٢- في الأصل : درج. انظر المراجع المتقدمه.
- ٣- من الرجز ، ولم أعثر على قائله ، وقبله : يا ربّ بيضاء من العواهج العواهج : جمع عوهج ، وهي الطويله العنق من الطباء والنوق ، وأراد بها هنا المرأه التامه الخلق. جبا : زحف. الدارج : الذى يقارب بين خطاه. وأم صبي عطف بيان لقوله : «بيضاء» ويجوز أن يكون مرفوعا لكونه خبر مبتدأ محذوف أى : هى أم صبي حاب أو دارج. والشاهد فى قوله : «جبا أو دارج» حيث عطف الاسم المشبه للفعل وهو «دارج» على الفعل ، وهو «جبا». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٧٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٢٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، ٢ / ١٥٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٧٣ ، شرح ابن الناظم : ٥٥٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٤٥ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٦٧ ، سر الصناعه : ٢ / ٦٤١ ، كاشف الخصاصه : ٢٤٨ ، أوضح المسالك : ١٩٣ ، شرح الشاطبى للألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٣٨٠ ، ٨٠٧.

الباب الثاني والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

البدل (١)

التابع المقصود بالحكم (٢)

بلا

واسطه هو المسمى بدلا /

هذا حدّ للبدل (٣).

فالتابع : جنس يشمل الكلّ

والمقصود بالحكم : مخرج للتعنت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، إذ هي تكمله للمقصود ، وللمسبق بالحروف المشتركة (٤) لفظا ومعنى ، إذ هو بعض

ص : ٩٩

١- البدل تسميه البصريين ، واختلف الكوفيون في تسميته ، فقال الأخفش : يسمونه الترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه التكرير ، ونسب إلى الفراء - في المدارس النحويه - استخدامه للبدل مصطلح : التكرير والتبيين والتفسير والترجمة ، وذلك ملاحظ في تفسيره. انظر في ذلك التصريح على التوضيح : ١٥٥ / ٢ ، الهمع : ٢١٢ / ٥ ، شرح المرادى : ٢٤٦ / ٣ ، الأشموني مع الصبان : ١٢٣ / ٣ ، المدارس النحويه : ٢٠١ ، معاني الفراء : ١ / ٧ ، ٥١ ، ٥٦ ، ١٩٢ ، ٣٢٠ ، ٣٤٨ ، ٥٨ / ٢ ، ٦٩ ، ١٣٨ ، ١٧٨ ، ٢٧٣ ، ٣٦٠ ، حاشية الخضرى : ٦٨ / ٢ ، مصطلحات الكوفيين النحويه (رساله ماجستير) : ١٦٩ ، ارتشاف الضرب : ٦١٩ / ٢ .

٢- في الأصل : فى الحكم. انظر الألفيه : ١٢١.

٣- وقال ابن الحاجب : البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه. وقال ابن عصفور : البدل إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهه البيان أو التأكيد ، على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهه المعنى ، لا من جهه اللفظ. وفى التسهيل : هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون متبع. وهو لغه : العوض. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١٥٥ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٤٦ / ٣ ، شرح الأشموني : ١٢٣ / ٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٢٧٤ / ٣ ، شرح الكافيه للرضى : ٣٣٧ / ١ ، تاج علوم الأدب : ٩٤٠ / ٣ ، الفوائد الضيائيه : ٦٢ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٢٧٩ / ١ ، التسهيل : ١٧٢ ، التعريفات : ٤٣ ، ارتشاف الضرب : ٦١٩ / ٢ ، معجم مصطلحات النحو : ٥٥ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٠ ، معجم النحو : ٨٤ .

٤- فى الأصل : المشتركه.

المقصود لا كَلَه ، وللمسبوق ب- «لا» ، و «لكن» ، و «بل» في غير الإيجاب ، إذ هو غير مقصود بالحكم.

وكونه بلا واسطه : مخرج للمسبوق ب- «بل» بعد الإيجاب ، فإنه تابع مقصود بالحكم ، لكن بواسطه حرف العطف.

ثم قال رحمه الله تعالى :

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل

عليه يلغى أو كمعطوف ببل

وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب

ودون قصد غلط به سلب

كزره خالدا وقبله اليدا

واعرفه حقّه وخذ نبلا مدا

قسّم البدل إلى خمسة أقسام :

(الأول) (١) : بدل المطابقه ، وهو المسمّى : بدل الكلّ من الكلّ ، وبدل الشّيء من الشّيء ، وهو أن يكون الثّاني هو الأوّل في المعنى ، ومنه : «زره خالدا» (ف «خالدا») (٢) ، والضّمير مدلولهما واحد.

الثّاني : بدل البعض من الكلّ ، وهو ما كان البدل فيه جزءا من المبدل منه قلّ ذلك الجزء أو كثر ، ومثله النّاظم بقوله : «قبله اليدا» ، ولا بدّ من اتّصاله بضمير يعود على المبدل منه (٣) : إمّا ظاهرا - كما مثل - وإمّا مقدّرا ، نحو (وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران : ٩٧] أى : منهم.

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو أن يبدل شيء من شيء مشتمل عليه ، لا بطريق البعضية ، ولكن بطريق الإجمال (٤) ، نحو «أعجبنى زيد عمله» / ، وقد مثله النّاظم بقوله : «اعرفه حقّه» ، وحكمه في الضّمير حكم بدل البعض (٥).

الرّابع : البدل المباين لما قبله ، وهو مراده ، بقوله : «أو كمعطوف ببل» ، وهو منقسم إلى قسمين :

ص : ١٠٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- اشترط ذلك أكثر النحويين ، وقال ابن مالك : والصحيح عدم اشتراطه ، لكن وجوده أكثر من عدمه ، وظاهر التسهيل أنه لا

- بد من ضمير أو ما يقوم مقامه ، ويمكن أن يمثل للقائم مقامه ب(قَتِيلَ أَصْحَابِ الْأَخْدُودِ ، النَّارِ) ، فالألف واللام تقوم مقام الضمير. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٧٩ ، التسهيل : ١٧٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٤٨ - ٢٤٩.
- ٤- فى الأصل : الاحتمال. راجع التصريح : ٢ / ١٥٧.
- ٥- أى : لا بد من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه.

أحدهما : بدل الإضراب ، وهو ما كان كلّ منهما مقصودا للمتكلّم ، إلا أنه أضرب عن الأوّل ، ويسمّى : بدل البداء .

الثّاني : بدل الغلط ، وهو ما لم يكن الأوّل فيه مقصودا للمتكلّم ، ولكن سبق اللّسان إليه .

وتمثيل التّناظم بقوله : «وخذ نبلا مدى» ، يحتملها باعتبار تقدير القصد وغيره .

ثمّ بدل الغلط :

بعضهم يطلق عليه : بدل النّسيان (١) .

وبعضهم يفرّق بينهما (٢) ، فيجعل بدل النّسيان قسما سادسا ، ويفرّق بينه وبين الغلط : (بأنّ الغلط) (٣) ما سبق إليه اللّسان ولم يقصد ، والنّسيان ما قصد ذكره إلّا أنه تبين له بعد ذلك فساد ذكره ، فالنّسيان متعلّق بالقلب ، والغلط باللّسان .

لكن إذا سلّم هذا عسر الفرق بين بدل النّسيان وبدل الإضراب .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومن ضمير الحاضر الظّاهر لا

تبدله إلّا ما إحاطه جلا

أو اقتضى بعضا أو اشتمالا

كأنّك ابتهاجك استمالا

قد سبق من التّمثيل ما عرف به جواز إبدال الظّاهر من الظّاهر ولم يسمع إبدال المضمّر من الظّاهر (٤) ، وفي إبدال المضمّر من المضمّر خلاف بين البصريين والكوفيين في «رأيتك إيّاك» .

ص : ١٠١

١- قال ابن هشام : «والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ، فسموا النوعين بدل غلط» . انظر أوضح المسالك : ١٩٦ ،

التصريح على التوضيح : ١٥٩ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٢٦ / ٣ ، التسهيل : ١٧٢ ، شرح ابن عقيل : ٦٩ / ٢ .

٢- كالمبرد وابن عصفور وابن هشام ، قال ابن عصفور : والاثان الجائزان قياسا ولم يرد بهما السماع : بدل الغلط : وهو أن تبدل

لفظا من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للأول على وجه الغلط . وبدل النسيان : أن تبدل من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على

وجه النسيان . انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، المقتضب : ٤ / ٢٩٧ ، أوضح المسالك : ١٩٦ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٥٣ ،

التصريح على التوضيح : ١٥٩ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٢٦ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٤- قال ابن مالك : «والصحيح عندي أن يكون نحو «رأيت زيدا إياه» من وضع النحويين ، وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ، ولو سمع كان توكيدا». وقال السيوطي : «وأجازه الأصحاب نحو «رأيت زيدا إياه».

فَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ / : أَنَّهُ بَدَلٌ.

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ : أَنَّهُ تَأْكِيدٌ ، كَمَا سَبَقَ (١).

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ ، وَهِيَ إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ فَجَائِزٌ فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ مطلقًا ، كَمَا هُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٢) ، نَحْوِ (عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) [المائدة : ٧١] ، وَلَا يَجُوزُ فِي ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ ، إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ (٣) :

أَحَدُهَا : أَن يَكُونَ مَفِيدًا لِلإِحاطَةِ فِي بَدَلٍ ، نَحْوِ «مَرَرْتُ بِكُمْ كَبِيرًا وَصَغِيرًا».

الثَّانِي : فِي بَدَلِ الْبَعْضِ ، نَحْوِ (لَقَدْ كَانَ) (٤) لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ [الأحزاب : ٢١].

الثَّلَاثُ : فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ ، نَحْوُ قَوْلِ النَّاطِمِ : «كَأَنَّكَ ابْتِهَاجُكَ» ، وَمِثْلُهُ :

١٨٨- بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدَنَا وَسَنَاوْنَا***... (٥)

ص: ١٠٢

١- انظر ص ٧١ / ج ٢ من هذا الكتاب.

٢- حيث أنه ذكر في أمثله : «زره خالدا». وذهب الأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ إِلَى جَوَازِ الإِبْدَالِ مِنَ الْمُضْمَرِ لَغَائِبِ كَانَ أَوْ لِمُتَكَلِّمِ أَوْ لِمُخَاطَبِ فِي جَمِيعِ أَقْسَامِ الْبَدَلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا) ، ف- «الَّذِينَ» بَدَلٌ مِنَ ضَمِيرِ الْخُطَابِ. وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ. انظر الأَلْفِيَّةُ : ١٢١ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٨٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٠ ، شرح المكودي : ٢ / ٣١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٢٨ ، الهمع : ٥ / ٢١٨.

٣- وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين. وقيل : يجوز مطلقًا ، وعليه الأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ. وَذَهَبَ قَطْرِبُ إِلَى جَوَازِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، نَحْوِ «مَا ضَرَبْتَكُمْ إِلَّا زَيْدًا» ، قَالَ تَعَالَى : (لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) أَيْ : إِلَّا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا. انظر الهمع : ٥ / ٢١٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٨٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٢٩ ، شرح الرضى : ١ / ٣٤٠ - ٣٤٢ ، حاشية الصبان : ٣ / ١٢٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠.

٤- فِي الْأَصْلِ : كَانَ. مَكْرَرٌ.

٥- مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّبَاغَةِ الْجَعْدِي (قَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَامِرِيُّ) مِنْ قَصِيدِهِ لَهُ فِي شِعْرِهِ (٧٣) أَنْشَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) ، وَعَجَزَهُ : وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : «مَجْدُنَا» فَإِنَّهُ بَدَلُ إِشْتِمَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي قَوْلِهِ : «بَلَّغْنَا». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٨٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٩٣ ، شرح ابن الناظم : ٥٦٠ ، كاشفه الخصاصه : ٢٥٢ ، أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : ١٩٧ ، التَّحْفَةُ الْمَكِّيَّةُ (رِسَالَةُ مَاجِسْتِير) : ٢٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبدل المضمّن الهمز يلى

همزا كمن ذا أسعيد أم على

إذا أبدل اسم من اسم متضمّن معنى حرف الاستفهام (١) - أو كأسمائه (٢) - ذكرت همزه الاستفهام مع البدل ، نحو «من ذا ، أسعيد (أم على) (٣) ، و «كم مالك أعشرون أم ثلاثون» ، و «أيهم عندك ، أزيد أم عمرو» والبدل فى ذلك كلّ من اسم الاستفهام.

ويساويه فى هذا الحكم المبدل من اسم الشّروط ، فيعاد معه حرف الشّروط ، نحو «من يقيم ، إن زيد وإن عمرو - أقم معه» ، و «ما صنع ، إن خيرا ، وإن شرا - (يجز به) (٤)».

ثم قال رحمه الله تعالى :

ويبدل الفعل من الفعل كمن

يصل إلينا يستعن بنا يعن /

لا يقع الفعل تابعا إلّا فى عطف النّسق وفى التّوكيد اللفظي - كما مرّ - وفى البدل ، ك- «من (٥) يصل إلينا يستعن (٦) بنا» ، فإنّ «يستعن» (٧) ، بدل من «يصل» ، ومثله قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [الفرقان : ٦٨ - ٦٩].

ويقع البدل فى الجمله (٨) أيضا ، وأكثر ما تبدل (٩) من جمله مثلها ، نحو (أَمِيدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمِيدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنِينَ) (١٠) [الشعراء : ١٣٢ - ١٣٣].

ص: ١٠٣

١- وهو الهمزه. انظر التصريح على التوضيح : ١٦٣ / ٢.

٢- أى : كأسماء الاستفهام.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١٦٣ / ٢.

٥- فى الأصل : لمن.

٦- فى الأصل : يستعين.

٧- فى الأصل : سبقن.

٨- فى الأصل : الجمل.

٩- فى الأصل : ببءل.

١٠- وءوز ابن ءنى والزمءشرى وابن مالك إءءال ءءمله من المفرد ، نءو : إلى الله أشكو بالمءبنة ءاءه وبالشأم أءرى ءبف بلبقبان فأبءل ءءله « ءبف بلبقبان» من «ءاءه وأءرى» ، وهما مفردان ، ءأنه قال : أشكو هابن ءاءبب. انظر شرح المرابى : ٢٤٤ / ٣ ، البصرب ءلى البوضبء : ١٤٢ / ٢ ، الهمع : ٢٢١ / ٥ ، ارءشاف الضرب : ٤٢٤ / ٢.

الباب الثالث والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

النداء (١)

وللمنادى (٢) الناء أو

كالناء يا

وأى وآ كذا أيا ثم هيا

والهمز للدانى ووالمن ندب

أو يا وغير والدى اللبس اجتنب

النداء فيه ثلاث لغات : أشهرها كسر النون مع المدّ ، ثم مع القصر ، ثم ضمّها مع المدّ (٣).

واشتقاقه من ندى الصوت ، وهو بعده (٤).

وله سبعة أحرف : منها ستّة تختصّ بالمنادى البعيد حسّا ، وهى مراده ب- «التائى» ، أو حكما ، وهو المنزل منزله البعيد ، لارتفاع محلّه أو لانخفاضه ، ولذلك استعملت فى نداء العبد ربّه وعكسه.

الأول : «يا» وهى أمّ الباب ، ولذلك لم يناد اسم الله بغيرها ، وتعتن فى الاستغاثة (٥).

ص: ١٠٤

١- النداء لغة : الدعاء بأى لفظ كان. واصطلاحا - كما فى التصريح - الدعاء بأحرف مخصوصه. وقال ابن الحاجب : وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا. وقال ابن عصفور : النداء دعاء المخاطب ليصغى إليك. انظر التصريح مع حاشيه يس : ٢ / ١٦٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٦٦ ، شرح الكافيه للرضى : ١ / ١٣١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٢ ، شرح المكودى : ٢ / ٣٢ ، حاشيه الصبان : ٣ / ١٣٣ ، حاشيه الخضرى : ٣ / ٧١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٥٤ ، الفوائد الضيائيه : ١ / ٣٢٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢١٩ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٧٨ ، معجم النحو : ٣٩٢.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر الألفيه : ١٢٣.

٣- قال ابن حمدون : «وزياده بعض : الضم مع القصر غير مسموع». انتهى. انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٣٣ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٣٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٦٦ ، حاشيه الخضرى : ٣ / ٧١.

- ٤- يقال : فلان أندى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه. انظر اللسان : ٤ / ٦٣٨٨ (ندى) ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٢٠.
- ٥- وذهب بعض النحويين إلى أن «يا» وأخواتها التي ينادى بها : أسماء أفعال ، تتحمل ضميرا مستكنا فيها ، ونقل عن الكوفيين ، كما نقل عن الفارسي أيضا. انظر الجنى الدانى : ٣٥٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٥٥ ، شرح الرضى : ١ / ١٣٢ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٢٥ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧١.

- و «أى» ، كما ورد في الحديث : «أى فل هلم» (١) ، وقد تمدّ همزتها.

- و «آ» (٢) ، وقيل : إنّ أصلها الهمزة مدّت (٣) ، وقيل : أصلها «أى» قلبت ياؤها ألفا.

- و «أيا» نحو :

١٨٩- أيا شاعرا لا شاعر / اليوم مثله ***... (٤)

وهي أزيد في البعد من «يا».

- و «هيا» ، كقوله :

ص : ١٠٥

١- أخرج البخارى في صحيحه (٤ / ٣٢) كتاب الجهاد - باب فضل النفقة في سبيل الله / عن يحيى بن أبى سلمه أنه سمع أبا هريره رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «من أنفق زوجين في سبيل الله دعاه خزنة الجنة ، كل خزنة باب : أى فل هلم» .. وانظر صحيح مسلم (٢ / ٧١٢) كتاب الزكاة ، فتح البارى : ٤ / ٤٨. وانظر شرح الشاطبى للألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٢٠.

٢- قال ابن هشام : «آ» بالمد - حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيويه وذكره غيره. وقال المرادى : وزاد الكوفيون «آ» و «آى» بالمد ، وزادهما الأَخفش أيضا. انظر مغنى اللبيب : ٢٩ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٤٨ ، رصف المبانى للمالقي : ٥١ ، الجنى الدانى : ٢٣٢ ، ٤١٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٨٩ ، الهمع : ٣ / ٣٦ ، جواهر الأدب : ٢٢١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧١.

٣- قال الخضرى : و «آ» هو همزه ممدوده. انظر حاشيه الخضرى على ابن عقيل : ٢ / ٧١ ، حاشيه الأمير على المغنى : ١ / ١٨.

٤- من الطويل للصلتان العبدى (قثم بن خبيئه المحاربى من عبد القيس) من قصيده له قضى فيها بشرف الفرزدق وبنى مجاشع (رھط الفرزدق) على جرير وبنى كليب (رھط جرير) ، وقضى لجرير بأنه أشعرهما ، فرضى الفرزدق ، وغضب جرير وهجاه ، وعجزه : جرير ولكن فى كليب تواضع ويروى : «فيا» بدل «أيا». والشاهد فيه على أن «أيا» من أدوات نداء البعيد ، وهى أزيد فى البعد من «يا». انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٢٨ ، الشعر والشعراء : ٤٧٧ ، المقتضب : ٤ / ٢١٥ ، الكامل للمبرد : ٦٥٩ ، أمالى القالى : ٢ / ١٤٢ ، الخزانة : ٢ / ١٧٤ ، المؤتلف والمختلف : ١٤٥ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٥٦٥ ، اللسان (كرب) ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٦ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، توجيه اللمع : ٢٦٥.

وقيل : إنّ أصلها «أيا» قلبت الهمزة هاء ، كما قالوا : «هراق الماء» (٣).

- و «وا» ، كقولهم فى الندبه : «وا عمراه».

- ومنها واحد مختصّ بالقرب ، وهو الهمزة (٤) ، نحو :

١٩١- أمحمد ولأنت ضنء نجبيه***... (٥)

ص: ١٠٦

١- فى الأصل : بنين. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من الطويل لذى الرمه غيلان ، من قصيده له فى ديوانه (٦١٢) ، وعجزه : وبين النقا آنت أم أمّ سالم ويروى : «فيا» و «أيا» بدل «هيا». الوعاء : الأرض اللينه ذات الرمل ، وقيل : موضع مرتفع من الرمل. جلاجل : - بفتح الجيم الأولى وكسر الثانيه - اسم موضع ، وبضم الأولى وكسر الثانيه : حمار صافى النهيق. ويروى «حلاجل» بدل «جلاجل». وهو اسم موضع. النقا - بالقصر - : الكتيب من الرمل. والشاهد فيه على أن «هيا» من أدوات نداء البعيد. انظر الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٦٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٤ ، ٩ / ١١٩ ، المقتضب : ١ / ٣٠٠ ، شواهد الشافيه : ٤ / ٣٤٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٥١ ، ٢ / ٦٨٧ ، اللسان (جلل) ، أمالى القالى : ٢ / ٥٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٢٠ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ٢٥٧ ، اللمع : ١٩٣ ، الإرشاد للكيشى : ٦٧ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤٧ ، الهمع (رقم) : ٦٦٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٥ ، معانى الأخفش : ١ / ٣٠ ، ١٦٨ ، الإنصاف : ٢ / ٤٨٢ ، الجنى الدانى : ٤١٩ ، الخصائص : ٢ / ٦٨٧.

٣- وإليه ذهب ابن السكيت وتبعه ابن الخشاب ، وقال آخرون : هى : ياء أدخلت عليها هاء التنبيه مبالغه. انظر تذكره النحاه لأبى حيان : ٤٤١ - ٤٤٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، الجنى الدانى : ٥٠٧ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١١٨ ، الهمع : ٣ / ٣٦ ، اللسان : ٦ / ٤٦٥٤ (هرق) ، معانى الحروف للرماني : ١١٧ ، حاشيه الصبان : ٣ / ١٣٤.

٤- هذا مذهب سيويه. وذهب المبرد ومن وافقه إلى أن «يا» و «هيا» للبعيد ، و «أى» والهمزة للقريب ، و «يا» لهما. وقال ابن برهان : الهمزة للقريب و «أى» للمتوسط ، و «أيا» و «هيا» للبعيد ، و «يا» للجميع ، ونسب أبو حيان هذا الرأى فى التذكرة للبصريين. انظر الكتاب : ١ / ٣٢٥ ، المقتضب : ٤ / ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، تذكره النحاه : ٤٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٨٨ - ١٢٨٩ ، شرح الهوارى (١٤٩ / ب) ، كاشف الخصاصه : ٢٥٤.

٥- من الكامل لقتيله (وقيل : ليلى) بنت النضر بن الحارث ، من قصيده لها ترثى بها أباهما النضر ، وتعاتب النبى صلى الله عليه و (آله و) سلم فى قتله ، ولم يطلقه بفديه ، وكان أسر ببدر وقتل بعد الوقعه ، وعجزه : فى قومها والفحل فحل معرق قيل : إنه لما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم رق لها وبكى حتى أخضلت الدموع لحيته ، وقال : لو بلغنى شعرها قبل أن أقتله لعفوت عنه ، وبعده : ما كان ضرّك لو منتت ورتّما منّ الفتى وهو المغيظ المحنق ويروى : أمحمد والضّان ضان نجبيه ويروى : أمحمد أو لست ضنء نجبيه ويروى : «ها أنت» بدل «ولأنت» ، ويروى : «نجل نجبيه» بدل «ضنء نجبيه». ويروى : «كريمه» بدل «نجبيه». ويروى : «أمحمدا» على إرادته : «أمحمدا» ، والضنء : الولد. وأرادت بالفحل : الأب. والشاهد فيه على أن الهمزة فى

«أحمد» مختصه ببناء القريب. انظر حماسه البحري : ٤٣٤ ، زهر الآداب : ٢٨ / ١ ، ٢٩ ، أبيات المغنى : ٥٤ / ٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٤٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٥٤ ، شرح الشاطبي للألفية (رساله دكتوراه) : ٢ / ٤٦١.

وتختصّ بالندبه - وهى نداء المتفجع على فقده - : «وا» (١) ، و «يا» ، وتستعمل «وا» أكثر ، ويجتنب استعمال «يا» عند خوف اللبس بالنداء ، وإنما تستعمل مع أمن اللبس ، كقوله :

١٩٢-...***وتقول سلمى : يا رزيتيه (٢)(٣)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وغير مندوب ومضمر وما

جا مستغاثا قد يعزى فاعلما

قد يعزى المنادى من حرف النداء ، وأكثر ما يستعمل ذلك فى الأعلام ، نحو : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنِّ هَذَا) [يوسف : ٢٩] ، وما يجرى مجراها ، نحو : (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ الثَّقَلَانِ) [الرحمن : ٣١].

وليس منه : (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ) [الدخان : ١٨] بل الصواب أنه مفعول.

ص: ١٠٧

١- فى الأصل : ووا.

٢- فى الأصل : ويا ربيبه. تحريف. انظر توجيه اللمع : ٢٩١.

٣- من الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات ، من قصيده له فى ديوانه (٩٩) يرثى بها قوما من قريش قتلوا يوم الحره بالمدينه فى زمير يزيد بن معاويه ، وصدرة : تبكيهم أسماء معوله ويروى : «تبكى لهم» بدل «تبكيهم» ، ويروى : «دهماء» بدل «أسماء» ، ويروى : «ليلى» ، و «سعدى» بدل «ليلى» ، ويروى : «وأرزيتيه» بدل «يارزيتيه». معوله : باكيه. والرزيه : المصيبه. والشاهد فى قوله : «يارزيتيه» حيث استعملت «يا» فى الندبه ، وذلك لأمن اللبس بالنداء. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٧٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٢١ ، المقتضب : ٤ / ٢٧٢ ، الموشح للمرzbانى : ١٨٧ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٥٤٩ ، شواهد ابن النحاس : ٢٢٥ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٢٧ ، التبصره والتذكره : ٣٦٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٢ ، توجيه اللمع : ٢٩١ ، شرح الألفيه للشاطبى (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٧١.

ويمتنع ذلك في ثلاثه أشياء :

الأول : المندوب ، لأنّ المقصود من الندبه إطاله الصّوت ، والحذف ينافيه.

الثاني : المضمّر ، ونداؤه قليل ، ولذلك لم يتصرّف فيه بالحذف ، وأكثر ما ينادى بصيغه المرفوع منه ، نحو:

١٩٣- *يا أبجر بن أبجر يا أنتا*^(١)

وقد ينادى بصيغه المنصوب (نحو) ^(٢) «يا إياك قد كفيتك» ^(٣).

الثالث : المستغاث به ، وامتناع الحذف معه / للعلّه التي لأجلها امتنع الحذف مع المندوب.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وذاك في اسم الجنس والمشار له

قلّ ومن يمنعه فانصر عاذله

ص: ١٠٨

١- من الرجز لسالم بن داره الغطفاني ، من أرجوزه له ، وبعده : أنت العذى طلّقت عام جعتا وذهب العيني إلى أن قائله الأحوص ، فقال البغدادي : وهو وهم ، إنما قوله نثر لا نظم ، وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب ، فوثب أبوه ليخطب فكفه ، وقال : «يا إياك قد كفيتك» ، ومنشأ الوهم أن النحويين قد ذكروا هذا البيت عقب قول الأحوص مع قولهم : «وكفوله» ، فظن أن الضمير للأحوص. انتهى. والبيت في شعر الأحوص الأنصاري (المنسوب إليه - طبع الهيئه) منفردا : ٢١٦ ، ويروى : يا أقرع بن حابس يا أنتا يا مرّ يا ابن واقع يا أنتا واستصوب الأخيره البغدادي في الخزانة. والاستشهاد فيه على أن نداء المضمّر قليل ، ولذلك لم يتصرف فيه بحذف أداه النداء ، وأكثر ما ينادى بصيغه المرفوع ، وذلك كما في قول الشاعر هنا «يا أنتا». انظر التصريح على التوضيح : ١٦٤ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٣٥ / ٣ ، الشواهد الكبرى : ٢٣٢ / ٤ ، نوادر أبي زيد : ٤٥٥ ، أمالي ابن الشجري : ٧٩ / ٢ ، الإنصاف : ٣٢٥ ، ٦٨٢ ، شرح ابن يعيش : ١٢٧ / ١ - ١٣٠ ، المقرب : ١ / ١٧٦ ، الخزانة : ١٣٩ / ٢ ، الهمع (رقم) : ٦٧٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥١ ، شرح المرادي : ٣ / ٢٧٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٧ ، ١٢٨ ، أوضح المسالك : ١٩٨.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- هذا قول للأحوص اليربوعي قاله حين وفد مع أبيه على معاوية رضى الله عنه فخطب ، فوثب أبوه ليخطب ، فكفه وقال ذلك. انظر الخزانة : ١٤١ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٦٤ / ٢ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٥ ، الهمع : ٣ / ٤٦ ، شرح المرادي : ٣ / ٢٦٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٢ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٩٨.

«ذاك»: إشاره إلى (أن) (١) تعرّى المنادى من حرف النداء - يقلّ في اسم الجنس واسم الإشارة.

ومن وروده في اسم الجنس قوله: «أصبح ليل» (٢)، وقوله: «أطرق كرا» (٣)، وهو ترخيم «كروان» اسم جنس لطائر معروف (٤).

ص: ١٠٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- هذا مثل يقال في الليلة الشديده التي يطول فيها الشر ، وذكر المفضل الضبي : أن امرأ القيس الكندي كان رجلا مفركا لا تحبه النساء ولا تكاد تصبر امرأه معه ، فتزوج امرأه من طيء فابتنى بها ، فأبغضته من تحت ليلتها ، وكرهت مكانها معه فجعلت تقول : يا خير الفتيان أصبحت أصبحت ، ويرفع رأسه فينظر فإذا الليل كما هو ، فتقول : أصبح ليل ، فلما أصبح قال لها : قد عرفت أن ما صنعت من كراهيه مكاني في نفسك ، فما الذي كرهت مني ، فقالت : كرهت منك أنك خفيف العزله (لحم الورك) ، ثقیل الصدر ، سريع الإراقه ، بطيء الإفاقه ، فلما سمع ذلك طلقها وذهب قولها : «أصبح ليل» مثلا. انظر مجمع الأمثال : ٢ / ٢٣٢ ، المستقصى في الأمثال : ١ / ٢٠٠ ، جمهره الأمثال : ١ / ١٣٢ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٨٨ ، المقتضب : ٤ / ٢٦١ ، الكتاب : ١ / ٣٢٦ ، الضرائر : ١٥٥ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٤٩ ، الإرشاد للكيشي : ٢٦٢ ، المفصل : ٤٤ ، أسرار النحو : ١٢٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٥ .

٣- هذا مثل يضرب للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام ، فيقول المتكلم : أطرق كرا ، أي : اسكت فإنني أريد من هو أنبل منك. وقيل : يضرب للرجل الحقيير إذا تكلم في الموضوع الجليل. وقيل : يضرب لمن يتكبر ، وقد تواضع من هو أشرف منه. وتماهه : «أطرق كرا إنَّ النعامه في القرى. والمعنى : طأطئ يا كروان رأسك واخفض عنقك للصييد فإن أكبر منك وأطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى. ويقال أيضا : «أطرق كرا يجلب لك» يضرب للأحمق تمنيه الباطل فيصدق. انظر مجمع الأمثال : ٢ / ٢٨٥ ، المستقصى في الأمثال : ١ / ٢٢٢ ، جمهره الأمثال : ١ / ١٩٤ ، ٣٩٥ ، الكتاب : ١ / ٣٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٨٩ ، المقرب : ١ / ١٧٧ ، الضرائر : ١٥٥ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٥٠ ، اللسان (طرق ، كرا) ، الخزانة : ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، الهمع : ٣ / ٨٠ ، المفصل : ٤٤ ، المثلث للبطلوسى : ٢ / ١٢٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٦ .

٤- قال البغدادي : فالمشهور أن الكروان طائر طويل العنق والرجلين أغبر ، له صوت حسن ، وهو أكبر من الحمامه. وقال أبو حاتم : الكروان القبيح ، أي الحجبل. وقيل : هو الجبارى. وقال الزمخشري : هو ذكر الجبارى ، وقيل : هو الكركى. وقال الخليل : الكرا : الذكر من الكروان. وقال الأعمش : الكروان طائر يقال له : «الكرا» أيضا. وجمع كروان : كراوين ، وقيل : يجمع على غير قياس على «كروان» بكسر الكاف وسكون الراء ، وزعم الرياشي أن الكروان - بفتحتين - والكروان - بكسر فسكون - للواحد. انظر الخزانة : ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٧ ، اللسان : ٥ / ٣٨٦٧ (كرا) ، مجمع الأمثال : ٢ / ٢٨٥ ، المثلث للبطلوسى : ٢ / ١٢٠ .

ومن وروده فى اسم الإشاره :

١٩٤- إذا هملت عيني لها قال صاحبى ***بمثلك هذا لوعه وغرام (١)

وجعل منه بعضهم (ثُمَّ أَنْتُمْ هُوَ لَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) (٢) [البقره : ٨٥].

ولا يمتنع ذلك فيهما (٣) ، كما زعم البصريون (٤).

والخلاف فى اسم الجنس المعين.

أمّا اسم الجنس غير المعين (٥) ، كقول الأعمى : «يا رجلا خذ بيدى» فلا يجوز الحذف معه اتفاقا (٦).

ص: ١١٠

١- من الطويل لذي الرمه غيلان من أبيات له فى ديوانه (٥٦٣) ، وقبله : هوى لك لا ينفك يدعوك ما دعا حماما بأجراع العقيق حمام ويروى : «يوما» بدل «عيني» ، ويروى : «لمثلك» بدل «بمثلك». هملت : أى : همرت ، يعنى : صبت. اللوعه : حرقه القلب. وأغرم بالشىء : إذا أولع به. وبمثلك : خبر مقدم ، ولوعه : مبتدأ مؤخر ، وغرام : عطف عليه. والشاهد فى قوله : «هذا» حيث حذف منه حرف النداء والمنادى اسم إشاره والتقدير : يا هذا. وهو شاذ عند البصريين. واستدل به الكوفيون على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشاره. انظر التصريح على التوضيح : ١٦٥ / ٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٣٣ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٣٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠٩٠ ، الهمع (رقم) : ٦٧٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٦ ، أبيات المغنى : ٧ / ٣٥٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٧٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٩١ ، الجامع الصغير : ١٠٤ ، أوضح المسالك : ١٩٩ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٩٢ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٢٠.

٢- أى : يا هؤلاء. وأوله البصريون على أن «هؤلاء» بمعنى : الذين ، خير «أنتم» ، و «تقتلون» صلتته ، أو هو اسم إشاره خبر «أنتم» ، أو عكسه ، و «تقتلون» حال. انظر التصريح على التوضيح : ١٦٥ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧٢ ، الصبان مع الأشموني : ٣ / ١٣٦.

٣- فى الأصل : فيها.

٤- حيث ذهبوا إلى منع حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين واسم الإشاره إلا فى شذوذ أو ضروره. وذهب الكوفيون إلى جواز الحذف فيهما ووافقهم الناظم فى شرح الكافيه ، وظاهر كلامه هنا موافقته لهم أيضا ، وعليه مشى المؤلف وابن عقيل. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٧١ - ٢٧٣ ، التصريح على التوضيح : ١٦٥ / ٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٩١ ، شرح ابن الناظم : ٥٦٦ - ٥٦٧ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٧٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٦ - ١٣٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٨ - ٨٩ ، الهمع : ٣ / ٤٣ - ٤٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٦٩.

٥- فى الأصل : معين.

٦- قال الصبان : قوله : «إذ هو محل الخلاف» يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا ، وليس كذلك ، فقد صرح المرادى بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو «رجلا خذ بيدى». وأجاب بعضهم بجعل «أل» فى «الخلاف» للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما ، وهذا لا ينافى حكاية قول فيه عن بعض النحاه ، وإنما

يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجيز من غير الفريقين. انتهى. انظر حاشيه الصبان مع الأشموني : ٣ / ١٣٧ ، شرح المرادى :
٣ / ٢٧٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧٢.

ومن المواضع التي يمتنع حذف حرف النداء معها : اسم «الله» (١) ، إلما إذا عوّضت (عنه) (٢) الميم المشدّده في آخره ، نحو (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ) [يونس : ١٠].

وزعم قوم : أنه ممتنع الحذف مع بعد المنادى (٣).

ثمّ قال :

وابن المعرّف المنادى المفردا

على الذي في رفعه قد عهدا

يبني المعرّف في النداء ، سواء كان تعريفه سابقا على النداء ، نحو «يا زيد» (٤) ، أو حاصلًا بالنداء ، نحو «يا رجل» و «يا أيتها الناس» (٥) [البقره : ٢١] ، وإنّما يبني إذا كان مفردا ، أى : غير مضاف ، ولا شبيها بالمضاف ، فيشمل ذلك نحو / يا زيد ، ويا معدى كرب ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ولذلك قال :

على الذي في رفعه قد عهدا

فبيني المفرد الصّحيح الآخر ، وما أعرب إعرابه - من جمع تكسير ، أو

ص : ١١١

١- وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل ، والحذف إنما يكون لدليل ، وأجازوه بعضهم. انظر التصريح على التوضيح : ١٦٥ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- وإليه ذهب ابن هشام في التوضيح نحو : «يا زيد» إذا كان بعيدا منك وإنما لم يحذف حرف النداء في هذا لأن المراد فيه إطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه. انظر أوضح المسالك : ١٩٨ ، التصريح على التوضيح : ١٦٤ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٣٥ / ٣.

٤- ف- «زيد» معرفه بالعلميه قبل النداء ، واستصحب ذلك التعريف بعد النداء ، وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم ، وصححه ابن عصفور. وقيل : سلب تعريف العلميه ، وتعرف بالإقبال ، وهو مذهب المبرد والفارسي. ورد : بنداء اسم الله تعالى واسم الإشاره ، فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير. انظر أصول ابن السراج : ١ / ٣٣٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٩٤ ، المقتضب : ٢٠٤ - ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ١٦٥ / ٢ - ١٦٦ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٧٦ ، التسهيل : ١٧٩ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ١٣٨ ، شرح الرضى : ١ / ١٤١ - ١٤٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٩.

٥- وهو مذهب ابن السراج ، وإليه ذهب ابن مالك. وقيل : تعريفه ب- «أل» محذوفه ونابت «يا» عنها ، وإليه ذهب ابن عصفور. انظر الأصول لابن السراج : ١ / ٣٣٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٩ ، التصريح على التوضيح : ١٦٦ / ٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٧٦ ، شرح الرضى : ١ / ١٣٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٩٤ ، التسهيل : ١٧٩.

جمع مؤنث سالم ، أو مركب تركيب مزج - على ضمّه ظاهره ، ويبنى المنقوص والمقصور على ضمّه مقدّره ، ويبنى المثنى على الألف ، وجمع المذكر السالم على الواو (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وانو انضمام ما بنوا قبل النّدا

وليجر مجرى ذى بناء جدّدا

إذا كان المنادى المعرّف مبتدأ قبل النّداء على غير الضّم - نويت فيه ضمّه للنّداء ، سواء كان علما ، ك- «سيبويه» على أشهر لغاتها (٢) ، و «حذام» على لغة أهل الحجاز (٣) ، و «تأبط (٤) شرا» ، أو غير علم ك- «هذا» ، ونحوه من أسماء الإشاره ، ويظهر تقدير الضّم فى تابعه ، فتقول : «يا سيبويه العالم ، ويا حذام القاعده ، ويا

ص: ١١٢

١- وموضع ذلك النصب لأنه مفعول ، هذا عند البصريين ، ثم اختلفوا : فقال سيبويه : نصبه بفعل مضمر ، ووافق المبرد فى المقتضب. ونسب للمبرد أن النصب بحرف النداء لسده مسد الفعل. وذهب الكسائى والزيادى والرياشى إلى أن ضمه «يا زيد» ونحوه ضمه إعراب ، ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين. وذهب الفراء إلى أنه مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب بعض الكوفيين إلى جعل المثنى والجمع بالياء حملا على المضاف. انظر الإنصاف (مسأله : ٤٥) : ١ / ٣٢٣ ، الكتاب : ١ / ١٤٧ ، المقتضب : ٤ / ٢٠٢ ، الهمع : ٣ / ٣٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٦ ، شرح الرضى : ١ / ١٣٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٨ - ١٤١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٣ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٧٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٧٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٢٧ .

٢- وهى بناؤه على الكسر ، لأنه مركب من اسم وصوت مشبه للحرف من الإهمال ، أو لأنه أعجمى لا معنى له عندهم ، أو ليفرقوا بين التركيب مع الأعجمى وبينه مع العربى ، وهذه اللغة هى الفصحى وهو مذهب سيبويه. وذهب الجرمى إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف. وقيل : وقد يبنى على الفتح كخمسه عشر. انظر الكتاب : ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٨ ، الهمع : ١ / ٢٤٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٧٣ ، الأشموني مع الصبان : ١ / ١٣٤ ، البهجه المرضيه : ٢٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٦ ، شرح الشذور : ٨٩ .

٣- فإنه مبنى على الكسر عندهم إجراء له مجرى «فعال» الواقع موقع الأمر ك- «نزال» ، لشبهه به فى الوزن والعدل والتعريف. وقيل : لتضمنه معنى الحرف. أما بنو تميم فيجرونه مجرى ما لا ينصرف ويعربونه. انظر الهمع : ١ / ٩٣ ، الكتاب : ١ / ٤٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٥٨ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٥٦٥ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٤ - ٦٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٧٩ ، شرح الشذور : ٨٩ .

٤- فى الأصل : ويأبط.

هذا الرَّجل» ، إلّا أنّ الأوّلين يجوز في تابعهما النَّصب ، كما يجوز في تابع ما تجدد بناؤه (١) بسبب (٢) النداء (٣) ، بخلاف الثالث ، كما يأتي (٤).

وإن كان مبتدئاً على الضّمّ كعلم منقول من «حيث» - فهل يقال : إنّه مبتدئ على هذه الضّمّه أو يقدر له ضمّه ، يحتمل وجهين ، كما في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم في حال جرّه.

ثمّ قال :

والمفرد المنكور والمضافا

وشبهه انصب عادما خلافا

هذه ثلاثه (٥) أشياء يجب نصبها في النداء وهي :

- التكره المفردة غير / المقصوده ، نحو :

١٩٥- فيا راكبا إمّا عرضت (٦) فبلغن ***... (٧)

ص: ١١٣

١- أي : حدث. انظر شرح المكودي : ٢ / ٣٥.

٢- في الأصل : لسبب.

٣- نحو «يا زيد الفاضل» برفع «الفاضل» مراعاة لضمه «زيد» لفظاً ، ونصبه مراعاة لمحلّه. انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٣٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٦.

٤- في فصل تابع المنادى ، عند قول الناظم : وذو إشاره كأى في الصّفه إن كان تركها يفيت المعرفه

٥- في الأصل : الثلاثه.

٦- في الأصل : بلغك. انظر المصادر الآتية.

٧- من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيده له في المفضليات (١٥٦) ينوح بها على نفسه ، وكان قد أسرف في يوم الكلاب الثاني ، وعجزه : ندماى من نجران ألا تلاقيا وقيل : هو لمالك بن الرب ، فقال البغدادي : «وهو غير جيد». ويروى : «أيا» و «يا» بدل «فيا». الراكب : راكب الإبل ، ولا تسمى العرب راكبا على الإطلاق إلا راكب البعير والناقه. عرضت : بمعنى : تعرضت وظهرت. وقال السيد الشريف : من عرض الرجل إذا أتى العروض وهي مكه والمدينه وما حولهما. نجران : اسم قبيله. وقيل : بلد باليمن. والشاهد فيه نصب «راكبا» لأنه منادى نكرة مفردة غير مقصوده. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٠٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٧٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٢٧ ، ١٢٩ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣١٢ ، الحلل : ١٨٧ ، جمل الزجاجي : ١٤٨ ، ذيل الأمالي : ٣ / ١٣٢ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٢٩ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١٣٣ ، الخزانة : ٢ / ١٩٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢١٤ ، شواهد الفيومي : ٣٩ ، المقتضب : ٤ / ٢٠٤ ، شذور الذهب : ١١١ ،

شرح ابن عصفور : ٨٤ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٧٣ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٥٦٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢١٨ ، شرح المرادى : ٣ /
٢٨٠ ، التوطئه : ١٥٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٠ ، أوضح المسالك : ٢٠٠ .

وأنكر المازني وجوده (١).

- والمضاف ، نحو «يا رسول الله».

- وشبه المضاف ، وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه ، إمّا بعمل ، نحو «يا جميلا وجهه» ، و «يا راكبا فرسا» ، و «يا» (٢) خيرا من زيد» ، وإمّا بغيره ، نحو «يا ثلاثة وثلاثين» في نداء من سمّيته بذلك ، وفي قصدك هذا العدد من جمله رجال.

أمّا في ندائك جماعه معيّنين بهذا العدد ، فلك ثلاثة أوجه (٣) :

- بناؤهما معا ، مع تكرار حرف النداء ، فتقول : «يا ثلاثة ويا ثلاثون» (٤).

- وبناء الأول ، وإدخال «أل» على الثاني تجوّزا مع رفعه ونصبه ، فتقول : يا ثلاثة والثلاثون ، وإن شئت : «والثلاثين» (٥).

وليس نصب المضاف متّفقا عليه - كما ذكر الناظم (٦) - ، بل قد حكى عن ثعلب جواز ضمّ المضاف الصّالح ل- «أل» (٧).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص: ١١٤

١- مدعيا أن نداء غير المعين لا- يمكن ، وأن ما جاء منونا فإنما لحقه التثوين ضروره. وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقا. وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خلفا من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو «يا ذاهبا» والأصل : يا رجلا ذاهبا ، والمنع إن لم تكن كذلك. انظر شرح المرادي : ٣ / ٢٨١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٠ ، الهمع : ٣ / ٣٩ ، التسهيل : ١٨٠ ، أوضح المسالك : ٢٠٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- قيل : الظاهر أن هذا الحكم فيما إذا أريد بثلاثة : ثلاثة معينه ، وبثلاثين : ثلاثون معينه ، وذلك لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفردا لمعين ، وكذا لا- يجوز في تابعه الوجهان إذا كان مع «أل» إلا إذا أريد به معين ، أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء ، بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثين وثلاثين. انظر حاشية الصبان : ٣ / ١٤٠ - ١٤١ ، حاشية الخضري : ٢ / ٧٤.

٤- في الأصل : وثلاثون.

٥- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٨ ، المقتصد : ٢ / ٧٨٣ - ٧٨٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤١.

٦- في هذا النظم ، لكنه ذكر الخلاف في التسهيل (١٨٠) حيث قال : «ولا- يجوز ضمّ المضاف الصّالح للألف واللام خلافا لثعلب». انتهى.

٧- نحو «حسن الوجه» ، وذلك لأن إضافته في نيه الانفصال. ورد : بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له. انظر شرح المرادي : ٣ / ٢٨٢ ، التسهيل : ١٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٧ ، الهمع : ٣ / ٣٨ - ٣٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٠ ، شرح الرضي : ١ / ١٣٦.

ونحو زيد ضمّ وافتحن من

نحو أزيد بن سعيد لا تهن

هذا النوع من أنواع المنادى المبنى على الضمّ ، يجوز فتح آخره ، وهو ما وصف من العلم ب- «ابن» مضاف إلى علم (١) ، نحو «يا زيد بن سعيد» ، وأكثر البصريين : يختار الفتح (٢).

وإنما (٣) جاز إتباعا لفتحه (٤) «ابن» (٥) (٦) ولا همزه فيها (٧).

ص: ١١٥

١- ويشترط فيه أيضا : ألا- يفصل بين «ابن» وموصوفه ، وأن يكون المنادى مما يضم لفظا. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٨٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٩ ، الهمع : ٣ / ٥٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤١ ، شرح الرضى : ١ / ١٤١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٩٧ - ١٢٩٨.

٢- وذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وهو القياس. وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر فى كلام العرب. فإن كان مما يقدر فيه الحركة نحو «يا عيسى بن مريم» فقال ابن مالك : يتعين تقدير الضمه ولا ينوى لها فتحه ، إذ لا فائده فى ذلك. وأجاز الفراء تقدير الضمه والفتحه. انظر المقتضب : ٤ / ٢٣١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٩ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ١٤١ ، الهمع : ٣ / ٥٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٩٧ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٧١ ، شرح الشذور : ١١٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٣.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط.

٤- فى الأصل : للهمزه. راجع التصريح : ٢ / ١٦٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٦٩.

٦- إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين ، وعليه اقتصر فى التسهيل. أو على تركيب الصفه مع الموصوف ، وجعلهما شيئا واحدا ك- «خمسه عشر» ، وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعاً للشيخ عبد القاهر. وأما على إقحام «الابن» وإضافه «زيد» إلى «سعيد» لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه لأنه يلابسه. حكاة فى البسيط مع الوجهين السابقين. فعلى الوجه الأول فتحه «زيد» فتحه إتباع ، وعلى الثانى فتحه بناء ، وعلى الثالث فتحه إعراب. وفتح «ابن» على الأول فتحه إعراب ، وعلى الثانى بناء ، وعلى الثالث غيرهما. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٩ ، المقتصد للجرجاني : ٢ / ٧٨٥ ، التسهيل : ١٨٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٤ ، حاشيه الصبان : ٣ / ١٤١ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧٤ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٣٥.

٧- أى : فى «ابن» حيث إنها تحذف فى هذه الحاله خطأ. قال الرضى : وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها ، والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتح ، وسهل ذلك كون الفتحه حركته المستحقه فى الأصل لكونه مفعولا ، وخففوه خطأ بحذف ألف «ابن». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٩٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٤ ، شرح الرضى : ١ / ١٤١ ، التسهيل : ١٨٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والضَّمَّ إن لم يل الابن علما

أو يل (١) الابن علم قد

حتما

إذا لم توجد القيود الثلاثة المسوّغه للفتح - تعين بناء المنادى / على ضمّه ، فلا يجوز الفتح في نحو «يا رجل ابن زيد» ، ولا في «يا زيد الكريم ابن عمرو» ، لأنّ «الابن» لم يل علما ، ولا في «يا زيد ابن أخينا ، أو ابن أخى عمرو» ، لأنّ «الابن» لم يله علم ، ولا في «يا زيد وابن عمرو» ، لأنّ «الابن» التابع غير صفه ، ولا في نحو «يا زيد الكريم» لأنّ الصّفه غير «ابن» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا

مما له استحقاق ضمّ بينا

إذا دعت ضروره (٣) الشّعْر إلى تنوين المنادى المبنى على الضّم - جاز إبقاؤه على ضمّه ، نحو :

١٩٦- سلام الله يا مطر عليها***... (٤)

ص: ١١٦

١- الأصل : ويل. انظر الألفيه : ١٢٤.

٢- وأجاز الكوفيون ذلك محتجين بقول الشاعر : بأجود منك يا عمر الجوادا بفتح «عمر» وعللوه بأن الاسم ونعته كالشئىء الواحد ، فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٩ ، الهمع : ٣ / ٥٣ - ٥٤ ، التسهيل : ١٨٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٣.

٣- فى الأصل : صوره.

٤- من الوافر للأحوص الأنصارى من قصيده له فى ديوانه (١٧٣) ، وعجزه : وليس عليك يا مطر السلام مطر : اسم رجل ، وكان دميما ، وكانت امرأته من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك ، فأنشد الأحوص هذه القصيده يصف فيها أحوالهما. والضمير فى «عليها» يرجع إلى امرأه مطر. والشاهد فى قوله : «يا مطر» حيث نونه مع بقائه على البناء على الضم ، وهو منادى مفرد معرفه ، ولا يجوز ذلك إلا فى ضروره الشعر. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٠٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٤ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٠٨ ، ٤ / ٢١١ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣١٣ ، المقتضب : ٤ / ٢١٤ ، ٢٢٤ ، مجالس ثعلب : ١ / ٧٤ ، ٢ / ٤٧٤ ، جمل الزجاجى : ١٥٤ ، الحلل : ٢٠٠ ، المحتسب : ٢ / ٩٣ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٤١ ، الإنصاف : ٣١١ ، الخزانة : ٢ / ١٥٠ ، شذور الذهب : ١١٣ ، شواهد الفيومى : ٤١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٤٣ ، الهمع

(رقم) : ٦٧٠ ، الدرر اللوامع : ١٠٥ / ٢ ، شواهد ابن السيرافي : ١ / ٦٠٥ ، ٢ / ٢٥ ، شواهد ابن النحاس : ٦٧ ، ٢١٩ ، أبيات المغنى : ٥٣ / ٦ ، الجنى الدانى : ١٤٩ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٦٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٥ ، شواهد الجرجاوى : ٢١٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٦٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢ ، البهجه المرضيه : ١٣٢ ، الضرائر : ٢٦ ، كاشف الخصاصه : ٢٥٧ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٣٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٣٦ .

وجاز نصبه لشبهه بالنكره ، نحو :

١٩٧- أعبدا(١) من الوافر لجريير بن عطيه الخطفي من قصيده له في ديوانه (٦٢) يهجو العباس بن يزيد الكندي (وقيل : خالد بن يزيد الكندي) ، وعجزه :

ألؤما لا أبالك واغترابا

شعبي : اسم موضع. اللؤم : فعل الأمور الخسيسه الدينيه. لا- أبالك : جمله معترضه ، وهذا يكون للمدح بأن يراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه ، ويكون للذم بأن يراد أنه مجهول النسب وهذا هو المراد هنا. وإنما غير جرير العباس بن يزيد بحلولة في شعبي ، لأنه كان حليفا لبني فزاره ، وشعبي في بلادهم ، وهو كندی ، والحلف عندهم عار. والشاهد فيه أنه نون «عبدا» وهو منادى مفرد معرفه للضرورة ، ثم نصبه ، كما في قوله :

يا عديا لقد وقتك الأواقي

انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣٤ / ١٣٠٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣١ ، ٢ / ١٧١ ، ١٨٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ١١٨ ، ٣ / ١٤٥ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٩ ، ٤ / ٢١٥ ، ٥٠٦ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٧٠ ، ١٧٣ ، جمل الزجاجي : ١٥٦ ، الحلل : ٢٠٦ ، الخزانة : ٢ / ١٨٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٥٦ ، شواهد ابن النحاس : ١٤٩ ، شواهد ابن السيرافي : ١ / ٩٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٧١ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٣٨ ، أوضح المسالك : ٢٠١. (٢) حلّ في شعبي غريبا***... (١٩٧)

وهل الأرجح الأول ، أو الثاني ، أو يترجّح الأول في العلم ، والثاني في اسم الجنس؟ فيه ثلاثة أقوال (٣).

ص: ١١٧

١- في الأصل : عبدا. انظر المراجع في الشاهد

٢-

٣- فذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى اختيار الضم. وذهب أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، ويونس والجرمي والمبرد إلى اختيار النصب. وذهب ابن مالك إلى أن بقاء الضم في العلم أولى من النصب ، والنصب في غير العلم أولى من الضم. وقال السيوطي : وعندى عكسه ، وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه ، والضم في النكره المعينه لثلا- يلتبس بالنكره غير المقصوده إذ لا- فارق حيثئذ إلا- الحركه لاستوائهما في التنوين ، ولم أفق على هذا الرأي لأحد. انظر الكتاب : ١ / ٣١٣ ، المقتضب : ٤ / ٢١٣ - ٢١٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٠٣ - ١٣٠٤ ، الهمع : ٣ / ٤١ - ٤٢ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣٥٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٤ ، شرح المرادي : ٣ / ٢٨٦ ، شرح الرضي : ١ / ١٣٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ - ١٧٢.

ثم قال :

وباظطرار خصّ جمع يا وأل

إلّا مع الله ومحكيّ الجمل

لا يباشر حرف النداء ما فيه «أل» إلّا في موضعين :

الأوّل : ما سمّي به من الجمل المبدوء بـ «أل» ، كما لو سمّيت رجلا بـ «المنطلق زيد» ، فإنّك تقول في ندائه : «يا المنطلق زيد».

ومثله ما يسمّى به من الموصولات المبدوءة بـ «أل» نحو «يا الذي قام» إذا كان اسم رجل (١).

وأما نحو :

١٩٨- فيا الغلامان اللذان فرّا ***فمخصوص بالضروره (٢). (٣)

ص: ١١٨

١- وهو ما ذهب إليه المبرد قياسا على الجملة ، قال الأزهرى : وصوبه الناظم فى شرح التسهيل ومع تصويبه لم يستثنه فى بقيه كتبه. وقال المرادى : ونص سيويوه على منعه. انظر الكتاب : ٢ / ٦٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ ، الهمع : ٣ / ٤٨ ، التسهيل : ١٨١ ، هامش المقتضب : ٤ / ٢٤٢.

٢- وذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام نحو «يا الرجل ويا الغلام» ، كما أجازوه البغداديون أيضا فى السعه ، وقالوا : لأننا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا تدخله الألف واللام. وقد أجاز سيويوه اجتماع «يا» و «أل» فيما سمى به من نحو «الرجل ينطلق». انظر الإنصاف (مسألة : ٥٦) : ١ / ٣٣٥ ، الكتاب : ٢ / ٦٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٠٨ ، المقتضب : ٤ / ٢٤٣ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٣ ، الهمع : ٣ / ٤٧.

٣- من الرجز ، ولم أعثر على قائله ، وبعده : إياكما أن تكسبانا شرّا والشاهد فى قوله : «فيا الغلامان» حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام ضروره. ويروى : «تعقبانا» بدل «تكسبانا» ، ويروى : «أن تكتمانى سرا». انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٤٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٣ ، المقتضب : ٤ / ٢٤٣ ، المقرب : ١ / ١٧٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٧٥ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٨٢ ، الإنصاف : ٣٣٦ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٩ ، الهمع (رقم) : ٦٨٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥١ ، شرح ابن الناظم : ٥٧١ ، الخزانة : ٢ / ٢٩٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٦٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢١٥ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣٥٥ ، شرح المكودى : ٢ / ٣٧ ، شرح دحلان : ١٣٣ ، الضرائر : ١٦٩ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٧ ، البهجة المرضيه : ١٣٣ ، الأصول : ١ / ٣٧٣ ، توجيه اللمع : ٢٧١ ، شرح الشاطبى للألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٤٦٧ ، ٤٦٣ ، ٤٤٤.

١- أغفل المؤلف شرح قول الناظم : والأكثر اللهم بالتعويض وشدّ يا اللهم فى قريض قال ابن الناظم فى شرحه : «لما بين أنه يجمع بين الأداتين فى الاسم الأعظم نبه على أن له فى النداء استعمالا آخر وهو الأكثر ، وهو تعويض ميم مشدده مفتوحه فى الآخر عن حرف النداء ، كقولك : «اللهم ارحمنا». ولكون الميم عوضا عن حرف النداء لم يجمع بينهما إلا فى الضروره ، كقول الراجز : إننى إذا ما حدث ألميا أقول يا اللهم يا اللهم يا اللهم ولو كان أصل «اللهم» : «يا الله أمنا» كما يراه الكوفيون للزم باطراد جواز أمرين : أحدهما : «يا الله أمنا ارحمنا» بلا عطف قياسا على «اللهم ارحمنا». والثانى : «اللهم و ارحمنا» بالعطف قياسا على «يا اللهم أمنا و ارحمنا». واللازم منتف إجماعا». انتهى. انظر شرح ابن الناظم : ٥٧٢ - ٥٧٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٦ ، شرح المكودى : ٢ / ٣٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٥ ، شرح دحلان : ١٣٣ ، البهجه المرضيه : ١٣٣ ، كاشف الخصاصه : ٢٥٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٢.

ثم قال رحمه الله :

فصل

في تابع المنادى

تابع ذى الضم المضاف دون أل

ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل /

المنادى المستحق للنصب لا يكون تابعه إلّا منصوبا ، نحو «يا عبد الله الكريم» ، إلّا إذا صلح لمباشرة حرف النداء ، فيستحق حينئذ ما يستحقّه لو باشرة (١) حرف النداء - كما يأتي - .

وأما تابع المنادى المضموم ، فإن كان مضافا ومجرّدا (٢) من «أل» ، تعيّن نصبه ، سواء كان صفة ، نحو «يا زيد صاحب الرّجل» ، أو توكيدا ، نحو «يا تميم كلّهم» (٣) ، أو عطف بيان ، نحو «يا زيد عبد الله» ، أو عطف نسق ، نحو «يا زيد و غلام عمرو» (٤) ، أو بدلا ، نحو «يا زيد أخانا» ، ولا دليل مع الأخفش على جواز رفعه (٥) .

ثم قال رحمه الله :

وما سواه ارفع أو انصب واجعلا

كمستقلّ نسقا وبدلا

ص: ١٢٠

١- في الأصل : باشر.

٢- في الأصل : أو مجردا.

٣- وحكى عن جماعه من الكوفيين منهم الكسائى والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت أو توكيد وتبعهم ابن الأنبارى.

قال المرادى : والصحيح المنع لأن إضافته محضه. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٩٤ ، التسهيل : ١٨٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ /

١٣١٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٤ ، شرح الرضى : ١ / ١٣٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٨ ، الهمع : ٥ / ٢٨١ .

٤- وأجاز الفراء رفع المنسوق المضاف قياسا. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٩٤ ، الهمع : ٥ / ٢٨٢ ، حاشية الصبان : ٣ / ١٤٨ .

٥- حكى الأخفش فى النعت : «يا زيد بن عمرو» بالرفع ، وحكى فى التوكيد : «يا تميم كلكم» بالرفع أيضا. انظر الهمع : ٥ / ٢٨١ ،

٢٨٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣١٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٤ .

وإن يكن مصحوب آل ما نسقا

ففيه وجهان ورفع ينتقى

ما سوى التابع المضاف مع تجرّده من «أل» - يجوز فيه الرّفْع والنّصب ، ويشمل ذلك المفرد المتلبّس (١) ب- «أل» ، والمضاف المتلبّس (٢) بها ، نحو «يا زيد الكريم ، ويا زيد الحسن الوجه» فيجوز (٣) فيهما الرّفْع والنّصب في جميع التّوابع ، إلّا أنّهما لا يتصوّران في التّوكيد ، وبهما (٤) قرئ في العطف يا جبال أوبى معه والطير (٥) [سبأ : ١٠].

وسبويه والخليل (٦) والأكثر (يختارون) (٧) الرّفْع فيه (٨).

ص: ١٢١

- ١- في الأصل : والمتلبس.
- ٢- في الأصل : إلى المتلبس. راجع التصريح : ١٧٦ / ٢.
- ٣- في الأصل : يجوز. انظر شرح دحلان : ١٣٣.
- ٤- أى : بالرفع والنصب.
- ٥- انفرد بقراءه الرفع في «والطير» ابن مهران عن هبه الله بن جعفر عن روح ، وهي روايه زيد عن يعقوب ، وبها قرأ الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو ، ووردت عن عاصم. وقرأ السبعة ورويس بالنصب. أما الرفع ففيه وجهان : أحدهما : أنه معطوف على لفظ «جبال». والثاني : أنه معطوف على الضمير في «أوبى» وحسن ذلك لوجود الفصل بقوله : «معه» والفصل يقوم مقام التوكيد. وأما النصب ففيه أربعة أوجه : أحدها : أنه معطوف على موضع «جبال» ، أى : نادينا الجبال والطير ، وهو مذهب سيبويه. الثاني : أنه مفعول معه ، أى : مع الطير. الثالث : أنه منصوب بفعل مقدر وتقديره : وسخرنا له الطير. الرابع : أنه معطوف على «فضلا» من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا) أى : آتيناه الطير ، وهو قول الكسائي. انظر النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٤٩ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٥٨ ، المبسوط في القراءات العشر : ٣٦١ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٩٥ ، البيان لابن الأنباري : ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، إعراب النحاس : ٣ / ٣٣٤ ، الكتاب : ١ / ٣٠٥ ، أسرار العربية : ٢٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٦ ، القراءات الشاذة : ١٢١ ، المقتضب : ٤ / ٢١٢.
- ٦- في الأصل : والخيل.
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١٧٦ / ٢.
- ٨- وهو اختيار المازني أيضا ، وإليه ذهب ابن مالك. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٥ ، المقتضب : ٤ / ٢١٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣١٤ ، شرح المرادي : ٣ / ٢٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٥ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣ ، الهمع : ٥ / ٢٨٣.

والجرمى : يختار النَّصْب (١) ، ووافقه المبرد فيما كانت الألف واللام فيه للتعريف - كالآيه - ، لا فيما كانت لغيره ، ك- «يا زيد واليسع» (٢).

ولا- يتصور ذلك فى المفرد (المجرد) (٣) من «أل» إلما فى عطف / البيان نحو «يا غلام بشر» ، وفى التوكيد نحو «يا تميم أجمعون».

وأما فى النَّعْت فلا يتصور ، لامتناع نعت المعرفة بالنكره.

وفى عطف النسق والبدل يجب فيه الضم ، جعل له كالمستقل ، لأن العاطف كالتائب عن العامل ، والبدل فى تيه تكرار العامل ، فتقول : «يا زيد وعمرو ، ويا رجلا وزيد» ، و «يا رجل زيد ، ويا رجلا زيد» (٤) ، كما يتعين فيهما النَّصْب إذا كانا مضافين.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأيتها مصحوب أل بعد صفة

يلزم بالرفع لى ذى المعرفة

وأى هذا أيتها الذى ورد

ووصف أى بسوى هذا يرد

هذه المسأله مستثناه من التابع الذى يجوز نصبه مع بناء متبوعه على الضم ، وهى تابع «أى» نحو «يا أيتها الناس».

وإنما لزم رفعه ، لأنه المقصود بالنداء ، وإنما أتى ب- «أى» وصله إلى ندائه ،

ص: ١٢٢

١- وهو اختيار أبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس أيضا. انظر المقتضب : ٤ / ٢١٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣١٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٦ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٥ ، الهمع : ٥ / ٢٨٣.

٢- انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣١٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٥ ، الهمع : ٥ / ٢٨٤. وفى المقتضب (٤ / ٢١٢ - ٢١٣) لم يفصل المبرد فيه هذا التفصيل وإنما قال : «فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافا». أما الخليل وسيبويه والمازنى فيختارون الرفع ، فيقولون : «يا زيد والحارث أقبالا» ، وقرأ الأعرج : يا جبال أوبى معه والظير. وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمرو الجرمى فيختارون النصب ، وهى قراءه العامه. ثم قال : «وكلا القولين حسن ، والنصب عندى حسن على قراءه الناس».

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- وأجاز المازني والكوفين: «يا زيد وعمرا». انظر التسهيل: ١٨١، شرح الأشموني: ٣ / ١٤٩، التصريح على التوضيح: ٢ /

١٧٦ - ١٧٧، الهمع: ٥ / ٢٨٤، شرح المرادى: ٣ / ٣٩٥.

لتعذر مباشرة حرف النداء له ، ولذلك كان وصف «أَيّ» به لازما ، بخلاف : «يا زيد الظريف».

وما حكاه الزّجاج في كتاب المعاني عن بعضهم : من إجازته نصبه (١) غلط.

ولا- توصف «أَيّ» في النداء ، إلما بمتلبس ب- «أل» الجنسيّه - كما تقدّم - ، أو بموصول مقترن ب- «أل» ، نحو (يا أَيّها اللّذين آمنوا) [البقره : ١٠٤] ، أو باسم إشاره ، نحو :

١٩٩- ألا أيهذا الزّاجرى أحضر الوغى ***... (٢)

ص: ١٢٣

١- قال الزجاج في معانى القرآن وإعرابه (١ / ٩٨): «والمازنى يجيز فى «يا أيها الرجل» النصب فى «الرجل» ، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره ، وهو قياس ، لأن موضع المفرد المنادى نصب ، فحملت صفتة على موضعه ، وهذا فى غير «يا أيها الرجل» جائز عند جميع النحويين ، نحو قولك : «يا زيد الظريف والظريف» ، والنحويون لا يقولون إلا «يا أيها الرجل» ، «يا أيها الناس» ، والعرب لغتها فى هذا الرفع ، ولم يرد عنها غيره». انتهى. وانظر إعراب النحاس : ١ / ١٩٧ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٨. ونسب ابن مالك فى شرح الكافية (٣ / ١٣١٨) جواز النصب إلى المازنى والزجاج ، فعقب المرادى على ذلك بقوله (٣ / ٢٩٩): «ونسبته إلى الزجاج مستبعده». انتهى. وانظر شرح الأشموني مع الصبان : ٣ / ١٥٠ - ١٥١.

٢- من الطويل لطفه بن العبد من معلقته المشهوره فى القصائد السبع (١٩٢) ، والقصائد العشر (١٣٢) ، وعجزه : وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ويروى : «ألا أيها» بدل «ألا أيهذا» ، ويروى : «اللائمى» بدل «الزاجرى» ، ويروى : «أشهد» بدل «أحضر» ، ويروى : ألا- أيها اللماحي أن أحضر الوغى اللاحي : اللائم. الزاجر : الناهى. الوغى : الحرب. والمعنى : هو يلومنى أن أحضر الوغى ، وأن أنفق مالى فى الخمر وغيرها ، وما هو بمخلدى. والشاهد فى قوله : «ألا أيهذا الزاجرى» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشاره ، وفيه أيضا أن اسم الإشاره جاء موصوفا بما فيه الألف واللام وذلك كثير. انظر الكتاب : ١ / ٤٥٢ ، المطالع السعيدة : ٢٨٤ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ٤٩ ، شذور الذهب : ١٥٣ ، شواهد الفيومى : ٥٤ ، اللسان : (أنن ، دنا) ، المسائل العسكريه : ٢٠٢ ، سر الصناعه : ١ / ٢٨٥ ، الإنصاف : ٥٦٠ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧١١ ، ١٠٨٨ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٨١ ، المحتسب : ٢ / ٣٣٨ ، شرح المرزوقى : ٢ / ٤٩٤ ، ٩٦٨ ، معانى الفراء : ٣ / ٢٦٥ ، الخزانة : ١ / ١١٩ ، ٤٦٣ ، ٥٠٧ / ٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، شواهد السيوطى : ٢ / ٨٠٠ ، شواهد ابن النحاس : ٢٩٥ ، توجيه اللمع : ١٣١ ، أمالى السهيلي : ٨٣ ، التوطئه : ١٤٥ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٤٩٧.

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان اسم الإشارة موصوفا بما فيه الألف / واللام - كما مثل - ، ووقوعه دونه قليل ، كقوله :

٢٠٠- ألا (١) أيهدان (٢) كلا زاد كما***... (٣)

ثم قال :

وذو إشاره كأي في الصفة

إن كان تركها يفيت المعرفه

إذا وقع اسم الإشارة بعد حرف النداء ، فإن كان المقصود بالنداء صفته ، بحيث إذا تركت فات العلم بتعيينه (٤) ، كقولك للقائم بين جلوس : «يا هذا القائم» ، فإن صفته كصفه «أى» (فى) (٥) اللزوم (٦) وفى تعيين الرفع.

أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء (٧) ، لكونه متعينا ، وإنما أجرى الوصف عليه مدحا أو ذما ، نحو «يا هذا الكريم ، ويا هذا الخبيث» ، فحكمها (٨) حكم غيرها من الصفات فى عدم اللزوم ، وفى جواز النصب.

ص: ١٢٤

١- هكذا فى الأصل بزياده «ألا» على الوزن ، وهى زياده لو صحت فىكون فى البيت عله من العليل الجاربه مجرى الزحاف ، وهى الخزم : وهو زياده حرف إلى أربعة أحرف فى صدر الشطر الأول من البيت وهو قبيح وغير مختص ببحر. وفى الدرر اللوامع : «يا أيهدان» بزياده حرفين على وزن البيت ، والقول فيها كالقول فى سابقتها. وقد انفرد هذان الكتابان من بين ما رجعت إليه من مصادر بإثبات هذه العله. انظر أهدي سبيل إلى علمى الخليل لمحمود مصطفى : ٣٢ ، معجم النحو والصرف والعروض والقافية : ١٢٢.

٢- فى الأصل : أيهاذاان. انظر المراجع المتقدمه فى توثيق البيت.

٣- من الرمل ، ولم أعثر على قائله ، وعجزه : ودعانى واغلا- فيمن يغل ويروى : «زاديكما» بدل «زادكما» ، ويروى : «وذرانى» بدل «ودعانى» ، ويروى : «وغل» بدل «يغل». دعانى : اتركانى. الواغل : الداخلى على القوم فى طعامهم وشرابهم من غير دعاء ، وهو المعروف بالطفيلى. والشاهد فى قوله : «أيهدان» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة ، واسم الإشارة غير موصوف بما فيه الألف واللام ، وذلك قليل. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ١٥٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٣٩ ، مجالس ثعلب : ١ / ٤٢ ، شذور الذهب : ١٥٤ ، الهمع (رقم) : ٦٨٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥٢ ، شواهد الشذور : ٥٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٤٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، المطالع السعيده : ٢٨٣ ، شرح الشاطبى للألفية (رساله دكتوراه) : ٢ / ٤٩٧.

٤- فى الأصل : بتبعته.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- فى الأصل : لزوم.

٧- فى الأصل : فى النداء.

٨- فى الأصل : فحكمهما. فحكمها : أى : حكم الصفه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

في نحو سعد سعد الاوس ينتصب

ثان وضمّ وافتح أوّلا تصب

إذا أتبع المنادى المفرد المستحقّ البناء على الضّمّ بمماثل (١) له لفظا مضاف ، نحو «يا سعد سعد الأوس» ويا زيد زيد الخيل»
تعيّن نصب الثّاني ، لكونه تابعا مضافا - كما سبق - .

وأما الأول فقياسه (٢) : أن يبقى على ضمّه ، لأنّه منادى مفرد معرفه ، لم ينعت بـابن ، وقد سمع فيه :

٢٠١- يا تيم تيم عدى لا أبالكم ***... (٣)

وقوله :

٢٠٢- يا سعد سعد اليعمالات الذّبّل * (٤)

ص: ١٢٥

١- في الأصل : مماثل .

٢- في الأصل : فقياسه .

٣- من البسيط لجرير بن عطيه الخطفي من قصيده له في ديوانه (١ / ١٣٠) يهجو فيها عمر ابن لجأ وقومه ، وعجزه : لا يلقينكم في سوءه عمر ويروى : «لا يلقينكم» - بالفاء - من ألقى : بمعنى وجد . ويروى : «لا يوقعنكم» بدل «لا يلقينكم» . وأضاف الشاعر «تيم» إلى «عدى» للتخصيص . وعدى المذكور : هو أخو «تميم» فإنهما ابنا عبد مناه بن أد بن طابخه . وأصل «لا أبالكم» أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتما له واحتقارا ، ثم كثر في الاستعمال حتى جعل في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب . يلقينكم : يرمينكم . والسوءه : الفعله القبيحه . والشاهد في قوله : «يا تيم تيم عدى» حيث تكرر لفظ المنادى في حاله الإضافة ، وقياس الأول البقاء على ضمّه ، لأنّه منادى مفرد معرفه ، ويجوز فيه النصب على تقدير : يا تيم عدى ، لأنّه يكون حينئذ منادى مضافا ، ويجب في الثّاني النصب لكونه تابعا مضافا . انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٢٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٣ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٤٠ ، المقترض : ٤ / ٢٢٩ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٤٠ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ١٠ ، ١٠٥ ، ٢١ / ٣ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٥٥ ، الحلل : ٢٠٨ ، جمل الزجاجي : ١٥٧ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ٨٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٤ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٩١ ، شواهد الجرجاوى : ٢١٨ ، الخصائص : ١ / ٣٤٥ ، الإرشاد للكيشى : ٢٦٣ ، أبيات المغنى : ٧ / ١١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٢٦ ، جواهر الأدب : ٢٩٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٢٠ ، الخزانه : ٢ / ٢٩٨ ، ٤ / ٩٩ ، ١٠ / ١٩١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٧ ، الهمع : ٢ / ١٢٢ ، الفوائد الضيائيه : ١ / ٢١٨ ، شرح دحلان : ١٣٤ .

٤- من الرجز لعبد الله بن رواحه الصحابي رضى الله عنه ، من أبيات له قالها في غزوه مؤته ، وبعده : تطاول الليل عليك فانزل ونسب في الكتاب لبعض ولد جرير . وقد أورد البيت في شواهد المغنى (١ / ٤٣٣) مطلع قصيده نسبها ابن الأعرابي لبكير بن عبد

الرابعى ، أولها : أزيد زيد اليعملات الذّبل خوائفا فى كلّ سهب مجهل وقد انفرد المؤلف بهذه الروايه ، ورواياته فى جميع المصادر : يا زيد زيد اليعملات الذّبل والمراد بزيد : زيد بن أرقم. اليعملات : جمع يعمله وهى الناقه القويه الحموله. الذبل : جمع ذابل ، بمعنى الضامر. والشاهد فيه كالشاهد فى البيت الذى قبله. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ١٥٣ ، الكتاب مع الأعلم : ١ / ٣١٥ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ١٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٢١ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٣٤ ، ٢ / ٨٥٤ ، الخزانة : ٢ / ٣٠٣ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٩٤ ، أبيات المغنى : ٣ / ٢٩٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢١٩ ، اللسان (عمل) ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٤ ، المقتضب : ٤ / ٤٣٠ ، المنصف : ٣ / ١٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٢٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٢١ ، الهمع (رقم) : ١٥٥١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٧.

واختلف في توجيهه :

فعند سيبويه : أنه مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني مقحم (١).

وعند المبرّد : أنه مضاف إلى محذوف / مماثل لما أضيف إليه الثاني (٢).

وعند الفراء : أنهما مضافان إلى (ما بعد) (٣) الثاني (٤).

وقيل : بل ربّما قبل الإضافة كـ - «خمسه عشر» (٥).

ص: ١٢٦

١- وهو تأكيد لفظي للأول ، قالوا : ولا يجوز الفصل بين المتضاميين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة. انظر الكتاب : ١ / ٣١٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٢١ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ١٠ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٩ ، المطالع السعيدة : ٢٨٦ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٦ ، الهمع : ٣ / ٥٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٥٤ ، شرح دحلان : ١٣٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣٤٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٤ .

٢- والثاني توكيد أو بيان أو بدل. انظر المقتضب : ٤ / ٢٢٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٢١ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣٤٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٦ ، المطالع السعيدة : ٢٨٦ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ١٠ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٦ ، الهمع : ٣ / ١٥٨ ، شرح دحلان : ١٣٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٥٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع البهجة المرضية : ١٣٤ .

٤- أخذنا من قوله : «قطع الله يد ورجل من قالها» حيث أن الاسمين مضافان إلى «من» ولم يصرح به هنا ، وبه قال الفارسي ، قال الأزهرى : «وهو ضعيف لما فيه من توارده عاملين على معمول واحد». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ ، الهمع : ٣ / ٥٨ ، البهجة المرضية : ١٣٤ ، حاشية الصبان : ٣ / ١٥٤ .

٥- ففتحهما فتحه بناء لا فتحه إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعلام. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ١٥٤ ، الهمع : ٣ / ٥٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٩ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٧٨ ، شرح دحلان : ١٣٤ . وهناك رأى خامس ذهب إليه السيرافى فقال : هو على الإبتاع والتخفيف ، مثل «يا زيد بن عمرو» لأن الثانى صفة مثل «ابن» وليس دونه فى الكثرة. انظر الهمع : ٣ / ٥٩ ، المطالع السعيدة : ٢٨٦ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٧ .

قال :

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

واجعل منادى صح أن يضيف ليا

كعبد عبدى عبد عبدا عبد يا

حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فى الإعراب : النَّصْب ، كالمضاف إلى غيرها من ظاهر أو ضمير.

والتبويب (١) ليس لما يتعلق بإعرابه ، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء ، وما أبدل منها ، وذلك من أحكام اللغه ، لا من أحكام النحو.

وأشار فى هذا البيت إلى أن المنادى الصحيح الآخر إذا أُضيف إلى ياء المتكلم ففيه خمس لغات :

- إثبات الياء ساكنه (٢) ، نحو (يا) عبداى (لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) (٣) [الزخرف : ٦٨] ، وهى أشهرها.

ص: ١٢٧

١- فى الأصل : الواو. ساقط.

٢- فى الأصل : ساكنا. فإنه قال بعد : وإثباتها.

٣- بإثبات الياء ساكنه فى «يا عبداى» وصلا ووقفا : قرأها نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس من غير طريق ابن الطيب ، وهى قراءه أهل المدينة والشام. وفتحها وصلا أبو بكر ورويس - من طريق أبى الطيب - وسكناها ووقفا. وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وحمزه والكسائى وخلف ومحمد بن غالب عن الأعشى عن أبى بكر بغير ياء وصلا ووقفا ، وهى قراءه أهل مكه والكوفه. انظر إتحاف فضلاء البشر : ٣٨٦ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٤٠٠ ، حجه القراءات : ٦٥٤ - ٦٥٥ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ١٧٥.

- وإثباتها مع التحريك بالفتح ، وهي التي أشار إليها بقوله : «عبديا» ، وإنما الألف إشباع ، وبها قرئ : يا عبادى الذين أسرفوا (١) [الزمر : ٥٣].

- وحذف (٢) الياء ، وإبقاء (٣) آخره على الكسر ، نحو «يا غلام».

- وقلب الياء ألفا ، فيفتح ما قبلها ، نحو (يا) حسرتا (على) ما (٤) فَرَطْتُ [الزمر : ٥٦].

- وحذف الألف ، وإبقاء آخره (على الفتح) (٥) ، نحو «يا عبد» (٦).

ويستثنى من ذلك الوصف الصالح للعمل (٧) فى الياء ، فإنه لم يسمع فى يائه إلا لغتان : السِّكون (والفتح) (٨) ، نحو «يا» (٩) معاضبى».

ص : ١٢٨

١- فى قراءه نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر. وقرأ أبو عمرو وحمره والكسائى ويعقوب وخلف بسكون الياء. وكلهم يقفون عليها بإثبات الياء - من فتح منهم ومن لم يفتح - . انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٣٨٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٧٦ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ١٧٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٧ ، الكواكب الدريره للأهدل : ٢ / ٩.

٢- فى الأصل : وحذفت.

٣- فى الأصل : وبقاء. فإنه قال بعد : وإبقاء.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٧٧. فإنه قال بعد : وإبقاء.

٦- أجاز هذا الأخفش والمازنى والفارسى ، كقوله : ولست براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لو أنى أصله : بقولى يا لهفا. ونقل عن الأ-كثرين المنع. وذكر وجهها سادسا : وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ، وإنما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب والأبوين والقوم ، ومنه قراءه بعض القراء : (رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ) ، وحكى يونس عن بعض العرب : «يا أم لا تفعلى» ، وبعض العرب يقول : «يا رب اغفر لى» ، و «يا قوم لا تفعلوا». انظر الكتاب : ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، المقتضب : ٤ / ٢٦٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٠٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٢٣ ، الهمع : ٤ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧٨.

٧- فى الأصل : فى العمل.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٧٧.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

أما المعتلّ ، نحو «فتى ، وقاضى» فليس فى يائه إلّا التّحرّيك بالفتح ، نحو «يا فتى ، ويا قاضى (ويا) (١) بارى».

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وفتح او كسر وحذف اليا استمر

فى يابن أمّ يابن عمّ لا مفر

إذا كان المنادى مضافا إلى (مضاف إلى) (٢) ياء المتكلمّ تعين إثبات الياء ، نحو «يابن أخى» ، إلّا إذا كان المضاف إلى الياء «الأمّ ، والعمّ» ، والمنادى «ابن» ، فإنّ الياء تحذف (٣) لزوما ، ويجوز فيما قبلها إبقاؤه على الكسر (٤) ، وفتحه : إمّا تخفيفا (٥) ، وإمّا للتّركيب كـ «خمسه عشر» (٦) ، وبهما قرئ : قال ابن أمّ (٧) [الأعراف : ١٥٠].

أمّا إذا كان المنادى غير «ابن» (٨) فإنّ الياء تثبت ، نحو «يا غلام عمّى».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفى النّدا أبت أمت عرض

واكسر أو افتح ومن اليا التّا عوض

ص: ١٢٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١٧٩ / ٢.

٣- فى الأصل : تحذف. مكرر.

٤- وهو ظاهر قول الزجاج وغيره. انظر المرادى : ٣ / ٣١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٩ ، الهمع : ٤ / ٣٠٢ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٢٥.

٥- وذلك على أن الأصل : «أما وعمّا» بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها. وهو قول الكسائى والفراء وأبى عبيده ، وحكى عن الأخفش. انظر شرح المرادى : ٣ / ٣١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٩ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٨ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٧٩ ، الهمع : ٤ / ٣٠٢.

٦- وهو مذهب سيبويه والبصريين. انظر الكتاب : ١ / ٣١٨ ، الهمع : ٤ / ٣٠٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٣١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٩ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٧٩.

٧- فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص وأبو جعفر وأهل المدينة بفتح الميم ، وقرأ ابن عامر وحمزه والكسائى وخلف وأبو بكر وأهل الشام بكسر الميم. انظر حجه القراءات : ٢٩٧ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٧٢ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٢١٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٨٥ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٣١ ، إعراب النحاس : ٢ / ١٥٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ /

١٧٩ ، الكواكب الدرله للأهدل : ٢ / ١٠ ، شرح المكودي : ٢ / ٤٢ .

٨- فى الأصل : آت .

إذا نودي «الأب أو الأم» المضافين إلى ياء المتكلم ، ففيهما من اللغات السَّت ما سبق في غيرهما من الصحيح المضاف إلى الياء ، ويزيدان على ذلك بجواز تعويض تاء التأنيث من ياء المتكلم ، ثم الأشهر كسرهما (1) ، كما قرأ به الأ-كثرون في (يا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ) [يوسف : 4] ، وبعض العرب يفتحها (2) ، وبه قرأها ابن عامر (3) ، وبعضهم يضمّ التاء معاملة له معاملة المستقل (4) ، ك- «ثبه» (5) ، وبه قرئ شاذًا (6) .

ص: ١٣٠

١- وذلك لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم ، وزال حين جاءت التاء ، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا. انظر التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٥٨ / ٣ ، شرح الرضى : ١٤٨ / ١ ، الهمع : ٣٠٢ / ٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٣٢٧ / ٣ .

٢- فى الأصل : يفتحهما. وهو الأقيس ، لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح ، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل فى القياس. وقيل : لأن الأصل : «يا أبتا». انظر التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ ، شرح الرضى : ١٤٨ / ١ ، شرح الأشموني : ١٥٨ / ٣ ، الهمع : ٣٠٢ / ٤ .

٣- وأبو جعفر أيضا فى جميع القرآن ، وقرأها الباقون بالكسر. انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٢٤٤ ، حجة القراءات : ٣٥٣ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٦٢ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٩٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ٧٨ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣١٠ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٥٨ / ٣ .

٤- فى الأصل : المستقبل.

٥- حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول : «يا أمت لا- تفعلى» بالضم. وقد أجازته الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج. انظر الكتاب : ٣١٧ / ١ ، معانى الفراء : ٣٢ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣١٠ / ٢ ، ٣١٢ ، شرح المرادى : ٣١٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ ، شرح الرضى : ١٤٨ / ١ ، شرح الأشموني : ١٥٨ / ٣ ، والهمع : ٣٠٢ / ٤ .

٦- انظر تفسير أبى السعود : ٤ / ٢٥١ ، الكشاف : ٢ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، إعراب النحاس : ٣١٠ / ٢ ، معانى الفراء : ٣٢ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ .

الباب الخامس والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

أسماء لازمت النداء

وفل بعض ما يختص بالندا

لؤمان نومان كذا واطردا

فى سبّ الاثنى وزن يا خباث

والأمر هكذا من الثلاثى

وشاع فى سبّ الذكور فعل

ولا تقس وجرّ فى الشعر فل

من الأسماء ما يختص بالنداء ، ولا يستعمل (١) فى غيره.

منها : «فل» / ومؤنثه «فله» ، وليسا ترخيم «فلاين ، وفلان» ، لأن «فلانا (وفلانه) (٢)» كناية عن «زيد ، وهند» من المعارف ، ولا يختصان بالنداء ، وأما «فل (وفله)» (٣) فكنايه عن «رجل ، وامرأه» على الأصح (٤).

ومنها : «لؤمان» بضم أوله ، مع الهمزة ، وهو الكثير اللؤم ، لا من اللؤم ، و «نومان» ، وهو الكثير النوم.

ومما اختص بالنداء : «مكرمان» للكثير الكرم (٥).

ص: ١٣١

١- فى الأصل : تستعمل.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- وهو مذهب سيبويه. وذهب الكوفيون إلى أن أصلهما «فلان وفلانه» فرخما. وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن «فل» كناية عن العلم بمعنى «فلان» ، وعليه ابن مالك فإنه صرح فى شرح الكافية بأن «يا فل» بمعنى : «يا فلان» ، و «يا فله» بمعنى : «يا فلانه» ، وهو فى هذا موافق للكوفيين فى أنهما بمعنى : «فلان وفلانه» ، ومخالف لهم فى الترخيم. انظر الكتاب : ١ /

٣٣٣ ، المقتضب : ٢٣٧ / ٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٣٢٩ / ٣ ، شرح المرادى : ٥ / ٤ ، الهمع : ٣ / ٦٠ ، التصريح على التوضيح : ١٧٩ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١٠٦ / ٢ ، شرح دحلان : ١٣٥ ، شرح الأشموني : ١٥٩ / ٣ .

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٣ / ١٣٣٠) : «وهذه صفات مقصوره على السماع بإجماع». وأشعر كلام ابن عصفور فى المقرب (١ / ١٨٢) أن ذلك مطرد ، حيث قال : «وكل صفة معدوله على وزن «مفعلان» نحو «مكرمان ، وملاأمان» عدلا عن كريم ولئيم». وانظر الكتاب : ٣١١ / ١ ، شرح ابن عصفور : ١٠٨ / ٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٥ .

وأُطرد في الأسماء اللّازمه النداء ما جاء على «فعال» مقصودا (١) به سبّ الإناث ، سواء كان مشتقًا من الفعل ، نحو «يا خباث» ، أو غير مشتق منه ، نحو «يا لكاع» (٢) ، وإنما ينقاس هذا فيما كان من فعل ثلاثي ، كما ينقاس منه مجيء «فعال» بمعنى الأمر نحو «نزال».

ولا بدّ (٣) في الثلاثي الذي ينقاس فيه ذلك : أن يكون تامًا متصرفًا (٤).

وشاع في سبّ المذكّرين وزن «فعل» لازم النداء ، نحو «يا غدر ، ويا فسق» ، وليس بمقيس (٥) ، كما زعم ابن عصفور (٦).

ص: ١٣٢

١- في الأصل : مقصود.

٢- وفي الشواهد الكبرى (١ / ٤٧٤) قال العينى : «لكاع» بفتح اللام والكاف على وزن «قطام» ، وتوصف به المرأه ، يقال للرجل : لكع ، وللمرأه : لكاع ، وهو اللثيم ، ويقال : الوسخ ، ويقال : الخبيث ، واشتقاقه من لكع يلكع لكعا. انتهى. وانظر اللسان : ٥ / ٤٠٦٨ (لكع) ، الخزانة : ٢ / ٤٠٥ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٥٧. ويمكن أن يمثل لغير المشتق من الفعل بنحو «يا قفاس» أى : يا لثيمه. انظر المزهر فى علوم اللغه للسيوطى : ٢ / ١٣٢ ، تهذيب اللغه : ٨ / ٤١٣ (قفس) ، تاج العروس : ٤ / ٢٢٠ (قفس) ، اللسان : ٥ / ٣٧٠٢ (قفس).

٣- فى الأصل : وبد.

٤- تصرفا كاملا. فخرج نحو «دحرج» لأنه رباعى ، وشذ «دراك» من «أدرك» ، وخرج نحو «كان» لأنه ناقص ، وخرج نحو «نعم وبئس» لأنهما جامدان ، وخرج نحو «يذر ويدع» ، لأنهما ناقصا التصرف. هذا مذهب سيويوه ، وخالفه المبرد فقال : لا يقال منه إلا ما سمع ، وإليه ذهب الصيمرى ، قال الأزهرى : والأول أصح. انظر الكتاب : ١ / ٣١١ ، التبصره والتذكره : ١ / ٣٥٤ ، شرح المرادى : ٤ / ٧ - ٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٦٠ ، الهمع : ٣ / ٦٣ ، شرح الهوارى : (١٥٣ / ب) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٠ ، شرح المكودى : ٢ / ٤٣ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٨٠.

٥- فى الأصل : بمشتق.

٦- حيث إنه اختار كونه قياسيا ، ونص عليه المغاربه ، ونقله فى البسيط عن سيويوه ، ومن قاس عليه فبالشروط السابقه. انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ١٠٧ ، التبصره والتذكره : ١ / ٣٥٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٦١ ، الهمع : ٣ / ٦٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٠ ، البهجه المرضيه : ١٣٦ ، شرح المكودى : ٢ / ٤٣ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٨.

الباب السادس والأربعون

قال :

الاستغاثه

إذا استغثت اسم منادى خفصا

باللام مفتوحا كيا للمرتضى

الاستغاثه من أنواع النداء ، فإنها نداء (١) من يخلص من شدّه أو يعين على مشقّه (٢).

ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلّا «يا» ، ولا يحذف معها - كما سبق (٣) - .

وإذا قصد بالنداء الاستغاثه - لزم غالبا خفض المنادى بلام الجرّ ، وتفتح (٤) معه ، للفرق بينه وبين المستغاث من أجله ، فإنها لا تكون معه إلّا مكسوره ، نحو / «يا للمرتضى لزيد» .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وافتح مع المعطوف إن كزرت يا

وفى سوى ذلك بالكسرا تيا

إذا عطفت على المستغاث اسما مجرورا باللام : فإن كزرت «يا» مع الثانی فتحت اللام أيضا ، نحو :

٢٠٣- (يا) (٥) لقومى ويا لأمثال قومى ***... (٦)

ص : ١٣٣

١- فى الأصل : ند.

٢- انظر فى ذلك شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٠ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٦٢ ، شرح ابن الناظم : ٥٨٧ ، شرح المكودي : ٢ / ٤٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨٠ ، الهمع : ٣ / ٧١ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٦٧ ، معجم النحو : ٧ .

٣- انظر ص ١٠٤ ، ١٠٨ / ٢ ، من هذا الكتاب .

٤- فى الأصل : ويفتح .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المصادر المتقدمه.

٦- من الخفيف ولم أعر على قائله ، وعجزه : لأناس عتّوهم في ازدياد العتو : التكبر. والشاهد في قوله : «ويا لأمثال قومي» حيث فتحت فيه اللام لتكرر حرف النداء ، وهو اسم معطوف على المستغاث - وهو قومي - باللام. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٤٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٥٦ ، شرح ابن الناظم : ٥٨٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٧ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٧ ، أوضح المسالك : ٢٠٦ ، البيهجه المرضيه : ١٣٦.

وإن لم تكثر «يا» كسرتها ، نحو :

٢٠٤-...***يا للكهول وللشبان للعجب (١)

ثم قال رحمه الله :

ولام ما استغثت عاقبت ألف

ومثله اسم ذو تعجب ألف

قد يعاقب اللام الجازه في الاستغاثه ألف تتصل بآخر الاسم، كألف التدبه ، يستغنى به عن اللام، كقوله:

٢٠٥- يا زيدا لآمل نيل عز***وغنى بعد فاقه وهوان (٢)

ص: ١٣٤

١- من البسيط ، نسبة القيسي لأبي الأسود الدؤلي في إيضاح شواهد الإيضاح (١ / ٢٦٨) ، وقال : «وينسب إلى أبي زيد الطائي» ، وصدرة : يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يبكيك : أي يبكي عليك. ناء : بعيد ، وأريد به بعيد النسب. يقول : يبكي عليك الغريب ، ويسر بموتك القريب ، وهو أحد الأعاجيب. والشاهد في قوله : «وللشبان» حيث كسرت فيه اللام لعدم تكرر «يا» ، وذلك لأن فتح اللام إنما كان للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله ، ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم أنه داخل في حكمه ، فجاء باللام مكسوره على الأصل لزوال اللبس. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٦٥ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٤٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٥٧ ، المقتضب : ٤ / ٢٥٦ ، جمل الزجاجي : ١٦٧ ، الحلل : ٢٢٩ ، المقرب : ١ / ١٨٤ ، الخزانة : ٢ / ١٥٤ ، الهمع (رقم) : ٢ / ٧٠٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥٥ ، شرح ابن الناظم : ٥٨٨ ، شرح المرادي : ٤ / ١٨ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١١٠ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٧ ، التبصره والتذكرة : ٣٥٩ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٥٠ ، المقتصد : ٢ / ٧٨٨ ، أصول ابن السراج : ١ / ٣٥٣ ، المطالع السعيده : ٢٩١ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١٤٢ ، الجامع الصغير : ٩٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٣٣ .

٢- من الخفيف ، ولم أعر على قائله. ويروى : «يا يزيدا» بدل «يا زيدا». أمل : اسم فاعل من الأمل وهو الرجاء. قوله : «نيل» مصدر نال ينال : إذا بلغ مطلوبه. والعز : مقابل الهوان ، والهوان : الذل. الغنى : مقابل الفاقه والفقير. والشاهد في قوله : «يا زيدا» حيث عاقبت لام الاستغاثه ألف في آخر المستغاث. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، الأشموني : ٣ / ١٦٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٦٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٩٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٩١ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٥٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٩٠ ، البهجه المرضيه : ١٣٦ ، الجنى الدانى : ١٧٧ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٨ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١٤٤ ، ١٤٩ ، الجامع الصغير : ٩٩ ، أوضح المسالك : ٢٠٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٤١ .

وتجرد المستغاث منهما (١) ، نحو :

٢٠٦- ألا يا قوم للعجب العجيب (٢) ***... (٣)

- نادر.

ومثل المستغاث في الجزّ باللام المفتوحه - ما دخل عليه حرف النداء لقصد (٤) التعجب منه (٥) ، كقولهم (٦) : «يا للكمأ ، ويا للكلأ» تعجبا من كثرتهما (٧) ، ويعاقبها ألف ، نحو «يا عجا».

ص: ١٣٥

١- في الأصل : منها. راجع الأشموني : ١٦٦ / ٢.

٢- في الأصل : للتعجب العجب. انظر المصادر المتقدمه.

٣- من الوافر ولم أعر على قائله ، وعجزه : وللغفلات تعرض للأريب الأريب : العالم بالأمور. والشاهد في قوله : «ألا يا قوم» حيث ترك لام المستغاث والألف جميعا ، وهو نادر ، وكان القياس أن يقول : «ألا يا لقومي» ، أو «ألا يا قوما». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٣٣٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٨١ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٢٦٣ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٦٦ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٥٩٠ ، البهجه المرضيه : ١٣٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١٤٤ / ٢ ، الجامع الصغير : ٩٩ ، أوضح المسالك : ٢٠٧ ، فتح رب البريه : ٢٣٥ / ٢.

٤- في الأصل : القصد.

٥- في الأصل : منها.

٦- في الأصل : قولهم.

٧- في الأصل : كثرتها.

الباب السابع والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الندبه

ما للمنادى اجعل لمندوب وما

نكر لم يندب ولا ما أبهما

الندبه : تعيين (١) المنادى المتفجع عليه لفقده (٢) ، نحو «وا محمّدا» ، أو لتنزيله (٣) منزله المفقود ، كقول عمر - وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب : «وا عمراه» (٤) ، أو المتوجع (٥) له ، نحو :

٢٠٧- فواكبدا من حبّ من لا يحبّني ***... (٦)

ص: ١٣٦

- ١- فى الأصل : تعين.
- ٢- فى الأصل : المفتجع على فقده. راجع الأشمونى : ١٦٧ / ٣.
- ٣- فى الأصل : ولتنزيله. راجع الأشمونى : ١٦٧ / ٣.
- ٤- وفى عمده الحافظ : «كقول عمر رضى الله عنه حين أخبر بجذب شديد أضر بناس فصاح : «وا عمراه وا عمراه». انظر عمده الحافظ لابن مالك : ١٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٥ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، شرح الشاطبى للألفية (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٤٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٦٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨٢ ، معجم النحو : ٣٩٩.
- ٥- فى الأصل : أو للمتوجع. راجع الأشمونى : ١٦٧ / ٣.
- ٦- مطلع قصيده من الطويل لقيس بن الملوح العامرى (صاحب ليلى) فى ديوانه (٤١) ، وعجزه : ومن عبرات ما لهنّ فناء وقال العينى فى شواهد الصغرى (بهامش الأشمونى : ٣ / ١٦٧) : «الظاهر أن هذا من أشعار المحدثين الذين لا يحتج بهم». والشاهد فيه على أن الندبه تكون للمتوجع له كما فى قوله «فواكبدا». انظر عمده الحافظ لابن مالك : ١٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١٤٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٦٧ ، شرح الألفية للشاطبى (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٤٦.

أو منه (١) / ، نحو «وا مصيبتاه» (٢).

ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلّا «وا» و «يا».

ويستحقّ المندوب من الإعراب ما يستحقّه المنادى العارى عن الندبه ، فيضمّ فى نحو «يا زيد» ، وينصب فى نحو «وا أمير (٣) المؤمنين».

ولا يندب نكره ، ك- «رجل ، وامراه» ، ولا مبهم كأسماء الإشاره و «أى» (٤) ، لأنّ المقصود بالندبه إنّما هو عظم الفجيعة بفقد المندوب ، واشتهار حاله بالندبه له ، وذلك لا يحصل إلّا مع التّعيين (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ويندب الموصول بالذى اشتهر

كبئر زمزم يلى وامن حفر

الموصول من قسم المبهّم ، فلا- يندب إلّا إذا كانت صلته مشهوره ، نحو «وامن حفر بئر زمزماه» ، إذ قد علم أنّ حافرها عبد المطلب ، فصار بمنزله : «وا عبد المطلباه».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومنتهى المندوب صله بالألف

متلوها إن كان مثلها حذف

كذاك تنوين الذى به كمل

من صله أو غيرها نلت الأمل

يتصل آخر المندوب غالبا بألف ، سواء كان مفردا نحو :

٢٠٨-...**و*قت فينا بأمر الله يا عمرا(٦)

ص: ١٣٧

١- أى : أو المتوجع منه. راجع الأشمونى : ٣ / ١٦٧.

٢- وقال ابن مالك : «الندبه إعلان المتفجع باسم من فقدته بموت أو غيبه كأنه يناديه نحو «وا زيدها». وقال المرادى : هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه ، وهى من كلام النساء غالبا. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤ ،

الهمع : ٣ / ٦٦ ، شرح المكودي : ٢ / ٤٦ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٩ ، البيهجه المرضيه : ١٣٦ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨١ ، معجم النحو : ٣٩٩ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢١٨ .

٣- فى الأصل : وأمير .

٤- وذهب الكوفيون إلى جواز نديه النكره والأسماء الموصوله ، والرياشى إلى جواز نديه النكره فقط ، وفى الحديث : «وا جباله» ، وقال غيره : وهو نادر إن صح . انظر الإنصاف (مسأله : ٥١) : ١ / ٣٦٢ ، الهمع : ٣ / ٦٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٦٨ .

٥- فى الأصل : التعين .

٦- من البسيط لجرير بن عطيه الخطفى من قصيده له فى ديوانه (٣٠٤) ، أحد أبيات ثلاثه رثى بها عمر بن عبد العزيز ، وصدرة : حمّلت أمرا عظيما فاصطبرت له ويروى : حمّلت أمرا عظيما فاضطلعت به وقمت فيه ياذن الله يا عمرا وانفرد المؤلف من بين مما اطلعت عليه من مراجع بروايته «فيما» بدل «فيه» . أراد بالأمر العظيم : الخلافه ، واضطلع بالأمر : قوى عليه . والشاهد فى قوله : «يا عمرا» حيث ألحق فى آخره ألف النديه وهو مفرد . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٢٩ ، ٢٧٣ ، الهمع (رقم) : ٧٠١ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥٥ ، المطالع السعيده : ٢٩٠ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ٢ / ١٤٦ ، ١٤٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٩٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٩٢ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٦١ ، شرح ابن الناظم : ٥٩٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٠١ ، أوضح المسالك : ١٩٨ ، ٢٠٧ ، البيهجه المرضيه : ١٣٧ .

أو مضافا ، نحو «وا أمير (١) المؤمنينا» ، أو نهايه صله (٢) ، نحو «وامن حفر بئر زمزماه».

ثم إن كان متلوّ الألف - وهو الحرف الّذى قبلها - مضموما ، نحو «وا زيد» (٣) أو مكسورا ، نحو «وا عبد المطلب» - حذفت حركته ، وفتح ، لاّتصال الألف به ، وإن كان ألفا مثلها - حذفت ، نحو «وا موساه» (٤) ./

وكذلك يحذف تنوين ما كمل به المنذوب من صله ، نحو «وامن حفر بئر زمزماه» ، أو غير الصّيله ، كالمضاف إليه ، نحو «وا غلام زيدا» ، والمحكى ، نحو «واتأبط شراه» (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والشّكل حتما أو له مجانسا

إن يكن الفتح بوهم لابسا

ص: ١٣٨

١- فى الأصل : وأمير.

٢- فى الأصل : صلته.

٣- فى الأصل : وزايد.

٤- ف- «موساه» مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفه لالتقاء الساكنين ، والألف الموجوده للندبه والهاء للسكت. وأجاز الكوفيون قياسا قلب الألف ، فقالوا : «وا موسياه». انظر شرح المرادى : ٢٨ / ٤ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ١٦٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٣ ، الهمع : ٣ / ٦٨.

٥- وذلك لأنه لاحظ له فى الحركه وفتح ما قبله ، وهو مذهب سيويه والبصريين. وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه ، فتقول : «وا غلام زيدناه» فى «وا غلام زيد» ، وكسره مع قلب الألف ياء فتقول : «وا غلام زيدنيه». وأجاز الفراء وجها ثالثا ، وهو حذفه مع إبقاء الكسره وقلب الألف ياء ، فتقول : «وا غلام زيدنيه». انظر الكتاب : ١ / ٣٢٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٨ - ٢٩ ، الهمع : ٣ / ٦٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٣.

قد تقدّم أنّ ما يليه ألف النديه ، إن كان ضمّه ، أو كسره - حذفت ، وأبدل مكانها فتحه لكن لا يفعل ذلك إلّا عند أمن اللبس - كما سبق تمثيله - ، فإن خيف بفتح الآخر حصول اللبس - أتى بألف النديه مجانسه لحركه الآخر ، فتصير «واوا» بعد الضّمّه ، نحو «وا غلامهوه» ، خوفاً من الالتباس بالمضاف إلى ضمير المؤنث ، و «ياء» بعد الكسره ، نحو «وا غلامكيه» ، خوف اللبس بالمضاف إلى ضمير المخاطب (١).

ثم قال :

وواقفا زد هاء سكت إن ترد

وإن تشأ فالمدّ والها لا تزدد

إذا وصلت المندوب بما بعده ، نحو «وا عمرا الكريم» - لم تلحقه (٢) الهاء ، وإن وقفت عليه - فلك أن تزيد في آخره هاء السكت ساكنه ، وقد تضمّ للضرورة ، نحو :

٢٠٩- ألا يا عمرو عمراه***وعمرو بن الزبيراه (٣)

ولك أن تقف عليه بالألف (٤) وما انقلبت إليه (٥) من واو أو ياء ، ولا تأتي بالهاء ، كما سبق من قوله :

٢١٠-...***وقمت فينا بأمر الله يا عمراه (٦)

ص: ١٣٩

١- هذا مذهب البصريين. وأجاز الكوفيون إتباع الألف للكسره في المثني نحو «وا زيدانيه» وفي المفرد نحو «وا عبد الملكيه» وفي نحو «رقاش» : «وا رقاشيه». انظر شرح المرادى : ٤ / ٣٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٥ ، الهمع : ٣ / ٦٩.

٢- في الأصل : يلحقه.

٣- من الهزج ، ولم أعثر على قائله. ويروى : «وا عمرو» بدل «ألا يا عمرو». وأراد ب- «عمرو» : عمرو بن الزبير بن العوام الأسدی ، وقوله : «عمراه» تأكيد للمنادى ومندوب. والشاهد في قوله : «عمراه والزبيراه» حيث ضمت هاء السكت فيهما للضرورة. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٧ ، شرح ابن الناظم : ٥٩٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٧٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧١ ، المقرب : ١ / ١٨٤ ، البهجه المرضيه : ١٣٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٢٩ ، توجيه اللمع : ٢٨٩ ، شرح الشاطبي للألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٥٦ ، ٥٧٣ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢٦٣.

٤- في الأصل : بالهاء بعد الألف. راجع الأشموني : ٣ / ١٧٠.

٥- في الأصل : عليه.

٦- من البسيط لجرير بن عطيه الخطفي ، من قصيده له في ديوانه (٣٠٤) ، صدره : حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقد تقدم الكلام عليه في صفحه : ١٣٧ / ٢. والاستشهاد فيه على أن المندوب إذا وقفت عليه يجوز لك أن تقف عليه بالهاء ، لخفاء الألف

التي في آخره ، ولك تركها كما في قول الشاعر هنا «يا عمرا».

ثم قال :

وقائل وا عبد يا وا عبدا

من فى النداء اليا ذا سكون أبدى /

إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أقر (١) الياء فيه ساكنه ، فقال : «يا عبدى» - جاز حذف يائه ، لملاقاتها ساكنه لألف الندبه ، فيقال : «وا عبدا» ، وهو اختيار المبرد (٢) ، وجاز تحريكها بالفتح لمجانسه الألف ، فيقال : «وا عبديا» وهو اختيار سيويه (٣) ، ويتعين الأول على لغة من قلب الياء ألفا أو حذفها واجترأ عنها بالفتحه أو الكسره (٤) ، أو عاملها معاملة المفرد ، ويتعين الثانى على لغة من أقر الياء وحركها بالفتح (٥).

ص: ١٤٠

١- فى الأصل : قرأ.

٢- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧١ ، شرح الرضى : ١ / ١٥٧ ، وفى المقتضب (٤ / ٢٧٠) نرى المبرد أجاز ما ذهب إليه سيويه وأجاز وجها آخر وهو حذف الياء ، حيث قال : «ومن رأى أن يثبت الياء ساكنه فيقول : «يا غلامى أقبل» فهو فيها بالخيار إن شاء قال : «وا غلامياه» فحرك لالتقاء الساكنين ، وأثبت الياء لأنها علامه ، وكانت فتحتها هاهنا مستخفه كفتحه الياء فى القاضى ونحوه للنصب ، وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين ، كما تقول : «جاء غلام العاقل». ومن رأى أن يثبتها متحركه قال : «وا غلامياه» ليس غيره». انتهى.

٣- انظر الكتاب : ١ / ٣٢١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٩.

٤- فى الأصل : والكسره.

٥- انظر الأشمونى : ٣ / ١٧١.

الباب الثامن والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الترخيم

ترخيما احذف آخر المنادى

كيا سعا فيمن دعا سعادا

الترخيم : عبارته عن حذف آخر الكلمة (١) ، واشتقاقه من الصيوت الترخيم ، وهو الزقيق (٢) ، ولا يستعمل في غير النداء ، إلا ضروره - كما يأتي - .

ولا يرخم فيه معرب - سواء كان نكرة أو مضافا - ، ولا محكي ، ولا مستغاث ، ولا متعجب منه ، ولا مندوب .

وقد مثله الناظم بقوله : «يا سعا» في نداء «يا سعادا» ، وكقراءه الأعمش (٣) : ونادوا يا مال (٤) [الزخرف : ٧٧] .

ص : ١٤١

١- وقال ابن عصفور : وهو في اصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء في النداء . وقال المرتضى : حذف في آخر الاسم تحسينا أو تخفيفا حسب الاشتقاقين . انظر في ذلك شرح ابن عصفور : ١١٣ / ٢ ، تاج علوم الأدب : ٥٧٣ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٢ / ٤ ، شرح المكودي : ٤٩ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٨٤ / ٢ ، الهمع : ٧٦ / ٣ ، شرح ابن عقيل : ٨٤ / ٢ ، شرح الرضى : ١٤٩ / ١ ، الفوائد الضيائية : ٣٤١ / ١ ، التعريفات : ٥٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ٩٢ ، معجم النحو : ٩٩ .

٢- قال الأزهرى : وهو لغه : التسهيل والتلين ، يقال : صوت رخيم : أى : سهل لين . وقال المرتضى : وهو في اللغة التحسين ، قال : لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشى لا- هراء ولا نزر والقطع ، كقولهم : «رخمت الدجاجة» إذا قطعت البيض . انظر في ذلك التصريح على التوضيح : ١٨٤ / ٢ ، تاج علوم الأدب : ٥٧٢ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٢ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٧١ / ٣ ، شرح المكودي : ٤٩ / ٢ ، الهمع : ٧٦ / ٣ ، شرح ابن عقيل : ٨٣ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١١٣ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٩ / ٢ ، اللسان (رخم) ، معجم المصطلحات النحويه : ٩٢ .

٣- هو سليمان بن مهران الأسدى بالولاء أبو محمد الكوفى الملقب بالأعمش ، تابعى جليل ، أحد القراء الأربع عشر ، أصله من بلاد الرى ، ومنشؤه ووفاته في الكوفه ، كان عالما بالقرآن والحديث والفرائض ، ولد سنة ٦١ هـ ، وروى نحو (١٣٠٠) حديث وتوفى سنة ١٤٨ هـ . انظر ترجمته في طبقات ابن سعد : ٢٣٨ / ٦ ، تاريخ بغداد : ٣ / ٩ ، الأعلام : ١٣٥ / ٣ ، طبقات القراء : ١ / ٣١٥ . بكسر اللام ، وهى قراءه على وابن مسعود أيضا . وفيه لغتان : يقال : «مال أقبل» بكسر اللام ، وهذا أفصح اللغتين ، ومن العرب من يقول : «يا مال أقبل» بضم اللام ، فيجعلون ما بقى اسما على حاله . انظر القراءات الشاذة : ١٣٦ ، إملاء ما من به

الرحمن : ٢ / ٢٢٨ ، إعراب النحاس : ٤ / ١٢١ ، أسرار العرييه : ١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٦ .

وإنما توسّع في ترخيم المنادى ، لأنه قد تغيّر بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير (١).

ثم قال :

وجوّزته مطلقا في كلّ ما

أنّث بالها والذي قد رخّما

بحذفها وقره (٢) بعد واحظلا

ترخيم ما من هذه الها قد خلا

إلّا الرباعيّ فما فوق العلم

دون إضافه وإسناد متم /

الترخيم جائز مطلقا في كلّ ما أنث بالهاء ، سواء كان لمذكّر (٣) ، كـ «طلحه» أو لمؤنث ، كـ «عائشه» ، زائدا على ثلاثه أحرف - كما مثّل - ، أو ثلاثه ، كـ «ثبه» ، علما (- كما مثّل -) (٤) ، أو غير علم ، كـ «جاريه».

ويرخّم ما هي فيه بحذفها ، كما مثّل بقولهم : «عائش يا لقومك» ، ويوفّر ما رخّم بحذفها ، فلا يحذف منه شيء بعد ذلك ، بل حرف اللين إن كان قبلها بقي على حاله مطلقا.

ويحظّل : أى : يمتنع ترخيم ما خلا من «هاء» التأنيث ، إلّا إذا كان علما زائدا على ثلاثه أحرف ، خاليا (٥) من تركيبى : الإضافة والإسناد ، كـ «جعفر» من أعلام المذكّر ، و «زينب» من أعلام المؤنث.

فلا يرخّم نحو «إنسان» لفقد العلميّة ، ولا نحو «زيد» ، لانتفاء الزيادة

ص: ١٤٢

١- انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٧٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١١٣ ، شرح دحلان : ١٣٧ ، أسرار العربية : ٢٣٦ ، وراجع الأشباه والنظائر : ١ / ١٣٣ - ١٣٥ .

٢- فى الأصل : وفر. انظر الألفيه : ١٣٢ .

٣- فى الأصل : المذكّر .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٥- فى الأصل : خال .

على الثلاثه ، ولا تأثير لحركه وسطه ، ك- «حكم» (١) ، ولا نحو «عبد الله» (٢) ، لأنه مضاف (٣) ، ولا نحو «برق نحره» ، لأن فيه إسنادا (٤).

ثم قال رحمه الله :

ومع الآخر احذف الذى تلا

إن زيد لنا ساكنا مكَمَلا

أربعة فصاعدا والخلف فى

واو وياء بهما فتح قفى

إذا حذف الآخر للترخيم ، وكان ما قبله صحيحا - أقَرّ ، فلم يحذف (٥) ، وإن كان معتلا ، وهو المراد بقوله : «لينا» حذف مع الآخر ، سواء كان واوا ، ك- «منصور» ، أو ياء ، ك- «مسلمين» ، أو ألفا ، ك- «مروان» ، وإنما يحذف (٦) بشرطين :

أحدهما : أن يكون ساكنا.

الثانى : أن يكون مكَمَلا أربعة (٧) أحرف فصاعدا - كما مثل - ، ومن وروده :

ص : ١٤٣

١- هذا مذهب البصريين ، وإليه ذهب الكسائى من الكوفيين. وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا ، وذلك نحو قولك فى «عنق» : «يا عن» ، وفى «كتف» ، «يا كت». ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق الكوفيين على ذلك ، وفى شرح ابن عصفور وغيره أن ذلك مذهب الفراء. وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز فى الأسماء على الإطلاق. انظر الإنصاف (مسألة : ٤٩) : ١ / ٣٥٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٤٣ ، الهمع : ٣ / ٨١ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١١٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٥ ، التسهيل : ١٨٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٥٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧٥ .

٢- فى الأصل : ولا نحو عبد الله. مكرر.

٣- وأجازه الكوفيون بحذف آخر المضاف إليه ، كقوله : خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا وهو عند البصريين نادر. انظر الإنصاف (مسألة : ٤٨) : ١ / ٣٤٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٤٥ ، الهمع : ٣ / ٧٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧٥ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٩ .

٤- فى الأصل : إسناد.

٥- وذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذى بعده ، وذلك نحو قولك فى «قمطر» : «يا قم» ، وفى «سبطر» : «يا سب» ، وما أشبه ذلك ونسب للفراء. انظر الإنصاف (مسألة : ٥٠) : ١ / ٣٦١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٥٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٤٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧٧ .

٦- فى الأصل تحذف.

٧- فى الأصل : لأربعه.

فلو كان حرف اللين المذى يليه الآخر متحرّكا ، نحو «هبيخ ، وقنور» (٣) إذا سمّيت بهما - / ويتصوّر ذلك في الألف المنقلبه عن متحرّك ، ك- «مختار ، ومنقاد» علمين - لم يحذف حرف اللين في ذلك كلّه ، وكذا لو كان حرف اللين ثالثا ك- «ثمود ، وسعيد ، وعماد» - لم يحذف.

وفي اشتراط كون ما قبل الواو والياء مجانسا لها - بأن يكون مكسورا (٤) قبل الياء ، ومضموما قبل الواو - خلاف :

فسيبويه والأكثرون يشترطون ذلك ، فلا يجوزون حذف حرف العله في نحو «فرعون ، وغرنيق» (٥) ، لأنّ ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح (٦).

والفراء لا يشترط ذلك ، فيجيز حذفه (٧).

ص: ١٤٤

١- في الأصل : أ. بدل «إن». انظر المراجع المتقدمه.

٢- من الكامل للفرزدق من أبيات له في ديوانه (٤٨٢) يخاطب بها مروان بن الحكم وعجزه : ترجو الحباء وربّها لم ييأس ويروى : مروان إن مطيتي معكوسه الحباء : العطاء. وأسند «ترجو» إلى المطيه مجازا ، وأراد به نفسه. قوله : «وربها لم ييأس» أى : وصاحب المطيه غير آيس من حبايك. والشاهد في قوله : «يا مرو» حيث رخم «مروان» ، فحذف منه الألف والنون ، لأنه بعد حذف النون بقى ما قبله حرف عله - وهو الألف - فحذف لسكونه ولكونه مكملا أربعة أحرف. انظر شرح الأشموني : ١٧٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٨٦ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٢٩٢ / ٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٣٧ ، جمل الزجاجي : ١٧٢ ، الحلل : ٢٣٩ ، أمالي ابن الشجري : ١٨٧ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٢٢ ، شواهد ابن السيرافي : ١ / ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، شواهد ابن النحاس : ٢٣٥ ، التبصره والتذكرة : ٣٦٩ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٥٥ ، اللمع : ١٩٩ ، توجيه اللمع : ٢٧٧ ، أوضح المسالك : ٢٠٩.

٣- في الأصل : ومستور. راجع التصريح : ١٨٧ / ٢. و «الهبيخ» الغلام الممتلى ، والقنور : الصعب اليبوس من كل شىء. انظر التصريح على التوضيح : ١٨٧ / ٢ ، اللسان : ٤٦٠٢ / ٦ (هبيخ) ٣٧٦٣ (قنور).

٤- في الأصل : مكسور.

٥- الغرنيق : طير من طيور الماء طويل العنق. انظر اللسان (غرنق) ، التصريح : ١٨٧ / ٢.

٦- انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٣٥٦ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٨٧ / ٢ ، الهمع : ٨٥ / ٣ ، البهجه المرضيه : ١٣٨ ، شرح المرادى : ٤٨ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٧٨ / ٣.

٧- والجرمى أيضا ، وذكر أن ما ذهب إليه مذهب الأكثرين. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٣٥٦ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٨٧ / ٢ ، شرح المرادى : ٤٨ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٧٨ / ٣ ، الهمع : ٨٥ / ٣ ، البهجه المرضيه : ١٣٨.

وإلى هذه المسألة أشار بقوله :

والخلف في

واو وياء بهما فتح قفى

لأنه لا يتصوّر قبلهما حركه غير مجانسه ، إلّا الفتحة ، فلا يتصوّر ضمّه قبل الياء ، ولا كسره (١) قبل الواو.

ولا خلاف في الواو والياء من نحو «مصطفون ومصطفين» وإن كان قبلهما فتح ، لأنّ الحركه المجانسه فيهما مقدّره ، وإنّما عدل إلى الفتح للبس (٢) باسم الفاعل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والعجز احذف من مركّب وقل

ترخيم جمله وذا عمرو نقل

هذا القسم الثّاني من قسمي التّرخيم ، وهو ما تحذف منه الكلمه الأخيره ، وهو المركّب تركيب مزج ، فإنّك تحذف عجزه ، فتقول في «معدى كرب ، وسيبويه» مرخمين : «يا معدى ، ويا سيب» (٣).

وقلّ ترخيم الجمله المنقوله إلى العلميه لحدف عجزها ، وهذا نقله عمرو أبو بشر إمام / النّحو الملقّب ب- «سيبويه» في باب النّسب في كتابه لا في باب التّرخيم (٤).

ص: ١٤٥

١- في الأصل : ولا كثره.

٢- في الأصل : اللبس.

٣- وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الثّاني من المركّب ، بل إن حذف الحرف أو الحرفين فقلت : «يا بعلب ويا حضرم» لم أر به بأسا ، والمنقول أن العرب لم ترخم - أى : المركّب - ، وإنما أجازته النّحويون. ومنع الفراء ترخيم المركّب من العدد إذا سمي به. ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه» ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف مه إلا الهاء ، فتقول : «يا سيبويه» ، ونسب إليه أنه قال : ثم تقلب الياء ألفاء فيقال : «يا سيبوا». انظر شرح المرادى : ٤ / ٥٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧٨ - ١٧٩ ، الهمع : ٣ / ٨٢ - ٨٣.

٤- انظر الكتاب : (٢ / ٨٨) ونص في باب التّرخيم على المنع فقال (١ / ٣٤٢) : «واعلم أن الحكايه لا ترخم لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو «تأبط شرا وبرق نحره» وما أشبه ذلك». انتهى. قال ابن مالك : وأكثر النّحويين لا يجيزون ترخيم المركّب المضمن إسنادا ك- «تأبط شرا» وهو جائز ، لأن سيبويه حكى ذلك في بعض أبواب النّسب فقال : «تقول في النّسب إلى «يا تأبط شرا» : تأبطى ، لأن من العرب من يقول : «يا تأبط» ، ومنع ترخيمه في باب التّرخيم ، فعلم

بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل. انتهى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٥٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧٩ ، شرح دحلان : ١٣٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٠ ، شرح المرادى : ٤ / ٥٠.

ثم قال :

وإن نويت بعد حذف ما حذف

فالباقى استعمل بما فيه ألف

واجعله إن لم ينو محذوف كما

لو كان بالآخر وضعا تَمَّما

إذا رَحِمَ المنادى ، فلك فيما بقى منه (١) وجهان :

أحدهما : أن ينوى المحذوف ، فيترك الباقى على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون ، فتقول : «يا جعف ، ويا منص ، ويا حار ، ويا هرق» (٢) بفتح الأوّل ، وضَمّ الثّانى ، (وكسر) (٣) الثّالث ، وإسكان الرّابع .

والثّانى : أن لا ينوى المحذوف ، بل تجعل ما بقى بمنزله الاسم المستقلّ الذى تمّ وضعه بالحرف الأخير منه ، فتبنيه على الضّمّ مطلقا ، وتجعل الضّمّه فى «يا منص» حادثه للبناء .

والأوّل أكثر فى (٤) الاستعمال .

ثم قال رحمه الله تعالى :

فقل على الأوّل فى ثمود يا

ثمود يا ثمودى على الثّانى بيا

إنما قلت على الوجه الأوّل «يا ثمود» ، لأنّ المحذوف كالمفروض به ، فليست الواو آخر (٥) .

وأما على الثّانى ، فتقلب الواو ياء ، والضّمّه التى قبلها كسره ، لأنّه ليس فى كلامهم اسم معرب آخره واو لازمه ، قبلها ضمّه ، وقد يوجد ذلك فى الفعل ، كـ «يغزو» ، وفى المبنى ، كـ «هو» ، وفيما واوه غير لازمه ، كـ «أبوه» ، ومع سكون ما قبل الواو ، كـ «عدو» ، فلذلك قلبت الواو ياء ، كما قلبت فى جمع «دلو» مع أنّ قيامه (٦) «أدلو» على وزن «أفعل» ، واللّام واو .

ولذلك تقول على الأوّل : «يا علاو» (٧) ترخيم «علاوه» ، لأنّ / الواو ليست آخر فى التقدير .

وتقول على الثّانى : «يا علاء» (٨) ، بإبدال الواو همزه ، لوقوعها آخر بعد ألف ، كـ «كساء» .

- ١- فى الأصل : فىه.
- ٢- فى الأصل : وىا هو. راجع التصريح : ١٨٨ / ٢.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٤- فى الأصل : من.
- ٥- فى الأصل : جزا.
- ٦- فى الأصل : يقاسه.
- ٧- فى الأصل : علا. راجع شرح الأشمونى : ١٨٢ / ٣.
- ٨- فى الأصل : علاه. راجع شرح الأشمونى : ١٨٢ / ٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والترزم الأوّل فى كمسلمه

وجوّز الوجهين فى كمسلمه

ما رُخِمَ بحذف تاء التّأنيث ، فلك فى آخره من مراعاة المحذوف وعدم مراعاته وجهان كغيره ، فتقول فى «مسلمه» على الأوّل : «يا مسلم» - بالفتح - ، وعلى الثّانى : «يا مسلم» - بالضمّ ، وكذلك تقول : «يا فاطم» ، «يا فاطم» ، إلّا أن يعرض (1) بسبب عدم مراعاة المحذوف لبس ، كما فى نحو «مسلمه ، وقائمه» ، ونحوهما من صفات المؤنث ، ك- «حارثه ، وحفصه» ، ونحوهما من أعلامه ، فإنّه يجب إبقاء أواخرها كلّها على الفتح ، لما يعرض من الضّم من التباسها بصفه المذكّر ، أو غيره (2)(3).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولاضطرار رُخِموا دون ندا

ما للندا يصلح نحو أحمدا

يرُخِم غير المنادى فى ضروره الشّعْر ، لكن بشرط صلاحيته للنداء ، نحو «أحمد» وغيره من الأعلام ، فلو لم يصلح لمباشره حرف النداء له ، ك- «الغلام» - لم يرُخِم.

ومن شرطه أيضا أن يصلح للترخيم فى النداء ، فلا يرُخِم مضاف ، ولا ثلاثي ، إلّا أن يكون مختتما (4) بالياء ، ثم لك أن تجعله بعد ترخيمه كالمستقلّ ، فتعرب ما بقى بما يقتضيه العامل ، وهو الأكثر (5) ، كقوله :

ص: ١٤٧

١- فى الأصل : يعوض.

٢- فى الأصل : أو عدمه.

٣- وذلك كأن يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النّظير ، كما لو رُخِم «طيلسان» بكسر اللام ، فإنه لو قدر تماما لزم وجود «يفعل» بكسر العين فى الصحيح ، وهو بناء مفقود إلا ما ندر من «صيقل» اسم امرأه ، و «بيئس» فى قراءه. ومن ذلك «حبلوى وحمراوى» فإنهما لو رُخِما على هذا الوجه لقليل فيهما «يا حبلوى ويا حمرا» فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له ، وهو كون ألف «فعلى» وهمزه «فعلاء» مبدلتين من واو ، وهما لا- يكونان إلا- للتأنيث. وهذا سبب مختلف فيه ، وممن ذهب إلى اعتباره الأَخفش والمازنى والمبرد ، ونقل عنهم فى ترخيم «حبلوى» ، ونقل عن الأَخفش فى «طيلسان» ونقله ابن إصبع عن كثير من النحويين. وذهب السيرافى وغيره إلى عدم اعتباره فأجاز الترخيم فى ذلك. انظر شرح المرادى : ٤ / ٥٥ - ٥٦ ، المقتضب : ٤ / ٤ - ٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٦٥ ، الهمع : ٣ / ٩٠ ، شرح دحلان : ١٣٩.

٤- فى الأصل : مختما.

٥- وهذا الوجه فى الضروره مجمع على جوازه. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٧١ ، شرح المرادى : ٤ / ٥٦ ، التسهيل :
١٨٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨٤ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨٦.

٢١٢- مررت بعقب وهو قد ذلّ للعداء***... (١)

ولك أن تنوى المحذوف / فتركه على حاله (٢) ، كما هو الأرجح في النداء ، كقوله :

٢١٣-...***وأضحت (٣) منك شاسعه أماما(٤)

أصله : أمامه.

ص: ١٤٨

١- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : فعدّوا لقائي له خير ناصر عقب : ترخيم عقبه ، وفيه الشاهد ، حيث بقى الاسم بعد ترخيمه كالمستقل ، وأعرب بما يقتضيه العامل ، وهو الأكثر. انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٥٦٠ ، السراج المنير شرح الجامع الصغير لأبي الفداء الزبيدي : ص ٥٤٤ (مخطوط).

٢- وإلى جواز ذلك ذهب سيويه وجمهور البصريين ، ومنعه المبرد. انظر الكتاب : ١ / ٣٤٢ ، التسهيل : ١٩٠ - ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٧١ ، شرح المرادى : ٤ / ٥٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٨٤ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٢٥ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٣ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٨٦ .

٣- فى الأصل : أوضحت. انظر المصادر المتقدمة.

٤- مطلع قصيده من الوافر لجريز بن عطيه الخطفى فى ديوانه (٥٠٢) ، يمدح فيها هشاما ، وصدرة : ألا أضحت حبالكم رماما ويروى : أصبح حبل وصلكم رماما وما عهد كعهدك يا أماما حبالكم : جمع حبل ، يريد به العهد. رماما : جمع رمة ، وهى القطعه الباليه من الحبل. شاسعه : بعيده. والمعنى : يقول للمخاطبين : ما كان بينى وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع ، ثم رجع إلى نفسه يخاطبها فقال : وأضحت منك أمامه بعيده ، فليس فى الاجتماع بها مطمع. والشاهد فى قوله : «أماما» حيث جاء على لغه من لم ينو المحذوف ، - وهى غير منادى - فبقيت حركة الحرف الأخير منه بعد ترخيمه - وهو الفتح - على ما كانت عليه قبل الترخيم ، وهو الأرجح فى النداء. وقد ذهب إلى ذلك سيويه وجمهور البصريين ، ومنعه المبرد وروى البيت بروايه : وما عهد كعهدك يا أماما على غير الضروره. قال ابن مالك : والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين ولا تدفع إحداهما بالأخرى. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٥١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٨٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٨٢ ، ٣٠٢ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٤٣ ، الخزانة : ٢ / ٣٦٣ ، نوادر أبى زيد : ٢٠٧ ، جمع الزجاجى : ١٧٤ ، الحلل : ٢٤٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٧٩ ، ٩١ ، الإنصاف : ٣٥٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٧٣ ، شرح ابن النحاس : ٢٣٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٥٨ ، الضرائر : ١٣٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٢٤ ، ٥٧١ ، كاشف الخصاصه : ٢٧٥ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٥٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٩٦ ، أسرار العربيه : ٢٤٠.

الباب التاسع والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الاختصاص (١)

الاختصاص كنداء دون يا

كأيها الفتى ياثر ارجونيا

الباعث على الاختصاص إما فخر ، نحو : «بى أيها الشجاع فدافع».

وإما تواضع ، نحو «إنى أنا العبد الفقير إلى عفو ربى».

وإما تأكيد ، كقوله صلى الله عليه و (آله و) سلم : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» (٢).

ص : ١٤٩

١- الاختصاص فى الأصل مصدر اختصاصته بكذا أى : خصصته به. وفى الاصطلاح : تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معروف. قاله الأزهري. وقال المرادى : هو ما جرى به على صورته هى لغيره توسعا ، كما يرد الأمر بصيغته الخبر ، والخبر بصيغته الأمر. وقال الأشمونى : هو قصر الحكم على بعض أفراد المذكور ، وهو خبر كنداء. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ ، شرح المرادى : ٤ / ٦٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨٥ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٥٥ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ٧٤ ، معجم مصطلحات النحو : ١٢٢ ، معجم النحو : ٣.

٢- لم أجد الحديث بهذه الروايه فيما اطلعت عليه من كتب الحديث ، وما وجدته فيها بلفظ : «لا نورث ما تركنا صدقه». انظر صحيح البخارى : ٨ / ١٨٥ ، صحيح مسلم رقم : ١٧٥٩ ، سنن أبى داود رقم : ٢٩٦٣ ، ٢٩٦٨ ، سنن الترمذى رقم : ١٦١٠ ، مسند أحمد : ١ / ٤ ، ٦ ، سنن البيهقى : ٦ / ٣٠ ، ٣٠٢ ، جمع الجوامع للسيوطى : ١ / ١١٦٨. وفى فتح البارى (١٢ / ٨) قال ابن حجر : «وأما ما اشتهر فى كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ : «نحن معاشر الأنبياء» فقد أنكره جماعه من الأئمه ، وهو كذلك بالنسبه لخصوص لفظ «نحن» ، لكن أخرجه النسائى من طريق ابن عيينه عن أبى الزناد بلفظ «إنا معاشر الأنبياء لا نورث». انتهى. وهو بروايه المؤلف فى شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٧٤ ، شرح المكودى : ٢ / ٥٦ ، الهمع : ٣ / ٣١ ، الجامع الصغير لابن هشام : ١٠٤ ، كاشف الخصاصه : ٢٧٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٧ ، شرح دحلان : ١٣٩ ، ١٤٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٥ ، مغنى اللبيب : ٥٠٧ ، ٧١٤ ، ٨٩٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٦٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨٧ ، وروى : «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» فى التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩١ ، اللسان (ورث).

ولا يقع إلّا بعد ضمير المتكلم : إمّا متصلاً ، وإمّا منفصلاً - كما ترى - .

ويعامل الاسم في الاختصاص بما يعامل به في النداء .

وأكثر ما يكون الاختصاص بـ «أى» ، أو تأنيثها ، فيبينان على الضم ، لشبههما بالنادى ، مردوفان بـ «هاء» مقحمة للتثنية ، متبعان بصفه لازمه واجبه الرفع ، متصّله بـ «أل» الجنسيه ، نحو «أنا أيها الرجل أولى بالجميل» ، و «اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة» (١)(٢) .

ويفارق النداء في أنّه لا يستعمل معه حرف النداء ، ولا يقع في ابتداء الكلام ، وإنّما يقع في أثنائه ، وبعد تمامه - كما مثل - ، وينتصب مع الأفراد ، وتدخل عليه الألف واللّام قياساً ، ولا يأتي علماً .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد يرى ذا دون أيّ تلو أل

كمثل نحن العرب أسخى من بذل

قد يرى الاختصاص دون «أى» ، فيكون اسماً ، مفرداً ، تالياً لـ «أل» ، كمثل : «نحن العرب أسخى من بذل» ، وقد يأتي مضافاً إلى متلبس بـ «أل» ، كمثل : «نحن / معاشر الأنبياء لا نورث» (٣) ، ويجب نصبه في المثاليين بفعل محذوف لا يظهر ، تقديره : أخصّ ، وليس نصبه بحرف النداء مقدّراً ، لامتناع تقدير الحرف مع «أل» في مثل : «نحن العرب» .

ص : ١٥٠

١- هذا من قول العرب . انظر الكتاب : ١ / ٤٨٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٧٤ ، كاشف الخصاصه : ٢٧٦ ، الهمع : ٣ / ٢٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٨٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٦٢ ، المسائل المنثوره : ١٩٦ ، مغنى اللبيب : ٨٩١ .

٢- و «أيها» و «أيّتها» في موضع نصب بـ «أخص» مضمراً عند الجمهور . وذهب الأخفش إلى أنه منادى . قال : «ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : «كل الناس أفتقه منك يا عمر» . انتهى . وذهب السيرافي إلى أن «أيها» في الاختصاص معربه وأنها تحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا هو أيها الرجل ، أى : المخصوص به . والثاني : أن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور . انظر شرح المرادى : ٣ / ٦٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ - ١٩١ ، الهمع : ٣ / ٢٩ - ٣٠ .

٣- الحديث تقديم تخريجه في ص ١٤٩ / ٢ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

التحذير والإغراء

إيّاك والشّرّ ونحوه نصب

محذّر بما استتاره وجب

الفرق بين التحذير والإغراء - أنّ التحذير : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه (١) ، والإغراء : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليرتكبه (٢).

وإذا ذكر المحذّر بلفظ «إيّا» وجب استتار النّاصب له وللمحذّر منه (٣) ، سواء كان المحذّر (٤) معطوفاً (عليه) (٥) بالواو ، نحو «إيّاك والشّرّ» ، أو غير (٦)

ص: ١٥١

١- وقال السيوطي : هو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه ب- «إيّا» أو ما جرى مجراه. انتهى. وهو في اللغة : تخوف شيء من شيء وتبعيده منه. انظر الهمع : ٢٤ / ٣ ، شرح المرادي : ٦٦ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٨٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٩٢ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٣٧٧ / ٣ ، شرح ابن عقيل : ٨٧ / ٢ ، الفوائد الضيائية : ٣٦٥ / ١ ، شرح الرضي : ١٨٠ / ١ ، معجم المصطلحات النحوية : ٦١ ، معجم النحو : ٩٦.

٢- وقال ابن مالك : «ومعنى الإغراء : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه في مواصلة ذوى القربى والمحافظة على عهود المعاهدين ونحو ذلك». انتهى. وهو في الأصل مصدر أغريت ، يقال : أغريت الكلب بالصيد إذا أرشته عليه وحرضته وسلطته. انظر شرح المرادي : ٧٢ / ٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٣٧٩ / ٣ ، الهمع : ٢٧ / ٣ ، شرح ابن عقيل : ٨٩ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٨٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٩٥ / ٢ ، معجم المصطلحات النحوية : ١٦٥ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٢٤ ، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه) : ٦٤٠ / ٢ ، اللسان (غرا).

٣- في الأصل : المحذّر منه. والواو. ساقط. قال الشاطبي في شرحه (٢ / ٦٤٠ - رسالة دكتوراه) : «فإنك إن أتيت ب- «إيّا» معطوفاً عليها أو غير معطوف عليها فالفعل لازم الإضمار ، وهو الناصب لهما». انتهى.

٤- في الأصل : المحذّر منه.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١٩٢ / ٢.

٦- في الأصل : وغير.

معطوف ، نحو «إياك الأسد ، وإياك (١) من الأسد» أو مكررا ، نحو :

٢١٤- إياك إياك المرء ...***... (٢)

فإنّ تقدير العامل (لا) (٣) يختلف فى ذلك ، فتقدير الأوّل : احذر تلاقى نفسك والشرّ (٤) ، ثمّ حذف المضاف الأوّل - وهو «تلاقى» - ، وأقيم الثانى مقامه ، ثمّ حذف الثانى ، وأقيم الثالث - وهو الضمير - مقامه ، فانتصب (٥) ، فعطف عليه بالنصب ، ثمّ حذف الفعل ، فانفصل الضمير (٦).

وكذلك تقدير الثانى (٧) والثالث (٨) ، إلّا أنّه كرّر فيه (٩) الضمير تأكيدا (١٠).

ص: ١٥٢

١- فى الأصل : الواو. ساقط.

٢- من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشى ، قاله لابنه القاسم ، وتماهه : إياك إياك المرء فإنّه إلى الشرّ دعاء وللشرّ جالب وقد تقدم الكلام عليه فى صفحه ٧٢ / ٢. والشاهد فى قوله : «إياك إياك» حيث ذكر المحذر بلفظ «إيا» مكررا ، وهو المحذر منه منصوبان بفعل واجب الحذف ، والتقدير : جنب نفسك المرء. وعند سيبويه أن نصب المرء بإضمار فعل لأنه لم يعطف على «إياك» ، والتقدير : اتق المرء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب «إياك». وقال المازنى : لما كرر «إياك» مرتين ، كان أحدهما عوضا من الواو. وابن أبى إسحاق ينصب المرء على أن أصله : إياك من المرء ، فحذف حرف الجر لما كان المرء بمعنى : أن تمارى.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : والأسد. راجع الأشمونى : ٣ / ١٨٨.

٥- فى الأصل : فانفصل. راجع التصريح : ٢ / ١٩٣٠.

٦- وقيل : يجب تقدير الناصب بعد «إياك» والأصل : «إياك احذر» ، لأنه لو قدر قبله لاتصل به ، فقيل : احذر ك ، فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها. واختلف فى إعراب ما بعد الواو على أقوال : فقيل : هو معطوف على «إياك» والتقدير : احذر نفسك أن تدنو من الشر ، والشر أن يدنو منك ، وهذا مذهب كثير منهم السيرافى واختاره ابن عصفور. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف ، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل. واختار ابن مالك فى شرح التسهيل قولاً ثالثاً : وهو أن يكون معطوفا عطف مفرد على تقدير : اتق تلاقى نفسك والشر ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، الهمع : ٣ / ٢٥ - ٢٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٦٦ - ٦٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨٨ - ١٩٠ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨١.

٧- الثانى : هو كون المحذر غير معطوف عليه بالواو ، نحو «إياك الأسد» و «إياك من الأسد». وقد اختلف فى تحقيق العامل المحذوف : فقيل : عامله فعل متعد لاثنتين ، والتقدير : جنب نفسك الأسد ، و جنب نفسك من الأسد أو أحذر ك الأسد ، وأحذر ك من الأسد ، وإليه ذهب أبو البقاء ، وتبعه ابن الناظم. وقال الجمهور : عامله فعل متعد لواحد ، والأصل فى «إياك من

الأسد: باعد نفسك من الأسد، ثم حذف «باعد» وفاعله المستتر فيه، فصار: نفسك من الأسد، وحذف المضاف، وهو «نفس»، فانفصل الضمير، وانتصب، فصار «إياك من الأسد»، ف- «إياك» منصوب «باعد» محذوفاً، و «من الأسد» متعلق بذلك المحذوف. وعلى هذا القول يمتنع نحو «إياك الأسد» لما يلزم عليه من حذف «من» ونصب المجرور، وهو غير مطرد إلا مع «أن» بتشديد النون، و «أن» بسكونها، و «كى». انظر في ذلك المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢ / ٥٧٢، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٣، شرح ابن الناظم: ٦٠٧، شرح الأشموني: ٣ / ١٨٩، شرح الرضى: ١ / ١٨٢ - ١٨٣، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٣٠٥.

٨- وهو كون المحذر مكرراً نحو «إياك إياك المرء».

٩- أى: فى الثالث.

١٠- فى الأصل: تأكيد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ودون عطف ذالآيا انصب وما

سواه ستر فعله لن يلزما

إلّا مع العطف أو التكرار

كالضّيعم الضّيعم يا ذا السّارى

قد تقرر أنه مع العطف يكون العامل فيهما مضمرا ، فبدون العطف / يكون العامل فى «إيا» واجب الاستتار أيضا.

وما سوى التحذير ب- «إيا» إن كان مفردا ، غير معطوف - لم يجب ستر العامل فيه ، سواء ذكرت المحذّر ، نحو «رأسك» ، أو المحذّر منه (١) ، نحو «الأسد» فيجوز ظهور العامل فيهما ، ومنه :

٢١٥- خلّ الطّريق لمن يبني المنار به ***... (٢)

وإن كان مكرّرا ، نحو «الضّيعم الضّيعم» يريد : الأسد الأسد ، أو معطوفا

ص: ١٥٣

١- فى الأصل : والمحذّر منه.

٢- من البسيط لجرير الخطفى من قصيده له فى ديوانه (٢٨٤) يخاطب بها عمرو بن لجأ التميمى ، وعجزه : وابرز ببرزه حيث اضطرّك القدر والمعنى : تنح عن طريق الفضل والشرف والفخر وخله لمن هو أحق منك به ممن يعمره ويبنى مناره ، وابرز ببرزه إلى حيث اضطرّك القدر من اللؤم والضعه وبرزه : إحدى جدات عمرو بن لجأ فعيّره بها. والشاهد فى قوله : «خلّ الطريق» حيث أظهر فيه الفعل الناصب - وهو «خل» - مع ذكر المحذّر منه وهو الطريق. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٥ ، التبصره والتذكرة : ٢٦٣ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٩١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٠٧ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٢٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٤٢ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣٠ ، اللسان (برز) ، أوضح المسالك : ٢١٣.

عليه نحو «رأسك والسييف» أو عطف أحد المحذّر منهما على الآخر ، ك- (ناقه الله وسقيها) (١) [الشمس : ١٣] ، فاستتار الفعل النَّاصِب في ذلك كله واجب ، كما يجب مع «إيّا» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وشدّ إيّاي وإيّاه أشدّ

وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

«إيّا» المستعمله في التحذير (هي) (٣) المرده بالكاف التي للخطاب نحو «إيّاك ، وإيّاكم ، وإيّاكم ، وإيّاكن».

وشدّ استعماله مردوفا بما يدلّ على التّكلم ، كقول عمر رضي الله عنه : «وإيّاي ونعم ابن عفّان» (٤).

ص : ١٥٤

١- والتقدير : احذروا ناقة الله وسقيها. انظر شرح دحلان : ١٤٠.

٢- وأجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي : يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع. انظر شرح المرادى : ٤ / ٦٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٩١ ، الهمع : ٣ / ٢٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- روى البيهقي في سننه (٦ / ١٤٦ - ١٤٧) أن عمر رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيّا على الحمى فقال له : «يا هني اضمم جناحك عن المسلمين واتق دعوه المظلوم فإن دعوه المظلوم مجابه ، وادخل الصريمه والغنيمه ، وإيّاي ونعم ابن عفّان ونعم ابن عوف ، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع ... الخ». وروى بلفظ : «إيّاي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفّان» في صحيح البخارى : ٤ / ٨٧ ، فتح البارى : ٦ / ١٧٥ ، جمع الجوامع للسيوطى (مسند عمر) : ١ / ١١٤٧ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٥٨. ومثله قول عمر رضي الله عنه أيضا : «لتذك لكم الأسل والزّماح والسّهام وإيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب». فقيل الكلام جملتان ، ثم قال الزجاج أصله : «إيّاي وحذف الأرنب وإيّاكم وحذف الأرنب» ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى ، وقال الجمهور أصله : «إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب ، وابعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب» ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب - وحذف من الثانى المحذّر - وهو باعدوا أنفسكم. وقيل : الكلام جملة واحده ، ثم اختلف. فقيل : حذفت أربعة أشياء ، وأصله : «إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عنى» ، فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد ، فإن الواو عطفت شيئين على شيئين. وقال السيرافى : حذف شيئين فقط وأصله : «ابعدونى وحذف الأرنب». قال الأزهرى : «ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من الضعف». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٤ ، الكتاب : ١ / ١٣٨ ، شرح الأشموني : ١٩١ - ١٩٢ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٣٠٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٩.

وأشدّ منه اتّصاله بما يدلّ على الغائب ، وأشدّ منه اتّصاله (١) باسم ظاهر ، وقد اجتمعا في قول بعضهم : «إذا بلغ الرّجل السّتين ، فإياه وإيا الشّوابّ» (٢).

(ولا) (٣) ينقاس شيء من ذلك إلّا مع الخطاب (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وكمحذّر بلا إيا اجعلا

مغرى به في كلّ ما قد فصّلا

أى : حكم المغرى به حكم المحذّر منه ، إذا لم يكن معه «إيا» ، فيلزم ستر العامل فيه مع العطف ، نحو «السّلاح والخيل» ، ومع التّكرار ، نحو :

٢١٦- أخاك / أخاك إنّ من لا أخاله ***... (٥).

ص: ١٥٥

١- في الأصل : انفصّاله.

٢- الشّواب جمع شابه ، وهى المرأه الصغيره ، ويروى : «السوّات» جمع «سوأه». والمعنى : إذا بلغ الرّجل ستين سنه فلا- يتولع بشابه ، أو لا يفعل سوأه. قال الأزهرى : والكلام جمله واحده ، والتقدير : فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشّواب ، فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول ، وأنيب عنه الثانى ، ثم الثانى وأنيب عنه الثالث ، فانتصب وانفصل ، وأبدل «أنفس» ب- «إيا» لأنها تلاقىها فى المعنى. انظر الكتاب : ١ / ١٤١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٧٨ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٠٠ ، اللسان (إيا) ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٩٢ ، الإنصاف : ٦٩٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٥٦ ، سر الصناعه : ١ / ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، الهمع : ١ / ٢١٢ ، ٣ / ٢٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٧١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- قال الأشمونى : «ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على «إياى وإيانا» ، فإنه قال : «ينصب محذّر «إياى وإيانا» معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا». انتهى. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ١٩٢ ، التسهيل : ١٩٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٧٢.

٥- من الطويل لمسكين الدارمى (ربيعه بن عامر) من مقطوعه له فى ديوانه (٢٩) ، وعجزه : كساع إلى الهيجا بغير سلاح ونسب لإبراهيم بن هرمه فى ملحقات ديوانه (٢٦٣). ويروى : «البيدا» بدل «الهيجا». والهيجا : الحرب ، تمد وتقصر ، وهى هنا مقصوره. والشاهد فى قوله : «أخاك» حيث نصب المغرى به وهو مكرر بفعل مضمر تقديره : الزم أخاك ، وهذا الإضمار لازم ، وكذلك التقدير فى «أخاك» الثانى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٥٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٠٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٩٢ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٢٩ ، الخصائص : ٢ / ٤٨٠

، الخزانة : ٦٥ / ٣ ، شذور الذهب : ٢٢٢ ، شواهد الفيومي : ٧٢ ، الهمع (رقم) : ٦٥٢ ، ١٥٦٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤٦ ، ٢ / ١٥٨ ،
، شواهد ابن السيرافي : ١ / ١٢٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٩ ، شرح المرادي : ٤ / ٧٣ ، شرح دحلان : ١٤١ ، شرح ابن عصفور : ١ /
٢٦٢ ، ٢ / ٣٦٦ ، الإفصاح : ١٤٦ ، أوضح المسالك : ٢١٣ ، فتح رب البريه : ٢ / ٧٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٦ .

وتقدير العامل : الزم.

ولا يلزم ستر العامل دونهما (١) ، نحو «الصّلاه جامعته» ، فإنّ تقديره : احضروا ، ولو ظهر جاز ، و «جامعه» منصوب على الحال من «الصّلاه» ، ولو رفعا على الابتداء والخبر جاز (٢).

ص: ١٥٦

١- أى : دون عطف أو تكرار.

٢- قال المرادى : «قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير ، كقوله : لجديرون بالوفاء إذا قال أخو النّجده السلاح السيّاح وأجاز الفراء الرفع فى (ناقّة الله وسّيّاها) على إضمار «هذه» انتهى. انظر شرح المرادى : ٧٣ / ٤ ، معانى الفراء : ٣ / ٢٦٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٨١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٩٣.

الباب الحادى والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

أسماء الأفعال والأصوات

ما ناب عن فعل كشتان وصه

هو اسم فعل وكذا أوّه ومه

هذا المبوب عليه داخل فى قسم الأسماء عند البصريين (١) ، لدخول التّنين عليهما من غير ضروره ، وأفعال عند الكوفيين (٢) ، للزومها الإسناد.

وقيل : ما سبق استعماله فى ظرفيه ، أو مصدرية باق على اسميته (٣) ، كـ «دونك زيدا ، وفرطك (٤) زيدا» (٥) ، وما عداه فعل كـ - «نزال» (٦).

وقيل : بل قسم مستقل يسمّى : خالفه (٧).

واسم الفعل : هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا (٨).

ص : ١٥٧

١- انظر الكتاب : ١٥٨ / ٢ ، المقترض : ٢٠٢ / ٣ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ١٠٩ / ٢ ، شرح المرادى : ٧٥ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٣ ، الهمع : ١٢١ / ٥ ، شرح المكودى : ٥٩ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ٨٩ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٩٥ / ٢ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٦٥٨ / ٢ .

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١٩٥ / ٢ ، شرح المرادى : ٧٥ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٣ ، الهمع : ١٢١ / ٥ ، حاشيه الخضرى : ٨٩ / ٢ ، حاشيه ابن حمدون : ٥٩ / ٢ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٦٥٨ / ٢ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ٢ / ١٠٩ .

٣- فى الأصل : اسميه .

٤- فى الأصل : طرفك .

٥- فـ «دونك» بمعنى : خذ ، و «فرطك» بمعنى : تقدم . انظر الهمع : ١٢٤ / ٥ ، شرح الرضى : ٦٦ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٩٨ / ٢ .

٦- انظر شرح الأشموني : ١٩٥ / ٣ - ١٩٦ .

٧- قال بهذا ابن صابر . ومعنى خالفه : خليفه الفعل ونائبه فى الدلاله على معناه . انظر الأشموني مع الصبان : ١٩٦ / ٣ ، الهمع : ٥ / ٥

١٢١ ، حاشيه ابن حمدون : ٩٥ / ٢ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ١٠٩ / ٢ .

٨- وقال ابن مالك : «أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها غير متصرفه بتصرفها ولا تصرف الأسماء». انتهى. انظر التسهيل : ٢١٠ ، التصريح على التوضيح : ١٩٦ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٨٩ / ٢ ، شرح الرضى : ٦٥ / ٢ ، الهمع : ١١٩ / ٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٥٦ ، الفوائد الضيائية : ١١١ / ٢ ، معجم النحو : ٢٠ .

والمراد بالاستعمال : جريانه كالفعل فى عدم التّأثر بالعوامل ، وبذلك خرجت (١) المصادر والصّيفات العامله ، فإنّها تتأثر بالعوامل.

وينقسم إلى :

- نائب عن الماضى ك- «شتان» بمعنى : افترق (٢) ، ولذلك لا يسند إلّا إلى متعدّد ، إمّا بعطف ، نحو «شتان زيد وعمرو» ، أو بضمّ ، ك- «شتان القوم» (٣).

ومنه : «شتان ما بين زيد وعمرو» ، لأنّ «ما» موصوله بمعنى : الأمكنه (٤).

وقيل : «ما» ، و «بين» زائدتان (٥).

- وإلى نائب عن الأمر ، ك- «صه» بمعنى : اسكت ، و «مه» بمعنى : اكفف ، ولا يسند إلى ظاهر.

ص : ١٥٨

١- فى الأصل : جر.

٢- كذا أطلقه الجمهور ، وقيده الزمخشري بكون الافتراق فى المعانى والأحوال ، كالعلم والجهل والصحة والسقم ، فلا يستعمل فى غير ذلك ، فلا يقال : شتان الخصمان عن مجلس. انظر التصريح على التوضيح : ١٩٦ / ٢ ، المفصل : ١٦١ ، شرح ابن يعيش : ٦٨ / ٤ ، حاشيه الصبان : ١٩٧ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ٩٠ / ٢.

٣- وفسر بعضهم «شتان» ب- «بعد» ، وعلى هذا يكتفى بالواحد. انظر المساعد لابن عقيل : ٦٥١ / ٢ ، شرح الرضى : ٧٤ / ٢.

٤- قال الفارسى : فأما قولك : «شتان ما بينهما» فالقياس لا يمنعه إذا جعلت «ما» بمنزله الذى ، وجعلت «بين» صله ، لأن «ما» لإبهامها قد تقع على الكثرة ، ألا- ترى قوله : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ) ، ثم قال : «ويقولون» فعلمت أن المراد به جمع. انتهى. وقال الرضى : إنما جاز : «شتان ما بينهما» على أن «شتان» بمعنى «بعد» ، لأنه لا يستلزم فاعلين فصاعدا ، و «ما» كناية عن البون أو المسافه ، أى : بعد ما بينهما من المسافه. وأنكر الأصمعى هذا التركيب ، وفى البسيط : أجازة الأصمعى ومنعه الأكثرون. انظر المسائل العسكريه للفارسى : ١١٨ ، شرح الرضى : ٧٤ / ٢ ، المساعد لابن عقيل : ٦٥١ / ٢ ، الخزانة : ٦ / ٢٧٦ - ٢٧٨ ، حاشيه الخضرى : ٩٠ / ٢ ، شرح الشذور : ٤٠٤.

٥- وذلك كقوله : فشتان ما بين اليزيديين فى الندى ف- «اليزيديين» فاعل مرفوع تقديرا ، و «ما بين» زائدتان. وأجاز الرضى أن يكون «ما» زائده ، وشتان بمعنى : بعد ، وفاعله : «بين». انظر حاشيه الصبان : ١٩٧ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ٩٠ / ٢ ، شرح الرضى : ٧٤ / ٢ ، الخزانة : ٢٧٨ / ٦.

- وإلى نائب عن المضارع ، ك- «أوه» بمعنى : أتوجع ، و «أف» بمعنى : أتضجر ، و «كخ» بمعنى : أتكره (١) ، ولم يستعمل إلا بمعنى مضارع المتكلم ، ولذلك لا يظهر بعده الفاعل.

ثم قال / :

وما بمعنى افعال كأمين كثر

وغيره كوى وهيهات نزر

أكثر ما استعمل أسماء الأفعال نائبه عن فعل الأمر ، ك- «أمين» بمعنى : استجب ، وقد تحذف المد منه ، وقد تشدد الميم مع حذفها (٢).

ص : ١٥٩

١- فى الأصل : أكره. قال السيوطى : و «إخ وكخ» بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنه ومكسوره بمعنى : أتكره. انتهى. انظر الهمع : ١٢٣ / ٥ ، التسهيل : ٢١٢ ، شرح الفريد : ٤٢٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٦٥٢.

٢- أى : مع حذف المده. والمذكور فى «أمين» أربع لغات : إحداها : «أمين» بالمد على وزن فاعيل ، وهى لغة الحجازيين ، قال ابن هشام : «وهذه أكثر اللغات استعمالاً ، لكن فيها بعد عن القياس». انتهى وذلك نحو قوله : ويرحم الله عبداً قال آمينا وقيل على هذه اللغة : إنه أعجمى معرب ، لأنه ليس فى كلام العرب «فاعيل» ، وقيله : أصله «أمين» بالقصر ، فأشبع فتحه الهمزة ، فتولدت الألف ، قال ابن إياز : وهذا أولى. الثانية : «أمين» بالقصر على وزن «فعليل» وهى لغة فى بنى عامر ، قال الشاعر : تباعد منى فطحل وابن أمه أمين فزاد الله ما بيننا بعدا قال ابن هشام : «وهذه اللغة أفصح فى القياس ، وأقل فى الاستعمال ، حتى إن بعضهم أنكروها ، قال صاحب الإكمال : حكى ثعلب القصر وأنكره غيره ، وقال إن جاء مقصوراً فى الشعر. انتهى ، وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول ، فقال : أنكر ثعلب القصر إلا فى الشعر ، وصححه غيره ، وقال صاحب التحرير فى شرح مسلم : وقد قال جماعة إن القصر لم يجرى عن العرب ، وإن البيت إنما هو : فأمين زاد الله ما بيننا بعدا انتهى كلام ابن هشام. الثالثة : «أمين» بالمد والتشديد ، قال ابن هشام : «روى ذلك عن الحسن ، والحسين بن الفضل ، وعن جعفر الصادق ، وأنه قال : تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصدا ، نقل ذلك عنهم الواحدى فى البسيط ، وقال صاحب الإكمال : حكى الداودى تشديد الميم مع المد ، وقال : وهى لغة شاذة ، ولم يعرفها غيره. انتهى ، قلت : أنكر ثعلب والجوهري والجمهور أن يكون ذلك لغة وقالوا : لا- نعرف «أمين» إلا- جمعاً بمعنى : قاصدين ، كقوله تعالى : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ). انتهى كلام ابن هشام. الرابعة : «أمين» بالمد مع إماله الألف للكسره بعدها ، قال ابن هشام «ورويت عن حمزه والكسائى». انتهى. انظر فى ذلك شرح المرادى : ٧٨ / ٤ ، شرح الشذور : ١١٦ - ١١٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٩٧ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١١١ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٦ ، اللسان (أمن) ، التسهيل : ٢١١ ، شرح الرضى : ٢ / ٦٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٦٤٩ ، المصباح المنير : ١ / ٢٤ (أمن) ، المعجم الكامل فى لهجات الفصحى : ٣٤.

ومثله فى الدلالة على الأمر: «هيت» بمعنى: أسرع، و«نزال» وبابه، وقد تقدّم فى باب الأسماء اللّازمه للنداء: أنه ينقاس من كلّ فعل، ثلاثى، تامّ، متصرف (١).

ويقلّ استعمالها نائبه عن المضارع (٢) كـ «أوه» بمعنى أتوجّع، و«وى» بمعنى: أعجب (٣)، كقوله تعالى: (وَيَكَاَنُ اللّٰهُ يَبْسُطُ الرُّزْقَ) [القصص: ٨٢]، ويقال فيها: «وا» (٤)، نحو:

٢١٧ - *وا بأبى أنت وفوك الأشنب* (٥)

أو نائبه عن الماضى كـ «هيهات» بمعنى (٦): بعد، وهى مفتوحة التّياء عند الحجازيين، وبنو تميم: يكسرونها، وعقيل: تضمّمها (٧)، وبها قرئ شاذًا:

ص: ١٦٠

١- انظر ص ١٣٢ / ٢ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل: المضاف. راجع الأشمونى: ٣ / ١٩٧.

٣- ما بين القوسين فى الأصل: كـ «وى» بمعنى: أتوجّع. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٦، ١٩٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣ / ١٣٨٥، شرح المرادى: ٤ / ٧٨، شرح الأشمونى: ٣ / ١٩٨، الهمع: ٥ / ١٢٣، الجنى الدانى: ٣٥٢.

٤- ويقال فيها «واها» أيضا، كقوله: واها لسلمى ثمّ واها واها انظر معنى اللبيب: ٤٨٣، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٧، الهمع: ٥ / ١٢٣.

٥- من الرجز، لراجز من رجاز تيم، يصف امرأه، وبعده: كأتما ذرّ عليه الزّرنب ويروى: وا بأبى ثغرك ذاك الأشنب. الفو: الفم. الأشنب: افعل من الشنب، وهو حده فى الأسنان، وقيل: برد الأسنان وعدوبه مذاقها. ذر: نثر. الزرنب: ضرب من النبت طيب الرائحة. والشاهد فى قوله: «وا بأبى» حيث جاءت فيه «وا» نائبه عن الفعل المضارع، وهى بمعنى: أعجب، وذلك قليل. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣ / ١٣٨٦، شرح الأشمونى: ٣ / ١٩٨، الشواهد الكبرى: ٤ / ٣١٠، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٧، معنى اللبيب (رقم): ٦٨٤، الهمع (رقم): ١٥٠٩، الدرر اللوامع: ٢ / ١٣٩، اللسان (زرنب)، شواهد المغنى: ٢ / ٧٨٦، أبيات المغنى: ٦ / ١٤٣، شرح المرادى: ٤ / ٧٩، الجنى الدانى: ٣٥٢، جواهر الأدب: ٣٥٩.

٦- فى الأصل: يعنى.

٧- وإذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء. انظر شرح المرادى: ٤ / ٨١، شرح الأشمونى: ٣ / ١٩٩، شرح ابن يعيش: ٤ / ٦٥ - ٦٦.

(هَيْهَاتَ) (١) هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ (٢) [المؤمنون : ٣٦] ، وفيها لغات غير ذلك (٣).

ثم قال :

والفعل من أسمائه عليكا

وهكذا دونك مع إليكا

كذا رويد بله ناصبين

ويعملان الخفض مصدرين

اسم الفعل ينقسم إلى موضوع له بالأصالة - كالأمثله السابقه - ، وإلى منقول إليه بعد الاستعمال في غيره ، ثم التثقل :

إمّا من جازّ ومجرور ، ك- «عليك زيدا» بمعنى : الزم ، قال الله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ) [المائدة : ١٠٥] ، و «إليك عن زيد»
بمعنى : تنخ (٤).

وإمّا من ظرف ، ك- «دونك» بمعنى : خذ ، ومثله : «مكانك» بمعنى : اثبت ، و «وراءك» بمعنى : تأخر ، و «أمامك» بمعنى :
تقدم.

وإمّا من مصدر استعمل فعله ، ك- «رويد» / بمعنى : أمهل ، فإنه تصغير «إرواد» مصدر «أروده» بمعنى : أمهله ، ثم صغر تصغر
ترخيم ، فقيل : «رويدا» ، ثم نقل عن المصدرية ، فاستعمل اسم فعل ، فنصبوا به ما بعده من غير تنوين.

وإمّا من مصدر لم يستعمل فعله ، ك- «بله زيدا» ، بمعنى : دع ، فإنّ «بله» في الأصل : مصدر فعل مهمل مرادف ل- «دع».

ص : ١٦١

١- في الأصل : هياها.

٢- قال ابن يعيش : «والضم مع التنوين قراءه ابن حيوه ، ولا- أعلمها قرئت بالضم من غير تنوين ، وقيل : قرأ بها قعنب». انتهى.
وبالضم مع التنوين قراءه خارجه بن مصعب والأ-حمر أيضا. ويقرأ بالفتح بلا تنوين على أنه مفرد وبالتنوين على إرادته التكثير ،
وبالكسر بلا- تنوين ، وبتنوين على أنه جمع تأنيث ، ويقرأ «هياها» بالهاء وقفا ووصلا ، ويقرأ «أياها» بإبدال الهمزة من الهاء
الأولى. انظر شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٦ ، القراءات الشاذة : ٩٧ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٤٩ ، إعراب النحاس : ٣ / ١١٣.

٣- حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة : هيهات وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ، وهيهاه ، وأيهاه ، وكل واحده من هذه الستة
مضمومه الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحده منها منونه وغير منونه ، فتلك ست وثلاثون وجها. وحكى غيره فيها «هياهاك»
، وأياهاك» ، والكاف للخطاب ، و «أيهاء ، وأيهاء ، وهيهاء». فهذه إحدى وأربعون لغة. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٦ -
١٩٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٨١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٩٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٧٣ ، التسهيل : ٢١١ ، الهمع : ٥ / ١٢٢ - ١٢٣ ،

شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٧.

٤- وهو لازم عند البصريين ، وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى ، فتقول : «إليك زيدا» أى : أمسك زيدا. انظر شرح المرادى : ٤ / ٨٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٨.

وإن أريد بهما المصدر خفضاً ما بعدهما ، بإضافتهما إليه ، فقيل : «رويد زيد ، وبله عمرو» ، كما يضاف المصدر إلى مفعوله.

وينفرد «رويد» بأنه يعمل النَّصب (١) في (حال) (٢) مصدرِيته أيضاً ، فيفترق بينه وبين اسم الفعل - التَّنوين.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

وما لما تنوب (٣) عنه من عمل

لها وأخر ما لذي فيه العمل

أى : تعمل أسماء الأفعال عمل الأفعال التي (٤) نابت عنها.

فما ناب منها عن لازم ، ك- «صه ، ونزال ، وهيهات» اقتصر على رفع فاعل ، وحكمه في وجوب استتار الفاعل وظهوره حكم ما ناب عنه - كما سبق (٥) -.

وما ناب منها عن متعدّد ، ك- «دونك ، وعليك» نصب.

وإن استعمل بمعنى أفعال متعدّده ، اختلفت أحواله ك- «حيّهل الثريد» بمعنى : ائت ، و «حيّهل على الخير» ، بمعنى : أقبل ، ولم يسمع بعد «آمين» مفعول ، مع كونه بمعنى : استجب.

ويفارق اسم الفعل مسماه في أنه لا يجوز تقديم معموله عليه ، بخلاف الأصل ، فلا يقال : «زيدا بله» كما يقال : «زيدا اترك» (٦).

ثمَّ قال رحمه الله تعالى / :

واحكم بتنكير الذي ينون

منها وتعريف سواه بين

تنقسم أسماء الأفعال بالنسبة إلى لزوم التَّنوين ، ولزوم التجرد منه ، وجوازهما ثلاثة أقسام :

فالأوّل : ك- «واها ، وويها» بمعنى : أتعجب ، فهما في الأسماء بمنزله : «أحد ، وديار» ، وغيرهما ممّا يلزم التَّنكير.

ص : ١٦٢

١- في الأصل : للنصب.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- في الأصل : ينوب. انظر الألفية : ١٣٦.

٤- فى الأصل : الذى.

٥- انظر ص ٣١٤ / ١ من هذا الكتاب.

٦- وأجاز الكسائى فىه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتأخير ، ونقله فى الإنصاف عن الكوفيين . انظر شرح ابن الناظم : ٦١٤ ، شرح المرادى : ٨٧ / ٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٩٤ ، الإنصاف (مسأله : ٢٧) : ١ / ٢٢٨ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، الهمع : ٥ / ١٢٠ .

والثاني : ك- «شتان» ، و «نزال» وبابه ، فهي بمنزله ما لزم التعريف ، كالمضمرات.

والثالث : ك- «صه ، ومه» ، فإنك إذا نونتهما كانتا (١) بمنزله النكره في دلالتها : إما على معين ، وإما على الجنس ، (فهما) (٢) بمنزله «رجل ، وثوب» ونحوهما مما يقبل (٣) التعريف والتشكير (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما به خوطب ما لا يعقل

من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

الأصوات نوعان :

أحدهما : ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، وهو شبيه باسم الفعل ، فلا يدخل في ذلك (٥) مخاطبتهم الدور والمنازل وغيرها ، نحو :

٢١٨- ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي ***... (٦)

لعدم شبهه باسم الفعل ، بخلاف قولهم في زجر البغل : «عدس» ، وفي

ص : ١٦٣

١- في الأصل : نونتها كانت.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- في الأصل : يقل.

٤- وإذا لم تنونهما كانتا معرفتين ، فيحتملان وجهين. هذا هو المشهور في أسماء الأفعال. وقيل : أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم نون ، ثم اختلف في تعريفها : من أي قبيل هو؟. فقيل : من قبيل تعريف الأشخاص ، بمعنى أن كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال. وقيل : هي أعلام أجناس. انظر الهمع : ٥ / ١٢١ - ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٠٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٨٨.

٥- في الأصل : ذلك في. تقديم وتأخير.

٦- من الطويل لامرئ القيس الكندي من معلقته المشهورة في القصائد السبع (٧٧) ، وعجزه : بصبح وما الإصباح منك بأمثل ويروى «فيك» بدل «منك». وانجلي : انكشف. والمعنى : أنا مغموم ، فالليل والنهار على سواء. والشاهد في قوله : «ألا أيها الليل» حيث خاطب فيه ما لا يعقل ، وهو الليل ، ولا يدخل ذلك في اسم الصوت وإن كان خطابا لما لا يعقل لعدم شبهه باسم الفعل ، حيث أنه غير مكتف به ولهذا احتاج إلى قوله «انجلي». انظر شرح الأشموني : ٣ / ٢١١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣١٧ ، القصائد العشر : ٦٧ ، توجيه اللمع : ٦١ ، سر الصناعة : ٢ / ٥١٣ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٧٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٢ ، معاهد التنصيص : ١ / ٨٩.

حثّ الإبل (على) (١) الشرب : «جئ جئ» (٢) وفي دعاء الضأن : «حاحا» (٣) غير مهموز.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذا الذى أجدى حكاية كقب

والزم بنا النوعين فهو قد وجب

هذا هو النوع الثانى من الأصوات ، وهو ما وضع لحكاية صوت : إما صوت حيوان ، وإما صوت جسم ملاق لآخر.

فمن الأول قولهم فى / حكاية صوت الغراب : «غاق» وفى حكاية صوت طيران الذباب : «خاز باز» ، وفى حكاية صوت الضحك : «طيخ» (٤).

ومن الثانى قولهم فى حكاية صوت الضرب : طاق ، وفى حكاية صوت وقع الحجر : طق ، وفى حكاية صوت وقع السيف : قب.

وكل من نوعى أسماء الأفعال والأصوات لازم البناء ، وعله بناء أسماء الأفعال شبهها بالحرف فى النيباه عن الفعل ، مع عدم التأثر بالعوامل ، وعله (٥) بناء أسماء الأصوات شبهها بالحرف المهمل فى وقوعها غير عامله ولا معموله.

ص : ١٦٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- فى الأصل : جأجأ. راجع التصريح : ٢ / ٢٠١.

٣- فى الأصل : جاجا. راجع التصريح : ٢ / ٢٠١.

٤- فى الأصل : طخ. راجع الأشمونى : ٣ / ٢١٠.

٥- فى الأصل : الواو. ساقط.

الباب الثاني والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

نونا التوكيد

للفعل توكيد بنونين هما

كنونى اذهبن واقصدنهما

هل كل منهما أصل بنفسه ، أو الثقيله هي الأصل ، ثم اختصرت منها الخفيفه ، أو العكس ، ثم ثقلت لقصد زياده التوكيد؟ فيه أقوال (١). وقوله :

للفعل ...

البيت يعنى : إذا قصد تأكيد معنى الفعل - ألحق فى آخره نون ثقيله أو خفيفه ، ك- «اقصدنهما» ، وقد اجتمع التأكيد بهما فى قوله تعالى : (لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ) [يوسف : ٣٢] ، ويفترقان فى اللفظ والمعنى والاستعمال.

أما الأول فظاهر.

وأما فى المعنى فلأن التأكيد بالثقله أبلغ من الخفيفه.

وأما الثالث ، فلأن الخفيفه ترسم بالألف ، ويوقف عليها بالألف ، كالتنوين ، إلما أنها تفارقه فى ثبوتها مع التركيب ، ك- «اقصدنهما» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

يؤكدان افعل ويفعل آتيا

ذا طلب أو شرطا أما تاليا

ص: ١٦٥

١- فذهب إلى الأول البصريون ، لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفه ألفا فى نحو (وَلْيَكُونَا) وحذفها فى نحو «لا تهين الفقير» ، وكلاهما ممتنع فى الثقيله ، قاله سيويه. وإلى الثانى ذهب الكوفيون ، وإلى الثالث بعض النحويين ، وذكر الخليل أنهما توكيد فإذا جئت بالخفيفه فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقله فأنت أشد توكيدا. انظر الكتاب : ٢ / ١٤٩ ، ١٥٤ - ١٥٥ ، التصريح

على التوضيح : ٢ / ٢٠٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٢ ، الجنى الدانى : ١٤١ ، مغنى اللبيب : ٤٤٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٩٠ ، الهمع : ٤ / ٣٩٧ ، جواهر الأدب : ٣٧٢ ، حاشيه الدسوقى : ٢ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٣ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٣٨ .

٢- فى الأصل : اقصديهما . انظر الألفيه : ١٣٧ .

أو مثبتا في قسم مستقبلا

وقل بعد ما ولم وبعد لا

وغير إما من طوالب الجزا

وآخر المؤكّد افتح كابرزا

التأكيد بالنون يختصّ بفعلى الأمر والمضارع ، ولا يدخل (١) على الماضى.

أما الأمر ، فيؤكّدانه بلا قيد.

وأما المضارع ، فينقسم تأكيده بهما إلى : مطرد ، وإلى قليل.

فالمطرد منه ثلاثة مواضع :

الأول : أن يدلّ على طلب : إما أمرا ، نحو «ليقومنّ زيد» ، وإما نهيا ، نحو (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) [إبراهيم : ٤٢] ، وإما دعاء ، نحو «لنسقنا الغيث يا إلهنا» ، ويلتحق بالطلب ما أشبهه من التحضيض ، والتمنى ، والاستفهام ، نحو :

٢١٩- هلا تمنن بوعد غير مخلفه***... (٢)

وقوله :

٢٢٠- فليتك يوم الملتقى ترينى***... (٣)

ص: ١٦٦

١- فى الأصل : تدخل.

٢- من البسيط ولم أعر على قائله ، وعجزه : كما عهدتك فى أيام ذى سلم تمنن : بكسر النون الأولى وسكون الثانية ، وأصله «تمنين» خطاب للمؤنث ، دخلت عليه «هلا» فصار «تمنى» ، ثم دخلت عليه نون التوكيد الخفيفه فالتقى ساكنان - النون والياء - فحذفت الياء ، فصار «تمنن». ذى سلم : موضع بالحجاز ، وقيل : واد به. والشاهد فى قوله : «هلا تمنن» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفه بعد حرف التحضيض «هلا». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢١٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٢٢ ، الهمع (رقم) : ١٣٦٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩٦ ، شرح ابن الناظم : ٦١٨ ، البهجه المرضيه : ١٤٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٨٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠٢ ، المطالع السعيده : ٤٧٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٣ ، أوضح المسالك : ٢١٨.

٣- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : لكى تعلمى أتى امرؤ بك هائم ويروى : «أى» بدل «أنى». والهائم : المتحير فى

العشق الغريق فيه. والشاهد في قوله: «ترينى» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيله بعد التمنى. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١٤٠٢، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٠٤، الشواهد الكبرى: ٤ / ٣٢٣، شرح الأشمونى: ٣ / ٢١٣، الدرر اللوامع: ٢ / ٩٦، الهمع (رقم): ١٣٦٨، شرح ابن الناظم: ٦١٨، البهجه المرضيه: ١٤٢، كاشف الخصاصه: ٢٨٦، المطالع السعيده: ٤٧٤، أوضح المسالك: ٢١٨، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٠٣.

٢٢١-...***أفبعد كنده تمدحنّ قبيلًا (١)(٢)

الثاني : أن يقع بعد «إن» الشرطيّة المؤكّده ب- «ما» ، نحو (فَأَمَّا تَرِينٌ مِّنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) [مريم : ٢٦].

الثالث : أن يقع (٣) في جواب القسم ، وهو مثبت مستقبل ، نحو (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ) [الأنبياء : ٥٧] ، ولا يؤكّد بها منفى ، نحو (تَاللَّهِ تَفْتَوًا تَذُكُرُ يُوسُفَ) [يوسف : ٨٥] ، أو (٤) (حال) (٥) ، نحو :

٢٢٢- يمينا لأبغض كلّ امرئ*** يزخرف قولاً ولا يفعل (٦)

والتأكيد في القسم الثالث واجب ، فإن عرى عن التأكيد بالنون قدّر قبله حرف النفي ، فإذا قلت : «والله يقوم زيد» كان المعنى : نفي القيام عنه.

وأما الثاني : فليس تأكّده واجبا / إلّا أنّ تجرّده من التأكيد لا يكاد يوجد إلّا في الشعر ، نحو :

ص: ١٦٧

١- في الأصل : قتيلا. انظر المراجع الآتية.

٢- من الكامل لامرئ القيس الكندي ، من قصيده له في ديوانه (٣٥٨) ، وصدّره : قالت فطيمه حلّ شعرك مدحه ونسب في الكتاب للمقنع ، وقال البغدادي : «وهذا الشعر من أبيات سيويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل». كنده : اسم قبيلة من اليمن من كهلان بن سبأ. والقبيل : الجماعه من قوم مختلفين ، والقبيله : بنو أب واحد ، وأراد بالقبيل هنا : القبيلة ، لتقارب المعنى فيهما. والشاهد في قوله : «تمدحن» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيله بعد الاستفهام. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٤٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٤ ، الخزانة : ١١ / ٣٨٣ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٥١ ، الهمع (رقم) : ١٣٧٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩٦ ، شرح ابن الناظم : ٦١٩ ، أوضح المسالك : ٢١٨.

٣- في الأصل : تقع.

٤- في الأصل : و.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٠٣.

٦- من المتقارب ولم أعر على قائله. وهو معنى مليح. يزخرف : يزين. أراد : أنه يزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل. ويمينا : نصب بفعل محذوف تقديره : أقسم يمينا. والشاهد في قوله : «لأبغض» فإنه جواب القسم ، وهو مضارع مثبت مقرون باللام ولم تدخله نون التوكيد لأنه وقع حالا. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٣٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٥ ، أوضح المسالك : ٢١٧ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٦٦ ، فتح رب البريه : ١ / ١٠٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٣.

٢٢٣- يا صاح إِمّا تجدني غير ذي جدّه***... (١).

وأما الأول : فالتأكيد فيه وتركه شائعان ، والقليل منه أربعة مواضع :

الأول : إذا وقع بعد «ما» ، والمراد بها «ما» الزائدة ، كقوله :

٢٢٤- قليلا (به) (٢) ما يحمدنك وارث ***... (٣).

الثاني : إذا وقع بعد «لم» كقوله :

٢٢٥- يحسبه الجاهل ما لم يعلما*** شيخا على كرسيه معمما (٤).

ص: ١٦٨

١- من البسيط ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : فما التخلّي عن الخلان من شيمي جدّه : أي : استثناء. الخلان : جمع خليل ، الشيم : جمع شيمه ، وهي الخلق والطبيعه. والشاهد في قوله : «أما تجدني» حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد «أما» الشرطيه ، وهو قليل في النثر ، وقيل : يختص بالضرورة. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٣٩ ، أوضح المسالك : ٢١٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٢٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع الآتية.

٣- من الطويل ، لحاتم الطائي من قصيده له في ديوانه (١٠٨) ، وعجزه : إذا نال مّيا كنت تجمع مغنما والمعنى : يحمدك وارثك بعد استيلائه على مالك حمدا قليلا. والشاهد في قوله : «يحمدنك» حيث أكد الشاعر بالنون الثقيله بعد «ما» الزائدة ، وهو قليل. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٢٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٥ ، الهمع (رقم) : ١٣٨٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٢٢ ، شرح المرادي : ٤ / ٩٧ ، الضرائر : ٣٠ ، كاشفه الخصاصه : ٢٨٧ ، المطالع السعيده : ٤٧٥ ، شرح الهواري (١٦٠ / أ) ، أوضح المسالك : ٢١٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٥.

٤- من الرجز ، وقد اختلف في قائلهما. قال العيني : «أقول : قائله هو أبو حيان الفقعسي ، كذا قاله ابن هشام الحنبلي ، وقال ابن هشام اللخمي : قائله مساور العبسي ، ويقال : العجاج والد رؤبه ، وقال السيرافي : قائله الدبيري ، وقال الصاغانى : قائله عبد بنى عبس». وقبلهما : وحلبوها وابلا وديما فأعدرت منها وطابا زّما وقمعا يكسى ثمالا قشعما حلبوها يعنى : إبلا. أعدرت : أبتقت. الوطاب : جمع وطب وهو زق اللبن. الزم : جمع زام ، وهو الممتلئ الشديد الامتلاء. الشمال : الرغوه. القشع : الكبير ، و «ما» مصدرية زمانيه والتقدير : مده عدم علمه. والمعنى : شبه الوطب وعليه القمع الذى ابيض من رغوه اللبن بشيخ جالس على كرسي لعلوه وانتصابه. والشاهد في قوله «ما لم يعلما» حيث أكد بنون التأكيد الخفيفه بعد «لم» الجازمه النافيه ، وهذا قليل. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠٦ ، تذكره النحاه : ٦٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٨٠ ، ٣٢٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٥ ، الخزانة : ١١ / ٤٠٩ ، ٤٥١ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٢٦٦ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٥٢ ، نوادر أبى زيد : ١٦٤ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٨٤ ، الإنصاف : ٦٥٣ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٤٢ ، المقرب : ٢ / ٧٤ ، الهمع

(رقم) : ١٣٧٦ ، الدرر اللوامع : ٩٧ / ٢ ، المكودي مع ابن حمدون : ٦٤ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٢٢ ، شرح المرادي : ١٠٠ / ٤ ،
شرح دحلان : ١٤٣ ، الضرائر : ٢٩ ، ٤٨ ، ١١٢ ، سر الصناعة : ٦٧٩ / ٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٨٨ ، الأصول : ٢٠٠ / ٢ ، فتح رب
البريه : ١٠٤ / ١ .

الثالث : إذا وقع بعد «لا» النافية ، كقوله :

وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا [الأنفال : ٢٥].

الرابع : إذا وقع (١) شرطا لغير «إن» ، كقوله :

٢٢٦- من تثقفن منهم فليس بآيب ***... (٢)

وهو في الأول والثالث أكثر منه في الآخرين (٣).

ويجب بناء آخر الفعل المؤكد على الفتح ، ما لم يتصل به ضمير.

ص : ١٦٩

١- في الأصل : أن تقع.

٢- من الكامل ، لبنت مره بن عاهان أبي الحصين من مذحج ، قالته لما قتلت باهله أباهما وعجزه : أبدا وقتل بني قتيبه شافى ويروى صدره : من يتقفوا منّا فليس بوائل من يتقفن منّا فليس بآيب الوائل : الملتجئ. تثقفن : يقال : ثقفت الرجل في الحرب : أدركته ، وثقفته : ظفرت به. آيب : راجع. بنو قتيبه : بطن من باهله. والشاهد في قوله : «من تثقفن» حيث أكده الشاعر بالنون الخفيفة وهو فعل واقع شرطا لغير «إن» ، وهو قليل. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٠٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٣٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣١٠ ، ٣ / ٢٢٠ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٥٢ ، المقتضب : ٣ / ١٤ ، المقرب : ٢ / ٧٤ ، الخزانة : ١١ / ٣٩٩ ، الهمع (رقم) : ١٣٨١ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٠٠ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٢٦٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٢٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٠٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٩٠ ، كاشف الخصاصه : ٢٨٨ ، المطالع السعيده : ٤٧٥ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢٨٨.

٣- في الأصل : الآخرين.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واشكله قبل مضمّر لين بما

جانس من تحرّك قد علما

هذه المسأله مستثناه من وجوب فتح آخر الفعل المؤكّد ، وهو ما إذا أسند الفعل إلى ضمير ذى لين ، وهو الألف والواو والياء ، فإنّك تجعل آخر الفعل حينئذ محرّكا حرکه تجانس الضّمير ، فتضمّه قبل الواو ، نحو (لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ) [آل عمران : ١٨٦] ، وتكسره قبل الياء ، نحو (فَإِمَّا) (١) تَرِينَ [مريم : ٢٦] ، وتفتحه قبل الألف ، نحو (وَلَا تَتَّبِعَانِ) [يونس : ٨٩].

ثم قال رحمه الله تعالى :

والمضمّر احذفه إلّا الألف

وإن يكن في آخر الفعل ألف

فاجعله (منه) (٢) رافعا غير

اليا

والواو ياء كاسعينّ سعيا /

واحذفه من رافع هاتين وفي

واو ويا شكل مجانس قفى

نحو اخشين يا هند بالكسر ويا

قوم اخشون واضمم وقس مسويا

أى : إذا كان آخر الفعل المؤكّد ضمير ذو لين - حذفته إن كان غير ألف ، فيشمل ذلك الواو ، نحو «هم يضربن» ، والياء ، نحو «أنت تضربن» ، أصلهما «يضربون» (٣) ، وتضربين» حذف الواو والياء ، لالتقائهما (٤) ساكنين مع أوّل نونى التأكيد الساكنه للإدغام فيما بعدها ، وسواء كان آخر الفعل صحيحا - كما مثل - أو معتلا بالواو والياء ، نحو (لَتَبْلُوَنَّ) [آل عمران : ١٨٦] ، (فَإِمَّا تَرِينَ) [مريم : ٢٦].

وإن كان الضّمير ألفا - أقرّ على حاله إن كان الفعل صحيحا أو معتلا ، نحو «هما يضربان» ، و«يعدوان» ، و«يرميان» ، و«يخشيان».

وأما حكم آخر الفعل المعتلّ - فقد (٥) سبق أنّ المعتلّ بالواو والياء لا يحذف حرف العله منه.

وأما المعتلّ بالألف : فإن رفع غير الواو والياء من ألف ، أو ضمير مستتر - قلبت ألفه ياء ، نحو «أخشيّن يا زيد ، واسعينّ (٤) سعيًا ، وأخشيانّ ، وأتتما

ص: ١٧٠

-
- ١- في الأصل : ما.
 - ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٣٨.
 - ٣- في الأصل : لا تضربون.
 - ٤- في الأصل : للالتقاء بهما.
 - ٥- في الأصل : فد.
 - ٦- في الأصل : الواو. ساقط.

تسعيان» ، وإن رفع الواو والياء - حذفت (١) ألفه وحرك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه ، فتحرك الياء بالكسر ، نحو «اخشين يا هند» (٢) ، والواو بالضم نحو «يا قوم اخشون» ، ويقاس على ذلك جميع الأفعال المعتلة بالألف.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

ولم تقع خفيفه بعد الألف

لكن شديده وكسرها ألف

أخذ في بيان الأحكام المختصه بالتون الخفيفه وهى أربعة :

أولها هذا : وهو عدم وقوعها بعد ألف ، وإنما تقع بعدها الثقيله ، ثم المانع من وقوع الخفيفه بعد الألف هو (٣) الفرار من التقاء الساكنين ، فلو كان بعدها ما تدغم فيه : ففى كونه مسوغا لوقوعها بعد الألف قولان (٤).

والحق ما ذهب إليه يونس ، من جواز وقوعها بعد الألف مطلقا (٥) ، ثم تكسر لالتقاء الساكنين (٦) ، - لا كما قال أبو علي : إنها تقر على سكونها (٧) - ،

ص : ١٧١

١- فى الأصل : حذف. فإنه قال قبل : «قلت ألفه».

٢- وأجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها ، نحو «اخشين» ، فنقول : «اخشن يا هند» ، وحكى الفراء أنها لغه طيء. انظر شرح المرادى : ١١١ / ٤ ، شرح الأشموني : ٢٢٣ / ٣ ، الهمع : ٤٠٣ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٣٠٨ / ١ .

٣- فى الأصل : و .

٤- قال المرادى : «إن قلت إذا كان بعدها ما تدغم فيه ، فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين ، لزوال المانع ، نحو «أضربان نعمان»؟ قلت : قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على المنع ، ويمكن أن يقال : يجوز». انتهى. وقد صرح سيبويه بمنع ذلك. انظر شرح المرادى : ١١٢ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٣٠٨ / ٢ ، الكتاب : ١٥٦ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٢٤ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٥ .

٥- وهو مذهب الكوفيين. وذلك خلافا لسيبويه والبصريين حيث قالوا بالمنع. انظر الكتاب : ١٥٥ / ٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، شرح ابن يعيش : ٣٨ / ٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٢٨٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٧ ، الإنصاف : ٢ / ٦٥٠ ، الجنى الدانى : ١٤٣ ، شرح المرادى : ١١١ / ٤ ، البهجه المرضيه : ١٤٤ ، شرح الهوارى (١٦١ / أ) ، شرح ابن الناظم : ٦٢٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٠٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٣٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٢٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٨ ، المقتصد للجرجاني : ٢ / ١١٣٤ .

٦- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤١٧ - ١٤١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٧ ، شرح المرادى : ١١١ / ٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٢٤ ، شرح الهوارى (١٦١ / أ).

٧- قال الأزهرى : «ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة بأن يونس يبقى النون ساكنه ، ونظير ذلك قراءه نافع محياى بسكون الياء وصلا». انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٧ ، المقتصد للجرجاني : ٢ / ١٣٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٠٥ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ٢٢٤.

ومنه (١) قراءه بعضهم : فدمرانهم تدميرا (٢) [الفرقان : ٣٦].

ثم قال :

وألفا زد قبلها مؤكدا

فعلا إلى نون الإناث أسندا

هذا الحكم الثانی من أحكام الخفيفه ، وهو أنه لا- يؤكد بها الفعل المسند إلى نون الإناث لأنه إذا أكد بالتون التثنيه لزم أن يفصل بينها (٣) وبين نون الإناث بألف ، فيقال : «هما يضربنَّ» (٤) كراهية لتوالي التونات ، والخفيفه لا تقع بعد الألف.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واحذف خفيفه لساكن ردف

وبعد غير فتحه إذا تقف

واردد إذا حذفته في الوقف ما

من أجلها في الوصل كان عدما (٥)

وأبدلنها بعد فتح ألفا

وقفا كما تقول في قفن قفا /

هذان الثالث والرابع من الأحكام المختصه بالخفيفه.

فالثالث : أنها تحذف لملاقاتها الساكن بعد ، كقوله :

٢٢٧- لا تهين الفقير علك أن ***تركع يوما والدهر قد رفعه (٦)

ص: ١٧٢

١- أي : مما ذهب إليه يونس.

٢- والقراءه المشهوره : (فدمرناهم.) و «فدمرانهم» بالنون الخفيفه مكسوره بعد الألف قراءه حكاها ابن جنى ، وفي القراءات الشاذه أنها قراءه على بن أبى طالب رضى الله عنه. انظر القراءات الشاذه : ١٠٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤١٨ ، الهمع : ٤ / ٤٠٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٢٤. وانظر المحتسب لابن جنى : ٢ / ١١٢.

٣- فى الأصل : بينهما.

٤- فى الأصل : يضربان. راجع الأشمونى : ٣ / ٢٢٤.

٥- فى الأصل : علما. انظر الألفيه : ١٤٠.

٦- من المنسرح ، للأضبط بن قريع السعدى ، من أبيات له فى أمالى القالى (١ / ١٠٨) ، وقبله : وصل حبال البعيد إن وصل ال
حبل ، وأقص القريب إن قطعه ويروى : «ولا تعاد» بدل «لا تهين» ، ويروى : «الكريم» بدل «الفقير». الهوان : الذل. علّ : لغه فى
«لعل» وهى هنا بمعنى : عسى. الركوع : الانحناء ، وأراد به الانحطاط من المرتبه والسقوط فى المنزله. والشاهد فيه حذف النون
الخفيفه من «تهين» لالتقائها ساكنه مع لام قوله : «الفقير» الساكنه ، وأصله : تهين. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤١٩ ،
توجيه اللمع : ٤٦٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٢٥ ،

أصله : تهينن.

والزَّايِع : أنَّها تعامل بما يعامل التَّنوين ، فتقف بحذفها إن وقعت بعد غير فتحه من كسر أو ضمٍّ ، ولا يتصوَّر ذلك إلَّا في الفعل المسند إلى الواو والياء - كما سبق - وحينئذ فلا يبقى آخر الفعل على حاله معها ، لكن يجب أن يردَّ إليه ما كان قد حذف من أجلها للوصل ، فتقول في نحو «القوم يكرمن أضيافهم ، وأنت تكرمن بعلك» إذا وقفت (١) على الفعل : «يكرموا ، وتكرمي» بحذف التَّون لشبهها بالتَّنوين ، وردَّ الواو والياء ، لزوال ما حذف من أجله من ملاقاته الساكن بعدهما.

وإن كانت التَّون بعد فتحه ، نحو لنسفن [العلق : ١٥] ، وقفت عليها بإبدالها ألفا ، كما يفعل ذلك بالتَّنوين الواقع بعد فتحه ، فتقول على هذا في «قفن يا زيد» ، إذا وقفت : «قفا» ، ومنه قوله :

٢٢٨- ... ***ولا (٢) تعبد الشَّيطان والله فاعبدا(٣)

ص: ١٧٣

١- في الأصل : وقعت.

٢- في الأصل : الواو. ساقط. انظر المصادر الآتية.

٣- من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيده له قالها يمدح النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم حين أراد الإسلام وتوجه إليه ، فردته قريش ، ثم أدركه الموت قبل لقائه ، وصدره (كما يرويه النحويون) : وإياك والميتات لا تقرَّبها وعليه يكون البيت مركبا من بيتين كما في ديوان شعره (١٠٣) ، وهما : وإياك والميتات لا تأكلَّتها ولا تأخذن سهما حديدا لتفصدا وذا نصب المنسوب لا- تنسكَّته ولا- تعبد الشَّيطان والله فاعبدا قوله : «وإياك والميتات» : أى : اتق الميتات ، وهى جمع ميتة ، وهى التى ماتت حتف أنفها أو ذبحت بغير التسميه. قوله : «ولا تعبد الشَّيطان» أى : لا تطعه لأن معنى العباده الطاعه. والشاهد فيه إبدال النون الخفيفه ألفا للوقف فى «فاعبدا» إذ أصله «فاعبدن». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٤٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٢٦ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٤٩ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ٢٤٤ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٣٩ ، ٨٨ ، ١٠ / ٢٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٦٩ ، اللسان (ورى ، نصب ، نون) ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٧٧ ، ٧٩٣ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٦٢ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩٥ ، شرح الملوكى لابن يعيش : ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٨٤ ، الممتع فى التصريف لابن عصفور : ١ / ٤٠٨ ، الإنصاف : ٢ / ٦٥٧ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٩٩ ، جواهر الأدب : ٥٤ ، ١١٧ ، اللمع : ٢٧٣ ، سر الصناعه : ٢ / ٦٧٨ ، التبصره والتذكره : ٤٣٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٣٧٧ ، الإفصاح : ١٨٩ ، فتح رب البريه : ١ / ١١٢ ، الهمع (رقم) : ١٣٦٦.

الباب الثالث والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

ما لا ينصرف (١)

الضرف تنوين أتى ميئنا

معنى به يكون الاسم أمكنا

يعرض للاسم نقصان (٢) :

- نقص يوجب شبهه بالحرف ، فيوجب بناءه - كما سبق - ، ويسمى : غير متمكن .

- ونقص يوجب شبهه بالفعل ، فيمنعه / الضرف ، ويسمى : غير أمكن .

فإذن الأسماء بالنسبة إلى التمكن والأمكنية وعدمها - ثلاثة أقسام :

ص : ١٧٤

١- فى الأصل : ما لا يتصرف . انظر الألفيه : ١٤٠ . وقد اختلف فى اشتقاق المنصرف على أقوال : فقيل : هو من الضرف ، وهو الخالص من اللبن ، والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف . وقيل : من الضريف ، وهو الصوت ، لأن الضرف وهو التنوين صوت فى الآخر . وقيل : من الانصراف ، وهو الرجوع ، فكأن الاسم ضربان ، ضرب أقبل على شبه الفعل ، فممنع مما يمنع منه ، وضرب انصرف عنه . وقيل : من الانصراف إلى جهات الحركات . وقيل : من الضرف الذى هو القلب . وقال ابن مالك : سمي منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم التنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٢٨ ، الهمع : ١ / ٧٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٣٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٠٥ .

٢- فى الأصل : نقصا .

فالأوّل : ك- «زيد».

والثاني : ك- «كيف».

والثالث : ك- «أحمد» (١) ، وليس فيها عكسه (٢).

وقوله :

الصّرف ...

البيت أى : الصّرف تنوين (٣) جىء به لبيان معنى أمكّتيه الاسم ، وسلامته من شبه الفعل والحرف ، ك- «زيد» من (٤) المعارف (و «فرس» من النكرات) (٥) ، إلّا أنّه (٦) يخلفه ما يشبهه ، ك- «مسلمات» (٧).

والمانع لدخول هذا التنوين :

إمّا علّتان من علل عشر.

وإمّا علّه تقوم مقامهما بأن (٨) تكون - أى إحدى العلتين - راجعه إلى

ص: ١٧٥

١- فالأول متمكن أمكن ، والثاني غير متمكن ، والثالث متمكن غير أمكن. والاسم المتمكن هو المعرب لتمكنه فى باب الاسميه ، وغير المتمكن هو المبنى لعدم تمكنه فى باب الاسميه ، والأمكن هو المنصرف ، وغير الأمكن هو الممنوع من الصرف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٧ ، ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤١ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٥٠ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٧٣٧ - ٧٣٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٩.

٢- أى : غير متمكن أمكن.

٣- مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين ، أى : تنوين التمكين وحده كما ذكره الناظم. وقيل : الصرف هو الجر والتنوين معا. انظر شرح المرادى : ٤ / ١١٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٢٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٦.

٤- فى الأصل : فى. راجع التصريح : ٢ / ٢١٠.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢ / ٢١٠.

٦- فى الأصل : ان.

٧- قال الربعى وجار الله : إن التنوين فى نحو «مسلمات» للصرف. وجزم ابن مالك فى شرح الكافيه بأن الصرف عبارته عن التنوينات الأربعة الخاصه بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف. وقال المرادى : تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلته صرفا. انظر شرح الرضى : ١ / ١٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٥ ، ٤ / ١٢٠ ، التصريح على التوضيح : ١ /

٣٣، ٢١٠ / ٢، شرح الأشمونى : ٣٦ / ١، ٢٢٨ / ٣، الهمع : ٤٠٦ / ٤، شرح ابن عقيل : ١٩ / ١.
٨- فى الأصل : أن.

اللفظ ، والأخرى راجعه إلى المعنى ، لأنّ الفعل فيه فرعيه من حيث اللفظ ، وهي (١) اشتقاقه من المصدر ، وفرعيه من حيث المعنى ، وهي (٢) اقتران دلالاته بالزمان .

والعله القائم مقام علتين شيان :

أحدهما : ألف التأنيث .

والثاني : صيغه منتهى الجموع .

وأما العلتان ، فلا بدّ أن تكون إحداهما : إما الوصف ، وإما العلميه ، لأنهما العلتان المعنويتان ، وما عداهما فعلل لفظيه (٣) .

فيمنع مع الوصف ثلاثه أشياء : العدل (٤) ، كـ - «مثنى» ، ووزن الفعل ، كـ - «أحمد» وزيادة الألف والنون ، كـ - «سكران» .

ويمنع مع العلميه هذه الثلاثه (٥) ، (كـ «عمر» (٦) ، ويزيد ، ومروان» ، وأربعه أخرى ، وهي : العجمه ، كـ - «إبراهيم» ، والتأنيث

، كـ - «طلحه ، وزينب» ، والتّركيب ، كـ - «معدى كرب» (٧) وألف الإلحاق ، كـ - «أرطى» ، وسترى ذلك كلّ مفصّلا .

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

فألف التأنيث مطلقا منع

صرف الذى حواه كيفما وقع

أى : ألف التأنيث تستقلّ (٨) بالمنع مطلقا ، سواء كانت مقصوره أو ممدوده ، وسواء كان ما وقعت (٩) فيه علما ، كـ - «سلمى»

، أو اسما ، كـ - «حبلى» ، أو صفه كـ - «حمراء» ، أو اسم جنس ، كـ - «ذكري» مفردا (- كما مثل -) (١٠) أو جمعا ، كـ -

«جرحى» (١١) .

ثمّ قال :

ص : ١٧٦

١- فى الأصل : وهو .

٢- فى الأصل : وهو .

٣- انظر شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٠ .

٤- فى الأصل : العدر . راجع الأشموني : ٣ / ٢٣٠ .

٥- وهى العدل ووزن الفعل وزيادة الألف والنون .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . راجع الأشموني : ٣ / ٢٣٠ .

٧- فى الأصل : كر. راجع الأشمونى : ٣ / ٢٣٠.

٨- فى الأصل : يستقل.

٩- فى الأصل : وقعا.

١٠- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

١١- وسواء كان نكره ك- «ذكرى» أم معرفه ك- «سلمى». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٠ ، الهمع : ١ / ٧٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٠.

وزائدا فعلان في وصف سلم

من أن يرى بقاء تأنيث ختم

بدأ بذكر العلل المانعه مع الوصف ، وهي ثلاثه أشياء ، هذا أولها ، وهو : زياده الألف والنون مع الوصف ، وهو مختص بوزن «فعالن» ، بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث عند الإطلاق على المؤنث.

إِذَا لَأَنَّ مُؤَنَّثَهُ عَلَى «فَعْلَى» ، كـ «سَكَرَانَ» .

وإِذَا لَأَنَّه لَا مُؤَنَّثَ لَهُ ، لَفَقَدَ (١) الْمَعْنَى فِيهِ ، كـ «لِحْيَانَ» (٢) ، أَوْ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِلَفْظِ آخَرَ ، كـ «أَلْيَانَ» لِعَظِيمِ الْإِلْيَتَيْنِ (٣) ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : مُؤَنَّثَهُ فِي الْأَدْمِيِّينَ (٤) «عَجَزَاء» (٥) .

أَمَّا (مَا) (٦) خَتَمَ مُؤَنَّثَهُ بِالتَّاءِ عِنْدَ قَصْدِ التَّأْنِيثِ ، نَحْوِ «سَيْفَانَ» لِلطَّوِيلِ (٧) ، فَلَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ .

وَبَنُو أَسَدٍ يَصْرَفُونَ بَابَ «فَعْلَانَ» مِنَ الصِّفَاتِ ، لِأَنَّ «فَعْلَانَهُ» (٨) مَطْرَدٌ فِيهِ عِنْدَهُمْ (٩) .

ص: ١٧٧

١- في الأصل : كفقده .

٢- لكبير اللحية . وهذا مختلف في منع صرفه : قال المرادى : «والصحيح منع صرفه لأنه وإن لم يكن له «فعلى» وجودا ، فله «فعلى» تقديرا ، لأننا لو فرضنا له مؤنثا لكان «فعلى» أولى به من «فعلانه» ، لأن باب «سكران» أوسع من باب «ندمان» ، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف «أكرم و آدر» مع أنه لا مؤنث له» . انتهى . وحكى أن من العرب من يصرف «لحيان» حملا على «ندمان» على أنه لو كان له مؤنث لكان بالياء . وقال أبو حيان : «فالصحيح الصرف» . انظر شرح المرادى : ٤ / ١٢١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٣٩ ، الهمع : ١ / ٩٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٨ .

٣- قال الأزهرى : «و «أليان» لكبير الإليه من ذكور الغنم» . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٣ ، اللسان : ١ / ١١٩ (ال) .

٤- في الأصل : الأدمين .

٥- يقال : امرأه عجزاء ، أى : عظيمه العجز . انظر اللسان : ٤ / ٢٨١٨ (عجز) .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٧- الممشوق : الضامر البطن . انظر شرح المرادى : ٤ / ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٣ ، اللسان : ٣ / ٢١٧٢ (سيف) ، الهمع : ١ / ٩٦ .

٨- في الأصل : فعلان . راجع الأشموني : ٣ / ٢٣٤ .

٩- فاستغنوا به عن «فعلى» ، فيقولون : «سكرانه وغضبانه وعطشانه» . انظر شرح المرادى : ٤ / ١٢٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٨ ،

شرح الأشموني : ٢٣٤ / ٣ ، شرح الكافي لابن مالك : ١٤٤١ / ٣ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

ووصف اصلي ووزن أفلا

ممنوع تأنيث بتا كأشها

هذا الثاني (١) مما يمنع مع الوصف ، وهو زنه «أفعل» في لفظ وضع للوصف أصلا ، ك- «أشهل» (٢) ، وشرطه :

أن يمتنع ختمه بتاء التأنيث عند (٣) / قصد إطلاقه على المؤنث ، إما لأن مؤنثه «فعلي» - كما مثل - ، وإما لأنه لا مؤنث له ، ك- «أكمر» للعظيم الكمره (٤).

أما لو ختم - عند قصد التأنيث - بالتاء ، ك- «أرمل ، وأرمله» - لم يمتنع صرفه (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وألغين عارض الوصفيه

كأربع وعارض الإسميه

فالأدهم القيد لكونه وضع

في الأصل وصفا انصرافه منع

وأجدل وأخيل وأفعي

مصروفه وقد ينلن المنعا

قد سبق أن شرط منع الوصف مع وزن الفعل أن يكون أصليا ، فنحو «أربع» في قولك : «مررت بنسوه أربع» لا يمتنع صرفه في الأصل ، (لأنه) (٦) اسم لهذا العدد المخصوص ، ولكن عرض الوصف به ، وفي التمثيل به نظر : فإن فيه مقتضى (٧) آخر للصراف ، وهو أنه يقبل التأنيث بالتاء ، نحو «مررت برجال أربعه» ، لكن يمثل ذلك بقولهم : «مررت برجل أرب» أي : دليل (٨).

ص: ١٧٨

١- في الأصل : الثا.

٢- الشهله في العين : أن يشوب سوادها زرقه. انظر اللسان : ٤ / ٢٣٥٣ (شهل) ، حاشيه الصبان : ٣ / ٢٣٥ ، حاشيه الخضري : ٢ /

٣- فى الأصل : عند. مكرر.

٤- والكمرة : الحشفه. انظر اللسان : ٣٩٢٩ / ٥ (كمر) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٢٣٢.

٥- هذا على أن «أرمل» بمعنى : فقير وهو مذهب الجمهور ، وخالف الأخفش فأجاز منع صرفه ، لجريه مجرى أحمر لأنه صفه على وزن «أفعل». أما قولهم : «عام أرمل» أى : قليل المطر ، فغير منصرف ، لأن يعقوب حكى فيه : «سنه رملاء» ، فصار كـ- «أحمر حمراء». انظر شرح المرادى : ٤ / ١٢٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٩٩ ، الهمع : ١ / ١٠٠.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٧- فى الأصل : مقتضيا.

٨- فإنه منصرف لعروض الوصفيه فيه ، إذ أصله الأرنب المعروف. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٢٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، الهمع : ١ / ١٠٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٩.

ولذلك (فإن) (١) أصله الوصفية تقتضى منع الصّرف لما عرض نقله إلى الاسميه ك- «الأدهم» إذا سمى به القيد (٢) ، و «أبطح ، وأبرق ، وأجرع» إذا سمى بها (٣) أماكن (٤) ، و «أرقم ، وأسود» إذا أطلقا (٥) على الحيه (٦).

وأما «أجدل» للصقر (٧) ، و «أخيل» لطائر ذى خيلان ، وهى نقط (٨) سوداء (٩) ، و «أفعى» للحيه (١٠) - فإنها مصروفه ، لكونها أسماء فى الأصل والحال.

وبعض العرب يمنعها الصّرف (١١) التفاتا إلى / معنى الصّفه التى لأجلها

ص: ١٧٩

- ١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٢- فإنه فى الأصل صفه لشيء فيه سواد ، ثم استعمل استعمال الأسماء ، فيطلق على كل قيد أدهم ، ومع هذا فيمنع نظرا إلى الأصل. انظر شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، اللسان : ٢ / ١٤٤٤ (دهم).
- ٣- فى الأصل : به.
- ٤- أبطح : هو المكان المنبطح من الوادى ، و «أبرق» : هو المكان الذى فيه لونان من سواد وبياض ، و «أجرع» : هو المكان المستوى. وحكى بعضهم أن من العرب من يصرف «أبطح وأبرق وأجرع» ملاحظه للاسميه ، وذكر ابن جنى أن هذه الأسماء كلها قد تصرف. انظر اللسان : ١ / ٢٩٩ (بطح) ، ٢٦٢ (برق) ، ٦٠١ (جرع) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، الهمع : ١ / ١٠١ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٠.
- ٥- فى الأصل : أطلق.
- ٦- أرقم : للحيه التى فيها نقط سود وبيض كالرقم ، وأسود : للعظيم فى الحيات وفيه سواد. وقال الكسائى : العرب تصرف مثل «أسود سالخ». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، اللسان : ٣ / ١٧٠٩ (رقم) ، ٤١٤٢ (سود) ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٠.
- ٧- وهو صفه غالبه ، وأصله من الجدال الذى هو الشده. انظر اللسان : ١ / ٥٧٠ (جدل) ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤ ، الهمع : ١ / ١٠٠ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٩٩.
- ٨- فى الأصل : نطق. راجع التصريح : ٢ / ٢١٤.
- ٩- وقال ابن منظور : والأخيل طائر أخضر وعلى جناحيه لمعه تخالف لونه ، سمي بذلك للخيلان. وقيل : الأخيل الشقراق (وهو طائر يكون فى أرض الجرم فى منابت النخيل ، كقندر الهدهد ، مرقط بحمره وخضره ، وبياض وسواد) وهو مشؤوم ، تقول العرب : أشأم من أخيل. انظر اللسان : ٢ / ١٣٠٦ (خيل) ، ٢٢٩٩ (شقوق) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤.
- ١٠- وقال بعضهم : الأفعى حيه عريضه على الأرض ، إذا مشت متشبه بثنين أو ثلاثه ، تمشى بأثناها تلك ، خشناء ، يجرش بعضها بعضا ، والجرش : الحك والدلك. انظر اللسان : ٥ / ٣٤٤٠ (فعا) ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، الهمع : ١ / ١٠٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٩.
- ١١- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، الهمع : ١ / ١٠١.

سمّيت هذه الحيوانات بذلك ، وهى : القوّه ، والتلّون ، والإيذاء ، إلا- أنّ ذلك فى «أجدل ، وأخيل» أبين (١) ، لظهور معنى الاشتقاق ، قال الشاعر :

٢٢٩- كأنّ بنى الدّغماء (٢) إذ لحقوا بنا***فراخ القطا لاقين أجدل بازيا(٣)

ومثله :

٢٣٠-...***فما طائر يوما عليك بأخيلا(٤)

بخلاف «أفعى» فإنّ اشتقاقه : إمّا منتف ، وإمّا خفى ، إلّا أنّه قد سمع أيضا نحو :

ص : ١٨٠

١- فى الأصل : ابنين.

٢- فى الأصل : الرغماء. انظر الشواهد الكبرى : ٣٤٧ / ٤.

٣- من الطويل ، نسبه العينى للقطامى (عمير بن شميم) ، وقيل : هو لجعفر بن علبه الحارثى ، والبيت من قصيده ، وقبله : فتصدقه النفس الكذوبه بالتى ويعلم بالعشواء أنّ قد رآنى وروايه صدره فيما عدا اللسان : كأنّ العقيلين يوم لقيتهم وذكرت روايه المؤلف فى الشواهد الكبرى ، وروى فى اللسان «الدغماء» بالعين المهمله بدل «الدغماء» بالغين المعجمه. والأجدل : الصقر. بازيا : من بزا يبرو إذا تطاول عليه ، وهو صفة أجدل ، ويجوز أن يكون بازيا هو الطير الجراح المشهور ، ويكون عطفًا على «أجدل» ، وحذف العاطف للضرورة. والشاهد فى قوله : «أجدل» حيث منع من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفه ، وذلك لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشده ، وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصله الوصفية. انظر شرح الأشمونى : ٢٣٧ / ٣ ، الشواهد الكبرى : ٣٤٦ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢١٤ / ٢ ، اللسان (جدل) ، شرح ابن الناظم : ٦٣٩ ، أوضح المسالك : ٢٢٣ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٥٦.

٤- من الطويل ، لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه ، من قصيده له فى ديوانه (٣٤٨) ، وصدره : ذرينى وعلمى بالأمر وشيمتى ويروى : «طائرى» بدل «طائر». وذرينى : دعينى. والشيمه : الخلق والطبيع. الأخيل : طائر فيه خيلان ، وقيل : هو الشقراق ، وقيل هو الصرد. والشاهد فى قوله : «بأخيلا» حيث منع من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفه ، لأنه مأخوذ من «المخيول» وهو الكثير الخيلان ، وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصله الوصفية. انظر التصريح على التوضيح : ٢١٤ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٣٤٨ ، شرح الأشمونى : ٢٣٧ / ٣ ، اللسان (خيل) ، تاج علوم الأدب : ٦٦ / ١ ، شرح ابن الناظم : ٦٣٩ ، أوضح المسالك : ٢٢٣ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٥٧.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومنع عدل مع وصف معتبر

فى لفظ مثنى وثلاث (٢)

وأخر

هذا الباب الثالث ممّا يمنع مع الوصف، وهو العدل، وهو التحويل من مثال إلى غيره ، وذلك فى موضعين:

أحدهما : الأعداد المعدولة ك- «مثنى (٣) ، وثلاث» ، قال الله تعالى : (أولى) (٤) أَجْنَحِيهِ مَثْنَى وَثُلَاثَ [فاطر : ١] ، وهما معدولان عن لفظى العدد إذا كُزرا ، ف- «مثنى» قائم مقام «اثنين» مكرّرا ، و «ثلاث» قائم مقام «ثلاثة» مكرّرا.

ولا يقع هذا النوع إلّا نعتا - كما مثّل - أو حالا نحو (أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْنَى وَفُرَادَى) [سبأ : ٤٦] ، أو خبرا ، كقوله صلى الله عليه و (آله و سلم) : «صلاه اللّيل مثنى مثنى» (٥).

ص: ١٨١

١- من المديد من قصيده نسبها التبريزى فى شرح الحماسه لتأبط شرا ، وقال : «وذكر أنه لخلف الأحمر وهو الصحيح. قال النمرى : ومما يدل على أنها لخلف الأحمر قوله فيها : جلّ حتّى دقّ فيه الأجلّ فإن الأعرابي لا يكاد يتغلغل إلى مثل هذا». ونسبت القصيده فى العقد الفريد إلى ابن أخت تأبط شرا (وهو الشنفرى) يرثى خاله تأبط شرا الفهمى ، وكانت هذيل قتلتة ، وتمامه : مطرق يرشح موتا كما أطرق أفعى ينفث السمَّ صلِّ والبيت فى ديوان تأبط شرا (القسم الثانى المنسوب إليه) : ٢٤٨. المطرق : الداهيه المنكس لينتهز فرصه ، وأصله ضرب من الحيات يطرق ساعه ثم يساور المار به. يرشح موتا : أى : يتحلب بالموت من نواحيه لنكارتة. ويروى : «سما». النفث : كالقذف. الصل : المنكر من الحيات الأفعى ، ويوصف به الداهيه وكل خبيث. والمعنى : شبه نفسه فى إطراقه وسكونه منتظرا لفرصه ينتهزها فى إدراك ثأره بالحيه ، وأنه فى إمساكه يرشح بالموت لعدوه ، كما أن الحيه إذا أطرقت نفتت بالسم. والشاهد فى قوله «أفعى» حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفه التى هى الإيذاء ، وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصاله الوصفيه. انظر شرح الحماسه للتبريزى : ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، العقد الفريد : ٣ / ٢٩٨ ، شرح المرزوقى : ٨٢٩ ، شرح الحماسه للأعلم : ١ / ٢٨٣.

٢- فى الأصل : وثلاثا. انظر الألفيه : ١٤٢.

٣- فى الأصل : لمثنى.

٤- فى الأصل : والى.

٥- روى الترمذى فى سننه (٢ / ٤٩١) ، حديث (رقم) ٥٩٧ : عن ابن عمر أنّ النبى صلى الله عليه و (آله و سلم) قال : «صلاه اللّيل مثنى مثنى». وانظر صحيح البخارى : ٢ / ٣٠ ، مسند أحمد : ٢ / ١٤٨ ، سنن ابن ماجه حديث (رقم) : ١١٧٥ ، مجمع الزوائد : ٢ /

٢٦٧ ، مشكاه المصاييح (رقم) : ١٢٥٤ ، كنز العمال (رقم) : ١٩٥٦٠ ، ١٩٥٦٥ ، ١٩٥٦٦ ، ١٩٥٦٧ . وانظر شرح الكافيه لابن مالك
: ٣ / ١٤٤٦ ، الهمع : ١ / ٨٦ ، الإرشاد للكيشي : ٣٩٤ ، اللسان (ثنى) ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٨ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٧ ،
التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٤ .

الثاني: «آخر» جمع «أخرى» مؤنث «آخر» للدلالة على المغاير، كقولك: «مررت بامرأه ونسوه آخر»، وهو معدول عن «آخر»، لأنه من باب أفعل التفضيل وأفعل التفضيل إذا تجرد من «أل» والإضافه / جرى مفردا في الأحوال كلها - كما سبق - فكان مقتضى هذه القاعدة أن يقال: «مررت برجلين آخر، وبرجال آخر، وبنسوه آخر»، كما يفعل ذلك ب- «أفعل»، إلا أنهم فرّعوه كما تفرّع الصفات، فكلّ فروعه معدوله عنه، فلم يظهر أثر العدل في التثنيه والجمع، لأنهما معربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب، ولم يذكره النحاه في «أخرى» اكتفاء بما فيها من ألف التأنيث المقتضيه للمنع و «آخر» هو الأصل، فلم يبق شيء مما أثر فيه العدل إلا «آخر».

وهذه الأقسام الثلاثة (١) صرفها ممتنع مع التنكير، فلو سُمي بها، وصارت معارف، فمنع الصّرف باق، لأنه خلف الوصف علّه أخرى وهي العلميه (٢).

ثمّ قال :

ووزن مثنى وثلاث كهما

من واحد لأربع فليعلما

وزن «فعال، ومفعول» المعدول (٣) عن الأعداد - مسموع من الواحد إلى الأربعة، قالوا: «أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع»، قال الله تعالى: (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا) [النساء: ٣].

وقد سمع أيضا في «خماس، وعشار» (٤).

ص: ١٨٢

١- وهي الوصف ذو الزياتين، والوصف الموازن للفعل، والوصف المعدول. انظر: التصريح على التوضيح: ٢ / ٢١٦.
٢- هذا مذهب الجمهور. وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس: إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف، لأنه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه إلا التعريف خاصه وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢١٦، معاني الأخفش: ١ / ٢٢٥، الأشموني مع الصبان: ٣ / ٢٤٠، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه): ٢ / ٧٥٩، شرح الجمل الصغير لابن عصفور (ورقه: ٨٠).

٣- في الأصل: المعدل.

٤- قال ابن مالك في شرح الكافيه: «وروى فيها عن بعض العرب «مخمس»، و «عشار» و «معشر». وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها «خماس» أيضا. انظر الكافيه لابن مالك: ٣ / ٤٤٧، التسهيل: ٢٢٢، شرح المرادى: ٤ / ١٢٩، شرح الأشموني: ٣ / ٢٤٠، الهمع: ١ / ٨٣، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٧، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه): ٢ / ٧٤١.

وذهب بعض النحاه إلى قياسهما في الجميع (١).

وبعضهم إلى (عدم) (٢) قياس «مفعل»، دون «فعال» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكن لجمع مشبه مفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا

هذه العلة الثانية من العلتين المستقلتين. وهو ما / أشبه في اللفظ «مفاعل» أو «مفاعيل» من الجموع (٤)، سواء كانت الميم في أوله ، ك- «مساجد، ومصاييح»، أو لم تكن ك- «دراهم (٥)، ودنانير»، ومنه : «دواب، وصواف»، لأن أصلهما (٦) : «دواب، وصواف».

ص: ١٨٣

١- قال ابن مالك في شرح الكافية : «وأجاز الكوفيون والزجاج أن يقال قياسا : «خماس» و «سداس»، و «سدس»، و «سباع» و «مسع»، و «ثمان»، و «مثن»، و «تساع»، و «متسع». انتهى. وإليه ذهب المبرد في المقتضب ، ووافقهم ابن مالك في التسهيل. قال أبو حيان : والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من آحاد إلى عشار ومن حفظ حجه على من لم يحفظ. وأجاز الفراء صرفها مذهبيا بها مذهب الأسماء ، أى : منكره ، بناء على رأيه أنها معرفه بنيه الإضافة تقبل التنكير ، قال : تقول العرب : «ادخلوا ثلاثا ثلاثا» ، والجمهور على خلافه. انظر في ذلك شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٤٨ ، المقتضب : ٣ / ٣٨١ ، التسهيل : ٢٢٢ ، شرح الرضى : ١ / ٤١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٠ ، الهمع : ١ / ٨٤ ، ٨٦ - ٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠٠ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٩ ، حاشية الصبان : ٣ / ٢٤٠ ، شرح الألفية للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٧٤١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- في قياس لكثرتة ، بخلاف مفعل فلا يقاس لقلته. ومذهب البصريين أنه لا يقاس ، بل يقتصر فيه على السماع ، قال ابن عصفور : وهو الصحيح لأنه لم يكثر كثره توجب القياس. انظر الهمع : ١ / ٨٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤.

٤- ويعنى بالشبه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان ، أو ثلاثه أوسطها ساكن ، وما يلي الألف مكسور - لفظا أو تقديرا - غير عارض. واشترط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور ، خلافا للزجاج. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٤٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٠ ، الهمع : ١ / ٧٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٣. وانظر الكتاب : ٢ / ١٥.

٥- فى الأصل : لدراهم.

٦- فى الأصل : أصلها.

ويسمى: الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد، وصيغه منتهى الجموع.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وذا اعتلال منه كالجوارى

رفعا وجرًا أجره كسارى

ما كان من هذا الجمع معتلًا بالياء - ولا يتصور ذلك إلا فى موازن «مفاعل» - ك- «الجوارى، والعلالى، والصيحاتى»، فمع خلوه من «أل»، والإضافه، تجريه فى الرفع والجر مجرى «قاض، وسار» (١)، ونحوهما من المنقوص المنكر، فتحذف ياءه، ويعوض عنها التتوين، نحو (وَمِنْ فَوْقِهِمْ عَوَاشٍ) [الأعراف: ٤١]، و (سَبَّحَ لَيْلًا) (٢) [الحاقه: ٧].

وأما فى النصب فتجريه مجرى «مفاعل» فتفتح ياءه غير منونه، نحو (سَبَّحُوا فِيهَا لَيْلًا) [سبأ: ١٨].

أمّا المضاف منه والمعرف ب- «أل» فتعاملهما معاملة المنقوص، فتسكن (٣) ياءه فى الرفع والجر، نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِى (٤) [الشورى: ٣٢]، وتقول: «مررت بالجوارى»، وتفتح فى النصب، نحو (وَأَنَّى خِفْتُ الْمَوَالِى) (٥) [مريم: ٥].

ص: ١٨٤

١- الظاهر من إجراء «جوار» مجرى «سار» إنما هو فى اللفظ فقط دون التقدير، لأن «سار» جره بكسره مقدره، وتتوينه تنوين التمكين لا العوض، لأنه منصرف، بخلاف «جوار» فإن جره بفتحه مقدره، وتتوينه تنوين عوض. انظر شرح المرادى: ١٣٢ / ٤ - ١٣٣، شرح الأشمونى: ٣ / ٢٤٦، شرح الألفيه للشاطبى (رساله دكتوراه): ٢ / ٧٤٨.

٢- والتتوين فى «جوار» ونحوه عوض عن الياء المحذوفه كما ذهب الخليل وسيبويه، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركه الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. ورد بلزوم تعويضه من حركه نحو «موسى» ولا قائل به. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف، لأن الياء لما حذفت تخفيفًا زالت صيغه «مفاعل» وبقي اللفظ ك- «جناح» فانصرف. ورد بأن المحذوف فى قوه الموجود. انظر فى ذلك الكتاب مع الهامش: ٢ / ٥٧، المقضب: ١ / ٢٨٠ - ٢٨١، شرح المرادى: ٤ / ١٢١، الفوائد الضيائيه: ١ / ٢٣٥، التبصره والتذكرة: ٢ / ٥٧٠، البهجه المرضيه: ١٤٦، شرح الرضى: ١ / ٥٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢١٢، شرح الأشمونى: ٣ / ٢٤٥.

٣- فى الأصل: فتكسر.

٤- والجوارى: بإثبات الياء مع سكونها - قراءه ابن كثير ويعقوب فى الوصل والوقف. وقرأ نافع وأبو عمرو بإثبات الياء فى الوصل وحذفها فى الوقف. وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمه والكسائى وخلف بحذف الياء وصلًا ووقفًا، وهى قراءه أهل الشام والكوفه. انظر حجه القراءات: ٦٤٢، إتحاف فضلاء البشر: ٣٨٣، المبسوط فى القراءات العشر: ٣٩٦، النشر فى القراءات العشر: ٢ / ١٨٠، ١٨٢.

٥- قال المرتضى فى تاج علوم الأدب: «فإن وصل (يعنى المنقوص) حذفت (يعنى الياء) حيث لقيت ساكنًا رفعا وجرًا، ك-

«القاضى الجيد قاضى القوم» وثبت نصبا مفتوحه ، وثبت إن اتصل بمتحرك ساكنه رفعا وجرا ، مفتوحه نصبا ك- «القاضى زيد» ، وإن وقفت على المعرف ثبت ساكنه مطلقا ، إذ لا- موجب للحذف ، وبعض العرب يحذفها ، وقد جاء الوجهان فى (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ) انتهى. انظر تاج علوم الأدب : ١ / ٨٧ ، الكتاب : ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٧١٩ - ٧٢٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٨٧ ، شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولسراويل بهذا الجمع

شبه اقتضى عموم المنع

«سراويل» يمتنع صرفه مع كونه مفردا غير علم ، لمشابهته هذا الجمع لفظا (١).

وقيل : بل منع صرفه للجمعه ، مع شبه الجمع (٢).

وقيل : بل لأنه في الأصل جمع «سرواله» (٣).

ص : ١٨٥

١- قال الشاطبي في شرح الألفيه (رساله دكتوراه - ٢ / ٧٧١): «ومقتضى كلام الناظم أن «سراويل» عنده مفرد لا جمع ، وهو مذهب سيويه ، قال : «وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكره ولا- معرفه ، كما أشبه «بقم» الفعل - يعنى بعد التسميه - ولم يكن له نظير في الأسماء» فما قاله الناظم : فى البيت هو عين ما نص عليه سيويه». انتهى. وانظر الكتاب : ٢ / ١٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٠١.

٢- هذا مذهب سيويه وهو أنه مفرد أعجمي لا يصرف معرفه ولا نكره لمشابهه هذا الجمع فى الوزن ، وتبعه الفارسى ، ووافقه المبرد فى المقتضب. انظر الكتاب : ٢ / ١٦ ، المقتضب : ٣٢٦ ، ٣٤٥ ، شرح الرضى : ١ / ٥٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٤ - ٦٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٦٩ ، الهمع : ١ / ٨٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٠١ ، المقتصد بشرح الإيضاح : ٢ / ١٠٠٤ ، تذكره النحاه لأبى حيان : ١١٠.

٣- وإليه ذهب ابن عصفور ، ونسبه النحويون للمبرد ، لكن كلامه فى المقتضب موافق لما ذهب إليه سيويه. قال الأنزهري : والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب «سرواله». وقال السيرافى فى تعليقه على الكتاب : والذى عندى أن «سرواله» لغه فى «سراويل» ولم يرد من قال : عليه من اللؤم سرواله أن عليه قطعه من خرق السراويل. انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٢١٦ ، المقتضب : ٣ / ٣٢٦ ، ٣٤٥ ، شرح الرضى : ١ / ٥٧ ، تعليق السيرافى على الكتاب : ٢ / ١٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٦٩ - ٧٠ ، المسائل المنثوره : ٢٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٢ ، المخصص : ١ / ٦٤ ، الهمع : ١ / ٨٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٠١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٤ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٧٧٢.

ونقل ابن الحاجب صرفه عن بعض العرب (١) ، ولم (٢) يثبت (٣).

ثم قال / :

وإن به سمى أو بما لحق

به فالانصراف منه يحق

إذا سمى بهذا الجمع - مثل أن تسمى رجلا ب- «دراهم» أو امرأه ب- «دنانير» - ، أو بما ألحق به : إما منقولا عن أعجمي ، ك- «شراويل» (٤) ، وإما مرتجلا ، ك- «هوازن» - استحقّ منع الصّيرف ، ك- «سراويل» ، بل أولى لزيادته عليه بالعلمية ، مع تحقّق الجمعته في المنقول عنها.

فإن أخرج عن العلميه بالتنكير ، فهل يصرف أو لا؟

الأكثر على بقاء المنع ، لأنّ التأثير إنّما هو لشبه الجمع لفظا ، أو لأنّه الأصل (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والعلم امنع صرفه مرّبا

تركيب مزج نحو معدى كربا

ص: ١٨٦

١- قال ابن الحاجب في الكافية : و «سراويل» إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمي حمل على موازنه ، وقيل : عربي ، جمع سرواله تقديرا ، وإذا صرف فلا إشكال. انتهى. انظر شرح الكافية للرضي : ١ / ٥٤ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٢٣٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٢ ، حاشية الصبان : ٣ / ٢٤٧ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ٧٥ ، أوضح المسالك : ٢٢٢ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ١٠١ - ١٠٢.

٢- في الأصل : ولا. راجع التصريح : ٢ / ٢١٢.

٣- أنكر ابن مالك ذلك على ابن الحاجب وقال : إن صرفه لم يثبت عن العرب. ورد بأنه ناقل ، ومن نقل حجه على من لم ينقل ، مع أن الأخصف نقل عن العرب صرفه أيضا ، قال ابن حمدون : فالصواب جواز الوجهين فيه. انظر أوضح المسالك : ٢٢٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٢ ، حاشية الصبان : ٣ / ٢٤٧ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ٧٥.

٤- قال الخضرى في حاشيته (٢ / ١٠٢) : «قوله : «كشراويل» بالشين المعجمه والحاء المهمله : علم عدّه أشخاص من الصحابه والمحدثين وغيرهم» انتهى. وفي المخصص (١٤ / ٤٣) : «ومما أخذوا عن السريانيه «شراويل» ، وشرحيل». انتهى.

٥- وهو مذهب سيبويه. وذهب المبرد إلى صرفه لذهاب الجمعيه ، وعن الأخصف القولان. قال المراد : والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا «سراويل» من الصرف وهو نكره وليس جمعا على الصحيح. انظر الكتاب : ٢ / ١٥ ، المقتضب : ٣ / ٣٤٥ ، شرح

المرادى : ١٣٧ / ٤ ، التبصره والتذکره : ٥٦٨ / ٢ ، شرح الأشمونی : ٢٤٩ / ٣ ، شرح الکافیہ لابن مالک : ١٥٠٠ / ٣ ، التصريح
على التوضیح : ٢١٣ / ٢ ، شرح ابن يعیش : ٦٣ / ١ .

أخذ في ذكر العلل المانعه مع العلميه ، وهي سبع :

الأولى : تركيب (١) المزج ، دون تركيب الإضافه ، ودون تركيب الإسناد ، ولا يتناول في الأفصح إلّا ما لم يختم بـ «ويه» (٢) ، كـ «بعلبك» ، وحضر موت ، ومعدي كرب» في أفصح لغاتها (٣) ، فإنّ بعض العرب بينهما معا على الفتح (٤) ، وبعضهم يضيف أول الجزأين إلى الثاني (٥) - كما سبق (٦) - .

ص: ١٨٧

١- في الأصل : التركيب.

٢- أما ما ختم بـ «ويه» ففيه لغتان : الفصحى - بناؤه على الكسر ، أما البناء فلأن «ويه» اسم صوت ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، وهو مذهب سيويوه. وقيل : وقد بينى على الفتح كـ «خمسه عشر». وأجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف. انظر الكتاب : ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٨ ، الهمع : ١ / ٢٤٥ ، شرح الرضى : ١ / ٦٠ ، ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١ / ٧٣ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٤٩ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ٢٥١ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، البهجه المرضيه : ٢٨ ، شرح الشذور : ١ / ٦٦ ، شرح المكودى : ١ / ٥٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٤.

٣- فيعرب إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى ، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياء كـ «معدي كرب» فيسكن. قيل : أو نونا نحو «بادنجان». انظر الهمع : ١ / ٢٤٥ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٥٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٤٩ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٦٥ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٥٧٣ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٥ ، ٤ / ١٢٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٣.

٤- وذلك كـ «خمسه عشر» ، ما لم يعتل الأول فيسكن نحو «معدي كرب» ، وهذه اللغه أنكرها بعضهم ، وقد نقلها الأتبات. انظر الهمع : ١ / ٢٤٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٩ ، التسهيل : ٢٢٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٥٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٦ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٥٧٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٣.

٥- فيخفض الثانى ، ويجرى الأول بوجوه الإعراب ، إلا أنه لا تظهر الفتحه فى المعتل حاله النصب. فإن كان فيه مع العلميه سبب مؤثر امتنع صرفه كـ «هرمز» من «رام هرمز» ، لأن فيه مع التعريف عجمه مؤثره ، فيجر بالفتحه ، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل. وقد يمنع العجز من «معدي كرب» من الصرف فى حاله الإضافه أيضا فى لغه حكاها فى التسهيل ، فيفتح نحو «هذا معدي كرب» على جعله مؤنثا. انظر الهمع : ١ / ٢٤٥ ، التسهيل : ٢٢١ - ٢٢٢ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٤٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٥٦ - ١٤٥٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٨ - ١٣٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٦٥ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٥٧٤ - ٥٧٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٣٣.

٦- فى باب العلم. انظر ص ١٢٦ / ١ من هذا الكتاب.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذاك حاوى زائدى فعلانا

كغطفان (١) وكإصبهانا

هذه العلة الثانية مما يمنع مع العلميه ، وهو ما اتصل به زائدا «فعلان» ، وهما الألف والتون ، سواء طابقه وزنا ك- «مروان (٢)» ، وسلمان» ، أو لم يطابقه ك- «إصبهان» (٣).

فإن لم تكن نونه زائده ك- «تبان» (٤) صرف (٥).

وإن احتملت / الزيادة وعدمها ، ك- «حسان ، وحيان ، وشيطان» - فإنها تحتمل الاشتقاق من الحس (٦) ، والحياء ، ومن شاط إذا احترق (٧) ، فتكون التون زائده ، وتحتمل (٨) الاشتقاق من : الحسن ، والحين (٩) ، ومن شطن (١٠) ، فتكون أصلية - جاز فيه الصّرف وتركه ، وهو الأكثر في «حسان» ، ومن شعره :

٢٣٢- ما هاج حسان رسوم المقام ***ومظعن الحى (١١) ومبنى الخيام (١٢)

ص: ١٨٨

- ١- فى الأصل لغطفانا. انظر الألفيه : ١٤٣.
- ٢- فى الأصل : لمروان.
- ٣- فى الأصل : كأصبهانا. وإصبهان : بكسر الهمزة وفتح الموحده ، مدينه معروفه من بلاد فارس ، سميت بذلك لأن أول من نزلها إصبهان بن فلوج بن لمطى بن يافث. انظر معجم البلدان : ١ / ٢٠٦ ، تقويم البلدان : ٤٢٣ ، مراصد الاطلاع : ١ / ٨٧ ، معجم ما استعجم : ١ / ١٦٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٧.
- ٤- فى الأصل : تبات. راجع التصريح : ٢ / ٢١٧. وتبان من التبن. يقال : رجل تبان : يبيع التبن. قال ابن منظور: وإن جعلته فعلان من التبن لم تصرفه. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٧ ، اللسان : ١ / ٤١٩ (تبن).
- ٥- وذهب الفراء إلى منع صرفه للعلميه وزياده ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائده نحو «سنان وبيان». قال المرادى : والصحيح صرف ذلك. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٤١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٤٢.
- ٦- فى الأصل : الحسن.
- ٧- وهلك. انظر اللسان : ٤ / ٢٢٦٥ (شطن).
- ٨- فى الأصل : يحتمل.
- ٩- الحين : - بفتح الحاء - الهلاك. انظر اللسان : ٢ / ١٠٧٥ (حين).
- ١٠- إذا بعد. انظر اللسان : ٤ / ٢٢٦٥ (شطن).
- ١١- فى الأصل : فى الحى. انظر ديوان حسان : ٣٨٠.

١٢- مطلع قصيده من السريع لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه (٣٨٠) وبعده : والنوى قد هدم أعضاءه تقادم العهد بواد تهام ويروى : «المدام» بدل «المقام». والرسوم : جمع رسم وهو ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار ، ومظعن : مصدر «ظعن» أى : سار ورحل. والمراد ب- «الحى» : القوم. مبنى الخيام : أى : بناءها ، أو مكان بنائها وإقامتها (انظر اللسان : ظعن ، حيا ، بنى ، هامش الديوان : ٣٨٠). والشاهد فى قوله : «حسان» حيث يجوز فيه الصرف وعدمه ، فإن نونه تحتمل الزيادة وعدمها ، فإن كان مشتقا من الحس ، فنونه زائده ، فيمنع من الصرف ، وهو الأ-كثر فيه ، وإن كان مشتقا من الحسن فنونه أصليه ، فيصرف. انظر شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٢ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٥٥٨ ، توجيه اللمع : ٣٦٠.

ثم قال رحمه الله :

كذا مؤنث بهاء مطلقا

وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث أو كجور أو سقر

أو زيد إسم امرأه لا اسم ذكر

هذه العلة الثالثة مما يمنع مع العلميه ، وهي التأنيث ، فإن كان (١) بزياده التاء ، منع الصرف مطلقا ، سواء زاد على ثلاثه أحرف ك- «طلحه (٢) ، وعائشه» ، أو لم يزد ، ك- «هبه (٣) ، وثبه» ، وسواء كان علم مذكر ، أو علم مؤنث - كما مثل - .

وإن كان التأنيث بالمعنى ، لم يؤثر إلّا فى أربع صور معها كلامه :

الأولى : أن يكون زائدا على ثلاثه أحرف ، ك- «سعاد ، وزينب» .

الثانيه (٤) : أن يكون على ثلاثه أحرف ، إلّا أنه متحرك الوسط ك- «سقر ، ولظى» (٥) .

الثالثه : أن يكون على ثلاثه أحرف ، ساكن الوسط ، إلّا أنه أعجمي ، ك- «ماه (٦) ، وجور (٧)» اسمى بلدين ، و «مصر» على قول من جعلها أعجميه (٨) .

ص : ١٨٩

١- فى الأصل : كانت .

٢- فى الأصل : لطلحه .

٣- فى الأصل : كهفته . راجع شرح المكودى : ٧٦ / ٢ .

٤- فى الأصل : الثانى .

٥- خلافا لابن الأنبارى وغيره فإنهم جوزوا فيه الأمرين : الصرف وتركه ، ولم يجعلوا الحركه قائمه مقام الرابع . و «سقر» و «لظى» اسمان لجهنم ، نعوذ بالله منها . انظر الهمع : ١ / ١٠٩ ، شرح المرادى : ٤ / ١٤٢ ، شرح الرضى : ١ / ٥٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٥٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٨ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٣٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٤٠ ، اللسان : ٣ / ٢٠٣٧ (سقر) ، ٥ / ٤٠٣٩ (لظى) .

٦- ماه : بالهاء التى لا تدرج تاء ، قال أبو عمرو الزاهد : الماه بالفارسيه قصبه البلد أى بلد كان ، فلا تستعمل إلا مضافه ك- «ماه البصره» ، وهى «نهاوند وقم وهمدان» ، لأن أهل البصره افتتحوها ، و «ماه دينار» ، وهى «نهاوند» أيضا ، و «ماه الكوفه» ، وهى «الدينور» لأن أهل الكوفه افتتحوها . انظر معجم البلدان : ٥ / ٤٨ ، فتوح البلدان : ٣٧٥ ، مراصد الاطلاع : ٣ / ١٢٢٤ ، اللسان : ٦ / ٤٣٠٣ (موه) ، معجم ما استعجم : ٤ / ١١٧٦ .

- ٧- جور : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا ، ينسب إليها الورد الجورى ، وجور أيضا : اسم محله بنيسابور. انظر معجم البلدان : ١٨١ / ٢ ، اللسان : ٧٢٤ / ١ (جور) ، فتوح البلدان : ٣٨٧ ، مرصد الاطلاع : ٣٥٦ / ١.
- ٨- اختلف فى تسميه «مصر» بذلك ، ف قيل : سميت بذلك لتمصرها أى : تمدنها ، وقيل : لأنه بناها مصر بن مصر ايم بن حام بن نوح عليه السلام. وجوز بعضهم فى ذلك الأمرين. انظر اللسان : ٤٢١٥ / ٦ (مصر) ، تاج العروس : ٥٤٣ / ٤ (مصر) ، معجم البلدان : ١٣٧ / ٥ ، مرصد الاطلاع : ١٢٧٧ / ٣ ، الهمع : ١٠٩ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٢١٨ / ٢ ، شرح المرادى : ١٤٢ / ٤ ، شرح الأشمونى : ٢٥٣ / ٣.

الزابعه (١): أن يكون على ثلاثه أحرف ، ساكن الوسط ، إلّا أنه منقول من المذكر إلى المؤنث ، ك- «زيد» ، إذا سميت به امرأه (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وجهان فى العادم تذكيرا سبق

وعجمه (٣) كهند والمنع

أحق

إذا كان المؤنث بالمعنى على ثلاثه أحرف ساكن الوسط ، ولم يسبق استعماله فى التذكير ، ك- «زيد» ، ولا هو أعجمي ك- «جور» - (جاز) (٤) فيه الوجهان : الصّرف ، وترك ذلك ، ك- «هند ، ودعد ، وجمل (٥)» إلّا أنّ ترك صرفه أولى (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والعجمي الوضع والتعريف مع

زيد على الثلاث صرفه امتنع

ص: ١٩٠

١- فى الأصل : الرابع.

٢- هذا مذهب سيويه والجمهور. وذهب عيسى بن عمرو والجرمي والمبرد وأبو زيد إلى جواز الوجهين فيه. انظر الكتاب : ٢ /

٢٣ ، المقتضب : ٣ / ٣٥٢ ، الهمع : ١ / ١٠٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٨ ، شرح المرادى : ٤ / ١٤٢ ، شرح الأشموني : ٣ /

٢٥٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٩٢.

٣- فى الأصل : أو عجمه. انظر الألفية : ١٤٣.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- جمل : بضم الجيم وسكون الميم : اسم امرأه. انظر اللسان : ١ / ٥٨٦ (جمل).

٦- هذا مذهب الجمهور. وذهب أبو على إلى أن الصرف أفصح ، قال الخضراوى : وهو غلط جلى. وذهب الأخفش والزجاج

إلى أنه متحتم المنع. وذهب الفراء : إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو «فيد». انظر الكتاب : ٢ / ٢٢ ، الأصول : ٢ / ٨٥ ،

شرح المرادى : ٤ / ١٤٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٤٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٥٤ ، المقتضب : ٣ / ٣٥٠ ، شرح الكافية لابن

مالك : ٣ / ١٤٩١ - ١٤٩٢ ، الهمع : ١ / ١٠٨ - ١٠٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٥٣.

هذه العلة الزابغة مما (١) يمنع مع (٢) العلميه ، وهى العجمه ، ومعناه أن يكون العجم - والمراد بهم : من عدا العرب (٣) - قد وضعت الاسم فى لغتها علما ، وهو المراد بصدر البيت.

وشرطه : الزيادة على ثلاثة أحرف ، ك- «يوسف ، وإبراهيم ، وثمود» ، و (إليه) (٤) أشار بقوله : «مع زيد على الثلاث».

فلو وضعت العرب فى لغتها اسم جنس ، ك- «جوالق (٥) ، ولجام» (٦) - لم يمتنع صرفه عند استعمال العرب له علما.

ولو كان على ثلاثة أحرف لم يمتنع صرفه ، سواء كان ساكن الوسط ، ك- «نوح ولوط» (٧) أو متحرّكا ، ك- «شتر» (٨).

وبعضهم يحكى فى الساكن (٩) منه - ما لم يكن مؤنثا ك- «ماه ، وجور» - الوجهين (١٠) ، ولم يرد فى القرآن إلّا مصروفا ، نحو (فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ) [العنكبوت : ٢٦] ، (قَالَ نُوحٌ) [نوح : ٢١].

ص : ١٩١

١- فى الأصل : وهى ما.

٢- فى الأصل : من.

٣- انظر اللسان : ٤ / ٢٨٢٥ (عجم).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- الجوالق : بكسر الجيم واللام ، وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها : وعاء من الأوعيه معروف ، معرب «جواله» بالفارسيه ، وجمعه «جوالق» - ك- «صحائف» - و «جوالق» . انظر اللسان : ١ / ٦٦٢ (جلق) ، تاج العروس والصحاح : (جلق).

٦- اللجام : آله تجعل فى فم الفرس ونحوه ، قال سيويه : «وهو فارسى معرب» ، وقيل : عربى . انظر اللسان : ٥ / ٤٠٠١ (لجم) ، الكتاب : ٢ / ١٩ ، المصباح المنير : ٢ / ٥٤٩ (لجم) ، حاشيه الصبان : ٣ / ٢٥٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٩.

٧- فى الأصل : ولوطا.

٨- شتر : اسم لقلعه من أعمال أران ، إقليم بأذربيجان. انظر معجم البلدان : ٣ / ٣٢٥ ، مراصد الاطلاع : ٢ / ٧٨٣ ، حاشيه الصبان : ٢٥٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٩.

٩- فى الأصل : ساكن.

١٠- وإليه ذهب عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبه والجرجاني والزمخشري ، فإن كان متحرك الوسط منع الصرف. قال السيوطى : وهو فاسد إذ لم يحفظ. وقال ابن عصفور : وذلك باطل بدليل أنه لم يسمع فى «لوط» ونحوه إلا الصرف ، وأما «حمص ، وجور ، وماه» فامتعت الصرف لاجتماع التعريف مع التأنيث مع العجمه ، ولو لم يصف له التأنيث لكان مصروفا. انظر الكتاب : ٢ / ١٩ ، ٢٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٦٩ ، الهمع : ١ / ١٠٥ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٥٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٥٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٣ ، شرح المرادى : ٤ / ١٤٥ ، المقتضب : ٣ / ٣٥٢ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٣٧ ، شرح الفريد : ١٦٤ - ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذاك ذو وزن يخصّ الفعلا

أو غالب كأحمد ويعلى

هذه العلة الخامسة ممّا يمنع مع العلميّه ، وهى وزن الفعل ، ولا يختصّ / ذلك بوزن «أفعل» ، كما فى الصّيفات ، ولا بما يخصّ الفعل من الأوزان ، بل يؤثّر فى المنع ما يخصّ الفعل كـ- «شمر» (١) ، و «دئل» اسم قبيله (٢) ، وما غلب فيه ، كـ- «أحمد ، ويعلى ، ويزيد ، ويشكر» ، ونحوها ممّا جاء على وزن مبدوء بحرف يدلّ الابتداء به على معنى فى الفعل ، ولا يدلّ على معنى فى الاسم ، كحروف المضارعه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما يصير علما من ذى ألف

زيدت لإلحاق فليس ينصرف

هذه العلة السادسة ممّا يمنع (مع) (٣) العلميّه ، وهى ألف الإلحاق المقصوره ، كـ- «علقى» (٤) ، و «أرطى» (٥) ، علمين ، لشبهها بألف التّأنيث فى الزّيادة والموافقه لمثال ما سمى به ممّا هى فيه ، (بخلاف الممدوده) (٦) ، لعدم (٧) تمام الشّبه ، فإنّها لا توافق (٨) وزن ما فيه ألف التّأنيث الممدوده (٩).

ص: ١٩٢

- ١- شمر : علم لفرس. انظر اللسان : ٣٢٣ / ٤ (شمر) ، شرح المرادى : ١٤٨ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢١٩ / ٢.
- ٢- دئل : بالبدال المهمله المضمومه وكسر الهمزه ، وهى من كنانه بن خزيمه ، وهو منقول من الدئل ، وهى دوبيه شبيهه بابن عرس ، والنسبه إليه دؤلى - بفتح الهمزه - وإليهم ينسب أبو الأسود الدؤلى واضع النحو ، ظالم بن عمرو. انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٥٤ ، اللسان : ١٣١٣ / ٢ (دئل) ، شرح الملوكى : ٢٣ - ٢٤ ، شرح الأشمونى : ٢٣٩ / ٤ ، شرح المرادى : ٢١٦ / ٥ ، التصريح على التوضيح.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٤- علقى : شجر تدوم خضرته فى القيظ ، وله أفنان طوال دقاق ، وورق لطاف. انظر اللسان : ٣٠٧٢ / ٤ (علق).
- ٥- أرطى : شجر ينبت بالرمل ، قال أبو حنيفة : هو شبيهه بالغضا ، ينبت عصيا من أصل واحد ، يطول قدر قامه ، وله نور مثل نور الخلاف ، ورائحته طيبه ، واحده : أرطاه. انظر اللسان : ١ / ٦٣ (أرط) ، التصريح على التوضيح : ٢٢٢ / ٢.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان : ١٤٩.
- ٧- فى الأصل : العدل. راجع التصريح : ٢٢٢ / ٢.
- ٨- فى الأصل : لا توفق.

٩- قال ابن مالك : «ألف الإلحاق على ضربين مقصوره كألف «علقى» وممدوده كألف «علباء». فالمقصوره تشبه ألف التأنيث المقصوره بأمرين لا يوجدان فى الممدوده : أحدهما : أنها زيدت دون إبدال من غيرها كتنظيرها من ألف التأنيث. الثانى : أنها تقع فى مثال صالح لنظيرتها ، فإن «علقى» على وزن «سكرى» و «عزهى» على وزن «ذكرى». والإلحاق الممدوده مبدله فى ياء ، ولذلك صحت فى «درحايه» ، والمثال الذى تقع فيه لا يصلح لألف التأنيث الممدوده. فلمخالفته ألف التأنيث لم يعتبر فى منع الصرف بخلاف المقصوره فإنها تؤثر مع العلميه». انتهى. وقال الخضرى : «قوله : كعلباء) وإنما كانت ألفه الممدوده للإلحاق بقرطاس لا للتأنيث لأنها تنوين ، ولا تكون إلا فى وزن لا يصلح لألف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ، ولأن همزه التأنيث منقلبه عن ألف فهى مانعه كأصلها ، وهذه عن ياء فلم تمنع». انتهى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٩٤ - ١٤٩٥ ، الخضرى مع ابن عقيل : ٢ / ١٠٦ ، الهمع : ١ / ١٠٢ ، شرح المرادى : ٤ / ١٥٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٢ ، شرح المكودى : ٢ / ٧٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والعلم امنع صرفه إن عدلا

كفعل التوكيد أو كثعلا

هذه العلة السابعة مما يمنع مع العلميّه ، وهى العدل من مثال إلى غيره ، ويعرف عدله بأنّه يسمع ممنوع الصّيرف ، وليس فيه عله ظاهره غير العلميّه ، نحو «عمر ، وزفر ، وزحل ، وجمح ، وثعل» فيقدّر (١) ذلك كله معدولا ، لأنّ العلميّه لا تستقلّ بالمنع ، مع شهره العدل فى هذا الوزن ك- «غدر (٢) ، وفسق ، وآخر» - كما سبق (٣) - .

وليس فى كلمه «طوى» من قولهم : «ذى طوى» (٤) (عدل) (٥) ، لأنّ المانع من الصّيرف على إحدى اللغتين (٦) فيه إنّما هو التّأنيث / باعتبار البقعه ، ولا يمنع من ذلك كونه على ثلاثه أحرف ، لقيام حركه وسطه مقام الحرف الرّابع .

ويمنع أيضا مع شبه العلميّه ، ك- «جمع» ، وما يتبعها من ألفاظ التّوكيد ، ك- «كتع ، وبتع ، وبصع» ، فإنّها معدوله عن «فعلاوات» ، لأنّ مفرداتها «فعلاء»

ص : ١٩٣

١- فى الأصل : قدر .

٢- فى الأصل : لغدر .

٣- انظر ص ١٨٢ / ٢ من هذا الكتاب .

٤- ذى طوى : - بفتح الطاء ، ومنهم من يضمها ، ومنهم من يكسرها ، والفتح أشهر - واد بمكه . انظر معجم البلدان : ٤ / ٤٥ ، مرصد الاطلاع : ٢ / ٨٩٤ ، معجم ما استعجم : ٣ / ٨٩٦ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . راجع التصريح : ٢ / ٢٢٤ .

٦- فى الأصل : للغتين . والأخرى الصرف باعتبار المكان . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٣ / ١٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٧٣ - ١٤٧٤ .

وقياسها الجمع على «فعلاوات»، ك- «صحراوات»، وهي معارف بتيه الإضافه إلى ضمير المؤكّد.

ثمّ قال :

والعدل والتّعريف مانعا سحر

إذا به التّعيين قصدا يعتبر

مما يمنع صرفه للعدل وشبه العلميّه : «سحر» (١) ، إذا كان ظرفا ، وقصد (٢) به تعيين (٣) سحر يوم بعينه ، ولم يتعرّف ب- «أل» ، ولا بإضافه ، نحو «آتيك يوم الجمعه سحر».

أما شبه العلميّه فيه ، فظاهر باقتضائه تعيين (٤) مسّاه.

وأما العدل (٥) ، فإنّه معدول عن «السّحر» ، لأنّ التّكرات إذا قصد تعيينها بدون إضافه ، أدخلت عليها «أل».

ونظيره في ذلك (أمس) (٦) إذا أريد به اليوم الّذى قبل يومك على لغه من يعربه ، وهم بنو تميم ، فإنّهم لا يصرفونه لشبه العلميّه والعدل عن «الأمس» (٧) ، نحو :

ص: ١٩٤

١- قال الأزهري : فإنّه - يقصد «سحر» - ممنوع من الصرف للتعريف ، والعدل ، أما التعريف ففيه خلاف : فقييل : هو معرفه بالعلميه لأنه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل. وقيل : يشبه العلميه ، لأنه تعريف بغير أداه ظاهره كالعلم ، وهو اختيار ابن عصفور ، وفي كلام الموضح إيما إليه. انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٣ ، التسهيل : ٢٢٢ ، المقرب : ١ / ٢٨٠ ، شرح المرادى : ٤ / ١٥٦ ، الهمع : ١ / ٩٢ ، شرح دحلان : ١٤٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٣٥.

٢- في الأصل : فقصد.

٣- في الأصل : يتعين.

٤- في الأصل : تعين.

٥- في الأصل : والعدل. بدل : وأما العدل.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٢٥.

٧- في الأحوال الثلاث ، وهذا ما ذهب إليه بعض بنى تميم ، وجمهورهم يعربه في الرفع غير منصرف ، وبينه على الكسر في الجر والنصب. وحكى ابن أبى الربيع أن بنى تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر ب- «مذ» أو «منذ» فقط. وحكى الكسائى أن منهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه في الأحوال الثلاثه. انظر الكتاب : ٢ / ٤٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٥٧ - ١٥٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، شرح الشذور : ١٠٠ ، شرح القطر : ٢٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٨١ - ١٤٨٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٠٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٧ ، الهمع : ٣ / ١٨٩ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٧.

٢٣٣- إني رأيت عجايباً مذ أمسا (١) ***عجائزاً مثل السعالى (٢) خمسا (٣)

وليس مبتياً على الفتح ، كما زعم بعضهم (٤) ، بدليل قول الآخر :

٢٣٤- اعتصم بالرجاء إن عزّ بأس (٥) ***وتناس الذى تضمّن أمس (٦)

وأما على لغة أهل الحجاز فى بنائهم على الكسر (٧) ، فلا يدخل فى هذا الباب.

ص: ١٩٥

١- فى الأصل : «بأمس» بدل «مذ أمسا». انظر المراجع الآتية.

٢- فى الأصل : عنائزاً مثل الثعالى. انظر المراجع الآتية.

٣- من الرجز ، أوردهما أبو زيد فى نوادره (٢٥٧) من سماعه من العرب ، وبعدهما : يأكلن ما فى رحلهنّ همسا لا ترك الله لهنّ
ضرسا وقيل : هما للعجاج (وليسا فى ديوانه) ، وهما من أبيات سيويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل. ويروى : «لقد» بدل «إنى»
، ويروى «الأفعاى» بدل «السعالى». والسعالى : جمع سعاله ، وهى أخبث من الغيلان ، وقيل : هى ساحره الجن. والهمس :
الصوت الخفى. والشاهد فى قوله : «أمسا» حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بنى تميم ، وذلك لشبهه العلميه والعدل عن
الأمس ، ولهذا جر بالفتحه والألف للإطلاق. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٥٧ ، الخزانة : ٧ /
١٦٧ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ٤٤ ، الحلل : ٣٥١ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٦ ، ١٠٧ ، شذور الذهب : ٩٩ ، شواهد الفيومى : ٣٢ ،
الدرر اللوامع : ١ / ١٧٥ ، الهمع (رقم) : ٨٠٦ ، شرح المرادى : ٤ / ١٥٩ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٦٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ /
٤٠١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٣٤٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢١٩ ، اللسان (أمس) ، جمل الزجاجى : ٢٩٩ ، شرح الكافية
لابن مالك : ٣ / ١٤٨١ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٧ ، نتائج الفكر : ١١٤.

٤- كالزجاج والزجاجى حيث حكيا أن من العرب من يبنيه على الفتح ، واستشهدوا بقول الراجز المتقدم. قال ابن هشام : وهو
وهم ، والصواب ما قدمناه من أنه معرب غير منصرف. انظر الهمع : ٣ / ١٩٠ ، شرح الشذور : ١٠٠ ، شرح القطر : ٢٤ ، التصريح
على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، شرح المرادى : ١٥٨ - ١٥٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٠٠.

٥- فى الأصل : غراس. بدل : «عز بأس». انظر المراجع الآتية.

٦- من الخفيف ولم أعر على قائله. قوله : «عز» بمعنى : غلب ، ويروى : «عن» أى : عرض. البأس : الشده ، ويروى : «يأس» بالياء
المثناه. تناس : أمر من التناسى. والشاهد فى قوله : «أمس» حيث جاء معرباً حاله الرفع إعراب ما لا ينصرف ، وليس مبنياً على
الفتح كما ذهب إليه بعضهم. انظر : التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٦٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٧٢ ،
الهمع (رقم) : ٨٠٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٧٥ ، أوضح المسالك : ٢٢٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٢٣.

٧- فى الأحوال الثلاثة ، لأنه عندهم متضمن معنى الألف واللام. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٥٧ ، شرح الشذور : ٩٨ ، التصريح
على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، شرح القطر : ٢٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٨١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٠٠ ، شرح ابن
الناظم : ٦٥٧ ، الهمع : ٣ / ١٨٨ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٦.

أما لو لم يرد ب- «سحر» التّعيين (١) - صرف ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ) (٢) / بِسَحْرِ [القمر : ٣٤] ، وكذلك لو أريد به الاسم دون الظرف (٣) ، إلا أنه يلزمه في هذه الحالة الإضافة ، نحو «طاب سحر ليلتنا» ، أو «أل» نحو «طاب السحر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وابن على الكسر فعال علما

مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم واصرفن ما نكرا

من كل ما التعريف فيه أثرا

ما جاء من الأعلام على «فعال» ك- «حذام وقطام» (٤) ، فإن أهل الحجاز يبنونه على الكسر (٥) ، لشبهه ب- «نزال» وبابها من أسماء الأفعال ، وعليه جاء :

٢٣٥- إذا قالت حذام فصدّقوها***فإنّ القول ما قالت حذام (٦)

وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف (٧) ، واختلف في المانع من صرفه :

ص: ١٩٦

١- في الأصل : التّعين.

٢- في الأصل : الا آل لوط نجيناهم. مكرر.

٣- في الأصل : الضرب.

٤- حذام : اسم امرأه معدول عن حاذمه من الحذم وهو القطع. وقطام : اسم امرأه أيضا معدول عن قاطمه ، من القطم وهو العض ، وقطع الشيء بمقدم الفم. انظر اللسان : ٢ / ٨١٣ (حذم) ، ٥ / ٣٦٨٢ (قطم) ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٢ ، المقتضب : ٣ / ٣٧٢ ، الكتاب : ٢ / ٤٠ ، حاشية الصبان : ٣ / ٢٦٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٦.

٥- في الأصل : الكثر.

٦- من الوافر نسب في الشواهد الكبرى للجم بن صعب والد حنيفه وعجل ، وقيل : هو لديسم بن طارق (وكلاهما جاهليان). ويروى : «فأنصتوها» بدل «فصدّقوها» أي : فأنصتوا لها. حذام : أم عجل - وأم حنيفه : البرشاء - سميت حذام لأن ضررتها البرشاء حذمت يدها بشفره فصبت عليها حذام جمرا ، فبرشت ، فسميت البرشاء. والشاهد في قوله : «حذام» فإنه فاعل في الموضعين ، وحقه الرفع ، ولكنه بنى على الكسر تشبيها له ب- «نزال» وهو مذهب أهل الحجاز. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٦٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٧٠ ، شذور الذهب : ٩٥ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١١٥ ، الخصائص : ٢ / ١٧٨ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٤ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٤٠٤ ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٩٦ ، أبيات المغنى : ٤ / ٣٢٩ ، شواهد الفيومي : ٣٠

، اللسان : (رقش ، حذم) ، شواهد الجرجاوى : ١٣ ، المقتصد : ٧٧٣ / ٢ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ٢٣٤ ، الإفصاح : ٢٣١ ،
أوضح المسالك : ٢٢٧ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٥٢ .
٧- أما ما كان آخره راء ، فالحجازيون والتميميون متفقون فى بنائه على الكسر كـ «حضار». انظر الكتاب : ٢ / ٤٠ ، شرح
الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٧٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٧٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٣ ، المقتضب : ٣ / ٣٧٥ ، الفوائد الضيائيه : ١ /
٢٢٢ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٥ ، الهمع : ١ / ٩٣ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٠ .

فقال سيوييه والأكترون : العدل (١) مع العلميه (٢) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : «وهو نظير جشم» ، فإن «جشم» فيه العدل والعلميه ، وعلى هذا فهو معدول عن «فاعله» ، كما أن «جشم» معدول عن «فاعل».

وقال المبرد : المانع التأنيث المعنوي مع العلميه ك- «زينب» (٣).

وعندي : أن قوله (٤) أصح (٥) ، إذ الموجب لادّعائه العدل ما سبق من وجود منع الضرف ، مع عدم ظهور علّه أخرى ، وهنا قد وجدت علّه أخرى ، وهي التأنيث ، فلا يعدل إلى العدل.

وأما نحو :

٢٣٦- ومزّ دهر على وبار***فهلكت جهره وبار(٦)

ص: ١٩٧

١- في الأصل : الأعدل.

٢- انظر الكتاب : ٣٨ / ٢ ، شرح المرادى : ١٦١ / ٤ ، الهمع : ٩٣ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٢٤٤ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الأشموني : ٢٦٩ / ٣ ، حاشيه الخضري : ١٠٨ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٣٦ / ١.

٣- وقيل : لتضمنه معنى الحرف ، وهو علامه التأنيث في المعدول عنه ، وإليه ذهب الربعي . انظر المقتضب : ٣ / ٣٧٤ ، شرح المرادى : ١٦١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٥٨ ، الهمع : ٩٣ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٦٩ ، شرح الرضى : ١ / ٥٦ ، حاشيه الخضري : ١ / ١٠٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٦.

٤- أى : قول المبرد.

٥- وقال الأشموني : وهو أقوى على ما لا يخفى . انظر شرح الأشموني مع الصبان : ٣ / ٢٦٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٥٨ . وقال بعضهم : الظاهر مذهب سيوييه لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقوله ، ولهذا جعلت معدوله عن فاعله المنقوله عن صفه كما تقدم في «عمر» ، وإليه ذهب أبو حيان . انظر شرح المرادى : ١٦١ / ٤ ، الهمع : ٩٣ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٤ ، وانظر ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٦.

٦- من مخلع البسيط للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (١٩٤) ، من قصيده له قالها في هجاء بنى جحدر . ويروى : «عنوه» بدل «جهره» . قوله : «وبار» اسم قبيله ، وقيل : اسم مدينه يسكنها الجن وكانت محله عاد . جهره : عيانا . والشاهد في قوله : «وبار» حيث جمع فيه بين اللغتين - كما قيل - إحداهما : هى البناء على الكسر ، وذلك في قوله : «على وبار» ، والأخرى : هى الإعراب كإعراب ما لا ينصرف ، وذلك في قوله : «جهره وبار» فرفع «وبار» ب- «هلكت» . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٦٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٥٨ ، اللسان (وبر) ، الكتاب مع الأعلم : ٢ / ٤١ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ٢٤٠ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٤ ، ٦٥ ، شذور الذهب : ٩٧ ، شواهد الفيومي : ٣١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٣٢١ ، الهمع (رقم) : ٣٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨ ، المقتضب : ٣ / ٥٠ ، ٣٧٦ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٩ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١١٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٤ ، المقرب : ١ / ٢٨٢ ، أوضح المسالك : ٢٢٦ .

فقيل : هو استعمال اللغتين (١) ، فإن آخره مرفوع ، لأن قبله / :

ألم تروا إرما وعادا

أودى بها الليل والنهار (٢)

ثم هذه الأقسام السبعة التي أحد المانعين من صرفها التعريف بالعلمية إذا نكرت صرفت ، لزوال إحدى العلتين ، فتقول : «ربّ معدى كرب ، وعمران ، وفاطمه ، وزينب ، وإبراهيم ، وأحمد ، وأرطى ، وعمر - لقيتهم» ، بخلاف ما لم تكن العلمية سببا في منعه ، ك- «سكران» وغيره من الصفات المانعه من الصرف ، إذا سميت بها ، فإنها إذا نكرت لم تصرف (٣) ، لبقاء مانعين (٤) ، وتجويز الأخفش (الصرف) (٥) في أحد قوليّه - ضعيف (٦).

ص: ١٩٨

١- في الأصل : للغين. أى : الإعراب والبناء. وقيل : إن «وبار» الثانى ليس باسم ك- «بار» الذى فى حشو البيت ، بل الواو عاطفه وما بعدها فعل وفاعل ، والجمله معطوفه على قوله : «هلكت» ، وقال أولا- : «هلكت» بالتأنيث على معنى القبيله ، وثانيا «باروا» بالتذكير على معنى : الحى ، وعلى هذا القول يكتب «باروا» بالواو والألف كما يكتب «ساروا». انتهى. وعلى هذا القول فليس فيه جمع بين اللغتين. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الشذور : ٩٧ - ٩٨ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ٢٦٩ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٠ ، المقرب : ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٠٨ ، الهمع : ١ / ٩٤.

٢- فى الأصل : والنهأ. وإرما : اسم قبيله ، وعاد : اسم بلدتهم. انظر شرح الشذور : ٩٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٥٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شواهد الفيومى : ٣١ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٩.

٣- فى الأصل : تصدف.

٤- هذا مذهب سيويه. انظر الكتاب : ٢ / ٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٩٩ ، الهمع : ١ / ١١٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٧.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- قال الأخفش بصرفه بناء على أن الصفه إذا زالت لا تعود. ورد بأن زوال الصفه كان لمانع وهو العلميه وإذا زال المانع رجعت الصفه. وذكر ابن مالك فى شرح الكافيه : أن الأخفش خالف سيويه مده ، ثم وافقه فى كتابه الأوسط ، وإن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليّه. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٩٩ ، الهمع : ١ / ١١٧ ، التسهيل : ٢٢١ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٥.

ومما يعود إلى الصِّرف ، لزوال إحدى (١) العلتين : ما صَغُر من نحو «حميد ، وعمير» ، و «سميع ، وبريه» ، تصغير «إسماعيل ، وإبراهيم» لزوال وزن الفعل في الأوّل ، ولفظ العدل في الثّاني ، وزوال اللفظ الأعجميّ في الأخيرين (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما يكون منه منقوصا ففي

إعرابه نهج جوار يقتفى

إذا كان الممتنع صرفه للعلميّة وعله أخرى منقوصا ، ك- «القاضي» إذا سمّيت به امرأه ، فإنّك تعربه إعراب «جوار» بأن تحذف ياءه رفعا وجزا ، معوّضا عنها بالتثوين ، فتقول : «هذه قاض ، ومررت بقاض» ، وتثبت في النّصب محرّكه (٣) بالفتح (٤) ، نحو «رأيت قاضي الجميله». هذا مذهب سيبويه والأكثرين (٥).

وعند الكسائي ، ويونس (٦) : أنّ الياء تقرّ (٧) ساكنه في الرّفع ، وتحرك بالفتحه في الجرّ والنّصب ، تمسّكا بقوله :

٢٣٧- قد عجت منى ومن يعيليا***لما رأتنى خلقا مقلوليا(٨)

ص: ١٩٩

١- في الأصل : أحد. فقد قال قبل : «لزوال إحدى العلتين».

٢- في الأصل : الأخيرين.

٣- في الأصل : النصب محرّكه. مكرر.

٤- في الأصل : في في الفتح.

٥- منهم الزمخشري وابن الحاجب ، وهو مذهب الخليل. انظر الكتاب : ٥٧ / ٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٥٠٦ / ٣ ، تاج علوم

الأدب : ٧٠ / ١ ، المفصل : ١٧ ، شرح ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٧٣ / ٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١٤٠ / ١.

٦- وأبي زيد وعيسى والرماني أيضا ، ونسب في الإيضاح لسيبويه. قال ابن مالك : ومذهب الخليل هو الصحيح لأن نظائر

«جوار» من الصحيح - لا- ينون في تعريف ولا- تنكير وقد نون ، ونظائر «قاض» - اسم امرأه - لا- ينون في تعريف ، وينون في

تنكير ، فتنوينه أولى من تنوين «جوار». انتهى. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٥٠٦ / ٣ - ١٥٠٧ ، تاج علوم الأدب : ٧٠ / ١ ،

شرح الرضي : ٥٨ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٧٣ / ٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١٤٠ / ١.

٧- في الأصل : تقرأ.

٨- من الرجز للفرزدق ، وليس في ديوانه. يعيليا : مصغر «يعلى» اسم رجل. خلقا : - بفتح الخاء واللام - يقال : ثوب خلق إذا

كان عتيقا جدا ، وأراد : رثائه الهيئه ودمامه الخلقه. مقلوليا : من «اقلولي» إذا ارتفع ، و «المقلولي» المتجافى المنكمش ، وأصله :

«ومقلوليا» ، فحذف العاطف للضرورة. والشاهد في قوله : «يعيليا» حيث استدل به يونس والكسائي فيما ذهبوا إليه من أن الفتحة

تظهر على الياء في حاله الجر في الممنوع من الصرف ، كما تظهر في حاله النصب ، وهو عند غيرهما ضروره. انظر التصريح على

التوضيح : ٢٢٨ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٧٣ / ٣ ، الشواهد الكبرى : ٣٥٩ / ٤ ، المنصف : ٦٨ / ٢ ، ٦٩ ، المقتضب : ٢٨٠ / ١ ،
الخصائص : ٦ / ١ ، ٥٤ / ٣ ، الهمع (رقم) : ٤٠ ، الدرر اللوامع : ١١ / ١ ، اللسان : (علا-، قلا) ، الكتاب مع الأعلام : ٥٩ / ٢ ،
شواهد ابن النحاس : ١٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٠ ، شرح المرادى : ١٦٨ / ٤ ، البهجة المرضيه : ١٥٠ ، الضرائر : ٤٣ ، إعراب ابن
النحاس : ٢١٧ / ٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٥٠٧ / ٣ ، المسائل العسكريه : ٢٦٢ ، الأصول : ٤٤٤ / ٣ .

وغيرهما يجعل ذلك ضروره.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولاضطرار أو تناسب (١)

صرف

ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف /

يتمتع الممتنع صرفه - مع قيام المانع - من الصّرف (إلّا) (٢) في موضعين :

أحدهما : ضروره الشّعْر ، وهو كثير ، لا اختلاف بين النحاء فيه (٣) ، وإتّما الاختلاف في عكسه ، وهو منع صرف المصروف للضروره ، والصّحيح : جوازه ، كما ذهب إليه الكوفيون (٤) ، نحو :

ص: ٢٠٠

١- في الأصل : وتناسب. انظر الألفيه : ١٤٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- وقد اختلف في نوعين منه : أحدهما : ما فيه ألف التانيث المقصوره ، فلم يجز بعضهم صرفه للضروره. والثاني : «أفعل من» فلم يجز الكوفيون صرفه للضروره ، قالوا : لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «من» فلا يجمع بينه وبينها. وذهب البصريون إلى جوازه لأن المانع له الوزن والوصف ك- «أحمر» لا «من» ، بدليل صرف «خير منه وشر منه» لزوال الوزن. وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغه ، قال الأخفش وكان هذه لغه الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام. انظر شرح المرادى : ١٦٩ / ٤ - ١٧٠ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، الهمع : ١ / ١١٩ - ١٢٠ ، التسهيل : ٢٢٤ ، حاشيه الخضرى : ١٠٩ / ٢.

٤- إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم ، ووافقهم الأخفش والفارسي ، واختاره الناظم وغيره. وذهب أكثر البصريين إلى منعه. وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلميه ، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا- في العلم. وأجاز قوم منهم ثعلب منع صرف المنصرف اختيارا. انظر شرح المرادى : ١٧١ / ٤ ، التسهيل : ٢٢٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٨ ، الهمع : ١ / ١٢٠ - ١٢١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٧٥ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٨ ، شرح ابن عقيل : ١٠٩ / ٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٠٩ - ١٥١٢.

الثاني : طلب التناسب لما بعده ، كقراءه نافع : (سَيَلَسِلْ وَأَعْلَالًا) (٢) [الإنسان : ٤] ، أو لما قبله ، كقراءه الأعمش : لا تذرنا ودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا (٣) [نوح : ٢٣].

ص: ٢٠١

١- من المتقارب للعباس بن مرداس الصحابي رضى الله عنه من قصيده له يعاتب فيها النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم حين أعطى من سبى حنين عينه بن حصن والأقرع بن حابس كل واحد منهما مائه من الإبل وأعطاه دون ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم : اذهبوا فاقطعوا عنى لسانه ، فأعطوه حتى رضى ، وقيل : أتموه المائه ، وبعده : وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع ويروى : «وما» بدل «فما» ، ويروى : «شيخي» بدل «مرداس» ، ومرداس : هو مرداس بن عامر السلمى والد الشاعر. والشاهد فى قوله : «مرداس» حيث منعه من الصرف - وهو اسم مصروف - للضرورة وهو ما أجازته الكوفيون وبعض البصريين. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ٢٧٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١١٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٦٩ ، ٣٦٥ ، الخزانة : ١ / ١٤٧ ، ٢٥٣ ، الإنصاف : ٤٩٩ ، الهمع (رقم) : ٤٣ ، ٩٥٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٧٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٥٦٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٢ ، شرح دحلان : ١٥٠ ، الضرائر : ١٠٢ ، سر الصناعه : ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، الإفصاح : ٥٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٤٨ ، الأصول : ٣ / ٤٣٧.

٢- وذلك بفتح «سلاسل» مع التنوين. وهى قراءه أبى بكر والكسائى وهشام وأبى جعفر أيضا. وقرأ الباقون بالفتح من غير تنوين لأن «فعال» لا تنصرف. انظر حجه القراءات : ٧٣٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٢٨ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٤٥٤ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢٧٥ ، إعراب النحاس : ٥ / ٩٦ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ٤٨٠.

٣- وذلك بصرف «يغوث ويعوق» وهى قراءه عبد الله أيضا ، قال النحاس : هذا عند الخليل وسيبويه لحن وهو أيضا مخالف للسواد الأعظم ، وذهب الفراء إلى أن ذلك يجوز صرفه لكثرتة أو كأنه نكره. والجمهور على المنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف. انظر القراءات الشاذة : ١٦٢ ، إعراب النحاس : ٥ / ٤١ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٢٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢٧٠ ، معانى الفراء : ٣ / ١٨٩.

الباب الرابع والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

ارفع مضارعا إذا يجرد

من ناصب وجازم كتسعد

لما فرغ من ذكر إعراب الاسم وأحكامه وعوارضه - أخذ في ذكر إعراب الفعل وقد سبق أنّ الإعراب مختص بالمضارع منه (١).

وقول الكوفيين : إنّ افعال مجزوم بلام مقدّره (٢) - ضعيف (٣).

وقد اختار المصنّف أنّ الرفع للفعل المضارع تجرّده من الجازم والناصب ، موافقه للكوفيين (٤).

ص: ٢٠٢

١- راجع باب المعرب والمبنى ص ١ / ٦٠ من هذا الكتاب.

٢- لأنه عندهم قطعه من المضارع المجزوم بها ، فحذفت اللام تخفيفا ، ثم حرف المضارعه خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ، ثم يؤتى بهمزه الوصل عند الاحتياج إليها. قال ابن هشام : وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهي. ومذهب البصريين أنه مبني على السكون. انظر الإنصاف (مسأله : ٧٢) : ٢ / ٥٤٢ ، الهمع : ١ / ٤٦ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٣٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٥٥ ، شرح المرادى : ١ / ٥٩ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٦١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٦٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٥٨ ، مغنى اللبيب : ٣٠٠.

٣- وذلك لأن عوامل الأفعال ضعيفه فلا يجوز حذفها وإعمالها ، كما لم يجز ذلك فى «لم ، ولن» ونظائرها. ورد الكوفيين على هذا بأن «رب» تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء و «بل» عند البصريين. انظر شرح ابن يعيش : ٧ / ٦١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٢٦ ، حاشيه الصبان : ١ / ٥٨ ، الإنصاف : ٢ / ٥٩٢.

٤- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٣ / ١٥١٩) : «وينبغى أن يعلم أن رافع الفعل معنى ، وهو إما وقوعه موقع الاسم ، وهو قول البصريين ، وإما تجرده من الجازم والناصب ، وهو قول حذاق الكوفيين ، وبه أقول لسلامته من النقض» انتهى. وانظر التسهيل : ٢٢٨ ، كما وافقهم ابن هشام فى الجامع الصغير (١٦٩). وذهب الكسائى إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله. وذهب ثعلب من الكوفيين ، والزجاج من البصريين إلى أنه يرتفع بنفس المضارعه للاسم. انظر فى ذلك الإنصاف (مسأله : ٧٤) : ٢ / ٥٥١ ، الكتاب : ١ / ٤٠٩ ، شرح المرادى : ٤ / ١٧٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٤ ، الهمع : ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٢ ، المقتضب : ٢ / ٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣٠ - ١٣١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٩ ، شرح المكودى : ٢ / ٨٣.

ورد قول البصريين: إن الرفع له وقوعه موقع الاسم؛ بثبوت الرفع بعد أدوات التحضيض، وفي خبر أفعال المقاربه المجزده عن «أن»، وفي الصلة، نحو «جاءني الذي يقوم»، مع عدم صلاحية هذه المواضع للاسم (1).

وقدم الجازم لكونه من خصائص الفعل (2).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وبلن انصبه وكي كذا بأن

لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد

تخفيف أن (3) من أن فهو

مطرد

الذي ينتصب بعده المضارع ينقسم إلى: ما هو ناصب بنفسه، وإلى ما ينصب بـ «أن» مضمرة بعده، فبدأ بالقسم الأول، وهو أربعة أحرف:

أحدها: «لن»، وليست مركبة من «لا»، و«أن»، حذفت الهمزة تخفيفاً، ثم الألف لالتقاء الساكنين، كما ذهب إليه الخليل (4)، ولا أصلها «لا»، أبدلت

ص: ٢٠٣

١- قال ابن مالك في شرح الكافية (٣ / ١٥١٩): «بخلاف الأول - يقصد قول البصريين - فإنه ينتقض بنحو: «هلا تفعل»، و «جعلت أفعل»، و «ما لك لا تفعل» و «رأيت الذي يفعل» فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع، مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا- رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وضح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب انتهى. وانظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٢٩، الهمع: ٢ / ٢٧٣.

٢- لعله يقصد بهذا التقديم: التقديم الموجود في الكافية حيث قال ابن مالك فيها (٣ / ١٥١٣): تجرد من جازم وناصب رافع فعل ك- «أجل صاحبي» ولم يقدم الناظم في الألفية الجازم، بل قدم الناصب حيث قال: ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد

٣- في الألفية (٤٦): «تخفيفها» بدل «تخفيف أن».

٤- والكسائي والخازرنجي أيضا. وذلك لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حاله التركيب ك- «لولا»، والظاهر هنا جزء كل منهما، ولأنه لا- معنى للمصدرية في «لن» كما كانت في «أن»، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه، حكى سيبويه: «عمر لن أضرب» ومنع التقديم الأخفش الصغير. انظر شرح المرادى: ٤ / ١٧٣، الكتاب: ١ / ٤٠٧، الهمع: ٤ /

٩٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٠ ، مغنى اللبيب : ٣٧٤ ، الأشموني : مع الصبان : ٣ / ٢٧٨ ، الجنى الدانى : ٢٧١ ، شرح
الرضى : ٢ / ٢٣٥ ، جواهر الأدب : ٣٢١ ، المفصل : ٣٠٧ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٥ ، التسهيل : ٢٢٩ ، معانى الحروف للرماني :
١٠٠ ، الجامع الصغير : ١٦٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٠ .

الألف نونا ، كما ذهب إليه الفراء (١) ، لانتفاء الدليل عليهما (٢) ./ وهي ناصبه بنفسها اتفاقا (٣) ، والرفع بعدها ندور ، كندور الجزم بها (٤) ، كقوله :

٢٣٩-...***فلن يحل للعينين بعدك منظر (٥)

ص: ٢٠٤

١- لأن المعهود إبدال النون ألفا ك- «نسفا» لا العكس. انظر شرح المرادى : ١٧٤ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٣٠ / ٢ ، الهمع : ٩٤ / ٤ ، الأشموني مع الصبان : ٢٧٨ / ٣ ، مغنى اللبيب : ٣٧٣ - ٣٧٤ ، الجنى الدانى : ٢٧٢ ، شرح الرضى : ٢٣٥ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٦ / ٧ ، المفصل : ٣٠٧ ، الجامع الصغير : ١٦٩ ، ارتشاف الضرب : ٣٩٠ / ٢ .

٢- بل هي بسيطه كما ذهب إليه سيويه والجمهور. انظر الكتاب : ١ / ٤٠٧ ، شرح الرضى : ٢٣٥ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٠ ، الجنى الدانى : ٢٧٧٠ ، الهمع : ٩٣ / ٤ ، شرح المرادى : ١٧٣ / ٤ ، جواهر الأدب : ٣٢١ ، شرح ابن يعيش : ١٥ / ٧ - ١٦ ، المفصل : ٣٠٧ .

٣- لكن عند الخليل لا ينتصب المضارع إلا ب- «أن» ظاهره أو مقدره ، فإذا نصبت ما بعد «لن» كان ب- «أن» مقدره. وذكر سيويه أنه لو نصب بتقدير «أن» لامتنع تقديم معمول فعلها عليها لكونه من الصله ، ولا يتقدم شيء من الصله على الموصول ، وقد جاء عنهم مقدما نحو : «زيد لن أضرب» ، فدل على أن النصب ليس ب- «أن». انظر الكتاب : ١ / ٤٠٧ ، معانى الحروف للرماني : ١٠٠ ، جواهر الأدب : ٣٢١ .

٤- وحكى اللحياني : أن الجزم بها لغه لبعض العرب. انظر الهمع : ٩٧ / ٤ ، شرح المرادى : ١٧٤ / ٤ ، مغنى اللبيب : ٣٧٥ ، الجنى الدانى : ٢٧٢ ، شرح الأشموني : ٢٧٨ / ٣ ، الجامع الصغير : ١٦٩ ، حاشيه الخضرى : ١١٠ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٩٠ / ٢ .

٥- من الطويل لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي (صاحب عزه) من قصيده له يمدح فيها عبد الملك بن مروان فى ديوانه (٢٥٤) وانظر (٣٢٨) ، وصدرة : أيدى سبا يا عزّ ما كنت بعدكم ويروى : «فلم يحل بالعينين» بدل «فلن يحل للعينين» ، ويروى : «منزل» بدل «منظر». أيدى سبا : اتخذ الناس هذا مثلا مضروبا فى التفريق والتمزيق. منظر : إما مصدر ميمى أو اسم مكان ، والمعنى كنت بعد فراقك يا عزه مشئت الحال مفرق البال فلم يحل لعينى نظر أو منظر. قال البغدادي : فظهر بهذا أن المعنى مع «لم» فإن ما ذكره حكاية حال ماضيه لا أخبار عن أمر مستقبل ، والرواية : «فلم يحل بالعينين» بالباء لا باللام ، وهو المذكور فى كتب اللغه. انتهى. والشاهد فيه على أن الجزم ب- «لن» نادر ، و «يحل» مجزوم بحذف الألف. وقيل : الجزم بها لغه. انظر شرح الأشموني : ٣ / ٢٧٨ ، أبيات المغنى : ١٥٩ / ٥ ، مغنى اللبيب : ٥١٩ ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٨٧ ، الجنى الدانى : ٢٧٢ ، حاشيه الصبان : ٢٧٨ / ٣ ، المنقوص والممدود للفراء : ٣٦ .

وتقتضى نفى ما أثبت بحرف التنفيس» (١)، من غير دلالة على التأييد (٢)، ولا منافاه له (٣).

الثانى: «كى»، وظاهر كلامه هنا أنها ناصبه بنفسها مطلقا، والصواب ما قسمه فى غير هذا الموضع، من أن المصدرية ناصبه بنفسها، والتعليق التي بمعنى اللام، النصب بعدها بإضمار «أن» (٤).

وتعرف المصدرية بدخول لام التعليل عليها، نحو: (لكيلا) (٥) تأسوا [الحديد: ٢٣]، والتعليق بدخولها على اللام، نحو:

ص: ٢٠٥

١- أى: لنفى الفعل المستقبل، إما فى غايه ينتهى إليها، نحو: (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ)، وأما إلى غير غايه نحو: (لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا)، وهذا مذهب الجمهور. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٢٩، المقتضب: ٢ / ٦، ارتشاف الضرب: ٢ / ٣٩١.

٢- لأنها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر «اليوم» فى قوله تعالى: (فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْشِيًّا)، ولزم التكرار بذكر «أبدا» فى قوله تعالى: (وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا) ولم تجتمع مع ما هو لانتهاى الغايه، نحو قوله تعالى: (فَلَنْ أُبْرَحَ الْمَارِضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي)، قال الأزهرى: «وتأييد النفي فى (لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا) لأمر خارجى، لا من مقتضيات «لن». انتهى. وخالف الزمخشري فى بعض نسخ أنموذجه فذهب إلى أنها تفيد تأييد النفي، ووافقه المرتضى فى التاج. وذهب فى مفصله وبعض نسخ أنموذجه الأخرى إلى أنها تفيد توكيد النفي، ووافقه العصام فى شرح الفريد. قال ابن هشام: «وكلاهما دعوى بلا دليل». انظر الهمع: ٤ / ٩٤ - ٩٥، شرح المرادى: ٤ / ١٧٣، جواهر الأدب: ٣٢٢، شرح الأشموني: ٣ / ٢٧٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٢٩، الأنموذج بشرح الأردبلى: (٨٩ / أ- مخطوط)، الأنموذج: ١٠٢، مغنى اللبيب: ٣٧٤، موصل الطلاب للأزهرى: ١٣١، الجنى الدانى: ٢٧٠، التسهيل: ٢٢٩، شرح الرضى: ٢ / ٢٣٥، شرح ابن يعيش: ٨ / ١١١، المفصل: ٣٠٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣ / ١٥٣١، تاج علوم الأدب: ٢ / ٣٨٣، شرح الفريد: ٢٢٠، حاشيه الخضرى: ٢ / ١١٠، ارتشاف الضرب: ٢ / ٣٩١، شرح القطر للفاكهى مع حاشيه يس عليه: ١ / ١٤٣.

٣- الظاهر من قول ابن طولون هنا أنه موافق للزمخشري فيما ذهب إليه فى أنموذجه أن «لن» تفيد تأييد النفي.

٤- قال ابن مالك فى شرح الكافية: (٣ / ١٥٣١): «ثم بينت أن «كى» على ضربين: أحدهما: كونها حرفا مصدرىا بمعنى: «أن»، ومساويه لها فى الاستقلال بالعمل. والثانى: كونها حرف تعليل بمعنى اللام، والنصب بعدها حينئذ ب- «أن» مضمرة غير جائزه الإظهار. انتهى.

٥- فى الأصل لليلا.

لامتناع الفصل بين الموصول (٣) وصلته (٤) بحرف الجرّ ، ودخول حرف موصول على مثله (٥) ، وتقدير اللام مؤكده لتعليل «كى» (٦).

ومع التجرد عن اللام ، نحو : (كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً) [الحشر : ٧] ، فيجوز الوجهان ، ولم يسمع فى كلامهم : «كى أن يقوم زيد» (٧).

الثالث : أن المصدرية ، نحو : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) [الشعراء : ٨٢] ، وتعرف بصحة تأولها وما بعدها بالمصدر ، بخلاف المخففه من الثقيله ، وهى الواقعه بعد فعل دالّ على العلم ، نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) [المزمل : ٢٠] ، فإنه يتعين رفع الفعل بعدها ، وأكثر ما يقع مفصولا منها بحرف التنفيس ، أو نفى ، أو «قد» ، أو «لو» - كما سبق (٨) - وقد أتى بلا فصل كقوله :

٢٤١- علموا أن يؤملون فجادوا***... (٩)

ص: ٢٠٦

١- فى الأصل نارا. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من الطويل ، لمنصور بن الزبرقان النمري ، من قصيده له فى ديوانه (١٣١) ، وعجزه : وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله ونسبه العينى لحاتم الطائى (وليس فى ديوانه) ، وقيل : هو لرجل من باهله. وروى صدره فى الديوان : فأبرزت نارى ثم أثقبت ضوءها والشاهد فيه على أن «كى» هاهنا تعليليه لدخولها على اللام ، قال العينى : «وإنما جمع بينهما للتأكيد ، وهذا تركيب نادر». انتهى. وعلى روايه الديوان فلا شاهد فيه. انظر الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٠٦ ، شرح المرزوقى : ١٦٩٧ ، شرح الحماسه للتبريزى : ٤ / ١١١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٠ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٣٥ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠٩ ، أبيات المغنى : ٤ / ١٥٩ ، شرح المرادى : ٤ / ١٧٦.

٣- فى الأصل المصدر.

٤- أى صله «كى» ، وذلك على تقدير أنها موصوله ناصبه بنفسها.

٥- أى دخول «كى» على «أن» المقدره بعد اللام لأنهما حيثئذ موصولان حرفيان.

٦- وإنما يقدر هذا ، لامتناع دخول حرف جر على مثله.

٧- قال السيوطى : قال أبو حيان : والمحفوظ إظهارها بعد «كى» الموصوله ب- «ما» ، كقوله : كيما أن تغرّ وتخدعا ولا أحفظ من كلامهم : «جئت كى أن تكرمنى». انتهى. انظر الهمع : ٤ / ١٠٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٣٣.

٨- فى «أن» المخففه. انظر ص ٢٦٤ / ١ من هذا الكتاب.

٩- من الخفيف ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : قبل أن يسألوا بأعظم سؤال وقد تقدم الكلام عليه ص ٣٧٠ من هذا الكتاب. والشاهد فى قوله : «أن يؤملون» حيث وقع خبر «أن» المخففه من الثقيله جمله فعلية فعلها متصرف وليس بدعاء ، ولم يفصل بينهما فاصل ، وهو قليل ، والكثير أن يأتى بفاصل ويقول : سيأملون.

والنَّصْب بعدها في قراءه / بعضهم : (أَفَلَا- يَرْوُونَ أَلَّا يَزْجِعُ) (١) [طه : ٨٩] - نادر. فإن وقعت بعد فعل دالّ على الظَّنّ ، ك- : «حسب ، وزعم ، وظنّ» ونحوها - جاز أن تجعل مصدرية ناصبه ، وأن تجعل مخففه من الثقله ، فلا تعمل ، ويكون الفعل بعدها مرفوعاً (٢) ، وبهما قرىء في التواتر (٣) : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ) (٤) فِثْنَهُ (٥) [المائدة : ٧١] ، وترجح المصدرية عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولذلك أجمعوا على النَّصْب في : (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) (٦) [العنكبوت : ٢].

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعضهم أهمل أن حملاً على

ما أختها حيث استحقت عملاً

بعض العرب يهمل «أن» مطلقاً حملاً على «ما» المصدرية في نحو : (وَيَعْلَمُ مَا) يفعلون (٧) [الشورى : ٢٥] ، ومنه قوله :

ص : ٢٠٧

١- يرجع : بالنصب. وهي قراءه أبي حيوه ، وقرأ الجمهور «يرجع» بالرفع ، وهو أولى. انظر القراءات الشاذة : ٨٩ ، إعراب النحاس : ٣ / ٥٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٢٥ ، الهمع : ٤ / ٨٨.

٢- في الأصل : مروعا.

٣- في الأصل : التواتر.

٤- في الأصل : يكون.

٥- فقرأ أبو عمرو وحمزه والكسائي وخلف ويعقوب : «ألا- تكون» بالرفع ، وقرأ الباقون : «ألا تكون» بالنصب. انظر المبسوط في القراءات العشر : ١٨٧ ، حجه القراءات : ٢٣٣ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٥٥ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠٢ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٢٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٣٢ البيان لابن الأنباري : ١ / ٣٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٨٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٢٣ - ١٥٢٤ ، الهمع : ٤ / ٨٩.

٦- و «أن» وصلتها في موضع نصب ب- «حسب» ، وقد سدت بصلتها مسد مفعولي «حسب». انظر إعراب النحاس : ٣ / ٢٤٧ ، البيان لابن الأنباري : ٢ / ٢٤١ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٨١.

٧- «ويفعلون» قرأها حمزه ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، وخلف : «تفعلون» بالتاء ، وقرأها الباقون : «يفعلون» بالياء. انظر المبسوط في القراءات العشر : ٣٩٥ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٦٧ ، حجه القراءات : ٦٤١ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٨٣.

وقرىء شاذًا: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) [البقره: ٢٣٣] - بضم الميم (٢) - وأندر منه الجزم بها (٣) فى نحو:

٢٤٣- ***تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحط (٤)

وتقع أن تفسيريّه ، وزائده ، فلا تعمل شيئًا.

ص: ٢٠٨

١- من البسيط ، آخر أبيات ثلاثه لم أعثر على قائلها ، وعجزه : متى السّلام وألا تشعرا أحدا ويروى : «وألا تعلما» و «وألا تخبرا» بدل «وألا تشعرا». قوله : «ويحكما» : «ويح» كلمه ترحم ورأفه ، وهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف. والشاهد فى قوله : «أن تقرأن» حيث أهملت «أن» عن العمل ، حملا- على أختها «ما» المصدريه. وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هى المخففه من الثقيله شد اتصالها بالفعل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٠ ، شرح المرادى : ٤ / ١٨٦ ، جواهر الأدب : ٢٣٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٢٧ ، شواهد المغنى : ١ / ١٠٠ ، أبيات المغنى : ١ / ١٣٥ ، ١٢٣ / ٤ ، ١٢٤ / ٨ ، الخزانة : ٨ / ٤٢٠ ، مجالس ثعلب : ١ / ٣٢٢ ، المنصف : ١ / ٢٧٨ ، الإنصاف : ٢ / ٥٦٣ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، مغنى اللبيب : ٣٤ ، ١١٩٢ ، الخصائص : ١ / ٣٩٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٨ ، الجنى الدانى : ٢٢٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦١٦ ، الضرائر : ١٦٣ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٨٤ ، كاشف الخصاصه : ٣٠٤ ، النكت الحسان : ١٤٢.

٢- وهى قراءه مجاهد وابن محيص. انظر القراءات الشاذة : ١٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٢٧ - ١٥٢٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٢ ، شرح المرادى : ٤ / ١٨٧ ، شرح المكودى : ٢ / ٨٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٠ .

٣- قال السيوطى : «قال الرؤاسى من الكوفيين : فصحاء العرب ينصبون ب- «أن» وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها ، وأنشد على الجزم : أحاذر أن تعلم بها فتردّها وممن حكى الجزم بها لغه من البصريين : أبو عبيده واللحيانى ، وزاد أنها لغه بنى صباح». انتهى. وانظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩١ ، الجنى الدانى : ٢٢٦ ، مغنى اللبيب : ٤٥ - ٤٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٤.

٤- من الطويل ، لامرىء القيس الكندى من قصيده له فى ديوانه (٣٩٨) وصدره : إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا ويروى : «غدونا» بدل «ركبنا» ، ويروى : «هلم» بدل «تعالوا» ، وغدونا : ذهبنا غدوه ، وهى ما بين صلاه الصبح وطلوع الشمس. والولدان : جمع وليد وهو الصبى ، نحط : جزم فى جواب الأمر ، وهو «تعالوا» ، وكسر للقافيه. والشاهد فيه جزم «يأتنا» ب- «أن» المفتوحه ، وأصله : «يأتينا» فسقطت الياء للجزم. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٤ ، مغنى اللبيب : ٣٢١ ، المحتسب : ٢ / ٢٥٩ ، شواهد المغنى : ١ / ٩١ ، أبيات المغنى : ١ / ١٢٨ ، الجنى الدانى : ٢٢٧ ، الإفصاح : ١٠٧ ، حاشيه يس : ٢ / ٢٤٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١١١ .

وتعرف الأولى : بأن يتقدم عليها جملة متضمنه لمعنى القول دون حروفه (١) ، وأكثر ما يليها الأمر ، نحو : (فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ) (٢) . أن سَبَّحُوا [مريم : ١١] ، (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ) [المؤمنون : ٢٧].

وأكثر ما تقع الثانية بعد «لما» ، نحو : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) [يوسف : ٩٦] ، (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا) [العنكبوت : ٣٣].

ثم قال رحمه الله تعالى :

ونصبوا بإذن المستقبلا

إن صدرت والفعل بعد موصلا

أو قبله اليمين وانصب وارفعاً

إذا إذن من بعد عطف وقعا /

هذا هو الحرف الزايع مما ينصب الفعل المضارع بنفسه وهو : «إذن» (٣).

قال سيبويه : «وهي حرف جزاء وجواب» (٤).

وذكر المصنّف لعملها ثلاثه شروط :

ص : ٢٠٩

١- ولا- تقع بعد صريح القول خلافا لابن عصفور ، حيث ذهب إلى أنها قد تكون مفسره بعد صريح القول ، وجعل منه قوله تعالى : (أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ) ف- «أن» في الآية تفسيريه ل- «ما» في «ما أمرتني» لا للمجرور في «به» ، وتمسك بقوله تعالى : (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا) فإن التقدير : قائلا بعضهم لبعض : «أن امشوا». وأجيب : إما بأن «أن» زائده ، أو بأن القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور ، أو بأن «انطلق» متضمن لمعنى القول ، لأن المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه. انظر مغنى اللبيب : ٤٨ ، جواهر الأدب : ٢٣٧ ، الجنى الدانى : ٢٢١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٤١ - ١٤٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٢.

٢- فى الأصل : فأوحينا إليه ، تحريف.

٣- هذا عند الأكثرين ، وقال الزجاج والفارسي : الناصب «أن» مضمرة بعدها لا هي ، ونقل عن الخليل. وقد اختلف فى حقيقتها : فذهب الجمهور إلى أنها حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف ، وأصلها «إذ» ظرفيه لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف إليها. ثم اختلف القائلون بحرفيتها : فقال الأكثرون إنها بسيطة ، وذهب الخليل فى أحد قولييه إلى أنها مركبه من «إذ» و «أن». انظر الهمع : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٩٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٩٠ ، مغنى اللبيب : ٣٠ ، الجنى الدانى : ٣٦٣ ، جواهر الأدب : ٤١٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٣٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٥.

٤- قال سيبويه فى الكتاب (٢ / ٣١٢) : «وأما «إذن» فجواب وجزاء».

أحدها : أن يكون الفعل الذى دخلت عليه مستقبلا ، فلا يجوز النَّصْب فى نحو : «إذن تصدق» ، جوابا لمن قال : «أحبَّ زيدا».

الثانى : أن تكون مصدره ، فلو وقعت حشوا ، كقوله :

٢٤٤- لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها**وأمكننى منها إذن لا أقيها(١)

لم تعمل شيئا ، فإن تقدّمها عاطف - كالواو والفاء - فالأكثر أن تقدّر خارجة عن التصدّر بذلك ، فيرفع الفعل بعدها ، وبه قرأ السبعة : وإذن لا يلبثون خلفك (٢) [الإسراء : ٧٦] ، وإذن لا يؤتون الناس (٣) [النساء : ٥٣] ، وبعضهم

ص: ٢١٠

١- من الطويل لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى (صاحب عزه) من قصيده له فى ديوانه (٣٠٥) يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وقبله : حلفت بربِّ الرّاقصات إلى منى يغول البلاد نصّيها وذميلها ويروى : «لا- أقيها» بدل «لا- أقيها» أى : لا أقيل رأيه فيها ، والفيلولة : ضعف الرأى ، قال البغدادي : وهى روايه مناسبه. قوله : «بمثلها» أى : بمقاله مثلها ، وهى قول عبد العزيز له : «حكمتك يا أبا صخر» عند ما أنشده القصيد ، وأعجب عبد العزيز بقوله فيها : إذا ابتدر الناس المكارم بدهم عراضه أخلاق ابن ليلى وطولها فقال كثير : فأنى احكم أن أكون مكان ابن رمانه - وكان ابن رمانه كاتب عبد العزيز وصاحب أمره - فرده عبد العزيز. لا أقيها : أى : اطلب منه ما لا اعتراض علىّ فيه ولا قدح ، والإقاله : الرد. والشاهد فى قوله «إذن» حيث ألغيت عن العمل لوقوعها حشوا بين القسم وهو قوله فى البيت قبله : «حلفت ...» وجوابه ، وهو قوله : «لا أقيها» ، والتقدير : حلفت برب الراقصات لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها لا أقيها إذن. انظر شرح الأشمونى : ٢٨٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ٢٣٤ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٩ ، الشواهد الكبرى : ٣٨٢ / ٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤١٢ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٤٤ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ١٣ ، ٢٢ ، الحلل : ٢٦٦ ، جمل الزجاجى : ١٩٥ ، الخزانة : ٨ / ٤٧٣ ، ١١ / ٣٤٠ ، شواهد الفيومى : ٨٩ ، شواهد المغنى : ١ / ٦٣ ، أبيات المغنى : ١ / ٧٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥ ، شواهد ابن النحاس : ٢٧٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٣٥ ، شذور الذهب : ٢٩٠ ، مغنى اللبيب : ١٨ ، الهمع : ١٠١١ ، المقتصد : ٢ / ١٠٥٥ ، معانى الأخفش : ٢ / ٤٩٨ ، شرح دحلان : ١٥١ ، البهجة المرضيه : ١٥١.

٢- وقرأ أبى بن كعب : «لا- يلبثوا» بإسقاط النون. انظر القراءات الشاذة : ٧٧. وخلفك : بغير ألف أى : بعدك ، وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وأبى بكر ، وقرأ الباقون «خلافك» أى : مخالفتك. انظر حجه القراءات : ٤٠٨ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٩٥ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٣٠٨ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٨٥ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٢٧١.

٣- وقرأ ابن مسعود : «لا يؤتوا» بحذف النون ، جعله جوابا فى موضع النصب. انظر القراءات الشاذة : ٢٩٩.

ينصب بها ، ولا يخرجها عن التصدر بسبق العاطف لها ، كما لا يخرج سبق العاطف أدوات الاستفهام عما استقر لها من التصدر ، نحو : (وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) [آل عمران : ١٣٥].

الثالث : أن يتصل بها الفعل ، إلا إذا حصل الفصل بالقسم ، فلا يبطل العمل ، كقوله :

٢٤٥- إذن والله نرميهم بحرب ***... (١)

وإليه أشار المصنّف بقوله : «أو قبله اليمين».

ولا حجة لمن أجاز الفصل بالنداء والدعاء (٢) ، أو معمول الفعل (٣).

ثم قال :

وبين لا ولا م جرّ التزم

إظهار أن ناصبه وإن عدم /

لا فإن اعمل مظهرا أو مضمرا

وبعد نفى كان حتما أضمرا

أخذ في ذكر المواضع التي ينتصب فيها الفعل ب- «أن مضمه» ، وهي منقسمة إلى ما إضمارها فيه جائز ، وإلى ما إضمارها فيه واجب.

ص : ٢١١

١- من الوافر لحسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه (وليس في ديوانه) ، وعجزه : تشيب الطفل من قبل المشيب والشاهد فيه نصب «نرميهم» ب- «إذن» مع الفصل بينهما بالقسم. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٨٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٠٦ ، شذور الذهب : ٢٩١ ، مغنى اللبيب : ١١٧٧ ، الهمع : ١٠١٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥ ، أبيات المغنى : ٨ / ١٠٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٧٠ ، شواهد الفيومي : ٩٠ ، شرح دحلان : ١٥١ ، المطالع السعيدة : ٣٧٩ ، أوضح المسالك : ٢٣١ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٠٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٧.

٢- وأجاز ابن طاهر ، وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء ، نحو : «إذن يا زيد أحسن إليك» ، و «إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة». وأجاز ابن عصفور وأبو الحسن الأبدى الفصل بالظرف. قال أبو حيان : والصحيح أن ذلك لا يجوز. انظر الهمع : ٤ / ١٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٧٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٨٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ ، مغنى اللبيب : ٣٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٨٩ ، الجنى الدانى : ٣٦٢.

٣- وذهب الكسائي والفراء وهشام إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل نحو «إذن زيदा أكرم» ، والاختيار حينئذ عند الكسائي

النصب ، وعند الفراء وهشام الرفع نحو «إذن فيك أرغب وأرغب» ، و «إذن صاحبك أكرم وأكرم». انظر ارتشاف الضرب : ٢ /
٣٩٧ ، الهمع : ١٠٥ / ٤ ، مغنى اللبيب : ٣٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٨٩ ، شرح المرادى : ٤ /
١٨٩ ، الجنى الدانى : ٣٦٣.

فالإضمار الجائز في موضعين ذكرهما المصنّف :

أحدهما : بعد لام التعليل ، إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ «لا» (١).

ومن إظهارها قوله : (وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) [الزمر : ١٢] ، (ومن) (٢) إضمارها : (وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [الأنعام : ٧١].

وإن اقترن الفعل بعدها بـ «لا» التزم إظهار «أن» كما أشار إليه بالبيت الأول ، وسواء كانت «لا» نافية ، كقوله تعالى : (لَيْتَآ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) [البقره : ١٥٠] ، أو زائده مؤكده ، نحو : (لَيْتَآ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد : ٢٩].

والموضع الثاني : ما إذا عطف المضارع على اسم في تأويل الفعل - كما يأتي - .

والإضمار الواجب في خمسة مواضع :

أحدها : بعد لام (٣) الجزّ الواقعه بعد «كان» المنفيّه الداله على معنى (ماض) (٤) إمّا بلفظ ، نحو : (ما كان الله) (٥) ليذّر المؤمنين [آل عمران : ١٧٩] ، وإمّا لاقترانها بـ «لم» ، نحو : (لم يكن الله ليغفر لهم) [النساء : ١٣٧] ، وتسمّى لام الجحود (٦).

ص: ٢١٢

١- ذهب الكوفيون إلى أنها ناصبه بنفسها من غير تقدير «أن». وقال ثعلب : ناصبه ، لكن لقيامها مقام «أن». انظر الإنصاف : (مسألة : ٧٩) : ٢ / ٥٧٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٩٢ ، الجنى الدانى : ١١٥ ، الهمع : ٤ / ١٠٨ ، شرح المرادى : ٤ / ١٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠١ ، اللامات للهروى : ١٦٥ - ١٦٦ ، اللامات للزجاجى : ٦٦.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- فى الأصل : لا.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل ، راجع التصريح : ٢ / ٢٣٥. قال المرادى فى الجنى الدانى (١١٧٧٧) : «وأجاز بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أخوات «كان» قياسا عليها ، وأجاز بعضهم ذلك فى «ظننت» ، وقال بعضهم : تقع فى كل فعل تقدمه منفى نحو : «ما جئت لتكرمنى» ، والصحيح أنها لا تقع إلا بعد «كان» الناقصه. انتهى.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- وقد سماها بذلك أكثر النحويين ، وذلك لأنها ملازمه للجحد أى : النفى ، وقال الأزهرى : من تسميه العام بالخاص فإن الجحود عباره عن إنكار الحق لا عن مطلق النفى ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى. وقال النحاس : والصواب تسميتها لام النفى ، لأن الجحد فى اللغه إنكار ما تعرفه لا- مطلق الإنكار. وأطلق عليها الرمانى : لام الجر ، وابن هشام : لام توكيد النفى ، والزمخشرى : اللام المؤكده. وقال السيوطى : ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكده ، لصحة الكلام بدونها ، إذ يقال فى : «ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل» ، لا لأنها زائده ، إذ لو كانت زائده لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح. وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبه بنفسها ، وقال ثعلب : ناصبه ، لكن لقيامها مقام «أن». انظر فى ذلك شرح ابن يعيش : ٧ / ٢٨ ، شرح

الأشمونى مع الصبان : ٢٩٢ / ٣ ، الهمع : ١٠٨ / ٤ - ١٠٩ ، شرح ابن عصفور : ١٤١ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ -
٢٣٦ ، شرح المرادى : ١٩٧ / ٤ ، مغنى اللبيب : ٢٧٨ - ٢٧٩ ، معانى الحروف للرماني : ٥٦ ، المفصل : ٢٦٤ ، الجنى الدانى :
١١٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٩ .

ثم قال :

كذاك بعد أو إذا يصلح في

موضعها حتى أو إلا أن خفي

هذا هو الموضع الثاني مما ينتصب فيه الفعل ب- «أن» واجبه الإضمار ، وهو بعد «أو» المقدّره ب- «حتى» (١) ، أو ب- «إلا».

وقول المصنّف : «أن خفي» (٢) (لا) (٣) حاجه / إليه ، لأنّ «أن» مقدّره (٤) ، وقد يتعين التقدير الأوّل ، نحو : «لأسيرن (٥) أو لأدخلنّ البصره» ، وقوله :

٢٤٦- لأستسهلنّ الصّعب أو أدرك المنى ***... (٦)

ص: ٢١٣

١- المرادفه «إلى» ، وقدرها بعضهم ب- «كى» ، مثاله بعد «حتى» التي بمعنى «إلى» : «لا تنظرنه أو يجيء» ، ومثاله بعد «حتى» التي بمعنى «كى» : «أسلمت حتى أدخل الجنه». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٦ ، شرح ابن الناظم : ٦٧٣ ، الهمع : ٤ / ١١٢ ، شرح المرادى : ٤ / ١٩٨ ، شرح المكودى : ٢ / ٨٦.

٢- فى الأصل : أو إلا أن. راجع شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٨٨٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- قال الشاطبي فى شرح الألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٨٨٠ - ٨٨١ : «فإن قلت ما الذى أحرز بقوله : «أن خفى» ، وكان قوله «كذاك» مجزيا عنه ، لأنه يعطى تشبيه حكم هذا المتأخر بحكم المتقدم ، وذلك يكفى ، فالظاهر لبادىء الرأى أنه حشو. فالجواب أنه احتراز وليس بحشو ، وذلك أن قوله : «كذاك» إشاره إلى متقدم فيما أن تعتبر دلالة الكاف ، فتقول : إنه إشاره إلى غير القريب ، وذلك لـم «كى» إذا لم تكن ب- «لا» ، والوجهان هنالك جائزان ، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء لأخذ له الوجهان وهو فاسد ، وإما ألا- تعتبر دلالتها ، فتقول : إنه يشير إلى أقرب مذكور ، فذلك غير ظاهر ، لأن الكاف لا تقع فى الإشاره إلى القريب ، فلا يفهم له أنه راجع فى لزوم الإضمار إليه ، فلا بد من ذكر ذلك رفعا لهذا الإبهام. انتهى.

٥- فى الأصل : لأسرن.

٦- من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وعجزه : فما انقادت الآمال إلا لصابر أو بمعنى : «حتى» الغائيه أو التعليه ، قيل : والثانى أظهر. والشاهد فى قوله : «أو أدرك» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة وجوبا بعد «أو» التي بمعنى : حتى. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ٢٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٤ ، شذور الذهب : ٢٩٨ ، مغنى اللبيب : ١٠٤ ، الهمع : ١٠١٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٢٠٦ ، أبيات المغنى : ٢ / ٧٤ ، شواهد الفيومى : ٩١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٤٠ ، المطالع السعيده : ٣٨١ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١٦ ، شواهد العدوى : ٢٢٧.

وقد يتعين الثاني ، نحو : «لأُطْلَقَنَّكَ (١) أو تحسن صحبتي» ، وقوله :

٢٤٧- وكنت إذا غمزت قناه قوم *** كسرت كعوبها أو تستقيما (٢)

وقد يجوز الأمران ، نحو : «لأَلْزَمَنَّكَ أو تقضيني حَقِّي».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد حَتَّى هكذا إضمار أن

حتم كجد حَتَّى تسرّ ذا حزن

وتلو حَتَّى حالا أو مؤولا

به ارفعنّ وانصب المستقبل

هذا هو الموضوع الثالث مما يجب فيه إضمار «أن» وهو بعد «حَتَّى» الجارّه (٣) ، سواء كانت لانتهاء الغايه ، نحو : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقره : ٢١٤] ، أو

ص: ٢١٤

١- الإطلاق والتطبيق يكون بمعنى الترك والإرسال ، قال : طلقت القوم : تركتهم ، وأطلقت الأسير : خلّيته. انظر اللسان : ٤ / ٢٦٩٣ ، ٢٦٩٥ (طلق).

٢- من الوافر لزياد الأعجم (زياد بن سلمى مولى عبد القيس ، وكانت فيه لكنه ، فقليل له الأعجم) من أبيات له هجا بها المغيره بن حبناء الحنظلي ، وقبله : عوى فرميته بسهام موت كذاك يردّ ذو الحمق اللثيم الغمز : ضم الأصابع على الرمح ونحوه وتحريكها وهزها. القناه : الرمح. الكعوب : جمع «كعب» وهو من القصب العقده الناشزه فى طرف الأنبوب ، (والأنبوب ما بين الكعبين) ، ومن الرمح : الطرف من الجهتين. كسرت : أى أردت كسرهما إلا- أن تستقيم من عوجها. والشاهد فى قوله : «أو تستقيما» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة بعد «أو» التى بمعنى «إلا». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٤٠ ، النكت الحسان : ١٤٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٩٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٥ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٦ ، المقتضب : ٢ / ٢٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣١٩ ، شرح ابن يعيش : ٥ / ١٥ ، المقرب : ١ / ٢٦٣ ، مغنى اللبيب : ١٠٣ ، شذور الذهب : ٩٩ ، اللسان (غمز) ، أبيات المغنى : ٢ / ٦٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٨١ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٦٩ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٧٤ ، البهجه المرضيه : ١٥٢ ، التبصره والتذكرة : ٣٩٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٦ ، ٤١٧.

٣- هذا عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبه بنفسها ، وأجازوا إظهار «أن» توكيدا ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود ، ثم اختلفوا. فذهب الفراء إلى أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب «إلى». وذهب الكسائى إلى أنها جاره بإضمار «إلى».

انظر الهمع : ١١٢ / ٤ ، شرح الرضى : ٢٤٠ / ٢ ، الإنصاف : (مسأله : ٨٣) : ٥٩٧ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١٤١ / ٢ ، الجنى الدانى : ٥٥٤ ، مغنى اللبيب : ١٦٨ - ١٦٩ ، شرح الأشموني : ٢٩٨ / ٣ ، شرح المرادى : ٢٠٢ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١١٤ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٠٣ / ٢ .

التعليل ، نحو : (لا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا) (١) [المنافقون : ٧] ، أو محتمله لهما ، نحو : (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ) [الحجرات : ٩].

وشرط النَّصْب بعدها أن يكون الفعل مستقبلا - كما مثل - ، فأما إن كان حالا أو مؤولا بالحال - تعين رفعه (٢).

فمن الحال قولهم : «مرض حَتَّى (٣) لا يرجونه» (٤) ، ومن المؤول به قراءه نافع : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (٥) [البقره : ٢١٤] ، إذ هي في تأويل : حَتَّى حال الرسول والذين آمنوا معه أنهم (٦) / يقولون ذلك.

و (من) (٧) شروط الرفع أن يكون ما بعدها فضله مسببا عما قبله (٨) ، فلا

ص: ٢١٥

- ١- في الأصل : ينفض.
- ٢- قال المرادى : «إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به ف- «حتى» ابتدائيه ، وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهي الجاره و «أن مضمرة بعدها». انظر شرح المرادى : ٢٤٠ / ٤ ، شرح الأشمونى : ٣٠١ / ٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٧.
- ٣- في الأصل : حتى أنهم. راجع التصريح : ٢ / ٢٣٧.
- ٤- أى : فهو الآن لا يرجى. انظر الهمع : ١١٤ / ٤ ، الكتاب : ١ / ٤١٣ ، كاشف الخصاصه : ٣٠٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٤٠ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢٤٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٦.
- ٥- وقرأ الباقرن بالنصب على تأويله بالمستقبل ، لأن قولهم مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا- بالنظر إلى قص ذلك علينا. انظر المبسوط فى القراءات العشر : ١٤٦ ، حجه القراءات : ١٣١ ، إعراب النحاس : ١ / ٣٠٤ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ١٥٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٩٩ ، ٣٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٤٣ ، شرح دحلان : ١٥٢ ، البهجه المرضيه : ١٥٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٠٣.
- ٦- فى الأصل : أن. راجع التصريح : ٢ / ٢٣٧.
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٨- قال المرادى : «علامه كونه حالا أو مؤولا به : صلاحيه جعل الفاء فى موضع «حتى» ، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضله مسيبا عما قبلها». انظر شرح المرادى : ٤ / ٢٠٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٠١ ، الهمع : ٤ / ١١٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٧.

يجوز الرفع في نحو: «سيري حتى أدخلها»، لانتفاء الفضله (١)، ولا في نحو: «الأسيرن (٢) حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببيه (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وبعد فاجواب نفى أو طلب

محضين أن وسترها حتم نصب

هذا هو الموضع الرابع مما يجب فيه إضمار «أن» وهو بعد الفاء الواقعة جوابا لنفى محض (٤)، نحو: (لا يُقضى عليهم فيموتوا) [فاطر: ٣٦]، أو طلب محض، سواء كان أمرا، نحو:

٢٤٨- يا ناق سيري عنقا فسيحا*** إلى سليمان فنستريحا (٥)(٦)

أو نهيا نحو: (لا تَطْعُوا فِيهِ فَيَحِلَّ) [طه: ٨١]، أو دعاء كقوله:

ص: ٢١٦

١- في الأصل: الفضله. راجع التصريح: ٢ / ٢٣٨.

٢- في الأصل: لا أسيرن. راجع التصريح: ٢ / ٢٣٧.

٣- وأجاز الكسائي: رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبله، ونسبه المرادى للكوفيين. انظر ارتشاف الضرب: ٢ / ٤٠٧، الهمع: ٤ / ١٤، شرح المرادى: ٤ / ٢٠٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٣٧.

٤- وذهب الكسائي ومن وافقه من أصحابه والجرمي من البصريين إلى أن الفاء هي الناصبه بنفسها، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف. انظر ارتشاف الضرب: ٢ / ٤٠٧، مغنى اللبيب: ٢١٣، الجنى الدانى: ٧٤، شرح الأشموني: ٣ / ٣٠٥، الإنصاف (مسألة: ٧٦): ٢ / ٥٥٧، شرح ابن عصفور: ٢ / ١٤٣، شرح المرادى: ٤ / ٢٠٨.

٥- في الأصل: فيستريحا. انظر المراجع المتقدمه، فإن المعنى على ما أثبتته.

٦- من الرجز لأبى النجم العجلى (الفضل بن قدامه). ناق: ترخيم «ناقه». عنقا: ضرب من سير الإبل السريع. فسيحا: أى سريعا، وهو وصف كاشف ل- «عنق». سليمان: هو سليمان ابن عبد الملك بن مروان. والشاهد فى قوله: «فستريحا» حيث نصب الفعل

ب- «أن» مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة فى جواب الأمر. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١٥٤٤، توجيه اللمع: ٣٠٣، ٣٠٤،

المكودى مع ابن حمدون: ٢ / ٨٧، شرح الأشموني: ٣ / ٣٠٢، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٣٩، الشواهد الكبرى: ٤ / ٣٨٧،

الكتاب مع الأعلام: ١ / ٤٢١، المقتضب: ٢ / ١٣، شرح ابن يعيش: ٧ / ٢٦، شذور الذهب: ٣٠٥، الهمع: ٧١٦، ١٠٢١،

الدرر اللوامع: ١ / ١٥٨، ٧ / ٢، شرح ابن عقيل: ٢ / ١١٦، شواهد الجرجاوى: ٢٢٩، شواهد الفيومى: ٩٣، شرح ابن الناظم:

٦٧٧، شرح دحلان: ١٥٣، كاشف الخصاصه: ٣٠٩، الأصول: ٢ / ١٨٣، اللمع: ٢١٠، البهجه المرضيه: ١٥٢.

٢٤٩- رَبِّ وَفَقِنِي فَلَا أَعْدِلُ عَن ***سِنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سِنَنِ (١)

ويلتحق بذلك جواب الاستفهام ، والتَّمَنَى ، والعرض ، نحو : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) [الأعراف : ٥٣] ، (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ، فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً) [النساء : ٧٣] ، (لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ) [المنافقون : ١٠] ، وقوله :

٢٥٠- يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما***قد حدّثوك فما راء كمن سمعا(٢)

فلو كان النَّفَى والطلب غير محضين ، كالتنفى الدّاخل عليه همزه الاستفهام لقصد التقرير (٣) ، نحو : «ألم تأتني فأحسن إليك» ، والتنفى الدّاخل (٤) على النَّفَى ، نحو : «ما يزال يأتينا فيحدّثنا» (٥) - لم يجز النَّصْب ، وكذلك إن كان الطّلب غير محض ، بأن يكون / أمرا بغير «افعل» - كما يأتي (٦) - .

ص: ٢١٧

١- من الرمل ولم أعر على قائله. فلا- أعدل : أى : فلا- أميل. والسنن : الطريقة. الساعين : السالكين. والشاهد فى قوله : «فلا أعدل» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة فى جواب الدعاء. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٤٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٩ ، شذور الذهب : ٣٠٦ ، الهمع : ١٠٢٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٨٨ ، شواهد الفيومى : ٩٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٧٨ ، البهجة المرضيه : ١٥٢ ، المطالع السعيده : ٣٨٢ .

٢- من البسيط ولم أعر على قائله. والشاهد فى قوله : «فتبصر» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة فى جواب العرض. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٤٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٨٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٩ ، شذور الذهب : ٣٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٩ ، شواهد الفيومى : ٩٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٧٨ ، البهجة المرضيه : ١٥٢ ، كاشف الخصاصه : ٣٠٩ ، المطالع السعيده : ٣٨٣ .

٣- فى الأصل : التقدير. راجع التصريح : ٢ / ٢٣٩ .

٤- فى الأصل : الدال. راجع التصريح : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

٥- فمعناه الإثبات ، لأن «زال» للنفى ، وقد دخل عليها النفى ، ونفى النفى إثبات. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٠ .

٦- عند قول الناظم : والأمر إن كان بغير افعال فلا تنصب جوابه وجزمه اقبالا

ثم قال رحمه الله تعالى :

والواو كالفا إن تفد مفهوم مع

كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

هذا هو الموضوع الخامس مما يجب فيه إضمار «أن»، وهو بعد الواو الدالّ على المعية (١)، وتسمّى : واو الجمع (٢)، وواو الضرف (٣).

وشرط النصب بعدها : أن يتقدّمها ما يتقدّم الفاء من نفى ، نحو : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) [آل عمران : ١٤٢] ، أو طلب من أمر ، نحو :

٢٥١- فقلت : ادعى وأدعو إن أندى *** لصوت أن ينادى داعيان (٤)

ص: ٢١٨

١- وذهب الكسائي ومن وافقه من أصحابه ، والجرمي من البصريين إلى أن الواو ناصبه بنفسها ، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٧ ، مغنى اللبيب : ٤٧٢ ، الجنى الدانى : ١٥٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٠٨ ، ٢١٠ ، الإنصاف : (مسأله : ٧٥) : ٢ / ٥٥٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٤١ .

٢- انظر الهمع : ٤ / ٢٦ ، التسهيل : ٢٣٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٤٩ ، أسرار النحو : ٢٣٤ .

٣- وهذه التسميه للكوفيين. انظر مغنى اللبيب : ٤٧٢ ، حاشيه الصبان : ٣ / ٣٠٦ ، أسرار النحو : ٢٣٤ ، مصطلحات الكوفيين النحويه : ٢١١ - ٢١٢ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٢٥ .

٤- من الوافر ، وقد اختلف فى قائله فنسب فى أبيات المغنى لدثار بن شيبان النمري ، من قصيده له يمدح فيها الزبرقان بن بدر ، أولها : من يك سائلا عني فإني أنا النمري جار الزبرقان ونسب فى الكتاب للأعشى (وليس فى ديوانه) ، ونسبه الزمخشري لربيعة بن جشم ، ونسب فى أمالي القالى للفرزدق (وليس فى ديوانه) ، وقيل : هو للحطيئه. وتعاقبت روايته فى المراجع الآتية بين «ادعو» و «ادع» ، وبين «أن أندى» و «فأن أندى». أندى : من الندى وهو بعد ذهاب الصوت. والشاهد فى قوله : «وأدعو» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمره وجوبا بعد واو المعية الواقعة فى جواب الأمر. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٤٨ ، أبيات المغنى : ٦ / ٢٢٩ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٣٣ ، اللسان : (ندى ، لوم) ، أمالي القالى : ٢ / ٩٠ ، سمط اللآلىء : ٢ / ٧٢٦ ، المفصل : ٢٤٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٩ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣١ ، شواهد الفيومى : ٩٦ ، شواهد ابن النحاس : ٢٧٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٩٠ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٤٥٦ ، الإنصاف : ٢ / ٥٣١ ، مغنى اللبيب : ٧٤٢ ، شذور الذهب : ٣١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٨١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٧ ، جواهر الأدب : ٢٠٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٩٥ ، شرح دحلان : ١٥٣ ، كاشف الخصاصه : ٣١١ ، توجيه اللمع : ٣٠٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٢٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٤ .

أو نهى ، نحو : «لا تكن جلدا وتظهر (١) الجزع» ، ومثله :

٢٥٢- لا تنه عن خلق وتأتى مثله ***... (٢)

ويلتحق بهما : التَّمَنَى ، كقراءه بعضهم : (يا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نُكذَّبُ) [الأنعام : ٢٧] - بفتح الباء الموحده (٣) -.

فلو لم تدلّ على المعية ، كالواو العاطفه فى قولك : «لا- تأكل السيمك وتشرب اللبن» (٤) إذا أردت النهى عن كلّ منهما ، والاستثنافيه فى قولك :

ص: ٢١٩

١- فى الأصل : أو تظهر. انظر الألفيه : ١٤٨.

٢- من الكامل ، والمشهور أنه لأبى الأسود الدؤلى ، وهو من قصيده له من ملحقات ديوانه (١٣٠) ، وعجزه : عار عليك إذا فعلت عظيم ونسب فى الكتاب للأخطل ، فقال العينى : «وليس بصحيح» ، ونسب فى المؤتلف والمختلف للمتوكل بن عبد الله الليثى ، وهو من قصيده له فى شعره (٨١) ، أولها : للغانيات بذى المجاز رسوم فبطن مكّه عهدهنّ قديم ونسب فى شواهد ابن السيرافى لحسان (وليس فى ديوانه) ، ونسب فى شواهد ابن النحاس للأعشى (وليس فى ديوانه) ، وقيل : وهو لسابق البربرى ، وقيل : للطرماح. وفى أبيات المغنى (٦ / ١١٣) : «وقال اللخمي فى شرح أبيات الجمل : الصحيح أنه لأبى الأسود الدؤلى ، فإن صح ما ذكره أنه للمتوكل فإنما أخذ البيت من شعر أبى الأسود ، والشعراء كثيرا ما تفعل ذلك». انتهى. والشاهد فى قوله : «وتأتى مثله» حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد واو المعية الواقعة فى جواب النهى. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٤ ، المؤتلف والمختلف : ١٧٩ ، شواهد ابن السيرافى ٢ / ١٨٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٧٨ ، أبيات المغنى : ٦ / ١١٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٨ ، معجم الشعراء : ٤١٠ ، المقتضب : ٢ / ٢٥ ، جمل الزجاجى : ١٨٧ ، الحلل : ٢٦٠ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٢٤ ، الخزانة : ٨ / ٥٦٤ ، مغنى اللبيب : ٦٧١ ، شذور الذهب : ٩٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٧٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٢ ، شرح دحلان : ١٥٣ ، الجنى الدانى : ١٥٧ ، كاشف الخصاصه : ٣١ ، التبصره والتذكرة : ٣٩٩ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٧٠ ، اللمع : ٢١١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٤٧ ، الأصول : ٢ / ١٥٤ ، توجيه اللمع : ٣٠٦ ، معانى الفراء : ١ / ٣٤ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٤.

٣- وهى قراءه حفص وحمزه وابن عامر ويعقوب ، وقرأ الباقون بالرفع. انظر حجه القراءات : ٢٤٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٣٩ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠٦ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٩٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٦١ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٤٩.

٤- يجوز فى «وتشرب» ثلاثه أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى ، والنصب على النهى عن الجمع ، والرفع على الاستثناف ، إذا أردت النهى عن الأول فقط. انظر مغنى اللبيب : ٦٢٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٣٢ ، ٢ / ٣٩٦ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢٤١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠٨.

«وتشرب اللبن» إذا أردت النهى عن الأوّل فقط - لم يكن من هذا الباب ، لأنك إنما تنصب ب- «أن» إذا أردت الجمع بينهما.
وكذلك لا ينتصب الفعل بعد الفاء التي لا تدلّ على الجواب ، كالعاطفه في قوله : (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) [المرسلات : ٣٦] ،
والاستثنافيه في قوله :

٢٥٣- ألم تسأل الزّبع القواء فينطق ***... (١)

والمراد بالجواب : أن يكون ما بعدها مسبباً عمّا قبلها.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وبعد غير النّفى جزماً اعتمد

إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد

وشرط جزم بعد نهى أن تضع

إن قبل لا دون تخالف يقع

المراد بغير النّفى : الطلب ، فإذا أسقطت الفاء بعد الطّلب ، مع إرادته الجواب بالفعل - فحكمه الجزم (٢) ، نحو : (تَعَالَوْا أَتْلُ مَا
حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ)

ص : ٢٢٠

١- مطلع قصيده من الطويل لجميل بن معمر العذري (صاحب بئنه) في ديوانه (١٤٤) ، وعجزه : وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق
ويروى : «ألا» بدل «ألم» ، ويروى : ألم تسل الزّبع القديم فينطق ويروى : «الخواء» ، و «الخلاء» بدل «القواء» ، وتعاقبت روايته بين
«يخبرنك» و «تخبرنك». الربع : الدار بعينها حيث كانت. القواء : الخالي. البيداء : الفقر الذي يبيد من سلك فيه ، أي : يهلك.
السملق : الأرض التي لا تنبت ، وهي السهله المستويه. والشاهد في قوله : «فينطق» حيث رفع الفعل على القطع مما قبله لوقوعه
بعد الفاء الاستثنافيه ، فهو خبر مبتدأ محذوف تقديره : فهو ينطق. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ /
٢٤٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٠٣ ، اللسان : (سملق) ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٢٠١ ، الهمع : ١٠٢٤ ، ١٦٠٠ ، الحلل : ٢٦٣ ،
الخرانه : ٨ / ٥٢٤ ، شواهد الفيومي : ٩٢ ، شواهد المغني : ١ / ٤٧٤ ، أبيات المغني : ٤ / ٥٥ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨ ، ١٧١ ،
شدور الذهب : ٣٠٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٩٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٣٦ ، مغني اللبيب : ٣٠١ ، تاج علوم الأدب :
٢ / ٣٩٤ ، جمل الزجاجي : ١٩٤ ، البهجة المرضيه : ١٥٢ ، التبصره والتذكرة : ٤٠٣ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١٠.

٢- وفي جازمه أقوال : الأول : أنه بأداه شرط مقدره ، هي وفعل الشرط ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين ، ونسب في التصريح
للجمهور. الثاني : أن لفظ الطلب ضمن معنى الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره ابن مالك ونسبه إلى الخليل
وسيويويه. الثالث : أن لفظ الطلب ناب مناب الشرط ، أي : حذفت جملة الشرط وأنيب الطلب منابها فجزم ، وهو مذهب السيرافي

والفارسي وابن عصفور. الرابع : أن الجزم بـ «لام» مقدره ، فإذا قال : «ألا- تنزل تصب خيرا» ، فمعناه : لتصب خيرا ، قال المرادى : «وهو ضعيف ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف». انظر شرح المرادى : ٢١٢ / ٤ - ٢١٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤١ ، الهمع : ١٣٣ / ٤ - ١٣٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥١ ، الكتاب : ١ / ٤٤٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٩.

[الأنعام : ١٥١] ، (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتِنِي) (١) [مريم : ٥ - ٦].

ثم هو بعد الأمر بلا شرط ، وبعد النهى بشرط صحه وقوع «إن (لا) (٢)» موقع حرف النهى (٣) ، فيكون الكلام مستقيما ، نحو : «لا تعص الله يدخلك الجنة» ، لصحه تقديره ب- : إن (لا) (٤) تعص الله يدخلك الجنة ، بخلاف : «لا تعص الله يدخلك النار» فإنه يتعين الرفع فيه ، لعدم صحه التقدير المذكور.

والجزم فى قول أبى طلحه (٥) : «بأبى أنت وأمى ، لا- تشرف يصبك سهم» (٦) على البدل ، ولا- يجوز على الجواب عند الأكثرين ، وفيه نظر.

ص : ٢٢١

١- و «يرتنى» بالجزم على الجواب قراءه أبى عمر والكسائى ، ويحيى بن يعمر ، ويحيى بن وثاب والأعمش ، وقرأ الباقون بالرفع على أنه صفة ل- «وليا». انظر إتحاف فضلاء البشر : ٢٩٧ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٣١٧ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٢٨٧ ، حجه القراءات : ٤٣٨ ، إعراب النحاس : ٦ / ٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١١٠ - ١١١ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ١٢٠ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٢ .

٣- قال الأزهرى : وشرط غير الكسائى الجزم بعد النهى صحه وقوع «إن لا» فى موضعه ، وهو أن تضع موضع النهى شرطا مقرونا ب- «لا» النافية مع صحه المعنى ، قاله الموضح فى شرح القطر والمرادى فى شرح النظم ، وظاهر قول النظم : وشرط جزم بعد نهى أن تضع «إن» قبل «لا» دون تخالف يقع أنك تضع «أن» قبل لا- الناهيه بالهاء ، وشرحه على ذلك الشاطبى. انتهى. كما شرحه على ذلك أيضا المكودى وابن عقيا وابن الجزرى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٢ ، شرح الشاطبى (رساله دكتوراه) : ٢ / ٩١٣ ، شرح القطر : ١٠٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٣ ، شرح المكودى : ٢ / ٨٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٧ ، كاشف الخصاصه : ٣١٢ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٢ .

٥- فى الأصل : أين طلحه. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٣ . وأبو طلحه هو زيد بن سهل بن الأسود النجارى الأنصارى ، صحابى من الشجعان الرماه المعدودين فى الجاهليه والإسلام ، ولد فى المدينه سنه ٣٦ ق. ه ، ولما ظهر الإسلام كان من كبار أنصاره ، فشهد العقبه وبدرا وسائر المشاهد ، وكان ردف رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم يوم خيبر ، توفى بالمدينه سنه ٣٤ ه. انظر ترجمته فى أسد الغابه : ٢ / ٢٨٩ ، صفه الصفوه : ١ / ١٩٠ ، طبقات ابن سعد : ٣ / ٦٤ ، تهذيب ابن عساكر : ٦ / ٤ ، الأعلام : ٣ / ٥٩ . روى البخارى فى صحيحه (٥ / ٤٦ - باب مناقب ابن طلحه رضى الله عنه) قول أبى طلحه : «يا نبي الله بأبى أنت وأمى لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم نحري دون نحرى». وانظر : ٥ / ١٢٥ (باب غزوه أحد) ، فتح البارى : ٧ / ١٢٨ ، السيره النبويه لابن كثير : ٣ / ٥٣ ، اللسان (شرف) ، والروايه فى هذه المصادر : «يصيبك» بالرفع. وروى بالجزم فى شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٣ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣١١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٣ ، أمالى السهيلي : ٨٥ ، ١١٨ ، عمده الحافظ وعده اللافظ : ٢٣٨ .

والكسائي (١) لا يشترط ذلك (٢) ، أجاز : «لا تدن من الأسد يأكلك» على أنه جواب ، وهو الصحيح .

والمسألة مبنيّة على كون الجزم بعد الطلب جواباً لشرط مقدر ، أو جواباً للطلب نفسه (٣) ، فمن قال بالثاني : لم يحتج إلى التقدير المذكور .

ثم قال رحمه الله تعالى :

والأمر إن كان بغير افعال فلا

تنصب جوابه وجزمه اقبلا

قد سبق أنّ شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار

ص : ٢٢٢

١- في الأصل : الواو . ساقط .

٢- ونسبه ابن عصفور للكوفيين ، واحتجوا بالقياس على النصب ، فإنه يجوز «لا تدن من الأسد فيأكلك» بالنصب ، وفي التنزيل : (لا تفتروا على الله كذباً فيسيحتمكم بعذابٍ) ويقول أبي طلحة المتقدم ، وبالحدِيث : «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» . وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب ، و «يصبك» بدل من «تشرف» ، و «يضرب» مدغم . وفي رد القياس نظر . فالكوفيون يجوزون الجزم بعد النفي ، وبه قال الزجاجي ، وذكر الجرمي في «الفرح» أنه يجوز على رداءه وقبح . انظر شرح المرادي : ٢١٤ / ٤ - ٢١٥ ، التسهيل : ٢٣٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٥٥٢ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ٢٤٢ / ٢ ، ٢٤٣ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ٣١١ ، الهمع : ١٣٣ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ١٩٢ / ٢ ، ١٩٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٤ ، شرح الرضي : ٢ / ٢٦٧ ، جمل الزجاجي : ٢١٠ ، حاشية الخضري : ١١٧ / ٢ .

٣- ذهب إلى الأول أكثر المتأخرين واختاره المرادي والأشموني ، وإلى الثاني الخليل وسيبويه وابن خروف واختاره ابن مالك ، ونسبه الأزهرى للسيرافي والفارسي . انظر الكتاب : ١ / ٤٤٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥١ ، شرح الرضي : ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، شرح المرادي : ٢١٢ / ٤ - ٢١٣ ، شرح ابن عصفور : ١٩٩٢ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٠ .

«أن» - أن يكون محضاً ، وذلك بأن (١) يكون الأمر بصيغته «افعل» - كما مثل - ، فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل ، نحو :
«نزال فتصيب خيراً» ، ولا بعد / طلب بلفظ الخبر ، نحو : «حسبك حديث فينام الناس» (٢) ، وأجاز الكسائي النصب فيهما (٣) ،
ولا شاهد معه.

وأما الجزم بعدهما ، إذا حذفت الفاء ، فلا خلاف في جوازه (٤) ، ومنه في الأول :

٢٥٤-...***مكانك تحمدي أو تستريحي (٥)

لأن مكانك «بمعنى : اثبتى ، ومن الثاني قول عمر : «أتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه» (٦) إذ معناه : ليثق الله.

ص: ٢٢٣

١- في الأصل : أن.

٢- انظر شرح المرادى : ٢١٦ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٤٣ / ٢ ، الهمع : ١١٩ / ٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٥٥٣ / ٣.

٣- ووافق ابن جنى وابن عصفور في جواز نصب جواب «نزال» ونحوه من اسم الفعل المشتق. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٣ ، شرح المرادى : ٢١٦ / ٤ - ٢١٧ ، شرح الأشموني : ٣١٢ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ١٤٩ / ٢ ، الهمع : ١١٩ / ٤ ، التسهيل : ٢٣٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٥٥٣ / ٣.

٤- قال ابن مالك في شرح الكافية (١٥٥٣ / ٣) : وأما الجزم عند التعرى من الفاء فجائز إجماعاً. وانظر شرح الأشموني : ٣١١ / ٣ ، شرح المرادى : ٢١٥ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٤٣ / ٢.

٥- من الوافر لعمر بن الإطنايه الأنصاري من قصيده له ، وصدرة : وقولى كلما جشأت وجاشت جشأت : نهضت من فزع ، وفاعله ضمير النفس فى البيت قبله. جاشت : اضطربت ، مكانك : اسم فعل أمر بمعنى : اثبتى. والشاهد فى قوله : «تحمدي» حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم الفعل وهو «مكانك» ، وقد سقطت منه الفاء ، والفاء إذا سقطت بعد الطلب وقصد معنى الجزاء يجزم الفعل بعده جواباً لشرط مقدر لتضمنه معنى الشرط ، لا لأجل الطلب. انظر التصريح على التوضيح : ٢٤٣ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤١٥ ، مغنى اللبيب : ٣٦٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٤٦ ، أبيات المغنى : ٤ / ٢٤٣ ، الخصائص : ٣ / ٣٥ ، ابن يعيش : ٤ / ٧٤ ، المقرب : ١ / ٢٧٣ ، شذور الذهب : ٣٣٥ ، ٤٠٩ ، شواهد الفيومى : ١٠٦ ، الهمع : ١٠٢٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٨٩ ، أمالى القالى : ١ / ٢٥٥ ، الخزانة : ٢ / ٤٣٨ ، سمط اللآلىء : ٢ / ٥٧٤ ، اللسان : (جشأ) ، شرح المرادى : ٢١٦ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٦.

٦- انفرد المؤلف بنسبه هذا القول لعمر رضى الله عنه ، وهو فيما رجعت إليه من مصادر منسوب للعرب ، وفى شرح الأشموني : «وقوله ...». ويروى : «وفعل خيراً» ، و «عمل خيراً» بدل «فعل خيراً». انظر الكتاب : ١ / ٤٥٢ ، ٢ / ١٤٧ ، الهمع : ٤ / ١٣٢ ، شرح المكودى : ٢ / ٨٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٥ ، المفصل : ٢٥٣ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٤٩ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٩٥ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٦٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن على اسم خالص فعل عطف

تنصبه إن ثابتاً أو منحذف

هذا هو الموضع الثاني مما ينتصب فيه المضارع ب- «أن» جائزه الإضمار والإظهار ، وهو ما إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص (١) ليس في تأويل الفعل ولا يستعمل في ذلك من حروف العطف إلا الواو نحو :

٢٥٥- للبس عباءه وتقرّ عيني ***... (٢)

أو الفاء ، نحو :

٢٥٦- لو لا توقع معترّ (٣) فأعطيه ***... (٤)

ص: ٢٢٤

١- في الأصل : خاص.

٢- من الوافر لميسون بنت بحدل الكلابيه زوج معاويه بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، من أبيات لها قالتها لما ضاقت نفسها عند ما تسرى عليه؟؟؟ ، فعذلها على ذلك معاويه ، وقال لها : أنت في ملكك عظيم وما تدري قدره ، وكنت قبل اليوم في العباءه فقالت تلك الأبيات ، وعجزه : أحبّ إلى من لبس الشّفوف ويروى : «ولبس» بدل «اللبس». تقر : تبرد سرورا. الشّفوف : جمع «شف» ، وهو الثوب الرقيق. والشاهد في قوله : «وتقر» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة جوازا ، لوقوعه بعد عاطف وهو الواو ، تقدم عليه اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو «لبس». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥٧ ، الأصول : ٢ / ١٥٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٣ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٩١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٤ ، الخزانة : ٨ / ٥٠٣ ، ٥٧٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٦ ، المقتضب : ٢ / ٢٦ ، جمل الزجاجي : ١٨٧ ، الحلل : ٣٣ ، ٢٦١ ، المحتسب : ١ / ٣٢٦ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٨٠ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٢٥ ، مغنى اللبيب : ٤٧١ ، ٥١٦ ، ٦٧٠ ، ٨٦٤ ، ٩٤٨ ، شذور الذهب : ٣١٤ ، الهمع : ١٠٣٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٠ ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٥٣ ، ٧٧٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ٦٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٠٠ ، شواهد الفيومي : ٩٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٨ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣٤ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٨ ، شرح دحلان : ١٥٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣١ ، ٢ / ١٤٠ ، ١٥٧ ، الجنى الدانى : ١٥٧ ، كاشف الخصاصه : ٣١٣ ، نتائج الفكر : ٣١٨ ، ٣١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٢٢ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٧١ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٠٦ .

٣- في الأصل : معترف. انظر المراجع الآتية.

٤- من البسيط ولم أعر على قائله ، وعجزه : ما كنت أوتر إترابا على تربي ويروى : «فأرضيه» بدل «فأعطيه». والتوقع : تنظر الأمر ، يقال : توقت مجيئه وتنظرته (اللسان : وقع). المعتر : الفقير المتعرض للسؤال. وترب الرجل : من يولد في الوقت الذى يولد فيه ،

فيساويه فى سنه. والمعنى : لولا أنى متوقع لإرضاء كل من سألنى ما كنت أوتر على أترابى بالعطاء أحدا بل أقتصر عليه. وقال الشنقيطى : والصواب أن «إترابا» بكسر الهمزه مصدر أترب الرجل بمعنى : استغنى ، والترب : بالفتح مصدر ترب الرجل بمعنى : افتقر ، والمعنى : لولا توقع معتر فأرضيه ما آثرت الغنى على الفقر ، أى : سواء عندى كنت غنيا أم فقيرا. انتهى. والشاهد فى قوله : «فأرضيه» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة جوازا لوقوعه بعد عاطف وهو الفاء ، تقدم عليه اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو «توقع». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥٨ ، المطالع السعيده : ٣٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٤ ، شواهد الفيومى : ٩٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣١٤ ، شذور الذهب : ٣١٥ ، الهمع : ١٠٣٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٨ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٠ ، شرح دحلان : ١٥٤ ، كاشف الخصاصه : ٣١٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٣٤١ ، البهجه المرضيه : ١٥٤ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٠٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٢٢.

أو «ثم»، نحو :

٢٥٧- إني وقتلي سليكا ثم أعقله ***... (١)

أو «أو»، نحو : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) [الشورى : ٥١].

ص : ٢٢٥

١- من البسيط لأنس بن مدركه الخثعي ، ثاني بيتين له قالهما في قتله للسليك بن السلكه المشهور ، وعجزه : كالثور يضرب لَمَا عافت البقر سليكا : اسم رجل. أعقله : أعطى ديته. عافت البقر : كرهته. والمعنى : أن الشاعر إنما قتل هذا الرجل وأعطى ديته ليخوف غيره منه ، كما أن البقر إذا امتنعت من شروعها في الماء لا- تضرب ، لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب. والشاهد في قوله : ثم «أعقله» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة جوازا ، لوقوعه بعد عاطف وهو «ثم» ، تقدم على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو «قتلي». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥٨ ، شرح اللوح لابن هشام : ٢ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٤ ، شذور الذهب : ٣١٦ ، الهمع : ١٠٣٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٩١ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٦ ، شرح المرادي : ٤ / ٢٢١ ، شرح دحلان : ١٥٤ ، كاشف الخصاصه : ٣١٤ ، المطالع السعيده : ٣٨٦ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٢٢ ، البهجه المرضيه : ١٥٤.

وذكر في العمده : أن إظهار «أن» في ذلك كله أحسن (١) ، وذكر ابنه : أنه أقيس (٢) ، ولم يوردا عليه شاهدا.

أما لو كان العطف على اسم (٣) مؤول بالفعل ، كاسم الفاعل ، نحو : «الطائر فيغضب زيد الذباب» تعين الرفع.

ولو كان العطف على فعل مؤول باسم ، نحو : «ما تأتينا (٤) فتحدثنا» ، فإن تقديره : ما يكون منك إتيان فحديث ، فإضمار «أن» واجب ، لأن (٥) المعطوف عليه / ليس باسم خالص ، بخلاف المصدر في المثل المتقدمه ، فإنه إما اسم ، وإما راجع إلى «أن» والفعل (٦) ، اللذين هما في تأويل الاسم فما خرج عن الاسميه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب

كنصب ما إلى التمني ينتسب

أجاز الفراء ، ووافقه المصنف : النصب بعد الفاء في جواب الترجي ، لقربه من معنى التمني (٧) ، ومنه قراءه حفص : (لعلّي أبلغ الأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ) (٨) [غافر : ٣٦ - ٣٧].

ص: ٢٢٦

١- قال ابن مالك في شرح عمده الحافظ (٢٣٦): «والإظهار في هذا أكثر وأشهر». وقال في شرح الكافيه (٣ / ١٥٥٨) بعد إيراده البيت : «لبس عباءه ... الخ» : أراد لبس عباءه وأن تقرأ عيني ، فحذف «أن» وأبقى عملها دليلا عليها ، ولو استقام الوزن بإظهارها لكان أقيس» انتهى.

٢- قال ابن الناظم في شرحه (٦٨٦) بعد أن أورد البيت «لبس عباءه الخ» : أراد لبس عباءه وأن تقرأ عيني ، فحذف «أن» وأبقى عملها ، ولو استقام له الوزن فأثبتها لكان أقيس».

٣- في الأصل : فعل. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٥.

٤- في الأصل : ما تأتينا.

٥- في الأصل : فان.

٦- في الأصل : الواو. ساقط.

٧- قال ابن مالك : «وأحق الفراء الرجاء بالتمني ، فجعل له جوابا منصوبا ، وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعا» انتهى. ونسب السيوطي ذلك للكوفيين. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥ ، الهمع : ٤ / ١٢٣ ، معاني الفراء : ٣ / ٩ ، شرح المرادي : ٤ / ٢١٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٨.

٨- وقرأ الباقر : «فأطلع» بالرفع عطا على «أبلغ». انظر حجه القراءات : ٦٣١ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٧٩ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٦٥ ، المبسوط في القراءات العشر : ٣٩٠ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢١٩ ، إعراب النحاس : ٤ / ٣٣ ، البيان لابن الأنباري : ٢ / ٣٣١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٢ ، الهمع : ٤ / ١٢٣ - ١٢٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥٤ ، شرح المرادي :

ثم قال رحمه الله تعالى :

وشدّ حذف أن ونصب في سوى

ما مرّ فاقبل منه ما عدل روى

لا ينصب ب- «أن» مضمرة في غير المواضع المذكورة ، إلا شدوذا ، فيقتصر على المنقول منه ، ولا يقاس عليه (١).

ويقع ذلك في الجواب لغير الأشياء المذكورة ، كقوله :

٢٥٨- سأترك منزلي لبنى تميم *** وألحق بالحجاز فاستريحا (٢)

وأحسنه قولهم : «خذ اللص قبل يأخذك» (٣) ، وقوله :

٢٥٩-... ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله (٤)

ص: ٢٢٧

١- وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى جواز القياس عليه. وأجاز الأَخفش حذف «أن» قياسا ، ولكن بشرط رفع الفعل مثل (تَأْمُرُونِي أَعْيِدْ) ، و «تسمع بالمعيدي» في روايه الرفع فيهما. وذهب قوم إلى أن حذف : «أن» مقصور على السماع مطلقا ، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا- ما سمع ، وإليه ذهب متأخر والمغاربه ، قيل : وهو الصحيح. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٥ ، التسهيل : ٢٣٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٥.

٢- من الوافر ، للمغيره بن حبناء (وحبناء : لقب ، واسمه : حيين التيمي) ، قال البغدادي : وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه. ويروى : «بالعراق» بدل «بالحجاز» ، ويروى : «لأستريحا» بدل «فأستريحا» ، والشاهد في قوله : «فأستريحا» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة بعد الفاء وليس بمسبوق بنفى أو طلب ، وهو ضروره. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥٠ ، النكت الحسان : ١٤٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٠ ، الخزانة : ٨ / ٥٢٢ ، الكتاب : ١ / ٤٢٣ ، ٤٤٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٢٧ ، المقترض : ٢ / ٢٢ ، المحتسب : ١ / ١٩٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٢٧٩ ، المقرب : ١ / ٢٦٣ ، مغنى اللبيب : ٣١٩ ، شذور الذهب : ٢٢٢ ، الهمع : ٢١٠ ، ١٠٢٢ ، ١٣٥١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٥١ ، ٧ / ٢ ، ١٠ ، ٩٠ ، أبيات المغنى : ٤ / ١١٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٩٢ ، المقصد : ٢ / ١٠٦٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٤٤ ، ٦١٠ ، الضرائر : ٢٨٤ ، معاني الأخفش : ٦٦ ، التبصره والتذكرة : ٤٠٣ ، الأصول : ٢ / ١٨٢ ، الإفصاح : ١٨٤ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٢١.

٣- أى قبل أن يأخذك. انظر الكتاب : ١ / ١٥٥ ، الهمع : ٤ / ١٤٣ ، مغنى اللبيب : ٦٤٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥٩ ، شرح المكودي : ٢ / ٩٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٥ ، الضرائر : ١٥٢ ، مجالس ثعلب : ٣١٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٩ ، كاشف الخصاصه : ٣١٥.

٤- من الطويل لعامر بن جوين الطائي من أبيات له قالها في هند أخت امرئ القيس بن حجر ، لما هرب من النعمان بن المنذر

ونزل عليه ، فأراد عامر الغدر به ، فتحول عنه ، وصدره : فلم أر مثلها خباسة واحد وقيل : هو لامرئ القيس (وليس في ديوانه) ، وقيل : هو لبعض الطائيين يصف مظلمه هم بها ثم صرف نفسه عنها. مثلها : أى مثل هند. الخباسة : الغنيمه. نهنت : كفت. والهاء في «أفعله» ضمير المصدر ، أى : بعد ما كدت أفعل الفعل ، وقيل : ضمير ، الغدر المفهوم من المقام. والشاهد في قوله : «أفعله» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة شذوذا ، لأنه ليس من المواضع التي ينصب فيها الفعل ب- «أن» مضمرة. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥٩ ، المطالع السعيده : ٣٨٧ ، الكتاب : ١ / ١٥٥ ، شرح الأشموني : ١ / ٣٦١ ، ٣ / ٣١٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٠١ ، الإنصاف : ٥٦١ ، المقرب : ١ / ٢٧٠ ، مغنى اللبيب : ١٠٨٧ ، الهمع : ١٣٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٣٣ ، ٢ / ١٢ ، اللسان (خبس) ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٣١ ، أبيات المغنى : ٧ / ٣٤٧ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٣٣٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣٢ ، كاشف الخصاصه : ٣١٥ ، أمالى السهيلي : ٨٤ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٠١.

لتعين الموضع للاسم في الأول ، وصلاحيته ل- «أن» في الثاني.

ص: ٢٢٨

ثم قال :

عوامل الجزم

بلا ولام طالبا ضع جزما

فى الفعل هكذا بلم ولما

عوامل الجزم تنقسم إلى ما يجزم فعلا واحدا ، وهو (١) الأربعة التى / ذكرها الناظم فى هذا البيت ، وإلى ما يجزم فعلين ، وهو بقيتها.

والأربعة : «لا (٢) ، واللام» الطلبيتان ، سواء أريد بهما النهى أو الأمر ، نحو : (فلا) (٣) تَقُلْ لَهُمَا أَفِ [الإسراء ٢٣] ، (وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبًا بِالْعَدْلِ) [البقرة : ٢٨٢] ، أو الدعاء ، نحو : (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا) [آل عمران : ٨] ، ونحو : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُكًا) [الزخرف : ٧٧].

ودخول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك ، ما دام مبتدئا للفاعل - قليل ، نحو : «قوموا فلأصل لكم» (٤) ، وكقوله : (وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ) [العنكبوت : ١٢] ، ودخول «لا» عليه أقل ، نحو :

ص : ٢٢٩

١- فى الأصل : وهى.

٢- «لا» الطليبه : كلمه بسيطه. وزعم بعضهم أن أصلها : لام الأمر زيدت عليه ألف فانفتحت. وزعم السهيلي والكسائي أنها «لا» النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهيه اجتماع لامين فى اللفظ. قال المرادى : وهما زعمان ضعيفان. انظر شرح المرادى : ٢٢٨ / ٤ ، الهمع : ٣١٠ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١٤٦ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٤ ، الجنى الدانى : ٣٠٠ ، مغنى اللبيب : ٣٢٧ ، جواهر الأدب : ٣١٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٣.

٣- فى الأصل : ولا.

٤- الحديث بهذا اللفظ فى صحيح البخارى : ١٠٧ / ١ (كتاب الصلاه : باب الصلاه على الحصى). وروى بلفظ «فلأصلى» بإثبات الياء فى البخارى : ٢١٨ / ١ ، مسلم حديث رقم : ٢٦٦ ، مسند أحمد : ١٦٤ / ٣ ، فتح البارى : ١ / ٤٩٠ ، ١ / ٤٥٠. والحديث بلفظ المؤلف فى شرح الكافية لابن مالك : ١٥٦٧ / ٣ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٤ ، شرح الرضى : ٣ / ٢٥٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٠ ، الهمع : ٣٠٨ / ١ ، مغنى اللبيب : ٢٩٦ ، كاشف الخصاصه : ٣١٦ ، شرح المرادى : ٢٢٧ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٦ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٦٠ ، ١٨٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤١.

ومثله في (٣) القله دخول اللام على فعل المخاطب ، نحو : «لتأخذوا مصافكم» (٤) ، لأنهم استغنوا فيه بفعل الأمر.

أما إذا بنى فعل المتكلم للمفعول ، فدخول اللام و «لا» عليه كثير ، نحو : «لننصر ولا نظلم» (٥).

ص : ٢٣٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من الطويل ، وقد اختلف في قائله ، فنسب في أمالي ابن الشجرى للفرزدق (وليس في ديوانه) ، وقيل : هو للوليد بن عقبه يعرض بمعاويه رضى الله عنه ، قاله حين وفد على معاويه في دمشق في أيام خلافته ، وعجزه : لها أبدا ما دام فيها الجراضم ويروى : «فلا بدت» بدل «فلا نعد» ، و «لنا» بدل «لها». الجراضم : الواسع البطن ، وأراد به معاويه رضى الله عنه. والشاهد في قوله : «فلا نعد» حيث جزم الفعل ب- «لا» الناهية ، وهو للمتكلم مع غيره ، وهو قليل ، لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على سبيل المجاز ، وتزليلها منزله الأجنبي. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٦٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٠ ، مغنى اللبيب : ٤٥١ ، أمالي ابن الشجرى : ٢ / ٢٢٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٣٣ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٢ ، كاشف الخصاصه : ٣١٧ ، الأزهيه : ١٥٠ ، أوضح المسالك : ٢٣٦ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٢٣ .

٣- في الأصل : من.

٤- استشهد بهذا الحديث كثيرا في كتب النحو والقراءات ، ولم أعر عليه فيما رجعت إليه من كتب الحديث ، وفي سنن الترمذى حديث رقم (٣٢٣٥) : «قال لنا : على مصافكم كما أنتم». وانظر الدرر المنثور : ٥ / ٣١٩ ، إتحاف الساده المتقين : ٥ / ٧٧ ، وفي مسند أحمد (٥ / ٢٤٣) أنه صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «كما أنتم على مصافكم». ويمكن أن يستشهد لما ذهب إليه ابن طولون بما أخرجه السيوطى في «الجامع الصغير» (٢ / ٤٠١) ، حديث رقم (٧٢٢١) : «لتأخذوا عني مناسككم ، فإننى لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتي هذه». وانظر الحديث بلفظ المؤلف في شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٦٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٢ ، البحر المحيط : ٥ / ١٧٢ ، تفسير القرطبي : ٨ / ٣٥٤ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٨٥ ، الإنصاف : ٢ / ٥٥٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٨ ، الهمع : ٤ / ٣٠٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٠ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٢٧٢ ، شرح الملوكى : ٣٤٨ ، مغنى اللبيب : ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، كاشف الخصاصه : ٣١٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٦ .

٥- ما ذكره المؤلف من التفصيل بين المبنى للفاعل ، والمبنى للمفعول طريقه لبعضهم ، وسوى ابن الناظم في «لا» بين المخاطب والغائب في الكثره ، ولم يفصل في المتكلم بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول ، وهو موافق لظاهر الكافيه والتسهيل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، شرح المرادى ، شرح ابن الناظم : ٦٩٢ ، التسهيل : ٢٣٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٦٧ - ١٥٦٨ .

و «لم» ، و «لما» (١) ، وهما حرفا نفي يجزمان المضارع ، ويقبلان معناه إلى المضى (٢).

وتنفرد «لما» بأتصال نفي ما دخلت عليه بالحال ، ولذلك امتنع «لما يكن ثم كان» بخلاف (لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) [الإنسان : ١] ،
وبلزوم كونه متوقعا للثبوت ، نحو : (وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ) [البقره : ٢١٤] ، ولذلك يمتنع «لما يجتمع الضدان»
(٣) ، بخلاف «لم» ، فإنه لا يلزم فيها ذلك ، نحو : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص : ٣].

وتنفرد «لم» بجواز دخول أداه الشرط عليها ، نحو : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

واجزم بأن ومن وما ومهما

أى متى أتيان أين إذما

وحيثما أتى وحرف إذما

كإن وباقي الأدوات اسما

فعلين يقتضين شرط (٥)

قدما

يتلو الجزاء وجوابا وسما (٦)

ص : ٢٣١

١- اختلف في «لما» : فقيل : مركبه من «لم» و «ما» ، وهو مذهب الجمهور. وقيل : بسيطه. انظر شرح المرادى : ٢٣٩ / ٤ ، الجنى الدانى : ٥٩٣ ، الهمع : ٣١٣ / ٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥١ ، التصريح على التوضيح : ٨ / ٤ ، معانى الحروف للرماني : ١٣٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٤.

٢- وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين ، وهو ظاهر مذهب سيوييه. وذهب قوم منهم الجزولى إلى أنهما يدخلان على لفظ الماضى فيقبلانه إلى لفظ المضارع ، ونسب إلى سيوييه. قال الرضى : والأول الأولى لأن قلب المعنى أظهر وأكثر فى كلامهم. انتهى. انظر شرح المرادى : ٢٣٣ / ٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٣٢ ، الكتاب : ١ / ٤٦٠ ، الجنى الدانى : ٢٦٧ ، ٥٩٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٧.

٣- وذلك لاستحاله اجتماعهما ، وتوقع المستحيل محال. انظر التصريح : ٢ / ٢٤٧.

٤- فى الأصل : وتنفرد ، حيث قال قبل : «وتنفرد لما...».

٥- فى الأصل : شرطا. انظر الألفيه : ١٥٠ ، و «شرط» قال الشاطبى : مبتدأ و «قدما» خبره ، وهى جمله مستأنفه لا تعلق لها من

حيث اللفظ بما تقدم ، إلا أن يقدر حذف العاطف. وقال المكودي : «شرط» خبر مبتدأ مضمرة ، أى : أحدهما شرط ، أو مبتدأ والخبر محذوف ، أى : منهما شرط ، ولا يجوز نصب شرط على البدل من «فعلين» لأن التابع غير مستوف للمتبوع ، وإنما يجوز الإتيان فيما إذا كان مستوفيا للمتبوع نحو «لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرًا». انظر إعراب الألفية : ١١٣ ، شرح المكودي : ٩٥ / ٢.

٦- فى الأصل : رسما. انظر الألفية : ١٥٠.

هذا هو القسم الثاني ، وهو ما يجزم فعلين يقتضيهما ، يسمّى المقدم منهما شرطا (١) ، والتالي له جزاء وجوبا (٢) ، وهو إحدى عشره أداه ، منها أداتان حرفان ، وهما : «إن» بالاتفاق (٣) ، وهى أمّ الباب ، والجزم بها كثير ، و «إذما» (٤) عند الأكثرين (٥) ، ومن استعمالها قوله :

٢٤١- وإنك إذما تأت (ما أنت) (٤) أمر***... (٧)

ص: ٢٣٢

١- اختلف فى جازم الشرط : فذهب جمهور البصريين إلى أن الجازم للشرط هو الأداه. وقيل : إن الشرط والجزاء تجازما ، نقله ابن جنى عن الأخفش. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٨ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ١٦ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٧١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٤ ، الإنصاف : ٢ / ٦٠٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٤ ، جواهر الأدب : ٣٤٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٤٢ .

٢- فى الأصل : وجوبا. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٨ ، وقد اختلف أيضا فى الجازم للجزاء على أقوال : الأول : أن الأداه هى الجازمه له ، قيل : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيبويه. الثانى : ذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط ، واختاره فى التسهيل. الثالث : أن الجزم بالأداه والفعل معا ، وهو مذهب المبرد ، ونسب إلى سيبويه والخليل. الرابع : أن الجزم بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين. انظر الإنصاف (مسأله : ٨٤) : ٢ / ٦٠٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٥ - ١٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٤ ، التسهيل : ٢٣٧ ، المقتضب : ٢ / ٤٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٧١ - ٤٧٢ ، جواهر الأدب : ٣٤٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٤١ .

٣- انظر أوضح المسالك : ٢٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٧ ، الهمع : ٤ / ٣٢١ .

٤- فى الأصل : و «إذا». راجع التصريح : ٢ / ٢٤٧ .

٥- وهو مذهب سيبويه. وذهب المبرد فى أحد قوليه ، وابن السراج والفارسى ومن تابعهم : إلى أنها اسم ظرف زمان زيد عليه «ما». قال السيوطى : وأنكر قوم الجزم بها وخصوه بالضرورة ك- «إذا». انظر الكتاب : ١ / ٤٣١ - ٤٣٣ ، المقتضب : ٢ / ٤٦ ، معنى اللبيب : ٤ / ٣١٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٣٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٢٢ ، التسهيل : ٢٣٦ ، الجنى الدانى : ١٩٠ - ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٥ ، الهمع : ٤ / ٣١٨ ، ٣٢١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٣٥ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع الآتية.

٧- من الطويل ولم أعثر على قائله ، وعجزه : به تلف من إياه تأمر آتيا ويروى : «تأب» بدل «تأت» ، و «أبيا» بدل «آتيا» ، وهى من الإباء أى : الامتناع ، و «تأت» و «آتيا» من الإتيان ، وهو المجيء. تلف : من ألفى إذا وجد. ويروى البيت : وإنك إذما تأب ما أنت أمر به لا تجد من أنت تأمر فاعلا والشاهد فى قوله : «إذما» حيث جزمت فعلين وهما «تأت وتلف» بحذف الياء فيهما. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤١ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٥ ، شرح دحلان : ١٥٥ ، فتح البريه : ١ / ٢٢٤ ، شواهد العدوى : ٢٤١ .

وباقى الأدوات أسماء بلا خلاف ، إلا فى «مهما» (١).

ومن الجزم بـ «من» ، نحو : (وَمَنْ) (٢) يَفْعَلُ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً [الفرقان : ٤٨]. ومنه بـ «ما» : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ [البقره : ١٩٧]. ومنه بـ «مهما» :

٢٦٢- ومهما تكن عند امرىء من خليفه***ولو خالها تخفى على الناس تعلم (٣)

والأكثر على أنها مركبه (٤) ، وهل هى مركبه من (ما) (٥) الشرطيّه ، و «ما» (٦) التى تزداد بعد «إن» ، ثم أبدلت ألف الأولى هاء ، أو من «مه» بمعنى : اكفف ، و «ما» الشرطيّه؟ على قولين (٧).

ومنه بـ «أى» : (أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [الإسراء : ١١٠].

ص : ٢٣٣

١- فقال الجمهور إنها اسم بدليل عود الضمير عليها فى قوله تعالى : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ). وذهب السهيلي وابن يسعون وخطاب إلى أنها حرف. انظر التصريح على التوضيح : ٢٤٨ ، الهمع : ٤ / ٣١٩ ، مغنى اللبيب : ٤٣٥ ، النكت الحسان : ١٥١ ، المقتضب : ٢ / ٤٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٥ ، الجنى الدانى : ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٤٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٧ - ٥٤٨.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط.

٣- من الطويل ، لزهير بن أبى سلمى ، من معلقته المشهوره فى القوائد السبع (٢٨٩) ، التى أولها : أمن أم أوفى دمنه لم تكلم بحومانه الدراج فالمتلم ويروى : «وإن» بدل «ولو». والخليقه : الطبيعه. والشاهد فى قوله : «ومهما» حيث جزمت فعلين ، هما «تكن وتعلم». انظر القوائد العشر : ١٩٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٣ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٠ ، جمل الزجاجى : ٢١٥ ، الحلل : ٢٨٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٠٤ - ٦١٤ ، الهمع (رقم) : ١١٣٢ - ١٢٩١ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٥ - ٧٤ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٨٦ ، ٢ / ٧٣٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ٣٢٧ ، الجنى الدانى : ٦١٢ ، التنبهات لعلى بن حمزه : ٢٤٩ ، النكت الحسان : ١٥١.

٤- فى الأصل : مؤكده.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشموني : ٤ / ١٢.

٦- فى الأصل : مؤكده.

٧- ذهب إلى الأول الخليل ، ونسبه الأشموني للبصريين ، واختاره الرضى قياسا على أخواتها ، وإلى الثانى ذهب الأخفش والزجاج والبغداديون. وقيل : إنها بسيطه ، وزنها «فعلى» وألفها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق ، وزاد تنوينها للبناء ، واختاره أبو حيان. وقال السيوطى : أو هى «مه» المذكوره أضيفت لـ «ما» الشرطيه ، وهو رأى سيويه. انظر الكتاب : ١ / ٤٣٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٣ ، الهمع : ٤٣١٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٦٠ ، مغنى اللبيب : ٤٣٦ ، النكت الحسان : ١٥١ ، الجنى الدانى : ٦١٢ - ٦١٣ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٤٢ ، حروف المعانى للزجاجى : ٢٠ ، المسائل العضديات : ٤٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٧.

ومنه ب- «متى» (١) :

٢٦٣-...***ولكن متى يسترفد الناس أرفد(٢)

ومنه ب- «أَيان» (٣) :

٢٦٤- أَيان نؤمنك تأمن (٤) غيرنا ...***... (٥)

ص: ٢٣٤

١- فى الأصل : فى متى.

٢- من الطويل ، لطفه بن العبد البكرى ، وهو من معلقته المشهوره فى القصائد السبع (١٨٦) ، وصدده : ولست بحلال التلاع مخافه ويروى : «بولاج» و «بمحلال» بدل «بحلال» ، والمحلال : من قولهم : مكان محلال : إذا كان يحل به الناس كثيرا. ويروى «بيتته» بدل «مخافه». بحلال : مبالغه «حال» بتشديد اللام ، ومن الحلول وهو النزول. قال البغدادي : والجيد أن يكون «فعال» هنا للنسبه ، أى : لست بذى حلول. التلاع : جمع تلعه ، وهو مجرى الماء من الجبال إلى الأودية. يسترفد الناس : يطلبوا الرغد وهو العطيه ، وقيل المعونه. والمعنى : لست ممن يستتر فى الأماكن المنخفضه مخافه الضيف أو العدو ، ولكن أظهر وأعين القوم إذا استعانوا بى إما فى قرى ، وإما فى دفع عدو. والشاهد فى قوله : «متى» حيث جزمتم فعلين ، وهما : يسترفد ، وارفد». انظر القصائد العشر : ١٢٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٢ ، الكتاب مع الأعلم : ١ / ٤٤٢ ، الخزانة : ٩٩ / ٦٦ ، مغنى : اللبيب : ١٠٢٦ ، شذور الذهب : ١٣٥ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٧٠ ، شواهد الفيومى : ١٠٣ ، شواهد ابن النحاس : ٢٩٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٠٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٨١ ، المطالع السعيده : ٤٤٤.

٣- فى الأصل : نابان.

٤- فى الأصل : يأمن. انظر المراجع الآتية.

٥- من البسيط ولم أعثر على قائله ، وتمامه : أَيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن مّا لم تزل حذرا حذرا : خائفا. والمعنى : إن نعطك الأمان لم تخف غيرنا ، وإذا لم تنله منا فإنك تستمر على الخوف والوجل. والشاهد فى قوله : «أَيان» حيث جزمتم فعلين ، وهما : «نؤمنك ، وتؤمن» بالسكون فيهما. انظر شرح الأشموني : ٤ / ١٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٣ ، شذور الذهب : ٣٣٦ ، شواهد الفيومى : ١٠٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٤ ، المطالع السعيده : ٤٤٣ ، شواهد العدوى : ٢٣٩ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٢٨.

ومنه ب- «أين» :

٢٦٥- أين تضرب بنا العداة تجدنا***... (١)

ومنه ب- «حيثما» :

٢٦٦- حيثما تستقم يقدر لك اللّـ***ه نجاحا في غابر الأزمان (٢)

ومنه ب- «أنى» :

٢٦٧- خليلي أنى تأتياي تأتيا***أخا غير ما يرضيكما لا يحاول (٣)

وأكثر ما تستعمل (٤) ظرف زمان بمعنى : أين / ، وقد تستعمل للدلالة على الأحوال ، ك- «كيف» ، نحو : (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [البقره : ٢٢٣].

ثمّ قال :

وماضيين أو مضارعين

تلفيهما أو متخالفين

ص: ٢٣٥

١- من الخفيف لعبد الله بن همام السلولى ، وعجزه : تصرف العيس نحوها للتلاقي ويروى : «تصرف» بدل «تضرب». والعيس : البيض من الإبل. والمعنى : أن تضرب بنا العداة فى موضع من الأرض ، نصرّف العيس نحوها للقاء ، فكانوا يرحلون على الإبل ، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلقون العدو على العيس. والشاهد فى قوله : «أين» حيث جزمت فعلين ، وهما : «تضرب وتجدنا» بالسكون فيهما. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٣٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٠ ، المقتضب : ٢ / ٤٧ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٥ ، ٧ / ٤٥ ، شواهد ابن النحاس : ٢٨٥.

٢- من الخفيف ، ولم أعرّ على قائله. تستقم : أى : تعادل وتحسن السلوك. نجاحا : فوزا ونجاح. غابر الأزمان : أى : فى باقى الأزمان ، من غبر إذا بقى ، وغبر إذا مضى أيضا ، وهو من الأضداد. والشاهد فى قوله : «حيثما» حيث جزمت فعلين ، وهما : «تستقم ويقدر» بالسكون فيهما. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٦ ، شذور الذهب : ٣٣٧ ، مغنى اللبيب : ٢١٨ ، حاشيه يس : ٢ / ٣٩ ، شواهد الفيومى : ١٠٤ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٩١ ، أبيات المغنى : ٣ / ١٥٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤١ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٥ ، شرح دحلاين : ١٥٥ ، المطالع السعيدة : ٤٤٣ ، إصلاح الخلل للبطلوسى : ٣٤٨ ، فتح رب البريه : ٢٣٢.

٣- من الطويل ولم أعرّ على قائله. والمعنى : لا أريد شيئا غير ما يرضيكما. والشاهد فى قوله : «أنى» حيث جزمت فعلين ، وهما : «تأتياي وتأتيا» بحذف النون فيهما. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٦ ، شذور الذهب : ٣٣٦ ، شواهد

الفيومى : ١٠٤ ، شرح ابن عقيل : ١٢١ / ٢ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٢ ، شرح ابن الناظم ٦٩٦ ، شرح دحلان : ١٥٥ ، المطالع
السعيده : ٤٤٤ ، فتح رب البريه : ٢٣١ / ١ .
٤- فى الأصل : يستعمل . فإنه قال بعد : وقد تستعمل .

يكون فعل الشرط والجواب ماضيين ، نحو : (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا) [الإسراء : ٨] ، فيكون الجزم لمحلّهما ، ومضارعين ، فيظهر الجزم فيهما ، نحو : (وَإِنْ تَعُودُوا نَعِيدُ) [الأنفال : ١٩] ، ومتخالفين بأن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا ، فيكون حكم كل منهما ما سبق ، نحو : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَزْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَزْثِهِ) [الشورى : ٢٠] ، وعكسه على الصحيح (١) ، كقوله صلى الله عليه و آله و سلم : «من يقيم ليله القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم (٢) من ذنبه» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

ورفعه بعد مضارع وهن

يجوز في المضارع الواقع جوابا لشرط ماض - الرفع (٤) ، سواء كان ماضى اللفظ ، نحو :

٢٦٨- وإن أتاه خليل يوم مسغبه*** يقول لا غائب مالي ولا حرم (٥)

ص: ٢٣٦

١- وهو ما ذهب إليه الفراء والمبرد وابن مالك وابن هشام ، حيث أجازوه في الاختيار ولقلته وعدم وروده في القرآن الكريم خصه سيبويه والجمهور بالضرورة ، كقوله : إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملائم أنفس الأعداء إرهابا انظر الكتاب : ١ / ٤٣٦ ، المقتضب : ٢ / ٥٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٦ ، أوضح المسالك : ٢٣٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٨٦ - ٥٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٩ ، معانى الفراء : ٢٧٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦١٤ ، ٢ / ١٩٨ ، التسهيل : ٢٤٠ ، الهمع : ٢ / ٣٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٦٠ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٣- الحديث بهذا اللفظ فى صحيح البخارى : ١ / ١٥ ، فتح البارى : ١ / ٩١ ، كنز العمال : ٢٤٠٨٧ ، وفى صحيح مسلم : «من يقيم ليله القدر فيوافقها (أراه قال : إيمانا واحتسابا) غفر له». وانظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٦ ، الخزانة : ٩ / ٧٦ ، شرح دحلان : ١٥٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٢ .

٤- قال ابن مالك : فإن كان الجواب مضارعا والشرط ماضيا فالجزم مختار ... والرفع جائز كثير. انتهى. ورفع عند سيبويه : على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا ، وعند الكوفيين والمبرد على تقدير الفاء. وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداه الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٨٩ ، الكتاب : ٤٣٦ ، المقتضب : ٢ / ٦٨ ، شرح الأشموني : ١٨١٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٧ .

٥- من البسيط لزهير بن أبى سلمى ، من قصيده له فى ديوانه (١٥٣) ، يمدح فيها هرم بن سنان المرى ، وقبله : هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظلم ويروى : «مسغبه» بدل «مسأله» أى : مجاعه. وخليل : أى : فقير ، من الخله ، وهى القله. حرم : بمعنى : الحرمان ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : ولا- عندى حرم ، أو هو مصدر بمعنى : اسم المفعول ، أى : محروم منه ، فهو معطوف على «غائب». والشاهد فى قوله : «يقول» حيث وقع جواب الشرط فعلا- مضارعا مرفوعا غير مجزوم ،

وذلك لكون فعل الشرط جاء فعلا ماضيا ، وهو حسن ، ولكن الجزم أحسن من الرفع لأنه على الأصل . انظر الكتاب مع الأعلام :
١ / ٤٣٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٨٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٩ ، شرح المرادى : ٤ /
٢٤٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٩ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٨٥ ، المقتضب : ٢ / ٦٨ ، الإنصاف : ٦٢٥ ، شرح ابن يعيش : ٨ /
١٥٧ ، مغنى اللبيب : ٧٨٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٨ ، اللسان : (حرم ، خلل) ، أبيات المغنى : ٦ / ٢٩٠ شواهد الفيومي : ١٠٧ ،
الدرر اللوامع : ٢ / ٧٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٢٩ ، المقتصد : ٢ / ١١٠٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٣ ، المحتسب : ٢ /
٦٥ ، سمط اللاكلىء : ١ / ٤٦٦ ، شذور الذهب : ٣٤٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٧ ، الهمع : ١٣٠٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٣ ،
شواهد ابن النحاس : ٢٨٧ ، جواهر الأدب : ٢٤٧ ، التوطئة : ١٥١ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٥ ، شرح دحلان : ١٥٦ .

أو ماضى المعنى ، لاقتراانه ب- «لم» نحو : «وإن لم يقم أقوم».

٢٦٩- *إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تَصْرَعُ* (١)

ص: ٢٣٧

١- من الرجز ، نسب فى الكتاب : لجريير بن عبد الله البجلي الصحابى رضى الله عنه ، وقبله : يا أقرع بن حابس يا أقرع ونسبه البغدادي : لعمر بن خثارم البجلي (وهو جاهلى). قوله : «يا أقرع بن حابس» : هو الأقرع بن حابس بن عقال التميمى المجاشعى الدارمى ، من الصحابه رضى الله عنه. تصرع : تهلك. والشاهد فى قوله : «تصرع» حيث وقع جواب الشرط فعلا مضارعا ، ووقع فعل الشرط فعلا مضارعا مجزوما وهو ضعيف. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٣٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٩٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٣٠ ، المقتضب : ٢ / ٧٠ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٨٤ ، الإنصاف : ٦٢٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٥٧ ، المقرب : ١ / ٢٧٥ ، الخزانة : ٨ / ٢٠ ، ٩ / ٤٧ ، مغنى اللبيب : ٩٥٤ ، الهمع (رقم) : ١٩٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٤٧ ، ٢ / ٧٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٤ ، تاج علوم الأدب : ٤٦٦ ، الضرائر : ١٦٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٨ ، التوطئه : ١٥١ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٩٧ ، أبيات المغنى : ٧ / ١٨١ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٢١ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٦ ، شرح ابن الناظم : ٧٠٠ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٧ ، شرح دحلان : ١٥٦ ، كاشف الخصاصه : ٣١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٥.

ولا يختص (١) بالضرورة (٢) ، بدليل قراءه بعضهم : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ) (٣) [النساء : ٧٨].

ثم قال رحمه الله تعالى :

واقرن بفا حتما (جوابا) (٤)

لو جعل

شرطا لإن (أو) (٥) غيرها لم

ينجعل

دخول الفاء في جواب الشرط جائز وواجب وممتنع / فالواجب دخول الفاء عليه : ما لا يصلح وقوعه شرطا ل- «إن» أو غيرها من أدوات الشرط وليس ذلك بتقسيم ، وإنما هو تأكيد ، فإن ما لا يصلح وقوعه شرطا ل- «إن» لا يصلح وقوعه شرطا لغيرها.

ثم ذلك قد يكون لمانع فيه ، مثل كونه جملة اسميه ، نحو : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [الأنعام : ١٧] ، أو فعل أمر ، نحو : (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) [آل عمران : ٣١] ، أو فعلا- غير متصرف ، نحو : (إِنْ) ترني (أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ، فَعَسَى رَبِّي أَنْ) يؤتيني (٦) [الكهف : ٣٩ - ٤٠] ، وقد يكون لما يتصل به ، مثل كونه مقرونا ب- «قد» أو حرف تنفيس ، أو «لن» ، نحو : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) [يوسف : ٧٧] ، (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَهُ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) [التوبة : ٢٨] ، (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ) تكفروه (٧) [آل عمران : ١١٥].

والممتنع اقترانه بالفاء : ما كان مضارعا مجزوما.

ص : ٢٣٨

١- في الأصل : تختص.

٢- كما أشعر كلام ابن مالك هنا ، وهو مقتضى كلامه في شرح الكافية. وظاهر كلام سيويه أنه مختص بالضرورة ، حيث قال : وقد جاء في الشعر. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٩٠ ، الكتاب : ١ / ٤٣٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٨.

٣- برفع «يدر ككم» وهي قراءه شاذه لطلحه بن سليمان. والجمهور على الجزم. انظر القراءات الشاذه : ٢٧ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٨٧ ، المحتسب : ١ / ١٩٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٩٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٩.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية : ١٥٠.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية : ١٥٠.

٦- وإثبات الياء في «ترني» و «يؤتيني» وصلا ووقفا قراءه ابن كثير ويعقوب. انظر الإتحاف : ٢٩٠.

٧- قرأ حمزه والكسائي وعاصم (بروايه حفص) ، وخلف بالياء في «تفعلوا» و «تكفروه» ، وقرأ الباقون بالتاء فيهما. انظر المبسوط في القراءات العشر : ١٦٨ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٤١ ، حجه القراءات : ١٧٠ - ١٧١ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٧٨.

والجائز دخول الفاء عليه (١) : الماضى المجرد (٢) ، والمضارع غير المجزوم ، والأكثر تجزّدهما منها ، ومن اقترانهما بها ، نحو :
[وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ] (٣) فَكُتِبَتْ وُجُوهُهُمْ فِي (٤) النَّارِ [النمل : ٩٠] ، (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ) [طه : ١١٢].

ثم قال رحمه الله :

وتخلف الفاء إذا المفاجأه

كإنا تجد إذا لنا مكافأه

تقع «إذا» الفجائية عوضا عن فاء الجزاء الواجب اقترانه بها ، ويختص ذلك (٥) بالمثال الذى ذكره المصنّف ، ونحوه مما أده الشّرط فيه «إن» ، والجواب جملة اسميه ، غير طلبيه / ، ومثله : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم : ٣٦].

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفعل من بعد الجزا إن يقترن

بالفا أو الواو بتثليث قمن

إذا عطف على جواب الشّرط مضارع بالفاء أو الواو ، فلك فيه ثلاثه أوجه : جزمه بالعطف ، ورفع بالاستئناف ، ونصبه ب- «أن» مضمرة.

وبالجزم والرّفق قرىء فى المتواتر : (فَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) [البقره : ٢٨٤] ، وقرىء شاذا بالنّصب (٦) ، وبالأوجه الثلاثه روى :

٢٧٠- وتأخذ (٧) بعده بذناب عيش ***... (٨)

ص : ٢٣٩

- ١- فى الأصل : على.
- ٢- وقيد بما كان مستقبلا معنى ، وقصد به وعدا أو وعيدا. انظر شرح الأشموني : ٢٣ / ٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٥٩٥ / ٣ ، شرح المرادى : ٢٥١ / ٤.
- ٣- فى الأصل : ومن نحو جاء بالحسنه.
- ٤- فى الأصل : من.
- ٥- فى الأصل : ذاك.

٦- وهى قراءه ابن عباس وأبو حيوه والأعرج. وقرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالرفع ، وباقيهم بالجزم. انظر البحر المحيط : ٣٦٠ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٦٠٣ / ٣ - ١٦٠٤ ، شرح الأشموني : ٢٤ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٥١ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣٥٠ / ١ ، الكتاب : ٤٤٨ / ١ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ١٨٦ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٣٧ ، حجه

القراءات : ١٥٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٦٧ ، شرح دحلان : ١٥٧ ، شرح المرادى : ٢٥٥ / ٤ .

٧- فى الأصل : وياخذ. انظر المراجع الآتية.

٨- من الوافر للنابغه الذبياني (زياد بن معاوية) ، من قصيده له فى ديوانه (٧٥) ، يمدح فيها النعمان بن المنذر ، عند ما علم (وهو فار عند الغساسنه) بمرضه ، وعجزه : أجبّ الظهر ليس له سنام ويروى : «ونمسك» ، و «وتمسك» بدل «ونأخذ» ، ويروى «بذئاب عنس» بدل «بذئاب عيش». والذئاب : عقب كل شىء ، والعنس : الناقه القويه (اللسان : عنس) ، والأجب : الجمل المقطوع السنام. والشاهد فى قوله : «ونأخذ» حيث عطف الفعل المضارع بالواو على جواب الشرط وهو «يهلك» الثانى فى البيت الذى قبله ، وعليه جاز فيه ثلاثه أوجه : الجزم بالعطف على الجزاء ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على تقدير «أن» ، والجزم أقوى من الرفع ، وهو أقوى من النصب. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٠٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٦٦ ، ٣ / ١٦٠٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١١ ، ٢ / ٢٤ ، شرح ابن الناظم : ٤٤٩ ، ٧٠٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٥٧٩ ، ٤ / ٤٣٤ ، شواهد السيرافى : ١ / ٢٨ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٨٣ ، ٨٥ ، الخزانة : ٩ / ٣٦٣ ، شواهد ابن النحاس : ٦٣ ، ٦٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٤٣ ، المقتضب : ٢ / ١٧٧ ، الإنصاف : ١ / ١٣٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٥ ، اللسان : (جيب ، ذنب) ، معانى الألفش : ١ / ٦٠ ، حاشيه يس : ٢ / ٨٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٥٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٧ ، كاشف الخصاصه :

بعد :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك

ربيع الناس والشهر الحرام (١)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجزم او نصب لفعل إثرفا

أو واو إن بالجملتين اکتفا

إذا كان العطف (بالفاء أو الواو) (٢) على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء ، فالمعطوف مكنتف بالجملتين ، ففيه وجهان :

الجزم : وهو الأشهر نحو : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) [يوسف : ٩٠].

ص : ٢٤٠

١- أبو قابوس كنيه النعمان بن المنذر. قوله : «يهلك ربيع الناس» جعله بمنزلة الربيع في الخصب لكثرة عطائه وفضله. قوله : «والشهر الحرام» : أى : هو موضع آمن فى كل مخافه لمستجير وغيره. انظر ديوان النابغه الذيبانى : ٧٥ ، شرح الأشموني : ٢٤ / ٤ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٥٧٩ ، ٤ / ٤٢٤ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢١ ، شواهد السيرافى : ١ / ٢٨ ، الخزانة : ٩ / ٣٦٥ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٢٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٠٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٥١.

والنصب ، كقوله :

٢٧١- ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ***... (١)

أما لو كان (٢) العطف ب- «ثم» لم يجز النصب في الموضعين (٣) ، لأنَّ إضمار «أن» بعدها غير معروف ، بل يتعين الجزم في الحالة الثانية (٤) ، ويجوز مع الرفع في الأولى .

ثم قال :

والشَّروط يغنى عن جواب قد علم

والعكس قد يأتي إن المعنى فهم /

يجوز حذف ما علم من جملتي الجواب والشَّروط ، وهو في جملة الجواب أكثر منه في جملة الشَّروط ، نحو : (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ) (٥)
أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ (٦) [الأنعام : ٣٥] ، التقدير : فافعل .

ص : ٢٤١

١- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : ولا- يخشى ظلما ما أقام ولا- هضما ويروى : «ولا ضيما» بدل «ولا هضما» ، وكلاهما بمعنى : الظلم. ويقترب : يدنو. يخضع : يتذلل. نؤوه : بضم النون من «أوى» بالمد ، وبفتحها من «أوى» بالقصر ، أى : ندخله تحت كنفنا. والشاهد في قوله : «ويخضع» حيث يجوز فيه النصب بتقدير «أن» ، والجزم عطفًا على الشرط ، وذلك لتوسطه بين فعل الشرط والجزاء مقترنا بواو العطف ، وفي البيت يتعين فيه النصب فقط للوزن ، أما الرفع فممتنع لأنه لا يجوز الاستئناف قبل الجواب. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٠٧ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٩٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٣٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥١ ، شذور الذهب : ٣٥١ ، مغنى اللبيب : ٩٦٨ ، شواهد الفيومي : ١٠٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٠١ ، أبيات المغنى : ٧ / ١٩٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٧٠٤ ، البهجة المرضيه : ١٥٧ ، أوضح المسالك : ٢٣٩ ، شواهد العدوى : ٢٤٦ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٤٨ .

٢- فى الأصل : كا .

٣- الأول : العطف على جواب الشرط ، والثانى : العطف على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء .

٤- وألحق الكوفيون (ثم) بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءه الحسن : (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ) . وزاد بعضهم : «أو» . انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٠٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٢ ، شرح المكودي : ٤ / ٢٥٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٥ ، البهجة المرضيه : ١٥٧ ، شرح دحلان : ١٥٧ .

٥- فى الأصل : اسطعت .

٦- فى الأصل : قلتى بات .

ويجب مع تقدّم ما هو الجواب فى المعنى ، نحو : (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [آل عمران : ١٣٩] ، ومع تقدّم القسم - كما يأتى - .

ولا يحذف فعل الشرط إلا مع أداه مقرونه ب- «لا» (١) ، نحو :

٢٧٢- فطّلّها فلست لها بكفء***وإلا يعل مفرقك (٢) الحسام (٣)

تقديره : وإن لا تطلّقها. وأمّا نحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبه : ٦] ، فلم يحذف منه (٤) جملة الشرط كلّها ، وإنّما حذف بعضها (٥).

ص: ٢٤٢

١- اشترط ابن عصفور والأبذى فى حذفه : التعويض منه ب- «لا» ، وغيرهما لا- يشترط ذلك. وخص ابن هشام فى التوضيح الأداه بكونها «أن» ، لكنه قد يكون غيرها ، حكى ابن الأنبارى فى الإنصاف : «من سلم عليك فسلم عليه ، ومن لا ، فلا تعباً به» ، تقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعباً به. وقد أشار ابن مالك هنا بقوله : «قد» إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب ، كما نص عليه فى شرح الكافية ، إلا أنه فى التسهيل سوى فى الكثرة بين حذف الجواب ، وحذف الشرط المنفى ب- «لا» تاليه «أن» ، كما فى البيت الآتى. ويمكن أن يقال أن مراده بالأقلية هنا فيما عدا هذه الصورة. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٠ - ٥٦١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٢ ، أوضح المسالك : ٢٣٩ ، الإنصاف : ١ / ٧٢ ، الهمع : ٤ / ٣٣٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٥٨ ، التسهيل : ٢٣٨ - ٢٣٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٠٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٦.

٢- فى الأصل : مرفقك. انظر المصادر المتقدمه.

٣- من الوافر ، للأحوص الأنصارى ، من قصيده له فى ديوانه (١٩٠ - طبع الهيئه) ، ومنها : سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فطلّقها : خطاب لمطر فى بيت من القصيده ، والضمير المنصوب فيه يرجع إلى امرأه مطر ، وكانت جميله ، وكان مطر دميم الخلق ، فلهذا قال : فلست لها بكفء ، وروى فى الإنصاف : «بند» بدل «بكفء». مفرقك : هو وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر. الحسام : السيف. والشاهد فى قوله : «وإلا يعل» حيث حذف منه فعل الشرط ، والأداه مقرونه ب- «لا» والتقدير : وإن لا تطلّقها يعل ، وذلك لدلاله قوله : «فطلّقها» عليه. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٩٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٠٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٣٥ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٢ ، الإنصاف : ٧٢ ، المقرب : ١ / ٢٧٦ ، مغنى اللبيب : ١١٠٥ ، شذور الذهب : ٣٤٣ ، الهمع : ١٣٠٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٧٨ ، حاشيه يس : ١ / ١٩٥ ، أبيات المغنى : ٨ / ٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٣٦ ، شواهد الفيومى : ١٠٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٥ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٧ ، شرح ابن الناظم : ٧٠٥ ، شرح دحلان : ١٥٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٢١ ، المطالع السعيده : ٤٥٠ ، أوضح المسالك : ٢٣٩ ، البهجه المرضيه : ١٥٧ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٣٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦١.

٤- فى الأصل : فيه.

٥- ف- «أحد» فى هذه الآيه مرفوع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر ، والتقدير : وإن استجارك أحد. وحكى عن الأ-خفش أنه مرفوع بالابتداء ، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. انظر

الإنصاف : (مسأله : ٨٥) : ٢ / ٦١٥ ، مغنى اللبيب : ٤٩٣ ، ٧٥٧ ، ٨٢٧ ، معانى الأُخفش : ٢ / ٣٢٧٧ ، إعراب النحاس : ٣ / ٢٠٣ ،
البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣٩٤ ، معانى الفراء : ١ / ٤٢٢ .

وقد يحذفان للعلم بهما نحو :

٢٧٣- قالت بنات العمّ يا سلمى وإن *** كان عينا معدما (١) قالت وإن (٢)

التقدير : وإن كان كذلك تزوّجته.

ثمّ قال رحمه الله :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم

جواب ما أخرت فهو ملترم

وإن تواليا وقبل ذو خبر

فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

وربما رجح بعد قسم

شرط بلا ذى خبر مقدّم

إذا اجتمع فى الكلام شرط وقسم - حذفت جواب ما تأخر منهما ، واستغنىت (٣) عنه بجواب السابق ، سواء كان السابق الشرط ، نحو : «إن يقيم والله زيد أكرمته» ، أو القسم نحو : «والله إن يقيم زيد لأقومنّ معه» ، وسواء كان القسم مصرّحا (به) (٤) - كما مثل - ، أو مدلولاً عليه باللام الموطّئه ، نحو : (لئنُ

ص : ٢٤٣

- ١- فى الأصل : غنيا ، راجع الشواهد الكبرى : ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، كاشف الخصاصه : ٣٢١ ،
- ٢- من رجز لرؤبه بن العجاج فى ملحقات ديوانه (١٨٦) ، أوله : قالت سليمان : ليت لى بعلا يمن يغسل جلدى وينسّينى الحزن ويروى : «بنات الحى» بدل «بنات العم» ، ويروى : «فقيرا» بدل «عيا» ، ويروى : «وإنن» فى الموضوعين ، بدل «وإن» وبها استشهاد بعض شراح الألفية على أن هذه النون هى تنوين القالى وبها يخرج الشعر عن الوزن ولا يستقيم بحذفها. وقوله : «عيا» فعيل من العى ، وهو العجز. والشاهد فى قوله : «قالت : وإن» حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا للعلم بهما ، والتقدير : وإن كان كذلك قبلته. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦١٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ٣٣ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٠٤ ، ٤ / ٤٣٦ ، المقرب : ١ / ٢٧٧ ، الخزانه : ٩ / ١٤ ، مغنى اللبيب : ١١٠٩ ، الهمع : ١٣٠٨ ، ١٣٩٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٧٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٣٦ ، أبيات المغنى : ٨ / ٧ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٥٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٤٥ ، ٢ / ٢٠١ ، شرح ابن الناظم : ٧٠٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣١ ، البهجة المرضيه : ١٥٧ ، الضرائر : ١٨٥ ، كاشف الخصاصه : ٣٢١ ، المطالع السعيده : ٤٥٠ .
- ٣- فى الأصل : أو استغنىت.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ (١) مَعَهُمْ [الحشر: ١٢] ، أو بالواو (٢) مع حذف اللام ، نحو : (وَأِنْ) (٣) لَمْ / يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [المائدة: ٧٣].

فإن تقدّمهما ما يطلب خبراً من مبتدأ باق على ابتدائه ، أو منسوخ (٤) الابتداء بأحد التواسخ رجح الشرط على القسم ، فأتى
بالجواب له ، تقدّم أو تأخّر ، نحو : «زيد والله إن تكرمه يكرمك» ، و «إنّ زيدا والله إن تسأله يعطك».

وهذا التّرجيح واجب عند المصنّف (٥) ، وليس بواجب عند ابن عصفور (٦).

وأجاز الفراء الاستغناء بجواب الشرط المتأخّر عن القسم مطلقاً ، وإن لم يتقدّمهما (٧) ذو خبر (٨) ، والمصنّف جعله قليلاً (٩) ،
ولذلك قال :

وربّما ...

البيت

ص: ٢٤٤

- ١- في الأصل : نحو أخرجوا الآل يحزون.
- ٢- في الأصل : وبالواو.
- ٣- في الأصل : الواو. ساقط.
- ٤- في الأصل : أو مفتوح.
- ٥- قال ابن مالك في شرح الكافية : (٣ / ١٦١٦): «فإن توالى القسم والشرط بعد مبتدأ استغنى بجواب الشرط مطلقاً ، نحو : «زيد
والله - إن تقم يقيم» ، و «زيد إن تقم - والله - يقيم». انتهى. وقال في التسهيل (٢٣٩): «وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب
قسم سابق ، ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر». انتهى. وانظر شرح الأشموني : ٢٩ / ٤ ، شرح المرادى : ٢٦١ / ٤ ، التصريح على
التوضيح : ٢ / ٢٥٣.
- ٦- وهو ما جرى عليه الناظم في الألفية. انظر شرح المرادى : ٢٦١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٤ /
٢٩ ، شرح دحلان : ١٥٧.
- ٧- في الأصل : يتقدمها.
- ٨- انظر شرح المرادى : ٢٦١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٩ ، حاشية الخضرى : ٢ / ١٢٦.
- ٩- قال ابن مالك في شرح الكافية : (٣ / ١٦١٦): «وقد يستغنى عند عدم المبتدأ بجواب شرط مؤخر عن جواب قسم مقدم». انتهى.
وقال في التسهيل (٢٣٩): «وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق». انتهى. وانظر شرح المرادى : ٢٦١ / ٤ ،
التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٣.

وغيرهما يخصّه بالضروره ، كقوله :

٢٧٤- لئن (١) منيت بنا عن غبّ معركة***لا تلفنا (٢) عن دماء القوم نتفل (٣)

ص: ٢٤٥

١- في الأصل : لا. راجع المصادر المتقدمه.

٢- في الأصل : ل- يلقنا. انظر المصادر المتقدمه.

٣- من الطويل ، للأعشى (ميمون بن قيس) ، من معلقته المشهوره في ديوانه (٤٨) ، أولها : ودّع هريره إنّ الرّكب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرّجل ويروى : «وإن» بدل «لئن» ، ويروى : «جد معركة» بدل «غب معركة» ، والجد : بكسر الجيم بمعنى الشده والمجاهده ، ويروى : «من دماء» بدل «عن دماء». منيت : بالخطاب والبناء للمفعول بمعنى : قدر. وقال العينى : هو من منى بأمر كذا إذا ابتلى به. قوله : «عن غب معركة» عن : هنا بمعنى : بعد ، متعلقه ب- «منيت» ، والغب : العاقبه ، والمعركه : الحرب. لا تلفنا : لا تجدنا. نتفل : من الانتفال وهو التنصل والتبرؤ ، وقيل : نتفل بمعنى : نجحد. والمعنى : إن قدر أن تلقانا بعد المعركه لم نتبرأ من قتلنا قومك ، ولم نجحد. والشاهد فى قوله : «لا تلفنا» حيث جزم بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر ، وهو جائز عند الفراء ، وقليل عند ابن مالك ، وهو عند جمهور البصريين مخصوص بالضروره ، أو اللام من «لئن» هنا زائده لا موطئه للقسم. انظر القوائد العشر : ٤٤٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٨٣ ، ٤ / ٤٣٧ ، الخزانه : ١١ / ٣٢٧ - ٣٤٣ - ٣٥٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٨ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٦٢ ، شرح دحلان : ١٥٨ ، شواهد العدوى : ٢٤٨ ، كاشف الخصاصه : ١٦٦ ، ٣٢٤ ، اللامات للهروى : ١٤١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فصل «لو»

وهي من (١) أدوات الشرط في المعنى لا في العمل (٢) ، وتختص بأحكام ، فلهذا أفردت بفصل ، ولها معنيان غير الشرط :

أحدهما : أن تكون مصدرية (٣) ، بمنزله «أن» فتخلص (٤) المضارع للاستقبال ، ويبقى بعدها الماضي على مضية ، إلا أنها تفارق «أن» في أنها لا تقع غالبا إلا بعد فعل دال على تمنّ ، نحو : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) [البقره : ٩٦] ، وقد تقع دونه ، نحو :

٢٧٥- ما كان ضرّك لو مننت وربما**منّ الفتى وهو المغيظ المحقّق (٥)(٦)

ص: ٢٤٦

- ١- في الأصل : في.
- ٢- فإنه لغلبه دخولها على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى «إن» الشرطية. وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغه. وأجازه جماعه في الشعر منهم ابن الشجري ، كقوله : لو يشأ طار به ذو ميعه لاحق الآطال نهد ذو خصل وقد خرج هذا البيت على لغه من يقول : «شا يشا» بألف ثم أبدلت همزه ساكنه ، كما قيل : «العالم والخاتم». انظر مغنى اللبيب : ٣٥٧ - ٣٥٨ ، التصريح على التوضيح مع حاشيه يس : ٢ / ٢٥٥ ، المساعد لابن عقيل : ٣ / ١٩٠ ، جواهر الأدب : ٣٢٥.
- ٣- وممن ذهب إلى مصدريتها الفراء وأبو على الفارسي وأبو البقاء ، والتبريزي وابن مالك. وذهب الأ-كثرون إلى المنع ، ويدعون أن «لو» في نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) شرطية ، وأن مفعول «يود» جواب «لو» محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم لو يعمر ألف سنه لسره ذلك ، قال الأزهري : ولا خفاء بما في ذلك من التكلف. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٥ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٦٩ ، مغنى اللبيب : ٣٥٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٤ ، الجنى الدانى : ٢٨٧ - ٢٨٨.
- ٤- في الأصل : فتختص.
- ٥- في الأصل : المختص. انظر المصادر المتقدمه.
- ٦- من الكامل لقتيله (وقيل : ليلي) بنت النظر بن حارث ، من قصيده لها ترثى بها أباها النضر ، وتعاتب النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم في قتله وعدم إطلاقه بفديه ، فلما سمع النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم هذا البيت قال : لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ، وقبله : أمحيد ولأنت ضنء كريمه في قومها والفحل فحل معرق مننت : أنعمت. والغيظ : الغضب المحيط بالكبد ، وهو أشد من الحقن. والشاهد في قوله : «لو مننت» حيث جاءت «لو» فيه مصدرية ، واقعه بعد فعل غير دال على التمنى ، وهو قليل ، والتقدير : ما كان ضرّك المن عليه ، أى : على النضر بن الحارث. انظر التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٥٦ ، تذكره النحاه : ٣٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٤٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٧١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٤ ، مغنى اللبيب : ٤٦٨ ، شواهد المغنى

: ٢ / ٦٤٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ٥١ ، شرح المرزوقى : ٩٦٦ ، شرح ابن الناظم : ٨٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٠٤ ، الجنى
الدانى : ٢٨٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥١٩ ، ٢ / ١٧٩ ، أوضح المسالك : ٢٤٠ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٤٧ ، موصل الطلاب
للأزهري : ١٠٢ ، السراج المنير للزبيدي (مخطوط) : ١٩٠ .

الثانى : أن يراد بها / التقليل (١) ، نحو : «التمس ولو خاتما من حديد» (٢) ، ولا- يليها حينئذ إلا الاسم - كما مثل - ، أو ما فى تأويله ، نحو : «ولو أن تفرغ من دلوك فى إناء المستسقى» (٣).

ثم قال :

لو حرف شرط فى مضى ويقل

إيلاؤها مستقبلا لكن قبل

وهى فى الاختصاص بالفعل كإن

لكنّ لو أنّ بها قد تقترن

وإن مضارع تلاها صرفا

إلى المضى نحو لو يفى كفى

أكثر ما تستعمل «لو» الشرطيّه عكس «إن» فى كون ما بعدها مرادا به المضى ، إمّا بلفظه ، وهو الأكثر ، نحو : (لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا)

ص: ٢٤٧

١- ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. انظر مغنى اللبيب : ٣٥٢ ، الجنى الدانى : ٢٩٠ ، حاشيه الخضرى : ١٢٦ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣٢ / ٢.

٢- الحديث فى صحيح البخارى : ٢٢ / ٧ ، فتح البارى : ١٩١ / ٩ ، سنن البيهقى : ٢٣٦ / ٧ ، سنن الترمذى : ٤١٢ / ٣ (رقم) : ١١١٤ ، سنن أبى داود : ٥٨٦ / ٢ (رقم) : ٢١١١ ، مسند أحمد : ٣٣٦ / ٥ ، وانظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤١٧ / ١ ، التصريح على التوضيح : ١٩٣ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٤٢ / ١ ، مغنى اللبيب : ٣٥٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢٧ / ٢ ، أبيات المغنى : ٥ / ٤٦ ، الجامع الصغير لابن هشام : ٥٦ ، شرح دحلان : ٥٠.

٣- روى الإمام أحمد فى مسنده (٤٣ / ٥) عن أبى حرى الهجيمى أن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن تفرغ من دلوك فى إناء المستسقى ، ولو أن تكلم أخاك ووجهك إليه منبسط إلخ». وانظر الترغيب والترهيب للمندرى : ٤٢٢ / ٣ ، وروى : «أن تنزع» بدل «أن تفرغ» فى مسند أحمد : ٤٨٣ / ٣.

[التوبه : ٤٧] ، وإمّا بقريته تصرفه إليه ، نحو : «لو لم يخف الله لم يعصه» (١) ، فإن وقع بعدها مضارع صرف معناه إلى المضى (٢) ، كما أشار إليه المصنّف في البيت الثالث ، نحو : (لَوْ يُطِيعُكُمْ) (٣) فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ [الحجرات : ٧].

واستعمالها كـ - «إن» - في كونها شرطاً في المستقبل - قليل ، وحينئذ فتخلص المضارع للاستقبال نحو :

٢٧٦- ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا***... (٤)

وهي في أحوالها كلّها مختصّة بالفعل ، مثل «إن» الشرطيّة ، إلا أنّها (قد) (٥) تقترن بها «أنّ» المفتوحة (٦) ، نحو : (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ) [النساء : ٦٤].

ص : ٢٤٨

١- هذا قول لعمر بن الخطاب في صهيب الرومي رضي الله عنهما ، وتمامه : «نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه». وروى في كشف الأسرار : «نعم الرجل» ، وفي الأشموني : «نعم المرء». انظر جمع الجوامع للسيوطي : (مسند عمر) : ١ / ١٢٢٨ ، كشف الأسرار عن أصول البزدوي للبخاري : ٣ / ١٦٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٣٠ - ١٦٣١ ، المقرب : ١ / ٩٠ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٠٧ ، ٢ / ٢٤٢ ، مغنى اللبيب : ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، الهمع : ٤ / ٣٤٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٧ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٢٥ ، شرح الفريد : ٤٨٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٩٠ ، كاشف الخصاصه : ٣٢٥ ، موصل الطلاب للأزهرى : ٩٨ ، ١٠٠.

٢- في الأصل : المعنى.

٣- في الأصل : لو يعطيكم.

٤- من الطويل ، لقيس بن الملوح العامري من قصيده له في ديوانه (٤٦) ، وعجزه : ومن دون رمسينا من الأرض سبب وبعده : لظلّ صدى صوتي وإن كنت رمّه لصوت صدى ليلي يهشّ ويطرب ونسب لأبى صخر الهذلي في أبيات المغنى : (٣٨ / ٥). الأصداء : جمع صدى ، وهو الذى يجيئك بمثل صوتك في الجبال وغيرها ، وروى في الديوان : «أرواحنا» بدل «أصدائنا» ، و «فلو» بدل «لو» ، والسبب : القفر والمفازة. وفي الديوان : «منكب». والشاهد في قوله : «ولو تلتقى» حيث جاءت «لو» فيه حرف شرط للاستقبال ، فرادفت : «أن» في ذلك ، وهو قليل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٧٠ ، مغنى اللبيب : ٤٦٠ ، ٤٦٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٧ ، شواهد المغنى : ٦٤٣ ، أوضح المسالك : ٢٤٠ ، موصل الطلاب : ١٠١ - ١٠٢ ، (وفيه) وهو رؤبه صاحب ليلي ، ولعله خطأ في الطباعة لأن المشهور أن صاحب ليلي هو قيس العامري).

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- وذلك كثير ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) ، (وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ) ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ) ، وقوله : ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه انظر شرح الأشموني : ٤ / ٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، شرح المكودي : ٢ / ١٠١.

فعد سيبويه والأكثرين : أن «أن» في محلّ رفع بالابتداء (١).

ثم هل خبره محذوف تقديره : موجود أو كائن ، أو لا خبر له استغناء عنه / بجواب «لو»؟ لهم فيه قولان (٢).

وعند الكوفيين والمبرّد : أنّها فاعل لفعل محذوف تقديره : لو ثبت أنّهم (٣) ، فلم (٤) تخرج عن قاعده اختصاصها بالفعل ، كما اتّفقوا عليه فيما إذا وليها اسم صريح ، نحو :

٢٧٧- لو بغير الماء حلقي شرق ***... (٥)

ص: ٢٤٩

١- انظر الكتاب : ١ / ٤٧٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٣٥ ، مغنى اللبيب : ٣٥٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٧٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٤١ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٣ .

٢- فقيل : لا تحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه ، ونسبه أبو حيان لسيبويه . وقيل : الخبر محذوف ونسبه الخضراوي : لسيبويه والبصريين ، ثم قيل : يقدر مقدا ، أى : لو ثبت ظلمهم على حد (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا) ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له : أنه يأتي مؤخرا بعد «أما» كقوله : عندي اصطبار وأما أننى جزع يوم التوى فلوجد كاد يبرينى وذلك لأن «لعل» لا تقع هنا ، فلا تشبه «أن» المؤكده إذا قدمت بالتي بمعنى «لعل» فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل ، أى : ولو ظلمهم ثابت . انظر مغنى اللبيب : ٣٥٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٧٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٣ ، الجنى الدانى : ٢٨٠ .

٣- وهو مذهب الزجاج والزمخشري وكثير من النحويين . انظر المفصل : ٣٢٣ ، مغنى اللبيب : ٣٥٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٣٥ - ١٦٣٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٧٧ ، الجنى الدانى : ٢٧٩ - ٢٨٠ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣٨٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤١ ، ارتشاف الضرب : ٥٧٣ .

٤- فى الأصل : فلو .

٥- من الرمل لعدي بن زيد العبادى ، من قصيده له فى ديوانه (٩٣) ، أرسلها إلى النعمان بن المنذر ، وكان محبوسا عنده ، ثم قتله ، وعجزه : كنت كالغصية ان بالماء اعتصارى والاعتصار : قيل : الملقأ ، والمعنى : لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء ، فإذا غصصت بالماء فبم أسبغه؟ ، وقال الجوهري : الاعتصار : أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء ، وهو أن يشربه قليلا قليلا . والشاهد فى قوله : «لو بغير الماء» حيث دخلت «لو» فيه على الجملة الاسمية علما أنها فى أحوالها كلها مختصة بالفعل ، فذكر ابن مالك أن «لو» قد يليها مبتدأ وخبر ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، ومنع ذلك غيرهم وتأولوا ما ورد منه ، فتأول الفارسي البيت على أن «حلقي» فاعل فعل مقدر ، يفسره «شرق» ، و «شرق» خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو شرق . وقال ابن جنى : وضعت الاسمية موضع الفعلية شذوذا ، والباء متعلقه ب- «شرق» الواقع خبرا ل- «حلقي» . وقال ابن الناظم : «كان» الشأنيه مضمرة فيه ، والجملة المذكوره بعد «لو» خبر لها ، تقديره : لو كان الشأن بغير الماء حلقي شرق ، فقوله : «حلقي شرق» جملة اسميه فى موضع النصب على أنها خبر «كان» . وقد جعل بعضهم دخولها على الجملة الاسمية ضروره . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٥٤ ، الكتاب : ١ / ٤٦٢ ، الخزانة : ٨ / ٥٠٨ ، ١١ / ١٥٢ ، مغنى اللبيب : ٤٧٥ ، الهمع

: ١٣٠٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨١ ، اللسان : (عصر) ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٥٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ٨٢ ، الجنى الدانى : ٢٨٠ ،
شرح ابن الناظم : ٧١١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٤٠ ، جواهر الأدب : ٣٢٧ ، تذكره النحاه : ٤٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٣ ،
شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٣٦ .

وقوله صلى الله عليه و (آله و) سلم : «التمس ولو خاتما من حديد» (١).

إذ الأوّل معمول لفعل مفسّر بما بعده ، تقديره : لو شرق ، والثانى معمول لفعل (٢) مدلول عليه بالمعنى تقديره : ولو كان الملتمس خاتما.

هذا حكم ما تدخل عليه من حيث اللفظ ، وأما من جهة المعنى - فإنّها تقتضى امتناع شرطها دائما ، وامتناع الجواب معه ، إن لم يكن له سبب آخر غيره - كالأمثله المتقدمه - ، وكقوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ (٣) لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ [يونس : ٩٩]).

فإن كان له سبب آخر ، لم يلزم من امتناعه امتناعه ، نحو : «لو لم تكن الشمس طالعه كان الضوء موجودا» ، ومنه قول عمر : «نعم العبد صهيب (٤) لو لم يخف الله لم يعصه» (٥) ، إذ ترك العصيان له عدّه أسباب ، منها : المحبّه ، ومنها : الإجلال ، ومنها : الخوف ، فلا يلزم من انتفاء الخوف انتفاؤه ، كما أنّ «الضوء» له أسباب فلا يلزم من عدم الشمس انتفاؤه.

ص : ٢٥٠

١- تقدم تخريجه فى ص ٢٤٧ / ٢ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل : الفعل.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- هو صهيب بن سنان بن مالك ، من بنى النمر بن قاسط المعروف بصهيب الرومى ، صحابى جليل ، ولد بالموصل سنة ٣٢ ق. ه وسبى فى غارات الروم على ناحيتهم ، فنشأ بينهم ثم اشتراه أحد بنى كلب وقدم به مكه فابتاعه عبد الله بن جدعان التيمى ، ثم أعتقه ، فاحترف التجاره ، وترك أمواله كلها فى سبيل إخراج قريش سبيله فى الهجره ، وشهد بدره وأحدا والمشاهد كلها ، وتوفى بالمدينه سنة ٣٨ ه ، وله ٣٠٧ أحاديث. انظر ترجمته فى طبقات ابن سعد : ٣ / ١٦١ ، الإصابه ترجمه : ٤٠٩٩ ، حليه الأولياء : ١ / ١٥١ ، صفه الصفوه : ١ / ١٦٩ ، الأعلام : ٣ / ٢١٠.

٥- تقدم تخريجه ص ٢٤٨ / ٢ من هذا الكتاب.

الباب السادس والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

أما ، ولولا ، ولوما

أما كمهما يك من شيء وفا

لتلو تلوها وجوبا ألفا

وحذف ذى الفاشد (١)

فى نثر إذا

لم يك قول (٢) معها قد نبذا

هذه الحروف الثلاثة تقتضى ملازمه بين جملتين ، كأدوات الشرط / ، فلذلك عقت بها ، إلا أن «أما» المفتوحة (٣) أدخل فى معنى الشرط من أختيها ، وتقتضى التفصيل غالبا ، بأن يعطف عليها مثلها ، نحو : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) [الضحى : ٩ ، ١٠] ، ونحوه كثير.

وقد تكون لمجرد التوكيد الخالى عن التفصيل ، كقولك : «أما زيد فمنطلق».

قال الزمخشري : «أما» يعطى الكلام فضل توكيد ، تقول : «زيد ذاهب» ، فإذا قصدت أنه لا محاله ذاهب ، قلت : «أما زيد فذاهب» (٤).

ص : ٢٥١

١- وفى الألفية (١٥٣) : «قل» . وعلى روايه : «شد» شرح ابن طولون.

٢- فى الأصل : قولاً . انظر الألفية : ١٥٣ .

٣- والأصح فى «أما» أنها حرف بسيط . وقيل : مركب من «أم» و «ما» . وذهب ثعلب إلى أنها جزاء ، وهى «إن» الشرطيه و «ما» ، حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره . انظر الهمع : ٣٥٤ / ٤ ، شرح الأشموني : ٤٤ / ٤ ، شرح الرضى : ٣٩٧ / ٢ ، الجنى الدانى : ٥٢٣ ، ارتشاف الضرب : ٥٦٨ / ٢ .

٤- قال الزمخشري فى الكشاف (١ / ٥٧ - دار المعرفه) : و «أما» حرف فيه معنى الشرط ، ولذلك يجب بالفاء ، وفائدته فى الكلام أن يعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذاك ، وأنه لا محاله ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيد فذاهب ، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدل

لفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط. انتهى. وانظر معنى اللبيب : ٨٢ ، أوضح المسالك : ٢٤٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٤٦ ، الهمع : ٤ / ٣٥٧ ، وانظر الكتاب : ٢ / ٣١٢.

وفى الحالين هي مؤوله بأداه الشرط وجمله ، كما ذكر المصنّف (١) ، فإذا قلت : «أما زيد فمنطلق» فتأويله : مهما يكن (٢) من شىء فزيد منطلق ، وتلزم الفاء لتلوها سواء كان مبتدأ مخبرا عنه بتلوه ، نحو : (وَأَمَّا الَّذِينَ أُيُّضْتُ وُجُوهُهُمْ ، فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ) [آل عمران : ١٠٧] ، أو مفعولا وتلوه هو العامل فيه ، نحو : (فَأَمَّا النَّيِّمُ فَلَا تَقْهَرْ) [الضحى : ٩].

وتحذف هذه الفاء كثيرا إذا كان معها قول قد نبذ - أى : طرح - واستغنى عنه بالمقول ، نحو : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ، أَكْفَرْتُمْ) [آل عمران : ١٠٦] ، لأنّ تقديره : فيقال لهم : أكفرتم.

أما دون ذلك فلا تحذف إلا فى الضرورة ، كقوله :

٢٧٨- فأما القتال لا قتال لديكم ***... (٣)

وحذفها (٤) فى النثر شاذ (٥) ، ومنه فى الحديث : «أما بعد ، ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله» (٦).

ص : ٢٥٢

١- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٣ / ١٦٤٦) : «وتقدر ب- «مهما يك من شىء» ، ولا يليها فعل ، لأنها قائمه مقام حرف شرط وفعل شرط». انتهى. وهو مذهب الجمهور. وقيل : نأبه عن فعل الشرط فقط. قاله فى البسيط. انظر الهمع : ٤ / ٣٥٥ ، الكتاب : ٢ / ٣١٢ ، الجنى الدانى : ٥٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦١.

٢- فى الأصل : يلن. راجع التصريح : ٢ / ٢٦٢.

٣- من الطويل للحارث بن خالد المخزومى ، وعجزه : ولكن سيرا فى عراض المواكب عراض : جمع «عرض» بمعنى : الناحية. المواكب : جمع «موكب» وهم القوم الركب على الإبل المزينة ، ويطلق على جماعه الفرسان. والشاهد فى قوله : «لا قتال لديكم» حيث حذفت الفاء من الجملة الواقعة جوابا ل- «أما» للضرورة ، وكان القياس أن يقال : فلا قتال. انظر شرح الأشموني : ١ / ١٩٦ ، ٢٢٤ / ٤ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٥٧٧ ، ٤ / ٤٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٠٢ ، المقتضب : ٢ / ٦٩ ، المنصف : ٣ / ١١٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢ / ٣٤٨ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٣٤ ، ٩ / ١٢ ، مغنى اللبيب : ٨٤ ، الهمع : ١٣٢٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨٤ ، الخزانة : ١ / ٤٥٣ ، أبيات المغنى : ١ / ٣٩٦ ، شواهد المغنى : ١ / ١٧٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٥١ ، شرح ابن الناظم : ٧١٥ ، شرح دحلان : ١٥٩ ، الجنى الدانى : ٥٢٤ ، كاشف الخصاصه : ٣٢٨ ، المقتصد : ١ / ٣٦٦ ، المطالع السعيدة : ٤٥٩ ، الجامع الصغير : ٤٧ ، أسرار العربية : ١٠٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٠.

٤- فى الأصل : الواو. ساقط.

٥- وفى شواهد التوضيح (١٣٨) قال ابن مالك : وقد خولفت القاعده فى هذه الأحاديث فعلم بتحقيق عدم التضييق ، وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعنيه من النثر مقصر فى فتواه ، عاجز عن نصره دعواه. انتهى.

٦- الحديث بهذا اللفظ فى صحيح البخارى : ٣ / ٩٩٦ ، فتح البارى : ٤ / ٣٧٦ ، وفى مسلم حديث رقم (١٥٠٤) بروايه : «أما بعد : فما بال أقوام يشترطون ... إلخ». وانظر الحديث بروايه المؤلف فى التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٢ ، شواهد التوضيح : ١٣٦ ، أوضح المسالك : ٢٤٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٨٥ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤٥ ، أبيات المغنى : ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، الجنى الدانى :

٥٢٤، شرح ابن الناظم : ٧١٥، شرح ابن عقيل : ١٣١ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

لولا ولوما يلزمان الابتدا

إذا امتناعا بوجود عقدا

إذا أريد ب- «لولا ، ولوما» الملازمه ، فهما حرفا امتناع لوجود ، لأنهما يقتضيان امتناع جوابهما لوجود تاليهما ، نحو : (لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ : ٣١] ، وتقول : «لوما زيد لأكرمتك».

ويلزمان حينئذ المبتدأ - كما مثل - ، وخبره لازم الحذف غالبا - كما سبق في باب الابتداء (١) - وجوابهما حينئذ : إما ماضى اللفظ ، وإمّا ماضى المعنى ، نحو : «لولا- زيد لم آتتك» ، ثم ماضى اللفظ إن كان مثبتا ، فالأكثر اقترانه باللام ، نحو : (وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ) [النور : ٢١] ، وقد يحذف للعلم به ، نحو : (وَلَوْ لَا) (٢) فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ (٣)(٤) [النور : ١٠].

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبهما التحضيض مز وهلا

ألا ألا وأولينها الفعلا (٥)

وقد يليها (٦) اسم بفعال

مضممر

علق أو بظاهر مؤخر

من معانى «لولا ، ولوما» التحضيض ، ومعناه الحث على الفعل.

ص: ٢٥٣

١- انظر ص ١٩٦ / ١ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط.

٣- فى الأصل : رحيم.

٤- أى : لآخذكم. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٨.

٥- فى الأصل : فعلا. انظر الألفيه : ١٥٤.

٦- فى الأصل : يليهما. انظر الألفيه : ١٥٤.

ومن الحروف الداله على التحضيض «هلا»، و «ألا» مشدده، ومخففة.

وتختص أدوات التحضيض بالأفعال، ولا- يليها إلا- الماضي، نحو: (فَلَوْ لَا- نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ) [التوبه: ١٢٢]، أو المضارع نحو: (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ) [الحجر: ٧].

وقد يفصل بينهما وبين الفعل بجمله اعتراضيه / نحو: (فَلَوْ لَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ، تَرْجِعُونَهَا) (١) [الواقعه: ٨٦، ٨٧].
وقد يليها اسم متعلق بفعل مضمرة قبله، نحو:

٢٧٩- أتيت بعبد (٢) الله في القيد موثقا***فهلما سعيدا ذا الخيانه (٣) والغدر(٤)

تقديره: أسرت، أو بفعل مؤخر عنه، نحو: (وَلَوْ لَا) (٥) إِذِ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ [النور: ١٦].

فإن وقع بعدها الجمله الاسميّه، نحو:

٢٨٠-...***فهلما نفس ليلي شفيعها(٦)

قدّر بعدها «كان» رافعه لضمير الشأن، والجمله خبرها.

ص: ٢٥٤

- ١- في الأصل: ترجوانها.
- ٢- في الأصل: تعبد. راجع المصادر المتقدمه.
- ٣- في الأصل: والخيانه. راجع المصادر المتقدمه.
- ٤- من الطويل، ولم أعر على قائله. ويروى: «في القيد» بدل «في القيد»، وهو سير يقدر من جلد غير مدبوغ، والقده أخص منه، والجمع: أقده. والشاهد في قوله: «سعيدا» حيث جاء منصوبا بعد حرف التحضيض بتقدير العامل، إذ التقدير: فهلما أسرت سعيدا، وذلك لأن حروف التحضيض لا تدخل إلا على الفعل. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١٦٥٣، شرح الأشموني: ٤ / ٥١، الشواهد الكبرى: ٤ / ٤٧٥، أمالي ابن الشجرى: ١ / ٣٥٣، شرح ابن الناظم: ٧١٨.
- ٥- في الأصل: الواو. ساقط.
- ٦- من الطويل، اختلف في قائله، فنسبه العينى لقيس بن الملوح العامري (صاحب ليلي)، وهو أول بيتين في ديوانه (١٩٥)، وقيل: هو للصمه بن عبد الله القشيري، وقيل: لإبراهيم ابن الصولي، وهو في ديوان ابن الدمينه (٢٠٦) أيضا وتماهه: ونبئت ليلي أرسلت بشفاعه إلی فهلما نفس ليلي شفيعها نبئت: أخبرت. ويروى: «يقولون» بدل «ونبتت». والشاهد فيه على حذف الفعل بعد «هلا» التي للتحضيض، لأنها لا تدخل على الجمله الاسميّه، والتقدير: فهلما كان الشأن نفس ليلي شفيعها، وجمله «نفس ليلي شفيعها» خبر كان المحذوفه. وخرجه بعضهم على جعل ما بعدها فاعلا بفعل مقدر تقديره: فهلما شفعت نفس ليلي، و «شفيعها» خبر مبتدأ محذوف أى: هي شفيعها، قال المرادى: وفيه تكلف. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١٦٥٤، تذكره النحاه: ٧٩

، شرح الأشموني : ٢ / ٢٥٩ ، ٤ / ٥٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤١٦ ، ٤ / ٤٥٧ ، ٤٧٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤١ ، ٢٦٣ ،
الخزانة : ٣ / ٦٠ ، ٨ / ٥١٣ ، ١١ / ٢٤٥ ، ٣٠٣ ، مغنى اللبيب : ١١٧ ، ٤٧٧ ، ٥٧٢ ، ٩٩٠ ، الهمع : ١٣٢٥ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨٣ ،
شواهد المغنى : ١ / ٢٢١ ، أبيات المغنى : ٢ / ١١٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٢٠ ، شرح ابن الناظم : ٧١٢ ، ٧١٩ ، شرح المرادى :
٤ / ٢٩٠ ، البهجة المرضيه : ١٠١ ، الجنى الدانى : ٥٠٩ ، ٦١٣ ، كاشف الخصاصه : ٣٣٠ .

الباب السابع والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الإخبار بالذی والألف واللام

هذا الباب وضعه النّحاه للتّدريب في الأحكام النّحويّة ، واختبار المبتدئ في كيفيّة تركيب الكلام ، كما وضع أهل التّصريف مسائل التّمرين في الأحكام التّصريفيّة ، وإن لم تنطق العرب بمثلها.

ويصار إلى هذا الإخبار ، إمّا لقصد الاختصاص (١) ، وإمّا لتقوية الحكم (٢) ، وإمّا لتشويق (٣) السّامع (٤) ، وإمّا لإجابه الممتحن.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ما قيل أخبر عنه بالذی خبر

عن الذی مبتدأ قبل استقر

وما سواهما فوسطه صله

عائدها خلف معطى التّكملة

نحو الذی ضربته زيد فذا

ضربت زيدا كان فادر المأخذا

ص: ٢٥٥

١- كقولك : «الذی قام زيد» ، ردا على من قال : «قام عمرو» ، أو قال : «قام زيد وعمرو». انظر شرح الأشموني مع الصبان : ٤ / ٥٣ ، حاشيه يس : ٢ / ٢٦٤.

٢- وذلك لأن فيه إسنادين : إلى الضمير وإلى الظاهر ، فهو أقوى مما فيه إسناد واحد. انظر الأشموني مع الصبان : ٤ / ٥٣ ، حاشيه يس : ٢ / ٢٦٤.

٣- في الأصل : لتشريق. راجع الأشموني : ٤ / ٥٣.

٤- كقول واصف ناقه صالح عليه السلام : والذی حارت البريّة فيه حيوان مستحدث من جماد انظر الأشموني مع الصبان : ٤ / ٥٣ ، حاشيه يس : ٢ / ٢٦٤.

هذا بيان صفه الإخبار ، فما قيل لك أخبر عنه ب- «الذى» - جعلته خبرا مؤخرا عن الموصول الذى استقرّ فى أول الكلام ، وما سوى / المخبر به والمخبر عنه (اجعله صلة عائدها) (١) هو (خلف عن الاسم) (٢) الذى حصلت التكملة به لمجيئه خبرا (٣).

فإذا قيل لك : أخبر عن «زيد» ، من قولك : «ضربت زيدا» ب- «الذى» - قلت : «الذى ضربته زيد» ، فتؤخر «زيدا» (٤) ، وترفعه على أنه خبر ، وتبدأ الكلام بموصول مطابق له ، وتجعل ما بقى من الجملة صلته ، وتجعل فى محلّ «زيد» (٥) ضميرا عائدا على الموصول ، فهذه خمس أعمال فى هذا التركيب ، لا يجوز الإخلال بشيء منها.

وقد علمت (٦) بهذا أنّ عبارته النحاه فى هذا المحلّ فيها تجوّز ، فإنّ «الذى» مخبر عنه ، لا مخبر به ، و «زيد» بالعكس ، وذلك خلاف الظاهر من قولهم : «أخبر عن كذا بالذى» ، وتأويل الكلام : أخبر عن مسمى «زيد» فى حال تعبيرك عنه ب- «الذى» (٧).

ص: ٢٥٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- انظر شرح ابن الناظم : ٧٢١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٤ ، شرح المكودى : ٢ / ١٠٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٦٤ / ٢ ، كاشف الخصاصه : ٣٣١ ، شرح دحلان : ١٦٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣٣.

٤- فى الأصل : زيد.

٥- الذى آخرته. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ٥٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٤.

٦- فى الأصل : عملت.

٧- قال ابن مالك : المخبر عنه فى هذا الباب هو المفعول فى آخر الجملة خبرا لموصول مبتدأ تصدر به الجملة. وقال ابن السراج : وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو اللفظ خبر ، لأنه فى المعنى محدث عنه. وقال أبو حيان : ويحتمل أن الباء بمعنى : «عن» ، و «عن» بمعنى : الباء ، كما تقول : سألت عنه ، وسألت به ، فكأنه قال : أخبر بهذا الاسم أى : صيره خبرا. وقال المكودى : الباء فى قوله : «بالذى» باء السببيه لا باء التعديه ، وعلة بأنك إذا جعلتها باء التعديه يكون المعنى : إن الذى به يكون الإخبار ، وليس كذلك ، بل الإخبار يكون عن الذى بغيره. وقال ابن عصفور : إن كلامهم مؤول على معنى الإخبار عن مسمى «زيد» فى حال التعبير عنه ب- «الذى». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٧٧٢ ، الأصول لابن السراج : ٢ / ٢٧١ ، النكت الحسان لأبى حيان : ١٨٩ ، الهمع : ٥ / ٢٩٧ ، شرح المكودى : ٢ / ١٠٤ ، إعراب الألفيه : ١١٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٤ ، المطالع السعيده : ١٩٤ ، المساعد لابن عقيل : ٣ / ٢٧٨.

ولنذكر مسألتين غير مسأله الكتاب يتضح بهما المعنى :

إذا قيل أخبر عن «زيد» من قولنا : «زيد منطلق» ب- «الذى» قلت : «الذى هو منطلق زيد» ، ف- «الذى» مبتدأ ، وهو ضمير خلف عن «زيد» وهو العائد ، وأتيت به منفصلا لعدم ما يتصل به ، و «هو» و «منطلق» الصلّه ، و «زيد» الخبر .

فإن قيل أخبر عن «التاء» من قولك : «ضربت زيدا» عملت ما تقدّم من الأعمال الخمسه ، واحتجت إلى عمل سادس ، وهو أن تأتي بالضمير المخبر عنه منفصلا ، فتقول : «الذى ضرب زيدا أنا» والعائد الذى «هو» خلف عن الضمير ، هو فاعل / «ضرب» مستترا ، فاعرف المأخذ وقس عليه .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبالذنين والذنين والتى

أخبر مراعيًا وفاق المثلث

يخبر بفروع «الذى» من تأنيته ، وتثنيه كلّ منهما ، وجمعه ، كما يخبر ب- «الذى» مراعيًا فى ذلك كلّ مطابقتة للمخبر عنه فى الموصول المخبر به ، وفى العائد عليه ، فيشمل خمس مسائل ننظرها بمثال واحد ، وهو : «بلغ امرأتاك رساله من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك» . فإن أخبرت عن «الرساله» من هذا التركيب - قلت : التى بلغها امرأتاك من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك - رساله «فتقدّم المضمّر عن محلّه ، وتصله بالفعل ، لأنه أمكن الإتيان به متصلا ، فلا يعدل إلى المنفصل ، ولا مانع من حذفه لأنه عائد متّصل منصوب بفعل ، فيحذف ، كما فى غير هذا الباب . وإن أخبرت عن «الأخوين» - قلت : اللذان بلغ امرأتاك رساله منهما (إلى) (1) أمهاتك ، بحضور قومك - أخواك» .

وإن أخبرت عن «امراتيك» - قلت : اللتان بلغا رساله من أخويك إلى أمهاتك ، بحضور قومك - امرأتاك» .

وإن أخبرت عن «القوم» - قلت : الذين بلغ امرأتاك رساله من أخويك إلى أمهاتك ، بحضورهم - قومك» .

وإن أخبرت عن «الأمهات» - قلت : اللاتى بلغ امرأتاك رساله / من أخويك إليهنّ بحضور قومك - أمهاتك» .

ثم قال رحمه الله تعالى :

قبول تأخير وتعريف لما

أخبر عنه هاهنا قد حتما

كذا الغنى عنه بأجنبىّ او

بمضمّر شرط فراع ما رعا

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

ذكر للمخبر عنه في هذا الباب أربعه شروط :

أحدها : أن يكون قابلا للتأخير ، (فلا يخبر) (١) عما (٢) لم يقبل التأخير ، لاستحقاق التصدر ، كأسماء الاستفهام ، والشرط ، و «كم» الخبرية ، لما يلزم من ذلك تأخيره إلى آخر الكلام ، فيزول ما استقر له من التصدر (٣). ولا- يرد على ذلك الضمير المتصل ، فإن خلفه - وهو المنفصل - يقبل التأخير.

الثاني : أن يكون قابلا للتعريف ، فلا يخبر عن الحال ، والتمييز ، لما تقرّر من أنك تأتي في محلّ المخبر عنه بضمير ، فيكون قد نصبت الضمير على الحال أو التمييز (٤) ، وذلك لا يجوز (٥).

وكذا لا يخبر (٦) عن «أحد» من قولك : «لم أر أحدا» ، لأنه لا يقبل التعريف ، فلا يصح وقوعه خبرا عن المعرفة. هذا هو المانع من الإخبار عنه ، لا عدم جواز وروده في الإثبات (٧).

الثالث : أن يصح الاستغناء عنه بأجنبي ، فلا يخبر عن «الهاء» من قولك : «زيد ضربته» ، فإنك لو أخبرت عنه لقلت : «الذي زيد ضربته هو» فيكون

ص: ٢٥٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشموني : ٤ / ٥٥.

٢- في الأصل : فيما.

٣- هذا مذهب الجمهور. وقيل : إلا اسم الاستفهام فإنه يجوز الإخبار عنه ، ويلزم الصدر ، فيقال في : «أيهم قائم» : «أيهم الذي هو قائم» ، وفي : «أيهم ضربت» : «أيهم الذي إياه ضربت» ، وإليه ذهب ابن عصفور. انظر الهمع : ٥ / ٣٠٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٥ ، حاشية الصبان : ٤ / ٥٥.

٤- في الأصل : والتمييز.

٥- قال ابن عصفور : وأما امتناع الإخبار عن الحال والتمييز ، فلأن ذلك يؤدي إلى رفعهما ، وذلك إخراج لهما عن بابهما ، وأيضا فإن ذلك يؤدي إلى إضمامهما وجعلهما معرفتين ، والحال والتمييز لا يكونان أبدا إلا منصوبين مظهرين منكرين. انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٩٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٦ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ١٠٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٥ ، المطالع السعيدة : ١٩٤.

٦- في الأصل : تخبر.

٧- وقال ابن مالك : ونهت باشتراط جواز الاستغناء عنه بمثبت : على أنه لا يخبر عن «أحد» ولا «عريب» ولا «ديار» ونحوها من الأسماء التي لا- تستعمل إلا- في النفي. انتهى. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧٧٤ ، الهمع : ٥ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ٥٥٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٦ ، المطالع السعيدة : ١٩٥.

الضمير المنفصل (١) خبراً عن «المدى» / ، والمتصل المدى وضعته مكانه خلف عنه (٢) ، فإن جعلته (٣) عائداً على الموصول ، كما هو قاعده الباب (٤) - بقى المبتدأ (٥) بلا عائد ، وإن جعلته رابطاً للمبتدأ خرجت عن قاعده الباب بجعل (٦) الضمير الواقع فى محل المخبر عنه ، غير عائد على الموصول (٧).

الزّايح : أن يصحّ الاستغناء عنه بمضمر ، فلا يجوز الإخبار عن شىء من الأسماء المجروره بحروف (٨) الجزّ ، التى لا تدخل على المضمر ، ك- «مذ ومنذ ، وحتّى» (٩) لما تقرّر من أنّ الإخبار يستدعى ضميراً واقعاً فى محلّ الاسم المخبر عنه يكون خلفاً عنه. وكذا كلّ اسم لا يصحّ أن يقع فى محلّه الضمير ، كالاسم الواقع نعتاً ، أو منوعاً ، أو مضافاً (أو) (١٠) عاملاً ، فلا يصحّ الإخبار عن واحد من الأسماء الواقعه فى قولك : «أعجب أبا زيد ضرب عمرا الكريم» ، إلا عن «زيد» خاصه (١١).

ص: ٢٥٩

- ١- فى الأصل : ضمير منفصل. وهذا الضمير هو الذى كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦.
- ٢- أى : عن ذلك الضمير الذى كان متصلاً بالفعل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦.
- ٣- أى : فإن جعلت هذا الضمير المتصل الآن الموجود فى «الذى زيد ضربته هو». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦.
- ٤- فى الأصل : الباء.
- ٥- الذى هو «زيد».
- ٦- فى الأصل : يجعل.
- ٧- ولا سبيل إلى كون هذا الضمير عائداً عليهما ، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال من جهه الصنائه ، وأما من جهه المعنى ، فقال الفارسى : لا فائده فى هذا الإخبار ، لأن الخبر حينئذ لا زياده فيه على المبتدأ ، فهو كقولك : «الذاهب جاريتة صاحبها». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، الهمع : ٥ / ٣٠١. وقال ابن مالك : فلو كان الضمير عائداً إلى اسم من جمله أخرى جاز الإخبار عنه نحو أن يذكر إنسان فيقول : «لقيته» ، فيجوز الإخبار عن الهاء ، فيقال : «الذى لقيته هو» نبه على ذلك الشلوين ، مستدركا على الجزولى فى قوله : «وَأَلَا يَكُونُ قَبْلَ الْإِخْبَارِ عَائِداً عَلَى شَيْءٍ. انتهى. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧٧٤ ، الهمع : ٥ / ٣٠١.
- ٨- فى الأصل : بحرف.
- ٩- فإنهن لا يجرن إلا الظاهر. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦.
- ١٠- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٦٦.

١١- وذلك لأن الضمير يخلف «زيداً» ولا يخلفهن. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦ ، قال ابن عصفور : وأما امتناع الإخبار عن الاسم العامل ، كالمصدر وشبهه ، فلأن ذلك يؤدى إلى أن يكون الضمير عاملاً ، وذلك لا يجوز إلا عند أهل الكوفه فإنهم يجيزون «ضربى زيدا حسن ، وهو عمرا قبيح» ، وذلك لا يجوز عندنا. وأما امتناع الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه ، فلما يؤدى من إضافه المضمر ، وذلك لا يجوز. وأما امتناع الإخبار عن النعت دون المنعوت ، فلما

يؤدي من النعت بالمضمّر والمضمّر لا ينعت به ، لأنه ليس مساويا ولا منزلا منزله. وأما امتناع الإخبار عن المنعوت دون النعت ، فلما يؤدي إليه من نعت المضمّر ، وذلك لا يجوز. انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٩٧ - ٤٩٨ ، وانظر الفوائد الضيائية : ٢ / ١٠٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٦.

أما «الأب»، فلائنه مضاف ، وأما «ضرب» ، فلائنه عامل ، وأما «عمرا» ، فلائنه منعت (١) ، وأما «الكريم» فلائنه نعت.

نعم لو أخبرت عن (المضاف و) (٢) المضاف إليه ، أو عن العامل والمعمول (٣) أو عن النعت والمنعوت معا - بقى (٤) الإخبار عن شيء واحد يصح إضماره.

فتقول فى الأول : «الذى أعجبه ضرب عمرا الكريم (٥) أبو زيد» ، وفى الثانى : «الذى أعجب أبا زيد ضرب عمرا الكريم» (٦) ، فىكون / الضمير مستترا فى «أعجب» وقدم عن محلّه ، ليقع متصلا ، وفى الثالث : «الذى أعجب أبا زيد ضربه عمرو الكريم» فتأمل ذلك.

وللمخبر عنه ثلاثه (٧) شروط آخر :

أحدها : جواز استعماله مرفوعا ، فلا يخبر عن لازم النصب على الظرفيه ، ك- «عند» و «لدى» (٨).

الثانى : أن يكون واقعا فى جملة خبريه ، فلا يصح الإخبار عن «زيد» من قولك : «اضرب زيدا» (٩) ، لامتناع وقوع الطلب صله.

الثالث : ألا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين (١٠) ، (نحو : «زيد قعد

ص: ٢٦٠

١- فى الأصل : معمول. راجع شرح الأشمونى : ٥٦ / ٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢٦٦ / ٢.

٣- فى الأصل : أو معمول. راجع التصريح : ٢٦٦ / ٢.

٤- فى الأصل : وبقى.

٥- فى الأصل : الكريم. ساقط. راجع التصريح : ٢٦٦ / ٢.

٦- فى الأصل : الكريم. ساقط. راجع التصريح : ٢٦٦ / ٢ - ٢٦٧.

٧- فى الأصل : ثلاث.

٨- فى الأصل : وكذا.

٩- فى الأصل : زيد. راجع التصريح : ٢٦٧ / ٢.

١٠- فى الأصل : مستفتين. راجع أوضح المسالك : ٢٤٦ ، انظر التصريح على التوضيح : ٢٦٧ / ٢ ، أى : لا- رابط لإحدهما

بالأخرى. انظر الصبان مع الأشمونى : ٥٧ / ٤.

عمرو» من قولك : «قام زيد وقعد عمرو» (١) ، بخلاف (٢) (٣) نحو : «إن قام زيد فقعد عمرو» ، ونحو : «ضربني (٤) وضربت زيدا» ، لصحّه وقوع الجمله الثانيه فى هذه المثل صلّه ، بخلاف المثل الأول (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما

يكون فيه الفعل قد تقدّما

إن صحّ صوغ صلّه منه لأل

كصوغ (٦) واق من وقى :

الله البطل

لا يخبر هنا بشيء من الموصولات غير «الذى» وفروعه - كما تقدّم - ، إلا «أل» فإنّ الإخبار بها جائز ، لكن بالشروط السبعة (٧) المتقدّمه فى الإخبار ب- «الذى» ، وتزيد عليها بثلاثه شروط آخر :

أحدها : أن يكون المخبر عنه واقعا فى جملة فعليّه.

الثانى : أن يكون الفعل فيها (٨) مقدّما.

الثالث : أن يكون الفعل متصرّفا ، بحيث يصحّ أن / يصاغ منه وصف (٩) يكون صلّه ل- «أل».

فتقول فى الإخبار عن الفاعل من قولك : «وقى الله البطل» : «الواقى البطل الله» ، والضّمير الواقع فى محلّ المخبر عنه مستتر فى الوصف ، وهو العائد على «أل».

ص : ٢٦١

١- فلا يقال : «الذى قام وقعد عمرو وزيد» لأنّ جمل «قعد عمرو» ليس فيها ضمير يعود على الموصول ، ولا هى معطوفه بالفاء ، فلا تصلح أن تكون معطوفه على جملة الصلّه. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧.

٢- أى : بخلاف ما إذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشروط والجزاء ، أو كان العطف بين الجملتين بالفاء ، أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ، وذلك كالأمثله الآتية التى ذكرها المؤلف. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ٥٧ ، انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر أوضح المسالك : ٢٤٦ ، انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧.

٤- فى الأصل : ضربني وضربنى.

- ٥- وذلك لأن المخبر عنه فى إحدى جملتين ليس فى الأخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧.
- ٦- فى الأصل : لصوغ. انظر الألفيه : ١٥٦.
- ٧- فى الأصل : الستة. راجع ص ٢٥٨ - ٢٦٠ / ٢ من هذا الكتاب.
- ٨- فى الأصل : فيه.
- ٩- فى الأصل : وصفى.

وفى الإخبار عن المفعول : «الواقية الله البطل» ، فتقدّم الضمير على الفاعل ليّتصل ، ولا يجوز حذفه ، وإن كان منصوباً بوصف ، لأنّ عائد الألف واللام (لا) (١) يحذف إلا فى الضرورة (٢).

ولا- يخبر ب- «أل» عن «زيد» من قولك : «زيد أخوك» ، ولا من «زيد ضرب أخاه» ، ولا من «عسى زيد أن يقوم» ، لانتفاء الفعلية فى الأول ، وانتفاء التقدّم فى الثانى ، وانتفاء التصرف فى الثالث.

ثمّ قال :

وإن يكن ما رفعت صلة أل

ضمير غيرها أبين (٣)

وانفصل

قد تقدّم أنّ الضمير المرفوع بصله الألف واللام - يكون مستترا ، إذا عاد عليها ، نحو : «الواقى البطل الله».

فأما إن رفعت صلة «أل» ضمير غيرها وجب (٤) إبرازه منفصلاً ، فتقول فى الإخبار عن غير تاء المتكلم من نحو : «بلغت من أخويك إلى قومك رساله» : «المبلغ أنا منكما إلى قومك رساله أخواك» إذا أخبرت عن الأخوين ، و «المبلغ أنا من أخويك إليهم رساله قومك» إذا أخبرت عن القوم ، و «المبلغها / أنا من أخويك إلى قومك رساله» إذا أخبرت عن الرساله ، وتقدّم الضمير عن محلّ الاسم المخبر عنه ليّتصل بالوصف - كما سبق (٥) -.

وإنما أبرزت الضمير فى ذلك ، لأنك أجريت الوصف الذى هو (٦) فعل المتكلم صله ل- «أل» التى هى لغير المتكلم ، لأنها نفس الاسم الذى أخبرت عنه ، ولذلك : لو كان الإخبار عن الفاعل من الجملة المذكوره ، لم يحتج إلى إبراز الضمير ، بل تقول : «المبلغ من أخويك إلى قومك رساله أنا».

ص : ٢٤٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٦٧.

٢- كقوله : ما المستفزّ الهوى محمود عاقبه ولو أتيح له صفو بلا كدر أى : المستفزه. وخالف ابن الناظم فقال : ولك أن تحذف الهاء. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧ ، شرح ابن الناظم : ٧٢٤ ، شرح الأشموني : ٤ / ٥٩ ، حاشية الخضرى : ٢ / ١٣٥.

٣- فى الأصل : ابني. انظر الألفيه : ١٥٦.

٤- «وجب» هنا جواب «إنّ» ، وجواب «أما» محذوف ، كما ذهب إليه الفارسي فى إحدى قوليّه ، واحتج بأنه لا يفصل فى «أما» إلا بمفرد. انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٣ / ٢٣٥ ، الجنى الدانى : ٥٢٥ - ٥٢٦.

٥- فى الأصل : سبف.

٦- فى الأصل : بعد. راجع التصريح : ٢ / ٢٦٨.

ثم قال رحمه الله تعالى :

العدد

هذا الباب عقده المصنّف ، لبيان حكم العدد الذي له مميّز ، فذكر كيفيته (وكيفيته) (١) إعراب مميّزه (٢) ، ولذلك لم يذكر فيه الواحد ولا الاثنين ، وإن كانا من جملة العدد ، لأنه لا مميّز لهما ، ولا يذكر معهما المعدود ، فلا يقال : «واحد درهم» ولا «اثنان درهم» (٣) ، لأنّ كلّ واحد من المعدودين يفيد ما أريد به من الجنسيّه ، والدّلاله على الواحده ، أو شفع الواحد بمثله (٤) ، فذكر العدد معهما تكرير ، بخلاف : «ثلاثة دراهم» ، فإنّ المميّز إنّما يفيد مطلق الجمع ، لا التقييد بعدد خاصّ ، فاحتيج معه إلى ذكر العدد.

وحكهما (٥) في التلّفظ : التذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث ، كسائر الألفاظ.

ص: ٢٦٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- في الأصل : ضميره.

٣- بل يقتصر على «درهم ودرهمين». انظر المساعد لابن عقيل : ٢ / ٧٠.

٤- قال ابن عصفور في شرح الجمل (٢ / ٢٩): «فأما الواحد والاثنان والواحد والثنتان والاثنان ، فلا يجوز فيهما الإضافه أصلا ، وإنما لم يجز فيها ذلك لأن ذكر المعدود يعنى عن ذكر العدد ، فلو ذكرته مع المعدود لكان عيا ، ألا ترى أنك إذا قلت : رجل ، علم أنه واحد ، وإذا قلت : امرأه ، علم أنها واحدة ، وإذا قلت : رجلان ، علم أنهما اثنان ، وإذا قلت : امرأتان ، علم أنهما اثنتان ، فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلا ضروره ، كقوله : ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وكان ينبغي أن يقال : حنظلتان ، إلا أنه لما اضطر جمع بين العدد والمعدود ، وأتى بالمعدود غير مثني ليكون للعدد فائده. انتهى. وانظر ارتشاف الضرب : ١ / ٣٥٨ ،

الهمع : ٤ / ٧٤ ، المساعد لابن عقيل : ٢ / ٧٠ - ٧١.

٥- في الأصل : وحكهما.

ثم قال رحمه الله / :

ثلاثة بالتاء قل للعشر

في عد ما آحاده مذكره

في الضد جرد والمميز اجرر

جمعا بلفظ قله في الأكثر

كان قياس العدد المميز بجمع (١) - وهو ثمانية ألفاظ : الثلاثة والعشرون وما بينهما - أن يستعمل بالتاء مطلقا ، لأنّ مسميّاتها جموع ، والجموع الغالب عليها التأنيث ، إلّا أنّهم أرادوا التفريق بين المذكر والمؤنث ، فجاءوا بالتاء التي هي الأصل مع المذكر ، لأنّه الأصل ، وجرّده (٢) منها مع المؤنث ، لطلب الفرق فقالوا : «ثلاث نسوه ، وأربعة رجال» ، قال تعالى : (سَيَخْرُهَا عَلَيْهِمْ سَيِّع لِيَالٍ ، وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) (٣) [الحاقة : ٧].

ثمّ الاعتبار في التذكير والتأنيث بالآحاد لا بصوره الجمع ، فنقول : ثلاثة اصطبلات (٤) ، وثلاثة حمامات ، لأنّ آحادهما «إصطبل وحمّام» ، وهما مذكران (٥) ، ونقول : «ثلاث إوزين» ، لأنّ واحده ، «إوزة» .

وليس الاعتبار في ذلك بلفظ الواحد دون معناه ، حتى يقال : «ثلاث طلحات» ، ولا (٦) بمعناه دون لفظه ، حتّى يقال : «ثلاث شخص» مرادا به نسوه ، ولكن ينظر إلى ما يستحقّه بالمفرد باعتبار نعته ، وضميره ، فيعكس ذلك في العدد ، فكما يقال : «حمزه صالح» (٧) ، و «زينب شخص (٨) يحسن إلى أهله» ، تقول في عددهما : ثلاثة حمزات ، وثلاثة أشخاص .

ص : ٢٦٤

١- في الأصل : لجمع .

٢- في الأصل : وجوده .

٣- قال ابن حمدون في حاشيته (٢ / ١٠٨) : «ثم إن محل لزوم عدم المطابقه إذا كان المعدود مذكرا مؤخرا عن العدد ، فإن كان محذوفا أو قدم على العدد جاز في العدد وجهان : المطابقه وعدمها وهو الغالب ، فمثال الحذف قوله عليه السلام : «ثم أتبعه بست من شوال» الأصل : «بسته» بالتاء ، لأن المعدود وهو «أيام» مذكر ، فالقياس تأنيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد ، ومثال التقديم «مسائل تسعه» والقياس : «تسع» ، لأن المعدود مؤنث لكنه لما قدم المعدود جاز وجهان في العدد» . انتهى .

٤- في الأصل : اصطبلا .

٥- ولا- تقل : «ثلاث» بترك التاء خلافا للبعداديين والكسائي ، فإنهم يعتبرون لفظ الجمع ، فيقولون : «ثلاث اصطبلات وثلاث حمامات» . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧١ ، الهمع : ٥ / ٣٠٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٠٢ ، شرح الأشموني : ٤ / ٦١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦١ .

٦- في الأصل : الواو . ساقط .

٧- فى الأصل : وصالء. راجع التصريح : ٢ / ٢٧١.

٨- فى الأصل : وشءص. راجع التصريح : ٢ / ٢٧١.

فإن كان المعدود صفه حذف / موصوفها فالمراعى فى التذكير والتأنيث - حكم الموصوف المحذوف ، فتقول : «عندى ثلاث حوائض» ، لأنَّ الموصوف المحذوف : «نسوه» ، و «عندى ثلاثة (١) همزات» (٢) ، إذا جعلته وصفا لرجال ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام : ١٦٠] ، لأنَّ المراد : عشر حسنات ، ولو لا ذلك لدخلت التاء فى العشره ، لأنَّ «المثل» مذكر .

ومميّز هذا العدد مجرور مطلقا ، ثم أكثر ما يكون جمعا مكسّرا بلفظ القلّه ، نحو : (أَرْبَعَهُ أَشْهُرٍ) [البقره : ٢٢٦] ، و (سَبْعَهُ أَبْحُرٍ) [لقمان : ٢٧] ، و (ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) [الحاقه : ٧] .

وقد يأتى جمع تصحيح ، لكن أكثر ما يكون ذلك فيما أهمل تكسيره ، ك- (سَبْعَ سَيِّمَاتٍ) [البقره : ٢٩] . أو جاور ما أهمل تكسيره ، ك- «سبع سنبلات» ، لمجاورته ل- (سَبْعَ بَقَرَاتٍ) [يوسف : ٤٣] ، أو أشبه المكسّر لعدم سلامه لفظ الواحد فيه ، إمّا لنقص (٣) ، نحو : (سَبْعَ سِنِينَ) [يوسف : ٤٧] ، أو لتغيّر حركه ، ك- «سبع أرضين» .

ويأتى جمع (٤) كثره : إمّا لأنّ جمع القلّه فيه مهمل ك- «ثلاثة دراهم» ، و «خمسه رجال» ، وإمّا لقلته (٥) ، ك- «ثلاثة شسوع (٦)» لندور «أشساع» (٧) ، وإمّا لضعفه (٨) قياسا ، كقوله تعالى : (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ) [البقره : ٢٢٨] ، فإنّ جمع «فعل» صحيح العين على «أفعال» شاذّ قياسا .

ويأتى مفردا ، نحو : (ثَلَاثَ مَائَةٍ) [الكهف : ٢٥] ، واسم جنس ، ك- «شجر» ،

ص : ٢٦٥

- ١- فى الأصل : ثلاث . راجع التصريح : ٢ / ٢٧١ .
- ٢- يقال : رجل همزه وامرأه أيضا ، والهمزه : الذى يخلف الناس من ورائهم ويأكل لحومهم ، وهو مثل الغيبه ويكون ذلك بالشدق والعين والرأس . انظر اللسان : ٦ / ٤٦٩٨ (همز) .
- ٣- فى الأصل : النقص .
- ٤- فى الأصل : جميع .
- ٥- فى الأصل : القله .
- ٦- فى الأصل : شسوع . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٢ ، شسوع جمع «شسع» وهو أحد سيور النعل ، وهو الذى يدخل بين الأصبعين ، ويدخل طرفه فى الثقب فى صدر النعل المشدود فى الزمام . انظر اللسان : ٤ / ٢٢٥٧ (شسع) .
- ٧- فى الأصل : أشجاع . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٢ .
- ٨- فى الأصل : الضعفه .

واسم جمع ك- «رھط» ، لكن الأكثر في هذين الأخيرين ، إذا ميّز بهما - أن يجزّأ ب- «من» / فيقال : «ثلاث من الشجر» ، «أربعة من القوم» ، وقد يجزّأ (١) بالإضافة ، نحو : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ) (٢) [النمل : ٤٨] ، وهما في التذكير والتأنيث عكس الجمع ، فيعتبر ذلك بحالهما ، لا- بحال مفرديهما ، فتقول : «ثلاثة من الغنم ، وثلاث من البط» ، لأنك تقول : «غنم كثير ، وبط كثير» ، وتقول : «ثلاث من البقر» ، وإن شئت «ثلاثة» ، لتأنيثه في قراءه بعضهم : إن البقر تشابهت (٣) [البقره : ٧٠].

ثم قال :

ومائه والألف للفرد أضف

ومائه بالجمع نزا قد ردف

المائه والألف يشار كان الأعداد الثمانية المذكوره في كون مميزها مجرورا بإضافتها إليه ، لكن حقّ مميزها أن يكون مفردا ، كما نطق به القرآن ، نحو : (فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ) [البقره : ٢٥٩] ، (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ) [العنكبوت : ١٤].

وقد جاء مميّز المائه بلفظ الجمع ، إلا أنه نزر - أى : قليل - ، ومنه قراءه

ص: ٢٦٦

١- في الأصل : يجر. راجع التصريح : ٢ / ٢٧٠.

٢- وفي الحديث : «ليس فيما دون خمس ذود صدقه». والذود من الإبل : ما بين الثلاثة إلى العشره ، وهى مؤنثه لا واحده لها من لفظها. وهذا تمثيل لاسم الجمع ، أما اسم الجنس فنحو «ثلاث نحل» وقول جندل : كأنّ خصييه من التدلّ دل ظرف عجوز فيه ثنا حنظل و «حنظل» اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد «تسعه رھط» قاله ابن هشام. وقد اتفق الجميع في هذا على الخفض ب- «من» ، وأما الإضافة ففيه مذاهب : الأول : الجواز على قله ، واختاره صاحب البسيط ، وهو قول أبى على ، وظاهر كلام ابن هشام تبعاً لابن عصفور. الثانى : الاقتصار على ما سمع ، وهو مذهب الأكثرين منهم الأخفش ، وتبعه ابن مالك. الثالث : التفصيل فى اسم الجمع ، فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو «نفر» و «رھط» جاز ، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير ك- «قوم ونسوه» ، لم يجز ، حكاه الفارسي عن أبى عثمان المازنى ، واختاره ابن عصفور مره. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٠ ، المساعد لابن عقيل : ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، اللسان : ٣ / ١٥٢٥ (ذود) ، الهمع : ٤ / ٧٥ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٠٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٦٥.

٣- وهى قراءه أبى. انظر البحر المحيط : ١ / ٢٥٤ ، تفسير البيضاوى : ٢ / ١٨١ ، روح المعانى للآلوسى : ١ / ٢٨٩ ، أوضح المسالك : ٢٤٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٠ ، الأشموني : ٤ / ٦٤.

بعضهم : (ثَلَاث مِائَةٍ سِنِينَ) [الكهف : ٢٥] بالإضافة (١) ، وأندر منه مجيئه مفردا منصوبا ، كقوله :

٢٨١- إذا عاش الفتى مائتين عاما***فقد ذهب المسره والفتاء(٢)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأحد اذكر وصلنه بعشر

مركباً (قاصد) (٣) معدود ذكر

وقل لدى التأنيث إحدى عشره

والشئين فيها عن تميم كسره

إذا جاوزت العشره (٤) في العدد ، ركبت التيف - وهو الواحد والتسعه وما

ص: ٢٦٧

١- وهى قراءه حمزه والكسائى وخلف ، وقرأ الباقون «ثلاثمائة» بالتونين ، و «سنين» على هذا بدل من «ثلاث» ، وأجاز قوم أن تكون بدلا من «مائة» ، لأن «مائة» فى معنى «مئات». انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٢٧٦ ، حجه القراءات : ٤١٤ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٨٩ ، إملاء ما من به الرحمن : ١٠١ / ٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٤٥٣ ، معانى الفراء : ٢ / ١٣٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٠٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٦٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٥٧.

٢- من الوافر ، وقد تردد فى الكتاب فى نسبه لقائله ، فنسب فى (١ / ١٠٦) للربيع بن ضبع الفزارى وتابعه الأعلم فى ذلك ، ثم نسب فى (١ / ٢٩٣) ليزيد بن ضبه ، فخالفه الأعلم فى ذلك وأكد نسبه للربيع ، وصحح صاحب الخزانة نسبه للربيع بقوله : «والصحيح أن الأبيات للربيع بن ضبع الفزارى». انتهى. وهو من قصيده للربيع يذكر فيها لبنيه ما لحقه من الكبر ، ويوصيهم بنفسه ، وقبله : فأما حين يذهب كل قر فسربال خفيف أو رداء ويروى : «خمسين عاما» ، و «ستين عاما» ، و «تسعين عاما» بدل «مائتين عاما» ، ويروى : «الذاذه» بدل «المسره» ، ويروى : «التخيل» بدل «المسره» أيضا. والتخيل : التكبر. ويروى كذلك : «البشاشه» بدل «المسره». والشاهد فى قوله : «مائتين عاما» حيث جاء مميز المائه مفردا منصوبا ، وهو شاذ ونادر لا يقاس عليه ، والقياس فيه إضافه «المائتين» إلى «العام». وأجاز ابن كيسان : «المائه درهما» و «الألف دينار». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٦٧ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٦٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٨١ ، شرح ابن الناظم : ٧٣١ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٠ ، الحلل : ٥٧ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٢١ ، ٢٣ ، الخزانة : ٧ / ٣٧٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٢١٠ ، اللسان : (فتا) ، سمط اللاكلىء : ٢ / ٨٠٣ ، المقتضب : ٢ / ١٦٦ ، مجالس ثعلب : ١ / ٢٧٥ ، المقتصد : ٢ / ٧٣٤ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤١٧ ، شواهد ابن النحاس : ٧١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٦ ، المقرب : ١ / ٣٠٦ ، الهمع : ٩٨٠ ، جمل الزجاجى : ٢٤٢ ، المنقوص والممدود للفراء : ١٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٣٥٣ ، الأصول : ١ / ٣١٢ ، التوطئه : ٣١٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٨٤ ، أمالى المرتضى : ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٥٧.

٤- في الأصل : العشر.

بينهما / مع العقد - وهو العشره والتسعون وما بينهما - ، إلا أنك في العشرين ، وما فوقها تركبها بالعطف - كما يأتي - ، ومع العشره تركبها بدون عطف. ومراد الناظم أنك إذا ركبت الواحد مع العشره أبدلت لفظه في التذكير ب- «أحد» ، وفي التأنيث ب- «إحدى» معتبرا في تذكير كل من المركبين وتأنيثه حال المعدود ، فتقول : «أحد عشر رجلا ، وإحدى عشره امرأه» ، بفتح الشين مع التجرد من التاء عند الكل ، وسكونها مع التاء عند الحجازيين (١) ، وكسرها عند التميميين ، وبعضهم (٢) يفتحها أيضا (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومع غير أحد وإحدى

ما معهما فعلت فافعل قصدا

حكم العشره مع غير «أحد ، وإحدى» من التيف المركب معها ، أو المضاف (٤) إليها - حكمها معهما (٥). فيؤتى (٦) بها على الأصل من التجرد إن كان المعدود مذكرا (٧) ، والاتصال بالتاء إن كان مؤنثا ، فتقول : «ثلاثة عشر رجلا ، وثلاث عشره نسوه» وكذا سائرهما ، وفي شينها مع التاء ما سبق من اللغات الثلاث.

ثم قال :

ولثلاثه وتسعه وما

بينهما إن ركبا ما قدما

الثلاثه والتسعه وما بينهما ، إذا ركبا مع العشره - كان حكمها : أن تحذف التاء منها إن كان المعدود مؤنثا ، وتتصل بها إن كان / مذكرا ، فلذلك

ص : ٢٦٨

١- في الأصل : الحجازيين. راجع التصريح : ٢ / ٢٧٤.

٢- قال الأزهري : وهم الأقلون من بنى تميم. وقال أبو حيان : بعض العرب. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٥.

٣- إبقاء لها على أصلها من الفتح ، وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع : فانفجرت منه اثنتا عشره عينا. قال ابن مالك : وبينت ترجيح السكون بقولي : واللغه الأولى هي المشتهره وقال الأشموني : ألا أن الأفضح التسكين ، وهي لغه الحجاز. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٧٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ٦٧ ، التسهيل : ١١٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٢ ، شرح الرضى : ٢ / ١٥١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٥.

٤- في الأصل : والمضاف.

٥- فى الأصل : معها. أى : مع «أحد» و «إحدى».

٦- فى الأصل : فىأتى.

٧- فى الأصل : مذكور.

لا- يتصوّر اجتماع التّجريد ، ولا التّلبّس فيها وفي العشرة ، إذ (١) المعبر في تذكير العشرة وتأنيتها مطابقه حال المعدود - كما سبق - وفي تذكير الثلاثة وباقي التّيف وتأنيتها - عكس حال المعدود ، فلذلك قال الله تعالى : (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) [المدثر : ٣٠] ، لأنّ واحد المعدود : «ملك» ، فاعتبر مطابقته في العشرة ، فتجذّدت ، وعكس ذلك في التسعه ، فاتّصلت ، وعكسه «أقام رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم (بمكّه) (٢) ثلاث عشرة سنة» (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأول عشرة اثنتى وعشرا

إثنى إذا أنثى تشا أو ذكرا

واليا لغير الرّفْع وارفَع بالألف

والفتح فى جزأى سواهما ألف

إذا ركبّت الاثنتين أو الاثنتين مع العشرة أضفتها (٤) إليها ، معتبرا فى حالهما مع (ما) (٥) ركبّا معه مطابقه حال المعدود ، تذكيرا وتأنيتا ، ك- «الواحد» ، فتقول : «عندى اثنا عشر رجلا ، واثنتا (٦) عشرة امرأه». وإلى المثال الثّانى أشار المصنّف بقوله : «وأول عشرة اثنتى». وإلى الأول أشار بقوله : «وعشرا إثنى» إذ المعنى : وأول عشرة اثنتى.

وقوله : «إذا أنثى تشا أو ذكرا» تقسيم لا تخيير ، ولذلك أوقعه مطابقا لحال المثالين ، فقدّم الأنثى ، لتقدّم عددها فى التّمثيل.

ثمّ هو مخالف لجميع المركّبات فى أنّ التّيف / يعرب مضافا إلى العشرة ، فيكون بالياء فى غير الرّفْع - وهو الجزّ والنّصب - ، نحو : «رأيت اثنى عشر رجلا ، ومررت باثنتى عشرة امرأه» (٧).

ص: ٢٦٩

١- فى الأصل : إذا.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- روى مسلم فى صحيحه (٤ / ٨٢٦) حديث رقم (٢٣٥١) عن ابن عباس قال : «أقام رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم بمكّه ثلاث عشرة سنة يوحى إليه ، وبالمدينة عشرا ، ومات وهو ابن ثلاث وستين سنة». وانظر شرح مسلم للنووى : ١٥ / ١٠٣ ، (بتحقيق الزعبي). وروى : «مكث» بدل «أقام» فى سنن الترمذى : ٥ / ٦٠٥ (حديث رقم : ٣٦٥٢) ، الشمائل المحمديه للترمذى : ٢٩٨.

٤- فى الأصل : أضفتها.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- فى الأصل : واثنتى.

٧- هذا مذهب الجمهور. وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن صدرهما مبني على الألف والياء ، كأخواتهما المركبات. انظر الهمع : ٣١١ / ٥ ، شرح المرادى : ٣١٢ / ٤ - ٣١٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٧.

وأما سواهما من الأعداد ، فالمألوف فيها بناء الجزأين - وهما التيف والعشره - على الفتح ، نكرت ، نحو : «عندى ثلاثة عشر رجلا» ، أو عزفت ك- «مررت بالخمسه عشر رجلا» (١). ويستثنى من ذلك لفظتان : الأولى : «إحدى» فإنها تبنى على السكون حال تركيبها ، لعدم قبول الألف الحركه.

الثانيه : «ثمانى» (٢) فإن من العرب من يسكن ياءه ، كما يسكن ياء «معدى كرب» عند التركيب.

ومنهم من يفتحها على القاعده (٣).

ومنهم من يحذفها مع بقاء (٤) كسر النون ، للدلاله عليها (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وميز العشرين للتسعينا (٦)

بواحد كأربعين حيناً

مميز العشرين والتسعين وما بينهما من العقود مفرد منصوب ، سواء كانت مفرده ك- «خمسین عاماً» ، أو معطوفه على تيف ، ك- «ثلاثة وثلاثين رجلاً» (٧).

ص: ٢٧٠

١- وأجاز الكوفيون إضافه صدر المركب إلى عجزه ، فيقولون : «هذه خمسه عشر» واستحسنوا ذلك إذا أضيف ، نحو «خمسه عشر ك». وجوز الأخفش إعرابها مضافه إلى اسم بعدها ، ك- «بعلبك» ، فيقال : «هذه خمسه عشر ك» ببقاء الصدر مفتوحاً ، وتغيير آخر العجز بالعوامل. وجوز الفراء إعرابها ، فيقال : «هذه خمسه عشر ك» ومررت بخمسه عشر ك بإعراب الأول على حسب العوامل وجر الثانى أبداً. انظر شرح الأشموني : ٤ / ٦٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٣ - ٣٤ ، الهمع : ٥ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٥.

٢- فى الأصل : ثمانيه. راجع التصريح : ٢ / ٢٧٤.

٣- وذلك لأنها مفتوحه فى «ثمانيه». قاله السهيلي. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٤ ، الهمع : ٥ / ٣١١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٤ ، التسهيل : ١١٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٠ ، البهجه المرضيه : ١٦٣.

٤- فى الأصل : «بناء مع» ، بدل «مع بقاء». راجع التصريح : ٢ / ٢٧٤.

٥- أو يحذفها مع فتح النون للتركيب ، كقول الشاعر : ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشره واثنين وأربعا انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٤ ، الهمع : ٥ / ٣١٢ ، التسهيل : ١١٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٧٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٠ ، البهجه المرضيه : ١٦٣.

٦- فى الأصل : والتسعينا. انظر الألفيه : ١٥٩.

٧- هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء جمعه ، فتقول : «عشرون رجلاً» ، وأجاز ابن مالك فى شرح التسهيل : «عندى عشرون

دراهم لعشرين رجلا» عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين. انظر شرح المرادى : ٣١٢ / ٤ ، حاشيه الصبان : ٤ / ٦٩ ، حاشيه الخضرى : ١٣٨ / ٢ ، الهمع : ٧٦ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٧٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٥٥ .

ثم لفظ العدد لا يختلف ذكر معدوده (معه - ذكر) (١) أو أنت ، نحو : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) [الأعراف : ١٥٥] ،
(وَوَاعَدْنَا) (٢) مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً [الأعراف : ١٤٢].

وَأَمَّا التَّيْفُ : فحكمه معه (كحكمه) (٣) إذا انفرد (٤) - أن يطابق «بالواحد ، وبالاثنين» حال معددهما ، فتقول : «عندي واحد
وثلاثون / رجالا» - وإن شئت : «أحد وثلاثون» - و «واحد وثلاثون امرأة» - والأكثر «إحدى وثلاثون» - ، و «اثنان وثلاثون
رجلا» ، و «اثنان وثلاثون امرأة».

ويخالف «بالثلاثة والتسعة» وما بينهما حال معدودهما ، فتقول : «ثلاث وثلاثون جارية ، وتسعة وأربعون عبدا» ، قال الله تعالى :
(إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً) [ص : ٢٣] ، وفي الحديث : «إِنَّ لَهِ (٥) تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وميزوا مركبا بمثل ما

ميز عشرون فسوينهما

المركب من أعداد بغير عطف - وهو «أحد عشر ، وتسعة عشر» ، وما بينهما - مميز بما يميز به «عشرون» (٧) وأخواته ، من مفرد
منصوب ، نحو : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) [يوسف : ٤] ، (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا

ص : ٢٧١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- في الأصل : ووعدنا.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- في الأصل : انفردت.

٥- في الأصل : الله.

٦- وروى البخارى فى صحيحه (٣ / ٢٥٩) عن أبى هريره أن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «إِنَّ لَهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ
اسما ، مائه إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة». وانظر : ٩ / ١٤٥ ، فتح البارى : ٥ / ٣٥٤ ، ١٣ / ٣٧٧ ، مسند أحمد : ٢ / ٢٥٨ ،
٤٩٩ ، سنن البيهقى : ١٠ / ٢٧ ، سنن ابن ماجه رقم : ٣٨٦٠ ، ٣٨٦١ ، سنن الترمذى رقم : ٣٥٠٦ ، ٣٥٠٧ ، ٣٥٠٨ ، مشكاة
المصابيح رقم : ٢٢٨٧ ، ٢٢٨٨ ، الدر المنثور : ٣ / ١٤٨ ، كنز العمال : ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٨ ، تلخيص الحبير : ٤ / ١٧٢.
٧- فى الأصل : عشرون. مكرر.

عَشَرَ شَهْرًا) [التوبه : ٣٦]. فأما قوله : (وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا) [الأعراف : ١٦٠] ، فالوجه أن المميّز محذوف ، تقديره : فرقه ، و «أسباطا» بدل من «اثنتى عشره» ، إذ لو كان تمييزا (١) ، لقليل : «اثنتى عشر» ، لأنّ واحده : سبط وهو مذكّر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن أضيف عدد مرّكب

يبقى (٢) البنا وعجز

قد يعرب

تختصّ الأعداد المركّبه بغير إضافه بجواز (٣) إضافتها إلى مستحقّ المعدود.

ثمّ فيها لغتان :

- أشهرها بقاء البناء ، نحو : «مررت بأحد عشر زيد» ، وجعل أكثر البصريّين هذا واجبا (٤) ./

- واللّغه الثانيه حكاها سيبويه ، وهى (٥) إعراب العجز بما يقتضيه العامل ، مع بقاء فتح الصّيدر (٦) ، كما يفعل ذلك ب- «بعلبك» ، فتقول : «هؤلاء أحد عشر زيد ، ورأيت أحد عشر زيد ، ومررت بأحد عشر زيد» ، تجرّه بالكسره لفقد العلميه المقتضيه مع التّركيب منع الصّرف.

قال سيبويه : «وهى لغه رديئه» (٧).

ص : ٢٧٢

- ١- فى الأصل : تميزا.
- ٢- فى الأصل : يبقى : انظر الألفيه : ١٥٩.
- ٣- فى الأصل : يجوز.
- ٤- ونسب فى الهمع للجمهور. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، الهمع : ٥ / ٣١٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ٧١ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٦ ، شرح دحلان : ١٦٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٨١.
- ٥- فى الأصل : وهو.
- ٦- واستحسنه الأَخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأَفصح. انظر الكتاب : ٢ / ٥١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، المقرب : ١ / ٣٠٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٧١ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٦ ، الهمع : ٥ / ١٣٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٩ ، شرح دحلان : ١٦٣ ، البهجه المرضيه : ١٦٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٦٨١ ، التسهيل : ١١٨.
- ٧- قال المرادى : «قلت» : قال بعضهم : وهى لغه ضعيفه عند سيبويه ، وإذا ثبت كونها لغه لم يمتنع القياس عليها ، وإن كانت ضعيفه. انتهى. وقد تقدم أن الأَخفش استحسنها ، واختارها ابن عصفور وزعم أنها الفصحى. انظر الكتاب : ٢ / ٥١ ، التسهيل :

١١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، ١ / ٣٠٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٦ ، البهجه المرضيه : ١٦٣ ، شرح الأشموني : ٤ / ٧١ ،
، شرح دحلان : ١٦٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٨١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٩ .

وحكى الكوفيون فيها لغه ثالثه ، وهى إضافه الصّيدر إلى العجز ، معربا بما يقتضيه العامل ، ثم إضافه العجز مجرورا إلى مستحقّ المعدود ، فتقول : «هذا أحد عشرك ، ومررت بأحد عشرك» (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وصغ من اثنين فما فوق إلى

عشره كفاعل من فعلا

واختمه فى التّائىث بالتّائى ومتى

ذكّرت فاذكر فاعلا بغيرتا

واحد وواحد : من أسماء العدد - موضوعان على وزن «فاعل» ، و «فاعله» ، فلذلك أضرب المصنّف عن ذكرهما (٢).

ومتى استعملا مع العشره أو (ما) (٣) فوقها من العقود فإنّك تنقل الفاء منهما إلى موضع اللّام ، وتقلبهما ياء ، فتقول : «حادى» فى التذكير ، و «حاديه» فى التّائىث.

وأما ما زاد عليهما ، فالاثان فما فوقهما إلى العشره - لك أن تصوغها على وزن «واحد ، وواحد» ، فتبنى منهما اسم فاعل ، كما بنيته من الفعل الثلاثى ، وتأتى منه على / وزن «فاعل» بغير تاء مع المذكّر ، وعلى وزن «فاعله» بالتّاء مع المؤنّثه ، فتقول : «هذا ثالث القوم ، وهذه رابعه النّسوه» ، كما تقول : «هذا ضارب القوم ، وهذه سابقه النّسوه». ولك أن تستعمله مفردا لقصد الدّلاله على معناه ، مجردا عن الإضافه ، نحو :

٢٨٢-...**لستّه أعوام وذا العام (٤) سابع (٥)

ص: ٢٧٣

١- وحكى عن الفراء. انظر شرح المرادى : ٣١٧ / ٤ ، التسهيل : ١١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، الهمع : ٥ / ٣١٠ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٧١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٨١.

٢- فى الأصل : ذكر.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : لعام. انظر المصادر الآتية.

٥- من الطويل ، للنابغه الذيبانى (زياد بن معاويه) من قصيده له فى ديوانه (٥٠) وصدّره : توهمت آيات لها فعرفتّها توهمت : أى وقع فى وهمى ، أى : ذهنى. آيات : أراد بها علامات الدار التى تعرف بها. لستّه أعوام : أى بعد سته أعوام ، كما فى قولك : كتبت ليله خلت من الشهر ، أى : بعد ليله. والشاهد فيه مجىء قوله : «سابع» مفردا ، ليفيد الاتصاف بمعناه ، مجردا عن الإضافه. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٢٦٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٨٢ ، المقتضب : ٤ / ٣٢٢ ،

المقرب : ٢٤٧ / ١ ، شواهد ابن النحاس : ١٩١ ، الأصول : ١ / ١٥١ ، شرح الألفيه للشاطبي : (رساله دكتوراه) : ١ / ٣٩١ ، التحفه
المكيه (رساله ماجستير) : ٢٤١ ، ارتشاف الضرب : ٦٢٨.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن ترد بعض الذى منه بنى

تصف إليه مثل بعض بين

وإن ترد جعل الأقل مثل ما

فوق فحكم جاعل له احكما

لهذا العدد المحوّل إلى بناء «فاعل» فى الاستعمال مع غيره خمسة أحوال (١) :

أحدها : أن تستعمله مع أصله (٢) الذى يبنى منه للدلالة على أنّ الموصوف به بعض تلك العده (٣) المعينه لا غير ، فتضيف الأول إلى الثانى ، فتقول : «خامس خمسة ورابع أربعة» ، كما تقول : «بعض أربعة ، وبعض خمسة» ، قال الله تعالى : (ثانى اثنين) [التوبه : ٤٠] ، (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثِهِ) [المائده : ٧٣] ، ولا يتأتى هذا الاستعمال فى «الواحد» ، لفقد البعضيه .

وهذه الإضافه واجبه عند الجمهور ، ولم يثبت على ما أجازوه الكسائى والأخفش (٤) لنصب الثانى - شاهد. وخصّ المصنّف فى غير هذا الموضوع النّصب ب- «ثان» ، دون بقيه أخواته (٥).

ص : ٢٧٤

١- ذكر المؤلف هنا حالين منها ، والثالث : استعماله مفردا ، وقد تقدم الكلام عليه آنفا قوله : وصغ من اثنين فما فوق إلى إلخ والرابع : استعماله مركبا ، وسيأتى عند قوله : وإن أردت مثل ثانى اثنين مركبا فجئى بتركيبين والخامس : استعماله مع العشرين وأخواتها ، وسيأتى عند قوله : وقبل عشرين اذكرا راجع التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٩ .

٢- فى الأصل : صله . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٦ .

٣- فى الأصل : العدد . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٦ .

٤- وقطرب وثلعب أيضا أجازوا إضافه الأول إلى الثانى ، ونصبه إياه ، كما جاز فى «ضارب زيد» ، فيقولون : «ثانى اثنين ، وثالث ثلاثه» . انظر شرح الأشمونى : ٤ / ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٩ ، الهمع : ٥ / ٣١٥ ، التسهيل : ١٢١ ، قطر الندى : ٤٤٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٨٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٧ .

٥- قال ابن مالك فى التسهيل (١٢١) : «يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشره بمعنى بعض أصله ، فيفرد أو يضاف إلى أصله ، وينصبه إن كان اثنين لا مطلقا ، خلافا للأخفش» . انتهى . وانظر شرح المرادى : ٤ / ٣١٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٦ ، الهمع : ٥ / ٣١٦ .

الحال الثاني : أن تستعمله (١) مع / عدد دون أصله الذي يبنى منه ، مقصودا به جعل الأقل من العدد المستعمل منه مثل الأكثر ، وهو العدد الذي هو أصله ، نحو : «رابع ثلاثه» ، أى : جعلهم بنفسه أربعة ، فيكون حكمه حكم «جاعل» ونحوه من اسم الفاعل الذي يجوز أن ينصب ما بعده ، وأن ينجز بالإضافه ، ويحتملها قوله تعالى : (سادسهم) (٢) كَلْبُهُم [الكهف : ٢٢].

ولا يتأتى هذا الاستعمال فى «ثان» فلا يقال : «ثانى واحد» بإضافه ، ولا ينصب (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن أردت مثل ثانى اثنين

مركبا فجىء بتركيبين

يعنى : أنك إذا أردت بالمركب من «أحد عشر» إلى «تسعه عشر» ما أردت ب- «ثانى اثنين» من الإضافه على معنى «بعض» - فجىء بتركيبين ، فنقول : «هذا ثانى عشر اثنى عشر» ، و «ثانيه عشره اثنتى عشره» إلى : «تاسع عشر» (٤) تسعه عشر» ، و «تاسعه (٥) عشره تسع عشره» ، بأربعة أسماء كلها مبنيه (٦).

وفهم البناء فيها من قوله : «بتركيبين» ، فإن التركيب يقتضى البناء ، والمركب الأول مضاف إلى المركب الثانى إضافه ثانى اثنين ، هذا هو الأصل ، ويجوز فيه وجهان آخران - وسأتيان - .

ثم قال رحمه الله تعالى :

أو فاعلا بحالتيه أضف

إلى مركب بما تنوى يفى

ص : ٢٧٥

١- فى الأصل : تستعمل . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٦ .

٢- فى الأصل : وسادسهم .

٣- فلا يقال : «ثان واحد» بالنصب ، نص على الأول سيويه . وقال الكسائى بعض العرب يقول : «ثانى واحد» ، وحكى الجوهري «ثان واحد» بالنصب . انظر الكتاب : ٢ / ١٧٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٢٠ ، شرح ابن عصفور :

٢ / ٤٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٢ ، الهمع : ٥ / ٣١٧ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١١٣ .

٥- فى الأصل : تاسع . انظر شرح المكودى : ٢ / ١١٣ .

٦- وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يضاف العدد المركب إلى مثله ، فلا يجوز أن يقال مثلا : «ثالث عشر ثلاثه عشر» . انظر الإنصاف (مسأله : ٤٤) : ١ / ٣٢٢ .

هذا إشاره إلى الوجهين / :

الأول : أنك تضيف فاعلا- بحالتيه - أى : من التذكير والتأنيث - إلى المركب الثانى ، فتعرب الأول ، لزوال التركيب ، وهو المراد بقوله : «بما تنوى (1) يفى».

الثانى : أنه يحذف من المركب الأول العجز ، ومن المركب الثانى الصدر ، وفيه حينئذ ثلاثه أوجه :

بناؤهما ، وهو المشهور (2) ، وإعراب الأول ، وبناء الثانى (3) ، وإعرابهما (4).

وفهم من المثال الثانى : أن «عشر» مبنى لنطقه (5) به مفتوحا ، فيحتمل الأول والثانى دون الثالث ، لاحتمال أن يكون «حادى» مبتئا أو معربا ، لعدم الحركة (6) فيه.

وفائده التمثيل ب- «حادى» (7) : (التنبيه على أنه مقلوب وأصله «واحد»).

ص : ٢٧٦

١- فى الأصل : ينوى : انظر الألفيه : ١٦٠.

٢- انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٢١ / ٤. وفى التصريح قال الأزهرى : وزعم أبو محمد بن السيد أنه يجوز بناؤهما لحلولى كل منهما محل المحذوف من صاحبه ، فتقول : «جاء ثالث عشره ، ورأيت ثالث عشر ، ومررت بثالث عشر» ببناء الجزأين على الفتح فى الأحوال الثلاثه. وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ - أى : إذا بنيا - على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الجزء الأول. انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ٢٧٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٧٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١.

٣- حكى هذا الوجه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ، ووجهه : أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثانى فبناه. انظر شرح المرادى : ٣٢١ / ٤ ، شرح الأشموني : ٧٦ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٧٨ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١.

٤- معا ، وذلك لزوال مقتضى البناء ، وهو التركيب فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل ، وتجرى الثانى بالإضافه دائما. قال المرادى : وهذا الوجه أجازه بعض النحويين. انظر التصريح على التوضيح : ٢٧٧ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٢٢ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١ ، شرح المكودى : ١١٣ / ٢.

٥- فى الأصل : لفظه. انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢.

٦- فى الأصل : العركه. انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢.

٧- فى الأصل : بحادى عشر. انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢.

«ونحوه» أى : ونحو حادى عشر ، فتقول : «حادى عشر وحاديه عشره» (١) إلى تاسع عشر وتاسعه عشره».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقبل عشرين اذكرا

وبابه الفاعل من لفظ العدد

بحالتيه قبل واو يعتمد

يعنى : أن اسم الفاعل من العدد ، إذا ذكر مع «عشرين» وبابه - يعنى العقود - إلى التسعين ، يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو ، فتقول :

«حادى وعشرون ، وحاديه وعشرون» إلى «تاسع وتسعين ، وتاسعه وتسعين» (٢).

ص: ٢٧٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢ - ١١٤.

٢- قال الأشمونى : ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : «حادى عشرين» كما تقول : «حادى عشر» إلحاقا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز «أحد عشر» بالتركيب ولا يجوز «أحد عشرين بالتركيب». انتهى. وقال ابن حمدون : وهذا هو الذى صرح به غير واحد ، وكلام الشاطبى يقتضى أنه غير ممنوع ، وأجاب عما يقتضيه قول الناظم : «قبل واو» بأن معنى قول الناظم : «قبل واو يعتمد» أنه لا يذكر فى عطف العقد على النيف إلا- الواو - كما فى المغنى - لأنها الموضوعه لمطلق الجمع المراد هنا ، دون الفاء وثم. لانتفاء التركيب. انتهى انظر شرح الأشمونى : ٧٧ / ٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١١٤ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كم وكأين وكذا

مَيِّز في الاستفهام كم بمثل ما

مَيِّزت عشرين ككم شخصا سما

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد ، لأنّ هذه الألفاظ كناية عن العدد المبهم ، وبدأ منها بـ «كم» (١) ، وهى على قسمين / : استفهامية ، وخبرية .

وقد أشار إلى الأوّل هنا ، فذكر أنّها تميّز بمثل ما ميّز به «عشرون» ، يعنى : بمفرد (٢) منصوب (٣) ، فتقول : «كم (٤) درهما عندك ، وكم شخصا سما» .

ص: ٢٧٨

١- واختلف في حقيقتها: فذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعه للعدد. وذهب الكسائي والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و «ما» الاستفهامية محذوفه الألف ، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال ، ونسبه في الإنصاف للكوفيين. وهى اسم بسيط وضعت مبهمه تقبل قليل العدد وكثيره ، والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها ، والإضافة إليها ، وعود الضمير عليها. وذهب بعضهم - فيما حكاه صاحب البسيط - إلى أن الخبرية حرف في مقابله «رب» الداله على التقليل. انظر الجنى الدانى : ٢٦١ ، الإنصاف : (مسأله : ٤٠) : ١ / ٢٩٨ ، الهمع : ٤ / ٣٨٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧٠٤ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٢٤ ، الكتاب : ١ / ٢٩٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٩٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٧ .

٢- خلافا للكوفيين ، فإنهم يجيزون جمعه نحو «كم شهودا لك». وذهب الأَخفش إلى جواز جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات ، نحو «كم غلمانا لك» ، إذا أردت أصنافا من الغلمان. انظر شرح المرادى : ٤ / ٣٢٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٨ ، مغنى اللبيب : ٢٤٥ ، التسهيل : ١٢٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٧٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧١١ ، التصريح على التوضيح : ٢٧٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٩٦ .

٣- وفيه ثلاثه مذاهب : الأول : أنه لازم ، ولا يجوز جره ، وهو مذهب بعض النحويين. الثانى : أنه ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقا ، حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى ، واختاره ابن عصفور ، وقيده بفهم المعنى. الثالث : أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جر ، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر ، وهو المشهور كما سيأتى. انظر شرح المرادى : ٤ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، الكتاب : ١ / ٢٩٣ ، مغنى اللبيب : ٢٤٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧٠٥ ،

شرح الأشموني : ٧٩ / ٤ - ٨٠ ، ارتشاف الضرب : ٣٧٨ / ١ .
٤- في الأصل : لم . انظر شرح المكودي : ١١٤ / ٢ .

وفهم من قوله: «في الاستفهام» أنها تقدّر بهمزة الاستفهام (١) والعدد، فإذا قلت: «كم شخصا سما»، فتقديره: أعشرون شخصا ، أم ثلاثون ، أم أقل ، أم أكثر - سما.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأجز ان تجزّه من مضمرًا

إن وليت كم (٢) حرف جرّ

مظهرا

يعنى : أنّ تمييز (٣) «كم» الاستفهاميّة يجوز جزّه ب- «من» مضمرة (٤) ، بشرط : أن تدخل على (٥) «كم» حرف جرّ ظاهر ، نحو : «بكم درهم اشترت» ، أى : بكم من درهم ، فحذفت «من» وبقى (٦) عملها.

وشمل قوله : «حرف جرّ» سائر حروف الجرّ ، نحو «على كم فرس ركبت ، وإلى كم مذهب انتميت ، وفي كم دار جلست».

(وفهم من قوله : «وأجز ان تجزّه» أنّ جزّه غير لازم ، فتقول : «بكم درهما اشترت» بالنصب) (٧).

وفهم منه أيضا : أنّه يجوز إظهار «من» ، فتقول : «بكم من درهم اشترت».

ثم قال رحمه الله تعالى :

واستعملنها (٨) مخبرا كعشره

أو مائه ككم رجال أو مره

هذا هو القسم الثّاني من أقسام «كم» ، وهى الخبريّة ، وهى بمنزله عدد مفرد ، فتستعمل تاره بمنزله «عشره» ، فيكون تمييزها (٩) جمعا ، نحو «كم رجال عندى ، وكم عبيد / ملكت» ، وتاره بمنزله «مائه» فيكون تمييزها مفردا ، نحو : «كم امرأه عندى ، وكم عبد ملكت».

ص: ٢٧٩

١- فى الأصل : الاستفهام. انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢.

٢- فى الأصل : لم. انظر الألفيه : ١٦١.

٣- فى الأصل : تمييز. انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢.

٤- وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعه ، وذهب الزجاج إلى أن جره بإضافتها إليه. انظر الكتاب : ١ / ٢٩٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٩ ، مغنى اللبيب : ٢٤٥ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٢٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٨٠ ، التسهيل : ١٢٤ ، شرح

الكافيه لابن مالك : ١٧٠٥ ، شرح الرضى : ٩٦ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٧٨ / ١ .

٥- فى الأصل : عليه . انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢ .

٦- فى الأصل : الواو . ساقط . انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢ .

٨- فى الأصل : واستعملنهما . انظر الألفيه : ١٦١ .

٩- فى الأصل : تميزها . انظر شرح المكودى : ١١٥ / ٢ .

ف- «كم رجال» مثال لاستعمالها استعمال «عشره»، و «كم مره» لاستعمالها استعمال «مائة»، و «مره»: لغه في «مرأه» (1)، فنقلت فتحه الهمزه إلى الرء، وحذفت الهمزه.

ومعنى «كم» الخبريّه: الدّلاله على التّكثير، فإذا قلت: «كم غلام ملكت» فمعناه: كثير من الغلمان ملكت (2).

ثمّ قال:

ككم كأين وكذا وينتصب

تميّز ذين أو به صل من نصب

يعنى: أنّ «كأين (3) وكذا» (4) مثل «كم» الخبريّه فى الدّلاله على تكثير

ص: 280

1- فى الأصل: الامراه. انظر شرح المكودى: 2 / 115، اللسان: 6 / 4166 (مرأ).

2- وتميّزها واجب الجر بإضافه «كم» إليه. وذهب الفراء إلى أنه مجرور ب- «من» مقدره، ونقله عن الكوفيين، وهو ما روى عن الخليل. وقيل: إن لغه تميم جواز نصب تميّزها إذا كان الخبر مفردا. وإذا فصل بين «كم» وتميّزها بالظرف والمجرور نصب التميّز حملا الاستفهاميه، وقد يأتي مجرورا، كقوله: كم بجد مرف نال العلا وقال الأشموني: والصحيح اختصاصه بالشعر، وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار. انتهى. ومذهب يونس: إن كان الفصل بناقص نحو «كم اليوم جائع أتانى» و «كم بك مأخوذ» جاز، وإن كان بتام لا يجوز. فإن كان الفصل بجمله نحو: كم نالنى منهم فضلا على عدم أو بظرف وجر ومجرور معا، نحو: تؤمّ سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها تعين النصب، قاله ابن مالك، وهو مذهب سيويه، وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجمله فى الشعر، وحكى عن الكوفيين جوازه فى الاختيار. انظر شرح الأشموني: 4 / 81 - 83، ارتشاف الضرب: 1 / 379، شرح المرادى: 4 / 328 - 332، التصريح على التوضيح: 2 / 279، الإنصاف: (مسأله: 41): 1 / 303، التسهيل: 124، مغنى اللبيب: 245، شرح الكافيه لابن مالك: 4 / 1707 - 1710، شرح ابن عصفور: 2 / 48 - 50، شرح الرضى: 2 / 96 - 97.

3- كأين: اسم مركب من كاف التشبيه و «أى» المنونه، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصليه، ولهذا رسم فى المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل، وهو الحذف فى الوقف. وقال بعض المغاربه: ويحتمل أنها بسيطه. انظر مغنى اللبيب: 624، شرح المرادى: 4 / 338، التصريح على التوضيح: 2 / 381، الهمع: 4 / 388، ارتشاف الضرب: 1 / 385، شرح الأشموني: 4 / 85 - 86، أسرار النحو: 195.

4- كذا: اسم مركب من كاف التشبيه، و «ذا» اسم إشاره. انظر شرح الأشموني: 4 / 86، ارتشاف الضرب: 1 / 388، الهمع: 4 / 390، شرح المرادى: 4 / 339، التصريح على التوضيح: 281، شرح الرضى: 2 / 94، مغنى اللبيب: 247، أسرار النحو: 195.

العدد ، وفي الافتقار إلى تمييز ، إلا أنّ تمييزها مخالف لتمييز «كم» وإلى ذلك أشار بقوله :

وينتصب

إلى آخره

يعنى : أنّ تمييز «كأين وكذا» إمّا منصوب نحو : «كأين رجلا- رأيت ، وكذا رجلا- رأيت» ، أو مجرور (1) ب- «من» ، نحو : «كأين من رجل رأيت» ، إلا- أنّ النصب بعد «كذا» أكثر ، والجرّ ب- «من» بعد «كأين» أكثر ، كقوله تعالى : (وَكَايِّنُ مِنْ آيِهِ) [يوسف : ١٠٥] ، وهو فى القرآن كثير.

ص : ٢٨١

١- فى الأصل : ومجرور. انظر شرح المكودى : ١١٥ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

الحكاية

احك بأى ما لمنكور سئل

عنه بها فى الوقف أو حين تصل

ذكر فى هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكايات : (الحكاية) (١) ب- «أى» ، وب «من» ، وحكاية العلم بعد «من» ، وبدأ ب- «أى» ، فقال :

احك ...

البيت يعنى : أن فى الحكايات / ب- «أى» لغتين (٢) :

إحداهما (٣) : وهى الفصحى ، أن يحكى بها - وصلا ووقفا - ما لمسؤول عنه مذكور (٤) منكر من إعراب ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنية ، وجمع تصحيح موجود فيه ، أو صالح لوصفه (٥) ، كقولك لمن قال : «رأيت رجلا ، وامرأه ،

ص : ٢٨٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٢- فى الأصل : لغات.

٣- فى الأصل : أحدها. انظر شرح المكودى : ١١٦٢ / ٢.

٤- فى الأصل : بما لمذكور. بدل «ما لمسؤول عنه مذكور». انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٥- يقصد بقوله : «موجود فيه» المثنى الحقيقى ، وجمع التصحيح الحقيقى. ويقصد بقوله : «أو صالح لوصفه» ما ليس مثنى حقيقه ، لكنه يصح وصفه بالمثنى ، نحو «رأيت شاعرا وكاتبا» ، فتقول فى حكايتهما «أيين» ، لأن «شاعرا وكاتبا» صالحان لوصفهما بالمثنى ، فتقول : «ظريفين» مثلا. ويقصد به أيضا ما ليس جمع تصحيح حقيقه ، لكنه صالح لوصفه بجمع التصحيح ، نحو «رأيت رجلا- ونساء» ، فإنك تقول فى حكاية الأول : «أيين» ، وفى حكاية الثانى : «أيان» ، وذلك لأنهما صالحان لوصفهما لجمع التصحيح ، فتقول : «رأيت رجلا صالحين ونساء صالحات» ، أما إن كان غير صالح لوصفه بجمع التصحيح ، فلا يصح حكايته ب- «أى» ، نحو «عندى دراهم» ، فلا تقول فى حكايته : «أيون» لأن «دراهم» لا- يوصف بجمع التصحيح ، لأنه غير عاقل. انظر

حاشية ابن حمدون : ١١٦ / ٢ ، حاشية الصبان : ٨٩ / ٤.

وغلامين وجاريتين ، (وبنين) (١) ، وبنات» : «أيا ، وأيه ، وأيين (٢) ، وأيتين ، وأيين ، وأيات».

والأخرى : أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط.

وقوله : احك بأى محتمل لهما ، والذي ينبغى أن يحمل عليه كلامه الأولى ، لكونها أفصح.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ووقفنا احك ما لمنكور بمن

والتون حرّك مطلقا وأشبعن

هذا إشاره إلى الحكايه ب- «من» ، يعنى : أنّ «من» يحكى بها فى الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه المنكر من إعراب (٣) ، وإفراد وتذكير ، وفرعهما (٤) ، وتشبع الحركه فى الأفراد ، وذلك كقولك لمن قال : «قام رجل» : «منو» ، و «رأيت رجلا» : «منا» ، و «مررت برجل» : «منى».

وقوله : «مطلقا» أى : بالحركات الثلاث.

ثم قال :

وقل منان ومنين بعد لى

إلفان بابنين وممكن تعدل

ما تقدّم حكايه المفرد المذكّر ، وأما المثنى فقد أشار إليه بهذا البيت.

يعنى : أنّك إذا قلت : «لى إلفان بابنين» (٥) وأردت حكايه هذين الاسمين ، قلت : «منان» فى (٦) حكايه «إلفان» ، و «منين» / فى حكايه «ابنين» (٧).

ص : ٢٨٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٢- فى الأصل : وايتين. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٣- فى الأصل : الإعراب. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٤- واختلف فى هذه الأحرف اللاحقه ل- «من» : فذهب السيرافى إلى أن الحكايه وقعت بالحركات ، ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها ، وبهذا يشعر كلام ابن مالك «وأشبعن». وقال الفارسى والمبرد : الحكايه وقعت بالحروف ، فلزم عنها تحريك ما قبلها ، واستصوبه ابن خروف ، وصححه أبو حيان. وذهب قوم إلى أن هذه الأحرف مبدله من التنوين. انظر شرح

- المرادى : ٣٤١ / ٤ - ٣٤٢ ، الهمع : ٣٢٢ / ٥ - ٣٢٣ ، التسهيل : ٢٤٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٧١٧ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١٨٤ ، حاشيه الخضرى : ١٤٣ / ٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١١٧ / ٢ ، شرح الرضى : ٦٢ / ٢ .
- ٥- أى : مع ابنين . انظر حاشيه الصبان : ٨٩ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١٤٣ / ٢ .
- ٦- فى الأصل : وفى . انظر شرح المكودى : ١١٧ / ٢ .
- ٧- فى الأصل : بابنين . انظر شرح المكودى : ١١٧ / ٢ .

ولمّا لم يتمكّن له النطق بسكون النون في «منان ومنين» في (١) النظم ، إذ لا- يجمع فيه بين ساكنين - نطق بهما متحرّكين للضرورة ، ثمّ تبه على أنّهما يسكّنان ، إذ لا يحكى بهما إلا وقفا ، والوقف متضمّن السكون.

ثمّ قال :

وقل لمن قال أتت (٢)

بنت منه

والنون قبل تا المثني مسكنه

والفتح نزر ...

المصراع الأوّل إشاره إلى حكاية المفرد المؤنّث ، يعنى : أنّك تقول في حكاية من قال : «أتت (٣) بنت» : منه ، بهاء ساكنه ، وأصلها التاء ، لكن الوقف أوجب رجوعها.

ثمّ أشار إلى تشبيه المؤنّث بالمصراع الثّاني ، يعنى : أنّه يقال في حكاية (تثنيه) (٤) المؤنّث : «متنان» - بتسكين النون - ، فيقال في حكاية «جاءت امرأتان» : «متنان» ، و «رأيت امرأتين ، ومررت بامرأتين» : «متنين». هذه هي اللّغة الفصحى ، وفيها لغة أخرى أشار إليه بقوله : «والفتح نزر».

يعنى : فتح النون نزر - أى : قليل - فتقول على هذه اللّغة في «قامت امرأتان» : «متنان» - بالفتح -.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وصل التا والألف

بمن يآثر ذا بنسوه كلف

هذا إشاره إلى حكاية جمع المؤنّث ، يعنى : أنّك تزيد في حكاية جمع المؤنّث على النون من «منه» ألفا وتاء ، فتقول لمن قال : «جاءت نسوه» : «منات» ، ولمن قال : «ذا بنسوه كلف» / : «منات» بإسكان التاء أيضا ، لما علمت من أنّ «من» لا يحكى بها إلا في الوقف.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقل منون ومنين مسكنا

إن قيل جا قوم لقوم فطنا

وإن تصل فلفظ من لا يختلف

ونادر (٥) منون في نظم

عرف

ص: ٢٨٤

-
- ١- في الأصل : وفي. انظر شرح المكودي : ١١٧ / ٢.
 - ٢- في الأصل : أنت. انظر الألفيه : ١٦٢.
 - ٣- في الأصل : أنت. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ١٩٠.
 - ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١١٧ / ٢.
 - ٥- في الأصل : وما نادر. انظر الألفيه : ١٦٣.

هذا إشاره إلى حكاية جمع المذكر ، يعنى : إذا قيل : «جاء قوم لقوم» ، قلت فى حكاية «قوم» المرفوع : «منون» ، وفى حكاية «قوم» المجرور : «منين» - بسكون النون فيهما - . وقوله :

وإن تصل فلفظ من لا يختلف

تصريح بما يفهم من قوله : «ووقفا» (١) ، فتقول : «من يا فتى» فى الأحوال كلها ، وقد جاء «منون» فى ضروره الشعر ، وعلى ذلك نبه بقوله :

ونادر منون فى نظم عرف

أشار به إلى قول الشاعر :

٢٨٣- أتوا نارى فقلت : منون أنتم *** فقالوا الجنّ ، قلت عموا ظلما(٢)

وهو لتأبط شرا.

ص: ٢٨٥

١- فى البيت الثانى من هذا الباب ، وهو : ووقفا احك ما لمنكور بمن والتون حرّك مطلقا وأشبعن
٢- من الوافر ، وقد اختلف فى نسبه لقائله ، فنسب فى نوادر أبى زيد لشمير بن الحارث الضبى (قال أبو الحسن : حفظى سمير ، وقيل : شمير ، وقيل : شهر) من أبيات له وبعده : فقلت إلى الطعام فقال منهم زعيم نحسد الإنس الطعاما ونسبه المؤلف لتأبط شرا ، وهو فى ديوانه (القسم الثانى : المنسوب إليه) : ٢٥٦ ، وقيل هو لجذع بن سنان الغسانى على روايه من روى : «عموا صباحا» بدل «عموا ظلما». ونسب للفرزدق فى حاشيه السيد على الكشاف (١ / ٢٨) وليس فى ديوانه ، وتردد الجاحظ فى نسبه ، فنسبه فى الحيوان (٤ / ٤٨٢) لسهم بن الحارث ، ثم نسبه فى (٦ / ١٩٧) لشمير بن الحارث الضبى ، وأورده بلا نسبه فى (١ / ٣٢٨). ويروى : أتوا نارى فقلت منون قالوا سراة الجنّ قلت عموا ظلما سراة الجنّ : أشرافهم. عموا : انعموا. «وعموا ظلما» : أى : انعموا وقت ظلماكم ، أى : وقت انتشاركم ، إذ الغالب انتشار الجنّ فى الظلام. والشاهد فى قوله : «منون أنتم» حيث إن فيه شدوذين ، الأول : إلحاق الواو والنون ب- «من» فى الوصل ، والثانى : تحريك النون ، وهى إنما تكون ساكنه. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٠٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٩١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٨٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٩٨ ، ٥٥٧ ، الخزانة : ٦ / ١٦٧ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٨٤ ، الحلل : ٣٩١ ، جمل الزجاجى : ٣٣٦ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢١٩ ، ٢٣٧ ، اللسان (أتى ، أنس ، حسد ، منن ، سرا) ، المقتضب : ٢ / ٣٠٦ ، الخصائص : ١ / ١٢٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٤٤ ، ١٨٥ / ٥ ، الهمع رقم : ١٧٤٢ ، ١٨٠٨ ، جواهر الأدب : ١١٦ ، المقرب : ١ / ٣٠٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٦٨ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٩٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٣٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١١٨ ، ١٦٣ ، شرح دحلان : ١٦٦ ، كاشف الخصاصه : ٣٤٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والعلم احكيته من بعد من

إن عريت من عاطف بها اقترن

هذا إشاره إلى النوع الثالث من الحكايه ، يعنى : أن العلم إذا سئل عنه بـ «من» حكى إعرابه بعدها ، فتقول لمن قال : «قام زيد : «من زيد» (1) و «رأيت زيدا» : «من زيدا» ، و «مررت بزيد» ، «من زيد» (2) برفع (3) الأول ، ونصب الثانى ، وجرّ الثالث ، وذلك بشرط / أن لا يدخل على «من» حرف عطف ، وإليه أشار بقوله :

إن عريت من عاطف بها اقترن

فإذا قيل : «رأيت زيدا ، ومررت بزيد» (4) ، قلت : «ومن زيد» بالرفع فيهما ، لدخول حرف العطف (5) على «من».

وقوله : «احكيته» يريد : جازا ، فإنّ فيه لغتين :

- لغه أهل الحجاز الحكايه (6).

- ولغه بنى تميم الرفع (7).

ص: ٢٨٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٨ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٨ / ٢.

٣- فى الأصل : يرفع. انظر شرح المكودى : ١١٨ / ٢.

٤- قال ابن حمدون فى حاشيته (١١٨ / ٢) : الواو فى «ومررت» بمعنى : «أو» لأن كلا منهما تركيب مستقل. انتهى.

٥- أى : صورته ، لأنه للاستئناف كما قال بعضهم. قاله الصبان. وقال الرضى : إنه عطف على كلام المخاطب ، ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبرا كـ «رأيت زيدا». انظر حاشيه الصبان : ٩١ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١١٤ / ٢ ، شرح الرضى : ٦٤ / ٢.

٦- وهى إحدى لغتين عندهم ، لأنهم لا يلتزمون الحكايه بل يجوزون الحكايه والإعراب ، بل يرجحون الإعراب ، كما قال الصبان. وعلى الحكايه فالرفع مقدر ، لأن الواقع بعد «من» مبتدأ خبره «من» ، أو خبر مبتدؤه «من». انظر الأشمونى مع الصبان : ٩١ / ٤ ، شرح المرادى : ٣٤٦ / ٤ ، الكتاب : ٤٠٣ / ١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٧١٩ / ٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ١١٩ / ٢ ، الهمع : ٣٢٣ / ٥ - ٣٢٤ ، شرح الرضى : ٦٣ / ٢ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١٤٤ / ٢.

٧- أى : يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد «من» مرفوعا فى الأحوال الثلاثه لأنه مبتدأ خبره «من» ، أو خبر مبتدؤه «من» ، قال سيويه : وهو أقيس الوجهين. انظر شرح الأشمونى : ٩١ / ٤ ، شرح المرادى : ٣٤٥ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٨٥ / ٢ ،

الكتاب : ١ / ٤٠٣ ، الهمع : ٥ / ٣٢٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٦٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٤٤ .

الباب الحادى والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

التأنيث

علامه التأنيث تاء أو ألف

وفى أسام قَدَرُوا التاء كالكتف

التأنيث فرع التذكير ، ولذلك يحتاج إلى علامه ، وإلى ذلك أشار بقوله :

علامه التأنيث تاء أو ألف

فذكر للتأنيث علامتين (١).

ثم إنَّ التاء تكون ظاهره ، ك- «فاطمه ، وقصعه» ، وتكون مقدره ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وفى أسام قَدَرُوا التاء كالكتف

يعنى : أنَّ بعض الأسماء لا- تكون فيها تاء ظاهره ، بل مقدره ، وسواء كان لمن يعقل ، ك- «هند» ، أو لمن لا يعقل ، ك- «كتف».

وقال رحمه الله تعالى :

ويعرف التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ

ونحوه كالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

هذا إشاره إلى ما يعرف به التَّقْدِيرُ.

فالضَّمِيرُ ، نحو : «الكتف أكلتها» ، فعلم أنَّ «الكتف» مؤنَّث ، لإعادته ضمير المؤنَّث عليها.

ص: ٢٨٧

١- وهما : التاء ، والألف مقصوره وممدوده. هذا مذهب سيويه والجمهور ، والممدوده عندهم فرع المقصوره. وذهب الكوفيون والأخفش والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث : التاء والألف والهمزة فى «حمراء» ، ونحوه ، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة

والألف قبلها معا علامتا التأنيث. وهمزه حمراء عند الجمهور بدل من ألف التأنيث ، قلبت همزه لعدم إمكان الجمع بين ألفين.
انظر الكتاب : ٢ / ٨ - ١٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٥ ، الهمع : ٦ / ٦١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٨٥ ، شرح التسهيل : ١ / ١٠٠ ،
حاشية الصبان : ٤ / ٩٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٦٩.

«ونحوه» أى : ونحو الضمير «كالرّد في التصغير» ، أى : كردّ التاء في التصغير ، نحو «هنيدة (١)» ، وكتيفه» في تصغير «هند وكتف».

ومما يعلم به التقدير أيضا : اسم الإشارة نحو : «هذه هند ، وتلك كتف».

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

ولا تلى فارقه فعولا

أصلا ولا المفعال والمفعيلا

كذاك مفعل ...

تاء التأنيث لها فوائد ، وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ، وتكون في الأسماء ، نحو : «رجل ورجله ، وفتى وفتاه» ، وفي الصفات ، وهى أكثر ، نحو : «ضارب وضاربه ، وفرح وفرحه» (٢) ، إلا أنّها لم تلحق بعض الصفات ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ولا تلى ...

فذكر أربعة أوزان لا تلحقها التاء الفارقة :

الأول : «فعل» ، وقيدته بالأصل ، والمراد به : اسم الفاعل ، فإنّه أصل لاسم المفعول ، وذلك نحو : «رجل صبور ، وامرأه صبور».

واحترز بقوله : «أصلا» من اسم المفعول ، فإنّ تاء الفرق تلحقه ، نحو (٣) : «ركوب (وركوبه) (٤)» (٥).

الثانى : «مفعال» نحو : «رجل معطار ، وامرأه معطار».

الثالث : «مفعيل» نحو : «معطير ، ومنطيق».

الرابع : «مفعل» نحو : «مغشم» (٦).

ولم يقيد الثلاثه ، كما قيد الأول ، لأنها لا تكون أسماء (٧) مفاعيل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما تليه

تا الفرق من ذى فشذوذ فيه

- ١- فى الأصل : هنده. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.
- ٢- فى الأصل : فرج وفرجه. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.
- ٣- فى الأصل : يجوز. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.
- ٥- قال المكودى : لأنه بمعنى : مركوب. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.
- ٦- المغشم من الرجال : - بكسر الميم وسكون الغين المعجمه - الذى يركب رأسه لا يثنيه شىء عما يريد ويهوى من شجاعته. انظر اللسان : ٥ / ٣٢٦٠ (غشم) ، حاشيه ابن حمدون : ١٢٠ / ٢.
- ٧- فى الأصل : لا تكون إلا أسماء. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.

قد لحقت تاء الفرق بعض الأوزان شذوذاً ، قالوا : «عدوّ وعدوّه ، ومسكين ومسكينه ، وميقان وميقانه» (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومن فعيل كقتيل إن تبع

موصوفه غالباً التّاء تمتنع /

هذا إشاره إلى الوجه الخامس ، وهو أنّ فعيلاً (٢) تمتنع فيه تاء الفرق في المؤنث في الغالب.

وفهم من قوله : «كقتيل» أن يكون بمعنى مفعول ، لأنّ «قتيلاً» بمعنى : مقتول ، ولو كان بمعنى : «فاعل» لحقته التّاء ، نحو : «رأيت ظريفاً وظريفه».

وفهم من قوله : «إن تبع» أنّه إن لم يتبع موصوفه (لحقته التّاء نحو : «رأيت قتيلاً- وقتيله» للّبس. وشمل ما كان نعتاً نحو : «رأيت امرأة قتيلاً» ، وما ذكر موصوفه) (٣) ، قبله ، وإن لم يكن نعتاً ، نحو : «هند قتيلاً ، ولحيتك دهين» لعدم اللّبس.

وفهم من قوله : «غالباً» أنّ التّاء تلحق مع استيفاء الشّروط (٤) ، كقولهم : «صفه ذميمه ، وخصله حميده».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وألف التّأنيث ذات قصر

وذات مدّ نحو أنثى الغرّ

هذا شروع في ألف التّأنيث ، وقد قسّمها إلى مقصوره ، وممدوده.

ومثال المقصوره : «حبلى» ، والممدوده : ما مثله (٥) التّأنيث بقوله : «أنثى الغرّ» ، وهو «غراء» ، ومذكّر «الغرّ» : «أغرّ».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والاشتهار في مباني الأولى

يبدیه وزن أربى والطّولى

ومرطى ووزن فعلى جمعا

أو مصدرًا أو صفه كشيبي

وكحبارى سمّهى سبطرى

-
- ١- ميغان وميغانه : من اليقين ، يقال : رجل ميغان وامراه ميغانه ، بمعنى : كثيرى اليقين ، لا يسمعان شيئاً إلا أيقناه. انظر اللسان : ٤ / ٤٩٦٥ (يقن) ، حاشيه الملوى : ١٩٢.
 - ٢- فى الأصل : فعيل. راجع المكودى : ٢ / ١٢٠.
 - ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٠.
 - ٤- فى الأصل : الشرط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٠.
 - ٥- فى الأصل : ما قاله.

هذا بيان للأوزان التي تلحقها المقصوره ، إذ المراد بـ «الأولى» : ألف التأنيث المقصوره ، وقد ذكر لها / اثني عشر بناء.

الأول : «فعلى» بضمّ الفاء ، وفتح العين - نحو : «أربى» ، وهى الدّاهيه (١).

والثاني : «فعلى» - بضمّ الفاء ، وسكون العين - نحو : «الطّولى» وهو صفة مؤنث «الأطول» (٢).

الثالث : «فعلى (٣)» - بفتح الفاء والعين - نحو : «مرطى» ، وهو نوع من المشى (٤).

الرّابع : «فعلى» - بفتح الفاء وسكون العين - ، ونوّعها إلى جمع (٥) ، نحو : «قتلى ، وجرحى» (٦) ، وإلى مصدر ، نحو : «دعوى» ، وإلى صفة ، نحو : «شبعى».

الخامس : «فعالى» - بضمّ الفاء - نحو : «جبارى» اسم طائر (٧).

السادس (٨) : «فعلى» - بضمّ الفاء ، وفتح العين مشدّده - نحو : «سمهى» (٩).

السابع : «فعلى» - بكسر الفاء (وفتح) (١٠) العين (واللّام مشدّده) (١١) ، نحو : «سبّرى» (١٢) لنوع من المشى (١٣).

ص : ٢٩٠

١- وتجمع على دواه. وأعظمها الموت. انظر اللسان : ١ / ٥٥ (أرب) ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٢١.

٢- فى الأصل : للأطول. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ١٩٣.

٣- فى الأصل : فعل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١.

٤- انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١ ، فى اللسان : ضرب من العدو ، قال الأصمعى : هو فوق التقريب ودون الإهداب ، والتقريب فى عدو الفرس : أن يرمج الأرض بيديه ، والإهداب : الإسراع. انظر اللسان : ٦ / ٤١٨٣ (مرط) ، ٣٥٦٨ (قرب) ، ٦ / ٤٦٤٣ (هذب).

٥- فى الأصل : الجمع. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١.

٦- فى الأصل : وجرعى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١.

٧- وهو على شكل الإوزة ، برأسه وبطنه غيره ، ولون ظهره وجناحيه كلون السمان غالبا ، والجمع حباير وحباريات ، وقيل : هو ذكر الجبارى. انظر اللسان : ٢ / ٧٥٠ (حبر).

٨- فى الأصل : الثالث السادس. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١.

٩- فى الأصل : ثمها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١ ، وسمهى : للباطل والكذب. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٢١ ، اللسان : ٣ / ٢١٠٥ (سمه).

- ١٠- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢.
- ١١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. ١٢١ / ٢.
- ١٢- فى الأصل : صبرى. انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢.
- ١٣- وهو مشى فيه تبختر. انظر اللسان : ٣ / ١٩٢٤ (سيطر) ، المكودي مع ابن حمدون : ١٢١ / ٢.

الثامن : «فعلی» - بكسر الفاء ، وسكون العين - نحو : «ذكري» مصدر «ذكر».

التاسع : «فعلی» (١) - بكسر الفاء والعين مشدده - نحو : «حشي» مصدر «حش».

العاشر : «فعلی» - بضمّ الفاء ، وفتح العين ، واللام مشدده - ، نحو : «الكفزي» ، وهو وعاء «الطلع» (٢).

الحادي عشر : «فعلی» - بضمّ الفاء ، وفتح العين مشدده - نحو : «خليطي» للاختلاط.

الثاني عشر : «فعلی» - بضمّ الفاء ، وفتح العين مشدده - ، نحو : «شقاري» اسم نبت (٣).

وفهم من قوله : «والاشتهار» أنه قد جاء المؤنث (٤) بألف التأنيث المقصوره على غير هذه الأوزان (٥) ، وهو الذي تبه عليه بقوله :

واعز لغير هذه استندارا

ص : ٢٩١

١- في الأصل : فعلی. انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢.

٢- انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢ ، وفي اللسان : وعاء طلع النخل ، وقيل لوعاء الطلع ذلك ، لأنه يكفر ويستر الطلع ، فهو غلافه. انظر اللسان : ٣٩٠١ / ٥ (كفر) ، حاشيه ابن حمدون : ١٢١ / ٢.

٣- وهو شقائق النعمان ، وقيل : نبت أحمر ، وقيل : نبت في الرمل ، ولها ریح زفره ، وتوجد في طعم اللبن. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٢٢٩٨ / ٤ (شقر).

٤- في الأصل : لمؤنث. انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢.

٥- وذلك نادر ، ومما ندر : «فعلی» ك- «خيسرى» للخساره ، و «فعلوی» ك- «هرنوی» لنبت ، و «فعلوی» ك- «فعلوی» لضرب من شىء الشيخ ، و «فعلوی» ك- «فيضوضی» و «فوعولی» ك- «فوضوضی» للمفاوضه ، و «فعلايا» ك- «برحایا» للعجب و «أفعلاوی» ك- «أربعواوی» لقعده المتربع ، و «فعلوتی» ك- «رهبوتی» للرهبه ، و «فعللوی» ك- «حندقوقی» لنبت ، و «فعلی» ك- «هبيخی» لمشييه بتبختر ، و «يفعلی» ك- «يهيئری» للباطل ، و «إفعلی» ك- «إيجلی» لموضع ، و «مفعلی» ك- «مكورى» للعظيم الروثه من الدواب ، و «مفعلی» ك- «مرقدی» للكثير الرقاد ، و «فوعلی» ك- «دودری» للعظيم الخصيتين ، و «فعللی» ك- «شفصلی» لحمل نبت ، و «فعلیئا» ك- «مرحیا» للمرح ، و «فعللايا» ك- «بردرايا» ، و «فوعالی» ك- «حولایا» وهذان لموصفين ، و «أفعلی» ك- «أربعی» لضرب من مشى الأرنب ، و «مفعلی» ك- «مكورى» للعظيم الأرنبه. انظر شرح الأشموني : ١٠٠ / ٤ - ١٠٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٧٤٥ / ٤ - ١٧٤٨ ، التسهيل : ٢٥٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣ / ٣٠٩ - ٣١٤.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

لمدّها فعلاء أفعلاء

مثلث العين وفعلاء

ثمّ فعلا فاعولا

وفاعلاء فعليا مفعولا

ومطلق العين فعلا وكذا

مطلق فاء فعلاء أخذا

هذا شروع في بيان الممدوده ، وذكر لها سبعة عشر بناء :

الأول : «فعلاء» ، نحو : «حمراء ، وصحراء».

الثاني : «أفعلاء» ، وشمل قوله : «أفعلاء ، مثلث العين» ، ثلاثه أبنيه ، وهي مجموعه في «أربعاء» ، فإنّ فيه ثلاث لغات : كسر الباء ، وفتحها ، وضمّها.

الخامس : «فعلاء» ، نحو «عقرباء ، وحرملاء» لموضعين (١).

السادس : «فعلاء» - بفتح العين ، وكسر الفاء - نحو : «قصاصاء» (٢) ، بمعنى : «قصاص» (٣).

السابع : «فعلاء» - بضمّ الفاء واللام - نحو «قرفصاء» لنوع من الجلوس (٤).

الثامن : «فاعولاء» ، نحو : «عاشوراء» في اليوم العاشر من المحرم (٥).

التاسع : «فاعلاء» - بكسر العين - نحو «نافقاء» وهو جحر اليربوع (٦).

العاشر : «فعلياء» - بكسر الفاء ، نحو : «كبرياء» للتكبير.

الحادي عشر : «مفعولاء» ، نحو : «مشيوخاء» لجماعه الشيوخ.

وقد شمل قوله : «ومطلق العين فعلا» ثلاثه أبنيه :

- ١- عقرباء : ذكر ياقوت «عقرباء» اسما لموضعين : الأول : منزل من أرض اليمامة فى طريق النباح ، قريب من قرقرى. والثانى : فى مدينه الجولان ، وهى كوره من كور دمشق كان ينزلها ملوك غسان. وحرملاء : موضع تلقاء ملهم ، وملهم : حصن لبنى غبر من بنى يشكر بأرض اليمامة. انظر معجم البلدان : ٤ / ١٣٥ ، اللسان : ٤ / ٣٠٣٩ (عقرب) ، ٢ / ٨٥١ (حرمل) ، مرصد الاطلاع : ٢ / ٩٤٩ ، معجم ما استعجم : ٢ / ٤٤٠ ، ٤ / ١٢٥٩.
- ٢- فى الأصل : قصاصى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٢.
- ٣- وهو القود : أى : القتل بالقتل ، أو الجرح بالجرح. انظر اللسان : ٥ / ٣٦٥٢ (قصص).
- ٤- وهو أن يجلس على إلتيه ، ويلزق فخذه ببطنه ، ويحتبى بيديه ، يضعها على ساقيه ، كما يحتبى بالثوب ، تكون يدها مكان الثوب. انظر اللسان : ٥ / ٣٦٠١ (قرفص) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٢٢.
- ٥- انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٢ ، اللسان : ٤ / ٢٩٥٢ (عشر).
- ٦- وجحر الضب أيضا. انظر اللسان : ٥ / ٤٥٠٨ (نفق) ، شرح المكودى : ٢ / ١٢٢.

- «فعلاء» نحو «براساء» ، يقال : «لا أدري من أيّ البراساء هو» ، أي : النَّاس (١).

- و «فعيلاء» نحو «كثيراء» في بزر (٢).

- و «فعولاء» نحو : «دبوقاء» للعدزه (٣)(٤).

والفاء مفتوحه في الثلاثه (٥).

فهذه أربعة عشر وزنا. وشمل قوله :

وكذا

مطلق فاء (٦) فعلاء أخذها

ثلاثه أبنيه :

- «فعلاء» - بفتح الفاء والعين - / نحو «جنفاء» (٧) اسم موضع (٨).

- و «فعلاء» - بضمّ الفاء ، وفتح العين - نحو «عشراء» للثاقه (٩) القريبه الوضع (١٠).

- و «فعلاء» - بكسر الفاء ، وفتح العين - نحو : «سیراء» لثوب مخطّط (١١).

فهذه سبعة عشر بناء ، وقد ذكر في الممدود أبنيه آخر (١٢) ، وإنما اكتفى بهذه لشهرتها.

ص: ٢٩٣

١- انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٢٥٧ / ١ (برس).

٢- وقيل : هو عقير معروف ، وقيل : هو الثمر قبل صيرورته رطبا. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٣٨٢٩ (كثر).

٣- في الأصل : ربوقاء للعدوه. انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢.

٤- والعدزه : الغائط الذي هو السلح. انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ١٣٢٣ / ٢ (دبق) ، ٢٨٦٠ / ٤ (عذر).

٥- في الأصل : الثلاثه. انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢.

٦- في الأصل : مطلق الفاء فاء. انظر الألفيه : ١٦٦.

٧- في الأصل : حنقاء. انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢.

٨- جنفاء : اسم موضع في بلاد بني فزاره ، والجنفاء : موضع بين خيبر وفيد. انظر معجم البلدان : ١٧٢ / ٢ ، اللسان : ٧٠١ / ١ (جنف) ، مراصد الاطلاع : ٣٥١ / ١.

٩- فى الأصل : للفافه انظر شرح المكودى : ١٢٢ / ٢ ،

١٠- وهى التى مضى لحملها عشره أشهر. انظر شرح المكودى : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٢٩٥٤ / ٤ (عشر).

١١- وقيل : ضرب من البرود ، وقيل : يرود يخالطها حرير. انظر شرح المكودى : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٢١٧٠ / ٣ (سير).

١٢- منها : «فيعلاء» نحو «ديكساء» لقطعه من الغنم ، و «يفاعلاء» نحو «ينابعاء» لمكان ، و «تفعلاء» ك- «تركضاء» لمشيئه المتبختر ، و «فعلالاء» ، نحو «برناساء» بمعنى : براساء ، وهم الناس ، و «فعلنالاء» نحو «برنساء» بمعناه أيضا ، و «فعللاء» نحو «طرمساء» لليله المظلمه ، و «فنعلاء» نحو «خنفساء» و «عنصلاء» وهو بصل البر ، و «فعلولاء» نحو «معكوكاء وبعكوكاء» للشجر والجلبه ، و «فعولاء» نحو «عشوراء» لغه فى «عاشوراء» ، و «مفعلاء» نحو «مشيخاء» للاختلاط ، و «فعليلياء» نحو «مزقياء» لعمر و بن عامر ملك اليمن. انظر شرح الأشمونى : ١٠٤ / ٤ - ١٠٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٧٥١ - ١٧٥٦ ، التسهيل : ٢٥٩.

(ثم قال) (١):

المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمه.

والممدود: هو الذي حرف إعرابه همزه قبلها ألف زائده.

وبدأ بالمقصور وهو قياسي، وغير قياسي، وقد أشار إلى الأول، فقال رحمه الله تعالى:

إذا اسم استوجب من قبل الطرف

فتحا وكان ذا نظير كالأسف

فلنظيره المعل الآخر

ثبوت قصر بقياس ظاهر

يعنى: أن الاسم المعتل الآخر، إذا كان نظيره من الصّحيح مستوجبا لفتح ما قبل آخره، وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل مقصورا قياسا، (نحو: «جوى» مصدر «جوى»، ف- «الجوى» (٢) مقصور قياسا) (٣)، لأنّ له نظيرا من الصحيح يستوجب الفتح، وهو «الأسف» (٤)، إذ كلّ واحد منهما مصدر «فعل» - بكسر العين -، لما علمت من أنّ مصدر «فعل» اللّازم، المكسور العين - «فعلا» بفتح العين -.

ص: ٢٩٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- الجوى: الحرقه وشده الوجد من عشق أو حزن. انظر اللسان: ١ / ٧٣٤ (جوى)، حاشيه ابن حمدون: ٢ / ١٢٣.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٣.

٤- الأسف المبالغه فى الحزن والغضب. انظر اللسان: ١ / ٧٩ (أسف)، حاشيه ابن حمدون: ٢ / ١٢٣.

ثم أتى بمثالين منه ، فقال رحمه الله تعالى :

كفعل وفعل فى جمع ما

كفعله وفعله نحو الدّمي

يعنى : أنّ «فعلا» (١) - بكسر الفاء - و «فعلا» - بضمّها - جمعين ل- «فعله» (٢) / و «فعله» مقصوران قياسا.

فمثال «فعل» : «لحيه ، ولحي» (٣) ، ونظيره من الصحيح «قربه وقرب» ، ومثال «فعل» : «دميه ودمي» ، ونظيره من الصحيح «غرفه وغرف».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما استحقّ قبل آخر ألف

فالمدّ فى نظيره حتما عرف

هذا شروع فى بيان الممدود ، يعنى : أنّ الاسم الصحيح إذا استحقّ الألف قبل آخره ، فإنّ نظيره من المعتلّ الآخر ممدود قياسا ، ثمّ مثل ذلك ، فقال رحمه الله تعالى :

كمصدر الفعل الذى قد بدئا

بهمز وصل كارعوى وكارتأى

مصدر «ارعوى» «وارةأى» (٤) : «ارعواء» ، و «ارتباء» لأنّ نظيرهما من الصّحيح يستحقّ أن يكون ما قبل آخره ألفا ، نحو : «احمرّ احمرارا ، واقتدر (٥) اقتدارا».

ثمّ انتقل إلى غير القياسى من النوعين ، فقال رحمه الله تعالى :

والعادم النّظير ذا قصر وذا

مدّ بنقل كالحجا وكالحذا

يعنى : أنّ ما كان من المعتلّ الآخر ، ولا نظير (له) (٦) من الآحاد - يطرد فتح (ما قبل) (٧) آخره (٨) ، فهو مقصور سماعا ، وما كان آخره همزه قبلها ألف ، ولم يطرد فى نظيره زياده ألف قبل آخره ، فهو - أيضا - ممدود سماعا.

- ١- فى الأصل : إن الاسم فعل. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٢- فى الأصل : كفعله. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٣- فى الأصل : نحيه ونحى. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٤- فى الأصل : وكارتأى. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٥- فى الأصل : واقتدار. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٨- فى الأصل : آخر. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.

وقد (١) مثل المقصور ب- «الحجا» - وهو العقل (٢) - والثاني (٣) ب- «الحذا» - وهو النعل (٤) - وقصره ضروره.

ثم قال رحمه الله تعالى /:

وقصر ذى المدّ اضطرارا مجمع

عليه والعكس بخلف يقع

يعنى: أنّ التحوّين اتّفقوا على قصر الممدود فى ضروره الشعر (٥)، واختلفوا فى مدّ المقصور: والمنع مذهب البصريّين، والجواز مذهب الكوفيّين (٦).

فمن قصر الممدود قول الشاعر:

٢٨٤- ليلى وما ليلى ولم (أر) (٧) مثلها***بين السما والأرض ذات عقاص (٨)

ومن مدّ المقصور قوله:

٢٨٥- والمرء يليله بلاء السّربال (٩)***تعاقب (١٠) الإهلال بعد الإهلال (١١)

ص: ٢٩٦

١- فى الأصل: فقد انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٣.

٢- انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٣، اللسان: ٢ / ٧٩٢ (حجا)، إعراب الألفيه: ١٢٣.

٣- فى الأصل: الواو ساقط. انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٣.

٤- انظر اللسان: ٢ / ٨١٤ (هذا)، وشرح المكودى: ٢ / ١٢٣، وإعراب الألفيه: ١٢٣.

٥- ومنع الفراء قصر الممدود للضروره فيما له قياس يوجب مده، نحو: «فعلاء»، لأن «فعلاء» تأنيث «أفعل» لا يكون إلا ممدودا، فلا يجوز عنده أن يقصر للضروره. ورد بقول الأقيشر: وأنت لو باكرت مشموله صفرا كلون الفرس الأشقر فقصر «صفراء» للضروره، وهى «فعلاء» أنثى «أفعل»، قال الأزهرى: فلهذا لم يعتد بخلافه، وحكى الإجماع على الجواز تبعا للناظم. انتهى. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٩٣، شرح المرادى: ٥ / ١٩، شرح الأشموني: ٤ / ١٠٩، حاشيه الخضرى: ٢ / ١٥٠، شرح الكافيه لابن مالك: ٤ / ١٧٦٨.

٦- ووافقهم ابن خروف وابن ولاد، وفصل الفراء فأجاز ما لا- موجب لقصره ك- «الغنى»، ومنع مد ماله موجب قصر ك- «سكرى». قال المرادى: والظاهر جوازه لوروده. انظر شرح المرادى: ٥ / ١٦ - ١٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٩٣، شرح الأشموني: ٤ / ١١٠، شرح الكافيه لابن مالك: ٤ / ١٧٦٨، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٥٠.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٣.

٨- من الكامل، لأميه بن أبى عائذ الهذلى، من أبيات له فى ديوان الهذليين (١٩٢)، وبعده: بيضاء صافيه المدامع هوله

للناظرين كدرّه الغوّاص عقاص : جمع عقيصه ، وهى الشعر المصفور ، أى : المفتول. والشاهد فيه : قصر «السما» ضروره ، وهو مجرور بالكسره المقدره على الألف ، بناء على أن الأصل صار نسيا منسيا ، وقيل : هو مجرور بالكسره على الهمزه المحذوفه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١٢٣ / ٢.

٩- فى الأصل : أكثر مال. بدل : بلاء السربال. انظر شرح المكودى : ١٢٤ / ٢.

١٠- فى الأصل : معائب. انظر شرح المكودى : ١٢٤ / ٢.

١١- من السريع المشطور ، نسبهما العينى للعجاج (وليس فى ديوانه) ، ويروى ثانيهما : مرّ اللبالي وانتقال الأحوال ويروى أيضا : كّر اللبالي وانتقال الأحوال وروى فى الضرائر : «تناسخ» بدل «تعاقب». يليله : بضم الباء ، مضارع أبلى الثوب ، من الإبلاء بمعنى أنه صار خلقا. السربال : القميص ، وقيل كل ما يلبس يقال له : سربال. تعاقب الإهلال : أى : توارده ، وهو من أهل الشهر إهلالا : ظهر هلاله وتبين. والشاهد فيه مد «بلاء» بكسر الباء ، للضرورة والأصل فيه القصر ، ولو قرىء «بلاء» بفتح الباء ، كان ممدودا أصلا له ، ولا شاهد فيه حينئذ. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١٢٤ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥١٤ / ٤ ، الضرائر : ٤٠ ، المنقوص والممدود : ٢٣ ، اللسان : (بلا) ، المقصور : والممدود لابن ولاد : ١٧ ، الموشح للمرزبانى : ٩٣.

الباب الثالث والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

كيفية تثنيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

آخر مقصور تثنى اجعله يا

إن كان عن ثلاثه مرتقياً

إنما اقتصر على تثنيه ما ذكر وجمعه ، لوضوح تثنيه غيره وجمعه ، وبدأ بتثنيه المقصور فقال : إنَّ الألف (١) الرَّابِعَه فما فوق - تنقلب في التثنيه ياء ، وشمل ذلك الألف الرَّابِعَه ، نحو «ملهى» ، والخامسه ، نحو «منتمى» (٢) ، والسادسه ، نحو : «مستدعى» ، فتقول فيها : «ملهيان ، ومنتميان ، ومستدعيان».

وأما الألف الثانيه والثالثه - ففيهما تفصيل أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

كذا الذى اليا أصله نحو الفتى

والجامد (٣) الذى أميل

كمتى

ص: ٢٩٧

١- فى الأصل : ألف. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٤.

٢- فى الأصل : مسى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٤.

٣- فى الأصل : والحائد. انظر الألفيه : ١٦٨.

الإشارة بقوله: «كذا الذى» (إلى) (١) الحكم السابق فى الألف الرّابعة فما فوق (٢).

يعنى: أنّ (ما كانت فيه الألف الثالثه منقلبه عن ياء ، والألف الثالثه المجهوله الأصل ، المسموع فيها الإماله - مثل ما) (٣) تقدّم فى وجوب قلبها ياء.

فمثال المنقلبه عن ياء: «فتى وفتيان»، ومثال المجهوله / المسموع فيها الإماله (٤): «متى» إذا سمى بها ، فتقول فى تثنيتهما: «متيان».

وفهم منه أنّ ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثى ، لا تقلب ياء (بل واوا) (٥)(٦) ، وقد صرّح بهذا المفهوم ، فقال رحمه الله تعالى:

فى غير ذا تقلب واوا الألف (٧)

أى: فى غير ذا من الثلاثى تقلب الألف واوا ، و «ذا» إشاره إلى جميع ما تقلب الألف فيه ياء.

وشمل قوله: «غير ذا» المنقلبه عن واو ، نحو «رحى ، ورحوان» (٨) ، والمجهوله نحو «إذا ، وعلى» ، مسمى بهما (٩).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وأولها ما كان قبل قد ألف

ص: ٢٩٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٤.

٢- وهو قلبها ياء. انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٤.

٤- فى الأصل: مثل ما تقدم فى وجوب قلبها ياء ، فمثال المنقلبه عن ياء «فتى وفتيان» ومثال المجهوله. مكرر.

٥- فى الأصل: «المسموع فيها الإماله». كرر بلفظ: «التي سمعت فيها الإماله».

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٤.

٧- إذ لا ثالث لهما. انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٤.

٨- وفى المكودى: «رجا ورجوان». قال ابن حمدون: الرجا: مقصور ، أحد أرجاء ، أى: جوانب البئر ، وهو الصواب ، وفى

بعض النسخ: «رحى» بالحاء المهمله ، وهى غير صواب ، لأنها من ذوات الياء ، يقال: «رحيت بالرحى» ، كما ذكره ابن عصفور.

انتهى. وقال ابن مالك: وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان ك- «رحى» فإنها يائيه فى لغه من قال: «رحيت» ، وروايه فى

لغه من قال: «رحوت» ، فلمن ثناها أن يقول: «رحيان ورحوان» والياء أكثر. انتهى. انظر المكودى مع ابن حمدون: ٢ / ١٢٤ ،

شرح ابن عصفور: ١ / ١٤١ ، شرح التسهيل: ١ / ٩٩.

٩- فتقول : «إذوان وعلوان». انظر شرح الأشموني : ١١٢ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٥ / ٢.

أى : وأول هذه الياء (١) المنقلبه عن الألف ، الذى قد ألف قبل ، يعنى :

علامه التثنيه ، وهى «ألف ، ونون» فى الرفع ، و «ياء ، ونون» فى النصب والجرّ.

ثمّ انتقل إلى تثنيه الممدود ، فقال رحمه الله تعالى :

وما كصحراء بواو ثنيا

يعنى : أنّ ما ألفه للتأنيث ، نحو «صحراء و صحراوان ، و حمراء و حمراوان» - تقلب (٢) فيه الهمزه واوا فى التثنيه والجمع.

وقوله (٣) رحمه الله تعالى :

ونحو علباء كساء و حيا

بواو او همز ...

يعنى : أنّه يجوز قلب الهمزه واوا وإبقاؤها (٤) همزه فيما كانت همزته للإلحاق ، نحو «علباء» (٥) ، أو منقلبه عن أصل ، وشمل :

المنقلبه عن واو ، نحو : «كساء» (٦) ، والمنقلبه عن (٧) / ياء ، نحو «حيا» (٨) ، فتقول : «علباوان ، علباآن» ،

ص : ٢٩٩

١- هذا الحكم لا- يختص بالياء ، بل يجرى فى الواو المنقلبه عن الألف أيضا ، فكان الأولى الإيماء إلى ذلك. انظر شرح ابن

عقيل : ١٥١ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١١٢ / ٤ ، حاشيه ابن حمدون : ١٢٤ / ٢ - ١٥٢.

٢- فى الأصل : أن تقلب. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٤- فى الأصل : بقاؤها. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.

٥- العلباء : عصب العنق وقيل الغليظ منه ، وفى العنق علباوان يمينا وشمالا ، بينهما منبت العنق ، وأصله «علباى» بياء زائده

للإلحاق ب- «قرطاس» ، ثم أبدلت الياء همزه لتأخرها إثر ألف زائده. انظر اللسان : ٣٠٦٣ / ٤ (علب) ، المصباح المنير : ٢ / ٤٢٥

(علب) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٩٦ ، حاشيه ابن حمدون : ١٢٥ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١٥١ / ٢.

٦- الكساء : ثوب معروف ، وأصل همزته واو ، لأنه من الكسوه. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٢٥ / ٢ ، اللسان : ٣٨٧٩ / ٥ (كسو)

، المصباح المنير : ٢ / ٥٣٤ (كسو).

٧- فى الأصل : نحو كساء والمنقلبه عن. مكرر.

٨- الحياء : بالمد - تغيير وانكسار يعترى الإنسان من خوف ما يعاب أو يذم. وقيل : خلق يبعث على اجتناب القبيح ، ويمنع من

التقصير فى حق ذى خلق. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٢٥ / ٢ ، اللسان : ١٠٧٩ / ٢ - ١٠٨٠ (حيا) ، المصباح المنير : ١ / ١٦٠

(حيا).

و «كساوان ، كساآن» (١) ، و «حياوان ، حياآن» (٢).

ولمّا لم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية ، فقد أشار إلى حكمها ، فقال رحمه الله تعالى :

وغير ما ذكر

صَحَّحَ وما شَدَّ على نقل قصر

وذلك نحو «قراء ، ووضاء (٣)» (٤) ، فتقول في تثنيتهما : «قراآن ، ووضاآن» (٥).

وقوله : «(وما) (٦) شَدَّ على نقل قصر» يعني : إن أتى شيء على خلاف ما ذكر في تثنيه المقصور والممدود ، يقتصر فيه على السِّمَاع ، أى : لا يقاس عليه. فمما (٧) شَدَّ في تثنيه المقصور قولهم : «رضيان» في تثنيه «رضا» ، بقلب الألف ياء (٨) ، وأصلها واو ، ومما شَدَّ في تثنيه الممدود : «حمراءان» (٩) والأصل : «حمراوان».

ص : ٣٠٠

١- وذهب ابن مالك في شرح الكافية والتسهيل إلى أن قلب ما كانت فيه الهمزة للإلحاق ، أولى من تصحيحها ، والمنقلبه عن أصل بالعكس ، وعليه ابن عصفور ، والرضى والسيوطى. وذهب سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولى إلى أن إقرار الهمزة فيهما أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى اللإلحاق أكثر منه فى المنقلبه عن أصل مع اشتراكهما فى القله. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٧٨٢ / ٤ - ١٧٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٢ / ١ ، الكتاب : ٩٤ / ٢ - ٩٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٥٨ ، شرح الرضى : ١٧٥ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١٤٣ / ١ - ١٤٤ ، الهمع : ١٤٨ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٥ / ٢ - ٢٩٦ ، شرح الأشمونى : ١١٣ / ٤ ، التسهيل : ١٧.

٢- وحكى أبو زيد فى كتاب الهمز لغه ثالثه لبنى فزاره ، وهى قلب الهمزه ياء ، فيقولون : «كسايان وسقايان» ، وقاس عليه الكسائى ، وخالفه غيره منهم ابن مالك. انظر شرح ابن عصفور : ١٤٤ / ١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٠ / ١ ، ١٠٢ ، الهمع : ١٤٨ / ١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٨ ، التسهيل : ١٧.

٣- فى الأصل : ورضاء. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٥ / ٢.

٤- من المهموز الذى همزته أصلية ، أى : غير مبدله. انظر شرح الأشمونى : ١١٣ / ٤. والقراء بضم القاف وتشديد الراء المهمله - الناسك ، والوضاء - بضم الواو وتشديد الضاد المعجمه - : الوضىء الوجه. انظر التصريح على التوضيح : ٢٩٥ / ٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١٢٥ / ٢ ، اللسان : ٣٥٦٤ / ٥ (قرأ) ، شرح الأشمونى : ١١٣ / ٤.

٥- فى الأصل : ورضاءان. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢ ، التصريح : ٢٩٥ / ٢.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٧- فى الأصل : فما. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٨- كقول بعض العرب : «رضى ورضيان» ، وقاس الكسائى على ما ندر من ذلك ، فأجاز تثنيه نحو «رضى وعلا» من ذوات الواو المكسوره الأول والمضمومه بالياء. انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٠ / ١ ، شرح المرادى : ٢٤ / ٥ ، شرح الرضى : ١٧٥ / ٢ ،

شرح الأشموني : ١١٤ / ٤ ، التسهيل : ١٦ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٦٠ ، الهمع : ١ / ١٤٨ .
٩- وأجازته الكوفيون على ما نقله ابن النحاس ، وحكى أبو حاتم وابن الأنباري : إقرارها همزة عن العرب وقلبها ياء لغه لبني
فزاره. انظر شرح الأشموني : ١١٤ / ٤ ، شرح المرادي : ٥ / ٢٤ ، الهمع : ١ / ١٤٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٩٥ ، ارتشاف
الضرب : ١ / ٢٥٩ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

واحذف من المقصور فى جمع على

حدّ المثني ما به تكملا

هذا شروع فى جمع المقصور ، يعنى : أنك إذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذى على حدّ المثني ، وهو جمع المذكّر السالم - حذفت ما تكمل (١) به ، وهو الألف ، وسبب حذفها التقاء الساكنين ، لأنّ الألف ساكنه ، وواو (٢) الجمع ساكنه ، فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، أبقى الفتحه (٣) التي قبلها ، لتدلّ عليها ، وإلى ذلك أشار فقال رحمه الله تعالى :

والفتح أبق مشعرا بما حذف

فتقول فى نحو : «موسى ، ومصطفى» : «موسون (٤) / ، ومصطفون» رفعا ، و «موسين ، ومصطفين» جرّا ونصبا (٥).

ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم ، فقال رحمه الله تعالى :

وإن جمعته بقاء وألف

فالألف اقلب قلبها فى التثنيه

وتاء ذى التنا ألزمن تنحيه

«الهاء» فى «جمعته» عائد على المقصور ، أى : (إن) (٦) جمعت المقصور بألف وتاء - اقلب ألفه كما قلبتها فى التثنيه ، ففهم منه : أنها إذا كانت رابعة فصاعدا ، أو ثالثة منقلبه عن ياء ، أو مجهوله سمعت إمالتها - قلبت ياء ، وإن كانت ثالثة منقلبه عن (٧) واو ، أو مجهوله (٨) لم يسمع إمالتها - قلبت واوا.

ص : ٣٠١

١- فى الأصل : يكمل. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٢- فى الأصل : وأوو. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ١٦٩.

٣- فى الأصل : الفتح. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٤- فى الأصل : موسون. مكرر.

٥- وجوز الكوفيون إجراءه كالمنقوص فضموا ما قبل الواو ، وكسروا ما قبل الياء مطلقا ، حملا له على السالم ، وحكاه ابن ولاد لغه عن بعض العرب. نقل ابن مالك عنهم تفصيلا ، وهو إجراء ذلك فى الأعمى ك- «موسى» ، وما فيه ألف زائده ك- «أرطى وحبلى» علمى مذكر ، بخلاف ما ألفه عن أصل. انظر الهمع : ١ / ١٥٤ - ١٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٠٠ ، التسهيل : ١٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٩٧ ، شرح

الأشمونى : ١١٤ / ٤.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٧- فى الأصل : نحو. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٨- فى الأصل : أو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

فإن كان آخر الاسم المقصور تاء ، فقد أشار إليه بقوله :

وتاء ذى التاء ألزمن تنحيه

يعنى : أن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء ، لثلاثي يجمع بين تاءى تأنيث ، فتقول فى «فتاه ، وقناه» (١) : «فتيات ، وقنوات».

ثم قال رحمه الله تعالى :

والسالم العين الثلاثى اسما أنل

إتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكن العين مؤنثا بدا

مختتما بالتاء أو مجردا

يعنى : أن ما جمع بألف وتاء ، وكانت فيه هذه الشروط المذكوره فى هذين البيتين ، جاز إتباع عينه لفائه فى الحركه ، فتفتح عينه إن كانت الفاء مفتوحه ، وتضم إن كانت مضمومه ، وتكسر إن كانت مكسوره.

والشروط المذكوره خمسه :

الأول : أن يكون سالم العين ، / واحترز به عن شيئين :

أحدهما : المضعف (٢) ، نحو : «جته ، وجته ، وجته» (٣) (٤).

والآخر : المعتل العين ، وشمل ما عينه ألف ، نحو «دار» ، وما أوله مضموم ، نحو : «سوره» ، وما أوله مكسور ، نحو : «ديمه» (٥) ، وما أوله مفتوح ، نحو «بيضه» ، فلا يتبع شىء من ذلك ، إلا ما أوله مفتوح ، فإن فيه لغتين على ما سنذكر.

الثانى : أن يكون ثلاثيا ، واحترز به من الزائد على الثلاثه ، فلا يغير (٦).

الثالث : أن يكون اسما ، واحترز به من الصيغه ، نحو : «صعبه» ، فإنه لا يتبع. وهذه الشروط الثلاثه مفهومه من قوله : «والسالم العين الثلاثى اسما».

ص : ٣٠٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٢- فى الأصل : الضعف. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٣- فى الأصل : وجهه. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٤- الجنه : - بفتح الجيم - الحديقه ذات الشجر والنخل ، وهى أيضا دار النعيم فى الآخره ، والجنه - بالضم - : ما واراك من السلاح واستترت به ، والجنه - بالكسر - اسم جماعه الجن ذكورا أو إناثا. انظر حاشيه ابن حمدون ١٢٦ / ٢ ، اللسان : ١ / ٧٠٢ - ٧٠٥ (جنن) ، حاشيه الصبان : ١١٦ / ٤ ، المصباح المنير : ١ / ١١١ - ١١٢ (جنن).

٥- الدّيمه : المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ، وأقله ثلث يوم أو ثلث ليله. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٢٦ / ٢ ، واللسان : ٢ / ١٤٦٧ (ديم).

٦- فى الأصل : فلا يضر. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

الرَّابِع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من المحرّك العين ، نحو «سمره» (١).

الخامس : أن يكون مؤنثا ، واحترز به من نحو «بكر» (٢) ، فإنّه لا يجمع بالألف والتاء.

وهذان الشرطان مفهومان من قوله :

إن ساكن العين مؤنثا بدا

ولا فرق في ذلك بين المختوم بتاء ، والمجرّد (منها) (٣) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

مختتما بالتاء أو مجرّدا

وفهم من الشّروط (٤) : أنّ مراده ثلاثه أوزان بالتاء ، نحو : «قصعه ، وسدره (٥) ، وغرفه» ، وثلاثه مجرّده ، نحو «دعد ، وهند ، وجمل» ، فجميع ذلك (يجوز) (٦) فيه الإتيان ، فتقول : «قصعات ، وهندات ، وغرفات ، ودعدات ، وجملات (٧) ، وسدرات».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وسكّن التّالي غير الفتح أو

خفّفه بالفتح فكلا قد رووا

اعلم / أنّ المفتوح الفاء ممّا تقدّم - ليس فيه إلا الإتيان - كما ذكر -.

وأما المضموم الفاء والمكسورها - فيجوز فيهما وجهان آخران زائدان على الإتيان ، أشار إليهما في هذا البيت ، وهما : السّكون والفتح.

ص: ٣٠٣

١- السمره - بضم الميم - : من شجر الطلح ، والجمع : سمر وسمرات وأسمر في أدنى العدد. والطلح : شجره طويله لها ظل يستظل بها الناس ، والإبل ، وورقها قليل ولها أغصان طوال عظام ، ولها شوك كثير من سلاء النخل ، ولها ساق عظيمه لا تلتقى عليها يدا الرجل ، تأكل الإبل منها أكلا كثيرا ، وهى أم غيلان تنبت في الجبل ، الواحده طلحه. انظر اللسان : ٣ / ٢٠٩٢ (سمر) ، ٤ / ٢٦٨٦ (طلح) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٢٦.

٢- فى الأصل : نكر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٦.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٧.

٤- فى الأصل : الشرط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٧.

٥- القصعه : الصحفه الضخمه تشبع العشره. والسدره : شجره النبق. انظر اللسان : ٥ / ٣٦٥٣ (قصع) ، ٣ / ١٩٧١ (سدر) ، وحاشيه

ابن حمدون : ١٢٧ / ٢ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٢٧ / ٢ .

٧- في الأصل : وجمولات. انظر شرح المكودي : ١٢٧ / ٢ .

وشمل «التالي غير الفتح»: التالي الضّمّ، نحو «غرفه»، والتالي الكسر، نحو «هند» فيجوز في كل واحد منهما ثلاثه أوجه:

الإتباع - كما سبق - ، والسكون ، والفتح ، فتقول: «غرفات» بالضمّ ، إتباعا لحركة الفاء ، و «غرفات» بالسكون (١) ، تخفيفا ، و «غرفات» بالفتح أيضا مخففا ، وفي نحو «هند»: «هندات» بالكسر ، إتباعا ، و «هندات» بالسكون ، و «هندات» بالفتح ، وكذلك في سائرهما.

وفهم منه: أنّ التالي الفتح لا يجوز فيه إلا الإتباع - كما سبق -.

ثمّ استثنى من التالي غير الفتح نوعين:

ما كان على «فعله» بكسر الفاء ، ولامه واو ، أو على «فعله» بضمّ الفاء ، ولامه ياء ، فقال رحمه الله تعالى:

ومنعوا إتباع نحو ذروه

وزبيه وشذّ كسر جروه

يعنى: أنّه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما - الإتباع ، فلا يقال في «ذروه» (٢): «ذروات» ، ولا في «زبيه» (٣): «زبيات» ، لثقل الواو بعد الكسره ، والياء بعد الضّمّه.

ثمّ تبيّه على أنّه قد سمع في «فعله» بكسر الفاء ، ممّا لاه واو - الإتباع شذوذا بقوله: «وشذّ كسر جروه». يعنى: شذّ كسر جمع «جروه» (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

ونادر أو ذو اضطرار غير ما

قدّمته أو لأناس انتمى

يعنى: أنّ ما خالف ما تقدّم من الأحكام ، إمّا نادر ، كقول بعضهم في

ص: ٣٠٤

١- في الأصل: بالكسر. راجع شرح المكودي: ١ / ١٢٧.

٢- ذروه كل شىء - بضم الذال وكسرها - : أعلاه. انظر اللسان: ٣ / ١٥٠٠ (ذرا) ، المصباح المنير: ١ / ٢٠٨ (ذرا) ، حاشيه الخضرى: ٢ / ١٥٢ ، حاشيه ابن حمدون: ٢ / ١٢٧.

٣- الزبيه: حفره يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره ، ولا يحفر إلا في موضع عال ، ولذا يقول في الأمر إذا عظم: بلغ السيل الزبى. انظر اللسان: ٣ / ١٨١٠ (زبى) ، المصباح المنير: ١ / ٢٥١ (زبى) ، حاشيه ابن حمدون: ٢ / ١٢٧ ،

حاشيه الخضرى : ١٥٢ / ٢ .

٤- الجرّوه - مثلث الجيم مع سكون الرء - : الأثنى من ولد الكلب أو السبع . انظر اللسان : ١ / ٦٠٩ (جرأ) ، حاشيه ابن حمدون :
١٢٧ / ٢ ، المصباح المنير : ١ / ٩٨ (جرى) ، حاشيه الخضرى : ١٥٢ / ٢ - ١٥٣ .

«كهله»: «كهلات» (١)، وحقّه الإسكان ، لأنه صفة ، وإمّا ضروره كقول الزاجز :

٢٨٦- *فتستريح النفس من زفرتها* (٢)

فسكن «زفرت» ، وحقّه الفتح ، لأنه اسم ، وإمّا لغه قوم من العرب ، كفتح جمع نحو «بيضه ، وجوزه» فيقولون : «جوزات ، وبيضات» بالفتح ، وهى لغه هذيل ، قال شاعرهم :

٢٨٧- أخو بيضات رائح متأوب ***... (٣)

ص: ٣٠٥

١- حكى عن ابن حاتم : انظر اللسان : ٣٩٤٧ / ٥ (كهله).

٢- من الرجز ، ولم أعر على قائله ، وقبله : علّ صروف الدّهر أو دولاتها يدلنا اللّمه من لماتها دولاتها : الدوله بفتح الدال وضمها ، قال الأزهرى : هى الانتقال من حال الضر والبؤس إلى حال الغبطه والسرور ، وقال أبو عبيد : الدوله بالضم : اسم للشىء الذى يتداول به بعينه ، والدوله بالفتح : الفعل . يدلنا : الإداله : الغلبه . اللمه : الشده . الزفرت : جمع زفره ، وهى الاسم من زفر ، يزفر زفيرا ، والزفره : هى أن يخرج نفسه - بالتحريك - بلىن وصوت مره بعد مره . والشاهد فى قوله : «زفرتها» : حيث سكن الفاء فيها ضروره لإقامه الوزن ، والقياس تحريكها . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٥٥٤ / ٣ ، ١٨٠٣ / ٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٢ ، الشواهد الكبرى : ٣٩٦ / ٤ ، ٥١٧ ، الخصائص : ٣١٦ / ١ ، شرح ابن يعيش : ٢٩ / ٥ ، شواهد الشافيه : ١٢٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٨٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٥ ، ٧٦٧ ، شرح المرادى : ٣١ / ٥ ، البهجه المرضيه : ١٧١ ، الضرائر : ٨٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥٢ ، اللسان : (زفر ، لمم) ، الجنى الدانى : ٥٨٤ ، سر الصناعه : ١ / ٤٠٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٥٤ ، التبصره والتذكره : ٨١٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٢٧ / ٢ .

٣- من الطويل : لأحد الهذليين : (وليس فى ديوان الهذليين) يصف ظليما (ذكر النعام) ، ولم يسمه أحد ، وعجزه : رفيق بمسح المنكيين سبوح ويروى : «أبو بيضات» بدل «أخو بيضات» . أخو بيضات : أى صاحب بيضات ، والبيضات : جمع بيضه الطير . الرائح : الذاهب والسائر بالليل . المتأوب : الذى يسير نهارا ، وأصله من الأوب ، وهو الرجوع . وأراد بقوله : «رفيق بمسح المنكيين» : أنه عالم بتحريك المنكيين فى السير ، والمنكب : مجتمع ما بين البعصد والكتف . سبوح : أى : حسن الجرى . قال العينى : البيت فى مدح جمله ، شبهه بالظليم ، فيقول : جملى فى سرعه سيره كالظليم الذى له بيضات ، يسير ليلا ونهارا ليصل إليها ، والظليم إذا كانت له بيضات يسرع فى السير ، وهو فى نفسه سريع فى السير ، فإذا كانت له بيضات يكون أسرع . انتهى . والشاهد فى قوله : «بيضات» حيث جاءت مفتوحه العين فى جمع «بيضه» وهو معتل العين ، والقياس فيه تسكين العين ، لكنه جاء بالفتح على لغه هذيل ، وهذيل يجرون المعتل مجرى الصحيح فى الأسماء ، وغيرهم يسكنونها ، لأن تحريك الياء بعد فتحه موجب لإبدالها ألفا ، وهذيل لم تلتفت إلى هذا لأنه تحريك عارض . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٨٠٤ / ٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٢٨ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٩ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥١٧ / ٤ ، شواهد الشافيه : ١٣٢ / ٢ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٣٩٢ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٣٠ / ٥ ، الخزانة : ١٠٢ / ٨ ، شرح ابن الناظم : ٧٦٧ ، الخصائص : ١٨٤ / ٣ ، المنصف : ٣٤٣ / ١ ، الهمع رقم : ١٩ ، شرح المرادى : ٣٢ / ٥ ، الدرر اللوامع : ٦ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٥٢٢ / ٢ ، المحتسب :

١ / ٥٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١١٨ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٨٣ ، شرح المرادى : ٥ / ٣٢ ، سر الصنائه : ٢ / ٧٧٨ ، التبصره
والتذكره : ٦٤٩.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

جمع التّكسير

إنّما سمّي جمع التّكسير لتغيّر بناء الواحد فيه ، والتّكسير : هو (١) التّغيير ، ومقابله جمع السّالم.

ثمّ إنّ جمع التّكسير على قسمين : جمع قلّه ، وجمع كثره ، وقد أشار إلى الأوّل ، فقال رحمه الله تعالى :

أفعله أفعال ثمّ فعله

ثمّت (٢) أفعال جموع

قلّه

يعنى : أنّ هذه الأوزان الأربعه الّتى ذكرها فى هذا البيت ، تدلّ على جمع القلّه ، وهو من ثلاثه إلى عشره ، نحو «أغربه ، وأفلس ، وفتيه ، وأجمال».

وفهم أنّ ما سوى هذه الأربعه من جمع التّكسير جمع كثره ، وهو ما فوق العشره إلى ما لا نهايه له ، وسيأتى أمثلتها فى أثناء الباب.

ثمّ إنّّه قد يقع جمع القلّه موقع جمع الكثره ، وجمع الكثره موقع جمع القلّه ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى / :

وبعض ذى بكثره وضعا يفى

كأرجل والعكس جاء كالصّفى

ص : ٣٠٦

١- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٨.

٢- فى الأصل : ثم. انظر الألفيه : ١٧١.

فمن وقوع جمع القلّه موقع (جمع) (١) الكثره : «رجل وأرجل ، وعنق وأعناق ، وفؤاد وأفئده».

ومن وقوع جمع الكثره موقع جمع القلّه ، نحو : «رجل ورجال ، وقلب وقلوب ، وصفاه وصفى» ، والصفاه (٢) : الصخره الملساء (٣) ، وأصل «صفى» : «صفوى» ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ، وكسر ما قبلها.

ثمّ اعلم أنّ اصطلاح التّحوّيين (٤) فى الجموع : أن يذكروا المفرد ، ثمّ يقولوا : يجمع على كذا وعلى كذا ، وعكس المصنّف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول : هذا الوزن يكون جمعا لكذا وكذا ، ولكلّ وجه.

وبدأ ب- «أفعل» فقال رحمه الله تعالى :

لفعل اسما صحّح عينا أفعل

وللزباعى اسما أيضا يجعل

ذكر أنّ «أفعل» يطرد فى نوعين :

أحدهما : «فعل» بشرطين :

أحدهما : أن يكون اسما ، نحو «فلس وأفلس» ، واحترز به من (٥) الوصف ، نحو : «صعب».

الثانى : أن يكون صحيح العين ، واحترز به من معتلّ العين ، نحو «ثوب» ، وشمل الصّحيح - كما مثّل - ، والمعتلّ الفاء ، نحو : «وجه وأوجه» ، والمعتلّ اللّام ، نحو : «دلو وأدل ، وظبى (٦) وأظب».

والثانى : الزباعى ، لكن بشروط ذكرها فقال رحمه الله تعالى :

إن كان كالعناق والذراع فى

مدّ وتأنيث وعدّ الأحرف

فذكر أربعة شروط :

الأول : أن يكون اسما ، وفهم ذلك من قوله :

وللزباعى اسما أيضا يجعل

ص : ٣٠٧

- ٢- فى الأصل : والصفى. انظر شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.
- ٣- انظر اللسان : ٢٤٦٩ / ٤ (صفو) ، شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.
- ٤- فى الأصل : الاصطلاح للنحويين. انظر شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.
- ٥- فى الأصل : عن. انظر شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.
- ٦- فى الأصل : وظب. انظر شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.

وفهم من قوله: «إن» / كان كالعناق» الثلاثة الشروط الباقية:

الثاني: أن يكون مؤنثا، لأنّ العناق مؤنث، وهي أنثى الجدى (١)، واحترز به من الذكر، نحو «الحمار».

- وأن يكون ثالثه مدّه (٢)، واحترز به من نحو «خنصر».

- وأن يكون غير مختتم بتاء التأنيث، واحترز به من نحو «سحابه».

وفهم من تمثيله ب- «العناق والذراع» أنّ حركه الأوّل لا يشترط كونها فتحه، (بل تكون فتحه) (٣) وكسره - كالمثاليين - ، وضّمه ، نحو «عقاب» (٤)، فتقول: «ذراع وأذرع، وعناق وأعناق، وعقاب وأعقاب».

وفهم من إطلاقه في المدّ في قوله: «في مدّ» أنّه لا يشترط كونه ألفا، بل يكون غير ألف، نحو: «يمين وأيمن».

وفهم من قوله: «وعدّ الأحرف» الشرط الرابع.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وغير ما أفعل فيه مطّرد

من الثلاثي اسما بأفعال يرد

يعنى: أنّ «أفعالا» جمع لكلّ اسم ثلاثي، ليس على «فعل» ممّا هو صحيح العين، وذلك ما يطّرد فيه «أفعل»، فشمّل غير «فعل» من الثلاثي، وذلك تسعه أوزان، نحو: «جمل وأجمال، وعنق وأعناق، وضلع وأضلاع، وكتف وأكتاف، وإبل وآبال، وعدل وأعدال، وقفل وأقفال، (وعضد وأعضاء، ورطب وأرطاب)» (٥).

وشمّل أيضا ما كان على «فعل» معتلّ العين، نحو «ثوب وأثواب».

واحترز بقوله: «اسما» من الصّفه، نحو «حسن، وبلز» (٦) ونحوهما، فإنّها لا تجمع على «أفعال».

ص: ٣٠٨

١- والجمع أعنق وعنق وعنوق. انظر اللسان: ٣١٣٥ / ٤ (عنق)، شرح المكودي: ١٢٩ / ٢.

٢- في الأصل: مد. انظر شرح المكودي: ١٢٩ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١٢٩ / ٢.

٤- العقاب: طائر من الجوارح، مؤنثه، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى. إلا أن يقولوا هذا عقاب ذكر. انظر اللسان: ٤ / ٢٨٠ (عقب) المصباح المنير ٢ / ٤٢٠ (عقب).

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١٣٠ / ٢.

٦- فى الأصل : وبلد. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٠. يقال : امرأه بلز وبلز - بتشديد الزاى - : أى : ضخمه مكتنزه ، ويقال : امرأه بلز ، أى : ولود ، بمعنى : كثيره الأولاد. انظر اللسان : ١ / ٣٤٣ (بلز) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠.

ولمّا دخل في هذا القانون «فعل» / - بضمّ الفاء ، وفتح العين - ، وكان الغالب في جمعه غير «أفعال» - تبه عليه فقال رحمه الله تعالى :

وغالبا أغناهم فعلان

في فعل كقولهم صردان

يعنى : أنّ الغالب في «فعل» أن يجيء جمعه على «فعالن» - بكسر الفاء - نحو : «صرد وصردان» لطائر (١) ، و «جرذ وجرذان» لفأر (٢).

وفهم من قوله : «غالبا» أنّه قد يجيء على «أفعال» قليلا ، ومنه قولهم : «رطب وأرطاب» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

في اسم مذكّر رباعيّ بمد

ثالث افعله عنهم اطرد

(والزمه في فعال أو فعال

مصاحبي تضعيف او إعلال) (٤)

يعنى (٥) : أنّ «أفعله» (يلزم) (٦) في هذين الوزنين ، وهما «فعال وفعال» مفتوح (٧) الفاء ، ومكسورها ، إذا كانا مضعّفين أو معتّلين.

ص : ٣٠٩

١- قيل : الصرد طائر أبقع ، ضخم الرأس يكون في الشجر ، نصفه أبيض ونصفه أسود ، ضخم المنقار ، له برثن عظيم ، وقيل : هو طائر فوق العصفور ، وقد نهى عليه السلام عن قتل أربع : النملة والنحلة والصرد والهدهد. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٢٧ ، ٢٤٢٨ (صرد) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠.

٢- في الأصل : خرد وخرذان لفا. راجع شرح المكودي : ٢ / ١٣٠. والجرذ : الذكر من الفأر ، وقيل : الذكر الكبير منه ، وقيل : هو أعظم من اليربوع أكدر في ذنبه سواد ، وقيل : ضرب من الفأر. انظر اللسان : ١ / ٥٩١ (جرذ).

٣- ونص في التسهيل على أن «أفعالا» فيه نادر. انظر التسهيل : ٢٦٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٢٤.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية : ١٧٢ ، شرح المكودي : ٢ / ١٣٠.

٥- هذا شروع في شرح البيت الثاني من البيتين ، ولعل المؤلف أغفل شرح الأول منهما لوضوحه ، وفي شرحه قال المكودي (٢ / ١٣٠) : «يعنى : أنّ «أفعله» يطرد جمعا لاسم مذكّر رباعيّ بمدّه قبل آخره ، واحترز بالاسم من الصّيفه نحو «جواد» وبالمذكّر من

المؤنث نحو «عنتق» فإنه يجمع على «أفعل» كما تقدّم ، وشمل قوله : «بمد ثالث» ما كانت مدّته ألفا أو واوا أو ياء ، نحو : «قذال وأقذله» ، و «رغيف وأرغفه» ، و «عمود وأعمده». وانظر شرح ابن الناظم : ٧٧١ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٢٦ ، شرح دحلان : ١٧٢ ، البهجه المرضيه : ١٧٢ ، شرح ابن عقيل : ١٥٥ ، كاشف الخصاصه : ٣٥٦ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣٠ .

٧- في الأصل : مفتوحى. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣٠ .

مثال المضَعَف فيهما «بتات (١) وأبته (٢) ، وزمام وأزمه» ، ومثال المعتلّ : «فناء وأفنيه (٣) ، وقباء (٤) وأقبية».

ومعنى اللزوم فيهما - أنّهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع.

وفهم من قوله : أنّ ما ليس بمضاعف ولا معتلّ يتجاوز (٥) فيه هذا الجمع ، وسيأتي.

ثمّ قال :

فعل لنحو أحمر وحمرا

من أمثله جمع (٦) الكثرة «فعل» - بضمّ الفاء ، وسكون العين - ، وهو مطرّد في «أفعل» المقابل ل- «فعلاء» (٧) ، و «فعلاء» المقابل ل- «أفعل» ، نحو «أحمر وحمراء» ، فتقول فيهما معا «حمر».

وفهم من قوله : «لنحو» أنّ ذلك الجمع مطرّد (أيضا) (٨) في «أفعل» الذي ليس له «فعلاء» ، لمانع من الخلقه ، نحو «رجل أكرم» للعظيم الكمره ، وهي

ص: ٣١٠

- ١- في الأصل : بتان. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠. بتات : بموحده مفتوحه ، ففوقيتين : متاع البيت ، والزيد. انظر اللسان : ١ / ٢٠٥ (بتت) ، حاشيه الصبان : ٤ / ١٢٧ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٥٥.
- ٢- أصله : «ابته» بتائن ، التقى مثلامن ، فنقلت حركه أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر ، وكذا يقال فى «أزمه» ، ونحوه. انظر حاشيه الصبان : ٤ / ١٢٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٥٥.
- ٣- فى الأصل : فتاء وأفته. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٠. الفناء - بكسر الفاء - : ما حول الدار ، وقيل : سعه أمام الدار ، وأصله : «فناى» بالياء. انظر اللسان : ٥ / ٣٤٧٧ (فنى) ، المصباح المنير : ٢ / ٤٨٢ (فنى) ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٥٥.
- ٤- القباء : نوع من الثياب ، وأصله : «قباو» ، وفى المصباح : كأنه من قبوت الحرف ، أقبوه إذا ضخّمته. انتهى. أى : عند النطق به ، سمى بذلك لأنه يضم على البدن ، فكأنه المسمى الآن بالففطان. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٢٣ (قبا) ، المصباح المنير : ٢ / ٤٨٩ (قبو) ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٥٥ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠.
- ٥- فى الأصل : أنه يتجاوز. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٠.
- ٦- فى الأصل : أجمع. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٠.
- ٧- فى الأصل : المقابل أفعلاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣١.
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣١.

رأس الذّكر (١) ، و «امرأه عفلاء» (٢) للمرأه التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأدره (٣) ، فتقول : «رجال كمر ، ونساء عفل» (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وفعله جمعا بنقل يدرى

من أمثله جمع القلّه «فعله» - بكسر الفاء ، وسكون العين - ، ولم يطرد فى شيء من الأبنيه ، بل هو محفوظ فى سته أبنيه : «فعل» نحو «صبى وصبيه» ، و «فعل» نحو «فتى وفتيه» ، و «فعل» نحو «شيخ وشيخه» ، و «فعال» نحو «غلام وغلمه» ، و «فعال» نحو «غزال وغزله» ، و «فعل» نحو «ثنى (٥) وثنيه».

ومعنى قوله : «بنقل يدرى» أنه غير مطرد فى وزن ، وإنما بابه النّقل ، أى : السّماع.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل لاسم رباعى بمد

قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

من أمثله جمع الكثره «فعل» - بضمّ الفاء والعين - ، وهو - كما قال - جمع لكلّ اسم رباعى بمدّ قبل لام صحيحه.

واحترز بالاسم من الصّفه ، فإنّها لا تجمع على «فعل».

ص : ٣١١

١- انظر اللسان : ٥ / ٣٩٢٩ (كمر) ، شرح المكودى : ٢ / ١٣١.

٢- فى الأصل : عقلاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣١.

٣- والأدره : الخصيه المنتفخه. انظر اللسان : ٣٠١٧ (عفل) ، ١ / ٤٤ (أدر) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠.

٤- وفى اطراد «فعل» فى هذا النوع خلاف : فقيل : يطرد فيه «فعل» ، وجزم فيه ابن مالك فى شرح الكافيه ، وهو مفهوم كلامه هنا ، وتبعه ابنه. وقيل : يحفظ ، وجزم به فى التسهيل. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٨٢٨ ، التسهيل : ٢٧١ ، شرح ابن الناظم : ٧٧٠ ، الهمع : ٦ / ٩٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٤١ - ٤٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٢٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٩٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٠٤.

٥- الثنى : الأمر الذى يعاد مرتين ، والثنى أيضا : السيد الثانى الذى فوقه من هو أعظم منه فى السيادة ، وذلك كالوزير مع الأمير مثلا. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣١ ، اللسان : ١ / ٥١٤ ، ٥١٦ (ثنى).

وفهم من إطلاقه في قوله: «اسم» أن ذلك يشترك فيه المذكّر والمؤنث ، نحو «قذال (١) وقذل ، وأتان (٢) وأتن».

وفهم أيضا من إطلاقه في قوله: «بمد» أن المدّ يكون ألفا ، نحو «قذال وقذل» ، وياء : نحو «قضيّب وقضب» ، وواوا (٣) نحو «عمود وعمد».

وفهم من قوله: «قبل لام إعلالا- فقد» أن المعتلّ اللام نحو «كساء» لا يجمع على «فعل» ، لأنه لو جمع على «فعل» لزم قلب الواو (ياء) (٤) ، وانكسار ما قبلها ، فيؤدّى إلى ورود «فعل» ، وهو مهمل.

وشمل قوله: «بمد» الواو والياء والألف في الصّحيح والمضاعف.

فأما الصّحيح : فهو كما ذكر.

وأما / المضعّف : فإن كان واوا أو ياء - فكذلك ، وإن كان ألفا - فقد أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

ما لم يضاعف في الأعمّ ذو الألف

يعنى : أن المضاعف من نحو : «فعال» ، ك- «زمام» لا يجمع على «فعل» كراهيه التّضعيف ، بل يستغنى عنه ب- «أفعله» - كما تقدّم -.

وفهم من قوله : «في الأعمّ» أنه قد جاء جمعه على «فعل» قليلا ، (كقولهم) (٥) في جمع «عنان» : «عنن» (٦) ، وفي «حجاج» (٧) : «حجج».

وفهم من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذا الياء وذا الواو - يجمعان على «فعل» ، نحو «سرير وسرر ، وذلول (٨) وذلل».

ص : ٣١٢

١- القذال : جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس ، فوق فأس القفا. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٦١ (قذل).

٢- الأتان : اسم أنثى الحمار ، قال ابن السكيت : ولا يقال : أتانه. انظر اللسان : ١ / ٢١ (أتن) ، المصباح المنير : ١ / ٣ (أتن) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣١.

٣- في الأصل : وأووا. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣١.

٦- في الأصل : عناق عنق. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣١. وعناق اللجام : السير الذي تمسك به الدابة. انظر اللسان : ٣١٤١ (عنن).

٧- الحجاج - بفتح الحاء وكسرهما - : العظم المستدير بالعين ، وقيل : ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط. انظر اللسان : ٢ / ٨٧٠ (حجج) ، المصباح المنير : ١ / ١٢١ (حجج) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣١ - ١٣٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٥٦.

٨- فى الأصل : دلو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٢. والذلول من الذل - بالكسر - وهو اللين ، وهو ضد الصعوبه ، يقال : ذل يذل ذلا- فهو ذلول ، ويكون فى الإنسان والدابه. انظر اللسان : ٣ / ٥١٣ (ذلل) ، المصباح المنير : ١ / ٢١٠ (ذلل). وذكر ابن حمدون أن التمثيل ب- «ذلول» غير صحيح ، لأن «ذلول» من «الذل» - بكسر الذال - ضد الصعوبه ، وموضوع كلام الناظم الأسماء ، وذكر أن الأولى التمثيل. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٢ ، حاشيه يس : ٢ / ٣٠٥.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل جمعا لفعله عرف

ونحو كبرى ...

من أمثله جمع الكثرة «فعل» - بضمّ الفاء ، وفتح العين - ، ويجيء جمعا ل- : «فعله» نحو «غرفه وغرف» ، ول «فعلى» نحو «كبرى وكبر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولفعله فعل

من أمثله جمع الكثرة «فعل» - بكسر الفاء ، وفتح العين - ، ولم يشترط اسميته ، لأنّ «فعله» فى الصّفات قليل ، فلم يعتبره (1) هنا (2).

وشمل «فعله» (3) الضّحیح ، نحو «قربه وقرب» ، والمعتلّ العين ، نحو «قيمه وقيم» ، والمعتلّ اللّام ، نحو «مريه ومرى» ، والمضاعف ، نحو «حجّه وحجج» (4).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد يجيء جمعه على فعل

الضمير فى «جمعه» عائذ على «فعله» ، أى : يأتى جمع «فعله» المكسوره الفاء على / «فعل» ، بضمّ الفاء ، نحو «حليه وحلى».

وفهم من قوله : «قد يجيء» قلّه ذلك.

ص: ٣١٣

١- فى الأصل : يعتبر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٢.

٢- ونص فى التسهيل على اشتراط كون «فعله» اسما تاما. انظر التسهيل : ٢٧٢ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٣١.

٣- فى الأصل : أفعله. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٢.

٤- وقاس الفراء «فعلا» فى «فعلى» اسما ، نحو «ذكرى وذكر» ، وفى «فعله» يائى العين نحو «ضيعه وضيع» ، وذلك عند الجمهور مقصور على السماع. انظر شرح الأشموني : ٤ / ١٣١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٨٣٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٩ ، التسهيل : ٢٧٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٠ ، الهمع : ٦ / ٩٧.

ثم قال :

في نحو رام ذو أطراد (١)

فعله

من أمثله جمع الكثرة «فعله» (٢) - بضمّ الفاء ، وفتح العين - ، وهو مطّرد في وصف على «فاعل» معتلّ اللام ، لمذكّر عاقل ، نحو «رام (ورماه) (٣) ، وقاض وقضاه».

وفهمت هذه الشّروط من المثال.

واحترز بالوصف من الاسم ، نحو «واد» (٤) ، وبالمعتلّ من الصّحيح ، نحو «ضارب» ، وبالمذكّر من المؤنّث ، نحو «ضاربه» ، وبالعاقل من غير العاقل ، نحو «صاهل» ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فعله».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وشاع نحو كامل وكمله

من أمثله جمع الكثرة «فعله» - بفتح الفاء والعين - ، وهو مطّرد في وصف على «فاعل» ، صحيح اللام ، لمذكّر عاقل.

وفهمت الشّروط من المثال أيضا.

وشمل الصّحيح ، نحو «كامل وكمله» ، والمعتلّ الفاء ، نحو «وارث وورثه» ، والمعتلّ العين ، نحو «خائن وخونه» ، والمضاعف ، نحو «بارّ وبرره».

وأما المعتلّ اللام فقد تقدّم أنّه مضموم الفاء.

وأراد بالشّيع : الاطّراد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فعلى لو صف كقتيل وزمن

من أمثله جمع الكثرة «فعلى» مقصورا (٥) - بفتح الفاء ، وسكون العين - ، وهو مطّرد في وصف على «فعليل» بمعنى : مفعول ، دالّ / على هلك أو توجّع (٦) ،

- ١- فى الأصل : اضطراد. انظر الألفيه : ١٧٣.
- ٢- فى الأصل : فعل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.
- ٤- فى الأصل : أود. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.
- ٥- فى الأصل : مقصور. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.
- ٦- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٤ / ١٨٤٣): «والقياس منه ما كان ل- «فعليل» بمعنى : «مفعول» دال على هلك أو توجع أو تشيت ، ك- «قتيل وقتلى» ، و «جريح وجرحى» ، وأسير وأسرى». وانظر شرح المرادى : ٥ / ٥١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٣٢.

ك- «قتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وأسير وأسرى» ، ويحمل (١) عليه ما أشبهه فى المعنى ، وإن لم يكن من باب «فعليل» المذكور ، وإليه أشار فقال رحمه الله تعالى :

(وزمن) (٢)

وهالك وميت به قمن

يعنى : أن (هذه الأوزان) (٣) الثلاثه : «فعل ، وفاعل ، وفعل (٤)» حقيقه بذلك الجمع ، لمشاركتها فى المعنى ل- «فعليل» المذكور فى الدلالة على الهلك أو التوجع (٥).

ومعنى «قمن» حقيق (٦) ، وينبغى أن يظبط «قمن» بفتح الميم ، لكونه خبرا عن أكثر من اثنين ، فإن «قمننا» المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع (٧).

ص: ٣١٥

١- فى الأصل : وتحمل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.

٤- فى الأصل : فعيل. انظر شرح المكودى : ١٣٣.

٥- وزاد ابن مالك فى التسهيل وشرح الكافه : «فعليل» بمعنى «فاعل» ، ك- «مريض ومرضى» ، و «افعل» ك- «أحمق وحمقى» ، و «فعلان» ك- «سكران» و «سكرى» ، قال : وبه قراءه حمزه والكسائى : وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ، وقال : وما سوى ذلك محفوظ ك- «كيس وكيسى» ، و «رجل جلد ورجال جلدى» ، و «سنان ذرب وأسنه ذربى» فإنها ليس فيها ذلك المعنى.

انظر التسهيل : ٢٧٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٨٤٣ - ١٨٤٤ ، شرح المرادى : ٥١ / ٥ ، شرح الشافيه للرضى : ١٤٤ / ٢ ،

الهمع : ١٠٤ / ٦ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٥ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣٠٧ / ٢ ، إعراب ابن النحاس : ٨٦ / ٣ .

٦- يقال : هو قمن بكذا أى : حقيق وخليق وجدير. انظر اللسان : ٣٧٤٥ / ٥ (قمن) ، شرح المكودى : ١٣٣ / ٢ ، إعراب الألفيه :

١٢٦ ، حاشيه الصبان : ١٣٢ / ٤ .

٧- ف- «قمن» خبر عن «زمن» ، و «هالك وميت» معطوفان عليه ، وبه قال المكودى. وقال الشاطبى : «قمن» خبر عن «ميت» ،

وعليه ف- «زمن وهالك» بالجر عطفا على «قتيل». انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢ ، إعراب الألفيه : ١٢٦ ، حاشيه الصبان : ١٣٢ / ٤

١٣٢ - ١٣٣ . وقال ابن حمدون فى حاشيته (١٣٣ / ٢) : لا حاجه لهذا ، والحق أنه «قمن» بكسر الميم ، وله احتمالان : أحدهما :

أن تقول : أن «زمن» مبتدأ و «قمن» خبره ، و «هالك وميت» كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما ، لدلاله خبر «زمن» عليه.

والثانى : أن تقول : أن «زمن وهالك» بالجر ، معطوفان على «قتيل» ، وأما «ميت» فهو بالرفع مستأنف مبتدأ ، و «قمن» خبره.

انتهى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

لفعل اسما صحّ لاما فعله

من أمثله جمع الكثرة «فعله» - بكسر الفاء ، وفتح العين - ، وهو مطرد في : فعل» - بضمّ الفاء ، وسكون العين - .

وشمل الصحيح نحو : «درج ودرجه» ، والمعتلّ ، نحو «كوز وكوزه» ، والمضاعف نحو : «دبّ ودببه» (١).

واحترز بقوله : «اسما» من الصّيفه ، نحو «حلو» ، وبقوله : «صحّ لاما» من المعتلّ اللّام ، نحو «عضو» ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فعله».

وقد يجمع على «فعله» غير «فعل» المضموم الفاء ، وإليه أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

والوضع في فعل وفعل قلله

يعنى : أنّه قد يجمع على : «فعله» (٢) «فعل» - بفتح الفاء ، وسكون العين - ، و «فعل» - بكسر الفاء ، وسكون العين - .

فمن الأوّل : «زوج وزوجه» ، ومن الثّاني : «قرد وقرده» . /

ومعنى : «قلله» أى : الوضع قلل (٣) جمع «فعل وفعل» على «فعله» . وفهم منه (٤) : أطراده في «فعل» بالضمّ .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفعل لفاعل وفاعله

وصفين نحو عاذل وعاذله

من أمثله جمع الكثرة «فعل» - بضمّ الفاء وفتح العين مشدّده - ، وهو مطرد في «فاعل وفاعله» ، بشرط صحّح لاهما (٥) ، نحو «ضارب وضرب ، وضاربه وضرب» .

واحترز بالوصف من غيره ، نحو «حائط» .

ثمّ إنّ المذكّر من هذين الوصفين - يختصّ عن المؤنّث ب- «فعل» بزيادة ألف بعد العين ، وإليه أشار ، فقال :

ص : ٣١٦

١- فى الأصل : رب وديته. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل : انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٣.

- ٣- فى الأصل : فى بدل «قلل». انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.
- ٤- فى الأصل : من. انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.
- ٥- فى الأصل : لامها. انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.

ومثله الفَعَال فيما ذكرا

يعنى : أنّ ما ذكر من الوصفين (١) يجمع على «فَعَال» فتقول : «رجال ضَرَاب وصَوَام» (٢).

ثمّ تبّه على أنّ هذين الوزنين قد يجيئان (جمعين) (٣) للمعتلّ اللّام ، فقال رحمه الله تعالى :

وذا ن فى المعلّ لا ما ندرا

يعنى : مثال «فَعَل» فى المعتلّ اللّام نحو «غاز وغزّى» ، ومثال «فَعَال» نحو «غاز وغزّاء».

وفهم من قوله : «ندرا» أنّ ذلك إنّما يطرد فى الصّحيح اللّام.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فعل وفعله فعال لهما

من أمثله جمع الكثره «فعال» - بكسر الفاء - ، وهو مطرد فى «فعل ، وفعله» ، وفهم من إطلاقه فيهما : اشتراك الاسم والوصف فيهما ، نحو «كعب وكعاب ، وصعب وصعاب ، وقصعه وقصاع» ، وشمل / الصّحيح العين - كما مثل - والمعتلّها ، نحو «ثوب وثياب» إلاّ أنّه قليل فيما عينه الياء ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وقلّ فيما عينه اليا منهما

يعنى : أنّ «فعالا» قليل فيما عينه ياء من «فعله وفعل» ، ومنه : «ضيف (٤) وضياف» (٥).

ص: ٣١٧

١- فى الأصل : الوضعين. اشرح شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.

٢- وندر فى المؤنث ، كقوله : أبصارهنّ إلى الشّبّان مائله وقد أراهنّ عنّى غير صدّاد فجمع «صاده» على «صداد» ، وهو نادر. وتأوله بعضهم على أنّ «صداد» فى البيت جمع : صاد ، وجعل الضمير ل- «الإبصار» لأنّه يقال : بصر صاد ، كما يقال : بصر حاد. انظر شرح الأشموني : ١٣٣ / ٤ ، الهمع : ١٠١ / ٦ ، ارتشاف الضرب : ١٨٤٦ ، شرح المرادى : ٥٢ / ٢ - ٥٣.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.

٤- فى الأصل : ضعيف. انظر شرح المكودى : ١٣٤ / ٢.

٥- وكذلك فيما فاؤه ياء أيضا ، قال ابن مالك فى شرح الكافية : «وشذ فيما فاؤه أو عينه ياء ك- «يعر ويعار» ، و«ضيف وضياف». انتهى. وقال فى التسهيل : «فعال» وهو ل- «فعل» غير يائى العين ، ول «فعله» مطلقا. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٤٩ ، التسهيل : ٢٧٢ ، شرح المرادى : ٥٣ / ٥ ، الهمع : ٩٨ / ٦ ، شرح الأشموني : ١٣٤ / ٤ ، شرح الشافيه للرضى : ٩١ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٠١ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣٠٨ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل أيضا له فعال

ما لم يكن في لامه اعتلال

يعنى : أنّ «فعالا» يطرد في «فعل» - بفتح الفاء والعين - ، نحو «جمل وجمال ، وجبل وجبال» ، لكن بشرطين :

أشار إلى الأوّل منهما بقوله :

ما لم يكن في لامه اعتلال

وإلى الثاني ، فقال رحمه الله تعالى :

أو يك مضعفا ...

يعنى : أنّ «فعالا» (1) لا يجمع على «فعال» إذا كان معتلّ اللّام ، نحو «فتى» أو مضعفا ، نحو «طلل».

وأطلق في «فعل» ، وهو مقيد بأن يكون اسما (2) ، احترازا من نحو «حسن وبطل» ، فلا يجمع على «فعال».

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومثل فعل

ذو التّاء ...

يعنى : أنّ «فعله» يطرد أيضا في جمعه على «فعال» ، نحو «رقبه ورقاب».

وفهم من قوله : «ومثل فعل» أنّه يشترط فيه عدم التّضعيف ، وإعلال اللّام.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل مع فعل فاقبل

يعنى : أنّ «فعالا» يطرد في «فعل» - بكسر الفاء ، وسكون العين - ، وفي «فعل» - بضم الفاء ، وسكون العين - .

ص: ٣١٨

٢- ونص ابن مالك على هذا القيد في التسهيل. انظر التسهيل : ٢٧٢ ، الهمع : ٩٨ / ٦ ، ارتشاف الضرب : ٢٠١ / ١ ، شرح
المرادى : ٥٤ / ٥ ، التصريح على التوضيح : ٣٠٨ / ٢.

فالأوّل نحو «قدح (1) وقдах» ، والثاني نحو «رمح ورماح» (2).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفى فعيل وصف فاعل ورد

كذاك فى أثنائه أيضا اطرّد

يعنى : يطّرد «فعال» أيضا فى «فعليل» ، ومؤنّته «فعليله» ، إذا كانا وصفين (3) ، نحو «ظريف وظراف ، وظريفه وظراف (4)» (5) ، واحترز به من / «فعليل» اسما ، نحو «قضيب» ، ومن «فعليل» بمعنى : مفعول ، نحو «جريح» ، فلا يجمعان على «فعال».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وشاع فى وصف على فعلانا

أو أنثيه أو على فعلانا

ومثله فعلانه ...

يعنى : أنّ «فعالا» (6) المذكور شاع - أى : كثر - فى «فعلان» ، نحو «ندمان وندام» ، والمراد بأنثيه (7) : «فعلاينه» (8) نحو «ندمانه» (وندام) (9) ، و «فعلى» ،

ص : ٣١٩

١- القدح - بكسر القاف - : السهم قبل أن ينصل ويراش ، وقال أبو حنيفة : القدح : العود إذا بلغ فشذب عنه الغصن ، وقطع على مقدار النبل الذى يراد من الطول والقصر. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٤٢ (قدح).

٢- ويشترط فى هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو «جلف وجلوف». ويشترط فى ثانيهما ألا يكون واوى العين ك- «حوت» ، وقياسه «حيتان» ، ولا يائى اللام ك- «مدى» وقياسه «أمداء». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٥٠ ، شرح المرادى : ٥ / ٥٤ ، الهمع : ٦ / ٩٨ - ٩٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٠٨ ، التسهيل : ٢٧٣ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٣٤.

٣- فى الأصل : وضعين. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٤- فى الأصل : فظراف. بدل «وظراف». انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٥- واشترط فى التسهيل كون «فعليل» بمعنى : فاعل ، وأثنائه : أن يكونا صحيحى اللام. انظر التسهيل : ٢٧٣ ، شرح المرادى : ٥ / ٥٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠١ ، التصريح على التوضيح : ٣٠٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٣٥.

٦- فى الأصل : فعال. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٧- فى الأصل : ما تأنيته. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٨- فى الأصل : فعلان. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

نحو «غضبي وغضاب» (١)، أو على «فعلان» - بضمّ الفاء - ، نحو «خمصان وخماص» (٢).

وقوله : «ومثله» أى : ومثل «فعلان» - بضمّ الفاء - «فعلانه» - بضمّها أيضا - ، وهو مؤنّثه (نحو) (٣) «خمصانه (وخماص)» (٤).

فجمله ما يجمع على «فعال» ثلاثه عشر وزنا ، ثمانيه تطرد فيها ، وهى :

«فعل وفعله ، وفعل وفعله ، وفعل وفعل (٢) ، وفعل وفعله» (٣) ، وخمسه يكثر فيها دون اطراد ، وهى : «فعلان ، وفعلانه ، وفعل ، وفعلان (٤) ، وفعلانه» (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والزمه فى

نحو طويل وطويله تفى

أى : ألزم «فعلا» فيما عينه واو ولامه صحيحه من «فعل» بمعنى «فاعل» ، ومؤنّثه «فعليه» ، نحو «طويل وطوال» ، و «طويله وطوال» (٦).

والمراد بلزوم «فعال» فيهما : أنّهما لا يجمعان (٧) على غيره من جموع التّكسير.

وفهم من تخصيصهما بذلك : أنّ ما عداهما ممّا يجمع على «فعال» قد يجمع على غيره (٨).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبفعول فعل نحو كبد

يخصّ غالبا ...

ص: ٣٢٠

١- فى الأصل : وغضباب. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤. (٢ - ٣ - ٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٢- فى الأصل : وفعله. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٣- فى الأصل : وفعله. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٤- فى الأصل : وفعل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٥- وقد صرح بعدم اطراد هذه الأوزان الخمسه فى شرح الكافيه حيث قال : «وشاع دون اطراد فى «فعلان» وصفا ، وفى أنثيه ، وهما «فعل» و «فعلانه» وفى «فعلان ، وفعلانه» أو صافا. انتهى. وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد. انظر شرح الكافيه لابن مالك

: ١٨٥٠ / ٤ ، التسهيل : ٢٧٣ ، شرح المرادى : ٥ / ٥٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٣٥ .

٦- فى الأصل : أو طويل وطوال. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤ .

٧- فى الأصل : يجتمعان. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤ .

٨- تقول : «كريم وكرماء وكرام» ، و «ظريف وظرفاء وظراف» ، و «شريف وشرفاء وشراف» ، ولا يجاوز فى نحو «طويل وطويله»

إلا إلى التصحيح نحو «طويلين وطويلات». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٠٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٥٦ ، شرح الكافيه لابن

مالك : ٤ / ١٨٥١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٣٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠١ .

من أمثله جمع الكثرة / «فعل» - بضمّ الفاء - ، ويطرّد في «فعل» - بفتح (١) الفاء ، وكسر العين - ، نحو «كيد وكبود (٢)» ، ووعل ووعول».

وفهم من قوله : «يخصّ» أنّه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره (٣) من جموع الكثرة.

وفهم من قوله : «غالبا» أنّه قد يجمع في الكثرة على غير «فعل» قليلا ، ومن ذلك قولهم : «نمر ونمور ، ونمار» (٤).

ثمّ قال :

كذاك يطرّد

في فعل اسما مطلق الفا ..

يعنى : أنّ «فعولا» يطرّد أيضا في «فعل» - بفتح الفاء ، وضّمّها ، وكسرّها - نحو «فلس وفلوس (٥)» ، (وجد وجنود) (٦) وضررس وضرروس».

واحترز بقوله : «اسما» من الوصف ، نحو «صعب ، وحلو ، وخدن (٧)» ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فعل» (٨).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفعل

له وللفعال فعلاّن حصل

ص : ٣٢١

١- في الأصل : فتح. انظر شرح المكودي : ١٣٤ / ٢.

٢- في الأصل : كيد وكبود. انظر شرح المكودي : ١٣٤ / ٢.

٣- في الأصل : كغيره. انظر شرح المكودي : ١٣٤ / ٢.

٤- ويقال أيضا : «أنمر ، وأنمار ، ونمر ، ونمر». انظر اللسان : ٤٥٤٥ / ٦ (نمر).

٥- واطراد ذلك مشروط بالألا تكون عينه واوا ، ك- «حوض» ، وشذ «فوج وفؤوج». انظر شرح المرادى : ٥ / ٥٧ ، الهمع : ٦ /

١٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٠ ، التسهيل : ٢٧٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٥٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٣ ،

شرح الشافيه للرضي : ٢ / ٩٠ - ٩١.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٣٥ / ٢. واطراد ذلك مشروط بالألا تكون عينه واوا أيضا ك-

«حوت» ولا لامه ياء ك- «مدى» ، وألا يكون مضاعفا نحو «خفف» ، وشذ «حص وحصوص» وهو الورس ، و «نوى ونئى». انظر

المراجع المتقدمه.

٧- فى الأصل : حرب. انظر المكودى : ٢ / ١٣٥ ، والخذن - بكسر الخاء - : الصديق. انظر اللسان : ٢ / ١١٦. (خذن).

٨- إلا ما شذ من نحو «ضيف وضيوف» و «كهل وكهول». انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١٣٦ ، الهمع : ٦ / ١٠٠ ، شرح المرادى : ٥

/ ٥٧.

أى : «فعول» : ل- «فعل» ، ولم يقيدّه باطراد ، فعلم أنّه محفوظ فيه ، وذلك نحو «أسد وأسود ، وشجن (١) وشجون» (٢).

والضمير في «له» عائد على «فعول» ، والتقدير : و «فعل» ل- «فعول» ، أى : من المفردات التي تجتمع على «فعول».

ويحتمل أن يكون «فعلا» معطوفا على «فعل» الأوّل ، و «له» منقطع عنه ، ويكون قد تمّ الكلام عند ذكر «فعل» ، ثم استأنف ، فقال :

له وللفعال فعلان حصل

فيكون قد شَرَك بين «فعل (٣) وفعال» في الجمع على «فعال» ./

وقد جاء جمع (٤) «فعل» على «فعال» نحو «فتى وفتيان ، وأخ وإخوان».

وقوله :

وللفعال فعلان حصل

من أمثله جمع الكثرة «فعالين» - بكسر الفاء وسكون العين - ، وهو مطّرد في اسم على «فعال» ، نحو «غراب وغربان ، وغلام وغلمان».

وقد تقدّم في أوّل الباب (٥) أنّه يطّرد في «فعل» ، نحو «صرد وصردان».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وشاع في حوت وقاع مع ما

ضاهاهما وقلّ في غيرهما

يعنى : أنّه (٦) كثر «فعالان» في «فعل» المضموم الفاء ، الواوئى العين ، نحو

ص: ٣٢٢

١- الشجن : الهمّ والحزن ، ويجمع على أشجان وشجون. انظر اللسان : ٤ / ٢٢٠١ (شجن).

٢- قال ابن مالك في شرح الكافية : وإنه في جمع «فعل» يقل ، ويقتصر على سماعه ك- «أسد وأسود» ، و «شجن وشجون». انتهى. وبه جزم ابنه بدر الدين. وقد ذكر «فعل» في التسهيل مع ما يقاس فيه «فعول» لكن بشرطين : أن يكون اسما ، وأن لا يكون مضافا ، أما نحو «طلول» في «طلل» فمقصود على السماع. وذكر السيوطى أن «فعول» يطرد جمعا ل- «فعل» - بفتحيتين - غير أجوف ، ولا مضاعف ، ك- «أسد وأسود» ، بخلاف الوصف والأجوف ، وشد «ساق وسؤوق» ، والمضاعف نحو : «طلل

- وطلول». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٨٥٢ / ٤ ، شرح ابن الناظم : ٧٧٧ ، التسهيل : ٢٧٣ - ٢٧٤ ، شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٩٦ ، الهمع : ١٠٠ / ٦ ، شرح الأشموني : ١٣٦ / ٤ ، شرح المرادى : ٥٨ / ٥ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٣ / ١ .
- ٣- فى الأصل : اشترك فعل . انظر شرح المكودى : ١٣٥ / ٢ .
- ٤- فى الأصل : لجمع . انظر شرح المكودى : ١٣٥ / ٢ .
- ٥- انظر ص ٣٠٨ - ٣٠٩ / ٢ من هذا الكتاب .
- ٦- فى الأصل : أن . انظر شرح المكودى : ١٣٥ / ٢ .

«حوت وحيتان» وما أشبهه ، نحو «عود وعيدان» ، وفي «فعل» المفتوح الفاء (والعين) (١) ومعتلها ، نحو «قاع وقيعان» ، وما أشبهه ، نحو «تاج وتيجان».

ثمّ تَبَّه على قلّه «فعلان» المذكور في غير الوزنين المذكورين ، فقال : «وقلّ في غيرهما».

فمن ذلك قولهم : «صنو (٢) وصنوان ، وخروف وخرفان ، وصبيّ وصبيان».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفعلا اسما وفعيلا وفعل

غير معلّ العين فعلان شمل

من أمثله جمع الكثرة «فعلان» - بضّمّ الفاء - وهو مطّرد في اسم على «فعل» - بفتح الفاء وسكون العين - ، نحو «بطن وبطنان ، وسقف وسقفان» ، أو على «فعليل» ، نحو «رغيف ورغفان ، وقضيب وقضبان» / ، أو على «فعل» - بفتح الفاء والعين - نحو «ذكر وذكران ، وحمل وحملان».

واحترز بقوله : «اسما» من الصّيفه ، نحو «سهل ، وظريف ، وبطل» ، وبغير المعتلّ العين : من المعتلّ العين ، نحو «قاع» ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فعلان».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولكريم وبخيل فعلا

من أمثله جمع الكثرة «فعلاء» - مضموم الفاء ، مفتوح العين - ، وهو مطّرد في «فعليل» صفه لمذكّر عاقل (٣) ، بمعنى : «فاعل» ، غير مضاعف ، ولا معتلّ اللام ، نحو «كريم وكرماء ، وظريف وظرفاء ، وبخيل وبخلاء».

وفهم من تمثيله بالمثلين : أنّ صفه المدح والذّمّ سيّان في ذلك.

وفهم منه أيضا التّنبه على (أنّ) (٤) الوصفين المذكورين - بمعنى : فاعل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

كذا لما ضاهاهما قد جعل

ص: ٣٢٣

٢- الصنو: الأبخ الشقيق والعم والابن ، والجمع أصناء وصنوان ، والأنتى صنوه. انظر اللسان : ٤ / ٢٥١٣ (صنا) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٥.

٣- فى الأصل : فاعل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٦.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٦.

يعنى : أنّ ما شابه «كريما ، وبخيلا» يجمع على «فعلاء» ، ويحتمل ذلك وجهين :

أحدهما : ما شابههما من (١) نحو «ظريف وشريف» (٢) فى اللفظ والمعنى ، تعميما للحكم فى جميع ذلك.

والآخر : أن يكون المراد ما (٣) شابههما فى المعنى ، وإن لم يشابههما فى اللفظ ، فيشمل نحو «صالح وصلحاء ، وعاقل وعقلاء» لشبههما ل- «كريم» فى الدلالة على صفة المدح (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وناب عنه أفعلاء فى المعل /

لاما ومضعف وغير ذاك قل (٥)

من أمثله (جمع) (٦) الكثرة «أفعلاء» ، وينوب عن «فعلاء» فى المعتلّ اللام ، والمضاعف ، (من «فعليل» المذكور ، فالمعتلّ نحو «ولّى وأولياء ، وغنّى وأغنياء» ، والمضاعف) (٧) ، نحو «شديد وأشداء ، و خليل وأخلاء».

ص: ٣٢٤

١- فى الأصل : فى .

٢- هذا ما شابه كريما ، أما ما شابه بخيلا ، فنحو «خبيث ولثيم». انظر شرح الأشمونى : ١٣٩ / ٤ .

٣- فى الأصل : بما. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٤ .

٤- قال الأشمونى فى شرحه (٤ / ١٣٩) : قوله : «كذا لما ضاهاهما» أى : شابههما يشمل ثلاثه أمور : - المشابهه فى اللفظ والمعنى ، نحو «ظريف وشريف ، وخبيث ولثيم». - والمشابهه فى اللفظ دون المعنى ، نحو «قتيل وجريح» وهذا غير صحيح لما عرفت. - والمشابهه فى المعنى دون اللفظ ، نحو «صالح وشجاع ، وفاسق وخفاف» بمعنى : خفيف ، من كل وصف دل على سجيته مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا ، وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم ، لكنه يوهم أن كل وصف يدل على سجيته مدح أو ذم يجمع على «فعلاء» ، وأن ذلك مطرد فيه ، وليس كذلك فيهما. أما الأول فواضح البطلان ، وأما الثانى فإن المصنف ذكر فى التسهيل أنه يقاس منه إلا ما كان فاعل أو فعال - كما مثلت - ، وذكر فيه وفى شرح الكافيه أن نحو «جبان وسمح وخلم - وهو الصديق -» مما ندر جمعه على فعلاء ، وكذلك قولهم فى جمع «رسول» : «رسلاء» وفى جمع «ودود» : «ودداء» فكل هذا مقصور على السماع». انتهى. وانظر شرح ابن الناظم : ٧٧٨ - ٧٧٩ ، التسهيل : ٢٧٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٨٦١ / ٤ ، شرح المرادى : ٥ / ٦٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٥٩ ، كاشف الخصاصه : ٣٦٢ .

٥- فى الأصل : قد. انظر الألفيه : ١٧٦ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٦ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٦ .

ونبه بقوله : «وغير ذاك قل» على ما جاء من «أفعلاء» في غير المعتلّ ، والمضاعف نحو «نصيب وأنصباء (١) ، وهين وأهوناء ، وصديق وأصدقاء». على هذا حمله الشارح (٢) ، وتبعه المرادى (٣).

قال المكوذى : «ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملا لما ذكره ، ولإتيان «فعليل» المعتلّ ، والمضاعف على «فعلاء» ، كقولهم : «سرى وسرواء ، ونقى (٤) ونقواء» (٥) ، ف- «ذاك» على هذا إشاره للحكم السابق» (٦).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فواعل لفوعل وفاعل

وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله

من أمثله جمع الكثرة «فواعل» ، وهو مطرد فى اسم على «فوعل» ، نحو «جوهر وجواهر» ، أو على «فاعل» - بفتح العين - ، نحو «طابق (٧) وطوابق» ، أو على «فاعلاء» ، نحو قاصعاء وقواصع» ، أو على وزن «فاعل» اسما ، نحو «كاهل وكواهل» ، أو على وزن «فاعل» صفة لمؤنث ، نحو «حائض وحوائض» ، أو على «فاعل» صفة لمذكر غير عاقل ، نحو «صاهل وصواهل» ، أو على وزن «فاعله» صفة لمؤنث ، نحو «ضاربه وضوارب ، وفاطمه وفواطم» (٨).

ص: ٣٢٥

١- فى الأصل : نصف وأنصاف. انظر شرح المكوذى : ٢ / ١٣٦.

٢- انظر شرح ابن الناظم : ٧٧٩ ، شرح المكوذى : ٢ / ١٣٦.

٣- انظر شرح المرادى : ٥ / ٦٤ ، انظر شرح المكوذى : ٢ / ١٣٦.

٤- قال فى اللسان (٦ / ٤٥٣٢ - نقى): «نقى الشىء - بالكسر - ينقى نقاوه - بالفتح - ونقاء ، فهو نقى ، أى : نظيف ، والجمع نقاء ونقواء ، الأخير نادره». انتهى.

٥- والمثبت فى شرح المكوذى (٢ / ١٣٦): «نقى ونقواء». قال فى اللسان : (٦ / ٤٩٠٢ - وقى): «ورجل تقى من قوم أتقياء ونقواء ، الأخير نادره». انتهى.

٦- انظر شرح المكوذى : ٢ / ١٣٦.

٧- الطابق :- بفتح الباء - : العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل ونحوهما وهو أيضا : ظرف يطبخ فيه فارس معرب ، وهو كذلك : نصف الشاه. انظر اللسان : ٢٦٣٨ - ٢٦٣٩ ، ٢٦٤٠ (طبق) ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ١٣٦ - ١٣٧.

٨- وزاد فى شرح الكافية نوعا ثامنا ، وهو «فوعله» ، نحو «صومعه وصوامع» و «زوبعه وزوابع». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٦٦ ، شرح المرادى : ٥ / ٦٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٢.

وقد شدَّ «فواعل» جمعا ل- «فاعل» صفة لمذكّر عاقل (١)، وإلى / ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وشدَّ في الفارس مع ما مثله

أى : شدَّ «فواعل» في جمع «فاعل» ، نحو «فارس وفوارس».

والمراد ب- «ما مثله» : «سابق وسوابق ، وناكس ونواكس (٢) ، وداجن ودواجن» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبفعائل اجمعن فعاله

وشبهه ذا تاء او مزاله

من أمثله جمع الكثرة (٤) «فعائل» ويكون جمعا لعشره أوزان كلّها مفهومه من البيت :

- «فعاله» التي ذكرها ، نحو «سحابه (٥) وسحائب».

وفهم من قوله : «وشبهه» أربعة أوزان كلّها بالتاء :

- «فعاله» - بكسر الفاء - ، نحو «رساله ورسائل».

- و «فعاله» - بضمّ الفاء - ، نحو «ذؤابه وذوائب» (٦).

ص: ٣٢٦

١- وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز سائغ في الشعر ، فقال : وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع «فاعلا» على «فواعل» لأنه الأصل ، قال الشاعر : وإذا الرّجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرّقاب نواكس الأبصار وفي الارتشاف : وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه. انظر المقتضب : ٢ / ٢١٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٣ ، شرح الشافيه للرضي : ٢ / ١٥٣.

٢- الناكس : المطأطىء والخافض رأسه. انظر اللسان : ٦ / ٤٥٤٠ (نكس) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٧.

٣- الداجن : في الأصل الشاه أو غيرها من كل ما هو في الأصل يألف البيوت ويلتقط الطعام ، ويكون وصفا للعاقل ، يقال : رجل داجن أى : مقيم بمكان. قال ابن حمدون : وباعتبار كونه وصفا للمذكّر العاقل مثل به المكودى هنا فيسقط اعتراض من قال : الصواب عدم التمثيل به لأنه غير عاقل. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٣ ، اللسان : ٢ / ١٣٣١ (دجن).

٤- في الأصل : التفسير. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧.

٥- في الأصل : سحاب. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧.

٦- الذؤابه : قطعه من الشعر المرسل الواصل إلى الأذن ، وقيل : شعر الناصيه ، وأصل جمعه «ذائب» بهمزتين ، فأبدلوا الهمزه الأولى واوا ، كراهيه اجتماع مثلين بينهما حاجز ، وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته. انظر اللسان : ٣ / ١٤٨٠ (ذأب) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٧.

- و «فعيله» - بالياء - نحو «صحيفه وصحائف» ، فإنه شبيه ب- «فعاله» فى كون ثالثه مدّه.

- وكذا «فعوله» ، نحو «حموله (١) وحمائل».

وفهم من قوله : «ذا تاء او مزاله» ، خمسه آخر ، وهى :

- «فعال» - بفتح الفاء - ، نحو «شمال وشمائل».

- و «فعال» - بكسرهما - ، نحو «شمال وشمائل».

- و «فعال» - بضمّها (٢) - ، نحو «عقاب وعقائب».

- و «فعول» ، نحو «عجوز وعجائز».

- و «فعيل» نحو «سعيد» مسمّى به امرأه ، فتقول فى جمعها : «سعائد» (٣).

ويشترط فى الخمسه المجزّده : أن تكون مؤنّثه (٤) ، وفى قوله :

وشبهه ذا تاء او مزاله

إشعار بذلك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وبالفعالى والفعالى جمعا

صحراء والعذراء والقيس اتبعا

من أمثله جمع الكثره «الفعالى ، والفعالى» ، ويطرّدان فى «فعلاء» ممدودا - بفتح الفاء ، وسكون العين - اسما ، ك- «صحراء (٥) ، وصحار ، وصحارى» ، ووصفا ، ك- «عذراء ، وعذار ، وعذارى (٦)».

ص : ٣٢٧

١- الحمولة : الإبل التى تحمل ، أو كل ما احتمل عليه الحى من بعير أو حمار أو غير ذلك ، سواء كانت عليها أثقال أو لم يكن.

انظر اللسان : ٢ / ١٠٠٣ (حمل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٧.

٢- فى الأصل : يضمها. مكرر.

٣- وظاهر كلام ابن مالك هنا اطراد «فعائل» فى هذه الأوزان العشره ، كما هو ظاهر الكافيه أيضا. وقال فى التسهيل - بعد أن ذكر «فعوله وفعاله وفعاله وفعاله» - : وإن خلون من التاء مع انتفاء التذكير حفظ فيهن ، وأحقهن به «فعول». انتهى. وقال أبو حيان

- : ويحفظ «فعائل» لمؤنث على «فعلول» قلو ص وقلائص ، وعجوز وعجائر». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٨٦٣ ، ١٨٦٦ ،
التسهيل : ٢٧٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٦٧ - ٦٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٤٢ .
- ٤- فى الأصل : مؤنثه بالتاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧ .
- ٥- فى الأصل : لصحاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧ .
- ٦- فى الأصل : أرى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧ .

وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين.

وفهم من قوله : «والقيس اتبعاً» أنّ «عذراء» مقيس على «صحراء».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واجعل فعاليّ لغير ذى نسب

جدّد كالكرسىّ تتبع العرب

من أمثله جمع الكثرة «فعاليّ» - بتشديد الياء - ، وهو مقيس فى كلّ ثلاثيّ ، ساكن العين ، آخره ياء مشدّده لغير النسب ، نحو «كرسىّ وكراسيّ».

واحترز ممّا آخره ياء مشدّده للدّلاله على النسب ، نحو «بصرىّ» (١).

وشمل نوعين :

أحدهما : ما وضع بالياء المشدّده ، نحو «كرسىّ».

و (الآخر) (٢) - ما أصله النسب ، وكثر استعمال (٣) (ما هى) (٤) فيه ، حتّى صار النسب منسياً كقولهم : «مهرىّ» (٥) ، فإنّه فى الأصل منسوب إلى «مهره» ، وهى قبيله (٦).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبفعال وشبهه انطقا

فى جمع ما فوق الثلاثه ارتقى

من غير ما مضى ومن خماسى

جرّد الآخر انف بالقياس

المراد بشبه «فعالل» : (ما كان) (٧) على شكله فى كون ثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثه أحرف توّسطها / ياء.

ص: ٣٢٨

١- ويعرف ما يأؤه للنسب بصلاحيه حذف الياء المشدده ، وبقاء دلالة الاسم على المنسوب إليه ، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٧١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٤٥ ، شرح الكافيه لابن

مالك : ١٨٦٩ / ٤ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

٣- فى الأصل : استعما. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

٥- فى الأصل : مهرمى. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

٦- مهره : بطن من قضاعه ، وهم بنو مهره بن حيدان بن عمرو بن الحافى بن قضاعه ، كانوا يقيمون باليمن ، وإليهم تنسب الإبل

المهرية. انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٤٢٧ ، جمهره أنساب العرب : ٤١٢ ، نهايه الأرب للنويرى : ٢٦٩ / ٢ ، معجم قبائل العرب

: ١١٥١ / ٣ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

وشمل «مفاعل» ، و «فياعل» ، و «فاعول» ، و «مفاعيل» وأشباهها.

وشمل قوله : «ما فوق الثلاثة ارتقى» ما زاد على الثلاثة الأحرف (١) بحرف أصلي ، وهو الرباعي ، كـ «جعفر» ، والخماسي ، كـ «سفرجل» ، وما زاد على الثلاثة بزياده (٢) كـ «جهور» (٣).

وشمل ما تقدّم ذكر جمعه على غير «فعالل» من المزيد المذكور في الباب كـ «أحمر ، وكاهل» ، ونحوهما ، ولذلك استثناها بقوله : «من غير ما مضى» ، يعني : من غير ما مضى ذكره في هذا الباب ممّا زاد على الثلاثة.

ثم إنّ الزائد على الثلاثة ممّا يجمع على نحو «فعالل» - رباعي ، وزائد على الأربعة.

فأمّا الرباعي فلا إشكال في جمعه على «فعالل» ، أصلي نحو «جعفر وجعفر» ، أو مزيد نحو «أحمد وأحمد».

وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو «سفرجل» ، وقد أشار إلى الخماسي الأصول ، فقال :

ومن خماسي

جرّد الآخر انف بالقياس

يعنى : أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد ، نحو «سفرجل» حذف منه آخره ، فتقول في «سفرجل» : «سفارح» ، وفي «قرطعب» (٤) : «قراطع».

وفهم من قوله : «بالقياس» أنّ العرب لا تجمع ما حذف منه حرف أصلي ، إلا على استكراه كما ذكره سيويه (٥).

ص : ٣٢٩

١- في الأصل : أحرف. وذلك لأنه لا يجوز دخول «أل» على أول العدد المضاف بإجماع ، كـ «الثلاثة أثواب». وقد جوز الكوفيون دخولها في جزئي المضاف ، فيقال : «الثلاثة الأثواب». أما البصريون فقد أجازوا دخولها في ثاني المضاف دون أوله ، نحو «ثلاثة الأثواب» و «مائة الدراهم». انظر الهمع : ٣١٤ / ٥.

٢- في الأصل : بزياده. مكرر.

٣- الجهور : رافع الصوت ، يقال جهر بكلامه يجهر جهرا وأجهر وجهور : رفع به صوته ، وفرس جهور : ليس له بنى صوت أجش ولا أغن. انظر حاشية ابن حمدون : ١٣٨ / ٢ ، اللسان : ٧١٠ / ١ (جهر).

٤- القرطعب - بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء - : «الذي لا يكسب شيئا قليلا- ولا كثيرا ، ويطلق على الحقيير من كل شيء». انظر حاشية ابن حمدون : ١٣٨ / ٢ ، اللسان : ٣٥٩٣ / ٥ (قرطعب).

٥- انظر الكتاب : ١١٩ / ٢ ، شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ ، شرح المرادي : ٧٧ / ٥ ، التسهيل : ٢٦٨.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والرّابع الشّبيه بالمزيد قد

يحذف دون ما به تمّ العدد

يعنى : أنّ الحرف الرّابع من الخماسيّ الأصول إذا كان شبيها بالحرف الرّائد ، وإن لم يكن زائدا - جاء حذفه دون الآخر (1) . /

وشمل الشّبيه بالمزيد ما كان من حروف الزّيادة ، كـ «خورنق» (2) ، وما كان شبيها بالحرف الرّائد ، كالذّال من «فرزدق» ، فإنّه شبيه بالتاء ، لاشتراكهما فى المخرج ، فتقول : «خوارق وخوارن (3) ، وفرازق وفرازد» .

وفهم من قوله : «قد يحذف» أنّ حذفه (أقلّ من حذف) (4) الآخر .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وزائد العادى الرّباعى احذفه ما

لم يك لنا إثره اللذ ختما

يعنى : أنّ الحرف الرّائد فى الاسم الذى زاد على أربعة أحرف - يحذف فى الجمع .

فشمل الرّباعىّ المزيد ، نحو «مدحرج» ، والخماسيّ المزيد ، نحو «قبعثرى» (5) ، إلا أنّ الأوّل يحذف منه الرّائد فقط ، فتقول فى جمع «مدحرج» : «دحارج» ، والثانى يحذف منه الرّائد والحرف الذى قبل المزيد ، لما علمت من أنّ الخماسيّ الأصول يحذف آخره ، فتقول فى جمع «قبعثرى» : «قباعث» .

ودخل فى عبارته ما كان من خمسه أحرف ، قبل آخره لين ، نحو «قرطاس» ، فأخرجه بقوله :

ما

لم يك (6) لنا إثره

اللذ ختما

ص : ٣٣٠

١- ولك حذف الآخر ، وهو مذهب سيبويه . وقال المبرد : لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير . وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الحرف الثالث ، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل ، لأنّ ألف الجمع تحل محله . انظر الكتاب : ٢ / ١٢١ ، المقتضب : ٢ / ٢٢٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٢ - ٢١٣ ، شرح المرادى : ٥ / ٧٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٥ ، الهمع : ٦ / ١١٦ .

- ٢- الخورنق : نهر بالكوفه ، وبلد بالمغرب ، وقرية ببلخ ، واسم قصر النعمان الأكبر. انظر اللسان : ١١٤٧ (خرنق) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٣ / ٢ .
- ٣- فى الأصل : وخواار .
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٩ / ٢ .
- ٥- القبعثرى : الجمل العظيم ، وقال المبرد : القبعثرى : العظيم الشديد ، وقيل : هو العظيم الخلق. انظر اللسان : ٣٥١٦ / ٥ (قبعثر).
- ٦- فى الأصل : يكن. انظر الألفيه : ١٧٨ .

واحترز به من نحو «قرطاس ، وقنديل ، وعصفور» فلا- يحذف من ذلك شيء ، لأنَّ بنيه الجمع تصحَّح دون حذف ، فتقول : «قراطيس ، وقناديل ، وعصافير».

أمَّا نحو «قنديل» فلا- إشكال في بقاء يائه. وأمَّا نحو «قرطاس ، وعصفور» ففهم / انقلاب الألف والواو فيهما (١) ياء بالقاعده المعروفه من التصريف.

وشمل قوله : «لينا» ما قبل حرف اللين (فيه) (٢) حركه مجانسه - كالمثل السابقه - ، وما قبله فتحه ، نحو «غرنيق (٣) ، وفرعون» لصحَّحه إطلاق اللين على التَّوعين ، فتقول : «غرائيق ، وفراعين» (٤).

وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحرَّكان ، نحو «كنهور (٥) ، وهبيخ (٦) ، فإنَّ الواو والياء تحذف منهما ، فتقول : «كناهر ، (٧) وهبايخ (٨)».

وشمل قوله :

ما

لم يك (٩) لينا إثره

اللذ ختما

ألف «مختار ، ومنقاد» وليس حكمهما (١٠) حكم ألف «قرطاس» ، فلا يقال في جمعهما (١١) : «مخاتير ، ومناقيد» ، وإنَّما يقال : مختار ، ومنقاد» ، وفهم ذلك من قوله قبل :

وزائد العادى (١٢) ...

ص: ٣٣١

١- في الأصل : فيهما والواو ، تقديم وتأخير. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.

٢- في الأصل : للقاعده انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٦.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٦.

٤- الغرنيق - بضم الغين وفتح النون - : طائر أبيض ، وقيل : هو طائر أسود من طير الماء طويل العنق. انظر اللسان : ٥ / ٣٢٤٩ (غرنق) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٩.

٥- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.

٦- في الأصل : كمهمور. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩. والكنهور - بفتح الكاف والنون والواو وسكون الهاء - : من السحاب المتراكب التخين ، وقيل : هو قطع من السحاب أمثال الجبال ، وقيل : هو اسم للسحاب الرقيق. انظر اللسان : ٥ / ٣٩٤٤ (كنهر) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٩.

- ٧- الهبيخ - بفتح الهاء والباء الموحده وتشديد الياء - للغلام السمين الممتلىء لحما ، وهو أيضا : الرجل الذى لا خير فيه ، وهو كذلك : الأحمق المسترخى. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٩ ، اللسان : ٦ / ٤٦٠٢ (هبيخ).
- ٨- فى الأصل : هباخ. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.
- ٩- فى الأصل : يكن. انظر الألفيه : ١٧٨.
- ١٠- فى الأصل : حكمها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.
- ١١- فى الأصل : جمعها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.
- ١٢- فى الأصل : العارى. انظر الألفيه : ١٧٨.

فكلامه فى هذا الفصل إنّما هو فى الزائد ، وألف «مختار ، ومنقاد» منقلبه عن أصل ، وأصله «مختير» بكسر الياء (١) : إن أريد به اسم الفاعل ، وبفتحها : إن أريد به اسم المفعول (٢) ، وأصل «منقاد» : «منقيد» بكسر الياء (٣) ، لأنه اسم فاعل .

ثم قال رحمه الله تعالى :

والسّين والتّاء من كمستدع أزل

إذ بنا الجمع بقاهما مخل

نهايه ما يصل إليه بناء الجمع - أن يكون على مثل «مفاعل» ، أو «مفاعيل» ، فإذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخلّ بقاؤه بأحد البناءين - حذف / ، فإن تأتى بحذف بعض وإبقاء بعض - أبقى ما له مزيه ، وحذف غيره ، فإن تكافأ - خير .

فإذا تقرّر هذا ، ففى «مستدع» ثلاث زوائد : الميم والسّين والتّاء ، وبقاء الجميع مخلّ ببناء الجمع ، فيحذف ما زاد على أربعه أحرف ، وهو السّين والتّاء ، فتقول فى جمعه : مداع ، وإنما أبقيت الميم للمزيه التى لها ، لأنها تدلّ على معنى يخصّ الاسم ، وإلى المزيه التى لها على سائر حروف الزّيادة (٤) أشار فقال رحمه الله تعالى :

والميم أولى من سواه بالبقا

يعنى : أن بقاء الميم أولى من بقاء غيرها من الزوائد ، لما فيها من المزيه - كما ذكر (٥) - وشمل صورتين :

إحدهما : أن يكون الزائد (٦) لغير الإلحاق ، (كالتّون فى منطلق ، فتقول : «مطالق» ، بحذف التّون وإبقاء الميم .

والأخرى : أن يكون الزائد للإلحاق (٧) ، نحو «مقعنس» ، فتقول فيه : «مقاعس» (٨) ،

ص : ٣٣٢

١- فى الأصل : التّاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩ .

٢- فى الأصل : مفعول. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩ .

٣- فى الأصل : القاف. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩ .

٤- فى الأصل : على سائر الحروف. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٠ .

٥- ذكر ذلك آنفا .

٦- فى الأصل : زاندا. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٠ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٠ .

٨- وإن شئت عوضته فقلت : «مقاعيس». هذا مذهب سيويوه والجمهور. ورجح مذهب سيويوه بأن الميم مصدره ، وهى لمعنى

يخصّ الاسم ، فكان البقاء متعينا بها. انظر الكتاب : ٢ / ١١٢ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٦٧٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨١

، شرح المرادى : ٥ / ٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٢ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٠ .

خلافًا للمبرّد فإنه يرى (١) أنّ إبقاء أحد المضعفين (٢) أحقّ من إبقاء الميم (٣).

ويشارك الميم في ذلك : الهمزة والياء ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

والهمز والياء مثله إن سبقا

يعنى : أنّ الهمزة والياء مثل الميم فى كونها أحقّ بالبقاء إذا سبقا للمزيه التى لهما بتصدّرها (٤) ، ولأنّهما فى موضع يقعان فيه دالّين على معنى ، وهى دلالتهما على المتكلم والغائب فى الفعل المضارع ، فتقول فى «ألندد ، ويلندد» (٥) : «ألأدّ ، ويلأدّ» ، بحذف النون ، وإبقاء الهمزة والياء ، ويدغم / أحد الدالّين (٦) فى الآخر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والياء لا الواو (٧)

احذف ان جمعت ما

كحيزبون فهو حكم (٨)

حتما

يعنى : أنّه يجب إثارة الواو فى «حيزبون» ، وشبهه ، ك- «عيطموس» (٩) ممّا قبل آخره واو ، فتقول فى جمعهما (١٠) : «حزابين ، وعطاميس» ، بحذف الياء ،

ص : ٣٣٣

١- فى الأصل : قوى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٠.

٢- فى الأصل : الضعفين. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٠.

٣- فيقول : «قعاسس» بحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، والسين من نفس الكلمة ، وحذف الزائد أولى من الأصلي ، وإذا عوض منه يقول : «قعاسيس». انظر المقتضب : ٢ / ٢٣٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٢ ، شرح المكودى : ٢ / ١٤٠ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٦٧٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٨١ ، شرح المرادى : ٥ / ٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٦.

٤- فى الأصل : بتصرفهما. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٠.

٥- هما بمعنى : ألد ، وهو الشديد الخصومه الذى لا يرجع للحق ، قال تعالى : (وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ). انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٠ ، اللسان : ٥ / ٤٠٢٠ (لد).

٦- فى الأصل : الزائدين : راجع كاشف الخصاصه : ٣٦٧.

٧- فى الأصل : والياء والواو. انظر الألفيه : ١٧٩.

٨- فى الأصل : كحكم : انظر الألفيه : ١٧٩.

٩- العيطموس : الجميله من النساء ، وقيل : التامه الخلق. انظر اللسان : ٢٩٩٩ / ٤ (عطمس) ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٠ / ٢.

١٠- فى الأصل : جمعها. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

وتقلب الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، كما فعلت في «عصفور» حين قلت : «عصافير».

وإنما وجب حذف الياء دون الواو ، لأنَّ حذف الياء يستلزم بقاء الواو ، ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف (1) الياء ، إذ لا يمكن بها (2) صيغه الجمع.

والحيزبون : العجوز (3).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وخيروا في زائدي (4)

سرندي

وكل ما ضاهاه كالعلندي

وزن «سرندي» : «فعللي» بزياده الألف والتون ، فإذا (5) جمعتها (6) فأنت مخير بين حذف التون ، وحذف الألف ، فتقول : «سراند ، وسراد» ، وأصله : «سرادي».

وكذلك «علندي ، وعلاندي ، أو علادي».

وإنما جاز فيه الوجهان ، لكون كل واحد من الزائدين لا مزيه له على الآخر.

والسرندي : الجريء على الأمور (7) ، والعلندي : البعير الضخم (8)(9).

ص : ٣٣٤

١- في الأصل : خلاف. انظر شرح المكودي : ١٤٠ / ٢.

٢- في الأصل : فيها. انظر شرح المكودي : ١٤٠ / ٢.

٣- قال ابن منظور : الحيزبون : العجوز من النساء ، وناقه حيزبون : سهمه حديده. انظر انظر شرح المكودي : ١٤٠ / ٢ ، اللسان : ٢ / ٨٥٤ (حزبن).

٤- في الأصل : زائد. انظر الألفيه : ١٧٩.

٥- في الأصل : فا. انظر شرح المكودي : ١٤٠ / ٢.

٦- في الأصل : جمعتهما. انظر شرح المكودي : ١٤٠ / ٢.

٧- وقيل : الشديد ، وقيل : القوي الجريء من كل شيء. انظر اللسان : ٣ / ٢٠٠٠ (سرندي) ، المكودي مع ابن حمدون : ١٤٠ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١٥١ / ٤.

٨- في الأصل : والضخم. انظر شرح المكودي : ١٤٠ / ٢.

٩- وفي اللسان : العلندی : البعير الضخم الطويل ، والأنثى علنداه. انتهى. وقيل : العلندی : اسم نبت ، وقيل : الغليظ من كل شيء.
انظر اللسان : ٣٠٨٦ / ٤ (علند) ، شرح المكودي مع ابن حمدون : ١٤٠ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١٥١ / ٤.

الباب الخامس والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

التصغير (١)

فعلًا اجعل الثلاثي إذا

صغرتة نحو قذّي في قذا

فيعيل مع فعييل لما

فاق كجعل درهم دريها /

ص: ٣٣٥

١- التصغير لغة : التقليل. واصطلاحاً - كما فى التعريفات - تغيير صيغه الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيراً أو تقيلاً ، أو تقريباً أو تكريماً أو تليفاً ، ك- «رجيل» ، و «دريهمات» ، و «قبيل» ، و «فويق» ، و «أخى». انتهى. وله فوائد وعلامات وشروط وأبنيه : أما فوائده عند البصريين فأربعة : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو «جبل» ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو «ضبيع» ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو «دريهمات» ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمناً أو محلاً أو قدراً ، نحو «قبيل العصر» ، وبعيد المغرب ، وفويق هذا ، ودوين ذاك ، وأصغير منك» ، وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم ، كقوله : وكلّ أناس سوف تدخل بينهم دويبه تصفّر منها الأنامل ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ، وزاد بعضهم : التحب ، نحو «يا بنى» ، والترحم ك- «مسيكين». وأما علاماته فثلاث : ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة. وأما شروطه فأربعة : أحدهما : أن يكون اسماً ، فلا يصغر الفعل ولا الحرف ، وشد «ما أحسنه» عند البصريين. الثانى : ألا يكون متوغلاً فى شبه الحرف ، فلا تصغر المضمرات ، ولا «من ، وكيف» ونحوهما. الثالث : أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها ، فلا يصغر نحو «كميت» ، لأنه على صيغه التصغير ، ولا «سيطر» لأنه على صيغه تشبه التصغير. قاله ابن مالك. الرابع : أن يكون قابلاً لصيغه التصغير ، فلا تصغر الأسماء المعظمه ، كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ، ولا- جمع الكثره و «كل وبعض» ولا- أسماء الشهور والأسبوع عند سيبويه ، والمحكى و «غير» و «سوى» والبارحه والغد والأسماء العامله. وأما أبنيته فثلاثة كما سيأتى. انظر التعريفات : ٦٠ ، التصريح على التوضيح : ٣١٧ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١١٣ / ٥ - ١١٤ ، شرح الشافيه للرضى : ١ / ١٩٠ - ١٩٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٦٣ ، حاشيه الصبان : ٤ / ١٥٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٨٩ ، الكتاب : ٢ / ١٣٦ ، التسهيل : ٢٨٤ ، الهمع : ٦ / ١٣٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٥٦ - ١٥٧ ، شرح المرادى : ٥ / ٨٩ - ٩١.

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التّكسير ، لأنهما كما قال سيويه : «من واد (1) واحد» (2) ، لاشتراكهما في مسائل كثيرة ، يأتي ذكرها.

والمصغّر : ثلاثي ، وزائد ، وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

فصيلا ...

إلى آخر البيت

يعنى : أنك إذا صغّرت الاسم الثلاثيّ ضمنت أوله ، وفتحت ثانيه ، وزدت ياء ساكنه بعد ثانيه ، فتقول في «زيد» : «زييد» ، وفي «قدي» : «قدي» بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة. ثمّ أشار إلى بنيتي التصغير فيما زاد على الثلاثيّ بقوله :

فيعيل ...

إلى آخره

يعنى : أنك إذا صغّرت الزّائد على الثلاثيّ - قلت : «فيعيل (أو فعييل) (3)».

ف- «فيعيل» للزّباعيّ المجرد ، نحو «جعفر وجعيفر ، وبرثن وبرين» ، و «فيعيل» للزّباعيّ المزيد (4) الّذي قبل آخره ياء ، نحو «قنديل وقنيديل» ، أو ألف (5) نحو «شمّلال (6) وشمّليل» ، أو واو نحو «عصفور وعصيفير». وقد يصغّر على فعييل (7) ما حذف منه وعوّض منه الياء ، وسيأتي (8).

ثمّ قال :

وما به لمنتهى الجمع وصل

به إلى أمثله التصغير صل

يعنى : أنه يتوصّل في التصغير إلى «فيعيل» ، و «فيعيل» بما توصّل به في التّكسير إلى «فعلل ، وفعاليل» ، فتقول في تصغير «سفرجل ، ومستدع ، وحيزبون ، ومنطلق» : «سفيرج ، ومديع ، (وحزيين) (9) ، ومطيلق».

ص: ٣٣٦

١- في الأصل : في باب. انظر شرح المكودي : ١٤١ / ٢.

٢- قال سيويه في الكتاب (١٠٦ / ٢) : «التصغير والجمع من واد واحد» وانظر شرح المكودي : ١٤١ / ٢ ، شرح المرادى : ٨٩ / ٥ ، شرح الأشموني : ١٥٥ / ٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٤١ / ٢.

٤- فى الأصل : للزىء. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢.

٥- فى الأصل : وألف. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢.

٦- فى الأصل : شمالان. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢. يقال : ناقة شمالان وشمليل أى : خفيفه سريعه. انظر اللسان : ٢٣٣٣ / ٤ (شمل) ، حاشيه ابن حمدون : ١٤١ / ٢.

٧- فى الأصل : فعيعل. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢.

٨- عند قوله : وجائر تعويض يا قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

٩- ما بين القوسيين ساقط من الأصل. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢.

وتقول في نحو: «سرندي»: «سريند»، وإن شئت «سريد».

ثم قال رحمه الله تعالى /:

وجائز تعويض يا قبل الطرف

إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

يعنى: أنه يجوز أن يعوّض من المحذوف ياء في باب التّكسير والتّصغير.

وفهم من قوله: «جائز» أنّ التعويض في ذلك لا يلزم.

وشمل قوله: «بعض الاسم» ما حذف منه أصل ، ك- «سفاريح (١) ، وسفيريح» ، وما حذف منه زائد ، ك- «مطالقي ، ومطيلقي».

والصّميم في قوله: «فيهما» عائد على التّكسير والتّصغير.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وحائد عن القياس كلّ ما

خالف في البابين حكما رسما

يعنى: أنّ جميع ما أتى في باب التّكسير والتّصغير مخالفا لما تقدّم في التّكسير والتّصغير - خارج عن القياس ، فيحفظ ولا يقاس عليه.

فمّمّا (٢) جاء على غير قياس في التّكسير قولهم في جمع «رهط»: «أراهط»، و «باطل» «أباطيل» (٣) وهي ألفاظ كثيرة.

ومّمّا جاء من ذلك في التّصغير قولهم في «مغرب»: «مغربان»، وفي «ليله» «ليله» (٤) ، وهي ألفاظ كثيرة ، فليكتف من ذلك (بما ذكر) (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

لتلويّا التّصغير من قبل علم

تأنيث او مدّته الفتح انحتم

كذاك ما مدّه أفعال سبق

أو مدّ سكران وما به التحق

١- فى الأصل : لسفاريج. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

٢- فى الأصل : فما. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

٣- والقياس فى جمع «رهط» جمع قله : «أراهط» ، وجمع كثره : «رهوط» ، وقياس جمع «باطل» : «بواطل». انظر التصريح على التوضيح : ٣١٩ / ٢ ، شرح الشافيه للرضى : ٢٠٥ / ٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٢ / ٢.

٤- فى الأصل : لبيلايت. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢. فكأن «مغربان» تصغير «مغربان» ، وقياسه : «مغرب» ، وكان «ليله» تصغير «ليلاه» ، وقياسه : «ليليه». انظر التصريح على التوضيح : ٣١٩ / ٢ ، شرح المرادى : ٩٥ / ٥ ، شرح الشافيه للرضى : ٢٧٧ / ١ - ٢٧٨ ، تذكره النحاه لأبى حيان : ٦٦٩ ، حاشيه الصبان : ١٥٩ / ٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٨.

اعلم أنّ ما بعد ياء التّصغير إن كان حرف إعراب ، نحو «زبيد ، ورجيل» - فلا إشكال ، وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل - فالوجه فيه / الكسر ، نحو «جعيفر» إلا في خمسة مواضع ، تبه على ثلاثة منها بقوله :

لتلويّا التّصغير ...

البيت يعنى : أنّ الحرف الّذى بعد ياء التّصغير ، إن لم يكن حرف إعراب - فإنّه يجب فتحه قبل علامه التّأنيث.

وشمل التّاء وألف التّأنيث المقصوره ، نحو «قصعه وقصيعة ، ودرجه ودريجه ، وحبلى وحبلى ، وسلمى وسلمى» ، وكذلك ما قبل مدّه التّأنيث ، وهى ألف التّأنيث الممدوده نحو «صحراء وصحيراء ، وحمراء وحميراء».

والمراد بمدّه التّأنيث : الألف (الّتى قبل الهمزه ، فإنّ المدّه ليست علامه للتّأنيث وإنّما علامه التّأنيث الألف) (١) المنقلبه همزه ، والألف الّتى قبلها زائده للمدّ ، بخلاف ألف التّأنيث المقصوره ، فإنّها علامه تّأنيث ، فلذلك لم يكتف بعلم التّأنيث عن الممدود.

ثمّ أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسه بقوله :

كذاك ...

البيت يعنى : أنّ الحرف الواقع بعد ياء التّصغير ، إذا كان قبل مدّه «أفعال» أو قبل مدّه (٢) «سكران» - يجب أيضا فتحه.

وشمل «مدّه» (٣) أفعال» الجمع الباقى على جمعيتها (٤) وما سمى به (من ذلك ، فتقول فى تصغير «أجمال» : أجيّمال ، وكذلك فى نحو «أفعال» إذا سمى به) (٥) رجل : «أفعال».

والمراد ب- «سكران» (٦) : «فعلان» الّذى مؤنّته «فعلى» ، وعلى هذا تبه بقوله : «وما به التحق» ، فتقول فى تصغير «سكران ، وعطشان» : «سكيران ، وعطيشان» ، وتقول فى تصغير «عثمان ، وسرحان» : «عثيمين ، وسريحين» ، لأنّه / ليس من باب «فعلان فعلى».

ص : ٣٣٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢ .

٢- فى الأصل : مد. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢ .

٤- فى الأصل : جميعه. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢ .

٦- فى الأصل : بالسكران : انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢ .

وإنما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسه ، لأنّ تاء التّأنيث (١) والألف يستحقّان (٢) أن يكون ما قبلهما (٣) مفتوحا.

ولم يقولوا في تصغير «أفعال» : «أفيعيل» (٤) ، لثلاث- يتغيّر صيغته الجمع ، ولم يقولوا : «سكيرين» ، لأنّهم لم يقولوا في جمعه : «سكارين» ، كما قالوا في «سرحان» «سراحين».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وألف التّأنيث حيث مدّا

وتأؤه منفصلين عدّا

كذا المزيد آخرا للنّسب

وعجز المضاف والمركب

وهكذا زيادتا فعلانا

من بعد أربع كزعفرانا

وقدّر انفصال ما دلّ على

تثنيه أو جمع تصحيح جلا

قد تقدّم أنّ أبنية التّصغير ثلاثه : «فعل ، فعيعل ، وفعيعل» ، وتقدّم أيضا أنّه يتوصّل إلى بناء (التّصغير بما يتوصّل إلى بناء) (٥) الجمع من الحذف ، لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الآيات الأربعة ، فلم يعتدّ فيها بالتّأنيث ، بل جعل بناء التّصغير معتبرا في صدرها ، وصار التّأنيث بمنزله كلمه أخرى ، غير داخله في حكم البنيه.

الأوّل : ألف التّأنيث الممدوده (٦) ، نحو «حمراء» فتقول في تصغيره : «حميراء» ، فيكون المعتبر في صيغته المصغّر «حمير» ، وهو المتبّه عليه بقوله :

وألف التّأنيث حيث مدّا

ص: ٣٣٩

١- في الأصل : لأنّ تأنيث العلم. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٢.

٢- في الأصل : يستحق. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٢.

٣- في الأصل : قبلها. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٢.

٤- فى الأصل : افيعيل. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٣ / ٢.

٦- كلام الناظم هنا وابن طولون موافق لمذهب المبرد فى اعتبار ألف التأنيث الممدوده كتائه فى عدم الاعتداد بها من كل وجه. أما سيويه فإن الألف الممدوده عنده ليست كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه ، لأن مذهبه فى نحو «جلولاء ، وبركاء ، وقرىثاء» مما ثالثه حرف مد حذف الواو والألف والياء ، فيقول فى تصغيرها : «جلىلاء ، وبريكاء ، وقرىثاء» بالتخفيف ، بخلاف نحو «فروقه» فإنه يقول فى تصغيرها : «فريقه» بالتشديد ، ولا يحذف ، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه ، بخلاف التاء. ومذهب المبرد فى هذه إبقاء الواو والألف والياء فى «جلولاء» وأخويه ، فيقول فى تصغيرها : «جلىلاء ، وبريكاء ، وقرىثاء» بالإدغام ، مسويا بين ألف التأنيث وتائه. وقد صحح الناظم فى شرح الكافيه والتسهيل مذهب سيويه. انظر الكتاب : ٢ / ١١٨ ، المقتضب : ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، شرح المرادى : ١٠٢ / ٥ - ١٠٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٠٠ - ١٩٠١ ، التسهيل : ٢٨٥ - ٢٨٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٧٧ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٦٣ ، شرح الشافيه للرضى : ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، الهمع : ٦ / ١٤٠.

الثاني : تاء التأنيث ، نحو «دحيره» في تصغير «دحرجه» ، فالمعتبر / في صيغه التصغير ما قبل التاء ، وهو «فيعل» (١) ، فيكون كـ «جعيفر» ، وهو المتبّه عليه بقوله : «وتأؤه».

الثالث : ياء النسب ، نحو «بصري» ، فتقول في تصغيره : «بصري» والياء غير معتدّ بها أيضا ، وهو المتبّه عليه بقوله :

كذا المزيد آخره للنسب

الرابع : عجز المضاف ، نحو «عبد شمس» ، فتقول في تصغيره : «عبيد شمس» ، وهو المتبّه عليه بقوله : «وعجز المضاف».

الخامس : عجز المركب تركيب مزج ، نحو «بعلبك» ، فتقول في تصغيره «بعلبك» ، وهو المتبّه عليه بقوله : «والمركب».

السادس : الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف ، نحو : «زعفران» ، فتقول في تصغيره : «زعفران» ، فصار المصغر إنما هو «زعفر» ، والألف والنون غير معتدّ بهما.

واحترز بقوله : «من بعد أربع» من نحو «سكران ، وسرحان» ، وقد تقدم حكمهما (٢).

السابع : علامه التثنيه ، نحو «زيدان» (٣) ، فتقول في تصغيره : «زيدان».

الثامن : علامه جمع المذكر السالم ، نحو «زيدون» ، فتقول في تصغيره : «زيدون» ، وهو المتبّه عليه بقوله :

وقدّر انفصال ...

البيت

ص : ٣٤٠

١- في الأصل : فعيل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٣.

٢- عند قول الناظم : لتلو يا التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الفتح انحتم كذاك ما مدّه أفعال سبق أو مدّ سكران وما به التحق

٣- في الأصل : زايدان. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٣.

وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله :

وما به لمنتهى الجمع ...

البيت مقيد بأن لا يكون المصغّر أحد هذه الثمانية فإنها لا يحذف منها شيء.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وألف التأنيث ذو القصر متي

زاد على أربعة لن يثبتا

يعنى : أن ألف التأنيث المقصوره إذا كانت خامسه فصاعدا حذفت ، لأنها لما لم يستقلّ النطق بها - حكم لها بحكم المتصل ، فحذفت ، لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال : «فيعمل ، وفعيعل» ، وذلك نحو «قرقرى (١) وقرقر ، وحبركى (٢) وحبيرك (٣)».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعند تصغير حبارى خيّر

بين الحبيرى فادر والحبيّر (٤)

إن كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسه ألفا ، وصغّرته ، ك- «حبارى» - جاز فيه حذف الألف الأولى ، وإبقاء ألف التأنيث ، فتقول : «حبيرى» ، وحذف ألف التأنيث ، فتقول : «حبيّر» بقلب الألف الأولى (ياء) (٥) ، وإدغام ياء التصغير فيها.

وفهم منه : أن ما سوى نحو «حبارى» ، ممّا ألفه خامسه للتأنيث - يجب حذف ألفه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واردد لأصل ثانيا لنا قلب

فقيمه صيّر قويمه تصب

يعنى : أن ثانى الاسم المصغّر يردّ إلى أصله ، إذا كان منقلبا عن غيره ، فشمّل ستّه أنواع :

ص : ٣٤١

١- قرقرى : اسم صوت الريح الذى يكون فى البطن ، وقيل : اسم موضع ، وفى معجم ما استعجم : قرقرى : ماء لبنى عبس بين برك وخيم ، وقال ياقوت : أرض باليمامة فيها قرى وزروع ونخيل كثيره. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٨٣ (قرر) ، معجم ما استعجم : ٣ /

- ١٠٦٥ ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٤ / ٢ ، ١٧٥ ، معجم البلدان : ٣٢٦ / ٤ ، مرصد الاطلاع : ١٠٨٠ / ٣ .
- ٢- الحبركى : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، وقيل : الضعيف الرجلين الذى كاد يكون مقعدا من ضعفها ، وقيل : هو اسم للقراد. انظر اللسان : ٧٥٢ / ٢ (حبرك) ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٤ / ٢ .
- ٣- فى الأصل : حبريك. انظر شرح المكودى : ١٤٤ / ٢ .
- ٤- فى الأصل : والحبيرى. انظر الألفيه : ١٨١ .
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٤ / ٢ .

الأوّل : ما أصله واو ، فقلبت ياء ، نحو «قيمه» ، فتقول فيه : «قويمه».

الثانى : ما أصله واو ، فقلبت ألفا ، نحو «باب» ، فتقول فيه : «بويب».

الثالث : ما أصله ياء ، فانقلبت واوا ، نحو «موقن» ، فتقول فيه : «مبيقن».

الرابع : ما أصله ياء ، فانقلبت (ألفا ، نحو «ناب» للمسّن من الإبل ، فتقول / فيه : «نيب» (١).

الخامس : ما أصله همزه فانقلبت (٢) ياء ، نحو «ذيب» ، فتقول فيه : «ذؤيب».

السادس : ما أصله حرف من غير حروف العلة ، نحو «قيراط (٣) ، ودينار» فتقول فيهما : «قيريط ، ودينير» ، لأنّ أصلهما : «قراط ، ودينار».

وإنّما رجع ذلك كلّ إلى أصله ، لزوال موجب القلب.

وفهم من تخصيصه الثّانى : أنّ الثّالث إذا كان منقلبا عن أصل - لم يرجع إلى أصله ، نحو «قائم» فإنّ الهمزه بدل من الواو ، فتقول : «قويّم» (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وشدّ فى عيد عييد وحتم

للجمع من ذا ما لتصغير علم

يعنى : قد جاء بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله ، نحو «عييد» تصغير «عيد» ، ووجه (٥) شدوذه : أنّ الياء فيه منقلبه عن واو ، فقياسه «عويد» ، ك- «قويمه» ، فلم يردّه إلى أصله ، لئلا يلتبس بتصغير «عود» بضمّ العين. وقوله :

وحتم

للجمع من ذا ما لتصغير علم

يعنى : أنّ ما ردّ إلى أصله فى التصغير يردّ أيضا إلى أصله فى الجمع ، فيقال فى جمع «ميزان» : «موازين» ، وفى «باب» : «أبواب» ، وفى «ناب» : «أنياب» ، وفى «عيد» : «أعياد» ، كما قالوا : «عيد وعييد».

ص : ٣٤٢

١- وأجاز الكوفيون فى نحو «ناب» مما ألفه ياء : «نويب» بالواو ، وأجازوا أيضا إبدال الياء فى نحو «شيخ» واوا. وقد وافقهم الناظم فى التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا ، ويؤيده أنه سمع فى «ناب» : «نويب» ، وفى «بيضة» : «بويضة» ، وهو عند

البصريين شاذ. انظر شرح المرادى : ١٠٧ / ٥ ، التسهيل : ٢٨٤ ، شرح الأشمونى : ١٦٥ / ٤ - ١٦٦ ، ارتشاف الضرب : ١٧٤ / ١ ،
الهمع : ١٣٣ / ٦ - ١٣٤ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٤ / ٢ .

٣- القيراط والقراط من الوزن : معروف ، وهو نصف دائق ، والدائق : سدس الدرهم. انظر اللسان : ٣٥٩١ / ٥ (قرط) ، ١٤٣٣ / ٢ ،
(دئق).

٤- فى الأصل : قويم. انظر شرح المكودى : ١٤٤ / ٢ .

٥- فى الأصل : وجه. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢ .

ثم قال :

والألف الثاني المزيد يجعل

واوا كذا ما الأصل فيه يجهل

الألف الثانيه لها خمسه أحوال :

الأول : أن تكون مبدله من واو.

الثاني : أن تكون مبدله من ياء.

وتقدم حكمهما في البيت / الذي قبله.

الثالث : أن تكون زائده ، كـ - «ضارب».

الرابع : أن تكون مجهوله ، كـ - «عاج».

الخامس : أن تكون مبدله من همزه ، نحو «آدم».

وقد ذكر في هذا البيت : الزائده والمجهوله ، ولم يذكر المبدله (من) (١) همزه ، وسيأتي في باب الإبدال.

ثم قال :

وأكمل المنقوص في التصغير ما

لم يحو غير التاء ثالثا كما

يعنى : أن المنقوص إذا صغر ردّ ما (٢) حذف منه.

والمراد بالمنقوص هنا : ما حذف منه حرف ، لا المنقوص القياسي ، وهو ما آخره ياء تقدر فيه الضمه والكسره.

فشمل قوله : «المنقوص» ما حذف فائوه كـ - «عده» (٣) ، أو عينه ، كـ - «ثبه» (٤) ، أو لامه ، كـ - «سنه ، ويد».

وشمل ما ليس فيه تاء ، كـ - «يد» ، وما فيه التاء ، كـ - «سنه».

ص : ٣٤٣

٢- فى الأصل : مما. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٥.

٣- فى الأصل : ك- «شبه». انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٥ ، حيث أنه قال بعد : «فتقول فيها : «وعيده» برد الفاء».

٤- ثبه : من تاب يثوب ، وأصله : «ثوب» حذف عينه التى هى الواو ، وعوض منها هاء التأنيث ، وإلى ذلك ذهب الزجاج ، وذهب غيره إلى أنها محذوفه اللام من «ثبيت» إذا جمعت ، قال المرادى : وهو الأولى. وهذا الخلاف فى «ثبه» التى بمعنى : مجتمع الماء من وسط الحوض ، أما «الثبه» التى هى الجماعه من الناس ، فهى محذوفه اللام ، وأصله : «ثبو» ، قال المرادى : لا أعرف فى ذلك خلافا. انظر شرح المرادى : ٥ / ١٠٩ ، اللسان : ١ / ٥١٨ (ثوب) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٥.

وشمل أيضا ما كان على حرفين - كالمثل المذكوره - ، وما كان على أكثر ، ك- «هار» (١) بمعنى : «هائر» فى قول من جعل الإعراب فى الرّاء ، وأصله «هائر» فحذفت منه الهمزه.

فهذه كلّها يردّ إليها المحذوف ، إلا- ما كان له ثالث وليس تاء ، فتقول فيها : «وعيده» بردّ الفاء ، و «ثويبه» (٢) بردّ العين ، و «سنييه» ، ويديّه» بردّ اللّام. وتقول فى «هار» : «هوير» للاستغناء عن ردّ الأصل بإقامه وزن التّصغير (٣).

وذلك مفهوم من قوله : «ما لم يحو غير التّياء ثالثا» ، أى : ما لم يحو ثالثا غير / التّياء ، فإن حوى ثالثا غير التّياء ، لم يردّ إليه المحذوف ، ثمّ مثل ذلك ب- «ما» ، ويحتمل «ما» الاسميه ، و «ما» الحرفيه ، وحكهما فى ذلك واحد ، (وذلك أنّه) (٤) إذا سمى بها ، ثمّ صغرت ، فتصير كالمقوص الّذى على حرفين ، فلا بدّ من تكميلها ، ليتوصّل بذلك إلى بناء التّصغير ، فتقول : «موى» ، وفى تمثيله بذلك نظر ، فإنّ ما يسمّى به من الموضوع على حرفين (٥) ، ثانيه حرف لين - (يجب) (٦) تكميله قبل التّصغير ، فتقول فى رجل مسمى ب- «ما» : «ماه» ، وليس تكميله موقوفا على التّصغير.

ص: ٣٤٤

١- هار : اسم فاعل من «هار يهور» إذا انهدم ، واسم الفاعل منه هائر ، ثم فيه قولان : قيل : حذفت الهمزه عين الكلمه المبدله من الواو حذفاً على غير قياس ، وأصله : «هاور» ، ف- «هار» حينئذ على وزن «فال» ، والإعراب حينئذ على الرّاء ، وهذا ما ذكره المؤلف. وقيل : داخله القلب ، فقدمت لام الكلمه على العين ، وهى الرّاء ، وأخرت العين ، فصار «هارو» على وزن «فالع» فأبدلت الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، فصار «هارى» ، فاستثقلت الضمه على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء فهو بمنزله «قاص وغاز» ، فيكون معربا بالضمه والكسره المقدرتين على الياء. وعلى كلا القولين يصغر على «هوير» بغير رد المحذوف. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٤٥ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١٦٧ / ٤ ، اللسان : ٤٧١٩ / ٦ (هور) ، المصباح المنير : ٢ / ٦٤٢ (هور).

٢- فى الأصل : ثيبه. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢.

٣- وروى عن بعض العرب : «هويثر» برد المحذوف ، وهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه خلافا لأبى عمرو ويونس والمازنى. انظر شرح المرادى : ١١٠ / ٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٩١١ / ٤ ، شرح الشافيه للرضى : ١ / ٢٢٤ ، شرح الأشمونى : ١٦٧ / ٤ ، التسهيل : ٢٨٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٧٥ - ١٧٦ ، الهمع : ١٣٧ / ٦.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢.

٥- فى الأصل : فرفين. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢.

ولم يَبِّه على ذلك أحد من الشَّراح غير المكودي ، فانظره (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومن بترخيم يصغّر اكتفى

بالأصل كالعطيف يعنى المعطفا

الترخيم فى التصغير حذف الزائد من المصغّر ، فإن كان ثلاثيا فى الأصل صغّر على «فعليل» ، نحو «حميد» فى «أحمد ، وحمدان ، ومحمود ، وحمّاد» ، و «عطيف» فى «المعطف».

و «المعطف» - بكسر الميم - : هو (٢) الكساء (٣).

وإن كان رباعيا ، صغّر على «فيععل» ، نحو «شمالال» (٤) ، و«عصفور» ، فتقول : «شميلل (٥) ، وعصيفر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

واختم بتا التأنيث ما صغرت من

مؤنث عار ثلاثي كسن

يعنى : أنّ الاسم الثلاثي ، المؤنث ، العارى من (تاء) (٦) التأنيث - يختم بالتاء فى التصغير ، نحو «سنّ وسنينه».

وشمل / قوله : «ثلاثي» أربعة أنواع :

الأول : ما هو ثلاثي فى الحال ، نحو «كتف».

والثانى : ما هو ثلاثي فى الأصل ، نحو (٧) «يد» ، فتقول فيه : «يديه».

الثالث : ما كان نحو «سما» ، فإنك تقول فيه («سميه» ، والأصل) (٨) «سمي» ، فتجتمع ثلاث ياءات : الأولى : ياء التصغير ،

والثانية : بدل ألف «سما» ،

ص : ٣٤٥

١- انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٥.

٢- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٦.

٣- والكساء : الرداء ، ويطلق المعطف أيضا : على جانب كل شيء ، ويطلق أيضا على السيف. انظر اللسان : ٤ / ٢٩٩٧ (عطف) ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ١٤٦ ، حاشية الصبان : ٤ / ١٦٩.

- ٤- فى الأصل : شمال. انظر شرح المكودى : ١٤٦ / ٢.
- ٥- فى الأصل : شمىل. انظر شرح المكودى : ١٤٦ / ٢.
- ٦- ما بين القوسىن ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٦ / ٢.
- ٧- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودى : ١٤٦ / ٢.
- ٨- ما بين القوسىن ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٣٢٣ / ٢.

والمبدله منها الهمزه ، فحذفت إحدى الياءات (١) على القياس المقرر (٢) في هذا الباب (٣) ، فبقى منه ثلاثه أحرف ، فلحقت التاء ، كما تلحق الثلاثي.

الزّاع : ما كانت فيه زياده ، وهو مؤنث ، فصغّر تصغير ترخيم ، نحو «شمال» فتقول فيه : «شميله».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ما لم يكن بالتّاء يرى ذا لبس

كشجر وبقر وخمس

وشدّ ترك دون لبس وندر

لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

هذا استثناء من الضّابط المتقدّم لنوعين لا تلحقهما التّاء ، أشار إلى الأوّل بقوله :

ما لم يكن ...

البيت يعنى : أنّ التّاء لا تلحق فى التّصغير اسم الجنس الذى يتميّز من واحده بحذف التّاء ، نحو «شجر ، وبقر» ، فتقول : «شجير ، وبقير» ، إذ لو قلت : «شجير ، وبقيره» لالتبس بتصغير «شجره ، وبقره».

ولا تلحق أيضا «عشرا» ولا «ثلاثا» ، وما بينهما من أسماء العدد ، فتقول فى تصغيره : «عشير ، وتسيع ، وخميس» ، ولا تلحقها التّاء ، لئلا يلتبس بتصغير «عشره» ، وتسعه ، وخمسه».

ثمّ / أشار إلى الثّانى بقوله :

وشدّ ترك دون لبس ...

ص : ٣٤٦

١- وفى المرادى والتصريح : «فحذفت إحدى اليائين على القياس المقرر فى هذا الباب». قال يس : وفى نسخه من نسخ المرادى

: «إحدى الياءات» بالجمع ، وكل صحيح ، كما هو ظاهر ، والأول أولى». انتهى. انظر شرح المرادى : ٥ / ١١٤ ، التصريح مع

حاشيه يس عليه : ٢ / ٣٢٣ ، الأشمونى مع الصبان : ٤ / ١٧١.

٢- فى الأصل : المقدر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٦.

٣- قال ابن حمدون : «أى : باب المنقوص ، كما قال ابن غازى ، وهذا القياس لم يذكره فى الألفيه ، بل نص عليه سيوييه ،

ونصه : «اعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء حذف الياء التى آخر الحروف ، تقول فى «عطاء» : «عطّى» ، وفى «فضاء» :

«قضى». انتهى. وفي حاشيه الصبان : أن المحذوف الياء الثالثه التي هي لام الكلمه عند الجمهور ، ومقتضى كلام الناظم في التسهيل أنها الثانيه المنقلبه عن الألف. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٦ ، الكتاب : ٢ / ١٤٢ ، حاشيه الصبان : ٤ / ١٧١.

يعنى : شدّ ترك التّاء دون لبس فى ألفاظ تحفظ ، ولا يقاس عليها ، وهى : «ذود» (١) و «شول» (٢) ، و «ناب» للمسّن من الإبل (٣) ، و «حرب» (٤) ، و «فرس» ، و «قوس» ، و «درع الحديد» ، و «عرس» (٥) ، و «ضحى» (٦) ، و «نعل» (٧) ، و «نصف» (٨) «٩» .

وقد شدّ أيضا لحاق التّاء فى زاد على الثلاثى وإلى ذلك أشار بقوله :

وندر

البيت يعنى : أنه ندر لحاق التّاء فى الزّائد على الثلاثة ، كقولهم فى «قدّام» : «قديديه» ، وفى «وراء» : «وريئه» (١٠) ، وفى «أمام» : «أميمه» .

ص : ٣٤٧

١- فى الأصل : ذول. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٦ ، والذود : الإبل من الثلاث إلى التسع ، وقيل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وقيل غير ذلك. انظر اللسان : ٣ / ١٥٢٥ (ذود) ، حاشيه ابن حمدون ٢ / ١٤٦ .

٢- شول : جمع شائله على غير قياس ، والشائله من الإبل : التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها. انظر اللسان : ٤ / ٢٣٦٣ (شول) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٦ - ١٤٧ .

٣- قال ابن منظور : والناب - الناقه المسنه ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثه أيضا ، وهو مما سمي به الكل باسم الجزء. انظر اللسان : ٦ / ٤٥٩١ (ناب).

٤- حرب - - بفتح الحاء وسكون الراء ، وبالباء الموحده - الناقه المهزوله ، ويطلق أيضا على القتال ، لأنها مؤنثه أيضا ، قال تعالى : (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) ، فإن الهاء عائده على الحرب. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ ، اللسان : ٢ / ٨١٥ - ٨١٦ (حرب).

٥- عرس الرجل - : امرأه الرجل ، وبضميتين : اسم من أعراس الرجل بأهله إذا بنى عليها ودخل بها ، وبضم فسكون : طعام الوليمه. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ ، اللسان : ٤ / ٢٨٧٩ (عرس) ، حاشيه الصبان : ٤ / ١٧١ .

٦- الضحوه : ارتفاع الهاء والضحى فويق ذلك ، وقيل : الضحى من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جدا ، ثم بعد ذلك الضحاء إلى قريب من نصف النهار. انظر اللسان : ٤ / ٢٥٥٩ (ضحى) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ .

٧- نعل : اسم للنعل المعلوم ، وهو ما وقيت به القدم من الأرض ، ويقال لزوجه الرجل : هى نعله ، والعرب تكنى عن المرأه بالنعل. انظر اللسان : ٦ / ٤٤٧٧ ، ٤٤٧٨ (نعل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ .

٨- فى الأصل : وصعب. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٧ ، النصف - بفتح النون والصاد المهمله - : المرأه الكهله ، كأن نصف عمرها ذهب ، وقال ابن مالك : وهى المرأه المتوسطه بين الصغر والكبر. انظر اللسان : ٦ / ٤٤٤ (نصف) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٧١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩١٤ .

٩- قال المرادى فى شرحه (٥ / ١١٥) : وبعض العرب يذكر «الحرب ، والدرع ، والفرس» فلا يكون من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التّاء فى «عرس وقوس» ، فقال «عريسه ، وقويسه». انتهى. انظر شرح الأشموني : ٤ / ١٧١ .

١٠- فى الأصل : وريه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٧ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وصغروا شذوذا الذى التى

وذا مع الفروع منها تاوتى

التصغير من جملة التصريف ، فحقه أن لا يدخل غير المتمكن (١) من الاسم ، إلا «ذا» و «الذى» ، وفروعهما ، لشبهها (٢) بالأسماء المتمكنة فى كونها توصف ويوصف بها ، فاستبيح لذلك تصغيرها ، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمّه ألف مزيده فى الآخر ووافقت المتمكن فى زياده ياء ساكنه ، فقيل فى «الذى ، والتى» : «اللذيا ، واللثيا» ، وفى «ذا ، وتا» : «ذيا ، وتيا» (٣).

وقد اعترض المرادى هذا البيت ، ولا بد من إيراد اعتراضه لصحته ، قال : «اعلم أنّ قول الناظم :

وصغروا شذوذا ...

/

معرض من ثلثه أوجه :

أولها : أنه لم يبين الكيفية ، بل ظاهره يوهم أنّ تصغيرها كتصغير المتمكن .

وثانيها : أنّ قوله : «مع الفروع» ليس على عمومه ، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع .

وثالثها : أنّ قوله : «منها «تا وتى» يوهم أنّ «تى» صغر كما صغر «تا» ، وقد نصوا على أنّهم لم يصغروا من ألفاظ (٤) المؤنث ، إلا «تا» (٥).

ص : ٣٤٨

١- فى الأصل : الممكن . انظر شرح المكودى : ١٤٧ / ٢ .

٢- فى الأصل : لتشبيهما . انظر شرح المكودى : ١٤٧ / ٢ .

٣- أصل «ذيا وتيا» : «ذيا وتيا» ، بثلاث ياءات ، الأولى عين الكلمة ، والثانية للتصغير ، والثالثة لام الكلمة ، فاستقلوا ذلك مع زياده الألف آخره ، فحذفت الياء الأولى ، لأن ياء التصغير لمعنى ، فلا تحذف ، ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف . انظر شرح المرادى : ١١٨ / ٥ ، شرح الأشموني : ١٧٤ / ٤ ، حاشية ابن حمدون : ١٤٧ / ٢ - ١٤٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٩٢٤ / ٤ - ١٩٢٥ ، حاشية الخضرى : ١٦٩ / ٢ .

٤- فى الأصل : الألفاظ . انظر شرح المرادى : ١٢٠ / ٥ ، انظر شرح المكودى : ١٤٧ / ٢ .

٥- انظر شرح المرادى : ١٢٠ / ٥ ، شرح المكودى : ١٤٧ / ٢ .

الباب السادس والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

النَّسَبُ

ياء كيا الكرسي زادوا للنسب

وكل ما تليه كسره وجب

هذا الباب يسمّى : باب النَّسَب ، وباب الإضافة ، وقد سمّاه سيوييه رحمه الله تعالى بالتسميتين (١).

قوله :

ياء ...

البيت يعنى : أنّه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيله أو بلد - زيد في آخره ياء مشدّده ، وكسر ما قبلها.

وفهم منه ثلاث تغييرات : زياده الياء ، وكسر ما قبلها ، وانتقال الإعراب إلى الياء ، فهم ذلك من تشبيها بياء الكرسي ، فإنّها حرف الإعراب ، وفهم منه أنّ ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيها بياء النسب بها.

ثم إنّ هذه التغييرات (٢) الثلاث التي ذكرها (٣) في هذا البيت مطّرده في جميع الأسماء المنسوبة ، وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغييرات آخر ، أشار إلى بعضها ، فقال رحمه الله تعالى :

ومثله ممّا حواه احذف وتا

تأنيث او مدّته لا تثبتا /

ص: ٣٤٩

١- قال سيوييه في الكتاب (٢ / ٦٩): «هذا باب الإضافة وهو باب النسبه». انتهى. وانظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٧٧ ، شرح المرادي : ٥ / ١٢١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٢٧ ، قال المرادي : النسب : هذا الأعراف في ترجمته. انتهى. وقال المبرد أيضا في المقتضب (٣ / ١٣٣): «هذا باب الإضافة وهو باب النسب».

٢- في الأصل : التصغيرات. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٨.

٣- في الأصل : ذكر. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٨.

يعنى : أن آخر المنسوب إذا كان ياء مشدّده ، أو تاء تأنيث ، أو ألف تأنيث مقصوره - حذفت جميعها للنسب ، وجعلت موضعها ياء النسب ، وشمل الياء المشدّده ثلاثه أنواع :

- ما كانت فيه الياء للنسب ، ك- «بصرى» ، فتقول فى النسب إليه : «بصرى».

- وما كانت فيه لغير النسب ، نحو «كرسى» ، فتقول فى النسب إليه : «كرسى».

- وما كان أصلها واوا ، وقلبت ياء ، نحو «مرمى» ، أصله «مرموى» فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ، فتقول فى النسب إليه : «مرمى».

وفى هذا الأخير وجه آخر ، ثبته عليه بعد (١).

وإنما حذفت الياء فى جميع ذلك كراهه اجتماع أربع ياءات.

وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث ، فتقول فى النسب إلى «فاطمه» : «فاطمى» ، وإنما حذفت التاء ، لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ، إذا كان المنسوب إليه مؤنثا ، نحو «مكيه».

وأما ألف التأنيث المقصوره - فإن كانت خامسه فصاعدا - وجب حذفها للنسب ، نحو «قرقرى» فى «قرقرى» (٢) ، و «حبيثى» فى «حبيثى» (٣).

وأما الزابعه ، فقد أشار إليها ، فقال رحمه الله تعالى :

وإن تكن (٤) تربع ذا ثان

سكن

فقلبها ووا وحذفها حسن

يعنى : أن ألف التّأنيث المقصوره ، إذا كانت رابعه فى اسم ساكن التّانى - جاز فيها الحذف ، والقلب / واوا ، نحو «حبلوى» ، و «حبلوى» (٥).

وفهم منه أنّها إذا كانت خامسه فما فوق ، أو رابعه فى اسم ثانيه متحرّك - وجب حذفها ، لدخولها فى الضّابط الأوّل.

ص: ٣٥٠

١- فى الأصل : بعده. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٨ ، وذلك عند قوله : وقيل فى المرمى مرموى واختير فى استعمالهم مرمى

٢- فى الأصل : قرقرى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٨.

٣- حثيى : هو الحث ، وهو الاستعجال. انظر اللسان : ٢ / ٧٧٣ (حث).

٤- فى الأصل : يكن. انظر الألفيه : ١٨٤.

٥- ويجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائده تشبيها بالممدوده ، فتقول : «حبلاوى». انظر شرح المرادى : ١٢٣ / ٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣١٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٧٨ ، الهمع : ٦ / ١٦١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٤١.

ولم يتعرّض للزّاجح من الوجهين ، قيل : والحذف أحسن (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

لشبهها الملحق والأصليّ ما

لها ...

يعنى : أنّ الألف الرّابعة إذا كانت للإلحاق ، نحو «ذفرى» (٢) ، أو منقلبه عن أصل ، نحو «مرمى» - جاز فيها ما جاز في ألف التّأنيث من قلبها واوا (٣) ، وحذفها ، فتقول : «ذفرى وذفروى» ، و «مرمى ومرموى» ، إلا- أنّ القلب في الأصليّ (٤) أحسن من الحذف ، وإلى (٥) ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وللأصليّ قلب يعتمى

ف «مرموى» أحسن من «مرمى» ، ومعنى يعتمى : يختار (٦).

وفهم من تخصيصه الألف الأصليّ (٧) باختيار (٨) القلب : أنّ ألف الإلحاق بالعكس ، فيكون كألف التّأنيث في اختيار الحذف.

والمنصوص (٩) عنه بغير هذا الكتاب : أنّ القلب في ألف الإلحاق أجود (١٠).

فينبغى أن يحمل كلامه هنا على أنّ القلب في الأصليّ أكثر من القلب في

ص: ٣٥١

١- واختاره ابن مالك ، وذكر أبو حيان : أنه الأفصح ، وذلك لأنّ شبهها بتاء التّأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبه عن أصل. انظر

شرح الكافية لابن مالك : ١٩٤١ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٢٨١ / ١ ، شرح المرادى : ١٢٣ / ٥ ، الهمع : ١٥٩ / ٦ ، شرح الشافيه

للرضى : ٣٩ / ٢ ، الأشمونى مع الصبان : ١٧٨ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٢٨ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٣١٩ / ٢.

٢- الذفرى : هو العظم الشاخص خلف الأذن ، بعضهم يؤنثها ، وبعضهم ينونها إشعارا بالإلحاق. انظر اللسان : ١٥٠٥ / ٣ (زفر).

٣- في الأصل : واو. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

٤- في الأصل : الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢١٣.

٥- في الأصل : ولى. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

٦- انظر اللسان : ٣١١٨ / ٤ (عمى) ، شرح المكودى : ١٤٩ / ٢ ، شرح الأشمونى : ١٧٨ / ٤ ، شرح المرادى : ١٢٤ / ٥ ، إعراب

الألفيه : ١٣٣.

٧- في الأصل : الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

٨- في الأصل : باختر. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

٩- في الأصل : والمنقوص. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

١٠- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٤ / ١٩٤١ - ١٩٤٢): «ثم نبهت بقولى : وفى مرمى وشبهه انقلاب اقتفى والحذف نزر ... على أن الألف الرابعه إذا لم تكن زائده يجوز حذفها على قلبه ، وقلبها واوا ، وهو الكثير. وما ألفه للإلحاق جار مجرى ما ألفه غير زائده. انتهى.

التي للإلحاق ، وإن كان القلب فيهما جميعا أجود من الحذف كما نصّ (١) عليه في شرح الكافية (٢).

ثم انتقل إلى الألف (٣) الخامسة (فصاعدا) (٤) ، فقال رحمه الله تعالى :

والألف الجائر أربعة أزل

يعنى : أن الألف الخامسة فما فوق - يجب حذفها للنسب.

وشمل الألف الأصليه نحو «مصطفى» (٥) ، وألف التأنيث ، نحو «جباري» ، وألف التكثر (نحو «قبعثري») (٦).

وشمل الألف الخامسة - كالمثل المتقدمه - ، والسادسه نحو «مستدعي / ، وخليطي (٧) ، وقبعثري» ، فتقول : «مصطفى ، وجباري (٨) ، ومستدعي ، وخليطي ، وقبعثري» بالحذف في جميع ذلك.

ثم انتقل إلى المنقوص ، وبدأ بالخامسه ، فقال رحمه الله تعالى :

كذاك يا المنقوص خامسا عزل

يعنى : أن ياء المنقوص إذا كانت خامسه وجب حذفها ، فتقول في «معتد» : «معتدي».

وفهم من ذلك : أن حذفها إذا كانت سادسه - واجب أيضا ، لأنه من باب أخرى ، لأن موجب الحذف إنما هو الثقل ، وهي سادسه أثقل منها خامسه.

ص: ٣٥٢

١- في الأصل : يخص. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩.

٢- انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٩٤١ - ١٩٤٢.

٣- في الأصل : ألف. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩.

٥- تابع ابن طولون في ذلك المكودي والأشموني. وفي التصريح : «وفي الألف المنقلبه عن أصل ، ك- «مصطفى» ، فإنها منقلبه عن واو «الصفوه». انتهى. ولعلمهم عبروا بذلك تجوزا ، وذلك لأن الألف لا تكون أبدا أصلا ، بل تكون زائده أو منقلبه عن ياء أو واو ، كما قال ابن عصفور في الممتع. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٧٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٢٨ ، الممتع في التصريح : ١ / ٢٧٩.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩ ، والقبعثري : الجمل العظيم ، ورجل قبعثري : شديد. انظر اللسان : ٥ / ٣٥١٦ (قبعثر).

٧- يقال : وقع القوم في خليطي ، أى : اختلاط ، فاختلط عليهم أمرهم ، ويقال : للقوم إذا خلطوا ما لهم بعضه ببعض : خليطي ، والخليطي : تخليط الأمر ، وإنه لفى خليطي من أمره. انظر اللسان : ٢ / ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، (خلط).

٨- فى الأصل : حيارى. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

ثمَّ تَبَّه على ياء المنقوص الرَّابِعَه ، فقال رحمه الله تعالى :

والحذف في اليا رابعا أحقَّ من

قلب ...

يعنى : أن ياء المنقوص إذا كانت رابعه جاز حذفها وقلبها واوا ، وحذفها أحسن من قلبها ، نحو «قاص ، ومعط» ، فتقول : «قاصي وقاصوي ، ومعطي ومعطوي» ، ومن قلبها واوا قول الشاعر :

٢٨٨ - فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا***دراهم عند الحانوي ولا نقد(١)

وهو منسوب إلى «حانيه» (٢) ، وهو الموضع الذي يباع فيه الخمر (٣).

ص: ٣٥٣

١- - من الطويل ، اختلف في نسبه لقائله ، فنسب في الشواهد الكبرى للفرزدق (وليس في ديوانه) ، وقيل : هو لأعرابي ، وقيل : قائله مجهول ، وهو من قصيده داليه - كما في الشواهد الكبرى - ، وبعده : أندان أم نعتان أم ينبري لنا فتى مثل نصل السيف شيمته المجد ونسبه ابن يعيش لعماره (ولعله عماره بن عقيل بن جرير الخطفي) ونسب في اللسان (عون) لذي الرمه ، وهو في ملحقات ديوانه (٧٤٨ - المكتب الإسلامي) ، ويروى : وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا دوانيق عند الحانوي ولا نقد وتعاقبت روايته في المصادر الآتية بين «فكيف» و «وكيف» ، وبين «يكن» ، «وتكن» ، وبين «دراهم» و «دوانق» و «دوانيق» و «دنانير» ، والدوانيق : جمع دائق ، وهو عشر الدرهم ، ويقال : سدسه. والشاهد في قوله : «الحانوي» ، وهو منسوب إلى «حانيه» ، فقلبت الياء واوا. انظر شرح الكافي لابن مالك : ١٩٤٣ / ٤ ، توجيه اللمع : ٤٧٠ ، المكودي مع ابن حمدون : ١٥٠ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥٣٨ / ٤ ، شرح ابن يعيش : ١٥١ / ٥ ، الكتاب مع الأعلم : ٧١ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٨٠ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٢٩ / ٢ ، شرح المرادي : ١٢٨ / ٥ ، شرح المفصل والمتوسط : ٤٠٧ / ٢ ، المحتسب : ٣٤ / ١ ، شرح ابن الناظم : ٧٩٧ ، اللسان : (حني ، عون) ، شرح ابن عصفور : ٣٢٠ / ٢ ، المقرب : ٦٥ / ٢ ، شرح المرادي : ١٢٨ / ٥.

٢- قال الأعلم : «الحانوي» وهو منسوب إلى الحانه ، والحانه والحانوت : بيت الخمار ، كأنه بنى «حانه» على «حانيه» ، من «حنت تحنو» ، ثم نسب إليها على الأصل وفتح ما قبل الياء ، فقال : حانوي ، كما يقال في «تغلب» : «تغلبى» ، والقياس : «حاني» كما يقال في «ناجيه» : ناجى. انتهى. وقال ابن حمدون : «والحق أنه منسوب إلى «حاني» الذي هو بائع الخمر ، لأنه هو الذي يقبض الدراهم ويكون للنقد عنده مزيه». انتهى. انظر شواهد الأعلم : ٧١ / ٢ ، المكودي مع ابن حمدون : ١٥٠ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٢٩ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٨٠ / ٤ ، شرح المرادي : ١٢٨ / ٥.

٣- قال السيرافي : والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر «حانه» بلا ياء. انظر اللسان : ١٠٣٤ / ٢ (حني) ، شرح المكودي : ١٥٠ / ٢ ، شرح المرادي : ١٢٨ / ٥ ، شرح الأشموني : ١٨٠ / ٤.

ثم انتقل إلى ما ثلثه ياء أو ألف ، فقال رحمه الله تعالى :

وحتم قلب ثالث يعن

فشمل قوله : «ثالث» الياء والألف ، وهما مستويان في وجوب قلبهما واوا ، نحو «عم وعموى ، وفتى وفتوى» ، وإنما وجب / قلب الألف في «فتى» واوا ، وأصلها الياء كراهه اجتماع الكسره والياءات (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأول ذا القلب انفتاحا ...

يعنى : أن ياء المنقوص إذا قلبت (٢) واوا - فتح ما قبل الواو - كما سبق في التمثيل - .

والتحقيق : أن الفتح سابق للقلب (٣) ، لأنه يفتح إذا قصد فيه النسب ، ووجب قلب الكسره فتحه ، كما في «عم» ، فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفا ، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (٤) ، فيصير ك- «فتى» ، فيقلب الألف بعد واوا ، كما قلب في «فتى» .

وكذلك أيضا نحو : «قاصوى» ، لأن نظيره «تغلب» (٥) ، فيفتح أيضا ضاد «قاص» ، كما تفتح لام «تغلب» عند بعض العرب (٦).

ص: ٣٥٤

١- فى الأصل : والياء. شرح المكودى : ١٥٠ / ٢ .

٢- فى الأصل : قلت. شرح المكودى : ١٥٠ / ٢ .

٣- فى الأصل : للقب. شرح المكودى : ١٥٠ / ٢ .

٤- فى الأصل : قبلها. شرح المكودى : ١٥٠ / ٢ .

٥- تغلب : قبيله عظيمه تنتسب إلى تغلب بن وائل بن قاسط من أسد بن ربيعه بن نزار بن معد ابن عدنان ، وتتفرع منها فروع كثيره. انظر نهايه الأرب للنويرى : ٣٣٠ / ٢ ، صبح الأعشى : ٣٣٨ / ١ ، الفاخر : ٧٨ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ١٨٦ ، معجم قبائل العرب : ١٢ / ١ .

٦- فيقول : «تغلبى» بفتح اللام ، وفى القياس عليه خلاف : فذهب المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمرى أنه جائز مطرد ، ذكره أبو حيان. وذهب الخليل وسيبويه إلى أنه شاذ مقصور على السماع ، وقال الجزولى : المختار ألا تفتح. قال أبو حيان : وفى الشرح المنسوب للصفار أن الجمهور قالوا بجواز الوجهين ، وأن أبا عمرو قال : الفتح شاذ. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٥ ، الكتاب : ٢ / ٧٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٩٤٧ / ٤ ، شرح الشافيه للرضى : ١٩ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٤٦ / ٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٣١ ، الهمع : ١ / ٦٥ ، وانظر التبصره والتذكرة : ٢ / ٥٨٦ ، الأصول : ٣ / ٦٤ ، حيث إنهما لم يصرح فيهما بالاطراد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل

وفعل عينهما افتح وفعل

يعنى : أن الاسم الثلاثي المكسور العين ، يجب فتح عينه (١) ، سواء كان مفتوح الفاء ، كـ «نمر» ، أو مكسورها كـ «إبل» ، أو مضمومها كـ «دئل» ، فنقول : نمرى وإبلى ودؤلى ، كراهه اجتماع الكسره مع الياء.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقيل فى المرمى مرمى

واختير فى استعمالهم مرمى

قد تقدم دخول هذه المسأله تحت عموم قوله :

(ومثله مّا) (٢) حواه ...

لكن فيما إحدى ياءيه أصلية ، كـ «مرمى» - لغتان (٣) :

الحذف ، وهو الكثير ، والقلب ، وذلك مفهوم من قوله فى البيت.

وكان حقّه أن يأتى بهذا البيت عقيب قوله :

ومثله مّا حواه احذف ...

كما فعل فى الكافيه (٤) ، لكن الأبيات التى ذكرها / مرتبط بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله (٥) فى أثنائها ، فتعين تأخيرها عنها.

ثم اعلم أنّ ما آخره ياء مشدّده : إن تقدّمها ثلاثه أحرف فصاعدا ، فالوجه الحذف - وقد تقدّم (٦) - ، وإن تقدّمها حرفان -

فسيأتى (٧) ، وإن تقدّمها حرف واحد - فقد أشار إليه بقوله رحمه الله تعالى :

ص: ٣٥٥

١- قال أبو حيان : وفى مقدمه طاهر القزوينى : جوازاً. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٤ ، الهمع : ٦ / ١٦٥ ، شرح المرادى : ٥ /

١٣٠ ، حاشيه الصبان : ٤ / ١٨١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٣- فى الأصل : فيه اثنان. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

- ٤- قال ابن مالك في شرح الكافية (٤ / ١٩٢٨) : وشبه ذا اليا رابعا فصاعدا تحذف حتما حيث كان زائدا كذا افعلن بمشبه المرمي والقلب قد يأتي كمرموي
- ٥- في الأصل : إدخالها. شرح المكودي : ١٥١ / ٢.
- ٦- في قوله : ومثله ممّا حواه احذف وتا تأنيث او مدّته لا تثبتا ص ٣٥٠ / ٢ من هذا الكتاب.
- ٧- في قوله : وألحقوا معلّ لام عريا من المثالين بما التا أوليا ص ٣٥٨ / ٢ من هذا الكتاب.

ونحو حيّ فتح ثانيه يجب

واردده واوا إن يكن عنه قلب

يعنى : أنه إذا تقدّم على الياء حرف واحد ، ونسب إليه لم يحذف منه شيء ، بل يفتح ثانيه - وهى الياء المسكّنه المدغمه فى الأخيره - ، فإن (كان) (١) أصله واوا - رددتها ، فقلت فى «طىء» : «طووى» (٢) ، لأنّه من «طويت» ، وإنّما قلبت الياء الأخيره واوا ، وهى منقلبه عن ياء ، كما قلبت فى «فتى» - وقد تقدّم (٣).

وفهم أنّ الياء الأولى إذا كانت ياء بالأصالة بقيت على حالها ، فنقول فى «حيّ» : «حيوى».

ثمّ قال :

وعلم التثنيه احذف للنسب

ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب

يعنى : أنّك إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع على حدّه - حذفت العلامه ، ونسبت إلى واحده ، فنقول فى النسب إلى «زيدين» ، وزيدين» : «زيدى» (٤).

وحمل الشّارح كلام الناظم على أنّ ذلك فيما يسمّى به من المثنى والمجموع (٥) ، وتبعه (٦) المرادى (٧).

قال المكودى : «وفيه نظر ، والذى ينبغى أن يحمل عليه ما ذكرت» (٨).

ص: ٣٥٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٢- فى الأصل : طوى. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٣- فى قوله : وحتم قلب ثالث يعن ص ٣٥٤ / ٢ من هذا الكتاب.

٤- فى الأصل : وزيدى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٥- قال ابن الناظم فى شرحه (٧٩٩) : يحذف من المنسوب ما فيه علامه تثنيه أو جمع تصحيح ، فيقال فيمن اسمه «زيدان» معربا بالحروف : «زيدى» ، ومن أجراه مجرى «حمدان» قال : «زيدانى». انتهى.

٦- فى الأصل : وتبع. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٧- قال المرادى فى شرحه (١٣٢ / ٥) : «يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه علامه تثنيه وجمع تصحيح ، كقولك فيمن اسمه «مسلمان» ، أو «مسلمون» أو «مسلمات» : «مسلمى». انتهى.

٨- انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥١. قال ابن حمدون فى حاشيته (١٥١ / ٢) : نظره ساقط ، وكلا التقريرين صحيح وذلك مبنى على الاختلاف فى معنى الجمع فى قول المصنّف بعد : والواحد اذكر ناسبا للجمع فمن حمل - كالمرادى والشارح - الجمع

على الجمع اللغوى الصادق بالمشنى وجمعى السالم والتكسير خص ما هنا بما بعد التسميه ، لثلا- يقع التكرار ، ومن حمل - كالمكودى - الجمع فيما يأتى على خصوص جمع التكسير عمم هنا فيما قبل التسميه ، وفيما بعدها ، لأن التكرار منتف. وأطلق المصنف «علم» على جنس العلامه ، ويؤخذ من قوله : «علم» أنّ محل حذف العلامه إذا كان المشنى والجمع معربين بالحروف. وإنما وجب حذف العلامه لثلا يجتمع فى اللفظ إعرابان بالحروف وبالحركات على ياء النسب ، وإن لم يكن المشنى والمجموع معربين بالحروف ، فلا يحذف منهما شىء. انتهى.

ويفهم منه أنّ حكم ما يسمّى به من / النوعين على لغة الحكاياه - حكم المثني والمجموع.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وثالث من نحو طيّب حذف

يعنى : أنّه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسوره مدغم فيها مثلها - حذفت المكسوره ، كقولك فى «طيّب» : «طيبيّ» ، كراهه اجتماع الياءات والكسره.

وفهم من المثال أنّ الياء إذا كانت مفتوحه لم تحذف ، نحو «هبيّخ».

وكان القياس على هذا فى النسب إلى «طىء» : «طيئىّ» (١) ، لكن جاء على خلاف ذلك ، وعلى ذلك تبّه بقوله رحمه الله :

وشدّ طائىّ مقولا بالألف

ووجه الشّدوذ فيه أنّ أصله على مقتضى القياس «طيئىّ» (٢) بسكون الياء ، لكن قلبوا الياء ألفا ، والياء إنّما تقلب قياسا إذا كانت متحرّكه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفعلّى فى فعيله التزم

وفعلّى فى فعيله حتم

يعنى : أنّ ما كان على وزن «فعليله» نحو «حنيفه» (٣) ، تحذف (٤) منه تاء التّأنيث ، ولا تجتمع مع ياء النسب ، وتحذف منه أيضا الياء ، ويفتح ما قبلها.

ص: ٣٥٧

١- فى الأصل : طى. شرح المكودى : ٢ / ١٥١ ، بسكون الياء الأولى ك- «طيبيّ».

٢- فى الأصل : طى. شرح المكودى : ٢ / ١٥١ ، بسكون الياء الأولى ك- «طيبيّ». انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١٨٥.

٣- حنيفه : قبيله من بكر بن وائل ، تنتسب إلى حنيفه بن لجيم بن صععب بن على بن بكر بن وائل ، من العدنانيه ، وتتفرع إلى بطون كثيره. انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٢٣٨ ، صبح الأعشى : ١ / ٣٣٩ ، نهايه الأرب للنويرى : ٢ / ٣٣١ ، معجم قبائل العرب : ١ / ٣١٢.

٤- فى الأصل : يحذف. شرح المكودى : ٢ / ١٥٢.

وإن كان على وزن «فعله» - بضمّ الفاء - ، نحو «جهينه» (١) تحذف منه أيضا التاء والياء ، وتبقى الفتحة التي قبل الياء .

فتقول في «حنيفه» : «حنفى» ، وفي «جهينه» : «جهنى» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحقوا معلّ لام عريا

من المثالين بما التا أوليا

يعنى : أنهم ألحقوا ب- «فعله ، وفعيله» - بحذف الياء - ما كان على «فعليل / وفعيل» بغير تاء ، وكان معتلّ اللام ، نحو «عدى ، وقصى» ، فتقول فيهما : «عدوى ، وقصى» .

ثم ما ذكر في «فعله ، وفعيله» من حذف ياء يهما (٣) إنّما ذلك ما لم يكونا معتلى العين أو مضعفيا (٤) وإلى ذلك أشار فقال :

وتّمّوا ما كان كالطويله

هكذا ما كان كالجليله

يعنى : أنّ ما كان معتلّ العين أو مضعفها من الوزنين - يتمم ، أى : لا يحذف ياؤهما (٥) ، لتقلّ التضعيف ، والإعلال .

ومثّل ل- «فعله» - بفتح الفاء - ، ولم يمثّل ل- «فعله» - بضمّها وهما سواء فى وجوب التّميم ، وإنّما استغنى ب- «فعله» عن «فعله» ، لأنّ العله موجوده فيهما .

وفهم من البيتين : أنّ ما كان «فعليل» صحيح اللام ، مجرّدا من التّياء - يتمم على الأصل ، نحو «عقيل (٦) وعقيل» (٧) ، فتقول فيهما : «عقيلى ، وعقيلى» .

ص : ٣٥٨

١- جهينه : من قبائل الحجاز العظيمه ، تنقسم إلى بطنين كبيرين : مالك ، وموسى ، وكل بطن منهما فيه عدّه أفخاذ . وجهينه أيضا : من قبائل مصر ، تقطن الشقيه والقلوبيه وقنا . انظر معجم قبائل العرب : ٢١٤ ، ٢١٥ .

٢- فى الأصل : جهينى . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٣- فى الأصل : تائها . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٤- فى الأصل : ومضعفيهما . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٥- فى الأصل : ياؤها . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٦- عقيل - بفتح العين - : بطن من الطالبيين ، من بنى هاشم من العدنانيه ، وهم بنو عقيل بن أبى طالب بن عبد المطلب بن عبد

مناف. انظر معجم قبائل العرب : ٢ / ٨٠٠ ، نهاية الأرب للقلقشندی : ٣٦٥ ، نهاية الأرب للنويری : ٢ / ٣٦٠ .
٧- عقيل : - بضم العين - بطن من عامر بن صعصعه من قيس عيلان ، من العدنانية. وعقيل أيضا بطن من بني أسد بن جمهره
من العدنانية ، وبطن من بني حرام بن جذام من القحطانية. انظر نهاية الأرب للنويری : ٢ / ٣٤٠ ، جمهره أنساب العرب : ٢٧٣ ،
نهاية الأرب للقلقشندی : ٣٦٦ ، صبح الأعشى : ١ / ٣٤١ ، معجم قبائل العرب : ٢ / ٨٠١ .

ثم قال :

وهمز ذى مدّ ينال فى النسب

ما كان فى تشبيه له انتسب

يعنى : أنّ حكم الممدود فى النسب كحكمه (١) فى التثنيه ، فتقول فى «حمراء» : «حمراوى» ، كما تقول : «حمراوان» ، وتقول فى «علاء ، وكساء ، وحياء» : «علاوى ، وكساوى ، وحياوى» ، و «علاوى وكساوى» (٢) و «حياوى» ، وقد تقدّم ذلك كله (٣).

ثم انتقل إلى النسب إلى المركّب ، وهو ثلاثة أنواع :

مركّب تركيب إسناد ، و تركيب مزج ، و تركيب إضافة.

وقد أشار إلى الأوّل والثانى ، فقال رحمه الله تعالى :

وانسب لصدر جملة و صدر ما /

رّكب مزجا ...

يعنى بالجملة : الجملة المسمّى بها ، وهو تركيب الإسناد ، فينسب إلى صدرها ، و صدر (٤) المركّب تركيب مزج ، والمزج : الخلط (٥).

فمثال الجملة : «برق نحره» ، فتقول فى النسب إليه : «برقى» ، ومثال المزج : «بعلبك» ، فتقول فى النسب إليه : «بعلبى» (٦).

ص : ٣٥٩

١- فى الأصل : كحمه . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٣- تقدم ذلك فى باب كيفية تثنيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ، فى قوله : وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علماء كساء و حيا بواو او همز ...

٤- فى الأصل : وهو صدر . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٥- انظر اللسان : ٤١٩١ / ٦ (مزج) ، شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ ، إعراب الألفيه : ١٣٥ .

٦- فى النسب إلى المركّب تركيب مزج خمسة أوجه : الأوّل : مقيس اتفاقا ، وهو النسب إلى صدره ، فتقول فى «بعلبك» : «بعلبى» ، وكذا حكم «خمسة عشر» ، فتقول : «خمسى» . الثانى : أن ينسب إلى عجزه ، فتقول : «بكى» ، وهذا الوجه أجازة الجرمى ، ولا يبيّزه غيره ، ولم يسمع النسب إلى العجز مقتصرًا عليه . الثالث : أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما ، فتقول : «بعلبى بكى» ، وهذا أجازة قوم منهم أبو حاتم قياسا على قول الشاعر : تزوّجتها راميه هرزيه و ظاهر كلام أبى الحسن الأخفش فى الأوسط

موافقته. الرابع : أن ينسب إلى مجموع المركب ، فتقول : «بعلبكي». الخامس : أن يبنى من جزئي المركب اسم على «فعلل» ، وينسب إليه ، قالوا في «حضر موت» : «حضرمي». وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع. انظر شرح المرادى : ١٤٠ / ٥ - ١٤٢ ، الهمع : ١٥٧٧ / ٦ ، شرح الأشموني : ١٩٠ / ٤ ، شرح الشافيه للرضي : ٧١ / ٢ - ٧٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٧٩ ، شرح ابن عصفور : ٣١٢ / ٢ - ٣١٣.

ثم انتقل إلى الثالث ، وهو المركب الإضافي ، وهو على قسمين : قسم ينسب إلى عجزه ، وقسم ينسب إلى صدره ، وقد أشار إلى الأول ، فقال رحمه الله تعالى :

ولثان تمّما

إضافه مبدوءه بابن أو اب

أو ما له التعريف بالثاني وجب

فهذه ثلاثه (١) أنواع ينسب فيها (٢) للعجز :

أولها : أن يكون مبدوءا بـ «ابن» نحو «ابن الزبير» ، فتقول في النسب إليه : «زبيرى».

وثانيها : أن يكون مبدوءا بـ «أب» وهى الكنيه ، نحو «أبى بكر» ، فتقول فيه : «بكرى».

وثالثها : أن يكون الأول تعرّف بالثاني ، نحو «غلام زيد» ، فتقول فيه : «زيدى» ، كذا قال الشارح (٣).

ثم أشار (٤) إلى الثانى ، وهو ما ينسب إلى صدره ، فقال رحمه الله تعالى :

فيما سوى هذا انسبن للأول

يعنى : أن المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكوره - نسب إلى صدره ، نحو «امرىء القيس» ، فتقول فيه : «امرئى» ، فإن خيف لبس نسب إلى العجز ، وإليه أشار فقال :

ما لم يخف لبس كعبد الأشهل

ص: ٣٦٠

١- فى الأصل : الثلاثة. شرح المكودى : ٢ / ١٥٣.

٢- فى الأصل : إلى. بدل : «فيها» شرح المكودى : ٢ / ١٥٣.

٣- قال ابن الناظم فى شرحه (٨٠١) : وإذا نسب إلى مضاف ، فإن كان صدره معرفا بعجزه أو كان كنيه ، حذف صدره ونسب إلى عجزه كقولك فى «غلام زيد ، وابن الزبير وأبى بكر» : «زيدى ، وزبيرى ، وبكرى». انتهى.

٤- فى الأصل : أشا. شرح المكودى : ٢ / ١٥٣.

يعنى : إذا خيف اللبس ينسب إلى الثَّانِي ، نحو «عبد شمس (١) ، وعبد مناف (٢) ، وعبد الأشهل» (٣) ، فتقول : «شمسى ، / ومنافى ، وأشهلئى» ، لأنك لو نسبت إلى الصَّدر ، فقلت : «عبدئى» لالتبس ، فلم يدر : هل هو منسوب ل- «عبد شمس» ، أو ل- «عبد مناف» ، أو ل- «عبد الأشهل» .

وهذا هو القسم الرَّابِعُ ممَّا ينسب (٤) فيه للثَّانِي .

ثمَّ إنَّ الثلاثيَّ المحذوف منه حرف : إمَّا أن يكون المحذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام .

فإن حذف منه اللام ، فهو (إمَّا) (٥) جائز الجبر (٦) ، أو واجبه ، وقد أشار إلى الأوَّل فقال :

واجبر بردَّ اللام ما منه حذف

جوازا إن لم يك ردّه (٧)

ألف

فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه

يعنى : أنَّ الثلاثيَّ المحذوف منه (اللام) (٨) ، إذا لم يردَّ المحذوف فى التثنيه وجمعى التصحيح - جاز جبره ، وإبقاؤه على حاله ، فتقول فى «يد ، وغد ،

ص : ٣٦١

١- عبد شمس هو : عبد شمس بن مناف بن قصي ، من قريش من عدنان ، جد جاهلى ، كان له من الولد : أميه وحبيب وعبد أميه ونوفل وربيعه وعبد العزى وعبد الله . انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٣٣٧ ، المحبر : ١٦٢ ، جمهوره الأنساب : ٦٧ ، الأعلام : ٤ / ١٠ ، معجم قبائل العرب : ٢ / ٧٢٤ .

٢- عبد مناف هو : عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشى ، أبو طالب ، والد على رضى الله عنه وعم النبى صلى الله عليه و (آله و) سلم وكافله ومربيه ومناصره ، ولد بمكه سنه ٨٥ ق.ه ، وتوفى فيها سنه ٣ ق.ه ، فقال الرسول صلى الله عليه و (آله و) سلم : ما نالت قريش منى شيئا أكرهه حتى مات أبو طالب . انظر طبقات ابن سعد : ١ / ٧٥ ، الأعلام : ٤ / ١٦٦ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٩٦ ، الخزانة : ٢ / ٧٥ .

٣- عبد الأشهل هو : عبد الأشهل بن جشم بن الحارث من بنى النبيت ، من الأوس ، من قحطان ، جد جاهلى ، من نسله سعد بن معاذ الأوسى الأنصارى وكثير من الصحابه رضوان الله عليهم . انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٣٣٥ ، جمهوره الأنساب : ٣١٩ ، الأعلام : ٣ / ٢٦٩ ، معجم قبائل العرب : ٢ / ٧٢٢ .

٤- فى الأصل : القسم الذى ينسب . شرح المكودى : ٢ / ١٥٣ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٤ .

٦- فى الأصل : الحذف. انظر شرح المكودى : ١٥٤ / ٢.

٧- فى الأصل : يك فى رده. انظر الألفيه : ١٨٧.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٥٤ / ٢.

ودم): «يدى ويدوى، وغدى وغدوى، ودمى ودموى»، لأنك تقول فى تثنيها (١): «يدان، وغدان، ودمان» (٢).

وفى نحو «ثبه» (٣): «ثبى وثبوى»، لأنك تقول فى جمعها: «ثبات» بغير رد.

ثم أشار إلى الثانى (بقوله) (٤):

وحق مجبور بهذى توفيه

يعنى: أن ما جبر فى التثنيه وجمعى التصحيح - جبر فى النسب وجوبا، نحو «أب، وأخ، وعضه (٥)، وسنه»، فتقول: «أبوى، وأخوى، وعضوى، وسنهى، أو سنوى» على الخلاف فى لامها، لأنك تقول فى التثنيه: «أخوان، وأبوان»، وفى الجمع: «عضوات، وسنوات، أو سنهات».

ثم قال /:

وبأخ أختا وبابن بنتا

ألق ويونس أبى حذف التا

يعنى: أن «أختا» إذا نسبت إليها، قلت: «أخوى»، كما تقول فى النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى «بنت»، قلت: «بنوى»، كما تقول فى النسب إلى «ابن».

أما إلحاقه (٦) «أختا» ب- «أخ» فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه «بنتا» ب- «ابن»

ص: ٣٦٢

١- فى الأصل: تثنيتهما. انظر شرح المكودى: ١٥٤ / ٢.

٢- ومذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجرور تفتح عينه، وإن كان أصله السكون، فتقول: «يدوى، ودموى، وعدوى» بالفتح فيه. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول: «يديى، ودميى، وغدوى» بالسكون فيهما، لأنه أصل العين فى هذه الكلمات، وحكى عنه أبو حيان أنه رجع فى الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعا من العرب. قال المرادى: والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع. انظر الكتاب: ٧٩ / ٢، شرح المرادى: ١٤٥ / ٥، ارتشاف الضرب: ٢٨٦ / ١، شرح الأشمونى: ١٦٧ / ٦ - ١٦٨، شرح الشافيه للرضى: ٦٣ / ٢، المقتضب: ١٥٢ / ٣، المنصف لابن جنى: ٦٣ / ١ - ٦٤.

٣- «ثبه» هنا محذوف اللام، وهو بمعنى الجماعه من الناس. انظر حاشيه ابن حمدون: ١٥٤ / ٢، اللسان: ٤٧٠ / ١ (ثبا).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ١٥٤ / ٢.

٥- «عضه» وجمعه «عضاه» وهو كل شجر له شوكة، وقيل: أعظم الشجر، وقيل: اسم يقع على ما عظم من شجر الشوك وطال واشتد شوكة، انظر اللسان: ٢٩٩١ / ٤ (عضه)، حاشيه ابن حمدون: ١٥٤ / ٢.

٦- فى الأصل: إلحاق. انظر شرح المكودى: ١٥٤ / ٢.

ففيه نظر ، لأنَّ النَّسبَ إلى «ابن» يجوز فيه : «ابنِي ، وبنوِي» ، فمن أين يعلم أنَّ «بنتا» يقال في النَّسب إليها : «بنوِي» فقط والعذر له في ذلك : أنه أحال على من قال في «ابن» : «بنوِي» ، ولا يصحَّ حمله على من (١) قال : «ابنِي» لعدم همزه الوصل في «بنت».

هذا الذي ذكره في النَّسب إلى «أخت (وبنت) (٢)» مذهب الجمهور (٣) ، وخالف يونس في ذلك ، وعليه تَبَّ بقوله :

ويونس أبي حذف التّاء

يعنى : أن يونس يقول في النَّسب إلى «أخت» : «أختِي» ، وإلى «بنت» : «بنتِي» (٤).

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

وضاعف الثّاني من ثنائِي

ثانيه ذو لين كلا ولائِي

يعنى : أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ، ثانيه حرف لين - وجب أن تضعف الثّاني ، فتقول في «لو ، وكى ، ولا» مسمّى بها : «لووِي ، وكيوِي ، ولائِي» ، وفي ذلك نظر ، لأنّ ما يسمّى (٥) به ممّا ثانيه ذو لين - يجب تضعيفه ، وجعله من ثلاثه أحرف ، دون نسب ، وتقدّم مثل ذلك عند ذكر «ما» في التّصغير (٦).

ثمَّ انتقل إلى / المحذوف الفاء ، فقال رحمه الله تعالى :

وإن يكن كشيء ما الفا عدم

فجبره وفتح عينه التزم

ص : ٣٦٣

١- في الأصل : ما. انظر شرح المكودي : ١٥٤ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٥٤ / ٢.

٣- وهو مذهب الخليل وسيبويه أيضا. انظر الكتاب : ٨١ / ٢ ، شرح المرادى : ١٤٥ / ٥ ، الهمع : ١٧٠ / ٦ ، التصريح على التوضيح : ٧٣٣ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٩٥٥ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ٣١٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٨٨ / ١.

٤- فينسب إليهما على لفظهما ولا- تحذف التاء ، لأن التاء فيهما للإلحاق وليست للتأنيث. وأبو الحسن الأخفش يحذف التاء ويبقى ما قبل تاء الإلحاق على ما هي عليه من الحركات فيقول في النسب إلى «أخت وبنت» : «أخوى وبنتي». انظر الكتاب : ٢ / ٨١ ، التصريح على التوضيح : ٣٣٤ / ٢ ، شرح المرادى : ١٤٥ / ٥ ، تاج علوم الأدب : ٥٤٨ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٩٥٥ ، ارتشاف الضرب : ٢٨٨ / ١ ، الهمع : ١٧٠ / ٦.

٥- في الأصل : مسمى. انظر شرح المكودي : ١٥٥ / ٢.

٦- انظر ص ٣٤٤ / ٢ من هذا الكتاب.

يعنى : أن ما حذفت منه الفاء ، وكانت لامه ياء ، كـ - «شيه (١)» ، وديه» يجب جيره ، يعنى : ردّ ما حذف منه ، وهو الواو ، ويفتح عينه ، فتقول : «وشوى ، وودوى» (٢).

وفى قوله : «فتح عينه التزم» موافقه لمذهب سيويه (٣) ، والأخفش يتركها ساكنه ، فيقول : «وشىي» (٤).

وفهم منه أن المحذوف الفاء ، إذا كان لامه غير ياء - لم يردّ ، نحو «عدّه» فتقول فيه : «عدى» ، وفى (٥) «صفه» : «صفى».

وفهم أيضا أن المحذوف العين لا يردّ (٦) محذوفه ، لسكوته عنه ، نحو «مذ» مسمى بها ، فإن أصلها «مند» (٧).

ص: ٣٦٤

١- فى الأصل : لشيه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٥.

٢- فى الأصل : لشيه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٥. قال ابن عصفور فى شرح الجمل (٢ / ٣١٥) : «وإنما لزم الرد فيما ثانيه حرف عله ، لأنك إذا أردت النسبه إلى مثل «شيه» حذفت التاء ، فيبقى الاسم على حرفين ، ثانيه حرف عله ، وذلك لا يوجد ، لما يؤدى إليه من بقاء الاسم على حرف واحد فى التنوين ، لأن حرف العله تستثقل فيه الحركه فتحذف ، فيبقى ساكنا والتنوين ساكن فيحذف حرف العله لالتقاء الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف واحد ، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد ، فلزم الرد لذلك ، ما لم يكن الاسم المحذوف اللام فيه تاء الإلحاق أو همزه فصل». انتهى. وانظر المقتضب : ٣ / ١٥٦ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٦٠٠.

٣- قال سيويه فى الكتاب (٢ / ٨٥) : وتقول فى الإضافه إلى «شيه» : «وشوى» لم تسكن العين ، كما لم تسكن الميم إذا قلت : «دموى». انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٣١٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٤٨ ، المقتضب : ٣ / ١٥٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٥٧ ، شرح المكودى : ٢ / ١٥٥ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٦٠٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٥.

٤- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٥٨ ، شرح المكودى : ٢ / ١٥٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣١٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٤٩ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٦٠٠ ، المقتضب : ٣ / ١٥٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٥.

٥- فى الأصل : ولى.

٦- فى الأصل : ترد. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٥.

٧- هذا مذهب الجمهور. وذهب ابن ملكون إلى أن «مذ» ليست محذوفه من «مند» ، قال : لأن الحذف والتصريف لا يكون فى الحروف ، ورده الشلوين بتخفيف «إن» وأخواتها ، وقال المالقي : الصحيح أنه إذا كان اسما فهو مقتطع من «مند» ، وأما إذا كان حرفا فهو لفظ قائم بنفسه. انظر الجنى الدانى : ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، رصف المباني للمالقي : ٣٢١ - ٣٢٢ ، مغنى اللبيب : ٢ / ٤٤ - ٤٤٣ ، الهمع : ٣ / ٢٢٠ - ٢٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ١١٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والواحد اذكر ناسبا للجمع

إن لم يشابه واحدا بالوضع

يعنى : إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته (1) ولم يشابه فى الوضع المفرد - جىء بواحد ونسب إليه ، كقولك فى النسب إلى («فرائض : فرضي»).

وفهم من قوله :

إن لم يشابه واحدا بالوضع

أنه إذا شابهه نسب إلى (2) لفظه.

وشمل نوعين :

أحدهما : ما أهمل واحده ، ك- «عباديد» (3).

والآخر : ما يسمى به ، ك- «أنصار» (4).

فتقول فيهما : «عباديدى ، وأنصارى».

ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة - كما تقدم - ويكون بأوزان تبه عليها ، فقال رحمه الله تعالى :

ومع فاعل وفعّال فعل

فى نسب أغنى عن اليا فقبل /

فذكر ثلاثه أوزان :

الأول : «فاعل» بمعنى : صاحب كذا ، نحو «تامر ، ولابن ، وكاس» أى : صاحب تمر ، وصاحب لبن ، وصاحب كسوه.

الثانى : «فعّال» فى الحرف غالبا ، نحو «حدّاد ، وقزّاز».

- و «فعل» بمعنى : صاحب كذا ، نحو «طعم ، ولبس» بمعنى : ذى طعام ، وذى لباس.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وغير ما أسلفته مقتررا

على الذى ينقل منه اقتصر

ص: ٣٦٥

١- فى الأصل : جمعیه. انظر شرح المكودى : ١٥٥ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٥٥ / ٢.

٣- العباديد : الفرق ، فمن الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه وطريق ، وهو أيضا : الآكام والأطراف البعيده. انظر اللسان : ٤ /

٢٧٨٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١٥٥ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١٩٨ / ٤.

٤- أنصار : هو فى الأصل جمع «ناصر» ، ثم صار علما على قبيلتى الأوس والخزرج. انظر اللسان : ٤٤٣٩ / ٦ - ٤٤٤٠ ، حاشيه ابن

حمدون : ١٥٥ / ٢.

يعنى : أن ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط فى النسب - يقتصر على ما نقل منه ، أى : يحفظ ولا يقاس عليه ، ومنه كثير ، ومنه قولهم فى المنسوب إلى «البصره» : «بصرى» بكسر الباء ، وإلى «الدهر» : «دهرى» بضم الدال (١) ، وإلى «مرو» (٢) : «مروى» بزيادة الزاى.

ص : ٣٦٦

-
- ١- وهذا يقال للشيخ الكبير الذى عاش طويلا ، والقياس فتح الدال. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٣٧ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٥٦ ، اللسان : ٢ / ١٤٤٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٧٥.
 - ٢- مرو : قال البكرى : مدينه بفارس معروفه ، وذكر ياقوت فى المعجم : مرو الروذ : مدينه قريبه من مرو الشاهجان بينهما خمسه أيام ، وهى على نهر عظيم نسبت إليه ، وهى أصغر من مرو الأخرى ، ومرو الشاه جان : وهى أشهر مدن خراسان ، وقصبتها ، وهى العظمى بينهما وبين نيسابور سبعون فرسخا. انظر معجم ما استعجم للبكرى : ٤ / ١٢١٦ ، معجم البلدان : ٥ / ١١٢ ، مرصد الاطلاع : ٣ / ١٢٦٢.

الباب السابع والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الوقف

الوقف : قطع النطق عند آخر الكلمة.

وإن كان الموقوف عليه متونا ففيه (١) ثلاث لغات :

- حذف التنوين مطلقا ، وتسكين ما قبله ، نحو «قام زيد ، ورأيت زيد ، ومررت بزيد» (٢).

- وإبدال التنوين من جنس حركه ما قبله مطلقا ، نحو «قام زيد و ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيدي» (٣).

- وحذفه بعد ضمّه (٤) ، أو كسره ، وإبداله ألفا بعد فتحه.

وهذه (هي) (٥) اللغه الفصيحه (٦) ، ولذلك اقتصر الناظم عليها ، فقال :

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا

وقفًا وتلو غير فتح احذفا /

ص: ٣٦٧

١- في الأصل : فيه. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٥٦.

٢- ذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيده والكوفيون ، ونسبها ابن مالك إلى ربيعه. انظر شرح المرادى : ٥ / ١٥٥ ، شرح

الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٨٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٢ ، التسهيل : ٣٢٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٠٤ ، الهمع : ٦ / ٢٠٠.

٣- ونسب ابن مالك هذه اللغه إلى الأزدي ، وقيده غيره بأزد السراه ، وزعم المازني أنها لغه قوم من اليمن ليسوا فصحاء. انظر

شرح المرادى : ٥ / ١٥٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٨١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٣ ، التسهيل : ٣٢٨ ، شرح الأشموني :

٤ / ٢٠٤ ، الهمع : ٦ / ٢٠١.

٤- في الأصل : الضمه. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٥٦.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٥٦.

٦- وهي لغه سائر العرب. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٨١ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٠٤ ، شرح المرادى : ٥ / ١٥٥ ،

شرح المكودي : ٢ / ١٥٦.

يعنى : أنّ التّنوين إذا كان إثر فتحه جعلته - أى : التّنوين - ألفا ، وإذا كان إثر غير فتح حذفته .

وشمل غير الفتح (١) : الضّمّ والكسر ، والمراد بالفتح : فتح الإعراب .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واحذف لوقف فى سوى اضطرار

صله غير الفتح فى الإضمار

يعنى : أنّ (٢) هاء الضّمير فى الوقف ، إذا كانت (٣) صله غير الفتح - حذف (٤) ، وشمل الضّمّ والكسر ، نحو «رأيته ، ومررت به» ، فتقف عليهما بالسكون .

وفهم من قوله : «غير الفتح» أنّ الواقعه بعد الفتح لا تحذف ، وهى ضمير المؤنث نحو «رأيتها ، ومررت بها» ، والمراد بالفتح : فتح البناء .

وفهم من قوله : «فى سوى اضطرار» أنّ الوقف يأتى على الواو والياء فى الاضطرار (٥) .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأشبهت إذا متونا نصب

فألفا فى الوقف نونها قلب

يعنى : أنّ «إذن» التى هى من التّواصب يوقف عليها بإبدال التّون ألفا ، لشبهه بالتّنوين بعد الفتح ، فتقول : «إذا» (٦) .

ص : ٣٦٨

١- فى الأصل : فتح . انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٦ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٣- فى الأصل : كان . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٤- فى الأصل : حذفته . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٥- نحو قول رؤبه : ومهمه مغبرّه أرجاؤه كأنّ لون أرضه سماؤه بإثبات الواو فيهما لفظا ، لأنّ صله الضمير المرفوع والمجرور لا صوره لها فى الخط كالتنوين . وقوله : تجاوزت هنداً رغبه عن قتاله إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره بإثبات الياء فيهما لفظا لا خطأ كما تقدم ، والضمير ل- «هند» هو علم رجل . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٣٩ . أوضح المسالك : ٢٨٦ .

٦- وهو مذهب أبى على والجمهور . انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٣ ، الهمع : ٦ / ٢٠٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٥٩ ، الجنى الدانى

: ٣٦٥ ، شرح الأشموني : ٢٠٦ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٣٩ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٩٨١ / ٤ ، شرح الشافيه
للرضي : ٢٧٩ / ٢ .

وفهم من قوله : «وأشبهت» أنّ الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل ، وإنّما هو للشّبه ، ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالتّون على الأصل (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحذف يا المنقوص ذى التّونين ما

لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

يعنى : أنّ حذف الياء من المنقوص ، إذا كان غير منصوب أولى من / ثبوتها ، (فشمل) (٢) المرفوع نحو «هذا قاض» ، والمجرور نحو «مررت بقاض» بحذف الياء فيهما.

وفهم من قوله : «ما لم ينصب» أنّ الياء لا تحذف من المنصوب.

وفهم ممّا تقدّم فى قوله (٣) :

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا

أنّ المنقوص المنوّن المنصوب يبدل فيه التّونين ألفا ، نحو «رأيت قاضيا» (٤).

وفهم من قوله : «أولى» أنّ جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح ، نحو «هذا قاضى ، ومررت بقاضى».

هذا حكم المنقوص المنوّن ، وأمّا غير المنوّن فقد أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

وغير ذى التّونين بالعكس ...

يعنى : أنّ المنقوص غير المنوّن بالعكس من المنوّن ، فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، نحو «هذا القاضى ، ومررت بالقاضى».

ص : ٣٦٩

١- ونقل عن المازنى والمبرد واختاره ابن عصفور. انظر شرح المرادى : ١٥٩ / ٥ ، شرح ابن عصفور : ١٧٠ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٣٩ / ٢ ، الهمع : ٢٠٥ / ٦ ، شرح الأشمونى : ٢٠٦ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٣٩٣ / ١ ، الجنى الدانى : ٣٦٥ ، شرح الشافيه للرضى : ٢٧٩ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٥٧ / ٢.

٣- فى الأصل : تقدم وقوله. انظر شرح المكودى : ١٥٧ / ٢.

٤- قال المرادى فى شرحه (٥ / ١٦١) : «وحكى الأبدى : أن من العرب من يقف عليها بحذف التّونين» ، وعلى ذلك بنى المتنبى قوله : ألا أذن فما أذكرت ناسى

ويعنى بغير ذى التّنوين : المقرون (١) (ب «أل») (٢).

وما ذكره (٣) من أنّه عكس المنوّن إنّما ذلك فى المرفوع والمجرور - كما مثّل - ، وأمّا المنصوب فليس فى الوقف (عليه) (٤) إلا إثبات الياء .

وإن كان المنقوص محذوف العين ، فليس فيه إلا وجه واحد ، أشار إليه بقوله رحمه الله تعالى :

وفى

نحو مر لزوم ردّ اليا اقتفى

يعنى : أنّ نحو «مر» اسم فاعل من «أرى» (٥) إذا وقف عليه لزم (٦) ردّ الياء ، فتقول : «هذا مرى ، ومررت بمرى» ، وإنّما لزم فيه ردّ الياء لكثرة ما حذف منه ، فإنّ أصله : «مرئى» ، على وزن «مفعول» ، فنقلت حركة الهمزة إلى الرّاء ، وحذفت الهمزة ، / وفعل بالياء ما فعل بياء «قاص» ونحوه ، من حذف حركته وحذفه ، لالتقائه مع التّنوين ، ولم يبق من أصول الكلمه إلا الرّاء ، فلو سكّنها فى الوقف لكان ذلك إجحافا بها .

ثم اعلم أنّ الموقوف عليه إذا كان متحرّكا ، فإنّما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها .

فإن كان تاء تأنيث - وقف عليها بالسكون خاصّه ، وهو الأصل .

وإن كان غيرها - جاز فيه السكون ، والزوم ، والإشمام ، والتّضعيف ، والنّقل ، وذلك بشروط يأتى ذكرها .

وقد أشار إلى الأوّل والثانى ، فقال رحمه الله تعالى :

وغيرها التّأنيث من محرّك

سكّنه أو وقف رائم التّحرّك

يعنى : أنّ غير تاء التّأنيث من المحرّك - يجوز تسكينه ورومه ، والأصل التّسكين .

ص : ٣٧٠

١- فى الأصل : والمقرون . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٣- فى الأصل : وما ذكر . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٥- أصل الماضى : «أرأى» بهمزتين بينهما راء ساكنه على وزن «أكرم» ، نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الرّاء قبلها ، وحذفت

الهمزة تخفيفاً ، ومضارعه : «يرى» ، وأصله : «يرئى» ، ففعل به ما ذكر بالماضى . انظر حاشيه ابن حمدون : ١٥٨ / ٢ .
٦- فى الأصل : لزوم . انظر شرح المكودى : ١٥٧ / ٢ .

وأما الرّوم : فهو إخفاء الصّوت بالحركه (١) ، ويجوز في الحركات الثلاث (٢).

وفهم من استثنائه هاء التّأنيث : أنّه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها من التّحرّك ، وسنبيّن بعد كيف يوقف عليها.

ثمّ أشار إلى الثّالث ، فقال رحمه الله تعالى :

أو أشمم الضّمّه ...

الإشمام : هو الإشاره بالشفّتين إلى الحركه ، حال سكون الحرف (٣).

وفهم من قوله : «الضّمّه» أنّه مخصوص بها ، ولا يجوز في الفتحه ، ولا في الكسره.

ثمّ أشار إلى الرّابع فقال :

أو قف مضعفا

ما / ليس همزا أو عليلا إن قفا

(محرّكا) (٤)

يعنى : أنّه يجوز الوقف على المتحرّك - غير التّياء - بالتّضعيف ، بشرط أن لا يكون همزه ، ولا حرف علّه ، وأن يكون قبله متحرّك.

ص : ٣٧١

١- وقال السيد الشريف : الروم : أن تأتي بالحركه الخفيفه بحيث لا يشعر به الأصم. انظر التعريفات للسيد الشريف : ١١٢ ، الهمع : ٢٠٧ / ٦ ، شرح المكودي : ١٥٨ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٠٩ / ٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٩٨٩ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٧ ، شرح الشافيه للرضي : ٢٧٥ / ٢ ، معجم المصطلحات النحويه : ٩٦ ، معجم مصطلحات النحو : ١٤٥ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ١٢١ .

٢- قال ابن مالك في شرح الكافيه (٤ / ١٩٨٩) : «وهو عند النحويين جائز في الحركات الثلاث ، وعند الفراء يجوز في الضمه والكسره ، ولا يجوز في الفتحه». وقال أبو حيان في الارتشاف (١ / ٣٩٧) : «ومذهب الجمهور جوازه في الفتحه ، وقال أبو الحسن ابن الباذش : «زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لختته ، والناس على خلاف». وانظر شرح المرادى : ١٦٧ / ٥ ، شرح الأشموني : ٢١٠ / ٤ ، الهمع : ٣٠٧ / ٦ - ٢٠٨ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ١٢٦ .

٣- وقال السيد الشريف : الإشمام : تهيئه الشفتين للتلفظ بالضم ، ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضم ما قبلها ، أو على ضمه الحرف الموقوف عليه ، ولا يشعر به الأعمى. انظر التعريفات للسيد الشريف : ٢٧ ، شرح المكودي : ١٥٨ / ٢ ، الهمع : ٢٠٨ / ٦ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ١٢١ ، شرح الأشموني : ٢٠٩ / ٤ ، شرح الشافيه للرضي : ٢٧٥ / ٢ ، شرح المرادى : ١٦٧ / ٥ ، شرح

الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٨٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٧ ، معجم مصطلحات النحو : ١٧٧٥ ، معجم المصطلحات النحويه :
١١٩.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٥٨.

وهذه الشُّروط كلّها مفهومه من البيت ، فتقول في «جعفر ، وضارب ، ودرهم» : «جعفرٌ ، وضاربٌ ، ودرهمٌ» بالتّضعيف.

ثمّ أشار إلى الخامس فقال :

وحركات (١) انقلا

لساكن تحريكه (٢) لن (٣)

يحظلا

يعنى : أنّه يجوز (٤) نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله ، وذكر له في هذا البيت شرطين :

أحدهما : أن يكون ساكنا وهو قوله : «لساكن» ، واحترز (به) (٥) من المتحرّك ، فلا ينقل إليه.

والآخر : أن يكون الساكن ممّا يقبل الحركة ، وشمل الألف ، لتعدّد حرّكته ، نحو «دار» ، والواو والياء ، لثقل الحركة فيهما ، نحو «قنديل ، وعصفور» ، والمضعّف ، نحو «الجدّ» ، لأنّ نقله يستلزم فكّه ، وهو ممتنع في غير الضروره.

وبقى عليه شرط ثالث خلافيّ ، أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

ونقل فتح من سوى المهموز لا

يراه بصريّ وكوف نقلا

يعنى : أنّ البصريّين منعوا نقل الفتحه إذا كان المنقول منه غير همزه ، فلا يقال في «رأيت الحصن» : «رأيت الحصن» (٦) ، لأنّ المفتوح إذا كان منوّنا - لزم من النقل حذف ألف التّنوين ، وحمل عليه غير المنوّن.

وأجاز ذلك الكوفيّون (٧).

وفهم / من قوله : «سوى المهموز» أنّ نقل الفتحه من المهموز جائز عند

ص: ٣٧٢

١- في الأصل : أو حركات. انظر الألفيه : ١٩٠.

٢- في الأصل : تحريكه. انظر الألفيه : ١٩٠.

٣- في الأصل : ان. انظر الألفيه : ١٩٠.

٤- في الأصل : يجو. انظر شرح المكودي : ١٥٩ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٥٩ / ٢.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٥٩ / ٢.

٧- ونقل عن الجرّمى والأخفش أنهما أجازاه مطلقا كالكوفيين ، ونقل عن الأخفش أيضا أنه أجازاه فى المنون على لغة من قال : «ورأيت بكر» بفتح الباء ، والكاف ، وهم ربيعه. انظر فى ذلك شرح المرادى : ١٧٠ / ٥ ، الأشمونى مع الصبان : ٢١١ / ٤ - ٢١٢ ، الهمع : ٢١٤ / ٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٩٨٨ / ٤ - ١٩٨٩ ، شرح المكودي : ٢ / ١٥٩. التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٢.

الجميع ، لثقل الهمزه ، نحو «رأيت الخبأ ، والزردأ ، والبطأ» (١) بنقل الحركة في جميع ذلك.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والنقل إن يعدم نظير ممتنع

يعنى : أن نقل الحركة للساكن ، إذا أدى نقلها إلى عدم النّظير - ممتنع ، فلا يجوز النّقل في نحو «هذا بشر» فتقول : «هذا بشر» لما يؤدى إليه من بناء «فعل» بكسر الفاء ، وضّم العين (في الأسماء) (٢) وهو غير موجود ، ولا في «انتفعت ببسر (٣)» : «انتفعت ببسر» (٤) ، لما يؤدى إليه من بناء «فعل» - بضمّ الفاء وكسر العين - في الأسماء ، وهو خاصّ بالأفعال.

فإن (كان) (٥) الحرف المنقول إليه همزه - جاز ، وإليه أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وذاك في المهموز ليس يمتنع

الإشارة (٦) ب- «ذاك» للنقل الذى يؤدى إلى عدم النّظير (٧).

يعنى : أن ذلك في المهموز غير ممتنع ، لثقل الهمزه ، فتقول في نحو «هذا ردة» : «ردة» ، و «مررت بالكفاء» (٨).

ص: ٣٧٣

١- في الأصل : النطأ. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩. والخبء : ما خبيء وستر في غيره ، والزردء : المعين ، والبطء : ضد السرعة. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٥٩ ، اللسان : ٢ / ١٨٥ (خبأ) ، ٣ / ١٦١٩ (ردأ) ، ١ / ٢٩٩ (بطأ) ، حاشيه الصبان : ٤ / ٢١٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٣- في الأصل : بلشر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩. والبسر : التمر قبل أن يرطب لغضاضته ، واحده بسره ، وهو أيضا الماء الطرى الحديث بالمطر ساعه ينزل من المزن ، والجمع بسار. انظر اللسان : ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ (بسر) ، المصباح المنير : ١ / ٤٨ (بسر).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٦- في الأصل : الأشار. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٧- في الأصل : النظر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٨- الكفاء : النّظير والمساوى ، ومنه الكفاءه فى النكاح ، وهو أن يكون الزوج مساويا للمرأة فى حسبها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك ، وتكافأ الشيطان : تماثلا. انظر اللسان : ٥ / ٣٨٩٢ (كفأ) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٥٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل

إن لم يكن بساكن صح وصل

يعنى : أن تاء التأنيث اللاحقه للأسماء - تجعل في الوقف هاء.

واحترزب- «تاء تأنيث» من التاء التي ليست للتأنيث ، نحو «فراة».

واحترزب- «تاء تأنيث الاسم» من تاء التأنيث / الساكنه اللاحقه للأفعال ، نحو «قامت».

واحترز بقوله :

إن لم يكن بساكن (١) صح وصل

من (٢) نحو «بنت وأخت».

وفهم منه : أن الساكن إذا كان غير صحيح ، والتاء للتأنيث - أنه يوقف عليها بالهاء ، نحو «فتاه ، وحصاه».

ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم ، نحو «هندات» ، فأخرجه فقال :

وقلّ ذا في جمع تصحيح وما

ضاهى ...

أى : قلّ جعل التاء هاء في الوقف في جمع المؤنث السالم ، ك- «هندات» وما ضاهاه ، ك- «أولات ، وهيهات» ، والأعرف في ذلك الوقف بالتاء.

ومن الوقف بالهاء قول بعضهم : «دفن البناء من المكرماه» (٣).

ص : ٣٧٤

١- في الأصل : لساكن. انظر الألفيه : ١٩١.

٢- في الأصل : فى ، انظر شرح المكودى : ١٥٩ / ٢.

٣- روى ابن حجر الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣ / ١٥) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما عزى النبى صلى الله عليه و (آله و سلم بابنته رقيه قال : «الحمد لله دفن البنات من المكرمات» ، وعزاه صاحب المجمع إلى الطبرانى فى الأوسط والكبير. وانظر الحديث فى كنز العمال (رقم) : ٤٥٣٧٧ ، تذكره الموضوعات للفتنى : ٢١٧ ، الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى : ٢ / ٦٩٣ ،

الموضوعات لابن الجوزى : ٣ / ٢٣٥. وانظر الحديث بروايه المؤلف منسوباً للعرب (حكاه قطرب عن طيء) فى التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٣ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢١٤ ، شرح المرادى : ٥ / ١٧٥ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٠ ، الهمع : ٦ / ٢١٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٩٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٣٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٠٤.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وغير ذين بالعكس انتمى

يعنى : أنّ غير جمع المؤنّث السّالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنّث ومضاهيه ، فالوقف بالهاء هو الكثير ، نحو «فاطمه» ، والوقف بالتاء قليل ، ومنه قولهم : «يا أهل سورة البقرت» ، فقال مجيب : «ما أحفظ منها ولا آيت» (١).

ثمّ اعلم أنّ من عوارض الوقف زياده هاء السّكت على آخر الموقوف عليه ، وأكثر ما تزداد (٢) بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً كـ «لم يعطه» ، أو وقفاً ، كـ «أعطه» ، وبعد «ما» الاستفهاميّة المجروره ، كقولك فى «على م» : «على مه» (٣) ، وقد تزداد فى غيرهما ، كما سيأتى.

فأما إلحاقها بالفعل المحذوف الآخر ، فقد أشار إليه فقال رحمه الله تعالى / :

وقف بها السّكت على الفعل المعلّ

بحذف آخر كأعط من سأل (٤)

يعنى : أنّ هاء السّكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر ، فشمل المضارع المجزوم ، نحو «لم يعطه» ، ولم يقه» ، والأمر من المعلنّ اللّام ، نحو «أعطه» ، وقه» إلاّ أنّ إلحاقها بنحو «لم يقه» ، وقه» ممّا بقى من الفعل فيه حرف واحد ، أو (حرفان أحدهما) (٥) حرف المضارعه - واجب ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وليس حتما فى سوى ما كع أو

كعب مجزوما فراع ما رعوا

يعنى : أنّه يجب لحاق هاء السّكت فى نحو المثالين المذكورين تقويه لهما.

وفهم منه : أنّ إلحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين ، نحو «أعط» ، ولم

ص: ٣٧٥

١- قال ثابت بن قيس الأنصارى : «يا أهل سورة البقرت» لما كان يقاتل مع المسلمين مسيلمه الكذاب وحزبه ، واختلط المسلمون بالعدو ، وخاف فرار المسلمين ، فأراد أن يجمع إليه من كان يجاهد فى زمن النّبي صلى الله عليه و (آله و) سلم ، لأنهم يصبرون على ملاقاته العدو أكثر من غيرهم لقوه إيمانهم ، فقال مجيب - وهو ثابت رجل من طيء - : ما أحفظ منها ولا آيت. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٦٠ ، شرح المرادى : ٥ / ١٧٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢١٤ ، شرح القطر : ٤٦١ ، الهمع : ٦ / ٢١٥.

٢- فى الأصل : يزاد. انظر شرح المكودى : ١٦٠ / ٢.

٣- فى الأصل : فقلت. على مه.

٤- فى الأصل : تسأل. انظر الألفيه : ١٩١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٦١ / ٢.

يعط - جائز ، لا لازم ، فتقول في «لم يعط ، وأعط» : «لم يعط ، وأعط» (١) بالسكون ، و «لم يعطه ، وأعطه» بلحاق الهاء ، وفي نحو «قه ، ولم يقه» بلحاق الهاء خاصه .

ثم انتقل إلى لحاقها بعد «ما» الاستفهاميه ، فقال رحمه الله تعالى :

وما في الاستفهام إن جرّت حذف

ألفها وأولها الها إن تقف

يعنى : أنّ «ما» الاستفهاميه إن جرّت حذف ألفها في الوقف ، ولحقتها (٢) هاء السكت .

واحترز بقوله : «ما في الاستفهام» من الموصوله والشّرطيّه والمصدرية ، فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ، ولا يلحقه هاء السكت .

وفهم من قوله : «إن جرّت» أنّ المرفوعه والمنصوبه ، لا يلحقها هاء / السكت ، وشمل قوله : «إن جرّت» المجرور بحرف الجرّ ، نحو «عمه ، ولمه» ، والمجرور بالإضافه ، نحو «اقتضاء مه» ، إلّا أنّ المجروره بالإضافه يلزمها الحذف ولحاق الهاء ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وليس حتما في سوى ما انخفضا

باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

يعنى : أنّ المجروره بغير الإضافه - وهو حرف الجرّ - ليس في لحاق الهاء لها حتم .

ففهم منه : أنّ لحاقها جائز في المجروره بحرف .

وفهم أيضا أنّه لازم في المجروره بالإضافه .

(ثمّ مثل ذلك بقوله : «اقتضاء م اقتضى» .

هذا مثال المجروره بالإضافه (٣) ، ف- «اقتضاء» مضاف ل- «م» ، فإذا وقفت عليها ، قلت (في) (٤) «اقتضاء م اقتضى زيد» : «اقتضاء مه» .

ثمّ انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعلّ الآخر ، و «ما» الاستفهاميه ، فقال رحمه الله تعالى :

ووصلها بغير تحريك بنا

أديم شدّ في المدام استحسنا (٥)

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦١ / ٢.

٢- فى الأصل : ولحاقها. انظر شرح المكودي : ١٦٠ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦١ / ٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦١ / ٢.

٥- قال ابن حمدون : يوجد قبل هذا البيت فى بعض نسخ المكودي بيت آخر نصه : ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرّك تحريك بناء لزمًا ويوجد أيضا عقبه شرحا له : ذكر فى هذا البيت أنّ هاء السّـيـكـت إنّما توصل بحركه بناء لازم ، لا كبناء المفرد العلم ، فلا تتصل به ، وإنّما تتصل به على وجه الشّدوذ ، وإليه أشار بقوله : ووصلها ... إلخ وقال ابن حمدون : لكن قول الناظم : «ووصلها ... البيت» يغنى عن البيت وشرحه الموجودين فى بعض النسخ. وقال الصبان : يوجد فى بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر ، وهو : ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرّك تحريك بناء لزمًا فيكون قوله : «ووصلها بغير ... إلخ» تفصيلا لإجمال هذا البيت. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٦٢ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٢١٧ / ٤ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١٧٨ / ٢ ، الألفيه : ١٩٢.

يعنى : أن وصل هاء السكت بغير الحركة التى للبناء المدام (١) شاذ ، ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن .

وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة .

فمثال حركة البناء المدام الذى يستحسن لحاق الهاء معه - حركة «الواو والياء» من «هو ، وهى» ، فيجوز «هوه» (٢) وهيه» ، وقد قرئ بهما (٣) ، وقد شدّد لحاقها فى «عل» فى قول الزجاج :

٢٨٩- يا ربّ يوم لى لا أظلله *** أرمض من تحت وأضحى من عله (٤)

ص: ٣٧٧

١- البناء المدام : أى : الملتزم . انظر شرح المرادى : ١٨٣ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٢١٨ / ٤ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٦٢ / ٢ .

٣- قرأ يعقوب الحضرمى : «هو وهى» فى الوقف بهاء السكت حيث وقعا وكيف جاء من غير خلاف عنه . وقراءه غيره بغير هاء مع إسكان الواو والياء وقفا . انظر النشر فى القراءات العشر : ١٣٥ / ٢ ، ٢١٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٠٤ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٢ ، شرح المرادى : ١٨٣ / ٥ .

٤- من الرجز ، لابن ثروان (قال البغدادي : وهو من جملة الأعراب الذين كانوا ملازمين باب الخلفاء ، تؤخذ عنهم اللغه والأشعار والنوادر ، وكان أبو ثروان ممن يلازم الكسائى) ، ونسب ثانيهما بروايه «من عل» آخر عده أبيات نسبت فى شواهد السيوطى لابن الهجندل . قوله : «يا رب» ، يا : إما أدهاء نداء والمنادى محذوف ، والتقدير يا قوم رب ، وإما لمجرد التنبيه ، لأنها دخلت على ما لا يصلح للنداء . لا أظلله : بالبناء للمفعول من «الظل» وهو من باب الحذف والإيصال ، والأصل : لا أظلل فيه فحذف «فى» توسعا وانتصب الضمير بالفعل والجملة فى محل نصب . ارمض : من رمضت قدمه إذا احترقت من الرمضاء وهى الأرض الحاميه من حر الشمس . «من تحت» أصله : «من تحتى» فلما قطع بنيت على الضم . أضحى : من ضحيت الشمس ضحاء : إذا برزت فى وقت الضحى . عله : بمعنى : فوق . والشاهد فى قوله : «عله» حيث لحقته هاء السكت شذوذا ، لأن البناء فيه عارض . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢٠٠٠ / ٤ ، الشواهد الكبرى : ٥٤٥ / ٤ ، أبيات المغنى : ٣٥٣ / ٣ ، شواهد المغنى : ٤٤٨ / ١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٦٢ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٤٦ / ٢ ، مغنى اللبيب رقم : ٢٧٦ ، الهمع رقم : ٧٩١ ، ١٨٠٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٧٢ ، ٢٣٥ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٢٧١ / ٢ ، ٢١٨ / ٤ ، شرح ابن يعيش : ٨٧ / ٤ ، شرح ابن الناظم : ٨١٢ ، شرح المرادى : ٥ / ١٨٢ ، كاشف الخصاصه : ٣٨٩ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٠٦ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وربما أعطى لفظ الوصل ما

للوقف نثرا وفشا منتظما

يعنى : أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف ، فيعطى حكمه ، وذلك فى النثر قليل ، وفهم ذلك من قوله / : «وربما» ، ومنه قوله تعالى فى قراءه غير حمزه والكسائى : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ) (١) ، وقراءه قالون (٢) : (وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) (٣) (٤) ، وفى الشعر فاش ، وقد صرح بذلك فى قوله : «وفشا منتظما» ومنه قوله :

٢٩٠ - أتوا نارى فقلت منون أنتم***...

(٥)

ص : ٣٧٨

١- (فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ، وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ). قرأ غير حمزه والكسائى «لم يتسنه» بإثبات الهاء فيه وصلا ووقفا ، وقرأ حمزه والكسائى ويعقوب وخلف «لم يتسن» بحذف الهاء وصلا. انظر حجه القراءات : ١٤٢ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٥٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٦٢ ، إعراب النحاس : ١ / ٣٣٢ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ١٧١ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٠٩ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٤٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢١٩ ، شرح المرادى : ٥ / ١٨٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠٠١ .

٢- هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدنى ، مولى الأنصار ، أبو موسى ، (وقالون : لقب دعاه به نافع القارئ لجوده قراءته ، ومعناه بلغه الروم : جيد) أحد القراء المشهورين ، ولد فى المدينه سنه ١٢٠ هـ ، وانتهت إليه الرياسه فى علوم العربيه والقراءه فى زمنه بالحجاز ، وكان أصم يقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتى القارىء ، فيرد عليه اللحن والخطأ ، توفى سنه ٢٢٠ هـ. انظر ترجمته فى طبقات القراء : ١ / ٦١٥ ، الأعلام : ٥ / ١١٠ ، النجوم الزاهره : ٢ / ٢٣٥ .

٣- فى الأصل : الواو. ساقط.

٤- يأسكان الياء من «محيى» ، وهى قراءه نافع وأبو جعفر أيضا. وقراءه الجمهور على فتح الياء. انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٢٠٦ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٦٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٢١ ، إعراب النحاس : ٢ / ١١١ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٦٧ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣٥٢ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٣ .

٥- من الوافر ، وقد اختلف فى نسبه لقائله ، فقيل : هو لشمير بن الحارث الضبى ، وقيل : لتأبط شرا ، وقيل غير ذلك ، وعجزه : فقالوا : الجنّ ، قلت : عموا ظلما وقد تقدم الكلام عليه ص ٢٨٥ / ٢ من هذا الكتاب. والشاهد فى قوله : «منون» ، فإنه أدخل علامه الجمع فى «من» إجراء للوصل مجرى الوقف ، وحق هذه علامه ألا تدخل فيها إلا فى الوقف ، وذلك شاذ ، وهو كثير فى الشعر.

الباب الثامن والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الإمالة

الإمالة على قسمين : إمالة الألف ، وإمالة الفتحه.

فإمالة (1) الألف: هي أن تنحو بالألف نحو الياء ، والفتحه (2) نحو الكسره، وذكر لها الناظم سته أسباب :

الأول : انقلابها عن الياء.

الثاني : مآلها إلى الياء.

الثالث : كونها تدلّ على ما يقال فيه : «فلت».

الرابع : ياء قبلها ، أو بعدها.

الخامس : كسره قبلها ، أو بعدها.

السادس : التناسب.

وقد أشار إلى الأول ، فقال رحمه الله تعالى :

الألف المبدل من يا في طرف

أمل ...

يعنى : أنّ الألف المبدله من الياء فى طرف - تمال ، وشمل آخر الفعل ، ك- «رمى» ، وآخر (3) الاسم ، ك- «مرمى».

ص: ٣٧٩

١- فى الأصل : فإما. انظر شرح المكودى : ١٦٣ / ٢.

٢- أى : الفتحه التى قبل الألف. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٢٣٨ ، شرح المرادى : ٥ / ١٨٦ ، حاشيه ابن حمدون : ١٦٣ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١٦٣ / ٢.

٣- فى الأصل : والآخر. انظر شرح المكودى : ١٦٣ / ٢.

وفهم منه أنّ الألف إذا كانت وسطا - لا تمال ، وإن كانت مبدله من ياء ، إلا بشرط يأتي .

ثمّ أشار إلى الثّاني ، فقال رحمه الله تعالى :

كذا الواقع منه اليا خلف

دون مزيد أو شدوذ (١)

يعنى : أنّ الألف تمال إذا كانت صائره إلى الياء ، دون شدوذ ، ولا زياده ، وذلك نحو «حبلى ، ومعزى» (٢) ، فإنّ الألف فيهما غير مبدله من (ياء) (٣) ، لكنّها تصير إلى الياء فى التثنيه والجمع / بالألف والتّاء ، فتقول : «حبلان وحبليات ، ومعزيان ومعزيات» .

واحترز بالشدوذ من قلب الألف ياء فى لغه هذيل ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو «عصيّ» فى «عصاي» .

واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زياده ، كقولهم فى تصغير «قفا» : «قفى» ، وفى جمعه «قفى» .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولما

تليه ها التّأنيث ما الها عدما

يعنى : أنّ ما آخره تاء التّأنيث ممّا آخره ألف ، يستحق الإماله - يمال ، كما يمال المجرد من التّاء ، نحو «مرماه ، وفتاه» ، لأنّ (التّاء) (٤) فى حكم الانفصال ، فهى (٥) غير معتدّ بها .

ثمّ أشار إلى السبب الثّالث ، فقال رحمه الله تعالى :

وهكذا بدل عين الفعل إن

يؤل إلى فلت كماضى خف وذن

يعنى أنّ الألف تمال أيضا إذا كانت بدلا من عين فعل ، تكسر (٦) فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير .

ص: ٣٨٠

١- فى الأصل : وشدوذ. انظر الألفيه : ١٩٣ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٣ .

٢- الماعز : ذو الشعر من الغنم ، خلاف الضأن ، وهو اسم جنس ، وهى العنز ، والأنتى ماعزه ومعزاه ، والمعزى : اسم للجمع ، وألفه ملحقه له ببناء «هجرع» . انظر اللسان : ٦ / ٤٢٣١ (معز) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٣ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٣ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦٣ / ٢.

٥- فى الأصل : فهو. انظر شرح المكودي : ١٦٤ / ٢.

٦- فى الأصل : أن تكسر. انظر شرح المكودي : ١٦٤ / ٢.

وشمل ما عينه واو مكسوره ، نحو «خاف» ، أصله «خوف» بكسر الواو ، لأنه من «الخوف» (١) ، وما عينه ياء مفتوحه فى الأصل نحو «دان» ، فإنه من «الدين» ، وما عينه ياء مكسوره ، نحو «هاب» من «الهيبة» ، وأصله «هيب» ، فتمال الألف من ذلك كله ، لأنه يؤول - إذا أسند إلى التاء - إلى «فلت» ، فيقال : «خفت ، ودنت ، وهبت».

واحترز به مما لا يؤول إلى «فلت» (- بالكسر - بل إلى «فلت») (٢) - بالضم - ، نحو «قال ، وطال» ، لأنك تقول فيهما : «قلت ، وطلت» (٣).

ثم أشار إلى السبب الرابع فقال :

كذاك تالى الياء ...

أى : تمال أيضا الألف التى (٤) تتلو الياء ، وذلك نحو «سيال» (٥) . / وأوهم كلامه أن ذلك فيما اتصل بالياء - كالمثال المتقدم - ، وليس كذلك ، بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف (فصل ، وعلى ذلك تبه بقوله :

والفصل اغتفر

بحرف او مع ها كجيبها أدر

يعنى : أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف (٦) المماله بحرف واحد ، وذلك نحو «شيبان» (٧) ، أو بحرفين أحدهما هاء (٨) ، نحو «أدر جيبها» ، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد ، لقله الفصل ، واغتفر بحرف (٩) مع الهاء لخفاء الهاء .

وفهم منه : أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء ، منع من الإمالة .

ص : ٣٨١

١- فى الأصل : الحروف . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٤ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٢٢ .

٣- فى الأصل : ظلت . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٤ .

٤- فى الأصل : الذ . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٤ .

٥- سيال : موضع بالحجاز ، وقال المرادى وغيره : هو شجر له شوكة . انظر مراصد الاطلاع : ٢ / ٧٦٣ ، شرح المرادى : ٥ / ١٩١ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٢٤ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٩ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٤ .

٧- شيبان : اسم رجل ، من الشيب . انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٨ .

٨- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٧٢ ، وقال فى التسهيل (٣٢٥) : «أو حرفين ثانيهما هاء» ، وانظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٨ ، الهمع : ٦ / ١٨٦ .

٩- فى الأصل : بفصل. انظر شرح المكودى : ١٦٤ / ٢.

ولم يذكر في هذا النظم الياء سببا إذا كانت بعد الألف نحو «بايع» (١)، وهو في ذلك موافق لسيبويه (٢).

ثم أشار إلى السبب الخامس ، فقال :

كذاك ما يليه كسر أو يلي

تالي كسر أو سكون قد ولي

كسرا (٣) وفصل الها

كلا فصل يعد

فدرهماك من يمله لم يصد

فذكر خمس صور :

الأولى : أن يقع الكسر بعد الألف ، وشرطه أن يليها ، نحو «مساجد».

الثانية : أن يقع الكسر قبلها ، وفيه أربع صور :

أولها : أن تكون منفصله بحرف نحو «عماد».

وثانيها : أن تكون منفصله بحرفين ، أولهما ساكن نحو «شمال».

وثالثها : أن تكون منفصله بحرفين ، (متحرّكين) (٤) ثانيهما الهاء ، نحو «يريد أن يضربها».

ورابعها : أن تكون منفصله بحرف ساكن ومتحرّكين ، أحدهما الهاء ، وقد مثل ذلك بقوله :

فدرهماك من يمله لم يصد

فالألف في هذه (٥) المثل كلّها تجوز إمالتها.

وإنما اغتفر الفصل بالهاء في «درهماك» لخفائها ، فلم / يعتدّ بها ، فصار ك- «شمال».

وهذه الصور كلّها مفهومه من النظم ، وفهم منه أنّ الفصل إذا كان بغير ما ذكر - لم تجز الإمالة.

ص: ٣٨٢

١- وذكرها في شرح الكافية والتسهيل - كما ذكرها ابن الدهان وغيره - ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصله ، نحو

- «بايع». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٩٧٢ / ٤ ، التسهيل : ٣٢٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٢ ، الهمع : ١٨٦ / ٦ ، شرح المرادى : ١٩٢ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٢٢٥ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٦١٣ ، المفصل : ٣٣٥ ، شرح ابن يعيش : ٥٥ / ٩ .
- ٢- فلم يذكر ذلك فى كتابه. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٢ ، شرح المرادى : ٥ / ١٩٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٢٥ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٥ .
- ٣- فى الأصل : كسر. انظر الألفيه : ١٩٤ .
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٥ .
- ٥- فى الأصل : هذا. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٥ .

وبقى من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه حيث ذكره (١).

ثم انتقل إلى موانع (٢) الإمالة. فقال رحمه الله تعالى :

وحرف الاستعلاء يكفّ مظهرًا

من كسر أو يا وكذا تكفّ را

يعنى : أنّ حرف الاستعلاء والراء - يكفّان سبب الإمالة.

وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها «قظ خصّ ضغط».

وعلى هذا فالحروف الكافّة للإمالة ثمانية إلا أنّ جميع هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة ، بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسره ظاهره ، أو ياء موجودة (٣) وكان بعد الألف حرف (من أحرف) (٤) الاستعلاء ، وكان حرف الاستعلاء متصلاً ، أو مفصولاً بحرف أو حرفين ، وكانت (٥) الراء مضمومه أو مفتوحه (٦).

ص: ٣٨٣

١- وذلك عند قوله : وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا انظر ص ٣٨٥ / ٢ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل : مواضع. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٥.

٣- فى الأصل : مرفوعه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٥ ، وقد صرح ابن مالك فى شرح الكافية والتسهيل بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسوره تمنع الإمالة إن كان سببها كسره ظاهره أو ياء موجودة. واعترض ذلك أبو حيان فقال : لم نجد ذلك فى الياء وإنما يمنع مع الكسره فقط ، وعليه فيجوز إمالة نحو «طغيان» و «صياد» ، و «ريان» ، ونحو «بياض» و «هذه أبيارك» مما تقدم فيه المانع أو تأخر. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٩٧٣ ، التسهيل : ٣٢٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٩٤ ، الهمع : ٦ / ١٨٨ - ١٨٩ ، الأشمونى مع الصبان : ٤ / ٢٢٦ ، حاشية الخضرى : ٢ / ١٨١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٥.

٥- فى الأصل أو كانت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٦.

٦- هذا عند الجمهور ، وبعض العرب يميل ولا يلتفت إلى الراء. ومثال كف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر : «فاقد» ، ومثال كفه الياء الظاهره : «ضياح» - بفتح الضاد ، مصدر ضاع يضيع - ، ومثال كف الراء الكسر الظاهر : «راكب» ، ومثال كفه الياء الظاهره : «رياحين». والكسر المقدر والياء المقدره التى لا يكفها مستعمل ولا راء ، مثال الكسر المقدر الذى لا يكفه مستعمل : «خاف» فإن سبب إمالته كون ألفه منقلبه عن واو مكسوره ، والكسر الآن مقدر ، ومثال الياء المقدره التى لا يكفها مستعمل : «بقى» من البقاء ، فإن سبب إمالته كون الألف بدلا من الياء ، والياء مقدره. انظر فى ذلك ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٠ ، الهمع : ٦ / ١٨٩ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٩ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٥ ، حاشية الخضرى : ٢ / ١٨١.

ثم إنَّ المانع من الإماله يكون متأخراً عن الألف ، ومتقدِّماً عليها ، وقد أشار إلى الأوَّل بقوله رحمه الله تعالى :

إن كان ما يكفِّ بعد متّصل

أو بعد حرف أو بحرفين فصل

فهذه ثلاث صور :

الأولى : أن يكون متّصلاً بالألف ، نحو «فاقد ، وباخل» (١).

الثانية : أن يكون مفصّلاً بحرف ، نحو «مناقق ، وباسط» .

الثالثة : أن يكون مفصّلاً بحرفين ، نحو «مواثيق ، ومواعيظ» (٢).

ثمَّ أشار إلى المانع إذا كان متقدِّماً ، فقال رحمه الله تعالى :

كذا إذا قدّم ما لم ينكسر

أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر

يعنى : أنّ حرف الاستعلاء ، والزّاء غير المكسوره ، إذا تقدّما على الألف منعاً للإماله ، بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسره.

فمثال المكسور (٣) : «طلاب» (٤) ، ومثال الساكن بعد كسره : «رأيت المطواع» (٥) ، وقد مثله بقوله : «كالمطواع مر».

وفهم منه : أنّ ما كان على خلاف المثالين المذكورين - يمنع الإماله ، نحو «طالب ، وقادر ، وراكب ، وقبائل ، وضيّارم» (٦).

ص: ٣٨٤

١- باخل : اسم فاعل من البخل ، وهو ضد الكرم. انظر اللسان : ١ / ٢٢٢ (بخل).

٢- أما المتصل أو المنفصل بحرف فقال سيويوه : لا يميلها أحد من العرب إلا من لا يؤخذ بلغته. وأما المنفصل بحرفين فنقل سيويوه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع ، قال سيويوه : وهى لغه قليله. وجزم المبرد بالمنع فى هذا ، وهو محجوج بنقل سيويوه. انظر الكتاب : ٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، المقتضب : ٣ / ٤٧٧ ، شرح المرادى : ٥ / ١٩٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٣٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٢٧ ، الهمع : ٦ / ١٨٨ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٩.

٣- فى الأصل : المكسوره. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٦.

٤- الطلاب : مصدر طالبه بكذا : إذا طلبه بحق. انظر اللسان : ٤ / ٢٦٨٤ (طلب) ، المصباح المنير : ٢ / ٣٧٥.

٥- المطواع : بمعنى المطيع. انظر اللسان : ٤ / ٢٧٢٠ (طوع) ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٦. حاشيه الصبان : ٤ / ٢٢٧.

٦- فى الأصل : صيارم. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٦. الضبارم - بالضم - : الشدود الخلق من الأسد ، وهو أفضا الرجل الجرىء على الأعداء. قال ابن حمدون : ثم إن التمثيل به خلاف الحق ، لأن الرء المكسوره هنا تمنع مانع الإمامه الذى هو حرف الاستعلاء ، فىجوز فىه الإمامه ، فالأولى الاقتصار على ما قبلها وىبدله بنحو «غنائم». انظر اللسان : ٤ / ٢٥٤٨ (ضيرم) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٦.

ثم إنَّ الموانع من الإيماله قد يعرض لها ما يمنعها (١) ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وكفّ مستعلّ ورا ينكفّ

بكسر را كغارما لا أجفو

يعنى : أنّ الزّاء إذا وقعت بعد الألف المماله مكسوره - ككفّ (٢) المستعلّى والزّاء المفتوحه ، نحو «دار القرار» (٣) ، و «لا أجفو غارما» (٤).

ومن العجب أنّ الزّاء المكسوره تكفّ نفسها إذا كانت مفتوحه ، وسبب كفّ الزّاء المكسوره لنفسها (٥) ولحرف الاستعلاء - أنّها مكزّره ، فتضاعفت فيها الكسره فقوى بذلك سبب الإيماله.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

ولا تمل لسبب (٦) لم يتّصل

والكفّ قد يوجب ما ينفصل

يعنى : أنّ سبب الإيماله لا- يؤثّر إذا كان منفصلا ، يعنى : من كلمه أخرى نحو «يدى سابور» (٧) فلا- تمال الألف من «سابور» لأجل الياء من «يدى» ، لأنّها منفصله ، بخلاف الكفّ فإنّه يؤثّر ، وإن كان منفصلا ، فتمتنع الإيماله فى نحو «يريد أن يضربها قبل» ، فلا تمال الألف من «يضربها» (٨) ، لكفّ القاف لها ، وإن كان من كلمه أخرى.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد أمالوا لتناسب بلا

داع سواه كعمادا وتلا

ص: ٣٨٥

١- فى الأصل : ثم إن المانع من الإيماله قد يعرض له ما يمنعها. راجع شرح المكودى : ١٦٦ / ٢.

٢- فى الأصل : لفت. انظر شرح المكودى : ١٦٦ / ٢.

٣- والمانع من الإيماله فى هذه الآيه شيئان : حرف الاستعلاء ، والرّاء المفتوحه ، والكاف لهما معا الرّاء مكسوره بعد الألف. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٦٧ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٥١ / ٢.

٤- والمانع من الإيماله حرف الاستعلاء فقط ، وهو العين. ومثال ما إذا كان المانع من الإيماله الرّاء فقط : (كِتَابُ الْأَبْرَارِ). ومعنى : «لا- أجفو غارفا» : لا- أطلب غريما ومدينا مطالبه جفاء ، وإنما أطلبه مطالبه رفق ولين. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٦٧ / ٢ ،

التصريح على التوضيح : ٣٥١ / ٢.

٥- فى الأصل : كنفسها. انظر شرح المكودى : ١٦٦ / ٢.

٦- فى الأصل : بسبب. انظر الألفيه : ١٩٥.

٧- سابور : اسم ملك من ملوك العجم. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٦٧ / ٢ ، اللسان : ٣ / ١٩٢١ (سبر).

٨- فى الأصل : ضربها. انظر شرح المكودى : ١٦٧ / ٢.

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة (١) ، وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها.

يعنى : أنهم قد أمالوا للتناسب ، دون سبب سواه ، فذكر مثالين :

أحدهما : «عمادا» (٢) ، ويعنى به : إذا قلت : «رأيت عمادا» ، ثم وقفت عليه ، فقلبت التثوين ألفا ، فتميل الألفين معا ، أعنى : الألف التي بعد الميم ، والألف المبدله من التثوين.

أما الألف التي بعد الميم ، فلايمالتها سبب ، وهو كسر العين.

وأما الألف التي هي بدل من التثوين فلا سبب لإمالتها ، إلا المناسبه للألف المماله التي قبلها.

وينبغى أن يضبط «كعمادا» بألف دون تنوين ، على إرادته الوقف.

والمثال الثاني : «تلا» ، (أميل) (٣) من قوله تعالى : (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّاهَا) [الشمس : ٢] ، فالألف / فيه منقلبه عن واو ، فلاحظ لها فى الإمالة ، لكن أميلت لمناسبه رؤوس الآى ، وفيها ما لإمالاته سبب ، نحو (إذا جلاها) [الشمس : ٣].

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا تمل ما لم ينل تمكنا

دون سماع غيرها وغيرنا

يعنى : أنه لم تطرد الإمالة فى الأسماء غير المتمكنه ، إلا فى «نا» (٤) ضمير المتكلم ومعه غيره ، و «ها» ضمير الواحده ، فتقول : «مر بنا ، ونظر إلينا ، ومر بها ، ونظر إليها». وإنما اطردت فى هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن ، لكثرة استعمالهما.

وفهم من قوله : «دون سماع» أن الإمالة سمعت فى غير هذين ، وذلك نحو «أنى» (٥) ، ومتى ، وبلى». ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها ، انتقل إلى إمالة الفتحة ، ولها سببان ، أشار إلى الأول (منهما) (٦) ، فقال رحمه الله تعالى :

والفتح قبل كسر راء فى طرف

أمل كلاًيسر مل تكف الكلف

ص: ٣٨٦

١- وهو التناسب ، وعبر بعضهم عنه بقولهم : الإمالة للإمالة ، وعبر عنه آخرون بقولهم : الإمالة لمجاوره الممال. انظر شرح المرادى : ١٩٩ / ٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٥ ، شرح الأشموني : ٢٣٠ / ٤ ، شرح الشافيه للرضى : ١٣ / ٣ ، الهمع : ١٩٣ / ٦ .

٢- فى الأصل : عمادا. انظر شرح المكودى : ١٦٧ / ٢ .

- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦٧ / ٢.
- ٤- فى الأصل : تا. انظر شرح المكودي : ١٦٧ / ٢.
- ٥- فى الأصل : أتى. انظر شرح المكودي : ١٦٨ / ٢.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦٨ / ٢.

يعنى : أنّ الفتحه تمال إذا كان بعدها راء ، مكسوره ، متطرّفه (١) ، نحو (أولى الضّرر) [النساء : ٩٥] ، و (بشّر) [المرسلات : ٣٢] ، وقد مثل ذلك بقوله : «للأيسر مل» ، (أى) (٢) : إلى الأيسر مل (٣).

وفهم من إطلاقه : أنّ الإماله للراء جائزه فى الوصل والوقف.

وفهم منه أيضا : أنّ الإماله جائزه فى حرف الاستعلاء وفى غيره (٤).

وقد أشار إلى السبب الثانى ، فقال رحمه الله تعالى :

كذا الذى تليه ها التأنيث فى

وقف إذا ما كان غير ألف

يعنى : أنّ / الفتحه تمال أيضا فى الوقف ، إذا وليها هاء التأنيث.

وفهم من قوله : «إذا ما كان غير ألف» أنّ الإماله جائزه فى جميع الحروف ، ما عدا الألف ، ومثاله «رحمه ، وقصعه ، ودرجه (٥) ، وعرقوه (٦) وحذريه (٧)».

وأما الألف ، فلا إماله فيها ، نحو «فتاه ، وعصاه».

ص: ٣٨٧

١- اشتراط ابن مالك كون الراء متطرفه ، بقوله فى النظم : «فى طرف» ، وقال فى التسهيل : «وهى لام». قال المرادى : وليس اشتراط ذلك بصحيح ، لأن سيويه قد ذكر إماله فتحه الطاء من قولهم : «رأيت خبط رياح» ، وذكر غيره أنه يجوز إماله فتحه العين فى نحو «العد» ، والراء فى ذلك ليست بلام. ثم قال : ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه. انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٠٤ ، التسهيل : ٣٢٧ ، الكتاب : ٢ / ٢٧١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٧ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٣٣ ، الهمع : ٦ / ١٩٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٨.

٣- وقد أهمل الناظم من شروط إماله الفتحه لكسره الراء شرطين غير ما ذكر : الأول : ألا تكون على ياء ، فلا تمال فتحه الياء فى نحو «من الغير» ، وقد ذكره فى التسهيل ، ونص عليه سيويه. الثانى : ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشرق» فإنه مانع من الإماله ، نص على ذلك سيويه أيضا. انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٠٤ ، التسهيل : ٣٢٧ ، الكتاب : ٢ / ٢٧١ ، الهمع : ٦ / ١٩٤ - ١٩٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٦.

٤- فمثالها فى حرف الاستعلاء : «من البقر» ، ومثالها فى غير حرف الاستعلاء من الراء : «بشّر» ، أو من غيره نحو «من الكبير». انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٠٣ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٣٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٦ ، الهمع : ٦ / ١٩٤.

٥- فى الأصل : ودرججه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٨.

- ٦- العرقوه : خشبه معروضه على الدلو ، والجمع عرق. انظر اللسان : ٢٩٠٨ / ٤ (عرق) ، حاشيه ابن حمدون : ١٦٨ / ٢.
- ٧- حذريه - بكسر الحاء وسكون الذال المعجمه - : قطع من الأرض غليظه. انظر اللسان : ٨١٠ / ٢ (حذر) ، حاشيه ابن حمدون : ١٦٨ / ٢ ، ١٧٥.

ثم قال :

التصريف

التصريف : هو العلم بأحكام بنيه الكلمه (١) ، بما لحروفها من أصاله وزياده ، وصحّه وإعلال ، وشبه ذلك (٢).

ومتعلّقه من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف.

ص: ٣٨٨

١- في الأصل : الكلم. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٦٩.

٢- وقال ابن الحاجب : التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنيه الكلم التي ليست بإعراب. وقال ابن عصفور : وهو معرفه ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. وقال المرادى : اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين : أحدهما : علم الإعراب. والآخر : علم التصريف. وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربيّه ، وتلك الأحكام نوعان : إفراديه وتركيبيه ، فالإفراديه هي علم التصريف ، والتركيبيه هي علم الإعراب. ولذلك يقال في حد علم النحو : علم يعرف به أحكام الكلم العربيّه إفرادا وتركيبا. ثم إن المسمى بعلم التصريف ، وهي الأحكام الإفراديه تنقسم إلى قسمين : أحدهما : جعل الكلم على صيغ مختلفه لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير ، واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عاده كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهي في الحقيقه من التصريف. والآخر : تغيير الكلمه لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام ، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : التصريف. انتهى. والتصريف لغه : التقلب من حاله إلى حاله ، وهو مصدر صرف ، أى : جعله يتقلب في أنحاء كثيره وجهات مختلفه. انظر في ذلك شرح الشافيه للرضى : ١ / ١ ، ٧ ، الممتع لابن عصفور : ١ / ٣٠ - ٣٢ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، التسهيل : ٢٩٠ ، التعريفات : ٥٩ ، الهمع : ٦ / ٢٢٨ ، انظر شرح المكودي : ٢ / ١٦٩ ، أوضح المسالك : ٢٩٥ ، المقرب : ٢ / ٧٧٨ - ٧٩ ، شرح ابن الناظم : ٨٢٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠١٢ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٣٦ ، شرح الملوكي لابن يعيش : ١٨ - ١٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، شرح الهوارى : (١٩٨ / ب) ، معجم المصطلحات النحويه : ١٢٥ - ١٢٦ ، معجم مصطلحات النحو : ١٨١.

وهو نوعان : معرفه حروف الزيادة ، ومعرفه الإبدال ، وقد أشار إلى الأوّل ، فقال رحمه الله تعالى :

حرف وشبهه من الصّرف برى

وما سواهما (١) بتصريف حرى

يعنى : أنّ الحرف (٢) وما أشبهه من الأسماء (٣) فى التّوَعّل فى البناء - لا يدخله (٤) التّصريف ، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التّصريف فيه. وتجوّز فى قوله : «من الصّرف» فأطلق الصّرف على التّصريف ، لضروره الوزن.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وليس أدنى من ثلاثيّ يرى

قابل تصريف سوى (٥) ما غيرا

يعنى : أنّ ما كان على حرف واحد أو حرفين ، لا يقبل التّصريف.

ففهم منه : أنّ أقلّ ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع - ثلاثه أحرف ، لأنّ الأسماء والأفعال قابله للتّصريف - كما ذكر فى البيت الذى قبله - ./

وفهم منه أيضا : أنّ الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثه بحذف (٦) بعض حروفها.

أمّا الأسماء : فتوجد على حرفين ، نحو «يد ، وعده» ، وعلى حرف واحد ، نحو «م الله» (٧) بالقسم على القول بأنّه اسم ، وهو الصّحيح (٨).

وأمّا (٩) الأفعال : فتوجد على حرفين ، نحو «خذ ، وبع» ، وعلى حرف واحد ، نحو «قه» فعل أمر من «وقى».

ص: ٣٨٩

١- فى الأصل : سوهما. انظر الألفيه : ١٩٦.

٢- فى الأصل : الحروف. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٩.

٣- وكذلك الأفعال الجامده ك- «نعم ، وبئس ، وليس ، وعسى» ، لأنه يمكن إدراجها فى شبه الحرف ، فإن هذه الأفعال شابته الحروف فى الجمود. انظر شرح المرادى : ٥ / ٢١٠ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٣٧ ، الهمع : ٦ / ٢٢٩ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٩ ، التسهيل : ٢٩٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥٤.

٤- فى الأصل : لا يدخل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٩.

٥- فى الأصل : إذا. انظر الألفيه : ١٩٧.

٦- فى الأصل : يحذف. انظر شرح المكودى : ١٦٩ / ٢.

٧- م : بميم مضمومه أو مفتوحه أو مكسوره : لغه فى «ايمن» ، حكى الفتح الهروى ، والكسر والضم الكسائى والأخفش. انظر الهمع : ٢٣٨ / ٤ ، الجنى الدانى : ٥٤١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٨٧٩ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٨١ / ٢.

٨- وذهب الزجاج والرمانى إلى أنه حرف جر. انظر الهمع : ٢٣٨ / ٤ ، مغنى اللبيب : ١٣٦ ، الجنى الدانى : ٥٣٨ ، ارتشاف الضرب : ٤٧٦ / ٢.

٩- فى الأصل : فأما. انظر شرح المكودى : ١٧٠ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومنتهى اسم خمس ان تجردا

وإن يزد فيه فما سبعا عدا

يعنى : أن الأسماء على قسمين : مجردة من الزيادة ، ومزيد فيها.

فغايه ما يصل إليه المجرد خمسه أحرف ، نحو «سفرجل» ، وغايه ما يصل إليه بالزيادة (١) سبعة أحرف ، نحو «اشهباب» مصدر «اشهباب» (٢).

وقد فهم من هذا البيت والمدى قبله : أن الاسم المجرد ثلاثه أنواع : ثلاثى ، ورباعى ، وخماسى ، وقد أشار إلى الثلاثى ، فقال رحمه الله تعالى :

وغير آخر الثلاثى افتح وضم

واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

غير آخر الثلاثى - هو أوله وثانيه ، فالأول قابل للحركات الثلاث ، والثانى قابل للحركات والسكون ، والحاصل من ضرب ثلاثه فى أربعة : اثنا عشر وزنا ، وهى التى تقتضيها القسمة (٣) العقلية ، وهى مفهومه من البيت ، ف- «افتح ، وضم ، واكسر» يعنى : فى كل واحد منها ، فهذه تسعه ، وزد تسكين ثانيه مع / الحركات الثلاث (فى الأول ، فهذه ثلاثه إلى تسعه) (٤) : اثنا عشر ، وهذه مثلها على ترتيب النظم (٥) :

«فعل» نحو «جمل» ، و «فعل» نحو «عضد» ، و «فعل» نحو «كتف» ، و «فعل» نحو «صدر» ، و «فعل» نحو «عنتق» ، و «فعل» نحو «دئل» ، و «فعل» نحو «عنب» ، و «فعل» - بكسر الأول ، وضم الثانى - وهو مهمل ، و «فعل» نحو «إبل» ، و «فعل» نحو «فلس» ، و «فعل» نحو «قفل» ، و «فعل» نحو «عدل».

إلا أن المستعمل منها عشره ، وواحد مهمل وواحد قليل ، وإلى ذلك أشار فقال رحمه الله تعالى :

وفعل اهمل والعكس يقل

لقصدهم تخصيص فعل بفعل

ص : ٣٩٠

١- فى الأصل : الزيادة. فأما. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٠.

٢- يقال : إشهباب الفرس إذا غلب بياضه على سواده ، وإشهباب الزرع : قارب الهيج فايض ، وفى خلاله خضره قليله. والياء بعد

الهاء فى المصدر هى الألف بعد الهاء فى الفعل. انظر اللسان : ٤ / ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٧ (شهب) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٧٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٣٨.

٣- فى الأصل : القسم. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٠.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٠.

٥- فى الأصل : وهذه ترتيبها على مثل النظم. راجع شرح المكودى : ٢ / ١٧٠.

وإنما أهمل «فعل» لثقله بالخروج من كسر إلى ضمّ ، وقد قرئ : والسماء الحبيك [الذاريات : ٧] - بكسر الحاء ، وضمّ الباء (١) -

وإنما قلّ «فعل» لاختصاصه بالفعل ، وفهم منه : أنه وارد (٢) في كلام العرب ، إلا أنه قليل ، ومن ذلك قولهم : «دئل» اسم قبيله (٣) ، وإليها ينسب أبو الأسود الدؤليّ ، و «رئم» في اسم الاست (٤).

ثمّ أشار إلى الفعل الثلاثيّ ، فقال رحمه الله تعالى :

وافتح وضمّ واكسر الثاني من

فعل ثلاثيّ وزد نحو ضمن

فذكر (٥) له أربعة أبنيه :

- «فعل» - بفتح الفاء والعين معا - وذلك مستفاد من قوله : «وافتح».

- و «فعل» - بضمّ العين - نحو : «سهل» وهو مستفاد من قوله : «وضمّ».

- و «فعل» - بكسر العين - نحو : «سمع» وهو مستفاد من قوله : «واكسر».

الزّابع : «فعل» - بضمّ الفاء ، وكسر العين - مبتدأ للمفعول.

ص : ٣٩١

١- وهى قراءة الحسن وأبى مالك الغفارى وأبى السمال. انظر انظر ذلك فى تفسير البحر المحيط : ٨ / ١٣٤ ، المحتسب : ٢ / ٢٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥٥ ، حاشيه ابن حمدون على شرح الجاربردى (مجموعه الشافيه) : ١ / ٣٠ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٧١ ، حاشيه الصبان : ٤ / ٢٣٨ ، قال ابن مالك : وقد ذكر ابن جنى أن بعض القراء الشواذ قرأ : (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبِيكِ) ووجهها بأن قال : «أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسوره مال إلى القراءه المشهوره فنطق بالباء مضمومه» ، وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيمة القراءه إليه لدل على عدم الضبط ورداءه التلاوه ، ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه. انتهى. وقيل فيها توجيهها آخر وهو أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسر تاء «ذات» ولم يعتد باللام الساكنه ، لأن الساكن حاجز غير حصين ، قيل : وهو أحسن. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠٢١ ، المحتسب : ٢ / ٢٨٧٧ ، مجموعه الشافيه : ١ / ٣٠ ، شرح المرادى : ٥ / ٢١٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥٥ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٣٨ - ٢٣٩ ، شرح الشافيه للرضى : ١ / ٣٨ - ٣٩.

٢- فى الأصل : واراد. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧١.

٣- تقدم التعريف فى ص ١٩٢ / ٢ من هذا الكتاب.

٤- والامت : المدبر. انظر اللسان : ٣ / ١٥٣٧ (رئم) ، شرح المكودى : ٢ / ١٧١ ، شرح المرادى : ٥ / ٢١٦ ، شرح الشافيه

للجاريردى (مجموعه الشافيه) : ٣٠ / ١ .
٥- فى الأصل : قد ذكر. انظر شرح المكودى : ١٧١ / ٢ .

وفهم من سكوته / عن الفاء : أنّ حركه الفاء لا- تختلف ، بخلافها في الأسماء ، وفهم أنّها فتحة ، لأنّ الفتحة أخفّ ، فاعتبارها أقرب (١).

وفهم من قوله : «وزد نحو ضمن» أنّ بنيه المفعول - ليست كبنيه الفاعل ، لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل ، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول ، هل هو أصل بنفسه ، أو فرع عن فعل الفاعل؟ (٢).

ثمّ انتقل إلى الرباعيّ ، والمزيد من الأفعال فقال رحمه الله تعالى :

ومنتهاه أربع إن جرّدا

وإن يزد فيه فما ستّا (٣)

عدا

يعنى : أنّ غايه الفعل بالأصالة أربعة أحرف ، وذلك نحو «دحرج».

وفهم من البيت الّذى قبله : أنّ للرباعيّ بنيه أخرى مبنيّة للمفعول ، نحو «دحرج» ، لذكرها في الثلاثيّ ، إذ لا فرق. وأنّ غايته (٤) بالزيادة ستّة أحرف نحو «استخرج». ثمّ انتقل إلى الرباعيّ الأصول من الأسماء فقال رحمه الله تعالى :

لاسم مجرّد رباع فعلل

وفعلل وفعلل وفعلل

ومع فعلّ فعلل ...

فذكر ستّة أبنيه :

الأوّل : «فعلل» - بفتح الأوّل والثالث نحو «جعفر».

الثاني : «فعلل» (٥) - بكسر الأوّل والثالث - نحو «زبرج» للسحاب الرقيق (٦).

ص: ٣٩٢

١- في الأصل : باعتبار أنّها أقرب. انظر شرح المكودي : ١٧١ / ٢.

٢- وإلى كونه أصلا بنفسه ذهب المبرد - كما في المرادى - وابن الطراوه والكوفيون ، وهو مذهب سيبويه والمازني. وإلى كونه فرعا عن فعل الفاعل ذهب جمهور البصريين ، ونقل عن سيبويه. قال المرادى : وهو أظهر القولين. ومن المقتضب : (١ / ٢٠٩) ذكر المبرد أنّ الفعل الثلاثي يقع على ثلاثه أبنيه إذا كان ماضيا ، وهى «فعل» نحو «ضرب» ، و «فعل» نحو «شرب» ، و «فعل» نحو

- «كرم»، ولم يعتبر «فعل» المبني للمجهول من أبنيته، فلعله يدل على أنه لم يعتبره أصلا. انظر الكتاب: ١ / ٢، المنصف شرح
تصريف المازني: ١ / ٧١، شرح المرادي: ٥ / ٢٢٢، شرح الكافيه لابن مالك: ٤ / ٢٠١٤، شرح الأشموني: ٤ / ٢٤٢، حاشيه
الخصري: ٢ / ١٨٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٧٥، شرح ابن عصفور: ١ / ٥٤٠.
- ٣- في الأصل: سقفا. انظر شرح الألفيه: ١٩٧.
- ٤- في الأصل: غابه. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٢.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٢.
- ٦- الذي فيه حمرة، والزبرج أيضا: الزينه من وشى أو جوهر، وقيل: هو الذهب. انظر اللسان: ٣ / ١٨٠٦ (زبرج)، حاشيه ابن
حمدون: شرح الشافيه للرضي: ١ / ٥١.

الثالث: «فعلل» - بكسر الأول، وفتح الثالث -، نحو «درهم».

الرابع: «فعلل» - بضمّ الأول والثالث - نحو «جرهم» لاسم قبيله (١).

الخامس: «فعلل» - بكسر الأول، وفتح الثاني، وتشديد الثالث - نحو / «قمطر» (٢).

السادس: «فعلل» - بضمّ الأول، وفتح الثالث - نحو «جخذب» لذكر الجراد (٣).

وفى هذا البناء السادس خلاف:

مذهب الكوفيين والأخفش: أنه أصل.

ومذهب البصريين: أنه مخفف من «فعلل» بالضمّ (٤).

وفى تأخيره له إشعار بهذا الخلاف. ثم انتقل إلى الخماسيّ المجزّد، فقال رحمه الله تعالى:

وإن علا

فمع فعلل حوى فعلللا

كذا فعلل وفعلل ...

يعنى: وإن (٥) علا الرّباعيّ (٤) - أى: جاوزه - فهو خماسيّ، وذكر له أربعة أوزان:

ص: ٣٩٣

١- جرهم: بطن من القحطانية، كانت منازلهم أولا- باليمن ثم انتقلوا إلى الحجاز فنزلوه، ثم نزلوا بمكة واستوطنوها، وكانوا خدامها قبل قريش، وقد تزوج منهم إسماعيل عليه السلام. انظر نهاية الأرب للقلقشندي: ٢١١، نهاية الأرب للنويري: ٢ / ٢٩٢، صبح الأعشى: ١ / ٣٠٨، معجم قبائل العرب: ١ / ١٨٣، حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٧٢.

٢- فى الأصل: قحطر. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٢. والقمطر: الجمل القوى السريع، وقيل: الجمل الضخم القوى، ورجل قمطر: قصير، والقمطر أيضا: ما تصان فيه الكتب. انظر اللسان: ٥ / ٣٧٣٩، ٣٧٤٠ (قمطر)، حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٧٢.

٣- وقيل: الجخذب: هو الجراد الأخضر الطويل الرجلين. انظر اللسان: ١ / ٥٥٥ (جخذب)، المكودي مع ابن حمدون: ٢ / ١٧٢، شرح المرادى: ٥ / ٢٢٧.

٤- وظاهر كلام الناظم هنا موافقه الأخفش والكوفيين على إثبات أصله «فعلل»، وقال فى التسهيل: وتفرّيع «فعلل» على «فعلل» أظهر من أصالته. انتهى. انظر الخلاف فى ذلك شرح المرادى: ٥ / ٢٢٧ - ٢٢٨، شرح المكودي: ٢ / ١٧٢، شرح الشافيه للجاريردى (مجموعه الشافيه): ١ / ٣٤، شرح الأشمونى: ٤ / ٢٤٧، التسهيل: ٢٩١، شرح الشافيه للرضى: ١ / ٤٧، ٤٨، شرح

الملوكى : ٢٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢٠٢٣ / ٤ ، الممتع : ١ / ٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١٨٤ / ٢ - ١٨٥ .

٥- فى الأصل : بأن . انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٢٧ .

٦- أى : وإن علا- الاسم المجرد الرباعى . ف- «الرباعى» مفعول «علا» بدليل تفسيره بقوله : «أى : جاوزه» ، وفاعل «علا» هنا ،

كفاعل «علا» فى النظم ، عائد على الاسم المجرد لا بقيد كونه رباعيا . انظر حاشيه ابن حمدون : ١٧٢ / ٢ .

الأوّل : «فعلّل» - بفتح الأوّل والثاني والرّابع مدغما فيه - نحو «سفرجل».

الثّاني : «فعللل» - بفتح الأوّل ، وسكون الثّاني ، وفتح الثّالث ، وكسر الرّابع - نحو «جحمرش» (١).

الثّالث : «فعلّلل» - بضّمّ الأوّل ، وفتح الثّاني ، وكسر الثّالث مشدّدا - نحو «قدعمل» (٢).

الرّابع : «فعلّلل» - بكسر الأوّل ، وإسكان الثّاني ، وفتح الثّالث ، وبعده لام مشدّده - نحو «قرطعب» (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما

غاير للزّيد أو التّقص انتمى

يعنى : أنّ ما غاير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول - فهو منسوب إلى الزّيادة أو التّقص.

وفى تخصيص الشّارح والمرادى ذلك بالأسماء (٤) نظر (٥).

وفهم منه : أنّ المخالف أربعة أنواع :

- المزيد من الأسماء ، نحو / «كنهبل» (٦) ، وسائر المزيدات ، وهى كثيره تزيد على ثلاثائه بنيه.

- والمنقوص من الأسماء ، نحو «يد ، وشيه».

- والمزيد من الأفعال ، نحو «انطلق (٧) ، واستكبر».

ص : ٣٩٤

١- الجحمرش : العجوز الكبيره من النساء ، والكبيره السن من الإبل ، والجحمرش أيضا : العظيمة من الأفاعى. انظر اللسان : ١ /

٥٥٣ - ٥٤٤ (جحمرش) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٢ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٣١.

٢- القذعمل : القصير الضخم من الإبل. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٦٠ (قذعمل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٢ ، شرح المرادى : ٥ /

٢٣١.

٣- فى الأصل : قرطعت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٢.

٤- انظر شرح ابن الناظم : ٨٢٦ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٣٢.

٥- وجه النظر كون ما ذكره الناظم من المغايره موجودا فى الأسماء وفى الأفعال ، فلا وجه للتخصيص. انظر حاشيه ابن حمدون :

١٧٢ / ٢.

٦- فى الأصل : كنهيد. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٢. والكنهبل : شجر عظام ، وهو من العضاء ، والنون فيه زائده ، لأنه ليس فى

الكلام على مثال سفرجل. انظر اللسان : ٣٩٤٥ / ٥ (كهبل) ، حاشيه ابن حمدون : ١٧٢ / ٢ .
٧- في الأصل : انطق. انظر شرح المكودي : ١٧٢ / ٢ .

- والمنقوص منها ، نحو «قم ، ودم ، وقمت».

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحرف إن يلزم فأصل والذى

لا يلزم الزائد مثل تا احتذى

يعنى : أن الحرف إذا لزم فى تصارييف الكلمه - حكم عليه بالأصالة ، وإذا لم يلزم وسقط فى بعض تصارييف الكلمه - فهو زائد ، ويعنى بالحرف : حرف التهجى .

فيحكم فى «نادم» بأصالة النون ، وزياده الألف ، لثبات (1) النون ، وحذف الألف فى «ندم» (2) ، والثاء فى «احتذى» زائده ، لسقوطها فى «حذا يحذو» .

ثم قال رحمه الله تعالى :

بضمن فعل قابل الأصول فى

وزن وزائد بلفظه اكتفى

يعنى : أنك إذا أردت أن تزن كلمه فقابل أصولها بحروف «فعل» فتعبر (3) عن أول الكلمه بالفاء ، وعن الثانى بالعين ، وعن الثالث باللام ، وتحافظ فى ذلك على حركات الموزون .

فإذا قيل لك : ما وزن «ضرب»؟ - قلت : «فعل» - بفتح الفاء والعين - وإذا قيل لك : ما وزن «عمرو»؟ فقل «فعل» - بفتح الفاء ، وسكون العين - .

فإن كان فى الكلمه الموزونه زائد - نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشىء ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وزائد بلفظه اكتفى» .

يعنى : أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر / عنه بشىء ، فتقول فى وزن «جوهر» : «فوعل» ، وفى وزن «عبير» : «فيعيل» .

هذا كله فى الثلاثى .

أمّا الزائد على الثلاثى ، فقد أشار إليه فقال :

وضاعف اللام إذا أصل بقى

يعنى : أنك إذا وزنت الكلمه بحروف «فعل» ، وبقى أصل من الكلمه - ضَعَّف اللّام ، أى : زد عليها لاما أخرى تقابل بها الحرف الرابع.

وقد فهم من ذلك أنّ فى الزائد على الثلاثه (٤) صورتين :

ص : ٣٩٥

١- فى الأصل : كئبات. انظر شرح المكودى : ١٧٣ / ٢.

٢- فى الأصل : ندمان. انظر شرح المكودى : ١٧٣ / ٢.

٣- فى الأصل : بحرف يعبر. انظر شرح المكودى : ١٧٣ / ٢.

٤- فى الأصل : الأربعة. انظر شرح المكودى : ١٧٤ / ٢.

إحدهما (١): في الزباعي ، فتضعف اللام مرّه واحده ، نحو «جعفر ، وفستق» ، فتقول في وزنهما «فعلل ، وفعلل».

والأخرى : في الخماسي ، لما علمت من أنّ الاسم يكون خماسي الأصول ، فتقول في «سفرجل» : «فعلل» فتضعف اللام مرّتين ، لتصل الزنه إلى خمسه أحرف.

ثمّ إنّ زائد الكلمه الموزونه إن كان من حروف الزيادة العشره (٢) - فقد تقدّم أنّه ينطق بها في الوزن على حالها ، وإن كان بتضعيف أصل - فقد أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

وإن يك (٣) الزائد ضعف

أصل

فاجعل له في وزن ما للأصل

يعنى : إذا كان الزائد في الكلمه الموزونه ضعف أصل ، فاجعل مقابله في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام ، من حروف «فعلل».

فإن كان مضعّف الفاء ، نحو «مرمريس» (٤) - قلت في وزنه / : «ففعيل» ، وإن كان مضعّف (العين) (٥) ، نحو «اغدودن» (٦) - قلت في وزنه : (افوعل) ، وإن كان مضعّف اللام ، نحو «جلبب» (٧) - قلت في وزنه (٨) : «فعلل».

ثمّ اعلم أنّ ما تكرر (٩) فيه الفاء والعين من رباعي على نوعين :

ص: ٣٩٦

١- في الأصل : أحدهما. انظر شرح المكودي : ١٧٤ / ٢.

٢- ويجمعها قولك : «أمان وتسهيل» ، أو «اليوم تنساه» ، أو «سألتمونيها» ، أو «تسليم وهناء» ، أو «السمان هويت» ، أو «من سهيل وأتى». انظر الممتع : ١ / ٢٠١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٩٤ ، شرح الملوكي : ١٠٠ ، شرح الشافيه للرضي : ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ ، الهمع : ٦ / ٢٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠٣١ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٧٨٨.

٣- في الأصل : يكن. انظر الألفيه : ١٩٩.

٤- المرمريس : اسم للدهايه ، ويقال : داهيه مرمريس ، أى شديده. انظر اللسان : ٦ / ٤١٨٠ (مرس) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٧٤ / ٢.

٦- يقال : اغدودن النبات : إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شده ريه ، واغدودن الشعر : طال وتم. انظر اللسان : ٥ / ٣٢٢٩ ، ٣٢٣٠ (غدن) ، حاشيه المكودي : ٢ / ١٧٤.

٧- يقال : جلبب فلان إذا لبس الجلباب والملحفه ، والباء فيه مكرره للإلحاق بدحرج. انظر اللسان : ١ / ٦٤ (جلب) ، حاشيه ابن

حمدون : ١٧٤ / ٢.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٧٤ / ٢.

٩- في الأصل : تكون. انظر شرح المكودي : ١٧٤ / ٢.

الأول : ما لا يدلّ فيه الاشتقاق على زياده أحد الحروف.

والآخر : ما دلّ الاشتقاق على زياده أحد حروفه.

وقد أشار إلى الأول ، فقال رحمه الله تعالى :

واحكم بتأصيل حروف سمس

ونحوه ...

يعنى : أنّ نحو «سمس» (١) يحكم على حروفه كلّها أنّها أصول ، وأنّه رباعيّ ، لأنّ أصاله أحد المضعفين واجبه تكميلاً لأقلّ الأصول ، وليس أصاله أحدهما أولى من أصاله الآخر ، فيحكم بأصالتها معاً (٢).

ثمّ أشار إلى الثّاني ، فقال :

والخلف فى كلملم

يعنى : أنّ فيما (٣) كان نحو «لملم» فعل أمر من «لملم» (٤) ممّا فى اشتقاقه دليل على زياده أحد المضعفين - خلافاً :

- فمذهب (٥) البصريّين : أنّ حروفه كلّها أصول ، نحو (٦) «سمس» ، فوزن «لملم» عندهم : «فعل».

- ومذهب الكوفيّين أنّ الأصل «لمم» بالتضعيف ، فأبدل من ثانى المضعفين لام (٧) ، كراهيه التّضعيف (٨).

ص : ٣٩٧

١- سمس : بكسر السينين ، الحب المعروف ، ويسمى الجلجلان ، وبفتحهما الثعلب ، واسم موضع ، والسّمسمه : بضمها وبكسرها : دويبه ، وقيل : النملة الحمراء. انظر اللسان : ٣ / ٢١٠٤ (سسم) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٤ ، حاشيه الصبان : ٤ / ٢٥٥.

٢- وظاهر كلام ابن مالك أنّ هذا القسم لا خلاف فيه ، لكن بعضهم حكى عن الخليل والكوفيّين أنّ وزنه «فعل» ، تكررت فأؤه ، قال المرادى : وهو بعيد ، انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٤١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٠ ، الهمع : ٦ / ٢٤١ - ٢٤٢.

٣- فى الأصل : ما. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٤.

٤- يقال : لملم الأمير الكتيبه - أى الجيش - : إذا ضم وجمع بعضها إلى بعض ، ورجل لملم : هو المجموع بعضه إلى بعض. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٤ ، اللسان : ٥ / ٤٠٧٨ (لمم) ، حاشيه الملوّى على المكودى : ٢٢٨.

٥- فى الأصل : لمذهب.

٦- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٤.

٧- فى الأصل : لا ما. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٤.

٨- واختار ابن الناظم مذهب الكوفيين. وذهب الزجاج من البصريين إلى أن الصالح للسقوط زائد، فتكون اللام الثانيه من «لملم» زائده. انظر الخلاف في ذلك شرح ابن الناظم: ٨٢٨، شرح المرادى: ٥ / ٢٤١، شرح الأشموني: ٤ / ٢٥٥ - ٢٥٦، شرح المكودي: ٢ / ١٧٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٦٠، ابن عقيل مع الخضرى: ٢ / ١٨٦، الهمع: ٦ / ٢٤٢، شرح الكافيه لابن مالك: ٤ / ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦.

ثمّ شرع النّاطم في بيان (ما) (١) تطرد زيادته ، وبدأ بالألف ، فقال رحمه الله تعالى :

فألف (٢) أكثر من

أصلين

صاحب زائد بغير مين

يعنى : أنّ الألف إذا صاحب ثلاثه أصول - حكم بزيادتها ، لأنّ الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين - الزيادة ، وقد علمت (٣) زيادتها / بالاشتقاق فحمل عليه ما (٤) سواه ، وذلك نحو «ضارب ، وعماد ، وسلمى».

وفهم منه : أنّ الألف إذا صحبت أصلين فقط ، ليست زائده ، نحو «باب ، وقال» ، بل هي من الأسماء (المتمكنه) (٥) والأفعال بدل من ياء - كألف «باع ورمى ، وناب وفتى» - أو من واو ، كألف «قال ودعا ، وباب وعصا».

ولا- تزداد الألف أوّلا ، وتزداد ثانيه (٦) ك- «الضّارب» ، وثالثه ك- «عماد» ، ورابعه ك- «شمال» ، وخامسه ك- «قرقرى» ، وسادسه ك- «قبعثرى».

وتشارك الألف فيما ذكر الياء والواو ، وإلى ذلك أشار فقال رحمه الله تعالى :

واليا كذا والواو إن لم يقعا

كما هما في يؤيؤ ووعوعا

يعنى : أنّ الياء والواو كالألف في الحكم عليها بالزيادة إذا صحبت أكثر من أصلين إلا إذا تكرّرت في لفظ اسم ثنائى مكرّر نحو قولك : «يؤيؤ» في اسم طائر (٧) ، و «وعوعه» مصدر «وعوع السبع» إذا صوّت (٨).

وفهم من قوله : «واليا كذا والواو» أنّ الياء والواو إذا صحبا أصلين - حكم بأصالتهما ، نحو «بيع ونوم».

وفهم من قوله :

إن لم يقعا

إلى آخر البيت

ص : ٣٩٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٧٤ / ٢.

٢- فى الأصل : فالألف. انظر الألفيه : ١٩٩.

٣- فى الأصل : عملت. انظر شرح المكودى : ١٧٥ / ٢.

٤- فى الأصل : عليها. بدل «عليه ما» انظر شرح المكودى : ١٧٥ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٧٥ / ٢.

٦- فى الأصل : ثانيا. انظر شرح المكودى : ١٧٥ / ٢.

٧- يؤيؤ : اسم طائر من الجوارح التى تصيد ، وهو صاحب مخلب يشبه الباشق الذى هو طائر لا يقدر على الطيران فى الشتاء. انظر

اللسان : ٤٩٤٦ / ٦ (يأياً) ، المكودى مع ابن حمدون : ١٧٥ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٤٥ / ٥.

٨- انظر اللسان : ٤٨٧٤ / ٦ (ووع) ، شرح المكودى : ١٧٥ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٤٥ / ٥.

أنهما إن صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزّيادة ، نحو «صيرف (١) ، وجهور» (٢).

وتزاد الياء أولا- ك- «يرمع» (٣) ، وثانيه ك- «صيرف» ، وثالثه ك- «عثير» (٤) ، ورابعه ك- «حذريه» (٥) ، وخامسه ك- «سلحفاه» (٦).

ولا تزداد الواو أولا ، وتزداد ثانيه (٧) ك- «جوهر» ، وثالثه ك- «جهور» ، ورابعه ك- «عصفور» ، وخامسه ك- «قمحدوه» (٨).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وهكذا همز وميم سبقا

ثلاثه تأصيلها تحقّقا

يعنى : أنّ الهمزه والميم متساويتان فى أنّه إذا تأخّر عنهما (٩) ثلاثه أحرف ، مقطوع بأصالتها - حكم عليهما (١٠) بالزّيادة ، لدلاله الاشتقاق فى أكثر الصّور

ص: ٣٩٩

١- الصيرف : المتصرف فى الأمور ، وقيل : هو المحتال المتقلب فى أموره ، المتصرف فى الأمور المجرب لها. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٣٥ (صرف) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٥.

٢- جهور : اسم موضع وقع فى شعر سلمى بن المقعد الهذلى : لو لا اتقاء الله حين ادّخلتكم لكم صرط بين الكحيل وجهور انظر معجم البلدان : ٢ / ١٩٤ ، مرصد الاطلاع : ١ / ٣٦٣ ، معجم ما استعجم : ٢ / ٤٠٠ ، ٣ / ١١١٧ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٥.

٣- اليرمع : الحصى الأبيض تلالاً فى الشمس ، وقيل : هى حجاره لينه رقاق بيض تلمع ، وقيل : حجاره رخوه ، والواحد من كل ذلك يرمعه. انظر اللسان : ٣ / ١٧٧٣١ (رمع) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٥.

٤- العثير : العجاج الساطع ، يعنى : الغبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين بأطراف أصابع رجليك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره فيقال : ما رأيت له أثرا ولا عثيرا. انظر اللسان : ٤ / ٢٨٠٦ (عثر) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٥.

٥- فى الأصل : حذريه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٥. والحذريه : قطعه من الأرض غليظه. انظر اللسان : ٢ / ٨٠٠ (حذر) حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٥.

٦- السلحفاه : واحده السلاحف من دواب الماء ، وقيل : هى الأنثى من الغيالم (والغيالم : السلحفاه ، وقيل : ذكرها ، والغيلم أيضا : الضفدع). انظر اللسان : ٣ / ٢٠٦٢ (سلحف) ، ٥ / ٣٢٩٠ (غلم).

٧- فى الأصل : ثانيا. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٥.

٨- القمحدوه : الهنه الناشزه فوق القفا ، وهى بين الذؤابه والقفا منحدره عن الهامه ، إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه ، والجمع قماحد ، والقمحدوه أيضا : ما أشرف على القفا من عظم الرأس والهامه فوقها ، والقذال دونها مما يلى المقد ، وقيل :

القمحدوه : مؤخر القذال. انظر اللسان : ٥ / ٣٧٣٥ (قمحد) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٥.

- ٩- فى الأصل : عنها. انظر شرح المكودى : ١٧٦ / ٢.
- ١٠- فى الأصل : عليها. انظر شرح المكودى : ١٧٦ / ٢.

على زيادتهما (١)، نحو «أفضل، وأحمد، ومكرم، ومنطلق»، وحمل عليه ما (٢) سواه (٣)، نحو «أفكل (٤)، ومخلب».

وفهم من قوله: «سبقاً» أنّهما لا تكون زيادتهما (في) (٥) غير الأول (٦).

وفهم من قوله: «تحققاً» أنّ الثلاثه الأحرف (٧) الواقعه بعدهما، إذا لم تحقّق أصالتها لم يحكم زيادتها إلا بدليل، نحو «أيدع» (٨)، لأنّه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصليته (٩)، فيكون وزنه «فيعل»، نحو «صيرف» (١٠)، أو الياء، فيكون وزنه «أفعل»، لكن (١١) الهمزة فيه زائده، لأنّ باب «أفعل» أكثر من باب «فيعل».

إلا أنّ الهمزة إذا وقعت آخرًا، قبلها ألف زائده - حكم زيادتها وسيأتي (١٢).

ثم قال:

كذاك همز آخر بعد ألف

أكثر من حرفين لفظهما ردف

يعنى: أنّ الهمزة أيضا تطرد (١٣) زيادتها، إذا وقعت آخرًا بعد ألف، وقبل

ص: ٤٠٠

١- في الأصل: زيادتها. انظر شرح المكودي: ١٧٦ / ٢.

٢- في الأصل: عليها. بدل «عليه ما». انظر شرح المكودي: ١٧٦ / ٢.

٣- أي: يحمل الجامد على المشتق. انظر حاشيه ابن حمدون: ١٧٦ / ٢.

٤- في الأصل: فكل. انظر شرح المكودي: ١٧٦ / ٢. والأفكل: الرعده من برد أو خوف ولا- يبنى منه فعل، وهمزته زائده، ووزنه أفعل ولهذا إذا سميت به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل. انظر اللسان: ٩٨ / ١ (أفكل)، حاشيه ابن حمدون: ١٧٦ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١٧٦ / ٢.

٦- في الأصل: أول. انظر شرح المكودي: ١٧٦ / ٢.

٧- في الأصل: أحرف. انظر شرح المكودي: ١٧٦ / ٢.

٨- الأيدع: اسم للزعفران، وقيل: هو صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم. انظر اللسان: ٤٩٥٠ / ٦ (يدع)، حاشيه ابن حمدون: ١٧٦ / ٢.

٩- في الأصل: «أصله» بدل «وزنه». انظر شرح المكودي بحاشيه الملوى: ٢٢٩.

١٠- في الأصل: «نحو صيرف» ورد بعد قوله: «فيكون وزنه أفعل». انظر المكودي بحاشيه الملوى: ٢٢٩.

١١- في الأصل: لأن. انظر شرح المكودي: ١٧٦ / ٢.

١٢- سيأتي ذلك في البيت بعد متصلا به، ولو قال بدل قوله: «وسيأتي»: وإلى ذلك أشار بقوله: «كذاك همز ... إلخ» لكان حسنا.

١٣- فى الأصل : يطرد. انظر شرح المكودى : ١٧٦ / ٢.

الألف ثلاثة أحرف فصاعداً ، نحو «حمراء ، وأربعاء (١) ، وعلياء ، وعاشوراء (٢)».

وفهم من هذا البيت ، ومن البيت الذى قبله : أنّ الهمزة لا تطرد زيادتها وسطاً ، ولا آخرها بعد غير الألف. وفهم : أنّه إن تقدّم على الألف أقلّ من ثلاثة أحرف - حكم بأصالتها / نحو «كساء ، ورداء (٣)».

ثمّ قال رحمه الله :

والنون فى الآخر كالمهمز وفى

نحو غضنفر أصاله كفى

يعنى : أنّ النون يحكم بزيادتها فى موضعين :

أحدهما : أن يكون آخرها بعد ألف قبلها أكثر من حرفين ، وهو الذى عنى بقوله : «كالهمز» ، وذلك نحو «سكران ، وعثمان ، وزعفران» (٤). وفهم منه أنّه لو كان (٥) قبلها أقلّ من ثلاثة أحرف - حكم بأصالتها ، نحو «بيان».

الآخر : أن تقع وسطاً ، وقبلها حرفان ، وبعدها حرفان ، نحو «عقنقل (٦) ، وجحنفل (٧) ، وغضنفر - وهو الأسد -» (٨)(٩).

ص : ٤٠١

١- فى الأصل : رابعاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٥. أربعاء : يقال بكسر الياء وضمها وفتحها ، وهو اليوم الرابع من الأسبوع ، لأن أول الأيام عندهم الأحد ، بدليل هذه التسميه ، ثم الاثنان ثم الثلاثاء ، ثم الأربعاء ، لكنهم اختصوه بهذا البناء للفرق. انظر اللسان : ٣ / ١٥٦٨ (ربيع) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٦.

٢- عاشوراء : اليوم العاشر من المحرم ، وقيل : التاسع. انظر اللسان : ٤ / ٢٩٥٢ (عشر) ، المصباح المنير : ٢ / ٤١٢ (عشر).

٣- فى الأصل : ورد. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٦.

٤- الزعفران : هو الصبغ المعروف ، وهو من الطيب ، والجمع : زعافر ، والزعفران : فرس عمير بن الحباب. انظر اللسان : ٣ / ١٨٣٣ (زعفر).

٥- فى الأصل : كانت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٦.

٦- فى الأصل : عقيل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٥. والعقنقل : الكتيب العظيم المتداخل الرمل ، والجمع : عقاقل. انظر اللسان : ٤ / ٣٠٤٩ (عقل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٦.

٧- الجحنفل : الغليظ ، وهو الغليظ الشفتين ، ونونه ملحقه له ببناء سفيرجل. انظر اللسان : ١ / ٥٥٢ (جحنفل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٦.

٨- انظر اللسان : ٥ / ٣٢٦٨ (غضفر).

٩- وكذا يحكم بزياده النون فى مواضع ثلاثه آخر ، وهى : الأول : الانفعال وفروعه كالانطلاق. الثانى : الافعلال وفروعه كالاحرنجام. الثالث : المضارع نحو «تضرب». قال المرادى : إنما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثه هنا مع أن زياده النون فيها

مطرده لوضوح أمرها. انظر شرح المرادى : ٢٥٨ / ٥ - ٢٥٩ ، الهمع : ٢٣٨ / ٦ - ٢٣٩ ، شرح الأشموني : ٢٦٧ / ٤ ، التسهيل :
٢٩٥ ، الممتع : ٢٥٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢٠٤٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والتاء في التأنيث والمضارعه

ونحو الاستفعال والمطاوعه

يعنى : أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث ، نحو «قائه ، وقامت» ، وفي المضارعه ، نحو «تقوم» ، ونحو الاستفعال ، ك-
«الاستدراك ، والاستلزام» ، والمطاوعه نحو «تكسير ، وتذكّر». وفهم من تمثيله بالاستعمال : أن السين تزداد مع التاء ، ولم ينص
على زيادتها في حروف (١) الزيادة (٢). وكان ينبغي له أن يذكر زياده النون والهمزه (والياء) (٣) في المضارعه ، نحو «يقوم (٤)
، ونقوم ، وأقوم» إذ لا فرق (٥).

ثم قال رحمه الله :

والهاء وفقا كلمه ولم تره

يعنى : أن الهاء تزداد في الوقف (٦) ، وهى هاء السكت ، وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها (٧).

والتحقيق : أن هاء (٨) السكت ليست كحروف الزيادة ، لأن حروف الزيادة

ص : ٤٠٢

١- في الأصل : حرف. انظر شرح المكودي : ١٧٦ / ٢.

٢- وقد نص عليه في جمع التكسير عند قوله : والسين والتا من كمستدع أزل إذ بينا الجمع بقاهما مخلّ انظر حاشيه ابن حمدون :
١٧٦ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٧٧ / ٢.

٤- في الأصل : تقوم. انظر شرح المكودي : ١٧٧ / ٢.

٥- قال ابن حمدون في حاشيته (١٧٧ / ٢) : وأجيب بأنه لم يبق عليه إلا النون ، وأما الهمزه فقد مرت في قوله : وهكذا همز وميم
سبقا والياء قد مرت في قوله : والياء كذا ...

٦- والصحيح أن زيادتها في غير الوقف قليله ، وذلك نحو «هجرع» ، و «هركوله» و «هبلع» ، و «أهراق» ، و «أهراج الماشيه» ، و
«أمهه» ، وأنكر المبرد زيادتها في ذلك. انظر المقتضب : ١ / ١٩٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٦١ ، سر الصناعه : ٢ / ٥٦٣ ، شرح
الأشموني : ٤ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٠٦ ، الممتع : ١ / ٢٠٤ ، ٢١٧ ، شرح الملوكي : ٢٠١ ، شرح الشافيه للرضي
: ٢ / ٣٨٢ ، الهمع : ٦ / ٢٣٦.

٧- وذلك في قوله : وقف بها السيكت على الفعل المعلّ بحذف آخر كأعط من سأل وفي قوله : وما في الاستفهام إن جرّت
حذف ألفها وأولها لها إن تقف مع ما بعده. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٧٧ / ٢.

٨- في الأصل : هاء. مكرر.

صارت من نفس بنيه الكلمه ، وهاء السكت جىء بها لبيان الحركه ، فهى كسائر / حروف المعانى ، لا حروف التهجى (١).

ثم مثل ذلك بقوله : «كلمه» ، وهو على حذف القول ، أى : كقولك : «لمه» ، وقد اجتمع فى هذا اللفظ - أى : كلمه - ثلاثه أحرف ، وهى : كاف التشبيه ، ولام الجرّ ، وهاء السكت ، واسم : وهو «ما» الاستفهاميه ، وقد ألغز (٢) المكودىّ هذا (٣) اللفظ فى (رجز) (٤) ، وهو :

يا قارئا ألفيته ابن مالك

وسالكا فى أحسن المسالك

فى أى بيت جاء من كلامه

لفظ بديع الشكل فى انتظامه

حروفه أربعه تضمّ

وإن تشأ فقل ثلاث واسم (٥)

وهو إذا نظرت فيه أجمع

مركب من كلمات أربع

وصار (٦) بالتركيب

بعد كلمه

وقد ذكرت لفظه لتفهمه (٧)

ثم قال رحمه الله تعالى :

واللام فى الإشاره المشتهره

يعنى : أنّ اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشاره (٨) ، نحو «ذلك ، وتلك ، وأولالك ، وهنالک» (٩).

ص : ٤٠٣

١- انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١٠٦ / ١ ، شرح المرادى : ٢٦٣ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٢٧١ / ٤ .

٢- فى الأصل : لغز. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢ .

٣- فى الأصل : فى . بدل : هذا. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٣٠.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢.

٥- فى الأصل : أو اسم. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢.

٦- فى الأصل : وجاز. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢.

٧- انظر هذا الرجز فى شرح المكودى : ١٧٧ / ٢ ، شرح دحلان : ١٩٤ ، حاشيه الصبان : ٢٦٩ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١٨٧ / ٢.

٨- انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢ ، وقال أبو حيان فى الارتشاف (١ / ١٠٨) : «وقيل : تزداد فى اسم الإشاره ، وليس بجيد ، لأنها

ليست فى بنيه الكلمه». وانظر شرح الأشمونى : ٢٧١ / ٤ ، شرح المرادى : ٢٦٤ / ٥.

٩- وزياده هذه اللام ، قيل : لتوكيد الإشاره ، وقيل : للدلاله على البعد. وزيادتها فى غير ذلك قليل ، نحو «عبدل» بمعنى : العبد ،

و «فحجل» بمعنى : الأفحيح ، و «زيدل» بمعنى : زيد ، وأنكر الجرمى زيادتها فى ذلك. انظر شرح المرادى : ٢٦٣ / ٥ ، شرح

الشافيه للرضى : ٣٨١ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٠٨ ، الممتع : ٢١٣ / ١ ، شرح الأشمونى : ٢٧١ / ٤ ، شرح الملوكى : ٢١٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وامنع زياده بلا قيد ثبت

إن لم تبين حججه كحظلت

يعنى : أن كل ما خالف المواضع المذكوره فى هذا الباب فى أطراد الزيادة - تمتنع زيادته ، إلا إذا قام على زيادته دليل ، من اشتقاق ، أو غيره. فيحكم على نون «حنظل» بالزيادة ، وإن لم تكن فى موضع أطراد زياده التّون ، كقولهم : «حظلت الإبل» - بكسر الظاء - إذا أكثر من أكل الحنظل (١) ، وهو نوع من الشوك (٢) ، فسقوط (٣) التّون فى «حظلت» دليل على زيادتها / فى «حنظل» ، وأمثال ذلك كثيره (٤).

ص: ٤٠٤

- ١- وقال أبو حنيفه : حظل البعير فهو حظل : رعى الحنظل فمرض عنه. انظر اللسان : ٢ / ٩٢٠ ، ٩٢٥ (حظل). انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٧ ، المصباح المنير : ١ / ١٤١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠٥٧.
- ٢- وقال ابن منظور : الحنظل : الشجر المر. انظر اللسان : ٢ / ١٠٢٥ (حنظل) ، شرح المكودى : ٢ / ١٧٧.
- ٣- فى الأصل : بسقوط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٧.
- ٤- ومن ذلك زياده همزه «شمأل» بدليل قولهم : «شملت الريح» أى : هبت شمالا ، وميم «دلامص» بدليل قولهم : دلصت الدرع فهى دلاص ، ودلاص - بكسر الدال المهمله وضمها - أى : براقه ، وهاء «أمهات» بدليل سقوط هائها فى الأمومه ، ولام «فحجل» بدليل قولهم فيه : «الفحج». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠٥٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٦٣ ، شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٨١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٩٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، شرح المكودى : ١٤٤ ، ١٥٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، الممتع : ١ / ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فصل في زياده همزه (١) الوصل

هذا الفصل هو تميم لباب التصريف ، لأنه من باب زياده همزه ، وقد اشتمل هذا الفصل (٢) على التعريف بهمزه الوصل ، وعلى مواضعها من الكلم ، وإلى تعريفها (٣) أشار فقال رحمه الله تعالى :

للوصل همز سابق لا يثبت

إلا إذا ابتدئ به كاستثبوا

يعنى : أن همزه الوصل هي الهمزه السابقه التي تثبت ابتداء ، وتسقط وصلا.

وإنما سميت همزه وصل اتساعا ، لأنها تسقط في الوصل (٤).

وقيل : لأن الكلمه التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزه الوصل ، لسقوطها (٥).

وقيل : لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالسكان (٦).

وفهم من قوله : «سابق» أنها لا تكون إلا أولا.

ص : ٤٠٥

١- في الأصل : همز. انظر الألفيه ٢٠١.

٢- في الأصل : اللفظ. انظر شرح المكودي : ١٧٨ / ٢.

٣- في الأصل : تعريفه. انظر شرح المكودي : ١٧٨ / ٢.

٤- انظر شرح المكودي : ١٧٨ / ٢. شرح المرادى : ٢٦٨ / ٥ ، شرح الأشموني : ٢٧٣ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١٨٨ / ٢.

٥- وهو قول الكوفيين ، وبه قال ابن الضائع. انظر شرح الأشموني : ٢٧٣ / ٤ ، شرح المكودي : ١٧٨ / ٢ ، شرح المرادى : ١٨٨ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١٨٨ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٦٤ / ٢.

٦- وهو قول البصريين ، وكان الخليل يسميها سلم اللسان ، وبه قال الشلوبين. انظر شرح الأشموني : ٢٧٣ / ٤ ، المكودي مع ابن حمدون : ١٧٨ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٦٨ / ٥ ، سر الصناعه : ١١٢ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣٦٤ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١٨٨ / ٢.

وفهم من قوله : «لا يثبت (١) إلا إذا ابتدئ به (٢)» أن سقوطها في الوصل واجب ، وقد ثبت في الوصل ضروره (٣).

ويجوز ضبط «استثبتوا» بضمّ التاء الأولى (٤) ، مبتدئاً للمفعول ، فيكون الواو ضمير المفعول التائب عن الفاعل ، وفتحها ، فيكون فعل أمر ، والواو ضمير الفاعل ، وبهذا الأخير جزم الشارح ، وقال : «أمر للجماعه بالاستثبات ، وهو تحقيق الشيء (٥)».

ثمّ انتقل إلى مواضعها (٦) ، وهى ستّه مواضع ، أشار إلى الأوّل منها ، فقال رحمه الله تعالى :

وهو لفعل ماض احتوى على

أكثر من أربعة نحو انجلى /

يعنى : أن كلّ همزه (٧) افتتح بها الفعل الماضى الزائد على أربعة أحرف - فهى همزه وصل ، وشمل الخماسى نحو «انطلق» ، والسداسى نحو «استكبر» وهو منتهاه.

ثمّ أشار إلى الثانى والثالث ، فقال :

والأمر والمصدر منه ...

يعنى : أن الهمزه فى الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف - همزه وصل ، نحو «انطلق انطلقا» ، واستخرج استخراجاً.

ثمّ انتقل إلى الرابع ، فقال رحمه الله تعالى :

وكذا

أمر الثلاثى كاخش وامض وانفذا

ص: ٤٠٦

١- فى الأصل : تثبت. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢ ، الألفيه : ٢٠١.

٢- فى الأصل : بها. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢ ، الألفيه : ٢٠١.

٣- كقوله : ألا لا أرى اثنين أحسن شيمه على حدثان الدهر منى ومن جمل قال المرادى : وكثر ذلك فى أوائل أنصاف الأبيات ، كقوله : لا- نسب اليوم ولا- خله أتسع الخرق على الزقاق انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٦٧ شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٧٣.

٤- فى الأصل : أولى. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

٥- انظر شرح ابن الناظم : ٨٣٣ ، انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

٦- فى الأصل : مواضع. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

٧- فى الأصل : همز. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

يعنى : أنّ كلّ همزة افتتحت بها فعل الأمر من الثلاثيّ - فهى همزة وصل ، سواء كان مضارعه على «يفعل» ، نحو «اخش» ، أو على «يفعل» ، نحو «امض» ، أو على «يفعل» ، نحو «انفذ» ، وهذه فائده تعداد المثل.

وفهم منها أيضا : أنّ ذاك إنّما يكون إذا كان ثانى المضارع ساكنا ، نحو «يخشى» ، ويرمى ، وينفذ» ، فلو كان متحرّكا - لم يؤت (١) بهمزة الوصل ، نحو «يقول» (٢) ، ويعد» فتقول فى الأمر فيهما : «قل ، وعد».

ثمّ أشار إلى الخامس ، فقال :

وفى اسم است ابن ابنم سمع

واثنين وامرىء وتأنيث تبع

وايمن ...

فذكر سبعة أسماء.

وفهم من قوله : وتأنيث تبع «أنّ مجموعها عشره أسماء ، لأنّ مؤنث «امرىء» : «امراه» ، ومؤنث «ابن» : «ابنه» ، ومؤنث «اثنين» : «اثنان».

أمّا (٣) «اسم» ، فأصله عند البصريين «سمو» (٤) ، فحذفت الواو ، وسكّن أول الاسم ، ليجتلبوا همزة الوصل / ، فتكون عوضا من المحذوف (٥).

وأمّا «است» فأصله «سته» بالهاء ، فحذفت ، وعوض منها الهمزة.

وأصل «ابن» : «بنو» ففعل به ما فعل ب- «اسم».

و «ابنم» هو «ابن» زيد عليه الميم.

ص: ٤٠٧

١- فى الأصل : يؤتى . انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢ .

٣- فى الأصل : وأمّا . انظر شرح المكودى : ١٧٩ / ٢ .

٤- سمو : بكسر السين ك- «قنو» عند سيويه . وقيل : «سمو» بضم السين ك- «قفل» . انظر شرح المرادى : ٢٧١ / ٥ ، شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٥٨ ، الأشمونى مع الصبان : ٢٧٤ / ٤ - ٢٧٥ ، وانظر الكتاب : ٢ / ١٢٤ .

٥- وذهب الكوفيون إلى أن أصل «اسم» : «وسم» لكون الاسم كالعلامه على المسمى ، فحذفت الفاء وبقي العين ساكنا ، فجاء

بهمزه الوصل. قال الرضى : ولا نظير له على ما قالوا ، إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزه الوصل. وقال المرادى : وعند الكوفيين من الوسم ، ولكنه قلب ، فأخرت فآؤه فجعلت بعد اللام ، وجاءت تصاريفه على ذلك. انظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٧١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٧٥ ، شرح الشافيه للجابردى (مجموعه الشافيه) : ١ / ١٦٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٨٩ .

و «اثنين» أصله «ثنى».

و «امرؤ» لم يحذف منه شيء ، لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف ، لأنّ الهمزة بصدد (1) التغيير ، فحكموا لها بحكم المحذوف منها حرف.

(وأما «ايمين» فهو المستعمل في) (2) القسم ، وهو مشتقّ من «اليمين» ، فهمزته (3) زائده ، وهى همزة وصل. هذا مذهب البصريين (4).

ثم أشار إلى السادس ، فقال :

همز أل كذا ...

أى : والهمزة في «أل» همزة وصل ، كما (5) كانت فيما ذكر.

وهذا الذى ذكر في «أل» هو مذهب سيويه (6).

ومذهب الخليل : أنّها أصليته (7) ، حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال.

ثم بين حكم همزة «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام ، فقال رحمه الله تعالى :

ويبدل

مدا في الاستفهام أو يسهّل

ص : ٤٠٨

-
- ١- في الأصل : بصدر. انظر شرح المكودي : ١٧٩ / ٢.
 - ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٧٩ / ٢.
 - ٣- في الأصل : فهمزه. انظر شرح المكودي : ١٧٩ / ٢.
 - ٤- وذهب الكوفيون إلى أن همزة «ايمين» همزة قطع سقطت لكثرة الاستعمال ، وهو عندهم جمع «يمين». انظر الإنصاف (مسأله : ٥٩) : ١ / ٤٠٤ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٧٣ ، الكتاب : ٢ / ٢٧٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٥ ، الجنى الدانى : ٥٣٨ ، شرح الكافية للرضى : ٢ / ٣٣٧ ، مغنى اللبيب : ١٣٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٧٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢٠٧٣ ، شرح الجاربردى (مجموعه الشافيه) : ١ / ١٦٤ - ١٦٥.
 - ٥- في الأصل : كا. انظر شرح المكودي : ١٧٩ / ٢.
 - ٦- انظر الكتاب : ٢ / ٢٧٣ ، شرح المكودي : ١٧٩ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣١٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٤ ، شرح الفريد : ٤٩٧ ، شرح الكافية للرضى : ٢ / ١٣٠ ، المقضب : ١ / ٨٣ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٢٤ ، ٩ / ١٧ ، الإيضاح لابن

الحاجب : ٢ / ٢٦٩ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٧٧.

٧- فهى عنده همزه قطع ، وصلت لكثره الاستعمال ، وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافيه. انظر الكتاب : ٢ / ٢٧٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣١٩ ، شرح المكودى : ٢ / ١٧٩ ، شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٧٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٢٤ ، ٩ / ١٧ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٧٤ ، الفوائد الضيائيه : ١ / ١٨٥.

يعنى : أنّ همزه «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام ، جاز فيها - أى : فى همزه «أل» - وجهان :

- إبدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التى قبلها.

- وتسهيلها بين الألف والهمزة.

وقد قرئ بهما : (آلذَّكَرَيْنِ) (١) [الأنعام : ١٤٣].

وفهم منه أنّ غير همزه «أل» من همزة الوصل - تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجه إليها / ، (أَصِيْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى التَّبِينِ) [الصفات : ١٥٣]. وإنّما لم تحذف همزه «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام ، وكان القياس حذفها ، لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، باشتراك الهمزتين بالفتحه.

ص : ٤٠٩

١- فالأكثر على إبدال همزه «أل» الواقعه بعد همزة الاستفهام ألفا خالصه ، وجعلوا الإبدال لازما لها كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها فى سائر الأحوال ، قال الدانى : هذا قول أكثر النحويين ، وقال البناء : وهو المختار. وقال آخرون : تسهل بين بين لثبوتها فى حال الوصل وتعذر حذفها فيه فهى كالمهمزة اللازمه ، وليس إلى تخفيفها سبيل ، فوجب أن تسهل بين بين قياسا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام. قال الدانى فى الجامع : والقولان جيدان ، وقال غيره : إن هذا القول هو الأوجه فى تسهيل هذه الهمزة. انظر النشر فى القراءات العشر : ١ / ٣٧٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٥٠ ، ٢١٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٧٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٧٨ ، شرح المكودى : ٢ / ١٧٩.

ثم انتقل إلى النوع الثاني من التصريف ، فقال رحمه الله تعالى :

الإبدال

أحرف الإبدال هدأت موطيا

حروف (١) الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفا ، وقد ذكرها في التسهيل (٢) ، واقتصر هنا على المشتهر وهو تسعة أحرف ، وهي التي تضمّنها «هدأت موطيا» (٣) : «الهاء ، والدال ، والهمزة ، والتاء ، والميم ، والواو ، والطاء ، والياء ، والألف» ، ومعنى :

ص: ٤١٠

١- في الأصل : حرف. انظر شرح المكودي : ١٧٩ / ٢.

٢- قال ابن مالك في التسهيل : (٣٠٠) : «يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام قولك : «لجدّ صرف شكس آمن طي ثوب عزّته». انتهى. والذي ذكره سيبويه منها أحد عشر حرفا ، يجمعهما في اللفظ قولك : «أجد طويت منهلا». وعد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثني عشر حرفا ، جمعوها في تراكيب ، منها : «طال يوم أنجدته» ، وعدّها بعضهم أربعة عشر حرفا يجمعها قولهم : «انصت يوم جد طاه زل» ، وعدّها الزمخشري في المفصل خمسة عشر حرفا يجمعها قولك : «استنجده يوم طال زط». وقال ابن الخباز : وتتبعها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر ، وجمعها في قوله : «استنجده يوم صال زط». وقال المرادي : لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء ، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون حرفا. انظر الكتاب : ٢ / ٢١٣ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٨١٢ ، شرح الشافيه لنقره كار (مجموعه الشافيه) : ٢ / ٢٢٢ ، شرح المرادي : ٤ / ٤ ، شرح الشافيه لذكريا الأنصاري (مجموعه الشافيه) : ٢ / ٢٢١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢١ ، المفصل : ٣٦٠.

٣- قال ابن مالك في شرح الكافيه (٤ / ٢٠٧٧) : هادأت مطوى كلام جمعا حروف إبدال فشا متّبعًا وقال في التسهيل (٣٠٠) : «والضروري في التصريف هجاء» : «طويت دائما». انتهى. فأنقص الهاء. وانظر شرح المرادي : ٥ / ٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٨١ ، الهمع : ٦ / ٢٥٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٢٥.

«هدأت»: سكنت (١)، و «موطيا» اسم فاعل من «أوطأته» إذا جعلته وطيا (٢).

ثم شرع في بيان مواضع الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها، وذلك في أربعة مواضع، أشار إلى الأول منها، فقال رحمه الله تعالى:

فأبدل الهمزة من واو ويا

آخر اثر ألف زيد ...

يعنى: أن الهمزة تبدل من الواو والياء (٣) الواقعتين أخيرا بعد ألف زائده (٤)، نحو «كساء، ورداء»، أصلهما (٥) «كساو، ورداي»، لأنهما من «الكسوه، والرديه» (٦).

ص: ٤١١

١- انظر اللسان: ٦ / ٤٦٢٨ (هدأ)، شرح المكودي: ٢ / ١٨٠، شرح المرادى: ٦ / ٦.

٢- انظر اللسان: ٦ / ٤٨٦٢ (وطأ)، شرح المرادى: ٦ / ٦، شرح المكودي: ٢ / ١٨٠.

٣- تبدل الهمزة من الواو والياء، وكذا الألف كثيرا، وتبدل من الهاء والعين قليلا. فمثال إبدالها من الهاء «ماء» وأصله «ماه» كقولهم في الجمع: «أمواه»، وفي التصغير: «مويه»، ومثال إبدالها من العين قولهم: «إباب بحر» في «عباب بحر»، وذهب بعضهم منهم ابن جنى إلى أن الهمزة في هذا أصل من «أب»، بمعنى: تهيأ، لأن البحر يتهيأ لما يزخر به. انظر شرح المرادى: ٦ / ٨، سر الصناعة: ١ / ١٠٠، ١٠٦، الممتع: ١ / ٣٤٨، ٣٥٢، شرح الشافيه للرضي: ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨، شرح الملوكي: ٢٧٩.

٤- وتشاركهما الألف أيضا في هذا الإبدال، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائده وجب قلبها همزة، نحو «صحراء» مما ألفه للتأنيث، فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبه للتأنيث كاجتلاب ألف «سكرى»، لكن ألف «سكرى» غير مسبوقه بالألف، فسلمت، وألف صحراء مسبوقه بألف فحركت فرارا من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة، لأنها من مخرجها. انظر شرح المرادى: ٦ / ١٠ - ١١، شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ٢٠٨٠ - ٢٠٨١، شرح الملوكي: ٢٦٧، الممتع: ١ / ٣٢٩، شرح الأشموني: ٤ / ٢٨٥.

٥- في الأصل: أصلها. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨٠.

٦- وقد اختلف في كيفية هذا الإبدال: فقيل: أبدلت الياء والواو همزة، وهو ظاهر كلام ابن مالك. وقال حذاق أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف، ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل: «كسا، ورداي»، تحركت الواو والياء بعد فتحه ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائده، وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير، وهو الطرف، فقلبا ألفا حملا على باب «عصا ورحا»، فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانيه همزة، لأنها من مخرج الألف. انظر شرح المرادى: ٦ / ١٠، الممتع: ١ / ٣٢٦، شرح الأشموني: ٤ / ٢٨٦، شرح الشافيه للرضي: ٣ / ٢٠٤، ارتشاف الضرب: ١ / ١٢٥، سر

الصناعة: ١ / ٩٣، شرح الملوكي: ٢٧٧، التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٦٨.

وفهم من قوله : «آخرا» أنّ الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزه نحو «تباين / ، وتعاون».

وفهم منه أيضا : أنّ الألف إذا كانت غير زائده لم يبدلا ، نحو «واو ، وزاى».

وفهم منه أيضا : أنّ حكم ما لحقته (تاء) (١) التّأنيث - حكم المتطرّفه ، لأنّ تاء التّأنيث زائده عن الكلمه ، نحو «عباءه» (٢).

وفهم منه أيضا أنّ الكلمه إذا بنيت على تاء التّأنيث - لم تبدل ، لأنها لم تقع طرفا نحو «درحايه» (٣).

ثمّ أشار إلى الموضع الثّاني ، فقال رحمه الله تعالى :

وفى

فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى

«ذا» إشارة إلى إبدال الواو والياء همزه ، وهو فى كلّ واو وياء ، وقعتا عينا لاسم فاعل أعلّت فى فعله ، نحو «قائل ، وبائع» ، أصلهما «قاول ، وباع» (٤).

وفهم من قوله : «ما أعلّ عينا» أنّ اسم الفاعل من الفعل الذى لم تعلّ عينه يصحّح ، نحو «عاور» من «عور» ، و «صائد» من «صيد» (٥).

ص: ٤١٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٠.

٢- العبايه : ضرب من الأكسبه واسع ، فيه خطوط سود كبار ، والعباءه : لغه فيها ، والجمع : عباء. وإنما همزت «العباءه» وإن كانت الهاء حرف الإعراب ، لأنّ الهاء لحقت «العباء» بعد أن وجب فيها الهمز ، لأنّ الإعراب جرى على الياء التى الهمزه بدل منها ، فجرت الهاء فى ذلك مجرى الهاء فى «مرضيه» ، التى لحقت ما جاز قلبه قبل دخول الهاء ، فلما دخلت بقى بحاله من القلب. وأما «العبابه» فقد بنيت فى أول أحوالها على التّأنيث ، ولم تجيء على المذكر ، ولو جاءت عليه لقالوا : «عباءه» ، كما تقدم. انظر المنصف : ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣١ ، الكتاب : ٢ / ٣٨٣ ، اللسان : ٤ / ٢٧٩١ (عبا).

٣- يقال : رجل درحايه : كثير اللحم ، قصير ، سمين ، ضخم البطن ، لثيم الخلقه. انظر اللسان : ٢ / ١٣٥٤ (درج) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٠.

٤- وقد اختلف فى هذا الإبدال : فقيل : أبدلت الواو والياء همزه ، وهو ظاهر كلام ابن مالك. وقيل : بل قلبنا ألفا ، ثم أبدلت الألف همزه ، كما تقدم فى نحو «كساء ورداء» ، وكسرت الهمزه على أصل التّقاء الساكنين ، وبهذا قال أكثرهم. وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبه فى «قال ، وباع» وأشباههما ، فالتقى ألفان ، وهما ساكنان فحركت العين ، لأنّ أصلها الحركه ، والألف إذا تحركت صارت همزه. انظر شرح المرادى : ٦ / ١٢ - ١٣ ، المقتضب : ١ / ٢٣٧ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٨٨ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٠٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٢٥ ، الممتع : ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، سر الصناعه : ١ / ٩٢ ، التصريح على

التوضيح : ٢ / ٣٦٨.

٥- الأصيد : الذى لا يستطيع الالتفات ، وقد صيد صيدا ، وملك أصيد ، وأصيد الله بغيره. انظر اللسان : ٤ / ٢٥٣٤ (صيد).

ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال رحمه الله تعالى :

والمدّ زيد ثالثا في الواحد

همزا يرى في مثل كالقلائد

يعنى : إذا كان في المفرد مدّ ثالث زائد - قلب في الجمع الذى على مثل «قلائد» همزه.

وشمل «المدّ» الألف نحو «قلاده وقلائد» ، والياء (١) نحو «صحيفه وصحائف» ، والواو نحو «عجوز وعجائز».

وفهم منه : أنّ الثالث إن كان غير مدّ - لم يقلب ، نحو «قصور وقساور» (٢).

وفهم منه أيضا : أنه إن كان مدّا غير زائد - لم يقلب ، نحو «مثوبه (٣) ومثاوب ، ومعيشه ومعایش» ، لأنّ الواو في «مثوبه» ، والياء في «معيشه» عين (٤) / الكلمه.

ثم أشار إلى الموضع الرابع ، فقال رحمه الله تعالى :

كذاك ثانی لئینین اكتنفا

مدّ مفاعل كجمع ئيفا

يعنى : أنه إذا وقعت ألف التّكسير بين حرفى علّه - وجب إبدال ثانيهما همزه.

وفهم من إطلاقه في قوله : «لئینین» أنه (لا) (٥) يشترط زيادتهما ، ولا زياده ما بعد الألف ، كما اشترط في الفصل (٦) الذى قبله.

وشمل قوله : «لئینین» أربع صور :

الأولى : أن يكونا واوين ، نحو «أوائل» أصله «أواول».

الثانية : أن يكونا ياءين ، نحو «ئيف ونيائف» (٧).

الثالثة : أن تكون الأولى واوا ، والثانية ياء ، نحو «صائد وصوائد».

ص: ٤١٣

١- في الأصل : والهاء. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢.

٢- في الأصل : وقساوره. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢.

٣- في الأصل : مثوبه. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢. والمثوبه : جزاء الطاعه ، قال تعالى : (لَمْثُوبُهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) انظر اللسان

: ٥١٩ / ١ (ثوب).

٤- فى الأصل : عىن . مكرر.

٥- ما بىن القوسىن ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢ .

٦- فى الأصل : الفعل . انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢ .

٧- فى الأصل : نىاف . انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢ .

الرَّابِعَة : أن تكون الأولى ياء ، والثَّانِيَة واوا ، نحو «جَيِّدٌ وجيَّادٌ» ، أصله «جياود» (١) ، لأنَّه من «جَادٌ (٢) يَجُودُ» (٣).

ومثَّل بما حرف العله فيه يآآن ، نحو «يَيْفٌ» ، ووزنه «فيعل» (٤) ، والياء (٥) الأولى زائده ، وعينه ياء ، لأنَّه (٦) من «ناف ينيف» إذا زاد (٧) ، فاجتمعت يآآن وأدغمت (٨) الأولى في الثَّانِيَة ، فلمَّا جمع على «مفاعل» فصلت ألف الجمع بين الياءين ، وقلبت التي بعد الألف همزه .

وإنَّما قلب حرف العله في هذه الصُّور همزه - وإن كانت أصلا - لثقل الألف بين حرفي عله .

وفهم من قوله : «مدّ مفاعل» أنَّها لا تقلب إلا إذا كانت متَّصلة بالطرف - كالمثل المتقدِّمه - ، فلو بعدت من الطرف - لم تقلب نحو «طواويس» (٩) . /

ثمَّ إنَّ إبدال ثاني اللَّينين همزه إنَّما هو فيما لم يكن فيه ثاني اللَّينين بدلا من الهمزه ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وافتح وردَّ الهمز (١٠)

يا فيما أعلَّ

لأما وفي مثل هراوه جعل

واوا ...

يعنى : أنَّ الهمزه الواقعه بعد ألف الجمع ، إذا كان مفرد ما هي (١١) فيه معلَّ

ص : ٤١٤

١- في الأصل : جياود. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٢- في الأصل : وجود. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٣- هذا مذهب سيوييه والخليل ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزه في الواوين فقط ، ولا يهمز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء ، فيقول : «نيايف ، وصوايد. وجياود» على الأصل. انظر الكتاب : ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، شرح المرادى : ١٥ / ٦ ، المقتضب : ١ / ٢٦٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٢٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٨٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٧٠ .

٤- في الأصل : فعييل. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٥- في الأصل : والألف والياء. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٢٣٣ .

٦- في الأصل : لأن. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٧- انظر اللسان : ٦ / ٤٥٨٠ (نوف).

٨- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٩- في الأصل : طراويس. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

- ١٠- فى الأصل : الهمزة. انظر الألفيه : ٢٠٣.
- ١١- فى الأصل : مفردا هى. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢.

اللام - يجب فتحها وقلبها (١) ياء ، إن كانت في المفرد غير واو سالمه ، وواو إن كانت في المفرد واوا سالمه.

فالألف واللام في «الهمز» للعهد المتقدم (٢) ، وشمل :

- ما استحقّ الهمز ، لكونه مدّا زائدا في المفرد (ولامه ياء).

- وما استحقّ الهمز ، لكونه مدّا زائدا في المفرد (٣) ولام الكلمه واو.

- وما استحقّ الهمز ، لكونه اكتتفه لينان.

- وما أصله همز.

فمثال الأول : «هديه وهدايا» أصله «هدائي» ، استثقلت الكسره في الهمزه فأبدلت فتحه ، فصار «هداءى» ، فانقلبت الياء الأخيره ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار «هداء» فاستثقل اجتماع الأمثال ، فأبدلت الهمزه ياء ، فصار «هدايا».

وبيان اجتماع الأمثال : أنّ الهمزه من مخرج الألف ، فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات.

ومثال الثاني : «مطيه ومطايا» ، فالياء الثانيه فيه أصلها واو (٤) ، لأنها من «مطاطو» ، ففعل به ما فعل ب- «هدايا».

ومثال الثالث : «زاويه وزوايا» ، ففعل به أيضا ما فعل ب- «هدايا ومطايا».

ص: ٤١٥

١- في الأصل : وقبلها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨١.

٢- في قوله : همزا يرى في مثل كالقلائد انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٣٣.

٤- فأصل «مطيه» - وهى الراحله - : «مطيوه» ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، فيقال فى الجمع الأصلى : «مطايو» بياء بعد الألف - وهى ياء فعيله - ، وبواو - هى لام الكلمه - ، ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسره ، ثم تقلب الياء بعد الألف همزه ، لقوله : والمدّ زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد فيصير : «مطائي» ، ثم تقلب كسره الهمزه فتحه ، فيصير : «مطاءى» ، ثم تقلب الياء آخرأ ألفا ، ثم الهمزه ياء ، فصار «مطايا» بعد خمسسه أعمال. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٧٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٩٢ ، حاشيه الملوى على المكودى : ٢٣٣ - ٢٣٤ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٢.

ومثال الزّابع : «خطيئه وخطايا» ، أصله «خطائيء» (١) ، بهمزتين ، فأبدلت الهمزة / الأخره ياء على قياس الهمزتين المتحرّكتين فصار «خطائي» ، ثمّ قلبت الكسره فتحه على حدّ قلبها في «هدائي» فصار «خطاي» ، فانقلبت الياء الأخيره المبدله من الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثمّ أبدلت من الهمزة الأولى ياء.

وأما «هراوى» جمع «هراوه» فأصله «هراؤ» ، فالهمزة (٢) الّتى بعد الألف - هى المبدله من الألف الزّائده فى «هراوه» ، والواو الأخيره هى واو «هراوه» ، فقلبت الكسره فتحه ، ثمّ انقلبت الواو الأخيره ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ثمّ أبدل من الهمزة وواو ليناسب المفرد الجمع ، فالواو فى «هراوى» (٣) ليست الواو فى «هراوه» ، بل الواو فى «هراوى» (٤) هى الألف الّتى كانت فى المفرد ، وأما الواو الّتى كانت فى المفرد ، فهى الأخيره الّتى انقلبت (ألفا) (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وهمزا أول الواوين ردّ

فى بدء غير شبه ووفى الأشدّ (٦)

يعنى : ردّ أول الواوين المصدّرتين همزه ما لم تكن الثّانيه بدلا من ألف «فاعل» ، ك- «ووفى الأشدّ» (٧) ، فإنّ أصله «وافى» (٨).

وإنما استثنى ذلك لأنّ فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ، ولم يجتمع فى

ص: ٤١٦

١- فى الأصل : خطأ. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٢- فى الأصل : فالهمز. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٣- فى الأصل : هراو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٤- فى الأصل : هراو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٦- هذا هو الموضوع الخامس من المواضع الّتى تبدل فيها الهمزة من غيرها ، إلا- أن الإبدال هنا خاص بالواو. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٩٤.

٧- الأشدّ : نائب فاعل «ووفى» وهو مبلغ الرجل الحنكه والمعرفه ، قال تعالى : (حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ) ، قال الزجاج : هو من نحو سبع عشره إلى الأربعين ، وقال مره : هو ما بين الثلاثين والأربعين ، وقال ابن عباس : الأشدّ ثلاث وثلاثون سنه. انظر اللسان : ٤ / ٢٢١٥ - ٢٢١٦ (شدد) ، حاشيه الصبان : ٤ / ٢٩٤.

٨- اقتصر الناظم هنا على هذا الشرط ، واشترط فى شرح الكافيه شرطا آخر ، وهو ألا تكون الثّانيه بدلا من همزه نحو «وولى» مخفف من الوولى أنتى «الأوائل» أفعل تفصيل من «وأل» إذا لجأ. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠٨٩ ، شرح المرادى : ٦ /

٢٢ ، شرح الأشموني : ٢٩٤ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٧٠ / ٢ .

فعل الفاعل واوان ، فاجتماعهما في «ووفى» غير معتدّ به ، فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومه المنفردة ، من جواز إبدالها (١) همزه.

فمثال ما يجب إبداله «أواصل» في جمع «واصله» (٢) ، أصله «وواصل» ، فالواو الأولى / هي التي في المفرد ، والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعله ، كما انقلبت في نحو «ضوارب» - ، فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة - قلبت الأولى همزه ، فقالوا : «أواصل».

ثم انتقل إلى حكم الهمزتين في كلمه واحده ، وهي في ذلك على ثلاثه أقسام :

ساكنه بعد (متحرّكه ، و) (٣) متحرّكتان ، ومتحرّكه بعد ساكنه.

وقد أشار إلى الأوّل ، فقال رحمه الله تعالى :

ومدّا ابدل ثاني الهمزين من

كلمه ان يسكن كأثر وائتمن

يعنى : أنّه إذا اجتمع همزتان في كلمه واحده ، أولاهما متحرّكه ، والأخرى ساكنه - وجب إبدال الثانية مدّا (٤) مجانسا لحركه ما قبله.

فإن كانت فتحه أبدلت ألفا ، نحو : «آثر ، وآمن» أصله «أأثر» ، و «أأمن» بهمزتين. وإن كانت كسره أبدلت ياء ، نحو : «إيلاف» (٥). وإن كانت ضمّه أبدلت واوا ، نحو : «أوتمن ، وأوتى».

وفهم منه : أنّ الهمزه الساكنه إن لم يكن قبلها همزه أخرى لم يجب إبدالها.

وفهم منه أيضا : أنّها لو لم تكن من كلمه واحده - لم يجب إبدالها (نحو) (٦) «يا قراء اتوا (٧)».

ص : ٤١٧

١- في الأصل : جراز بدلها. انظر شرح المكودي : ١٨٣ / ٢.

٢- الواصله من النساء : التي تصل شعرها بشعر غيرها. انظر اللسان : ٦ / ٤٨٥١ (وصل).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٨٣ / ٢.

٤- في الأصل : مد. انظر شرح المكودي : ١٨٣ / ٢.

٥- يقال : آلفت الشيء إذا ألزمته إياه أولفه إيلافا ، والمعنى في قوله تعالى : (لإيلافِ قُرَيْشٍ) لتؤلف قريش الرحلتين فتتصلا ولا تنقطعاً ، فاللام متصله بالسوره التي قبلها ، أى : أهلك الله أصحاب الفيل لتؤلف قريش رحلتها آمنين. انظر اللسان : ١ / ١٠٨ (ألف) ، معانى الأخفش : ٥٤٥ / ٢.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٨٣ / ٢.

٧- فى الأصل : أنت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٣.

والمراد بالكلمه : أن تكون الهمزتان من بناء الكلمه ، فلا- يقال عند النَّحْوِيِّين في نحو (أَنْذَرْتَهُمْ) [البقره : ٦] : إنَّها من كلمه واحده ، لأنَّ الهمزه الأولى همزه استفهام ، فهى منفصله عن الكلمه ، وأمَّا القراء : فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمه (١).

وكذا أيضا نحو «أأتمن» فإنَّ الأولى همزه استفهام والثانيه فاء الفعل.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى / :

إن يفتح (٢) اثر ضمّ او

فتح قلب

واوا وياء اثر كسر ينقلب

يعنى : أنَّ الهمزه المفتوحه إذا كانت ثانيه بعد همزه أخرى - لها حالتان :

إحداهما : تنقلب فيها واوا ، وذلك بعد ضمّه نحو «أو يدم» فى تصغير «آدم» ، أصله «أؤيدم» ، أو بعد فتحه نحو «أوادم» فى جمع «آدم».

والثانيه : تنقلب (٣) فيها ياء ، وذلك إذا وقعت بعد كسره - نحو «إيّم» إذا بنيت من «أمّ» نحو : «إصبع» بكسر الهمزه ، وفتح الثالث ، فتقول فيه : «إئمم» (٤) ، فنقل حركه الميم الأولى إلى الهمزه السّياكنه ، فتدغم الميم (فى الميم) (٥) ، فيصير «إأمّ» فتجتمع همزتان : الأولى مكسوره ، والثانيه مفتوحه ، فتقلب الثانيه ياء ، فتقول : «إيّم».

ثمَّ انتقل إلى المكسوره فقال رحمه الله تعالى :

ذو الكسر مطلقا (كذا) (٦)

يعنى : أنَّ الهمزه الثانيه إذا كانت مكسوره وجب إبدالها ياء مطلقا ، أى : بعد مفتوحه ، أو مكسوره ، أو مضمومه. والحاصل ثلاث صور :

الأولى : مكسوره بعد فتحه ، نحو «أيّمه» فى جمع «إمام» ، أصله «أممه» (٧) فنقلت حركه الميم إلى الهمزه السّياكنه ، وأدغمت الميم فى الميم ، فصار «أأمّه» ، فأبدلت من الهمزه الثانيه ياء.

ص : ٤١٨

١- انظر النشر فى القراءات العشر : ١ / ٣٦٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٤ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٢٣.

٢- فى الأصل : تفتح ، انظر الألفيه : ٢٠٣.

- ٣- فى الأصل : ینقلب. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٣.
- ٤- فى الأصل : أيم. انظر المكودى بحاشیه الملوى : ٢٣٥.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٣.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٤.
- ٧- فى الأصل : أایمه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٤.

الثانية : مكسوره بعد كسره ، نحو «إيم» فى بناء مثل «إصيح» ، من «أم» - بكسر الهمزه والباء - فتقول : «إأمم» ، فتفعل به كما فعلت بالذى / قبله من نقل وإدغام وقلب.

الثالثة : مكسوره (١) بعد ضمّه ، نحو «أين» مضارع «أأنته» (٢) أى : جعلته يشنّ (٣) ، ففعل (٤) به ، كما فعل (٥) بما تقدّم (٦).

ثمّ انتقل إلى المضمومه ، (فقال) (٧) رحمه الله تعالى :

وما يضمّ

واوا أصر ...

يعنى : أنّ الهمزه الثانيه إذا كانت مضمومه - قلبت واوا مطلقا ، فشمّل أيضا ثلاثه أنواع :

(الأوّل) (٨) : مضمومه بعد مفتوحه ، نحو «أوبّ» جمع «أبّ» وهو الثّبات (٩) أصله «أأبب» على وزن «أفعل» ، فنقلت ضمّه الباء

(١٠) إلى الهمزه ، وأدغمت الباء فى الباء (١١) ، ثمّ قلبت الهمزه المضمومه واوا.

الثانى : مضمومه بعد مضمومه ، نحو «أوم» (١٢) إذا بنيت من «أمّ» مثال «أبلم» (١٣).

ص : ٤١٩

١- فى الأصل : كسره. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

٢- فى الأصل : أنتته. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

٣- انظر اللسان : ١ / ١٥٤ (أنن) ، شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٧ / ٦.

٤- فى الأصل : تفعل. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

٥- فى الأصل : تفعل. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

٦- فأصل «أين» : «أأنن» بهمزيين مضمومه فساكنه ، فنقلت كسره النون إلى الهمزه الساكنه ، وأدغمت النون فى النون ، ثمّ قلبت

الهمزه المكسوره ياء لأنها تجانس حركتها ، فصار «أين». وقد أشار ابن طولون بقوله : «مضارع أنتته» إلى أنه مضارع الرباعى ،

أما إذا كان من الثلاثى فيجوز فيه الوجهان الإبدال والتصحيح عملا بقوله : وأؤمّ ونحوه وجهين فى ثانيه أمّ انظر شرح المرادى :

٦ / ٢٧ ، ٢٨ ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٤ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١٥٩ / ٢.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

٩- الأيب : كل ما أخرجت الأرض من النبات ، وقيل : هو الكلا ، وقل : هو ما يأكله الأنعام. انظر اللسان : ١ / ٣ (أبب) ، شرح

المرادى : ٦ / ٢٧ ، شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

١٠- فى الأصل : الياء. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

١١- فى الأصل : الياء فى الياء. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

١٢- فى الأصل : أم. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

١٣- الأبلم : الخصوصه ، والجمع خوص ، وهو ورق المقل والنخل والنارجيل وما شكلها ، وقيل : الأبلم : فرع الشجر مطلقا. انظر اللسان : ١ / ٣٥٢ (بلم) ، ١٢٨٨ / ٢ (خوص) ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٤ / ٢.

الثالث : مضمومه بعد كسره (١) ، نحو «إوم» إذا بنيت من «أم» مثل «إصبع» - بكسر الهمزة وضمّ الباء - .

وتفعل في ذلك (٢) كله ما فعلت فيما قبله من الثقل ، والإدغام والقلب .

والحاصل أنّ الهمزة الثانيه من المتحرّكتين (٣) تقلب واوا في خمسه مواضع :

إذا كانت مضمومه مطلقا ، فهذه ثلاثه مواضع ، أو كانت مفتوحه بعد فتحه أو ضمّه .

وتقلب ياء في أربعة مواضع :

إذا كانت مكسوره مطلقا ، فهذه ثلاثه مواضع ، أو كانت مفتوحه بعد كسره . وهذا ما لم تكن الهمزة / الثانيه آخر الكلمه ، فإن كانت آخر الكلمه ، فقد أشار إليها ، فقال رحمه الله تعالى :

ما لم يكن لفظا أتمّ

فذاك ياء مطلقا جا ...

يعنى : أنّ ثاني الهمزتين إذا كان متطرّفا قلب ياء مطلقا ، فشمّل أربعة أنواع :

وهو أن تكون بعد فتحه ، وبعد ضمّه ، وبعد كسره ، وبعد سكون .

فمثال الأوّل : إذا بنيت من «قرأ» مثل «جعفر» قلت : «قرأى» (٤) ، وأصله «قرأأ» بهمزتين ، قلبت الثانيه ياء ، فصار (٥) «قرأى» تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا .

ومثال الثاني : أن تبني من «قرأ» مثل «برثن» فنقول : «قرء» (٦) منقوصا والأصل «قرؤؤ» بهمزتين ، فأبدل من الثانيه ياء ، وكسرت الهمزة التي قبلها لتصحّ الياء ، فصار «قرئى» ، فاستثقلت (٧) الضّمّه في الياء فحذفت ، وبقي منقوصا .

ص : ٤٢٠

١- في الأصل : كسر . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٢- في الأصل : وتفعل ذلك . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٣- في الأصل : المتحرّكين . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٤- في الأصل : قرأو . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٧- في الأصل : والأصل «قرأو» كسر ما قبل الواو ، وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت . انظر شرح المكودى : ٢ /

١٨٤. قال ابن حمدون فى حاشيته (٢ / ١٨٤): «وقوله»: والأصل: «قرؤؤ» بهمزين فأبدل من الثانيه ياء وكسرت الهمزه التي قبلها لتصح الياء ، فصار «قرئى» فاستثقلت ... إلخ هكذا فى بعض نسخ المكودى المصلحه ، وهو الصواب ، وفى غالب النسخ ما نصه : والأصل «قرأؤ» كسر ما قبل الواو ، وأبدل من الواو ياء ، لانكسار ما قبلها فاستثقلت ... إلخ ، وهى نسخه فاسده ، لأنه لا وجه لذكر الواو لا فى الأصل ، ولا فى الحاله الراهنه. انتهى. وانظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٣٥.

ومثال الثالث : أن تبنى من «قرأ» نحو «زبرج» ، فتقول : «قرء» ، بعد أن تفعل به ما فعلت بالذى قبله (١).

(وهذا النوع والذى قبله يقدر فيهما الرفع والجرّ ، ويظهر النصب ، فتقول : «هذا قرء ، ومررت بقرء ، ورأيت قرئاً».

ومثال الرابع : أن تبنى من «قرأ» نحو «قمطر» فتقول : «قرأى» (٢).

وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمه واحده ، وهى أن تكون الأولى ساكنه ، والثانيه متحرّكه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأوّم

ونحوه وجهين فى ثانيه أم

يعنى : أن ما اجتمع فيه همزتان متحرّكتان ، وكانت الأولى همزه المتكلم فى الفعل المضارع - جاز فيه التحقيق والقلب ، فتقول : «أوّم» / بمعنى : أقصد ، و «أوّم».

وفهم منه أنّ ذلك جائز فى نحو «أئنّ» مضارع «أنّ» ، إذ لا فرق ، وسبب ذلك أنّ الهمزه فيهما كأنها قائمه بنفسها.

ثم قال :

وياء اقلب ألفا كسرا تلا

أو ياء تصغير ...

يعنى : أنّ الألف يجب قلبها ياء فى موضعين :

أحدهما : أن يعرض كسر ما قبلها ، ك- «مصاييح» فى جمع «مصباح» ،

ص: ٤٢١

١- فأصل «قرء» : «قرئى» بهمزتين ، الأولى مكسوره كالكاف ، فتبدل الثانيه ياء لأن الواو لا تقع طرفا ، فيصير «قرئى» ، بياء محرکه منونه ، فتقول : استثقلت الضمه على الياء ، فحذفت الضمه ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفنا الياء لذلك كما فعل ب- «قاص». انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٤ - ١٨٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٥.

فانقلبت (١) الألف فيه ياء ، لكسر ما قبلها ، إذ لا يصحّ النطق بالألف بعد غير الفتح.

والثاني : أن يقع قبلها ياء التصغير ، نحو «غزِيل» في تصغير «غزال» ، فأبدل الألف ياء ، وأدغم في ياء التصغير (لأنّ ياء التصغير) (٢) لا تكون إلا ساكنه ، (فلم) (٣) يمكن النطق بالألف بعدها ، فردّت إلى الياء ، كما ردّت إليه بعد الكسره.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

بواو ذا افعلا

في آخر أو قبل تا التأنيث أو

زيادتي فعلان ...

يعنى : أنّه يفعل بالواو الواقعة آخرا - ما فعل بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها ، أو لمجيئها بعد ياء التصغير.

فالأوّل : «رضى ، وقوى» أصلهما «رضو ، وقوو» لأنّهما من «الرضوان (٤) ، والقوّه» ، ولكنّه لما كسر ما قبل الواو ، وكانت بتطرّفها معرّضه لسكون الوقف ، عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء ، توصّلا للخفّه.

(والثاني : نحو : «جرى» في تصغير «جرو» فأصله «جريو» فاجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالياء كون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها ياء التصغير) (٥).

وفهم من قوله : «في آخر» أنّها لو كانت غير آخر / لم تبدل ، نحو «عوض ، وحول». ولمّا كانت تاء التأنيث ، وزيادتا «فعالان» زائدين (٦) على بنيه الكلمه (٧) وكانتا (٨) في حكم المنفصل لم يمنعا (٩) من الإعلال ، وعلى ذلك تبه (١٠) بقوله : «أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان».

ص: ٤٢٢

١- في الأصل : فانقلب. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٥.

٤- الرضوان - بكسر الراء ، وضمها لغه قيس وتميم - : مصدر «رضى» بمعنى : الرضا ، وهو خلاف السخط. انظر اللسان : ٣ / ١٦٦٣ (رضى) ، المصباح المنير : ١ / ٢٢٩١ (رضى).

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٦.

٦- في الأصل : زائدين. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٦.

٧- في الأصل : كلمه. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٦.

٨- في الأصل : وكان.

- ٩- فى الأصل : يمنع. انظر شرح المكودى : ١٨٦ / ٢.
- ١٠- فى الأصل : بنيت. انظر شرح المكودى : ١٨٦ / ٢.

فمثال ما لحقته تا التانيث فأعلّ : «شجّيه» ، أصله «شجوه» ، لأنّه من «الشّجو» (١) ، فقلبت الواو ياء لكونها متطرّفه ، ولم يعتدّ بالتاء.

ومثال ما لحقته زيادتا فعلان : أن تبني من «الغزو» مثل «ظربان» (٢) ، فتقول : «غزيان» فأعلّ أيضا لعدم الاعتداد بالألف والتون.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ذا أيضا رأوا

في مصدر المعتلّ عينا والفعال

منه صحيح غالبا نحو الحول

يعنى : أنّ ما كان من مصدر الفعل المعتلّ العين بعدها ألف - وجب إعلاؤه وما كان منه على «فعل» بغير ألف ، فالغالب في عينه التصحيح.

وشمل المعتلّ الثلاثيّ ، نحو «قام قياما» ، والمزاد نحو «انقاد انقيادا».

واحترز بالمعتلّ العين : من الفعل الصّحيح العين ، نحو «لاوذ لواذا» (٣) ، فإنّه (٤) لا يعلّ لكون فعله غير معلّ.

وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله : «والفعل منه صحيح غالبا» ، لأنّ سبب التصحيح عدم الألف ، فالغالب في «فعل» التصحيح ، نحو «حال حولا / ، وعاد المريض عودا».

ثم اعلم أنّ جميع ما سكنت عينه من الثلاثيّ نحو «ثوب» ، أو اعتلّت نحو «دار» على ثلاثه أقسام : «فعال ، وفعله ، وفعل» ، وقد أشار إلى الأوّل فقال رحمه الله تعالى :

وجمع ذى عين أعلّ أو سكن

فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عن

يعنى : أنّ جمع المفرد المعتلّ من جمع الثلاثيّ المعتلّ العين أو الساكنها

ص : ٤٢٣

١- الشجو : الهم والحزن. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٦ ، اللسان : ٤ / ٢٢٠٣ (شجا).

٢- الظربان : دوبيه شبه الكلب ، أصم الأذنين ، صماخاه يهوياه ، طويل الخرطوم ، أسود السراه ، أبيض البطن ، كثير الفسو ، متنن الرائحه ، يفسو في حجر الضب ، فيسدر من خبث رائحته فيأكله. وقيل : هى دابه شبه القرد ، وقيل : هى على قدر الهر ونحوه. انظر اللسان : ٤ / ٢٧٤٦ (ظرب).

- ٣- بمعنى استتر ، قال تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا) أى : ملاذا يستر بعضكم بعضا حتى يخرج من يخرج ، وهو جالس مع المصطفى صلى الله عليه و (آله و) سلم. انظر اللسان : ٥ / ٤٠٩٧ (لوزد) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٦ .
- ٤- فى الأصل : فإنه . مكرر .

- يحكم له فى الإعلال بالإعلال المذكور ، وهو قلب الواو ياء ، نحو «دار وديار ، وثوب وثياب» (١).

فالإشارة ب- «ذا» للإعلال السابق فى مصدر الفعل المعلّ.

وفهم من قوله : «جمع» أنّ (ما) (٢) كان على «فعال» من المفرد لا يعلّ ، نحو «صوان» (٣).

وفهم من قوله : «أعلّ أو سكن» أنّ عين المفعول المفرد إذا لم تعلّ ، ولم (٤) تسكن - لم يعلّ الجمع ، نحو «طويل وطوال».

ثمّ أشار إلى الثانى والثالث ، فقال :

وصحّحوا فعله وفى فعل

وجهان والإعلال أولى كالخيل

يعنى : أنّ جمع ما أعلّ عينه أو سكن ، إذا كان على وزن «فعله» وجب تصحيحه ، لعدم الألف ولحاق التاء ، إذ بها بعد عن الطرف ، وذلك نحو «عود (٥) وعوده ، وزوج (٦) وزوجه».

وإذا (٧) كان على وزن «فعل» جاز فيه الوجهان : التصحيح (٨) والإعلال

ص: ٤٢٤

١- أصل «دار» المفرد : «دور» بفتح الواو ، وأصل «ديار وثياب» الجمع : «دوار ثواب» ولكن لما كان ما قبل الواو مكسورا فى الجمع وكانت الواو فى المفرد معله أو ساكنه - ضعفت ، فسلّطت الكسرة عليها ، وقوى تسلّطها وجود الألف بعد الواو. انظر حاشية ابن حمدون : ١٨٧ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٤ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٧٨ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٣- يقال : جعلت الثوب فى صوانه - بضم الصاد وكسرها - : وهو وعاءه الذى يصبان فيه. انظر اللسان : ٢٥٣٠ / ٤ (صون) ، حاشية الصبان : ١٨٧ / ٢.

٤- فى الأصل : ولا. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٥- العود - بعين ودال مهملتين - : المسن من الإبل والشاه. انظر اللسان : ٣١٦٠ - ٣١٦١ (عود) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٧٨ ، المصباح المنير : ٢ / ٤٣٦ (عود) ، حاشية الصبان : ٣٠٥ / ٤ ، حاشية ابن حمدون : ١٨٧ / ٢.

٦- الزوج : ثوب يجعل على اليهودج. واليهودج : القبة التى تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء. وأما الزوج الذى هو البعل ، فجمعه : أزواج. انظر حاشية ابن حمدون : ١٨٧ / ٢ ، اللسان : ١٨٨٦ / ٣ (زوج).

٧- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٨- فى الأصل : التصح. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

(والإعلال) (١) أولى (٢) ، نحو «حيله (٣) وحيل ، وقيمه وقيم» لقربه من الطرف ، وجاء أيضا غير معل (٤) ، نحو «حاجه وحوج».

ومن هذا البيت يفهم أنّ الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي / قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق في هذا البيت ب-
«فعل وفعله» بغير ألف ، فعلم أنّ (ما) (٥) سواهما - وهو الأوّل - بالألف.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والواو لاما بعد فتح يا انقلب

كالمعطيان يرضيان ...

يعنى : أنّ الواو إذا كانت لام الكلمه ، وكانت رابعه فصاعدا ، وقبلها فتحه - وجب قلبها ياء.

وشمل قوله : «لاما» ما كانت الواو فيه متطرّفه - كما مثل (٦) - ، أو بعدها تاء التأنيث نحو «المعطاء» (٧).

ومثّل ذلك بقوله : «كالمعطيان يرضيان» ، ف- «المعطيان» أصله «المعطوان» (٨) ، لأنّه من «عطا يعطو» إذا أخذ ، لكن لما صارت رابعه قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل ، وهو «المعطي» ، لأنّ (فى) (٩) اسم الفاعل موجب للقلب ، وهو انكسار ما قبل الواو ، وليس كذلك فى اسم المفعول.

ص: ٤٢٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٢- فى الأصل : أول. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٣- فى الأصل : حيل. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٤- فى الأصل : فعلت. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٦- فى قول المؤلف : «كما مثل» نظر ، لأن الناظم لم يمثل للمتطرّفه أصلا ، لأن بعد الواو فى مثاليه : الألف والنون ، وهما ألزم

للكلمه من تاء التأنيث ، كما سيقوله بعد فى قول الناظم : كناء بان من رمى كمقدره كذا إذا كسبعان صيره ويمكن أن يمثل له

ب- «أعطيت» أصله : «أعطوت» ، لأنّه من «عطا يعطو» بمعنى : أخذ ، فلما دخلت همزه النقل صارت الواو رابعه ، فقلبت ياء

حملا للماضى على مضارعه. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٨ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٥ / ٤ - ٣٠٦ ، شرح ابن عقيل : ١٩٨ / ٢.

٧- «المعطاء» : أصله : «المعطوه» أبدلت الواو ياء لوقوعها رابعه إثر فتحه ، فصار : «المعطيّه» ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ،

فقلبت ألفا ، فصار «المعطاء». انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٨ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٣٠٦ / ٤.

٨- فى الأصل : المعطون. انظر شرح المكودى : ١٨٨ / ٢.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٨ / ٢.

و «يرضيان» أصله «يرضوان»، لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو «رضى» (١)، لوجود موجب القلب فيه. وفهم من التمثيل أنّ ذلك يكون في الأسماء والأفعال.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ووجب

إبدال واو بعد ضمّ من ألف

يعنى : أنّه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضمّ ما قبلها ، فإن كانت فى موضع يجب فيه تحريكها - حرّكت ، نحو «ضويرب» فى «ضارب» ، وإن كانت فى موضع يجب فيه سكونها - سكّنت / ، نحو «ضورب» فى «ضارب».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ويا كموقن بذالها اعترف

يعنى : أنّه يجب إبدال الياء واوا كما فى «موقن» اسم فاعل من «أيقن» ، أصله «ميقن» ، فأبدلت الياء فيه واوا لانضمام ما قبلها. وفهم من هذا المثال كون الياء المبدله ساكنه ، فلو كانت متحرّكه لم تبدل ، نحو «زييد» (٢) ، وهيام» (٣).

وفهم منه أيضا كون الياء مفرده ، فلو كانت مدغمه لم تبدل ، نحو «حيض» (٤).

ص: ٤٢٦

١- تبع ابن طولون فى هذا المكودى ، فقال ابن حمدون فى حاشيته عليه : «الأولى - كما فى المعرب وابن عقيل وظاهر الأشمونى - أن «يرضيان» فى النظم - بضم الياء - مبنى للمفعول من «أرضى» الرباعى. فىكون محمولا- على المضارع المبنى للفاعل ، وهو «يرضى» بضم الياء ، حرف المضارعه - فىكون الفرع الذى هو مبنى للمفعول محمولا على الأصل الذى هو مبنى للفاعل ، وأما على ما فى المكودى فىكون المضارع محمولا على الماضى ، والفرع محمولا على الفرع ، ولا يناسب». انتهى. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١٨٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ١٩٨ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٦ / ٤.

٢- زييد : تصغير «زيد». انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢.

٣- الهيام : بضم الهاء ، كالجنون من العشق ، والهيام أيضا : نحو الدوار جنون يأخذ البعير حتى يهلك ، يقال : بعير مهيوم. انظر اللسان : ٤٧٣٩ / ٦ (هيم) المصباح المنير : ٦٤٥ / ٢ (هيم) ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢.

٤- وبه مثل فى شرح المرادى والأشمونى والتوضيح ، واعترضه الأزهرى بأنه جمع والكلام فى المفرد والصواب التمثيل بنحو بناء مثل «حياض» من البيع ، فتقول : «بياع» بالياء. وأجيب : بأن شرط الأفراد لم يذكر إلى الآن ، وقال ابن حمدون : والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله ، لأنه مبنى على أن «حيض» جمع ، والصواب أنه مفرد ففى القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف.

انتهى. والذي فى القاموس المحيط : وحيض - بسكون الياء - جبل بالطائف. انظر شرح المرادى : ٣٧ / ٦ ، الأشمونى مع الصبان
: ٣٠٧ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٨٤ / ٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢ ، القاموس المحيط : ٣٢٩ / ٢ (حيض).

وفهم منه أيضا كون الياء فى المفرد ، فلو كان ما فيه الياء الساكنه بعد ضمّه جمعا ، فقد أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

ويكسر المضموم فى جمع كما

يقال هيم عند جمع أهيماء

يعنى : أنه إذا وقعت الياء الساكنه بعد ضمّه (فى الجمع) (١) ، نحو «هيم» فى جمع «أهيم» قلبت الضّمّه التى قبل الياء كسره ، لتصحّ الياء.

ف- «هيم» أصله «هيم» (٢) نحو «أحمر وحمر» ، وإنما لم تقلب الياء واوا لأجل الضّمّه كما قلبت فى المفرد ، نحو «موقن» ، لأنّ الجمع أثقل من المفرد ، فكان أحقّ بمزيد التخفيف (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وواوا اثر الضّمّ ردّ اليا متى

ألفى لام فعل أو من قبل تا

يعنى : أن الياء المتحرّكه تبدل بعد الضّمّه واوا فى ثلاثه مواضع :

أحدها : أن تكون (٤) لام فعل نحو «قضى» لأنه من «قضى يقضى» ، و «نهو» (٥) / ، لأنه من «النهيه» وهو العقل (٧).

الثانى : أن تكون (٨) لام اسم مبنى على التّأنيث بالتاء ، نحو : «مرموه» مثال «مقدره» من «رمى» ، وهو ما أشار إليه فقال رحمه الله تعالى :

ص : ٤٢٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٢- فى الأصل : هوم. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٣- فى الأصل : التحقيق. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٤- فى الأصل : يكون. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٥- يقال : قضا الرجل إذا تعجب من شدة معرفته للقضاء والحكم ، فمعناه : ما أقضاه وما أحكمه. انظر المنصف : ٨٩ / ٣ ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٨٤ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١٩٩ / ٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١١٨.

٦- يقال : نهو الرجل إذا تعجب من كثره عقله ، فمعناه : ما أنهار. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢. شرح الكافيه لابن مالك :

٧- انظر اللسان : ٤٥٦٥ / ٦ (نهى) ، شرح المكودي : ١٨٩ / ٢ .

٨- فى الأصل : يكون. انظر شرح المكودي : ١٨٩ / ٢ .

وفهم من المثال : لزوم التاء ، لأنّ «مقدره» (لا) (١) تتجرّد من التاء ، فلو كانت التاء عارضه أبدلت الضّمّه كسره ، وسلمت الياء ، كما يجب ذلك مع التّجرّد ، نحو «توان» مصدر «توانى» ، أصله «توانى» على وزن «تفاعل» ، لأنّه نظير «تدارك» ، فأبدلت الضّمّه فيه كسره (٢) ، ولم يبدلوا الياء واوا ، لأنّه ليس فى الأسماء المتمكّنه ما آخره واو قبلها ضمّه (لازمه) (٣) ، فلو لحقته التّياء بقى على إعلاله (٤) ، لعروض التّاء نحو «توانيه».

الثّالث : أن يبنى من «الزّمى» على نحو «سبعان» اسم مكان (٥) ، فتقول : «رموان» ، لأنّ الألف والنون لازمتان لهذا ، فلم يحكم لها بحكم المتطرّف (٦) ، لأنّه ألزم للكلمه (٧) من تاء التّأنيث ، وهو ما أشار إليه فقال رحمه الله تعالى :

كذا إذا كسبعان صيّره

يعنى : كذلك يعلّ بالقلب إذا صيّره البانى من «الزّمى» مثل «سبعان».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن يكن عينا لفعلى وصفا

فذاك بالوجهين عنهم يلفى

ص : ٤٢٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٢- أى : أبدلت ضمّه النون كسره ، يعنى : ثم استثقلت الضمه أو الكسره على الياء ، فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء لذلك ، وأما فى النصب فتظهر الفتحة ، فهو اسم منقوص. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٨٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٤- فى الأصل : الإعلاله. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٥- سبعان : قيل : هو موضع معروف فى ديار قيس ، وقيل : هو جبل قبل الفلج ، وقيل : واد شمال سلم ، عنده جبل يقال له : العبد ، أسود ليست له أركان. و «سبعان» فى النظم بفتح النون على لغه من أجرى المسمى به مجرى «سلمان» ، ولا يجوز كسر النون على أنه مثنى حقيقه ، وإلا قال : «كسبعين» بالياء ، إلا على لغه من يلزم المثنى الألف فى الأحوال كلها ، ويعرّبه بالحركات الظاهره على النون. انظر معجم ما استعجم : ٧١٩ / ٣ ، معجم البلدان : ١٨٥ / ٣ ، الجبال والأمكنه : ١٢٥ ، مراصد الاطلاع : ٢ / ٦٩٠ ، اللسان : ١٩٢٧ / ٣ (سبع) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٠ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٣٠٩ / ٤.

٦- فى الأصل : المتطوف. انظر شرح المكودى : ١٩٠ / ٢.

٧- فى الأصل : الكلمه. انظر شرح المكودى : ١٩٠ / ٢.

يعنى : إذا كانت (١) الياء المضموم ما قبلها عينا لوصف على وزن «فعلى» ، جاز أن تبدل الضمّه كسره وتصحّ الياء ، وأن تبقى الضمّه وتبدل الياء واوا لأجل الضمّه ، فتقول فى «الأكيس / ، والأضيق» : «كوسى وكيسى ، وضوقى وضيقى».

وفهم من قوله : «وصفا» أنّها إذا كانت عينا ل- «فعلى» اسما ، لم يجز فيها الوجهان ، بل يلزم قلب الياء واوا على الأصل ، نحو «طوبى» بمعنى : «طيبه» (٢).

ص : ٤٢٩

١- فى الأصل : كان. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٠.

٢- طيبه : مصدر «طاب» ، يقال : طاب الشىء يطيب طيبا وطيبه وتطيبا ، قال ثعلب : وقرىء : (طوبى لَهُمْ وَحُسْنُ مآبٍ) ، فجعل «طوبى» مصدرا ، كقولك : سقيا له ، أو يكون طوبى : اسما لشجره فى الجنة. انظر اللسان : ٤ / ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ (طيب) ، شرح الأشموني : ٤ / ٣١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٨٥.

فصل فى إبدال الواو من الياء والعكس

ثم قال :

فصل : [فى إبدال الواو من الياء والعكس]

من لام فعلى اسما أتى الواو بدل

ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل

يعنى : أن الياء تبدل غالبا واوا إذا كانت لا ما ل- «فعلى» اسما - بفتح الفاء وسكون العين - نحو «شروى (١) ، وفتوى ، وتقوى» لأن الأصل «شريا ، وفتيا ، وتقيا» ، وإنما قلبت - وإن لم يكن لقلبها موجب لفظى - فرقا بين الاسم والصفة.

وفهم من قوله : «اسما» ، أنها إذا كانت وصفا - لا تبدل ، نحو «خزيا (٢) وصديا» (٣).

وأشار بقوله : «غالبا» إلى ما جاء من ذلك غير مبدل ، نحو «ريا» للرائحة (٤) ، و «طغيا» لولد البقره الوحشيّه (٥).

ثم قال :

بالعكس جاء لام فعلى وصفا

وكون قصوى نادرا لا يخفى

ص : ٤٣٠

١- فى الأصل : سيروى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٠. والشروى : المثل ، وشروى الشىء : مثله ، ورواه مبدله من الياء قلبت واوا ، كما قلبت فى «تقوى» ونحوها. انظر اللسان : ٤ / ٢٢٥٢ (شرا) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٠.

٢- فى الأصل : خزيان. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٠. وخزيا : مؤنث خزيان ، والخزيان : الرجل الكثير الحياء. انظر اللسان : ٢ / ١١٥ (خزا) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٠.

٣- صديا : مؤنث صديان ، والصديان : الشديد العطش. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٢١ (صدى) ، حاشيه ابن حمدون : ٢٥ / ١٩٠.

٤- والذى ذكره سيوييه وغيره من النحويين : أن «ريا» صفة ، وليس بشاذ ، والأصل : «رائحه ريا» أى : مملوءه طيبا. والريا : الريح الطيبه ، يقال : امرأه طيبه الريا : إذا كانت عطره الجرم. انظر الكتاب : ٢ / ٣٨٤ ، المنصف : ٢ / ١٥٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٣ ، المقتضب : ١ / ٣٠٦ ، اللسان : ٣ / ١٨٧٧ (روى) ، الأشمونى مع الصبان : ٤ / ٣١١ ، الممتع : ٢ / ٥٧٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٤٤.

٥- و «سعياء» اسم موضع أيضا. انظر اللسان : ٤ / ٢٦٧٨ (طغى) ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١١ ، شرح المرادى : ٦ / ٤٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٢١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٤٤.

يعنى : أن لام «فعلى» وصفا - بضمّ الفاء - إذا كانت واوا أبدلت ياء نحو «دنيا ، وعليا» ، أصلها «دنوى وعلوى» ، لأنّهما من «الدنوّ ، والعلوّ» ، وإنّما أبدلت هنا أيضا - فرقا بين الاسم والوصف.

وفهم من قوله : «وصفا» أنّها إذا كانت فى الاسم لم تبدل ، نحو «حزوى» اسم موضع (١).

وأشار بقوله : «وكون قصوى نادرا» إلى لغة الحجازيين فى «قصوى» ، والقياس «قصيا» ، لأنّه من باب «دنيا ، وعليا».

وبنو / تميم يقولون : «قصيا» على القياس (٢).

ص : ٤٣١

١- حزوى : موضع بنجد فى ديار بنى تميم ، وقيل : موضع قريب من السواد ، وقيل : جبل من جبال الدهناء ، وقيل : نخل باليمن ، وقيل : رمل بالدهناء. انظر معجم ما استعجم : ٢ / ٤٤٣ ، اللسان : (حزا) ، مرصد الاطلاع : ١ / ٤٠٠ ، معجم البلدان : ٢ / ٢٥٥.

٢- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٢٢ ، شرح المرادى : ٦ / ٤٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١٢.

فصل فى اجتماع الواو والياء وقلبهما ألفا وقلب النون ميما

ثم قال رحمه الله تعالى :

فصل [فى اجتماع الواو والياء وقلبهما ألفا وقلب النون ميما]

إن يسكن السابق من واو ويا

وأتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما

وشدّ معطى غير ما قد رسما

يعنى : أنه إذا اجتمع فى كلمه واو وياء ، وسكن أولهما - وجب إبدال الواو ياء ، وإدغامها فى الياء ، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكونا متّصلين - أى : فى كلمه واحده - فلو كان أولهما فى كلمه وثانيهما فى كلمه أخرى - لم تبدل ، نحو «أخو يزيد ، وبنى واقد» ، وهو المتّبه عليه بقوله : «وأتصلا».

الثانى : أن لا يكون اجتماعهما عارضا ، وشمل صورتين :

إحداهما : عروض الشكون نحو «قوى» - بسكون الواو - تخفيف «قوى».

والأخرى : عروض الحرف (١) ، نحو «الرّويا» ، بتخفيف الهمزه ، وإبدالها (٢) واوا.

وهو المتّبه عليه بقوله : «ومن عروض عريا» ، وكلامه شامل للتّوعين.

وشمل ما استوفى الشّروط صورتين :

إحداهما : تقدّم الياء على الواو ، نحو : «سيّد» ، أصله «سيود».

والأخرى : تقدّم الواو على الياء ، نحو : «مرمى» أصله «مرموى» ، لأنّه (٣) اسم مفعول من «رمى».

وقد يخالف هذا القياس على وجه الشّدوذ ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وشدّ معطى غير ما قد رسما

- ١- فى الأصل : الحروف. انظر شرح المكودى : ١٩١ / ٢.
- ٢- فى الأصل : وإبدالهما. انظر شرح المكودى : ١٩١ / ٢.
- ٣- فى الأصل : لا. بدل : «لأنه». انظر شرح المكودى : ١٩١ / ٢.

فشمل ثلاث صور :

إحداها : ما شذَّ فيه الإبدال لكونه لم يستوف الشُّروط ، كقراءه / من قرأ : إن كنتم للريا تعبرون [يوسف : ٤٣] - بتشديد الياء (١) .-

الثَّانية : ما شذَّ فيه التَّصحيح مع استيفاء الشُّروط ، كقولهم ل- «السَّنور» : «ضيون» (٢).

الثَّالثة : ما شذَّ فيه إبدال الياء واوا ، نحو «عوى الكلب عوّه» (٣).

فهذه الصُّور كلُّها داخله في قوله :

وشذَّ معطى غير ما قد رسما

ثم قال رحمه الله تعالى :

من واو او ياء بتحريك أصل

ألُفا ابدل بعد فتح متّصل

يعنى : أنّه يجب إبدال الواو والياء ، المفتوح ما قبلهما (٤) - ألُفا ، وذلك بشروط ، ذكر منها في هذا البيت شرطين :

أحدهما : أن يكون التَّحرُّك أصليا ، وهو المتبته عليه بقوله : «أصل» ، واحترز به من نحو : «توم ، وجيل» ، أصلهما «توأم» (٥) ، وجيال» (٦) ، فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبا ، لأنَّ الحركة عارضه ، فهي غير أصلية.

والثَّانى : أن يكون الواو والياء متّصلتين بالفتحة ، وهو المتبته عليه بقوله : «بعد فتح متّصل».

ص : ٤٣٣

١- وهى قراءه ابن جعفر ، واللام فيه زائده تقويه للفعل لما تقدم مفعوله عليه ، ويجوز حذفها في غير القرآن لأنه يقال : عبرت الرؤيا. انظر إتحاف فضلاء البشر : ٢٦٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٥٤ ، شرح المكودى : ٢ / ١٩١ ، وفي القراءات الشاذة (٦٢) : قد صدقت الريا فياض ، وسمع الكسائى : «رياك ورياك» بضم الراء وكسرها.

٢- انظر اللسان : ٤ / ٢٦٢١ (ضون) ، شرح المكودى : ٢ / ١٩١.

٣- أى : لوى خطمه ثم صوت (وخطمه : مقدم أنفه وفمه) ، وقيل : مد صوته ولم يفصح. انظر اللسان : ٤ / ٣١٨١ (عوى) ، ٢ / ١٢٠٣ (خطم) ، شرح المكودى : ٢ / ١٩١.

٤- فى الأصل : قبلها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٢.

٥- التوأم : المولود مع غيره فى بطن ، من الاثنين إلى ما زاد ، ذكرًا كان أو أنثى ، أو ذكرًا مع أنثى. انظر اللسان : ١ / ٤١٣ (تأم) ،

المصباح المنير : ١ / ٧٨ (توم).

٦- الجيال : الضبع. انظر اللسان : ١ / ٥٢٩ (جال) ، حاشيه الصبان : ٤ / ٣١٤.

وشمل صورتين :

إحدهما (١) : أن يكون الفاصل ظاهرا ، نحو «واو (٢) ، وزاى».

والأخرى : أن يكون مقدّرا ، وذلك إذا بنيت مثل «علبط» (٣) من «الرّمى ، والغزو» ، فتقول : «رمى ، وغزو» منقوصا ، والأصل «رمى ، وغزو» ، فأعلت الواو والياء الأخيرتان بحذف حركتهما (٤) ، كإعلال سائر المنقوصات ، ولم تقلب الواو ولا الياء الأولى ، للفاصل (٥) بين (الفتحة) (٦) والحرف (٧) - وهو الألف - ، لأنّ الأصل «(رمايى وغزاوو) ك- «علبط» أصله (٨) «علبط» ، فحذفت (الألف) (٩) تخفيفا ، وهى مقدّره ، فمنعت من القلب.

ثم اعلم أنّ هذين الشّرتين يطّردان فى كلّ واو وياء متحرّكتين ، مفتوح ما قبلهما ، سواء كانا لام الكلمه أو عينها.

وثم شرط (١٠) آخر يختلف فيه اللام وغيرها ، أشار إليه (١١) ، فقال رحمه الله تعالى :

إن حرّك التّالى وإن سكّن كف

إعلال غير اللام ...

يعنى : أنّ إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين - مشروط بأن (١٢) يتحرّك ثانيهما نحو «قام ، وباع ، وانقاد ، واختار» ، فإن سكّن تاليهما - منع إعلال (١٣) غير اللام مطلقا ، وشمل العين نحو «بيان ، وطويل ، وغيور» وغيرهما نحو «خورتق».

ص: ٤٣٤

١- فى الأصل : أحدهما. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٢- فى الأصل : وأى. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٣- يقال : رجل علبط وعلابط : ضخم عظيم ، والعلبط والعلابط أيضا : القطيع من الغنم. انظر اللسان : ٤ / ٦٤ ، ٣٠٦٥ (علبط) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٢ / ٢.

٤- فى الأصل : حركتها. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٥- فى الأصل : الفاصل. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٧- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٤٠.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

١٠- فى الأصل : شروط. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

١١- فى الأصل : إليها. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

- ١٢- فى الأصل : با. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٢.
- ١٣- فى الأصل : الإعلال. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٢.

وأما اللام : ففيها تفصيل أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

وهي لا يكف

إعلالها بساكن غير ألف

أو ياء التشديد فيها قد ألف

يعنى : أن لام الكلمه إذا كان واوا أو ياء متحرّكين بعد فتحه ، وبعدهما ساكن : فإمّا أن يكون الساكن ألفا ، أو ياء مشدّده ، أو غيرهما. فإن كان غيرهما ، لم يكفّ الإعلال ، نحو «رموا ، وغزوا ، ويخشون ، ويرضون» ، لأنّ أصلها (١) «رمىوا ، وغزوا ، ويخشون ، ويرضون» (٢) فقلبت فى ذلك كلّ الواو والياء - ألفا ، ثمّ حذفت لالتقاء الساكنين. وإن كان الساكن ألفا أو ياء مشدّده كقفا (٣) الإعلال ، نحو «رميا ، وغزوا ، ومعنوى ، وعلوى».

وإنّما لم يكفّ الساكن إعلال اللام / لقربها من الطرف ، وإنّما كفت (٤) الألف ، والياء المشدّده إعلالها ، لأنّهم لو أعلّوا «رميا ، وغزوا» لصار «رمى ، وغزا» فيلتبس بفعل الواحد (٥).

وأما نحو : «علوى» فلم تبدل لامه ألفا ، لأنّه فى موضع تبدل فيه الألف واوا. ثمّ إنّّه قد يعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعها من الإعلال ، أشار إلى الأوّل منها ، فقال رحمه الله تعالى :

وصحّ عين فعل وفعلا

ذا أفعال كأغيد وأحولا

يعنى : أنّ ما كان من الأفعال على وزن «فعل» ، وكان مصدره (على «فعل») (٦) ممّا جاء اسم فاعله على «أفعل» (٧) يصحّ هو ومصدره ، وإن كان مستوفيا لشروط الإعلال ، نحو «غيد غيدا (٨) ، وحول حولا» (٩) وسبب تصحيحهما : أنّ «حول» وشبهه من أفعال الخلق والألوان.

ص: ٤٣٥

- ١- فى الأصل : أصلهما. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٤٠.
- ٢- فى الأصل : ويخشون ويرضون. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٣- فى الأصل : لفا. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٤- فى الأصل : لفت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٥- فى الأصل : الواو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٧- فى الأصل : أفعله. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.

- ٨- الغيد : النعومه ، والغيداء : المرأه المتثنيه من اللين ، وقد تغايدت في مشيها. وقد صرف الناظم هنا «أغيد» للضروره. انظر اللسان : ٣٣٢٤ / ٥ (غيد) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٣ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٣١٦ / ٤.
- ٩- الحول في العين : أن يظهر البياض في مؤخرها ، ويكون السواد من قبل الماق ، وقيل : الحول إقبال الحدقه على الأنفس ، وقيل : ذهاب حدقتها قبل مؤخرها. انظر اللسان : ١٠٥٨ / ٢ (حول).

وقياس الفعل في (١) (ذلك) (٢) أن يأتي على «افعل» ، نحو «احولّ احولالا ، واعورّ اعورارا» فصحّ عين فعله ومصدره ، لأنهما في معنى ما لا يعلّ (٣) ، لعدم الشّروط.

ثمّ أشار (إلى الثّاني) (٤) ، فقال :

وإن بين تفاعل من افتعل

والعين واو سلمت ولم تعلّ

يعنى : أنّ وزن «افتعل» من الواوَيّ العين ، إذا أظهر (٥) معنى «تفاعل» ممّا يدلّ على الاشتراك - صحّ (٦) ، نحو «اجتورا» بمعنى «تجاورا».

وإنّما صحّ مع توفّر شروط الإعلال ، لأنّه حمل على «تفاعل» الّذى بمعناه وليس فى «تفاعل» شروط الإعلال.

وفهم منه : أنّ / وزن «افتعل» إذا لم بين معنى «تفاعل» أعلّ على مقتضى القياس نحو «اعتاد ، وارتاب» أصلهما «اعتود ، وارتيب».

وفهم من قوله أيضا : «والعين واو» أنّ ما عينه ياء - أعلّ ، وإن أبان معنى «تفاعل» ، نحو «استافوا» أى : تضاربوا بالسيوف (٧).

وإنّما أعلّت فى ذلك الياء دون الواو (٨) ، لثقل الواو فى المخرج (٩) ، بخلاف الياء.

ص: ٤٣٦

١- فى الأصل : الفعل فى . مكرر.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٩٣ / ٢ .

٣- فى الأصل : يعمل . انظر شرح المكودى : ١٩٣ / ٢ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٩٣ / ٢ .

٥- فى الأصل : ظهر . انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢ .

٦- فى الأصل : وضح .

٧- انظر اللسان : ٢١٧١ / ٣ (سيف) ، شرح المرادى : ٥٢ / ٦ ، شرح المكودى : ١٩٤ / ٢ .

٨- فى الأصل : الواو دون الياء . انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢ . قال ابن حمدون فى حاشيته (٢ / ١٩٤) : «وقوله : إنّما أعلت فى

ذلك الياء دون الواو» هذه النسخة هى الصواب ، وفى بعض النسخ : «وإنّما أعلت فى ذلك الواو دون الياء» ، وهى فاسده ، لأنّ

الذى يعلّ إنّما هو الياء لا الواو ، وفى بعض النسخ : «وإنّما صححت فى ذلك الواو ... إلخ ، وهى صحيحه أيضا» . وقال الملوّى

فى حاشيه على المكودى (٢٤٠) : «وصوابه أن يقول : «وإنّما أعلت فى ذلك الياء دون الواو لقرب الياء من الألف فى المخرج

بخلاف الواو» .

٩- قال ابن حمدون فى حاشيته (٢ / ١٩٤) : «وقوله : «لثقل الواو» هكذا فى غالب النسخ ، وهى عله غير صواب ، لأنّ الثقل إنّما

يناسبه الإعلال لا التصحيح ، لأن القلب تخفيف ، وفي بعض النسخ : «لبعد الواو فى المخرج» ، أى : من الألف ، وهى أولى ، وبيانها : أن الواو بعد من مخرج الألف بعدا جدا ، فلهذا لم تعل ، والياء بعيده أيضا من مخرج الألف ، إلا أن بعدها ليس كبعد الواو ، فاستحقت الإعلال ، وليس المراد أن الياء قريبه من مخرج الألف بل بينهما بعد». انتهى. وانظر حاشيه الملوى : ٢٤٠.

ثم أشار إلى الثالث ، فقال :

وإن لحرفين ذا الإعلال استحقَّ

صَحَّحَ أوَّل

يعنى : إذا اجتمع فى كلمه حرفا علّه ، وكلّ واحد منهما متحرّك ، ومفتوح ما قبله ، فلا بدّ من إعلال أحدهما ، وتصحيح الآخر ، لثلاثه يتوالى إعلالان ، والأحقّ بالإعلال منهما الثانى ، لتطرّفه ، وذلك نحو «الهوى (١) ، والجوى (٢)(٣) ، والحيا (٤)» أصلها «هوى ، وجوى ، وحى» ، فالسبب المانع من إعلال الأوّل فيهما - إعلال الثانى.

وقد يعلّ الأوّل ، ويصحّح (٥) الثانى ، فقال متبها عليه رحمه الله تعالى :

وعكس قد يحقّ

ومن (٦) ذلك قولهم : «رايه ، وطايه ، وغايه».

وفهم قلّه ذلك من قوله : «قد يحقّ».

ثم أشار إلى الزابع ، فقال :

وعين ما آخره قد زيد ما

يخصّ الاسم واجب أن يسلما

يعنى : أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا ، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما -

ص: ٤٣٧

١- الهوى : ميل النفس إلى الشىء ، وتشاع فى المذموم. انظر حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٢ ، اللسان : ٦ / ٤٧٢٨ (هوى).

٢- الجوى : الحرقه وشده الوجد من عشق أو حزن. انظر اللسان : ١ / ٧٣٤ (جوا).

٣- تبع ابن طولون فى التمثيل ب- «الجوى» المكودى ، والأولى أن يمثل ب- «الحوى» لتكتمل الأمثله ، فيكون «الهوى» مثالا لما اجتمع فيه الواو والياء ، و «الحوى» مثالا لما اجتمع فيه واوان - لأنه من الحوّه ، وهى سمره الشفتين - و «الحيا» مثالا لما اجتمع فيه ياآن. أما التمثيل ب- «الجوى» فلا فائده منه ، لأنه مثال لما اجتمع فيه واو وياء ، وقد مثل له ب- «الهوى». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٨٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١٦ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٣ ، اللسان : ٢ / ١٠٦١ (حوى) ، شرح المكودى : ٢ / ١٩٤.

٤- الحيا - مقصور - : المطر. انظر حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٢ ، اللسان : ٢ / ١٠٧٨ (حيا).

٥- فى الأصل : وىصح. انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢.

٦- فى الأصل : من. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢.

كونهما عينا فيما آخره زياده تخصّص (١) الأسماء ، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل / ، فصَحح لذلك (٢).

وشملت (٣) الزيادة الخاصه بالأسماء : الألف والتون ، نحو «جولان» (٤) ، وألف التأنيث نحو «حيدى» (٥) ، و«صورى» (٦)(٧).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ص: ٤٣٨

- ١- فى الأصل : تختص. انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢.
- ٢- وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو «داران» و «ماهان» ، وقياسهما : «دوران» و «موهان». هذا مذهب سيويوه والمازنى ، وخالف المبرد فى هذا فذهب إلى أن الإعلال هو القياس ، وعليه جاء «داران» و «ماهان». انظر الكتاب : ٢ / ٤٧١ ، المنصف شرح تعريف المازنى : ٨ / ٢ ، شرح المرادى : ٥٣ - ٥٤ ، الممتع : ٢ / ٤٩٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٤٦ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٠٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٠ ، المقرب : ١٨٨.
- ٣- فى الأصل : وشملت. انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢.
- ٤- جولان : مصدر جال الشىء يجول به ، إذا كان يطوف به. وانظر اللسان : ١ / ٧٣٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٤ / ٢.
- ٥- الحيدى : مشيه المختال ، أى : الذى يتبختر ، وحمار حيدى : إذا كان يعدل عن ظله لنشاطه. انظر اللسان : ٢ / ١٠٦٦ (حيد) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٤ / ٢.
- ٦- صورى : قال الصفانى : اسم واد ، وقال ابن مالك : اسم ماء من مياه العرب ، وقال ياقوت : موضع أو ماء قرب المدينه. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٣٣ ، معجم ما استعجم : ٤ / ١٣٢٠ ، شرح المرادى : ٦ / ٥٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١٨ ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٤ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٠ ، معجم البلدان : ٣ / ٤٣٢ ، مرصد الاطلاع : ٢ / ٨٥٥.
- ٧- وقد اختلف فى ألف التأنيث المقصوره نحو «صورى» : فذهب سيويوه والمازنى إلى أنها مانعه من الإعلال لاختصاصها بالاسم فتصحح «صورى» عندهم قياسى. وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال ، لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل ، لأنها فى اللفظ بمنزله ألف «فعلا» فتصحح «صورى» عنده شاذ. وقد اضطرب اختيار الناظم فى هذه المسأله ، فاختر فى التسهيل مذهب الأخفش ، وفى بعض كتبه مذهب سيويوه والمازنى ، وبه جزم ابنه بدر الدين فى شرحه. انظر الكتاب : ٢ / ٣٧٠ ، المنصف شرح تصريف المازنى : ٢ / ٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٣٣ - ٢١٣٤ ، التسهيل : ٣١٠ ، شرح ابن الناظم : ٨٥٨ ، شرح المرادى : ٦ / ٥٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١٨ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٠٥.

وقبل يا (١) اقلب ميما

التون إذا

كان مسكنا كمن (٢) بت انبدا

يعنى : أن التون الساكنه إذا وقعت قبل الباء (٣) - وجب قلبها ميما ، وذلك لما فى النطق بالتون الساكنه قبل الباء من العسر ، لاختلاف مخرجيهما ، مع منافره بين (٤) التون وغنتها ، وذلك فيما كان من كلمتين ، أو من كلمه ، ولذلك مثل بالتوعين :

فالمنفصل نحو : «من بت» ، والمتصل نحو : «انبدا» (٥).

ص : ٤٣٩

-
- ١- فى الأصل : يا ، انظر الألفيه : ٢٠٨.
 - ٢- فى الأصل : لمن. انظر الألفيه : ٢٠٨.
 - ٣- فى الأصل : الياء. انظر شرح المكودى : ١٩٥ / ٢.
 - ٤- فى الأصل : لين. انظر شرح المكودى : ١٩٥ / ٢.
 - ٥- قوله : «من بت انبدا» أى : من قطعك فألقه عن بالك واطرحه ، وألف «انبدا» بدل من نون التوكيد الخفيفه. انظر شرح المرادى : ٥٦ / ٦ ، شرح الأشمونى : ٣١٩ / ٤.

فصل فى نقل الحركه إلى الساكن قبلها

ثم قال رحمه الله :

فصل [فى نقل الحركه إلى الساكن قبلها]

لساكن صحّ انقل التّحريك من

ذى لين ات عين فعل كأبن

يعنى : أنّ عين الفعل إذا كانت واوا أو ياء ، وكان ما قبلها ساكنا صحيحا - وجب نقل حركه العين إلى الساكن قبلها ، لاستثقال الحركه فى حرف العله ، وذلك نحو «يقوم» أصله «يقوم» - بضمّ الواو - فنقلت حركه الواو إلى الساكن قبلها (1) ، وبقيت الواو ساكنه.

ثمّ إن خالفت العين الحركه المنقوله - أبدلت من مجانستها ، نحو «أبان ، وأعان» أصلهما «أبين ، وأعون» ، فدخل التّقل (والقلب) (2) فصارا (3) «أبان وأعان».

وفهم من قوله : «صحّ» أنّ الساكن إذا كان معتلا ، لا ينقل إليه ، نحو «بايع (4) ، وفوّق ، وبّين».

ثمّ إنّ هذا الفعل له أربعة شروط :

ذكر الأوّل فى قوله : «صحّ» ، وأشار إلى باقيها ، فقال / :

ما لم يكن فعل تعجّب ولا

كايضّ أو أهوى بلام علّلا

شمل فعل التّعجب «ما أفعله» ، نحو «ما أقومه ، وما أئينه» ، و «أفعل به» نحو «أقوم به ، وألين به». وإنّما صحّ فيهما بالحمل على أفعل التّفصيل ، لأنّهما من واد واحد.

وأما نحو «ايضّ» فلو نقلت فيه الحركه للساكن ، لذهبت همزه الوصل

ص : ٤٤٠

١- فى الأصل : قبهل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٥.

٣- فى الأصل : فصارا. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٥.

٤- فى الأصل : باع. انظر شرح المكودى : ١٩٦ / ٢.

فيقال : «باضٌ» ، فيلتبس ب- «فاعل» (١) من المضاعف ، نحو «باضٌ» (٢). وأمّا نحو «أهوى» ممّا أعلّت لامه ، فلو نقلت فيه الحركة ، لتوالى عليه الإعلال والتحرّيك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومثل (٣) فعل في ذا

الاعلال اسم

ضاهى مضارعا وفيه وسم

يعنى : أنّ الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كلّ (٤) اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه ، أو في وزنه لا في زيادته ، فشمّل صورتين :

(الأولى) (٥) : أن تبني من «البيع» مثل «تحلىء» (٦) ، فتقول : «تبيع» ، وأصله «تبيع» - بسكون الباء - فأعلّ ، لأنّه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهى التاء ، وخالفه في الوزن.

والثانية : نحو «مقام» ، أصله «مقوم» فأشبه الفعل المضارع في الوزن نحو «تشرّب» وخالفه في الزيادة ، لأنّ الميم لا تزداد في أول المضارع. وهذا معنى قوله : «وفيه وسم» أى : فيه علامه يمتاز بها عن الفعل.

وفهم منه : أنّ الاسم إذا كان شبيهاً / بالمضارع في الوزن والزيادة - لم يعلّ ، نحو «أبيض ، وأسود» ، لأنّه لو أعلّ ، لالتبس بالفعل ، إذ ليس فيه علامه يمتاز بها عنه.

وفهم منه أيضا : أنّه إن لم يشابه الفعل المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة -

ص : ٤٤١

١- قال ابن حمدون : وليس المراد ب- «فاعل» في كلامه اسم فاعل من «باض» ، لأن اسم الفاعل وإن كان على هذا الوزن أيضا ، لكنه منون ، والذي يقع في اللبس به إنما هو المفتوح الضاد الغير المنون ، وإن كان في التصريح صرح بأن اللبس يقع باسم الفاعل. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٣.

٢- في الأصل : قاضى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦. وباض : فعل ماض من البضاضة ، والبضاضة : نعومه البشره والجلد. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٦ ، اللسان : ١ / ٢٩٦ (بضض). وذهب الأزهري في التصريح (٢ / ٣٩٣) إلى أن «باض» اسم فاعل من البضاضة.

٣- في الأصل : الواو. ساقط. انظر الألفيه : ٢٠٩.

٤- في الأصل : وكل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٦- تحلىء : - بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام وآخره همزه - القشر الذى على وجه الجلد مما يلي منبت الشعر ، ويطلق على وسخ الشعر وسواده ، وما فسد من الجلد إذا أزيل منه الشعر بالسكين. انظر اللسان : ٢ / ٩٥٥ (حلاً) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٦ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٤.

لم يعلّ ، ك- «مكيال». وقد فهم من هذا القانون أنّ نحو «مفعل» ، ك- «مخيط» - يعلّ ، لأنّه أشبه الفعل المضارع فى الوزن دون الزيادة ، لأنّه مثل «تفعل» بكسر التاء (١) - (فى لغه) (٢) كنانه (٣) ، فأخرجه بقوله رحمه تعالى :

ومفعل صحّح كالمفعال

يعنى : إنّما صحّح «مفعل» ، وإن كان ظاهره يقتضى الإعلال ، لأنّه حمل على «مفعال» - بالألف - ، و «مفعال» لم يشبه الفعل لا فى الوزن ولا فى الزيادة (٤).

وذكر كثير من أهل التصريف : أنّه إنّما صحّح ، لأنّه مقصور منه ، فهو هو (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وألف الإفعال واستفعال

أزل لذا الإعلال والتأ الزم عوض

ص: ٤٤٢

١- فى الأصل : يفعل بكسر الياء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٣- انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦. وقال ابن مالك فى شرح الكافية : لأنّه على وزن «تعلم» على لغه بنى أخيل. انتهى. وقال أبو حيان : فالحجاز تفتح - يقصد حرف المضارعه - نحو «تعلم وتنشأ ، ويتغافل وتنقاد وتستخرج» وغيرهم من العرب : قيس وتميم وربيعه ومن جاورهم يكسر إلا فى الياء فيفتح ، إلا بعض كلب فيكسر فيها وفى غيرها من الثلاثة. انتهى. وقال السيوطى فى الهمع : وكسره أى : أول المضارع إلا الياء إن كسر ثانى الماضى ك- «تعلم» أو زيد أوله تاء ك- «يتدحرج ويتعلم» أو وصل ك- «يستعين» أو الياء أيضا مطلقا ، قرىء : فإنهم يألمون كما تيلمون بكسر الياء والتاء. انتهى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦. شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٣١٤١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٨٨ ، الهمع : ٦ / ٣٤ ، الكتاب : ٢ / ٢٥٦ ، شرح الشافيه للرضى : ١ / ١٤١ ، شرح الكافية للرضى : ٢ / ٢٢٨ ، التسهيل : ١٩٧ - ١٩٨.

٤- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٤ / ٢١٤١) : «مفعال» ك- «مسواك» مستحق للتصحيح ، لأنّه غير موازن للفعل ، لأجل الألف التى قبل لامه ، و «مفعل» شبيه به لفظا ومعنى ، فصحح حملا عليه». وانظر شرح ابن الناظم : ٨٦٠ ، المقتضب : ١ / ٢٤٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٥- لا- أنه محمول عليه ، قال سيويوه : «وسألته : أى : الخليل - عن «مفعل» لأى شىء أتم ، ولم يجز مجرى «أفعل» ، فقال : لأن «مفعلا» إنما هو من «مفعال» ألا- ترى أنهما فى الصفه سواء ... وقد يعتوران الشىء الواحد ، نحو «مفتح ومفتاح» ، و «منسج ومنساج» ، و «مقول ومقوال» ، فإنما أتممت فيما زعم الخليل أنها مقصوره من «مفعال» أبدا. انتهى. انظر الكتاب : ٢ / ٣٦٧ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٣ ، المنصف : ٣٢٣١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٢٢ ، شرح الملوكى : ٢٢٣ ، الممتع : ٢ / ٤٨٧ ، حاشيه الخضرى : ٢

٢٠٥ / ، التصريح على التوضيح : ٣٩٤ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٨٦ / ١٠ .

يعنى : إذا كان المستحقّ للنقل والإعلال المذكورين مصدرا على «إفعال» أو «استفعال» - حمل على فعله ، فنقلت حركه عينه إلى فائه ، ثم تقلب (١) ألفا ، لمجانسه الفتح ، فيجتمع ألفان ، الأولى : المنقلبه عن العين ، والثانيه الألف التي كانت بعد العين (٢) ، فتحذف الثانيه ويلزم حينئذ التياء ، عوضا عن الألف المحذوفه ، وذلك نحو : «إجازة ، واستقامه» ، أصلهما «إجوازا (٣) / ، واستقواما ، ونظير «إجوازا» من الصّيحح «إكرام» ، ونظير «الاستقوام» من الصّيحح «استدراك» ، فنقلت حركه العين فيهما إلى الساكن قبلهما ، وفعل فيهما ما تقدّم من الحذف والتّعويض.

وقد صرّح بأنّ المحذوف هي الألف الزائده بقوله :

وألف الإفعال واستفعال

أزل ...

وهو مذهب سيبويه (٤). ثم إنّ هذه التاء التي هي عوض قد تحذف ، وإليه أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وحذفها بالنقل ربّما عرض

يعنى : أنّ هذه التاء التي تلحق عوضا قد تحذف ، ويقتصر في حذفها على السّماع ، كقولهم : «أرى إراء ، واستقام استقاما».

ويكثر ذلك مع الإضافه ، كقوله (٥) : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) [الأنبياء : ٧٣].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما لإفعال من الحذف ومن

نقل فمفعول به أيضا قمن

يعنى : أنّه إذا بنى مثال «مفعول» من فعل ثلاثيّ ، معتلّ العين ، فعل به

ص : ٤٤٣

١- في الأصل : نقلت. انظر شرح المكودي : ١٩٧ / ٢.

٢- في الأصل : بعد العين كانت. انظر شرح المكودي : ١٩٧ / ٢.

٣- في الأصل : استجوازا. انظر شرح المكودي : ١٩٧ / ٢.

٤- والخليل أيضا. وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفه بدل من عين الكلمه. انظر الكتاب : ٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٦ ،

المنصف : ١ / ٢٩١ ، المقتضب : ١ / ٢٤٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٤ ، الممتع : ٢ / ٤٩٠ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٤ ، شرح

الأشمونى : ٤ / ٣٢٣ ، المقرب : ٢ / ١٨٧ ، شرح المكودي : ٢ / ١٩٧ ، الهمع : ٦ / ٢٧٥.

٥- فى الأصل : كقولهم.

ما (١) فعل ب- «إفعال» من نقل الحركة إلى الساكن قبلها (وحذف واو مفعول) (٢)(٣).

وشمل ما كانت عينه ياء ، وما كانت واوا ، ولذلك أتى بمثاليين ، فقال رحمه الله تعالى :

نحو مبيع ومصون ...

فأصل «مبيع» : «مبيوع» ، فنقلت حركة الياء إلى الباء ، وبقيت الياء ساكنه بعد ضمّه ، فأبدلت الضّمه كسره لتصحّ الياء ، ثمّ حذف واو «مبيوع» ، فقالوا : «مبيع». وأمّا «مصون» ، فأصله : «مصون» ، فنقلت حركة الواو إلى الصاد ، وبقيت الواو / ساكنه ، وحذفت (٤) الواو التي بعدها ، وهي واو «مفعول».

وقد يصحّ كلّ واحد من التّوعين ، وإلى ذلك أشار فقال رحمه الله تعالى :

وندر

تصحیح ذی الواو وفي ذی الیا اشتهر

يعنى : أنّ ما عينه واو من «مفعول» ، قد يصحّح - أى : ينطق به على الأصل - ، وذلك قليل كقولهم : «ثوب مصون» (٥) ، وما عينه ياء وهو مشهور (٦).

ص : ٤٤٤

١- فى الأصل : ما. مكرر.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٧ / ٢.

٣- وذلك لزيادتها ، ولقربها من الطرف ، وهذا مذهب سيويه والخليل. وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمه ، لأن واو مفعول لمعنى ، ولأن الساكنين إذا التقيا فى كلمه حذف الأول. قال المازنى : وكلا القولين حسن جميل. انظر الكتاب : ٣٦٣ / ٢ ، المنصف شرح تصنيف المازنى : ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٦ ، شرح الملوكى : ٣٥١ - ٣٥٢ ، الممتع : ٢ / ٤٥٥ - ٤٥٦ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ٧٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٥ ، المقتضب : ١ / ٢٣٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٢ ، الهمع : ٦ / ٢٧٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٤٣٥.

٤- فى الأصل : وحذف. انظر شرح المكودى : ١٩٧ / ٢.

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافيه : ومن العرب من يصحح «مفعولا» من ذوات الواو ، فيقول : «ثوب مصون» و «فرس مقوود» ، وهو قليل». انتهى. وذهب المبرد فى المقتضب إلى جواز تصحيح «مفعول» فى ضروره الشعر ونسب إليه ابن جنى وغيره ذلك مطلقا. ونسب الرضى إلى الكسائى إجازة ذلك مطلقا ، فقال : وحكى الكسائى «خاتم مصووغ» وأجاز فيه كله أن يأتى على الأصل قياسا. انتهى. انظر الكتاب : ٢ / ٣٦٧ ، المقتضب : ١ / ٢٤٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٤٤ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٤٩ - ١٥٠ ، المنصف : ١ / ٢٨٥ ، الممتع : ٢ / ٤٦١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٢٤ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٧ ، شرح الملوكى : ٣٥٥ ، الهمع : ٦ / ٢٧٥ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ٨٠.

٦- وذلك لأن الياء أخف من الواو، كقوله: وكأنها تفّاحه مطيوبه انظر شرح المرادى: ٦ / ٦٨، الممتع: ٢ / ٤٦٠، شرح الأشمونى: ٤ / ٣٢٤، شرح الملوكى: ٣٥٤.

وقيل : إنَّ تصحيحه لغه بنى تميم ، ومنه قولهم : «مبيوع ، ومخيوط» (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وصحح المفعول من نحو عدا

وأعلل ان لم تتحرَّ الأجودا

يعنى : إذا بنى مثل «مفعول» من فعل ثلاثى ، واوئى اللام - جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالإدغام ، والإعلال لقربها من الطرف ، وذلك نحو «عدا يعدو (فهو معدو) (٢) ، ومعدى».

وفهم من قوله : «إن لم تتحرَّ الأجود» أنَّ التصحيح أجود ، لأنَّ معنى «تتحرَّى» : تقصد (٣) ، والمعنى : وأعلل إن لم تقصد الأجود ، فمفهومه : أنك إذا قصدت الأجود لا تعل.

وفهم منه : أنَّ ما كان (٤) يائى اللام نحو «مرمى» أصله «مرموى» ، وقد تقدّم وجوب إعلاله (٥).

وفهم منه أيضا (٦) : أنَّ ما كان واوئى اللام (من المفعول المبني) (٧) على «فعل» - لا يجوز فيه الوجهان ، بل يلزم إعلاله ، نحو «مرضى».

ص : ٤٤٥

١- حكى ذلك المازنى وغيره. وجعل المبرد تصحيح نحو هذا جائز للضرورة ، ولم يقل إنه لغه لبعض العرب كما قال سيبويه : «وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول : ومخيوط ومبيوع». انظر المنصف شرح تصريف المازنى : ١ / ٢٨٦ ، الكتاب : ٢ / ٣٦٣ ، المقتضب : ١ / ٢٣٩ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٨ ، الممتع : ٢ / ٤٦٠ ، شرح المكودى : ٢ / ١٩٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٢٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢١٤٣ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٤٩ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ٧٩ ، شرح الملوكى : ٣٥٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٨.

٣- قال ابن منظور : والتحرى : القصد والاجتهاد فى الطلب والعزم على تخصيص الشىء بالفعل والقول». انظر اللسان : ٢ / ٨٥٣ (حرى) ، شرح المكودى : ٢ / ١٩٨.

٤- فى الأصل : ما. ساقط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٨.

٥- وذلك عند قوله : إن يسكن السابق من واو ويا وأتصلا ومن عروض عريا انظر ص ٤٣٢ - ٤٣٣ / ٢ من هذا الكتاب.

٦- فى الأصل : أيضا منه. تقديم وتأخير. انظر المكودى : ٢ / ١٩٨.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٨.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

كذاك ذا وجهين جا الفعول (١)

من

ذى الواو لام جمع أو فرد يعن (٢)

يعنى : إذا كان مثال «الفعول» (٣) ممّا لاهه واو - جاز فى لاهه وجهان :

الإعلال والتصحيح ، وذلك فى الجمع ، نحو «عصى» (٤) ، وفى المفرد ، نحو «عتى عتيا» (٥) ، إلا- أنّ إعلال الجمع أولى من التصحيح ، وتصحيح المفرد أولى من الإعلال ، ولم يته على ذلك الناظم (٦) ، وفى تقديمه الجمع إشعار ما بذلك.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وشاع نحو نيم فى نؤم

ونحو نيام شذوذه نيمى

يعنى : أنه يجوز فيما كان على وزن «فعل» ، جمعا ، وعينه واو - وجهان :

التصحيح على الأصل ، نحو «نائم ونؤم ، وصائم وصؤم» ، والإعلال نحو «صيم ، ونيم» ، لقرب عينه من الطرف.

(وأما «فعل» : بالألف - فالوجه فيه التصحيح ، لبعده من الطرف) (٧) ، نحو «صؤم ، ونؤام».

وقد شدّ فى «نؤام» : «نيام» ، فيحفظ ولا يقاس عليه (٨).

ص: ٤٤٦

١- فى الأصل : المفعول. انظر الألفيه : ٢١٠.

٢- فى الأصل : يمن. انظر الألفيه : ٢١٠.

٣- فى الأصل : المفعول. انظر شرح المكودى : ١٩٨ / ٢.

٤- عصى : جمع «عصا» ، ويجوز أن يقال : «عصو» أيضا بالتصحيح. انظر شرح المكودى : ١٩٨ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٢٧ / ٤.

٥- أى : استكبر وجاوز الحد ، ويجوز أن يقال أيضا : «عتوا» بالتصحيح. انظر اللسان : ٢٨٠٤ / ٤ (عتا) ، شرح المكودى : ١٩٨ / ٢ ،

شرح الأشمونى : ٣٢٧ / ٤.

٦- ونبه على ذلك فى الكافيه ، حيث قال : ورجح الإعلال فى جمع وفى مفرد التصحيح أولى ما اقتفى وقال فى شرحها :

والتصحيح فى المفرد أكثر نحو «علا- علوا» ، و «نما نموا» ، والتصحيح فى الجمع قليل ، نحو «أب وأبو» ، و «نحو ونحو». انتهى.

انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢١٤٥ / ٤ ، شرح المرادى : ٧٣ / ٦ ، شرح الأشموني : ٣٢٧ / ٤ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٩ / ٢ .

٨- وذلك لبعء الواو من الطرف ، ومنه قوله : ألا طرفنا ميه بن منذر فما أرق النيام إلا كلامها انظر شرح المرادى : ٧٥ / ٦ ، شرح

الشافيه للرضى : ١٧٣ / ٣ ، شرح المكودى : ١٩٩ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٩٣ / ١٠ ، الممتع : ٤٩٨ / ٢ ، شرح الملوكى : ٤٩٦ ،

المنصف : ٥ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣٢٨ / ٤ .

فصل فى إبدال فاء الافتعال تاء ، وتاء الافتعال طاء ودالا

ثم قال رحمه الله تعالى :

[فى إبدال فاء الافتعال تاء ، وتاء الافتعال طاء ودالا]

ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا

يعنى : أن فاء «الافتعال» وما تصرّف منه ، إذا كان فائوه حرف لين ، - أبدل تاء وأدغم فى تاء «الافتعال».

وشمل قوله : «ذو اللين» الواو نحو «أتعد» ، أصله : «أو تعد» ، والياء نحو «أتسر» ، أصله «إيتسر» ، لأنه من اليسر.

ولا مدخل للألف هنا لأنها لا تكون فاء ، (وإنما) (١) أبدلوا منها تاء ، لأنهم لو أقرّوها لتلاعبت بها الحركات.

فإن كانت بعد ضمّه قلبت واوا ، أو بعد فتحه قلبت ألفا ، أو بعد كسره قلبت ياء فأبدلوا حرفا جلدًا ، وهو التاء ، لأنها أقرب حروف (٢) الزيادة إلى الواو.

فإن كان فاء الافتعال ياء مبدله من همزه / فقد أشار إليه ، فقال :

وشدّ فى ذى الهمز نحو اثتكلا

يعنى : أنه قد سمع إبدال التاء من الياء (٣) المبدله من الهمزه على وجه الشذوذ. وظاهر تمثيله ب- «اثتكلا» أنه ممّا سمع فيه الإبدال شذوذًا ، والمسموع من ذلك إنما هو «أتر» أى : لبس الإزار (٤) ، فينبغى أن يكون المثال راجعا (لدى

ص : ٤٤٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٩ / ٢.

٢- فى الأصل : حرف. انظر شرح المكودى : ٢٠٠ / ٢.

٣- فى الأصل : سمع إبدال الياء من التاء. انظر شرح المكودى : ٢٠٠ / ٢.

٤- انظر اللسان : ١ / ٧١ (ازر) ، شرح المكودى : ٢٠٠ / ٢.

الهمز ، لا للبدل ، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع ، فعلى هذا يكون المثال راجعا (١) لما أبدل تاء من ذى الهمزة.

ثم قال رحمه الله تعالى :

طا تا افتعال ردّ إثر مطبق

يعنى : أنه يجب إبدال تا الافتعال وفروعه طاء بعد حروف الإطباق ، وهى : «الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء» ، نحو «اصطبر ، واظطرم ، واظعن ، واظهر» (٢) ، أصلها «اصتبر ، واصترم ، واظعن ، واظتهر» (٣) ، فاستثقل اجتماع التاء مع حرف الإطباق ، لما بينهما من مقاربه المخرج ، ومباينه (٤) الوصف ، لأنّ التاء من حروف الهمس ، والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء (٥) من مخرجها وهو (٦) الطاء (٧).

ثم قال رحمه الله :

فى اذان وازدد واذكر دالا بقى

يعنى : أنه يبدل أيضا تاء الافتعال (٨) وفروعه دالا (٩) بعد «الدال ، والزاي ، والدال» ، وقد استوفى مثلها.

ص : ٤٤٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٢- أصل «اظهر» : «اظتهر» ، أبدلت التاء طاء ، فصار «اظطهر» ، ثم أبدل الثانى من جنس الأول ، وأدغم الظاء فى الظاء ، كما سيأتى فى الهامش.

٣- فى الأصل : وأظهر. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٤- فى الأصل : ماينه. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٥- فى الأصل : الاستعلاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٦- فى الأصل : وهى. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٤٤.

٧- وإذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين ، وإذا أبدلت بعد الظاء طاء فى نحو «اظطم» ففيه ثلاثة أوجه :

البيان ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثانى ، ومع عكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قول زهير : هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظلم روى : «فيظلم» و «فيظلم» و «فيظلم». انظر الكتاب : ٢ / ٤٢١ ، شرح المرادى : ٦ / ٨١ ، شرح

الملوكى : ٣١٦ ، ٣١٩ ، المنصف : ٢ / ٣٢٩ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ٤٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩١ ، سر الصناعات : ١ /

٢١٩ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٨٣ ، ٢٨٨.

٨- فى الأصل : الأفعال. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٩- فى الأصل : إلا. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

ف- «ادان» أصله «ادتان» إذا أخذ الدّين (١) ، فأبدل من التّاء دالا (٢).

و «ازدد» فعل أمر من «زاد» أصله «ازتد» ، فأبدل من التّاء دالا (٣).

و «ادكر» فعل أمر من / «ذكر» ، (أصله : اذتكر) (٤) ، فأبدلت التّاء دالا (٥) ، ثمّ قلبت الدّال دالا (٦) ، وأدغمت الدّال في الدّال (٧).

ص : ٤٤٩

١- انظر اللسان : ٢ / ١٤٦٨ (دين) ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٢- في الأصل : إلا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٣- في الأصل : إلا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠ ، وفي الأصل أيضا : وأدغمت فيها الدال الأولى. زياده ، وهي زياده لا معنى لها هنا.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٥- في الأصل : ذالا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٦- في الأصل : ذالا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٧- وإذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين ، وإذا أبدلت بعد الزاي جاز الإظهار والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ، فيقال : «ازدجر ، وازجر» ، ولا يجوز : «ادجر» لفوات الصفير ، وإذا أبدلت دالا بعد الدال جاز ثلثه أوجه : الإظهار والإدغام بوجهيه ، فيقال : «اذدكر» ، ومنه قول : والهرم تذريره اذدراء عجبا و «ادكر» ، و «اذكر» بذال معجمه ، وهذا الثالث قليل ، وقد قرىء شاذًا : فهل من مذكر بالمعجمه. انظر شرح الأشموني : ٤ / ٣٣٢ ، المنصف : ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، شرح المرادي : ٦ / ٨٣ ، شرح الشافيه للرضي : ٣ / ٢٢٧ ، سر الصنائه : ١ / ١٨٧ - ١٨٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، الممتع : ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، شرح الملوكي : ٣٢٢ - ٣٢٤ ، المقرب : ٢ / ١٦٦.

ثم قال :

فصل [فى أنواع من الحذف]

فا أمر أو مضارع من كوعد

احذف وفى كعده ذاك اطرء

يعنى : أنه يجب حذف فاء الكلمه إذا كانت واوا فى ثلاثه (١) مواضع :

الأول : فعل الأمر ، نحو «عد» ، وهو محمول (٢) على الفعل المضارع ، لوجود عله الحذف فى الفعل المضارع.

الثانى : المضارع إذا كان على «يفعل» - بفتح الياء ، وكسر العين - نحو «يعد» ، لوقوع الواو ساكنه بين فتحه وكسره لازمه ، وحمل عليه «أعد ، ونعد ، (وتعد)» (٣).

وفهم من قوله : «من كوعد» أنّ الواو تحذف فى الأمر والمضارع ، إذا كان بعدها فتحه نائبه عن الكسره ، نحو «وهب يهب» فإنّ قياسه «يهب» - بكسر الهاء - ، لكن فتحت لكونها من حروف الحلق.

وفهم منه أيضا أنّ حذف الواو المذكوره مشروط (٤) بأن يكون حرف المضارعه مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف ، نحو «يوعد» مبيّتا للمفعول ، وأن يكون ما بعد الواو مكسورا ، فلو كان غير مكسور نحو «يوجد» لم يحذف.

وفهم منه أيضا : أن يكون ذلك فى فعل ، (فلو) (٥) بنيت من «الوعد» مثل «يقطين» قلت : «يوعيد» (٦).

ص: ٤٥٠

١- فى الأصل : ثلاث. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٢- فى الأصل : مجهول. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١.

٤- فى الأصل : مشروطه. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١.

٦- فى الأصل : يوعد. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١.

الثالث : المصدر من نحو «وعد» (١).

وفهم من قوله : «كعده» أن يكون المحذوف منه مصدرا ، فلو كان اسما لم يحذف نحو «وجهه» (٢).

وفهم منه أيضا : أن المصدر / إذا أريد به الهيئه ، لم يحذف ، نحو «الوعده».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وحذف همز أفعل استمرّ في

مضارع وبنيتي متّصف

يعنى : أنه أطرّد حذف الهمزة من «أفعل» في المضارع ، وفي اسم الفاعل واسم المفعول ، وهو المعبر عنهما بـ «بنيتي متّصف».

وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك ، كما لا يحذف سائر الزوائد من الفعل ، نحو «تدحرج ، وخاصم» ، لكن استثقل اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو «أكرم» ، فحذفت الهمزة ، وحمل على «أكرم» : «تكرم ، ونكرم ، ويكرم» ، واسم الفاعل ، واسم المفعول (٣).

والمراد بـ «أفعل» : الفعل الماضي.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ظلت وظلت في ظلت استعمالا

وقرن في اقرن وقرن نقلا

يعنى : أن «ظلت» بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين ، مع كسر الظاء وفتحها ، فتقول : «ظلت ، وظلت».

وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ ، وزاد سيويوه «مسست» (٤) ، وفي القياس عليهما خلاف (٥). وقوله :

ص : ٤٥١

١- في الأصل : عده. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠١. وهو أيضا محمول على الفعل المضارع في الحذف. انظر شرح المكودي :

٢ / ٢٠١ ، شرح المرادى : ٩٦ / ٦.

٢- قال ابن حمدون في حاشيته (٢ / ٢٠١) : «وجهه» بكسر الواو اسم للمكان المتوجه إليه ، وليس اسم مصدر للتوجه ، ولو قلنا بذلك لكان إثبات الواو شاذًا. انتهى.

٣- وذلك كما حمل على «يعد» سائر أفعال المضارع. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠١ ، شرح الملوكى : ٣٣٥ ، ٣٤٣.

٤- قال سيبويه فى الكتاب (٢ / ٤٠٠): «ومثل ذلك قولهم: «ظلت ، ومست» ، حذفوا ، وألقوا الحركه على الفاء ، كما قالوا : «خفت» ، وليس هذا النحو إلا شاذا ، والأصل فى هذا عربى كثير ، وذلك قولك : «أحسست ومسست ، وظللت». انتهى. وانظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٧ ، الهمع : ٦ / ٢٥٣.

٥- فذهب الشلوين إلى أن هذا الحذف مطرد فى كل فعل مضاعف على «فعل» وصرح سيبويه بأنه شاذ ، ولم يرد إلا فى لفظين من الثلاثى ، وهما : «ظلت ، ومست» ، فى «ظللت» و «مسست» ، وفى لفظ ثالث من الزائد على الثلاثه ، وهو «أحست» فى «أحسست». وممن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور وابن الضائع ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغه سليم ، وبذلك يرد على ابن عصفور ومن وافقه. وحكى ابن الأنبارى الحذف فى لفظ من المفتوح ، وهو «همت» فى «هممت» ، وإطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثى ومزیده. انظر الكتاب : ٢ / ٤٠٠ ، الهمع : ٦ / ٢٥٣ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٠ ، الممتع لابن عصفور : ٢ / ٦٦١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٧ ، التسهيل : ٣١٤.

يعنى : أنه يستعمل هذا التّخفيف (١) في فعل الأمر ، ف قيل فيه : «قرن» بكسر القاف ، وهي قراءه غير نافع وعاصم (٢) في قوله تعالى : (وَقَرْنَ / فِي بُيُوتِكُنَّ) (٣) [الأحزاب : ٣٣].

وقوله : «وقرن نقلا» إشاره إلى قراءه عاصم ونافع (٤).

ص : ٤٥٢

١- في الأصل : التحقيق. انظر شرح المكودي : ٢٠١ / ٢.

٢- هو عاصم بن أبي النجود بهدله الكوفي الأسدي بالولاء ، أبو بكر ، أحد القراء السبعة ، تابعى من أهل الكوفه ، ثقه من القراءات ، صدوقا في الحديث ، قيل : اسم أبيه عبيد ، وبهدله : اسم أمه ، توفي بالكوفه سنه : ١٢٧ هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء : ١ / ٣٤٦ ، ميزان الاعتدال : ٢ / ٥ ، الأعلام : ٣ / ٢٤٨ ، النشر في القراءات العشر : ١ / ١٥٥.

٣- وفيه وجهان : أحدهما : أنه أمر من «قر يقر» ، حذف إحدى الراءين ، كما حذف إحدى اللامين في «ظلت» ، فرارا من التكرير. والثاني : أنه من «وقر يقر» إذا ثبت ، ومنه الوقار ، والفاء محذوفه. وقرأ نافع وعاصم وأبو جعفر «وقرن» بفتح القاف ، وهو أمر من «قرن» - بكسر الراء الأولى - «يقرن» - بفتحها - ، فالأمر منه «اقرن» ، حذف الراء الثانيه الساكنه لاجتماع الراءين ، ثم نقلت فتحه الأولى إلى القاف ، وحذفت همزه الوصل للاستغناء عنها ، فصار «قرن» ، فوزنه حينئذ «فعن» فالمحذوف اللام ، وقيل : المحذوف الراء الأولى للساكنين ، ووزنه : «فلن». انظر في ذلك حجه القراءات : ٥٧٧ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٤٨ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٥٥ ، المبسوط في القراءات العشر : ٣٥٨ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٩٢ ، إعراب النحاس : ٣ / ٣١٣ ، معاني الفراء : ٢ / ٣٤٢ ، البيان لابن الأنباري : ٢ / ٢٦٨ ، البهجه المرضيه : ٢٠٦ ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٢ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٤٤ ، شرح دحلان : ٢٠٦ ، شرح المرادى : ١٠١ / ٦ - ١٠٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٧٠.

٤- راجع الهامش السابق.

ووجه من قرأ بالكسر - أن أصله: قرَّ بالمكان ، يقرّ - بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المضارع (١) - فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف (٢) بحذف عينه ، بعد نقل حركتها إلى القاف ، وكذلك الأمر منه ، فتقول على هذا «يقرن» في المضارع ، و «قرن» في الأمر.

ووجه قراءه الفتح : أنه من «قررت بالمكان أقرّ» - بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع (٣) - ففعل به ما تقدّم في الكسر من الحذف والنقل ، فهما (٤) لغتان فصيحتان.

ص: ٤٥٣

-
- ١- انظر اللسان : ٥ / ٣٥٨٠ (قرر).
 - ٢- في الأصل : يحفف. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٢.
 - ٣- انظر اللسان : ٥ / ٣٥٨٠ (قرر).
 - ٤- في الأصل : فيهما. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

الإدغام (١)

يقال : الإدغام - بسكون الدال - مصدر أدغم ، والأدغام (٢) - بتشديدها مصدر ادغم (٣).

قيل : والأدغام - بتشديد الدال - : عباره البصريين ، وبالإسكان : عباره الكوفيين (٤). وهو فى اللغه : «الإدخال» (٥).

ص: ٤٥٤

- ١- وقيده ابن مالك فى شرح الكافيه ب- «اللائق بالتصريف» ، والاحتراز بهذا القيد عن الإدغام اللائق بالقراء ، فإنه أعم. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢١٧٥ / ٤ ، الأشمونى مع الصبان : ٣٤٥ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ٢١٠ / ٢.
- ٢- فى الأصل : وإدغام : انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ٢.
- ٣- انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ٢ ، وفى اللسان : يقال : أدغمت الحرف وأدغمته على «افتعلته». انتهى. وقد استعمل الناظم فى هذا النظم اللغتين ، فاستعمل الأولى فى قوله : أول مثلين محرّكين فى كلمه ادغم ... واستعمل الثانيه فى قوله : وحيى افكك وادغم ... انظر اللسان : ١٣٩١ / ٢ (دغم) ، ألفيه ابن مالك : ٢١٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢٠٣ / ٢.
- ٤- قاله ابن يعيش. انظر الكتاب : ٤٠٤ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ١٢١ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٣ ، شرح الشافيه للجاربردى (مجموعه الشافيه) : ١ / ٣٢٧ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٤٥ ، الهمع : ٦ / ٢٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢١٠ ، البهجه المرضيه : ٢٠٦ ، المعجم الكامل فى لهجات الفصحى : ١٤١.
- ٥- يقال : أدغمت اللجام فى فم الدابه ، أى : أدخلته فى فيها ، وأدغمت الثياب فى الوعاء : أدخلتها فيه. انظر اللسان : ٢ / ١٣٩١ (دغم) ، تعريفات الجرجانى : ١٤ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٣ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٣٥ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ١٢١ ، الهمع : ٦ / ٢٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٣ ، الأشمونى مع الصبان : ٤ / ٣٤٥.

وفى الاصطلاح : إدخال حرف فى حرف (١).

وهو باب متسع (٢) ، واقتصر منه هنا على إدغام المثلين المتحرّكين فى كلمه.

واعلم أنّ ما اجتمع فيه مثلان فى كلمه على ثلاثه أقسام : واجب الإدغام ، وواجب الإظهار ، وجائز الوجهين.

وقد أشار إلى الأوّل ، فقال :

أوّل مثلين محرّكين فى

كلمه ادغم ...

يعنى : أنّه إذا اجتمع فى كلمه واحده مثلان متحرّكان - وجب إدغام الأوّل فى الثانى ، ويلزم / من ذلك تسكين الأوّل ، لأنّ المتحرّك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه. وشمل نوعين :

الأوّل : أن يكون قبل المثل الأوّل متحرّك ، نحو «ردّ ، وظنّ» أصلهما «ردد ، وظنن» ، فيسكن الأوّل ، ويدغم فى الثانى.

والآخـر : أن يكون قبل المثل الأوّل ساكن نحو : «يردّ ، ويظنّ ، ومردّ (٣)» أصلها «يردد ، ويظنن ، ومردد» فنقلت حركه المثل الأوّل إلى (٤) الساكن قبله ، وبقي ساكنا ، فأدغم فى المثل الثانى.

ص: ٤٥٥

١- وقال السيد الشريف : إسكان الحرف الأوّل وإدراجه فى الثانى ، ويسمى الأوّل : مدغما ، والثانى : مدغما فيه ، وقيل : هو إلباث الحرف فى مخرجه مقدار إلباث الحرفين ، نحو «مد وعد». وقال الصيمرى : الإدغام جعل حرفين بمنزله حرف واحد يرفع اللسان بهما رفعه واحده طلبا للتخفيف. وقال ابن الحاجب : الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرّك من مخرج واحد من غير فصل. انظر تعريفات الشريف الجرجانى : ١٤ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٩٣٣ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٣٣ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣ ، اللسان : ٢ / ١٣٩١ (دغم) ، الهمع : ٦ / ٢٨٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢١٠ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٣ ، المقتضب : ١ / ٣٣٣ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ١٢١ ، الممتع : ٢ / ٦٣١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٨١ ، معجم مصطلحات النحو : ١٢٧.

٢- لأنه يكون فى المثلين وفى المتقاربين ، وفى كلمه وكلمتين. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٣- فى الأصل : ومراد. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

٤- فى الأصل : إلى الأوّل. بدل : «الأوّل إلى» تقديم وتأخير. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

وفهم منه : أن أوّل المثليين إذا كان في صدر الكلمه نحو «دَدن» - وهو اللّهُو (١) - لا يدغم ، إذ لا يصحّ الابتداء بالسّاكن.

ثمّ أشار إلى الثّاني ، فقال رحمه الله :

لا كمثل صفف

وذلل وكلل ولبب

ولا كجسس ولا كاخصص ابي

ولا كهليل ...

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان ، ولا يجوز فيها الإدغام :

الأوّل : («صفف») (٢) جمع صفّه ، والصفّه : صفّه السّرج (٣) ، وصفّه البنيان (٤) ، والصفّه أيضا : الكله (٥).

الثّاني : «ذلل» - بضمّ (٦) الذّال المعجمه - (وهو جمع «ذلول») (٧) ، وهو ضد الصّيعبه يقال : دابه ذلول (٨) بيّنه الذّال - بكسر الذّال - من دوابّ ذلل (٩).

الثّالث : «كلل» جمع «كلّه» ، والكلّه : / نوع من الثّياب معروف (١٠).

ص: ٤٥٦

١- الددّن : اللّهُو واللّعب. انظر اللسان : ٢ / ١٣٤٥ (دَدن) ، المكوّدى مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكوّدى : ٢ / ٢٠٣.

٣- صفه السرج : قيل : هى القربوس - بفتح الراء - (والقربوس : حنو السرج) ، وقيل : هى الجلد الذى يضم دفتى السرج ، ودفتا

السرج : جانباه من الخشب أو العود. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٦٣ (صفف) ، ٥ / ٣٥٧٠ (قربس) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٤- صفه البنيان : هى السقيفه التى تكون عند البيت ، وهى الخشبه العليا المسماه بالعتبه على رأس البيت. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٦٣

(صفف) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٥- فى الأصل : الكلمه. انظر المكوّدى بحاشيه الملوّى : ٢٤٦. وفى نسخه المكوّدى مع ابن حمدون (٢ / ٢٠٣) : «والصفه أيضا

الظله». وانظر اللسان : ٤ / ٢٤٦٣ ، (ضعف). والكله : الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى فيه من البق. والظله - بضم الظاء - : ما

يتقى به من الحر والبرد ، والظله أيضا : ما سترك من فوق. والصفه أيضا : موضع مظلل من مسجد المدينه كان يأوى إليه الفقراء

من المهاجرين. انظر اللسان : ٤ / ٢٧٥٤ ، ٥ / ٣٩٢٠ (كلل) ، المصباح المنير : ٢ / ٥٣٩ (كلل) ، حاشيه ابن

حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٦- فى الأصل : بكسر. راجع اللسان : ٣ / ١٥١٣ (ذلل).

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكوّدى : ٢ / ٢٠٣.

٨- فى الأصل : ذلو. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

٩- انظر اللسان : ٣ / ١٥١٣ (ذلل) ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

١٠- وهو الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى فيه من البق ، وهو المسمى بغطاء الناموسيه. انظر اللسان : ٥ / ٣٩٢٠ (كلل) ، المصباح

المنير : ٢ / ٥٣٩ (كلل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

الرَّابِع: «لب» اسم مفرد ، وهو موضع القلاذه من الصَّيد من كلِّ شيء ، والجمع «الألباب». و «اللَّب» أيضا : ما يشدُّ على صدر الدَّابهِ والنَّاقه ، تمنع الرِّحل من الاستئخار ، و «اللَّب» أيضا : ما استرقَّ من الرَّمْل (١).

الخامس : «جسّيس» ، وهو جمع «جاسّ» اسم فاعل من «جسّ الشَّيء» : إذا لمسه ، أو من «جسّ الخبر» : إذا فحص عنه ، وهو الجاسوس (٢).

السَّادس : ما كانت فيه حركة ثانی المثليين عارضه ، نحو «اخصص ابی» أصله «اخصص» - بالسَّكون - ، ثمَّ نقلت حركة الهمزه من «أب» إلى الصَّاد ، وحذفت الهمزه.

السَّابع : ما كان فيه ثانی المثليين زائداً للإلحاق ، نحو «هيلل» إذا أكثر من قوله : «لا إله إلا الله» (٣) ، وهو ملحق ب- «دحرج». وإنَّما امتنع الإدغام في هذه المواضع السَّبعة ، لمانع فيها.

أمَّا الثلاثة الأولى : فلائها مخالفه لوزن «الأفعال» ، والإدغام أصل في «الأفعال» ، فأظهرت لبعدها عنها.

وأمَّا الرَّابِع : وهو «لب» : فلخفه الفتحه (٤).

وأمَّا الخامس : وهو «جسّيس» : فإنَّه وإن اجتمع فيه متحرِّكان ، (فإنَّ) (٥) المثل الأوَّل مدغم فيه ساكن قبله ، فلو أدغم المتحرِّك الأوَّل لالتقى الساكنان.

وأمَّا السَّادس : وهو «اخصص ابی» - فلائَّ الحركة الثَّانیه عارضه ، لأنَّها (٦) منقوله من الهمزه.

ص: ٤٥٧

١- انظر اللسان : ٥ / ٣٩٨١ (لب) ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣.

٢- انظر اللسان : ١ / ٦٢٣ ، ٦٢٤ (جسس) ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٤٧.

٣- انظر اللسان : ٦ / ٤٦٩١ (هلل) ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٤٨ ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣.

٤- وليكون منبها على فرعيه الإدغام في الأسماء ، حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو «رد» ، فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل. انظر شرح المرادي : ٦ / ١٠٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٤٧ ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣.

٦- في الأصل : لا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٤.

وأَمِيَا / السِّيَابِع : وهو «هليل» - فلأَنَّ ثَانِي المثلين متحرّك ، زائد للإلحاق (١) ، فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب (٢) منه موافقته.

وقد جاء الفكّ فيما يجب فيه الإدغام لتوفّر الشّروط ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وشدّ في ألل

ونحوه فكّ بنقل فقبل

يعنى : أنّه قد شدّ التّفكيك في ألفاظ ممّا يجب إدغامه.

منها : «ألل السّقاء» إذا تغيّرت رائحته (٣).

وفهم من قوله : «ونحوه» أنّه سمع التّفكيك في غير «ألل» ، وذلك ثمانية ألفاظ آخر ، وهى :

«دب الإنسان» : إذا نبت الشّعْر في جبينه (٤) ، و «صكك الفرس» : إذا اصتكَ عرقوباه (٥) ، و «ضبيب الأرض» : إذا كثر ضبابها (٦) ، و «قطط الشّعْر» : إذا اشتدّت جعودته (٧) ، و «لححت العين» : إذا التصقت (٨) ، و «مششت الدّابة» : إذا ظهر في

ص : ٤٥٨

١- جعل المؤلف هنا اللام الثانيه مزيده للإلحاق ، وقال ابن مالك في شرح الكافيه : «فإن لامي «هليل» متحركان في لفظ واحد ، ولم يدغم أحدهما في الآخر لأن الياء قبلهما مزيده للإلحاق بدرج». انتهى. انظر شرح المرادى : ١٠٨ / ٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢١٧٨ / ٤ ، شرح الأشمونى : ٢٤٨ / ٤ ، حاشيه الملوى : ٢٤٦.

٢- فى الأصل : والمطلوب. انظر شرح المكودى : ٢٠٤ / ٢.

٣- وكذلك الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت. انظر اللسان : ١١٢ / ١ (الل) ، شرح الأشمونى : ٣٤٨ / ٤ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤.

٤- ورجل أدب ، وامرأه دباء ودبيه : كثيره الشعر فى جبينها. انظر اللسان : ١٣١٦ / ٢ (دب) ، شرح الأشمونى : ٣٤٨ / ٤ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤.

٥- أى : ضرب أحدهما الآخر. والعرقوب : العصب الغليظ الموتّر فوق عقب الإنسان ، وعرقوب الدابه فى رجلها بمنزله الركبه فى يدها. انظر اللسان : ٢٤٧٥ / ٤ (صكك) ، ٢٩٠٩ / ٤ (عرقب) ، شرح الأشمونى : ٣٤٨ / ٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠٤.

٦- انظر اللسان : ٢٥٤٣ / ٤ (ضبيب) ، وانظر ٤٢٠٨ / ٦ (مشش) ، شرح الأشمونى : ٣٤٨ / ٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠٤.

٧- انظر اللسان : ٣٦٧٢ / ٥ (قطط) ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤.

٨- يقال : لححت العين ولخخت : إذا التصقت بالرمص ، والرمص وسخ يجتمع فى حدقه العين ، فإن سال فهو غمص. انظر اللسان : ٤٠٠٤ / ٥ (لحج) ، شرح الأشمونى : ٣٤٨ / ٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠٤.

وظيفها (١) نوء (٢) ، و «عززت النَّاقه» : إذا ضاق مجرى لبنها (٣) ، و «بحج الرجل» : إذا كثر في صوته بَّحه (٤).

فهذه الألفاظ كلّها شاذة ، ولا يقاس عليها.

ثمّ انتقل إلى القسم الثالث ، وهو ما يجوز فيه الإدغام والتفكيك ، فقال :

وحىى افكك وادغم دون حذر

كذاك نحو تتجلى واستتر

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك.

الأوّل : نحو «حىّ وعىّ» ، و «حىى وعىى» ، فمن أدغم : نظر إلى أُنهما (٥) مثلان متحرّكان بحركة لازمه فى كلمه ، ومن فكّ : نظر إلى أنّ الحركه الثانيه كالعارضه ، لوجودها / فى الماضى دون المضارع ، لأنّ مضارعه «يحيا».

قيل : والتفكيك فى ذلك أجود (٦) ، وفى تقديمه له فى النّظم إشعار بذلك.

الثانى : «تجلىّ» ، وقياسه الفكّ ، لتصدّر المثلين.

ومنهم من يدغم ، فيسكّن أوله ، ويدخل همزه الوصل ، فيقول : «أتجلىّ» (٧).

قيل : وفيه نظر ، لأنّ همزه الوصل لا تدخل على أوّل المضارع (٨).

ص : ٤٥٩

١- فى الأصل : وظيها. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤. والوظيف لكل ذى أربع : ما فوق الرسغ إلى مفصل الساق ، وقيل : الوظيف من رسغى البعير إلى ركبتيه فى يديه ، وأما فى رجليه فمن رسغيه إلى عرقوبيه ، والجمع من كل ذلك : أوظفه ووظف. انظر اللسان : ٦ / ٤٨٦٩ (وظف).

٢- وقال ابن منظور : ومششت الدابه - بالكسر - مششا ، وهو شىء يشخص فى وظيفها حتى يكون له حجم ، وليس له صلابه العظم الصحيح. انظر اللسان : ٦ / ٤٢٠٨ (مشش) ، وانظر شرح الأشمونى : ٤ / ٣٤٨ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤.

٣- انظر اللسان : ٤ / ٢٩٢٧ (عزز) ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٤٨ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤.

٤- والبعه : شىء يصيب الإنسان فى حلقه يغير صوته. انظر اللسان : ١ / ٢١٥ (بحج) ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠٤.

٥- فى الأصل : أنها. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤.

٦- قال أبو حيان فى الارتشاف : نحو «عىى ، وحىى» فالإظهار أكثر ، ويجوز الإدغام. انتهى. ومذهب سيبويه أن الإدغام فى نحو هذا أكثر من الإظهار. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٦ ، الكتاب : ٢ / ٣٨٧ ، الهمع : ٦ / ٢٨٥ ، شرح المرادى : ٦ / ١١٠ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٤٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠.

٧- قال ابن مالك في شرح الكافية : «إذا أدغمت فيما اجتمعت في أوله تاءان زدت همزه وصل يتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنه للإدغام ، فقلت في «تجلى» : «اتجلى». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢١٨٥ / ٤ ، شرح المرادى : ١١١ / ٦ ، الهمع : ٦ / ٢٨٦ ، شرح الأشمونى : ٣٤٩ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠.

٨- الذى ذكره كثير من النحويين أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيا نحو «تتابع» يجوز فيه الإدغام واجتلاب همزه الوصل ، يقال : «اتابع» ، وإذا كان مضارعا نحو «تذكر» لم يجوز فيه الإدغام إن ابتدء به ولما يلزم من اجتلاب الهمزه ، وهى لا تكون فى أول المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وسيأتى. انظر الكتاب : ٢ / ٤٢٦ ، شرح المرادى : ١١١ / ٦ - ١١٢ ، الممتع : ٢ / ٦٣٦ - ٦٣٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٣٥٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٣ ، الهمع : ٦ / ٢٨٦ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠.

والثالث : نحو «استتر» وهو كلُّ فعلٍ على «افتعل» اجتمع فيه تاءان ، فهذا أيضا قياسه التَّفكيك ، ليبقى ما قبله ساكنا ، ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ، فتذهب همزة الوصل ، فتقول : «ستر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما بتاءين ابتدئ قد يقتصر

فيه على تاكْتَبِين (١)

العبر

هذا من باب «تتجلى» وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تاءان ، أولاهما للمضارعه ، والثانية تاء «تفعل» ، نحو «تذكر» في «تذكر» ، و «تيسر» في «تيسر».

وقد تقدّم أنه يجوز فيه عنده : الإدغام ، واجتلاب همزه الوصل.

وذكر هنا أنه يجوز فيه : حذف إحدى التاءين ، والاستغناء بالأخرى عنها ، ولم يعين المحذوفه ، وفيها خلاف : والمشهور أنها الثانية ، لأن الأولى تدلّ على معنى المضارعه (٢).

والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تاءان - أنه يجوز فيه عنده ثلاثه أوجه : إثباتهما. وإدغام الأولى / في الثانية مع اجتلاب همزه الوصل ، وحذف إحداهما.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفكّ حيث مدغم فيه سكن

لكونه بمضمّر الرفع اقترن

يعنى : أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه ، كاتّصال بعض ضمائر الرفع به - وجب تفكيكه ، إذ لا يتصوّر الإدغام في ساكن ، وذلك أن يتّصل به ضمير متكلّم ، أو مخاطبه أو مخاطب ، أو نون إناث ، نحو «رددت ،

ص : ٤٦٠

١- في الأصل : لتبين. انظر الألفيه : ٢١٣.

٢- وهو مذهب سيوييه والبصريين. وذهب هشام الضرير وأصحابه من الكوفيين إلى أن المحذوف الأولى ، وهي حرف المضارعه. انظر الكتاب : ٢ / ٤٢٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٣ ، شرح المرادى : ٦ / ١١٣ - ١١٤ ، الهمع : ٦ / ٢٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠١ ، التسهيل : ٣٢٤ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٥١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢١٨٧.

ورددنا (١)، ورددت ، ورددت ، (ورددن) (٢) «(٣) ، وقد مثل ذلك ، فقال رحمه الله (٤) تعالى :

نحو حلت ما حلته ...

أصله : قبل اتّصال الضّمير به «حلّ» - بالإدغام - ، فلما سكّنت اللّام الأخيره لا تتّصال التّاء به - وجب الفكّ.

ثمّ قال :

وفى

جزم وشبه الجزم تخيير قفى

يعنى : أنّ المتقدّم فيه إذا سكّن فى جزم ، نحو «لم يردّ» ، أو فى شبه الجزم - وهو الأمر (٥) نحو «ردّ» ، جاز فيه وجهان : بقاء الإدغام ، والتّفكيك ، نحو «لم يردد ، واردة».

وإنّما جعل فعل الأمر شبيها بالمجزوم ، لأنّ (٦) حكمه حكم المضارع ، فهو شبيه به.

ويلزم فى فعل الأمر اجتلاب همزه الوصل لأنّ تفكيكه يوجب تسكين أوّله ، كالصّحيح.

والتّفكيك : لغه أهل الحجاز ، والإدغام ، لغه بنى تميم (٧).

ص : ٤٦١

١- فى الأصل : ورددن. انظر شرح المكودى : ٢٠٥ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٠٥ / ٢.

٣- وفكّ الإدغام فى ذلك واجب عند جمهور العرب. وقال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون : «ردن ، ومرن ، وردت» جعلوه بمنزله : «رد ، ومد». انتهى. وقال ابن مالك فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير لغيه. انتهى. انظر الكتاب : ٢ / ٢٦٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٥ ، التسهيل : ٣٢١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٢ ، شرح المرادى : ٦ / ١١٥ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٥١.

٤- فى الأصل : لفظ «الله». مكرر.

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٤ / ٢١٩٠) : وإلى سكون الأمر الإشاره ب- «شبه الجزم». انتهى.

٦- فى الأصل : لأنه. انظر شرح المكودى : ٢٠٦ / ٢.

٧- قال سيبويه : ودعاهم سكون الآخر فى المثليين أن بين أهل الحجاز فى الجزم فقالوا : «اردد ، ولا تردد» ، وهى اللغه العربيه القديمه الجيده ، ولكن بنى تميم أدغموا ولم يشبهوها ب- «رددت». انتهى. انظر الكتاب : ٢ / ٤٢٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢١٩٠ ، شرح المرادى : ٦ / ١١٥ ، الهمع : ٦ / ٢٨٧٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٥٢.

ويبلغه أهل الحجاز جاء القرآن غالبا ، نحو : (وَمَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ، وَلَا تَمُنُّنْ تَسْتَكْثِرُ) [المدثر : ٤] ، وهو في القرآن كثير .
وممّا جاء فيه مدغما ، قوله تعالى : (وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ) [الحشر : ٤] - في الحشر (١) - عند جميع القراء ، و (مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) [المائدة : ٥٤] ، في قراءه ابن كثير (٢) وابن عمرو (٣) والكوفيين (٤) .

وإنما خيّر الناظم في الوجهين ، لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معا ، إلا أن العربي الذي لغته التفكيك غير مخير ، لأنه لا ينطق به مفككا ، وكذلك الذي لغته الإدغام ، لا ينطق به إلا مدغما .

ثم إن ما ذكره في الأمر من جواز الفكّ والإدغام (يوهم) (٥) أن ذلك أيضا جائز في «أفعل» في التعجب ، لأنه على صيغه الأمر ، وفي «هلم» ، لأنه أمر في المعنى ، فأخرجهما فقال رحمه الله تعالى :

وفكّ أفعل في التعجب التزم

والتزم الإدغام أيضا في هلم

يعنى : أن «أفعل» في التعجب يلزم فكّه (٦) ، وليس حكمه حكم الأمر في

ص : ٤٦٢

- ١- أى : في سورة الحشر .
- ٢- هو عبد الله بن كثير الدارى المكي ، أبو معبد ، أحد القراء السبعة ، ولد بمكة سنة ٤٥ هـ ، وأصبح قاضى الجماعة بمكة ، وكانت حرفته العطاره ، ويسمون العطار : «داريا» بتشديد الياء ، فعرف بالدارى ، وتوفى بمكة أيضا سنة ١٢٠ هـ . انظر ترجمته في طبقات القراء : ١ / ٤٤٣ ، الأعلام : ٤ / ١١٥ ، النشر في القراءات العشر : ١ / ١٢٠ .
- ٣- هو : زيان بن عمار التميمى المازنى البصرى ، أبو عمرو ، ويلقب أبوه بالعلاء ، أحد القراء السبعة ومن أئمه اللغه والأدب ، ولد بمكة سنة ٧٠ هـ ، ونشأ بالبصره ، وتوفى بالكوفه سنة ١٥٤ هـ . انظر ترجمته في طبقات القراء : ١ / ٢٨٨ ، فوات الوفيات : ١ / ٣١٨ ، نزهة الألباء : ٣١ ، الأعلام : ٣ / ٤١ ، النشر في القراءات العشر : ١٣٤ .
- ٤- وهى قراءه ما عدا نافع وابن عامر وأبى جعفر ، وبها قرأ أهل الكوفه وأهل البصره ، وهى لغه بنى تميم . وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر «يرتدد» بدالين ، الأولى مكسوره والثانيه مجروره وهى لغه أهل الحجاز ، وقراءه أهل المدينه وأهل الشام . انظر النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٥٥ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٨٦ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢١٩ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٢٩٧ ، حجه القراءات : ٢٣٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠١ ، إعراب النحاس : ٢ / ٢٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٩١ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٦ .
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٦ .
- ٦- قال ابن مالك : «بإجماع» . وكأنه أراد إجماع العرب ، فإنه لم يسمع غيره ، وإلا فقد حكى الكسائى إجازة إدغامه نحو «أحب يزيد» . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٩٢ ، الهمع : ٦ / ٢٨٧ ، شرح المرادى : ٦ / ١١٨ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢١٣ ، شرح

الأشمونى : ٣٥٣ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٢ .

جواز الوجهين ، كما أنّ «هلم» أيضا يلتزم إدغامه (١) ، وأصله «هلمم» ، فنقلت الضّمه إلى اللام ، وأدغمت الميم في الميم ، ومعناها : أقبل (٢) ، وهى عند الحجازيين اسم فعل ، فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغه واحده.

وإنّما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغه بنى تميم ، فإنّها عندهم فعل أمر / لا يتصرّف (٣) ، ولذلك يقولون فى التثنيه : «هلمّا» (٤) ، وفى الجمع : «هلمّوا» (٥).

ص: ٤٦٣

١- فى الأصل : الإدغام. انظر شرح المكودى : ٢٠٧ / ٢. قال ابن مالك فى شرح الكافيه : «وبين أيضا أن «هلم» مدغم بإجماع. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢١٩٢ / ٤ ، شرح الأشمونى : ٣٥٣ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ٢١٣ / ٢.

٢- انظر اللسان : ٤٦٩٤ / ٦ (هلم) ، شرح المكودى : ٢٠٧ / ٢.

٣- وقد نقل بعض النحويين بالإجماع على تركيبها ، وفى البسيط : ومنهم من يقول ليست مركبه. وفى تركيبها خلاف : فقال البصريون : مركبه من «ها» التثنيه و «لم» التى هى فعل أمر من قولهم : «لم الله شعثه» ، أى : جمعه ، فحذفت ألفها تخفيفا. وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزه للدرج ، إذ كانت همزه وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركه الميم الأولى إلى اللام وأدغمت. وقال الفراء : مركبه من «هل» التى للزجر ، و «أم» بمعنى : اقصد ، خففت الهمزه بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها ، وصرفت ، فصار «هلم» ، ونقل عن الكوفيين. قال ابن مالك : وقول البصريين أقرب إلى الصواب. انظر الهمع : ١٢٦ / ٥ ، شرح المرادى : ١١٩ / ٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٣٩١ ، التصريح على التوضيح : ٤٠٢ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٤١ - ٤٢ ، شرح الأشمونى : ٣٥٣ - ٣٥٤ ، شرح الكافيه للرضى : ٧٢ / ٢ - ٧٣ ، حاشيه الخضرى : ٢١٣ / ٢ ، أسرار النحو : ١٨٩ - ١٩٠.

٤- فى الأصل : هلمان. انظر شرح المكودى : ٢٠٧ / ٢.

٥- انظر ذلك كله فى شرح المرادى : ١١٨ / ٦ ، شرح الأشمونى : ٣٥٣ / ٤ ، اللسان : ٤٦٩٤ / ٦ (هلم) ، شرح المكودى : ٢٠٧ / ٢ ، الهمع : ١٢٦ / ٥ ، التصريح على التوضيح : ٤٠٢ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٤٢ / ٤ ، شرح دحلان : ٢٠٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٩٠ ، البهجه المرضيه : ٢٠٨ ، التسهيل : ٢١١ ، أسرار النحو : ١٨٩.

ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو ، وما وعد به في الخطبه من قوله :

مقاصد النحو بها محويّه

أخبر بذلك فقال :

وما بجمعه عنيت قد كمل

نظما على جلّ المهمّات اشتمل

يعنى : أنّ ما عنى به من جمع مهمّات النحو قد كمل ، وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل ، فتمّ موفيا لما قصد من إيراده ، وجاء على وفق قصده ومراده.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

أحصى من الكافيه الخلاصه

كما اقتضى غنى بلا خصاصه

يعنى : أنّ هذا النّظم جمع خلاصه الكافيه أى : معظمها وجلّها (١).

والخلاصه : الصّافى غير المشوب بما يكدره ، وأصله فى السّمن يخلص ممّا يغيّره (٢).

يقول : إنّ هذا النّظم أحصى لبّ الكافيه. وقوله :

كما اقتضى غنى بلا خصاصه

أى : كما أخذ من مسائل العربيّه الغنى غير المشوب بالخصاصه - وهى ضدّ الغنى (٣) - ، من قولهم : «اقتضيت الدّين» : إذا أخذته مستوفى (٤).

ثمّ قال :

فأحمد الله مصلياً على

محّمّد خير نبيّ أرسلنا

وآله الغرّ الكرام البرره

لَمَّا أَكْمَلَ مَرَادَهُ (٥) خَتَمَ كِتَابَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ .

ص: ٤٦٤

-
- ١- في الأصل : وأجلها. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٢٤٨.
 - ٢- انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٨ ، اللسان : ٢ / ١٢٢٨ (خلص).
 - ٣- انظر اللسان : ٢ / ١١٧٣ (خصص) ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٩.
 - ٤- انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٩ ، اللسان : ٥ / ٣٦٦٦ (قضى).
 - ٥- في الأصل : مراة. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢١٣.

و «العزّ»: جمع «عزّ»، وهو نعت ل- «آله»، و «البره»: جمع «بارّ» (١)، و «المنتخبين»: المختارين (٢)، و «الخيره»: المختارين / أيضا (٣)، وقد صرّح الزبيديّ: بأنّه مصدر (٤)، وجعله الجوهريّ وصاحب الخلاصه: اسما، من قولك: اختاره الله (٥).

فعلى ما قاله الزبيديّ: يكون نعتا ل- «المنتخبين»، لأنّ المصدر يوصف به المفرد والمثني والمجموع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد، كقولهم: «محمّد رسول الله - صلى الله عليه و (آله و) سلم - خيره الله من خلقه، وخيره - أيضا - بالتسكين (٦).

تمّ الشرح المبارك، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبيّ بعده وآله وصحبه، وتابعيه وحزبه. والله تعالى أعلم بالصواب. وكان الفراغ من كتابته في أواخر جمادى الأولى من شهور سنة ثلاثين وألف.

الفقيه: محمد بن عمر

ونقلت هذه النسخة اللطيفة من نسخة المصنّف، التي هي للإمام الهمام، الفاضل، الكامل، الورع، الزاهد، فريد عصره وأوانه، الشيخ شمس الدّين محمّد بن طولون الحنفيّ، أفاض (الله) (٧) علينا من بركاته، وبركات علومه في الدّنيا والآخرة يا ربّ العالمين، يا أرحم الرّاحمين، يا الله.

وأیضا قوبلت (٨) هذه النسخة - إن شاء الله - على نسخة المصنّف، رحمه الله تعالى ورضى عنه. اللهمّ انفعنا به، وفهّمنا معاني دقائق ما فيه يا ربّ العالمين.

ص: ٤٦٥

١- في الأصل: باره. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣.

٢- انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣، اللسان: ٦ / ٤٣٧٣ (نخب).

٣- انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣، اللسان: ١٢٩٩ - ١٣٠٠ (خير).

٤- انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣، إعراب الألفيه: ١٥٤.

٥- قال الجوهري في الصحاح (٢ / ٦٥٢ - خير): «والخيره - مثال العنيه - : الاسم من قولنا: «اختاره الله»، يقال: محمد خيره الله من خلقه، وخيره الله أيضا - بالتسكين -». انتهى. وانظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣، إعراب الألفيه: ١٥٤، اللسان: ٢ / ١٢٩٩ (خير).

٦- قال الشاطبي - بعد أن نقل أنه اسم مصدر - : «ويحتمل أن يضبط (أى: الخيره) هنا بفتح الخاء على أنه جمع «خير»، فقد حكى الفراء: «قوم خيره بره». انتهى. قال الأزهرى: ولعله مثل «بره»، وعلى كل تقدير ف- «الخيره» نعت ثان ل- «صحبه» لا ل- «المنتخبين» خلافا للمكودي. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٢، إعراب الألفيه: ١٥٤.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٨- في الأصل: وقوبلت..

فهرس شواهد القرآن الكرم

سوره

الفاتحه

ولقد علموا لمن اشتراه ١٠٢ : ١ / ٢٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم ١ : ٢ / ٥٨

يا أيها الذين آمنوا ١٠٤ : ٢ / ١٢٣

إياك نعبد ٥ : ١ / ١٠٦ ، ٣٢٢

لو يردونكم من بعد إيمانكم

كفاراً ١٠٩

: ١ / ٢٨٨

سوره

البقره

وإذ ابتلى إبراهيم ربه ١٢٤ : ١ / ٣٢٦

أنذرتهم ٦ : ٢ / ٨٥ ، ٤١٨

إن الله اصطفى ١٣٢ : ١ / ٢٥٢

سواء عليهم أنذرتهم أم لم

تنذرهم ٢

/ ٨٤

فسيكفيهم الله ١٣٧ : ١ / ١٠٦

ولو شاء الله لذهب بسمعهم

وأبصارهم ١٧

: ٤٤٢ / ١

أم تقولون إن إبراهيم ١٤٠ : ١ / ٣٠٢

يا أيها الناس ٢١ : ٣ / ١١١ ، ١٢٢

وإن كانت لكبيره ١٤٣ : ١ / ٢٦٢

خلق لكم ما فى الأرض جميعا ٢٩ : ٢ / ٦٥

لئلا يكون للناس عليكم حجه ١٥٠ : ٢ / ٢١٢

سبع سماوات ٢٩ : ٢ / ٢٦٥

كذلك يريد الله أعمالهم حسرات ١٦٧ : ١ / ٣٠٤

وعلم آدم الأسماء كلها ٣١ : ١ / ٣٠٧

وأن تصوموا خير لكم ١٨٤ : ١ / ١٣٩ ، ١٧٥

اسكن أنت وزوجك الجنة ٣٥ : ٢ / ٩٣ ، ٩٦

وأنتم عاكفون فى المساجد ١٨٧ : ١ / ٨٦

ولا تكونوا أول كافر به ٤١ : ٢ / ٤٨

فإن أحصرتم ١٩٦ : ١ / ٣٢٧

يظنون أنهم ملاقوا ربهم ٤٦ : ١ / ٢٨٦

ففديه من صيام أو صدقه أو نسك ١٩٦ : ٢ / ٨٧

واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس

شيئا ٤٨

٥٥ / ٢ :

فصيام ثلاثه أيام ١٩٦ : ٥٩ / ٢

ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ٦٠ : ١ / ٤١٩

وما تفعلوا من خير يعلمه الله ١٩٧ : ٢ / ٢٣٣

إن البقر تشابهت علينا ٧٠ : ٢ / ٢٦٦

واذكروه كما هداك ١٩٨ : ١ / ٤٤٥

وما كادوا يفعلون ٧١ : ١ / ٢٣٢

ولما يأتكم مثل الذين خلوا من

قبلكم ٢١٤

٢٣١ / ٢ :

ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ٨٥ : ٢ / ١١٠

وزلزلوا حتى يقول الرسول ٢١٤ : ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥

وأشربوا فى قلوبهم العجل ٩٣ : ١ / ٤٧٦

وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير

لكم ٢١٦

٢٣٩ / ١ :

ولتجدنهم أحرص الناس على حياه ٩٦ : ٢ / ٤٨

ومن يرتد منكم عن دينه ٢١٧ : ٢ / ٤٦٢

يود أحدهم لو يعمر ٩٦ : ١ / ١٤٠

فأتوا حرثكم أنى شئتم ٢٢٣ : ٢ / ٢٣٥

يود أحدهم لو يعمر ألف سنه ٩٦ : ٢ / ٢٤٦

أربعة أشهر ٢٢٦ : ٢ / ٢٦٥

واتبعوا ما تتلو الشياطين على

ملك سليمان ١٠٢

: ١ / ٤٤٣

ثلاثة قروء ٢٢٨ : ٢ / ٢٦٥

ص: ٤٦٧

لمن أراد أن يتم الرضاعه ٢٣٣ : ٢ / ٢٠٨

وأنتم الأعلون ١٣٩ : ١ / ٧٤

وأن تعفوا أقرب للتقوى ٢٣٧ : ١ / ٨٨

وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنى ١٣٩ : ٢ / ٢٤٢

إلا أن يعفون ٢٣٧ : ١ / ٨٨

ولما يعلم الله الذين جاهدوا

منكم ويعلم الصابرين ١٤٢ : ٢ / ٢١٨

هل عسيتم إن كتب ٢٤٦ : ١ / ٢٤١

فبما رحمه من الله ١٥٩ : ١ / ٤٤٩

ولو لا دفع الله الناس ٢٥١ : ١ / ٤٩١

ما كان الله ليذر المؤمنين ١٧٩ : ٢ / ٢١٢

فمنهم من آمن ومنهم من كفر ٢٥٣ : ١ / ٤٣٧

وإن تؤمنوا وتتقوا ١٧٩ : ٢ / ٩٧

فأماته الله مائه عام ٢٥٩ : ٢ / ٢٦٦

ولا يحسبن الذين يبخلون بما

آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ١٨٠ : ١ / ٢٩٩

لبث يوما أو بعض يوم ٢٥٩ : ٢ / ٨٧

لتبلون ١٨٦ : ١ / ٦١ ، ٢ /

لتبلون في أموالكم ١٨٦ : ٢ / ١٧٠

رب أرني كيف تحيي الموتى ٢٦٠ : ١ / ٣٠٧

ربنا إننا سمعنا ١٩٣ : ١ / ١٠١

فنعما هي ٢٧١ : ٢ / ٣٧

سوره

النساء

وإن كان ذو عسره ٢٨٠ : ١ / ٢١٠

الذين تساءلون به والأرحام ١ : ٢ / ٩٤

وليكتب بينكم كاتب بالعدل ٢٨٢ : ٢ / ٢٢٩

فانكحوا ما طاب لكم من النساء

مثنى وثلاث ورباع ٣

: ٢ / ١٨٢

فيغفر لمن يشاء ٢٨٤ : ٢ / ٢٣٩

واللذان يأتيانها منكم ١٦ : ١ / ١٤١

سمعنا وأطعنا ٢٨٥ : ٢ / ٩٧

فإذن لا يؤتون الناس ٥٣ : ٢ / ٢١٠

سوره

آل عمران

ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك

فاستغفروا الله ٦٤

٢٤٨ / ٢ :

ربنا لا تزغ قلوبنا ٨ : ٢ / ٢٢٩

حسن أولئك رفيقا ٦٩ : ٢ / ٤٠

إن في ذلك لعبرة ١٣ : ١ / ٢٤٤

يا ليتنى كنت معهم ٧٣ : ١ / ١١٢

إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ٣١ : ٢ / ٢٣٨

يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا

عظيما ٧٣

٢١٧ / ٢ :

إن هذا لهو القصص الحق ٦٢ : ١ / ٢٥٤

أينما تكونوا يدرككم الموت ٧٨ : ٢ / ٢٣٨

ها أنتم هؤلاء ٦٦ : ١ / ١٣٤

وأرسلناك للناس رسولا ٧٩ : ١ / ٤١٩

فاتبعوا مله إبراهيم حنيفا ٩٥ : ١ / ٤١٣

ولو لا فضل الله عليكم ورحمته

لا تبعتم الشيطان ٨٣

٢٥٣ / ٢ :

مقام إبراهيم ٩٧ : ٢ / ٧٤

فحيوا بأحسن منها ٨٦ : ١ / ٨٦

ولله على الناس حج البيت من

استطاع إليه سيلا ٩٧

١٠٠ / ٢ ، ٤٩٢ / ١ :

أولى الضرر ٩٥ : ٣٨٧ / ٢

فأصبحتم بنعمته إخوانا ١٠٣ : ٢٠١ / ١

واتخذ الله إبراهيم خليلا ١٢٥ : ٢٨٨ / ١

فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتهم

١٠٦

٢٥٢ / ٢ :

وأما الذين أبيضت وجوههم ففي

رحمه الله ١٠٧

٢٥٢ / ٢ :

وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ١١٥ : ٢٣٨ / ٢

ومن يغفر الذنوب إلا الله ١٣٥ : ٢١١ / ٢

ص: ٤٦٨

لم يكن الله ليغفر لهم ١٣٧ : ١ / ٢١٩ ، ٢ /

٢١٢

إني برىء مما تشركون ٧٨ : ١ / ١١٣

فيظلم من الذين هادوا حرمنا

عليهم ١٦٠

: ١ / ٤٤١

أتجاجوني ٨٠ : ١ / ١١١

لكن الله يشهد بما أنزل إليك ١٦٦ : ٢ / ٩١

يخرج الحي من الميت ومخرج ٩٥ : ٢ / ٩٧

قد جاءكم الرسول بالحق ١٧٠ : ١ / ٤٤٢

أكابر مجرميها ١٢٣ : ٢ / ٤٨

إنما الله إله واحد ١٧١ : ١ / ٢٥٤

من تكون له عاقبه الدار ١٣٥ : ١ / ٢١٨

سوره

المائده

وكذلك زين لكثير من المشركين

قتل أولادهم شركاؤهم ١٣٧ : ١ / ٤٨٠

وامسحوا برؤوسكم ٦ : ١ / ٤٤٢

آلذكرين ١٤٣ : ٢ / ٤٠٩

وقال الله إني معكم ١٢ : ١ / ٢٤٨

ما أشركنا ولا آباؤنا ١٤٨ : ٢ / ٩٣

إلى الله مرجعكم جميعا ٤٨ : ١ / ٤١٣

تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ١٥١ : ٢ / ٢٢٠

وإن لم تفعل ٦٧ : ٢ / ٢٣١

تماما على الذى أحسن ١٥٤ : ١ / ١٥٨

وحسبوا أن لا تكون فتنه ٧١ : ٢ / ٢٠٧

من جاء بالحسنه فله عشر أمثالها

١٦٠

: ٢ / ٢٦٥

عموا وصموا كثير منهم ٧١ : ٢ / ١٠٢

ومحياى ومماتى ١٦٢ : ٢ / ٣٧٨

لقد كفر الذين قالوا إن الله

ثالث ثلاثه ٧٣

: ٢ / ٢٧٤

سوره

الأعراف

وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن

الذين كفروا منهم عذاب أليم ٧٣ : ٢ / ٢٤٤

أهلكتناها فجاءها بأسنا ٤ : ٢ / ٨١

عليكم أنفسك ١٠٥ : ٢ / ١٦١

فجاءها بأسنا بياتا أو هم

قائلون ٤

: ٨٧ / ٢

ونعلم أن قد صدقتنا ١١٣ : ١ / ٢٦٤

ولقد خلقناكم ثم صورناكم ١١ : ٢ / ٨١

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ١١٩ : ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦

ولباس التقوى ذلك خير ٢٦ : ١ / ٨٢

سوره

الأنعام

فريقا هدى ٣٠ : ١ / ٣٢٢

وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء

قدير ١٧

: ٢٣٨ / ٢

ومن فوقهم غواش ٤١ : ٢ / ١٨٤

يا ليتنا نرد ٢٧ : ١ / ٥١

فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ٥٣ : ٢ / ٢١٧

يا ليتنا نرد ولا نكذب ٢٧ : ٢ / ٢١٩

تبارك الله ٥٤ : ١ / ٣١٢

فإن استطعت أن تبتغي نفقا في

الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية ٣٥ : ٢ / ٢٤١

وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ١٠٢ : ١ / ٢٦٢

من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب

من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ٥٤ : ١ / ٢٥٠

وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ١٤٢ : ٢ / ٢٧١

وأمرنا لنسلم لرب العالمين ٧١ : ٢ / ٢١٢

قال ابن أم ١٥٠ : ٢ / ١٢٩

واختار موسى قومه سبعين رجلا ١٥٥ : ٢ / ٢٧١

وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا

أمما ١٦٠

: ٢ / ٢٧٢

أدعوتموهم أم أنتم صامتون ١٩٣ : ٢ / ٨٤

سوره

الأنفال

كما أخرجك ربك من بيتك بالحق

وإن فريقا من المؤمنين لكارهون ٥ : ١ / ٢٤٨

ص: ٤٦٩

كأنما يساقون إلى الموت ٦ : ١ / ٢٥٤

ذلك يوم مجموع له الناس ١٠٣ : ٢ / ٥٤

ولكن الله قتلهم ١٧ : ١ / ٢٦٨

خالدين فيها ما دامت السموات

والأرض ١٠٧

: ١ / ٢١١

وإن تعودوا نعد ١٩ : ٢ / ٢٣٦

وإن كلاً لما ليوفينهم ١١١ : ١ / ٢٥٩

واتقوا فتنة لا تصيبن الذين

ظلموا ٢٥

: ٢ / ١٦٨

ولا يزالون مختلفين ١١٨ : ١ / ٢٠١

سوره

التوبه

سوره

يوسف

إن الله برىء من المشركين

ورسوله ٣

: ١ / ٢٥٧

يا أبت إنى رأيت ٤ : ٢ / ١٣٠

وإن أحد من المشركين استجارك ٦ : ١ / ٣١٤ ، ٣١٦ ،

٢ / ٢٤٢

إني رأيت أحد عشر كوكبا ٤ : ٢ / ٢٧١

وإن خفتم عليه فسوف يغنيكم الله

من فضله ٢٨

: ٢ / ٢٣٨

ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا ٨ : ٢ / ٤٨

إن عدّه الشهور عند الله اثنا

عشر شهرا ٣٦

: ٢ / ٢٧١

وتكونوا من بعده قوما صالحين ٩ : ١ / ٢١٨

ثاني اثنين ٤٠ : ٢ / ٢٧٤

والله المستعان على ما تصفون ١٨ : ١ / ٣٠ ، ٣١

لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا

خبالا ٤٧

: ٢ / ٢٤٧

يوسف أعرض عن هذا ٢٩ : ٢ / ١٠٧

وخضتم كالذي خاضوا ٦٩ : ١ / ١٤٠

ليسجنن وليكونا ٣٢ : ١ / ٥٤ ، ٥٦

عسى الله أن يتوب عليهم ١٠٢ : ١ / ٢٣١

ليسجنن وليكونا من الصاغرين ٣٢ : ٢ / ١٦٥

من أول يوم أحق أن تقوم فيه ١٠٨ : ١ / ٤٣٨

إني أراني أعصر خمرا ٣٦ : ١ / ٢٩٥

فلولا نفر من كل فرقه منهم

طائفه ١٢٢

: ٢ / ٢٥٤

أمر ألا تعبدوا إلا إياه ٤٠ : ١ / ١٠٦

سوره

يونس

سبع بقرات ٤٣ : ٢ / ٢٦٥

سبحانك اللهم ١٠ : ٢ / ١١١

سبع سنبلات ٤٣ : ٢ / ٢٦٥

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب

العالمين ١٠

: ١ / ٢٦٥

إن كنتم للرؤيا تعبرون ٤٣ : ١ / ٤٤١

كأن لم تغن بالأمس ٢٤ : ١ / ٢٦٦

إن كنتم للرؤيا تعبرون ٤٣ : ٢ / ٤٣٣

ألا أن أولياء الله ٦٢ : ١ / ٢٤٧

سبع سنين ٤٧ : ٢ / ٢٦٥

فأجمعوا أمركم وشركاءكم ٧١ : ١ / ٣٩٠

قالت امرأة العزيز ٥١ : ١ / ٥٣

وتكون لكما الكبرياء ٧٨ : ١ / ٢١٨

هذه بضاعتنا ردت إلينا ٦٥ : ١ / ٣٣٣

ولا تتبعان ٨٩ : ٢ / ١٧٠

إن يسرق فقد سرق أخ له ٧٧ : ٢ / ٢٣٨

ولو شاء ربك لآمن من في الأرض ٩٩ : ٢ / ٢٥٠

واسئل القرية ٨٢ : ١ / ٤٧٦

سوره

هود

تالله تذكر تفتأ يوسف ٨٥ : ١ / ٢٠١ ، ٢ /

١٦٧

ليس مصروفا ٨ : ١ / ٢٠١

إنه من يتق ويصبر ٩٠ : ١ / ٩٠

يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم

النار ٩٨

: ٢ / ٩٧

إنه من يتق ويصبر فإن الله لا

يضيع أجر المحسنين ٩٠

: ٢ / ٢٤٠

فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ٩٠ : ١ / ٩١

فلما أن جاء البشير ٩٦ : ٢ / ٢٠٩

ص: ٤٧٠

هذا تأويل رؤياى ١٠٠ : ١ / ٢٩٦

فلا تقل لهما أف ٢٣ : ٢ / ٢٢٩

وكاين من آيه ١٠٥ : ٢ / ٢٨١

كونوا حجاره ٥٠ : ١ / ٢٠٣

سوره

الرعد

وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ٥٢ : ١ / ٢٩٤

كل يجرى لأجل مسمى ٢ : ١ / ٤٣٩

وما جعلنا الرؤيا التى أرىناك ٦٠ : ١ / ٢٩٧

أم هل تستوى الظلمات والنور ١٦ : ٢ / ٨٦

وإذن لا يلبثون خلافاك ٧٦ : ٢ / ٢١٠

يدخلونها ومن صلح ٢٣ : ٢ / ٩٢

تسع آيات بينات ١٠١ : ٢ / ٥٣

سوره

إبراهيم

أيا ما تدعوا فله الأسماء

الحسنى ١١

: ٢ / ٢٣٣

من ماء صديد ١٦ : ٢ / ٧٤

سوره

الكهف

وما ذلك على الله بعزيز ٢٠ : ١ / ٢٢٣

لنعلم أى الحزبين أحصى ١٢ : ١ / ٢٩٥

وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ٣٣ : ١ / ٤١٩

سادسهم كلهم ٢٢ : ٢ / ٢٧٥

إن ربي لسميع الدعاء ٣٩ : ١ / ٢٥٢

ويقولون سبعة وثامنهم كلهم ٢٢ : ١ / ١١٩

ولا تحسبن الله غافلا ٤٢ : ٢ / ١٦٦

ثلاث مائه ٢٥ : ٢ / ٢٦٥

فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ٤٧ : ١ / ٤٨١

ثلاثمائه سنين ٢٥ : ٢ / ٢٦٧

سوره

الحجر

يغاثوا بماء كالمهل ٢٩ : ٢ / ٤٠

ربما يود الذين كفروا ٢ : ١ / ٤٤٩

بئس الشراب ٢٩ : ٢ / ٤٠

وما أهلكنا من قريه إلا ولها

كتاب معلوم ٤

١ : ١ / ٤١٠

ويلبسون ثيابا خضرا ٣١ : ٢ / ٥٣

لو ما تأتينا بالملائكه ٧ : ٢ / ٢٥٤

أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ٣٤ : ٢ / ٤٨

وإننا لنحن نحیی ونمیت ٢٣ : ١ / ٢٥٢

قال له صاحبه وهو يحاوره ٣٧ : ١ / ١٠٠

فسجد الملائكه كلهم أجمعون ٣٠ : ٢ / ٦٥

إن ترنی أنا أقل منك مالا وولدا

فعسى ربي أن يؤتيني ٣٩ - ٤٠ : ٢ / ٢٣٨

لاغوينهم أجمعين ٣٩ : ٢ / ٦٩

بئس للظالمين بدلا ٥٠ : ٢ / ٣٦

وإن جهنم لموعدهم أجمعين ٤٣ : ٢ / ٦٦

وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح ٦٠ : ١ / ٢١١

ونزعنا ما في صدورهم من غل

إخوانا ٤٧

: ١ / ٤١٣

من لدني ٧٦ : ١ / ١١٤

سوره

النحل

يأخذ كل سفينه غصبا ٧٩ : ٢ / ٥٩

أتى أمر الله ١ : ١ / ١٩

آتوني أفرغ عليه قطرا ٩٦ : ١ / ٣٥٧

ظل وجهه مسودا ٥٨ : ١ / ٢٠٠

وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض

٩٩

: ٢٨٨ / ١

مختلف ألوانه ٦٩ : ١ / ٣٠٢

سوره

مريم

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم

لا تعلمون شيئا ٧٨

: ٢٩٥ / ١

وإني خفت الموالي ٥ : ٢ / ٢٨٤

ما عندكم ينفد ٩٦ : ١ / ١٤٥

فهب لي من لدنك وليا ٥ : ١ / ٤٤٠

سوره

الإسراء

فهب لي من لدنك وليا يرثني ٥ : ٢ / ٢٢١

وإن عدتم عدنا ٨ : ٢ / ٢٣٦

ص: ٤٧١

فأوحى إليهم أن سبحوا ١١ : ٢ / ٢٠٩

فاجتنبوا الرجس من الأوثان ٣٠ : ١ / ٤٣٧

ولم أك بغيا ٢٠ : ١ / ٢٠٣ ، ٢١٨

ألم تر أن الله أنزل من السماء

ماء فتصبح الأرض مخضرة ٦٣ : ٢ / ٨٣

فإما ترين ٢٦ : ٢ / ١٧٠

سوره

المؤمنون

فإما ترين من البشر أحدا ٢٦ : ٢ / ١٦٧

ثم خلقنا النطفه علقه فخلقنا

العلقه مضغه ١٤

٨٢ / ٢ :

أسمع بهم وأبصر ٣٨ : ٢ / ٢٨

فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ٢٧ : ٢ / ٢٠٩

أراغب أنت ٤٦ : ١ / ١٧٨

أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم

ترايا وعظاما أنكم مخرجون ٣٥ : ٢ / ٧٠

ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد ٦٩ : ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦

هيئات هيئات لما توعدون ٣٦ : ٢ / ١٦١

سوره

عما قليل ٤٠ : ١ / ٤٤٩

إنتى أنا الله ١١٤ : ١ / ١١٣

واعملوا صالحا ٥١ : ٢ / ٥٩

فإذا هى حيه تسعى ٢٠ : ٢ / ٥٥

رب أرجعون لعلى أعمل صالحا فيما

تركت ٩٩

- ١٠٠ : ١ / ٤٧

إن هذان لساحران ٦٣ : ١ / ١٣٢

كلا إنها كلمه هو قائلها ١٠٠ : ١ / ٤٧

فأفضى ما أنت قاض ٧٢ : ١ / ١٦١

سوره

النور

فغشيه من أليم ما غشيه ٧٨ : ١ / ١٥٢

الخامسه أن غضب الله عليها ٩ : ١ / ٢٦٥

لا تطغوا فيه فيحل ٨١ : ٢ / ٢١٦

لو لا فضل الله عليكم ورحمته

وأن الله تواب حكيم ١٠ : ٢ / ٢٥٣

أفلا يرون ألا يرجع ٨٩ : ٢ / ٢٠٧

لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب أليم

٤٤١ / ١ :

أفلا يرون ألا يرجع إليهم ٨٩ : ١ / ٢٦٤

ولو لا إذ سمعتموه قلتم ١٦ : ٢ / ٢٥٤

لن تبرح عليه عاكفين ٩١ : ١ / ٢٠١

ولو لا فضل الله عليكم ورحمته

ما زكى منكم من أحد ٢١ : ٢ / ٢٥٣

ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن

فلا يخاف ١١٢

٢٣٩ / ٢ :

ولا يبدین زینتھن إلا لبعولتھن ٣١ : ٢ / ٨٧

سوره

الأنبياء

يكاد زيتها يضيء ٣٥ : ١ / ٢٣٧

ومن عنده لا يستكبرون ١٩ : ١ / ١٤٤

سوره

الفرقان

لقد كنتم أنتم وأبأؤكم ٥٤ : ٢ / ٩٣

إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات

تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا ١٠ : ٢ / ٩٧

وتا الله لأكيدين أصنامكم ٥٧ : ٢ / ١٦٧

إلا إنهم ليأكلون الطعام ٢٠ : ١ / ٢٤٨

وأقام الصلاة ٧٣ : ٢ / ٤٣٣

فجعلناه هباء منثورا ٢٣ : ١ / ٢٨٨

يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد ١٠٨ : ١ / ٢٥٤

ويوم تشقق السماء بالغمام ٢٥ : ١ / ٤٤٢

وإن أدرى أقرب أم بعيد ما

توعدون ١٠٩

: ١ / ٢٩٤ ، ٢ / ٨٤

سوره

الحج

فإننا خلقناكم من تراب ثم من

نطفه ثم من علقه ثم من مضغه ٥ : ٢ / ٨٢

ص: ٤٧٢

فدمرناهم تدميرا ٣٦ : ٢٢ / ١٧٢

سوره

العنكبوت

ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ٤٥ : ١ / ٣٠٧

أحسب الناس أن يتركوا ٢ : ٢ / ٢٠٧

وكان ربك قديرا ٥٤ : ١ / ٢٠٠

ولنحمل خطاياكم ١٢ : ٢ / ٢٢٩

ساءت مستقرا ٦٦ : ٢ / ٤٠

فلبث فيهم ألف سنة ١٤ : ٢ / ٢٦٦

ومن يفعل ذلك يلق أثاما ٦٨ : ٢ / ٢٣٣

فآمن له لوط ٢٦ : ٢ / ١٩١

ومن يفعل ذلك يلق إثاما يضاعف

له العذاب يوم القيامة ٦٨ - ٦٩ : ٢ / ١٠٣

ولما أن جاءت رسلنا لوطا ٣٣ : ٢ / ٢٠٩

سوره

الشعراء

أو لم يكفهم أنا أنزلنا ٥١ : ١ / ١٣٩ ، ٣١٢

قالوا لا ضمير ٥٠ : ١ / ٢٧٩

سوره

الروم

أن اضرب بعصاك البحر فانفلق ٦٣ : ٢ / ٩٥ ، ٩٧

لله الأمر من قبل ومن بعد ٤ : ١ / ٤٧٤ ، ٤٧٦

والذى أطمع أن يغفر لى ٨٢ : ٢ / ٢٠٦

ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله

٤

٤٦٤ / ١ :

أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام

وبنين ١٣٢

- ١٣٣ : ٢ / ١٠٣

فسبحان الله حين تمسون وحين

تصبحون ١٧

٢١٠ / ١ :

وتنحتون مكن الجبال بيوتا ١٤٩ : ١ / ٤٠٦

وإن تصبهم سيئه بما قدمت أيديهم

إذا هم يقنطون ٣٦

٢٣٩ / ٢ :

وإن نظنك لمن الكاذبين ١٨٦ : ١ / ٢٦٢

وكان حقا علينا نصر المؤمنين ٤٧ : ١ / ٢٠٥

وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب

ينقلبون ٢٢٧

٢٩٥ ، ١٥٥ / ١ :

ويوم تقوم الساعه يقسم المجرمون

ما لبثوا غير ساعه ٥٥

٢٤ / ١ :

سوره

النمل

سوره

لقمان

إنهم كانوا قوما فاسقين ١٢ : ٢ / ٥٣

سبعه أبحر ٢٧ : ٢ / ٢٦٥

وورث سليمان داوود ١٦ : ١ / ٣٢١

كل يجرى إلى أجل مسمى ٢٩ : ١ / ٤٣٩

بل أنتم قوم تفتنون ٤٧ : ١ / ١٩١

سوره

السجده

وكان في المدينه تسعه رهط ٤٨ : ٢ / ٢٦٦

يدعون ربهم خوفا وطمعا ١٦ : ١ / ٤٠٧

ردف لكم ٧٢ : ١ / ٤٤١

سوره

الأحزاب

وإن ربك ليعلم ٧٤ : ١ / ٢٥٢

لقد كان لكم فى رسول الله أسوه

حسنه لمن كان يرجو الله ٢١ : ٢ / ١٠٢

ومن جاء بالسيئه فكبت وجوههم فى

النار ٩٠

: ٢ / ٢٣٩

وقرن فى بيوتكن ٣٣ : ٢ / ٤٥٢

سوره

القصص

لكيلا يكون على المؤمنين حرج ٣٧ : ١ / ١٣٩

أين شركائى الذين كنتم تزعمون ٦٢ : ١ / ٢٩٨

ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم

ولكن رسول الله ٤٠

: ٢ / ٩١

وآتيناه من الكنوز ما أن مفاتحه

٧٦

: ١ / ٢٤٧

سوره

سبأ

فخسفنا به وبداره الأرض ٨١ : ٢ / ٨٠

ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق أنكم

لفي خلق

ويكأن الله يبسط الرزق ٨٢: ٢ / ١٦٠

ص: ٤٧٣

جديد ٧: ١ / ٣٠٥

وإنهم عندنا لمن المصطفين ٤٧: ١ / ٧٤

يا جبال أوبي معه والطير ١٠: ٢ / ١٢١

سوره

الزمر

أن اعمل سابغات ١١: ٢ / ٥٩

وأمرت لأن أكون أول المسلمين ١٢: ٢ / ٢١٢

سيروا فيها ليالى ١٨: ٢ / ١٨٤

أليس الله بكاف عبده ٣٦: ١ / ٢٢٣

وإننا أو إياكم لعلى هدى أو فى

ضلال مبين ٢٤

: ٢ / ٨٧

يا عبادى الذين أسرفوا ٥٣: ٢ / ١٢٨

لو لا أنتم لكنا مؤمنين ٣١: ٢ / ٢٥٣

يا حسره على ما فرطت ٥٦: ٢ / ١٢٨

بل مكر الليل ٣٣: ١ / ٤٥٦

تأمرونى ٦٤: ١ / ١١١

أكثر أموالا ٣٥: ١ / ٤٧

والسماوات مطويات بيمينه ٦٧: ١ / ٤١٧

أن تقوموا لله مثنى وفرادى ٤٦: ٢ / ٢٣١

: ٣٦ / ٢

سوره

فاطر

سوره

غافر

أولى أجنحه مثني وثلاث ١ : ٢ / ١٨١

وقال رجل مؤمن ٢٨ : ٢ / ٥٣

هل من خالق غير الله ٢٤٠ : ١ / ١٧٩ ، ٤٣٨

لعلى أبلغ الأسباب ٣٦ : ١ / ١١٣

لا يقضى عليهم فيموتوا ٣٦ : ٢ / ٢١٦

لعلى أبلغ الأسباب أسباب

السموات فأطلع

٣٦ - ٣٧ : ٢ / ٢٢٦

سوره

يس

دار القرار ٣٩ : ٢ / ٣٨٥

وآيه لهم الليل نسلخ منه النهار

٥٥ / ٢ :

إنا كلا فيها ٤٨ : ٢ / ٦٣

سوره

الصفات

سوره

فصلت

لا فيها غول ولا هم عنها يتزفون

٤٧

٢٧١ / ١ :

فى أربعه أيام سواء ١٠ : ١ / ٤٠٩

إن كدت لتردين ٥٦ : ١ / ٢٦٢

ربنا أرنا الذين ٢٩ : ١ / ١٤١

وباركنا عليه وعلى إسحق ١١٣ : ٢ / ٩٤

وظنوا ما لهم من محيص

٤٨

٢٩٤ / ١ :

وإنكم لتمرون عليهم مصبحين

وبالليل ١٣٧

١٣٨ - : ١ / ٤٤١

سوره

الشورى

اصطفى النبات على البنين ١٥٣ : ٢ / ٤٠٩

وكذلك يوحى إليك وإلى الذين من

قبلك ٣

: ٢ / ٨٠

فتول عنهم حتى حين ١٧٤ : ١ / ٤٣٩

ليس كمثله شيء ١١ : ١ / ٤٤٥

سوره

ص

ووصينا به إبراهيم وموسى وعيسى ١٣ : ٢ / ٨٠

ولات حين مناص ٣ : ١ / ٥٣ ، ٢٢٩

من كان يريد حرث الآخرة نزد له

فى حرثه ٢٠

: ٢ / ٢٣٦

إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجه ٢٣ : ٢ / ٢٧١

ويعلم ما يفعلون ٢٥ : ٢ / ٢٠٧

بسؤال نعجتك ٢٤ : ١ / ٤٩٢

ومن آياته الجوارى ٣٢ : ٢ / ١٨٤

بما نسوا يوم الحساب ٢٦ : ١ / ١٣٩

وما كان لبشر أن يكلمه الله

وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ٥١ : ٢ / ٢٢٥

عبدنا أيوب ٤١ : ٢ / ٤٥

نعم العبد إنه أواب ٤٤ : ٢ / ٣٥ ، ٣٦ ،

٤٠

ص : ٤٧٤

سوره

الزخرف

سوره

الذاريات

وجعلوا الملائكه الذين هم عباد

الرحمن إناثا ١٩

: ٢٨٣ / ١

والسما ذات الحبك ٧ : ٢ / ٣٩١

يا ليت بينى وبينك ٣٨ : ٢ / ٩٤

وفى السماء رزقكم ٢٢ : ١ / ٥٥

ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكه فى

الأرض ٦٠

: ٤٣٩ / ١

فصكت وجهها ٢٩ : ١ / ٤٢١

يا عبادى لا خوف عليكم ٦٨ : ٢ / ١٢٧

سوره

الطور

ونادوا يا مال ٧٧ : ٢ / ١٤١

والسقف المرفوع والبحر المسجور ٥ - ٦ : ١ / ١٤٥

ليقض علينا ربك ٧٧ : ٢ / ٢٢٩

أم خلقوا من غير شيء أم هم

الخالقون ٣٥

: ٨٦ / ٢

وهو الذى فى السماء إله ٨٤ : ١ / ١٥٨

سوره

النجم

سوره

الدخان

وأعطى قليلا وأكدى ٣٤ : ١ / ٣٥٥

حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ١ - ٢ - ٣ : ١ / ٢٤٧

فهو يرى ٣٥ : ١ / ٢٩٨

فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من

عندنا ٤

- ٥ : ١ / ٤٠٩

وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ٣٩ : ١ / ٢٦٥

أن أدوا إلى عباد الله ١٨ : ٢ / ١٠٧

سوره

القمر

فى مقام أمين ٥١ : ٢ / ٥٣

نخل منقعر ٢٠ : ١ / ٣٩

سوره

الجاثيه

من الكذاب الأشر ٢٦ : ١ / ٤٥

ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ١٤ : ١ / ٣٣٦

إلا آل لوط نجيناهم بسحر ٣٤ : ٢ / ١٩٦

سوره

محمد

سوره

الرحمن

فضرب الرقاب ٤ : ١ / ١٠٣ ، ٣٧٣

سنفرغ لكم أيها الثقلان ٣١ : ٢ / ١٠٧

فشدوا الوثاق ٤ : ١ / ٣٧٣

سوره

الواقعه

فإما منا بعد وإما فداء ٤ : ١ / ٣٧٣

والسابقون السابقون ١٠ : ٢ / ٦٩

فاعلم أنه لا إله إلا الله ١٩ : ١ / ٢٨٥

فلولا إن كنتم غير مدينين

ترجعونها ٨٦

- ٨٧ : ٢ / ٢٥٤

فهل عسيتم إن توليتم ٢٢ : ١ / ٢٤٠

سوره

الحديد

سوره

الفتح

أولئك أعظم درجة من الذين ١٠ : ٢ / ٤٨

وظننتم ظن السوء ١٢ : ١ / ٢٩٨

وكلا وعد الله الحسنى ١٠ : ١ / ١٨٢

سوره

الحجرات

إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا

الله قرضا حسنا ١٨

: ١ / ٤٩٧

لو يطيعكم في كثير من الأمر

لعتنم ٧

: ٢ / ٢٤٨

المصدقين والمصدقات ١٨ : ١ / ١٤٥

فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء ٩ : ٢ / ٢١٥

لكيلا تأسوا ٢٣ : ٢ / ٢٠٥

سوره

ق

لئلا يعلم أهل الكتاب ٢٩ : ٢ / ٢١٢

أشد منهم بطشا ٣٦ : ٢ / ٤٧

سوره

الحشر

سبح لله ما فى السموات وما فى

الأرض ١

: ١ / ١٤٥

ص: ٤٧٥

ومن يشاق الله ٤ : ٢ / ٤٦٢

وثمانيه أيام ٧ : ٢ / ٢٦٥

كيلا يكون دوله ٧ : ٢ / ٢٠٦

نخل خاويه ٧ : ١ / ٣٩

تبوءوا الدار والايمان ٩ : ٢ / ٩٦

هاؤم اقرؤوا كتابيه ١٩ : ١ / ٣٥٨

لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ١٢ : ٢ / ٢٤٣

في عيشه راضيه ٢١ : ٢ / ٥٣

هو الله الخالق البارئ المصور ٢٤ : ٢ / ٥٤

سوره

المعارج

سوره

المتحنه

إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا ٦ : ١ / ٢٨٥

فإن علمتموهن مؤمنات ١٠ : ١ / ٢٨٥

سوره

نوح

سوره

المنافقون

قال نوح ٢١ : ٢ / ١٩١

والله يعلم إنك لرسوله والله

يشهد إن المنافقين لكاذبون ١ : ١ / ٢٤٨

ولا تذرنا وما ولا سواعا ولا

يعوق ويعوق ٢٣

: ٢ / ٢٠١

لا تنفقوا على من عند رسول الله

حتى ينفضوا ٧

: ٢ / ٢١٥

مما خطيآتهم اغرقوا ٢٥ : ١ / ٤٤٩

لو لا أخرتني إلى أجل قريب

فأصدق ٢٠

: ٢ / ٢١٧

سوره

الجن

سوره

التغابن

وأن لو استقاموا ١٦ : ١ / ٢٦٤

واسمعوا وأطيعوا ١٦ : ٢ / ٩٧

سوره

المزمل

سوره

الطلاق

إن لدينا أنكالا ١٢ : ١ / ٢٤٦ ، ٢٥٣

واللائئى لم يحضن ٤ : ١ / ١٩٥

تجدوه عند الله هو خيرا ١٩ : ١ / ٢٨٢

وإن كن أولات حمل ٦ : ١ / ٨٣

علم أن سيكون ٢٠ : ٢ / ٢٠٦

سوره

التحریم

علم أن سيكون منكم مرضى ٢٠ : ١ / ٢٦٤

كانتا تحت عبدين من عبادنا

صالحين ١٠

: ٢ / ٥٣

سوره

المدثر

سوره

الملک

ولا تمنن تستكثر ٦ : ٢ / ٤٦٢

أولم يروا إلى الطير فوقهم

صافات ويقبضن ١٩

٩٧ / ٢ ، ٤٩٧ / ١ :

عليها تسعه عشر ٣٠ : ٢ / ٢٦٩

سوره

القلم

سوره

القيامه

وإنك لعلی خلق عظیم ٤ : ١ / ٢٥٢

أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه ٣ : ١ / ٢٦٤

وإن يكاد الذين كفروا ٥١ : ١ / ٢٦١

سوره

الإنسان

سوره

الحاقه

لم يكن شيئًا مذكورًا ١ : ٢ / ٢٣١

الحاقه ما الحاقه ١ - ٢ : ١ / ١٨٢

سلاسلا وأغلالا ٤ : ٢ / ٢٠١

سخرها عليهم سبع ليال وثمانيه

أيام ٧ سبع ليال ٧

: ٢ / ٢٦٤

عينا يشرب بها عباد الله ٦ : ١ / ٤٤٢

وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً ٢٠: ١ / ١٣٦، ١٣٧

سوره

المرسلات

بشر ٣٢: ٢ / ٣٨٧

ولا يؤذن لهم فيعتذرون ٣٦: ٢ / ٢٢٠

ص: ٤٧٦

سوره

النبأ

وللآخرة خير لك من الأولى ٤ : ٢ / ٤٨

كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ٤ - ٥ : ٢ / ٦٩

ولسوف يعطيك ربك ٥ : ١ / ٣٥٥

سوره

النازعات

فأما اليتيم فلا تقهر ٩ : ٢ / ٢٥٢

إن في ذلك لعبره ٢٦ : ١ / ٢٥٤

فأما اليتيم فلا تقهر وأما

السائل فلا تنهر ٩

- ١٠ : ٢ / ٢٥١

أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها

٢٧

: ٢ / ٨٤

سوره

التين

سوره

عبس

في أحسن تقويم ٤ : ١ / ٨٤

أَمَاتَه فَأَقْبِرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرَهُ ٢١ - ٢٢ : ٢ / ٨١

سوره

العلق

سوره

التكوير

لنسفعا ١٥ : ١ / ٥٠، ٢ /

١٧٣

وما هو على الغيب بظنين ٢٤ : ١ / ٢٩٥

سوره

القدر

سوره

الانشقاق

حتى مطلع الفجر ٥ : ١ / ٤٣٤

لتركبن طبقا عن طبق ١٩ : ١ / ٤٤٤

سوره

العاديات

سوره

البروج

فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ٣ - ٤ : ١ / ٤٩٧، ٢

٩٧ /

فعال لما يريد ١٦ : ١ / ٤٤١

سوره

العصر

سوره

الطارق

والعصر إن الإنسان لفي خسر ١ - ٢ : ١ / ٢٤٧

إن كل نفس لما عليها حافظ ٤ : ١ / ٢٦٠

سوره

الكوثر

سوره

الفجر

إنا أعطيناك الكوثر ١ : ١ / ٢٤٧

ربي أكرم من ١٥ : ١ / ١٠٠

سوره

النصر

سوره

الشمس

إذا جاء نصر الله والفتح ١ : ١ / ٤٦٧

والقمر إذا تلاها ٢ : ٢ / ٣٨٦

سوره

الإخلاص

إذا جلاها ٣ : ٢ / ٣٨٦

قل هو الله أحد ١ : ١ / ١٨٣

قد أفلح من زكاها ٩ : ١ / ٢٩٣

لم يلد ولم يولد ٣ : ١ / ٥٥ ، ٢ /

٢٣١

ناقه الله وسقياها ١٣ : ٢ / ١٥٤

انتهى

سوره

الليل

فأما من أعطى واتقى ٥ : ١ / ٣٥٥

سوره

الضحى

ما ودعك ربك ٣ : ١ / ١٠٠

ص : ٤٧٧

احفظوا

عنى ولو آيه ٢١٦ / ١

قياما

٤١٠ / ١

أصدق

كلمه قالها الشاعر كلمه لييد : ألا كل شىء ما خلا الله باطل ٤٧ / ٢

«قطنى

قطنى» و «قطى قطى» ١١٥ / ١

أقام

رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم بمكه ثلاث عشره سنه ٢٦٩ / ٢

قوموا

فلأصل لكم ٢٢٩ / ٢

التمس

ولو خاتما من حديد ٢٥٠ / ٢

كنت

وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر ٩٣ / ٢

أما

بعد : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ٢٥٢ / ٢

لا

أحد أغير من الله ٢٧٩ / ١

أما

رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم فقد بات بمني ٢١١ / ١

لا

حول ولا قوه إلا بالله كتر من كنوز الجنة ١٨٣ / ١

إن

الله ملككم إياهم ولو شاء ملكهم إياكم ١٠٩ - ١٠٨ / ١

اللهم

اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ٧٦ / ١

إن

لله تسعة وتسعين اسما ٢ / ٢٧١

لا

يسرنى بها حمر النعم ١ / ٤٣٩

إن

يكنه فلن تسلط عليه ١ / ٢١٨

لتأخذوا

مصافكم ٢ / ٢٣٠

أى

فل هلم ٢ / ١٠٥

ليس

من البر الصيام فى السفر ١ / ١٦٧

بئسما

لأحدهم أن يقول نسيت آيه كذا ٢ / ٣٧

من

يقم ليله القدر إيماننا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ٢ / ٢٣٩

حمدت

إليكم غسل الإحليل ١ / ٢٢

نحن

معاشر الأنبياء لا نورث ٢ / ١٤٩ ، ١٥٠

دفن

البناء من المكرمه ٢ / ٣٧٤

هن

أغلب ٢ / ٤٨

صلاه

الليل مثنى مثنى ٢ / ١٨١

وإن

تأمر عليكم عبد حبش ٢ / ٥٤

طوبى

للمؤمن ١ / ١٩٩

ولو

أن تفرغ من دلوك في إناء المستسقى ٢ / ٢٤٧

فيها

ونعمت ٢ / ٣٤

«قطنى

قطنى» و «قطى قطى» ١ / ١١٥

فصلى

رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم قاعدا وصلى وراءه رجال

قوموا

فلأصل لكم ٢ / ٢٢٩

انتهى

ص: ٤٧٨

اتقى

الله امرؤ فعل خيرا ييشب عليه (لعمر بن الخطاب رضى الله عنه) ٢ / ٢٢٣

وا

عمراه (لعمر بن الخطاب رضى الله عنه) ٢ / ١٠٦ ، ١٣٦

بأبى

أنت وأمى لا تشرف يصبكك سهم (لأبى طلحه رضى الله عنه) ٢ / ٢٢١

وإياى

ونعم ابن عفان (لعمر بن الخطاب رضى الله عنه) ٢ / ١٥٤

من

قبله الرجل امرأته الوضوء (لعائشه أم المؤمنين رضى الله عنها) ١ / ٤٩١

يا

أهل سورة البقره (لثابت بن قيس الأنصارى رضى الله عنه) فقال مجيب (رجل من

طبيئ): ما أحفظ منها ولا آيت ٢ / ٣٧٥

نعم

العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه (لعمر ابن الخطاب رضى الله عنه) ٢ / ٢٤٨ ، ٢٥٠

انتهى

ص: ٤٧٩

فهرس الأمل والأقوال المأوره

ابدأ

بذا من أول ١ / ٨٦ ، ٤٧٥

حظيين

بنات صلفين كنان ١ / ٤٢٣

أيتك

طلوع الشمس وخفوق النجم ١ / ٣٨٥

خذ

اللص قبل يأخذك ٢ / ٢٢٧

أخرجها

متى كمه ١ / ٤٣٣

خرق

الثوب المسمار ١ / ٣٣٨

اخلوقت

السماء أن تمطر ١ / ٢٣٤

خلق

الله الزرافه يديها أطول من رجليها ١ / ٤٠٥

ادخلوا

الأول فالأول ١ / ٤٠٧

ذهبت

من معه ١ / ٤٧٣

إذا

بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ٢ / ١٥٥

راكب

الناقه طليحان ٢ / ٩٦

أرى

أراء واستفاه استفاهها ٢ / ٨ ، ٤٤٣

رأيت

بناتك ١ / ٨٢

أصبح

ليل ٢ / ١٠٩

ربه

رجلا ١ / ٤٣٥

أطرق

كرى ٢ / ١٠٩

رجل

عدل ٢ / ٥٦

ألص

من شظاظ ٢ / ٤٥

زيد

منى مزجر الكلب ومقعد القابله ومناط الثريا ١ / ٣٨٤

أل

فعلت ١ / ٥٢

سمعت

لغاتهم ١ / ٨٢

أمت

فى الحجر لا فيك ١ / ١٩٠

صفه

ذميمه وخصله حميده ٢ / ٢٨٩

أما

العسل فأنا شراب ١ / ٤٩٨

الضيف

ضيعت اللبن ٢ / ٤٢

أنا

أيها الرجل أولى بالجميل ٢ / ١٥٠

عائش

يا لقومك ٢ / ١٤٢

إن

أحد خير من أحد إلا بالعافيه ١ / ٢٢٨

عسى

الغوير أبؤسا ١ / ٢٣١

إنه

لمنحار بوائكها ١ / ٤٩٩

على

التمره مثلها زبدا ١ / ١٩٤

إنى

أنا العبد الفقير إلى عفو ربي ٢ / ١٤٩

العلم

نعم المقتنى ٢ / ٤٠

إن

يزنيك لنفسك وإن يشينك لهيه ١ / ٢٦٣

عليه

مائه بيضا ١ / ٤١

البركه

أعلمنا الله مع الأكابر ١ / ٣٠٥

عيير

وحده ١ / ٤٦٢

بالفضل

ذو فضلكم لله به والكرامه ذات أكرمكم الله به ١ / ٤٨

قال

فلانه ٣١٨ / ١

بى

أيها الشجاع فدافع ١٤٩ / ٢

قطع

الله يد ورجل من قالها ١ / ٤٧٨

ترب

الكعبه ١ / ٤٣٥

قمت

وأصك عنه ١ / ٤٢١

تميمى

أنا ١ / ١٩٢

كيمه

١ / ٤٣١

جحيش

وحده ١ / ٤٤٢

لا

تأكل السمك وتشرب اللبن ٢ / ٢١٩

جلست

قرب زيد ١ / ٣٨٥

لا

ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم ٢٧٢ / ١

ص: ٤٨٠

لا

ماء ماء باردا عندنا ١ / ٢٧٥

مسجد

الجامع ١ / ٤٦١

اللهم

اغفر لنا أيتها العصابة ٢ / ١٥٠

من

طابت سريرته حمدت سيرته ١ / ٣٢٧

ليس

الطيب إلا المسك ١ / ٢٢٠

الناس

مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر ١ / ٢١٦

ما

أتقاه ٢ / ٣٠

الناقص

والأشج أعدلا بنى مروان ٢ / ٤٨

ما

أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب ٢ / ٣٢

نسيج

وحده وفريد دهره ٢ / ٤٦٢

ما

أحمره ٢٩ / ٢

نعم

السير على بئس البعير ٣٥ / ٢

ما

أخصره ٢٩ / ٢

هجيري

أبا بكر لا إله إلا الله ١٨٣ / ١

ما

أزهاه ٣٠ / ٢

هذا

غلام والله زيد ٤٨٢ / ١

ما

أشقره ٣٠ / ٢

هذا

يحيى عينان ١٢٣ / ١

ما

أصبح أبردها وما أمس أدفأها ٣٠ / ٢

هذا

يوم اثنين مبارك فيه ١٧٣ / ١

ما

أموته ٢ / ٢٩

هراق

الماء ٢ / ١٠٦

ما

أنا بالذى قائل لك سوء ١ / ١٥٧ ، ١٥٨

الهلال

الليله ١ / ١٨٨

ما

رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ٢ / ٥١

هو

أحسن الفتیان وأجمله ١ / ٣٧٣

ما

كل سمراء تمره ، ولا بيضاء شحمه ٢ / ٩٦

هو

أشغل من ذات النحيين ٢ / ٤٦

ما

لى إلا أخوك ناصر ١ / ٣٩٤

وما

أمير المؤمنيناه ٢ / ١٣٨

ما

هى بنعم الولد ٣٥ / ٢

وأمن

حفر بئر زمزماه ١٣٧ / ٢ ، ١٣٨

المرء

مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف، وإن خنجراً فخنجر ٢١٥ / ١

وهبنى

الله فداك ٢٨٩ / ١

مررت

بماء قعده رجل ٤١٠ / ١

يا

إياك قد كفيتك ١٠٨ / ٢

مرض

حتى لا يرجونه ٢١٥ / ٢

يا

رجلاً خذ بيدى ١١٠ / ٢

يا

للكمأ ويا للكلأ ١٣٥ / ٢

انتهى

ص: ٤٨١

قافيه الهمزه

١٤٤

- نجوت وقد بل المرادى سيفه ١ / ٤٨٣

٢٨١

- إذا عاش الفتى مائتين عاما ٢ / ٢٤٧

٢٧٨

- فأما القتال لا قتال لديكم ٢ / ٢٥٢

٩١

- أو منعم ما تسألون فمن ح ١ / ٣١٠

٢٠٤

- ألا يا قوم للعجب العجيب ٢ / ١٣٥

٢٠٧

- فوا كبدا من حب من لا يحبنى ٢ / ١٣٦

٤٤

- إن الشباب الذى مجد عواقبه ١ / ٢٧٣

١٢٢

- ربما ضربه بسيف صقيل ١ / ٤٥٠

٢٤٥

- إذن والله نرميهم بحرب ٢ / ٢١١

- أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى ١٢٢ / ١

قافيه

التاء

١٦٠

- نعم الفتاه فتاه هند لو بذلت ٣٧ / ٢

٧٤

- قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقه ٢٨٤ / ١

قافيه الباء

٧٠

- إلا عمرو لى مستطاع رجوعه ٢٧٧ / ١

١٩٧

- أعبدا حل فى شعبي غريبا ١١٧ / ٢

١٣٥

- كلا أخى وخليلى واجدى عضا ٤٤٨ / ١

٧٧

- زعمتنى شيخا ولست بشيخ ٢٨٥ / ١

قافيه الجيم

٨٥

- (كذاك أدبت حتى صار من خلقى) ٢٩٢ / ١

- اخلق بذي الصبران يعني بحاجه ٢ / ٣٠

٢٧٦

- ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا ٢ / ٢٤٨ ١٧٤ و

قافيه الحاء

٢١٤

- فإياك إياك المرء فإن ٢ / ٧٢، ١٥٢

٢٥٨

- سأترك منزلي لبني تميم ٢ / ٢٢٧

٤٦

- عسى الكرب الذي أمسيت فيه ١ / ٢٣٢

١٨٢

- (بدلت مثل قرن الشمس في رونق الضحى) ٢ / ٨٨

١٦٦

- (فقال لنا أهلا وسهلا) وزودت ٢ / ٤٩

٢٨٧

- أخو بيضات رائح متأوب ٢ / ٣٠٥

٧

- على أحوذيين استقلت عشيه ١ / ٧٩

٢١٦

- أخاك أخاك إن من لا أخاله ١٥٥ / ٢

١٣٧

- (صريح غوان راقهن ورقمه) ٤٧١ / ١

٢٥٤

- (وقولي كلما جشأت وجاشت) ٢٢٣ / ٢

٢٠٤

- (بيكيك ناء بعد الدار مغترب) ١٣٤ / ٢

قافيه

الخاء

١٨٦

- (فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا) ٩٥ / ٢

١٦٥

- (إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم) ٤٥ / ٢

٤١

- (فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه) ٢٢٣ / ١

قافيه

الذال

٢٥٦

- (لو لا توقع معترفا رضيه) ٢٢٤ / ٢

١٥٩

- (تزود مثل زاد أبيك فينا) ٣٧ / ٢

٢٤٣

- (إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا) ٢٠٨ / ٢

٢٢٨

- (وإياك والميتات لا تقربنها) ١٧٣ / ٢

٣٢

- أضحى يمزق أثوابي ١ / ١٠٤٢٠٠ و

٣٧

- وما كل من يبدى البشاشه كائنا ١ / ٢٠٤

١٣١

- على حين ألهى الناس جل أمورهم ١ / ٣٧١ ، ٤٦٥

٢٤٢

- إن تقرأن على أسماء ويحكما ٢ / ٢٠٨

٧٨

- ظننتك إن شبت لظي الحرب صالبا ١ / ٢٨٦

ص: ٤٨٢

١٧٢

- لا لا أبوح بحب بثنه أنها ٧٠ / ٢

١٨٨

- بلغنا السماء مجدنا وثنائنا ١٠٢ / ٢

٣٩

- (قنafd هداجون حول بيوتهم) ٢١٣ / ١

٢٠

- فما آباؤنا بأمن منه ١٤٤ / ١

٥٥

- (أعد نظرا يا عبد قيس) لعلمنا ٣٥٤ / ١

٧٩

- وكنا حسبنا كل بيضاء شحمه ٢٨٦ / ١

٢٨٨

- فكيف لنا بالشرب إن لم تكن لنا ٣٥٣ / ٢

٢٣٦

- ومر دهر على وبار ١٩٧ / ٢

٩٣

- وخبرت سوداء الغميم مريضه ٣١١ / ١

٢٣٦

- ألم تروا أرما وعادا ١٩٨ / ٢

- فقلت عساها نار كزس (وعلها ١ / ٢٤٥)

- وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ١ / ٩٧

- دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ١ / ٢٨٣

- فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى ١ / ٩٧

- فإنك موشك ألا تراها ١ / ٢٣٨

- وقلن على الفردوس أول مشرب ٢ / ٧١

- يا لقومى وبالأمثال قومى ٢ / ١٣٣

- خل الطريق لمن بينى المنار به ٢ / ١٥٣

- فلا والله لا يلقى أناس ١ / ٤٣٧

- ما الله موليك فضل فاحمدنه به ١ / ١٦٠

- أمست خلاء (وأمسى أهلها احتملوا ١ / ٢٠١

٢٣٩

- (إيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم) ٢ / ٢٠٤

٨١

- أخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى ١ / ٢٨٧

٤٥

- فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ١ / ٢٣١

١٤٢

- يا من رأى عارضا يسر به ١ / ٤٧٩

١٥٠

- ضروب بنصل السيف سوق سمانها ١ / ٤٩٩

٢٦٣

- (ولست بحلال التلاع مخافه) ٢ / ٢٣٤

٢٥٧

- إني وقتلى سليكا ثم أعقله ٢ / ٢٢٥

٥٧

- (قالت) ألا ليما هذا اللحم لنا ١ / ٢٥٥

٢٠١

- يا تيم تيم عدى لا أبا لكم ٢ / ١٢٥

- لوجهك في الإحسان بسط وبهجه ١ / ١٠٩

- (ببذل وحلم ساد في قومه الفتى) ١ / ٢٠٣

- ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى ٢ / ١٢٣

- أسرب القطا هل من يعير جناحه ١ / ١٤٥

- شلت يمينك إن قتلت لمسلما ١ / ٢٦٢

- حذر أمورا لا تضير آمن ١ / ٤٩٩

- تسليت طرا عنكم بعد بعدكم ١ / ٤١١

- لو بغير الماء حلقى شرق ٢ / ٢٤٩

- نبئت زرعه والسفاهه كاسمها ١ / ٣٠٨

- أكل امرئ تحسبين امرءا ١ / ٤٧٧

- يا ليتما أمنا شلت نعماتها ٢ / ٩٠

- أيا نؤمنك تأمن غيرنا (وإذا ٢ / ٢٣٤)

- لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ٢ / ٢١٣

- قهرناكم حتى الكماه فأنتم ٢ / ٢٨٣

- (ولقد حنيتك اكمؤا وعساقلا) ١ / ١٦٩

- وفاق كعب بجير منقذ لك من ١ / ٤٨٤

- أتيت بعبد الله فى القيد موثقا ٢ / ٢٥٤

- لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ١ / ٢٧٠ و ٢٠٨

- (وتذكر نعماه) لون أنت يافع ١ / ٤٧٢

٢١٠

- (حملت أمرا عظيما فاصطبرت له) ٢ / ١٣٧ ، ١٣٩

١٠٨

- ولست إذا ذرعا أضييق بضارع ١ / ٤٣٠

٢١٢

- مررت بعقب وهو قد دل للعدا ٢ / ١٤٨

١٨٠

- لعمر ك ما أدري وإن كنت داريا ٢ / ٨٥

٧٢

- تعلم شفاء النفس قهر عدوها ١ / ٢٨٢

١٥٣

- ياما أميلح غزلانا شدن لنا ٢ / ٢٦

ص: ٤٨٣

٣٠

- (رأيتك لما أن عرفت وجوهنا) ١ / ١٧٠

٢٣

- (فيا رب ليلي أنت في كل موطن) ١ / ١٥١

١٣٠

- دعوت لما نابني مسورا ١ / ٤٦٣

٢٨٠

- ونبت ليلي أرسلت بشفاعه ٢ / ٢٥٤

١٣

- (بالباعث الوارث الأموات) قد ضمنت ١ / ١٠٥

٢٣٨

- فما كان حصن ولا حابس ٢ / ٢٠١

قافيه السنين

٢٤

- ليس ينفك عنى ذا غنى واعتزاز ١ / ٢٠٢

٢٣٤

- اعتصم بالرجاء إن عز بأس ٢ / ١٩٥

قافيه الفاء

٩٩

- آليت حب العراق الدهر أطعمه ١ / ٣٥٢

١٣٩

- لدن غدوه حتى إذا امتدت الضحى ١ / ٤٧٢

٢١١

- يأمرؤا إن مطيتى محبوسه ٢ / ١٤٤ و ١٠٢

٢٢٦

- من تثقفن منهم فليس بآيب ٢ / ١٦٩

١٧١

- فأين إلى أين النجاء بيغلتى ١ / ٣٥٩ ، ٢ / ٦٩

٢٥٥

- للبس عباءه وتقر عيني ٢ / ٢٢٤

١٠٣

- هل من حلوم لأقوام فتجهرهم ١ / ٣٦٩

قافيه القاف

قافيه الصاد

١٩١

- أمحمد ولأنت ضنوء نجيبه ٢ / ١٠٦ و ٤٨

٢٨٤

- ليلي وما ليلي ولم أر مثلها ٢ / ٢٩٦

٥٠

- يوشك من فر من منيته ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٧

قافيه العين

٢٥٣

- ألم تسأل الريح القواء فينطق ٢ / ٢٢٠

١١٠

- فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ١ / ٤٣٢

٢٧٥

- ما كان ضرك لو مننت وربما ٢ / ٢٤٦

٤٩

- (سقاها ذوو الأحلام سجلا على الضما) ١ / ٢٣٥

٢٦٥

- أين تضرب بنا العداة تجدنا ٢ / ٢٣٥

٢٢٧

- لا تهين الفقير عليك أن ٢ / ١٧٢

قافيه الكاف

٢٥٠

- يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ٢ / ٢١٧

٧٦

- فقلت أجرني أبا خالد ١ / ٢٨٥

١٦٣

- (وزادني كلفا بالحب إن منعت) ٢ / ٤٤

قافيه

اللام

١٧٦

- أنا ابن التارك البكرى بشر ٧٦ / ٢

٢٠٠

- ألا أيهدان كلا زادكما ١٠٤ / ٢

٦٧

- تعز فلا ألفين بالعيش متعا ٢٧٣ / ١

٣٨

- (وإذا أقرضت قرضا فأجزه) ٢١٢ / ١

٢٨٢

- (توهمت آيات لها فعرفتها) ٢٧٣ / ٢

٨٤

- (ولعبت طير بهم أبابيل) ٢٨٩ / ١

١٢٧

- إذا قيل أى الناس شر قبيله ٤٥٣ / ١

١٠٠

- عهدت مغنيا مغنيا من أجرته ٣٥٧ / ١

١٤٨

- سبقوا هوى وأعتقوا لهواهم ٤٨٧ / ١

- أراهم رفقتى (حتى إذا ما ١ / ٢٩٦

١٨٩

- أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ٢ / ١٠٥

٩٥

- (فلا مزنه ودقت ودقها) ١ / ٣١٩

٣١

- خليلي ما واف بعهدى أنتما ١ / ١٧٧

٢٥٩

- (فلم أر مثلها خباسة واحد) ٢ / ٢٢٧

١٠٩

- إذا أنت لم تنفع فإنما ١ / ٤٣١

٨٠

- حسبت التقى والجود خير تجاره ١ / ٢٨٧

١٧٨

- ولست أبالي بعد فقدى مالكا ٢ / ٨٤

١٨٥

- قلت إذا أقبلت وزهر تهادى ٢ / ٩٣

١٥٦

- (أقيم بدار الحرب ما دام حزمها) ٢ / ٣٢

- (قالت فطيمه حل شعرك مدحه) ١٦٧ / ٢

- (ذرينى وعلمى بالأمر وشيمتى) ١٨٠ / ٢

- ألا كل شيء ما خلا الله باطل ٢ / ٤٧

١١٩

- غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ١ / ٤٤٧

٥٨

- (وما قصرت بي في التسامح خؤوله) ١ / ٢٥٨

١٢٥

- فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ١ / ٤٥١

١١٨

- أنتتهون ولن ينهى ذوى شطط ١ / ٤٤٤

١٤٣

- (فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى) ١ / ٤٨١

٤٢

- وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن ١ / ٢٢٤

قافيه الميم

٢٤٠

- فأوقدت نارى كى ليصر ضؤوها ٢ / ٢٠٦

٢٣٢

- ما هاج حسان رسوم المقام ٢ / ١٨٨ و ٢٨٣

١٤٢

- أَلَا حَيْذًا عَاذِرِي فِي الْهُوَى ٢ / ٤١

٢٩٠

- أَتَو نَارِي فَقَلْتِ مَنْوَنَ أَنْتُمْ ٢ / ٢٨٥ ، ٣٧٨

٢٢٢

- يَمِينَا لَا يَغْضُ كُلُّ أَمْرِي ٢ / ١٦٧

٢١٣

- (أَلَا أَضْحَتْ حِبَالِكُمْ رَمَامَا) ٢ / ١٤٨

١٤٩

- كَنَاطِحِ صَخْرِهِ يَوْمَا لِيُوهِنَهُ ١ / ٤٩٦

١٥٧

- (وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقْدَمُوا) ٢ / ٣٢

٢٧٤

- لَثْنِ مَنِيتِ بِنَا عَنِ غَبِّ مَعْرَكِهِ ٢ / ٢٤٥

١٣٦

- أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّهُمُ أَيْبَى وَأَيُّكُمْ ١ / ٤٦٩

٢٣١

- (مَطْرَقُ يَرْشِحُ مَوْتَا كَمَا) ٢ / ١٨١

١٥٤

- جَزَى اللَّهُ عَنَا وَالْجِزَاءَ بِفَضْلِهِ ٢ / ٢٧

١٠

- رأيت الوليد بن يزيد مباركا ٨٦ / ١

٢٧١

- ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ٢٤١ / ٢

٢٤٧

- خليلي أني تأتياني تأتيا ٢٣٥ / ٢

٢٨

- (ذاك خليلي وذو يعاتبني) ١٦٦ / ١

١٤٥

- كما خط الكتاب بكف يوما ٤٨٣ / ١

٦٣

- (لا يهولنك اصطلاء لظي الحر) ٢٦٧ / ١

٢٤٤

- لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ٢ / ٢١٠ و ١٣٣

٢٤٧

- وكنت إذا غمزت قناه قوم ٢١٤ / ٢

١٣٤

- ألم تعلمي يا عمر ك الله أنني ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦

٢٢٠

- فليتك يوم الملتقى ترينني ١٦٦ / ٢

١٥٨

- فنعم ابن أخت القوم غير مكذب ٣٦ / ٢

١٩٤

- إذا هملت عيني لها قال صاحبي ١١٠ / ٢

٤١

- علموا أن يؤملون فجادوا ١ / ٢٦٥ ، ٢ / ٢٠٦

٢٧٢

- فطلقها فلست لها بكفء ٢ / ٢٤٢

١٦٨

- بكيت وما بكا رجل حزين ٢ / ٥٧

٩٧

- فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا ١ / ٣٢٤

٥٦

- ولكنما أسعى لمجد مؤثّل ١ / ٢٥٥

١٩٦

- سلام الله يا مطر عليها ٢ / ١١٦

٧١

- ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد ١ / ٢٧٨

٩٦

- تزودت من ليلي بتكليم ساعه ١ / ٣٢٤

١٤٠

- فساغ لى الشراب وكنت قبلا ١ / ٤٧٥

١٤١

- حب بالزور الذى لا يرى ٢ / ٤١

١٠١

- فلو أن ما أسعى لأدنى معيشه ١ / ٣٥٨

٢٧٠

- ونأخذ بعده بذناب عيش ٢ / ٢٣٩

١٢٤

- وليل كموج البحر أرخى سدوله ١ / ٤٥٢

٢٧٠

- فإن يهلك أبو قابوس يهلك ٢ / ٢٤٠

٢١٨

- ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى ٢ / ١٦٣ و ٢

٨٤

- ولقد علمت لتأتين منيتى ١ / ٢٩٤

١٨٥

- ما أنت بالحكم الترضى حكومته ١ / ٥٢، ١٥٣

١٢٣

- (وننصر مولانا ونعلم أنه) ١ / ٤٥٠

٢٤٨

- وإن أتاه خليل يوم مسأله ٢ / ٢٣٦

٤٩

- ألا ارعواء لمن ولت شببته ١ / ٢٧٧

٢٤٠

- إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ٢ / ٢٣٠

٢٧

- (وإن لسانی شهده یشفئ بها) ١ / ١٦٣

ص: ٤٨٥

١٧٩ - فقامت للطفيف مرتاعا وأرقني ٢ / ٨٥

١٤٤

- لانت معتاد في الهيجا مصابره ١ / ٤٨٢

١١١

- لعل الله فضلكم علينا ١ / ٤٣٢

٢٢٤

- قليلا به ما يحمدنك وارث ٢ / ١٦٨

٢٥٢

- لا تنه عن خلق وتأتي مثله ٢ / ٢١٩

٤٨

- يحشر الناس لأبنين ولا آ ١ / ٢٧٤

١٢١

- لعمري إنني وأبا حميد ١ / ٤٤٩

٣٥

- (صاح شمر) ولا تزل ذاكر المو ١ / ٢٠٢

٩٤

- (تولى قتال المارقين بنفسه) ١ / ٣١٥

٥

- وكان لنا أبو حسن على ١ / ٧٧

٤٣

- (يقول إذا اقلولى عليها وأفردت) ٢٢٤ / ١

٦٢

- (وصدر مشرق النحر) ٢٦٦ / ١

١٨٣

- حتى خضبت بما تحدر من دمي ٨٨ / ٢

٢٦٦

- حيثما تستقم يقدر لك الل ٢٣٥ / ٢

٢٣٥

- إذا قالت حذام فصدقوها ١٩٦ / ٢

١٢٩

- رؤبه الفكر ما يؤول له الأم ١ / ٤٦٠

١٢٠

- ولقد أرانى للرماح دريئه ١ / ٤٤٧

٢٠٥

- يا زيدا لآمل نيل عز ٢ / ١٣٤

١٩

- (ذم المنازل بعد منزله اللوى) ١ / ١٣٥

٢٥١

- فقلت ادعى وادعوا إن أندى ٢ / ٢١٨

٧٥

- فلا تعدد المولى شريك في الغنى ٢٨٤ / ١

٥٩

- أنا ابن أباه الضميم من آل مالك ٢٦١ / ١

٨٨

- ولقد نزلت فلا تظني غيره ٢٩٩ / ١

١٦

- أيها السائل عنهم وعني ١١٣ / ١

٥٣

- وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا ٢٤٩ / ١

٢٦

- (ومن حسد يجور على قومي) ١٦٢ / ١

١٢٨

- مشين كما اهتزت رماح تسفهت ٤٥٩ / ١

٨٣

- اتخذت غراز أثرهم دليلا ٢٨٨ / ١

٨٢

- ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا ٢٨٧ / ٢

١١٧

- لاه وابن عمك لا أفضلت في حسب ٤٤٤ / ١

١٩٠

- هيا ظيه الوعاء بين جلاجل ١٠٦ / ٢

٩٢

- وما عليك إذا خبرتني دنفا ٣١٠ / ١

٦٤

- (وبوما توافينا بوجه مقسم) ٢٦٧ / ١

٦

- وما ذا بيتغى الشعراء منى ٧٨ / ١

٢١٩

- هلا تمنن بوعد غير مخلفه ١٦٦ / ٢

٤٤

- إن هو مستوليا على أحد ٢٢٨ / ١

٢٦٢

- ومهما تكن عند امرىء من خليفه ٢٣٣ / ٢

قافيه الهاء

١٨١

- فليت سليمى فى الممات ضجيعتى ٨٦ / ٢

١١٦

- إذا رضيت على بنو قشير ٤٤٣ / ١

٢٢٣

- يا صاح أما تجدنى غير ذى جدّه ١٦٨ / ٢

٢٠٩

- ألا يا عمرو عمراه ١٣٩ / ٢

١٣٢

- (لاجتذب منهن قلبي تحلما) ٤٤٥ / ١

قافيه الياء

قافيه النون

٢٤١

- وإنك إذا ما تأت ما أنت أمر ٢٣٢ / ٢

١٤٩

- فداك حي خولان ٦٥ / ٢

١٩٢

- (تبكيهم أسماء معوله) ١٠٧ / ٢

٩٠

- وأنبت قيساً ولم أبله ٣٠٩ / ١

١٩٥

- فيا راكبا أما عرضت فبلغن ١١٣ / ٢

١٠٦

- (تجانب عن أهل اليمامة ناقتي) ٣٩٩ / ١

٢٢٩

- كأن بنى الدغماء إذ لحقوا بنا ١٨٠ / ٢

- رب وفقني فلا أعدل عن ٢ / ٢١٧

ص: ٤٨٦

قافيه الهمزه

قافيه السين

لا

أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توات زمر الأعداء ١ / ٣٧٨

٢٣٣

- إني رأيت عجا مزا أمسا * عجا مزا مثل المعالي خمسا ٢ / ١٩٥

٤٠

- من لد شولا فإلى إتلانها ١ / ٢١٧

١٥

- إذ ذهب القوم الكرام ليسى ١ / ١١١

قافيه الباء

قافيه الطاء

١١٢

- وأم أو عال كلها أو أقربا ١ / ٤٣٥

٥٥

- جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط ٢ / ٥٥

٢١٧

- وأبابى أنت وفوك الأشنب ٢ / ١٦٠

قافيه العين

قافيه التاء

١٧٠

- إذن ظللت الدهر أبكى أجمعا ٢ / ٦٦

١٩٣

- يا أبجر بن أبجر يا أنتا ٢ / ١٠٨

٢٦٩

- إنك إن يصرع أخوك تصرع ٢ / ٢٣٧

٩٨

- ليت شبابا بوع فاشترت ١ / ٣٣١

قافيه القاف

٢٨٦

- فتستريح النفس من زفرتها ٢ / ٣٠٥

١١٥

- قد استوى بشر على العراق * جمعتها من أينق موارق ١ / ٤٤٢

قافيه الجيم

٢٢

- ذوات ينهض بغير سائق ١ / ١٤٨

١٨٧

- أم صبي قد حبا أو دارج ٢ / ٩٨

قافيه اللام

قافيه

الحاء

٢٨٥

- والراء يبليه بلاء السربال * تعاقب الإهلال بعد الإهلال ٢ / ٢٩٦

٤٧

- قد كاد من طول البلى أن يمصحا * يا ناق سيرى عنقا فسيحا ١ / ٢٣٢

١١٣

- فلا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن إلا حاظلا ١ / ٤٣٦

٢٤٨

- إلى سليمان فنستريحا ٢ / ٢١٦

٢٨٩

- يا رب يوم لى لا أظله * ارمض من تحت واضحى من عله ٢ / ٣٧٧

قافيه الدال

٢٠٢

- يا سعد سعد العملات الذبل ٢ / ١٢٥

١٠٥

- علفتها تبنا وماء باردا ١ / ٣٩٠

قافيه الميم

٣

- أقائلن أحضروا الشهودا ١ / ٥٤

- يحبه الجاهل ما لم يعلم * شيخا على كرسية معهما ٢ / ١٦٨

١٧

- قدنى من نصر الخبيين قدى ١ / ١١٤

١٢٤

- بل بلد ملء النجاح قتمه ١ / ٤٥١

قافيه

الراء

١٧٥

- أقسم بالله أبو حفص عمر ٢ / ٧٤

١٦٤

- بلال خير الناس وابن الأخير ٢ / ٤٥

١٩٨

- فيا الغلامان اللذان فرا ٢ / ١١٨

ص: ٤٨٧

قافيه النون

قافيه الياء

٢٧٣

- قالت بنات العم يا سلمى وإن كان عييا معدما قالت وإن ٢ / ٢٤٣

٢٣٧

- قد عجبت منى ومن يعيليا * لما

رأتنى خلقا مقلوليا ٢ / ١٩٩

٨

- أعرف منها الجيد والعينانا ١ / ٨٠

١٥٢

- باتت تنزى دلوها تنزيا ٢ / ١٠

٩

- فالنوم لا تألفه العينان ١ / ٨١

٥٤

- أو تحلفى بربك العلى * إنى

أبو ذيا لك الصبى ١ / ٢٤٩

قافيه الهاء

٤

- (إن أباهها و) أبأ أباهها ١ / ٦٩

انتهى

آدم

٢ / ٨١ ، ٣٤٣ ، ٤١٨

بدر

الدين - ابن الناظم ابن برهان (عبد الواحد بن على بن برهان) ١ / ٤١٢

الأبدى

١ / ٣٣٤

بشر

(بن عمرو ، زوج الخرنق) ٢ / ٧٦

أحد

أولاد ابن أبى طالب ١ / ٧٧

ابن

بطه (عبيد الله بن محمد) ١ / ٢٥

أحمد

(بن حنبل) ١ / ١٦٧

أبو

البقاء (عبد الله بن الحسين العكبرى) ١ / ١٧٩ ، ٣٠٨ ، ٣٣٠ ، ٣٧٧

أحمد

بن يحيى - ثعلب الأخفش ١ / ٦١ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠

٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٦ ، ٢ / ٢٥ ، ٩٤ ، ١٢٠ ، ١٩٨ ،

٢٧٤ ، ٣٦٤ ، ٣٩٣ .

أبو

بكر بن أبي قحافه رضى الله عنهما ١ / ١٢٠ ، ٤٢٨ ، ٢

٣٦٠ /

الأخوين

- حمزه والكسائي ١ / ٣٠٢

تأبط

شرا ١ / ٢٣٠ ، ٢ / ١١٢ ، ٢٨٥

أدد

بن زيد بن كهلان ١ / ١٢٥

تميم

(بن أبي بن مقبل) ١ / ٢٨٣

ابن

أبي إسحاق (قارىء) ١ / ١٥٨

ثعلب

١ / ٨٢ ، ١٥٤ ، ٢٤٥ ، ٢ / ١١٤

أبو

الأسود الدؤلى ٢ / ٣٩١

الجرجاني

٢ / ٧٥

الأعشى

(ميمون بن قيس) ٣٩٩ ، ٣٠٩ / ١

الجرمي

١٢٢ / ٢ ، ٣١٦ / ١

أعشى

باهله ١٧٣ / ١

جرير

١٣٤ / ١

أعشى

همدان ١٧٢ / ١

الجزولي

٣٢٣ ، ٣٠٥ / ١

الأعلم

(الشتيمري) ٢٩٨ / ١

جعفر

(بن أبي طالب رضي الله عنه) ٢٨ / ١

الأعمش

(قاريء) ٢٠١ ، ١٤١ / ٢

أبو

جعفر (قاريء) ٣٣٦ / ١

امروء

القيس ٣٥٨ / ١

جعفر

بن قريع ١٢١ / ١

أبو

أميه الحنفي ٢٨٥ / ١

أبو

جندب (بن مره القردي الهذلي) ١٨٨ / ١

أميه

(بن أبي الصلت) ٢٣٤ / ١

ابن

جنى ٣٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣١٦ / ١

ابن

الأنباري ٣٢٤ ، ٩٨ / ١

الجوهري

٤٦٥ / ٢ ، ٤٣٣ ، ١٦٦ ، ١١٨ ، ٦٩ / ١

أوس

بن الصامت ١٢١ / ١

حاتم

الطائي ١٦٢ / ١

أويس

القرنى ١١٨ / ١

ابن

الحاج ٣٢٢ / ١

ابن

إياز ١٣٠ / ١

ابن

الحاجب ١٣٣ / ١ ، ١٣٧ ، ١٨٦ / ٢

ص: ٤٨٩

الحارث

(بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب) ٢٨ / ١

الزجاج

١٥٦ / ١ ، ١٦٦ ، ٢٥٦ . ٢ / ٢٣٣

الحريري

٢٩٦ / ١

الزجاجي

٣٢٩ / ١

حفص

(قاريء) ٢٢٦ / ٢ . ٣٠٢ / ١

زريق

٣٧٢ / ١

الحليمي

(الحسين بن الحسن) ٢٥ / ١

زعتري

٢١ / ١

حمزه

(قاريء) ٣٧٨ / ٢

زفر

(بن الحارث الكلابي) ٢٨٦ / ١

حميد

بن ثور ٧٨ / ١

الزمخشري

٢٥١ ، ٧٤ / ٢ . ٢٥٦ ، ١٨٧ ، ٥٣ / ١

أبو

حنيفة ٢٣ / ١

زياد

(بن سيار) ٢٨٢ / ١

الحوافي

٣٠٧ / ١

سابور

(من ملوك العجم) ٣٨٥ / ٢

أبو

حيان الأندلسي ٣٢٧ ، ٢١٢ ، ٢٠٤ ، ١٤٩ ، ١٠١ ، ٤٢ / ١

سحيم

(بن وثيل الرياحي) ٧٨ / ١

خالد

الأزهري ١٢٣ ، ٤٨ ، ٣٦ / ١

ابن

السراج ٣٢٢ ، ٢٥٦ ، ٢٤٥ ، ٢١٣ ، ١٧٩ ، ١٤٧ / ١

الخيصى

٨٢ / ١

سلامه

(بن جندل) ٢٧٢ / ١

خرنق

(أخت طرفه بن العبد) ١١٧ / ١

السهيلي

٣٠٢ ، ٦١ / ١

الخضراوى

(محمد بن يحيى بن هشام) ٣٣٩ / ١

سواد

بن قارب ٢٢٣ / ١

ابن

خطيب المنصوريه (يوسف بن الحسن) ٣٠ / ١

سيويه

٢٠٤ ، ١٩٠ ، ١٧٣ ، ١٦٤ ، ١٥٧ ، ١٥٥ ، ١٢٦ ، ١١٢ ، ١٠٦ ، ١٠٤ ، ٩٥ ، ٤٨ ، ٣٦ / ١

٣١٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠١ ، ٢٩٧ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٥٦ ، ٢٤٥ ، ٢٣٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢١٧ ، ٢٠٩ ،

٣٢٢ ، ٣٣٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٣٩٤ ، ٣٩٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٤٤٥ ، ٤٧٣ ، ٤٩٨ / ٢

٢٠٩ ، ١٩٩ ، ١٩٧ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٠ ، ١٢٦ ، ١٢١ ، ١١٢ ، ٥٠ ، ٣٨ ، ٣٦ ، ٢٥ ، ٢٤

٢٤٩ ، ٢٧٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٩ ، ٣٦٤ ، ٣٨٢ ، ٤٠٨ ، ٤٤٣ ، ٤٥١ .

خلف

(الأحمر) ٣٤٩ / ١

ابن

السيد ٣٣٤ / ١

الخليل

٣١ / ١ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٣٧٩ ، ٣٩٩ ، ٢ / ٢ ، ١٢١ ، ٢٠٣ ، ٤٠٨

ابن

سيده ٨٢ / ١

ابن

خروف ٢١٨ / ١ ، ٢٨٠

السيرافي

٨٠ / ١ ، ٢٤٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٢ / ٢ ، ٣٨

الدماميني

١٨٣ / ١ ، ٣٣٣

السيد

الشريف ٢٣ / ١ ، ٢٢١

ذى

الرمه ٤٧٢ / ١

رؤبه

٥٤ / ١ ، ١١١ ، ١٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٨٩ ، ٣٣١

الربيع

٢١٧ / ١

رجل

من كلاب ١ / ٣١٠

رشيد

اليشكري ١ / ١٧٠

الرضي

١٢٥ / ١

الرماني

١٨٤ ، ١٠٧ / ١

الزبيدي

(أبو بكر) ١ / ٢٨ ، ٤٣٣ ، ٢ / ٤٤٥

ص: ٤٩٠

الشارح

- ابن الناظم الشاطبي ١ / ١١٦ ، ١٧٢ ، ٢٢١ ، ٢٩٧

الشيخ

عبد القاهر (الجرجاني) ١ / ٣٦٦ ، ٣٨٧ . ٢ / ٧٥

الإمام

الشافعي ١ / ٢١ ، ٣٥ ، ٤٦

عبد

الله بن الزبير رضى الله عنه ١ / ١٧٢

شعبان

الآثارى ١ / ٢١ ، ٤٦

عبد

الله بن قيس الرقيات ١ / ٣١٥

الشلوبين

١ / ٢٧٨ ، ٣٠٥ ، ٣٦٩

عبد

الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ١ / ١٧٢

صاحب

الخلاصه - ابن مالك

عبد

المطلب ٢ / ١٣٧

الصدیق

- أبو بكر بن أبی قحافه رضی الله عنهما ، صهیب رضی الله عنه ٢ / ٢٥٠

عبد

مناف ٢ / ٣٦١

ابن

الضائع ١ / ١٤٧ ، ١٥٥

أبو

عبیده (معمربن المثنى) ١ / ٣٧ ، ٢٤٠

ابن

أبى طالب - على رضی الله عنه الطحاوى (أحمد بن محمد) ١ / ٢٥

أبو

عثمان - المازنى ابن عذره ١ / ٣٣٤

ابن

الطراوه ١ / ١٠٧ ، ١٨٨

ابن

عصفور ١ / ١٤٨ ، ١٥٥ ، ٢٢٢ ، ٢٦٣ ، ٣٢٢ ، ٣٣٤ ، ٤٢٥ . ٢ / ١٣٢ ، ٢٤٤ .

طرفه

بن العبد ١ / ٢٦١

عقیل

(بن أبى طالب رضی الله عنه) ١ / ٢٨

الطرماح

٢٦١ / ١

ابن

عقيل ٣٩٦ / ١

ابن

طريف ٢٣٣ / ١

علقمه

(قارىء) ٣٣٣ / ١

أبو

طلحه (رضى الله عنه) ٢٢١ / ٢

على

بن الحسين بن على بن أبى طالب (رضى الله عنهم) ١٢٠ / ١

ابن

طلحه (محمد بن طلحه الإشبيلي) ٣٦٧ / ١

على

بن أبى طالب رضى الله عنه ٢٨ / ١ ، ٤٨٤

الطوال

(محمد بن أحمد) ٣٢٥ / ١

على

بن محمد البزدوى ٢٨ / ١

عائشه

(أم المؤمنين رضی الله عنها) ۱ / ۴۹۱

عمر

رضی الله عنه ۲ / ۲۲۳

عاتکه

۱ / ۲۶۲

أبو

علی - الفارسی عمرو الأزدی ۱ / ۲۲۴

عاصم

(قاریء) ۲ / ۴۵۲

عمرو

الباهلی ۱ / ۲۹۵

ابن

عامر (قاریء) ۱ / ۱۸۲، ۳۰۴، ۴۸۰

أبو

عمرو (قاریء) ۲ / ۴۶۲

عامر

بن جوین الطائی ۱ / ۳۱۹

عنتره

(بن شداد العبسی) ۱ / ۲۹۹

عباده

بن الصامت رضى الله عنه ١٢١ / ١

العوام

(بن عقبه بن كعب بن زهير بن أبى سلمى) ٣١١ / ١

ابن

عباس رضى الله عنه ٢٩٧ / ١

عيسى

بن عمر ٢٢٩ / ١

العباس

بن الأحنف ١٤٤ / ١

الفارسى

١٣٩ / ١ ، ١٥٧ ، ١٩٨ ، ١٦٨ ،

عباس

(بن عبد المطلب رضى الله عنه) ٢٨ / ١

عبد

الأشهل ٣٦١ / ٢

عبد

شمس ١٢٧ / ١ ، ٣٤٠ ، ٣٦١

ص: ٤٩١

، ۲۴۰ ، ۳۲۰ ، ۳۳۸ ، ۳۶۶ ، ۴۱۲ / ۲ . ۳۳ ، ۳۶ ، ۳۸ ، ۸۹ ، ۱۷۱ .

فخر

الإسلام - علی بن محمد البزدوی فخر الدین الرازی ۱ / ۱۲۰ ، ۱۲۵

الفراء

، ۱۶۹ ، ۷۸ / ۱ ، ۲۰۶ ، ۲۰۷ ، ۲۲۱ ، ۳۲۴ ، ۳۴۲ ، ۳۴۹ ، ۳۸۰ / ۲ . ۳۳ ، ۷۷ ، ۱۲۶ ،

، ۱۴۴ ، ۲۰۴ ، ۲۲۶ ، ۲۴۴ .

الفرزدق

، ۵۱ / ۱ ، ۱۰۵ ، ۱۵۳ ، ۲۱۳ ، ۲۱۴ ، ۲۵۳ .

قالون

۳۷۸ / ۲ (قاریء)

القتبی

۲۲ / ۱ (ابن قتیبه)

أبو

قحافه ۱ / ۱۲۷

قرن

بن ردمان ۱ / ۱۱۷

قنبل

۹۰ / ۱ (قاریء)

قیس

بن الملوح ١ / ٢٧٨ ، ٣٢٤

ابن

كثير (قارىء) ٢ / ٤٦٢

الكسائي

١ / ٢٨ ، ٨٢ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ٢٥٣ ، ٣٢٤ ، ٣٤٢ ، ٣٨٠ ، ١٩٩ / ٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٤ ،

٣٧٨

أم

كلثوم بنت النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم ١ / ١٢٠

الكمال

الدميري ١ / ١٢٨

ابن

كيسان ١ / ٢٠٧ ، ٢٧٠ ، ٣٢٠ ، ٤١٢

لييد

١ / ٤٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٤

اللخمي

(على بن محمد) ١ / ٢٥

أبو

الليث السمرقندي ١ / ٢٦

المازني

١ / ١٤٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٤٢٩ ، ١٩ / ٢

ابن

مالك / ١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ١٠١ ، ١٠٣ ،

١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٨ ،

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦١ ،

١٦٨

١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ،

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ،

٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ،

٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٨ ، ٣٧٠ ، ٣٨٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ،

٤٤٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ، ٤٨٠ ، ٤٩٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠ ، ٧١ ، ٧٧ ،

٧٨ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٤٤ ، ١٤١ ، ١٩٧ ، ٢٠٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٦ ،

٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٩ ،

٣٩٨ ، ٤٤٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

المؤلف

- ابن مالك المبرد / ١ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٦٥ ، ١٧٤ ، ٢٢٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٤٠٨ ، ٤٢٩ / ٢ .

٣٦ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٩٧ ، ٢٤٩ ، ٣٣٣ .

مجاهد

(بن جبر ، أبو الحجاج رضى الله عنه) / ١ ، ١٦٧

مجنون

بنى عامر - قيس بن الملوح . المرادى / ١ ، ٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٢٤ / ٢ ، ٣٢٥ ، ٣٤٨ ، ٣٩٤ .

ابن

مسعود (رضى الله عنه) ٢ / ٦٠

المصنف

- ابن مالك معاذ (قارىء) ١ / ١٥٦

معاويه

(بن أبى سفيان رضى الله عنه) ١ / ١١٨

ابن

معطى ١ / ١٩ ، ٣٤

ص: ٤٩٢

المكودي

١ / ٤٣ ، ٤٤ ، ١٤٨ ، ٣٩٦ ، ٤١٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ . ٢ / ٣٢٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٥ ، ٤٠٣ .

هارون

(قارىء) ١ / ١٥٦

ملا

شيخ ١ / ٢٥

ابن

هانىء (أبو نواس) ١ / ٩٦

ابن

ملكون ١ / ٢٩٩

هدبه

العذرى ١ / ٢٣١

النايغه

(الذياني) ١ / ٢٥٥ ، ٣٠٨

ابن

هشام الأنصارى ١ / ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٧٣ ، ٨٧ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٨٦ ، ١٩١ .

الناظم

- ابن مالك ابن الناظم (محمد بن محمد بن مالك) ١ / ٤٣ ، ١١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٧٠ ، ٤٩٠ ،

٤٩٧ . ٢ / ٣٢٥ ، ٣٦٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦ .

ابن

هشام الخضراوى - الخضراوى

نافع

(قارىء) ۱ / ۱۱۲، ۱۱۴، ۲۴۰، ۴۶۶، ۲ / ۲۰۱، ۲۱۵، ۴۵۲.

هشام

(بن معاويه الضرير) ۱ / ۳۴۹

أبو

النجم (العجلى) ۱ / ۶۹

ابن

همام (عبد الله بن همام السلولى) ۱ / ۲۸۴

ابن

النحاس (بهاء الدين) ۱ / ۸۵

الهورى

(محمد بن أحمد) ۱ / ۳۱، ۳۲

النحاس

(أبو جعفر) ۱ / ۲۸، ۱۴۹

يحيى

بن وثاب (قارىء) ۱ / ۳۳۳

النعمان

(بن بشير الأنصارى رضى الله عنه) ۱ / ۲۸۴

يحيى

بن يعمر (قارىء) ١٥٨ / ١

النعمان

بن المنذر ١١٩ / ١

اليشكرى

(الحارث بن حلزه) ٣١٠ / ١

نوح

عليه السلام ١٢٥ / ١

يعقوب

(ابن السكيت) ٢٨٣ / ١

يعقوب

(قارىء) ١٥٦ / ١

يونس

١٥٦ / ١ ، ٢١٩ ، ٢٦٨ ، ٣٩٤ ، ٢ / ١٧١ ، ١٩٩ ، ٣٦٣ .

انتهى

ص: ٤٩٣

فهرس القبائل والطوائف

أسد

- بنو أسد ١ / ١٣٤ . ٢ / ١٧٧

دئل

٢ / ١٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١

باهله

١ / ١٧٣

ربيعة

١ / ١٣٤ . ٢٧ ، ٢٨

تغلب

٢ / ٣٥٤

بنى

١ / ٣٠٣ سليم

بنو

١ / ٤٦ ، ١٣٤ ، ٢٢٠ ، ٢٨٠ ، ٣٩٤ . ٢ / ١٦٠ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٦٨ ، ٢٨٦ ، ٤٣١ . تميم

الطائيون

- طيئ

التميميون

- بنو تميم

طيئ

۳۵۷ ، ۳۵۶ / ۲ . ۲۸۰ ، ۱۴۶ / ۱

ثقیف

۱۶۷ / ۱

عقیل

۳۵۸ ، ۱۶۰ / ۲

جرهم

۳۹۳ / ۲

عقیل

۳۵۸ / ۲

جهینه

۳۵۸ / ۲

ققعس

۳۳۱ / ۱

حمیر

۱۶۶ / ۱

قیس

۱۳۴ / ۱

حنیفه

۳۵۸ ، ۳۵۷ / ۲ . ۳۳۱ / ۱

مهره

٣٢٨ / ٢

بنو

هاشم ٢٧ / ١

هذيل

٣٨٠ ، ٣٠٥ / ٢ . ٤٨٧ ، ٣٣١ / ١

انتهى

ص: ٤٩٤

فهرس البلدان والمواضع

أذرعاع

٨٤ / ١

سبعان

٤٢٨ / ٢

أصبهان

١٨٨ / ٢

سقر

١٨٩ / ٢

الأندلس

٢١ ، ٢٠ / ١

سفال

٣٨١ / ٢

البصره

٢١٣ / ٢

الشام

٤٥٥ ، ٨٤ ، ٢١ / ١

بعلبك

٣٥٩ ، ٣٤٠ ، ٢٧٢ ، ١٨٧ / ٢ . ١٢٦ / ١

شتر

١٩١ / ٢

تربه

الأرموى ٢١ / ١

صالحيه

دمشق ٢٠ / ١

تربه

الإمام الشافعى ٣٥ / ١

صورى

٤٣٨ / ٢

الجامع

العتيق (جامع عمرو بن العاص رضى الله عنه) ٣٤ / ١

الطائف

١٦٧ / ١

جمره

العقبه ١٧٢ / ١

طور

٤٥٥ / ١

جنفاء

٢٩٣ / ٢

طور

سيناء - طور سينين ١ / ٤٥٥

جهور

٢ / ٣٩٩

عدن

١ / ١١٨

جور

٢ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١

العراق

١ / ٣٥٢

جيان

١ / ٢٠

العقبه

١ / ١٧٢

الحيشه

٢ / ٥٥

عقبه

أيله ١ / ١٧٢

حرملاء

٢ / ٢٩٢

عقبه

منى ١٧٢ / ١

حزوى

٤٣١ / ٢

عقرباء

٢٩٢ / ٢

حضر

موت ١٨٧ / ٢

القاهره

٣٥ / ١

حلب

٢٠ / ١

قرقرى

٣٩٨ ، ٣٥٠ ، ٣٤١ / ٢

حماه

٢٠ / ١

قرن

المنازل ١١٨ / ١

خورنق

٤٣٤ ، ٣٣٠ / ٢

لظى

١٨٩ / ٢

دمشق

٢٣٠ / ٢.٣٤، ٢٠ / ١

ماه

١٨٩ / ٢

ذى

١٩٣ / ٢ طوى

مرو

٣٦٦ / ٢

مصر

١٨٩ / ٢.٣٤ / ١

اليمن

٣٥٤، ١١٨ / ١

انتهى

ص: ٤٩٥

فهرس الكتب المذكوره فى النص

الارتشاف

(ارتشاف الضرب لابن حيان) ١٤٩ / ١

شرح

اللمع (لابن جنى) لأبى البقاء (العكبى) ٣٧٧ / ١

إعراب

الخزرجيه لابن طولون ١ / ٤٩

شرح

المفصل (لفخر الدين الرازى) ١ / ١٢٥

ألفيه

شعبان الآثرى (كفايه الغلام فى إعراب الكلام) ١ / ٤٤

شرح

المواقف للسيد الشريف ١ / ٢٣

ألفيه

ابن معطى ١ / ١٩

الشيرازيات

(المسائل الشيرازيات للفارسى) الصحاح (للجوهرى) ١ / ٨٤

التذكره

لابن حيان ١ / ٤٢

العمده

عمده الحافظ عدده اللافظ لابن مالك) ٢٢٦ / ٢

التسهيل

(لابن مالك) ١ / ٩٤ ، ٢٣٦ ، ٣٢٦ ، ٤٣٣ ، ٢ / ٩ ، ٤١٠

القاموس

المحيط (للفيروز أبادي) ١ / ٣٩ ، ٨٤

التوضيح

(أوضح المسالك لابن هشام) ١ / ١٢٢ ، ١٣٧ ، ٣٦٣

القران

الكريم ١ / ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٤ ، ٤٥٥

الجامع

الصغير لابن هشام ١ / ١٣٠

الكافيه

الشافيه لابن مالك ١ / ٣٢ ، ٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٧١ ، ٤٩٨

جمل

الزجاجي ١ / ٣٢٩

كتاب

سيويه ٢ / ١٤٥

حواشي

الزجاج علي ديوان الأرب ١ / ١٦٦

اللمحه

البدریه لابن حیان ۱ / ۲۳۳

الخلاصه

۱ / ۱۲۲

مسند

الإمام أحمد ۱ / ۱۶۷

شرح

الألفیه لابن خطیب المنصوریه ۱ / ۳۰

کتاب

المعانی (معانی القرآن) للزجاج ۲ / ۱۲۳

شرح

الألفیه للمکودی ۲ / ۲۳

المغنی

(مغنی اللیب لابن هشام) ۱ / ۱۵۳ ، ۲۲۰ ، ۲۶۰ ، ۳۴۲

شرح

الألفیه لابن الناظم ۱ / ۱۱۰ ، ۳۷۰

مقدمه

أبی الیث السمرقندی ۱ / ۲۶

شرح

التسهیل (لابن مالک) ۱ / ۱۲۵ ، ۲۰۹ ، ۳۰۲

المقدمه

الموضوعه لأوائل التصانيف لابن طولون ٢٦ / ١

شرح

التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١٢٣ ٤٨ / ١

منظومه

ابن مالك الكبرى - الكافيه الشافيه لابن مالك

شرح

توضيح الخزرجيه لابن طولون ٣٢ / ١

نقد

ابن الحاج على المقرب لابن عصفور ٣٢٢ / ١

شرح

الشدور (لابن هشام) ٤٤ / ١

النكت

الحسان لأبي حيان ٢١٢ / ١

شرح

الكافيه (الشافيه لابن مالك) ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ . ٢ / ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٤٦٤

شرح

اللمحه (لابن هشام) ١٣٧ ، ٧١ / ١

ص: ٤٩٦

(الهمزه)

١ - القرآن الكريم. أبيات المغنى - شرح أبيات مغنى اللبيب.

٢ - إتحاف الساده المتقين بشرح إحياء علوم الدين تصنيف العلامة السيد محمد الحسينى الزبيدى (وبهامشه كتاب الإملاء عن إشكالات الإحياء). طبع دار الفكر - بيروت.

٣ - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر. تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدمياطى الشافعى الشهير بالبناء المتوفى سنة ١١١٧ هـ. تعليق : على محمد الضباع. ملترم الطبع والنشر : عبد الحميد أحمد حنفى بشارح المشهد الحسينى - القاهرة.

٤ - الإحكام فى أصول الأحكام. تأليف الإمام سيف الدين أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الآمدى. تعليق : عبد الرزاق عفيفى. تصحيح : الشيخ عبد الله غديان وعلى الحمد الصالحى. الطبعة الأولى بتاريخ ٧ / ٨ / ١٣٨٧ هـ.

٥ - أخبار الدول وآثار الأول فى التاريخ. تأليف : أبى العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقى الشهير بالقرمانى. عالم الكتب - بيروت - توزيع : مكتبة المتنبى بالقاهرة.

٦ - أخبار النحويين البصريين : تأليف : أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى.

اعتنى بنشره وتهذيبه : فريتس كرنكو. بيروت - المطبعة الكاثوليكية - باريس - بول كتنر.

٧ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.

تحقيق د. مصطفى أحمد النماس. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. مطبعة النسر الذهبى - القاهرة. الناشر مكتبة الخانجى.

٨ - الإرشاد إلى علم الإعراب تأليف : محمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشى.

رساله ماجستير إعداد الطالب : أزمان إسماعيل أحمد. مودعه بكلية اللغة العربية - جامعه الأزهر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩ - الإرشاد الشافى. وهو الحاشيه الكبرى للعلامه السيد محمد الدمهورى على

متن الكافي فى علمى العروض والقوافى لأبى العباس أحمد بن شعيب القنائى المتوفى سنة ٨٥٨ هـ. الطبعة الثانية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م. ملترم الطبع والنشر : شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر.

١٠ - إرشاد الطالب النبيل إلى ألفيه ابن مالك وشرحها لابن عقيل. تأليف : محمد البديرى الدمياطى المتوفى سنة ١١٣١ هـ. مخطوط بدار الكتب الوطنيه - تونس (الصادقيه) رقم ٧٩١٤.

١١ - الأزمنه والأمكنه لأبى على المرزوقى الأصفهانى. طبع بحيدر أباد الدكن سنة ١٣٣٢ هـ.

١٢ - الأنزهيه فى علم الحروف. تأليف : على بن محمد النحوى الهروى. تحقيق : عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق - سوريا ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٣ - أساس البلاغه. تأليف الإمام جار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. الطبعة الرابعه ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. بدار التنوير العربى - بيروت - لبنان.

١٤ - الاستغناء فى أحكام الاستثناء. تأليف شهاب الدين القرافى المتوفى سنة ٦٨٢ هـ. تحقيق : د. طه حسين. مطبعه : الإرشاد - بغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه - الجمهوريه العراقيه.

١٥ - الاستيعاب فى معرفه الأصحاب لابن عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر. تحقيق على محمد البجاوى. ملترم الطبع والنشر : مكتبه نهضه مصر ومطبعتها - القاهره.

١٦ - أسد الغابه فى معرفه الصحابه لعز الدين بن الأثير أبى الحسن على بن محمد الجزرى (٥٥٥ - ٦٣٠ هـ). تحقيق وتعليق : د. محمد إبراهيم البنا ، ومحمد أحمد عاشور ، ومحمود عبد الوهاب فايد. طبع دار الشعب.

١٧ - أسرار العربيه. تأليف أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى (٥١٣ - ٥٧٧ هـ). تحقيق محمد بهجت العطار. مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق. مطبعه الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

١٨ - أسرار النحو. لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، المتوفى سنة ٩٤٠ هـ. تحقيق أحمد حسن حامد. منشورات دار الفكر - عمان - الأردن.

٢٠ - إشاره التعيين إلى تراجم النحاه واللغويين لأبى المحاسن عبد الباقي بن على اليمنى. نسخه مصوره بدار الكتب المصرىه برقم ١١٩٥٩ / ح.

٢١ - الأشباه والنظائر فى النحو. ألفه أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطى المتوفى سنه ٩١١ هـ. تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد.

طبع شركه الطباعه الفنیه المتحدہ - القاہرہ سنہ ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. الناشر : مكتبه الكليات الأزهرية.

٢٢ - الإصابه فى تمييز الصحابه لابن حجر العسقلانى. طبع فى مصر سنه ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.

٢٣ - الإصابه فى تمييز الصحابه. تأليف ابن حجر العسقلانى أحمد بن على (٧٧٣ هـ - ٧٥٢ هـ) تحقيق على محمد البجاوى. ملترم الطبع : دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاہرہ ١٩٧١ م.

٢٤ - إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى. تأليف : عبد الله بن السيد البطلوسى (٤٤٤ - ٥٥٢١ هـ). تحقيق د. حمزه عبد الله النشرتى. الناشر : دار المريخ - الرياض - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٢٥ - إصلاح النطق لابن السكيت (١٨٦ - ٢٤٤ هـ). شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون. الطبعة الثالثة ١٩٧٠ هـ - دار المعارف بمصر.

٢٦ - الأصمعيات - اختيار الأصمعى (ابن سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ١٢٢ هـ - ٢١٦ هـ) تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف - القاہرہ سنہ ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

٢٧ - كتاب الأصنام عن أبى المنذر هشام بن السائب الكلبي. تحقيق الأستاذ أحمد زكى. نسخه مصوره عن طبعه دار الكتب سنه ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م. الناشر : الدار القومية للطباعه والنشر - القاہرہ.

٢٨ - الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى المتوفى سنه ٣١٦ هـ. تحقيق د. عبد الحسين الفتلى. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مؤسسه الرسال - بيروت - لبنان.

٢٩ - الاعتماد فى نظائر الظاء والضاد. تأليف جمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنه ٦٧٢ هـ. ويليہ : فائت نظائر الظاء والضاد. تحقيق : د. حاتم صالح الضامن. الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م. مؤسسه الرسالہ / بيروت - لبنان.

- ٣٠ - إعراب الألفيه المسمى : تمرين الطلاب فى صناعه للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى. (وبهامشه شرح الشيخ خالد المسمى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للعلامه ابن هشام الأنصارى). طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه.
- ٣١ - إعراب القرآن. لأبى جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنه ٣٣٨ هـ. تحقيق : د. زهير غازى زاهد. الطبعه الثانيه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - عالم الكتب - مكتبه النهضه العربيه.
- ٣٢ - إعراب القرآن (المنسوب للزجاج). تحقيق ودراسه : إبراهيم الأبيارى. الناشر: دار الكتب الإسلاميه ، دار الكتاب المصرى (القاهره) ، دار الكتاب اللبنانى (بيروت). الطبعه الثانيه ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. مطبعه نهضه مصر.
- ٣٣ - الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزركلى. دار العلم للملايين / بيروت - لبنان - الطبعه السادس - نوفمبر - تشرين الثانى - ١٩٨٤ م.
- ٣٤ - أعلام النساء لعمر رضا كحاله. طبع فى دمشق سنه ١٣٥٩ هـ.
- ٣٥ - الأغانى لأبى الفرج على بن الحسين الأصبهاني (ت : ٣٥٦ هـ). مطبعه التقدم ١٣٢٣ هـ / القاهره.
- ٣٦ - الإفصاح فى شرح أبيات مشكله الإعراب لأبى نصر الحسن بن أسد الفارقى المتوفى سنه ٤٨٧ هـ. تحقيق : سعيد الأفغانى. الطبعه الثالثه : ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م. مؤسسه الرساله / بيروت.
- ٣٧ - كتاب الأفعال. تأليف أبى عثمان سعيد بن محمد المعافى السرقسطى.
- تحقيق : د. حسين محمد شرف ، و: د. محمد مهدى علام. الهيئه العامه لشؤون المطابع الأميريه ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٣٨ - كتاب الأفعال. تأليف أبى القاسم على بن جعفر السعدى المعروف بابن القطاع المتوفى سنه ٥١٥ هـ. الطبعه الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م / عالم الكتب بيروت.
- ٣٩ - ألفيه الآثارى (كفايه الكلام فى إعراب الكلام). صنعه : زين الدين شعبان بن محمد القرشى الآثارى (٧٦٥ هـ - ٨٢٨ هـ) تحقيق : د. زهير زاهد ، والأستاذ هلال ناجى. الطبعه الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. مكتبه النهضه العربيه / عالم الكتب - بيروت.
- ٤٠ - ألفيه ابن مالك فى النحو والصرف. (وبهامشها تدقيق العلماء الأعلام : ابن عقيل ، والمكودى ، والسجاعى ، والأشمونى ، والجرجاوى ، والخضرى ، والصبان

على الألفيه). جمعها الحاج موسى بن محمد الداغستاني. ملتمز الطبع والنشر: مكتبه الآداب ومطبعتها بالجمايز. المطبعه النموذجيه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

٤١ - الأمالي. تأليف أبي على إسماعيل بن القاسم القالى البغدادى. ومعها الذيل والنوادر وكتاب التنبيه لأبى عبيد البكرى. مطبعه دار الكتب المصريه - القايره. الطبعه الثانيه ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م.

٤٢ - أمالى الزجاجى. لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. الطبعه الأولى ١٣٨٢ هـ. ملتمز الطبع والنشر: المؤسسه العرييه الحديثه للطبع والنشر والتوزيع / القايره.

٤٣ - أمالى السهيلي. لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى ٥٠٨ هـ - ٥٨١ هـ. فى النحو واللغه والحديث والفقه. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. مطبعه السعاده - القايره -.

٤٤ - الأمالى الشجرية. تأليف: ابن الشجرى. طبعه حيدرآباد الدكن ١٣٤٩ هـ.

٤٥ - أمالى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد). للشريف المرتضى على بن الحسين الموسوى العلوى (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعه الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م. عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٤٦ - الأمالى النحويه (أمالى القرآن الكريم) لابن الحاجب ٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ. تحقيق: هادى حسن حمودى. الطبعه الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. عالم الكتب - مكتبه النهضه العرييه.

٤٧ - إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن. تأليف: أبى البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى. الطبعه الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

٤٨ - إنباه الرواه على إنباه النحاء للقفطى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصريه سنه ١٩٥٢ م، ١٩٥٥ م، ١٩٧٣ م.

٤٩ - الأنساب للإمام أبى سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى المتوفى سنه ٥٦٢ هـ. طبع بمساعدته وزاره المعارف والشؤون الثقافيه للحكومته الهنديه العاليه. الطبعه الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. مطبعه مجلس دائره المعارف العثمانيه بحيدرآباد الدكن.

٥٠ - الأنساب لأبى سعيد عبد الكريم بن محمد السمعانى. طبعه لجنه تذكّار جيب بالزنكوغراف سنه ١٩١٢ م.

٥١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تأليف الشيخ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٢ - الأنموذج في النحو للزمخشري. ومعه نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ، والإعراب في قواعد الإعراب لابن هشام. طبع : دار الآفاق الجديدة - بيروت.

الطبعة الأولى : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة.

٥٣ - أهدى سبيل إلى علمي الخليل. تأليف : الأستاذ محمود مصطفى. الطبعة التاسعة عشر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. يطلب من مكتبه ومطبعه محمد علي صبيح وأولاده بمصر - القاهرة - .

٥٤ - أوجز المسالك إلى موطأ مالك. تأليف العلامة محمد بن زكريا الكاندهلوي.

الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م. مطبعة السعاد - القاهرة - .

٥٥ - أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك. للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن هشام الأنصاري المتوفى سنه ٧٦١ هـ. ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك تأليف عبد المعتال الصعدي. ملتمز الطبع والنشر : مكتبه الآداب ومطبعتها بالجمايز - المطبعة النموذجية - القاهرة .

٥٦ - إيضاح شواهد الإيضاح. تأليف : أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري). دراسه وتحقيق : د. محمد بن حمود الدعجاني.

الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م. دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٥٧ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ). تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود. (الجزء الأول) الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م. مطبعة دار التأليف بمصر.

٥٨ - الإيضاح في شرح المفصل للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المتوفى سنه ٦٤٦ هـ. تحقيق : د. موسى بنای العليلى.

مطبعة العاني - بغداد - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه - إحياء التراث الإسلامي - العراق.

٥٩ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني. دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٦٠ - الإيناس بعلم الأنساب. جمع الوزير ابن المغربي أبي القاسم الحسين بن علي ابن الحسين. تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري - القاهرة - دار الكتاب اللبناني - بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

الباء

٦١ - بدائع الزهور فى وقائع الدهور. تأليف: محمد بن أحمد بن إياس الحنفى.

تحقيق: محمد مصطفى. الناشر: فرانز شتاينر فيسبادن. الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ - القاهرة -.

٦٢ - بدائع الصنائع. لعلاء الدين الكاسانى. الطبعة الثانية ١٩٨٦ م. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٦٣ - البدايه والنهائه للحافظ ابن كثير الدمشقى المتوفى سنه ٧٧٤ هـ. الطبعة الثانية: ١٩٧٧ م. الناشر: مكتبة المعارف - بيروت -.

٦٤ - البدء والتاريخ المنسوب لأحمد بن سهل البلخى ، وهو لمظهر بن طاهر المقدسى طبع فى سالون ١٩١٦ م.

٦٥ - بديعيات الآثارى. نظم زين الدين شعبان بن محمد القرشى الآثرى (٧٦٥ - ٨٢٨ هـ). تحقيق: هلال ناجى. مطبعة وزاره الأوقاف - بغداد - الجمهوريه العراقيه ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٦٦ - البغداديات (المسائل المشكله) لأبى على الفارسى (٢٨٨ هـ - ٣٧٧ هـ).

تحقيق: صلاح الدين عبد الله السكاوى. مطبعة العانى - بغداد. إحياء التراث الإسلامى - وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه - الجمهوريه العراقيه.

٦٧ - بغيه الإيضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغه. تأليف عبد المعتال الصعيدى.

المطبعة النموذجيه - القاهرة - . ملتزم الطبع والنشر: مكتبه الآداب ومطبعته بالجمايز.

٦٨ - بغيه المسالك على ألفيه ابن مالك. تأليف: بركات بن عبد الرحمن بن باديس. مخطوط بدار الكتب الوطنيه / تونس (الصادقيه) رقم: ٧٩١٥.

(جزء مفرد من أول الكتاب إلى باب التعجب).

٦٩ - بغيه الوعاه فى طبقات اللغويين النحاه ، لجلال الدين السيوطى ، طبع فى مصر ١٣٢٦ هـ. بغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه (جزآن) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى. طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.

ص: ٥٠٣

٧٠ - البلغة فى أئمه اللغه للفيروزآبادى. طبعه دمشق ١٩٧٢ م.

٧١ - البهجه المرضيه فى شرح الألفيه للعلامه جلال الدين السيوطى. (بهامش شرح الألفيه لزينى دحلان). دار إحياء الكتب العربيه. عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٧٢ - البيان فى غريب إعراب القرآن. تأليف : أبو البركات بن الأنبارى. تحقيق : د.

طه عبد الحميد طه. مراجعه : مصطفى السقا. الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٧٣ - البيان والتبيين لآبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠ هـ - ٢٥٥ هـ). تحقيق : عبد السلام محمد هارون. الطبعه الخامسه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مطبعه المدنى - المؤسسه السعوديه بمصر. الناشر : مكتبه الخانجي - القاهره.

٧٤ - البيان والتبيين للجاحظ. تحقيق : عبد السلام هارون. لجنة التأليف ١٣٨١ هـ.

التاء

٧٥ - تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوى السيد محمد مرتضى الزبيدى.

الناشر : دار ليبيا للنشر والتوزيع - بنغازى -.

٧٦ - تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى. رساله دكتوراه أعدها الطالب نوري ياسين حسين ، مودعه فى كليه اللغه العربيه - جامعه الأزهر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٧٧ - تاريخ آداب اللغه العربيه لجرى زيدان. طبع بمصر سنه ١٩١٣ - ١٩١٤ م.

٧٨ - تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان. الأصل (ترجمه الأستاذ : على شوشان ، دار الأمم للترجمه - القاهره). طبع فى ليدن سنه ١٩٤٩ م. - تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان. الملحق (ترجمه الأستاذ : على شوشان ، دار الأمم للترجمه - القاهره). طبع فى ليدن سنه ١٩٣٨ م. - تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان. نقله إلى العربيه د. السيد يعقوب بكرود. رمضان عبد التواب. الطبعه الثانيه ١٩٧٧ م - دار المعارف - القاهره.

٧٩ - تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام : للذهبي. طبع فى مصر.

٨٠ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. طبع بمصر سنه ١٣٤٩ هـ.

٨١ - تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين. المجلد الثانى الجزء الثانى. الشعر إلى حوالى سنه ٤٣٠ هـ (العصر الجاهلى). نقله إلى العربيه د. محمود فهمى حجازى. راجع الترجمه د. عرفه مصطفى ، د. سعيد عبد الرحيم. ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. المملكه العربيه السعوديه - وزاره التعليم العالى - جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلاميه.

٨٢ - تاريخ الخلفاء. تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى ٩١١ هـ.

تحقيق : محيى الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

مطبعة السعادة بمصر.

٨٣ - تاريخ دول الإسلام. تأليف : رزق الله منقريوس الصدفى. مطبعة الهلال سنة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٣ م - القاهرة.

٨٤ - تاريخ سوريه ولبنان وفلسطين. تأليف : د. فيليب حتى. ترجمه : د. كمال اليازجى. أشرف على مراجعته وتحريره د. جبرائيل جبور. الطبعة الثانية ١٩٧٢ م ، دار الثقافة - بيروت - .

٨٥ - تاريخ ابن الوردى : لعمر بن المظفر بن الوردى سماه «تتمه المختصر فى أخبار البشر». طبع فى مصر سنة ١٢٨٥ هـ.

٨٦ - تاريخ يعقوبى : لأحمد بن إسحاق بن واضح يعقوبى. طبعه النجف سنة ١٣٥٨ هـ.

٨٧ - التبصره والتذكرة لأبى محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى (من نجاه القرن الرابع). تحقيق د. فتحى أحمد مصطفى على الدين - المملكة العربية السعوديه - جامعه أم القرى - طبع دار الفكر - دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٨٨ - التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين. تأليف أبى البقاء العكبرى (٥٣٨ - ٦١٦ هـ). تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. دار العرب الإسلامى - بيروت - لبنان.

٨٩ - تجريد أسماء الصحابه. تأليف الحافظ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى. تصحيح : صالحه عبد الحكيم شرف الدين. طبع شرف الدين الكتبى وأولاده - الهند - بومباى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٩٠ - التحفه المكيه فى شرح الأرجوزه الألفية. تأليف العلامة أحمد بن محمد المقرئ المغربى (من أول باب الحال إلى آخر باب نونى التوكيد) دراسه وتحقيق. رساله مقدمه إلى كليه اللغه العربيه (جامعه الأزهر - أسيوط) للحصول على درجه التخصص الماجستير فى اللغويات بإشراف أ. د. حسين البدرى النادى. إعداد : إبراهيم عمر محمد حسين ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩١ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تصنيف : جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى. الشهير بابن هشام الأنصارى المتوفى سنة

٧٦١ هـ. تحقيق وتعليق : د. عباس مصطفى الصالحى. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان.

٩٢ - تذكره الموضوعات للعلامه محمد بن على الهندى الفتنى المتوفى سنه ٩٨٦ هـ.

(وفى ذيلها قانون الموضوعات والضعفاء للعلامه المذكور). أعيد طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربى - الطبعة الثانيه ١٣٩٩ هـ. بيروت - لبنان.

٩٣ - تذكره النجاه لأبى حيان محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ).

تحقيق : د. عفيف عبد الرحمن. مؤسسه الرساله - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩٤ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. تأليف الإمام عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنه ٦٥٦ هـ. تحقيق محمد عماره. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- التصريح على التوضيح - شرح التصريح على التوضيح.

٩٥ - التعريفات للسيد الشريف على بن محمد الجرجانى. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

٩٦ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للعلامه بدر الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد المعروف بالدامينى المالكى السكندرى المتوفى سنه ٨٣٧ هـ. مخطوط فى المكتبه الأزهرية رقم (١٠٥٧) ٣٧٥١ نحو - القاهره - .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد تأليف : الشيخ محمد بدر الدين بن أبى بكر بن عمر الدمامينى (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ) (الجزء الأول منه). تحقيق : محمد ابن عبد الرحمن بن محمد المفدى بإشراف الأستاذ الدكتور - محمد رفعت محمود فتح الله ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م. رساله دكتوراه ، مودعه بكلية اللغة العربيه - جامعه الأزهر برقم ١٣١١ / ١٣١٣.

٩٧ - تفسير البحر المحيط. لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى الغرناطى المتوفى سنه ٧٥٤ هـ. الطبعة الثانيه ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٩٨ - تفسير البغوى المعروف بمعالم التنزيل لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى المتوفى سنه ٥١٦ هـ. إعداد وتحقيق : خالد عبد الرحمن العكك ، ومروان سوار.

٩٩ - تفسير البيضاوى مع حاشيه الشهاب المسماه عنايه القاضى وكفايه الراضى. دار صادر - بيروت - .

١٠٠ - تفسير الخازن المسمى : لباب التأويل فى معانى التنزيل لعلاء الدين على بن محمد بن إبراهيم البغدادى الشهير بالخازن. الطبعة الثانيه ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.

طبع مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

١٠١ - تفسير أبى السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم.

لقاضى القضاء الإمام أبى السعود محمد بن محمد العمادى المتوفى سنه ٩٥١ هـ. الناشر - دار المصحف. مكتبه ومطبعه عبد الرحمن محمد - القاهره.

١٠٢ - تفسير غريب القرآن. لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه (٢١٣ - ٢٧٦ هـ). تحقيق السيد أحمد صقر. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

١٠٣ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي. مصوره عن طبعه دار الكتب الجمهوريه العربيه المتحده - وزاره الثقافه. الناشر : دار الكاتب العربى للطباعه والنشر - القاهره ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

١٠٤ - التفسير الكبير للإمام الفخر الرازى. الطبعة الثالثه. دار إحياء التراث العربى - بيروت - .

١٠٥ - تفسر النهر الماد من البحر لأبى حيان الأندلسى المتوفى سنه ٧٥٤ هـ. بهامش تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى الغرناطى ، المتوفى سنه ٧٥٤ هـ. الطبعة الثانيه ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع.

١٠٦ - تقويم البلدان. تأليف السلطان الملك عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بأبى الفداء صاحب حماه المتوفى سنه ٧٣٢ هـ. اعنتى بتصحيحه وطبعه : رينود ، والبارون ماك كوكين ديسلان. طبع فى مدينه باريس بدار الطباعه السلطانيه. يطلب من مكتبه المثنى ببغداد ومؤسسه الخانجى بمصر.

١٠٧ - التكملة لابن الأبار. طبعه القاهره ١٩٥٦ م.

١٠٨ - كتاب التكملة لأبى على الفارسى. تحقيق د. كاظم بحر المرجان. طبع بمطابع مديره دار الكتب للطباعه والنشر - جامعه الموصل - الجمهوريه العراقيه ١٩٨١ م - ١٤٠١ هـ.

١٠٩ - تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير للإمام أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على العسقلانى المتوفى سنه ٨٥٢هـ. عنى بتصحيحه السيد عبد الله هاشم اليمانى المدنى بالمدينه المنوره - الحجاز. ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١١٠ - التنبهات لعلى بن حمزه. تحقيق عبد العزيز اليمنى الراجكوتى. طبع دار المعارف - القاهره - .

١١١ - تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى. طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه.

١١٢ - تنوير المقياس من تفسير ابن عباس. الناشر: مكتبه الجمهوريه العربيه لصاحبها: عبد الفتاح عبد الحميد مراد ، الأزهر - القاهره - .

١١٣ - تهذيب الآثار وتفصيل معانى الثابت عن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم من الأخبار (مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه). تأليف محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنه ٣١٠هـ. تحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد. مطابع الصفا. مکه المكرمه ١٤٠هـ.

١١٤ - تهذيب الأسماء واللغات للإمام أبى زكريا محيى الدين بن شرف النووى المتوفى سنه ٦٧٦هـ. يطلب من دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

١١٥ - تهذيب تاريخ ابن عساكر لعبد القادر بدران. طبع منه سبعة أجزاء فى دمشق ١٣٢٩ هـ - ١٣٥١ هـ.

١١٦ - تهذيب اللغه لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ هـ - ٣٧٠ هـ).

تحقيق عبد السلام هارون ، ومحمد على النجار. الدار المصريه للتأليف والترجمه. مطابع سجل العرب - القاهره - .

١١٧ - توجيه اللمع لابن الخباز. إعداد: د. فايز زكى محمد دياب. إشراف أ. د.

أحمد حسن كحيل. أ. د. محمد رفعت محمود فتح الله. رساله دكتوراه مودعه بمكتبه كليه اللغه العربيه - الأزهر ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١١٨ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك للمرادى المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنه ٧٤٩هـ. شرح وتحقيق د. عبد الرحمن على سليمان.

الطبعه الثانيه. الناشر: مكتبه الكليات الأزهريه - القاهره - .

١١٩ - التوطئه لأبى على الشلوبينى. دراسه وتحقيق: يوسف أحمد المطوع. مطابع سجل العرب - القاهره ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- ١٢٠ - الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير. تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى. دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. - بيروت - لبنان.
- ١٢١ - الجامع الصغير فى النحو لأبى محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى المصرى. تحقيق د. أحمد محمود الهرميل. الناشر: مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. مطبعة دار التأليف القاهره.
- ١٢٢ - الجبال والأمكنه والمياه لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى. تحقيق: د. إبراهيم السامرائى. مطبعة السعدون - بغداد - ١٩٦٨ م.
- ١٢٣ - جلاء الإفهام فى الصلاة على خير الأنام للإمام شمس الدين أبى عبد الله محمد ابن أبى بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعى ، ثم الدمشقى المعروف بابن قيم الجوزيه المتوفى سنة ٧٥١ هـ. دار الطباعه المحمديه - القاهرة -.
- ١٢٤ - جمع الجوامع أو الجامع الكبير للعلامة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (٨٤٩ هـ - ٩١١ هـ). نسخه مصوره عن مخطوطه دار الكتب المصريه رقم ٩٥ حديث قوله ، الهيئه المصريه العامه للكتاب.
- ١٢٥ - الجمل: لعبد القاهر الجرجانى. دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ١٢٦ - الجمل فى النحو. صنفه: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجى المتوفى سنة ٣٤٠ هـ. تحقيق: د. على توفيق الحمد. مؤسسه الرساله - دار الأمل - إربد - الأردن. الطبعة الثانيه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٢٧ - جمهره أشعار العرب لأبى زيد القرشى. مطبعة بولاق - الطبعة الأولى: ١٣٠٨ هـ.
- ١٢٨ - جمهره الأمثال: تأليف الأديب الشيخ أبى هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش. ملتزم الطبع والنشر: المؤسسه العربيه الحديثه للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ١٢٩ - جمهره أنساب العرب لأبى محمد على بن سعيد بن حزم الأندلسى. مطبعة دار المعارف سنة ١٩٤٨ م - مصر - القاهرة.
- ١٣٠ - جمهره اللغه. تأليف الشيخ أبى بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصرى المتوفى سنة ٣٢١ هـ. الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥ هـ. مطبعة مجلس دائره المعارف العثمانيه الكائنه ببلده حيدرآباد الدكن.

١٣١ - جمهوره النسب لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ. (روايه السكرى عن ابن حبيب).
تحقيق د. ناجى حسن. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية -

١٣٢ - جنى الجناس لجلال الدين السيوطى. تحقيق: د. محمد على رزق الخفاجى.

المطبعة الفنية ١٩٨٦ م. الناشر: الدار الفنية للطباعة والنشر.

١٣٣ - الجنى الدانى فى حروف المعانى: صنعه الحسن بن قاسم المرادى. تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ: محمد نديم
فاضل. منشورات دار الآفاق الجديده - بيروت.

١٣٤ - جواهر الأدب فى معرفه كلام العرب. لعلاء الدين الأربلى. شرح وتحقيق: د.

حامد أحمد نيل. مطبعة السعاده - توزيع مكتبة النهضة المصريه -

١٣٥ - الجواهر المضية فى طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشى. طبع فى حيدرآباد سنة ١٣٣٢ هـ.

الحاء

١٣٦ - حاشيه أحمد بن أحمد السجاعى المتوفى سنة ١١٩٧ هـ على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى. الطبعة
الأخير - مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.

١٣٧ - حاشيه الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوى الأزهرى المتوفى سنة ١١٨١ هـ على شرح المكودى للألفيه. الطبعة الثالثه ١٣٧٤
هـ - ١٩٥٤ م. شركه مكتبه ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

١٣٨ - حاشيه العلامه حسن العطار المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ على شرح الأزهرية فى علم العربية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى
المتوفى سنة ١٩٠٥ هـ. الطبعة الثانيه ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م. شركه مكتبه ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

١٣٩ - حاشيه العلامه ابن حمدون على شرح المكودى لألفيه ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

١٤٠ - حاشيه الخضرى على ابن عقيل للعلامه الشيخ محمد الخضرى على شرح المحقق ابن عقيل على ألفيه ابن مالك رحمهم
الله آمين. (وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور). طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية - لأصحابها عيسى البابى الحلبي وشركاه.

ص: ٥١٠

١٤١ - حاشيه الدسوقي (مصطفى محمد عرفه) وبهامشه متن مغنى اللبيب للإمام ابن هشام الأنصارى. ملترم الطبع والنشر - مكتبه ومطبعه المشهد الحسينى.

١٤٢ - حاشيه السيد الشريف الجرجانى على الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل (لأبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمى المتوفى سنة ٥٣٨هـ). طبع انتشارات أقتاب نهران.

١٤٣ - حاشيه الصبان على شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. ملترم الطبع والنشر: أصحاب دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه.

١٤٤ - حاشيه فتح الجليل للعلامه الشيخ أحمد السجاعي على شرح ابن عقيل على متن الألفيه للإمام ابن مالك. طبع مطبعه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

١٤٥ - حاشيه العلامه يس بن زين الدين العليمى الحمصى على شرح التصريح. طبع دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه. - حاشيه يس بن زين الدين الحمصى الشافعى المتوفى سنة ١٠٦١هـ. على شرح الفاكهى لقطر الندى. طبع شركه مكتبه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانيه : ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

١٤٦ - حجه القراءات للإمام أبى زرعه عبد الرحمن بن محمد بن زنجله. تحقيق: سعيد الأفغانى. الطبعة الثالثه ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، مؤسسه الرساله - بيروت - لبنان.

١٤٧ - حروف المعانى. صنعه أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى المتوفى سنة ٣٤٠هـ. تحقيق: على توفيق الحمد. مؤسسه الرساله - دار الأمل - إربد - الأردن. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٤٨ - حسن المحاضره فى أخبار مصر والقاهره لجلال الدين السيوطى. طبع بمصر سنة ١٢٩٩ هـ.

١٤٩ - أبو الحسين بن الطراوه وأثره فى النحو (٤٣٨ - ٥٢٨هـ). دراسه د. محمد إبراهيم البنا. الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع - القاهره - .

١٥٠ - الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى (٤٤٤ - ٥٢١هـ). دراسه وتحقيق: د. مصطفى إمام. الطبعة الأولى ١٩٧٩ م. مطبعه الدار المصريه للطباعه والنشر والتوزيع. توزيع - مكتبه المتنبى - القاهره.

١٥١ - حليه الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني. الطبعة الرابعة ١٩٨٥ م. دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

١٥٢ - حياه الحيوان الكبرى لكمال الدين محمد بن موسى الدميري (٧٤٢ هـ - ٨٠٨ هـ). ويليه عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات للعلامه زكريا بن محمد بن محمود القزويني (٦٠٠ - ٦٨٢ هـ). مكتبه ومطبعه البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٥٣ - الحيوان للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصطفى البابي الحلبي وشركاه ١٣٥٧ هـ - ١٣٦٦ هـ.

الخاء

١٥٤ - الخصائص صنعها أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

١٥٥ - الخطط التوفيقية الجديدة لعلی مبارك. طبع بمصر سنة ١٣٠٤ - ١٣٠٦ هـ.

١٥٦ - خطط الشام. تأليف محمد كرد علي. دار العلم للملايين - بيروت.

١٥٧ - خلاصه تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأحمد بن عبد الله الخزرجي.

طبع بمصر سنة ١٣٢٢ هـ.

الذال

١٥٨ - دائره المعارف المسماه بمقتبس الأثر ومجدد ما دثر. تأليف الشيخ محمد الحسين الأعلمی المرجاني الحائري. من منشورات مؤسسه الأعلمی للمطبوعات.

الطبعة الأولى: ١٩٧١ م - ١٣٩١ هـ. طهران - بيروت.

١٥٩ - دائره المعارف (قاموس عام لكل فن ومطلب). تأليف: بطرس البستاني. دار المعرفه - بيروت - لبنان.

١٦٠ - دائره المعارف الإسلاميه (أصدر بالألمانيه والإنكليزيه والفرنسيه ، واعتمد في ترجمه العربيه على الأصلين الإنكليزي والفرنسي). يصدرها باللغه العربيه : أحمد الشنتناوي ، وإبراهيم زكي خورشيد. وعبد الحميد يونس. دار الفكر - بيروت.

١٦١ - الدرره الألفيه في علم العربيه المعروفه بألفيه ابن معطى. نظم زين الدين أبي زكريا يحيى بن عبد النور الزواوي الجزائري المعروف بابن معطى المتوفى سنة ٦٢٨ هـ. مخطوط في معهد المخطوطات العربيه تحت رقم (٤٨) نحو.

ص: ٥١٢

١٦٢ - الدرہ المضحیہ فی شرح الألفیہ للأنباسی (النصف الثانی من الجزء الأول).

دراسه وتحقیق. رساله مقدمه إلى کلیه اللغه العربیه (جامعه الأزهر - أسیوط) لنیل درجه التخصص «الماجستير» فی اللغویات ، بإشراف أ. د.

عبد الرحمن علی سلیمان. إعداد : أحمد بن عبد الحمید خلیل أحمد ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

١٦٣ - الدرر الكامنه فی أعیان المائه الثامنہ. تألیف شیخ الإسلام شهاب الدین أحمد ابن حجر العسقلانی المتوفی سنه ٨٥٢ هـ. تحقیق : محمد سید جاد الحق.

دار الكتب الحدیثه - القاهره.

١٦٤ - الدرر اللوامع علی همع الهوامع شرح جمع الجوامع فی العلوم العربیه. تألیف الفاضل أحمد بن الأمين الشنقیطی. الطبعة الثانيه : ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م. دار المعرفه للطباعه والنشر - بیروت - لبنان.

١٦٥ - الدر المثنور فی التفسیر بالمأثور : للإمام جلال الدین عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی. طبع بنفقه : المكتبه الجعفریه ، والمکتبه الإسلامیه بطهران ، ودار الكتب العراقیه ببغداد - جمادى الأولى سنه ١٣٧٧ هـ. طبع بالأوفست فی المطبعه الإسلامیه بطهران.

١٦٦ - دمیہ القصر وعصره أهل العصر للباخرزی. طبعه راغب النفاخ حلب - سوريا - ١٩٣٠ م.

١٦٧ - الدیاج المذهب فی معرفه أعیان علماء المذهب (المالکی) لابن فرحون.

طبع بمصر سنه ١٣٢٩ هـ و ١٣٥١ هـ.

١٦٨ - دیوان إبراهیم بن هرمه. تحقیق : محمد جبار المعید. مطبعه الآداب بالنجف - العراق - ١٣٨٨ هـ.

١٦٩ - دیوان الأحوص بن محمد الأنصاری. جمع وتحقیق : د. إبراهیم السامرائی.

مطبعه النعمان - النجف ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.

١٧٠ - دیوان الأدب. تألیف أبی إبراهیم إسحاق بن إبراهیم الفارابی المتوفی سنه ٣٥٠ هـ. تحقیق : د. أحمد مختار عمر ، ود. إبراهیم أنیس. مطبعه الأمانه - القاهره ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

١٧١ - دیوان الأعشى. الصبح المنیر فی شعر أبی بصیر میمون بن قیس الأعشى.

تحقیق : رودلف جابر. فینا ١٩٢٧ م.

١٧٢ - ديوان امرئ القيس. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. سلسلة ذخائر العرب.

ص: ٥١٣

مطبعة دار المعارف ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار المعارف - القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

١٧٣ - ديوان أمية بن أبي الصلت. الطبعة الأولى - المطبعة الوطنية - بيروت ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م.

١٧٤ - ديوان أوس بن حجر. تحقيق: محمد يوسف نجم. بيروت - ١٣٨٠ هـ.

١٧٥ - ديوان تأبط شرا وأخباره. جمع وتحقيق وشرح: على ذى الفقار شاكرا. دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- ديوان جرير - شرح ديوان جرير.

١٧٦ - ديوان جميل بن معمر العذري. تحقيق: د. حسين نصار. دار مصر للطباعة سنة ١٩٦٧ م.

١٧٧ - ديوان حاتم الطائي (من مجموع خمسة دواوين). مطبعة الوهيبه ١٢٩٣ هـ.

١٧٨ - ديوان حسان بن ثابت. شرح البرقوقى. مطبعة الرحمانيه ١٣٤٧ هـ.

١٧٩ - ديوان حميد بن ثور. تحقيق: عبد العزيز الميمنى. دار الكتب: ١٣٦٩ هـ.

١٨٠ - ديوان أبى دؤاد الإيادى. تحقيق: الأستاذ فون غرنباوم. دار مكتبة الحياه - بيروت ١٩٥٩ م.

١٨١ - ديوان ابن الدمينه. تحقيق: أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبه - القاهرة سنة ١٣٧٨ هـ.

١٨٢ - ديوان ذى الرمه. تحقيق: كارليل هنرى هيس. كمبردج ١٩١٩ م - ديوان ذى الرمه. الطبعة الثانيه ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. المكتب الإسلامى للطباعة والنشر - دمشق.

١٨٣ - ديوان رؤبه بن العجاج. جمع وليم بن الورد ليبسك. طبع سنة ١٩٠٣ م. - ديوان رؤبه بن العجاج. اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسى.

منشورات دار الآفاق الجديده - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٩ م.

١٨٤ - ديوان زهير بن أبى سلمى. دار الكتب ١٣٦٣ هـ.

١٨٥ - ديوان سلامه بن جندل. تحقيق: لويس شيخو. - بيروت - ١٩١٠ م.

١٨٦ - ديوان الإمام الشافعى لأبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ. جمعه وعلق عليه: محمد عفيف الزعبى. مؤسسه الزعبى للطباعة والنشر والتوزيع بيروت. دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان.

الطبعة الثالثة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٤ م.

ص: ٥١٤

- ١٨٧ - ديوان الشريف الرضى. بعنايه : محمد سليم اللبايدى. طبع الأديبه - بيروت ١٣٠٩ هـ.
- ١٨٨ - ديوان أبى طالب. مخطوط بدار الكتب المصريه ٣٨ ش. - ديوان أبى طالب (المسمى غايه المطالب فى شرح ديوان أبى طالب). تحقيق : الشيخ محمد خليل الخطيب. مطبعه الشعراوى - القاهره.
- ١٨٩ - ديوان طرفه بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطى. قازان - ١٩٠٩ م.
- ١٩٠ - ديوان الطرماع. تحقيق : ف. كرنكو. ليدن ١٩٢٧ م.
- ١٩١ - ديوان طفيل الغنوى (روايه السجستاني عن الأصمعى). تحقيق. ف. كرنكو. مطبعه جب. لندن. ١٩٢٧ م.
- ١٩٢ - ديوان العباس بن الأحنف. تحقيق : عاتكه الخزرجى. دار الكتب ١٣٧٣ هـ.
- ١٩٣ - ديوان العباس بن مرداس السلمى. جمعه وحققه د. يحيى الجبورى. وزاره الثقافه والإعلام. المؤسسه العامه للصحافه والطباعه - دار الجمهوريه - بغداد - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ١٩٤ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق محمد نجم. بيروت ١٣٧٨ هـ.
- ١٩٥ - ديوان العجاج. بعنايه وليم بن الورد. ليبسك ١٩٠٣ م.
- ١٩٦ - ديوان عدى بن زيد العبادى. تحقيق : محمد بن عبد الجبار المعيد. بغداد ١٩٦٥ م.
- ١٩٧ - ديوان العرجى. تحقيق : خضر الطائى ورشيد العبيدى. الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م. الشركه الإسلاميه للطباعه والنشر المحدوده - بغداد - العراق.
- ١٩٨ - ديوان الإمام على رضى الله عنه. (ديوان شعر إمام البلغاء الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه). تحقيق : د. محمد عبد المنعم خفاجى. طبع دار ابن زيدون للطباعه والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
- ١٩٩ - ديوان عمر بن أبى ربيعه. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. مطبعه المدنى سنه ١٣٨٤ هـ - القاهره.
- ديوان عمر بن أبى ربيعه بعنايه محمد محيى الدين عبد الحميد. مطبعه السعاده ١٣٧١ هـ.
- ديوان الفرزدق - شرح ديوان الفرزدق.
- ٢٠٠ - ديوان القطامى. تحقيق : ج. بارت. ليدن ١٩٠٢ م.

٢٠١ - ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق ناصر الدين الأسد. مطبعة المدني ١٩٦٢ م.

ص: ٥١٥

٢٠٢ - ديوان كثير عزه. جمع وشرح : د. إحسان عباس. نشر وتوزيع : دار الثقافة. بيروت - لبنان - ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

٢٠٣ - ديوان لييد بن ربيعه. تحقيق : إحسان عباس. الكويت : ١٩٦٢ م.

٢٠٤ - ديوان المتلمس. مخطوطه الشنقيطى. بدار الكتب ٥٩٨ أدب ش. - ديوان المتلمس. تحقيق : حسن كامل الصيرفى. الشركة المصريه للطباعه ١٩٧٠ م.

٢٠٥ - ديوان مجنون ليلى. تحقيق : عبد الستار فراج. طبع دار مصر - ١٣٨٢ هـ.

٢٠٦ - ديوان مسكين الدارمى. تحقيق : خليل العطيه ، وعبد الله الجبورى. طبع دار البصرى ببغداد - العراق - ١٣٨٩ هـ.

٢٠٧ - ديوان المعانى للإمام اللغوى أبى هلال العسكري. عنيت بنشره مكتبه القدس - القاهره ١٣٥٢ هـ.

٢٠٨ - ديوات النابغه الذبيانى (مجموع خمسہ دواوين). مطبعه الوهييه ١٢٩٣ هـ.

٢٠٩ - ديوان أبى نواس (الحسن بن هانىء). تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالى. الناشر : دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان.

٢١٠ - ديوان الهذليين. طبعه دار الكتب - نشر الدار القوميه للطباعه والنشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.

الذال

٢١١ - الذهب المسبوك فى ذكر من حج من الخلفاء والملوك : رساله للمقرىزى. طبعت فى مصر سنه ١٩٥٥ م.

٢١٢ - الذيل والتكملة لابن عبد الملك. طبعه بيروت. - الذيل والتكملة لكتابى الموصول والصله. تأليف : أبى عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصارى الأوسى المراكشى. تحقيق : إحسان عباس. دار الثقافة - بيروت - لبنان. ١٩٦٥ م.

الراء

٢١٣ - الرائد الخبير لموارد الجامع الصغير شرح العلامة فخر الدين عبد الغفار إبراهيم العلوى على الجامع الصغير لابن هشام. مخطوط بالمكتبه الأزهرية رقم (٧٤٨) ٥٣٧٧.

٢١٤ - الرساله الكبرى على البسملة للعلامه أبى العرفان الشيخ محمد بن على الصبان وبهامشها الرساله المسماه بإحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد للشيخ إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهرى. الطبعه الأولى بالمطبعه الخيرية لمالكها ومديرها السيد عمر حسين الخشاب. سنه ١٣٢٥ هـ.

ص: ٥١٦

٢١٥ - الرسالة المستطرفه. لمحمد بن جعفر الكتانى. طبعت فى بيروت سنه ١٣٢٢ هـ.

٢١٦ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للإمام أحمد بن عبد النور الملقى المتوفى سنه ٧٠٢ هـ. تحقيق : أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربيه بدمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. مطبعه زيد بن ثابت - دمشق.

٢١٧ - رغبه الآمل من كتاب الكامل لسيد بن على المرصفى. طبع فى مصر سنه ١٣٤٦ - ١٣٤٨ هـ.

٢١٨ - روح المعانى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى لمفتى بغداد العلامة أبى الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسى البغدادى المتوفى سنه ١٢٧٠ هـ.

إداره الطباعه المنيريه - دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان. الطبعة الرابعه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢١٩ - الروض الآنف فى تفسير ما اشتمل عليه حديث السيره النبويه لابن هشام : لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. طبع بمصر سنه ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م.

٢٢٠ - روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات. تأليف : الميرزا محمد باقر الموسوى الخوانسارى الأصبهاني. تحقيق : أسد الله إسماعيليان - تهران.

٢٢١ - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين. للإمام الحافظ محيى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى سنه ٦٧٦ هـ. تحقيق : مصطفى محمد عماره. طبع - عيسى البابى الحلبي وشركاه - القاهره.

الزاي

٢٢٢ - الزاهر فى معانى الكلام الذى يستعمله الناس. تأليف : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى أبو القاسم المتوفى سنه ٣٣٧ هـ. مخطوط بدار الكتب المصريه رقم ٥٥٧ لغه.

٢٢٣ - زهر الأكم فى الأمثال والحكم للحسن اليوسى. تحقيق : محمد حجي ، ود.

محمد الأخضر. الشركه الجديده - دار الثقافه - الدار البيضاء. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

السين

٢٢٤ - السراج المنير شرح الجامع الصغير لابن هشام. تأليف : شرف الدين أبى الفداء إسماعيل بن إبراهيم العلوى الزبيدى. مخطوط بمعهد المخطوطات العربيه رقم : ٥٣ نحو.

ص: ٥١٧

٢٢٥ - سر صناعه الإعراب. تأليف : أبي الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنه ٣٩٢ هـ.

دراسه وتحقيق : د. حسن هنداوى. دار القلم - دمشق - سوريا. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٢٦ - سمط اللاكئ : للأوينى. تحقيق : عبد العزيز الميمنى. مطبعه لجنه التأليف والترجمه والنشر ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.

٢٢٧ - سنن الترمذى لأبى عيسى محمد بن سوره (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ). تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر. ملتزم الطبع والنشر : شركه مكتبه ومطبعه البابى الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانيه ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٢٢٨ - سنن الدارمى. تأليف الحافظ أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى المولود سنه ١٨١ هـ والمتوفى سنه ٢٥٥ هـ. تحقيق : السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى. شركه الطباعه الفنيه المتحدّه - القاهره ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٢٢٩ - سنن أبى داود للإمام أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدي.

(ومعه كتاب معالم السنن للخطابى). إعداد وتعليق : عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. دار الحديث : حمص سوريا. الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

٢٣٠ - السنن الكبرى لإمام المحدثين أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى.

طبع دار الفكر - بيروت.

٢٣١ - سنن ابن ماجه للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى (٢٠٧ هـ - ٢٧٥ هـ). تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٢٣٢ - سنن النسائى بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى وحاشيه الإمام السندى.

تحقيق : عبد الفتاح أبو غده. الطبعة الأولى المفهرسه - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - مكتب المطبوعات الإسلاميه بحلب.

٢٣٣ - سيبويه والضروره الشعريه. تأليف د. إبراهيم حسن إبراهيم. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. مطبعه حسان - القاهره.

٢٣٤ - السيره النبويه للإمام أبى الفداء إسماعيل بن كثير (٧١٠ - ٧٧٤ هـ). تحقيق مصطفى عبد الواحد. طبع بمطبعه عيسى البابى الحلبي وشركاه - القاهره - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٢٣٥ - السيره النبويه لابن هشام. تحقيق : مصطفى السقا وإبراهيم الأبيارى ، وعبد الحفيظ شلبى. مطبعه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٥٥ - ١٩٣٦ م.

٢٣٦ - شجرة النور الزكية فى طبقات المالكيه. تأليف العلامه محمد بن محمد مخلوف. الناشر : دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان. طبعه جديده بالأوفست عن الطبعه الأولى ١٣٤٩ هـ المطبعه السلفيه ومكتبتها.

٢٣٧ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب للمؤرخ أبى الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى المتوفى سنه ١٠٨٩ هـ. المكتب التجارى للطباعه والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

- شذور الذهب - شرح شذور الذهب.

٢٣٨ - شرح أبيات سيويه. تأليف : أبى جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنه ٣٣٨ هـ. تحقيق : أحمد خطاب. مطابع المكتبه العربيه - حلب -.

الطبعه الأولى ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٢٣٩ - شرح أبيات سيويه لأبى محمد بن يوسف بن أبى سعيد السيرافى المتوفى سنه ٣٨٥ هـ. تحقيق : د. محمد على سلطانى. دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت.

٢٤٠ - شرح أبيات مغنى اللبيب. صنعه عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ). تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. دمشق - بيروت. الطبعه الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٢٤١ - شرح أبيات المفصل والمتوسط للسيد الشريف الجرجانى. دراسه وتحقيق : عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسى. رساله ماجستير مودعه بكلية اللغة العربيه - جامعه الأزهر ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٤٢ - شرح الأزهرية فى علم العربيه. تأليف الشيخ خالد بن أبى بكر الأزهرى الجرجاوى الشافعى المتوفى سنه ٩٠٥ هـ. الطبعه الثانيه ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م شركة مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٢٤٣ - شرح أشعار الهدليين للسكرى. تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ومحمود شاكر. مكتبه دار العروبه سنه ١٣٨٤ هـ القايره.

٢٤٤ - شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٢٤٥ - شرح ألفيه ابن مالك لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطى الشهير بالشاطبى. مخطوط فى المكتبه الأزهرية. الرقم العام : ١٥٨٥٦ - الرقم

الخاص : ١٤٨٧. شرح الألفيه للإمام أبي إسحاق الشاطبي (الجزء الرابع) تحقيق ودراسه. رساله مقدمه إلى كليه اللغه العربيه (جامعه الأزهر - القاهره) لنيل درجه الدكتوراه فى اللغويات - إعداد : بسيونى سعد أحمد لبن. إشراف أ. د. إبراهيم عبد الرزاق البسيونى - أستاذ النحو والصرف ورئيس قسم اللغويات. ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- شرح ألفيه ابن مالك للمرادى - توضيح المقاصد والمسالك.

٢٤٦ - شرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم أبى عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (صاحب الألفيه). تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل - بيروت.

٢٤٧ - شرح الأنموذج للزمخشري. تأليف محمد بن عبد الله الأردبلى. مخطوط فى مكتبه الإسكندريه رقم ٤٨٨٣ / د على ٥٣٣٣.

٢٤٨ - شرح البيجورى على الجوهره المسمى تحفه المرید على جوهره التوحيد.

تأليف الإمام إبراهيم البيجورى. الهيئه العامه لشؤون المطابع الأميريه - القاهره ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٢٤٩ - شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق : الدكتور - عبد الرحمن السيد (الجزء الأول). الطبعة الأولى - توزيع : مكتبه الأنجلو المصريه. - شرح التسهيل لابن مالك مخطوط بدار الكتب المصريه تحت رقم (١٠) نحو ش.

٢٥٠ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٢٥١ - شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبلى (٥٩٨ - ٦٦٩ هـ). الشرح الكبير. تحقيق : د. صاحب أبو جناح. طبع بمطابع مديريه دار الكتب للطباعه والنشر. جامعه الموصل من منشورات وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه - العراق - بغداد.

٢٥٢ - شرح جمل الزجاجى. تأليف الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى المتوفى سنه ٧٦١ هـ. دراسه وتحقيق : د. على محسن عيسى مال الله. عالم الكتب بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٥٣ - شرح الجمل الصغير لابن عصفور. مخطوط بدار الكتب المصريه تحت رقم (٧) نحو حلیم.

٢٥٤ - شرح دحلان لألفيه ابن مالك الملقب بالأزهار الزينه. تأليف السيد أحمد زيني دحلان. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٥٥ - شرح ديوان جرير. تأليف : محمد إسماعيل عبد الله الصاوي سنه ١٣٥٣ هـ.

٢٥٦ - شرح ديوان الحماسه لأبي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي. نشره - أحمد أمين ، وعبد السلام هارون. الطبعة الثانيه - مطبعة لجنه التأليف والترجمه والنشر - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٢٥٧ - شرح ديوان الحماسه للأعلم الشنتمري. (تحقيق ودراسه). بحث قدمه لنيل درجه الدكتوراه على المفضل حمودان. إشراف أ. د. محمود على مكي رئيس قسم اللغه العربيه وآدابها. جامعه القاهره - كليه الآداب قسم اللغه العربيه وآدابها.

٢٥٨ - شرح ديوان الحماسه للشيخ أبي زكريا يحيى بن على التبريزي الشهير بالخطيب. عالم الكتب - بيروت.

٢٥٩ - شرح ديوان الفرزدق. عنى بجمعه وطبعه والتعليق عليه : عبد الله إسماعيل الصاوي. يطلب من المكتبه التجاربه الكبرى. مطبعة الصاوي. الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.

٢٦٠ - شرح الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنه ٧٩١ هـ على متن العقائد للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفى المتوفى سنه ٥٣٧ هـ. وبهامشه حاشيه المولى مصلح الدين مصطفى الكستلى المتوفى سنه ٩٠١ هـ. على شرح العقائد د. سعادت شركت صحافيه عثمانيه مطبعة سى جنبر لى طاش خوارنده نومرو سنه ١٣٢٦ هـ.

٢٦١ - شرح السنه : تأليف المحدث أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى.

تحقيق : شعيب الأرنؤوط. المكتب الإسلامى - بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٢٦٢ - شرح شافيه ابن الحاجب. تأليف الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى النحوى. تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٦٣ - شرح شذور الذهب فى معرفه كلام العرب للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى المصرى المتوفى سنه ٧٦١ هـ. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. لبنان - بيروت.

٢٦٤ - شرح شواهد شافيه ابن الحاجب للعالم عبد القادر البغدادي صاحب خزانه الأدب المتوفى سنه ١٠٩٣ هـ. تحقيق وشرح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٢٦٥ - شرح شواهد شذور الذهب فى معرفه كلام العرب للشيخ علامه محمد على الفيومى الشافعى. يطلب من مكتبه محمود توفيق الكتبى بميدان الأزهر الشريف بمصر. مطبعه المعاهد بجوار قسم الجماليه بالقاهره.

٢٦٦ - شرح شواهد ابن عقيل على ألفيه ابن مالك للشيخ عبد المنعم الجرجاوى.

دار إحياء الكتب العربيه عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٢٦٧ - شرح شواهد كتاب سيبويه المسمى : «تحصيل عين المذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب». لمؤلفه علم الأعلام يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمرى. الطبعة الأولى - بالمطبعه الكبرى الإيميريه ببولاق مصر المحميه سنه ١٣١٧ هـ - بالقسم الأدبى.

٢٦٨ - شرح شواهد المغنى. تأليف : الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنه ٩١١ هـ. ذيل بتصحيحات وتعليقات علامه : الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركزى الشنقيطى. لجنه التراث العربى.

منشورات دار مكتبه الحياه - بيروت - لبنان.

٢٦٩ - شرح صحيح مسلم للنووى. طبع بتصريح الأستاذ محمد عبد اللطيف صاحب المطبعه المصريه. الناشر : دار إحياء التراث العربى - بيروت لبنان.

الطبعه الثانيه ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٢٧٠ - شرح ابن عقيل لألفيه ابن مالك مع حاشيه محمد الخضرى عليه. طبع : عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٢٧١ - شرح عمده الحافظ ، وعده اللافظ. تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى الجيانى ، أبو عبد الله. تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدى. مطبعه الأمانه بالقاهره ١٩٧٥ م - دار الفكر العربى -

٢٧٢ - شرح الفريد لعصام الدين الإسفراينى المتوفى سنه ٩٥١ هـ. تحقيق : نورى ياسين حسين. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. المكتبه الفيصليه - مكه المكرمه.

٢٧٣ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى

(٢٧١ - ٣٢٨). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الرابعة: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. دار المعارف - بالقاهرة -.

٢٧٤ - شرح القوائد العشر. صنعه: الخطيب التبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوه. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت. الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٧٥ - شرح قصيده كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم. تأليف: جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ. تحقيق: د. محمود حسن أبو ناجي. مؤسسه علوم القرآن - دمشق - بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٢٧٦ - شرح قطر الندى وبل الصدى. تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي - يطلب من مؤسسه دار الكتاب الحديث للطبع والنشر والتوزيع - الكويت -.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، المسمى «مجبب الندى إلى شرح قطر الندى». تأليف: أحمد بن الجمال بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي.

طبع شركه مكتبه مصطفى الباي الحلبى وأولاده بمصر. الطبعة الثانية: ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

٢٧٧ - شرح الكافيه البديعه فى علوم البلاغه ومحاسن البديع. تأليف: صفى الدين الحلبي عبد العزيز بن سرايا بن علي السببسى الحلبي (٦٧٧ - ٧٥٠ هـ). تحقيق: نسيب نشاوى. مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢٧٨ - شرح الكافيه الشافيه. تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدى.

دار المأمون للتراث - دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. السعوديه - جامعه أم القرى. مكة المكرمة.

٢٧٩ - شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ هـ (الجزء الأول). تحقيق: رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمى حجازى ود. محمد هاشم عبد الكريم. طبع الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٩٨٦ م. - شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافى. دراسه وتحقيق. (الجزء الأول). رساله دكتوراه - إعداد السيد سعيد شرف الدين.

مودعه بكلية اللغه العربيه جامعه الأزهر رقم: ١٨٦.

- شرح كتاب سيويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي.

دراسه وتحقيق. (الجزء الثاني). رساله دكتوراه مقدمه من الطالب دردير محمد أبو السعود عوض. مودعه بمكتبه اللغه العربيه - الأزهر.

٢٨٠ - شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي. تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود.

نزیه حماد. مركز البحث العلمی بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٠ هـ.

٢٨١ - شرح اللمحه البدريه فى علم العربيه لأبى حيان الأندلسى. تأليف: أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى. تحقيق: د.

صلاح رواى. الطبعة الثانية. ج / ١ : دار مرجان للطباعة / القاهرة. ج / ٢ : مطبعة حسان - القاهرة.

٢٨٢ - شرح لمحه أبى حيان للفاضل البرماوى. تحقيق: د. عبد الحميد محمود حسان الوكيل. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٨٣ - شرح اللمع. صنفه ابن برهان العكبرى (الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن على الأسدى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ). تحقيق: فائز فارس. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. الكويت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- شرح المرزوقى - شرح ديوان الحماسه للمرزوق.

٢٨٤ - شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. عالم الكتب - بيروت. مكتبه المتنبى - القاهرة.

٢٨٥ - شرح مقصوره ابن دريد للإمام أبى بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدى.

عنى به : عبد الله إسماعيل الصاوى. يطلب من المكاتب العربيه للتجاره والطباعة والنشر - فاس - الدار البيضاء.

٢٨٦ - شرح المكودى لألفيه ابن مالك مع حاشيه ابن حمدون. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م. - شرح المكودى لألفيه ابن مالك مع حاشيه العلامة أحمد بن عبد الفتاح الملوى الأزهرى المتوفى سنة ١١٨١ هـ. الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م. شركه مكتبه ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٢٨٧ - شرح ملحہ الإعراب لأبى محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان الحريرى (٤٤٦ - ٥١٦ هـ). تحقيق: د. أحمد محمد قاسم. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م. مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجاربه حدائق حلوان - مصر.

٢٨٨ - شرح الملوكى فى التصريف صنعه ابن يعيش. تحقيق : د. فخر الدين قباوه.

مطابع المكتبه العربيه بحلب - سوريا. الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٢٨٩ - شرح المواقف للسيد الشريف الجرجانى. عنى بتصحيحه : محمد بدر الدين النعسانى الحلبى. الطبعة الأولى : ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م. مطبعة السعادة القايره.

٢٩٠ - شرح الموطأ للعلامه محمد الزرقانى. المطبعة الكستليه ١٢٨٠ هـ. تصحيح نصر أبو الوفا الهورىنى.

٢٩١ - شروح سقط الزند. لجنه إحياء آثار أبى العلاء المعرى. مطبعة دار الكتب المصريه ١٩٤٥ - ١٩٤٨ م.

٢٩٢ - شعراء النصرانيه : للويس شيخو. طبع فى بيروت سنه ١٩٢٦.

٢٩٣ - شعر الأحوص الأنصارى. جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، وقدم له د.

شوقى ضيف. الناشر : الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر - القايره ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

٢٩٤ - شعر المتوكل الليثى. جمع وتحقيق : د. يحيى الجبورى. طبع فى مطابع التعاونيه اللبنانيه - درعون - حريصا.

٢٩٥ - شعر منصور النمرى. جمعه وحققه الطيب العشاش. مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢٩٦ - شعر النابغه الجعدى. تحقيق : عبد العزيز رباح. نشر المكتب الإسلامى - بدمشق ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٢٩٧ - الشعر والشعراء لابن قتيبه (عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينورى أبو محمد ٢١٣ هـ - ٢٧٦ هـ). تحقيق : أحمد محمد شاكرا. الطبعة الثالثه ١٩٧٧ م.

دار التراث العربى للطباعه - القايره. - الشعر والشعراء. لابن قتيبه (٢١٣ - ٢٧٦). تحقيق : أحمد شاكرا. مطبعة الحلبى : ١٣٧٠ هـ.

٢٩٨ - شفاء الصدور بشرح الشذور للعلامه عبد الملك بن جمال الدين العصامى (تحقيق ودراسه). رساله مقدمه إلى كليه اللغه العربيه (جامعه الأزهر) لنيل درجه العالميه الدكتوراه فى اللغويات. إعداد محمد سيد أحمد محمد قروصه.

إشراف أ. د. أحمد حسن كحيل أ. د. فايز زكى دياب. ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٩٩ - الشمائل المحمديه للإمام أبى عيسى محمد بن سوره الترمذى صاحب سنن الترمذى المولود بترمذ سنه ٢٠٩ هـ ، والمتوفى فيها سنه ٢٧٩ هـ. إخراج وتعليق : محمد عفيف الزعبي. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٠٠ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

- شواهد الجرجاوى - شرح شواهد شرح ابن عقيل للجرجاوى.

- شواهد الشافيه - شرح شواهد الشافيه.

- شواهد الشذور - شرح شواهد شرح الشذور.

- شواهد العدوى - فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل.

- شواهد الفيومى - شرح شواهد شرح الشذور.

- شواهد المغنى - شرح شواهد مغنى اللبيب.

الصاد

٣٠١ - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري.

تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانيه ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. دار العلم للملايين - بيروت.

٣٠٢ - صبح الأعشى لأبى العباس أحمد القلقشندى. مطبوعه دار الكتب المصريه ١٣٤٠ هـ - ١٩٢٢ م.

٣٠٣ - صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيره بن بردزبه البخارى الجعفى. طبع دار ومطابع الشعب - القاهره.

٣٠٤ - صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى (٢٠٦ هـ - ٢٦١ هـ). تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٩٥٤ م.

٣٠٥ - صفه الصفوه لأبى الفرج ابن الجوزى. طبع فى حيدرآباد سنه ١٣٥٥ هـ.

٣٠٦ - الصلوات والبشر فى الصلاه على خير البشر. تأليف شيخ الإسلام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادى (صاحب القاموس) المتوفى سنه ٨١٧ هـ.

تحقيق : محمد نور الدين عدنان الجزائرى ، وعبد القادر الخيارى ، ومحمد مطيع الحافظ. دار الطباعه المحمديه ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م - القاهره -

٣٠٧ - ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

ص: ٥٢٦

٣٠٨ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى. منشورات مكتبة الحياه - بيروت - لبنان.

الطاء

٣٠٩ - طبقات الحنابلة للقاضى لأبى الحسين محمد بن أبى يعلى. وقف على طبعه ، وصححه : محمد حامد الفقى. مطبعه السنه المحمديه ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ - القايره - .

- طبقات ابن سعد - الطبقات الكبرى لابن سعد. طبع فى ليدن ١٣٢١ هـ.

٣١٠ - طبقات الشافعيه الكبرى لتاج الدين السبكي. طبع بمصر سنه ١٣٢٤ هـ.

٣١١ - طبقات فحول الشعراء. تأليف : محمد بن سلام الجمحى (١٣٩ - ٢٣١ هـ).

شرح وتحقيق : محمود محمد شاكر. مطبعه المدنى - القايره - .

٣١٢ - طبقات الفقهاء للشيرازى المتوفى سنه ٤٨٦ هـ. طبع فى بغداد.

٣١٣ - طبقات ابن قاضى شهبه. مصوره بدار الكتب المصريه برقم ١١٩٨٨ نحو.

- طبقات القراء - غايه النهايه.

٣١٤ - طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن على الداوودى المتوفى سنه ٩٤٥ هـ. تحقيق : على محمد عمر. طبع مطبعه الاستقلال الكبرى. الطبعه الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٣١٥ - طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعه الخانجى بمصر. سنه ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

العين

٣١٦ - العرب قبل الإسلام : لجرجى زيدان. طبع فى مصر سنه ١٩٠٨ هـ.

٣١٧ - العقد الفريد. تأليف أبى عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى.

تحقيق : أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبيارى. مطبعه لجنه التأليف والترجمه والنشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م. - العقد الفريد. تأليف : أبى محمد أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى المتوفى سنه ٣٢٧ هـ. القايره - لجنه التأليف والترجمه والنشر ١٣٥٩ - ١٣٧٢ هـ - ١٩٤٠ - ١٩٥٣ م.

٣١٨ - عقود الجمان فى المعانى والبيان لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ. بشرح العلامة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمرى المعروف بالمرشدى - مفتى الحرم المكى (٩٧٥ - ١٠٣٧ هـ).

ص: ٥٢٧

وبالهامش شرح عقود الجمان لجلال الدين السيوطي. الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م. مكتبه ومطبعه مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٣١٩ - علم أساليب البيان للدكتور غازي يموت. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

دار الأصاله للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٣٢٠ - عيون الأثر في فنون المغازي والسير لابن سيد الناس اليعمرى. طبع بمصر سنة ١٣٥٦ هـ.

الغين

٣٢١ - غايه النهايه في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير بن الجزري. ١٣٥١ هـ.

ويسمى طبقات القراء.

الفاء

٣٢٢ - كتاب الفاخر. تأليف أبي طالب المفضل بن سلمه بن عاصم الكوفي. اعتنى به : شالس أنبروس أستورى. الناشر : دار

الفرجاني - القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. الطبعة الأولى طبع في مطبعه بريل في مدينه ليدن : ١٩١٥ م.

٣٢٣ - فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

تأليف : الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ).

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب - بيروت - لبنان.

٣٢٤ - فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للعلامه الشيخ قطه العدوى. (بهامش شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى).

طبع بمطبعه دار إحياء الكتب العربيه لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٢٥ - فتح رب البريه إعراب شواهد جامع الدروس العربيه. مطابع الإرشاد - القاهرة.

٣٢٦ - فتوح البلدان للبلاذري. طبع بيروت - سنة ١٩٦٢ م.

٣٢٧ - فوائد اللآل في مجمع الأمثال للشيخ إبراهيم بن السيد علي الأحذب الطرابلسي الحنفي.

٣٢٨ - فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيويه لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الفندجاني (كان

موجودا سنة ٤٣٠ هـ). تحقيق : د. محمد علي سلطاني. مطبعه دار الكتاب دمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٣٢٩ - الفردوس بمأثور الخطاب. تأليف : أبى شجاع شىرويه بن شهردار بن شىرويه الديلمى الهمذانى الملقب «الكيا» (٤٤٥ - ٥٠٩هـ). تحقيق : السعيد بسيونى زغلول. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

ص: ٥٢٨

٣٣٠ - الفصول الخمسون لابن معطى زين الدين الحسين يحيى بن عبد المعطى المغربى (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ). تحقيق : محمود محمد الطناحى. طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٣٣١ - الفلك المشحون فى أحوال محمد بن طولون لحافظ الشام ومؤرخه فى القرن العاشر شمس الدين محمد بن على بن طولون الصالحى. عنيت بنشره مكتبه القدسى. طبع مطبعه الترقى بدمشق ١٣٤٨ هـ.

٣٣٢ - فن البديع. للدكتور عبد القادر حسين. دار الشروق - بيروت - القاهره.

الطبعه الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٣٣ - فهرس دار الكتب الظاهريه (قسم التاريخ وملحقاته). وضعه : خالد الريان.

مطبوعات مجمع اللغة العربيه بدمشق ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٣٣٤ - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريه (علوم اللغة العربيه - النحو). وضعته أسماء الحمصى. مطبوعات : مجمع اللغة العربيه بدمشق ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٣٣٥ - فهرس مخطوطات مكتبه الأوقاف العامه فى الموصل (مدرسه الحجيات).

تأليف : سالم عبد الرزاق أحمد. مطبعه الأوقاف بغداد - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

الجمهوريه العراقيه - وزاره الأوقاف.

٣٣٦ - الفوائد البهيه فى تراجم الحنفيه للعلامه أبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى. عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه : السيد محمد بدر الدين أبى فراس النعسانى. دار المعرفه للطباعه والنشر - بيروت - لبنان.

٣٣٧ - الفوائد الضيائيه شرح كافيه ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامى المتوفى سنه ٨٩٨ هـ. تحقيق : د. أسامه طه الرفاعى مطبعه وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه - بغداد ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٣٨ - فوائد الوفيات لابن شاکر الكتبى. طبع فى مصر سنه ١٢٩٩ هـ.

القاف

٣٣٩ - القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزأبادى (٧٢٩ هـ - ٨١٧ هـ). الطبعه الرابعه ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م - مطبعه دار المأمون. يطلب من المكتبه التجاريه الكبرى.

٣٤٠ - القراءات الشاذه (مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع) لابن خالويه المتوفى سنه ٣٧٠ هـ. عنى بنشره ج. برجستراسر. مكتبه المتنبى - القاهره.

- قطر الندى - شرح قطر الندى.

ص: ٥٢٩

٣٤١ - القلائد الجوهريه فى تاريخ الصالحيه لمؤلفه : محمد بن طولون الصالحي المتوفى سنه ٩٥٣ هـ . تحقيق : محمد أحمد دهمان.

٣٤٢ - القول البديع فى الصلاه على الحبيب الشفيح للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر السخاوى الشافعى المتوفى سنه ٩٠٢ هـ .

الطبعه الثانيه ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م . مطبعه الإنصاف - بيروت - .

الكاف

٣٤٣ - كاشف الخصاصه عن ألفاظ الخلاصه لشمس الدين أبى الخير محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزرى المتوفى سنه ٨٣٣ هـ . تحقيق وتعليق : د .

مصطفى أحمد النماس . مطبعه السعاده - القاهره ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٣٤٤ - الكاشف فى معرفه من له روايه فى الكتب الستة للإمام الذهبى المتوفى سنه ٧٤٨ هـ . تحقيق وتعليق : عزت على عيد عطيه ، وموسى محمد على الموشى .

الطبعه الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٣٤٥ - الكامل فى ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبى أحمد عبد الله بن عدى الجرجانى (٢٧٧ هـ - ٣٦٥ هـ) . دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع . تحقيق لجنه من المختصين بإشراف الناشر .

٣٤٦ - الكامل فى اللغه والأدب والنحو والتصريف لأبى العباس المبرد . تحقق : ج / ١ - ٢ . د . زكى مبارك ج / ٣ أحمد محمد شاكر . طبع مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر . الطبعه الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

٣٤٧ - الكبائر للإمام الحافظ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى . تحقيق : عبد المحسن قاسم البراز . الطبعه الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . دار الصابونى - القاهره .

٣٤٨ - الكتاب لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبيويه . مطبعه بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ بالقسم الأدبى .

٣٤٩ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل . تأليف : أبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ هـ - ٥٣٨ هـ) .

طبع دار المعرفه - بيروت - لبنان .

٣٥٠ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى . تأليف الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنه ٧٣٠

هـ. دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

ص: ٥٣٠

٣٥١ - كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون للعلامه مصطفى بن عبد الله القسطنطى الرومى الحنفى الشهير بالملا- كاتب الجلبى ، والمعروف بحاجى خليفه. دار الفكر - بيروت - لبنان.

٣٥٢ - كتر العمال فى سنن الأقوال والأفعال للعلامه علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى البرهان فورى المتوفى سنه ٩٧٥ هـ. ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكرى حيانى ، صححه ووضع فهرسه ومفتاحه الشيخ صفوت السقا.

منشورات مكتبه التراث الإسلامى - حلب. طبع المطبعه العربيه - حلب ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٣٥٣ - الكواكب الدريره شرح متممه الآجروميه. تأليف الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل. (وبهامشه المتن المذكور للإمام الخطاب) طبع بمطبعه عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٣٥٤ - الكواكب السائره بأعيان المائه العاشره للشيخ نجم الدين الغزى. تحقيق : جبرائيل سليمان جبور. نشر محمد أمين دمج وشركاه - بيروت - لبنان.

٣٥٥ - الكوكب الدرى فى كيفيه تخريج الفروع الفقهيه على المسائل النحويه للإمام جمال الدين بن محمد عبد الرحيم بن حسن الأسنوى ٧٠٤ - ٧٧٢ هـ. رساله ماجستير إعداد عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدى. إشراف الدكتور محمد إبراهيم البنا. مودعه بمكتبه كليه اللغه العربيه - الأزهر.

اللام

٣٥٦ - كتاب اللامات. تأليف : على بن محمد الهروى النحوى. تحقيق : د. أحمد عبد المنعم أحمد الرصد. ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. مطبعه حسان - القاهره -.

٣٥٧ - كتاب اللامات. لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى المتوفى سنه ٣٣٧ هـ. تحقيق مازن المبارك. الطبعة الثانيه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. دار الفكر للطباعه والتوزيع والنشر بدمشق - سوريا -.

٣٥٨ - اللباب فى تهذيب الأنساب. تأليف عز الدين ابن الأثير الجزرى. دار صادر - بيروت - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٣٥٩ - لحن العامه. تأليف : أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى. تحقيق : د. عبد العزيز مطر. طبع دار المعارف - القاهره - ١٩٨١ م.

٣٦٠ - لسان العرب لابن منظور الإفريقى. تحقيق : عبد الله على الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلى. دار المعارف - القاهره.

٣٦١ - لسان الميزان لابن حجر العسقلاني. طبع حيدرآباد سنه ١٣٣١ هـ.

٣٦٢ - لمع الأدله فى قواعد عقائد أهل السنه والجماعه لعبد الملك الجوينى (إمام الحرمين أبو المعالى) المتوفى سنه ٤٧٨ هـ. تحقيق : د. فقيه حسين محمود. المؤسسه المصريه العامه للتأليف والأنباء والنشر - الدار المصريه للتأليف والترجمه. الطبعه الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٣٦٣ - اللمع فى العرييه. صنعه أبى الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنه ٣٩٢ هـ.

تحقيق : د. حسين محمد محمد شرف. الطبعه الأولى : ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م.

الناشر : عالم الكتب - القاهره.

الميم

٣٦٤ - المؤلف والمختلف فى أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم (مع معجم الشعراء للمرزبانى). للإمام أبى القاسم الحسن بن بشر الآمدى. تعليق وتصحيح : د. ف. كرنكو. عنيت بنشرها للطبعه الأولى مكتبه القدس. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان - الطبعه الثانيه ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣٦٥ - المبسوط فى القراءات العشر لأبى بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (٢٩٥ - ٣٨١ هـ). تحقيق : سبع حمزه حاكمى. مطبوعات مجمع اللغه العرييه بدمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. دار المعارف للطباعه بدمشق.

٣٦٦ - المثلث لابن السيد البطلوسى (٤٤٤ هـ - ٥٥٢١ هـ). تحقيق : د. صلاح مهدى الفرطوسى. دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م - الجمهوريه العراقيه.

٣٦٧ - مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى. تحقيق : عبد السلام محمد هارون. الطبعه الثانيه : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. مطبعه المدنى - المؤسسه السعوديه بمصر. الناشر : مكتبه الخانجى - بالقاهره - دار الرفاعى بالرياض.

٣٦٨ - مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب ٢٠٠ - ٢٩١ هـ. شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون. القسم الأول : الطبعه الثالثه ١٩٦٩ م.

القسم الثانى : الطبعه الرابعه ١٩٨٠ م. دار المعارف - القاهره.

٣٦٩ - المجددون فى الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر. تأليف عبد المعتال الصعيدي. طبع دار الحمامى للطباعه - ملتزم النشر مكتبه الآداب ومطبعتها بالجماميز - القاهره.

ص : ٥٣٢

٣٧٠ - مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني.

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع - عيسى البابي الحلبي وشركاه -.

٣٧١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ. بتحريه الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر. منشورات مؤسسه المعارف - بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٧٢ - مجموعه الشافيه من علمى الصرف والخط ، تحتوى المجموعه على متن الشافيه وشرحها للجاربردى وحاشيه الجاربردى لابن جماعه. الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. عالم الكتب - بيروت - لبنان.

٣٧٣ - المحبر : لمحمد بن حبيب. طبع فى حيدرآباد ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م.

٣٧٤ - المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى. تحقيق عبد الحليم النجار. وعلى النجدى ناصف وعبد الفتاح شلى. المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميه - القاهره ١٣٨٦هـ.

٣٧٥ - المحصول فى علم أصول الفقه للإمام فخر الدين محمد بن الحسين الرازى المتوفى سنة ٦٠٦هـ. تحقيق : د. طه جابر فياض العلوانى. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. السعوديه جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلاميه - لجنة البحوث والتأليف والترجمه والنشر.

٣٧٦ - المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة. تأليف على بن إسماعيل بن سيده المتوفى ٤٥٨هـ. تحقيق محمد على النجار. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. شركه مكتبه ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٣٧٧ - المختصر فى أخبار البشر ، ويعرف بتاريخ أبى الفداء. تأليف : الملك المؤيد إسماعيل أبى الفداء ، صاحب حماه. طبع مصر سنة ١٣٢٥هـ.

٣٧٨ - المخصص لأبى الحسن على بن إسماعيل النحوى اللغوى الأندلسى المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨هـ. مطبعة بولاق - الطبعة الأولى - القاهره ١٣١٧هـ - ١٣٢١هـ.

٣٧٩ - مدارس دمشق فى العصر الأيوبي. تأليف : د. حسن شمسانى. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. منشورات دار الآفاق الجديده - بيروت -.

٣٨٠ - المدارس النحويه. تأليف : د. شوقى ضيف. الطبعة الخامسة - دار المعارف - القاهره.

٣٨١ - مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنه والبقاع. لصفى الدين عبد المؤمن بن عبد

الحق البغدادي المتوفى سنة ٧٣٩ هـ. تحقيق : على محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٣٨٢ - مرآة الجنان : لليافعي. طبع في حيدرآباد سنة ١٣٣٧ هـ - ١٣٣٩ هـ.

٣٨٣ - المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب. طبع في دمشق سنة ١٣٩٢ هـ.

٣٨٤ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي.

تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، وعلى محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

٣٨٥ - المسائل البصريات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. تحقيق : د.

محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٨٦ - المسائل الحلبيات. صنعه أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. تقديم وتحقيق : د. حسن هندواوي. الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.

٣٨٧ - المسائل الشيرازيات. تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ. (جمعها أحمد بن سابور تلميذ المؤلف).

مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية - القاهرة - رقم : ١٥٣ نحو.

٣٨٨ - المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. تحقيق : د.

محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م. مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر.

٣٨٩ - المسائل العضديات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. تحقيق : شيخ راشد. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية دمشق ١٩٨٦ م.

٣٩٠ - المسائل المنشورة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ).

تحقيق : مصطفى الحدري. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٩١ - المساعد على تسهيل الفوائد شرح للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك. تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات. طبع دار الفكر - دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى.

٣٩٢ - مسالك الأبصار فى مالِك الأمصار لابن فضل الله العمرى. طبع فى مصر سنة ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م.

٣٩٣ - المستدرک على الصحیحین. للإمام الحافظ أبى عبد الله الحاكم النيسابورى (وبذيله التلخیص للحافظ الذهبى). دار الكتاب العربى - بیروت - لبنان.

٣٩٤ - المستدرک على معجم المؤلفین (تراجم مصنفى الكتب العربیه). ترجمه المؤلف بقلمه. تألیف عمر رضا كحاله. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

مطبعة الرسالة - بیروت - لبنان.

٣٩٥ - المستقصى فى الأمثال لجار الله محمود بن عمر الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. دار الكتب العلمیه - بیروت - لبنان. الطبعة الثانية : ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٣٩٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل (وبهامشه منتخب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ، وفى أوله فهرس رواه المسند من الصحابه وضعه محمد ناصر الدين الألبانى) المكتب الإسلامى - بیروت - الطبعة الرابعه ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٩٧ - مسند الحمیدى للإمام أبى بكر عبد الله بن الزبير الحمیدى المتوفى سنة ٢١٩ هـ. تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى. عنى بنشره المجلس العلمى (كراتشى الباكستان الهند). الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

٣٩٨ - المسوى شرح الموطأ. تألیف الإمام ولى الله الدهلوى. علق عليها وصححها جماعه من العلماء بإشراف الناشر. دار الكتب العلمیه - بیروت - لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٩٩ - المشكاه الفتحیه على الشمعه المضيئه للسيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ.

تألیف : محمد بن محمد بن أحمد أبى حامد البديرى الدمیاطى المتوفى سنة ١١٤٠ هـ. تحقيق : هشام سعيد محمود. مطبعة وزاره الأوقاف والشؤون الدينیه ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. الجمهوریه العراقیه.

٤٠٠ - مشكاه المصاييح. تألیف الشيخ ولى الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمرى التبريزى. تحقيق : محمد ناصر الدين الألبانى. منشورات المكتب الإسلامى بدمشق ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٤٠١ - مصاييح السنه. للإمام أبى محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوى. تحقيق : د. يوسف المرعشلى. الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

طبع دار المعرفه - بیروت - لبنان.

٤٠٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. تأليف: العلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي. المكتبة العلميه - بيروت - لبنان.

٤٠٣ - مصطلحات الكوفيين النحويه. إعداد - عبد القادر عبد الرحمن السعدى.

رساله ماجستير بإشراف أ. د. فايز زكى دياب ، مودعه بكلية اللغة العربيه جامعه الأزهر ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤٠٤ - المطالع السعيده. شرح السيوطى على ألفيته المسماه بالفريده فى النحو والتصريف والخط. تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى.

تحقيق: د. طاهر سليمان حموده. الدار الجامعيه للطباعه والنشر والتوزيع بالإسكندريه ١٩٨٣ م.

٤٠٥ - المعارف لابن قتيبه أبى محمد عبد الله بن مسلم (٢١٣ - ٢٧٦ هـ). تحقيق: د. ثروت عكاشه. الطبعة الثالثه - دار المعارف بمصر.

٤٠٦ - معالم الإيمان فى معرفه أهل القيروان لعبد الرحمن بن محمد الدباغ (مع استدراقات عليه لأبى القاسم بن عيسى بن ناجى). طبع فى تونس سنه ١٣٢٠ هـ.

٤٠٧ - معانى الحروف. تأليف: أبى الحسن على بن عيسى الرماني النحوى (٢٦٩ - ٣٨٤ هـ). تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى. الطبعة الثانيه: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعه - السعوديه - جدّه.

٤٠٨ - معانى القرآن. صنفه: الأخفش الأوسط الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعده المجاشعى البلخى البصرى (المتوفى سنه ٢١٥ هـ). تحقيق: فائز فارس.

الطبعة الثانيه ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. الصفاه - الكويت.

٤٠٩ - معانى القرآن. تأليف: أبى زكريا بن زياد الفراء المتوفى سنه ٢٠٧ هـ. تحقيق: أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار. الطبعة الثانيه سنه ١٩٨٠ م.

الهيئه المصريه العامه للكتاب.

٤١٠ - معانى القرآن وإعرابه للزجاج (أبى إسحاق إبراهيم بن السّيرى). شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبى. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. عالم الكتب - بيروت.

٤١١ - معاهد التنصيص للعباس عبد الرحيم بن عبد الرحمن (٨٦٧ - ٩٦٣). طبع المطبعه البهيه سنه ١٣١٦ هـ.

- ٤١٢ - معجم الأدباء لياقوت الحموى. مطبوعات دار المأمون بالقاهره. الطبعة الأخيره ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
- ٤١٣ - المعجم الأدبى تأليف : جبور عبد النور. الطبعة الأولى مارس ١٩٧٩ - دار العلم للملايين - بيروت.
- ٤١٤ - معجم البلدان لشهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادى. طبع : دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت لبنان.
- ٤١٥ - معجم الشعراء للإمام أبى عبيد الله محمد بن عمران المرزبانى المتوفى سنه ٣٨٤ هـ (ومعه المؤلف والمختلف للآمدى) تصحيح وتعليق : د. ف.
- كرنكو. عنيت بنشرهما للطبعة الأولى مكتبه القدس. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان - الطبعة الثانيه ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٤١٦ - معجم الشعراء فى لسان العرب. د. ياسين الأيوبى. دار العلم للملايين.
- الطبعة الأولى ١٩٨٠ م - بيروت - لبنان.
- ٤١٧ - معجم قبائل العرب القديمه والحديثه. تأليف عمر رضا كحاله. الطبعة الخامسه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مؤسسه الرساله - بيروت - لبنان.
- ٤١٨ - المعجم الكامل فى لهجات الفصحى. جمع وترتيب د. داود سلوم. عالم الكتب - مكتبه النهضه العربيه - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. بيروت - لبنان.
- ٤١٩ - معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربيه) لعمر رضا كحاله. دار إحياء التراث العربى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
- ٤٢٠ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تأليف عبد الله بن عبد العزيز البكرى الأندلسى. تحقيق وضبط : مصطفى السقا. الطبعة الثالثه ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. عالم الكتب - بيروت.
- ٤٢١ - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافيه (باللغتين العربيه والإنجليزيه). دكتور : محمد إبراهيم عباده. دار المعارف - القاهره.
- ٤٢٢ - معجم المصطلحات النحويه والصرفيه للدكتور : محمد سمير نجيب اللبدي.
- مؤسسه الرساله - دار الفرقان. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٤٢٣ - معجم المطبوعات العربيه والمصريه. جمعه ورتبه : يوسف إيان سر كيس.
- طبع مطبعه سر كيس بمصر سنه ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.

٤٢٤ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. تأليف : محمد فؤاد عبد الباقي.

الناشر : دار الحديث - القاهرة.

٤٢٥ - معجم مقاييس اللغة. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥ هـ. تحقيق عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م - شركة مكتبه ومطبعه مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٤٢٦ - معجم النحو. تأليف : عبد الغنى الدقر. الطبعة الأولى بإشراف أحمد عبيد.

الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. مؤسسه الرساله - بيروت - لبنان.

٤٢٧ - المغرب فى حلى المغرب لأبى سعيد المغربى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ. تحقيق : د. شوقى ضيف. طبع دار المعارف - القاهرة.

٤٢٨ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين ابن هشام الأنصارى المتوفى سنة ٧٦١ هـ. تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله. وراجعته : سعيد الأفغانى. الطبعة الثالثة - ١٩٧٢ م. دار الفكر بيروت.

٤٢٩ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده. طبع فى حيدرآباد سنة ١٣٢٩ هـ.

٤٣٠ - مفتاح العلوم. تأليف : أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ. الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م. مطبعه مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٤٣١ - المفصل فى علم العربية : تأليف الإمام أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. وبذيله كتاب المفصل فى شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبى فراس النعسانى الحلبي. دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان.

٤٣٢ - المفضليات. للمفضل الضبى. شرح وتحقيق : أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون. طبع دار المعارف ١٣٧١ هـ.

٤٣٣ - المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ هـ.

تحقيق : كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للطبع - العراق - ١٩٨٢ م.

٤٣٤ - المقتضب لأبى العباس المبرد. تحقيق عبد الخالق عظيمه. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميه - القاهرة - ١٣٨٨ هـ.

٤٣٥ - المقدمه الجزوليه فى النحو. تصنيف أبى موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى

المتوفى بأزمور سنة ٦٠٧ هـ. طبع ونشر : مطبعة أم القرى. الطبعة الأولى بالقاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٣٦ - المقرب. تأليف على بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩ هـ.

تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى. مطبعة العانى - بغداد. الطبعة الأولى ١٣٩٢ - ١٩٧٢. من منشورات رئاسه ديوان الأوقاف بالعراق.

٤٣٧ - المقصور والممدود لأبى العباس أحمد محمد بن الوليد بن ولاد النحوى.

طبع فى لندن. مكتب الهند سنة ١٩٠٠ م.

٤٣٨ - الممتع فى التصريف. لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ). تحقيق : د.

فخر الدين قباوه. منشورات دار الآفاق الجديده / بيروت - لبنان. الطبعة الرابعه ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٤٣٩ - المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجره سيدنا مالك بن أنس رضى الله عنه. تأليف أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى الأندلسى المتوفى سنة ٤٩٤ هـ. الناشر : دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان. طبعه مصوره عن الطبعة الأولى لمولاي عبد الحفيظ ١٣٣٢ هـ. الطبعة الأولى سنة ١٣٣١ هـ مطبعة السعاده - القاهرة.

٤٤٠ - المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى. لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى النحوى البصرى. تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين. ملترم الطبع والنشر - شركه مكتبه ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

٤٤١ - المنقوص والممدود للفراء. (مع التنبهات لعلى بن حمزه). تحقيق : عبد العزيز الميمنى الراجكونى. دار المعارف - القاهرة.

٤٤٢ - منهج المقال فى تحقيق أحوال الرجال ويعرف بالرجال الكبير لمحمد بن على الإسترأبادى. طبع على الحجر فى طهران ١٣٠٤ هـ.

٤٤٣ - موسوعه التاريخ الإسلامى والحضاره الإسلاميه. تأليف : د. أحمد شلبى. ملترم الطباعه والنشر مكتبه النهضه المصريه القاهرة - الطبعة السادسه ١٩٨٣ م.

٤٤٤ - الموشح شرح الكافيه لمحمد بن أبى بكر الخيصى. مخطوط مودع فى المكتبه الأزهرية برقم عام : ١٨١٣ خاص ٢٨٨.

٤٤٥ - الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء. تأليف : أبى عبد الله محمد بن

عمران المرزبانى المتوفى سنه ٣٨٤هـ. المطبعه السلفيه ومكتبها ١٣٤٣هـ - القايره.

٤٤٦ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (شرح قواعد الإعراب) للشيخ خالد الأزهرى. (بهامش إعراب الألفيه المسمى تمرين الطلاب للشيخ خالد).

طبع بمطبعه دار إحياء الكتب العربيه لأصحابها عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر.

٤٤٧ - الموضوعات للعلامه أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى القرشى (٥١٠ - ٥٩٧هـ). تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. المملكه العربيه السعوديه - المدينه المنوره - المكتبه السلفيه. الطبعه الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٤٤٨ - الموطأ لإمام الأئمه وعالم المدينه مالك بن أنس رضى الله عنه. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٤٤٩ - ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبي. طبع فى مصر سنه ١٣٢٥هـ.

النون

٤٥٠ - نتائج الفكر فى النحو لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر والتوزيع / السعوديه. الطبعه الثانيه ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. طبع دار النصر للطباعه الإسلاميه - القايره.

٤٥١ - النجوم الزاهر فى ملوك مصر والقايره. لجمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى (٨١٣ - ٨٧٤هـ) نسخه مصوره عن طبعه دار الكتب مع استدراقات وفهارس جامعه - وزاره الثقافه والإرشاد القومى - المؤسسه المصريه للتأليف والترجمه والطباعه والنشر.

٤٥٢ - نزهه الألباء فى طبقات الأدباء لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى. طبع فى مصر سنه ١٢٩٤هـ.

٤٥٣ - نزهه المجلس ومنيه الأديب الأنيس : للعباس بن على الموسوى. طبع فى مصر سنه ١٢٩٣هـ.

٤٥٤ - نسب قريش. تأليف الشيخ أبى عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب ابن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام. تعليق وتصحيح أ. ليفى بروفسال.

دار المعارف للطباعه والنشر بمصر - ١٩٥٣م.

ص: ٥٤٠

٤٥٥ - النشر فى القراءات العشر. للحافظ أبى الخير محمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى المتوفى سنة ٨٣٣هـ. مراجعه : على محمد الضباع. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

٤٥٦ - النكت الحسان فى شرح غايه الإحسان. للشيخ أبى حيان النحوى الأندلسى الغرناطى المتوفى سنة ٧٤٥هـ. تحقيق : د. عبد الحسين الفتلى. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مؤسسه الرساله - بيروت -.

٤٥٧ - نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب. تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمسانى. تحقيق : د. إحسان عباس. ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م. دار صادر - بيروت.

٤٥٨ - نهايه الأرب فى معرفه أنساب العرب. تأليف أبى العباس أحمد القلقشندى (٧٥٦ - ٨٢١هـ). تحقيق : إبراهيم الأبيارى. الناشرون : دار الكتب الإسلاميه - دار الكتاب المصرى - القاهره - دار الكتاب اللبنانى - بيروت. الطبعة الثانيه ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. مطبعه نهضه مصر.

٤٥٩ - نهايه الأرب فى فنون الأدب لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى. مطبعه دار الكتب المصريه - القاهره.

٤٦٠ - النهايه فى غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦هـ). تحقيق : طاهر أحمد الزواوى ومحمود محمد الطناخى. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

٤٦١ - النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى. تحقيق ودراسه : د. محمد عبد القادر أحمد. الطبعة الأولى ١٩٨١ م - ١٤٠١ هـ. دار الشروق - بيروت - القاهره.

٤٦٢ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥هـ. دار الجيل - بيروت - لبنان.

الهاء

٤٦٣ - هدايه السالك إلى ترجمه ابن مالك. تأليف محمد بن على بن طولون الدمشقى الحنفى المتوفى سنة ٩٥٣هـ. مخطوط بدار الكتب المصريه رقم ٧٩ مجاميع (الرساله رقم : ١١).

٤٦٤ - هديه العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى.

استانبول سنه ١٩٨١ م. أعادت طبعه بالأوفست - دار العلوم الحديثه - بيروت - لبنان.

٤٦٥ - همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطى المتوفى سنه ٩١١ هـ. تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون. ود. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلميه / الكويت ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م.

الواو

٤٦٦ - الوافى فى العروض والقوافى. صنعه : الخطيب التبريزى. تحقيق : الأستاذ عمر يحيى ، ود. فخر الدين قباوه. طبع دار الفكر - دمشق. الطبعه الثالثه ١٩٧٩ م - ١٣٩٩ هـ.

٤٦٧ - الوضع الباهر فى رفع أفعال الظاهر. تصنيف الإمام محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفى (٧٠٨ - ٧٨٦ هـ). تحقيق : د. جمال عبد العاطى مخيمر. الطبعه الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مطبعه حسان - القاهره. انتهى.

ص: ٥٤٢

فهرس محتويات الجزء الثاني

أبنيه المصادر

٣

إعراب الفعل

٢٠٢

أبنيه أسماء الفاعلين والصفات المشبهه بها

١٢

عوامل الجزم

٢٢٩

الصفه المشبهه باسم الفاعل

١٨

فصل «لو»

٢٤٤

التعجب

٢٤

أما ولو لا ولو ما

٢٥١

نعم وبئس وما جرى مجراهما

٣٤

الإخبار بالذى والألف واللام

٢٥٥

أفعل التفضيل

٤٤

العدد

٢٤٣

النعته

٥٢

كم وكأين وكذا

٢٧٨

التوكيد

٤١

الحكاية

٢٨٢

العطف

٧٣

التأنيث

٢٨٧

عطف النسق

٧٨

المقصور والممدود

٢٩٤

البدل

٩٩

كيفية تثنيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

٢٩٧

التداء

١٠٤

جمع التكسر

٣٠٤

فصل فى تابع المنادى

١٢٠

التصغير

٣٣٥

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

١٢٧

النسب

٣٤٩

أسماء لازمت النداء

١٣١

الوقف

٣٦٧

الاستغاثه

١٣٣

الإماله

٣٧٩

الندبه

١٣٦

التصريف

٣٨٨

الترخيم

١٤١

فصل فى زياده همزه الوصل

٤٠٥

الاختصاص

١٤٩

الإبدال

٤١٠

التحذير والإغراء

١٥١

فصل فى إبدال الواو من الياء والعكس

٤٣٠

أسماء الأفعال والأصوات

١٥٧

فصل فى اجتماع الواو والياء وقلبيهما ألفا وقلب

النون ميما

٤٣٢

نونا التوكيد

١٦٥

فصل فى نقل الحركه إلى الساكن قبلها

٤٤٠

ما لا ينصرف

١٧٤

ص: ٥٤٣

فصل فى إبدال فاء الافتعال تاء ، وتاء الافتعال طاء

ودالا

٤٤٧

فهرس شواهد الشعر

٤٨٢

فصل فى أنواع من الحذف

٤٥٠

فهرس شواهد الرجز

٤٨٧

الإدغام

٤٥٤

فهرس الأعلام

٤٨٩

الخاتمه

٤٦٤

فهرس القبائل والطوائف والمذاهب

٤٩٤

فهرس شواهد القرآن الكريم

٤٦٧

فهرس البلدان والمواضع

٤٩٥

فهرس الحديث النبوى الشريف

٤٧٨

فهرس الكتب المذكوره فى الكتاب

٤٩٦

فهرس آثار الصحابه

٤٧٩

فهرس المصادر والمراجع

٤٩٧

فهرس الأمثال والأقوال المأثوره

٤٨٠

فهرس الموضوعات

٥٤٣

انتهى

ص: ٥٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصهبان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

